





1550

4.7

دخل في تقريفه ضعف العباد
الحاجي مصطفى بفرد
٢٨

دخل في تفرق الضعف العباد
الحاجي مصطفى بالقراد
محمد بن عبد الله



٤٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلت الآون عن ان تخاط بعدة وقال سبحانه يا ابراهيم اني جعلتك نبيا و
 تاهيت في برامى معرفته سائلة الاضمار وغرقت في بحار غزيرة ما يجد الاوهام كل ما
 بالذوي الا فكار فبمزال عن حقيقة ملكوته وجميع ما يقدر عليه من انوار
 الابصار فخلق خلاف ما ذاته القدسة عليه من نفوت جبروته وصلوته على
 خاتر انبيائه ومبلغ انبيائه محمد بن عبد الله البشريه قبل ميلاده وعلى اهل بيته
 من عترته ولواده وبعد فقد طلب الي بعض من اعينني بصلاح حاله و
 بما يبعه مقدوني من مقتربات آماله تعاقب ما يجري مجرى الشرح على مقدمة
 ابن الحاجب رحمه الله في النحو عند قرايتها على فانت بت ليع عز وجلت اليه الفقه
 في هذا العلم والسالك لثالث هذا الفقه من الفطنة والوقادة والبصيرة المتفاداة بالسؤله
 ونحقيقا لما لم يفرغ من قضي الحال بعد الشروع التماز من المصير الى الفروع فان جاء
 مضيا فبركات الجواب المقدس الفروي صلوات الله على مشرقه لا نقاد فيه ولا
 قصر مؤلفه فيما ينبغي والله تعالى الوصل لارشاد السبل وهو مستبنا ونعم الوكيل
 قوله الكلمة لفظ ومعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل قوله
 فتدليس الجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذي التاء كما هي حقيقة في باب
 الجمع من جنس جهة ان يقع على القليل والكثير والعسل الماء الا ان الكلمة لا تعمل
 لا يطلق الا على ما فرق الاثنين بخلاف نحو ضرب الطرب قبل الاستنفاذ الكلمة
 والكلام من الكلم وهو الجمع لثابتها في النفس وهذا اشتقاق بعيد وقد
 الكلمة على الفصيلة والجمل جازا لقولهم كلمة شاعرة وقوله تعالى وثبت لكم ربك واللفظ
 في الاصل مصدر ثم استعماله للمفرد وهو المراد منها كما استعمال القول بمعنى

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع



الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

المقول وهذا كما يقال لذي يارب ضرب الاميراي مضروبه والكلام بعناء لكنه
 لم يوضع في الاصل مصدر على الصحيح اذ ليس على صيغة مصدر في الافعال التي
 تنصبه على المصدر نحو كلمة كلاما وكلمة كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به
 سواء كان كلمة على حرف كوا والعطف او على الكثر او كان اكثر من كلمة وسواء
 كان مهادا او لا اما الملاحظة على اللفظ استقل قولك لن تكلم بكلمة كزيدا وبكلمات غير كية
 تركيب الاعراب يدعي ويكره هذا الكلام غير مفيد واما الملاحظة على اللفظ فكذلك تكلم فان
 بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث هو اللفظ بمعنى يطلق على كل حرف من
 الهمز كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان ولا لكن القول المنفرد في اللفظ
 بخلاف اللفظ والكلام واشهر الكلام لفظ في التركيب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص
 بما يخرج من الفهم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال قوله وكلامه قد استعمل الكلام
 استعمال المصدر فبقا لكلاما كما عطي مطا مع ان في الاصل اسم لما يعطى هذا كما
 يحكى عنهم عيب من ذلك حيثك بضم الدال بمعنى ذلك فبحسبها في ما يخص
 في اصطلاح النحاة لما سيجي والقصود من قولهم وضع اللفظ لاجل ولا معنى من المعاني
 قصد ان يصير متوليا عليه بين قوم ولا يقال استعملت اللفظ بعدد
 في الهمزة الاولى انك وضعه اذ ليس جعله لا بل جعلت اللفظ للوضع المعنى
 آخر مع قصد التماثل قبل انك وضعه كما اذا سميت زيد رجلا ولا يقال لفظ
 من شخص بمعنى انها من صوة لها من دون ان تترك قصد التماثل بها ومحرفات
 العوام على هذا البيت للفاظا موضوعا لعدم قصد المحرور الا الى التماثل وعلى ما
 فنزنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله معنى لان الوضع لا يكون الا معنى لان يفهم
 الوضع بصريح اللفظ مهادا كان اولى مع قصد التماثل ولا يحتاج الى قوله المعنى
 لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به يراى
 فهو المفعول قوله لمعنى مفرد بمعنى هو المعنى الذي لا يدل جزا لفظه على جزية
 لذلك المعنى جزا نحو معنى ضرب الدال على المصدر وان كان لا جزا له بمعنى ضرب
 فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزا لفظه على جزية نحو ضرب زيد وعبد الله
 اذ لم يكونا علمين واسما مع العلمية فعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المنفرد

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

الاصول
روايت
صحت
في
الاصول
بما رواه
شرايع

فمن كان منكم

این کتاب را در شهر کربلا
 در روز شنبه ۱۲۰۰
 در محله کربلا
 در روز شنبه ۱۲۰۰
 در محله کربلا

مَعَ انْ كُلُّوَاحِدٍ

نقص

واللهي

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جاء به موسى عليه السلام
والذي جاء به عيسى عليه السلام
والذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم
والذي جاء به علي بن أبي طالب رضي الله عنه
والذي جاء به الحسن بن علي رضي الله عنهما
والذي جاء به الحسين بن علي رضي الله عنهما
والذي جاء به علي بن الحسين رضي الله عنه
والذي جاء به علي بن الحسين رضي الله عنه
والذي جاء به علي بن الحسين رضي الله عنه

وتنوع ذلك

وعلى ي و شاي فغيرت بالحرف في الالف والصاد والهمزة
 بنية الكلمة واسمها لأم الكلمة لاجل التاء في نحو ضربت فلا يجب تغير البنية اذ
 لا يتغير حرف الالف وسكونها في البنية كما يجب في اول النفس بفتح الالف لعم الله نعم وما جاز
 الما هي نحو ضربت فغيرت لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول له حرف و قد
 الرتبة والاحبار عن حصوله ذلك الحدث في الزمان الماضي مدلول له وزنه والظان
 على حرف و والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات
 والسكنات التي صوغها وصفا معينا والحركات ما يلفظ به فهو اذن كلمة مركبة
 من جنين يدل لكل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحن أشد في جمع اسد وكذا المصتر
 والجمع والمكثرة نحن رجال ومساعد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال
 على معنى الضرب والجمع والفاعل والفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة
 مع الحرف التزايد لا يبعث ان يدعي معناه الزن الطاري كلمة صارت بالتك
 بجزء كلمة كما ادعينا في الكلام المتقدمه وكما يبعث ان يدعي في الحركات الاعرابية فالاعتراض
 بهذا الكلام اعتراض واراد ان يفيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزءه على
 جزء معناه واحدا من جنين متعقب للآخر في هذه الكلمة الجزء ان سموه ان معان قوله
وي اسم فعل وحرف انما قلنا الاسم على الفعل والحرف ليجعل اسم
 الكلام من نوعه دون اخرية نحو زيد قائم والقصور من معرفة الكلام في
 التي تعرض لاسم الاعراب وغيره فقام الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين
 كلام كما ياتي من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
 فانه لا ياتي منه من كلمة اخرى معه كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه
 الثلاثة معا لان الواو والهمزة فيكون نحو اذهب بن زيد ونحو من يد كلمة لانه
 اسم وفعل وحرف فقلت انه كان يلزم ما قلنا لو كان هذا اقامة الشيء الى اخر
 كما تقول السكينة خل وعسل وما و ما ذكره قبة الشيء الى جز ياتيه عن قولك
 الجيران البان وفرن و بقر وعز ذلك ويريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويعبر
 كونه الكلي جزاء عنه نحو الانسان حيوان وقوله اسم الواو والهمزة لا يبدون به
 ان اللفظ والاعراب عليه بجمعا معاني حاله واجزا كما يجب في باب حرف العطف

هذا الكلام اعتراض واراد ان يفيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزءه على جزء معناه واحدا من جنين متعقب للآخر في هذه الكلمة الجزء ان سموه ان معان قوله

هذا الكلام اعتراض واراد ان يفيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزءه على جزء معناه واحدا من جنين متعقب للآخر في هذه الكلمة الجزء ان سموه ان معان قوله

المراد

بالمراد انها بجمعا في كونها حكايا عليها كما في جاء زيد ونحو وان في كونها حكايا
 على شيء نحو زيد قائم ونحو زيد قاعدان في حصوله معنى بينهما نحو قائم زيد وقاعد زيد
 اق فانها في الاصل المحصول احد الشين فلما قال الكلمة اسم او فعل ان حرف كانت الكلمة
 احد الثلاثة دون الباقيين بل ان اريد المصير ان قدم اسم على العطف عليه نحو الكلمة
 اما اسم او فعل ان حرف تكون القضية مانعة المالحق و في الجمع كما هو المذكور في علم آخر فان
 قلت انك حكيت على الفعل والحرف كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين
 قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم للدخول علامة الامعاء كالدم والنقير
 عليها فهي مفالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم
 وهذا لا يخرج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وان اردت بران معنى الكلمة اسم لانها لفظ وال
 على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يجمع الاخبار منه و لانه باله وال على معنى مفرد كما قلنا
 ضرب وال على معنى مفرد كما قلنا ضرب فعل ماض فتقول هذا ايضا مفالطة لان معنى
 كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لعق مفرد اذ اريد بذلك
 اللفظ معناه الموضع هو كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذ اريد به حرف اللفظ
 كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا يخرج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا
 كان نحو من وضرب في قولك من حرف جز وضرب فعل ماض اسمين فكيف اجبرت
 منها بان الالف حرف والثاني فعل في هذا الاتفاق قلت لم ير ان من في هذا
 التركيب حرف وضرب فعل ماض بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له في اللفظ
 خرجت من الكثرة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد في مثل هذا اذا قلت مدلول
 الفعل لا يخرج منه فانك اجبرت عن قولك مدلول الفعل ان لا يخرج عنه لانه المراد مدلول
 الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخرج عنه في قولك مدلول الفعل ليس كذلك وان كان كذلك
 الفعل لا يستلزم اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد ن قصدت معناه للوضع
 وكذا قولهم الجسر المطلق لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شغور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ
 الجسر مطلقا شغور به ومعناه اذ هو ما لا تعرضه فقي جميع ذلك مبتدأ ان احدهما محكوم
 عليه بشئ وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بغيره في ذلك هو المعنى بلفظه
 عنه فلا يلزم التناقض لان يكون الامع اتحاد الرضين قوله لانها اما ان قد

الغنى

مذكور في مقارنه

هذا الكلام اعتراض واراد ان يفيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزءه على جزء معناه واحدا من جنين متعقب للآخر في هذه الكلمة الجزء ان سموه ان معان قوله

هذا الكلام اعتراض واراد ان يفيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزءه على جزء معناه واحدا من جنين متعقب للآخر في هذه الكلمة الجزء ان سموه ان معان قوله

هذا الكلام اعتراض واراد ان يفيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزءه على جزء معناه واحدا من جنين متعقب للآخر في هذه الكلمة الجزء ان سموه ان معان قوله

هذا الكلام اعتراض واراد ان يفيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزءه على جزء معناه واحدا من جنين متعقب للآخر في هذه الكلمة الجزء ان سموه ان معان قوله

تأخر

بعض ان يسميها كواحدة من النواحي ان كانت قد استقرت في معنى واحد لا يمتنع ان يكون لها في الحقيقة معنى آخر غير ذلك
 المقرون وحده وسمي بالاسم في النواحي التي لا يمتنع ان يكون لها في الحقيقة معنى آخر غير ذلك
 من النواحي التي لا يمتنع ان يكون لها في الحقيقة معنى آخر غير ذلك
 في الحقيقة لا يمتنع ان يكون لها في الحقيقة معنى آخر غير ذلك
 في الحقيقة لا يمتنع ان يكون لها في الحقيقة معنى آخر غير ذلك

على معنى في نفسها

الثلاثة في اللفظ والاسم والاول في اللفظ والاسم والاول في اللفظ والاسم
 الكلمة والصفات محدودة في اللفظ والاسم والاول في اللفظ والاسم
 ويحيى من ان يكون ان تدل مبتداء محذوف في الجزاء في دلالتها ثابتة في مثل قوله
 ان يضاف اليه اللفظ في قوله لا يمتنع ان يكون اللفظ والاسم في اللفظ والاسم
 المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على المحصر بان قال هذا اللفظ الدال
 على معنى معزى اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى في نفسه الثاني لفظ
 اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها والاول الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترب
 باحد الاسمتين الثلاثة او الثاني في اللفظ والاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها معزى بلفظ
 الاسمتين الثلاثة والاول في اللفظ والاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها معزى بلفظ
 الثلاثة وهذه قسمة دائرية بين التقي والابنات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة
 فيها ولا نقصان فثبت بدليل المحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر في جنس كل
 واحد نصه كما بينا والجمع من الجنس والنقل من الحديث في الكلام ما تضمن
 كلمتين بالاسناد والابنات في ذلك الا في اسمين والاسم وفعل
 واما قد حدد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاسم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في
 الكلام بسبب العقد والتركيب لتقف الكلام على الكلمة لتقف المركب على جزئيه وبمعنى
 الكلمتين تركبه منهما وكنى ما جزم به وذلك من دلالة المركب في كل واحد من الاسمتين
 تضمن سواء كانا مفترقين كزيد قائم وقام زيدان مقدمي كتم في جواب من قال زيد
 قائم او قام زيد او احدهما مقدم رادون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او القاء
 كما في زيد قام او البتداء في الجزاء كما في قوله نعم فصر جمل والمراد بالاسناد ان تجربه في الحال
 في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخرج عنه بدلك الخبر في الذكر
 واخص برق لنا ان تجربه احتراز عن النسب الاضافية وعن التي بين الفاعل ونسب عاقلنا
 في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام لا
 تخفى واشتبهت وانت حروف في الطلبية نحو هل انت قائم ولستك ان لمك قائم وكنا
 نحن اضرب لانه ما حذر من تقرب بالاتفاق وقياسه لتقريب بين يادة حرف الطلبية

اعلم

امام لالة

هذا هو المقصود من هذه الاقسام

هذا هو المقصود من هذه الاقسام

هذا هو المقصود من هذه الاقسام

نثاني

بلا

قياسا على سائر الجمل الطلبية تخفف بمحذوف الاسم وحرف العنصرية لكثرة الاستعمال بدلا لفرقك
 فيما لم يسم فاعلم منه لتقريب في الغائب ليضرب في التكلم لاضرب ولفظ لما قبل استقام
 وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا ان اكثر ليعلم معنى زيدايه قائم وزيد قائم ان في مكان
 على المصنفان يقولان كذا في قوله ليس لانه يقول الاصل في الخبر الافراد لانه دليل عليه
 ويحيى فيه مزيد بحث وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخرج عنه احتراز عن كون الفعل
 خبرا ليعض على واحد من الضربات في نحو ضرب زيد عن الامامك يوم الجمعة ضربت في ضرب
 يوم الجمعة امامك ضربته فانه الرفع في الوضعية اخضع الفعل واهم بالذكر من المصنوع
 كما هي في باب المصدر و كان على المصنفان يقولان بالاسناد الاصل المقصود ما تركب به
 لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة الشبهية والظرف فانها
 مع الاسنادات اليرليت بكلام واما نحن قائم السيد ان فلكم نه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في
 اسماء الافعال ليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر البتداء في
 الحال او في الاصل في الصفة والحال والصفات اليه اذا كانت كلها جمل والاسناد الذي
 في الصلة والذي في الجملة التسمية لتكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانه قيد في
 الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والتسمية بين الجملة والكلام
 ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصيل سواء كانت مقصورة لذاتها او لا كما في الجملة التي هي خبر البتداء
 و سائر ما ذكر من الجمل فخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة الشبهية والظرف
 مع ما استندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصيل و كان مقصود الذاته فكل كلام جملة
 ولا يفسر واما قال بالاسناد ولم يقل بالاختيار لانه اعلم ان فعل النسب التي في الكلام الخي
 والطلبية والثاني كما ذكرنا واحتراز بقوله بالاسناد وعن بعض ما تركب من اسمين كما
 المضاف والمضاف اليه والتابع مع متبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك
 وعن جميع الانواع الاسماوية الاخرى من التركيبات النابتة الممكنة بين الكلم الثلاث وفي اسم
 مع حرف وفعل مع فعل وحرف وحرف وذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكم اي
 الاسناد الذي هو رابطته لا بد له من طرفين مستند وسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح
 لان يكون مستندا وسندا اليه والفعل لكونه مستندا للاسناد اليه والحرف لا يصلح لاحدهما في
 التركيب العقلي الثاني بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يبعد و مستند اقسام

هذا هو المقصود من هذه الاقسام

هذا هو المقصود من هذه الاقسام

مع حرف

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, with some red ink markings.

وكل كلمة لفظ فان اللفظ

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'ॐ नमो भगवते वासुदेवाय'.

عنه ولكن الشئ بما قام يزيد اذ قام زيد سقى فال حرف موجد لعناه في لفظ غير
اسا مقدم عليه كما في نحو بصري او من خرج عنه كما في الرجل ولا كثر ان يكون معنى الحرف

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a manuscript titled "Risala fi al-Hikma". The text is written diagonally across the page, following the shape of the parchment fragment.]

في لعمري ان التعلل على معنى في متبوعه فلكون التبع معينا لذلك الذي قام به المعنى و
 لم يكن من اياه بل المصدر في كل ضرب زيد مفيد لمعني في لفظ غيره اعني ضارب به
 زيد لكنهم احقره من اعم مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يضع المصدر ليفيد في
 لفظ غيره معني اذ يجمع ان يقول الضرب الشديد ولا يدرك الضارب ولا يخرج بذلك
 عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالاضال فان ضرب موضع ليدل على ضارب يتر ما
 اسرقت به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف لا يدل الا على معنى في غيره
 فان ضرب مفيد في بقتله الاخبار عن وقوع ضرب وفي الفاعل ضارب بيته محال
 من فانه لا يفيد الا معنى ابتداء في غيره **قوله** غير مقترن صفة بعد صفة لفظه معنى و
 يقين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه **قوله**
 باحد الا من منته الثلثة اي على معنى واقع في احد الا من منته الثلثة معينا بحيث يكون
 ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه او لا فيكون
 الطرف والمطروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل
 نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الا من منته الثلثة معينا في نفس
 الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبح والغيب و
 والقتل والسري لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الا من منته الثلثة
 اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج عن خلق السموات وقيام القاعد لان
 اقترن الحد فان كل واحد منهما باحد الا من منته معينا عند السامع لكن لا بد له من
 دلالة اللفظ عليه وضاو يخرج ايضا افعال المفعول عند افعالها لانها
 وان كانا لا يعللان عندهم الامع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول
 عليها العارض لا مدلولها وضاو كذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس
 بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما عني في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على
 الا من منته الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحلال كما عني في الاستقبال وكذا
 ان قلنا ايضا باشتراك الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة
 فيما من معنى لكل واحد منهما في اصل الوضع لاحد الا من منته الثلثة معينا كذا
 في الاستعمال والقبس وكذا المعين على السامع لا يحل بكونه لاحد مما معينا وكذا

في لعمري ان التعلل على معنى في متبوعه فلكون التبع معينا لذلك الذي قام به المعنى و لم يكن من اياه بل المصدر في كل ضرب زيد مفيد لمعني في لفظ غيره اعني ضارب به زيد لكنهم احقره من اعم مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معني اذ يجمع ان يقول الضرب الشديد ولا يدرك الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالاضال فان ضرب موضع ليدل على ضارب يتر ما اسرقت به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في بقتله الاخبار عن وقوع ضرب وفي الفاعل ضارب بيته محال من فانه لا يفيد الا معنى ابتداء في غيره

خل الاضال الاثنائية ليس ومن الاثنائية كمن الفعل لاحد ما معينا في اصل
 الوضع سواء كان الاثنائية العارضة لا من بابي عي او غير لازم كما في بعت واشترى
 ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذ اريد بالفعل الذي معني
 والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضع الحدت كما في بعت واشترى
 الزمان بل لكل باض في الزمان او في المكان نحو معنى في الارض وكذا المستقبل
 والحال والاوليان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث
 الزمان حتى لا يلزم مثل هذا من الاصل لا يرد ايضا نحو الصبح والغيب و والقتل
 والسري ولا اسم المرضع يتكيد على احد الا من منته الثلثة كالغير مثلا بمعنى
 كمن التي في الماضي او في المستقبل فان دلالة على احد الا من منته بالمرتبة لا
 بالوزن ومن ثم بقي هذا الدلالة مع تغير الوزن كالفارس وغيره والحق انه
 للجهة والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الله نعم كانت من الفارين وانما
 لم يغير قوله الا من منته الثلثة لانه في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل
 هذا الالهال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران ممل غير ظاهر فيما ذكر فاس
 فليس هو ولا يورد في الحد الا لفظا مصرحة في المعنى المقصود به ان قيل ان ضمير
 الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه والاسمية وكم الجزية واسماء الاستفهام
 خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه والحياب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة
 ان احتاجوا من مرة الى لفظ آخر لكن لا يفيد معناها الذي هو الشيء اليهم ويحذف
 في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء اليهم في نفسها لا
 في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعها لا لاثبات ذلك
 الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فما بهما ان لكن اشترط فيما من حيث الوضع
 انه لا بد له من معنى محقق فلذا عدل عن العارضة وكذا الاسم في الاشارة الا انه
 كثيرا ما يكتب بقرينة غير لفظية التخصيص واما الكاف الاسمية فعنها التثنية بخلاف
 قال معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر واما معنى كم فكثير لا الكثرة التي هي معنى
 فيما بعد ما بخلاف ربت عند من قال ربت فان معناها القلة التي في حجر
 واما وجب القول بهذا في ربت وكم والكافين الاسمية والحرفية صانعا للحد والاسم

في لعمري ان التعلل على معنى في متبوعه فلكون التبع معينا لذلك الذي قام به المعنى و لم يكن من اياه بل المصدر في كل ضرب زيد مفيد لمعني في لفظ غيره اعني ضارب به زيد لكنهم احقره من اعم مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معني اذ يجمع ان يقول الضرب الشديد ولا يدرك الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالاضال فان ضرب موضع ليدل على ضارب يتر ما اسرقت به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في بقتله الاخبار عن وقوع ضرب وفي الفاعل ضارب بيته محال من فانه لا يفيد الا معنى ابتداء في غيره

والحرف عن الاعتراض ولو لا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين سرب وكم بما
 فرقنا حكما لكن لما ثبت اسميته كم بدخوله علامات الاسماء عليها لم يثبت مثله في سرب
 وكذا في الكافين اضطرنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم
 الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره
 نحن قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام
 انقبض مضرب والمخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء
 واي في المضمين والعلية ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعد ما هو الجواب عنه بما
 قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهاء وان حذفنا وجوبا قبل هذا
 الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم ضربت ثم نقص اي معنى
 الاستفهام والشرط والمعنيان عارضان فبما وان كانا لازمين وكذا اساسي اي من
 اسماء الاستفهام والشرط نحن من تضرب اي اس تضرب فمن يضي اي في الاستفهام
 وكذا اس تضرب اضرب جميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية
 وهذا قولنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد الاعتراض بينهما بالحاء
 و سرب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والشئ
 والاضطر والاسناد اليه الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد وينعكس
 والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيق لوطه كل الى الحد فيجعله مبتدا
 ويجعل الحد و خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
 كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا القول في الخاصة كل ما دخله
 لم التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل كان هذه تقيدها فتقول كل ما لا يدل
 على معنى نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما يدخله
 التعريف فليس باسم وقد يقال العكس لجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء التقي
 او الايجاب بحال وهذا عبارة المنطقيين فيطردون فغير الحد والحد و كلين مع
 جعل الحد و من من عاقل كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس
 عليه نحن كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وفيه الخاصة تنعكس كليته
 ولا يطرد نحن كل ما دخله اللام فهو اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام دخول الاسم

وهو ان
 الاسم
 لا يحد
 بالحد
 بل بالخاصة
 والحد
 بالحد
 والخاصة
 بالحد

فانما هو
 في قوله
 من خواصه
 دخول اللام
 والجر والشئ
 والاضطر
 والاسناد
 اليه الفرق
 بين الحد
 والخاصة
 ان الحد
 مطرد
 وينعكس
 والخاصة
 مطردة
 غير منعكسة
 والمراد
 بالاطراد
 ان تضيق
 لوطه كل
 الى الحد
 فيجعله
 مبتدا
 ويجعل
 الحد و
 خبره
 كقولك
 في قولنا
 الاسم
 ما دل
 على معنى
 في نفسه
 غير مقترن
 فهو اسم
 وكذا
 القول
 في
 الخاصة
 كل ما
 دخله
 لم
 التعريف
 فهو اسم
 والمراد
 بالعكس
 ان يجعل
 كان هذه
 تقيدها
 فتقول
 كل ما
 لا يدل
 على معنى
 نفسه
 غير مقترن
 فليس
 باسم
 ولا يصح
 ان تقول
 في
 الخاصة
 كل ما
 يدخله
 التعريف
 فليس
 باسم
 وقد يقال
 العكس
 لجعل
 المبتدأ
 خبرا
 والخبر
 مبتدأ
 مع بقاء
 التقي
 او
 الايجاب
 بحال
 وهذا
 عبارة
 المنطقيين
 فيطردون
 فغير
 الحد
 والحد
 و كلين
 مع
 جعل
 الحد
 و من
 من عاقل
 كل اسم
 دال على
 معنى
 في نفسه
 غير مقترن
 وينعكس
 عليه
 نحن كل
 دال على
 معنى
 في نفسه
 غير مقترن
 اسم
 وفيه
 الخاصة
 تنعكس
 كليته
 ولا يطرد
 نحن كل
 ما دخله
 اللام
 فهو اسم
 ولا يقال
 كل اسم
 يدخله
 اللام
 دخول
 الاسم

اي لام التعريف الحرف بجلاد لام الوصول في نحو الضارب والمضرب فانها
 لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما جئ في الوصولات و بجلاد سائر اللامات
 كلام الابتداء لام جواب لو وغير ذلك واما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها
 من صيغة لتعيين الذات للدلالة عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على
 الذات الاضمارا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه **قوله** التامر يقول الحق ان
 الجهم ناطقا الى ربنا صوت الحمار الجهم فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصولة
 دخل على صريح الفعل المشابهة للاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ فيص لا يجي الا في خبر
 التامر واما اختصت بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصافته في الاعراب حركة
 التثنية وينقصون الضارع الذي هو مفعول فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون مفعولا
 الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون مفعولا وهو الرفع والضم **قوله** فاختص من جملة
 اقتسامها خمسة بالاسم ما ليس التزم مني اذن اربعة اقسام احدها للتكرير عن صيغة وفي
 و سيبويه قيل يخفف والصوت واسم الفعل واما التثنية في نحو رب احمد و ابراهيم
 فلم للتكرير بل هو للتثنية ايضا لان الاسم معرب وانا لا اري سماعا ان يكون تثنية و
 للتثنية والتكرير معا و رب حرف يفيد فايد ثن كاللف والواو في سلمان وسلمان
 فيقول التثنية في رجل يفيد التثنية ايضا فاذا سميت بالاسم تحفت للتثنية واما اختصت
 تثنية التكرير بالاسماء ومثل ما ذكرنا في لام التعريف واماها للتثنية ومعناه كون الاسم
 معربا فلا يمكن الا في الاسم واما لم يجعل الاعراب الضارع علامة له و صفة واما
 حدثت علامة الاعراب من غير الضارع مع كونهم بالمشابهة للفعل الذي اصله البناء
 و نالها للتثنية عن الضافة اليه كخفيف ومرت بكل قايما وحي ان الضافة لا يكون
 الا اثنان واربعا للمقابلة فن جمع المذكور السالم في جمع الوثائق العالم نحن مسلمات على
 من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم واما قالوا ان تثنية مقابلة اذ كانت للتثنية لم يثبت
 في نحو قوله من عرفات ولو كانت للتثنية لم يثبت في الاعلام و ليست عرضا من الضافة
 و لا فيهم بق الا ان يقال هي في جمع الوثائق في مقابلة التثنية في جمع المذكور لان هذا
 معنى ما سيبويه لا يري الى جعلهم نصب هذا الجمع تابع للجر كما في جمع المذكور فان
 جمع المذكور قائم مقام التثنية التي في الواحد في المعنى الجامع لا اقسام التثنية فقط هي

اي لام التعريف
 الحرف بجلاد
 لام الوصول
 في نحو الضارب
 والمضرب فانها
 لا تدخل الا على
 فعل في صورة
 الاسم كما جئ في
 الوصولات و
 بجلاد سائر
 اللامات كلام
 الابتداء لام
 جواب لو وغير
 ذلك واما
 اختصت لام
 التعريف بالاسم
 لكونها من
 صيغة لتعيين
 الذات للدلالة
 عليها مطابقة
 في نفس الدال
 والفعل لا يدل
 على الذات الا
 اضمارا والحرف
 مدلوله في
 غيره لا في
 نفسه قوله
 التامر يقول
 الحق ان الجهم
 ناطقا الى ربنا
 صوت الحمار
 الجهم فليست
 اللام فيه
 للتعريف بل هي
 اسم موصولة
 دخل على صريح
 الفعل المشابهة
 للاسم المفعول
 وهو مع ذلك
 شاذ فيص لا
 يجي الا في خبر
 التامر واما
 اختصت بالاسم
 لانهم قصدوا
 ان يوفوا الاسم
 لاصافته في
 الاعراب حركة
 التثنية وينقصون
 الضارع الذي
 هو مفعول فيه
 واحدا منها
 فنقصوه ما لا
 يكون مفعولا
 الفعل وهو الجر
 واعطوه ما
 يكون مفعولا
 وهو الرفع والضم
 قوله فاختص
 من جملة
 اقتسامها
 خمسة بالاسم
 ما ليس التزم
 مني اذن اربعة
 اقسام احدها
 للتكرير عن
 صيغة وفي
 و سيبويه
 قيل يخفف
 والصوت واسم
 الفعل واما
 التثنية في
 نحو رب احمد
 و ابراهيم
 فلم للتكرير
 بل هو للتثنية
 ايضا لان
 الاسم معرب
 وانا لا اري
 سماعا ان
 يكون تثنية
 و للتثنية
 والتكرير معا
 و رب حرف
 يفيد فايد ثن
 كاللف والواو
 في سلمان
 وسلمان فيقول
 التثنية في
 رجل يفيد
 التثنية ايضا
 فاذا سميت
 بالاسم تحفت
 للتثنية واما
 اختصت
 تثنية التكرير
 بالاسماء
 ومثل ما
 ذكرنا في
 لام التعريف
 واماها
 للتثنية
 ومعناه كون
 الاسم معربا
 فلا يمكن
 الا في الاسم
 واما لم
 يجعل الاعراب
 الضارع
 علامة له و
 صفة واما
 حدثت
 علامة
 الاعراب من
 غير الضارع
 مع كونهم
 بالمشابهة
 للفعل الذي
 اصله البناء
 و نالها
 للتثنية عن
 الضافة اليه
 كخفيف ومرت
 بكل قايما
 وحي ان
 الضافة لا
 يكون الا
 اثنان واربعا
 للمقابلة
 فن جمع
 المذكور
 السالم في
 جمع
 الوثائق
 العالم نحن
 مسلمات على
 من اقوالهم
 ولا معنى
 له الا في
 الاسم واما
 قالوا ان
 تثنية
 مقابلة اذ
 كانت
 للتثنية لم
 يثبت في
 نحو قوله
 من عرفات
 ولو كانت
 للتثنية لم
 يثبت في
 الاعلام و
 ليست
 عرضا من
 الضافة و
 لا فيهم
 بق الا ان
 يقال هي
 في جمع
 الوثائق في
 مقابلة
 التثنية في
 جمع
 المذكور لان
 هذا معنى
 ما سيبويه
 لا يري الى
 جعلهم نصب
 هذا الجمع
 تابع للجر
 كما في جمع
 المذكور فان
 جمع
 المذكور
 قائم مقام
 التثنية التي
 في الواحد
 في المعنى
 الجامع لا
 اقسام
 التثنية فقط
 هي

اي لام

كون علامة لتمام الاسم وليس في النون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فذلك
التقريب التي في جمع المثنى السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس ايضاً من ذلك
المعاني لكنهم جعلوا من النون بسوقها مع الاسم في الوقف دون النون لان النون
اقوى واجد سبب حركتها **الرابع** جار الله ان التقريب في نحو سلمات لمصرف
قال جار الله وانما لم يقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت
التانيث سقطت والياء علامة لجمع المثنى وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان
فلما انه لا علامة تانيث فيها لا محالة متحصنة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير
اليها المأمور فتأقوله هذه عرفات مباركة فيها لا يجوز مباركة فيه الا بتاء بل يعبد كما
في قوله لا ارض اقبل اقبالها فتأنيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو تاء بل البقرة
واو عندي ان يقال ان التقريب فيها للمصرف والتفكير وانما لم يقط في نحو من عرفات
لان لم سقط لتعريف الكسر في السقوط ومع الضب وهو خلاف ما عليه لجمع المثنى السالم
لان الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالنوعين في غير التصريف للظن ومرة لم يجد هذا
مع انه جواز اليرود الزجاج منها مع العلمية حذف والتقريب وبقاء الكسرين في بيت
امر القيس من ثمانين اذرعاً وأهلها يشرب اذني دارها قطر عال بكسر التاء بلا
نوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التقريب فيسوي من اذرعاً كسائر
ما انصرف تعالى هذين النوعين للتصريف بلا خلاف والاشهر بقاء التقريب في
مثله مع العلمية **بعض** النوعين للتصريف بلا خلاف والاشهر بقاء التقريب في
فتح التاء في مثله مع حذف غيره من منع الفتح واما النوعين التزم في الحقيقة
لنك التزم لانه اما في بر شعاعاً ترك التزم عند بي مبهم في سوي مطلق وذلك
لان الالف والواو والياء في المثال في تصح التزم لما فيها من اللفظ فبذلك التقريب المشابهة
ايها اذا قصد الاستعارة ترك التزم فكل التقريب من المد هذا النوعين يكون المثال ايضاً
والعرف بالاسم **اول** اللوم عاذل والقباني وقول ان اصبت لقتل صابون لم يمع
دخولها على الطرف لا يمنع ذلك في القياس نحوهم في القافية وقد يلحق عند بعضهم ان
التقيد يخص باسم العالي لان الفعل مجاز من المد وحذف التقريب ان يكون بدل لاسم
حرف الاطلاق دلالة على ترك التزم فاد **الحمل** القافية للبعد وقد جاء من حيث حد

هذا النوع من التقريب هو الذي لا يحد في اللفظ بل في المعنى
فمثل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد اشترى منكم
انفسكم فاستبدلها بالدينار والفضة فالتقريب في قوله اشترى منكم
انفسكم هو التقريب في المعنى لا في اللفظ لان اللفظ لا يحد في
هذا النوع من التقريب بل في المعنى

هذا النوع من التقريب هو الذي لا يحد في اللفظ بل في المعنى
فمثل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد اشترى منكم
انفسكم فاستبدلها بالدينار والفضة فالتقريب في قوله اشترى منكم
انفسكم هو التقريب في المعنى لا في اللفظ لان اللفظ لا يحد في
هذا النوع من التقريب بل في المعنى

هذا النوع من التقريب هو الذي لا يحد في اللفظ بل في المعنى
فمثل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد اشترى منكم
انفسكم فاستبدلها بالدينار والفضة فالتقريب في قوله اشترى منكم
انفسكم هو التقريب في المعنى لا في اللفظ لان اللفظ لا يحد في
هذا النوع من التقريب بل في المعنى

ويخرج بها التميز ايضا عن الوزن في عالي هذا الوجه ايضا هو كقولهم وقام المطلق
خاوي الحرف في ففتح ما قبل النون تشبهاً بالحققة او يكسر للساكنين كما في حينئذ
كما في في اخر الكتاب وانما الحق بالروي القيد تشبهاً بالمطلق وانما اختص كون
النون مسند اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا
يجز الاعنى لفظ والعلية في نفس مطابقة الفعل لا يدل على الذات الاضمار واللفظ
لا يدل على معنى في نفسه وهذه العلامة التحصن التثنية والجمع والتذكير والتانيث و
التصغير والتشبيه والنداء بالاسم والا نحو ضربت وضرباً وضرباً فالتانيث والتثنية
والجمع راجعة فيها الى الاسم وكذا التصغير في نحو في لهو يا ماسيح غزلاً فالتانيث والتثنية
الياء بين الضال والتمراجع الى المفعول المتعجب منه اي من لمحات والتصغير للشفقة
نحو يا بني فهو شيء من صنع في غير موضع كما ان التانيث في ضربت في غير موضع
نحو قوله نعم رب ارجعون على تان بل ارجعي ارجعي ارجعي وقول ارجع يا
رجعي اضرب باعنه اي اضرب اضرب فليس الا في الجمع والثاني بثنية اذ
التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غير في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله او الكثر
في اللفظ غير في المعنى فارجعون واضرباً يعني التكرير كما ذكرنا والتكرير
ضم النون الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى التأكيد والتكرير والغالب فيما يقيد
للتأكيد بل يظن نفاذ الكثر اختصاراً في بعض المواضع باجرائه مجرى المثني
والجمع لمشاكلة لهما من حيث ان التأكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان
كان اياه في المعنى ايضا فتأنيث اضرباً بعنه مثل ليك وسعدك وقوله نعم فارجع البحر
كوتين في كون اللفظ في صورة المثني وليس به معنى واختص الاضافة اعني كون
الشيء مضافاً بالاسم لان المضاف اما مختص كما في غلام رجل او متعرف كما في غلام
زيد والتخصيص والتعريف من خصائص الاسم كما في لاسم في لاسم التعريف والام
الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهو ذب الخدام وان لم يخص
المضاف ولم يعرف في نوع الاضافة الحقيقة فلا يكون المضاف في مثله ايضاً
الاجزاء ما لم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافاً اليه ليلابس عليه مثل
قوله نعم يوم جمع الله الرسل من اضافة الطرقات الى الافعال وعد بعضهم من

آفوه مشبهة لعلام لآفوه الخلقين
ربهم كذا فطمة

هذا النوع من التقريب هو الذي لا يحد في اللفظ بل في المعنى
فمثل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد اشترى منكم
انفسكم فاستبدلها بالدينار والفضة فالتقريب في قوله اشترى منكم
انفسكم هو التقريب في المعنى لا في اللفظ لان اللفظ لا يحد في
هذا النوع من التقريب بل في المعنى

هذا النوع من التقريب هو الذي لا يحد في اللفظ بل في المعنى
فمثل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد اشترى منكم
انفسكم فاستبدلها بالدينار والفضة فالتقريب في قوله اشترى منكم
انفسكم هو التقريب في المعنى لا في اللفظ لان اللفظ لا يحد في
هذا النوع من التقريب بل في المعنى

خواصه ايضا واعتدروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المذكور
 عليه بالفعل اي يوم جمع الله **قيل** والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر لقرن
 المضاف به مع خلق الفعل من الترفيع نحو انتك يوم قدم زيد الحار والبارد وما
 انا فلا اضمن وجهه هذا المثال ويجي مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا
 يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك انتك زمن الحجاج
 اسمي المضاف اليها واسما في المعنى فالمصدر هو المضاف اليه لان ما في الجملة في قوله
 وهو معرب ومبني على التركيب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم
 لا مطلق المعرب لانه في قسم الاسماء فلا بد كغيره الاقسامها وان كان قال الاسم المعرب
 هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق
 على شيتين على الحد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزئين الآخرين والجزء الآخر كما يقال
 في ضرب زيد مثلا ان زيد مركب مع ضرب وضرب مركب مع زيد فهما مركبان
 ويطلق على الجميع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما يقال في
 لحد الحقيقين هو زوج الآخر بقوله كما معان وجوه المراد المصنف المعنى الاول وليس
 برصحي لان المركب في اصطلاحهم في الجمع انهم منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه
 فيؤمن ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمس وعشر ونحو
 هذا وادب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهور في المعنى الم
 اعتماد اسنه على غايته وينبغي ان يجازي في الحدود والرسوم او في اللفاظ في اللفظ
 المراد يجتزى عن اللفاظ المشتركة فكيف يستعمل لفظه في غير المعنى المقصود الظن
 ثم وان تزلزل من هذا القام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او اجزاء
 فليس كل اسم مركب مع غيره غير متشابه لبني الاصل معرب بل الاسم المركب مع عالمه الآخر
 ان المضاف اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرا باسمين بل المضاف
 اليه يستحق بالتركيب الاصناف لان المضاف عامله على قوله او الحرف المقدس على
 الاخر كما يجي وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احد ما بهما التركيب اعرا باسمين وكذا
 اسماء المرفوع والوجود في الالف السبعين حم وليس في قوله معنى الاصل هذا ايضا من ذلك
 لانه اصطلاح مجرد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والاسم على ما تقرر في الشرح وان

الحقيقة

الي

وللمجموع زوج

انما هو مركب من اجزاء
 وكذا ما ذكره في
 وهو مركب من اجزاء

انما هو مركب من اجزاء
 وكذا ما ذكره في
 وهو مركب من اجزاء

اخذا

فانه في قوله تعالى في قوله
 انما هو مركب من اجزاء
 وكذا ما ذكره في
 وهو مركب من اجزاء

اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال
 وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه العبريون في قوله
 اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر في جميع باب ما يصرف بل ان اختلص منه ذهب
 الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجي في
 باهر لم يرد عليه ما ذكرنا لا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر
 في نحو اعجني ضرب زيد عمل اس و ذلك بان يقال المصدر ههنا شبه الماضي لتقدير
 به مع اي ضرب والامر يعمل فهو مشابه لما يجي مع تعرب لان مشابهة المصدر لمطلق
 الفعل سبب عمله لا مشابهة للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال وانما
 ذكر في حد المعرب التركيب وكره غير مشابه لبني الاصل احسن من قيمه المبني وذلك
 لان الاسم اما ان سقى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الى احد
 كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء القديمة وقد يد كاسماء العدد ونحو
 واحد ثمان ثلثة واسماء حروف التثنية نحو الف باثنا عشر ونحو زيد عرف بكر والاصوات
 نحو مدح والمعاني الوجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العاقل
 فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا اقال المركب اي الاسم الذي فيه
 سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب وهذه الاسماء مبينة عند
 سببها كما ذكر المصنف معرفة من وقت فتم عند النحوي وليس ثني وكيف يعرف
 التي بلا سبب الاعراب ولا عامل لفظي او معنوي وذكر سببه خلافا للاختصاص
 انك تقول واحد واثان فليتم واحد الضم وان كان مبينا لانه متمكن في الاصل وما
 كان متمكنا اذا صار في موضع غير متمكن لعدم سبب التمكن يحصل له فضيلة على ما
 لم يكن متمكنا في الاصل فلا يجوز الانتماء في الف باثنا عشر كالحكاية عن حرف وف
 التثنية فاذا اردت اعراها بدوت منها ما كان مقصودا نحو كتبت ياو على ما يجي في باب
 الاعلام وعلى ما قال نقول في نحو غلام زيد بالانتماء في غلام اذ الم يتركب مع عامل
 وانما اخترت انتماء الرفع في مثل هذه الكلام لان الرفع اقوى المركبات الحقيقة على ما
 يجي واما ان مبني مع حصول الوجوب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهة الحرف
 او الفعل على ما يجي في باب المبني وذلك في المفعول والميمات واسماء الافعال والكمات

هو مركب من اجزاء
 وكذا ما ذكره في
 وهو مركب من اجزاء

هذا ما كان ينبغي ان يكون عليه
من قوله في قوله لا يكون

هذا ما كان ينبغي ان يكون عليه
من قوله في قوله لا يكون

عرب

ووردت

والكسر في قوله

هذا ما كان ينبغي ان يكون عليه

هذا ما كان ينبغي ان يكون عليه

هو شيء واحد الحق ان معنى قولنا يختلف الاخر اي يصف بصفة لم يكن عليها
زبد استدل في حال الاخر لم يتحقق شي من الحركات فلما ضمنت الدال بعد التكب
في حال الرفع فقد اختلف على انقل من حال السكون الى هذه الحركة المعينة
فقد حصل بالحركة واحدة الاختلاف في الاخر وانتقال الاخر الى الفتحه غير انتقاله
الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهذه تلك اختلافات متغايرة بعضها
بعض بحسب تغير الحالات المستقلة اليها وان كانت داخلية في مطلق الاختلاف
فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو انتقال المذكورة هذا اذا
اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد النوعين
احد بهاء حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع الغلب كما اذا اردت مثلاً
اعراب اب بالحروف ضربت زوت عليه الواو المحذوفة سرفاق قلبتها
ياء في الجرب الفاق في النسب واثبتها جعل العين او الحرف الذي في الآخر حرفين
اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الواو والالف الزيدتين علامتين
للجمع والتثنية في نحو مسلمون ومسلمان علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب
علامتي الضب والجرب كذا في و ذو مال فتختلف حال الالف والواو
سرفاقا لهما صار الشينين بعد ما كانا بيئي واحد بيئي ان يتدرج كل واحد
من الكسرتين في نحو ان السلمات والمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في احده
ثلاثة فهما كضمتي تلك مفرد او تلك مجموعان كذا فتختلفان احمدا واحدا و ياء
ان المسلمين والمسلمين وليس كذا في التثنية والواو في الجمع اذا جعلنا اعرابا
علامتي التثنية والجمع مجموعين فثمة فثمة لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة
كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحولا حركة حركة او حرف
حرفا كما فهم المصنف فثمة ايضا تلك اختلافات بحسب المتحولات تحو الى الضمة
كسرة تحو الى الضمة فتحد تحو الى الفتحه كسرة كذا في الحروف ولو جعلنا تحو الى
الضمة فتحد تحو الى الفتحه فتحد تحو الى الضمة فتحد تحو الى الضمة فتحد تحو الى الضمة
ما ذكرنا ان قال ايضا ان كان الاعراب هو الاختلاف لنم ان يكون الاسم
في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلاً زيد اسم الشخص ثم ركب مع عامله ان كان

فيلزم

نحو

جاء زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركته الى حركة والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا
انتقال الاخر من السكون الى حركة ما فيه اذن اختلاف ثم نقول لو فرغنا الاختلاف
ايضا بالقلب حركة حركة لكان الالتزام مشتركاً بينه وبين الحركات لفرغ ما اختلف
اخر به فثمة حركة لم يكن ما اختلف اخر به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف
اذا كان قبل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف
ليدل على المعاني المتغيرة لتقليل لوضع الاعراب في الالمام ان ما يحتاج الى التميز
من معاني الكلام على ما يكون في كلمة معينا او اكثر غير طارئة احد
على الآخر كما في الكلام المشقة تحو الفتحه في الحيف والعلم والضرب في التاثير المعرف
والسير وكذا جميع الافعال المتغيرة عند من قال باشتغالها من الابداء والتعويض
والنسيان فنقل هذا الى ان العلامة المميزة لاحد العينين او المعاني من الآخر لان
جعلها لاحد العينين واضعاً كان او مستهلك لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يثبت
البس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيين او اكثر بغير
احدهما والاخر فلا بد من الطارئة ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطلق عليه
ومن ثم احتاج الى كل جاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئة غير اللازم
لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تميز له صفة الكلام كما في الضمير والجمع للمكسر
والفعل المسند الى المنقول نحو جيل ورجال و ضرب وقد يوجب له حرف دال عليه
صاير كاحد حروف تلك اللفظة كما في التثنية والجمع السالم والمثوب والموت والموت
نحو سلمان وسلمة وسلمات وزيد وسلمة السلم وقد يكون قرينة
الغنية الطارئة على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالصفة الدال على معنى في موصوفه
والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان جازاً وان الغنية لازمة للكلمة فان كان
الطارئة معنى واحداً لا يميز كون الفعل عدّة فثمة كب منه من غيره فلا حاجة الى
العلامة لانها يطلب لها البس بغيره وان كان الطارئة اللازم احد الشينين والآخر
فاللائق بالمعنى ان يطلب له اخف علامة ولا يقتصر للغير على الكلمة الاخرى التي
يحتاج الى ذلك المعنى كما تقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى يحتاج الى العلامة

في انقلب

او الاخر

اصلاً على الاقوال

هذا ما كان ينبغي ان يكون عليه

لما يقتضيه

تكون لا يميز

هذا ما كان ينبغي ان يكون عليه

فيها غير لازم لها بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذه النوع اتم احتياط حتى ان
 يعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة واللة على معناها الطارئة
 ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه لما معني
 كونه علامة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف
 اعنى الحركات وجعل في بعض الاسماء حروف المد كالاسماء الستة والثني والجمع
 ويلاو والنون لعلته تذكرها في كل واحد منها ولم يجلب حروف مد اجنبية
 لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي الثني والجمع
 حروف التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التحقيق وجعل الرفع الذي هو
 اقوى الحركات للبعد وهو ثلثة الفاعل والبتداء والخير جعل الضب للفصلات سواء
 اقتضاهما جزء الكلام بلا واسطة كغير الفعل معه من المفاعيل والحال والمعرى
 اقتضاهما باسطة كغير الفعل معه والمخفى غيرا للرفع والاسماء التي تلي حروف
 الاضافة اعنى حروف الجر وانما جعل للفصلات الضب الذي هو اصنف الحركات
 واحتمل كون الفصلات اصنف من العدد واكثر منها ثم اراد ان يميز بعلامته ما هو
 فضله بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسرة فيزير مع كونه منصوبا محل
 لانه فضلة ومعنى نصا كونه الاسم مضافا اليه مع العلة بحرف معنى آخر متفهما الى
 المعنيين المذكورين علامة للثاني فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفعلة
 نحو الله لا فعل ولا افعول على الجر ورفا محل على الجر الظاهر اول من المحل على الضب
 المقدر وقد جعل على المحل كما في قوله نعم واسحق ابن في سكم واسر جلكم بالضم وان
 سقط الجار مع الفعل ان وما كما في الاضافة زال الضب المقدر كما سيجي ثم اعلم ان
 تحدث هذه المعاني في كل اسم هو النظم وكذا تحدث علامتها لكن نسب احداث هذه
 العلامات الى اللفظ الذي وساطة قامت هذه المعاني بالاسم فيصير عاملا لكونها
 السبب للعلامة كما انه هو السبب للمعنى فيعلم فيعلم العامل في الفاعل هو الفعل لانه به
 صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتداء والخير هو الآخر على ما
 ذهب الكسائي والنزاهي اد كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفصلات

وهي

فلمستثنى

نصف من اللفظ

بواسطة

فقال

نصف من اللفظ

نصف من اللفظ

فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو من باب على الاصل المذكور اذ باسناد احد ما
 الى الآخر صار بينهما فضلة فاما ما سبب كونهما فضلة فيكون ان ايضا سبب علامة الفعل
 وقال هشام بن معاذ هو الفاعل وليس بعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول
 باقهما منه اليه كلاما فصار تجرير من الاسماء فضلة قال البصريون العامل هو الفعل
 نظر الى كونه المقيف للفصلات وقيل الكسرة اقرب بناء على الاصل المبدأ المذكور
 وجعل الحرف الوصل لاحد جزئي الكلام الى المقفلة معاملة للجر في ظاهر الفعلة ادسبر
 حصل كونه ذلك الاسم مضافا اليه وتلك العلة ثم قد يحدف حرف الجر لن و ما مع
 الفعل الذي او صلة الطرف الى الفضلة لعرض التخصيص او التقرين في الاسم كما سيجي
 في باب الاضافة فيزول الضب المحلى عن الجر ولا لفظا لكون الناصب اعنى الفعل
 مع الفاعل محدوف فسمي اسماء مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام مزيد غلام
 حصل ان يذف لغيره فقام الاسم المراد بتخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار
 لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف وجره ومعنى ايضا الدلالة على معنى
 الاسم في نحو غلام مزيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو
 مخصص بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما اصيل على حرف الجر كما سيجي فاصل الى
 ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفعلة
 ويبقى علما للمضاف اليه فقط احد ما ايضا اضيف اليه الاسم والثاني في الجر والمراسد
 اليه نحو من بن يد والاصل فيها ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفعول بالاول
 معه الجر ايضا اذ هما فصلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للمطف
 و غير مختص باحد المتبديلين وكان الايدخل على غير الفضلة ايضا كما المستثنى المفعول
 لهم ير والاعمال فبقى ما بعد مما مضمون باقي اللفظ هذا للاسم واما الحرف فلا يطرأ على
 معانيها طارئة على معاني الفاظ اخر كما في حد الاسم واما الانوال فلا يلزمها الا معني
 واحد طارري كما لم يطرأ عليها في الموضع احد المعنيين اللذين احدهما بالآخر كما
 في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما عني في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفون وقالوا
 اعراب المضارع اصل للمشابهة الاسم خلافا للبصرين على ما عني في باب ففلس بهذا
 التقدير ان الاصل في الاعراب الاسماء وكون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان

بعض من الثاني

المفعول

شيء بل معانيها

[illegible]

مكتبة المصنفين
مكتبة المصنفين
مكتبة المصنفين

السلام عليكم وعلى اهل بيته وآله
جاءه وهو غيب الى ايام من الاسلام
اسمها في حجة الرضفة فوارة ايام
التي فيه ياتي الى اهل بيته بعضا الى
اطرافه الصورت وهو يسمي بعضها مثل
بعضه فوارة في مشقه او ظلالا وانه
من ايام الحجاز الى ايام
الاسلام

هذا هو المصنف الذي هو مختص بالصفات الالهية التي هي كماله تعالى
 والصفات التي هي كماله تعالى هي التي هي كماله تعالى
 والصفات التي هي كماله تعالى هي التي هي كماله تعالى

للمصنف قدرا وان صفته مثله في نحو غيره في قوله تعالى وقد لك القوة الدالة عليه
 بالصفات الذي هو مختص بالصفات الالهية التي هي كماله تعالى
 احضر الوحي ضعيف فاذا وقع من قهها فاء السيرة وان والجمع كما يحى في باب
 نواصب المضارع جازع فها سطر او كذا الجرب المقتدر بعد الوان والفاء
 وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجرب المضاف وهو لا في قال ان حرف الجر
 شريعة مستوحاة والصفات مستقلة لعناء و لو كان مقدرا لكان غلام سريدا نكرو
 كغلام لن يد فيمنه كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاولى بنفسه و قال
 بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشي لانه ان اسراد بالاضافة كون الاسم مضافا
 اليه فهذا هو اللفظ المقضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقضي وان اسراد بها النسبة التي
 هي بين الصفات والصفات اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
 النسبة التي بينهما في الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل
 قوله فالمراد بالمصرف والجمع المكسر ال قوله بالواو والياء هذا انقسم الاسماء المقر
 بحسب اعرابها المختلفة وذلك اننا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والضم سبعة والجر
 ثلثة وهو بر يديان محال هذه الاعراب ان كل واحد منها في اي معرب
 يكون فبذلك الاعراب اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لثقتها وقمها
 ثلثة اقسام احدها ما استقر في الحركات الثلثة كل واحدة منها في محلها اعني الضم
 في حالة الرفع والفتح في الضم والكسر في الخرو هو ثلثان احدهما المفرد اي
 الذي لا يكون منقولا لا نحو عا ساء كان مضافا او لا المنصرف احتراز عن غير
 المنصرف وكان اليه ان يضم اليه قيدا آخر هو ان لا يكون من الاسماء المستقر
 ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احتراز عن الصفات فيخرج الاسماء المستقر اذ لو
 احتسز عنه لوجب ان لا يستقر في شي من الصفات الحركات الثلثة وثانيهما
 الجامع لثلثة قسود للجمع احتسز عن المثنى اذ اعرابه بالجر والضم والرفع اذ قد
 مر ذكره والتكسر احتسز عن السالم لان اعراب المذكور منه بالجر والضم والمثنى
 غير متوق للحركات والانصراف احتسز عن غير المنصرف نحو ساجد في سماء
 وانما اعراب الجمع المكسر اعراب المفرد اي جميع الحركات لمتابعة المفرد بكونه صيغة

فصول الجار

هذا هو المصنف الذي هو مختص بالصفات الالهية التي هي كماله تعالى
 والصفات التي هي كماله تعالى هي التي هي كماله تعالى
 والصفات التي هي كماله تعالى هي التي هي كماله تعالى

مستأنفة

مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضها محالفا لبعض في الصيغة
 كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لان جعل
 اعرابا محافي الجمع بالواو والنون **قوله** بالضمه رفعا كالحاء والجرور وجز المبتداء
 وقوله رفعا مصدر بمعنى الفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانصا به
 على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والجرور وفي الحال الضمير المستكن
 فيه والياء في قوله بالضمه بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبان بالضمه ومجى
 الكلام مما مع هذه الحركة المعينة في حال كونها مرفوعين اي مصاحبين لعلم العدة
 وكذا قوله والفتحة نصا ومثاله وهذا من باب المطف على عاملين مختلفين الجوز
 عنه المصنف قياسا غوان في الدار مريدا بالحجرة عمر وعل ما يحى والثاني من
 الثلثة اقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جزا ونصبا وهو في واحد اعني الجمع
 ومن جامع لقيدين احدهما ان يكون جمع المؤنث واحتراز عن الجمع المذكور الذي هو
 بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احتراز عن المكسر المنقولي للحركات هو حال
 او للضم والفتحة هو مساجد وانما نقص في هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اعرابه في
 اصله اعني جمع المذكور السالم على ما يحى بعد والثالث ما فيه الضمة ورفعا للفتحة
 نصبا وجر وهو ايضا شي واحد اعني غير المنصرف مفرد كان او مجرعا مكسرا واحدا
 ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يحى في بابه ثم شبي بمعربات اعرابها بالحرف
 وقمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استقر في الحروف الثلثة كلا في محلها وهي في
 الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصفرة وانما فتها الي غير ياء للتكلم لانها اذا
 شئت او جمعت فاعلها اعراب سائر الاسماء المشناة او الجرعة بالجرعين وكذا اذا
 صغرته لان المصغر منها يتحرك عينه ولا يه وجوب الهم وذلك فعيل وحرف العلة
 المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الي غير ياء للتكلم كما يحى
 ان للفتوح منها من الاضافة محرك بالحركات كما سيذكر والصفات الي بالتكلم
 لا يثبت اعرابه على ما سيجي ونضرب به هذه الاسماء الستة فيجى عن الاحتراز عن ضمها
 وتثنيها جميعا ولهم اعراب هذه الاسماء اقوال لا قرب عندي ان اللام في الهمزة
 وهي ابوك واخوك وحمك وهنك اعلام للمعاني المتساوية بالحركات وكذا العين

هذا هو المصنف الذي هو مختص بالصفات الالهية التي هي كماله تعالى
 والصفات التي هي كماله تعالى هي التي هي كماله تعالى
 والصفات التي هي كماله تعالى هي التي هي كماله تعالى

بشرط ان

هذا هو المصنف الذي هو مختص بالصفات الالهية التي هي كماله تعالى
 والصفات التي هي كماله تعالى هي التي هي كماله تعالى
 والصفات التي هي كماله تعالى هي التي هي كماله تعالى

على الأعراب فإن أراد أنها كانت حروف عراب بدور الأعراب عليها ثم جعلها كالحركات
فذلك ما اخترنا أن أراد أن الحركات مفردة عليها منع كونها كالحركات الأعرابية فمنها ما
جعل النصف كلام سوسر عليه وقال النصف أن الواو والالف والياء مفردة من لأم الكلمة
في أربعة من عينها في الباقيين لأن دليل الأعراب لا يكون من نسخ الكلمة ^{فمنها ما} لا ينفصل
سالم يقيد المبدل منه هو الأعراب كالتاء في بنت تقيد التاء بتجلاذ الواو التي
بما أصلها لا يبقى ذو مال وفوك على حرف لقيام البدل مقام البدل منه هذا كالألف
ويقال عليه محذوفين من جعل الأعراب من نسخ الكلمة لفرض التخفيف ينقص
على ما يصلح للأعراب من نسخها كما انقصر في المتن والجمع على ما يصلح للأعراب ^{سني} أي
علامة التثنية والجمع آدي من نسخ المتن والجمع ثم نقول إنما جعل أعرابها بالحروف
الموجودة دون الحركة على ما اخترنا فان طية تحمل أعراب المتن والجمع بالحروف
لأنهم علموا أنهم يجوزون إلى أعرابها بالاستيفاء المفردة للحركات والحروف وإن كانت
فمن عالم الحركات ^{في باب الأعراب انقلبا وخفة الحركات} من حيث قد لد ها منها واستبد بها المفردة إلا أن الحروف اقوي لأن
كل حرف منها أكثر من أن يكون هو أن يستبد المتن والجمع مع كونها اقوي من المفردة
بالأعراب الاقوي فاخترنا من جملة المفردات هذه الأسماء وأعرابها بهذا الاقوي
ليثبت في المفردات الأعراب بالحركات التي هي الأصل والحروف التي هي اقوي منها
مع كونها اقوي عالمها ففصلها على المتن والجمع باستيفائها بالحروف الثلاثة كالألف
في موضع كل واحد من المتن والجمع لم يستوفها إلا لأن كل حرف فيها في
موضع واحد واختارنا هذه الأسماء بخلاف نحن عندنا تشابهها للثني باستلزام
كل واحد منها إذا أضاف إلى الأخرى كالآخ لاخ والاب لابن وخصوا ذلك بحال الأضافة
ليظهر ذلك اللازم فيقوى التشابه وخصوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة
المشابهة للثني لأن لأم بعضها عين الأخر حرف علته يصلح أن يقوم مقام الحركات
فأستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع اللام في أربعة منها كأنها اجنبت
لأن أعراب فقط لكن ما حدد فيه قبل نينا مسنينا فإذن كالحركات المجنبية للأعراب
وكذا الواو في فوك لأنها كانت مفردة منها الميم في الأقوال فلم تزد إلى أصلها إلا
الأعراب وما خرج فليس لأمه حرف علته وما اجنبت واسم فمفردة الوصل فيه بدله

الان
فقد علم ان هذا هو الحق
منه فلهذا لا يفتخر في كلامه ولا يعنيه
الا ان يبين ما فيه من الكلام الحكيم
وأنواعها فمنه شيخ الحكماء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من هذه الحروف يصف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدر عند سيبويه

من هذه الحروف يصف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدر عند سيبويه
 على الحروف لان التنوين عند عوض من الحركة في التنوين كما تبدل من الحركة مع
 كون انقلاب الحرف والاعلى المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظا فقصدا الاعراب
 القطعي وتقول باني متى تعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب
 ولم لا يجوز انما اختار ان يجعل ما هو علامة التنوين والجمع قبل كون حرف التنوين
 علامة الاعراب ايضا فيكون علامة التنوين والجمع وعلامة الاعراب معا
 اذ لا تاتي بليغا ثم يقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظة فان
 قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قل اذ انما يلزم اذ اعرب بالحركة
 لانها لا تبدل لها من الحروف فلما اذا اريد الاعراب بالحروف لا يحتاج الى حرف
 آخر يقوم به **وقال** الاخفش والمنازي والمبرد انهاد لا يبل الاعراب وقال الكوفيون
 هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زبدت من اول الامر للاعراب
ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ التنوين والجمع او لا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا
 علامة التنوين والجمع دلائل الاعراب فذاك ما اختاروا وقال الجرجاني حروف
 الاعراب فذاك ما اختاروا وقال الجرجاني حروف الاعراب وانقلابها علامة
 الاعراب فعلي مذهبه يكون ان في الرفع معربان بحركة مقدرة اذ الانقلاب
 لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة **وقال** الاعراب بال
 الحركات مقدر في الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب
 وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر فان
قيل علامة لا يكون الا تملأ الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة في التنوين
 والجمع حصصا قبل تمام حروفها **فالجواب** ان حق اعراب الكلمة
 ان يكون صوتها في حروفها كما كان في آخرها لما تقدم ان الاعراب
 دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون
 على حرفها الاخير محل الحركة بعد الحرف كما هو فيكون الحركة بعد جميع حروف
 الكلمة وما اذا كان بالحروف التي هي من ستم الكلمة فلا بد من ان يكون الحرف
 آخر حروفها يكون الاعراب بها اي بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها

فان الحرف
 لاسم الاعراب

الاعراب

انما جعل

انما جعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما كون التنوين والجمع
 فالذي يقوي عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة
 وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على
 حصة اتمام كما مر بخلاف التنوين فانها لا يشوبها من تلك المعاني شي وانما يسقط
 التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حروف التعريف مع حرف يكون في
 بعض المواضع علامة للتشكيك ولا يسقط التنوين معها لانها لا يكون التشكيك وكذا يسقط
 التنوين للبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف التنوين نحو يازيدان ويازيدون
 والاسلمين والاسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين سرفعا وحرا
 في الوقف بخلاف التنوين لانها تستحق وانما كان التحريك يكتفي في الوقف وان كان الحرف
 الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب هو التنوين فقط حدته بعد الضم
 والكسرة قلبت القاء بعد الفتح لانها حرف سعة للحدف لعدم بعد لزو منها
 للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التحفيف والحدف فحققت بعد الفتح قبلها
 الفتح لانه الالف وحذفت بعد الضم والكسرة لثقل الواو والياء وقلها حرف ملنة
 لما جي في القصيف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر
 الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن كم بقيت بحالها وكذا ان كانت
 الفتح فحققتها نحو الفتى والحبل ونحو وان كانت واو او ياء نحو القاضي ويري
 ويد عن فالواو في الاثبات وجاز الوقف كما جي في باب الوقف **وقال** سيبويه
 التنوين في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه مع الاو حروف المد عند
 حروف الاعراب استغنت من الحركة في التنوين بعد ما عوضا من الحركة و
 التنوين الذين كان المفرد يستحقها ثم بالحركة وان كانت مقدرة على الحروف
 عند بعض اصحابه كبريد لم يظهر كانت كالعدم ثم انه سرح جانب الحركة مع اللام
 في جعل عوضا عنها بعد ما كان عوضا عنها فثبت معها اثبات الحركة وجانب التنوين
 مع الاضافة فحذف التنوين فهو في نحو جاءني رجلان يافتي عوضا منها وهو
 الاصل وفي الرجلان عوضا من الحركة فقط وفي سرجلا زيدا من التنوين فقط
 وفي سرجلا ووقال ليس عوضا منها لان احد ما في نحو يازيدان

مما حذف

رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة لا
 على ما دلت عليه الحركة نغية من القويض من الحركة **وقال** بعض الكوفيين
 انه تنوين حركات الساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخبرنا ان اسرار والكنون
 في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني **للمنة وقيل** هو بدل من الحركة وحدها
 وهو ضعيف لحدوثها في الاضافة **وقال** القراء هو الفرق بين المفرد والمثنى
 المرفوع عليه بالالف والمثنى المرفوع وشبهه مع اللام ليضعف كذا مع الياء
 واد الجمع وقيل هو بدل من تنوين في المثنى ومن اكثر في الجمع بناء
 على ان المثنى كان في الاصل مفرد اسكراميين والجمع مفرد اسكراميين
 ودون تنوين في خط القناد مع تسليمه تقول انها مصوغات صيغة اسم مفرد
 ككلا ورجال عشرة فلا يستحقان الاثنى بيا واحدا لانهما من ذلك التكرير القليل
 واما كذا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهة لفظا بكون آخره القاء لا ينفك عن
 الاضافة حتى يتميز عنه بالجر من النون ومعنى يكون مثنى المعنى وخص ذلك
 بحال اضافة الى الضمير هو ثلثة اشياء نحو كلاما وكلاما وكلاما لانه اذا كان
 مضافا الى المفرد فالأغلب كونه جارا على المثنى تأكيد له نحو جاءني الرجلان كلا
 وجينا كلانا وجينا كلاهما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذلك
 تخمين فلا يكون تأكيدا وكلاهما جينا وكلاهما جينا اذا كان في الأغلب
 جارا على المثنى وهو موافق لمعنى ولفظا كما هو حاصل المثنى ان يكون مضافا
 فالاول في جملة سوا فقام المثنى في اعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المرفوع
 عن جينا كلانا جينا كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى
 الظرف فانه لا يجري على المثنى اصلا اذا لا يقال جاءني اخرا كلا اخرا كلا
 يبر بونه مضافا الى لفظ ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المعنى ان بعض
 العرب يثبت الالف في كلا وكلا مضافين الى المرفوع في الاحمال كما في المضاف
 الى الظرف لا ادري ما صحته والالف كلا بدل من الواو عند سيبويه لا بدال
 التاء منها في المثنى كما في اخفت و بنت ولم يبدل التاء من الياء الا في شتي
وقال السرايين في الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تنزل عند الفصح

تنوين
 حركات الساكنين
 على ما دلت عليه
 الحركة نغية من
 القويض من الحركة

في ما دلت عليه الحركة نغية من القويض من الحركة

في ما دلت عليه

في امالة الالف المتقلبة عن الواو ويحي الكلام عليه في باب الامالة وكذا فعل
 والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وماجي بالالف التانيث بعد التاء
 ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم تنحصر للتانيث فلهذا جاز في
 بل فيها راحة منه لكونها بعد لام في التانيث كاخت و بنت و ثنتان و بنتان
 لم يفتح ما قبلها ولم يقلب تاء بنت و اخت في الوقف هاء واجاز يونس
 احمق و بنتي ولو كانت لخص التانيث لم يجر هذه الامور والالف ايضا لما
 متغير الاعراب صلتها كانت للتانيث فجاز الجمع بينهما عند الجري و زنه
 ففتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلا للتثنية
 ولزم في ثبوتها لولا انها مضافة قالوا الصلها لكل المفيد للاحاطة فحذف
 بحدوث احدي اللامين و زيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة
 في المثنى لا في الجمع قالوا او لم يستعمل واحد مما اذا لاحاطة في الواحد فلفظها
 كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضر و زنه استعمال الواحد قال في كذا
 رجليه سلا في زايده كذا ما مقرر و زنه واحدة و قال كذا كذا كذا في
 داما الجيوش من عقاب ونم **والجواب** انها لو كانت مشبين لم
 يرجع ضمير المفرد اليها قال كلانا اذا ما نال شيئا فاته وقال الله نعم كذا المختار
 انت اكلاها و لوجب قلب اليها انضبا و جرا اضيفا الى المضاف الى المظهر
 كايو الثاني و اما البيتان فالالف خذت فيها للضر و زنه بدل ليل فتح التاء
 ولو كانت مرفوعة لوجب كسر التاء في قوله كذا وكذا و ضمة في قوله كذا كذا
 و لكان معنى المقدر مخالفا لمعنى المثنى **واعلم** ان كلا وكلا ايضا فان الالي
 المعارف لان وضعها للتاكيد ولا يكد بالتاكيد المعنى الا المعارف كما
 يحي في ما يبر والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى كلا الرجلين
 او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى في التثنية نحو كلا زيد وعمرو
 رالحاق التاء بكلا مضاف الى مؤنث افصح من تجريد نحو كلا المراء يان ويجوز
 الحمل على اللفظ مرفوعا على المعنى اخري قال الله نعم كذا المختار انت ثم قال و جازا
خلافها في القسم الثالث ما فيه الواو والياء قال ما فرقت الواو

في ما دلت عليه الحركة نغية من القويض من الحركة

تنوين
 حركات الساكنين
 على ما دلت عليه
 الحركة نغية من
 القويض من الحركة

في ما دلت عليه الحركة نغية من القويض من الحركة

في ما دلت عليه الحركة نغية من القويض من الحركة

الكلام

في ما دلت عليه الحركة نغية من القويض من الحركة

وعشرون واخواتها بالذکر لان جميع المذكور السالم كل اسم ثبتت مفردة
والو عشرون لم يثبت مفردة ثم الحق بذکر المفرد واولون دلالة
على ما فوق الاثنين وليس الو عشرون واخواتها بالذکر لان الو هو من
وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت ال في المفرد وكذا عشرون واخرا
وليس ثلث وعشر واربع لعاد العشرون وثلثون واربعون وان
اسم ذکال لو كان ذلک لثبت ثلاث عشرات مع كل عشرة تن يذکر عليها عشرون
لان اقل الجمع ثلثه وكذا قيل ثلثون للثلاثة مع كل ثلثة تن يذکر عليها واما علمون
وقلون ونحوهما فانها جمع على ثقله ونحوهما وان كان على خلاف النيات
فلان لساننا انما نختار المعنى بان اسم ذال على مفردين في آخره الفتا واولون
مزیدتان فيدخل فيهما اثنتان وثلاثون واولان والذان وهذا
بخلاف ذکال فلا يحتاج الى فرد هذه النيات بالذکر ونجد جمع الذکر
السالم بان اسم ذال على اثنين في آخره واول واولون فيدخل فيهما
لو وعشرون واخواته واما ذق فهو اخل في حد الجمع المذكور على اي
وجه كان لان واحد ذق قال ولكن اريد به الو في قوله **التقدير**
فيما تقدّر قصا الى قوله فيما عدا هذا بيان ان الاعراب المذكورة
في اي الاسماء العربية يكون مقدرة وفي ايها يكون ظاهرة حصص الاسماء
المقدرة الاعراب لا مكان ضبطها فيبقى ما لم يذکر منها طاهرا الاعراب
قوله فيما تقدّر اي في معرب بعد اعرابه فحذف الضافات وهو اعراب
واقام الضافات اليه اعني الفير مقامه فصار من عاقل شتر في العقل اعلم
ان تقدير الاعراب لاحد شئين اما تقدير النطق به واستحاثته واما
نفسه واستقلاله بالتقدير فيلزم ان يكون في كل واحد منهما على الاقل
اي رفعاً ونصباً وجرّاً والاول باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه
يعد اعرابه لقطا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت فخرج
عن جوهره وانقلب حرفا آخرها اي هزة فلا يمكن تحريك الالف
مع بقاها والفا والثاني باب غلا في معنى كل مفرد احتراز عن نحو غلا في

اعراب الاعراب
فيما تقدّر
قصا

فيما تقدّر
قصا

فيما تقدّر
قصا

فيما تقدّر
قصا

وسلي مضافا الى ياء المتكلم فانه يعدر الاعراب المتعدي فيه مطلقا ايضا لان اعرا
الضافات متاخر عن اضافة ذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تحريكه
مع عامله كما تقدم في قولك جاء غلام مزید مثلا لم يستحق الضافات الاعراب
الا بعد كون مسند اليه اي كون هذه الكلمة اذ هو المتعدي لرفع الاسماء
وكونه مسند اليه مسبق بشئ نرا في نفسه والسند اليه المحي في
مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام النصف بصفة الاضافة الى مزید فالاعراب
مسبق بالاضافة فالاول اضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب
ثم نقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الزموا ان يكون حركة ما قبل
الياء كسرة لتوافقها لهما ارادوا الاعراب في جمل محل الاعراب مستغلا
بحركة لازمة واحتمال الحرف حركتين محالين كانتا او منلين مستحيل
صراحة واما المستقل اعرابه فتبين ان يستقل في رفعها احداهما رفع
وجرا في الآخر فاعرفا **الاول** الاسم المنقوص اي الذي حرف اخر
ياء قبلها كسرة فليستقل الضم والكسر على الياء المكسرة ما قبلها وذلک بحسب
بصفة الياء وقلل الحركتين مع محرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما
قبلها وما قبل الواو لم يستقل الحركتان عليها نحو ظبي ودلو وكرمي ونحو
واما الفتحة فلحقها لا يستقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايث القا
ويجب هذا النوع منقوصا لانه نقص منه حركتين وسمي نحو الفتى والعصا
مقصورا لكونه ضد الممدود وكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر
النوع والاول اولى لانه لا يبيح نحو غلا في مقصورا وان كان ممنوعا من
الحركات الاعرابية ايضا هداما انه لا يحيط اطراد الالقاب وايضا مذهب
النحاة ان غلا في مبني على ما نحو والمقصور من الالقاب العرب والثاني
كل جمع مذکر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه
نحو جاء في سيلي والاصل مسلمي اجمعت الواو والياء مع تماثلها في
الان والاسماء كمنه مستعدة للاو غام فقلت انقلها الى اخفها اعني
الواو الى الياء اذ المراد من الاو غام الخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية وا



فيما تقدّر
قصا



نحن سيدون مبت وان كان القياس في او عام المتعارفين قلب بالاول الى
 الثاني كما يحى في القسيف انشاء الله نعم وان غم بعد القلب ان لهما في الاخرى
 وكسر ما قبل الياء لتماما لما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الصفة في ياء
 من الطرف والطرف محل التغيير فمن لم يكسر الضم في نحو شبل وسيل الى لان
 لم يسبق تخفيف آخر حتى يقيم به ولم يكسر حتى يباس الطرف وليست الياء
 الساكنة المدغممة في امتناع النقام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغممة فان ذلك
 لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ايض يعني وفي فعل من الطبيب طوي وال
 المدغممة في التخرجة ككنا حتى كصير ورتباع المتحركة كحرف واحد ونحو
 شبل كقيام وان كان الاسم الذي قلب واو هيا ياء لا و غام في الياء على اخف
 الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع
 اقوى في معانيت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدرة في جاء في سبل
 واما في حالة الجر والضمب فالياء باقية لانها ادعت والمدغم ثابت وعلامة انما
 لم يعد نحو جاء في صالحا القوم وصالحا القوم ورايت صالحا القوم من المقد
 حرفة نظير من وض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي
 لان المعنات اليه لكونه ضمير متصل بجزء المعنات واما لفظه في الاخرى الاحوال
 التثنية فقد دخلت في باب غلا في فلهذا لم يزد بالذكر وكان عليه ان يعد
 في قسم المقدرا عرابه مطلقا المحكي في من زهد ومن زيدا ومن زيدا
 معر بفتح الاء عراب وجو بالاشتغال حله بحركة الحكاية واعلم ان
 الحاجة ان باب غلا في مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف كما استل
 عده من قسم العرب المقدرا عرابي هو الحق بدليل اعراب نحو غلامه في
 و علاما في من ايهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لما شرط
 كما يحى في الظروف المبينة فاذا عرفت العرب الذي اعرابه مقدرا اما
 مطلقا في بعض الاحوال دون بعض فابقي من العربات اعرابه ظاهر
 وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله **غير المنصرف ما فيه علتك**
 الى قوله ان لاكثر في اثنين قوله ما فيه علتان من فتح اعلم ان قوله الحاجة

بعض
 السبب في هذا
 وجوزوا ايضا بقاء الضم
 على حاله فقالوا في جمع
 اقوى في معانيت ان الواو
 الذي هو علامة الرفع
 مقدرة في جاء في سبل
 واما في حالة الجر والضمب
 فالياء باقية لانها ادعت
 والمدغم ثابت وعلامة انما
 لم يعد نحو جاء في صالحا
 القوم وصالحا القوم ورايت
 صالحا القوم من المقد
 حرفة نظير من وض الحذف
 لان الكلمتين مستقلتان
 بخلاف نحو مسلمي
 لان المعنات اليه لكونه
 ضمير متصل بجزء المعنات
 واما لفظه في الاخرى
 الاحوال التثنية فقد دخلت
 في باب غلا في فلهذا لم
 يزد بالذكر وكان عليه ان
 يعد في قسم المقدرا عرابه
 مطلقا المحكي في من زهد
 ومن زيدا ومن زيدا معر
 بفتح الاء عراب وجو
 بالاشتغال حله بحركة
 الحكاية واعلم ان الحاجة
 ان باب غلا في مبني لا
 اضافته الى المبني وخالفهم
 المصنف كما استل عده من
 قسم العرب المقدرا عرابي
 هو الحق بدليل اعراب نحو
 غلامه في و علاما في من
 ايهم ان الاضافة الى
 المبني مطلقا سبب البناء
 بل لما شرط كما يحى في
 الظروف المبينة فاذا عرفت
 العرب الذي اعرابه مقدرا
 اما مطلقا في بعض
 الاحوال دون بعض فابقي
 من العربات اعرابه ظاهر
 وهو قوله واللفظي فيما
 عداه قوله غير المنصرف
 ما فيه علتك الى قوله ان
 لاكثر في اثنين قوله ما
 فيه علتان من فتح اعلم ان
 قوله الحاجة

ان الشئ الفلا في علته لكذا لا يريدون برأيه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك
 الشئ ينبغي ان يجتاز المنكلم ذلك الحكم لتاسير بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم في
 اصطلاح الاصوليين ما يوجب العلة واياء عن المصنف بقوله وحكمه ان لا
 ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف والتنوين مقتضى العلتيين
 وقيمة كل واحد من الفروع في غير المنصرف سيا وعلته مجاز لان كل وحدة
 منها جزء العلة لعلته تامة اذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع
 علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها مستقر
 الشرط انشاء الله نعم ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف ما دخله الكسر والتنوين
 للض ورة والتناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علماء المجموع بالواو والنون
 علماء اللغات كسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت
 العلتيين في جميع ذلك فحق قوله بعد يجوز من صفة للض ورة او للتناسب نظر
 لان الصرف على قوله عبارة عن تقي الاسم عن السببين المعبرين وعن السبب
 القاييم مقامها وهو في حال الض ورة ونقص التناسب غير مجزئ عنها فكان الوجه
 ان يقول من ول حكم غير المنصرف للض ورة او للتناسب لان حكم غير المنصرف
 حكم قد يختلف عن العلة بخلاف حكم العرب اعني اختلاف الآخر باختلاف المعامل
 لفظا او بتقدير فانه لا يختلف عن علة الاعراب وعلى ما حد الفخاة غير المنصرف
 اعني قوله هم وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز ان
 يقال صفة للض ورة وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام والاضافة
 مما فيه علتان من التثنية غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء كان قالوا ان
 الكسر ينقط للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم
 قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهة اياه علامة تمكنه التي هو التنوين
 اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك
 الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صير ورة الاسم غير
 منصرف وقوله وهذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى تحذف
 لمنع الصرف لم يقط الكسر فطره سقطه بضعية التنوين لا بالاصالة فعلى قوله

سبب
 السبب في هذا
 وجوزوا ايضا بقاء الضم
 على حاله فقالوا في جمع
 اقوى في معانيت ان الواو
 الذي هو علامة الرفع
 مقدرة في جاء في سبل
 واما في حالة الجر والضمب
 فالياء باقية لانها ادعت
 والمدغم ثابت وعلامة انما
 لم يعد نحو جاء في صالحا
 القوم وصالحا القوم ورايت
 صالحا القوم من المقد
 حرفة نظير من وض الحذف
 لان الكلمتين مستقلتان
 بخلاف نحو مسلمي
 لان المعنات اليه لكونه
 ضمير متصل بجزء المعنات
 واما لفظه في الاخرى
 الاحوال التثنية فقد دخلت
 في باب غلا في فلهذا لم
 يزد بالذكر وكان عليه ان
 يعد في قسم المقدرا عرابه
 مطلقا المحكي في من زهد
 ومن زيدا ومن زيدا معر
 بفتح الاء عراب وجو
 بالاشتغال حله بحركة
 الحكاية واعلم ان الحاجة
 ان باب غلا في مبني لا
 اضافته الى المبني وخالفهم
 المصنف كما استل عده من
 قسم العرب المقدرا عرابي
 هو الحق بدليل اعراب نحو
 غلامه في و علاما في من
 ايهم ان الاضافة الى
 المبني مطلقا سبب البناء
 بل لما شرط كما يحى في
 الظروف المبينة فاذا عرفت
 العرب الذي اعرابه مقدرا
 اما مطلقا في بعض
 الاحوال دون بعض فابقي
 من العربات اعرابه ظاهر
 وهو قوله واللفظي فيما
 عداه قوله غير المنصرف
 ما فيه علتك الى قوله ان
 لاكثر في اثنين قوله ما
 فيه علتان من فتح اعلم ان
 قوله الحاجة

من لا يحذف الأحرار حركتهم منصرف لأن التنوين لم يوجد فيحذف كما في أحرار و
وقال بعضهم إنما يشابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لئلا يمتنع الصرف و
 نحو الأحرار حركتهم عندهم أيضا منصرف لأن الكسر والتنوين لم يوجد فإلا
 أحد ما مع اللام والإضافة لئلا يمتنع الصرف والاقرب الأول أعني أن الكسر سقط
 تبعاً للتنوين وذلك لا يعود في حال الضمة مع التنوين مع أنه لا حاجة
 داعية إلى إعادة الكسر أو وزن مستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف
 أيضاً لمتنع الصرف كالتنوين لم يعذب بلا ضمة مرة الياء مع الضمة مرة لا يتركب إلا في
 الحاجة وإنما تبعه الكسر في الحذف لأن التنوين يحذف لئلا يمتنع الصرف أيضاً كما
 في الوقف مع اللام والإضافة والبناء فإراد والنقص من أو لا الأمر على أنه لم يقط
 الاشتباه الفعل لا الإضافة ولا البناء ولا النقص من أو لا الأمر على أنه لم يقط
 التي لا تدخل الفعل ولهذا لا يبنى العمد في نحو ضربني وضربني وإنما لم
 يظهر انزع الصرف في المثني والجمع المذكور السالم مع اجتماع سيبان في نحو أحرار
 ومعلوم علمين للمؤنث لأن النون فيها ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف
 فيتبعه الكسر وإيضافان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل إن يمين بهما
 وأعراباً أعراب المفرد التي جعل النون مقبلة الأعراب وجب منع صرفهما
 للمعتين لأن أذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نفسيهما الجر ثم نقول أصل الاسم
 الأعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهة للفعل وهي على ثلاثة أصناف **أحدها**
 وهي اقوالها أن يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في الأسماء الأفعال يميني
 الاسم نظر إلى أصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله **وقال** **ثانيها** وهي
 أو سطها أن يوافق اسم حيث تركيب الحروف الأصلية ويتألفه في شيء
 من المعنى كإيها الفاعل والفعل والمصدر والصفة المشتقة فيعطى عمل الأفعال
 التي فيه معناها ولا يبنى لضعفها الفعل في البناء بتفعل بمعنى وهو المضارع
 على الاسم في الأعراب فلا يبنى منه الأقرب المشابهة للأفعال أي الذي له معنى يميني
 الفعل سواء كاسم الفعل **وقال** **ثالثها** هو وضعها أن لا يشابه لفظاً ولا
 معناه ولكن يشابه بوجوه بعيدة ككونه من الأصل كما أن الأفعال تنوع الأسماء

افادة

بالفرعيه مشابهه

وغير ذلك

هذا انما هو اللفظ
اللفظ هو الذي
والنون

والعامل معي الكلام فان معنى قوله وبني عدل وصف الى آخره اي يكون علل
منع الصرف عدل لان صفاء كذا والنون زائدة وقد لحق بالاسباب
المدونة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم
سواء كانت للحاق كما في سرجي وخبلي او لا كقبشري لانها بالعلمية تتبع
من التاء كالت التانيث و اذا عد الالف والنون سببا لمشابهة بالالف
التانيث بالامتاع من التاء فعند الالف المقصورة المتبعة من التاء او لي
لمشابهة لها لقطا و امتاع من التاء و اما الالف الحاق المدونة
فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث المدونة وان كانت ايضا متبعة من
مثل الف التانيث المدونة لاجتماع شيئين احدهما ما يشبه الف الحاق
المدونة اي الهزقة مخي حراء في باب التانيث و و الالف في نحو
سكبي لكون الهزقة في الاصل الفان الثاني كون هزقة الحاق في مقابلة
الحرف الاصيل و لذلك اثر الالف والنون في نحو سكون لمشابهة الف التانيث
المدونة لان النون ليست في مقام حرف اصلي و الف الحاق المقصورة
وان كانت في مقابلة الحرف الاصيل لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية
اي الالف المقصورة لا المتباعدة عن علامة التانيث اي الف التانيث المدونة
و اما فرعيت هذه العلل فان العدل في منع ابقاء الاسم على حاله و
الوصف في منع الرصوف والتانيث في منع التذكير والتعريف في منع التذكير
اذ كل ما انفرد به كان مجهولا في الاصل عندنا و العجمة في كلام العرب في منع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يتخالطه لسان اخر فيكون العربية
اذن في كلام العجم من عا والجمع في منع الواحد والتركيب في منع الافراد و
الالف والنون في منع الف التانيث كما في نحو بعدا و منع ما زيدا عليه و
الفعل في الاسم في منع و في الاسم اذا كان خاصا بالفعل او انه زائدة
كن زيادة الفعل لان اصل كل فرع ان لا يكون فيه الوزن المختص بفرع
غيره و مهمتان في منع اخر لم يعتبر هالكون الاسم مصفرا او ملحقا با
او شاذ او غير ذلك مما لا يحجب ذلك اختيارهم بلا علة مختصة قوله

هذا انما هو اللفظ
اللفظ هو الذي
والنون

لغة اللفظ

حكمه

هذا انما هو اللفظ

و حكمه ان لا كسرة و لم يقل ان لا جرة لانه يدخله الجهر عند الجهر و اذ هو عند
معرب و الجرائع و جرة فتح ففتح الذي في باحد على الجهر و هو يعمل لا محالة
وقال الاحتش والمبرد والنجاح غير المضرت في حال الجهر يعني على الفتح لفتح
وذلك لان مشابهة للنون في الفعل ضعيفة فتدفع علامة الاعراب مطلقا اي
التنوين و بني في حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة الجهر ليكون كالفعل
المشابه في الفري من الجهر قوله **ويجوز صرفه للضمة و مرة**
او للتناسيب قال الاحتش صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر
و غير لغة الشعراء و ذلك انهم كانوا يفترون كثير الاقامة الوزن الى صرف
ما لا ينصرف ففرد على ذلك السهم فصار الامر الى ان صرفه في الاحتش
ايضا و عليه حمل قوله نعم سلاسل و قوارير **وقال** الكسائي ان صرف
ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الاقل منك وانكر غير ما اذ ليس بمشهور
عن احد في الاختيار نحو جاءني احمد و ابراهيم و نحو ذلك و اما للضمة
فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الفتح
و منع الكوفيين صرف افضل من في الضمة و مرة لان من مع جهر و كالتقاء
اليه و لا ينون ما هو كالمضات و الاصل الجواز لان الكلام في الضمة و مرة
و فرق بين المضات و ما هو كالمضات و جهر الكوفيين و بعض البصر
الضمة و مرة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية و و غيرها
من الاسباب لغتها كما يتبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب و ذلك
لكنها شرط اكثر من الاسباب مع كونها سببا و استشهد بقوله فما كان حصي
و لا حابس نيق فان فرطه في جمع و منع الباقر استدلالا بان الصرف
يخبر رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف و لا يخرج لاجلها
الاشياء عن اصولها و قريب من هذا جواز قصر المدونة و في التنوين
مد المقصور الا نادرا و سقوا و ايتهم بان قالوا و ايتهم فان شئني
و الانصاف ان الرواية لم تثبت عن ثمة لم يخررها و ان ثبت هناك رواية
اخرى قوله **سلاسل** لتناسب المنصرف الذي يليه اي اعلا لا

عندهم

هذا انما هو اللفظ
اللفظ هو الذي
والنون

هذا انما هو اللفظ
اللفظ هو الذي
والنون

المختار

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف رحمه الله منع من
 مثل هذا الجمع لتكرار الجمع حقيقة كالكالب او كونه على وزن جمع الجمع كما جد
 فلا اثر عنده لكن نراه في جميع النكسر واما قيام التي الثانية اعني الممدودة في
 مقام السيبين فلان فيهما الكلمة وباء الكلمة عليهما بخلاف تاء الثانية فان
 بناءها على العروض وان اتفق بعض الاسماء لن وها كمنصوع وتحدو وتحملة
 وخرانة كما يحى في باب الثانية قوله **فالعديل خ وجه**
 العديل اخراج الاسم عن صيغة الاصلية بغير القلب لا التخفيف ولا اللاحاق
 ولا المعنى فقولنا بغير القلب يخرج نحو ايس في ياي و قولنا لا التخفيف يخرج
 عن نحو مقام ومقوله وتحدو ونقف و قولنا لا اللاحاق يخرج نحو كوش
 و قولنا لا المعنى يخرج نحو رجيل ورجال فوجه اي خروج الاسم ولو
قال اخراجه كان او فت بمعنى العديل وهو الصرف يقال اسم معد وله اي صرف
 عن بنية المعدول لانصرف والمخرج **قوله** عن صيغة الاصلية يخرج عن
 اخراجه قلنا انه معد وله عن الآخر وهو عند من قال انه معد وله غير منفرد
 واسم عند تميم او هما معدولان عن البحر والاسم واللام ليست من صيغة
 الكلمة لان الكلمة لم تقسغ عليها الا ان يقولوا كانها من صيغة الكلمة وبنيها لشد
 امتزاجها **قوله** بتحقيقا نصب على المصدر لان المخرج اما خرج
 تحقيق اي خرج محقق كرجل متوهم بمعنى رجل سبي او خرج تقدير اي
 خرج مقدروا يعني بالعديل المحقق ما يحقق حاله بدليل يدل على كونه الاسم
 غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه
 معدولا بخلاف العديل المقدس فانه الذي يصار اليه لغيره ووجه جلدان الاسم
 غير منصرف ونقد سبب آخر غير العديل فان عمر مثلال وجدناه منصرفا
 لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان عاقل ومثلك فقد قام دليل على انها
 معدولان عن ثلاثة ثلثة وذلك اننا وجدنا ثلث وثلثين وثلثة بمعنى واحد
 و **فايد** هما تقسيم امري اجزاء على هذا المعدول المعين ولفظ المقسوم
 عليه في غير لفظ العدد مكر على الاطراف في كلام العرب نحو قرأة الكتاب

في قوله العديل خ وجه
 العديل اخراج الاسم عن صيغة الاصلية بغير القلب لا التخفيف ولا اللاحاق
 ولا المعنى فقولنا بغير القلب يخرج نحو ايس في ياي و قولنا لا التخفيف يخرج
 عن نحو مقام ومقوله وتحدو ونقف و قولنا لا اللاحاق يخرج نحو كوش
 و قولنا لا المعنى يخرج نحو رجيل ورجال فوجه اي خروج الاسم ولو
 قال اخراجه كان او فت بمعنى العديل وهو الصرف يقال اسم معد وله اي صرف
 عن بنية المعدول لانصرف والمخرج قوله عن صيغة الاصلية يخرج عن
 اخراجه قلنا انه معد وله عن الآخر وهو عند من قال انه معد وله غير منفرد
 واسم عند تميم او هما معدولان عن البحر والاسم واللام ليست من صيغة
 الكلمة لان الكلمة لم تقسغ عليها الا ان يقولوا كانها من صيغة الكلمة وبنيها لشد
 امتزاجها قوله بتحقيقا نصب على المصدر لان المخرج اما خرج
 تحقيق اي خرج محقق كرجل متوهم بمعنى رجل سبي او خرج تقدير اي
 خرج مقدروا يعني بالعديل المحقق ما يحقق حاله بدليل يدل على كونه الاسم
 غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه
 معدولا بخلاف العديل المقدس فانه الذي يصار اليه لغيره ووجه جلدان الاسم
 غير منصرف ونقد سبب آخر غير العديل فان عمر مثلال وجدناه منصرفا
 لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان عاقل ومثلك فقد قام دليل على انها
 معدولان عن ثلاثة ثلثة وذلك اننا وجدنا ثلث وثلثين وثلثة بمعنى واحد
 و فايد هما تقسيم امري اجزاء على هذا المعدول المعين ولفظ المقسوم
 عليه في غير لفظ العدد مكر على الاطراف في كلام العرب نحو قرأة الكتاب

كاد واما

جزء جزء او جاء في القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا او كان القياس
 في باب العدي ايضا التكرير علة بالاستقراء والحقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب قلنا
 وجدنا في غير مكر لفظا حكم بان اصله لفظ مكررو لم يات لفظ مكرر بمعنى
 ثلث الاثنته فقلنا انه اصله وقد جاء فعال ومنفعل في باب العدد ومن واحد مرة
 اتفاقا و جاء فعال من عشرة في قوله الكيت ولم ينجس في ك حتى بيت فوق الرجال
 خصوصا لا عشرة المبرد والكثيرون فيفسون عليها الى النسخة نحو خمس وخمس وثلث
 و مئتين والماء مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باد النسب
 نحو الحامي والسداسي والسباعي والثاني والتاسي وعند سيبويه ان منع الصرف
 في هذا المعدول والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كمن وصفه في
 المربع في نحو سواربع فكيف ان فيه ولم يوش في اربع قلنا هذا الذي كيب المعدول
 لم يوضع الا وصفه لم يستعمل الا اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول لغير
 عنه والفراء يميز من هذا المعدول لانه لم يجر على الوصف وليس بوجه اذ الموضوع
 على الوصفية كما يحوي ترفيه الوصف وان لم يتبع الموصوف **قال** ابن السراج وانما لم
 ينصرف لكونه مثنى مثلك معدوله عن لفظ اثنين وعن معنا ايضا لانه عدل عن
 معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فغير عدل لفظي وعدل معنوي **وقيل**
 ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة
 واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى **قال** الكوفيون ان كيسان ان فيه العديل
 والتعريف كما في عمارة لا يدخله اللام واذا جري على انه التكرير فحول على البديل
 ولا دليل على ما قالوا لو كان معرفة لا شك ان فيه معنى الوصف المجزئ على
 المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع نحو جاء في القوم مثنى واما آخر فانه
 جمع اخري التي هي من ثلث اخر وهو افضل التفصيل بشهادة الصرف نحو اخر
 اخران واخر واخري واخريان واخريات واخر مثل الافضل والافضلان
 والافضلون والافضل والافضل والافضل والافضل والافضل والافضل والافضل
 في الاصل اشد تاخر وكان في الاصل معنى مجيء في زيد ورجل اخر اشد تاخر اس
 زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ففني رجل اخر رجل غير زيد ولا

الاسم

ليس

ان في

وضع المعدول

اخر

في قوله العديل خ وجه
 العديل اخراج الاسم عن صيغة الاصلية بغير القلب لا التخفيف ولا اللاحاق
 ولا المعنى فقولنا بغير القلب يخرج نحو ايس في ياي و قولنا لا التخفيف يخرج
 عن نحو مقام ومقوله وتحدو ونقف و قولنا لا اللاحاق يخرج نحو كوش
 و قولنا لا المعنى يخرج نحو رجيل ورجال فوجه اي خروج الاسم ولو
 قال اخراجه كان او فت بمعنى العديل وهو الصرف يقال اسم معد وله اي صرف
 عن بنية المعدول لانصرف والمخرج قوله عن صيغة الاصلية يخرج عن
 اخراجه قلنا انه معد وله عن الآخر وهو عند من قال انه معد وله غير منفرد
 واسم عند تميم او هما معدولان عن البحر والاسم واللام ليست من صيغة
 الكلمة لان الكلمة لم تقسغ عليها الا ان يقولوا كانها من صيغة الكلمة وبنيها لشد
 امتزاجها قوله بتحقيقا نصب على المصدر لان المخرج اما خرج
 تحقيق اي خرج محقق كرجل متوهم بمعنى رجل سبي او خرج تقدير اي
 خرج مقدروا يعني بالعديل المحقق ما يحقق حاله بدليل يدل على كونه الاسم
 غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه
 معدولا بخلاف العديل المقدس فانه الذي يصار اليه لغيره ووجه جلدان الاسم
 غير منصرف ونقد سبب آخر غير العديل فان عمر مثلال وجدناه منصرفا
 لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان عاقل ومثلك فقد قام دليل على انها
 معدولان عن ثلاثة ثلثة وذلك اننا وجدنا ثلث وثلثين وثلثة بمعنى واحد
 و فايد هما تقسيم امري اجزاء على هذا المعدول المعين ولفظ المقسوم
 عليه في غير لفظ العدد مكر على الاطراف في كلام العرب نحو قرأة الكتاب

في قوله العديل خ وجه
 العديل اخراج الاسم عن صيغة الاصلية بغير القلب لا التخفيف ولا اللاحاق
 ولا المعنى فقولنا بغير القلب يخرج نحو ايس في ياي و قولنا لا التخفيف يخرج
 عن نحو مقام ومقوله وتحدو ونقف و قولنا لا اللاحاق يخرج نحو كوش
 و قولنا لا المعنى يخرج نحو رجيل ورجال فوجه اي خروج الاسم ولو
 قال اخراجه كان او فت بمعنى العديل وهو الصرف يقال اسم معد وله اي صرف
 عن بنية المعدول لانصرف والمخرج قوله عن صيغة الاصلية يخرج عن
 اخراجه قلنا انه معد وله عن الآخر وهو عند من قال انه معد وله غير منفرد
 واسم عند تميم او هما معدولان عن البحر والاسم واللام ليست من صيغة
 الكلمة لان الكلمة لم تقسغ عليها الا ان يقولوا كانها من صيغة الكلمة وبنيها لشد
 امتزاجها قوله بتحقيقا نصب على المصدر لان المخرج اما خرج
 تحقيق اي خرج محقق كرجل متوهم بمعنى رجل سبي او خرج تقدير اي
 خرج مقدروا يعني بالعديل المحقق ما يحقق حاله بدليل يدل على كونه الاسم
 غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه
 معدولا بخلاف العديل المقدس فانه الذي يصار اليه لغيره ووجه جلدان الاسم
 غير منصرف ونقد سبب آخر غير العديل فان عمر مثلال وجدناه منصرفا
 لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان عاقل ومثلك فقد قام دليل على انها
 معدولان عن ثلاثة ثلثة وذلك اننا وجدنا ثلث وثلثين وثلثة بمعنى واحد
 و فايد هما تقسيم امري اجزاء على هذا المعدول المعين ولفظ المقسوم
 عليه في غير لفظ العدد مكر على الاطراف في كلام العرب نحو قرأة الكتاب

يستعمل الا في ما ذكره من الجاء في زيد وجاء آخر ولا امرأه اخرى ولا يستعمل
 اخرى في اليه الا في الامور فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقا حتى جاء في فلان في
 اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاخر فلما خرج آخر وسائر بقا
 عن التفضيل استعملت من دون لوازم الفعل اعني من الاضافة واللام وطريق المحر
 عن اللام والاضافة ما هو نحو رجلان اخران ورجال اخرين وامرأة اخرى والاول
 اخرين وسوا آخر قبل الدليل على عدل اخراجه لو كان مع من القدرة كما في الله
 ما لم يكن ان يقال بنسبة آخر على وزن افضل لان افضل التفضيل ما دام من ظاهرة
 او متقدرة لا يجوز مطابقة له بل يجب انفراد ولا يجوز ان يكون بتقدير
 الاضافة لان المضاف اليه لا يحدف لامع بناء المضاف كما في الغايات ومع ساق
 سدا المضاف اليه وهو النون كما في حينئذ ولا اتيان مع كذا وما اضيف اليه
 تابع ذلك المضاف المحذوف نحو قوله لا اعلو او لا اقله ساجد خذ من
 استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما منع ان يمنع المحصن فيما
 من الوجوه بما ذهب اليه التحليل في اجمع واخراجه من كونها معرفة بتقدير
 الاضافة مع عرسان تلك الوجوه **فالاو** ان يقال في امتناع كون آخر
 بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحدف الا اذا جاز اظهارة ولا يجوز ان يكون
 ههنا منع ابو علي من كون آخر معد ولا مع اللام استدلالا بانه لو كان كذا
 الوجوب كونه معرفة كاس وحر المعد وليس عن ذي اللام وكان لا يقع صفة
 للتركات كما في قوله من ايام اخر واجبت بان معد ولا عن ذي اللام لفظا
 او معنوي عن عدل عن التكرير ومن اين له انه لا يجوز مخالفة المعد
 والمعد ولا عنه بقرينة وتكرير لو كان معنى اللام في المعد ولا عن ذي اللام
 واجبال وجب سادس كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف وتكرير محذوف
 لكونه معد ولا عن ذي اللام بل لكونه علما ودهبان جتي الى ان قياس آخر لما
 يحذف عن اللام والاضافة ان يستعمل من ويحذف لفظه في جميع الاحوال فاحتر
 في قولك بنسبة آخر معد ولا عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخر
 واخرين واو آخر واخرى واخران معد ولا ان يصنع لفظ آخر الا ان

هذا هو الوجه في قوله لا يحدف الا اذا جاز اظهارة
 وهو الوجه في قوله لا يجوز ان يكون
 وهو الوجه في قوله لا يجوز ان يكون
 وهو الوجه في قوله لا يجوز ان يكون
 وهو الوجه في قوله لا يجوز ان يكون

هذا هو الوجه في قوله لا يحدف الا اذا جاز اظهارة
 وهو الوجه في قوله لا يجوز ان يكون

اخرى

اخرى واو آخر غيبان عن اعتبار العدد بالفتحة والجمع والمن والجمع
 بالواو والنون لا يبين بينهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واهمرون كما
 واما اخران فاستعملها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا
 فيه اثر منع الصرف لكونه كمرات في ادعاء كون الفاعل الوقت والمن والفتحة
 والمجوعين معد ولا عن لفظ الواحد المذكور بعد فلا ولي ان لا ندعي كون
 وتصار فيه معد ولا عن احد لوازم افضل التفضيل على التبيين بل لكونه يقول
 بي معد ولا عما كان حقا ولازمها اعني احدا لاشياء الثلاثة مطلقا واما
 عدل عنه لتقريره عن معني افضل التفضيل الذي هو المستلزم لاحد ما كما
 يعني في باب افضل التفضيل وذلك لانه صار يعينه عن كذا ذكر فاعلي هذا لا
 يفسر العدد بما فسر به المصنف اعني خرج من صفة الاصلية بل بقوله في
 اخراج اللفظ كما ذكرنا هو الاصل ان يكون معه من الصفة او مستلزام كلمة
 اخرى فيدخل فيه سحر واس ونحو ضحي وعقمة وساء وبكراميات لان الأصل
 في تخصيص اللفظ المطلق لشي معينه مما كان تقع عليه وصفان يكون باللام او
 الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا حتى قبل وبعد لفظهما عن المضاف اليه لانه
 كان يقتضيه ضمنا فلي هذا اذا كان المعد ولا معربا وانضم الى عدله سبب
 آخر امتنع صفة فلم يتبع ضحي واخراته لعدم اعتبار العلية فيها كما اعتبرت
 في عمر على ساجي واما جمع وشدة اخراته من كنع وبعع وتبع فلا كثر من على انه
 معد ولا عن جمع لا يجمع جمعا وقياس جمع فعلا افضل كمرء وحر **قال** ابو
 علي ليس قياس كل فعلا وان يجمع على فعل بل قياس فعلا بل موش افضل المجموع
 على فعل ايضا وجمع مجموع على اجمعون و قوله خالو بل اسويين واجر نيثا
 كما يجي في باب الجمع لو كان جمع معد ولا عن جمع وفعل يصلح الجمع للمذكر والنون
 لمازجاء في الرجال **قال** والحوان جمع اسم لا صفة وقياس جمع فعلا واما
 فعلى في التكرير وفعلاوات في التجميع كساري وصحراوات تجمع معد ولا عن
 احد مما ورد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك ما جمعة اذن على
 اجمعون شاذ اذا لا يجمع بالواو والنون الا العلم والرصف كما يجي في باب الجمع

في الاصل

هذا هو الوجه في قوله لا يحدف الا اذا جاز اظهارة
 وهو الوجه في قوله لا يجوز ان يكون

هذا هو الوجه في قوله لا يحدف الا اذا جاز اظهارة
 وهو الوجه في قوله لا يجوز ان يكون

هذا هو الوجه في قوله لا يحدف الا اذا جاز اظهارة
 وهو الوجه في قوله لا يجوز ان يكون

تسلیف و تبرک

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is written on a light-colored, aged paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page.

والذين واجههم
فيهما العدل والوصف

حاضر

قالوا انما هذا صهيوني
وهو الذي كان في القبر
والذي كان في القبر
والذي كان في القبر

قالوا انما المستعمل ان يذهب الى
الملكوت وان يذهب الى الملكوت
قالوا انما المستعمل ان يذهب الى
الملكوت وان يذهب الى الملكوت

انفقه سنه ١٢٦٦
انفقه جمع ١٢٦٦

خطی کتب خانہ
قسط ۱۰۰۰
۱۰۰۰

[illegible]

المباعدة

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 وهو ان يكون اللفظ في قوله لا يخرج عن
 معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج
 عن معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج
 عن معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج

وسمي الكلام على هذا الموضع
 في متلفي اسما الافعال

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 وهو ان يكون اللفظ في قوله لا يخرج عن
 معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج
 عن معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج

فيها

في عبد الله

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 وهو ان يكون اللفظ في قوله لا يخرج عن
 معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج
 عن معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج

يتقدرون فيه من غير ضرورة لانه من باب حصار الذي وجب تقدير العدل
 فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فتقدرون فيه ايضا طرد الباب واقلهم
 على ان جميع هذا القسم غير مبصرف كان ذوات الراء كلهم او لا قوله **الوصف**
شرط ان تكون في الاصل تقدير الكلام شرط ان يكون في الاصل
 فلذلك لم يصر من مرتب بنوة اربع فلا تضر الغلبة فلذلك استنع اسود واسرقهم
 وانا الى ان لم يصر في دليل قاطع على ان ال وصف العارض غير معتد به في منع
 الصنف واما قولهم مرتب بنوة اربع مصر وفايجوز ان يكون الصنف
 لعدم شرط وزن الفعل على يذكروا وهو عدم قبوله البناء فانه يقبلها في قولهم
 اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان البناء في اربعة ليست بطارية
 على اربع لان اربعة للمذكر واربعة للمؤنث والمذكر في التثنية قبل المؤنث
 بخلاف يعمل ويعلم فانه للمؤنث والبناء طارية ثبتي ان وقعوا فيه النظر لانه
 اذا اجاز ان لا يعتد بالوزن الاصل في يعمل لكونه قد يعرض له ما بعد ما يجز
 عن اعتبار الوزن وهو البناء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في
 اربع مع كونه على حاله خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي انقاله بالهاء فاذا
 كان الوزن في الحال حاصل المخرج عن اعتبار في اجزى فواء كان ذلك الحال
 قبل ان يبدل بالاول ينبغي ان يكون اصغف لانه عارض غير لازم اذ قد يجز
 في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعمل وزن
 الفعل اصله لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعمل والوزن ان متساويان في عدم
 الوزن واربعة ين يبد ضعفا لوزن على يعمل قوله **فلا تضر**
الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع علما في اشياء ثم يغير بكثر
 الاستعمال في احدها اشتهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف ساير
 ما كان واقعا عليه كابي عباس فانه كان يقع على كل واحد من بني العباس رضي الله
 عنه ثم صار انهم فلا يحتاج الى قرينة بخلاف ساير اخوانه وكذا الجهم في الزنا
 والبيت في الكعبة فلما كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحيرة
 السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف ان يصر اذا عرفت بذلك

النوع

الشود

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 وهو ان يكون اللفظ في قوله لا يخرج عن
 معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج
 عن معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج

النوع من الحيات بخلاف ساير الثور فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما لكون
 نحو ليل اسود او غير نحو عندي اسود من الرجال بهذا الترخيبين لك انه
 لا يخرج الا بوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يصر اعلاما
 بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجي وكيف يخرج عن الوصف
 ومعنى الغلبة تخفيس اللفظ بغير ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل
 انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا
 عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيدادهم لكن المقصود
 في باب ما لا يصر في الوصف من حيث المعنى لاس حيث اللفظ فان هذا صنف
 قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سبب الاختلاف وهو قوله ومذهب
 سيبويه ان لما ثبت مقتد ما من اعتبار الوصفية الاصلية وان قال تخفيعا في
 بل لا يستدل له في باب امر اذا انكر بعد العلمية باب اسود الغالب لان معنى
 الوصف في امر اذا انزال بالعلمية تخفيعا لم يعد بعد التكرار لان معنى ريب امر
 اذن ريب سيبويه باحر كان فيه المرة او لا حتى يجي وزن في السواد ان اليمين كل واحد منهم
 باحر بامر لقيته فاذا لم يعد حقيقة لم يعتد به في منع الصرف ويجوز مع العلمية
 ايضا بقاء معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتد به ما ليس اعتبار الوصف بعد
 العلمية بلا نزاع وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقاير
 بحاله قطعا ويعصد بقاء معنى الوصف في مثل عندهم قوله اي على كتاب
 الشعر الابرق والابيض وان استعمل استعمال الاسماء وكذا تكرر هالم تخلع عنها
 معنى الوصف بدلالة انهم لم يصر في هاء ولا نحو هاء في التكرار فعلت ان معنى
 الوصف معتد بهما واذا اقر بينهما معنى الوصف علق الحال او الطرف بهما
 هذا اللفظ ونحو تعلم ان معنى اسود الغالب حيرة سواد ومعني اسرقم حيرة
 فيها سواد بياض ومعني ادم قيد فيه دهم اي سواد اي قيد من حديد لان
 الحديد سواد فلم يثبت نحو اسودان الوصفية الاصلية بغير بعدنر والهاء فلا حجة
 اذن لسبب في منع صرف امر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربغ ان الوصفية
 العارضة لا يعتد به **قال** بعضهم ربما يعتد بالصفة الغالبة نحو ابطع فيصرف

والدليل على
 هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 وهو ان يكون اللفظ في قوله لا يخرج عن
 معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج
 عن معنى الغلبة فيكون اللفظ في قوله لا يخرج

هذا هو الأصل في اللفظ لا في المعنى
فإن كان اللفظ هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون بالمعنى بل باللفظ
فإن كان المعنى هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون باللفظ بل بالمعنى
فإن كان اللفظ هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون بالمعنى بل باللفظ
فإن كان المعنى هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون باللفظ بل بالمعنى

وذلك لتقصاها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الوصف وان كان
معنى الوصف باقيا فيها قوله **وضيف منع افني** مطعون على قوله
صرف اي وكون الوصف الأصلي معتبرا ضيف منع افني لأنه لم يتحقق كون
وصفا في الأصل الوضع ولا ثبت انضا في الاستعمال نحو اقيم يا افني بل يتم
انها موصوفة للصفة لما ساء وانها الحجة الجبينة الشديدة من قولهم فتوة
التم اي شدته وكذا انهم في الاجدل الذي هو الصفر انهم وضع في الأصل
لوصف اي طائر في وجدل وهو الاحكام وقد قيل في الدرع جدلاء
فكانه موصوف بالاجدل وكذا انهم في اخيل ان معناه الأصلي طائر ذو خيلاء
ولم يثبت ما تقيموه تحقيقا ولقليل وكنا ان يقولوا تصرف هذه الكلمة
ونحن هالان استعمالا لا يقصد معنى الوصف لا عارضا ولا أصليا فافني
وان كان في نفسها خبيرة واجدل طائرا ذاققة واخيل طائرا ذاحيلا
الا انك اذا قلت مثله لقيت اجدا لا تفناه هذا الجنب من الطير من ان تقصد
معنى الفتوة كما تقول رايت عقابا لا يقصد فيها معنى الوصف بالشدّة وان كان
اقوي من الصفر وليس صرفها لكونها غير موصوفة للوصف تحقيقا
كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط ووجه قوله **التأنيث**
بالتاء اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالتاء وتأنيث بالالف
فما هو بالالف متختم بالتأنيث بالشرط لزوم الالف وصفا على ما مر
ولذا قام مقام سيبين ويبدأ بالتأنيث تأويلا في اخر الاسم
مفتوحا ما قبلها يتقلب في الوقف هاء فتخاخت و بنت ليس موصوف
بالتاء بل بالتاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمرثية دون المذكور
لتناسبة التاء للتأنيث فعلى هذا لو سميت بنت واخت وهنت مذكرا
حقيقا كمرءى من تخا حقيقا كمرءى او لا هذا لان كمرءى كان حكمه
حكم التأنيث المعنوي فلا يوزن التأنيث بالتاء من دون العلمية بل ليل
نحو امرأة قائمته وفي قائمته الوصف الأصلي وللتأنيث بالتاء فالحلل لم
يخفى الاس التأنيث لان شرط الوصف هو كون نرى ضعيفا على ما ذكر المصنف

بغير حجة

هذا هو الأصل في اللفظ لا في المعنى
فإن كان اللفظ هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون بالمعنى بل باللفظ
فإن كان المعنى هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون باللفظ بل بالمعنى
فإن كان اللفظ هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون بالمعنى بل باللفظ
فإن كان المعنى هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون باللفظ بل بالمعنى

أضفها والتأنيث بالتاء
فإن كان اللفظ هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون بالمعنى بل باللفظ
فإن كان المعنى هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون باللفظ بل بالمعنى
فإن كان اللفظ هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون بالمعنى بل باللفظ
فإن كان المعنى هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون باللفظ بل بالمعنى

حامل

حاصل ذلك الخلل ان وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض وعدم
الثبات فلم يمتد البعد منا قلنا في الأصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكور
والمرثية ولا يخفى لهذا المعنى في الصفات والاسماء لا غير لازمة للكلمة
كضاربة ومعنوية وحسنة وامرأة ومرجلة وحامزة واما في غير هذا
المعنى فقد تكون لازمة كما في حمارتي وعزفتي كما يخفى في باب التأنيث
ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها موصوفة عن النقص
فيلزم التاء بسببها فاء عايشة كراهة صارت لازمة لا حذف الا
في الترخيم كما حذف الحرف الأصلي واما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له
وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينسك عن الكلمة فتلك عايشة في الجنب
ليس من وضع عام التاء فاذا سميت به فقد وضعت وصفا فانيامع التاء فصار
التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلمات العربية
من ما يصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف ان استقلوا
كما في جرحل وسكايل واسسطا طاليس قالوا اجرا ل وسكايل واسسطا
وسسطا ليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير وزن كلهم الخفيفة
وتركب حروفها التناسل مع عدم سببها لا يتم بما ليس عن اوضاعهم وذلك
قالوا العجي فالعجب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فتقول ان كان الحرف
الزائد لا يمدد معناه كالتأنيث في نحو بشري وذكرني واما تاء التأنيث
في عزفة والعلا لحاق في نحو مغربي لم يجرزها بتر لان ذلك لا يكون
لما حال الوضع وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه
العلمي وكذا الحكم ان لم يزد الزيادة اما افاد العلم كفاء الوحدة والام التفر
عن غير اشتراك العلم وان افادة الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بك
المعنى على ما وضع له او لانه لم يجرز لزال وضع العلمي فلا يزداد عليه التاء
المفيدة لمعنى التأنيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان
من وضعه عال جاريت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن القيين كياء النسبة
وياء التفسير وتثنية التثنية نحو هاتين طليحة وان خرج بها عن القيين جان

تقول في ما يترجم

فليزمن التاء بسببها فاء
عايشة كراهة صارت لازمة
لا حذف الا في الترخيم
كما حذف الحرف الأصلي
واما ذلك لان التسمية
باللفظ وضع له وكل حرف
وضعت الكلمة عليه لا ينسك
عن الكلمة فتلك عايشة في
الجنب ليس من وضع عام
التاء فاذا سميت به فقد
وضعت وصفا فانيامع التاء
فصار التاء كلام الكلمة في
هذا الوضع واما ان كانت
العلمية في غير الكلمات
العربية من ما يصرف العرب
فيها بالنقص وتغير الحركة
وقلب الحرف ان استقلوا
كما في جرحل وسكايل
واسسطا طاليس قالوا
اجرا ل وسكايل واسسطا
وسسطا ليس ونحو ذلك
ذلك لورودها على غير
وزن كلهم الخفيفة وتركب
حروفها التناسل مع عدم
سببها لا يتم بما ليس عن
اوضاعهم وذلك قالوا
العجي فالعجب به ما شئت
واما الزيادة في الاعلام
فتقول ان كان الحرف
الزائد لا يمدد معناه كالتأنيث
في نحو بشري وذكرني
واما تاء التأنيث في عزفة
والعلا لحاق في نحو مغربي
لم يجرزها بتر لان ذلك
لا يكون لما حال الوضع
وكلامنا فيما يزداد على
العلم بعد وضعه اذا
استعمل على وضعه العلمي
وكذا الحكم ان لم يزد
الزيادة اما افاد العلم
كفاء الوحدة والام التفر
عن غير اشتراك العلم
وان افادة الزيادة معنى
اخر فان لم يقع لفظ
العلم بك المعنى على ما
وضع له او لانه لم يجرز
لزال وضع العلمي فلا
يزداد عليه التاء المفيدة
لمعنى التأنيث وان بقي
لفظ العلم مع تلك
الزيادة واقعا على ما
كان من وضعه عال
جاريت مطلقا ان لم
يخرج العلم بها عن
القيين كياء النسبة
وياء التفسير وتثنية
التثنية نحو هاتين
طليحة وان خرج بها
عن القيين جان

وجرحل وسكايل

هذا هو الأصل في اللفظ لا في المعنى
فإن كان اللفظ هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون بالمعنى بل باللفظ
فإن كان المعنى هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون باللفظ بل بالمعنى
فإن كان اللفظ هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون بالمعنى بل باللفظ
فإن كان المعنى هو الأصل لم يكن
العلماء يهتمون باللفظ بل بالمعنى

وكل جمع مكسر حال من علامة التانيث لو سميت بهامد كذا انضرفت لان
 تانيثها لاجل تاو يهاجماعة ولا يلزم هذا الثاني بل لثان تاو لها بالجمع
 فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير
 الحقيقي نحو نساء ورجال بل تانيثها باعتبار التاويل بالجماعة وهو غير
 لازم كما ذكرنا **قوله ثالثها** ان لا يغلب استعماله قبل تسمية المذكر به
 وذلك لان الاسماء المرفوعة المعجمة كذا راع وعاقي وثمان وحب على
 اربعة اضرب فسمه عقلية اما ان يتاوى استعمالها مذكورة في مؤنث
 فاداييه بهامد كذا جازفة الصنف وتذكر ان يغلب استعمالها مذكورة فلا يجوز
 بعد تسمية المذكر بها الا الصنف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجوه ترك
 الصنف اذ ابي بهامد كذا جاز الصنف ايضا ولا يستعمل الا مؤنثة
 فليش بعد تسمية المذكر بالاسم الصنف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث
 باسم المذكر حقيقيين كاتاوا لافان كان الاسم ثلاثيا متحرك الا وسطه كجمل
 وحسن او زيدا على النثرة كجفرا فلا كلام في منع صرهما الظاهر راس
 التانيث بالطريان مع سادسد التاء او سادسد الساد وان كان ثلاثيا
 ساكن الا وسطه كنيد وجر يسمي بمنهما امرأة فالحليل وسيو وياو عمر
 وينعونه الصنف مخملا كاه وجر يظهر من التانيث بالطران وياو
 يزيد وعليه والجر يي يعمل من مثل هند في جواز الامرين ويجوز
 صرهما على صر هند نظر الى اصله **قوله وشرط تحتم تاو**
ثبته الزيادة اي تانيث التانيث للمعنى اي الذي فيه التاء متحركة
 سواء كان حقيقيا كنيت او لا كعقرب **قوله زيادة** على النثرة او تحرك
 الا وسطه او العجمة اي اذ ابي بهامد كذا في ذلك بما ذكرنا ان آخر حرف
 الن وابد على النثرة يقوم مقام التاء وتحرك الا وسطه يقوم السادسد
 التاء واما العجمة فانها وان لم يبد سد التاء ولا سد التانيث المذكور
 وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الا وسطه كما يحى لكنها مقوية للتانيث
 الضعيف تانيثه لكن علامة مقدرة بلا نايب فالضعف من قبله لاس قبل

الظاهر من مثال
 مذكر في سبعة
 الدواع من اللفظ الى الطرف
 ان صاحب اسمها قد تانيثه الى نزع
 بها والذودع الضمير اذ
 مؤنثة في سبعة

ان هذا هو وجه التاويل
 وهو ان صاحب اسمها قد تانيثه الى نزع
 بها والذودع الضمير اذ
 مؤنثة في سبعة

العلمية

العلمية فهو المحتاج الى القوة لا العلمية ولذا قال شرط تحتم تاو اي تانيث التانيث
 للمعنى **قوله فزيد بجو** زصرفه لخلو من جميع شرائط
 التحتم الثالث وزييت تمنع الزيادة وسقط لخر كالوسط وما وجو
 للجمعة **قوله فان سيم بهامد كذا** اي بالوئث المقدس تاو
قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة على النثرة ولا يثبت تحرك الا وسطه
 ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامة من غير بل التذكير
 الطاري في الوضع العلمي وذلك لان الامر الضعيف اذا سادسد علامة متحركة
 ولا يقاوم منه الحركة القايمة مقام السادسد فيكون ما وجو اذن كمنح
 ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة في سبب ان العجمة لا تانيث
 لها في الثلاثي الساكن الا وسطه بالسبب بل انما تشر بالشرطية بعد ثبوت
 سبب دونها فقدم وجو منصرف في عدم الحرف الزائد والعقرب
 متمتع لان الباء فيه قايمة مقام التانيث واسماء القبائل والبلدان فان
 كان بينهما العلمية سبب ظاهر يبرر وطه فلا كلام في منع صرهما كما هلة
 وتقلب وبنداد وخرسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان حكم
 سلكوا في صرهما وترك صرهما طريقة واحدة فلا يخالفهم كصر فهم
 نفعان وعدا وحنان وابقا وترك بصر فهم سدوس وحناف وجر
 عا فالصنف في القبائل يتاوى بالابان كان اسمهم كفتين او الحوي في الاماكن
 يتاوى بل المكان والوضع ونحوهما وترك الصنف في القبائل يتاوى بالام ان كان
 في الاصل او القبيلة في الاماكن يتاوى بل القبلة والبلدان ونحوهما وان جازوا
 صرهما ترك صرهما كما في نمود واسطو قريش فجزهما ايضا على التاويل
 المذكور وان جمعت كيفية استعمالهما لهما فلك فيه الى جهان هذا وما جعلوا
 ما ولا القبيلة فيمنعون الصنف **قال** شعر وجم قريش الاكر من اذ استعملوا
 طابا من عافى العلية وعر وناو يصنف من يثبت نحو قريش فليش غيلان
 وكذا قد باو لون اسم الام باحي فيصنفونه باين نحو باهلة ابن اعصم وباهلة
 امرأة وقد يثبت ما اسند الى اسم الاب مع صرهما بل حذف مضاف مؤنث

سبب العجمة

لضعف الحركة عن قوة التانيث
 فحذف حرف الراء لضعفها

العلمية
 العلمانية
 العلمانية
 العلمانية

العلمية
 العلمانية
 العلمانية
 العلمانية

العلمية
 العلمانية
 العلمانية
 العلمانية

العلمية
 العلمانية
 العلمانية
 العلمانية

نحو جاء بني قريش مصر و فاني او لاد قريش قال الله كذبت ثمود المرسلين بصرف
 ثمود على ما قري فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله ثمود من قريش املك ما
 فجاءها باسنا يانا او هم قائلون ويجوز ان يكون صرفا مثلنا و يلزم بالحج
 و تانيث السند الثاني بيل بالقبيلة فهو مؤن وان المذكور والمؤن باعتبار شيان
 الاسناد والصرف و لا منع فيه و اما نحو قولهم قرات هو ان جعلته اسم النبي
 عليه السلام على حذف المضاف اي سورة هو حذف الصرف وان جعلته اسم السورة
 فترك الصرف لانه محاء وجوز انما اسماء الكلم المبينة في الاصل نحو ان ينصب
 وترفع و ضرب و فعل ماض فالاكثر الحكاية وان امرتها فلك الصرف بتاويل
 اللفظ و تركها و بيل الكلمة و نحو ضبط القول فيها و في اسماء حروف النجى اذا
 سميت بها السور ان يرمي في باب الاعلام انشاء الله ثم قوله **المعرفه شرطها**
ان تكون علمية و ذلك لان المعارف خمس الضمات والمهمات ومما
 سبقتان فلا مدخل لهما في غير المصروف اذ هو معرب و اما اذ واللام والمضاف
 فلا يمكن بينهما منع الصرف عند من قال غير المصروف ما حذف منه التنوين للبيان
 و يتبعه الكسر و اذ لم يكن مع اللام والاضافة تنوين لا يمكن حذفه فكيف يتبعه
 الكسر و كذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا و اما عند المصنف
 فيمكن منع صرفها لانه قال هو ما بينه ملتان و واحدة قائمه مقامهما لكنه
 لا يظهر فيها عند حكم الصرف و هو ان لا كسرة و لا تنوين لمشابهة الفعل فلم
 يبق من جملة المعارف الا العلم و اما اعتبر الخليل في الجمع و اخواته تعريف الاضافة
 سقوط المضاف اليه منها و تعريف المضاف الدخول في التنوين فيظهر منع الصرف
 قوله **العجزة شرطها** الى قوله و ابراهيم منع قوله علمية في العجزة اي
 كون الاسم علمية في اللغة يكون قبل استعمال العرب له علماء ليس هذا الشرط بل انهم
 بل ان اجاب ان لا يستعمل في كلام العرب او لا الامع العلمية سواء كان قبل استعمال
 فيه ايضا علماء كابر ابراهيم و اسمعيل او لا كما لو كان فانه الجيد بلسان الروم سمي
 نافع به سوا ابيه على الحجة و قرأته و اما اشتراط استعمال العرب له او لا
 مع العلمية لان العجزة في الاصح يقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب

وفيها لم يحذف التنوين
 للسبب

وان كسر تنوين التنوين و اذا
 لم يبق في التنوين لم يحذف

و اما في قوله و ابراهيم
 انما شرط التنوين و لا علم

العجزة اي

و قد

و وقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فان لم يكن او لا
 فيه مع العلمية و هي منافية للام والاضافة فاستغنا عنها فلما استغنا عنها جاز
 ان يمنع ما يعاينها ايضا اعني التنوين بعبارة نحو العجزة حين اسكنت فيبيع الكسر
 التنوين على ما عادت و بقي الاسم بعد ذلك قابلا لغير تصرفات كلامهم على
 ما يقتضيه وقوعه في المنقرض ان الطاري يربيد حكم المطر و عليه فيقبل الاعراب
 و ياء النسبة و ياء الضمير و تخفيف ما يستقل فيه بحذف بعض الحروف
 و قلب بعضها نحو جرجان و انزججان في كركان و انزجبان و نحو ذلك و اما
 اذ لم يقع الا في كلام العرب او لامع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل
 التنوين مع الجرم مع سائر التصرفات كاللجام والفرد والبرق والتزج فيصير كالكلمة
 العربية فان جعل بعد ذلك علما كان له كانه جعل الكلمة العربية علما فيظن ان كان
 فيها مع العلمية سبب آخر غير العجزة منع الصرف كترجس و بقر فقيها الوزين
 و كذا اجر تخفيا وان لم يكن كالحجاء علما لا يمنع فقي العجزة على ما قال المصنف لشرط
 معا و اجاب العلمية مع العجزة مع احد الشراطين الباقيين و هما اما الزيادة او
 تحرك الاو سطر و اكثر النجاة تحرك الاو سطر لا فاشير له في العجزة فحق ملك عندهم
 منصرف متحكما كقبح و لو طقم بعين و الشراطين المعين كون الاصح
 علما في اول استعمال العرب له و الزيادة على الثلاث و هو ان ذلك لان تحرك
 الاو سطر في الوسط نحو سقر انما ان لقيامه مقام السادس علامة التثنية
 و اما العجزة فلا علامة لها حق بيد مسد هاشي بل الاصح محذوف فلا شيا
 مسكون او سطر او تحرك يشابه كلام العرب و يصير كانه خارج عن وضع
 كلام الجهم لان اكثر كلامهم على الطول و لا يوافق الا و ان الحقيقة بخلاف
 كلام العرب و ان تحشري تجا و مزعاد هب اليه المصنف بان جعل الاصح اذا
 كان فلا يماسا كالاو سطر جاز اصر فيه و تركه مع ترجيح الصرف فقد جاز
 فاق العجزة مع مسكون الوسط ايضا فكيف لا يوش مع تحركه و ليس بشي لانه لم يمنع
 نحو لو ط غير تصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنع والذي
 عجزه تحت منع ماء و حور و لو لا العجزة لكان مثل هند و دعد يجر منصرفه

انما شرط التنوين و لا علم
 البرج و سبب حور و صبر
 و البرج و سبب حور و صبر
 و البرج و سبب حور و صبر

و عند سبب

ونهمل عن ان تاشير الشيء على ضربين اما كون شرطاً كالن بادية على التثنية في التثنية
 المعنوي واما كون نسبياً كالعدل في ثلث والجمعة في ساء وجوه من التثنية
 الاولى اذ لو كانت سبباً في التثنية الساكن الاوسط لجمع نحو لو ط غير منصرف
 في كلام فيجمع او غير فيجمع ويثبت بما تقدم عليه وجوب صرف نحو لو ط
 وجواز نحو منع هند مع ان كل واحد منهما في ساكن الاوسط وذلك لان
 حقة الاولى للحقة بالعربي انما قال التانيث له معنى ثبوت في الاصل ولا علامة
 مقدرة تظهر في بعض المضمرات وهو التثنية بخلاف الجمعة فانه لا معنى لها
 ثبوت في بل معناه امر عدي وهو ان الكلمة ليست من او صناع العرب ولا
 علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشري هو حصن يد باران
 فكأن نحو ان يقال ان امتاع من الصرف لاجل ثبوتها بالبقعة او العلم
 الا ان قوله ان لا يستعمل الا المذكور لا يجمع اليه الا ضمير المذكور لكن ذلك
 مما لم يثبت فالتثنية الصحيحة للمذكور اي نزح عليه السلام قوله **الجمع**
شرط صيغته متشبه بالجمع الى قوله كفاض قوله صيغته متشبه
 بالجمع الحامي وزن غير جموع التكسير كجمع كلب على كلب وجمع اكلب على اكلب
 وجمع نعم على انعام وجميع انعام على انا عيم واما قيد تأنيده جموع التكسير لانه
 لا يمنع جمعه جمع السلامة وان لم يقاسا مطرد اعلى في التصريف في باب
 الجمع نحو قوله عليه السلام انك ص احيات يوسف وقوله جلدب الصرايين
 بالكسر ونحو قوله واذا الرجال راوا يتبدرا يتهم خضع الرقاب ن اكي البصار
 كما ذكر ابو علي في الحجة وضايط هذه الصيغة ان يكون او لها متحقا فانها
 الف وبعد ما حرر فان ادغم احد هما في الاخران لا كما جدد وواب او فلا تشر
 ساكن الاوسط فلي فاست هذه الصيغة لم ير في الجملة كما في حمرو حسان فلي
 كل واحد منهما الجمعية والى صيغة واما اشتراط في هذه الصيغة ان يكون نفعها اقرب
 عن نحو ما ذكرنا لان التاء يقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلاينة
 وطواعية فتكسر من قوة جمعية ولا يقوم مقام سببين ولا سيما على هذا
 من قال ان قيامه مقامهما لكن لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم

مع ان

لا يخرج الا من جمع التكسير كما هو ظاهر
 وصح ان الجموع التي لا تستعمل في الجمع
 جمع التكسير

في باب الجمع
 في باب الجمع
 في باب الجمع

ع

منع ثمان واربعة واربعة وان هذه الصيغة شرط السبب والموضوع هو الشرط
 مع الشرط قوله **وحصا جرحا للصبي غير منصرف**
 قوله علماء حال من الصبي الذي في غير منصرف في حال كون علماء الضمير والضمير
 لا يطلق الا على الاثنى والذكر خفيان وذلك لانه لا يبق اذن فيه معنى الجمع
 او يقع على كل واحد منهما في علم الجنس لا في واحدة معينة في كاسامة الاسد
 على ما يحكي في باب الاعلام فغير اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون
 معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثنان واربعة و**اجواب**
 عنه عند المصنف ان الجمع الاقيصه اذ لا يصح ان لا يصرف لان المقترن في الجمع
 عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الاصل فلا يصرف والجمع بالعلمية
 لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول العلمية في منع مساجد علماء بل المرفز
 الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية
 تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب انها ليست
 بتضادين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يبيح جماعة معينة من الرجال
 بكرام متلافين معناه هذه الجماعة المتماثلة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية
 باقية هذا كما اذا سمي باباين جلدان فنوعى مع العلمية معنى التثنية فيها
 وان جملا كني واحد سمي بلفظ التثنية لكنه يفهم من لفظ اباين معنى التثنية
 اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية
والاولى عندي ان لا ينافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف
 بعد في الشرح ان العلمية تقيد بالمخصوص والصيغة تقيد بالعموم فتنايان فتقول
 الاطلاق لا ينافي بالمخصوص الا اذا كان الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد
 فيه ان لا يكون لاعلمان لا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا سلم ان هذا
 القيد شرط في الصيغة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاولى خاص والثاني
 عام وكلاهما صفان وان اراد المصنف بالاطلاق التقيد بالاسلم ان
 ما هيته الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصيغة المرادة في باب منع
 الصرف اي يكون الاسم وضع الاعلى معنى غير التثنية وصاحبه صحيح

في باب الجمع
 في باب الجمع
 في باب الجمع

لا ينفرد

في باب الجمع
 في باب الجمع

في باب الجمع
 في باب الجمع

وان لم يثبت شرط في الواقع
 مع العلمية

في باب الجمع
 في باب الجمع

في باب الجمع
 في باب الجمع

لم يرد المصنف الاطلاق في هذا القول بل في قوله ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات

كما ينبغي في باب الوصف

التبعية لما يخص ذلك صاحب فاذا ثبت في الاسم انه دلالة على ما ذكرنا
صحة تبعية ذلك المخصص وظيفتان فلا تنفصل في منع الصرف عرض
ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعية له لا تزي ان نحو اسود وارتم عرض
فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الوصف له الوصف وهي
العرض وصاحبه باقيا لم يفسد ذلك العارض على في اعتبار كون ذلك
الاسم على المعنى وصاحبه وصيغة نظر كما ذكرنا في اربع فنقول
يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الختم فيكون دلالة على المعنى وصاحبه لكن عرض
له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارتم الغلبة
المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان
الكلمة بالعلمية بصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بالادب
واحدة والغلبة تنوع واحدا بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان
الغلبة لا ينفك عن مراعات معنى الوصف كما في اسود وارتم ولا كثر
في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان المعنى الوصف مع العلمية
قولهم ما سميت هاتين التهناء قول حيان وشق له من امه
ليجعله نذو العرش محمود وهذا محمد وابصا نحن اعلم ان اللقب كالمظن
وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن
فيه معنى الوصف الاصلي ومؤكد هذا قوله الجاهل انما يدخل اللذان على
الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمعنى الوصف
الاصلية فلم يجمع الوصف مع العلمية كيف لم يجمع الوصف مع العلمية
من حيث هي هي تقتضي العموم وتنا في المخصص كم يحذف هذا العالم
فانه خاص بالصرف مرة اعتبار معنى الوصف فيه الى فان قلت
فاذا لم يكن بينهما تناق فلم يمتنع هاتين في المثل والبيت المذكورين
وكذا كل علم يوحى فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان للفقير
الاهم في وضع الاعلام لما كان تخصيص اليمين باسماء ملحق فيها المعنى
الاصلي كما في اللقب الاصلي او لم يلمح كتميمهم الامر بالاسود وبالعكس فكان

في باب منع الصرف

فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات

ويوما اليه يمازم

مع العلمية

الى الاصلي يلح خيا تخلا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي
لكنه كالمنوخ مع لغة وكذا القول في الجمعية في نحو مساجد علماء الهند لم يعتد
وان لم ينافها العلمية وامكن لمحا في بعض الاعلام لان المقصود الاسم في وضع
العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الوضع
الذي يصح لمحا فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد علماء الهند الذي لم يلح
فيه معنى الجمع وفي حاتم اذ لم يلح معنى الوصف فالاولى ذن في منع
وصف مساجد علماء ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجوة حيث لم
يكن له في الاحاد نظير كما ان لا يلح في شبه العربي فزيد عند في الاسباب شبه العجوة
وعند الجزولي في شبه سيبان تامان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي
ان فيه شبه العجوة وذلك ان الجزولي بعد عدم النظر في الاحاد سبب الاسباب
كالعلمية والوصفية وعزما لم بعد شرط السبب كما فعل غيره وكان سقيف
الاخفش بصرف نحو مساجد علماء الزوال السبب وهو الجمع وهو خلا والتخل
عند قولهم وسراويل اكثر من على انه غير منفرد قال نبي
ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرّب الاجر لكنه اشبه من كلامهم فلا يفرق
قطعا حتى تقابل بل تحمل على ما شابهه فتعقلا لم يمنع الا بغير خفنا لان جميع ما
هو منزه ليس ممنوع من الصرف الا تزي الى نحو كلب والخرق فلي قل ليس
فيه من الاسباب شي لان العجوة شرطها العلمية وفيه التائيد للمعنى وشرطه
ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط بسبب الجمعية عند الجزولي
فيسوي بينهما الصرف بلا سبب بل هو ان شرطه غير المنصرف وقال الجزولي
فيه عدم النظر والعجوة والجنسية وعدم النظر عند سبب كما من لكن الكلام
في العجوة الجنسية وهو منزه ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لا طراد
منع الصرف في جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سري والة
والسري والقطعة حزقة قال عليه من اللوم سري والة فليس يرق السري والقطعة
ويشكل عليه بان الحلاق لفظ الجمع على الواحد لم يحج في الاجناس فلا يقال الرجل



فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات
فان قلت ان الصفات لا تنفصل عن الجوهر فيكون الجوهر هو الموصوف والصفات هي الموصوفات

ما تسمى الظاهرية بانه الاسم والفعل على ما تبين قيل قالوا فنقط الاسم بعد الاعلال

رجال بل جاز ذلك في الاعلام كذا في مدينه معينه والجواب
الجمع فيه مقدرا لا تحقق كعدل عمر ذلك ان لنا قاعدة مهيمة ان ما عليه هذا
الوزن لا يفسد بالجمعية ولم يوفق فيه لكونه لالة مفردة فقد سنا هاليل
نحزم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الا
على الجمع منها كبرية اعتبارا وليس بالخصم ان يقول ان مثله لا يختص بوزن
افعال لانه قد جاء التثنية في افعال شاذة يجب منه التوافق وترازم
لفظ جمع بالتوافق والتوافق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا لم يزد
قال بوالحسن ان من العرب من يصرف سراويل كونه مفردة او نسب بعضهم
الى سيبويه انه يقول بانصرفه ايضا نظر الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو
غلط لان تفسير سيبويه بالاجر لاجل التقرب فقط لا لكونه مفسر فامثلة الا يري
الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا يصرف قوله واذا صرف
فلا اشكال لان السب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد النظم وحده
هذا فيمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف ولم يصرف وذلك لاختصاص
هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فظن ان ذلك للتقدير من صرفه فلان والم
ولو قى على الواحد وكذا يجوز في عجاير خراب ان يقدر الجمع وذلك لقوي
بعضهم فيه الصرف في تركه نحو رأت حمارا خرابي وخرايا فيقول هو الجمع خراب
اي كسر الفليطة والجمع الخرابي كالحصاري بالتحقيق قوله ونحو جوار
اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوارس في اللفظ كفاخر رفا
وجرا قد جاء في وجاء من بعض العرب في الجرجاري قال الفرزدق
فلو كان عبدا لله فحسبوا لكون عبد الله مولى من الياق قال الاخري ما بالاك
فوق سبع مائتا وفي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعلي بن عمر
والاختلف في الضرب ان جوارس وانما غير مصروف لم يختلفوا في كون
جوارس فعلا جرا مصروف وغير مصروف فقال الزجاج ان تنوينه للمصروف
وذلك لان الاعلال مستند على منع الصرف لان الاعلال سببه قري وهو
الاستئصال الظاهر المحيوس في الكلمة وامنع الصرف نسبة ضعيف في هو

المجتهدة

نحو قوله حماره
الفرزدق
نحو قوله حماره
الفرزدق
نحو قوله حماره
الفرزدق

الاولى والآخرى

الاولى والآخرى
الفرزدق
نحو قوله حماره
الفرزدق

نحو قوله حماره
الفرزدق
نحو قوله حماره
الفرزدق

نحو قوله حماره
الفرزدق
نحو قوله حماره
الفرزدق

متابعة غير ظاهرة بانه الاسم والفعل على ما تبين قيل قالوا فنقط الاسم بعد الاعلال
عوا وزان اقصى الجمع الذي هو الشرط فصار مصرفا واعراض
عليه ان الياء الساكنة في حكم الثابت بدليل كثر الراء في جاء تنجي جوارس وكثر الراء
حكم لفظي كنع المصروف باعتبار احد ممدون الاخر حكم فكل ما حذف الاعلال
موجب فهو بمنزلة الباقي كمن ونسج والا كان كالمعدوم كيدوم ومن ثم صرف
تجدل لاعلال موجب وكذا قد ينصرف جوارس ولا يزل وقال الفرزدق
التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصلة جوارس
بالتنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصلة جوارس
جوارس تنوين التنوين من الحركة لحذف الثقيل بحذف الياء الساكنة وقال سيبويه
والحليل ان التنوين عوض من الياء فصرف بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم
على الاعلال فاصلة جوارس بالتنوين ثم جوارس يحد فهاثم جوارس يحد
الحركة لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها في غير المصروف الثقيل بسبب الفرعية
واما ابدال التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طبع الياء الساكنة في الجمع
اديلن اجتماع الساكنين لو رجعت واعراض عليه وعلى مدحها البرد
انزل كان منع الصرف مقدا على الاعلال يوجب الفتح في قولك مروت
بجوارس كما في لغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي الى تنوين
حذف التنوين وتبع الكسرة في السقوط وصيرورة فتحا وايضا يلزم عند
سيبويه ان يقال جاء في الجوارس ومررت بالجوارس بحذف الياء لان الكلمة
لا يجمع بالالف واللام وتقل الفرعية باق معها في فز البراءة في هو الحق
قول سيبويه بان اصله جوارس بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
لما ذكرنا حذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الا قضي
تقدير الاله المحدث فاعلال كالثابت بخلاف المحدث فنسب كما ذكرنا
لحذف تنوين الصرف ثم خاف ارجوع الياء لن والساكنين في غير المنصوب
للمشتغل لفظا بكونه منقوصا ومعني بالفرعية ففوض التنوين من الياء بخلاف
نحو احيى واستقى فانه قد ام الاعلال في مثلها ايضا وجد علة منع الصرف

رجل غمر ارجل جوارس

وزن الاعراض
الفرزدق
نحو قوله حماره
الفرزدق

شرطه ان يختص بالفعل فيقول اقل مخض بالمعل ولم يأت
 في الاسماء الا اجماعا حتى يقيم ونحو شلم لبيت المقدس وكلاهما في كلام
 العرب او منقول عن الفعل نحو شمر الفرس وبلد لماء وعشر لم وضع
 وخفف لم رجل فاصل هذه كلها افعال ونحو يذ ويشكر وبر جس
 خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية ويشكر في الا
 منقول لا ونحو عجي ونحو تضيب ونحو مع واعص واصنع وتذكر
 واشهد من الغالبة في الفعل وما فعل من الخواص اذ لم يأت فعل في اسماء
 الاجناس الا في قليل لد في شبه في قيل ان العرب قد جعل الفعل في اسماء
 الاجناس وان كانت قليلا كقولهم عليه السلام ان الله نعم بكم عن قيل
 وقال فيهم بطاير تبشر في آخر شوط فيجي في بل يعني دونه
 ان يكون منقول لاس فعل ما لم يسم فاعله من قولهم ذل في اي اسرع
 في ذلك لان حوشى فيه من عة وما ذل علما فيجي نزان يكون من ذلك
 ان يكون منقول لاس وال في التبريد اله على العلم كما قيل شمس وما لك في
 العلم فيكون في ذيل علما الوزن والعدله مع العلمية وان صح ما نقل
 ان ال عمل لغة في ال عمل وال ريم بمعنى الاست فيما شاذ قوله اي يكون اوله
 زياده كذا ترى اوله وزن الفعل الذي في الاسم زياده كذا زياده الفعل
 من حروف ابي وبغيرهما فان لقي الشق منه ما لقي اذا يبر به انصرف
 لان المزة اصلية وكذا البق علما لكونه ملحقا بحرف كذا فالهزة اصلية
 كان الفعل لوجب الادغام كشد واجبا ما البية علما متبع من المص والكون
 منقول لاس جمع لب والفيك شاذو لم يات في الكلام ففعل حتى يكون ملحقا
 ونون مثل اصلية لمص في مع العلمية والحاجة قالوا في موضع قول المص
 ان يكون او له زياده كذا زياده او يغلب عليه اي يكون ذلك النون
 في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال ان الفعل يضاف الى الفعل
 اذ لو غلب ال وزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل ان
 وزن الفعل والذ ي حمل المصنف على مخالفتهم شيئا من احد ما انراى فاق

ان العرب قد جعل الفعل في اسماء الاجناس
 في قوله تعالى ان الله نعم بكم عن قيل
 وقال فيهم بطاير تبشر في آخر شوط
 فيجي في بل يعني دونه
 ان يكون منقول لاس فعل ما لم يسم فاعله
 من قولهم ذل في اي اسرع
 في ذلك لان حوشى فيه من عة وما ذل علما
 فيجي نزان يكون من ذلك
 ان يكون منقول لاس وال في التبريد اله على العلم
 كما قيل شمس وما لك في العلم فيكون في ذيل
 علما الوزن والعدله مع العلمية وان صح ما نقل
 ان ال عمل لغة في ال عمل وال ريم بمعنى الاست
 فيما شاذ قوله اي يكون اوله زياده كذا ترى
 اوله وزن الفعل الذي في الاسم زياده كذا
 زياده الفعل من حروف ابي وبغيرهما فان لقي
 الشق منه ما لقي اذا يبر به انصرف لان المزة
 اصلية وكذا البق علما لكونه ملحقا بحرف كذا
 فالهزة اصلية كان الفعل لوجب الادغام كشد
 واجبا ما البية علما متبع من المص والكون من
 قول لاس جمع لب والفيك شاذو لم يات في الكلام
 ففعل حتى يكون ملحقا ونون مثل اصلية لمص
 في مع العلمية والحاجة قالوا في موضع قول
 المص ان يكون او له زياده كذا زياده او يغلب
 عليه اي يكون ذلك النون في الافعال اكثر منه
 في الاسماء حتى يصح ان يقال ان الفعل يضاف
 الى الفعل اذ لو غلب ال وزن في الاسماء او
 تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل ان وزن الفعل
 والذ ي حمل المصنف على مخالفتهم شيئا من
 احد ما انراى فاق

اسماء
 في قوله تعالى ان الله نعم بكم عن قيل
 وقال فيهم بطاير تبشر في آخر شوط
 فيجي في بل يعني دونه
 ان يكون منقول لاس فعل ما لم يسم فاعله
 من قولهم ذل في اي اسرع
 في ذلك لان حوشى فيه من عة وما ذل علما
 فيجي نزان يكون من ذلك
 ان يكون منقول لاس وال في التبريد اله على العلم
 كما قيل شمس وما لك في العلم فيكون في ذيل
 علما الوزن والعدله مع العلمية وان صح ما نقل
 ان ال عمل لغة في ال عمل وال ريم بمعنى الاست
 فيما شاذ قوله اي يكون اوله زياده كذا ترى
 اوله وزن الفعل الذي في الاسم زياده كذا
 زياده الفعل من حروف ابي وبغيرهما فان لقي
 الشق منه ما لقي اذا يبر به انصرف لان المزة
 اصلية وكذا البق علما لكونه ملحقا بحرف كذا
 فالهزة اصلية كان الفعل لوجب الادغام كشد
 واجبا ما البية علما متبع من المص والكون من
 قول لاس جمع لب والفيك شاذو لم يات في الكلام
 ففعل حتى يكون ملحقا ونون مثل اصلية لمص
 في مع العلمية والحاجة قالوا في موضع قول
 المص ان يكون او له زياده كذا زياده او يغلب
 عليه اي يكون ذلك النون في الافعال اكثر منه
 في الاسماء حتى يصح ان يقال ان الفعل يضاف
 الى الفعل اذ لو غلب ال وزن في الاسماء او
 تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل ان وزن الفعل
 والذ ي حمل المصنف على مخالفتهم شيئا من
 احد ما انراى فاق

الافعال

في الافعال اعلم ولو سميت بخاتم لم يصرفه اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال
 معتبرة لم يصرف **والدليل** على غلبة في الافعال ان باب المفاعلة
 اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم
 والثاني انراى ان نحو احد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن
 في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل فلا بد ان ليس من الالوان والعيوب
 في منه افعال التفصيل ومن الالوان والعيوب في افعال فاعله كاحمر وعي
 وكلاهما اسمان وما افعال العقلي فلم يجر منه الا ما ضيلا لافعال من
 بعض الافعال الثلاثة كخارج وادب لاس كلها فلم يجمع نحو اقل ان يصرف
 ولذا ارد على الاخفش قياس حسب واخل واظن واوجد وانزع على
 اعلم داري قال ويجي افعال ما ضيلا لافعال من غير ما جاء فيه فعل فلا بد
 قليلا كاشم والحكم وانتم ويقال له في اسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا
 في الثلاثة نحو اكلع وانكل وادب لاقابل ان يقول على قوله اقل فاعله
 لم يجر من جميع الافعال الثلاثة بل جاء على ما اخبرت انت من مذهب
 البعض بان افعال التجب فعل ومن كل يجر من افعال التفصيل الا يجر يجر
 افعال التجب العملي والاداء في فعل يعمل منتقحي العين في فعل
 بفعل بكسر العين في الماضي وفيها في المضارع من حكاية النفس في القطع
 نحو اذهب واحمد وين يد على افعال فاعله اذ لا يجر من غير باب فعل بفعل
 الا قليل كاشب على ما يجر في القسيف انشاء الله لكن الانصاف ان الغلبة
 في الفعل في العمل ليست بظاهرة لان كون الوزن عاليا في احد القبيلتين
 لا يمكن الحكم فيه لاجل العلم بجميع اوزان القبيلتين وهو ما استدلوا بتفسير
 ولا سيما على السدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه
نظر ادري ما يمكن معرفة ذلك يجر كون ذلك الوزن قياسا في احدها
 دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعال في الفعل قياسا في الاخر من يفعل
 الغالب كاذب واحد وليس في الاسم قياسا في شي كاصبع وايضا كون الوزن
 خاصا باحد القبيلتين وهو القابل في نحو سمي وضرب لا يمكن الا بالاحاطة

ان العرب قد جعل الفعل في اسماء الاجناس

ان العرب قد جعل الفعل في اسماء الاجناس
 في قوله تعالى ان الله نعم بكم عن قيل
 وقال فيهم بطاير تبشر في آخر شوط
 فيجي في بل يعني دونه
 ان يكون منقول لاس فعل ما لم يسم فاعله
 من قولهم ذل في اي اسرع
 في ذلك لان حوشى فيه من عة وما ذل علما
 فيجي نزان يكون من ذلك
 ان يكون منقول لاس وال في التبريد اله على العلم
 كما قيل شمس وما لك في العلم فيكون في ذيل
 علما الوزن والعدله مع العلمية وان صح ما نقل
 ان ال عمل لغة في ال عمل وال ريم بمعنى الاست
 فيما شاذ قوله اي يكون اوله زياده كذا ترى
 اوله وزن الفعل الذي في الاسم زياده كذا
 زياده الفعل من حروف ابي وبغيرهما فان لقي
 الشق منه ما لقي اذا يبر به انصرف لان المزة
 اصلية وكذا البق علما لكونه ملحقا بحرف كذا
 فالهزة اصلية كان الفعل لوجب الادغام كشد
 واجبا ما البية علما متبع من المص والكون من
 قول لاس جمع لب والفيك شاذو لم يات في الكلام
 ففعل حتى يكون ملحقا ونون مثل اصلية لمص
 في مع العلمية والحاجة قالوا في موضع قول
 المص ان يكون او له زياده كذا زياده او يغلب
 عليه اي يكون ذلك النون في الافعال اكثر منه
 في الاسماء حتى يصح ان يقال ان الفعل يضاف
 الى الفعل اذ لو غلب ال وزن في الاسماء او
 تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل ان وزن الفعل
 والذ ي حمل المصنف على مخالفتهم شيئا من
 احد ما انراى فاق

ان العرب قد جعل الفعل في اسماء الاجناس
 في قوله تعالى ان الله نعم بكم عن قيل
 وقال فيهم بطاير تبشر في آخر شوط
 فيجي في بل يعني دونه
 ان يكون منقول لاس فعل ما لم يسم فاعله
 من قولهم ذل في اي اسرع
 في ذلك لان حوشى فيه من عة وما ذل علما
 فيجي نزان يكون من ذلك
 ان يكون منقول لاس وال في التبريد اله على العلم
 كما قيل شمس وما لك في العلم فيكون في ذيل
 علما الوزن والعدله مع العلمية وان صح ما نقل
 ان ال عمل لغة في ال عمل وال ريم بمعنى الاست
 فيما شاذ قوله اي يكون اوله زياده كذا ترى
 اوله وزن الفعل الذي في الاسم زياده كذا
 زياده الفعل من حروف ابي وبغيرهما فان لقي
 الشق منه ما لقي اذا يبر به انصرف لان المزة
 اصلية وكذا البق علما لكونه ملحقا بحرف كذا
 فالهزة اصلية كان الفعل لوجب الادغام كشد
 واجبا ما البية علما متبع من المص والكون من
 قول لاس جمع لب والفيك شاذو لم يات في الكلام
 ففعل حتى يكون ملحقا ونون مثل اصلية لمص
 في مع العلمية والحاجة قالوا في موضع قول
 المص ان يكون او له زياده كذا زياده او يغلب
 عليه اي يكون ذلك النون في الافعال اكثر منه
 في الاسماء حتى يصح ان يقال ان الفعل يضاف
 الى الفعل اذ لو غلب ال وزن في الاسماء او
 تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل ان وزن الفعل
 والذ ي حمل المصنف على مخالفتهم شيئا من
 احد ما انراى فاق

اي انكشف او جلا الامر اي كشف فيه صف لان الموصوف بالجمال لا يقدر الا
بشرط تذكره في باب الصفه واما غيره فكثير نادري لا سيما اذا التزم منه
اضافة غير الطرف الى الجملة قوله **وافيه علمية** **موش** يعني يكون العلمية
موترة ان يكون منع صرف الاسم من قوا عليها وذلك على ثلث اصناف لا بها اما
ان يكون سيبا لا غير او شرط لا غير او سيبا معا **الاول** في موضعين
اقتافا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع للاعلام الثاني ان يكون
مع الوزن سواء كان الاسم ممنوعا من صرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصع وامتد
ويزيد ويشكر في موضعين على الخلاف **الاول** باب مساجد علماء فان العلمية
سبب فيه عنه الى على والجزء في والسبب الثاني عندنا على شبه العجوة وعند
الجزء في عدم الطرف في الاحاد ليست سيبا عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلي
فيكون اذن نحو ثمان وربع علمين منصف فاعند المصنف غير منصرف عند غيره
واما سراويل علماء فقد سبويه في العلمية والتاثير المعنوي وقد تذكر لكن
التاثير اغلب فلهذا اعتبر كحمار في التاثير يقال سراويل كعقرب اذا سبى
وعند الجز في في العلمية والتاثير والجملة وعدم التقدير وكان القياس بعضي
ان لا يشر العلمية عند المصنف لانه كفاؤه بالجملة العلمية عند وعلم التقدير
لكن عادته ان لا في سيبا فتقوله في حمر العلماء سنان الثاني من الموضعين كل
عدله كان قبل العلمية ممنوعا من صرف نحو مثنى وثلث في الاخفش وابن علي اكثر
النجاة يصرف في وزن والوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان في العدل
وذهب الجز في وابن ما وساد الى منع صرفه اعتبار العدل الاصلي مع العلمية
وكذا لك لان في العدل كما ذكرنا عندهم وهو قياس قول سيبويه في حمر المنكر
بعد العلمية ولا سيما في بين العدل والعلمية بل لعل عمر اما آخر وجمع علمين مع
منصفين عند سبويه اعتبار العدل الاصلي مع العلمية وكذا لك لان في العدل كما
ذكرنا عندهم واما ان سميت بغيره من قولك الفصل فانها منصرفه لا عدل في لعل
والاخفش والكوفون يصرفون آخر وجمع وكلم اعلام ما دار العلمية وضع اخر قول
سبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم يغير اللفظ وعكس سبويه الامر

سبويه

في حمر ابي به غير ما وضع لاداس طرف نزل او طرف مكان او غير فجملة
منفرد فلفظه ولفظ ذلك لظهور فعل في باب العلم نحو عمر ونزول كع عند هم
بجملات فعل والثاني وهو كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف
وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان كما
يسمى بهما من التاء فتاويه الف التاثير فيقوم مثلها مقام سيبويه وعند الباقي العلمية
سبب بها كحمار والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في الربعة مواضع
اقتافا في الموت بالتاء لفظا او تقدير او في الابعج وفي المركب وفي دي الالف الزا
المقصود من حال العلمية غير الوثرة على ضربين اما ان لا تتجمع السبب وذلك مع الوصف
على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تتجمع لكن الوصف لا يغير بها واما ان تتجمع ولا في
وهو اذا كان مع الف التاثير نحو صحراء ونسري خلافا للجز في فانه لا يلحق سيبا فتقوله
حال العلمية في جمع باب ما لا رجعا الى شرح كلام المصنف فيقول انما المنع من كل ما يغير
علمية موترة اذا تذكر لان جميع ما العلمية شرط فيه فقط او شرط وسبب معا حصة اشياء
التاثير بالتاء والجملة والتركيب والالف المنصورة والالف والنون واقصى ما يمكن
اجتماعه من هذه العلمية والتاثير والجملة والتركيب والالف والنون كما في ادراج
كان يزيل وتأثير الجمع بين وال العلمية لان الشرط لا يزيل بدو الشرط وجميع
ما العلمية الموترة فيه سيبا فتقوله اشار الوزن ونسبه العجوة وعدم التقدير في الاحاد في
باب مساجد على الخلاف المذكور فلا يجتمع اثنان منها مع العلمية لوزن ولو جازين **الاول**
ان كل واحد منها يضاف الاخرين لان اوزان العدل اما فضلا او مفعلا او فعلا او فعلا
ثلثك وثلثك وآخر من حمر واسم مد تميم ونظام عندهم ايضا وليس في منها
وزن الفعل على اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انزلهم
يضاد التثنية ايضا لم يجتمع مع العلمية الموترة اثنان منها اذا العلم يكون اذ منقولا
ما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارئة موترة الاستقلال بها يمنع الصرف وقبل
ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية الموترة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها
الا احد مما فاذا تذكر ذلك الاسم بقي الاسم وعلى سبب واحد هذا غاية ما يمكن ان
يجعل المشتبه قوله المصنف يمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا

يدية

في ديل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم بمكان القدر اذ اصله اصمت بصمتين فعلة
الى اصمت في حال العلمية ولم ينظر العلمية في علي وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست
لاستقلالها بالتأثير ونها لا نه انما عدله علم كما قلنا في سمس دين مائل فاذا انكر
مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية
لكنه لا يخرج العلم اذ انكر عن صيغة ومن ابن له ان صعد العدل محصورة فيما ذكره من
الاول وان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التكرار لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش ان
اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبيل الاصل الذي الفناه لاجل العلمية قلنا في ثلث وثلاث
بما هما انها لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصل مع العدل كما في احرف فارق بعضهم بين هذا
الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هنا لا يستمد من دون العدل بالتمية ولا
يجمع بعد التكرار اذ معنى رب ثلث رب سيم بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمنع
ان يكون معنارب احمر سيم بهذا اللفظ في المرة والذي يقول عند ان الزايل بالكلية لا
يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره و سياقي تمام الكلام عليه في
موضع و قياس قوله سيبويه ان ينصرف اخر وجمع بعد التكرار لانها من باب انقل
التفصيل كما ذكرنا و سياقي ان افضل التفصيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التكرار واذ انكر
سبح بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدله اذ العدلة انما ثبتت
لما قبل التسمية به لكون المراد به سيم يومك وكذا اسس رفعا عند بني تميم واذ انكرت
نحو ما حد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند اكثر من اما عند المص فلا نه يعتبر الجمع
الاصل مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبر بعد التكرار واما عند الجوزي
فقلت واحد هو عدم التغير في الاهداس سب سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه
نسب ابو على الى الاخفش انه لا يصرف بعد التكرار ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان
علامة الجمع باقية فيه بعد التكرار بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة
كاسم رب واكل وقال العبدلي لا فرق بينه وبين احمر ولا ينصرف للاخفش
في ترك صفة صرفه واذ انكرت من اويل بعد التسمية فهو عند المبرد كما جدد
اذ هو جمع من والوزن قياس قوله سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على من
كما كان قبل التسمية وكذا قياس قوله الجوزي لا يعتبر فيه عدم النظر والعلمية الجسمية كما

اعزها قيل العلمية ومن صرف قبل التسمية يصرفها ايضا بعد ها واما الكلام في احمر
بعد التكرار سمي ومثله فعلة ان الصفر اذ سمي برثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه
وقال الاخفش وان سميت باسم مركب آخر حرسة ذوالف الثانية والجمع لا يقي
نحو معدي صحراء ومعدي مساجد ثم نكر ترص فانه لان الاسم الاخير بعد التسمية
صار جزءا الى كلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذوالف الثانية ولا الجمع لا يقي حتى
يسمع عن الصرف بعد التكرار والاخر وان لم يصرف مما بعد التكرار نظر الى ان اذ ما
وقوله الاخفش قوي قوله من ثمة حاله ومفعوله يجمع ما يقي بما يقي شرط فيه
الثانية بالناء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضع اسما قوله **العدل**
مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدس الذي استثنى منه لفظه ما بعد استثنائها
اي لا يجمع سببا غير السبب الذي يبي شرط فيه الا العدل فكلاهما المستثنى من ذكر
المقدس نحو قوله ما ضربت الا نهدى الا عمر واي ما ضربت احدا غير بلالا عمر و
فالعلمية الموثقة بجمع اربعة اشياء وهي شرط بجمع العدل والوزن وليست شرطا
فيها بل هي فيها مع الاربعة الاولى كما درج ان كان بقي بلا سبب لن والشرط
الاربعة الاسباب وكذا كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل
و الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما تضادهما فلا يكون الامع احدهما في نحو
عمر واحد فاذا انكر الاسم بقي على سبب واحد **وقال المص** واما قلت هما
متضادان ليصح حكمه اليك يكون كل ما فيه عليه موثقة منصرفا بعد التكرار اذ لو لم
يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثقة في اسم كان ذلك الاسم غير منصرف
بعد التكرار لبقاء السببين المستثنى عن العلمية الموثقة واما بيان تضادهما فما
تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يكن
يتضادا واجتماعهما في اسم لم يكن العلمية موثقة معهما ان كانت العلمية اذن ظارية
عليهما بعد استقلالهما بالتأثير **والجواب** عن الاعتراض منع وجوب
طوان العلمية عن الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع
التضاد بينهما وذلك يمنع حصر وزن العدل فيما ذكر قيل على ما بينا **قوله**
وخالف سيبويه الاخفش الى قوله اعتبارا منصوب على انه حال

من سيبويه اي خالف سيبويه مقبر او صدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر
سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش
سيبويه في اعتبار الصفة بعد نزولها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتبار
بعد نزولها لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي قاجاب
المنصف عن سيبويه بان هذا لا يلزم لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك
الوصف الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف
والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص و بين العلوم والخصوص
تناقض قوله في حكم واحد يعني بالحكم منع الصرف لانك يحتاج في هذا الحكم الى
اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار
المتضادين في حكم واحد جازا لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا
بجمع احمر على حر لان اصله صفة على احمر لاجل العلمية فقد حصل في هذا
اللفظ متضادان لكن يمكن فلم يجمع في حالة واحدة فاذا انكر احمر فانه يصح اعتبار
الوصف وليس معنى الاعتبار ان يجمع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى
رب احمر رب شخص فيه معنى الحر قبل معنى رب احمر شخص مسمى بهذا اللفظ
سواء كان اسود او ابيض واحمر في معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التكرار كالتأني
مع نزولها لكن اصلها من وال ما رضاه وهو العلمية فصارت اللفظ بحيث
لو اراد من يد واثبات معنى الوصف الاصلي جاز بالنظر الى نزول المانع هذا
والحق ان اعتبار ما نزل بالكلية لم يبق منه شيء خلافا لاصل اذ من كل وجه
لا يوترجح كونه موجبا **اقول** ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي
في حالة التسمية كما يجب مثلا باحمر من فيه حره وقصد ذلك ثم نكر جازا اعتبار الوصف
بعد التكوين لمقامه في حالة العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاسم في
وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لفظه لذلك تراها في الاغلب حره عن
المعنى الاصلي كمن يد وعمره و قليلا ما يلحق ذلك وان كان لم يعتبر في وضع
العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما يجب باحمر اسود او اصفر لم يعتبر
بعد التكوين ايضا **وقال الاخفش** في كتاب الاوساط ان خلافا في

في سيبويه في قوله خالف سيبويه مقبر او صدر

في كتاب الاوساط ان خلافا في

قاهر

نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعال
فعلاء وكذا فعلاء فعلية واما افعال التفصيل نحو علم فانك اذا سميت به فثم نكرته فان
كان مجردا من من التفصيل انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي
كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بخلاف من الاخفش
كما كان في احمر اما الاو فلفصفا فاعل التفصيل في معنى الوصف والذالم يعمل
في الظاهر كما يعمل افعال فعلاء فاذا انجز من من التمس بافعال لا يسمي الذي لا معنى
للو صف فيه كالفعل واليدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعال فعلاء فالتو
عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف
يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا انضمت افعال بمن تميز عن نحو افعال وظهر
فيه معنى التفصيل الذي هو وصف واما الثاني فاما وافق الاخفش سيبويه في
منع الصرف مع من لظهوره وصفه اذ بسبب وجود علامة للوصف اعني
من بخلاف باب احمر لغيره عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا
باجمع الذي يوكد به ثم نكرته صفة البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من
افعل التفصيل لانه صار بمعنى كل العلمية واجي عنه معنى الوصف على تقدم في جمع
هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حالة العلمية بعد هاشم **اعلم** ان التفسير
من اسباب منع الصرف بالعدالة عن وزن الى آخره من وزن والوزن العدد وله اليه
بالقصير وذلك الوزن من اعرج في العدالة اذ العدالة امر لفظي وكذا الجمع لا يقتضي
بالقصير بوجوب ردة الى الواحد فيقال في رابع و مساجد ربيع و مسجد ولو
سميت به المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لانه علامة الجمع و وزنه المعبر
واذا اصغرته مراد بل علمه لم ينصرف لان التفسير لا يذهب بالتأنيث المصنوي
الذي فيه فيكون كخاف اذا صغر بعد التسمية به فيختل بالتفسير و وزن الفعل
ايضا ان لم يكن او له زيادة كزيادة الفعل فان التفسير لا يزيله كما تقول في
تفسير احد و تزجس و يشكر و يغلبا حيمد و ترحس و يشيكر و يغليب
ولانه على وزن مضارع فيعمل واما ان عرض الوزن في المصغر لم يكن في
المكبر كما تقول في تضارب علما نصرت في تحلي تحلي لا يعترف له و ضربه ولا اكثر

في سيبويه في قوله خالف سيبويه مقبر او صدر

كادوا وكون من مع مجوزة كادوا
ايه و كان افعال التفصيل من حيث المعنى
الوصف لكونه ليس بالاسم صفة
والا ان اسوس لشعرا باللفظ

كأنه لو نزل في حقه وخرج وادان كان
اوله زيادة كزيادة الفعل
نحو سبط سبط

كخاف

كخفيف وخرج في حقه وخرج وادان كان
اوله زيادة كزيادة الفعل
نحو سبط سبط

ون

في كتاب الاوساط ان خلافا في

يعتبر ونه لان الصغير وضع مستأنف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في الصغير
 لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثني وثلاث لكونه صفاتاً
 فلا ينصرف اذ يعتبر اذ هو الموزن في الوصف العارض في الصغير **والدليل على**
 عروض الوصف بالصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل
 قيل وكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حمزة تضع حمزة لعروض الوصف المتأني
 للعلمية لانه لما لم يكن ظاهراً في الصغير لم يعتد به والدليل على حفاء معنى الوصف
 في المصغر عدم جزمه فلا يقال شخص رجل وفيما قاله نظر لان الوصف المعبر في باب
 منع الصرف هو الذي وضع صحيح النية لما يخص الذات البهية المدلوله عليها كما ذكرنا
 قيل وقد كان الفرعية انما يتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف
 واما الثاني بين الوصف والعلية فقد ذكرنا ما عليه واما الثالث والنون فيقول
 ان بقي الالف في الصغير كما كان فلا يخلل التصغير بهما نحو سكران وعثمان في سكران
 وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطيه فانه يخلل بهما معرفة
 ما يقلب الفتح وما لا يقلب يتبين في التصغير ففعل هذا التصغير يخلل بالعدا عن
 وزنه وبالجاء مطلقا بالالف والنون والوزن من وجوه ودون وجوه ولا يخلل
 بالوصف والعلية والثاني والتركيب والجمعة **قوله وجميع الباب باللام**
والاضافة اي كان بدو ما يخرج بالفتح فصار بهما يخرج بالكسر اعلم ان من ذهب
 في منع غير المنصرف الكسر الى انه لا اجل تبعية التثنية المحدود في منع الصرف
 قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التثنية معهما منع الصرف
 حتى يتبعها الكسر بل حذف لانه لا تجامعها اذ التثنية دليل تمام الاسم والاضافة
 مشعر بتمامه فيتنازعا وما تنازعا اللام والتثنية فتدبر في بيان وجه نوني
 المثني والجمع و يجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التثنية صار كما العوض
 منه فكان ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل تبعية الكسر للتثنية قال لم يحذف
 مع اللام والاضافة لانها من خواص الاسماء فخرج بهما صاحب الامة فضعف شبه
 الفعل كما لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما مشعر فان بقي على عدم
 الانصراف في اول جواب لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومنفصلاً

قوله وجميع الباب باللام والاضافة اي كان بدو ما يخرج بالفتح فصار بهما يخرج بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لا اجل تبعية التثنية المحدود في منع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التثنية معهما منع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذف لانه لا تجامعها اذ التثنية دليل تمام الاسم والاضافة مشعر بتمامه فيتنازعا وما تنازعا اللام والتثنية فتدبر في بيان وجه نوني المثني والجمع و يجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التثنية صار كما العوض منه فكان ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل تبعية الكسر للتثنية قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانها من خواص الاسماء فخرج بهما صاحب الامة فضعف شبه الفعل كما لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما مشعر فان بقي على عدم الانصراف في اول جواب لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومنفصلاً

استصفا

ان مضاف اليه بحرف خظا من مقلد من خواص الاسم ايضا ولا يورد الكسر فلا ولا
قوله قول المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قلم المرفوعات
 على المصوبات والمجزوات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتداء والخبر والمضارع
 في الاصل فلهذا لم يشترطها بعد العهد كاسم وان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا
 والمجزوات في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل على العلم مع خبر
 الى المرفوعات اي المرفوعات نظر الى خبر الضمير اعني لان المبتداء هو الخبر فيجوز مطابقته للمبتداء
 كما طبقه اليهودي ومثله قولهم من كان مكرمك ونفعه بانتماله على علم الفاعلية تضمن
 اياه بحيث يكون علم الفاعلية احدا من اير ونفعه بعلم الفاعلية الضم والالف والواو صاذا
 وله كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في خبر عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه
 الاشياء مرفوع والاولى على ما اختارنا قبل ان يقال المرفوعات هو ما اشتمل على
 علم العهد لان الرفع في المبتداء والمجرور غيرهما من العهد ليس بمحلول على رفع الفاعل
 كما بينا بل هو اصل في جميع العهد على ما تقر قبل **قوله فمنه الفاعل وهو ما**
ما اسند اليه الفعل فمنه الفاعل اي ما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها
 المبتداء والمجرور على ما بينا ما تقدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه
 اصل المرفوعات ولهذا سيمى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند
 قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبرنا الفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل
 الاثنائي **قوله** نحو بيت و هل ضرب زيد **قوله او شبهه** يعني بهما اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فدخل فيه الظرف
 او الجائر لتقع بهما الضمير في نحو زيد قد امك ان في الدائر والظاهر نحو زيد قد امك
 امك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل واسم الفاعل المقدر خلا فالن
 قال انه الظرف والجائر على ما عي في باب المبتداء **قوله وقدم** الضمير في الفعل
 او شبهه في عليهما واحترز بقوله قد علمه عن المبتداء لان نحو زيد في قوله
 زيد قام مستند عليه قام لان قام خبر عنه والمستند اليه هو الخبر عنه في الحال او لا
 كما امر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتداء يجوز ان يقال هو مستند الى المبتداء
 وان يقال هو المستند الى الضمير والجميع مستند الى المبتداء في كل خبر رافع لغير ضمير

المرفوعات

والمراد بالمراد

بشر

قوله وقدم الضمير في الفعل او شبهه في عليهما واحترز بقوله قد علمه عن المبتداء لان نحو زيد في قوله زيد قام مستند عليه قام لان قام خبر عنه والمستند اليه هو الخبر عنه في الحال او لا كما امر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتداء يجوز ان يقال هو مستند الى المبتداء وان يقال هو المستند الى الضمير والجميع مستند الى المبتداء في كل خبر رافع لغير ضمير

المبتدأ فهو في رتبة مستدلى المبتدأ وكل خبر غير رافع شيء كالجواب وحده
 مستدلى المبتدأ نحو انت زيد فان قلت فالمبتدأ في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل
 لان السند قائم عليه قلت هو من خبر تقدير او تقديره كذا تقديم قوله على حتمه قيامه
 اي قيام الفعل او شبهه والضمير في هذا اي على طريقته قيامه بغير شكله سواء
 كان قائما او لا يقال علمت هذا الفعل على وجهه على وعلى حتمه اي على طريقته وطريقته
 والجواب في قوله على حتمه متعلق بالسند وصفة المصدر اي اسنادا على طريقته اسناد
 القيام ويضرب تلك الحجة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقته
 اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد علم التغيير فكل ما اسند
 الفعل اليه على هذا القطر من الاسناد فاعل عند الحاجة وان لم يكن الفعل قائما به
 على الحقيقة كالا مورا للشيء نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب
 وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الآخر
 بل بهما الصدمه عن احدهما وقوعه على الآخر بقوله على حتمه قيامه بخرج
 مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عهد القاهر والنحوي فاعل اصطلاحا فلا
 يختران عند ليدخل في الحد عند من حد هذا الحد ليس بفاعل وخلا فمهم لفظه
 راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح الحاجة فاعلا او لا وليس خلا فاعله بان يمثله
 بن زيد قائم ابو له رفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فمما قصد لاحتماله كون قائم خبر
 مقدم ما على ابو ولو قال ابو اء كان نصا فيما قصد والفاعل في الفعل المستند
 خلا فالحق فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في هذا الاعراب على وجوب تقديم
 الفعل على الفاعل قوله **والاصل ان يلي الفعل** بل فعله اي يكون
 فعله اي يكون بعده فلا فصل من قولهم وليك النبي اي قرب منك قوله **فلذلك**
جاء في حوزة هذه المسئلة معلل يكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك
 ان يقال انما جاء خبر ب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير من خبر عنه لان زيد
 فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديره او كذلك علم جواز ضرب
 غلامه زيد ما معلل ما ذكرنا ذلك ان يقال انما لم يضر غلامه زيد لان غلامه
 فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد الفاعل واصله فيكون الضمير

في قوله على حتمه قيامه
 اي قيام الفعل او شبهه
 والضمير في هذا اي على
 طريقته قيامه بغير شكله
 سواء كان قائما او لا

قبل الذكر

قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعد الاخير الثاني لغرض تفخيم الشأن بذكر مبهما
 ثم مفسر ليكون او تقع في النفس كما يحى وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه في
 الضمير الذي يحى مفسره فيما بعده منصوبا على التميز لان ذلك المنصوب لا يحى به لا
 الغرض من رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيد في مسئلتنا فان حتمه ليكون
 مفعولا لكونه التميز فقط وانت اذ اجبت بعد اليهم بشئ والغرض من يحسبك بغيره
 فقط فلم تنق الابهام فانت اذ اجبت بعده بشئ الغرض الاصيل منه غير التفسير بالمفعول
 ههنا فلا يكفي في التفسير ان يجعل على ما هو المراد الاصيل منه وبقى الابهام بحال فمن
 ثم منع القراء والكسائي في باب التنازع اعلا الثاني اذ ان جبه الاول الى المتنازع
 فيه بالفاعلية كما يحى خلافا للبصريين وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جوي نحو ضرب غلامه
 زيد اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع عدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول
 به كاقضية الفاعل واستشهد بقوله جوي بغيره عني اي ان حاتم جزء الكلام
 العايات وقد فعل بقوله لما عني اصحابه مصعبا اذ الى اليه الكليل صاعا بصيلا
 ويحيى الثاني يلرب الجراء واصحاب العصابة وبقوله الاليت شعري هل يلوحت
 من قومه اذ زهير على ما جرس كل جانب **والاولى** تحيى من ما ذهب اليه لكن
 على قوله وليس البصريه شعبة مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا بقوله يحسن اعطيت
 ورتبه زيد الا ان مرتبة المفعول الاول قيل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معي كما
 يحى في مفعول ما لم يسم فاعله ويقتل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قل ضرب غلامه زيد
 وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدي اليه الفعل بنفسه فمرتبة اقدم مما تعدي اليه
 الفعل يحرف الجواهر نحو قلت باخيه زيد او مفعولا نحو اختلفت في مده زيد اي
 من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسلتين قوله **واذا**
انتفى الاعراب فيهما النظام ابيان لما قرض فيوجب تقديم
 الفاعل على المفعول بعد ان كان جائزا للتاخر عنه قوله لفظا منصوب على التميز
 اي انتفى لفظا منصوب على التميز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما
 اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب
 اللفظية في الفاعل والمفعول معا مع القرينه الدالة على تميز احدهما عن الآخر وجب

في قوله على حتمه قيامه
 اي قيام الفعل او شبهه
 والضمير في هذا اي على
 طريقته قيامه بغير شكله
 سواء كان قائما او لا

في قوله على حتمه قيامه
 اي قيام الفعل او شبهه
 والضمير في هذا اي على
 طريقته قيامه بغير شكله
 سواء كان قائما او لا

في قوله على حتمه قيامه
 اي قيام الفعل او شبهه
 والضمير في هذا اي على
 طريقته قيامه بغير شكله
 سواء كان قائما او لا

في قوله على حتمه قيامه
 اي قيام الفعل او شبهه
 والضمير في هذا اي على
 طريقته قيامه بغير شكله
 سواء كان قائما او لا

تقديم الفاعل لا ينافي ان انت العلامة الموضوع للتمييز بينهما اي الاعراب لما منع
والقرآن الفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع التي على تعين احدهما
من الآخر كما في قوله كل واحد منكم ليس فاما المكان الاصيلة والقرينة اللفظية
كالاعراب الظاهرة في تابع احدهما ان كليهما نحو ضرب من مسمى عيسى الظريف واتصال
علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت من مسمى حنبل او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب
فتاه من مسمى والمعنوية نحو اكل الكثر من مسمى واستخلف المرفوع المصطفى ونحو ذلك
وكذا ان كان الفاعل ضمير متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا وضمير متصلا كما ضربت الاياك او مفعولا متصلا كضربت
ليلا يصير المتصل منفصلا **فان قيل** في المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك
صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضمير متصل
او كذا الامر من موجب الاتصال بالفاعل صار بهما كعض حروف الفعل الاتري
الى امكن لام ضربت بخلاف ضربتك وذلك لانهم لا يحذفون نون الي اربع حركات
في كلمة واحدة فلما صار هذا التركيب كالكلمة الواحدة عطفوا معاملتها انصار ضمير
المفعول في ضربتك كانه بالفاعل الى تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما بالفاعل
المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزم من عامله لان المفعول وان كان من
حيث كونه ضمير متصلا كالجزم لكنه من حيث كونه مفعولا فضله **قوله** **وقع**
مفعول بعد لا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيدا لا عمرو
ينبغي ان تعرف ان لا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خالصا للعامل
فيما بعدها وجب ان يكون مالا لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او
غير ذلك محصورا في التاخر ولذلك التاخر من تلك المعاني باقية على الاحتمال لم
يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيدا لا عمرو انصار بية
زيد محصور في عمري وليس زيد صار بالاحد لا عمرو واما مضرو بية عمرو في فعل
لاحتمال اي يجوز ان يكون مضرو بالغير بل ايضا بالعكس لو قلت ما ضرب
عمرو لا زيدا مضرو بية عمرو مقصور على زيدا لم يضرب لا عمرو انصار بية
زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون مضرا بالغير من ايضا وكذا في نحو ما جاء

كذلك يجوز ان يكون
مفعولا من مفعول

زيدا

زيد لا اكره ان يكون في حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء اكره
الا زيدا فاذا اقرر هذين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد لا عمرو
مقصود على عمرو مضرو بية على الاحتمال فلو قدمت عمرو على زيد فاما ان تقدمه
عمرو على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرو لا زيدا وفيه
انعكاس المعنى اذ يصير المضرو بية خصته والضار بية باقية على الاحتمال فلا يجوز ان
ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب لا عمرو وزيد فنقد هذا نقول ان اردت ان عمرو
وزيد مستثنان معا والمراد ما ضرب احدا لا عمرو وزيدا اختلا ايضا مضرو بية
عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد لا عمرو ولا كانت على الاحتمال وبالتقدير
الذكر لان لا ضارب الا زيدا ولا مضروب الا عمرو فصار ضارب بية هذا
مقصودا على هذا ومضرو بية هذا مقصور على هذا مع ان استثناء شيئين
بادق واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء واذ
الاصل فيه لا يبيح حرف فلا يشتني بهما شيئين لا على وجه البدل ولا على غيره
فلا نقول في البدل ما استأخذ لا عمرو بذكرهم ولا نقول في غير البدل ما استأخذ
بنبي لا عمرو والدينار ويجوز مطلقا عند جماعة **وبعضهم** فصلوا فقالوا
ان كان الشئني منهما مذكوريين والمستثنان بدلين منها جاز نحو ما ضرب احدا لا
الا زيدا عمرو او ذلك لان الامميين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما في مكان من وقع
ما ابدلانها اي كانهما في مكان واحد لا ليسا بمشتبهين فكانت قلت ضرب زيد عمرو
ومثل هذا عند الاولين بدلا ومفعول عامل مفعول من جنس الاول لا بدلا والثقة
ما ضرب احدا لا زيدا ضرب عمرو وان كان المشتني منهما مقدريين نحو
ما ضرب لا زيدا عمرو او ان كان احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم
الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكوريين لكن المشتني لم يبدل لانها نحو ما ضرب
احد لثنى لا زيدا السوط لم يجز لان المشتني اوليا كالواقيين قبل الا هو
تضعف عن استثناء شئنيين الا على الوجه المذكور فان استدله من اجاز مطلقا
بقوله نعم ما نكبتك للذين هم اراد لنا ما يدري اني فانه لم يذكر المشتني
سهما والتقدير ما نكبتك احد في حالة الا اراد لنا في ما يدري اني بلا رتبة

في قوله ما ضرب زيد لا عمرو
فان قيل لا ينافي ان يكون
الاعراب لما منع

في قوله ما ضرب زيد لا عمرو
فان قيل لا ينافي ان يكون
الاعراب لما منع

او المفعول

بجمله اسميته بخلاف ما اذا كان المراد فان الاول في نصب الجواب كما ينبغي في باب
 الموصولات وايضا فالسوال عن القائم لا عن الفعل والاسم تقديم المسؤل عنه
 فلا ولا ان يقدر زيد قام على قولهم الا خطية فلا الية برفع خطية من باب
 حذف الفعل بلا خلافاي لا تنفق لك خطية من البناء فان الية اي غير متفق
 فيها الخطية به الشوان عند انزواج من الخدمة والنصب وروي النصب
 فيها على تقدير لا اكسر خطية فلا يكون الية قوله وليك بنيد ضارع
 هذا ايضا من جنس الاول اي لما التزنية فيه السؤال الا ان السؤال ايضا هنا
 مقدر امدلوله عليه فلفظ الفعل المبني للمفعول لا يزيل الفاعل اذن على السامع
 فيسأل عنه فكان لما قاله ليك بنيد ضارع اي يتكبر ضارع والسوال في
 الاول مصراع به البيت العارث بن هيثم كعجزة وخطيط مما تطلع الطير ايج يقال
 بكتبه عليه بخلاف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما سيجي في باب
 المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والمضارع الذليل من قولهم
 ضرع ضراعة قوله **خصومة** متعلق بضارع وان لم يعتمد
 على شيء لان الجار يكتفي براية الفعل اي يتكبر من يضرع ويذل لاجل الخصومة
 فان سئل كان ملجاء وظهور الالاء والضعفاء والخطيط الذي ياتيك للمعوي
 من غير سبيل يقال احببني فلك واصلم من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا
 ورفها مما نطع اي تذهب وتهلك والطير ايج يبعي الطيمات يقال طوح حنة الطير ايج
 والطاحت الطير ايج اي ذهبت برورمت به ولا يقال المطححات ولا الطيمات
 وهو اعلى حذف الزايد مثل افرس وعشبهه عائب او على النسب مثلاً
 دافني اي ذو دنف يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطوح وهو واوي من باب
 فعل يفعل بكسر العين فهما عند اخليل قوله بما يطع متعلق بخطيط اي يبال من اجل
 اذهاب الرقايع ماله وما مصدرية او يبكي المقدري يبكي لاجل هلاك المنايا
 بنيد ن يحوز ان يكون ما يبعي الذي اي لاجل خلاص الكرم التي طوحها الطير ايج
 و نطع على كل تقدير بحكاية حال ماضية به الماضية بصورة الحال اذا كان الاس
 هائلا لتقوية الخطاب نحو لقيت اسدا فاضربه فاقتله **قوله وجوبا** انما كان

ان لا يكون

سأل سائل من سلكه
فلجأ قوله

اختططن

هو وارس

الحذف
 و...
 و...

الحذف واجبا مع وجود المضارع استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا
 الظاهر تفسير المقدس فلو اظهرتم لم يحجج الى مفسر لان الابهام المحجج الى التفسير انما
 كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا يحصل الابهام والغرض من الابهام ثم التفسير
 احداث وقع في القوس لك لكانهم لان القوس تنشق اذا سمعنا اليهم الى المقص
 منه وايضا في ذكر الشيء من بين مبهما ثم مفسر ان كيد ليس في ذكره مرة وانما لم
 يحكم يكون احد مبتداء واستجارك خبر لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف
 الشرط بالفعلية على ان نسب الى الاختصاص جواز وقوع الاسمية بعد هائلا يكون الخبر
 فعلا ثانيا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما فيهم يمتل ما نسب اليه بوجوب
 النصب في ان زيدا ضربته الاعلى ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعني
 ان تنفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لنفس اي ان هلك
 نفس على نحو الكلام عليه بعد جميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف في تطرد في نحو
 لو ذات سوار بطنتي زيدا قام اعني كل حرف لا يلية الا الفعل ومفسر الفعل المتعد
 اما فصل صريح كما مر وحرف يودي معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والحقق
 منى اذن دالة على ثبوت وتحقق والقسم ان يكون خبرها فعلا كما جى في قسم
 الحروف ليكون ان شعر ايمى الفعل المقدس وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني
 الفعل الماضية فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك لو خاضعة نحو قوله فمرو
 ان الله هادي اي لو ثبت وتحقق ان الله هادي فان مع ما في حيزه فاعل ذلك
 المقدس **قوله وان معامثل** نعم اي يحذف الفعل والفاعل احذف
 الفاعل وحده فلم ثبت لا عند الكسائي كما جى في القاسم وانما حكم بعد نعم حذف
 الفعل والفاعل معان نعم حرف لا يفسر معناه الا فردي ايضا الا بانضمامه
 الى غيره كما سبق في حذف الاسم وهما افاد المعنى الكلافي فلا بد من تقدير الكلام
 المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدرت لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة
 فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجمله اسمية كان المقدس بعد نعم
 اسمية كما يقال زيدا قائم فيقول نعم اي نعم زيدا قائم وحذف الجملتين بعد نعم
 الصديق جاز لا واجب ولذا قالوا في تحذف فان قوله **واذا انتازع**

منفس وان اهلك

المستقل

ظاهر بعد ما قال الفعلان فصاعداً وشبهه باليتمل اسم الفاعل والفعل
 والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيد وليتمل ايضا اكثر من عاملين نحو
 ضربت واقتلت واكرمت زيد الكان اعم لكنه اقصر على الاصل وهو الفعل وعلى
 اول المتعدلات وهو الاثنان قوله ظاهر بعد ما انما قال ذلك لان بعض المفعلات
 لا يبع تناسرعه وذلك لان المفعول المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلاً او منفصلاً
 ويستحيل التناسر في المفعول المتصل بالفاعل الاخير من فواعل منصوب بالان التناسر
 انما يكون حيث يمكن ان يعمل في التناسر فيروى في مكانه كل واحد من
 التناسرين لو خلاه الآخر والاول يستحيل عمله في المفعول المتصل بالفاعل الاخير
 لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزءه ولا يتصل بعامل آخر واما المتصل
 فان كان مرفوعاً نحو ما ضربت وما كرم لا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموضع نحو
 ما قام وما قعد الا يزيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التناسر على الوجه الذي
 التزمه الصريون وهو ان الاول اذا توجه الى التناسر بالفاعلية والغير فلا بد
 ان يكون فيه ضمير موافق للتناسر وانما لم يحزن ان يكون منه لان اللغتين ان كان
 واضربت فيه ضمير مطابق للتناسر فان كان ضميراً هكذا ما ضربت وما كرم
 الا انا واما قام اي هو اعني زيد وما قعد الا يزيد فيكون الا انا مستثنى من التقدير
 للتقدير في ما كرم وكذا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز
 ان يكونا مستثنى من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيها لظاهر ولا متعدد
 فيضمير الضرب والقيام منفيين عن التناسر بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب
 التناسر ان لا يختلف المعنى بلا ضمائر في الملقى مع التلافت في الاول ما ضرب
 الا انا وما كرم الا انا **اذ** لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب
 التناسر لان الملقى في باب التناسر ان يكون خالياً من العمل في التناسر وفي
 ما يبع اعني الضمير كضربت واكرمت زيد وكذا ضربت واكرمت هذا عند الكسائي
 او يكون فيه نائب عن التناسر اعني الضمير في نحو ضربت يا اكرمت زيد يظهر
 كونه ملقي وكون الآخر هو الفعل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضربت
 من الا انا الذي بعد ما كرم كما ظهرت في الف ضربت يا انا بانه عن الزيد في قوله

افل

بدون الام

وان كان الاضمار

منها

ضربت يا اكرمت الزيد فلا يظهر كون ما ضرب ملقي وكون ما كرم معطلا
 اذ لكل منهما من الفاعل مثل الآخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام
 الا هو وما قعد الا يزيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد
 الا يزيد ويجوز ان يكون هذا من باب التناسر عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفاً
 من الاول ومع اعماله الثاني كما هو مذهبه على ما يحكي ويكره البصريين ايضا في هذا المقام
 متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونهم ههنا في ان هذا من باب المحذوف لا الا
 ضمائر محذوف الفاعل مع الالالة الثانية عليه لانه هو وكل ذكر باعماله **الاول**
 في الفصل المرفوع محي مثله في باب اعماله **الثاني** فيه وان كان للتناسر فيه متصلاً
 منصوباً بنحو ما ضربت وما كرم متلاً اياك جائز ان يكون من باب التناسر ويكون
 قد حددت المفعول المرفوع من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ
 المفعول محي زجده محذوف الفاعل وكذا الجر والمضروب المحل محي وقت وقعدت
 بك فعلى هذا يجوز التناسر في الضمير المتصل بالمضروب والجر ولا سيما اذا
 تقدم ذلك الضمير على العلمين نحو اياك ضربت واكرمت فتقول المضاف بعد ما
 لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلها واذا كان منصوباً بنحو زيد ضربت
 وقتلت وبك قتلت وقعدت واياك ضربت واكرمت **قوله فقد يكون**
 اي يكون التناسر اعلم ان العلمين في التناسر على ضربين اذ هما اما متفقان
 او مختلفان والمتفقان على ثلثة ضربات لانها ان يتفقا في التناسر في الفاعل
 حسب نحو ضربت واكرمت زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت
 زيد او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضربت واكرمت زيد عرواً ولم يذكر
 المضاف هذا الثالث لانه يبين بالضمين الاولين لانها في التناسر في الفاعلية
 والمفعولية معا فقد تناسرعا في الفاعلية وتناسرعا ايضا في المفعولية والمختلفان
 على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربت واكرمت
 زيد او بالعكس نحو ضربت واكرمت زيد **قوله** مختلفين حاله من الفعلين
 لان معنى قوله فقد **مختلفين** يكون اي التناسر يتنازعان اي فقد يتنازع
 الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين **واحتوز** بقوله مختلفين عن

الثاني

ظاهر انما هو من باب التناسر

فبكت وقت وقعدت

الضم

الثالث من اقسام المتفقين لانها تنازع في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا
لكن متفقين في التنازع وانما احتج بزعمه لان هذا القسم كما ذكرنا من القسمين
الاوليين حتى لا يتكرر بعض الاقسام **قوله ويختار البصريون اعمال**
الثاني اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجوز اعمال الاول ايضا
وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع اعمال الثاني وانما يختارون اعمال
الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يثبت بدوون ولا بعد
وايضاً العمل الاول في العطف نحو قام وقد زيد فاعطف بالاولى بالثاني
ضم وتو والعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يحى
هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لا كرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفي
اعمال الاول او لانه اول الطالبين واحباجه الى ذلك المطلوب اقدم من
احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول
اي اعمال الاول **قوله فان علمت الثاني** هذا بيان انه اذا علمت
الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول ان فقال الاول
اذن اما ان يطلب التنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني
واكرمت زيد فالبصريون يضمنون في الاول فاعلا مطابعا للاسم المتنازع
في الافراد والتشبية والجمع والتذكر والتأنيث فيقولون ضربني واكرمت زيد
ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربني واكرمت هذا
ضربنا واكرمت الهنديين وضربني واكرمت الهنديات والكسائي يحدف
الفاعل من الاول حذف من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل فالحال كما قيل فكنت
كالساعي الى شعبه موئلا من سبل الرعد وذلك لان حذف الفاعل
اشتمع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسر على الجملة وان لم
يجي لمحض التفسير كما جاء في ربه رجلا فهو يقولون ضربني واكرمت زيد **قوله**
او الزيدين او هنداً او هنديين او هنديات وقيل المصنف عن القراء منع هذه
المسئلة والنقل الصحيح عن القراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية
نحو ضرب واكرم زيد جائز ان يعمل العاملين في التنازع فيكون لازم الواحد

تبيين

قوله في هذا قوله
الاولى ذكرناه

اي اعمال الثاني زاد هذا الاول
الفاعل في قوله هو جازع
الاولى ذكرناه

فاعلا

فاعلا للفعلين لكن اجتماع المرفوعين التامين على ان واحد يدل على فاده في الاصل
وهم يجوزون عوامل نحو كالنورات الحقيقة قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضمير
بعد التنازع نحو ضربني واكرم زيد هو جازع بالتفصيل بعد الفصل بلزوم
قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول لانه لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرم
زيد اهي تقيين عنده لانيان بالضمير بعد التنازع كما رايته كل هذا حذف ما انهم البصريون
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل **قوله وحذف المفعول**
يعني ان علمت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول واقى البصريون
ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه
لزم من الاضمار قبل الذكر لانه قد علم لان الفاعل لا حذف في المفعول هذا لما منع
لا يرفع لانه فضله حذف في السعة فكيف مع هذا المحج اعني الاضمار قبل الذكر
قوله ان استغني عنه في مثل ضربت واكرم زيد لا يقولون ضربته واكرمت
زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قوله **قوله والاظهرت** يعني ان لم
يستغن عن المفعول اظهرت وذلك لانه لو كان احد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر
فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لانه لو كان مفعول المفعولين
هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قوله علمت زيد اقام مصدر المفعول الثاني فاما
الي الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول
به اذ زيد في قوله اعطيت زيداً درهما يعطيه وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره
لانه اضمار قبل الذكر في المفعول لاني الفاعل فلم يبق بعد تقدير الحذف والاضمار
الاظهار **واعرض** على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف
احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب
باسمه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء في القرآن والشعر قال الله
تعالى ولا يحسب بالياء الذين يتخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير اليهم اي بخلافهم
هو خير لهم فاذن لهما وقال لا تخلفنا على غرك انا ظالمات قد نشئنا الاعداء
اي لا تخلفنا اذ لا تخلف فانيما سلمنا انه استع الحذف فلم اشتمع الاضمار عن حبيته
وحسب زيداً قايماً **قوله** لانه اضمار قبل الذكر في المفعول قلنا ان كان

لحذف في مثل هذا المفعول فاحذف وان لم يحذف فهو كالفاعل ولم يحذف فيه ايضا الاضمار
قبل الذكر لما شاركته الفاعل في علته جواز الاضمار قبل الذكر وفي امتناع جواز
حذفه سلمنا انه يمنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد
الذكر كما هو مذهب القراء في ضرب بنى واكرمته زيداه فيقول ههنا حبيبي وحيث
زيد اقاما اياه كما ذكره السيراني هذا الحق ان يقال **الفصل بين المبتداء والخبر** بالاجزائي
فيمر لا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلة
وباب قوله واعلمت الاول هذا بيان انه اذا علمت الاول على ما هو اختيار
الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يجلو ما ان يطلبه الفاعل عليه والمفعول لا يتحقق
في الاول ضرب بنى وضرب بنى زيد او ضرب بنى وضرب بنى زيد بنى وضرب بنى
الزيد بنى وضرب بنى هندا وضرب بنى وضرب بنى هندا وضرب بنى وضرب بنى هندا
الهندات تقصر الفاعل في الثاني على وقف الظاهر بلا خلاف من احد لا نلبس
اضمارا قبل الذكر لكن المتنازع من حيث مفعول الاول مقدما على العامل الثاني
تقديره وان كان موخر **الفصل في المفعول على المختار اي** في
المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على وجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يتخذ فيه
نحو ضرب بنى وضرب بنى زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلا اما اختيار الاضمار
فلان الثاني اقرب الطالبين **فالاول** اذا لم يحذف مفعول الاول مع الامكان ان
يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويختلفه حتى يتذكر ذلك المطلوب للابد الذي
حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا تظن بسبب عدم تأخير القرب انه
ليس مطلوبه وان لم يوجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذا
المسألة اعني عند افعال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول
في الثاني كان خلق الثاني عن الفمير في قوله نعم ها و ام اق و كتابيه وقوله اتوبني
انزع عليه فطراد ليل البصري على ان المختار افعال الثاني والا كان افعي الكلام
اي القرآن على غير المختار اي حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول **قوله**
الا ان يمنع مانع من الاضمار فظهر وذلك اذا كان
في المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعنى اليه مخالفة

في هذا الاخير ان

نوع

يمنع

بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التأنيث
نحو حبيبي وحيثهما منطلقين الزيدان مطلقا قال الله لم يحز حذف منطلقين
لكونه ثاني مفعولي حبيبت ولا اضماره لانك لو اضمرت من معنى يطابق المفعول
الاول اذ هما متباعدان وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتذكير والعائيت
واجب مخالف الموعود اليه وهو مطلقا ولو اضمرت مفردا يطابق المرجوع اليه في
المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهار هذا كلامه والكلام على
عدم جواز حذف احد مفعولي حبيبت قد سبق ولو لم سلم له لم يلزم وجوب المطابقة
بين الفمير والموعود اليه اذ لم تلبس المخالف بينهما قال الله نعم وان كانت وقيله
فان كن نساء والفمير لا ولا فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيحذف حبيبي
وحيثهما اياهما الزيدان مطلقا ولا كان الموعود اليه مفردا امر الله عند اليه وكذا
تقوله حبيبت وحبياتي اياه الزيدان قامين وحبيبت وحبيتي اياه هذا قايمة
وحبيتي وحيثهما اياها عند قايما في كل هذا الفمير حاصل بفصل الاجنبي بين الفاعل
والمفعول وفي بعضها بين المبتداء والخبر في الاصل **قوله وقول امر القيس**
هذا جواب عن استدلال الكوفي بهذا البيت في كون افعال الاول هو المختار وذلك
انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم يكن عليه الوزن
ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزم منه محذورا اذ كان الفاعل مضمرا في كفا في
اختصار افعال الاول مع انه لم يمتد شي غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول
من الثاني كما من وفيه دليل على ان افعال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار
احدا من مريين مع لزوم مشقة ومكر وهله في ذلك الامر دون الامر بالآخر
الا ان يادته ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر **اجاب** البصري ان هذا
الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وما ين
مبني على مقدمته واما لو تفرقت شرطها وجزاءها سواء كانا مستبينين او منفيين
فان كانا مستبينين ونفيهما في مال ملحج فالحج وجود المال منفيا
وان كانا منفيين وجب نفيهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تذرني لو اكرمك
فالزيادة والاكرام مثبتان وان كان احدهما متباعد عن الآخر وجب ثبوت

والنثنية والجمع

ولم يمتد

يكون

لا ربي معيشة

التي وانقضاء الميثاق نحو لو لم تثنني اكر منك ولو شئتني لم اكر منك ترجعنا
الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فقوله او لدولوا انما سعي لادني
معيشة في قوله لو انما سعي شرط لو اي لو ثبت ان سعي لادني معيشة فيكون العينة
لم ثبت ان سعي لادني معيشة اي ان طلبني لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو
وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون علم
طلب قليل من المال مفعلا اي ثبت ان طلبني لقليل من المال وهو اثبات لما بقائه بغير
في الصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء
بجملتك الواو في ولم اطلب في العطف ونحن نقول ان الواو المحال فالجواب انك تكون
اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح ادوا والعطف اكثر من ادوا
الحال ولا يستشهدا ينبغي ان تكون بالراجح او بما هو بغير في المقصود لا بما عجز
وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت
فلازم توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجبا الى قليل قلنا قيل الى الجهد المحذور
المدلول عليه بقوله بعد ولكنها سعي لجهد مؤثقل وقد يذكر الجهد المؤثقل امثال واليه
لو كان سعي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكت الكوفي بذلك لانه قد حصل الى ذلك
ولما كان طلب الجهد والاضطرار منفعلا لم اطلب محذور ونياسا كما
في قوله ثم يقبض ويبسط اي لم يقبض ويبسط وكذا اهمنا معني البيت لو كان
سعي لقليل من المال مستغنى ما وجدته عن السعي ولم يكن مفعلا مع ذلك
الوجدان بل كنت استقر واطمين ولكن سعي لتحصيل جهد مؤثقل اي مؤصل ومثني
لغيبه ولغيبتي يرجع اليه عند التنازع **واعلم** انه قد يتنازع الفعل ان التقيد
الى ثلثه خلافا للجرمي نحو علمت واعلمني يزيد عمر واقا بما على اعمال الثاني وحذف
مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه يزيد وعمر واقا بما على اعمال الاول
واضمار مفاعيل الثاني **والاولى** ان يقال ان علمته ذلك فصد لا خفا
اذ مفعوله علمت في الحقيقة كما ذكرناه هو مفعول المفعولين فيكون ذلك اشارة
اليه وانما منع الجرمي لعدم الهماع وكذلك يتنازع فعل التجب خلافا لبعضهم
نظرا الى قلته تصرف فعل التجب يقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف

مفرد

مفعول الاول وما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الاول **قوله مفعول**
ما فاعله الى قوله او لي من الثاني في لهم مفعول ما لم يسم فاعله اي
مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقوله لهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي
لم يسم فاعله اصف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله اي فعل ويفعل اي فعل
ويفعل ونظائرهما مما يفهم ان له في الماضي وبكسر ما قيل اخر حتى يعلم نحو افضل
وافضل واستقل وفعل وفعل وفعل واسماها ويفهم ان له في المضارع
ويفتح ما قيل اخر حتى يعلم يفعل ويسفعل ويفعل واسماها لكنه اقتصر على الثاني
لكونه اصلا للرباعي ودي الزيادة **قوله ولا تقع المفعول الثاني**
من باب علمت ولا الثالث من باب علمت اعلم ان الثالث من
باب علمت هو الثاني من باب علمت كما جي في بابه والذي زاد بسبب الهمز هو
المفعول الاول اذ معنى علمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمر وفاضلا
فالثاني والثالث مفعول علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت
لثالث مفاعيل علمت فقوله اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا تصرف او حال
وغيره من جملة نحو علمت زيدا عندك وابوه منطلق او في الدار لم مقام
الفاعل الذي لا يتصرف لزوم نصبر على الظرفه واخره من
نحو من قبلك والجار لا يتوب مع للمفعول به الصريح كما جي والجملة كالا تقع
موقعا ايضا بل اذا كانت محكية جاز قيا مهابه مقامه لكونها بمعنى المفرد اي
اللفظ نحو قوله ثم قتل ما ارض ابلي ماء ك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا
قد جي الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وي في الحقيقة مادلة باللام
الذي تضمنه كقوله ثم وبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله او لم يهد لهم لم املكنا اي
تبيين لكم فعلنا بهم واو لم يهد لهم اهلا كنا فيصيح نحو تبيين لكم كيف فعلنا وما اجاز
الكسائي والقراء من قيام الجملة التي هي خبر كان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام
وجعل يفعل فيعيد بوجوه **احد** ما ان هذين الفعلين من عوامل المبتداء
والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يجد في المبتداء
اللام مع كونه من باب فلا يتوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين

قائم وقد اجازته القراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام
 الفاعل لا بحكمة او ما ولا المصدر المضمون ولا معنى لكن القيام **والمقدّم**
 منوع من قيام ثاني منفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مستند اسند الى المفعول
 ولا ولا فلو اقام مقام الفاعل والفاعل مستند اليه صار في حالة واحدة مستند او مستند
 اليه فلا يجوز فيهما قالوا نظر لان كونه مستند الى شئ ومستند اليه شئ آخر في حالة
 واحدة لا يضرب كما في قولنا العجبي ضرب زيد عمر وفاجب مستند الى ضرب **ففي**
 مستند الى زيد ولو كان لفظ مستند الى شئ اسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه
 لم يحزن وهذا كما يكون التي مضافا ومضاف اليه بالنسبة الى شئين كقلام في قولك قد
 غلام زيد **واما المتأخرون** فقالوا يجوز بنايته عن الفاعل اذ اليمين
 بما اذا كان نكرة او لا المفعولين معرفة نحو فلن زيد قائم لان التوكيد يرسد الى امر
 هو الخبر في الاصل والذي اري انه محزن قياسا من الفاعل معرفة كان او نكرة
 واللبس من تقع في الزام كل من المفعولين مركبه وذلك ما كان خيرا في الاصل بعد ما
 كان ابتداء فلا يجوز في محض علمت زيد اياك مع اللبس بعد ان الثاني على الاول وهذا
 كما ظنا في نحو ضرب موسى وعلو وكذا في نحو علمت زيد اياك فاذا الزم كل واحد
 مركبه لم يلتبس اذ اقام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول بمقام
 الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرفع بالفعل ارتفاع الفاعل فيقول علم
 زيد ابوك والمرجع ثاني المفعولين واعلمك زيد ابوك والمرجع ثالث المفاعيل
 وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذ الست مخالفة نحو اعطيت زيدا ثانيا
 فان لم يلتبس بقرينه جاز العدول كقولهم اقرأت من هذا الكتاب هو هذا الذي
 قلنا من حيث القياس لا شك ان المعام لم يات القيام او لا مفعولي علمت لكون مرتبة
 بعد الفاعل بلا فصل والجواز حق بصيغة وكذا لم يجمع لقيام او لا مفاعيل علمت كقولهم
 شئت عمر وعمر شاكرا فمضى لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى علم زيد عمر وانطلقا
 وقيام ثاني مفاعيل علمت مقام الفاعل او في من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان
 قيام او لا مفعولي علمت او لا مفعول اعلمك زيد اياك ولا يلتبس مع لزوم كل مركبه
 قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يتوان مقام

الفاعل

الفاعل لان التائب متا به يلغى ان يكون مثله في كونه من ضربات الفعل
 من حيث المعنى وان جاز المذكر لفظا كما ان الفاعل من ضربات الفعل لا
 شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزوه وكذا لا بد له من زمان او مكان
 يقع فيهما ولا بد للمتقدمي من مفعول به يقع عليه وكذا الجور مفعول به لكن يوليه
 حرف الجزوه لهذا كان كل حرف وليس من ضربات الفعل لم يقيم مقام الفاعل
 كالجور وبلازم التعليل نحو حرك الشمس فلا يقال حي السمن اذ رب فعل بلا غرض
 لكونه عناف من شتم لم يقيم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقيم المفعول له مقامه
 اذ هو مصاحب ورب فعل بفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها للعطف
 وهو دليل الاتصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعول له وكذا
 التميز والاستغنى للباس من ضربات جاز الكسائي بناية التميز لكونه في الاصل فاعلا
 فقال في زيد نفسا طيب نفس واما الحال فانها وان كانت من ضربات الفعل
 لكون قلته جيمها في الكلام متعقبات النائية عن الفاعل الذي لا بد له كل فعل منه قوله
واذا وجد المفعول برهقين لمرى القيام مقام الفاعل لكون
 طلب الفعل للمفعول بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين
 اما الكوفيون واقنعهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل
 او لا لانه واجبا استدلالا بالقراءة الناذلة لولا ان ل عليه القرآن بالنصب وتقول
 ولو ولدت فليكن حزن وكتب لبت بد لك الجز والكلابا ومثاله في منع الجزوي بناية
 المنصوب بسقوط الجاز مع وجود المفعول المنصوب من غير حذف الجاز كما في
 امر تك الجز **والوجه** الجواز لا تخافه بالمفعول به الصريح ولا تخش اجازة بناية
 الطرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمها على المفعول به وصفها والشرط
 في المفعول المطلق القيام مقام الفاعل ان يكون مملوفا به **وقد اجاز** يسويه
 اصهار المصدر المفعول فيقال لمن فينظر المفعول قد فقدوا والجزوه قد خرج بناء على
 قرينة اي قد فقد المفعول المتوقع ويجوز بناية المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا
 كان المصدر مفعول به نحو قت فاستحضر اي استحسن قياي ويشترط في المفعول المطلق
 ايضا ان لا يكون لجزوه التوكيد اذ التائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة مالم

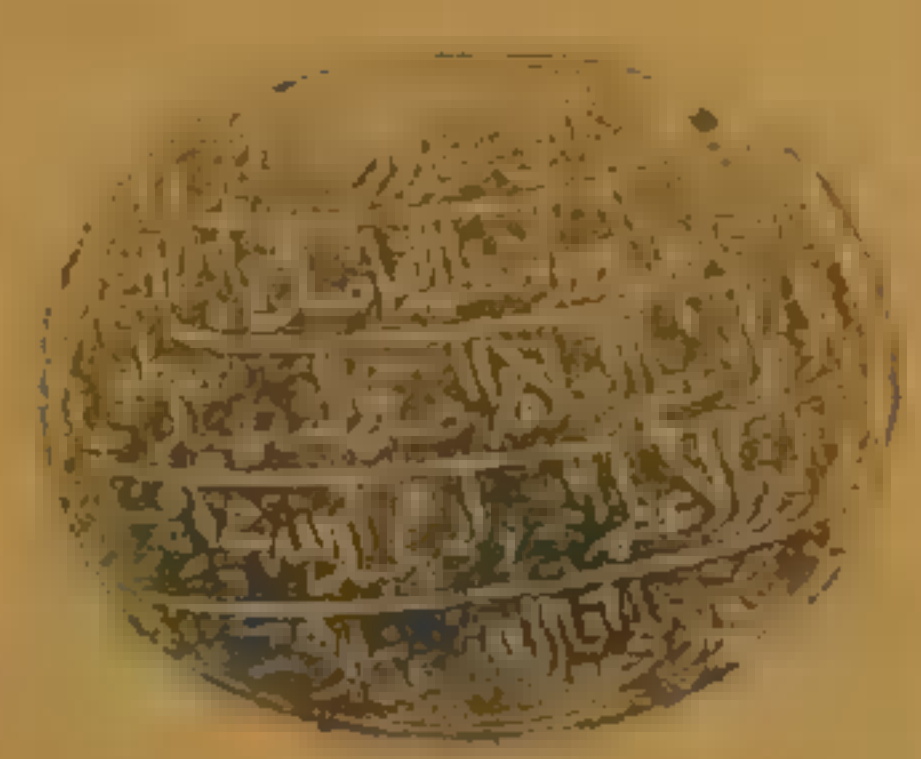
يقدح الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه فلو قلت ضرب ضرب لم يحسن
لان ضرب مستغن بدلالة على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب
او الضرب الثلاثي ولذلك قال المصنف ضرب شديد كذا يشترط
القائدة المتجددة في كل ما يتقرب عن الفاعل فلا يقال ضرب نبي
مكان او زمان وفي موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفاعل ولا
فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الطرف الساب ان يكون متصرفا لفظا
به **وقد اجاز بعضهم** في غير المنفوخ به مع الترتيب نحو انت في دار ضرب
اي فيها وقوله نعم كل او لك كان عنه متولا عنه من فروع المحل مسوالم المقدار
المفسر بمسوله الظاهر كما في قوله نعم وان احد من الشريكين استجارك لكن ليس
في مسوالم المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في
رفع المسند اليه فلا يجوز خلو منه بخلاف ابي الفاعل والمفعول والاكثر
على انه اذا فقد المفعول به تساوت اليامي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا
ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة **ورجح** بعضهم
الطرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لانه
الفعل عليه اكثر والاوي ان يقال كل ما كان ادخل في عناية التكلم وانما
يذكره وتخصيص الفعل به فهو ان في النيابة وذلك اذن باحتيان **قوله**
والاول من باب اعطيت اي ماله مفعولان او لهما
ليس مبتداء وانما كان اولى لان فيه مفعيل الفاعلية دون الثاني فقي اعطيت
زيدا ورمما زيد اعطى اي احد والدرهم معطوف في كسوة عمر واجبة
عمر وملكس والحجة مكنتا وكذا في غيره وقوله الابتداء والجزم الى قوله
الصفة المذكورة **اعلم** ان الابتداء اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن
جمعها معا في حد واحد لان الحد من البهائية بجميع اجزائها فاذا اختلفت
السان في الماهية لم يجمعها في حد فافرد المصنف لكل واحد منهما حدا وقلهم
منها ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والفسف العوامل اللفظية في حد
المبتداء بنواح المبتداء وهي كان وان وطن واحواها وما ولا ولاي لان

يطلق

يطلق ولا يخص عاملا دون صوتا للحد عن اللفظ المحل ويجب عن قولهم
بحبك زيد وما في الدار من احد بن زيادة الباء ومن فكانها معد وان
وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمر وان عمرو معطوف على محل
اسم ان لكونه من فروع المحل بالابتداء يحواب قريب من الاول ولذلك ان
لفظ ان لعدم تغيرها معية الجملة صارت كالحروف الزيادة التي لا فائدة
فيها الا التاكيد لكنه يشكل لقولهم لا رجل طرف الدار حملا لرفع هذه الصفة
على محل الاسم الذي هو المبتداء ان احتقنا مذهب الاخفش والبردوهوان
لا هذه عاملة وجزها من فروع بها واسمها منصوب للوضع **وجه**
الاشكال ان لا ليس زاهدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن اسم ليس مجرد
عن العامل اللفظي وهو مبتداء ولا لم يحجز المحل على موضعه بالرفع ولا
يشكل ان احتقنا مذهب سيبويه وهوان لا لبيت بعاملة والجزم من فروع
الكون خبر المبتداء **فان قيل** نحن لا نحمل الصفة للرفع على اسمها جذا
بل على محل المركب الذي لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العامل **فالجواب**
انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتداء بقولهم هو الاسم الجرد وليس المركب
واسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالكي صارت كاسم واحد لكن لا اعتبار
وارد على كل حال على مذهب من اجان برفع صفة اسم لا التبريد اذا كان مصافا
نحو لا غلام رجل طرف في الدار لانه لا يصح فيه دعوي التركيب وخير وتبا
كاسم واحد **قوله الاسم الجرد** ولا يرد عليه يجمع بالعيدي من خبر ان
تراه وقوله نعم سواء عليهم ان اذنتهم عند من قال ان اذنتهم مبتداء التاويلها
بالاسم اي سماعك بالمعتدي وسواء عليهم ان اذرك وتركه ولو قال المبتداء
الاسم المسند اليه الدخيل في الفاعل ولو اقتص على قوله الاسم الجرد عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لا تعدد بها نحو واحد واسان والجزم والمبتداء التاويل
بقوله مسند اليه خرجت **الثلة قوله والصفة الواقعة** الى آخر هذا
الحد هو الثاني والفاة تكفي اذ حال هذا الصافي حد المبتداء الا ان له فقالوا ان خبر
محدوف لسا فاعله مسد الجزم وليس ينبغي بل لم يكن لهذا المبتداء اصلا من خبره

حتى يحذف ويد غير مسددة ولو تكلمت له لقد برز لم سات اذ هو في اليه
 كالفعل والفعل لا خير له من ثم يتم بفاعله كلام من بين جميع اسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة لهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع
 الا على لغة الكوفي البراعية ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة **قوله رافعة لظاهره** احتراز عن نحو قائمان الزيدان واقامون
 الزيدون فانه جزوي يربط بالظاهر ما كان بيان نراعي المستكن سواء كان مظهر
 كقولك اقام الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدون اقام بما فان قيل كما
 فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهام
 نحو ما قام الزيدان واقام الزيدون و هل حسن الزيدان والاحسن والكوفي
 جوزوا ورفع الصفة للظاهر على انه فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام والنفي
 نحو قام الزيدان كما يجوزون في نحو في الدار زيدان يعمل الطرف بلا اعتماد
 واجري نحو غير قام الزيدان مجري ما قايهم كونه بمعنى قال غير ما سوف
 على الز من يعينه بالهم والحزن واقل رجل يقول ذلك ويخطي يوم لا اصيد فيه
 اي يقبل ويند فهدد كلها منادات لا اخبار لهما لما فيها من معنى الفعل ولا يدل
 نواضع البناء عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدور رب عندا في عمر مبتدأ
 لا خبر له كقول رجل لما فيها من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجي
 في باب حرف والجزوي يجوز عند الاحسن والقراء ان قام الزيدان وسوغ
 الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو طست قايم الزيدان وكلاهما بعيد
 عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناب
 الفعل عليها يعني النفي والاستفهام او دخوله ما لا بد من تقدير ما فعلا بعده
 كاللام الوصوله واما ان وطو فليسا من ذينك في مابل ما يطلبان الاميرة فلا يصح
 تقديره هانفلا بعد عما والعامل في البناء فقال البصريون هو لا ابتداء وقروا
 بحر بلا اسم عن العوا مل لا سند ويكون معنى الابتداء في البناء الثاني مجي
 الاسم عن العوا مل لا سند الى سبي واعرض بان البحر يد اس عدي فلا يثنى وجب
 بل العوا مل في كلام العرب علامات في الحقيقة لاس ثلث والعدم المحض في

علم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء مخصوص فيرا جري في الابتداء
 يجعل الاسم في صدر الكلام محققا او تقديرا لا سند اليه او لا سند له حتى يعلم
 من الاعتراض بان البحر يد عدي فلا يثنى ثم قال المتأخرون كان نحو
 والجن في هذا الابتداء هو العامل في الجز ايضا الطلبة لهما على السواء وتل
 الا نذكر شي عن سيبويه ان العامل في الجز هو المبتدأ ويحي هذا عن ابي علي
 وقال الكاسي والفرار مما يتراءى وقد تبيينا هذا في هذا العامل وقال بعضهم المبتدأ
 الاول يرتفع باسناد الجز اليه كما قال خلف في امر تناع الفاعل وقال الكوفيون
 المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد عن الجز اليه لا بشرط انهم الضمير في الجز الحاسد
 ايضا كما قول **فان طائفة مفرد اجاز الامران** اي ان كان
 الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الاخر دجاس الامران كونهما مبتدأ ما
 بعدها فاعله ان كونهما خبرا عما بعدهما فتقوله الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
 وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها ما
 مفردا او لا فالمفردة المفردة ما بعدهما يحمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة
 التي ما بعدهما ليس بمفرد مبتدأ لا يزوم ما بعدهما فاعلها والتي ليست بمفردة
 فلا بد عن مطابقة ما بعدهما لها لعل قائما بالزيدان واقامون الزيدون
 ولا يظهر انها خبر عما بعدهما ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعدهما فاعلها على
 لغة يتعاقبون فيكم ملائكة العامل في البناء الثاني بحر يده عن العوا مل
 لا سند له الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في هذا العامل يترافع هو و فاعله
 كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل منهما معدة تقوم بالآخر كالمبتدأ والجز
قوله والجز هو المحرر دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء العددية
قوله المسند اخرج المبتدأ الاول والاسماء العددية **قوله المغائر**
 للصفة المذكورة اخرج المبتدأ الثاني **قوله واصل المبتدأ** التقديم اما كان
 اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقص في اللفظ
 ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فذلك من
 عالما في الحكم عليه من تبة العامل قبل المفعول واما اعتبار هذا الامر اللفظي في العمل



والتي لا من المعنوي ايضاً يقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طار والاعتبار
 بالطاري دون النظر عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقام الزيدان مع ان
 كل واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة في عا على الفعل في العمل
وقيل واما تقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً الى الاسم او استغناء
 الاسم عنه فاسراراً في الجملة الرتبة منها يتيم الناقض بالكامل وتصدوا
 ايضا لا يذان من اول الامر انها فعلية فلو اقدم الفاعل لم يعبث الفعلية
 من اول الامر اذا مكن صيرورته كلاماً باسم اخر قوله **ومن ثمة**
 اي من جهة كون اصل المبتداء التقديم جائز هذه المسئلة يعني ان قبل لم جان
 فيها اضرار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتداء التقديم والتقدير يزيد في دلالة
 فالعود اليه بعد الضمير لفظاً وقبلاً تقديره **قوله وامتنع صاحبها**
في الدار امتناع هذه ايضا معطل يكون اصل المبتداء التقديم فيكون الضمير
 في صاحبها راجعاً الى الدار الموحى لفظاً واصلاً فيكون ضميراً قبل الذكر فلا
 يجوز من جوه ضرب غلامه زيد اي ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتداء
 للمحر كطلب العمل المنفولة بل اشد وكان ترتيب الكلام يفيض ان يذكر المصنف
 ههنا الموضع التي يجب فيها تقديم المبتداء الموضع التي يجب فيها تأخير ثم يذكر
 الموضع التي يصح فيها تنكير المبتداء **وقد يكون المبتداء نكرة**
 اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتداء معرفة او نكرة فيها تحصيل قال
 المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه
 العلة تنظر في الفاعل مع انهم لم يشترطوا فيه التبريد ولا التخصيص واما في
 المع ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فم لا نه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط
 كان بغير الحكم غير محقق فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم
 على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان واما احسن ما قال اذا
 حصلت العامة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان العرض من الكلام افادة
 المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فصار بطريقه لا جاز
 عن المبتداء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصين بشئ واحد

عدم علم المخاطب بمحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك بما علم قيام
 زيد مثلاً فعلت زيد قام عدو لو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قاماً في الدار جازك
 ان نقول رجل قائم في الدار ولذا يقولون ككب الله الساعة قال الله نعم وجوه لو مد
 فاطرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيدان نقول قام زيد ويجوز
 مع عدم علمه بقيام رجل مع في الدار ان نقول فلم في الدار رجل ولا انكران وقوع
 المبتداء معرفة كقوله من وقوعه نكرة الاستباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف
 الفاعل فان فعله لقدمه عليه وجوبه لا يلتبس لصفته **يقول** يقع المبتداء
 نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما للتجربة على مذهب سيبويه
 كما يحى في باب والثاني المبتداء الذي هو فاعل في المعنى نحو سراح دابات وامر
 افعده عن الحرب ونشر ما الخاك الى محب عروق الثالث المبتداء الذي خبره
 ظرفاً في جار مجرور الرابع كملت الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما
 يقع بعد حرف الاستفهام نحو ادخل في الدار هل رجل في الدار ورجل في
 الدار ام امرأة الخامس ما بعد او الحال نحو ما اراك الا في شخص مصر بك والسادس
 بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جازية فلا اهلكها السابع الجواب عن
 نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاء في لان السؤال بلا ممة
 فالجواب بمنها ان في وعز ذلك مما لا يحصى ولا ضابطه له كقولهم شري
 وشريعي وقولهم امت مع مجر لا فك وقوله نعم وجوه لو مد ناصراً
واما قوله المصنف مع ما التجية وفي نحو شوا ههنا اذ ان ذلك
 لما كان في اليقين فاعلا والفاعل محقق بالحكم المتقدم عليه فكذلك يخص هذا ايضا
 فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اخص بعين الحكم فانت حاكم على
 غير المخصص فلا يتم قوله في اذن في تقليل كون المبتداء معرفة او مختصاً ان
 الحكم ينبغي ان يكون على مخصص ولو كفي الاختصاص الحاصل من الخبر لجان
 لا ابتداء باني نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان التخصيص في الصفة
 حاصل عند التكلم لانه يعلم كون احد مما في الدار فنقول في كفي الاختصاص
 الحاصل عند التكلم في جواز تنكير المبتداء لجاز لا ابتداء باني نكرة كانت اذا

حاصل نظره مما قلنا ان التخصيص الحاصل بقدم
 خبره في الدار رجل لا يجمع واما بقوله
 في الدار رجل ام امرأة ان التخصيص

كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتداء عند المخاطب
على ما ذكرنا ولو كان الجوز للتكثير في الرجل في الدار امرامة مع فترة المتكلم
يكون احدهما في الدار والآخر في الدار واما استماع الرجل في الدار واما رجل في الدار
وارجل في الدار او امرامة لعدم لفظة امر الدالة على حصول الجزع عند المتكلم ولام
شيء آخر يخص به المبتداء **وقوله** وما احد خير منك ان وجه التخصيص في ان
النكوة في سياق التقييد العموم فتكون كذا واحدة عم حبس الان في غير نظر ذلك
ان التخصيص ان يجعل لبعض من الحملة شيئا ليس لباين واما مثله وانت اذا قلت ما
احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم هو عدم الجزية ثابت لكل فرد فلم يخص
بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف في الخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال
انما جاز لانك غيبت الحكم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الجزية
على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة وكذلك كلمات الشرط من
من صحت بما يحصل الفائدة بسبب التقييد المحاصل فيها من العموم لاسبب
تخصيصها بشئ وقد اضطرب اقولهم فيها فاختر لا ندري ان الجزع هو الشرط في
الجزء الجواز خلو من ضمير دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على المبتداء
فلا بد للشرط من الضمير نحو من قام قت **وقيل** الجزع هو الشرط والجزع
مع الصبر ورتبها بسبب كلمة الشرط كالجمل الى واحدة وقيل كلمة الشرط مبتداء
لاخير له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات
الشرط والاستفهام كانت وحرف الاستفهام فحذفت الكثرة الاستعمال
على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة للفعل مقدرا ومفعولة
له او للظاهر فتقولك من قام قت اي ان من قام اي ان انسان قام فتقول
نعم ان امرء هلك وقول الضمير ضربه اي من ضربه اي ان انسانا
ضربه فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربه اي ان من ضربه
فهو مفعول للفعل الضمير بالظاهر فكذلك ما كان فليكن كذا ما تفعل **وقيل**
والتفعل افعول وكذا كلمات الاستفهام **وقوله** في سلام عليك انه محض
بنسبة الى السلام لان اصله اسلمت سلاما فلا ما المنسوب منصوب الى التكلم

بحيث لم يبق منهم احد

كل الشرط اذا انفعته المبتداء
او في الدعاء من كذا ان تنقته
ورجاءه فانت تنقته ورجاءه

مع حرف شرط

فاذا انقته

رفعتة فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعا اذا
ليس معنى ويل لك ويل لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك
لك لكان خلقا من القول بل المراد مطلق الهلاك قالوا في ان يقال تنكير لغا
اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا يخصص اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب
انما كان بذكر الفعل الناصب والسند اليه وانما تاخر الجزع عنه مع كونه جار
او مجرور والعديم للاسم والتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الجزع قلت
عليك فتقول ان تقوله سلام من بما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك
اللعنة ولهذا التخلل ابو تمام وترك لانتقاد على ما يحكي لما ابتدء التقييد
وقال على مثلها من اربع وملا عيبا فعارضه شخص كان حاضرا
فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد الصريح تنال مصونا
الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى سلمت لان سلمت
مشتق من سلام عليك كلبيت من ليك سبحان الله في سلمت قلت سلام
عليك كما ان لبيت وسلمت بمعنى قلت ليك وسبحان الله في سلمت الذي
هو بمعنى مصدر سلمت قولا سلام عليك فعلي ما فر المصنف ينبغي ان يكون سلاما
قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى
مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف
الفعل الكثرة الاستعمال في المصدر منصوبا وان كان النصب يدل على الفعل
على الحدود فلما قصدوا دوام تنويع سلام الله عليه واستمراره اذ الويل
النصب الدل على الحدود فنفعوا سلاما وكذا اصل ويل لك هلكك ويل
اي ملا كافر ففعول بعد حذف الفعل نفعنا بغير معنى الحدود **وقوله**
والجزع قد يكون جملة اعلم ان جزع المبتداء قد يكون جملة امية
وفعليه كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب
من الجزع كضمين للفرد لوقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون
طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو واما ان كان قبل
الهام لفظ خبر المبتداء وليس المراد بجزع المبتداء عند النجاة ما يحتمل الصدق

وسجلت من

والكذب كما عدا الفاعل عند عدم ليس من فعل شيئا فقي قولك ان زيد عندك
 يمين الطرف خير ^{انه} لا يحتمل الصدق والكذب بل الجزم عند عدم ما ذكره المص
 وهو الجرح والسند الغايب للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طليقة قولهم بل
 انتم لا مريبكم **وايضا** اتفقوا على جواز الرفع في نحو امان يد فاضرب وقال
 ثعلب لا يجوز ان يكون قسمة نحو زيد والله لا ضربته ولا في الجوان
 اذ لا منع **قوله فلا بد من عايد** لا يخلو الجملة الواقعة خبرا
 من ان يكون هي المبتداء معنى او لان كانت لم يخرج الى الضمير كما في ضمير
 الثاني نحو هو زيد قايم وكما في قولك مقولي زيد قايم لا ريبا طاهرا به
 بلا ضمير لانها هي وان لم يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد
 يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام
 مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء
 الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الفرض فمن ثم
 قيل في بعض الاخبار كما يحكي ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير
 الرابطة يجوز حذفه قياسا وسماعا **والقياس** في موضع وهو
 ان يكون الضمير محذورا من الجملة الجزئية ابتداء والمبتداء فيها جزء من
 المبتداء الاول نحو البر الكريه اي الكرمه لان جزئيه تشر بالضمير
 الجار والمجرور معا فان كان المبتداء الثاني نكرة فالجار والمجرور رتبة نحو
 الصن منان يد رهم وكذا ان كان معرفة باللام كما في البر الكرمه بتين لان التمر
 غير مقصود قصده كما في قوله ولقد امر على اللبثم بسبي ويجوز ان يكون حالا من
 الضمير الذي في الجزم والعامل فيه الجزائي الكرمه بتين كاسنانه **قال** القراء
 ويجوز ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا منعوا لا يروى المبتداء كل قال فلا يصح
 ام الحينار قد عي على ريبا كله لم اضغ وقال ثلث قتلت عملا فاخرى الله رابعة
 تقول قال لان كلهم ضربت بجني المجدي ما منهم الا ضربت وقال السيراني
 في ليس هذا حجة او كل موجب تبيانه الى الحد كما يفتقر لها من زيد الاضمر
 ثم قال له اي قاتل للجد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك

ان

ح

من

بجدي

في خبره

الجم

اما في الجرح وسبق قولهم لمن صبر وعفان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه
 واما في النصب فيشترط كون منصوبا بفعل لفظا قال ثوب بنتك وثوب بجر
 او لصفة محلا نحو ان زيد صار ب ولا يفتق مع كونهما عابا بالشعر خلا للذكر
 واما الرفع فلا يحدف لكونه مفعولا وقد عرفت في الصلة في بعض الاحوال لكونها
 اشد ارتباطا بالوصول من المبتداء كما يحكي في باب الموصولات وجوز حذف الضمير
 في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالوصول اشد اذ لا يفتق للموصوف
 واما تقدير مفرد نحو قولهم هذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعد ما
 في الصفة احسن منه في خبر المبتداء نحو جاءني رجل ضربت لانهما مع الموصوف
 جزء الجملة بخلاف الجزفانه مع المبتداء جملة فالتحقيق فيما هو مع غيره كالجملة الواحدة
 او لا وانما كان الحذف في الصفة نقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من صلات
 الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الوصول فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتداء
 على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر
 مقام الضمير فان كان في معرض التخييم جاز قياسا كقوله نعم الحاقة ما الحاقة اي ماي
 وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول **وقال** لعمرك
 ما معني تبارك حقه ولا ميني مقول لا ميني بحر ميني واذ امر فعتة فهو
 خبر مقدم على المبتداء وقال لا اري الموت يسبق الموت شي وان لم يكن بلفظ
 الاول لم يحذف عنده وقال اخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان
 او في غيره **وقال** اذا المرع لم يعش الكريهة او شكت الجبال الهوينا بالفتي لان
 ينقطع وليس هذا في خبر المبتداء قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيدا
 مكيا ما في طاهر قال الله تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات **وقال** لا تضع اجر
 من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التخييم مطلقا ولا وجه له مع ورود
قوله وما وقع ظرفا اي ظرفا لجان ولم يدكره لجره محل في جميع
 احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الطرف خبر المبتداء
 عند الكوفيين على الخلاف يعنون الجزم لما كان هو المبتداء في نحو زيد قايم
 او كانه هو في نحو ارجاه امها تهم ارفع ارفع ارفع واما كان مخالفا

و فرور يانه

فالاكثر انه مقدر بجزءه

بحيث لا يطلق له اسم الجز على المبتداء فلا يقال في زيد عندك ان زيدا عندك خالف
 في الاعراب فيكون ويكون العامل عند ميم معنويا وهو معنى المخالفة التي
 بها الجز فلا يحتاج عند ميم الى تقدير شيء يتعلق به الجز **وقال** بعض النحاة
 العامل فيه المبتداء وقال البصريون الطرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذا
 اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على
 انه مفعول به كما انه كذا اتفاقا في نحو مررت بزيد لان العامل ههنا مقدر على
 ان يكون ذلك المفعول من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كان وحال
 ليكون الطرف والاعليه ولو كان خاصا ككل وشارب وشارب وناصر لم
 يحسن لعدم الدليل وقد يجد في خاص لقيام الدليل نحو لك بالمهدب اي من يهين
 ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد
 الطرف مسددا كما يحكي في لولا زيد كان كذا فلا يقال زيد كان في الدار **وقال**
 ابن جني يجوز ولا شاهد له وما قوله تعذرا كما مستقر عنده فعناء ساكن
 غير متحرك وليس معنى كانيا وكذا حال الطرف في ثلثه مواضع اخر الصفة والصفة
 والحال وفيما عدل المواضع الاربعة لا يتعلق الطرف والجار والمجرور بالملفوظ
 موجود واكثرهم على ان الحدوف المتعلقة فعل لا يحتاج الى ذلك الحدوف
 المتعلقة وانما يتعلق الطرف باسم الفاعل في نحو انا ما سرت بزيد لمشاينة الفعل
 فاذا احتجنا الى المتعلق به فلا يصل الى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد
 وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في المواضعين فعل لا غير كما في
 وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم مفرد او الاصل في خبر المبتداء ان يكون
 مفردا او مانعا ان يمنع قالوا انما كان اصلا لا فردا لانه قوله التفتي نسبة امر الى
 امر فيسفي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه ولا كانت هناك نسبتان
 او اكثر فيكون جارا او اكثر لا خبر واحد فالقديري في زيد ضرب غلامه
 زيد ما لك لغلام ضارب **الجواب** ان المنسوب يكون شيئا واحدا
 كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه الجملة قالوا انه يفصل بالطرف بين اما وجيها
 ولا يفصل بينهما الا بالفرد كما يحكي والجواب ان الطرف في مثله ليس بمستقر

انما هو الذي ينبغي
 وتوجب نصيبه

قد تقدم في القواعد المنسوب الى زيد
 في المصنوعة المذكورة في شرحه الذي

اي متعلق

اي متعلق بجدوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قد امك في زيد
 قائم فهو كالملفوظ في نحو اما زيد افاضا ضارب كما يحكي في باب حروف الشرط
واعلم ان صرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها
 بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقومها من وقع المفرد وان كان
 بعد الطرف معمول نحو زيد خلقتك واقفا فعند اني على معمول الطرف لقيامه
 مقام الفعل ومن ثمة وجب حذف **وقال** غيره هو العامل المقدرا لان
 الطرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقات اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة والمصدرية وكذا الخلاف في ان الجز ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى
 ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه اشتمل الى الطرف
 لانه لو كان قوله فان فادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقولهم لا يخاله
 من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينصب عنه الحال كقوله نعم
 فلي الجنة خالد بن فيها **قال** ابو علي وادعي انه يجمع عليه لان الطرف اذا اعتد
 على موصوف او موصولة او دي حال او حرف الاستفهام او حرف نفي
 فانه يجوز ان يرفع الظاهر لقومته بالاعتقاد كايي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية **كقوله تعالى** ومن آياته انك
 ترى الارض خاشعة لا اصرح المصدر ما قبله احقابي ابناء سليمان جندل
 نقدو كم اياي وسط المجالس فلا اعتماد الطرف قيل لما عمل في ان بلا اعتماد
 لشبهها بالضمير في المثالين صف مشبهة ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف
 حبيب مقدم على مبتداه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل
 فالمرجوع مبتدأ مقدم الجز عند الكوفيين والاختلاف في احد قوله هو فاعل
 للطرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في قائم زيد واما قال الكوفيون ذلك لا اعتقاد
 ان الجز لا يقدم على المبتداء مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو
 في الدار زيد قائم زيد على الفاعلية لئلا يقدم الضمير على مفعوله وليس بشيء
 لان حق المبتداء التقديم فالضمير متأخر تقديرهما في ضرب غلامه زيد
 واما الاختلاف فلا يوجب ذلك بل يجوز ان تقاعده بالابتداء ايضا اذ هو يجوز

بعضهم

دم

تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيدا في
 قائم زيدا فاعلا ايضا وانه في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك ان الظرف
 اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز زينة دارة زيدا يصح تقد
 الخبر و يمتنع كون زيدا فاعلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان
 في الدار زيد ادل على ان زيدا كان مبتدأ واللام ينصب ومنع بعض البصريين
 من نحو في دارة قيام زيدا في دارة عبيد هند وذلك لان المبتدأ حقه التعلق
 بخارج عود التمييز من الخبر اليه نحو في دارة زيدا واما ما اضيف اليه المبتدأ فليس
 له التقديم الاصيلي **والاولي** جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك
 لان عرض المضاف اليه بسبب التركيب الاصيل الحاصل بينه وبين المبتدأ صير
 معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعاً للمبتدأ وقد ورد في كلامهم في كفاية
 درج البيت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خيرا عن اسم عيني ولا حالا ولا
 صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المفعلة في حد
 وقادون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان تعلم اضافة مفعلة اليه تقدير نحو
 قولنا من القيس اليوم خرر وخرر غلما من اي شرب خرر قوله اكل عام نعم نحو منه
 اي من ايترو نحو لو قلت لا مرض يوم الجمعة او رندي يوم السبت لم يحرك لانه
 لا فائدة لتفصيل حصوله شي بزمان هو في غير حاصل مثله ويكون ظرف
 الزمان خيرا عن اسم مفعول بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المفعول
 جميع الزمان او اكثره وكان الزمان فكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير
 شهرا اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التكرار
 المناسب للخيال ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجوه بقي نحو الصوم في يوم
 او يوم ما خلا للكوفيين وذلك ان عندهم لو جيب التقيض فلا يجوز ان
 صحت في يوم الجمعة بل يجوز نصب ولا ويجوز كما هو مذاهب
 البصريين ولا نسلم فائدة في التقيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم
 يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما هو لا عند البصريين ووجه الكوفيين
 النصب كما هو جوازا في المنكر للعللة المذكورة فان وقع الفعل في اكثر الزمان

وان لم يكن له ذلك الاصل

سواء كان الزمان معرفة او لا غالب نضبه او هو بقي اتفاقا من القريتين نحو
 الخروج يوم ما في يوم في اليوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله نعم الحج اشهر
 معلومات فلما اكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال
 الحج مستقرة لجميع الاشهر الثلاثة واذ كان المكان جرا عن اسم عين سواء كان
 اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع
 رفعه وان كان منصرفا هو فكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب
 ودارك منى يمين او شمال وهو باق على الطريقة عند البصريين والمضاف
 محذوف اما من المبتدأ اي مكانك منى مكان قريب او من الخبر اي انت
 منى ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل يجب رفعه
 وليس بظرف كما يجي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجح نحو زيد
 خلقتك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التكرار ومع ذلك فرفع المعرفة
 لا يختص بالشعر نحو قوله لا جبريل امامها خلا فالجبري والكوفيين وان كان
 المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المترتبة من قرب او بعد قال
 سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا يقال هو منى مكان مجلسك
 او مكان متكاء زيدا وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب والبعد
 وما استعملت العرب في اسم هو منى من جمل الكلب اي بهاء ومقعد القابلة
 اي قريب وكذا مقعد الانوار ومقعد الجبال وهو منى مناط الثريا اي بعيد
 قال ابو ذؤيب قور دون والعيون مقعد رات الصرباء فوق النجم لا ملع
 اي عال مشرف كالامين على الباسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يحرقوا
قال بعضهم ما كان من هذه الطريق بمعنى القرب نحو مقعد الانوار
 فجعله ظرفا او لي من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه
 او لي قال لان الظرف حاو للظروف فقر به من الطريق وتحقق له الاحتواء
 وبعده عنه بعيد عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في قوله
 انت مناط الثريا ليس بعيدا من الطريق بل هو محقو عليه لكنها بعيدان عن
 التكلم ويجب رفع كل واحد من ظرف الزمان والمكان اذا كان متصرفا

سواء كان
 واما رفعه

محدودا وان اخبرت بر عن اسم عين لا تزاله تقدر المسافة القريبة او البعيدة
محدودا ركن متى فرسخ وانت متى يريد مشترك من ليلة اي ذات مسافة
فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا في مسافة سوي ليلة و متى
متعلق بمذلول الخبر اي بعد متى هذا التقدير وكذا قولهم هو متى فوق الابد اذا
كان مددات اليه يدي لم انك وهو متى دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل بلفظه
صحيحه والتقدير ذو مكان فوق اليد وذو مكان يلوح دعوة الرجل واما
مخبر قولك واري خلق دارك في تخمين و مبالا و يريد ان لو ما و ليلة فلا
الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات
في تخمين وعلى التقدير عند الجمهور وهو تميز عند النسبة اي تباعدت في تخمين
فالفرضان معدان لهما كما ان الماء في امتلاء لا فاء ماء مالي ويجوز ان
ينقلب على الحد المصدر كقولك ولوقت انملة اي دنوا انملة كما قيل في قوله نعم
ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف طرف الخبر اي ذات
مسافة في تخمين خلف دارك او ما خبر ان وكذا قولهم دارك من خلف
دارك في تخمين او في تخمين لان دخول من في مثله وخر وجماعا على السواء
كما في قولك حست قبلك ومن فلك قال ابو عمرو اذا دخلت من وجبا الفع
في ظرف التي بعد الخبر وعلان التقدير فضله ومدخوله من خر ورجع الكلام عن
التمام وليس ينبغي ان يقال دارك من خلف دارك ويكت عليه ويجوز ايضا ان
متى في تخمين على ان متى خبر البتداء اي من اشياعي و فر تخمين حال اي ذويه
سير في تخمين او منصوب على الظرف اي في في تخمين اي انت من اشياعي ما تبا
في تخمين كقوله عليه السلام سلمان منا واعلم ان مخ خلف وقدام من الظرف
ظروف عند البصرية اضعفت او لم يصف وترك الاضافة قليلا وهو عند الكوفي
لا يكون ظرفا لامع الاضافة اما عند الافراد في معنى اسم الفاعل بمعنى جلست
خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طبيبا اي معيطا فاذا وقعت
خبر عن البتداء وجب عندهم رفعها مخا انت خلف وقدام اي انت متاخرا
ومتقد ما والبصرية تجوز نصبها على قلة كما ذكرنا واما ما رفعها عندهم فيلحق هذا

المضاف كما مر و متى باقية على الظرفية وهو الاول في اذ خر ورجع الشيء عن معناه
خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن جله على علم خر وجهه عنه وقوله وساغ
الى السراب وكنت قبلا اكا داغص بالمار الحميم اي قبل ذلك لقوي مذهبا
واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظ الجمعة والسبت جاز نفسه على ضعفه
في الاصل مصدرين في اليوم الجمعة والسبت في الاجتماع او التوث والاول في
رفع لفظ الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن اللفظ
والاثنين اذ هما معنى اليومين واليوم ولا يكون في اليوم وحشام وذلك الثاني
اليوم بلان كما يقال نما اليوم افعلا كذا اي الان الاحد والان اعم من الاحد
فيصح ان يكون ظرفه هذا وليد كظرفا مما يتعلق بمجرى البتداء اذا كان مفردا
فيقول هو ما مشتق او جامد وكلاهما اما معان البتداء لفظا او لا و لا و
اما ان يجرد به معنى مخويزا دخوك ويزيد قائم او ناعره بمعنى ايضا والتعاضد
يقع خبرا عنه اما السوا وانه في معنى كقولهم نعم وازواجه امهاتهم او الحذف
للمضاف من البتداء او الخبر مخو داري منك في تخمين اي بعد داري في تخمين
او داري منك ذات مسافة في تخمين او يكون واحدا من البتداء والخبر في
والامر عينا و لزم ذلك المبنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقولهم الحسناء
ترقع ما رقت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله نعم ولكن البر
من اس وان قدرنا المضاف في مثله في البتداء مخو لكن ذا البر من اس و
اقبال او في الخبر مخو بر من اس وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة
مخو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه محلو من معنى المبالغة **والثاني** ان الذي
لا يغير البتداء لفظا يد كولد لالة على الشهرة او عدم التغيير كقوله انا ابو النخم
وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر كما يقال مثلا شعري
مليح و تقول انا انا اي ما يعرف عا كنت قال رفوفي وقالوا يا خويلد لا مدع
فعلت واكثر الوجود هم هم واما الحامد فان كان ما لا بالمشق مخو فلك
هذا القاع عر قبح كله اي غليظ تحمل الضمير كله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون
بتداء مخو عن الخبر وان لم يكن مو ولا يبر لم يحمله خلا فاللكناني و كانه نظر

الى ان معنى زيدا اخوك متصف بالاخوة وهذا زيدا اي متصف بالزيد يترا
 محكوم عليه وذلك لان الجز عرض وفيه معنى الاستناد بعد ان لم يكن فلا بد من
 رابط هو الذي يقدره اهل النطق بين المبتداء والجز فالجاء مد كله على هذا
 محمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر خبرا كالمستق
 وكذا لم يرفع على ذلك الضمير تابع لحقاويه واما المستق فهي محمل للضمير اتفاقا ان لم
 يرفع الظاهر خبر كان او نفع او حال فيستكن فيه ان جري على من يتوله
 نحو زيد قائم وان جري على غير من هو له كذا المستكن بمنفصل خبر ا
 كان المحمل للضمير نحو فان زيد ضارب انا او نفع او حال فيستكن فيه ان جري على من يتوله
 او حالا نحو لقيتك زيدا بكونه انت او صلة نحو الضارب انا فان زيدا وان
 اس اللبس جائز ترك الضمير المنفصل هذه الصور عند الكوفية واما البصرية
 فاجوبه طر و اضار به في تمام البحث فيه يحى في باب الاضمار انشاء الله
قوله واذا كان المبتداء مشتقا على ما له صدر الكلام
 نحو من ابوك قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يحركوا
 بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي الفعل تفضيل متقدم على خبر
 والجملة صفة لما قبلها نحو من رمت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه
 على ان مثل هذين خيران مقدمان والمثال للثبوت عليه في مثل هذا المقام
 من قام وما جاء لك وايهم قام من قام قت واما كان للشرط والاستفهام
 والعرض والتمني ونحو ذلك مما تغير معنى الكلام من تبة التصدير لان السامع
 للسؤال الذي لم يصدر بالغير الصلة فلو جوز ان يحى بعده ما يضره لم يبد
 السامع اذا سمع بذلك الغير ارجع الى ما قبله بالتغير او معتبرا ما يحى بعده
 من الكلام فيلشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط ولا
 يجب تصديره عن غلام من قام او غلام من نعم افهم لان معنى الشرط والاستفهام
 يسير الى المضاف ولا لم يحى مقدمه على ما له صدر قوله او كانا مفتين
 او ملتان بين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخير المبتداء عن الخبر
 معرفتين او ملتان بين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتداء

كافي قوله بنو ناسبا و سياتو من انشاء الرجال لا باعد وذلك لان
 تعرف ان الجز محط القاعدة القاعدة فما يكون فيه التشبيه الذي يدكر الجملة
 لاجله فهو الجز كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل حنيفة ولو اردت تشبه
 اي حنيفة باي يوسف فابو يوسف هو الجز ومثله قوله اي تمام لعاب الاقارب
 القابلات لعابه واسري الحى استارته ايد على اسل اي بنو اسانيا مثل بقيقا ولعابه
 مثل لعاب الاقارب قوله او كان الجز فعلا له اي فعلا مستندا
 الى ضمير المبتداء نحو زيد قائم فانه لو قدم استنبر المبتداء بالفاعل فان
قلت فيلج ان كان الضمير يارس ز اخو الزيدان فاما والزيدون قاموا هل
 يشبه المبتداء بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او
 نقول منع ذلك حملا على المبتدأ مع انه قيل في قوله ثم عوا صموا كثير منهم
 وقوله نعم واسر والنجوى الذين كرهوا طموا ان كثير والذين سدا من مقدم ما
 الجزين يجب ايضا ما خبر الجز اذا اقترن بالفاء نحو الذي باسى فله درهم نظرا
 الى اصل الفاء الذي هو للتعقب وايضا لكونه فاء الجراء وهو عقب الشرط لاستحقاق
 اداة صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الجز اذا جاء بعد اللفظ او معنى نحو ما نزل
 الا قايما واما زيد قائم لا نك ان قد منه من غير الا العكس المعنى كما ذكرنا في تقديم
 الفاعل وتأخيره ولا يجوز تقديمه مع الا كما يحى في باب الاستثناء ويجب
 ايضا تاخير الجز اذا اقترن المبتداء ملام المبتداء نحو لن زيد قائم او كان ضمير
 الشأن اللزوم بقدر مما قوله **واذا تضمن الجز المفرد ماله**
صدر الكلام هذا بيان لموجبات تقديم الجز واما قال الجز المفرد لانه
 ان كان الجز جملة متضمنة لما يقتضيه صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من
 ابوه اذا استفهام وسائر ما يقتضيه صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من
 الجمل حيث لا يقدم عليها احدا كفي تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلام
 للغير لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من العاين في الجملة التي
 دخلها فلا يقال ان من باتني اشكره واما قوله علمت ايهم في الدار فان
 الفصل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنى بظاهر كافعال العلاج فانها

محسوسة الاثار كالضرب والشيء جواز تقدمه على الكلام المصدر بأداة
 الاستفهام والنفي ولا بد من الابتداء مع تاشيه فيه معني مع ان تقدمه كذا تقدم
 اذ معني ظننت زيدا قائما بغيره في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احترازا
 للفظ المقضي المصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان يضرب به يضربك
 فان الوصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته
 معني ونحو قولهم زيدا من البر وعمر في دار من هو الى الجواز لان البدأ
 كما انه لا يؤثر معني من العاني في الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما كان الوصول
 مع صلته فان قيل كيف الجمع من قوله ههنا ابن مفرد
 وهو له قيل ما وقع طرعا فلا كثرة انه مقدم بحملة قلت لا شك ان لفظه ابن مفرد
 في الوضع سواء قلنا بالجملة او بالمفرد فإين في زيد مفرد وقع موقع الجملة
 على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا
 بالخبر المفرد المنفوط به وجب تقديمه على الابتداء اما مع الخبر نحو غلام زيدا
 زيدا يذو يد ونحو غلام زيدا ركب قوله واذا انضم الخبر المفرد له اعلم
 انه لا يقع من جملة مفعولات المصدر خبر مفرد لان كلمة الاستفهام نحو من
 زيدا او مضاف اليها نحو غلام من زيدا قوله او كان معني اي كان الخبر
 اي تقديمه صحيح الى الابتداء نكرة على ما ذكر قيل في جواز تنكير الابتداء
 ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حق جاز وقومها مقتدا و قد قلنا عليه
 كفاية قلنا ان يقال في ايجاب تقديم الطرف خبرا عن الابتداء المنكر في الاغلب
 مما لا يتقن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
 الطرف خبرا فلو قيل وقوع الطرف خبرا عن النكرة اغتصم ذلك اللبس القليل
 كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة وجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر
 غير الطرف على الابتداء لا يرفع اللبس ولا يعينيه الخبر تارة لو قلت في رجل
 قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الطرف
 فانه اذا تقدم تعين الخبر به بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مد
 سبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالطرف عامل في الاسم

الذي فليس اذن من هذا الباب قولنا في الاغلب احترازا عن نحو قولهم امه
 في الخبر لا فيك وقولنا مما لا يتقن معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويلك
 فان الاغلب تاحيزا الخبر كما ذكرنا قيل قوله او متعلقه اي متعلق الخبر
 بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على القصة خبر والجزم ورجوعه يعني
 اذا انفصل بالابتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير
 قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على المهمة كان مثل صاحبها في الدار وقد
 تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة الابتداء نحو على المهمة زيدا مثلها
 جازنا خبر الخبر عن الابتداء بان يتوسط بينه وبين صفة نحو زيدا على المهمة
 مثلها اذا انفصل بين الصفة والوصف جاز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر
 على الابتداء في الضمير وناحر الخبر عنه نحو في الدار ما لكها فإين جاز عند
 البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقيين وكان المانع نظرا الى
 المفسر من تبيين التاخير لتعلقه بالخبر فليس ينبغي لان التقدم اللفظي كاف في صحة
 عود الضمير لا تروى الى قوله نعم واذا ابتلى ابراهيم ربه وافق الكسائي البصري
 في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لافي نحو زيدا غلامه ضارب فكانه نظرا
 الى سدة طلب الفعل لمفعوله وكان مفعوله متاخرا بخلاف اسم الفاعل فان
 طلبه له بالمشابهة ولا في الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكفاء بالتقدم اللفظي
قوله او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسما وخبر هازي
 اذا كان ان مع صلها مبتداء وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلها
 فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا او ممتنعين تقديم الخبر ليك بليس ان الكسوة
 لانك لو جيت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظر فان نحو ان زيدا اقام عندني
 او غير ظرف ان زيدا اقام حق الاشتباهت المفتوحة بالكسوة ولم ترفع الفتحة
 الحقيقية للباس لكون الوقوع موقع الكسوة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة
 كما يحى في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يدفع محي خبر الابتداء بعد خبر ان
 اللبس ايضا اذ انما يطر ان خبرا بعد خبر لان الكسوة او يطعن في الطرف وتعلق
 بحرف واذ تقدم الخبر على ان عرف ان خبر الابتداء وان ليس في حيز ان المفتوحة

ادعي حرف موصولة ويحي في باب الوصول ان ما في حين الصلة لا يقدم على
 الوصول ولا في حين خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا اتقين ان المقدم خبر
 المكسورة مع امها وخبره لا يصح ان يكون مبتداء لانها جلة والمبتداء مقدر
 تقين انما بعد الجزئي ان المفتوحة لا غير واذ كان ان المفتوحة مع صلتها بعد
 نحو اما انك خارج فلا بد من مدقة فانها يقدم على خبرها لما يذكر في حروف النظم
 ان اللملة النامة لا يتوسط بين اما و قايها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب
 ايضا فاخير المبتداء الذي بعد اللفظ نحو ما قاي لا يزيد ان معنى نحو انما قاي
 مزيد لا فك ان قد منه بدون الا انكس المحصر وان قد منه مع الالم يحذف
 اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء الفرع ولا يجوز ذلك كما يحى في باب
 الاستثناء واذ كان تقديم الجزئ يفهم منه معنى لا يفهم بتاخير وجب التقديم
 نحو قولك تيمم انا اذا كان المراد التقاض تيمم او غير ذلك مما تقدم له الخبر
قوله وقد يتعد الخبر اعلم ان تعدد الخبر اذا ان يكون يعطف
 او غير فالاول نحو مزيد عالم و عاقل وليس قولك مما عالم و جاهل من هذا
 لان كلا مناهما تعدد فيه الجزئ على عن شي واحد وهذا الخبر عنه بالعلم غير
 الخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان اخبار المتعدد اما ان يكون
 متضادة او لا وليس ما تعدد ولتقاد و معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جايح
 مما ع لانها يبيح واحد والثاني في الحقيقة تأكيد لا و فان لم تكن متضادة
 كقولهم هو القور الود و د و العرش المجيد فعال لما يريد فقول واحد
 ضمير يرجع الى المبتداء ان كان مشغول لا اشكال فيه وان كانت متضادة فهو
 على ضربين اما ان يصف جزء المبتداء ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالجزء
 الاخر او يصف الجميع بكل منهما فالاول نحو قولك لا بد من هذا البيض اسود ليس
 في الحقيقة لما تعدد فيه الجزئ لانه مثل قولك مما عالم و جاهل الا ان الفرق بينهما
 ان الضمير في كل واحد من عالم و جاهل لا يرجع الى الجميع المبتداء بل اليه مما جعل
 عالم و مرجل جاهل و اما الضمير في كل واحد من ابيض و اسود فانه يرجع الى مجموع
 المبتداء بدليل مطابقتها لافراد ان تشبه و جميعا كقولك مما ابيضان و اسودان و هم

ببيض و اسود و انما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود
 كما ان المراد بالاول واحد مما عالم و الاخر جاهل لا يقال البعضين بخلاف جرهما
 فان كل واحد منهما متقرر عن الآخر و اذ اجاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المبتداء
 في الحقيقة متعلق بالخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام نصب
 الغلام و جره فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان السند في الحقيقة
 جزء المسند اليه في الظاهر او لي و هذا كما يقول الناصح احراري ظاهر قشر
 و منه قولهم زيد حسن الوجه و حسن وجه و حسن وجهما نصب و جريا
واما الثاني اعني ما انصف فيه الجميع بكل واحد منها نحو هذا حلوا
 فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع لكل واحد من الجزئين الى مجموع المبتداء اذ
 اليه في جميع اجزائه حلاوة و فيها كلها حموضة لانه انخرج الطعمان في جميع اجزاء
 و انكسر احد مما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما **واعلم**
 انه يجوز ان يعطف احدا الجزئين على الآخر بالواو مع انصاف مجموع المبتداء بكل
 واحد من الجزئين تقول زيد كريم و زيد كريم و شجاع و زيد كريم و شجاع يعطف بعض
 الاو صاف على بعض نحو قوله الى الملك القوم و ابن البهام و لت الكتيبة في الزحف
 و كذلك ما هو بمنزلة في مرجع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع
 المبتداء نحو هذا ابيض و اسود و هذا حلوا حاض و اما اذا لم يرجع ضمير
 كل واحد الى مجموع المبتداء و نحو مما عالم و جاهل فلا بد من الواو لان المبتداء
 مفكوك فتدبر اي احد مما عالم و الاخر جاهل **قوله وقد يضمن**
المبتداء معنى الشرط اعلم ان الفاء يدخل على خبر المبتداء الواقع
 بعد اما و جوابا نحو اما زيد فقام و لا احد و الا نصر و ترق كقولك و اما
 القتال لا قتال لديكم ان لا ضمير للفعل كقولهم و اما الذين اسودت وجوههم
 كفرتم اي فيقال كفرتم و هي علامة الايتان بالفاء خبر مثل هذا المبتداء
 في حروف الشرط و يدخل جوابا في خبر مبتداء مذكور ههنا و هو نسأ
 احد مما الاسم الوصول اما بفعل او بظرف و يدخل في قولنا الوصول اللام
 الوصول ايضا في نحو الزاينة و الزاينة فاجله و ان صلتها لا يكون الا في فعلا

في صورة اسم الفاعل والفعول لما يحى في باب الاءاء الموصولة والاعلى الاعلى
 في الموصولة الذي يدخل في خبر الفاء ان يكون عاما و صولة مستقلة كما
 في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته
 ماضية كقولهم ان الذين فتقوا الوصين والمونات لان الامة مسبوقة للحكا
 عن جماعة مخصوصته حصل منهم الفتق اي للاصراف وكذا قولهم ما افاء الله
 على رسوله منهم فاولى جفتم وقد يكون الموصولة خاصا وصلته مستقلة كقولهم
 نعم قل ان الموت الذي تفترون منه فانه ملا فيكم اذ لا يريد كل موت تفترون
 منه تلقاكم اذ ضرب موت من منه الشخص فالا فاء ذلك النوع مكوت بالقتل با
 لست مثلا ولا فاء نوع اخر منه فاليفي هذه الماهية التي تفترون منها بلا فيكم
 و جاز دخول الفاء في خبر البتداء ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف
 بالموصولة وقد بيع المايض بعد الموصولة المذكورة وهو يفي للقتل لقضيه
 يفي الشرط كقولك الذي ياتي فله درهم والموصولة بالظرف نحو الذي قد
 امك او في الدار فانه درهم وانما وصل البتداء الذي في خبره الفاء او وصف
 بالفعل او الظرف فقط لكون الموصولة لكلمة الشرط والجزء كالجزء الذي
 يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصولة على هذا ان لا
 يكون بهما كما في قوله نعم ان الذين فتقوا لانه دخيل في مفعول الشرط وكذا كان
 حق الصلة ان لا يكون لافعلا مستقبل المفعول كشرط من وما الا انه لما لم يكن
 شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في العقلية بل يكون مبالغة في
 معه الفعل كالظرف والجاء وان لا يكون مستقبل المفعول كقولهم ان الذين
 فتقوا او كذا كان حق الجزاء يلزمه الفاء لكونه كالجزء من حيث انه
 ليس جزء الشرط حقيقة جان غير يد منها مع قصد السببية نحو الذي باتني
 له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الا ولا سببا للثاني بل اللازم ان يكون
 ما بعد الفاء لازم المضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله قل
 ان الموت الذي تفترون وللاية الملا فاة لازمة للقرار وليس القرار سببا
 للملا فاة وكذا في قوله نعم وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من نعمه لازمة

نحو له مفعول فلا يفتر كقول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويحي تحيته في حروف
 الشرط انشاء الله نعم والثاني ان النكرة العامة الموصوفة بالفعل او بالظرف
 او الجاء نحو كل رجل باتني او اما امك او في الدار فله درهم وقد يحى صفتها
 ايضا مستقبل المفعول نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصولة وقد
 تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله
 درهم لمضار عنه الكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف
 بغير التثنية المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء
 على خبر غير ما ذكر ناس البتداءات والاختفاء يحيز زياتها في جميع خبر
 البتداء نحو فوجد اشده وقابلة خولان فانك فتاتهم وكر و مه الحيسين
 خلق كما هيأ سيبويه واول مثله نحو هذه خولان فانك قولك وليت
ولعل مانغان بالانفاق جميع نواحي البتداء يمنع دخول الفاء
 في خبر البتداء المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما دخله الفاء المشابهة
 البتداء بكلمة الشرط ويلزم منها الصدور لا يدخلها نواحي الابتداء
 لان تلك النواحي ترمي في الجملة وقد تقدم انما تثر في الجملة لا يدخل على
 جملة مصدره بلا زعم القدر الا ان هذا البتداء لكونه غير سراج العرق
 في الرطوبة جاز ان يدخل ملا في ثرة الجملة المتأخرة مفعول ظاهرا وان
 هو ان نحو قوله نعم ان الذين فتقوا الآية والحق المالكى بها ان المتوخة ولكن
 من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع كما يجوز على محل اسم ان
 كما في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجري بعضهم ان المتوخة في جواز
 رفع المعطوف على اسمها مجري المكسورة على ما يحى في الوضع المشار اليه
 اجرا مما مجري ان المكسورة والكلمات الشرط الجازمة للثانية الاقدام
 في الشرطية فلا يدخلها سى من نواحي الابتداء الا في الضرورة فيضم
 مع ذلك بعد ما ضمير الشأن حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن
 القدر في حملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يولى ما يليق فيها
 جازما و طباء قوله **والحق بعضهم ان بهما امة**

الحق اي الحق في المنع من دخول الفاء ملئت ولعل قال المصنف ابتداء العبد
القاهر ان هذا الحق سبويه خلا فاللا خفش و نقل العبد في و ابو البقاء و
ابن يعلى ان الجوز لدخول الفاء مع ان سبويه خلا فاللا خفش قوله و ليت
ولعل ما كان لا وجه لتخصها بل كل نافع الابتداء هكذا سوي ما استثنى
و ما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل لزوم
التأقضى و ذلك ان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا في محتملا للصدق
والكذب و خبر ليت ولعل لا يخلل ان ذلك ليس بشئ لصحة قوله ان جاز
مزيد فاضربه قال الله نعم ان الذين يكفرون بآيات الله و يقتلون النبيين
بغير حق و يقتلون الذين يأمرون بالعدل من الناس فبشرهم بعذاب اليم
قوله و قد يجد في المبتدأ لقيام قرينة جواز
كقول المستهل الهلاك والله و الجز جواز ان يخرج جاز فاذ السبع و وجوبها فيها
الترحم في موضع غير مستل لو لا مزيد لهلك عمر و ضرب في مزيدا قايما و كل رجل
وصيفته و لمرك الى فعلين المستهل المصير للهلاك و قد ذكرنا انه لا يحدف
شئ لا وجوبا و لا جواز لا مع قرينه و الله على تعيينه اعلم انه قد يحدف المبتدأ
و جوبا اذا قطع الفت بالرفع كما يحى في باب نحو الحمد لله اهل الحميد الى و اهل الحمد
و انما وجب حذفه لمعلم انه كان في الاصل صفة فقطع بمصدر المدح او الذم
او الترم كما يحى فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك و يحدف و جوبا ايضا عند
من قال في نحو نعم الرجل يزيد ان تقديره هو زيد و فيه نظر على
ما يحى في باب قوله جواز و جوبا نصب على المصدر اي خذ فاجبا
او جازلا و اذا في قوله اذ السبع المفاجاة و اختلف فيها مقل عن المبرد انها
ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذي بعده اى فبالمكان
السبع فعلى على هذا من رت فاذا مزيدا قاما و اذ اعنده متعلق بكايين
و شبهه من تعلقات الظروف العامة و لا يجوز على قوله ان يكون
اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحدث و الجزا لا تصاف من ظروف
الكان الى الجمل لا حيث على ما يحى في الظروف البينية و ما ذهب اليه

لا يطرد في جميع مواضع اذ المفاجاة اذ لا معنى لقوله فبالكان السبع بالباب
في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب **وقال** الزجاج ان اذا
المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبر
عابدها بتقدير مضاف اي فاذا حصل السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله
لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجزئية كما هو و يجوز ان يكون الجزاء
و اذ اطرف لذلك الجزئية غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحدف
بالباب للدلالة مرتبه خرجت عليه و يجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا
الى الجملة الاسمية و عامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجاءت وقت
وجود السبع بالباب الا انه اخرج لا اذن عن الظرفية اذ هو اذن بمفعول به
لفاجاءت و لا حاجة الى هذه الكلفة فان اذ الظرفية غير متصرفه على الصحيح
و نقل عن ابن بري ان اذ المفاجات حرف فعلي هذا خير المبتدأ في نحو
فاذا السبع محذوف و بلا خلاف و اما الفاء الداخلة على اذ المفاجات فنقل
عن الزيادة انها جواب شرط مقدس و لعله اراد انه ماء السبيبة التي المراد
منها ان و ما بعدهما لما قبلها كما تقدم اي مفاجات البيع لازمة للزوج
وقال المازني في رتبة و ليس شئ اذ لا نحو من خذ فها و قال ابن بركر
جر ما من من للطف حلا على المعنى اي خرجت ففاجاء كذا و هو قريب **قوله**
فيما التزم في موضعه يقال ان التزم الشئ فالترمه اي قبل
ملازمة اي غير التزم العرب ذكر غير الجزئية موضع و يحدف الجزئية
و جوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على نقصان الجزئية المقدس لفظا
مسد ذلك الجزئية هو في اربعة ابواب على ما ذكر المصنف رحمة الله او لها
المبتدأ الذي بعده لا هذا على قوله البصريين **وقال** الفراء لو لا اي الرفع
الاسم الذي بعده لا اختصاصا بالاسماء كاي العوازل و قال الكاسي الاسم
الذي بعده ما فاعل لفعل مقدس كما في قوله لو ذات سواء لطفتي و هو قريب
من وجه و ذلك ان الظاهر منها انها التي تفيد امتناع الاول لا امتناع الثاني
كما يحى في حرف الشرف دخلت على لا كانت لازمة للفعل لو فها حرف

شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك لا قضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما
 كان كما ينبغي مع غير لا من حرف و التي في في لا على لهلك عمرو لو لم يوجد
 ينفي الاول اي انشاء عدم وجود على لا انشاء هلاك عمرو وانشاء الاشياء ثبت
 فمن ثم كان لو لا مفيدة بثبت الاول وانشاء الثاني كفاية لو في قولك
 لو لم تاتني منك كما في بيان قولك فلما اسعي لادني معلية البيت لكن
 منع البصر من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لا كلمة بنفسها وليت
 لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضرب وجوب فلا بد من لا تيان بمفسر كما
 في باب الفاعل وليس بعد لو لا نفس وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير
 الدعاء وجواب القسم لا مكررا في الاغلب كما ينبغي في قسم الحروف ولا
 تكرير بعد لو لا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتداء ولا يجوز
 ان يكون جواب لو لا خبره كما في اما يزيد فتايم لكونه جملة خالية عن
 العائد الى المبتداء في الاغلب كما في لو لا على فهلك عمرو ونحوه محذوف وجوبا
 لحصوله شرط وجوب الخذف احدها القرينة الدالة على الجز المعين وهي
 لفظه لو لا اذ هي موضوعة لتدل على انشاء الممنوع فلو لا على ان خبر المبتداء
 الذي بعده موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الجز والثاني
 اللفظ السادس الجز وهو جواب لو لا وربما دخلت لو لا هذه على الفعلية
 قال قالت اما ما جيت لن يدها هلا رميت ببعض الاسهم السود لا دردر
 اني قد ريتهم لو لا حددت فلا عذر لي بمجدودي لو لا الحد وهو الحزن
 وثانيهما كل مبتداء يكون مصدرا صريحا نحو ضربني او يميني الصد وهو
 انقل التفصيل مضافا الى المصدر لا بعض ما يضاف اليه كما في باب ما
 خطب ما يكون اي كون واكثر شرطي السويق ويكون المصدر مضافا
 الى الفاعل نحو ضربني يزيد او الى المفعول نحو ضربني يزيد او اليهما
 نحو قننا ما بعد ذلك حال منهما معا في اليمين نحو ضربني يزيد اقامين
 او من احدهما نحو ضربني هذا قايما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا
 خلا للقرآن نحو عليه بن يد كان ذاهل ويقال مع اذ في يزيد يقول ذاك

اي مع اذ في كلام يزيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة في كلمة
 اسمية فقد غير الكسائي يجب معها والحال قال النبي عليه السلام اقرب ما يكون
 العبد من ربه وهو ساجدا في الحال فضله وقد وقعت موقع العدة فيجب
 معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجود الكسائي مجردا عن
 الواو لو وقعها موقع خبر المبتداء فيقول ضربني يزيد البو قايما في قولك
 كليت في الي في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتتابع نحو ضربني
 يزيد اكله او ضربني يزيد الشديدا قايما ومعناه غيره فله معنى الفعل عليه
 ولهذا ذهب ان درستی به الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه يميني الفعل
 اذ الميعة ما اضرب يزيد الا قايما لم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر
 مثل هذا المبتداء اقول ذهب ان درستی به وان شاذ انه لا خبر له لكونه
 يميني الفعل كما قلنا انضربني يزيد قايما اضرب به قايما هو نحو اقيم الزيدان
 عند مما و ذهب الكوفون الى ان نحو قايما حال من مفعول المصدر لفظا و يميني
 والعامل فيه المصدر الذي هو مبتداء و خبر المبتداء مقدر بعد الحال وجوبا
 اي ضربني يزيد قايما حاصل و ذهب الاخفش الحان الجز الذي سدت الحال
 مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربني يزيد اضرب به قايما اي ما ضربني
 اياه لا هذا الضرب القيد وكذا اكثر شرطي السويق شر برملو نا و ذهب
 البصريون الى انه حال من مفعول المصدر يميني لفظا والعامل في الحال محذوف
 اي ضربني يزيد حاصل اذ كان قايما **والدليل** على بطلان مذهب
 الكوفية ان كلهم متفقون على ان يميني ضربني يزيد قايما ما اضرب بن يد الا
 قايما وهذا اليمين المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية ولا اخفش وان
 سبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يبيع على العليل والكثرة بلفظ
 الواحد اذ استعمل ولم يقرينه تخصيصه ببعض ما يبيع عليه فهو في
 الظاهر لا استقرار الجنس احد اس استقراء كلامهم فيمنع القواب يابس والماء
 بارد اي كل ما فيه اليهاتان اللاهيات حالهما كذا فلو قلت مع قولهم النوم
 ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها كان من انقضا لظاهر ذلك اللفظ

واذا قام قرينه المخصوص فهو المخصوص نحو اشتق اللحم واشرب الماء لا شري
 الجميع متمنعان فاذا انقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند القيد
 مجال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الجز فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى
 كل ضرب من سقى واقع على زيد حال حاصل في القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق
 عليه اعني ما اضرب زيد الا قايما او ما عند الكون فيتر فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصوص
 له فيكون المعنى ضرب من زيد المخصص بحال القيام حاصل وهو مطابق للمعنى المتفق
 عليه لانه لا يتمتع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد باللفظ
 ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى المخصص المراد المتفق عليه وهذا
 يطيل مذهب ابن درستي به ايضا لانه حصص في قولك اضرب زيدا قايما واييند
 مذهب الكوفي من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما ليد سد الجز لان مقام
 الجز عندهم بعد الحال وليس بعد ما لفظ واقع موقع الجز وقد عديم عند
 الجز لا يحدف وجوب الا اذا سد سد لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شرب
 السويق ملق تا ان معناه شرب في له ملق تا اكثر من شرب غير ملقوت فلو
 قلنا ناه على مذهب الكوفي فيه اكثر شرب في السويق ملق تا حاصل لم يحصل
 هذا المعنى المتفق عليه اذ يحذف ان يقول هذا اللفظ اذن من شرب ملق تا عن
 مرات مثلا وغير ملقوت الف مرة لو يزيد باكثر من في السويق ملق تا
 سبع مرات مثلا فانه اكثر شرب ملق تا ويرد على مذهب الاخفش
 حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم متمنع اذ هو بتقدير ان الوصل
 مع الفعل والوصول لا يحدث الا ان يقال اذا قامت في سنة في تارة عليه
 فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير ما لك
 و زيد امالك و ملا بسك زيد اهذا والقرية الدالة على تعيين الجز الذي
 هو حاصل عند البصري هو الاختيار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه
 لا يمكن بعده بقاء لا يحدف حصول له واللفظ السادس الجز هو الحال فقد
 حصل به طاقا وجوب الحذف واصله عندهم ضرب من زيد حاصل اذا
 كان قايما وليس اذا الاستقبال مهمنا بل الاستمرار كما في قولهم فاد اقل

لاقتدوا في الارض وقوله نعم واذا عصبوهم يغفرون ومثله كثير
 حذف حاصل كما يحدف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك
 والركض في الميدان فبقي اذا كان قايما اسم اذا مع شرطه العامل في الحال
 واقيم الحال مقام الظروف لان في الحال معنى ظرفية اذ يعينه جاء في زيد
 راكبا اي في وقت الركوب فالحال قايما مقام الطرف القايما مقام المحرفان
 قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المتفق
 اي الذي يحذف بعد المصدر بالضبط بالضبط بالذكورة لا يكون لا تترك لم يبع
 مع كثرة الاكاذب ان كان خبر كان لجان تقريره هذا ما قيل فيه وفيه
 شكليات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يست في غير هذا
 المكان من العدد عن ظاهره في كان الناقصة الى معنى النامة وذلك لان
 معنى قولهم حاصل اذا كان قايما ظاهرا في معنى الناقصة من قيام الحال مقام
 الطرف ولا نظيره والذي يار نعمهم في هذا او وقع غيرهم فيما لم مهم
 التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل ولهم عليه ولا ضرب
 للمار نعمهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاطلين على ما ذهب اليه الاملاكي
 فنقول بعد يرو ضربا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل وفي
 صاحبها ضرب في هو الياء او زيد فنقول حد فنا كاي او حاصل العامل
 في الحال لكونه عامنا شاملا لجميع الافعال كما حدفناه في نحو زيد عندك او
 في الدار لمشا بهته الحال للطرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال في
 مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادس الخبر
 عن افضل المضاف الى المصدرية الوصول بكان او يكون نحو اخطب ما يكون
 لا مبرر قايما هذا عند الاخفش والبرود منعه سيبويه ولا في جواز
 لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا جعله وايما ايضا لا يجوز مثل
 ذلك بعد مصدر صريح لا في الضم ولا في الرفع فلا يقولون قايما اذ لا مجاز في اول
 الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويحذف ان يقدر في افضل المدكور
 زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شرب في السويق وضرب في زيد اقل

لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الطرف نحو قولك ما ذرنا سارق فيكون
التقدير اخطب او قات ايكونه لا مبرر قائم اي او قات كون لا مبرر فنكون
قد جعلت الوقت اخطب او قات بما انفال بهاء صايم ويليه قائم وتخرج
هذا التقدير ان مع اخطب ما يكون لا مبرر يوم للمعة يرفع ايضا لكثرة وقوع
ما المصدرية فانما وكثرة وقوع الزمان مصدر الية الرفع فيه كقولهم وما
ليل المطي بنايم وضع المبرر من نحو قولك احسن ما يكون زيدا القيام وكذا
لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخرج عنه بنفس القيام واجازة الزجاج وهو
الاول في لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لن يبد مصدران ذلك بان
الى ما المصدرية **قوله وكل رجل وصيغته الصيغة في اللفظ**
العقار ومعنى ههنا كناية عن الصيغة و صانبط وهذا كل مبتداء عطفت عليه
بالواو التي هو بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وصيغته خبر مبتدأ
لان الواو بمعنى مع فكانت كل رجل مع صيغته فاذا خرجت مع لم
يخرج الى مصدر الخبر فكذلك الواو التي بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن مما
يخرج فيه اي مما خذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى
مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وصيغته عطفا
على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو متوقفا
عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب البصري في نصب المفعول
معه على ما يحى في بابها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لم يمتنع
الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الطريقة مرفوعا
مخلدا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما نقول زيد عندك وقال البصريون
الخبر محذوف اي كل رجل وصيغته مفعول ثان وفيه ايضا اشكال اذ ليس
في تقديرهم لفظ يبد مصدر الخبر فكيف خذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان
الخبر منفي فحمله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف يبد مصدر الخبر ولو
جاء ان يقول ان المعطوف ساد مصدر الخبر المعطوف المحذوف بعده لم يصح
لا اعتراض على تقدير الكون فمن في قولك ضربني زيد اياها حاصل بان

ليس هناك ما يبد مصدر الخبر اذ لهم ان تقولوا انضا تاخير الحال عن محله فسد
سد الخبر ولو تكلفنا قلنا التقدير كل رجل مفعول وصيغته اي هو
مفعول بصيغته وصيغته مفعول تذكير كما نقول زيد قائم وعمر ونتم
خذف مفعول واقيم المعطوف مقامه لبقى البحث في خذف خبر المعطوف
وجوبا من غير ساد مصدر ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري
بحسب المعطوف عليه في وجوب خذف خبره وهذا الظاهر ان خذف
الخبر في مثله غالب لا واجب في نحو البلاغت استم والساعة في قول فلا
يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون الى ولي معطوفا
على مبتدأ فاعل لا حدما وقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنها
سواء دل ذلك الفعل على التقاء او لا فلا ولا نحو زيد والريح تبارز بها
سار بها خبر عنها لكونه بمعنى متبارزان والثاني نحو زيد وعمر يعني برفق
منه قول امير المؤمنين رضي الله عنه فمهم والجنة مكن قدرا بها وانما جاز ذلك
لصحة الخبر ضمير مهاب البصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل
خبرا للفعل في ذلك كالمصنف ولا يقال زيد وعمر وصار به بلا تقاوي
ههنا على ان يكون الفعل ساد لا غير فزيد والريح عند ميم مثل كل رجل
وصيغته وصار بها حال **واعلم انه قد نفي ما اصف اليه المبتدأ من المعطوف**
ينطبقها الخبر كما قيل راكب الناقة طلفان وقولك مقاتل زيد فدان
قوله ولعمرك لا فعلن ضابطه كل مبتدأ في الجملة الضمير
معين للقسم نحو لعمرك والله كما يحى في باب القسم فان تعينه للقسم
دال على نقص الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسامه وجواب القسم
ساد مصدر الخبر المحذوف والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام لا الفتحة
لان القسم موضع التحف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم
السؤال ايضا نحو لعمرك لا فعلن وقد ترك المصنف قسمها اخر مما يجب
فيه خذف الخبر وهو اذ كان الخبر فاعطفا بالمتعلق العام نحو زيد
قد امك او في الدار على ما ذكرنا قيل ونحو ابن حق اطهار ذلك العقل

نفي

ليس بوجه لان الامر من اي الدلالة على تعيين الجز وسد شي اخر مسد حاصلان
ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا السد مسد الجز من فروع المحل بكون خبر
دون ساير ما تقدم مما سد مسد الجز ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال ان يرفع
المبتدأ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تكرار الجز لانه مسند
تتابع الفعل والفعل خال عن التعريف والتكثير ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح
تجريد الاسم عنهما فخر دناه مما يطرد ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقائه
على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان
الاسم يصلح لكونه مستندا وسندا اليه والفعل محقق بكونه مسندا لا غير فصار
الاسناد لان ما له دون الاسم وما قبله البقاء اصل الجز التكرار لان المسند ينبغي
ان يكون محسوسا فلا يفتى لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالسند اليه وانما لا
ينبغي ان يكون محسوسا هو التتابع ذلك السند الى المسند اليه فالجمله في قولك سريدي
اخوك هو التتابع اخوة المخاطب الى سريدي واسناده اليه لاحقة واذا انفردت
المقدات محسوسا بكونه اخوه حاله ابنه بنده صر ما جازيته سيد هاشم
قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فضل فسد بقاءه قادم خبر عن سيدها
وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول هي من كية من محل خبر
عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير قلمو الى المبتدأ الاول وان لم
نصف المبتدات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك باق خبر المبتدأ الاخير
فتكون اخر العوا من الاول المبتدات وما قبله الاخر لما بعد الاول المبتدات وهكذا
على الترتيب وذلك نحو هند سريدي وبكر خالد قايم عنده في داره بامر معها
فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه وبكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة
اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو وبكر مع
خالد في داره اي وداره مشتملة على بكر وخالد ثم جعلت هذه الجملة خبرا عن
سريدي مع رابطة بامر هاشم فكانك قلت سريدي عمرو وداره مشتملة على بكر وخالد
بامر اي بامر سريدي اي زيد امر عمرو واجمع بكر وخالد ثم جعلت هذه الجملة
خبر عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند سريدي عمرو واجمع بكر وخالد

في هذا

وعلى هذا القياس ان كانت المبتدات اكثر قوله خبران و
اخواتها اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل في
نفسها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان يكون كل من فروع او منصوب غيرهما
سببنا بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والجز
يشبه لكن نه في جن في الجملة وخبران واخواتها يشبه لكونه عاملا اي ان
واخواتها مشابهة للفعل المتعدي لانه قدم منصوبه على من فروعها بغير عنه
العمل على من عية العامل وجز لا الترتيب يشبه خبران المشبهة بالفاعل واسم
ما المجازية مشبهة لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة
اسم ان واسم لا الترتيب وجز ما المجازية للمفعول وكذا قوله ان الحال والتمييز
والمشتق المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو
الحق ان الرفع علامة العمل فاعلة كانت او لا والضم علامة الفاعل
منعولة كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه الرفع بالفاعل بل
يحتاج في نصب بعض العهد هي اسم ان واخواتها واسم لا الترتيب وخبر
كان واخواتها وخبر ما المجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها
لما تشابهت الفعل المتعدي كما هي في بابها علت سرفعا ونصبا مثله ولما تقدم
الرفع على الضم كما قدم في المجازية لان معنى ما معنى الفعل الذي يعمل
عمله اعني ليس شيء واحد وكان ترتب معنى له الترتيب معنى ليس اعني تقدم
الرفع على المنصوب تطبيعا للفظ بالمعنى واما ان قلت بتميز الفعل المتعدي
على السواء بل معناه يشبه معناه من وجه وكذا الفظها الفظة والمشابهة
قوته لما هي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في
معنى له بتقديم الضم على الرفع وعند الكوفيين ان خبران واخواتها وكذا
خبر لا السلسلة من فروع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف
لضعفها عن عملين ومذهب البصريين ان لان اقنصاها الجزين على السواء
قلا في ان تقبل فيها ولا سيما مع مشابهة قوته بالفعل المتعدي قوله بعد
دخل هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك

سوي خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحن حسنا في ذلك
ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسندا الى غلامه بعد دخول ان وليس
بحسن ما و كذا يرد على حد اسم فان غلامه مسندا اليه مع انه ليس باسم البتة
و كذا يرد على حد خبر المبتداء بقوله المجرى المسند اليه الى اخره صفة المبتداء
في نحن قوله نعم و لعبد من من خبر من شرك و لو قال هناك المغاير المصنف
المذكور و التابع المبتداء و قال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل
خبر المبتداء و في اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتداء لمسلم
من الاعتراض قوله و امره اي حال و شانه كما من خبر المبتداء اي
في اقسامه من كون مفعول او حلة في احكامه من كون مفعول او متعديا
و مشتقا و محذوف و فاعل غير ذلك و في شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من الضمير و لا يخلو الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس
امره كما من خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد
جاء تقديم الخبر على المبتداء و انما ذلك لان هذه الحروف تقع على
الفعل في العمل فلم يصر في معمولها تقديمها على الاو لا كما يتصرف
في معمول الفعل و قد يخالف خبرها خبر المبتداء في غير ما ذكر ايضا
و ذلك ان خبرها لا يكون مفعولا مستغنيا ماله صدر الكلام كما يجي في قسم
الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله
لما في تقديمه الذي كان مقبلا لكونه مستثنى من الوجوب فيكون المستثنى
الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امر كما من خبر المبتداء في تقديمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن في جواز التقديم اذا كان لا اسم معرف
نحن قوله نعم ان الينا اياهم و في وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
البيان لغيره و انما جاز تقديم الخبر على المفعول في الطرف فلا يتقيد
في غير ذلك لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان و قد
مع كل شيء كغيره لم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا مدخل غير كالجنان
يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي و اجري الجار مجرا المناسبة بينهما اذ كل طرف

في التقديم جار و مجرور و الجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج
الطرف قوله خبر لا التي لنفي الجنس و جزمه مشابهة
لا التبرية لان ان لا للمبالغة في النفي لكونها النفي الجنس كما ان للمبالغة في الانباء
فقليل عليها حمل النقص على النقص و ارتفاع جزاها ان لم يكن اسمها مبني
عند جميع النحاة و ان كان اسمها مبني نحو لا رجل طريف قال سيبويه ارتفاعه
بكونه خبر المبتداء و لا رجل من نوع المحل بالابتداء و ذلك لان ما صار للاسم
الذي كان معربا يسبها مبني و صار دخولها عليه سبب نانه مع قوله منها
استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها ان ياتي على اصله من الرفع
بالابتداء و هو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها منصوب بها قال المصنف
ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا نحو لا رجل طريف محسن لانه في الظاهر
صفة لاسم لا و المثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له و يستقيم اذا كان فيه
احتمال ما مثل له و احتمال غيره على السواء و افتح منه اذا كان غير ما مثل
له اظهر و مثاله كذا لان خبر لا عطف كذا و طريف في لا رجل طريف
في الصفة اظهر و قال في مثاله لا محقق طريف لا الخبر لان المضاف المتقيد
لا يوصف لا منصوب و الذي ذهب اليه من استناع و صف المضاف المتقيد بلا
بالرفع مذهب جماعة من النحاة و قد حوّلوا فيه و جوزوا و ارفعه محلا
على المحل و ذلك لانه شبهة بان فكما يجوز في ترابع اسم ان و ان كان معربا
المحل على المحل فكذا في ترابع اسم لا معربا كان او مبني و لا يفرقوا
بين لا و ان في هذا الباب بان ان لا يربط معنى لا ابتداء بل معناها ان كيد مضمون
بالجمله فكان المبتداء باق على حاله مجازا للمحل على المحل بخلاف فان معنى الجملة يتغير
بما كانت عليه فلا يجوز ان يقدم كالعهد و يجعل الاسم بعده كالمبتداء كما فعل
في ان و كان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا
كان اسمها مبني لانه اذا كان معربا فالجمل على الاعراب الظاهر اي المنصب اول من
الرفع البعيد الذي ان اعتبر و فكون اصلا في هذا الامع كون مشابهة لا لان
التي المبتداء معها كالباقي اما اذا كان مبني انفسه بعيد كرفع لا المنصب في صا

بسبب البناء فتحا وصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابهة للنصب بعروضه
 وزواله بزوالها معلق بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الأصل
 لأن كل واحد منهما بعيد **قوله** **ظريف** فيها لا فائدة في إيراد
 الظرف بعد الخبر ولا معنى له أن علقناه بالخبر إذ يكون المفعول ليس لغلام
 رجل ظرافة في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله أيضا ظاهر بسبب هذا الظرف
 في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا يفي ليس لغلام رجل
 ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان الظاهر من جهة المعنى في كون
 فيها متعلقا بالخبر **قوله** **وهو متمم لا يثبت** لا إذا كان ظرفا
 قال لا تذهب لا أدري من أين نقله ولعله فاسد قال والحق أن معنى متمم يذهب
 وجوبه إذا كان جوبا أو قامت قرينة غير البوال والتعليق وإذا لم تقم فلا يجوز
 حذفه راسا ولا دليل عليه بل معنى متمم أن كاهل الحان في إيجاب الأتيان
 به فعلي هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بنيميم وغيرهم ومع
 وجود ما يكثر الخذف عند أهل الحان ويجب عند متمم **قوله** **اسم**
ما ولا المشبهتين بليس اسم ما وجدنا قد يكونان مبدعا واحدا
 نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف وأما الملة المستعارة التي يدخلها فاما
 يدخلها فاما أن يكون مبتدأ فيها معرفة فلا بد حينئذ من تكرير لا نحو
 لا زيد فيها ولا عمرو أو يكون من شأنك تين نحو لا رجل قائما **قوله**
وهو كاشاذ أي عمل ليس في الشاذ قالوا ويجز في النعر فقط نحو قوله
 من صد عن نبراتها فانا ابن قيس لا أبرح والظاهر أنه لا يعمل لا عمل ليس
 الشاذ أو لا قياسا لم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوب بأكثر ما ليس
 وهو في نحو لا أبرح ولا مسمرح هي التي في نحو لا اله الا الله الا أنه يجوز
 لما ان العمل مكرر نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
 وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا أبرح وذلك تضعفها في العمل
 كما يحى في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ
 المتكرر بعد ما لا في النكرة في سياق غير الوجوب للعموم على الظاهر سواء كانت

مع لا أو ليس أو غيرهما من حروف النفي أو النفي أو الاستفهام ويحتمل أن يكون
 لغز الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان وأما إذا انصب اسمها
 أو انفع فهو نصب في الاستغراق كما أن ما جاء في من رجل طاهر في الاستغراق
 فلا يجوز ما جاء في من رجل بل رجلان **قوله** **المنصوبات هو**
ما اشتمل على علم المفعولية قد سبق شرحه بما ذكرنا في هذا الفصل
 وعلم الفضلة كما تقدم في قوله الكتاب أن لغة الفقه والكثرة والالف والياء
 نحو رايت زيدا أو مسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين قد قسم النجاء المنصوب
 قسمين أصلا في الضم يعنون به المفعولات الخمس وهو لا عليه وهو غير المنصوب
 من الحال والقيصر وغير ذلك والذي جعله غير المفعولات يمكن أن ندخل
 بعضها في حيرو المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه إذا لم يحى
 في نحو جاءني زيدا وكذا فعل مع قيد الكوب الذي هو مضمون راكبا يقال
 المستثنى هو المفعول بشرط أخرجه وكانهم أنشأوا التسمية والمفعول بلا قيد يثنى
 آخر هو المفعول المطلق كما يحى في جعل المفعول معه والمفعول له أصلا في الضم
 لكنهما مفعولان وجعل المستثنى والحال في معنى مع انهما اليعتاق مفعولان لكن
 مع قيد كالإي لير نظر وان كان لأصالة في الضم بسبب كون الشيء من ضمير
 مفعول فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له ضرب بلا علة
 صاحب ولا فعل إلا وهو واقع على حالة من الواقع والواقع عليه والحق
 أن يقال الضم علامة الفضلات في الأصل فلا حل فيها المفاعيل الخمسة والحال
 والتسمية والمستثنى وأما سائر المنصوبات فقد شبهت بالفضلات كما سمعنا في
 لا التبريز وخبر ما المجازية وخبر كان وأخواتها **قوله** **فمنه المفعول**
المطلق لا تقدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أو جده فاعل
 الفعل المذكور ونفعه ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لأن صار بنية
 زيد فيحذف لك ضرب زيد ضرا بالاجل حصول هذا المصدر منه المفعول به
 نحو ضربت زيدا أو المفعول فيه نحو ضربت قدما مكررا في الجرح فليس ما فعله
 الفاعل المذكور وان جده وكذا المفعول معه وأما المفعول له وان كان مفعولا

للفاعل وصادرا منه لا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به لا يري ان كون
 التكلم نرايا في قولك نزل نك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيادة
 بيان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول به فهو احق بتقديم ذكره وايضا
 لا فعل الا اوله مفعول مطلق ذكر ولم يذكر بخلاف المفعول به قرب فعل بلا
 علة في تقديم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرفع للفاعل لانه
 من طلبه لغيره لا يري انه كما يقع على فاعله يصوغه على صورته اسم فاعل
 منه يقع على المفعول به يصوغه على صورته اسم مفعول منه بلا قيد اخر في
 قولك ضرب وزيد عمر او يوم الجمعة فهو مضرب وب فيه وخالد ومضرب
 معه واكر اما مضرب وب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير صيغته من غير
 قيد اخر نحو ضرب وزيد واما الى غيره فهو حرف جر نحو ضربت في يوم الجمعة
 واما قولهم سير في سحان وصيد يوم كذا الحان قليل وكذا في سحر سير يوم
 مصيد وهو على حذف حرف الجر لا متناع كما في نحو استغفرت الله ذنباً
 قال سيبويه في قولهم جئتكم حقوق الختم اصله حين حقوق الختم فانتع
 في الكلام واحصر قال وليس هذا في سعة الكلام بالبعد من قولهم صيد عليه
 يري ما و ولد لم ستون عاما و سير عليه في سحان يعني انك جعلت المفعول
 بداتعا واختصارا لجعله كما يري في غاية البعد و قدم المفعول به في الفعل
 له و المفعول معه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان ضروري بخلاف
 العلة والمصاحب و قدم المفعول به على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة
 ولا عرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب فيها
 يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف ساير الفاعيل ولو لا مراعاة التسمية
 لكان تقديم الحال على المفعول به والمفعول معه اذ الفعل محلوس من حال
 من حيث المنة واما في ما اخر فيه مفعول لا مطلقا لانه ليس بقيد الكون حقيقيا
 بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه **قوله**
هو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف ساير الحدود
 يخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه نفي فعله التكلم الذي

هو فاعل

فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله التكلم او حده بالقول اي قاله
 في الحقيقة وان كان مفعول لان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير المفعول
 فقال هذا مقول و هذا مفعول فلم يكن اذن دخلا في قوله ما فعله حتى يخرج
 بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان الراء
 هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما و يتاويله باللفظ
 يدخل في الحد جميع الفاعيل فان لفظ زيد او يوم الجمعة واما مك لفظ الحد
 الفاعل بالقول في قولك ضربت زيد او يوم الجمعة اما مك واذا اراد هو الظاهر
 بقوله انه فعل مفعول الذي هو الضرب فلم يكن دخلا حتى يخرج لانه اذا
 فعل مفعول لم يفعل هذا يعني اسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله يخرج
 عن هذا الحد نحو ضربت بايضا ضربت بالانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور
 ههنا فعلا لان يقول النفي فرع الانبات تجري مجراه والحق به وكذا ان موقا
 و تضاعف جار مجري ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل المذكور
 عن نحو عجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لم يفعل فاعل
 عجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا اسحنت الضرب قوله كذا
 صفه فعل وكذا في له بمعنىا والضمير في بمعنىا عائد الى اسم والي ما قوله بمعنىا
 احتراز عن نحو كرهت قياحي قياحي اسم لما فعله التكلم وهو فاعل الفعل
 المذكور لكونه ليس كرهت يماحي و يطل هذا الحد نحو كرهت كراهي
 احببت حتى وانقضت يعني على ان المضوبات بها **قوله ويكون**
للتاكيد المراد للتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة
 سي عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لما كان المصدر الذي
 هو المضمون لكنهم سموه تأكيد للفعل لق سعا فتقوا كضربت بمعنى احدثت
 ضربا فلما ذكرت بعده صا صار بمعنى قولك احدثت ضربا ضربا
 فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا الاخبار والزمان الذي
 تضمنها الفعل ونفي بالرفع المصدر الوصف و ذلك على ضربين لانه
 اما ان يكون موعا على معنى الوصف كالمقري والقن قصاي وكالمجسمة

الى غير مضمون عامله نحو عجبني ضرب في نفس بت ذلك ومن غير المصدر نحو
اعطيتك عصا وكلته كلاً ما فانهما ليسا بمصدرين لشي من الافعال **قوله وقد**
يحذف الفعل لقيام قرينه جوازاً واعلم ان الابد في
في الواجب المحذوف والجائز من القرينه في له جوازاً وجوباً نصب على المصدر
يفعل محذوف اي بعينه يسمع حذفه وجوباً بما عاوى لا يقاس عليه بعينه
يقاس عليه في وجوب المحذوف قياساً وقوله الذي اي ان هذه المصادر
وامثالها ان لم يأت بعد ما بينها وتبين ما علق به من فاعل او مفعول
اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل بحرف
نحو سفاك الله سقياً وراعك الله رعيّاً وحده الله حده عا وشكرت
شكراً وحده الله في نهم البلاغة في الخطبة البكاية عده على عظيم احسانه
ونير برهانه ولو الى فضله واستانه هذا يكون المحذوف لمحقة اداء واما بيسر
فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصيغة الله سنة الله ووعده الله وحنايك
ود واليك او سأل محذوف بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله واليك
وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو لو سألك اي شدة ومحقا
لك او بعد او كذا بعد لك او يبين مفعول بحرف جر نحو عقرالك اي جرح
حالك وحده عاك والجدع قطع الالف او الاذن او السفة او اليد ونكر
لك وحده لك وعجايبك فيجب حذف الفعل في هذا قياساً والمراد بالقياس
ان يكون هناك ضابط كل محذوف الفعل حيث ذلك الضابط ههنا ما ذكرنا
من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافاً اليه او بحرف الجر البيان
النوع احترازاً عن محذوف لم يسم مكرراً ومكرراً وسعي لها سعيها وانما وجب
حذف الفعل مع هذه الضابطة لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما
الفعل ومتصلاً به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه لفقد
الدوام واللزوم محذوف ما هو من صنع المحذوف والتخفيف في محذوف كذا
وعجايبك ومعاذ الله وسبحان الله والتمتكم ما يدل عليه كما في قوله تعالى
الله عليكم وسبحه الله ووعده الله او لكون الكلام مما استحق الفراع منه نحو لبيك

وسعديك

وسعديك ود واليك وهذا دك مهاجيك ففي المصدر بهما لا يدري ما تعلق به من
فاعل او مفعول فذكرنا ما هو مقصود التكميل من من البعد مما يفيض المصدر ليختص
به فلما بينهما بعد المصدر بلاضافة او بحرف الجر فتح اطهار الفعل بل لم يحرف فلا يقال كتب
كتاب الله ووعده الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد
حمداً وعز الله عزرك و ذلك بما ذكرنا ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا
بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الين واي المذكر مرة وبين المصدر
اليهم اسما بلاضافة او بحرف الجر فلو اظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكان
ومركزه متصلاً بالفعل ومعمولاً له فوزلة وزان نحو قوله نعم ان امرءه هلك
واما قولهم حردت حردة وحده وحده وقصدت قصده ونحو
يخوه ونحو ذلك فليس انقصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل
المصدر بمعنى المفعول كقولهم لبيك اذ من هو كذا في الغيبة قصدت جهته التي
بمعنى ينبغي ان يقصد هاس يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حردته حردة الذي
يلق به وحده حردة الذي ينبغي فيكون مضافاً الى ان النوع كما في قوله نعم
وقد مكرراً ومكرراً وفعلت فعلتك وقوله نعم وسعي لها سعيها والجار والمجرور
هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتداء الواجب حذفه ليلى الفاعل والمفعول
المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل
والغيبه هو لك اي هذه الدعاء لك وكذا كل ما فيه التثنية المبنية للعارفين ثم قوله نعم
وما لكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما ينبغي الذي واللبتية التكرار في صفة لها كما
لو جعلنا ما في الآية وقد بين ايضاً بعض انواع المفعول به اللازم افعال فعل بحرف
الجر نحو من جبابك واهلا بقلوب اي هذا الدعاء تخضع بك هذا ان فر من جباب
بموضع الرجب اي آيت من شعاع جباب وان فرتة المصدر اي رجب من شعاع
مرجبا اي رجباً من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتداء لا محل لها
لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذا المصدر مع الحال المذكورة من الاستحسان حذف
فعلها لان واي المذكورة ان يتبع على في حذف فعلها بحيث لا يبي في قبلها
بقدر ابل تغير المصدر عن صانته قائماً مقامه كالمصادر الصارفة اسماء

دأر

من التثنية

في بابها نحو هيات ورويد وشتان فتبين
 مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن الفعل الذي قامت
 على مقامه ابتداء على الفتح كذا اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه
 حال المصدرية فيرجع في اسم الفاعل والمفعول بعد هات الوجه الذي
 كان يستعمل ان عليه بصير ورة المصدر كالفعل فيقال هيات مزيد ويجوز
 ان يراد اصلها في المصدرية مع كونها اسماء لا يقال يستعملون الفاعل
 والمفعول بعد استعمالها مع المصادر قال الله تم هيات هيات لما في قوله
 فهو بمنزلة بعد المات عدون استعمالا في المات في هيات اسم فعل ولا
 ولا لم يرد واما ان لا يتقاع في حذف فعلها بل يكون فعلها متقدرا
 قبلها تنصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانهما قامت مقام الفعل
 كالمصادر الا في من حيث لم يستعمل الا فعال قبلها لكثرة الليت قامت مقام
 افعالها اذ لم قامت مقامها لم يتقدر قبلها فلم يكن ينصب فبان تنصبها عرف
 ان الفعل مقدرا قبلها سواء لا في عرف قيامها مقام افعالها ويجوز
 في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل
 نحو رويد رويد ورويد مزيد وبله رويد وبله رويد ويجوز ان يكون
 حاشا من هذا الباب فيكون حاشي زيد مصدرا مضاعفا كرويد مزيد
 بدليل القراء الشاذة حاشي لله موقفا يكون حاشا لزيد اسم فعل مستعمل
 استعمال المصادر كما ذكرنا في هيات لزيد من حلة المصادر القياسية
 المنبوتة بالضابطة المذكور مصادر لم يوضع افعالها عرفا لراي
 نشأ بهما له اي نقاسا بها بمعنى غلبه فله فعل مستعمل مثل الفهمري
 والقر قسائي اعني ان جميعا مصادر لا فعل لها عن مذهب سيبويه الا ان
 الفرق بينهما ان دروا ونشتا لم يستعمل وبنما جوف البحر مجلات نحو
 الفرق قسواء فانه يستعمل ناصبة من غير لفظه والناصب المقدس لدق قول
 ايضا فعل من لفظها والقدير انتت دروا نقست براد منها اسماء الاعيان
 هي الهمام مقام المصادر نحو تر بالك وجندلا اي ربيت وميا بتر

وجندل فهذا مثل ضربته سوكا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والفهمري
 ومنها صفات قامت مقام المصدر نحو هياتك اي هتارة وعادراك اي
 عبادا وبي مثل قم قائما اي قيا ويقال جايبا والفرق بينهما كما ذكر في الصغير
 المذكورين وقد قيل في هذا التسميه انه نصب على الحال لحدوث الموكدة كما فعل
 في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات فانت مقام المصادر كما هاشك اي جها
 وهاك اي طيباك واقا فاة لك اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعنى
 ويلزم اصحابها صاحب ساكن في الاصل صوتا وان لم يبين ما يجازيها اي
 اي كفا وبها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاستقاق والفرق
 والمصدر اصل في باب القرف والاستقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء
 المنقلبة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ملائق منه قطع
 عند الفعل الناصب لرفع المفعول المطلق لانه في الغالب يكون مستقاس مفعول
 المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز ان يراها نصيبا الا ان يكون على
 حرفين فانهما حرف مدحودي لزيد وذلك نحو اها وبيها ويجوز ابقاءها
 على النساء الاصلية نحو انا واو على اخواني واوس ونوني والظاهر ان
 ويك ويك ويك ويك وسك من هذا الباب واصل كلاهما في علي ما قال
 القراء في بلام الجر بعد هاشقة مع الفهمري ويك ويك له ثم خلط
 اللام في حق صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بيا في لجره نحو عندنا
 منهم واذا ارادوا ان يبالا قصار مع بابا تمامه فلا تاجازان قد دخل بعد
 لا ما احري نحو ويلا لك بصير ورة لاوي للام الكلمة به ثم نقل الى باب الابتداء
 فقتل ويلك كما ص في سلام عليك ثم جعل ويج وي وي كنانات عن
 ويل وهذا كما قالوا فاذلة الله بمعنى قتله ثم استغنوا فكفوا عنها بقاءه وكاه
 ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو
 وسير واية وعز ذلك ما استدركه في اسماء كما يقوم المصدر للاصل مقام الفعل فيصير
 اسم فعل على امر قبل ويجوز في كل صوت يدعي صير ورتنه اسم فعل ان يقال قيا

على مصدرية و يكون بنا و نظر الى اصله حين كان صوتا لا يكون له اسم
فعل فصرته و يزيد نحو ضربت و يزيد و ذلك لان علمنا صيرورة المصادر
اسماء لا افعال بل هي سميعة كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير
فيها اسما لا افعال و هي النظر الى اصلها فلا ضرة و نرى ملحيا الى كونها
اسماء لا افعال و من المصادر المضبوط بالضابط المذكورة في لهم عمر ك الله
و فقد ك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كثيرا من لا اتق به و مما عند سيبويه
نصه بان على المصدر و قد استعمل فعل عمر ك بخلاف فقد ك قال عمر ك الله لا
ما ذكرنا الناهل كنت جازتا ايام دي سلم و لا يقال فقد ك الله و اكثر ما يستعمل
في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فيعيد ك ان لا تنهين
سلامته و لا تنكي فزج القواد فيجمعها و ان سرادة قال ايها النخ الشرا يسهل عمر ك الله
يلعبان بي شابة اذا استقبلت و سهيل اذا استقبلت بيان و قد ذكر الجوهري
استعمال عمر ك و عمر في القسم الذي لا سوال فيه قال يقال فقد ك لا تنك و كذا
فعيد ك الله لا تنك و عمر الله ما فعلت كذا و عمر ك الله ما فعلت كذا قال ابن
لا يستعملون لا في القسم قال الجوهري قد جاء و عمر ك الله في غير القسم واستعمل
بقوله عمر ك الله كيف يليقان و قال المعنى سألت الله ان يطلعا عمر ك و لم يرد
القسم و قد ذكرنا ان المراد به في البيت قسم السؤال و الاصل عند سيبويه عمر ك
الله تغيير الحذف الزايد من المصدر و اقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به لا
و كذا فقد ك الله تقديرا و معنى عمر ك اعطيتك عمر اياه سالت الله ان يعمر ك
فلما صحت عمر معنى السؤال يعدي يمينه الى المفعول الثاني اعني الله و كذا فقد ك الله
وان لم يستعمل اي جعلك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله و اجاز لا خفض رفع الله
في عمر ك الله ليكون فاعلا اي عمر ك الله تغييرا و يجوز ان يكون انقضا بها على الصل
و يكون التقدير اسال عمر ك الله اي اسال الله تغيير ك اسال الله عمر ك الله و لا
الله فقد ك او تقيد و تمليك على حذف الزايد و اسال متعديا مفعولان و كذا
المعنى اسال بحق تغيير ك الله اي اعتقادك بقاء و ابدية و تقيد ك الله اي مسك

اياء الى القود اي الدوام و القكن فيكون انقضا بها حذف حرف القسم نحو الله لا
فعلن و مما مصدران محذوف والزوايد معنا فالفاعل والله مفعول المصدر
و يجوز ان يكون معنى فقد ك الله بكسر القاف بحق فقد ك الله اي فعيد ك اي
ملازمك العالم باحوالك و هو الله فان الله عطف بيان لقد ك اي يبد هذا
التاويل في لهم فعيد ك الله بمعنى فالفعل و التقيد بمعنى القاعدة كالحذف
و الخليف فعلى هذا مذهب سيبويه و هو ان يفسرهما على المصدر على تاويلهما
ما سال تغيير ك و تقيد ك ليس معنى القسم ظاهر فيهما مع انهما لا يستعملان الا
في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جري يا جري قسم السؤال
لانه قد ابتداء السؤال بالدعاء للسؤال كانه قيل طول الله عمر ك الله افضل لي كذا
قوله و قياسا في مواضع قوله ما وقع ثبتا الى آخره هذا مصدر
محب حذف فعله باجتماع شمل احد ممال يكون ناصبه خبرا عن نبي
جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر
و الثاني ان يكون المصدر مكررا و بعد الا ومعناها نحو ما يزيد الاسير
و ما لا يهر لا تقبلا و انما انت سير اسير المومنين تقريرا تقريبا و كذا ان دخل
على البتداء في اصحه نحو ان يزيد اسيرا و يجوز ان يكون نحو ما كان يزيد
الاسير من هذا و انما وجب حذف الفعل لان القصور مثل هذا المحصر و التكرار
و صف الشيء بدوام حصوله الفعل منه و لن و منه و وضع الفعل على الحدث
في التحدد و ان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك يزيد
يروي الطريق و ن من الخائف والله يقبض و يلبس و ذلك ايضا لشابهة الاسم
الفاعل الذي لا دلالة فيه و ضمنا على ان ما كان المراد التقيص على الدوام
و لن و لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا و هو موضع على البتد
او اسم فاعل و هو مع العمل كالفعل لشابهة فصار العامل لازما الحذف
فان اسراد و ازياة البالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عن يزيد سيرا و ما
زيد الاسير كما ذكرنا في البتداء في قولها فانما ي اقبال و ادبار و هي اذن
عن الكلام معنى المحدث اصلا لعدم صريح الفعل و عدم المفعول المطلق الدال عليه

عليه مثل هذا المعنى اعني زيادة البالغة في الدوام وفعل بعض المصادر المفعولية التي
قد منها او فاعلا او مفعولها يتبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل
من المعنى الدوام قال عجب لثلك قبضته واذ امتي فيكم على ذلك التقية عجب قال
سيبويه معناه من بعض من يوق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمل
و ثناء عليه ومنه سلام عليك و يدل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطها لانه
لو كان متفيا نحو ما نريد سيرا لم يكن بعد نفي نحو نريد سيرا لم يكن فيه معنى
للمصدر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل ان قصد هو الوجوب لحذف الفعل
كما ذكرنا في داخل على اسم صفة لتي وليس دخول النفي على الاسم المذكور
شرطا وذلك لانه لا يجوز كما قلنا في نحو ما كان نريد السيرا ما وجدنا ذلك الا
سيرا التزم ان يكون انضاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون
خبر المفعولين لتعديتين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني يكون فاصبه خبرا
عن شيء لا يكون هو المصدر خبرا عنه المجاز في له او معنى نفي يربط ما في
انما من معنى المصدر نحو انما نريد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا ومعنا
قد يكون منكر كما ذكرنا في معرفة الا بالاضافة نحو ما نريد السيرا يربط او
باللام نحو ما نريد السيرا وكذا في مكرر نحو ما نريد السيرا سيرا قالوا في حقيقته
حذف الفعل وجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا بعد اسم لا
يكون خبرا عنه حتى لا يربط عليه نحو قوله نعم دكت الاسر حتى دكا ولا يعطي
لفظه هذه الفائدة الا بتكليف لا يكون خبرا قوله ومنها ما وقع
تفصيل الاثر مضمون جملة يعني مضمون الجملة مصدرها متضافا
الى الفاعل او المفعول فمضمون شد والوثاق شد والوثاق ويعني بان ذلك
المفعول فائدة في مفعوله وعرضه المطلوب منه وسماء اثر الان
الغرض من النفي يحصل بعد حصول ذلك النفي كالان الذي يكون بعد النفي
و يعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انما عه المحفلة واعلم ان ضابطه هذا
القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية بمضمون مصدر يطلب منه فوايد
واعراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاعراض بالفاظ مصادر منصوبة على

انما منصوبه مطلقا عقب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاعراض
تفصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يضمن ذلك المصدر اعني الجملة
للتقدمته مقام ما يضمن تلك الاعراض اي افعالها الناصب لها فلما صح ذلك
وتكررت تلك الفوايد استعمل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام مضمون المصدر
الذي هي اعراضه مقام مضمونها فوجب حذفها فقوله نعم شد والوثاق
جملة يتضمّن شد الوثاق والمطلوب من شد والوثاق اما قتلوا استرقاقا
او من او قذا ففصل الله نعم هذا المطلوب بقوله فاما متابعه واما قذا ونقل
في الجزية نريد يكتب فقرة او يعاوي ويشتري طعاما فاما يعاوي واما
الا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة
متمثلة على اسم يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدة التشبيه اذ
التي مثل صوت حمار في جملة يعني بها نحو له صوت ننداء الجملة متمثلة
على اسم يعني هذا المصدر المنسوب وهو المبتداء المرفوع وهي متمثلة ايضا على
صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المحرور باللام في
مستلثنا وكان ينبغي ان يفهم اليه شرطا اليه شرطا آخر وهو ان يكون مفعولا
للمنسوب الجملة الذي يفي بمضمون المنسوب عارض الصاحبه غير لازم حتى يخرج
نحو قولهم له علم علم الفقهاء له هدي رهد رهد هدي الصلحاء فان الثاني
اذ يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني
على الحدث واكثر الحاجة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدريين الجملة
المتقدمة والمصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية صوت
فلها وجب حذفه فالاصل له صوت بصوته حمار اي نصوبت حمار اي
فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه
ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا يفعل مصدر قال انما انصب الامر من
بر في حال نصوبت ومعالجة يعقوب هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل
منه بمعنى الفعل والفاعل فهو بمعنى يصوت لانهما تدل على المصدر الحادث
وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افترق بالجملة ما دل على نداء المصدر الحادث

اي الحال الماضية و هو مرت في مسئلتنا المجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي و قيل ان العامل في المصدر المنسوب الاسم لم يكن مفعولاً مطلقاً كما يحكي في باب المصدر فهو كما تقول عجت من ضرب بك ضرب الأمير وكقولك ضرب بك ضرب زيد حين من ضرب عمر وضرب به في هذا ترد لان المصدر عند من لا يعمل عمل الفعل بخلاف له صريح فانه قطع بمحصول الفعل وعلى الوجهين لا حيزه لا يكون من هذا الباب لان عاملة ظاهره ويجوز ان يدعي القول الثاني من هذا الا قول الثلثة نحن قوله نعم صنع الله و وعد الله و كتاب الله وصفته الله لان قبلها ما يرد في معنى افعالها فيقال هذه المصادر مفعولية بالبدن كقولك قبلها القيامها انما افعالها واجاز غير سبويه رفع هذا المصدر للضوب اعني نحو صوت حمار و صرخ التكليل اما على اليد و اما على الوصف و ذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف للصفات اي مثل صوت حمار فميزته تفرقه مع كونه الوصف بكرة لان مثل لا يقر في الاضافه في بني عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد و رده عليه سبويه و قال لوجاز هذا الجواز هذا قصر الطويل اي مثل الطويل و قال غير الخليل هو جامد ما دل بالمشق اي له صوت منكر كما تقول له صوت برجل الله اي جري و مثله قلبك كما يحكي في باب الوصف فاذا تفرق من عند من يدل لا غير و اذا انصب المصدر اعني نحو صوتنا حسانا ان يكون حالاً على احد الثاني يدين المذكورين في الوصف و في الحال المتكسر في له و اما اذا لم يكن المصدر للتفسير وجاء موصوفاً في الوصف فاذا له صوت صوت حسن فقال سبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه يدل من الاو و او وصف له و اما حكم فيه بالبدن لا التأكيد اللطيف في جاني زيد لان الثاني مع واصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يبيده و لا و لو لم يكن معه الصفة كان تأكيداً لا غير من جملة و صفاء مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع و صفه كاسم واحد الاتري انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما قال نعم انا انك لنا قرائع بيا و هذا كما قال سبويه في نحو لا ماء ماء ابار و افاض كمرت نصار و صفاء فانت فيه بالبناء و ان شئت فقل و ان شئت لم تنون جعل الثاني كقولك تكرر الله و لا موصوفاً في كمال

لا و لا و من جعله بدلاً قال ميني الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه و لا منع عند ان يكون الثاني اعني صوت حسن في كيد الفقيه كما يحكي في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الوصف في الضم ايضا اما على المصدر او على الحال و اما احتيا سبويه للاساع في الثاني و ان الضم لكونه بلفظ الاول و معناه فلا و بي ان يجعله تابعاً للاو و فاذا ابعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر قبله و لا لا يتابع ويجوز الضم على حذف المصدر الوصف نحو له صوت حسن و يجوز حسنا اي صوتنا حسنا و كذا ان خلت الجملة المقدمه من صاحب الاسم الذي يمينه المصدر فلا و لا يتابع المصدر و ان كان التثنية و ضم و بدلاً كما ذكرنا نحو مرت به فاذا في الدار صوت صوت حمار و اما ضعف الضم لان الجملة متقدمة ليت اذن كالفعل لخلوها مما استند اليه الحدث يمينه و لا بد للفعل من مستند اليه و قد جاز الضم فيه على المصدر او الحال كما مر و وروي في بيت روتة فيها ازدهاق ايمان دهاق ضم ايمان مع انه لم يذكر صاحب الاسم و لا الوصف و هو غات الضمف فالوجه لا يتابع في مثله قوله **ومنها ما وقع مضمون جملة لا يحتمل لها عني** يكون المصدر مضموناً في الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا يحتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر و لهذا قيل ان المصدر الظاهر لو كان نفسه فاعتراف في على الف درهم اعترافاً في كذا الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر موصوفاً نفسه في نحو ضربت ضرباً بالان لو كذا ههنا مضمون المفرد اي الفعل و ان الفاعل لان الفعل يدل و حده على الضرب والن مان و اما في مسلماً فلا اعتراف مضمون الجملة الا مية يكما لها لان لا مضمون احد جزها من منه قلهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر او لا الاذان و هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى الصلوة و دعوة الحق كرجل صدق و حمار سوء و منه قوله لا اي منحك الصدود و اتق قوما اليك مع الصدود لا ميل لان قوما بمعنى التاكيد و هو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالصدر هو كذا نفسه هو الذي يوي كذا جملة مدله على ذلك المصدر بقا و منه صفة

الله وضع الله وكتاب الله ونحو هالان ما بعد مهاس الكلام نص على معا
 هذه المصادر في مثل هذه المصادر بطلان لوجوب حذف افعالها الاضا
 المذكورة وكونها تأكيد لا نفها ولا يمنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر
 ان يقال الجملة المتقدمة عامله فيها لا يتقاعن الا فعال الناصبة وتاديتها ما
 كما قلنا في نحو زيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنسوب باللائم اضمارة
قول ومنها ما وقع مضمون جملة لها محمل غيره
 اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل مرجع زيد القهقري في ان المصدر في
 كليهما موكدا لها محتمل غير لان المحمل في الاو لجملة وفي الثاني مفرد اعني
 مجرء الفعل من دونه الفاعل ثم اعلم ان الموكدا لغيره في الحقيقة موكدا لنفسه ولا
 فليس بموكدا لان مفعلة التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن النفي ثابتا
 فكيف يقوي واذا كان ثابتا لمكرره انما يوكدا نفسه ويان كون من كذا لنفسه
 ان جميع الامثلة الواردة لغيره اما صريح القول او ما هو في مفعلة القول قال
 الله نعم ذلك عليا ان مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا
 هو القول الحق لا قولك مثل قولك الله باطل ونحو زيد غير ما تقول
 ما فيه مصدرية اي قولك قولك لا غير ذلك وفيه هذا زيد كقوله انما هو النجم
 اي هذا هو ذلك النجم والمصدر لا كما تقول في حقه من صد ذلك وقولك
 هذا قائم حقا اي قولك احقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا باطل وكذا قولك
 اي طالب اذ لا يتغناه على كل حالة من الدهر جدا غير قولك التنازل اي قولك
 جدا وكذا قولك لا فعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة
 وفيه ان ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم لله وفي ثم اجزم به مرة اخرى
 فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم
 افعله البتة اي جزم مت بان تفعله و قطعت به قطعتة فالبتة بمعنى القطوع
 به و كان اللام فيها في الاصل للمهد اي القطعة العلوية متى التي لا تردد
 فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة متعلقا
 بها مطلقا للقلب بيا بالرفع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان التكلم

اذ تكلم بالجملة فهي مقولة في جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الجزئية في الاضافة
 حفا مطابقة الخارج وهذا المفعلة يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره
 من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل على الصدق واما
 الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما الجزم بمحتمل الصدق والكذب
 فليس مرادهم الكذب مدلول اللفظ الجزم كالصدق بل انه محتمل الكذب من حيث
 العقل اي لا يمنع عقلا ان يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يحى بعد كلامه والنبي
 من الموكدا لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نض لان الامس قاطع لطلب الفعل و
 الناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجد كما لا نقضيان كذا
 كذا كما قال يستعمل الامع النفي فليس موكدا للفعل المذكور بعده وما قولهم بعضهم
 الا انه لو كذا قوله احد كما قوله لا نقصان كان موكدا لمضمون المفرد اعني الفعل
 بلا فاعل فيكون نحو مرجع زيد القهقري لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل
 للحد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل القهقري وغيره فان قلت جدا كما مضمون
 عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هذا لا فيكون من كذا
 الجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للحد والنزل سواء اذا استدبر
 الى المخاطبين او غيرهما او مخاطب يعارض بنحو زيد مرجع القهقري فان القهقري
 في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق في ان حد كما مضمون
 المفرد ونحو انما جعلنا المصدر موكدا لغيره اذا أكد مفعلة القول الذي مضمون
 الجملة لكن بما مقولة ولا يحوز ان يقتدر اجد كما قوله لا نقضيان كما قد مرنا في بيت
 اي طالب اقول لا يتغناه على كل حالة جدا الفساد المفعلة فجب اجدك اذن بطرح
 البناء والمفعلة ايكدا قال الاصمعي ومثله قولك احقا بنى سيلي بن جندل تهددكم
 اي اي وسط الجالس اي اي احق ومعنى حقا جدا كمتقاربين او نقول انما
 على الحال كما في فعلته جندك على الخلاف الذي يحى فيه والعامل في اجد كما الفعل
 الذي بعده ان لم يكن مصدرا بل لان لها مصدر الكلام ونحو انما يقال هو بتقدير
 اجدان جدا ثم بين ما يسال عن الجدي فيه وهو لا نقضيان فيكون اذن تمام
 حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قد مرنا ان جميع المعاص

من كذا لفتها وتقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو
 عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في حق قولك
 من زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر من كذا لغيره كحفا في قولك زيد قائم
 حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم على ظن المخاطب نصا فانتصابه بفتح
 المخاطب كما قيل في احدك او على المصدر لكنه غير من كذا ولا يجوز اظهار
 ناصبه لكن نر مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر
 من كذا لغيره مع ان اللفظ السابق دل عليه نصا لا نك انما قد بمنزل هذا التاكيد اذ توهم
 المخاطب بثبوت تقييد الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها
 وكان كذا باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى والقيضه والنفس غير المحتمل
 فلهذا قيل من كذا لغيره واما لو كذا لنفسه فلا يدكر لمثل هذا الغرض فيبني تركيد النفس
 وهذا عبارة المتأخرين وسيبويه يبيّن التركيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد
 لغير التاكيد العام وقال المصنف في التركيد لغيره اي التركيد لرفع احتمال غيره
 وليس بشئ لانه في مقاصلة التركيد لنفسه فينبغي ان يكون لغيره موكدا كالنفس
 واما ان يجب حذف الفعل الناصب في الموكد لنفسه و لغيره لان الجملة كانتا بنتين
 عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقامتين فلا يجوز تقديم المصدرين على
 الجمليتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمنع التقطع عن زيد حقا لكون
 وان لا راي باسما يرتكبا كونه الجمليتين بانفسهما عاملين في المصدرين لا فاد
 معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليها الضعف العامل فلا يكون اذن
 من هذا الباب قوله ومنهما ما وقع مثني ليس وقوعه مثني
 عن الضوابط التي تفرق بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالثنية
 التكرير كقولك فارجع البصر كرتين اي سر جعا كرتين مكررا او كان لغيره
 التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف في
 هذا ومثاله اصابته الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قيل وليك ومثني عند
 سيبويه مفرده اكلدي عند يوش قلب القها بام ما اضيف الى المفعول كالف
 لذي وليس لوجه لبقا عليه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما تابني مسورا

تلي تلي يدي المسورا قال ابو علي معتدرا ليوثي مخزنا يقال اجري الشاعر الوصل
 يجري الى وقت يله لغة من وقت يله افعي افعي بالياء واصل ليك الباك البايين اي ايم
 لحد منك واشتال مامورك ولا ابرح عن مكان كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير
 كما في قوله نعم فارجع البصر كرتين والمعنى الباكين اشتاليا حذف الفعل واقيم
 المصدر مقامه وحذف من واداه ورد الى الثلاثي ثم حذف ص فالج من المفعول
 واصق المصدر اليه كل ذلك لتفريع الجيب بالسرعة من التثنية فيتفرغ لاستماع الماس
 به حتى يشله ويجوز ان يكون من لب بالكان بمعنى الب فلا يكون حذف في الزوال
 والاقولهم لتي يلي فهو مشتق من ليك لان معنى لتي قال ليك كما ان معنى سجع وسلم
 يستعمل قال سبحانه الله وسلام عليك وبسم الله واسبح بمعنى سجع وسلم بمعنى جعل
 سالما فلم يستقام سبحانه الله وسلام عليك وسعديك مثل ليك اي اسعدك اي عنيك
 اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب وقولهم دو اليك اي قد اول الامر
 والي وهذا يدعي امرع اسراعين قال ضربا هذا ديك وطعنا وحصنا اي ضربا
 يقال فيه هذا ديك كقولك جابذا دق هل رايت الدب قط وهما جيك اي لن كرتين
 كلها معا در لم يستعمل الا للتكرير بخلاف حنايك ومثلهما حوايك فان كان طرفا
 فانه يستعمل حان وحوا قال قتالت حان ما لي بك هاهنا اذ في نسب ام انت
 الحلي عارف ومعنى حنايك اي تحن تحتنا بعد تحن ومن المصادر الواجب حذف
 فعلها قياسا لفاعل ما كان في جماع استقام كان او لا نحو قولك اسرفي وديان
 الحظرب قرشي واسكوا انت في المدييد وقياما وعلم الله وقد تعد الناس واما
 وجب حذف الفعل فيه حرصا على ان حاسر الوجع مما ذكر عليه وقد استعملت العقاب
 مقام المصادر في التبرج عوا قايما وقد تعد الناس فاما وعلم الله وقد تعد الناس
 وكذا قولهم امتمت امره وتساخري وقد قيل انها احوال كما هي في باب الحال
 وما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو المراد تاكيد المعطوف
 عليه ومثله كما قيل لا الجيب الطالب ثم ونه اي فعل وانعم عينك انما ما اي انما
 لحذف الزايد وضاف الى المفعول ان نعمت عينك نعمة اي قبه وهو مضبوط
 بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول المراد لا افضل ذلك ولا كيد او لاها وهو

مضبوط ايضا بطلاضافة ايضا مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا لا كره او لا سكاوة
ويقول الرازي على الثاني لا فعل ذلك وزعموا هو ان يقول اعتديت ولا اعتداء
الغراب واعتديت ولا اعتداء الفظاي ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من
ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لانه العطف عليه على الفعل المتك
واغناه عنه ومن التباسات نحو وتنبئ اليه تنبئا عند سبويه وهذا اخر القياسات
وتدجاءت الجملة قائمة مقام المصدر في فاهالينك اي قالوا اخترق العنق ديت
دهيا ولا اصل في فاهالينك اي الي فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمة فاه
الي في ويحذف ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اي كلمة مشافهة الا انه لا يجب حذف
فاحيه كما وجب ذلك في فاهالينك ثم جعلت الجملة التي هي في فاهالينك بمعنى المصدر
اي اصابته اذ هي فالجي عنها معنى البتداء والحز وكذا صار معنى فاه الي في اي مشافهة
او مشافهات من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى
آخر فلما صار الجملة بمعنى المفرد اعراب منها ما قيل لا اعراب وهو الجرح والاول باعراب
المفرد الذي صار بمعنى فاه وهو المصدر في الحال فيقتل في في هاء فاه فاه
وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا في قول انتصاب فاه على انه مفعول
به اي جميل الله فاهالداهية الي فيك اي جعلها مشافهة فيك **قوله المفعول به**
ما وقع عليه فعل الفاعل قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ حار الله
يريد ما وقع عليه او جري مجري الواقع لدخل فيه المصوب في ما ضربت زيدا واخط
ضربا واحدا حدثت قتلا فكانك او قعت عدم الضرب على زيدا وكان الضرب كان شيئا
او قعت عليه لايجاد وضرب الضيف وقوع الفعل بعلته بما لا يعقل الا به فعلى نفسيره
ينبغي ان يكون الجرح والقتل في مروت بزبد قوت من عمر وبعدت من بكر و
من البصرة الى الكوفة مفعول لا بها ولا شك ان يقال انها مفعول بها لكن بواسطة
حرف جر و مطلقا لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلاهما
في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك في قولهم اشترك زيدا وعمر
ولا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيدا لا شي آخر وهو عمر وغيره وليس بمفعول
به في الاصطلاح ولا قرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم

مفعول غير مقيد بصريح من عامله المبتدأ او المفعول مبتدأ بقرينة اسم مفعول مقيد
بصريح عن عامله يخرج جمع المفعولات والافعال المطلق فلا ان الضرب في قولك ضربت
ضربا واحدا حدثت ضربا وان كان مفعولا للشك في الثاني لا انه لا يقال في الاول ان
ضربا مفعول وبس يقال في الثاني انه محدث واما ما قيل من ان المفعول عليه اسم المفعول
الصريح عن عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في مروت اليوم من تخاف زيدا اكره انك
ان اليوم مسير فيه وكذا في تخاف زيدا مفعول معه واكره مفعول وكذا في قولك مروت
بن زيد قتل الى زيد بن زيد من سرير موقوف اليه وزيد في قتل زيد وجب
زيد او بعت زيد احلاو كذا زيد اطعموا ما بعت زيد اسيرا ومثاله المفعول بالقول
به حذف حرف الجر لانه موقوف منه و جى اليه و سبيع منه و مكيل له و سبيع له
وقولنا المبتدأ او المفعول مبتدأ ليم زيدا في نحو ضربت زيد او انا ضربت زيد او افعال
القول في الحقيقة لا معدى الى مفعول واحد و هو مفعول الجز الثاني مضافا الى
الاول فالعلوم في علمت زيدا اقاما قيام زيدا لكن نصهما معا لتعلقته بمضمونهما
معان كذا قيل حذف احد هما من دون الآخر مع انهما في الاصل مبتدأ و خبر لانك
لو حذفت احد مما كنت كالمادة في بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعلقا الى مفعول
حقيقته لكن ان لهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا اجبة
واعطيت زيدا اجبة مكسوس ومعليه وتاينهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكسوة
و معلقة اي ما خذوة وكذا نحن احضرت زيدا الله وزيد محض والنهر محض
فالغنى حملت زيد اعطى ان يكفيه الجبة و يعطى ما و محض النهر فلم يحضره بل انتصا
المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن بمعنى اللول على ذلك فعل المطاوع اي حلت على
محض كما تقرير وباب اعلمتك زيدا قاما في الحقيقة متعلقا الى مفعولين فان العلم
هو مخاطب و قيام زيدا هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثاني
لكنهما معان متضمنين بمفعول الثاني كما قلنا في علمت و قولهم المفعول به الضمير في
به يرجع الى الالف واللام اي الذي لفعل به فعل اي يعامل بالفعل ولو وقع عليه
يقال فقلت به فملا قال الله نعم وما ادري ما يعمله لي ولا يكمن كذا الضمير في الفعل
فيه و له و معه و اما صاحب المفعول فالفعل عند البصريين ان شبهه بناء على انه به تقوم

للمعنى القوي للرفع اي الفاعلة والنسب اي المفعولة قال القراء هو الفعل والفاعل قال
 هشام بن عمار من الكون فاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين او لي بنا
 على ان النسب علامه الفضلة لا علامه المفعول وقد قال خلف من الكون فيسر
 ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاستناد على تقدم قوله وقد
 يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيسره
 لا المفعول معه وذلك مراعات اصل الواو او هو في الاصل للعطف من ضمها انما
 الكلام في يجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد متددة
 او محففة فلا يقال زيد الاضرب في فعل ذلك لكن تقدم المنصوب على الفعل
 دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم ولا لم يخرجه عن مرتبة اي الصلة
 وان كيد الفعل من دون بكونه مهما قسنا قوله في الظاهر وكذا يجب تأخير
 عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عليه اذ قل قلت
 فيه عليه ضرب موسى لعل ان التقدم مبتداء وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو
 ما احسن زيد لانه لا يتصرف في معوله كما يحى وكذا لو كان الفعل صلة للف
 نحو عجت من ان ضربت زيد لانه لا يفصل بين حرف الوصلة وصلتها كما
 يحى في باب الوصلة ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان يفهم المنصوب
 معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ناقص احد ما نحو ايهم صرت واي
 لعت فاكر مت حين تركب اركب و غلام ايهم صرت و غلام من لقيت فاكرت
 وكذا ان كان المنصوب معولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذ لم يكن له منصوب
 سواء نحو قوله فاما اليتيم فلا نقم وذلك لما يحى في حروف الشرط من انه
 لا بد من تأييد سبب الشرط المحذوف بعد اما لو كان له منصوب آخر جاز ان
 يقدم ايها تست و يحذف الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيد ان
 سد شرط اخر بعد شرط اما نحو ان لقيت زيد افاضب خالدا لم يجب تقديم
 المنصوب و منع الكون بنون نحو زيد غلامه ضرب لان زيد استأنف في الكلام
 من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى
 لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعول فيبقى الضمير المنصوب بعد

كانه مفسر له قبله بخلاف قوله نعم واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متأخر من جهة
 المفعول لانه بخلاف ضرب غلامه فانه مقدم من جهة المفعول لانه متأخر من جهة
 المفعول و هو الحق الفاء بالتقديم اللطفي وكذا منع الكون بنون نحو غلامه او غلامه خير
 ضرب زيد واي نبي اسراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر
 في هذه الصور هو الفاعل ولا يحوز ان مقدمه قبل المفعول المتقدم على الفعل لان
 الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو مقدم لفظا ليس بتقدم تقدير او هذا
 بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويحوز تقديمه عليه
 واجازه البصريون و هو الحق نظر الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يحوز تقدم
 المفسر وحده اي الفاعل اخر فاما يتصل به ضمير المفسر فيقول ان مقدم غلامه ضرب
 زيد ضرب زيد غلامه وكذا شعوا نحو ما طعما مك اكل الا زيد لا فك خذ فت اكل
 الذي هو الاصل والهدية واعينت بالمفعول الذي هو فضلة وذاك بان قد منته على
 الفعل واجازه البصريون و هو اي لان المستثنى يبدل مسد بالفاعل واعلم انه لا
 يقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسر الظاهر اي لا يصح فلا يقال زيد ضرب كما
 يحى في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يجدد الفعل
 لقيام القرينة القرينة الدالة على تعيين الحدوف وقد يكون لفظية
 كما اذا قال شخص من ضرب مفعول زيد او قد يكون حالته كما اذا رايته شخصا في يده
 خشية فاصد الضرب ثم يحذف مفعول زيد قوله امره ونفسه اي دع
 امره والواو بمعنى مع اذ للعطف وعلته وجوب الحدوف في المعانيات كثر الاستفهام
 وانما كانت مما عجز ضابط يعرف بنون عليه وجوب الحدوف اي كثرة الاستفهام
 بخلاف المنادي فان الضابط كونه مناد يفي قوله نعم وانتهوا خير لكم نفس سيويه
 انتهوا عن التثنية وانصدو خير لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا لكون خير لكم
 وليس بوجوه لان كان لا يتقدر قياسا فلا يقال عبدالله المقتول اي كونه ذلك فاما
 القراء لولا كان على اصحاب كان تخارقات الله محسنا وهو عنده مدبر انتهوا
 انتهوا خير لكم وقوله هم حسبك خير لكم ورواهاك او مع لك بتقدير وابت خير لك
 ورواهاك وابت مكانا او مع لك يقيى مذهب سيويه اي تقدير رايته في الآية وكذا قوله

قوله اهل اي ايت مكافا اسهل وكذا قولهم انك
امر اقصدا اي انت عن هذا ايت امر اقصدا وقرينة ايت في هذه المواضع انك
هت في الاو له عن شئ ثم حيث بعده بما لا يلهي عنه بل هو بما يري من به فيجب ان
يلتص بايت ايت او اقصدا ان ما يبين هذا المعنى وليس قولهم امر اقصدا
فعله على ما ذكره سيبويه واورده النحوي في لغة اورد سيبويه انهم اجيز لكم
وحبك وخير انك ونبها وحب اهتمام فعله وعله مع انت ايت امر اقصدا
بما ظاهرا ناصب امر او لم يجمع اظهارها ناصب خبركم وخير انك والا فالتثنية منفردة
للعنى امر او اقصدا اذا قصد الفساد في ما لا مر خلاف التصور ولا فراط قال كلاط في
قصد الامر مديم **قوله اهل** اي ايت اهلا لا اجانب وسهلا اي طيفت
مكافا سهلا عليك لا وعرا قال المبردي منصوية على المصدر اي رحبت بلا دك
مرحبا اي رحبا واهلا اي تاهلت فاهلا قدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل
في نحو القهقري على نحو ما ذكرنا واهل من ضحك سهلا على وضع سهلا موضع
سهولة ومن الواجب اعمار فعلها سماعا قولهم هذا ولازم عاتك كان المخاطب
كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قولهم عليه سماء الصدق صادر
من غيره قيل له هذا ولازم عاتك اي هذا الحق ولا تقم زعماتك ويحوز انك
القدر بر الزعم هذا ولازم عرا وازعم هذا ولازم زعم زعماتك ومنها قولهم من
انت زيد او اصله ان رجلا غير معروف تفصيله يبيد فكأن اسم رجل
مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكر زيدا او المتصا بذاكر اعلى الحال
من معنى من انت اي من يكن كما قيل في كيف انت وفتحة من تزيد اي كيف
تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيم اسوء اي من انت تذكر زيدا
ويروي سري زيد بالرفع اي كلا مك زيدا نحو كلمة قولهم في في والنصب
الشهر ومنها قولهم عن يرك من فلان والغريب اما يبيح المعاذر كالصبيح
او المقدر كالا ليم يبيح المولم واعزرو وعز يبيح ويحوز ان يكون بمعنى
الا ان الفاعل في مصدر غير الاصوات قليل كالشكر واما في الاصوات كالصهيل
واللهم فكثير والغرض ايضا الحال بما لها المراد بعدد عليها قال جار لها لا

اهل

تسكية

تسكرو عزي سيري واشفاقي على بعيري من لقوله سيري واشفاقي على
لعري الحال التي ينبغي ان يقدر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصبيح
الى مخاطب اي احضر عاذرك او عذر ك او الحال التي تقدر فيها ولا يلام وي
فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه سوء صفيه اليك ومعني
من فلان اي من جعل المساواة اليه وايداه اي انت ذو عذر فيما تقامه من
المكروه ومنه ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يبي بكر مني الله
عنه اعدس في من عاينه اي من جهة تاديبها ونقيرها وفي الجحان هلك الناس
حق تقدر ومن انفسهم اي تقسم العذر بسبب كثرة ونقيرهم لعذرهم ومن هلكهم
بمعنى من انفسهم واهلاكها ويقال من بعد ثرى فلان اي من اجل ايداه
اي في عذري ايداه فهل منها من بعد سري ومنها قولهم اهلك واهل ان كان
الراي فيه بمعنى مع فالعق الحق اهلك مع اليل اي لا تسبقك اليهم وان كانت للعطف
انصب اليل بفعل اخر عن ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق اليل ومنها كليهما وترا
اي اعطى كليهما وترا واصله انه قال شخص بين يديه سري وسام وترا لا اخر
اي هذين تريد ميثرا الى الزيد والنام فقال ذلك لا اخر ذلك ومنها قولهم الكلا
على البقراي اسل واخفاء وس كيله اي الجمع خفاء كل شئ ولا شئ من
اي اصع كل شئ ولا تترك سسمة من وان تاح فاهل اليل والنهار اي ساق
اهل اليل والنهار اي اهلك باليل والنهار وديان لاحية اي اذكرها قولهم
كاليوم من رجلا اي ما تريت كرجل اليوم من رجلا على هدف ناصب رجل وهدف
ما اضيف الى اليوم كاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وترا
وكل شئ ولا سسمة مراي كلاهما و كل شئ امر ووجوب الهدف في جميع ما
ذكر ومثاله لكون هاهنا لكونه في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير و
علم ان المفعول به محذوف كثيرا في افعال القلوب كما يحى في باها وكذا المتعجب منه
فانه لا محذوف الا مع القرينة على تفسيره نحو ما احسنك واجل اذ فائدة في التعجب
بدون المتعجب منه ولا محذوف المحاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من
ضربت اده منصرف الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف

من المفعول به فهو على ضربين اما ضوي كما في قوله نعم لم يثاء اي يثاء و او غير
منوي وذلك لان النفس الفعل معنى اللازم قوله نعم يجازي عن امره اي يعدل
وقوله وان تعقد من بالمثل من دي ضرر واما الى الصف يخرج في عراقيها يصل
اي لو ش بالخرج واما الله بالغة بترك التثنية كما تقول فلان يعطي و يمنع قال الله نعم
والله يقض و يبسط قوله الثاني المنادي وهو المطلوب
اقباله اي الذي تطلب منه ان يفعل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب
اقباله اخرج المطلوب السند وب لانه للمتفجع عليه لا المطلوب اقباله و يعرف
نايب مناب ادعوا خرج نحو يزيد في نوكد اطلب اقباله يزيد وقد تصلف بهذا
الحد و قال الزمخشري لم يجد المنادي لاشكاله وذلك لانه لو حدد بامر منعموي اي
كونه مطلوب لا اقبال دخل فيه يزيد في اطلب اقباله يزيد ولو حدد بامر لفظي اي
ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه السند وب ليس بمنادي والظاهر ان جاز الله لم
يحد لظهوره لا لاشكاله فان المنادي عند كل ما دخله يا واخواتها السند وب عند
منادي كما صرح به في احكام المنادي في الاعراب و البناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه
انه منادي قال الجوزي السند وب منادي على وجه التفعيل فاذا قلت يا محمد فذلك
تأديبه و قوله نعم فانما شاق اليك و منه قوله نعم في الرائي لا سعدي لا تلك كانت
من صميم ما ليت تصور حيا نكروا من ترفقا لا سعدي اي لا بعدت ولا هلك
وكذا السند وب التجميع عليه نحو واويلا و ابشرا واحربا اي احضر حتى تعجب
من فطاعتك و الدليل على انه مدعوى قوله نعم لا مدعوى اليوم بئرا واحدا و ادعوى
بئرا كثيرا امرهم بقوله و ابشرا و كذلك المساعات منادي دخله معنى الاستفهام والتعجب
منه منادي دخله معنى التعجب بمعنى الكفاءة وباللذ و ابي احضر حتى تعجب منك
و كذلك بر د عليه المخصوص فانه يقول هو منادي نقل الى معنى الاختصاص والعارض
غير معتد به هذا وانما نصاب المنادي عند سيبويه على انه و ناصبه الفعل المقدر
واصله عند يادعوا يزيد اخذت الفعل خذ فالأمر بالكثر الاستعمال والكتابة
حرف النداء عليه و فادته فايدته و احوال البرد يقب المنادي على حرف النداء
لده سد الفعل وليس بعيدا لانه يمال الالة الفعل فلا يكون اذ من هذا الباب اي

ما انتقب المفعول به بما مل واجب الحدف و على المذهبين يا يزيد جملة و ليس الشاذ
احد جزئي الجملة فتعديسويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدرا و عند
البرد حرف النداء سد سدا اخذ جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدرا ولا منع
من دعوى سده سد جواز المفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا
ان تقدير الالذاء بدو المنادي و ما اورد ههنا الزا من ان الفعل لو كان
مقدرا ان كان ياء عن ضامته لكان جملة خبرية غير لازمة لان الفعل مقصود به
الانشاء فلا ياتي ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ما ديت لان الاغلب في
الافعال الانشائية محسبها بلفظ الماضي و قال ابن علي في بعض كلامه ان يا واخواته
اجزاء الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء و يمكن
ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها
لا تقي الى الترخيم و منع ايضا بان التغير فيه لا يكون لغايب لعدم تقدم ذكره ولا
للمخاطب لفساد المعنى و لا المتكلم لان اسم الفعل لا يضمن فيه ضمير المتكلم و الجواب
ان اسم كل فعل محري محري ذلك الفعل فيكون فاعله ظاهرا و ضمير غائبا و
شكلا ان مخاطبا لكنه لا يدرى في اسم الفعل شيء من الضمائر فقول ص في المرفوع
المذكر والمؤنث وكذا في مناهد و محي هما و اذا كان اداه النداء بمعنى فعل
التكلم استقر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فان انه بمعنى العهدة و في او
بمعنى التجمع ان تجمعت و قيل لو كان اسم فعل ليم من و من المنادي لكان
جملة و الجواب ان قد نرى من الجملة لا يستقل به كلاما كالجملة القيمة و الشرطية و النداء
و لا بد له من منادي و اعلم انه قد نصب عامل المنادي المصدر اتفاقا نحو يا يزيد دعاه
حقا و يحسن ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق و يزيد قائم حقا اي مستقب بعامل
مقدر كما قيل فيها و اجاز المبر و نصبه الحال نحو يا يزيد قائما اذا نادى منه في حال
قيامه قال و منه قوله يا بوس الجمل ضررا لا قوام و الظاهر ان عامله بوس الذي
بمعنى السدة و هو معناه الى صاحب الحال اعني الجمل تقدير الزيادة اللام فهو مثل
العجني نحو يزيد راكبا قوله و يدني على ما يرفع به انما قال على
ما يرفع به ليكون اعم من قوله نعم على العم فان نحو يا يزيد ان و يا يزيد و

خارج منه وما يرفع الاسم به اللف والواو وقال الكسائي النادى المفرد
 المعرفة مرفوع ليجرد عن العامل المقتضى لا يبين انه المجرى فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في
 المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب الساء حتى متى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا
 لو جردناه لثابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حدث الياء ولو سمحنا ثابه غير المنصرف
 من فعلاء ولم يتغير ليكون من قايينه وبين ما رفع بها مل سرفع وما يعترض
 عليه المبتدأ فان العامل فيه عند هو المجرى قالوا بما نصب النادى الطويل بطول
 ولان النصب في كلام العرب اكثر منه عند مرفوع او منصوب بل عامل قالوا
 اصل ما يزيد ما يزيد اليكون النادى بين الصوتين ثم كفى ساو نوي الالف فصار
 كالغايات فبني عند على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا يزيد
 فحركته عند ليست نصبا ولا ادري ما يقوله في نصب المضارع والمفرد المتكسر ولم
 يحري المضاف مجرا بما في كونه منصوبا **قوله مفردا** اي الذي لا يكون مضافا
 ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيد او يا يزيد ونوعين بالمعرفة ما كان
 مقصودا قصد سواء تقرر بالبند او كان معرفة فله ضم نحو ما يزيد ويا
 رجل ويا هذا وانت والضم مقدس في المقوص والمقصود نحو يا قاضي ويا نبي
 وفي البيتي قبل النداء نحو يا هذا ويا هو لا ويا نبي عند الياء في المقوص وفي
 منهاشينا مقوله ما قاض لافه لم يبعد لام المقوص فاستمع السكون بلا لام
 او اضافة ولا عند في يامري من الازمنة نحو فاسم الاحجاف بالكتابة وانما بني
 المفرد المعرفة لوقوعه من قاع الكاف الاسميت المتأبهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
 المرفوعة كونها مثلها افراد او تفرقا وذلك لان يا يزيد بمنزلة ادعوك وهذا
 الكاف ككاف ذلك لفظا او معنى وانما قلنا ذلك لتقرر ان الاسم لا يبيى الا بالنداء
 المرفوع او الفعل ولا معنى لمخاطبة الاسم الى المضاف والمضارع لم يسمي
 لانها ليس كالکاف افراد ولم يسم المفرد المتكسر لانه ليس مثلها تفرقا ولم يقع
 موقعها وان وقع المفعول منادى جازي نحو يا انت نظر الى المظهر قال يا ابحر يا ابحر
 انت انت الذي طلعت عام حفتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد
 في كلام ابن الاوصى يا اياك بعد لتبيك قاله لا يبيى لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تبيين

النادي المفهوم اقصر على القدر المضطرب عليه من التنوين قال سلام الله وامطر عليها
 وليس عليك يا مطر السلام وعند يوش نصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى
 الى ازالة البناء بنون المنكس وانما بني المفرد على الحركة لان له عرفا في الاعراب وبني
 على الضم فز قايين حركتي النادى في العرب نحو ما قوم ويا قوم منا وحركة النادى
 البيتي نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك من قبلك وقيل **قوله وبخفض**
بلام الاستعانة هذه اللام المقحقة يدخل النادى اذا استقيت به
 نحو يا الله او يجب منه نحو يا الهام وهي لام التخصيص ادخلت علامته للاستعانة والتعجب
 وانما اخبرت من بين الحروف المناسبة معناه المعناها اذا استغاثت به محض
 من بين امثاله بالله عاى وكذا التعجب محض من بين امثاله بالاستعانة لفرانته
 فاللام معدية لا دعوى المقدس عند سيبويه او حرف النداء القائم مقام عند المبرور
 الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوا متقد بنفسه لضعفه بالاستعانة له او لضعف
 النايب منه لا تري انك تقول ضربني لزيد حسن وانا صار ب لزيد ولا يجوز
 ضربت لزيد وانما تحت لام الجر في الستات لاجتماع شئين احدهما الفرق بين
 الستات والستات له وذلك انه قد يبي ما هو مستغاث بذكر اللام والنادى
 محدود في نحو يا المظلوم وبالله الضعيف اي يا قوم والثاني وقوع الستات موقع
 الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يعي في حرف الجر فان عطفت بغير ما نحو قوله
 باللكبول وللشبان للعب كمره لام المعطوف لان الفرق بينه وبين الستات
 له حاصل ببطئه على الستات وان عطفت مع يا فلا يد من فتح لام المعطوف ايضا
 نحو قوله بالعطاء فتاى بالرياح وانما بذكر اللام الستات لعدم وقوعه موقع
 الضمير نحو قوله يا الله للمسلمين وفتح اللام في التعجب منه لوقوعه موقع الضمير
 فقط ويطرد كس لانه على انه مدعوله والنادى محذوف نحو يا الله وياي ويا
 الهاء وبالله التسعة وحكي الفراء عن بعضهم ان اصل بالزيد بال زيد فحققت وهو
 ضعيف لا يقال ذلك فيما لا له نحو يا الله وياي ويا الله ونحو ما قد يستعمل الستات
 له من نحو يا الله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغاث
 بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في الستات له من متعلق بما تعلق به اللام الاولى

نعمني بالله للمسلمين احضر الله بالذماء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث اذا كان
 معلى ما قد تدخل الامم الفتوحه على النادى للمهدد نحن بالزبد لاقتلتك قال جمل
 بالبكر انش والى كلسا بالبكر ابن الفزاس وقولهم ان هذه الام لا استغاثه كانت استغاث
 بهم لشتر كليب واستغاث بهم للقرار مكلف ولا معنى للاستغاثه ههنا لا حقيقه ولا
 بخانرا ولا يجوز دخول الام على النادى في غير المعاني المدكوزة فلو قلت بالزبد
 قد كان كذا وانت تحذره لم يحسن ولا يستعمل من حرف النداء في الاستغاثه والتعجب الا
 يا وحدها لكونها انهم في النداء كانت او لي بان يتبع فيها استعمالها في الناد
 المستغاث به والتعجب منه والمهدد **قوله ولا لام** قال الخليل اللام يدل
 من الزيادة في اخر الزمان المستغاث به والتعجب منه وكل من واحد من الياض والالف
 يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة حكم زيادة الندوب فنكون
 مرة واو مرة باء ومرة الفاكز زيادة الندوب على ما يحى وانما صدر المستغاث
 به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معربين لان علته البناء في
 النادى ضعيفه لانه لما شابه الاسم البني الشابه الحرف فعملت اللام المقضية للجر
 حرف النداء المقضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونه البعد من
 متيقن **قوله وينصب ما سواهما اي** ما سوي المفرد المعرفه
 والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضاف
 والمفرد المنكره ويعنون بالمضارع المضاف اسماء يحى بعده نهي من تمامه اما مفعول
 الاول نحن يا طالع اجيلا ويا حسنا وجهه ويا خراس مزيدا واما مفعول عليه
 عطفت النسق على ان يكون العطوف والعطوف عليه اسماء بنى واحد نحن يا ثلثين وثلثين
 لان الجمع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر لانه لم يركب لفظه
 ولا فرق في مثل هذا العدد والعطوف بعينه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه
 مضارع المضاف وهذا ظاهر مندوب سيبويه وكذا اتفقوا ثلاثة وثلاثين عندك
 وقال الاندلسي وبنى ليس هو انما مضارع المضاف ولا اكان علما ولا فلا يقال عند
 في غير العلم يا ثلثه وثلثين او الثلثين كيا مزيدا والمعارف اذا قصد جماعة معينة
 ولا قلت يا ثلثه وثلثين نحن يا رجل وامرأة لغير معين والاول لان لفظه قبل النداء

لا يتبدل

ارتباط ببعضه بعض من حيث اللفظ كما في لا خراس مزيدا اشدد واما غت هو جملة او طرف
 نحن في لك يا حليم لا تعجل ويا جراد لا يحجل قال يا شاعر لا شاعر اليوم متله حير ولكن في
 كليب قاضع قال عبد الله في شقعي عرييا الى ملا انا لك واعترايا قال او امر الحرو في
 محبت العين عيرق فاء الهوى يرقن ان ترقق وقال لا يا غلظة من ذات عرق عليك حنة
 الله السلام وكل هذا مضارع المضاف سواء جعلته علما او لا واذالم تجعله علما جازان
 يعرف بالتقصه كما في يا رجل وان لا يعرف لعدم التقصه كيا رجلا مقول في النكرة يا
 حسنا وجهه طريقا يا ثلثه وثلثين فترقا يا عبدا حل في شعبي عرييا وتقول
 في معرفة يا حسنا وجهه الطريق ويا ثلثه وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف
 بالجملة ان الظرف ايضا ان يجوز يا حليم لا تعجل القندوس واداء الحرو في الدارسة
 لكنه كسر وحق الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
 على تقدير انه كان موصوف فاجمع تلك الصفات المنكرة قبل النداء مقول يا حليم
 لا تعجل غفار اللذنب هذا ان لم يكن العطوف مما يكون مع العطوف عليه اسماء
 نهي واحد بل كلهما اسم بنى مستقل عن يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او
 الظرف فليس متبوعا مضارعا للصفات لانه لا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا او امرأة
 ويا رجلا طريقا بخلاف نحن يا ثلثه وثلثين اذ لا لا يستقل من دون الثاني
 من حيث اللفظ وبخلاف نحن يا حليم لا تعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة
 والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا حليم لا تعجل ولا غلاما
 من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقولهما صفا المنكرة قطعا انهم
 مضطرون الى جعل نحن يا حليم لا تعجل واداء الحرو في مضارعا للصفات مع قصد
 التعريف ايضا بخلاف يا رجلا طريقا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي
 وقد صح وصف المعرفة قبل النداء من صنع الاختصار لا يري الى الترجيم وحذف
 حرف النداء وصرح الكسائي والفراء نحن يا رجل راكبا المعين على انه مضارع
 المضاف حتى انها جاز يا راكبا المعين على حذف الوصف وفي كلام سيبويه ايضا
 ما ينشع جاز عن يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لا يستقيم لارجلا راكبا قال ابي
 بديا ما سائر التوابيع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز ان يكون النادى بها

مضارع المضارع لان شيئا منها ليس متبوعا مما يليه واحد كما في ثلثه وثلثين في العدد
ولا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كما يلزم في نحو يا حليما لا تجعل قوله **وبارجله**
لغير معين الفراء والكسائي لا يجزان للثبوت بمفردة قبل لو حسان الصفة
نحو يا رجله فبقا ونحو في له راكبا اما عرضت فبلفظ اندام من عمران ان يلقيا
وانما جاز عند ما يكون راكبا وصفه لوصف مفد سراي بارجله راكبا او لكونه
معرفة ولا يري البصريون لكون النادى في غير موضع في اللفظ ولا
في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجازة تغلب ضم النادى في المضارع له واذ
دخل اللام عليها نحو يا رجل صار ب الرجل ويا رجله صار بارجله وان لم يجر
دخل اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من يزيد لم يجر فيها لعل ذلك في المضارع لكون
جواز دخول اللام فيه وليلا على ان الاضافة غير حقيقة وان للضاف كالمفرد
ولذلك جاز ان ينادى بالحسن الوجه برفع الى صف اتفاقا ولم يجر في ما يزيد ذ المال
الا لقب واحمر في المضارع المضارع اذ اصلح اللام لجرى المضارع **قوله تنوع**
النادي البني المفردة الى قوله يختار رصفه كان عليه ان
يقول تنوع النادى البني غير المستغاث والذي في آخره زيادة لفت للاسقاط
فان قوله لا تنوع نحو يا يزيد او عمرو ولا يجوز من عمرو لان المتبوع مبني على الفتح
وكذا تنوع النادى الجور باللام لا يكون الا بجرورة نقول يا يزيد و عمرو ولا
يجوز رفعها ونهضها الظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب يزيد و عمرو فبجى
الكلام عليه في باب الاضافة وقال لا معنى لاي صف النادى المضمون منه تشبه بال
الذي لا يجوز وصفه فارتفع نحو الطريق في قوله يا يزيد الطريق على تقدير
انت الطريق وانتصابه على تقدير اعنى الطريق وليس ينبغي اذ لا يلزم من مشابهته
لركن من مثله في جميع احكامه ثم يقول تنوع النادى في علة ضربين اما بدله او عطف
نحو حر داس اللام او غير مما من بنية التنوع الخمسة وهي الفت والتاكيد وعطف
اليان وعطف النسق واللام والعرب لا ولا كالنادى المستقل اي كالنادى
الذي ينادى به النداء سواء كانا من زيد او لا وكان متبوعا معنوما او لا فيقول
يا يزيد ورجلا اذا قصدت التكرار كما يقول يا رجلا ويقول يا يزيد ورجلا اذا

تصدت القريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل اذا كان حضافا
ان مضارع عالم نحو ما يزيد و عبد الله و طالع و جيل و يقول في البدل يا زيدا
خافا و يا عبد الله اخ و ذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف بانته
النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز ما يزيد و عمرو على الموضع اذ بين ما ينادى به
بصرف النداء حقيقة بين ما هو في حكم الباشرة في قوله و نظير ذلك رب شاة و بملحتها
وعلى ما اجاز لا يمنع نحو يا يزيد و عمرو بالرفع حلا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله
و يزيد بالصب وكذا ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل
سادس المتبوع و جاز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء السانق والنداء
اسرى ان عطف السببان هو البدل كما يحى في باب التتابع فيطر دفيه حكم البدل له نحو يا
عالم يزيد و يا ذا المال بكر بالضم فيها يجوز في البدل ان لا يعمل كالمتنقل فيقال
يا عالم يزيد بالرفع كما يحى في التتابع **فان قيل** اذا كان البدل و العطف
المجرد عن اللام في حكم ما ينادى به المرف الباشرة لئلا يجرى لرجل غلام و عمرو في
البدل ولا غلام و جازية في العطف قلت لم تطرد ذلك فيه الا لان بناء لاسم للتركيب
على ما قيل لا تركيب مع كون احد جزى المركب مقدرا ما لان عمل لا ضعيفه بضم
شابهتها كل على بابها لا ترى ان العطف عن العمل بالفصل منها بين معنى لها نحو
لايتها على و الى جواز انظر الهايتكرامها فاذا اضعفت عن التأثير مع ظهورها
تكتفي بضم تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام و جازية بالفتح في العطف
والا الضرب الثاني من التتابع اعنى الفت والتاكيد وعطف اليان عند اليان
وعطف النسق واللام فيقول ان كانت تابعه للنادى بالعرب بتعته اعرابا معارف
كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها قال لا خفى في عطف النسق وى اللام التتابع
للمعرب انه محمض فيه لان نع ايضا نحو يا رجلا والحارث و يا عبد الله والحارث
وكذا اجاز ضم عطف اليان للمفرد للتابع المعرب نحو يا خافا يزيد و قال ان هذا
موضع قد اطره فيه المرفوع وقد قد منا ان عطف اليان هو البدل لا يلزم اذ ضم
اذا كان مفردا مع المعرب او المبني وان كانت التتابع المذكورة تابعة للنادى البني
على ان نع به سواء كانت الصفة ظاهرة او مقدرا نحو يا يزيد و يا قاضي و يا فيقي و يا هذا

فلا يخلو التتابع ان يكون مضافا او لا والمضافة الفظية كما في يا زيدا المحسن
قال ياد المحرفنا المشغل شيخه مجرتمى صاحب الاختلام وكذا المنارع للمضاف نحو يا
هو لاء العشر ورجلا واما معنى يا زيدا في المال والاول في حكمها حكم المفرد
لان اضافتها كذا اضافة فيحذف فيه الرفع والنصب لانها اذن في حكم المنارع للمضاف
والمنارع اذا كان تابعا للمفهوم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان مناديا
فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية بحسب
نصبها نحو يا زيدا في المال في الوصف ويا ميم كلتم في التاكيد واجاز يا ميم كلتم
تطرق الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النشود واللام
لا يكون مضافا اضافة حقيقة وان لا يشاري يميز في هذه الصفات الرفع ايضا
كما في المفرد وان لم يكن التتابع المذكور مضافا جازر فيها وبها يقول في الوصف
يا زيدا الطريف وفي عطف البيان عند الحاجة يا عالم زيدا وزيدا في التاكيد ما
تميم واجمعه ويا ميم وفي العطف ذي اللام يا زيدا والحارث واما التوكيد
اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول لا اعرابا وبناء نحو يا زيدا زيدا لانه هو لفظا
ومعنى وكان حرف النداء باشرا كما باشرا لا و قد يجوز ان يرفع رفا ونصبا قال
سروية ابي واسطاسطون سطر القابل يا نصر نصر نصران في جعل ال على يا زيدا
زيد بدل لا وجعل يسيه اياه بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان
ما لا يبيد لا ولا س غير ميم التاكيد والثاني فيها نحو فيه لا يبيد لا التاكيد
فان وصفت الثاني نحو يا زيدا زيد الطويل وابي عمر وبعثم الثاني ايضا على انه
توكيد لفظي للاول من صوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله
بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في زيد صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني
مع وصفه وصفه لا ولا كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكي في نفس
عن سوية ان كان يقول يا زيدا زيد الطويل نصب زيد الثاني على انه توكيد مثل ما تميم
اجمعه فلا يمنع اذن رفعه فم اعلم انه اما جازر الرفع في المفرد على اللفظ ولم
يختر في المضاف عند غراب الانباري لان النصب في ترابع المنادى المفهوم كان هو
النباس لان التتابع المنة انما صنعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للبياني في بنائه

لا ترى ان لا تقول جاء في هو لاء الكرام بحر الصفة جملة على اللفظ بل يجب رفعها حملا
على المحل لكنه لما كانت الصفة التي هي الحركة البناءية يحدث في المنادي يحدث
حرف النداء ورواها صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعامة
بها ان كذا فتحه نحو لارجل فلشابهة الرفع جازان ترفع التتابع المفردة لانها كالناتبة
للمرفع وقل شيئا من استكثار سعيه حركة الاعراب بحركة البناء التي هي خلاف الاصل
كون الرفع غير بعيد في هذا التتابع المفرد لانه لو كان منادي لتحرك لشبه الرفع اي
الرفع بخلاف التتابع المضاف اذا المنادي المضاف واجب النصب واما ابن الانباري
فلم ينظر الى تصور وقومها موقع المنادي بل ينظر الى مشابهة متبوعها للمرفع وتابع
للمرفع مرفوعا سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيدة في القياس لكنه لم
يثبت فان قيل فلم لم يجر بناء التتابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز
في لارجل طريف فكت تقول يا زيدا الطريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في المنة
عشر قلت انما جاز ذلك في الالات النقي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف وكان
لا يشارت الوصف وذلك لان معنى لارجل طريف فيها لا طرفة في الرجال الذين فيها
فان المقي مضمون الصفة فهي لقي الطرفاء لا لقي الرجال وكانه قيل لا طريف فيها
بخلاف يا زيدا الطريف فان المنادي لفظا ومعنى هو المتبوع على امرائه او رده ^{خفي}
في مسأله الكثران بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيدا الطويل ويا
عالم زيدا انهما سببان على الرفع كما في البدل وقد قد منع على ان عطف البيان هو ^{البدل}
قوله فالحليل في المعطوف بحار الرفع اي في المنق
ذي اللام واما اختصار الرفع مع نحو ينصب نظر الى المعنى لانه منادي مستقل
معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع او لي تنبها على استقلاله معنى
كما في ياء ايها الرجل وابي عمر وبن العلاء مختار النصب لانه لاجل اللام يمنع وقوم
موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركته ما باشرا الحرف فكان الزجر ان ينظر
الى كونه تابعا للوجه في التتابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء وبلنم
الحليل وابي عمر ونظر الى العلين المذكورين اختيار الرفع والنصب في التتابع
المذكور ومع كون المتبوع غير المفهوم **قوله وابو العباس ان كا**

كالحسن فكالحليل اي البرد توافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان
 ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز خذ فيها فكانه اذن مجرد عن اللام
 ابا عمرو في اختيار النصب النصب مع لزوم اللام كما في الصق لا متاع مباشرة حرف
 النداء لا مطلقا فكيف نعم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعرف
 وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لذلك
 الواحد قبل العلمية مع لام العبد ليفيد الاختصاص به وسمي ذلك بالعلم الاتفاقية كانت
 اللام في مثله لازمة لانه لم يصير علما الا مع اللام فصارت بعض حروف ذلك
 للعلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصق ومن
 الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما
 ان يكون منقول من الصفة او المصدر ان لا ينقل من احد مما كالعباس والحسن
 والحسين والفضل والعلاء والنضر يكون اللام في عارضه غير لازمة لانها
 لم تنضم مع اللام اعلا ما حق يكون كاحد اجزاها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد
 العلمية وان لم يكن العلم محتاجا للتقريب وذلك للموصف الاصلية وبلغ اليه
 بها ان كانت تنضم للمدح كالحسن والحسين ودمه ان كانت تنضم للمؤم
 كالقيح والجهم لم يسم بها فكانت اخرجهما عن العلمية واطلقتها على المعين هما
 ومن ثم قيل في المثل انها سميت هاتين العلميتين والصفات قبل العلمية واذا
 استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الرصوفين
 بالضرب وكذا المصادر اجريت بحري الصفات لانه قد يوصف بها ايضا
 نحو صوم وزمرو عدله فليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف
 والمصدر مطرد الا ترى انك لا تقول في محمد وعلى عليه السلام الحمد والعلي بل
 يجوز دخول اللام في اكثرها ما ليس منقول من الوصف والمصدر فان كان
 في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاول في جواز ملح الاصل نحو الاصل نحو
 الاسد في الجي بلسد والكلب في الجي بلكب قالوا قالوا بنو الليث في بني ليث بركب
 ساء وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك
 اتفاقا في تخنيده اما ان يضيف العلم او يعرفه وان كان في الاصل فعلا وليا مبطرا

لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به
 من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون
 وقت استعماله

قال غلام يزيد فابو القاسم اس زيدا كم ما يفيض ما صني المرين بيان وقال زيدا
 الوليد بن يزيد مباركة شديدا باخاء الخلافة كاهله واما الاعلام ايام الاسبوع كالا حلي الاخير
 والثلاثاء والاربعاء والخميس فمن الغول فليز مها وقد جرد اثنا من اللام دون اخرها
 نحو في لهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبية وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء
 ربيعة والخميس اجناسا بمعنى الرابع والخامس عاظمة على القاعدة المهددة في كون اللام
 اللازمة لانها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العبد فيقدر كونها
 اجناسا وكذا في نحو الزيدان والديوان والعروق والماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم
 يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمعينة واخواته كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء
 وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظ جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبه في واحد من
 جنسه كالشعري في الكواكب المعينة فانما لا نذكر في ما معنى الاشتراء فيه وذلك قال سيبويه
 واما لم يعرف من هذا الجنس اصله فليحق بما عرف وعند المصنف ما من منه اللام من
 التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولا يفرق كالثلاثاء والاربعاء
 والديوان والشتري ليس من الغول لان العلم الغالب ما كان ما اجناسا ثم صار
 بالغلبة علما قال بلجي اسماء من صفة لمصياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة
 اعراضا للاثر من لهما مجري واحدا في التقدير لما اسكن فكان الاكثر ما ثبتت جنسية ثم
 اختصر بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعمال الغالب فالغالب عند سيبويه على اربعة
 اقسام احد هاتين من جنسية لفظا يعرف فيه المعنى السائل للمعينة واخواته
 كالنجم والصق وابن عباس وتاينها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية كالثلاثاء
 والاربعاء وتاينها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظا كالديوان والعروق
 لكن كيبين لم لا يعرف معنى العروق والديوان فلهما هذا التطور له مذهب المبرد ليس
 ما حال عليه المصنف ولا مدله عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخذت
 مذهب الخليل لان اللام في اللام لا معنى لها فيه ولا ينفيد ان القريب بل يلحق بها
 صفة الاصلية فقط فكانه مجرد فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام
 في الجنس اخذت مذهب ابي عمر لان اللام اذن تعينه القريب فليس الاسم كالمجرد
 عنهما ففي هذا مذهب المبرد في الحسن والصق معا اختيار الرفع لان اللام لا ينفيد

التعريف وهذا كما يري خلاف ما نسب اليه قوله والمضافة
 المعنوية اي التوابع المضافه وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع البني المفردة وليس في نسخ
 الكافية بعيد المضافه بالمعنوية ولا بد منه لان المعنوية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر
 في شرح للفصل في نحو من الرفع في نحو يا ذا الجنى فتنا في نحو يا صاح يا ذا الضام العيش
 مع انها مضافان عليهما احداهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون لامرودة كما هي في باب
 الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضام العيش فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام
 في الضام والخوف اسم موصولة وهو مع صلتها في حكم المفرد وان كان مضافا الى الضام
 فكانه قال الذي صمرت عيشه ولى كان الذي صمرت عيشه يقيس حركة لم يكن الا
 الرفع فكذلك ما كان مثله وتولى علقته في قولك ما يزيد الحسن الوجه فان الموصوف
 ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولة الا في اسم الفاعل والفعول ويجوز
 رفع الالف اذا كان مضافا الى ما قد متناه وهو المضاف المقتضى وان كان مضافا الى
 لا يجرى تابعها جري المضاف في وجوب نصب بل انما يجرى جراه اذا كان مناديا
قوله غير ما ذكر اي يزيدي **قوله مطلقا** اي مفردين كانا
 او لا كان متبوعا ماضيا ما لا **قوله** العلم الموصوف بانه حكم ابنة حكم اي
 فيها ذكر ما ثبت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء فتجرب بجرهما وجران ولا
 النعم لان التحذف معهما لفظا وخطا انما هو الكثيرة الاستعمال ولم يكن استعمال بليت
 والشرط ان يكون العلم موصولا بانه متصل بموصوفه احترازا عن نحو يا زيدا
 الطريق ابن عمرو فانه لا يفتح المنادي في مثله او مثله غير كثير الاستعمال فالشرط
 اربعة وهي كون المنادي علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيدا كون موصوفا
 بانه احترازا عن نحو يا زيدا بن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتداء وكون ابن
 متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيدا بن اخينا فاذا اجتمعت
 الشروط اخبر فتح المنادي ولا يجب الضم وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اخبر
 فتح المنادي مع هذه الشروط ولكن في قول المنادي جاسعا لها والكثرة مناسبة للتحذف
 لخصوه لفظا ونقطة وذلك لكونه الفتح حركة المسحقة في الاصل لكن لم يفتح في
 وخطا بحد الف ابن وابنته والكثيرين يجر من فتح المنادي العلم الموصوف

بأي صفة منصوبة كانت نحو يا زيدا المال وبعض البصريين يجر من فتح النداء
 العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت نحو يا زيدا المال وبعض البصريين يجر من
 فتح المنادي المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بانه الواقع بانه متفقي اللفظ
 نحو يا عالم ابن العالم والعلم المضاف بانه وابنته الجامع للرباط لا يرفع في غير النداء
 تحذف تحذف تنوينه وجره بان تحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيدا بن عمرو
 جارية من قبس ابن بقلبه شاذ ان واختل احدي الشرايط لم يحدث التنوين ولا الالف
 خطا للمعتر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنته لا يثبتها وجمعها وتضميرها لا يكثر
 استعمالها كذلك وكذا المعتر كون العلم الموصوف مفرد لان التنوين والجمع ليسا
 بمليين وايضا لا يكثر استعمالها **قوله فاذا انودي** **المعرف باللام**
 لو دخل اللام على المنادي فاما ان سمي مجاهدا هو بعيد لكون اللام معاينة للتنوين فهي
 كالشقي فيمنه قل بناء لاسم معها كالحنة عشر واخواته ولان فاستكره دخولها
 مطرد في المنادي اليق والمان يعرف وهو ايضا بعيد لحصوله على البناء وهو وقوع
 المنادي في موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف قال بعضهم انما لم يجرى فيها
 كرافة اجتماع حرفي لتعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما
 من الغايده ما في الاخر وزيادة لا يستكر كما في لقد والان على ما يجرى في موضع
 قالوا ليس الحد من اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا يا عبدالله ويا
 الله ويا انت بل المستع اجتماع اداتي التعريف مع حصول الاستغناء باحدهما قال
 البرد في الاعلام انها تنكر ثم تقرر بجر النداء ولا يتم ما قاله في يا الله ويا عبد
 وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجر بجر النداء الغاست من الاشارة ومن
 ثم لا يقال هذا قيل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكب اذا لم يجرى من كون الشيء
 مرابجا مقصودا بالنداء والى حد وري اجتماع مثل هذين التعريفين هذا لما
 قصد الفصل بين حرف النداء واللام بنى طلبوا اسماء بينهما غير دال على ما
 معينة حنا جابا بالوضع في الدلالة عليها الي نحو اخر يقع النداء في الظاهر على هذا
 الاسم اليهم لاحتياجه الى تخصيصه الذي هو د واللام وذلك ان من ضرور
 المنادي ان يكون متميزا لما هيته وان يكون معلوما الذات فلا يفتي لغويا في

موجود الا ان يكتفى بغير ما في شئ مما يكون في العقلاء الا ان يقع عليه
اسم الشئ والموجود وهذا جائز وكلامنا في الحقيقة في جرد الاسم المنقذ بالصفة
للمذكورة اياها بشرط قطعه عن الاضافة اذ يبي بخصه نحو اي رجل واسم الاشارة
واللفظ شئ وما يعني شئ فانها وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزالا
بالتحقيق بخلاف اي واسم الاشارة فانها وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامها
بشيء اما اسم الاشارة فلاشارة للمعية او بالوصف والاما اي فباسم آخر بعده
واما غير الغائب فانه وضع بهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان
اتفق ذلك فلا غلب ان يكون ذلك متكررا كما في سريه رجلا واما نحو رايتك سريدا
فببطلان ما الموصولة فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا
المقطوع عن الاضافة اخرج الى اللفظ من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع بهما
فزال ابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزل ابهامه بالاشارة للمعية
ولذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها من ثم جز بعضهم في نعت يا هذا الضب
والرفع كما في يا يزيد الطريف ووجب رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف
يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل ووجب الرفع لانه غير متين
عنه والاجاز الرفع والضبط نحو يا هذا الطويل واما الماسرين والزجاج فجوز الرفع
والضبط في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الطريف لم يثبت واما
قطع اي المتوصل بر الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا
لو لم يقطع لكان منصوبا وكذا في اللام الذي هو وصفه فلم يكن التبيين ينصبه
على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك الضبط وادله ما هو التبيين
من الصفات البهية لانه لم يكن يخلو من الصفات البهية او من تنويه قائم مقامه نحو يا
تدعو وليس هذا موضع التنويه وايضا التنويه سد له عن الصفات البهية معلوم
كما في قوله ورفقا بعضهم في بعض درجات وكلاهما في العصد ههنا
الابهام وهاهنا التبيين ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تبيين ثم لكون اسم الاشارة
او ضم من اي وصف اي بر في بعض المواضع نحو يا ايها الذي يقتصر عليه واما متوصل
باي الى نداء اسم الاشارة لان ما اشار به للمخاطب الى شئ انتهى في اصل اللفظ غير

ولهذا يروى فيه جرد الخطاب كما يحكي في باب فحق شئ في بعض الاماكن من الله
يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء ففصل بينهما باي لتأكد سما في الظاهر
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعليه هذا ليس نحو يا اي
هذا الرجل لاجل نداء العرف باللام على ما اوجاء اليه المصطلح لاجل نداء اسم الاشارة
بدليل اقصا ريم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس **وقال**
الاخفش في يا ايها الرجل اي موصولة ودون اللام بعده خبر مبتداء
مخذوف والمجمل صلة اي واما وجب حذف هذا المبتداء لمناسبة التحقير للنداء
ولا سيما اذا سريده عليه كلمتان اعقبا بها ويعبر بغيره من ههنا لكثرة وقوع اي
موصولة في غير هذا الموضع وقد مر كونها موصولة كما يحكي في باب الموصولات
فبطلان كانت موصولة كانت مضارعة للصفات فيجب نصبها والحوار انما
حذف صدر صلتها فلا غلب منها وها على الضم كما ياتي في الموصولة مخزن
النداء على هذا يكون داخله على اسم مبني على الضم فلم يغير وان كان مضارعة
للصفات كما في قوله يا من قال كذا ولا كذا على ان ذ اللام وصف الاسم الاشارة
في النداء و غير لانه اسم دال على معنى في تلك الذات البهية وهي الرجل لير
وهذا حذف النعت كما يحكي اي ما دل على معنى في تبيينها قال بعضهم هو عطف
بيان لعدم الاستعانة بالحجاب الى الاستعانة باللفظ في اللفظ كما يحكي في باب
ولا يوصف اسم الاشارة للاسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت اما اسم
الجنس فلا انه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة
بيان ماهية المتناثر اليه من ثم نفع نعتها من الصفات المشتقة لا بما يخص بعض الماهيات
نحو هذا العالم ففتح هذا لا يبيح واما التعريف باللام فلا في تعيين الماهية حصل
من لفظ الجنس وبعض الفرد من افرادها علم من اسماء الاشارة فلم يبق الا تطابق
النعت والتعريف مع انها كلمتان بمنزلة تقريبا لك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا ينفيد الا
نفس الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه القامدة يحصل من لام العهد فظهر شدة
احتياج البهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والتعريف ههنا فلا
تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تعريف صفاته

نحو هو لاء الرجل والعزس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل
 أي الاسم لنفس الواقع صفة لا ي وهذا كان القياس جواز نصبه أيضا كما في ياريد
 الطريف لكن شبهوا بالتزام رفعه على كونهم مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء
 واما الطريف في ما يزيد الطريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به يزيد وقد
 ذكرنا الخلاف في يجوز نصبه قبل قوله وتوابعه التزموا رفع توابعه
 اعلم تابع تابع المنادي عند الجاهل مثل متبوعه مطلقا أي كان تابع المنادي من فوقه
 او منصفه بما يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادي أي ان هذا
 او غيرهما نقول في غيرهما ياريد الطويل د والجملة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته
 على يزيد نصبت ومن نصب الطويل قال الجملة لا يغير وكان نعتا للطويل او لزيد واما
 في أي فان التابع الذي يحى بعده وصفه لا يكون إلا تابع الى صف أي لا نه هو المنادي
 في الحقيقة وأي وصلته ليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنوا فالواجب
 الرفع نحو يا ايها الرجل د والمال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان العطف
 في حكم المعطوف عليه فيجب اذ لا يكون عبد الله صفة أي ولا يجوز لانه لا
 يوصف الابد باللام ويجوز يا ايها الرجل والحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن
 الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف أي فحمل
 المبدل منه في حكم الطرح لم يحن إلا ان يكون البدل بما يجوز كون صفة لأي اعني
 الجنس واللام فلا يقول يا ايها الرجل يزيد يرفع زيد وسجي في باب البدل انه
 يجوز حمل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم يزيد وزياد بالرفع والنصب
 ولا يجوز نحو يا ايها الرجل يزيد نعم زيد بدلا من أي لما تقدم ان التابع الذي بعد
 وصف انه أي لا يتبع ايا واما اذا جئت بعد وصف لاشارة فيجوز فيه الامران لان
 اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فيقول يا هذا الرجل ويزيد وزياد
 المال حلا على الوصف ويزيد بالغم ود والمال حلا على هذا اذا كان ذلك التابع عطفا
 نسق مجردا عن اللام لم يحن لاحله على هذا نحو يا هذا الرجل ود والجملة لا تترك حملته
 على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الابد باللام كما قلنا في ابي
 ولا يجوز عطفا المضاف لامر فاعلا نصيا على العزس الذي هو صفة للمنادي المفهوم

نحو ياريد الطويل ود والجملة اما النصب فلا ان النصب لا يعطف على المرفوع واما
 الرفع فلا ان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز ياريد ود
 الجملة يرفع ود قال فلم يبق إلا النصب عطفا على يزيد واجاز المازني الرفع حلا على
 الطويل وينبغي من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل لا يجب له وينبغي عليه لا يري
 الى قولهم ياريد والحارث ولا يجوز بالحارث والجواب انه كان القياس امتناع
 نحو ياريد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماعه باللام لفظا
 ولم يجمع في ياريد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث اجتماع في الصوتين تقدير
 لا لفظا قوله لانها توابع معرب يروي الي ان العرب لا حمل له والي ان
 لا يحمل على محله يروي وترك ظاهر المعرب ظاهر اعرابه وفي الوصفين نظر اما الاول
 فلا ان المضاف اليه اضافة غير محصنة له حمل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو
 حسن الوجه ومن ودي الخدام وضارب يزيد وكذا ما اضيف اليه الصدر واما
 الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيويه منع الحمل على محل ما اضيف اليه اما انما
 والفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاز في الظاهر ما يوجب من خلاف ذلك
 فهو يصح له عاملا كقوله في ضارب زيد ولام التقدير ضارب عمرو وكذا
 لمخالفة التابع لظاهر اعراب التبع الى المحلي الخفي لكنه بشكل باقتنائهم على جواز المعطف
 على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولامه ان ترك ان الجملة غير المؤكدة
 اعني عمرو مع خبره المقدر عطفا على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا
 نقول ان الاسم معطف على الاسم وكذا يقول في نحو قوله فان لم يجد من دون عد
 واللام دون معد للقول العوازل وقوله فلست انا الجبال ولا الحديد ان النصب
 عطفا على الجار والمجرور وقوله والتزموا رفع الرجل
 كانه جواب عن سوال مقدس هو انه اذا كان صفة للمنادي المفهوم فلم يحن فيه
 النصب كما في ياريد الطريق قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال مقدس
 وعلى الجواب عن سوال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء كالمنادي المفهوم
 فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المفهوم فعلى هذا صار نحو الرجل
 في يا ايها الرجل كالفامة اذا قيل لم التزم رفعه قبل هو المنادي المفرد الذي باشره

حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه واذا قيل فيجب ان يكون في
 نواحيه ما جاز في نواحي المنادي المقصود قيل ليس المنادي المقصود بل مثله **قوله**
وقالوا يا الله خاضع يعني لم يدخل حرف النداء من حمله ما فيه اللام
 لا لفظه الله قبل انما جاز ذلك لاجتماع شئين في مثل هذا اللام لزم منها الكلمة
 فلا يقال لا اله الا نادرا قال به مع الاله الكبار وكونه بدلا من هزة الزلا يجمع بينهما
 لا قليلا قال معاذ الا له ان تكون كظية ولا دمنية ولا عقلية ربوب شي واما الخيم
 والصق والذري وما به فان لا اله الا من لا اله الا من لا اله الا من لا اله الا من لا اله الا من
 فان اللام فيه عوض من الفاء واصلة اناس لا يحسمان الا في الشعر كقوله ان المنايا
 يطلع على لا ناس الا ما لا اله الا اله لا اله الا اله لا اله الا اله لا اله الا اله لا اله الا اله
 اله فعال بمعنى منقول ولا اله العباد واليه يفرعون اي عبد فله بيعه ماله اي يعبد
 فانه في الاصل من الاعلام الغالبة كالصق كانه عام في كل معبود شتم اختص بالعبود
 بالحق لانه ان لم يولد اي يعبد وصار مع لام العهد فله هذه اللفظة صار تخفيف
 من تها اغلب من تركه وصار لا اله واللام كالعوض من الهة لعله اجتماعا يخفف حاله
 الضمير كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يحى الا لا في اللغة ان يرد ابن الفرج الاصفا
 في ان امية بن حلف كان يبيع عبد الرحمن بن الامية عبد الله فلهما خفت الهزة فقلنا
 حركتهما الى ما قلنا كما هو القياس وحذفت فصا را الدم اسكنوا اللام الا في
 وادعوا في النايير ولا يدغم لو خفف عن الا لا يبيع العباد لان التخفيف مع عرق
 غير غالب كما اغلب في الله فكان اللامين لم يكتبوا الا في الله قطع الهزة وذلك
 لان يذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل فصا ركن
 الكلمة حتى لا يستكر اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهزة في الارج
 ادخلة اللام المعرقة هزة واصل وحكي وابو عبيد الله بالوصل على الاصل حتى
 سيبير ان يكون الله من لا اله يليه اي يستر وينال في قطع هزة واجتماع اللام
 وان هذا اللام اختص باشياء لا يجوز في غيره كاختصاص مائة ثم وخواصه
 في اللهم يا الله والاله وها الله ذا الله بحر ومخرج من مقدور في السعة والاه
 الله بقطع الهزة كما يحى في باب القسم وتقول له من اجلك بالتي سميت قلبي وانت بحيلة

بالوصل

بالوصل عن شاد ووجه جواز في الشذوذ واللام في قوله فيا فلان اللذان قول
 اما كما ان تكسبا تاشرا الشذوذ بعض الكوفيين يحذفون يا علي ذي اللام مطلقا في السعة
 واليمان في اللهم عوض من يا اخر ثابتا باسمه ثم قال الفراء يا الله اقنابا لجزء خفيف
 بحذف الهزة وليس يوجد لا تك تقول اللهم ولا تقم بالحسن ويجمع بين يا واليه المند
 ضرر فيقال اني اذا ما احدثت الما اقول يا اللهم يا اللهم يا اللهم يا اللهم يا اللهم يا اللهم يا اللهم
 وما قل عليك ان تقول كلما سمحت وصليت اللهم ما اورد علينا شيئا سلما
 ولا يصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المحقة بالنداء
 عن ياهاته ويا بن مان ويا ملكعان وقد اجاز البيروني وصفه لانه يمتد له يا الله
 وقد استشهد بقوله نعم قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء السانف
 ولا سري في اسماء المحقة بالنداء ما نفاس الوصف بالسمع منقول فيها **قوله ولك**
في مثل ياتيم عدي الضم والنصب يعني بمثله المناد
 المكر اذا ان في الثاني اسم مجرور بلاضافة فان الثاني واجب النصب وك في الاول
 الضم والنصب قال ياتيم عدي لا اياكم لا يلبثكم في سورة عمر قال يا يزيد اليه
 ان يذ تقا ليل عليك فاقول اما الضم في الاول لانه فقال سيبويه ان ييم الثاني
 مجرور بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لئيم لا ول قد مر في نواحي
 المنادي المبني ان التأكيد اللفظي في اغلب حكمه حكم الاول في حركته اعرابية كانت
 ان بناسه فكما ان الاول محذوف التثنية للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف
 وشبهه سيبويه باللام البهجة بين المضاف والمضاف اليه في لا اياك لتأكيد الا المقدر
 وانما حي بتأكيد المضاف لتساويه وبيان المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستكمل
 بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا يثنى من عوض منه ولا يثني على الضم وجاز الفصل
 بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرر
 وذلك بالنظر خاصة في الا اغلب كما يحى في باب الاضافة لانه لما تكرر الاول بلفظ
 وحركة بلا نصر صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فضل هناك لا ترى انك تقول
 ان ان يزيد اقام مع قلمي لا يفصل بين وان اسمها الا بالطرف وتقول لا لاجل
 في الامر مع ان النكرة للمفصل بينهما وبيان البهجة واجبة ان تقع قولهم لا فيها غول

وقال فلا والله لا يلتقي لما لا لما بهم ابداد واء مع ان حرف الجر لا تدخل الا في
 الاسم ويمكن ان يكون قوله و صاليات كالماء معين من هذا فلا يكون في البيت
 دليل على اتمية الكاف الثانية وقال المبرد ان يتيم لا و مضاف الى عدي مقدس
 يدل عليه هذا الظاهر لم يبدل من المضاف اليه التثنية كما ابدل في قوله
 نعم كلا هذا نيلا ان الفريضة الدالة على المحدث من جود بعد مثل المضاف ايجبه عند
 الظاهر الذي اضيف اليه اسم الثاني وكان المضاف اليه الاول لم يحد وانما اجاز
 حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين حتى في قوله يمين ذراعي وجهته
 الاسدي في لهما نصف و ربع درهم من مع اتفاقهم اجوز لان كثرة التكرار
 ادعي الاستكرار فهو عند المبرد مضاف و مضاف اليه بعد مما مثلهما عند سيبويه
 ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يايم عدي
 يم عدي ان اسم لا و مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف
 قال لما حذف المضاف اليه من الباقي بقي يايم عدي فقدم اسم على عدي لما ذكرنا
 في قوله سيبويه وكذا يقال في القابل في نحو ذراعي وجهته الاسدي لانه لا يطرده
 ههنا ان القصد كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في ما يتم
 عدي فالاول في قوله المبرد قد اجاز السير في وجها رابعا في نحو يايم عدي
 و هو انه كان في الاصل ما يتم بالفهم يتم عدي ففتح ابتداء الفتح الثاني كما في يا زيد
 بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله العلم الموصوف باب ان الكونيين يجوزون
 فتح المنادي العلم الموصوف بمنصراي صفة كان لا و يتم عطف بيان للاول
 فهو كالوصف في التثنية **قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز**
فيه يا غلام اي قوله يا ابن عم اختلاف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها
 الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها و تركيها وكل كلمة
 على حرف واحد كوا والعطف فاي و ياء الجر و لامه و ياء المتكلم اصلها
 الحركة ليلابد ابتداء بالساكن و اصل حركتها الفتح لان الواحد لا يسمي احرف العلة
 ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمير والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان
 و هو ان ياء السكون هو الاصل و في لهما واضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع

نظام

فظاهر ان فطر في الضمير الى حال تركيها بدليل وضعا من في غة مفعولية و محروقة
 و لا عراب لا يكون لاحالة التركيب و لو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيها لم يطر
 وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فاستزاد بل اجاز
 وضعها على حرف و حرفين كما وضع ياء الضمير و كافه و نحو و من هذا و على
 كل حال فلا شك ان ان سكون ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع الساكنين
 و ذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها في قولها ابد بعد كلمة اخرى فلا يبتداء بها مع
 كونها حرف علة و هذا ان اعنى الفتح و السكون مطرد ان في غير النداء ايضا حتى جاء في
 غلام و اما يا غلام محذوف الياء في النداء فلا و النداء من منع محض لا تقي الى التثنية
 و ذلك لان المقصود غير فيقصده الفراغ من النداء بسنة ليختص الى المقصود
 من الكلام تخفف يا غلام في موضع حذف الياء بالكسر دليلا عليه و قلب الياء الفاء
 لان الالف و الفتحة اخف من الياء و الكسرة و هذا الوجهين لا يكونان في كل بناء
 مضاف الى ياء المتكلم بل في اسم الذي غلب عليه لاضافة الى التاء و اشتبه بها الياء
 الشدة على الياء المنيعة بالحذف او بالقلب فلا يقول يا عدوي و يا عدوا و قد
 جاء شاذا في المنادي عن يا غلام و يا اب الفتح اجزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بني
 و اصله ما سا قبله بناد كما شذ يا غلام لاجتماع الياء و قد يقع في النداء مثل الياء
 المحذوفة و ذلك في الاسم الغالب عليه لاضافة الى الياء العلم المراد منه القراءة
 الشاذة ريب احكم و ربما اورد في الدرر المحذوف و القلب في غير النداء لكن
 المحذوف في المواصل و القوافي ليس بنادر طلبا للارادة **واج قوله وبها**
وقفا اذا وقف على يا غلاما فبها لبيان الالف كما هي في باب الوقف
 فاذا وقف على يا غلاما في سكون الياء و صلا فالوقف عليها بالسكون اجوز
 ويجوز حذفها و ساكن ما قبلها كما يقف على ما خذت يا و و صلا و ذلك على
 مذهب من وقف على الفاصلة باسكان الضاد كما هي في الوقف و اذا وقف
 على يا غلاما في فتح الياء و صلا جازر الاسكان للوقف و جازر الحاق هاء السكت
 مع ابقاء الفتح **قوله يا الي و يا هي** يطرد فيها ما في سائر المنادي
 المضاف الى الياء و بن يدا و عليها نحو ان ابدال الياء تاء تانيث هذا عند البصريين

قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل منها انهم على تاء
 الثانية لانها تدل في بعض المواضع على التخميم كما في غلامه ولسانيه والاب
 والام مطننا التخميم ودليل كونها الثانية انقلدها في الوقف هاء وقال الكوفي
 التاء الثانية في ياء لاضافة مقدرة بعد هاء لو كان لا مر كما قالوا يسمع يا ابي
 ويا ابي ايضا ويحذف هذه التاء المبدلة من الياء للتخميم فيلزم فتح
 ما قبلها نحو يا ابي ويا ام على ما حكى يونس ليلاد يلبس ببناء الاب واللام
 بلا تاء والفرء يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المختص كما في بيت واجب
 ولاول لا الوقف بالياء لا لفتح ما قبلها كما في ظلمه وعرفه وبخلاف ما
 احب ومنت فن وقف عليها بالتاء كعها ماء و من وقف بالياء كعها ماء لان
 مبني الخط على الوقف وانما يفتح هذه الياء لانها تدل على ياء حركتها الفتح لو حركت
 وقال لا تدل على اصل ما ايت وما امت وما ساء ما انا حدثت لالت وهو صيغة
 لا تستقبل بعد ت و ما احدثها فيما في ما بن عم فيحمل الفعل الحاصل بالتركيب قبل
 يا ايت وما امت انها ما احدثت التاء ثم حركت مفتوحة كما هي في نحو قولهم كل
 لهم ما اميه ناصب وقد يقال يا ايت وما امت بالضم وهو اذل من لاول وكس
 التاء فيها اكثر لناسبية الكثرة للتاء التي هي اصلها و جاز ما اتى ما امت لا نه جمع
 بين عرضين بخلاف يا امي ولا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العرضين
 والعرض منه قوله **ويا ابن امر ويا ابن عم خاصة**
من باب يا غلام في الفئات التاء اذا اصف اليه النادى في نفس كما اصف اليه غيره الى لام
 والعن العلة اذا اصف اليها ابن او بنت منادى فانه يجوز فيها بحيف الياء قياسا
 بالحدث او القلب الفالكثرة استعمال وبخلاف غير ما قلناه لم يكر استعمال نحو
 يا غلام اي فعل هذا يجوز فيها ما جاز في باب يا غلام من الاسرقة لا وجه ويروى
 ان عليه باطرا د فح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم احراء بالفتحة عن الالف لن زيادة
 استقباله فتوقع في تخميته اكثر من محقق يا غلام ولذا كان حذف الياء منها
 مع فتح الميم او كرها اكثر ما س حذف ما نحو يا غلام في قوله **وترخم**
النادي جاز انما اكثر الترخم في النادى دون غيره لكسره وتكون

القصود في النداء هو النادى لم يقصد ينزعه الفراغ من النداء للاقتضاء الى المقصود
 المحذوف اخره اعطى قوله **وهو حذف في اخره تحقيقا**
 يعنون بالمحذوف التحقيق ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاص وعصا ولا فكل
 حذف لا بد فيه من تحقيق ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتياد مع
 انه لا بد في كل حذف من قصد المحقق وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي
 ذكره ان كان حذف الترخم مخرج منه خير النادى فان اسرقتا المحذوفين لجمع
 انما قلنا حذف اخر الكلمة اعطى جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة
 وفعلا لانها بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف الناء والجر الاخر من نحو لعليك لان
 المحذوف صار اخر الكلمة بدله عاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الناء في
 نحو يا غلام اذ العنات اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان اورد الاعراب ما قبله يخرج
 منه المحذوف في باب عصا وقاص لان المحذوف لا لعلته الاعتياد ويخرج ايضا
 حذف لام نحو ودم لانه واجب قوله **وشروطه ان لا يكون**
مضافا بشرط ترخم النادى خمسة اربعة منها عديمة متغيره وهي لا
 يكون مضافا ولا مضارعا وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا
 جملة والنظر الاخر شق في غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كون علمنا زيدا
 على ثلثة احرف والثاني كون تاء تانيث وانما لم يذكر المنصف مضارع الفاعل
 لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوب لان المندوب عند ليس
 بنادى كما مضى واجاز الكوفيين ترخم المضاف ويقع المحذوف في آخر الاسم
 الثاني نحو قوله خذوا خطكم يا آل كرم واذكر واى اصن بالعبيد كرقى له
 ابا عرد لا معد وكل ابن حرة سيد عوه داعي موقته يجيب اي يا آل كرمه
 ويا ابا عرو و هو عند البصريين ضرور في غير النادى كما في قوله ذى
 الرمة ويا سر ميتادى فتاغنى لا يربى مثلها بعم ولا عرب قول النبي لله
 ما فضل الصوارم والقناني عمرو جاب وصيته لا غنام وبعض العرب يرحم
 الجملة يحذف نحو يا بيط والفرء ولا خفش جواز ترخم الثاني المتحرك لان
 عليها لان حركة الماء وسط كالحرف الرابع غير خان نحو رجل علم ونقل ابن النجار

عن الكون في جنس من خيم الثلاث في علمها سكن او سطر او تحرك و يجوز ترخيم غير
النادي للغير وترى وان خلا من تانيث و علمية على تقدير الاستقلال واستدل
سبب لعل له الاصححت حالكم زنا و اصحت منك ساقعة اما و انما لم يجز ترخيم
المضاف على ما اختار البصري و لا ترخيم الجملة عليهما لانها ان لم يجز بهما راي جال
جزءها قيل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرار على ما عي في باب
التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب اعاد
حاليهما قتل العلية و اعني بعد العلية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان
عبد الله و تابعه من حيث المعنى كزيد و روي اللفظ و المعنى معاً لم يمكن الخذف
من الاول و نظر الى المعنى اذ ليس بآخر و لم يكن خذف الثاني و لا خذف اخر الثاني نظر
الى اللفظ فاستمع الترخيم فيها بالكلية فيجوز ان يعزل امتناع ترخيم المضاف و المضاف
اليه ان المضاف لم يمتزج بالمضاف امتزاجا ما بحيث يجمع خدفة باشره او خذف
اخره بدليل ان اعراب المضاف باق و الاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة و لم يكن
ايضا مفصلا عن المضاف بحيث يجمع خذف اخر المضاف لترخيم بدليل خذف
التنوين و هو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف
بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف
كما كان فلم يجمع ترخيم احدهما و المضاف للمضاف حكم المضاف و انما لم يترخيم
المستغاث الجرد لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب و البناء فلم يورد
عليه الترخيم الذي هو من خصائص النادى و هذه العلة نظرت في ترك
ترخيم المضاف و الجملة عليهما و امتنع الترخيم في المستغاث الذي يجر آخره
المدلان الزيادة يتا في الخذف و كذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة
في اخر الاظهار التبع و تشبه المندوب و غير المنز يد فيه قليل **قوله ويكون**
اما علمنا زيدا و انما اشتراط العلية في الترخيم لكثرة نداء العلم قاسم
التحقيق بالترخيم مع انه يشبه فيها ابق منه دليل على ما التقي و انما اشتراط
في العلم زيادة على الثالثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسي مطردا
عن اقل اربعة العرب اي عن الثلاث بلا علة ظاهرة من وجه بخلاف نحو

و دم فان التقصير وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي و الشذوذ لا يعارضه و بخلاف
نحو عمرو و شح و عصافانه وان كان قياسا لكنه بهله ظاهرة من حيث الى الخذف فان
النادي الرخم مبني و الاسماء لا البنية تكون على اقل عن ثلثة احرف نحو من و ما قلت
لينا و فيه عارض فهو في حكم العرب و ضمه مشبهة بالرفع على بدنا قبل و اذالم يكن
علما من صور فالن زيادة على ثلثة و ذلك لان وضع الفاء على الن و ال كما هو في باب
ما لا ينصرف و كيفية ادي مقيضة للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصيل اعني النادى و انما لم سال سقاء نحو منه و شاة بعد الترخيم على حرفين لان
بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا من ثلثة اذ التاء كلمة
اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معقب الاعراب فالامر فيه كما قبل في
النقل قبل البقاء و كانت عائرة و قبل الفاس كت مضمرة و لو اعتبر ناسد التاء مسد جزء
الكلمة يكن من معقب الاحزاب قلنا لما كان بنا و على عدم اللزوم لم يكثر بما
يصير اليه حال الكلمة بعده و الدليل على عدم لزوم منه خدفة في جمع السلامة نحو عوا
و تقديره في نحو الدار و الشمس فليس لابقى التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كلام
في آخره تاء فان خذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء ثلثة
او اكثر و سواء كان الاسم علما او لا فلعلة الترخيم فيه على اخر غير الرخم منه في
بعض المواضع معاملة الرخم اعني فتح التاء كما في قول كل منى لعم بالاممة ناصب
و دليل قاسم على الكواكب فصار في النادى الرخم و جمان ضم الثاني و مر ففنا ضم
اعلم ان الذين يحدون التاء و هم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقن اخره الهاء
فيقولون في ياطلحة و قليل ما يوقف ليكون الهاء و ذلك لانهم لم يلقوا به هاء السكت
باخر ما ليست حركة اخره اعراسينه و لا شبهة بها يجوز فيه و انه و جيبه و ان
لم يكن هناك في الوصل حرف معلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في
الواصل و لا و يعني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قول قفي قيل الفرق يا ضيا
و لم يك من قفامك الوداع و لا يرخم لغير ضرورة و ترخيم منادى لم يستوف الشرط
الماشدة من نحو يا صاح و مع سدودة فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله و ليس
المراد كونه لان الكرا ذكر الكرا و قال المبرد هو مرجع كرا و لا ضرورة

الى ما قال مع ما ذكرنا مع الحمل الصحيح ويحذف من صف الرحم الا عند الفراء وابن
 السراج قال فقالوا فقال ما يرى من محرم فقلت لهم خيلف صلاؤه وانها سراء بالوصف
 من تمام الوصف فلو نزل على معنى فيه فاذا رجم الكلمة محذوف شيء من حروفها
 لا يزداد عليه شيء من الخارج فعلى هذا يمنع عند مماجي سائر التوابيع **قوله فان**
في اخره زيادتان الى قوله فحذف واحد قسم ما يحذف للترخيم
 ثلثه اقسام وهو ما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في صفتين
 احدها اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انها زائدة تامعا
 لانها معا بمعنى واحد لان كل واحد من زيادتي سلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر
 فلما زاد تامعا حذفتا معا هاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية نحو
 زيدا ونحوه ويضربان عليين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون عليين
 وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وذلك
 وحرسان وماي النسب وما تشبهها نحو كوفي ورومي وكريمي والفا التانيث
 كعمران وصخرة اللاحاق مع الالف التي قبلها كما في جرماة وعلباء **قوله اسماء**
 هذا اذا جعلنا ما فعلا من الواسطة اي المحسن على ما هو مذهب سيبويه
 لانها لا تجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه اذا كان يكون من باب عماء ولا
 من باب حراء وتقدم في التعريف مع التزمين فيه وتجيها **قوله واحر**
صحيح كان عليه ان نقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك
 لانه لا يحذف من نحو عفرناه وسعلاه الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة
 وان كانت على حرف واحدة فالتقيا كما اذا كانت الالف غير زائدة كما في
 مسباح وسبح ونقل عن الاخضر حوازي حذف الالف الاصلية ايضا والمنهون خلافه
 يعني بالالف الفاء او واو او ياء ساكنة وما قبلها من الحركة من جنسها فلا يحذف
 مع الحرف الاخير والواو والياء المتحركين في نحو كنوز وشريف لجنسها بالحركة وتكون
 بها فلا يحذف فيها ايضا اذا كان لم يكن ما قبلها من جنسها سواء كان اللاحق نحو شوب
 ويحذفون من جنسها مجرد حل او لم يكن تالفا لعلين وقبط وذلك لما تشابهتهما اذا حرف
 الصحيح لقلته المديهما وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاو في حذف المد الزائد

لكن لما لم يكن اجزاوي الترخيم حذف الا وآخر لم يحذف فلهذا حذف الحرف الاخير
 ما سطر فافتيه في السقوط و لو قال حذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر
 من اربعة يعم نحو عمار ومروان لكنه فضل هذا التفصيل تنبيها على مخالفت علي الحذف
 في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما
 اشترط هذا ليلال يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يحذف المد ايضا في نحو سعيد
 ونعمود وعاد لكن لا يحرمان في عمار وسليمان ونحوه قوله وهو اكثر من اربعة
 احرف قيل في قوله حرف صحيح قبله مدة لا في زيادتان في حكم الواحدة لان
 نحو زيدان ودان ونحوه وقوله ودي برنم حذف زيادته للترخيم لان بقا
 الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كما قلنا في نحو ثينة وشاة وذلك
 الجري الى منع حذف الحرفين في نحو ملان وسود ودي والاولى ان يقرأ ما لم
 حذف زيادتا في لانهما غير ما شاء الواحدة فكانه ليس جمع المذكر السالم فكانه
 مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة و الالف في نحو حراء والمنهون حذف
 الزيادتين معا وبضمهم نحو ناعمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي الثاني في نحو
 كليبي لهم يا اميمة ناصب الوجه المنع لان اختصار دي التاء بذلك لما ذكرنا
 من كثرة وقوع الترخيم فيه نفس مل غير المرحم منه معا مله المرحم ولا كذلك
 ذلك الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم الحرفين الهمزة على لغة النعم ليلا يلبسوا بذلك
 ولذلك لا يحذف بعضهم بمثل ترخيم النون وجمع المؤنث السالم على لغة النعم ليلا يلبسوا
 بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذلك لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا
 نحو زيدا الذي لو ضم لا ليس بندا المنسوب اليه ولو كسب لا ليس بالمنسوب الى الياء
 وهذا ما منع سيبويه من ترخيم قامة وقاعدة غير علم على لغة النعم لان له مذكر
 فيشبهه واما اذا كان علما ويجوز على لغة النعم ايضا اذا لم يذكر له اذا اسلف فليست
 قال المع الطاهر حوازي النعم في قامة علما كان او لا قوله لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه
 اغلب واكثر لكن نه عن علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها شر وطبا بالعلمية واشتهار
 اليه بلبس مما ينسب الى اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه تسمية من قبل اللبس
 جاز ترخيم جميع ما ذكر على نيته النعم كان او لا فلاء الفراء بحذف الساكن ايضا

في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو مرقل و مسيطر على نية الحد و في الابدال يشترط
 نحو نعم و اجل و هو ضعيف لان معنى نيت الحد و ان الحد و كالمذكور و
 الكسبيون محد في و في نحو حوايا و تروا يا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع
 الياء التي بينهما الزيادة للجميع والبصريون يحرون بحذف الالف الاخيرة لتخص
 الياء قبله بحركته من الحذف **قوله وان كان مركبا خذ**
الاسم الاخير لما اريد حذف شئ منه و كان موضع اتصال الكلمتين كما
 للفصل و الكلمتان كعظمين متصلين عند التركيب فهو قبل الفتح من مفصل الفصل
 بعضها بعض لانه قريب الهمد بالالتصام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير
 بكامله فاذا زعمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقل و في الوقف تغلب التاء في اللغتين
 و لا تخلط كما انك لو هبت رجلا بمسليتين قلت في الوقف يا مسلمة بالهاء التي
 التاء بطرف لفظا و لا ترف على تاء التانيث لبعض اللغات قالوا اذا رسمت
 اثنا عشر اثنا عشر و اثني عشر و اثني عشر و اثني عشر و اثني عشر و اثني عشر و اثني عشر و اثني عشر
 عشر بمثل النون الحد و فته فكانت ترخم اثنان و اثنين و من ثمة لا يضاف
 اثنا عشر كما لا يضاف ثلثة عشر و اخواتها كما هي في باب المركب قال المصنف
 فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه فلا يلزم من معاينة النون حذف
 الالف معه حذف فمع النون **قوله وان كان مجردا كان** الا ما
 حذف منه عرفان و هو د و ز ياديين في حكم الواحدة و ذ و ج و ح غير
 التاء قبله مدة زائدة و غير ما حذف منه كلمة و هو المركب **قوله وهو**
حكم التانيث على الاكثر اي الحد و للترخيم في حكم التانيث
 فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه و كان القياس
 ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه و هو الاكثر لان العلوم من
 استقام كلامهم ان الحد و في لعل من حركته قياسية كما في عصا و قاص في
 حكم التانيث فكذا بقي ما قبل الحد و في من الحرف على حركته و اما الحد و في
 لا لعل موجه قياسية كان لم يكن لفتح بلا من فكذا صار ما قبل الحد و في
 في نحو غدر دم و يد مغتصب الاعراب و ذلك لانهم لم يقصدوا انهم كانوا

لم يحد فوه الا بعل من جبر لكن لما كان الترخيم لعل قياسية مطردة في يسه من
 لا يجاب لهم التحريف في النداء يا قصص ما يمكن حق فعلوا بالصفات الى جاء التكلم
 الذي فيه ان في نقل يكون في صورة النقص ما رايت و في نحو ما زيدا و عرو
 هو المشهور من فتح الغم و ذلك لما قد منا من ان النداء و ليس مقصودا بالذات بل
 هو لتبنيه المحاطب لصبي الى ما يحى بغيره من الكلام النادى له صار حذف الترخيم
 مطردا فالواجب بعد من المنحرف في الاغلب معاملة نحو عصا و قاص مما الحد و فيه
 واجب نظرد و من جعله اسما براسه نظر الى انه و ان كان قياسا مطردا لكنه ليس
 بواجب فاذا كان الحد و في سوي الترتيب لم يغير ما بقي الا في موضع بعضها مختلف فيه
 و بعضها متفق عليه فيها اسم انزال الترخيم سبب حذف حرف ليس منه قال الجمهور
 في اعلو و قاصو و على هذه اللغة يا ابي و يا قاضي و جوع الالف و الياء لا نه
 انزال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفه و قال المصنف نعم ما قال لو قيل يا ابي و يا
 قاص في هذه اللغة لم يعد لان الساكن الاخير كالثالث لفظا و الاخلاق في زرع
 الالف و الياء في اللغة العليله اي لغة الغم لن والساكنين لفظا و تقديرا و منها
 اسم يبنى بعد الحد و في منه حرف اصيل السكون كان مدغما في ذلك الحد و
 و قبله الف نحو اسبحا يفتح الهمزة و كسر ما والكسر كثر و هو بنت مسوسه يتبع
 الحرف الساكن ما قبله من الفتحة كالف مقول يا اسبحا بالفتح لانه التثنية الساكن
 صفتح الاخر اتباعا لما قبله في قوله و ذ و ي و لد و لم يلد و ابوا و قولهم انظروا
 انه لما تصرف فيه بعد الترخيم ضم راءه على نية الاستقلال بخاير الفعل الذي هو
 في المقوف فحرك بالفتح لانزاله الساكنين و و الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفصل
 و صانه لرس الكسر ما يمكن نحو لم يلد و والطلق و لم يفسر بالفتح على الوجه المختار
 و يخرس يخرس في نحو اسبحا من الكسر ايضا للساكنين على حاله على هذه اللغة اي
 الكثيرة كما في هرق و القراء و الحد و الالف و ايضا في اسبحا مع لالف قبلها
 و الساكن المدغم في اسرب بناء على اصله في هرق فاما اذ لم يكن المدغم اصلي
 السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم ساكنان اتفاقا منهم فيقول في السبي
 محات باحات و محمت و في راد با راد و في اسم مقول يا مضار و ان لم يلزم

ساكنان فالنجاة ينفقون الساكن على سكنه واذ المدغم فير كالثابت والقراء من الساكن
الى اصل حركته لانه لا يربى كما ذكرنا فاسكون الحرف الاخير في الترقيم فيقول يا محم
يكسر الواو يا مفره لسكون العاق وفتح العين في مقول لا عند الحرف الساكن
الا في عن حدث لانه قادر على انزاله سكون لاخير بعد الحدث وذلك ان يرب
الى اصله ولم يكن ذلك في حدث اذ لم يكن للساكن اصيل في الحركة وما ذهب
اليه القراء من مرد المدغم الى اصل حركته قياسا مذهب الجمهور في قولهم يا قاتل
ويا ابي في الميم بواضرون وعلو لالا الفارسي في قولهم يا قاتل في
قاضي اصلا في الشوت في بعض المواضع عن زرايت قاضيا قاضية بخلاف الكسر
في حجر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها مود فانه يجوز عند جعل
المحدث في متري الشوت بعد حدث الدال فقط فيقول ما مود و في التقاء
ليس اخر الكلمة و منع القراء من ذلك لانها في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضد و هذا
كما قيل في ترقيم هرقل على في نية المحدث و انه لا يحى زابقاء الحرف الساكن ليل
يشبه المحدث قال و اذا قصدت جعل حرف محد و ف نمود في حكم الثابت حد
الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ما ع و يوسع و ياعم في ترقيم عمود و جعد
و عامر كما مر و اذا جعل المرح اسماء براسه ضم ما قبل المحدث و لفظان كان صحيحا
او في حكمه عن حال و يام و و ياف في حارث و مروت و قتيبة و قد
ان كان ما مكسورا قبلها او الفاعل يا قاضي و يا مشتر في قاضيه مستقاة
و ان كان و او بعد ضمة كما في قلنوع و نمود ابدلت الواو ياء و العفة كسرة
عن يا قلنوع و ياف في الكثرة قلت يا نمود و يا قلنوع لانه لم يات في كلام
العرب اسم متمكن آخر و او قبله ضمة لا و تغلب الواو ياء و العفة كسرة عن
التعاري و لا و في كماجي في التعريف في باب الاعلال والمنادي في حكم المتمكن
لعمرو بن سنان و ان كان ما قبل المحدث و ياء او و او بعد فتحت قبلتها الفاء
يقول في عدنان و تزدان و ياعلي و يانز و في الكثرة ياعلي و يانز و لا نك اذا
لنبيت المحدث و لم يربنا الفصل تقدير احق بصلب الفاعل لا فاعل ما لم يربى كما
كماجي في التعريف انشاء الله نعم و ان كان و او ياء بعد الف تريلة قلت

صحة عن يانتقاء و ياخر او في شقاة و خزانة و في الكثرة باسقاء ياخر الا ان مثل هذا
الواو و الياء لانهما تقلبان الفاشم حمزة اذا نظرت كماجي في التعريف و ان كان
ما قبل المحدث و في ثاني الكلمة و هو حرف لين فان عرفت ما حدثت من الاصول
مردته لا ما كان كما شاء في ترقيم شاة او فاء كما يقول في ترقيم شيسيه و سرهاني
و ما و دي يرب العين الى سكونها عند الاخفش و ما و شي و ما و دي بابقاء حركة
يرب العين الى سكونها عند الاخفش و ما و شي و يا و دي بابقاء حركة العين عن سبي
كماجي في السب فان الاخفش يقول و شي و سبي فان لم تعرف ضعف الثاني اذا
لن كما يقول بلاء في الميم بلاء و ان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحدث و كما يقول
يات و يا مدي و عدة كل ذلك لان المنادي المصوم حكمه حكم العرباب كما مر و لا يربى
العرباب اسم ثابته حرف لين ليل لا سقط ذلك اللين مع التقوية للساكن فيبقى على ما
و ان اردت هذه الفتحة اي اليل الى قلب ما لا يكون منقلبا كما مر حم حليا و جليا
نقد ذكر المبرد انها لا يربى زادون الف فعلى منقلبا ان ياء او داو
و لم يربى لالتاين غير منقلبة عن شي و قياس قول لا الاخفش جوازها لا ضرورة
يكون اذن ملحقا بحدث لا يفتح الدال و ما البيراني فاجازها و ان لم يثبت فعلا
قال لان هذا شئ عرض و ليس يعينه و كذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما و دي
نية الاستقلال فيه الى و من لا نظيره انه ترخه الا على سيرة المحدث و وذلك
عن طيلسان على لغة كرام و فز و ق و قد عمل و سعودي و هند و نع و عتوان
و اجاز السيراني ترقيم جميعا على سيرة الاستقلال نظر الى ان التثنية ليست باصلة باصلة
الا في ان يربى في اتفاقا فان نقول في تصور على نية الاستقلال يا مود و في خصم
ما خص مع الله منع دفع لياس من اسمهم نقول يا طيلس و يا فز و ياف و عم و قيا
و يا هند و ياعتي قالوا فاذا ازحمة صحرا و ي على القلي قلبت الواو همزة فلو
از لير عن النداء لصر فدا لان صمته اذن ليست منقلبة من الف التاين بل هي منقلبة
عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التاين فقد لاسن فيها و لا و يلب
او لا نصرا فذا نظر الى الاصل قوله و قد استعملوا صفة النداء في
الندوب هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادي و قد ذكرنا ما عليه

فلا يعيد **قوله المتفتح عليه** دخل فيه الجرح في نحو نعت على زيد
فلما قال ماء او واخرج ونحو منادى يدخله معنى من المعاني كالاسماء والتعجب
والندبة لا يستعمل فيه الا حرق النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا في اخواتها
لا يهاجمها صرحت ودخلت في جميع انواعه وقد اخذ المصنف باحد سبب المنادى
وهو المتفتح نحو واحضرناه وامر يلاه واسوره **قوله واختص**
معنى اختص لفظ المنادى بالندبة لسبب لفظه وافق زيد فخص بالندبة ويا
زيد مشترك بين النداء وقيل قد يستعمل في النداء **الخص قوله وحكم**
في الاعراب والبناء حكم المنادي فقال وارزده واعبد الله
والطاعه اجيلا اذا كان معروفا معينا كذا في اربعة كترايع المنادي للفصل المذكور وذلك
لان منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المصنف بناء على مذهبه اعني المنادى ب
غير المنادى لان المنادى ب مختص بالجمع عليه كما ان المنادي بخصوص فاستعمل لفظ
المنادي في المنادى ب لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاحتصاص

الرجل فاستعمل فيه صورة النداء المشاركة له في معنى الاحتصاص كما عي
قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف في آخر النداء
ويجوز ان لا يفتقد سواء كان مع ياء او واو قال الاندلسي بحسب المخاض مع بالياء
يلتبس بالنداء المحض ولا يقال ان ذلك قرينة على الندبة كنت مخبر مع بالياء
ولا وجب الحاق معها بقوله يا محمد يا علي بلا الحاق وجوز الكوفيين والاستغناء
بالفتحة عن الف التندبة نحو يا زيدا وارزبه ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف
المنادي غير المنادى وقال ابن السراج بقوله في هذا البعيد يا زيدا بالها لكن
في غاية البعد وشرق لهم يا هاهنا في المنادي غير المصريح باسمه **قوله فان**
خفت اللبس اخر المنادي لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والتميز
اما ان يكون ساكنا او متحركا اما ان يكون حركة اعرابية او لا والعرب بالحر
لا يفتقر الى الالف وقد راء اعراب نحو واضرب الرجل في اليم يعبر الرجل
وكذا واضربت الرجل وواغلام الرجل والقراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا
على مدة الانكاس نحو واضرب الرجل وواعبد المليك ولم يثبت وانما في الحركة

الاعراب لاجل مدة التندبة دون مد الانكاس لان التندبة من مواضع مد الصوت
اعلاما بالمصبة فاقتصر او فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها مد
الصوت اكثر منه في الواو والياء فلا يعلب الالف او الواو والياء لا لغيره وكما
يجي واما الانكاس فلا يطالب مداما فليس اصل مدة ان يكون بالالف بل حرف
العلية فيه سواء والقرآن يقول لا ولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما لم يكن
وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يورد الحاق الالف الى اللبس كما في نظام وخدام
في خيات اعلاما للموسى فلا جود الالف لانها الاصل في مدة التندبة كما ذكرنا
فلا يقلب الى اللبس وقال الاندلسي والمصنف تنبها مدة من جنبها ولا يغير حركة
البناء للرسو معا قال سيبويه يقول في التندبة يا زيدا يا غلام يعني ما سقط
منه بالاضافه يا زيدا ويا غلاما ففتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيدا ففتحت
واو اخرها ههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان او في الحصول للبتس في قلب
الالف ياء بعد ثبوت التندبة التي بعد الالف اكثر من سلاقتها في زيدا اسم اكثر
من وارزبه اناه ليللا تشبه المنى سلا واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه
نحو قوله واخفى الذي يمينناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادي لالف الى
اللبس اتباعا حرقا من جنبها اتفاقا نحو واغلاما مكسرا في غلام المخاطبة يلتبس
بغلام المخاطب واسم في اليم منه ليللا يلتبس منها ولا يجوز في النداء المحض
يا غلاما مكسرا لاحتساب خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالته واما المنادى ب فلما
لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متجها عليه جاز واغلاما مكسرا والسكن لا يخلوا ما ان يكون
تساوا الفاء او واو او ياء او ميم جمع او غيرها فالتي من محدق للسالكين
نحو واغلام زائدة واما اخذت مع مدة التندبة دون مدة الانكاس لان اصل
المنادي الذي هو محل التحفيف واجاز الفراع في المنادى ب المنادى ب ثلثة او جهر في
احد مما فتحنا لاجل الالف التندبة والثاني خذ منها للسالكين واتباع المدة حركة ما قبلها
نحو واغلام زيدا ياء على مذهبه في جواز اتباع مدة التندبة للحركات الاعرابية
والثالث كسر هالسالكين واتباع المدة لكسرها كما في مدة الانكاس وما ذكرنا
اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاعل فيها الالف التندبة عند النجاة نحو واسأله

و اعلا مكانه لان حذف او لا الساكنين اذا كان مداهم القياس كما يجي في النسخ
قال المصنف بل استغنى بها عن الف التندية وان كان وا او ياد فان كانت الحركة
فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاصيا و يا داهيا و يا قيا و يا ارساء و يا
معد و يا و يا اذا انديت يا غلا في يكون الفاء فكذلك انقول عند سيبويه يا غلا ميا
لان اصلها الفتح عند و اجاز المير و يا غلاما و جلا و الفاء للسالكين و لم يبد
سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو و انقطاع ظهره قال اليراني و القيا
فيها واحد يحذف سقطها لاجتماع الساكنين قال المصنف المحذوف ليس بوجه قال نحو
و غلاميه او جره اما ان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا بد عليها مدة اخرى
و اما لان السكون العارض فيه كالاصيل بدليل قولك واصطفا و لا تنزل الالف
الى اصلها استغناء بها عن الف التندية بخلاف الف التندية فانك تقلب لها الف
المقصورة نحو مصطفا و ذلك لان و الف التندية في النسخ بخلاف مدة التندية
فانها لا يلزم التندوب اما قوله اصلها السكون بعد يقدم ان ذلك مختلف فيه
و اما السكون العارض فيه كالاصيل فيقول ذلك في الالف لكن لها كالف التندية
في الصيغة فجاز ان يعنى عنها كما ذهب اليه و اما الياء فلا تكتب لك يا قاصيا في
ما قاصيه وان لم يكن الواو والياء اصل في الحركة فان كانتا متديين اي ما قبلها
من الحركة من جلستها نحو و غلاميه و و غلاميه و و اضربوا و و اضرب
اذا جيم بها فانك يكتبي ما بينهما من الدس الف التندية لكن مد ما اصلها بخلاف
مد نحو يا قاصيه فان اصل هذه الهاء الحركة و الف التندية ليست لازمة للمندوب
كما ذكرنا فقد لا يتي بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو و امزيد فكيف اذا
كان في اخره مدة اصيلة وان لم يكن فامدتين تحت بالف التندية بعد ما ن شئت
نحو و افاضل كاه و اما ميم الجمع فلا ما يتي بعد ما الف التندية ليلد ملتبس الجمع بالنسخ
نحو و غلام مكس و و اغانا يمي و الواو والياء بعد ما اما اللتان خدفتا في الجمع
للاستقلال كما يجي في الضرات سره فالتد التندية فاستغنى بها عن الف التندية كما
قلنا في غلاميه و غلاميه و اما الفاء المد فلان و او ياء اللبس من الف التندية
و اما الساكن غير هذه الاشياء فتقع و ملحق الفاعل يا مناه في الجيم من و سيبويه غير

نحو و اضربوا و لا تمنع و قال الكوفون الميم بالجمع السالم المذكور ان امرئيتيه
بالحروف لا يجوز تندرته كما لا يجوز تشبثه و جمعه و ان امرئته بالحركات و جعلت
الواو متعقب الاعراب فلا بد من ان يلزم منه الياء كما يجي في باب الا علام جاسر
مد نحو و امزيد كاه و افترسناه و كذا يلزم على مد فهم انك اذا سميت بالمتن
و امرئته بالحركات و الز من الالف جاسر تندرته و الا فلا و ليس بشئ و اذا قلنا
بين التندية و بين السمة و الجمع حتى يجمع فيما اسعافيه و يقول في الجيم باثني عشر
عند سيبويه و اثنا عشر بالالف في اثنا عشر مضاف و عشر معاقب للنسخ
فكانك قلت اسان و قال الكوفون و اثنا عشر بالياء تشبهه بالمضاف لان في
المتن لا يستقل في الاضافة فكانه مضاف و اجاز ان كان **قوله و الله**
الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة التندية و
كان او ياء او الفاجان في الوقف و بعضهم يوجبها مع الالف ليلد ملتبس المتن و
بالصناف الى الياء المطلوبة الفاعل يا غلاما و ينبغي ان لا يوجب عند هذا
مع و لا تهايكلي في الفرق بين التندية و التنداء و ليس ما قال بوجه لان الالف
المتن عن ياء التكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما هو فالليس اذن حاصل مع الهاء
الصا و العارف القرية و اما الحقوا هذه الهاء بيا و الحرف المد و لا سيما
لحقها فاذا جيت بعد هاء ساكنة ميمه كانتين بها الحركة في غلاميه على ما
في باب بين التندية و هاء الهاء عند و صلا و ميمه است في في الشعر اما كسر
للساكنين او مضمومة بعد الالف و او تشبها بها الفير الواقعة بعد هاء و بعضهم
يقولون بعد الالف المناسبة لالف قبلها و اثباتها في الا وصل لاجزاء الرصل مجري
الف قال ما مر حيا و محار فاجيه و الكوفون سوتها و قفا و صلا في الشعر ان
غير **قوله و لا يندوب الا المعروف** هذا الذي ذكره
في التجمع عليه اما التجمع منه فانك تقول و امستباه و ليت بمعروف و يعني بالمعروف
المشهور و علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندوب و كذا غير من العارف
فلا يقال و لهذا و اما ذلك لحصيل عدد التاديب في التندية عليه لانه اذا كان
المندوب مشهور لا يلام التاديب في التندية عليه و لو لم يكن علما كان المتجمع

عليه مشهور اذ لك الاسم جازم ندسته معوله ما صار يا زيدا اذ كان زيد رجلا عطيا
وقد صرح به التجميع عليه واشتهر به كذلك باحسانا وجموعه في المشهور بذكر لك نصا
المندوب ان يكون معرفة مشهورة سواء كان تقريظه قبل التندية او محرف التند
يقول له واسم فلان باب حراء واسم جعفر سرزمراه لا شهاب الرجلين بذكر لك موضع
مدة التندية اخر المضاف اليه ان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف هو المضاف نحو
واسم الى مناه والمندوب هو الامير لا امكن لما اردت تندية للمضاف الى الوصوف
قلو الحققت مدتها المضاف لا تفك من المضاف اليه والراد المضاف كما يقولون حب رمان
وان لم يكن ملكك الزمان بل الحب فقط وكذا يقولون في الفصاح المضاف والمالعا جلا
وكذا انما هو الصدق واسم جعفر سرزمراه وكذا روي في الكوفون انك يحقها
اخر المندوب الموصوف نحو وايزيد الطريفا وقال الخليل سيبويه للمعجم اخر الموصوف
نحو وايزيد الطريفا لان اتصال الموصوف بصيغة لفظا اقل من اتصال المضاف اليه والموصوف
بصلة ويرش ان معوله انه متصل بما على الجملته لفظا واتصاله بها في الحقيقة من اتصال الموصوف
بصلة والمضاف للمضاف اليه وان كان في اللفظ اتصال وذلك لا يبطئ اسم الصفة
على صيغتها لا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولما الصلة على موصوفها وحكي
يوشن ان رجلا ضاع له مدخان فقال واجمعي النابتيناه والجمعة التند وحكي الكوفون
والرجلا مسجاه وقد استشهد الكوفون بهذا على جواز تندية غير العروف وهو
شاذ عند البصريين وحكي لا تندية عن الكوفون انهم ربما ان في المندوب في اصل
نحو وايزيد يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا
مع المجلس يعني بالجلس ما كان نكرة قبل النداء سواء كان معرف بالنداء كنداء
يا رجل او لم يعرف كنداء يا رجلا او سواء كان مفعلا او مضافا او مضارعا له نحو يا
غلام فاضل يا حسن الوجه يا خاسر يا زيدا فقد تيمده التند واحدا بعينه اى
واما لا حذف واسم النكرة لان حرف التندية انما يستغنى عنه اذا كان النداء مقيادا
عليك سبها عليك كما يقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصود قصد ما واما
لا حذف من المعرفة لانه المستغرق بالنداء اذ في حرف تقريظ وحرف التقريظ
لا حذف ما يعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التند لاري ان لام التقريظ

لا يحذف من التقريظ بما حرف النداء ان لا منها يقدم الحذف اذ هي مفيدة مع التقريظ
التندية والمخاطب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو جليش متفرق بالنداء الا ان
المقصود بالنداء لما كان وصفه كما يقدم وهو معرفة قبل النداء باللام خلافا جازم لاري
انه لا يجوز حذف من اي هذا من يزان الصف هذا في اللام كما لا يجوز حذف من هذا
نثبت ان لا اعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا هذا الرجل او بوصفه
وصفه نحو يا هذا الرجل واما لم يحذف الحذف عند البصريين مع اسم لا تارة وان كان
متفرقا قبل النداء كما ذكرنا في قولنا في الاصل لما جاء اليه المخاطب ان يكون
الاسم مشار اليه وكذا منادى اي مخاطباتنا في ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك
لاصل وجعل مخاطبا اخرج الى علامة ظاهرة يدل على تغيره وجعله مخاطبا في حرف
النداء والكوفون جواز حذف حرف النداء من اسم لا تارة اعتبارا الكوفون
معرفة قبل النداء واستشهاد ابقول انتم انتم هو لا وليس في الاية دليل لان
غير المبتدأ كما في الحرف في فيبقى على هذا من المعارف التي يحذف الحرف منها
العلم والمضاف الى اي معرفة كانت الوصولات اما المصغرات فيشد نداهها نحو يا
انت يا اياك يقول في الوصولات من لا يزال محسنا احسن الى من قال في ضبط
ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا وصف به اي يلزم منه جواز حذف في يا غلام
رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز واما الحذف من المستغاث
والتيب منه والمندوب لما المستغاث به فليبق في تينه باظهار حرف النداء لكن في
المستغاث له امرها واما التيب منه والمندوب فلا نهما ناديان محاروا لا
يقصد منها حصة المندوب لا قبالة كما في النداء المحقق فلما اقتل عن النداء الى معنى
اخر مع بقاء معنى النداء فيها عاثر ان ما لفظه علم النداء تنبها على الحقيقة المتقولين
مما منها لم يذكر المصغرة الله لفظ الله بها لا حذف منه الحرف وي منه لانه لا
حذف منه الحرف لانه ابدال اليمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه
اللام ان موصل الى نداء باي او باسم لا تارة فلما حذف الوصل مع هذه اللفظة
لكنه نداهم يحذف الحرف ليلا يكون احما فاقوله اصبح ليل اي ادخل في
الصباح او صرحا فانه ما جندب وجه امره اليك بغير حياء وكان مفرقا وبقا

انما لما عن سبب تفرقكم فقلت انك تقبل المصدر حقيق العجز سريع الاسراع بطي
 الافة قوله **اطرق كرا** رقة يصدون بها الكري يقولون اطرق
 كرا ان الغامة في القري ما ان اسري هناك كرا فكن ويطريق حتى يصاد وهذا
 مثل رقة الضبع خامر ام عامري النعام الذي هو الكثر منك قد اصطيد وحمل الى
 القري فلا يجمل ايضا مثل ذلك في لهم اند محرق قال وقع في الليل على سلك
 بن سيد يخه وهو نائم مستلق خنقه قال انتد محرق فقال له سلك البيل طرقت
 وانت متفرا انت اس من اعنا لك نقيم استعنا لك في الامر ثم صفه سلك وطرقت
 فقال سلك اضرا طرا وانت لا يعل فذمت كلها امتلا قوله **وقد جحد**
النادي للنادي مفعول به جحد خدفة اذا قامت قوسه والعلية وسابر
 القوس **وقد جحد** قيسا كما عدير قوله **الا يا اسجد** واحف لا يعل
 انها حرف يتة و ما حرف مداء اي ما فم اسجد واو من قراد لا يجحد و ابتعد
 الامكان مناسبة المضارع او عمت لونها في لام لا يجحد وفعل مضارع سقط
 فوتر في النصب اي فهم و لا يستد و لان يجحد و لا لازمنة او يقول ان لا
 يجحد وايدل من السيل اي فصد من البحر ويجوز ان يكون بدلا من قوله اما
 فلا يكون لازمنة اي فز من لهم الشيطان وان لا يجحد وهذا واعلم انه قد جاء اسما
 لا يستعمل في غير النداء و هي قل فله و ليس قل ترجم فلان ولا لم يحسن المذكر لا
وقد جحد على مذهب الفراء كما قدم من تحريمه ياعم في ياعاد و لو كان ترجم فلان
 في الوت يا فلان عذف فاذنة و من ذلك يا مكران و يا مدان ربا
 ان ما ان اي يا كريم و يا ليم و يا نايم و كذا با ملكعان اي لكع و كل ما هو على مفعول
 فهو مختص بالنداء و العالب فيه الب و من لا يسم المحصر بالنداء كل ما هو على مفعول
 في سبب المذكر و فعال في سبب الوت تحن حن و لكع و خبات و لكع و فعال
 هذه قياسه عند سيبويه كالتى يفيض لا مر من التلا في وكذا فعل في مذكرها و يفيض
 ما في و ربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير للنادي كقول
 في الجنة اسك فلا ناعن قل و قال اطرف ما اطرف ثم او ي الى بيت بعد ذكر لكع
 و لم يبع نعي من الاسماع المختصة بالنداء من ص و ف و ما اصله النداء باب الاختصاص

و ذلك ان ياتي باي و محرم حراره في النداء من ضمه و الجي بها التينه في مقام المضاف
 اليه و وصف اي بدى اللام و ذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا ان او المشارك فيه
 نحن و انما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الغير من بين امثاله بما نسب اليه و هو
 اما في معرض التفاهة عن انا الكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا بالمتكلم من بين الرجال
 او الجرد بيان المقصود بذلك الغير لا للتفاهة ولا للتعاسر و لا للتعاسر عن انا ادخل ايها الرجل
 و نحن فقراء ايها القوم و كل هذا في صورة النداء و ليس به بل المقصود بصفة اي هو ما دل
 عليه ضمير المتكلم السابق لا مخاطب و انما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لشاركة
 معنى بين اليا بين اذ النادى ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله ولا يجوز ان ينع
 باب الاختصاص من اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقه
 كما في يزيد و لا جان كما بقي في التعجب منه و المتدوب نكرة استعمال علم النداء
 في الحالي من معناه بالكلية و حال طاهر اي و صفه من ضم لا و ل و م رفع
 الثاني كما لها في النداء لكن مجموع يا ايها الرجل في باب الاختصاص في محل نصب
 لو قومه من وقع الحال اي مختصا من بين الرجال و هذا كما قيل في نحو سواء ائت
 ام قدت ان ائت ام قدت و ان كان في الظاهر حمله مطلقا على جملة لا انه
 في الحقيقة يتقدير مبتداء عطفت عليه اسم اجراى سواء قيا مكن و قد ذكر كما يحى
 في حروف العطف و قد يقيم مقام اي المذكور باسم منصوب دال على المراد من الضمير
 المذكور اسما معرف اللام عن نحو العرب اقرب للثرو و او معناه عن قوله و م
 اما مقتر لا نبيا فسايد اي تلة كلام و قوله لهم نحن ان فلان ك ما و ر بما كان النقول
 عما قال بناتيمما بكشف الصاب قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء
 مقتر و ال و اهل و بنى قال اناى ضمه لا نفرا اقول و لانك ان لا ربة المذكور مرة
 اكثر استعمالا في باب الاختصاص و لكن ليس للاختصاص محصر لا فيها قال المصنف
 المعروف باللام ليس منق لا عن النداء لان النادى لا يكون دالام و نحن يا ايها
 الرجل منقول عن النادى و نصبه بيان المقدر كما في ايها الرجل و ان ينصب
 يعمل مقدر كما عني و اخبر او اسرح قال والنقل خلاف الاصل فلا و في ان
 عن العرب هذا كلامه و لا و ان يقال الجميع منق لا عن النداء و اختصاصا انصاف

المنادي اجراء لباب الاختصاص مجري واحد ثم نقول لكم جز الفيد و ^{جز}
 اللام في نحو اللام في نحو العرب لانه ليس بمنادي حقيقه ولا لا يظهر في باب ^{اختصاص}
 حرف النداء المكره و حماقه للام و قد ياتي الاختصاص الذي باللام و لاضافه بعد
 صمير مخاطب نحو سبحانك الله العظيم و بك اهل الرحمة او سله قالوا و ان الاختصاص
 باللام او للاضافه بعد صمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو
 الحمد لله الحميد او كان المحقق منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على اللد
 نحو الحمد لله الحميد والزم نحو امراته حاته الخطيب او الرسم نحو قول النابري ^{للكبر}
 و ان يرم سطر الياسيات و لا تطير و قول وادي ابي نسوة عطل و سقنا
 مواضع مثل السعال بمعل لا يظهر و هو اعني اخص في الجميع او مدح او اذم
 او اترحم كل في من وضع هذا ما قبل و لو قيل في الجميع بالمثل من النداء لم يبعد
 لان في الجمع معنى الاختصاص فيكون قد اجرا هذا الباب مجري واحد و بما نصب
 على اللزم ما هو المراد بما قبله نحو قول و امراته حاته الخطيب بنصب عليه ما يشير به في
 الفصحى مما قبله كقول النابري الحمد لله حمي مادرسه و وجوه كلاهما مست قاريا
 رب و قاله افسح عوف و لا احادل عرجا و جوده قد و و ينبغي من مخارج
 و اعلم انه ليس بك في قولك بها ايها الرجل و عبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين
 صفة الرجل و عبد الله للاختلاف اعراهما من مثل قولك اصع اياك و اوجب انك
 الصالحين فاما ان نصب على المدح او ترفع عليه اي مما السلمان و اعني الصالحين
 كما يحى في باب الفت و اما اذا قلت يا يزيد و عمرو الطويلان فهما صفتان لا يفتارق ^{منقول}
 اعراهما بناء و اذا قلت يا هر لاء و يزيد الطويلان و صفايل عطف بيان لانه لا يفصل بين
 اسم الاختلاف و صفته كما هو و على الجملة كل اسم فيه معنى الوصف و يجمع كونه و صفا
 جازيا على الموصوف لما في لفظي و تقع او ينصب على المدح او الزم و التزم ان
 كان فيه معنى الوصف من هذا المي و لا من عطف بيان لان فيه شرعا و يبا فاكال الوصف
قوله والثالث ما اضمه على شريطة التغير ^{القول}
 و لا تشب و اما وجب اضمه الفعل ههنا لانه المشترك العرض عن الناصب و لم يثبت
 به الا عند الناصب لتغيره فاعلم ان الفعل يعني عن تغييره فحكم الناصب هنا حكم الرفع

في نحو قولك فوله نعم و ان احد من المشركين استجارك عما ذكرنا في باب الفعل و هذا عند
 الكسائي و الفراء ليس عما اضمه معن بل الناصب عند ما لا سم لفظ متاخر عنه لان انه
 ان صح المعنى و اللفظ بتسليط عليه نحو زيد اضرب من فضيت عاجلا في زيد انما انه
 عامل في ضميره و ما الفير و ان احتل احد مما بتسليط عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر
 و سده سده كما في زيد احدث و عمر و اضربت اخاه فالعامل في زيد هو في ذلك
 مررت به سده سده حاورت في عمر و اضربت غلامه سده سده حاورت و في
 عمر و اضربت غلامه سده سده هنت و ليس قبل الاسم في الموضعين فعل معن ناصب
 عند ما و اما جازع عند ما ان يعمل الفعل الطالب بمعنى له واحد في ذلك المفعول و في
 ضميره معاني حادثة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليط على
 الضمير بعد تسليط على الظاهر المقدم تأكيد اصاع الفعل عليه و لو قيل على مد بها
 ان المتعقب بعد الفعل الظاهر او منبهه سواء كان ضمير او متعلقه هو يدل الكل
 من المنصب المتقدم لكان قول لا فالضمير في زيد اضرب من يد له من زيدا
 و كذا الجار و المجرور في زيد امرت به اذا المي زيد اجاز زيد و كذا
 اخاه في قولك زيد اضرب اخاه يد له من زيد اعلى خذت المضاف من زيد اي
 متعلق زيد ضربت اخاه و كذا في قولك زيد اضرب عمرو في داره و زيد البيت
 عمرو و اخاه بتقدير ملايس زيد ضربت و ملايس زيد لقيت ثم يثبت الملايس لقولك
 عمرو في داره فلا ملايس زيد يكون معن و با في داره فيد و يقول لك عمرو
 و اخاه فانه ملايس زيد يكون له ملتبسا ك هو و اخو زيد و ان كانت المالك بنة و ^{منقول}
 بعده كما يحى في مذهب البصريين ايضا و اختار البصريون كون المنصوب مفعولا
 بفعل مقدرة ينصرف ما بعده قياسا على المرفوع نحو ان امر هلك مع انه قد ذهب من انهم
 الى ان المرفوع في مثله مبتداء ما فاعل كما تقدم في باب الفاعل و لا يجوز الكو في ان
 و تكب ان ارتفاع امر هلك الموحى كما يركب في هذا الباب ان انصباب الاسم بهذا
 التاخر لان الفعل بافتاق من جميع الفاء لا يرفع ما قبله **قوله كل اسم**
بعد فعل احتراسه نحو زيد ابوك و لا يرفع بقوله بعد فعل ان عليه الفعل

متصل به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو يزيد عمر وصبر
 ويزيد انت ضارب **قوله او شبهه** ليشتمل على زيد انا ضارب انا
 محسوس عليه ويعني شبه افعاله والمفعول والمصدر فلا يكون مفسرا في هذا
 الباب لان ما لا يصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يحسب ونصب المصدر لا يقتدم
 عليه وكذا الصفة المشبهة لا يصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم
 بحرف لانزيم للفعل اما اذا كان مصدرا فلا يكون الفاعل انفعلا سواء كان فاعلا
 الواقع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيد اضربته ولا بد لشبه الفعل بما يعتقد
 عليه اما قبل الاسم المحذوف نحو زيد اضربها وان بعدة نحو زيد انت
 محسوس عليه ويزيد اضاربته وراي كذا حرف الاستفهام وحرف التثنية نحو
 زيد اضاربته العمران وراي زيد ضارب الشكران ولا لم يصب ضمير الاسم المحذوف
 ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز ان يدا ضارب العمران كما يجوز ان يدا بضمير
 العمران **قوله مشتغل عنه بضمير** اي مشتغل عن العمل
 في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في ضميره ولو لا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو
 زيد ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو العمل الموصوف
 نحو زيد قام ايضا لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال يشتغل عنه بضمير
 وظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو ان مناسبة لضمير محتاج اليه مع قوله
 مستقل عنه بضمير لان معناه كما ذكرنا انه لو لا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل
 لا يرفع ما قبله لما تقتضيه في سطرانه قلم من لا الضمير فيمنه مشتغل عن الضمير ومشتغل
 عن ضمير ضمير اي لو سلط عليه لم يستقل بضمير نفسه **قوله او متعلق**
 اي مستقل بضمير او بما يتعلق به لك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو
 كونه مصافا الى ذلك الضمير نحو زيد اضرب غلامه ومنه نحو زيد اضربت عمرا
 واخاه لان الفعل مشتغل به لك المضاف لكونه واسطة العطف او موصوفا بامس
 ذلك الضمير او موصولا نحو زيد اضربت رجلا يحبه ويزيد اضربت الذي
 يحبه او ما عطف عليه موصوفا بامس الضمير او موصولا نحو زيد البيت عمرا
 ورجلا ضربه ويزيد البيت عمرا والذي يضر به ويزيد ذلك من العلاقات وقوله

وكلا او اعم اصحوا يقولونه صحاحات قال طالعاب محرم بما استقل الفعل فيه بضمير الضمير
 اذا التقدير يقتضي كلاً و منابط العلق ان يكون الضمير المنسوب بالمفسر وليس الشرط
 ان يكون الضمير منصوب بالفظ او محلا كما طر بعضهم نظير الى نحو زيد اضربته او
 ضربت به او انا ضارب بل الشرط ان يصب لفظا او محلا وانقلاب متعلقه كذلك طر
 ترى ذلك تقول هذا ضربت من تملكه او ضربت من تملكه والضمير مرفوع والضمير
 ضربت مملوكها و ضربت مملوكها واحترار بقوله مشتغل عنه و بقوله له سلط
 عليه هو ان مناسبة لنفسه من ان توسط بين الامر والفعل كلمة واجبة التقدير كما
 واخواتها نحو زيد انك من بته وعمر وليك تضرب بها وان المتقاربة فانه وان لم
 يجب تقديرها لكون لا يعمل ما بعد ها فيها قبلها لكونها حرفا مصدر يا من الواجب تقديرها
 كم نحو زيد كم من بته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربت واضربته وكذا الضمير
 نحو زيد الا تضرب وحرف التقيص نحو زيد اضربته او الا ان لو لا ان
 وكذا اللقمة نحو هذا الرجل يضربها والام لا ابتداء نحو زيد العمران يضرب كذا ما وان
 من جملة حروف التثنية نحو ما زيد ما ضربته بخلاف لو لم ولا فيجوز عمر الم
 يضرب ولا اضربه و لو اضربه اذ العامل مخطاها قال صحبت ام الخير قدعي على
 زيد اكلمه لم اضع ي و ي يرفع كله ونفيه الم الم فقليل ذلك فيها لكونها تفتته
 سق التي تخطاها العامل نحو زيد اسوق اضرب والم الم فظرا امتزاجا بالفعل بضمير
 مضافا الى الما يمينه حتى صارت كضمير واما لا فلكثر منها في الكلام حتى انه يقع بين الحرف
 ومفعوله نحو كت و بلا مال واسريد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بلا ابتداء على الام
 الواقع قبل هذه الاحرف الثلاثة راجح نظر الى كونها التثنية الذي حقه صدر الكلام
 كثير مما غير معنى الكلام اكثر من مرجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته
 الواجب لصدرا حروف الشرط نحو زيد ان من بته يضربك ويزيد ان من بته
 ضربك زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الى الشرط والى الجزاء فيما قبل اداء الشرط كما
 هو مندوب البصريين على ما يحسب في باب ما الكوفيين ويجوز ان تقدم معمول الجزاء
 على اداء الشرط نحو زيد ان كان اضرب واما معمول الشرط فاجازة الكسائي دون
 القراء نحو زيد ان تضرب يضربك منها لا مماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط

نحو هند من يضرب بها اضربه او ايكم يضرب بها واحق تر به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل
 التجب لانه لا يتصرف في معنى له بالقديم عليه نحو زيد ما احسن او احسن به وكذا الفعل
 المفعل في نحو زيد انت اكرم عليه ام عمر وكذا المضاف اليه لا تـ لا يعمل فيما قبل المضاف
 فيجب ان يقع في زيد حين يضرب به عمر ويموت كذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله
 على من ذهب البصريه نحو زيد هانر وكذا الصلة والصفة اذا عملا لا يعملان في الوصول
 والوصف لان الصلة والصفة مع الوصول والوصف لان الصلة والصفة مع الوصل
 والوصف في تاويل اسم مفرد قل عملنا فيها كان كل واحد منهما مع مفعولهما المقدم
 عليهما كذا فالرفع اذن واجب في ايم اضربه من على ايا من صوله وكذا في كل رجل
 ليقتر كرم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الوصول والوصف فيجب ان يقع
 في زيد ان يضرب به جبر و زيد رجل يضرب به من فوق وانما لم يعمل فيما قبلها كانه في رفع
 المفعول حيث لا يمكن وقوع العاقل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا
 جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم نحو الوقع في زيد والله لا اضربه لان القسم
 له المصدر لثايرة في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها فيجب ان يقع ما قبل
 لا اعطيته كذا ذلك كما ذكرناه في باب الفاعل ان ما بعد لا من حيث الحقيقة من
 جملة متنافرة لكن صرت الجملة في صورتها فصار اختصارا فاقصر على عمل ما
 قبل لا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا في كيف يصح ان
 يعمل ما بعد فيما قبلها مثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلا ولا يصل
 لان الاصل في الفاعل لا يقدم على مفعوله وكذا الحق تر به عن اسم بعده فعل
 مستند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ن يد طه مطلقا والزيدون ظناهما
 متطابقين لا لا يجوز في هذا الاسم لا الوقع على لا ابتداء ذلك لو سلطت عليه
 الفعل الموصلة قلت زيد اظن مطلقا لم يجوز لان المفعول المقدم على الفعل لا يغير
 الضمير المستند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيد اضرب على
 ان الضمير عايد الى زيد فيجوز ذلك في المنفصل نحو زيد الم يضرب لا هو واما
 لم يجوز لا اعمى نحو زيد اضرب ولا العكس اعني ان الفاعل نفس المفعول
 اذا كان ضمير متصل نحو من به ن يد على ان زيد نفس الضمير المقدم لان القياس ان

يكون تفسيره ظاهرة ونحو تعلم ان يخالف الفاعل والمفعول ونحو ما هو المشهور
 فلهذا لم يجوز هذا اعطيه على ان الضمير زيد وان اليه اعطيته نفسه لان المشهور بما والمفعول
 في مثله وانما لم يكن المفعول لا في باب طلنت هو المفعول حقيقة بل المفعول في اليه
 هو مصدر المفعول الثاني معناه قال لا في باب جاز نحو قلبه زيد قايما والضمير زيد
 وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيد لول مطلقا وظهر مستدالي زيد في كره احتياج
 الفاعل بناية الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع فاعله ورتبة واما نحو ضرب
 ضرب ن يلا سيده ما ضرب ن يد لا عمر والا احتياج الى عدم المفعول ليس لذات
 الفاعل بل هو الضمير المضاف اليه ولاجل الاكتمال بين قبل واما اذا كان كل واحد من
 الفاعل والمفعول ضمير منفصلا يجوز تنقل في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو
 وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انتقاله واستقلاله صار
 كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في الضمير نحو اياك ضربت يجمع بين
 ضمير ي الفاعل والمفعول الواحد ومثله لا يضرب الا اياك ولا يجوز مثله في الضمير
 هذا قد جاز بعضهم على غلام هند ضربت على قلبه والضمير هند اذ ليس اذ ليس نفس المفعول
 على الضمير وكذا جاز ايقاع الفعل المستند الى ضمير متصل على من هو بالفعل العاقل في المفعول
 نحو التي ضربت زيدا ضرب ابي ضرب زيد التي ضربته وهو كالأول لا معنى لكانت قلت
 ضاربته وزيد ضرب و منع القراء المسلمين وينبغي ان يجوز تفسير ما اصف اليه المفعول
 المقدم للفاعل في غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اصف اليه الفاعل للمفعول ايضا
 نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كرم المضاف فيكونه معه في نيته القديم كما كان
 مصر في نيته التاجر في ضرب غلامه زيد والذي انه كمالا يضرب الفاعل المفعول واذا كان متصلا
 وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا قصر ما اصف اليه الفاعل فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا
 لا قصر ما اصف اليه الفاعل فلا يجوز ضرب غلامه هند ضربت كما اختار القراء اذ الجمع في
 السليبي منقود والقياس ايضا رفعها لان الفاعل لا يجوز احتياجه الضمير الى نفس المفعول
 فلا يحتاج الى دله ايضا وكذا في المفعول لا يجوز احتياجه الضمير الى نفس العاقل هكذا
 الى دليل ايضا اما نحو ضرب زيد اسيد فانه دليل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر
 فلا يستكر وكذا عمر بن بقول مستغفل عنه وبقوله لو سلط عليه نفسه عابده والمطعم

في قايه و غيرهما من حروف العطف وكذا اخاء السببية الواقعة من قها فان ما بعد هذه
 الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها لا بل على ان بعد هاقبلها وينكسر المراءون اي يكون نهي
 بما قبلها من دون ما بعدها وانما في قوله اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله ففتح فاما على ما
 الفاء فيها قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما هي في الظروف في المبني ان العامل في اذا
 جزاء هالاشروطها الفاء سزايدة لكن من قها من وقع السببية وسور تعالى لا على ان
 ما بعد هالما قبلها من دون الجزاء للشرط كما هي حقيقة في الظروف في المبني وانما في قوله
 و ربك فكبر ثيابك فطهره والرجز فاهجره وقوله و ما بينه و ربك فحدث فالفاء
 في الجميع للسببية و جائز مع ذلك عمل ما بعد هالما قبلها في وقوع الفاء غير من قها للعرض
 الذي مدكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب عن قوله الزاينة
 والزاني فاجلد وكل واحد منهما على مذهب المبرد كما هي عن قوله وكل رجل
 ساسني فأكسره لانها فاء السببية واقعة من قها الذي داخل على الجزاء لنفسه الموصول
 الى حروف معني كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فيما بعد الفاء لا يفرقا
 بل في لم ينفصل الموصول والوصف معنى الشرط و قلنا ان الشرط مقتلاري ان الاصل
 اما يكون نهي فاجلد والزاينة والزاني ثم عمل به نحو قوله و ربك فكبر و ما بينه
 و ربك فحدث كما هي في حروف الشرط واشتغل اجلد وامتثل في التفسير كان من هذا
 الباب كما في قوله هذا فلينذروا قوه على بعض النوايل و لا يكون يتقدم
 هذا كذا فلينذروا قوا و بعبارة اما هذا فلينذروا قوه و بعبارة هذا جيم فلينذروا قوه و يخرج
 ايضا بالقياس المدكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملة بل من جملة
 اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم يفسد لانه لا يفسد الفعل الا ما
 هو من جملة و ذل له فخرج على هذا قوله الزاينة والزاني فاجلد وكل واحد
 عند سيبويه اذ السدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزاينة والزاني فاجلد وكذا
 يخرج زيد اضربه ان لا تفسر بانه الفعل الموكدا لانه لا يعمل ما قبله كما تقدم
 قال البصريون انما لم يجر نصب الاسم الذي لا قبل ما الى سلط عليه هو ان متا
 نصب لان المضارع من الناصب و دل عليه فلا اقل من ان يكون مستغلا للنصب
 و على شفاء العمل بحيث لو لم ينفذ بل ايب الاسم المضروب للمقدم اعني بغيره او متعلقة

الجزء

لفه قاله يجمع هو ان ساسير النصب لو لا التغير او متعلقة لم يكن مفسرا ايضا هذا
 كلامه فان قبل فان قيل اشترط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدرا
 مفسرا بالظاهر و يودي الى محنة مذهب الكسائي والقراء اي الناصب هو المتأخر
 و ذلك لانه لو وجب ان يكون مفسرا لما قبله لكان لا يستغله بغيره المفعول لكان هو العامل
 لوجب المراد في مفسر عامل للرفع في ان امره هلكا لا قارني فكان يجب ان لا يتأخر
 المفسر للرفع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان لا يصل في المفسر ان يصلح للعمل في مفعول
 المفسر كما ذكر فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن محل آخر اضطر
 الى جعله استماع كون عامله في نحو زيد هل ضربت و هل ضربت للفعل حمل آخر
 غير التفسير و هو كونه خير المبتداء فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في نحو زيد و اما
 في زيد نحو ان امره هلك و لو كانت سواء لطقتي فلم يكن للفعل محل آخر غير المفسر
 اذ لو جعلناه خير المبتداء لكان حرف الشرط داخل على لامية و لا يجوز فعلى ما
 تقدم لا يعمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يعط الير و كذا في ان زيد قام بل
 بقوله ان زيد مبتداء لا فاعل فعل مقدروا و كانت الهمزة بالفعل و لا في الا قام يعط
 الى جعل الفعل مفسرا و الهمزة يدخل على الهمزة للامية ايضا و هذا مذهب سيبويه والخم
 واختار الا حفص في نحو زيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدرا مفسرا بالظاهر فظن
 الى همزة الاستفهام و من ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان يرتفع زيد
 لانه لو انت مفعول مبتداء لا فاعل على ما قد ساء فيبقى خير المبتداء و هو زيد ضربته
 بلا همزة الاستفهام من فقه او في من نصبه للماسن في شرح قوله عند عدم قرينه
 خلافة و اما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام و الاسم المحدود طرف نحو اليوم زيد
 ضربته فالحتم ان نصب انقا فالكون الطرف متعلقا بالفعل فلا في الهمزة الاستفهام اذ
 ان مقدرا داخله على الفعل و قال الاخفش في انت زيد ضربته ان نصب زيد او في النظر
 الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدمة و زيد مفعول اي اضربت زيد اضربه
 فلما حدثت الفعل انفصل ضمير الفاعل المفضل و نظر سيبويه في بناء على ان الفعل الذي
 لا يصلح العمل بغيره لا يحمل على تغييره للعامل ما كان عند سدرجة و يلزم الاخفش تجويز
 ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن محتارا فعلى هذا مفسر الزاينة لا يكون

ان لا يمتد الي اسماء الفعل الواقعة الي بعد حروف لا تزم الفعل كحرفي الشرط وحرف
 التخصيص واما اسم الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرر ونحوه الى كونه
 مفعلا كما ذكرنا في نحو زيد انما صار به قوله او مناسبة لنصبه
 ليس في اكثر النسخ هذه اللفظ اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقة ولم يكن في
 الاصل اذ المصنف لم يمرض لها في الترخيص والحق انه لا بد منها ولا يخرج نحو زيد
 مررت به وايضا نحو زيد اضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى
 ينصب زيد لان الملاط يعرفه صحة العنى ولو سلطه ضربت على زيد في هذا
 الوضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت ان
 اضرب ب فلان فالتناسب اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او
 شبهه واضاف على ذلك الاسم بمعنى لكن لا يمكنه ان يعدي اليه لا بحرف جر نحو زيد
 مررت به قال الله ثم فرقا هدي و فرقا حتى عليهم الصلاة و الثاني ان لا يكون
 الفعل الظاهر او شبهه رافعا عليه بل على متعلق وقد عروب المراد بالمتعلق نحو
 زيد اضربت غلامه او مررت لغلامه و الاول في عند قصد التسليط فيما استقل
 فيه المفسر بمتعلق التفسير بلا حروف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدث
 بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما يتولد في زيد اضربت غلامه زيدا
 ضرب اي غلامه زيد فيقول اذن حصل صائبان احدهما ان يكون بعد الاسم
 فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مستقلا عن نصب الاسم بضمير
 او متعلقا بالتفسير فلو كان قبل ذلك الاسم اسم او آخر المنصوب لفظا او محلا
 يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبة او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون
 لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله امزيد عروا ضربه سيبويه نصب عروا ونصب
 المقدس بعد زيد البنداء خير منه اي ان يد ضرب عروا ضربه ولا حفيش
 يجوز ان تنفع زيد مكي فاعلا اضرب المقدس قبل زيد عروا مفعول لم اضرب
 زيد عروا ضربه كما تقدم من مندهما واما في نحو ان زيد عروا ضربه فالفعل
 متعلق بالتقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا مثل نحو اليوم عروا ضربت
 والمنصوب محلا بالمبسط زيد اضربت و قد تقدم انه يجوز ان تاجر عن الاسم المحدث

فيل اسم آخر وليس يجب ان يسم الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا
 محبوس عليه وقد يكتفه اسماء نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمر واليوم ضيق
 و قد يتو الي اسماء منصوب بان بمقدري او اكثر نحو زيد اخاه ضربه اي اهنت
 ضربت اخاه ضربه اي اهنت زيد اضربت اخاه ضربه اي اهنت زيد اخاه غلامه
 ضربه اي لا يست زيد اهنت اخاه ضربت غلامه ضربت غلامه ضربت غلامه
بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون
 المفسر على لفظ المفسر كزيد اضربت زيد اضربت او يكون لفظ المفسر لا على
 معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبت وهذا
 الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يتقدم ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير ينظر
 الى مفعول ذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي مفعول كان فهو الاول نحو زيد امرت
 به فان جاء زرت المقدس قبل زيد امينة مررت سواء كان مررت عاملا في بل
 او في لغلامك او في ما ضحك او في اي شيء كان لا تفاوت معناه باعتبار المفاعيل والثاني
 هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع مفعوله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل
 فتدركك المعنى وذلك نحو زيد اضربت غلامه فان اهنت المقدس ههنا قبل زيدا
 ليس معنى ضربت مطلقا مع اي مفعول كان بل هو ان معناه مع غلامه او اخاه او صديق
 او ما جرى مجرى ذلك الا يري انك لو قلت ضربت عدو لم يكن معنى ضربت
 عدو اهنت زيد امي لا ترون بعض بخلاف جاء زرت فان معنى مررت
 مع اي مفعول لم كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اصبرت معنى لايت فانه بطر في
 كل فعل مستقل بضمير او متعلق بالضمير اي متعلق كان و لذا ان نقول في تفسير العا
 المقدس رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا
 واسطة قد مررت لفظ ذلك المفسر بعينه كما ان زيد قام وان زيد اضربت وان عمل
 في الضمير بواسطه حرف جر نحو ان زيد ضربه وان زيد امرت به فلان ان نفهم
 فعل الملاية مطلقا اي ان لو لم زيد وان لا يست زيد وكذا في ان الخوان اكل عليه
 وان الخوان اكلت عليه اي ان لو لم الخوان عليه اللحم او ان لا يست واما ان قلت الخوان
 اكل عليه اللحم فانك تفهم لابس و فاعله ما استندت اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم

الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيدون لك ان تفصيل بان يقول اذا كان
 هناك فعل بنفسه يبيِّن ذلك الاثر من احسنه كما في ان زيد ضرب به ان
 زيد امرت اي ان جود ان جاورت زيدان لا تفعل الملا بنة كما ذكرنا في
 الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المصدر عاملا في متعلق الضمير لك ان
 تصرف الملا بنة مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر ان نفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان
 زيد اضربت غلامه اي ان لويس زيد وان لايت زيد ان كذا في ان زيد ضرب غلامه
 وان زيد امرت بغلامه وكذا ان يفصل ضمير في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر
 بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فيقول في ان زيد ضرب غلامه وان ضرب
 متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمصدر مفعول الظاهر تفسيرا
 المتعلق المصدر كذا في نحو ان زيد بقي عمره واخوه وان زيد لقيت عمره واخوه
 والتفصيل ان في من ضمائر الملا بنة مطلقا انه متعذر ضمائر هالذرفوع في ان زيد قام
 غلامه بل الميِّنة قام متعلق زيد قام غلامه وتضمن في العامل في متعلق الضمير بواسطة
 حرف الجر فعلا متعديا بيمينه ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فيقول
 في ان زيد ضرب غلامه وان زيد امرت بغلامه ان جود متعلق زيد من بغلامه
 وان جاورت متعلق زيد من ضربت بغلامه وان لم يوجد متعديا بمفعول فاعلا بنة
 نحو ان زيد اكل على خوانه وان اكلت على خوانه اي ان لويس زيد اكل على خوانه
 وان لايت زيد اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة في الاسم
 المذكور طرف الحان نحو اليوم زيد اضربت بيته لم يتفاد لا من لان الفعل المقدور
 بعمل في ذلك ظرف والمجا ايضا اما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان
 كان المصدر مما يعمل فيهما مع استقامة الميِّنة كما في ان زيد امر واخوه اي ان
 ضربت بيد عمر واخوه فلا اشكال وكذا في ان زيد امر واخوه ولا اضربت
 فعلا ملا بنة كما في ان هم الخوان اسلم عليه اي ان لايس اللحم الخوان قوله ويجوز
 الرفع بالابتداء الى قوله واذا اللغا جاة حال الاسم المحذوف لا تقديره
 اقسام اما ان يختار رفعه او يختار رفعه نصبه او يجب رفعه او لست في رفعه
 ونصبه ولم يذكر النجاة ما يجب رفعه وثبتة ان كيان قال في ذلك اذا كان الفعل

مشتقلا

مشتقلا بغير وسر به محقق فاعليه الفاعل بان يكون الالف الفعل نحو القوط ضرب به
 زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب
 الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد
 والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتقلا عنه بمصوب محذوف مفعول ما بعد اذا
 للمفاجات واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد نصر به عمره كما جي نتم اعلم ان
 المصنف ابتداء بما يحتاج من رفعه لان الرفع هو الاصل بعد احتياجه الى حذف عامل
 فقال يختار الرفع بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حق لا
 يظن ان رافعه فعل كما ان فاصبه اذا نصب فعل قوله **عند عدم قرينة**
خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع هو هنا نصب لان هذا
 الاسم المذكور اما ان يرفع بالابتداء وينصب بفعل مقدرا اما الجر فلا بد من خلافه
 لا يكون لا يجازي ولا منا في اسم ينصب لقطه بما بعده في سلط عليه والميِّنة
 رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرينة النصب الوجه له والقرين التي تختار
 معها النصب والتي يبتاوي معها الامر ان على ما جي شرها ولا يريد مطلق قرينه
 النصب لان المصدر قرينه النصب مع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد من ان
 النصب التي ستذكر هالعلي ما نشرنا اليه وانما احتين الرفع على النصب مع ذلك التقدير
 لا احتياج النصب الى حذف الفعل وضمائر للاصل عدمها بخلاف الرفع فانه يعامل
 معني عند لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واخوه على ما اخترنا في رفع
 المبتداء يقول انما اختر الرفع على النصب لانه يعامل ظاهره والنصب قوله او
عند وجود اقوي منها اي عند وجود قرينه الرفع في قوله
 من قرينه النصب ويكون اقوي منها شئان فقط على ما ذكرنا اما اذا اللغات
 اما انها تجمع مع تلك قران النصب في مع احدهما مفعول به ومع الاخرين غلته
 والاول فاطب على ما ياتي والاخر بان عطف الجملة التي بعدها على فعلية كونها
 جوابا الجملة استقامية فعلية اما اذا افلا تجمع قران النصب الا واحدة واذا
 عالية عليها تلك القرينة كون الجملة المصدرية معطوفة على فعلية كما جي اما فانها
 ترجح الرفع الرفع معها النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في

منها بغير ما انما كان لمرامات لتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في بكونها
فعلتين نحن قام زريد وعمر والكر منه ولقد تناسب بين السؤال والجواب في كونها
فعلتين نحن زريد والكر منه في جواب من قال ايهم اك من فاذا صدرت الجملة
ما انتهى قام زريد واما عمر واقتد اك منه واما زريد فقط اعطيت ديارا في جواب
ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يتبداء بعد هذا الكلام وتناف ولا سطر
الى ما قلها فلم يكن هذا التناسب معها الكون وضعها نقد مناسبة بعد ما قبلها
للاستيناف فوجعت بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع
للسلامه من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست متقنير للرفع لان وقوع لا يميز
والفعلية بعد ما على السواء نحن قوله نعم فاما اليك نعم فلا تقهر واما الابل فلا تقهر لكن
عملهما في صورتين انما صنعت متقنير النصب من التأثير في متقنير الرفع بحاله وهو
كون الاصل سلامه الكلام من الحذف والتقدير واما حق نحن قوله حق التي الصفة
كي محض رجليه والنزاد حق فعله القاها فهي وان كانت استئناف بعد هذا الكلام لا
انها ليست محض الاستيناف كاملا يري انما لا يقع في اول الكلام كما سالفه يكون الرفع
بعد ما ان لا في كيا حروف العطف لظهورها في ذلك النيات واما اذا كانت
اسامع الطلب وهي لا من والهي والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو مل زريد
وزريد ليك تقربه ولا تقربه يجب الرفع للاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاث
مقوله نحن اما زريد فاكرمه واما بكر فلا تقربه واما عمر فزعمه الله واما صارت
مفعولة لان وقوع هذه الاشياء جزاء ابتداء قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة
الطلبية فعلية او لا ان امكن اختصاص الطلب بالفعل لا يري الى اقتضاء حروف الطلب
للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتفصيل واما حق لم تقبل انتهم لامر جابكم فلا يمكن
جعلها فعلية بغير اعرابه كما امكن في نحن زريد اضربه وكذا في نحن هل زريد ضارب
وزريد هل من بيته وعمر ولا تقربه واما حق لهم ان قل نحن زريد اضربه او لا تقربه بالرفع
لما تقهر الجزاء الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية بعيد فخرج لا من
والهي والدعاء غير حقيقها كق في ايدي اضربه زيد لطلب منك منبه منقوص باد
يكثر في الجملة لاسيما بعد ما يخرج عن كونها جارية مع ازييم الجزاء غير ابتداء نحن

لزيد سطلق ليك عندك وكذا يكثر زريد من ابوه وعمر واهل من بيته وزيد ليك قتلته
نجيب في جزاء ابتداء احتمال الصدق والكذب وانما يميز جزاء اصطلاحا كما ان الفاعل يميز
او لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع بقوله مكان الطلب من قراو النصب كما في البيت
من قراو الرفع كما يثبت باقي القاصض في اما زريد فاضربه بين الطلب واصالة السلامه من
والعدير ونرجع الطلب او الى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبية لاسيما مع امكان جعلها فعلية لمجرد تغير اعراب وانما اذا القا
فهي في ضعف الاشتقاق بعد ما مثل حق وهذا لا يقع في صدر الكلام من دون
ان يقدر مهماني كما امكن النجاة قالوا انها اذا جمعت حرفا عطف على الجملة الفعلية
فهي غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذن او الى من النصب مع جواز النصب نحن
قام زريد واد اسكر فعربه عمر او فيما قالوا نظر ذلك وانهم اتفقوا على انها لا يجرى بها
للاسمه من قابليتها بين اذ الشرطية من او لا من فقياس وهذا وجوب الرفع مع
مجبها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعد ما مع العاطف المذكور كان لهم ان يجرى بها
خالفت اصلها في هذا الوضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير
هذا الوضع يجب سرفها نحن زريد في الدار واذا احمر واضربه واما مع عدم الجمع
فلا يصل منه بناء على الاجتماع المذكور قوله ويختار النصب
بالعطف على جملة فعلية هذه تراين يختار معها النصب في الاسم
المذكور قوله يا لعطف على جملة فعلية نحن قام زريد وعمر والكر منه وكذا مع كونه
وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين وكذا في مررت برجل
ضارب عمرو او هذا بقبالها العطف على مشابهة الفعل واما في نحن احسن زيد
وعمر وابضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التخييل مجزوء ونجوه عن معنى العرف
لاحتمال ما اذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوية قوله
وبعد حرف النفي يي لا وان نحن قوله ولا حسبنا محبة تميم
ولا جد اذ نرحم المدد وكذا اما زريد من بيته وانما اختير النصب فيها مع جواز
الرفع لان النفي في الحقيقة لفعل الفعل فاملا ولفظا او تقدير لما ينفى عنه
او الى وليس لم ولا من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع لا يقدر بها

لضعفها في العمل فلا يقال له زيد انضرب ولا ان يكن يفسله كما يقال ان زيد انضرب
 ان ضربه لقوة ان يحرم بالمفعولين والمال ليس فيمن قال انه حرف فليس ايناس هذا
 الباب لان ما واجب الرفع لكن نه اسم والجملة بعده خبره عن ليس زيد ضربه
 وبعض من قال بحرفيتها جواز انما هو عن العمل الفاء ما استدلالا بقولهم ليس
 الطيب الا المسك من نفع المسك كما يحكي في باب ما يحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
 اي ما خلق الله فيض ليس زيد انضرب على الفاء ليس فالوجه ان ليس خلق من باب
 توجبه الفاعل الى من رفع واحد وخلق حين ليس فيجوز ان يكون اسم ليس فيه
 وفي قولك ليس زيد انضرب ضمير الثاني والضمير جله فعليه كما في قولهم فانهما
 لا يقع الا بصار قوله **وحرف الاستفهام** علة او لية بالفعلية
 كعلة او لية حرف النفي قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة بكوا سر في نحو قام
 زيد وعمر وكيفية ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين العطف
 والمطوف عليه اذا كان المطوف عليه حله فعليه في اقتضاء الضب كقوله الاستفهام
 بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه
 بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تفسر طلبية وكون الطلبية فعلية ان لم يكن
 كما ذكرنا لا يصير مع حرف النفي نحو انضرب زيد وعلى الامة الحالية من الفعل
 نحو انضرب خارج وعلى الامة التي حجب البتداء فيها فعلية نحو زيد خرج وانيهما
 وجيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد لا لزومة للفعل كما يحكي في قسم الحرف
 في زيد دخل على الفعلية وعلى الامة التي ليس خبر البتداء فيها فعلية والامة سبويه
 الثاني فعليه فلا بد من فعلها الا على فتح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تحذف فاعلا تلت
 عن فان كان احد جزئي الكلمة التي تدخلها فعلا تذكرت الصيغة القديمة فلا يرعى
 لا بان تقامه فيجب ان لا يرباها وكذا يفتح دخولها على فعلية مع الفصل بينها
 وبين الفعل باسم نحو هل زيد انضرب وعلى فعليه متقدر فعلها مفسر بفعل
 ظاهر نحو هل زيد انضرب والضبط ههنا احسن القبحين وقد مر الخلاف بين
 سيبويه والاخص في ان الرفع ان لم يكن الضبط في نحو انت زيد انضرب والامة
 في اختيار الضبط في نحو اليوم زيد ضربه والامة المتضمنة للاستفهام مثل هل

يدخل على فعلية فعلها ملغوط به ويقع نحو متى زيد انضربت ومتى زيد خرج والرفع
 في متى زيد من بفتح التبعين كما ذكرنا في هل ويجوز متى زيد خارج كل ذلك لان
 كل متضمن على شئ فحقه ان وم اصل المتضمن عليه اذا لم يكن واصل همزة الاستفهام
 دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بل وقع حتى زيد قائم لان الفعل معدوم وله
 كان الضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفع او في نحو ايهم من بيت كما في زيد
 من بيت والعللة كعلة **قوله واذا الشرطية** فيها خلاف نقل عن الكوفيين
 انها كاذبة في وقوع المحلين بعد هالا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا
 لان في الشاذ لقوله اذا المحم ابدى ما يل الناس انكس ونقل عن سيبويه والاخص
 موافقتهم في وقوع الجملة الاسمية المشرطة بعد هالكن على صفت والاكثر
 على كونها عند ما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد ان مقدرته نحو اذا السماء
 انشقت اي اذا انشقت ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل
 نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء قوله واذا الشرطية يعني
 مذهب سيبويه والاخص وانما اختار بعد هال الفعلية لان الشرط بالفعل ان لم يكن
 والاستفهام وانما لم يوحى بالفعل بعد هال الفعلية لان الشرط بالفعل ان لم يكن كالنفي وكلام
 وانما لم يوحى بالفعل بعد هال كما فعل المبرد لانها ليست عريضة في الشرط كان له
 ولا ظاهرة في نفس معناه كونه في ما يحكي في الطرف البنية وما على مذهب
 المبرد فيبقى ان لا نحو زيد بعد هال الرفع لا على وجه ذكر وهو ان بعضهم نحو زيد في
 جميع ما ذكرنا فيذكر ان نصب فعل مقدر مفسر بالظاهر ان يقع بالفعل المقدر الذي
 هو لا يتم ذلك الظاهر قال السرافي نحو هلا زيد قتل بتقدير هلا قتل زيد قتلته وركب
 الكوفيون لا تخبرني ان نفس اهلكه واذا اهلكك فمقد ذلك فاجزي اي ان اهلك
 نفس ان اهلك نفس فعلى هذا مقدر على مذهب المبرد في بيت ذي السومة
 اذا برن الي من بي بلا لا بلغت فقام بناس من وبيك جادز على رواية رفع ان اذا
 بلغ ابن ابي من بي هذا ان الا في مطابقه النفس المفسر في الرفع والنصب اذا
 امكن **قوله وجبت** حيث دلالة على الجازات في المكاه كذا في الزمان
 نحو حيث تحده فأكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال

اذا واهب يدخل على الامة التي جزء لها اسماء اتفاقا نحو اجلس حيث تريد حالس اما
 اذا كسعت بما نحن حينها فهي واما اسماء الجوارزم المتقدمة في الشرط نحن متي وايضا لا
 يفصل بينهما وبين الفعل الا عند الضرورة قال فني واصل يد رهم بجوه و يعطفت
 عليه كاس الثاني و قال بعده ثابته في جاز ايضا الريح تملها مثل فلو امطر الشاعر الى
 الفعل نحن متي يزيد ابد ريد بذكر كالفصب واجبالو جوب تقدير الفعل قوله و
في الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته وعند خوف ليس النهر
 بالصفة اذا اسرعت متألا ان يحبره كل واحد بما ليالك اشتريت بعشرين دينار
 و انك لم تملك احدا منهم لا بشر ايك بهذا الثمن فعلت كل واحد بما ليك اشتريت بعشرين
 ينصب كل فهو نضر في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من بما ليك بعشرين
 واما ان رفعت كل فيجمل ان يكون اشتريته خبر له و قولك بعشرين متعلقا به اي كل
 واحد منهم مشتري بعشرين و هو المعنى المقصود و يحتمل ان يكون اشتريته صفة
 لكل واحد و قولك بعشرين هو الجزاء كل من اشتريته من المالك فهو بعشرين
 فرفعه اذن منطوق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود و مخالف
 للوجه الاول و لا ذر بما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غير بعشرين
 او باقل منها او اكثر و ربما يكون اتصالك منهم طاعة بالعبارة او الواسطة او غير
 ذلك لكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذ هو او لي لكونه نضا في المعنى المقصود
 والرفع يحتمل له و لغيره و المثال الذي اوردته المصنف من الكتاب العزيز
 اعني قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر لا ينفوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا
 سواء جعلت الفعل خبرا و صفة فلا يصح اذن التمثيل و ذلك ان مراده نعم كل
 شئ كل مخلوق نصب كلا او رفعة سواء جعلت الفعل صفة مع الرفع او خبرا
 عنه و ذلك ان قوله نعم خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشئ
 لان نعم لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية و يقع على كل منها اسم شئ و كل شئ
 في هذه الامة ليس كما في قوله نعم و الله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على
 كل ممكن غير متناهية فاذا اتقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه
 هو ان كل مخلوق مخلوق بقدر و على ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كما في

مقدرا والمعنى واحد اذ النقط كل شئ في لاية تحض بالخلق فانت سواء كان خلقناه
 صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا
 و يختار النصب ايضا اذ كان الكلام جوابا عن استفهام جملة فعلية كما اذا قيل ارايت
 احدا و اياهم ارايت فيقولون زيد ارايت و اما كان النصب او لي ليطابق الجواب السؤال
 في كونهما فعليتين و كذا اذا قال اضارب الزيدان احدا قلت يزيد اضرب بانه لان
 معناه الضرب الزيد ان احدا فهو مقدرا بالفعلية واختار الكسائي النصب اذ كان
 الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحن يزيد هذا يضرب بها فزيد في المعنى
 هو الضارب و ان كان في اللفظ مبتداء نصيب هذا او لي لانه كانه قيل يضرب زيد
من قوله ويستوي الامر ان في زيد قاسم و عمر
 و اكر منه معني يستوي الرفع و النصب في الاسم المحدود اذ كان قبله عاطف على جملة
 اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها و اما استوي لانه يمكن ان يكون الواو
 عطفا على الامة التي هي الكبرى محاسن الرفع مع جواز النصب لتناسب العطف
 و المعطوف عليه في كونها اسميتين و ان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى
 يختار النصب مع جواز الرفع ليقاسان في كونهما فعليتين **فان قيل**
 بل الرفع او لي للامانة من الخذف و التقدير عورض يكون الكلام المعطوف
 اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية و هذا المثال اعني ان زيد قام عمر و اكر منه مثال
 اوردته سيبويه و عترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها
 خبر المبتداء و المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له و يستع عليه و الواجب
 في الجملة التي هي خبر المبتداء و جوع الضمير الى المبتداء و ليس في عمر و كلمة ضمير لجمع
 الى يزيد و بعبارة اخرى هي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف
 عليه و لو قلت يزيد كلمة عمر و الم يجوز و بعبارة اخرى لا خفى و هي انه لا
 يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل و اعتذر سيبويه باعذار احد هال ليرا
 و هو جواب عن جميع العبارات ان عترض سيبويه تصح المثال بل سيبويه جملة اسمية
 المصدر فعليه الخبر معطوف عليها او على الخبر منها و تصح المثال اليك بزيادة ضمير
 فيه نحن عمر و كلمته في داسوا و لاجله ان نحو ذلك و انما سكت سيبويه عن هذا

اعتماد اعلی علم السامع انه لا بد للمجرد اذا كان جمله من ضمير فيصح المثال اذا اراد وبقا
بعضهم عن الوجه الاول فانه ليس بمسلم ان حكم العطوف حكم العطوف عليه فيما يجب
ويصح الا يري الى قولهم رب شاة وخلقها وروى بان تخلتها ايضا يكره كما ياتي في
باب المصبرات واجيب عنه الوجه الثاني فانك تقول زيدا فعنه وروى لو قلت زيدا
لميت عمر واهم يحزن فلا يلزم جواز قيام العطوف مقام العطوف عليه واجاب ابو علي
عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في العطوف عليه ان يعطف عليه
حمله الاعراب لها واتدالا اعتراضات هؤلاء والجواب ما قال السيرافي في شتم ان مثل
المثال مثله اجازته يسويه سواء كان من رفع الاسم ونصبه على ما يرون به ظاهر
كلامه ومنعه لا يخفى على العطوف من الميمير وجوز ابو علي ان الرفع
يكون في نصب واشرود في الجملة المعطوفة ضمير ارجع الى المبتداء الاول فلا خلاف
في جواز مثل قولك زيدا قام و عمر و اكرمته نحو قولك زيدا ضارب عمر و بكر و
اكرمته يستوي في بكون الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا
قلت زيدا قائم فلا ما و بكر اكرمته فالرفع فيكون لان ابي الفاعل والمفعول
اذالم نصب المفعول به لم يسم شأنتهما الفعل كما يجي في باب الاضافة اذ قد يرفع
الشابطة للفعل نحو زيدا مصري حارة قوله **ويجب النصب بعد**
حرف الشرط حرف الشرط ان و لو نحو لو زيدا اكرمته واما اني وان
كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعد ما على ما تقدم لان النصب في احوالها
انما وجب لاجل الفعل المتقدر المتدي و شرطها فصل لا يزم واجب الحدوث كما يجي
غير مفر بشئ فلا يكون من هذا الباب و تقدير اما يكون من شئ وليس الشرط حرف
غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سيبويه في الفصل بينهما بين الفعل باسم من رفع او
نصب نحو اذا ما زيدا قد علم واذا ما زيدا ضرب بيته كما ذكرنا في متي وحيثما قوله
و**حرف التخصيص** هو اربعة هاء و لا و لا و لا و لا و ما عند الخليل
الا الحقة كما يجي من قوله في قول لا ارجلا جزاء الله خير الا ترى شي اي هلا تر و تي
و حرف التخصيص لا يدخل على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدّر الفعل
بعد ما ما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضرب بيته او غير مفسر كما في قولك قد دونه عثر البيت

افضل يجدكم بني صوطري لو لا ليك المتشعراي لو لا قد و ن و كذا ان و لو فانه قد
تقدر الفعل بعد ما بلا مفسر نحو ان سيقا فيسيف و اطلبوا العلم و لو بالصين ولا شك
ان التخصيص والعرض والاستفهام والتخي والشرط والنهي معان تليق بالفعل وكان
التياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من
الاختصاص كحروف التخصيص وبعضها اخفت بلا مية كليت و لعل وبعضها استقلت
في القيلين مع ان ليتها بالافعال كقوة الاستفهام و ما و لا وبعضها اختلفت في اخفائها
بلا فعال للعرض على ما يجي الكلام عليه في اسم لا لتفي الجبس وكذا ان الشرطية فان
الرفع نحو ان امر هك يجوز عند الاحفش والفراد ان يكون مبتدأ والمثرب جزي
النصب في ان زيدا اضرب بيته والاضرب اضرب بيته في الارض قوله **وليس مثل**
ان زيدا ذهب بد من هذا الباب فالرفع اي فالرفع واجب وانما قال
ان ليس من هذا الباب لانه وان كان اسم بعد فعل لكنه ليس مشتقلا عنه اي
عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا بالنصب
كما ذكرنا في قولك بضرب او متعلقه او نصب ضمير او نصب متعلق ضمير لان
الفعل لا يشتغل عن نصب اسم رفع ضمير فقي قولك ان زيدا ذهب بد خرج زيدا
من الحد المذكور بربق له مشتغل عنه بقوله و ضمير اذ الرفع مشتغل عن نصبه
ينصب ضمير هذا على ان جزي ان السراج والسيرافي و مثل هذا النبي للمفعول
استاده الى مصدر مقدرا اي لزيدا ذهب ان هاب به فيكون الجبر و في محل
النصب فتصحب الاسم السابق لمصولة الترابط و هو ضعف لعدم الاختصاص في
المصدر المدلول عليه بفعله و جزي الكون في نصب الاسم من دون حادثة
الى مستد اليه المذكور بل يقدروا قبل الاسم فعلا متقدرا نحو اذا ذهب فخص
زيدا اذهب برقا لاوم مفسر المتدي كما ذكرنا فيل عن بعضهم يفسرون
في نحو ان زيدا ضرب بيته لا يزم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب ضرب بيته وكما
خلاف الاصل اذ لا يصل موافقة للاسم الحد و د بضمير او متعلقه في الرفع
او النصب اذ ضمير قائم كما ان عامل الضمير و التعلق نايب عامل الاسم
فتنفي في ان زيدا ذهب او ذهب بر او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا

و تنوي في ان ضربا ضربا او حق عليه الصلاة او ضربت غلامه رقيق
على غلامه الصلاة فاصبا **قولهم وكل شيء فعلوه في الزبر**
اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نفسه مع بقاء المعنى
الحاصل وبالرفع و هو ان نصب كل شيء فعلوا لم يبق معه الرفع اذ يصير المعنى
فعلوا في الزبر او في صحائف اعمالنا شيئا اذ لم يرفع فيها فعلوا بل الكرام الكاتبون
او فعلوا فيها الكتابة وان جعلنا الحارس لقب لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت
في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معني مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود بحالته
حاله الرفع اذ المراد منه ما يريد في قوله نعم كل صغير وكبير مستطير وفعلوه
صفة كل شيء اي كل ما فعلوه ثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يفاد صغير ولا
كبير **قولهم ونحو الزانية والزاني فاجلدوا** جمع الشرايط
فيه حاصلة في بلاد النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيها قبلها كما في نحو وربك تكبر
لان القراءات انفقوا فيه على الرفع الاماروي في التاذ عن علي بن عمرو فانه قراء
بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقراء لا يجوز على غير المختار تحمل الجادة
وجبا يخرج به عن الحد المذكور ليليل كنز منه غير المختار فيقول ما بعد الفاء معمل
فيما قبلها اذا كانت اذا كانت زائدة كما في قوله نعم قبح كبري في الظروف المبينة
او يكون الفاء واقعة غير موقعها الفرض كما في وربك تكبر و اما اليتيم فلا تقهر
واما اذ لم يكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فاما بعد هذا يعمل فيها قبلها كما تقدم
و في الآية مي كذلك لكن الالف واللام في الزانية مبتداء موصولة فيه واسم
الفاعل الذي هو صلتها كالنظر فجزء المبتداء كالجزء هو الذي ذكرته مذهب القراء
و البرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضمير او متعلقه وقال سيبويه
ما جلتان اي الزانية مبتداء محذوف المضاف اي حكم الزانية والجزء محذوف
اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعد بان حكم الزانية فيه والفاء
ايضا عند سيبويه اي ان ثبت زمانا فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضمير كما
قد ساقولهم **والا فاختار النصب** اي لا لا التقدير ان المذكور
ان البرد وسبويه كان من هذا الباب وكان المختار النصب بقرينة الطلب التي هي

قراءة وتقدير البرد اقوي لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سبويه واعلم ان ما
يشتمل به الفرض من ضمير الاسم المذكور ان متعلقه ان وقع بعد لا فالنقل المقدور
يلبث ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان ضربت غلامه او ان قام غلامه لم يقيم الا هو
و في نحو ان ضربت غلامه يضرب الاياه ان يضرب غلامه يضرب الاياه وذلك لان الاسم
المذكور يقع من الفعل المقدور مع الاسم المشتغل به من الفرض لا يري ان احد
واقع من استشارك المقدور مقام الضمير من استشارك المقدور وكذا زيد في ان زيد
ضربته واقع من ضربت المقدور مع الضمير من المقدور وما بعد اذا كان فاعلا
او مفعولا مست لا غير لان الاستثناء المفعول لا يكون الا غير بعد الموجب
فليس قبل الاسم المذكور الا حق ينقص نفي الفعل المقدور كما تنقص المذكور
قبل المشتغل به نفي الضمير فلم يبق الا اصمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المتفق
نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقيم الا هو وكذا يضرب زيد يوافق
لم يضرب الاياه فاذا اقرر هذا قلنا قد يكون في الفرض ضمير ان للاسم المذكور
مرفوع ونصب وقد يكون فيه ضمير متعلق به كذلك اي متعلقان رفعا ونصبا
وقد يكون فيه متعلقان بضمير كذلك ولا ولا على ثلاثة اضرب لان الضمير
ما متصلا او منفصلا او متصل او منفصل وان كانا منفصلين فلك الخيار
في اصمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور و اصمار ناصب مثله ان زيد الم يعطك
اياها هو فان نفية اعتبارا باياه قد رت هكذا لم يعطك زيد الم يعطك اياه الا
هو فلو سلطت الفعل عليه قلنا زيد الم يعطك الا هو وان رفعت اعتبارا بهي
قد رت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان الشغل به اذن بعد
الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتلخيص الفرض ههنا على الاسم المذكور
بحال الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فلا اعتبار للفصل
يعني ان كان مرفوعا اضرب الرفع وان كان منصوبا اضرب الناصب فالاول نحو ان
زيد اعطاك اياه واياه سراج الى زيد وجازكون الفاعل والمفعول ضمير في نفي
واحد لكون احدهما متصلا وكذا ان زيد لم يضرب الاياه والتقدير ان اعطا
زيد اعطاك اياه وان لم يضرب الاياه ولو عبرت المنفصل كان التقدير اعطا

اياه و المفعول مفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد جئنا امتناع ذلك مع تقدم
 المفعول في نحو زيد اضرب فكيف يجوز مع تاخره و كان بالتسليط ان زيد اعطى
 فيكون نحو زيد اضرب ولا يجوز ذلك الواعترت التفصيل في زيد الم يضرب
 الا اياه لكان التقدير ضرب زيد او بالتسليط زيد اضرب ولا يجوز ان والثا
 اي الذي التصل فيه منصوب نحو ان زيد الم يضرب لا هو اي لم يضرب زيدا
 لم يضرب به الا هو و لو اعترت التفصيل لكان التقدير ان ضرب زيد و الفاعل
 مفعول المفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين لا بد
 ان يكون الفعل من افعال القلوب او بما الحق به كعدمت وفقدت ولا اتخذ
 ضمير الفاعل و المفعول في اليقين متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب
 كما يحى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا و جب رفعة اعتبارا بالضمير
 الرفع نحو ان زيد علمه قايما اي ان علم زيد عليه قايما اذ لو نصب لكان التقدير
 ان علم زيد علمه قايما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز ذلك
 في افعال القلوب ولا في غير هاتين تقدم المفعول الفاعل الذي نحو زيد علم قايما
 فكيف مع تاخره عن الضمير و كان بالتسليط ان زيد علم قايما وان كان الاسم المذكور
 ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعة ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضمير المفسر كذلك
 بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قايما اي ان علمت قايما انما انما انما انما
 ظهر عامله و بالتسليط ان اياه علم و يجوز ان هو علمه قايما اي ان علم علمه قايما
 باستتار الضمير لما ظهر العامل و اما المفسر الذي هو ضمير و متعلقا به مختلفان رفعا
 و نصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان ضرب زيد ضرب غلامه وان ضرب زيد امر
 بغلامه وان ضرب زيد من بر غلامه فلا اعتبارا الضمير المتصل لا بالتعلق فيجب في ان
 زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبه اعتبارا المتعلق الضمير لكان التقدير ان
 لا يس زيد او ضمير لا يس لزيد ولا يجوز كما قد منا و على قدرنا قبل من كون
 المضاف محذوف فاني مثله يكون التقدير ان ضرب زيد اي متعلق زيد فيكون
 المفعول في الظاهر مفعول الفاعل و هو ضمير متصل و في التقدير زيد المفعول
 مفعول الفاعل ولا يجوز ان مقدم المفعول نحو زيد اضرب و غلامه منذ ضربت

فكيف مع

فكيف مع تاخره و بالتسليط فكيف يصير ان زيد لا يس وان زيد اضرب اي متعلق
 زيد ضرب ولا يجوز و اما ان كان الضمير في السكتين منفصلا جاز رفع الاسم
 المذكور ونصبه نحو ان زيد لم يضرب غلامه الا اياه وان زيد الم يضرب غلامه
 الا هو و تقدير الرفع في السكتين الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب
 غلامه الا اياه و تقدير النصب فيها ان ضرب غلامه زيد ان الم يضرب غلامه لا
 اياه و بالتسليط ان زيد اضرب غلامه لا مك اذا خذت الضمير المتشبه خذت اداة
 الاستثناء فبصرت الفعل من جباله يبقى منه ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء و تقدير
 الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو و تقدير النصب
 فيها ان لم تضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلا بس
 زيد اي يضرب يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف و بالتسليط ان زيد اي
 غلام زيد لم تضرب الا هو على تقدير المصنف لم يلا بس زيد اي غلام زيد لم يضرب
 الا هو و على تقدير المصنف ان زيد الم يلا بس يضرب غلامه الا هو و اما المفسر
 الذي معه متعلقات بضمير الاسم المذكور مختلفان رفعا و نصبا نحو ان زيد اضرب
 اخوه اماه ذلك في الاسم المذكور الرفع و نصب تقدير الرفع ان ضرب زيد
 اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه و تقدير النصب ان ضرب اخو زيد اي متعلق زيد
 ضرب اخوه اياه و بالتسليط ان زيد اي ابا زيد ضرب اخوه و على تقدير المصنف
 ان زيد لا يس اخوه يضرب ابيه هذا ما عرض لا تمام هذا الباب والله اعلم قوله
الرابع التحذير الى قوله و الطريق الطريق بينه لفظ المحذره من نحو اياك و
 و نحو لا سد تحذير مع انه ليس تحذير بل هو اللفظ التحذير قوله و هو معمول
بتقدير الف تحذير ما بعده موزون بان لفظ التحذير هو اياك و
 المعطوف وليس كذلك بل التحذير لفظ المعطوف و المعطوف عليه و الصحيح ان يقال
 لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذره متكرر مع لا بعده مقدرا نحو لا سد
 الاسد او لفظ المحذره مع المحذره منه بعده بمعنى لا بعده مقدرا قوله تحذير ما بعده
 مفعول له و العامل فيه المصدر اعني التحذير اي بان يتقدرا تحذير ما بعده ذلك
 المفعول كالاسد الذي بعده اياك و بعد يراقت ههنا فيه بعد المراجعة من حيث

المعنى ان يصير المفعول انفسه من الاسد ولا يقال البتة زيد من الاسد اي يحذف
 قال بتقدير يرفع او بعد كان او في قوله **او ذكر المحذر منه مكررا**
 فيه نظروا ذلك ان ذكر مصدره في عطفه على قوله معمول بعد من حيث
 المعنى الا ان يتقدم في الاول له مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه **في**
نظر ايضا لان مراده بالتخدير هذا المنصب لانه في تقسيم المنصبين لا يترى
 الى قوله الثاني الثاني الثالث ما اضر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه
 كذا في بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجوب لان او ههنا
 متصلة من حيث المعنى فيلحق ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو
 ولو كانت متصلة جاءت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها بقل لانا مقيم ثم يبدل
 عدم الاقامة فيقول او امتي فيكون للاضرب عن الاول والاثبات الثاني كما يحكي
 في حروف العطف قال سيبويه في قوله لا قطع منهم او كقولوا قالوا لا كقول
 لا تغلب المعنى لانها اذا نضرا جئنا بيمين بل فيكون للاضرب عن الثاني عن طاعة الاسم
 فلو قلنا ههنا او ذكر كان اضرا بانه قوله معمول بتقدير ان لا يستقيم فعلي كل
 في لفظ نظروا ضابطة هذا الباب ان تقول كل محذر معمول محذرا او بعدا ونسبهما
 مذكور بعد ما هو المحذر او المأبى والعطف او بمن ظاهر او مقدرة يجب اضمار
 عامله وكذا كل محذر منه مكر معمول بعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد وايا
 والنسب ورايك والسيف فالحذر ان المأبى من مفسر الظاهر لا يحكي الا محذرا مضافا
 الى مخاطب والمفسر لا يحكي في الاغلب الا مخاطبا وقد يحكي شكلا كما مر اذا كان معطوفا
 على المحذر جازان يكون ضمير غائب نحو اياك وايا من النسب في قولهم اذا بلغ الزمان
 سبعين فايا واما التواب فهاهنا من جبين وجر وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف
 من جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه بتقدير محذرا بياي والنسب محذرا بجره
 قال الخليل بعضهم تقول له اياك فتقول اياي اذا قبل منك واستجاب كأنه يقول احذر
 نفسي وحفظه وخبس سيبويه بتقدير في محذرا بياي والنسب محذرا كما في اياك وقوله
 سيبويه ان يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والنسب قوله عمر لماعة
 اياي وان تحذر احدكم بالزيب بالمعطوف ليدرككم الاصل والرياح يحتمل امر التكلم

اي لا يحد

اي لا يحد نفسه عن مشاهدة حذف الامر تب وامر الخطاب اي بعد من عن مشا
 حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد
 ونفسك نفسك واياك اياك واياها واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا في المفسر
 شكلا او مخاطبا او غائبا واجازة قدم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد
 والاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرار المفعول للتأكيد لا يوجب حذف العامل
 كقوله نعم دكت الارض دكا دكا ومنعه لاخرون وهو الاول في لعدم سماع ذكر
 العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله
 وحكمه اختصاص وجوب المحذوف بالمحذر منه المذكور كونه تكريره دلا على
 مقاربتة المحذر منه المحذر بحيث نصف الوقت لا عن ذكر المحذر منه على البع
 ما يكون وذلك تكرير ولا يمتنع الذكر العامل مع هذا المكر واذ لم يكون الاسم جازرا
 اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتفقت ثم انهم لما كانوا يجتمعون
 بين ضميري الفاعل والمفعول في واحد اذا اتصلوا جازرا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا
 تق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه
 لان اجتماعا الضميرين قال محذوف الفاعل مع الفعل فوجع الكاف الى اصله ولم يحذف
 ان يكون متصلا لان عامله مقدرا كما يحكي في باب المفترقات فصار متصلا واسريان
 هذا الذي اسر تكيه نظير بل مستقيمه **والاولي** ان يقال هو بتقدير اياك باعدا
 ونحو باضمرا العامل بعد المفعول واما جازرا اجتماع ضمير الفاعل والمفعول في واحد
 يكون احد مما متصلا كما جازر ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي **فان**
قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضميرا
 المتكلم بل هو المتعدد المقدرا في ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه
 ليسا في الحقيقة ضميرين الواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل
 حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة
 التفسير لكن نه مستقلا مثله وقد صرح السيوطي بجواز محذرا بياي ضربت وايضا
 الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه مفعول المعص وان منه المصنف
 في شرح المصنف عند قوله جازر الله الله احمد في اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك

فبداي ما قبل الياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى
 المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان في يني اياك اي بعد نفسك من الاسد ونحوي
 هذا الكلام احذر الاسد ومعه الاسد اي بعد الاسد اي بعد نفسك ونحو ايضا
 يني احذر الاسد لان تبعد الاصل عن نفسك بان يتبادر عنه فكانك قلت الاسد الاسد
 فان قلت المظوف في حكم المظوف عليه اياك يحذر منه وما متعلقان فكيف جاز
 المظوف فالجواب انه لا يجب تشارك الاسم المظوف للمظوف عليه في الجهة التي
 انتب بها المظوف عليه الى عامله ووجهه انتساب اياك عامله كونه مفعولا به اي
 وكذا الاسد بعد اذ اليه اياك بعد و بعد الاسد **قوله وتقول اياك من**
الاسد الى قوله لا متاع تقديروا من اذ اجاء المحذر منه بهذا المحذر فاما ان يكون
 مع ان او لامها فالذي يفرض نحو اياك والاسد يحذر منه و جاز كونهم مع الواو مع
 من وقد عرفت معنى العطف واما فهو متعلق بالفعل المقدس اياك بعد نفسك من الاسد
 والذي مع يجوز فيه هذا ان الوجهان نحو اياك وان محذوف اياك من ان يحذف في
 فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها
 مع الجملة التي بعدها تباين بل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا
 فيه التخفيف قياسا محذوف حرف الجر الذي هو مع الجر وكنية واحد وكذا ان المصداق
 وبعد حذف حرف الجر صار ان مع صلته في محل نصب عند سيبويه نحو الله لا
 فعلين وقال الخليل والكسائي بي باقية على ما كانت عليه من الجر عن العمل مقدرة
 نحو الله لا فعلين نادر حرف الجر مع غير ان هاهنا مع نحو استغفر الله ونباي من
 ذنب وقال الاخفش الصفر يحذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير
 ان وان لم يثبت فلهذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع **فان**
قيل فاخذف العاطف قلت حذف ايضا لا يجوز ان هو اسد من حذف حرف
 الجر لانه قياس مع ان و ان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
 كما قال ابو جلي في قوله نعم ولا على الذين اذا ما اقول لخصمهم قلت اي و قلت اما قوله
 الشاعر فاياك اياك المرء فانه الى التي دعاء والشه جالب فاما الضم ونزعة الشعر والالان
 اياك من باب الاسد الاسد اي المحذر منه مكرروا المرء انصب ما حذروا هذا

قوله سيبويه اعلان المرء مصدر بمعنى ان ينادي لحمل في جواز حذف حرف الجر على
 ما يتدبر مع هذا لا يحذف قياسا بمرء المصدر عليه وهكذا في ابي اسحاق ولا يمنع
 ان يدعي ان الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب انصافه
 قياسا هو باب الاجزاء وضابط كل مغزي به مكررا ان معطوف عليه بالواو مع معطوف
 فالمكر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيكل بغير سلاح والذي مع العطف
 نحو شاك والحق ونفسك وما ينهاه العامل فيها الزم ونحو و علة وجوب حذف
 ما تقدم في التقدير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم
 يتكرر وخلاف من المظوف لا خلاف في عدم وجوب الخلاف كما هناك وكذا
 يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع **قوله المفعول فيه ما فعل** كذا
 يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسم
 والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت اس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت
 به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعليه اس فاس ما فعل فيه الضرب لا ضرب
 واحذر بقوله مذكور عن قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان الفعل
 في يوم الجمعة فعل لك لم يذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا
 فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد وهذا
 قال بعد شرط نصبه تقدير في يني ان المفعول فيه ضربان ما ينصب فيه في وما ينصب
 بتقدير و شرط نصبه تقديره واما اذا طهر فلا بد من حره وهذا خلاف اصطلاح
 القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المصوب بتقدير في الاو ان يقال هو
 التقدير بقي من زمان او مكان فعل مذكور **قوله و شرط نصبه تقدير**
في ظروف الزمان كلها القيل ذلك الى قوله على الاصح ظروف الزمان
 كلها اي بهما وموتها يقتل ذلك اي يسل النصب بتقدير في واليه من الزمان
 هو الذي لاحد له معرفة كان او نكرة كحين و زمان والزمان والموت
 منه ماله نهاية بجمعه سواء كان معرفة او نكرة كيوم و ليلة وشهر يوم الجمعة و ليلة القدر
 وشهر رمضان **قوله وظروف المكان ان كان مبها**

والحين

اختلف في تفسير البهم من المكان فقل هو الكوة وليس نبي لان نحو جلست خلقتك
 واما مكنته بان بلا خلا في على الطرفية وقل هو غير المحصر كما قلنا في الزمان
 وهو لا في فيخرج فيه المقادير المسوحة كخرج و ميل و لا خلا في انتصاها
 ما على الطرفية فقال هو لا ما ينصب من المكان على الطرفية و نعان البهم والعد
 و يدخل في البهم والعد و يدخل في البهم الجهات الست و عند و لدي و و
 و بين و اذ و حذاء و حذاء و لقاء ما هو بمعنى و يستثنى من البهم جانب و ما
 هو بمعنى من جهة و وجه و كف و دري فانه لا يقال زريد جانب عمر و كف
 بل في جانبه و كما خارج الدار فلا يقال زريد خارج الدار كما قال سيبويه بل من
 خارجها كما يقال زريد داخل الدار و جوف البيت بل في داخلها و في جوف
 و تكلف المصنف لا دخال العدد و في لفظ البهم بان قال البهم ما ثبت له اسم بسبب
 امر غير داخل في سماء فالمكان الموضع كالفرج و داخل فيه فان المكان لم يصير
 فرجا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس الماسي الذي هو امر خارج السماء و قال
 الموقت ما كان اسم بسبب امر داخل في سماء كاعلام المواضع فانها اعلام لها
 باعتبار عيني تلك الماكن و كذا مثل بلد و سوق و دار فانها اسماء العقلك الموضع
 بسبب اشياء داخله فيها كالدور في البلد و الدكاكين في السوق و البيت في
 الدار و اما نحو خلف و قديمين و شمال و بين و حذاء فان هذه الاسماء يطلق
 على هذه الاماكن باعتبار انصاف اليه و ينبغي ان يستثنى من البهم في قوله ايضا نحو
 جانب و ما بعناه و كذا جوف البيت و خارج الدار و داخل كذا بعض ما اورد لم يميز
 زيادة من اسماء مكان لانه انما ثبت مثل هذا المثل الاسم للمكان باعتبار الحد
 الواقع فيه و الحد ثني خارج عن سيمه المكان مع انه لا ينصب كل ما هو من
 هذا الجنس فلا يقال تمت مضرب زريد و تمت مصرعه بل هذا النوع من المكان
 يدخله تفصيل و ذلك بان يقال اسم المكان اما ان نشق من حدث بمعنى الاستقرار
 و يكون في مكان او لا و الثاني لا ينصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينصب على
 الظرفية المتخصص من المكان كدخلت و تزلت و سكنت و هو كالمضرب و القتل
 و الماكن و الشرب و هو لا و لا ينصب على الظرفية الفعل الشئني مما اشق

منه اسم

منه اسم المكان نحو المجلس و المقعد و الماوي و المسد و المشيت يقول فت مقامه
 و جلست مجلسه و اوت ما و اوت سد و سد و ينصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار
 و ان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام و جركت مكان السكون
 و فعلتك من صنعك و مكان زريد و جلست منزله فلا و قدعت من كرهه قال الله
 و اتعد و الهم كل من صد و كذا تمت مبنية و اتمت ساء و ما ليس فيه معنى الاستقرار
 لا ينصب فلا يقال كنت الكذاب مكانك و ربيت بالهم موضع بكر و قتلته مكان القتل
 و سترك منزله فلا و قال لاكثر و من المتقدمين البهم من المكان هو الجهات
 الست بالوقت ما ساءها و هذا القول هو الذي ذكر المصنف في الكافية ثم قالو اعمل
 عليه عند و لدي و بين و وسط الدار من الوقت على الجهات فانتصب انتصاها لثا
 لجهات في الايام قال المصنف و كذا عمل لفظ مكان على الجهات لا لاهامه فان قرك
 جلست مكان الايام هياكل كثيرة استعماله تحذف منه تحقيقا لا ينبغي للمصنف
 هذا الاطلاق فان لفظه مكان لا ينصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال
 كتب المصحف مكان ضرب زريد كما قد ساء و ينبغي على قوله هو لا اكثر من
 ان يحمل المقادير المسوحة على الجهات الست لثا لاهامها في الاشتغال و ان تعين
 ابتداء الفرج مثلا لا يخص موضعها و من موضع بل نحو ابتداء و اشتغال
 كقول الحلق قد اما و اليه شمالا هذا و اعلم انه انما نصب الفعل جميع الزمان
 الزمان لان بعض الزمان لا يمتد الى الزمان الثلاثة مدلوله قطره النصب في مدلوله
 و في غيره و اما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل مدلوله على نفي منه بل دلالة عقلية لا لفظية
 نصب من المكان ما شا به الزمان الذي هو مدلوله الفعل اي الزمان الثلاثة و هو
 غير المحصور منه و المعد و و وجه المشابهة القير و التبدل في نوع المكان
 كما في الزمان الثلاثة و اما انتصاب نحو قدعت متعده و جلست مكانه و تمت
 مبنية فلكونها متعدها مصدر معناه الاستقرار في ظرف ففهمه شعر بكره
 طرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفس طرف لضمونه بخلاف نحو المضرب
 و القتل فلا جرم لم ينصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار و اما قوله المصنف
 فالشرح لما كان ظرف الزمان العيني مدلوله الفعل قد ياليد فهو مغالطة منتزعة

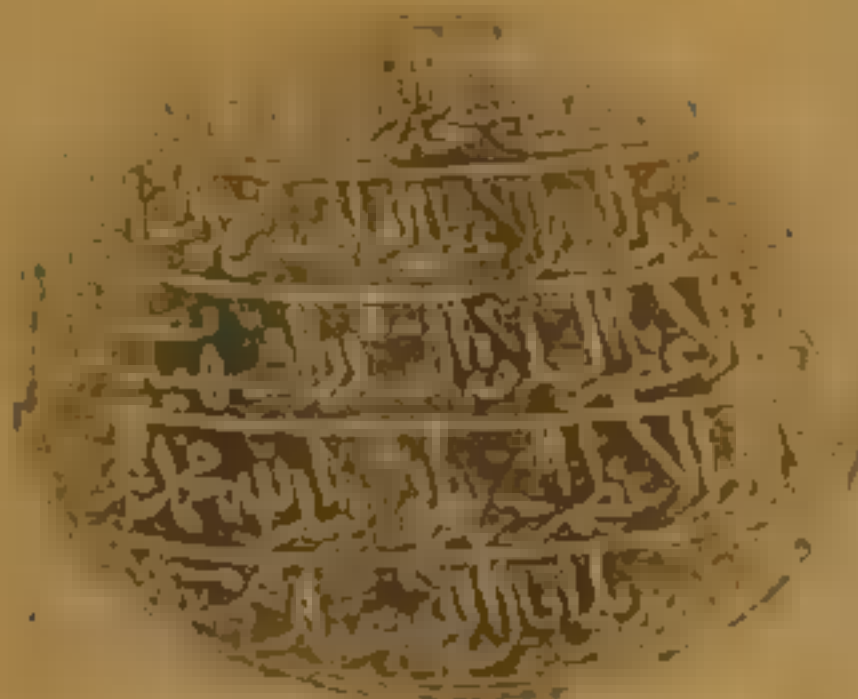
لان كل فعل لابد من مكانه

الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل ان الفعل يدل على المعين لكن
 من الامثلة الثلاثة لا على المعين المراد به ههنا المحصور كالسوم واليلة وكذا قوله
 الفعل لما كان يدل على المكان اليهم بقدي اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل
 لا يدل على المكان اليهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظة على الشيء الدلالة
 الوصفية العقلية ودلالة للفعل على المكان عقلية لا وصفية ومع هذا
 فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فيه قوله
ولفظ مكان كذا لفظ الوضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل
 وهو ان تصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله **وما بعد دخلت**
 اعلم ان دخلت وسكنت وتزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه
 بهما كان او لا نحو دخلت الدار وتزلت الحان وسكنت الغرفة وذلك لان
 استعمال هذه الافعال الثلاثة تحذف حرف الجر عنه في معاني غير اليهم
 ايضا وانصاب ما بعد ما على الظرفية عند سيبويه وقال الجري دخلت
 منعدا فما بعد ما مفعول به لا مفعول فيه ولا صحيح لازم الا يري ان غير الامكنة
 بعد دخلت يلزم ما في نحو دخلت في الارض دخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل
 في الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله نعم وسكنت في مساكن
 الذين ظلموا وقد تزلت في الحان وكون مصدر دخلت على الدخول والمفعول
 مصادر لازم اغلب وكونه منعدا خرجت وهو لازم اتفاقا بين مجازي كونه لازما
 فمن ثم قال على الاصح وما نحو ذهبت الشام فانصاب الشام على الظرفية اتفاقا
 لانه ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلا يبينك قنا عوارضنا لا قبل الحين
 لانه صرعي في قنا في عوارض وبها من ضعان ومثل قوله لدن بهد لكن
 بعيد منه فيه كما على الطريق العلب ويكثر حذف في وان كان شاذ اس كل اسم
 مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يمتنع بالقياس عن هو متى من خير
 الكلب ومناط الثياب منعقد الحايض ومثولة العاق والباس باريد كذا بعض ما
 يمله النصف من احكام الظروف منقولة من الزمان على من يري ما يصلح
 جوابا لكم وهو ما يكون معدا واسما كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استقر انه

الفعل الناصب له ان اسكن كما ان اقبل لك كم سرت فقلت غير استقر في البر جمع النهر
 ليلاه ونهارة ملا ان يعصد المبالغة واليحيى نرا كذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استقر
 الجميع استقرى منه ما اسكن كما بقوله شهر ان جواب كم صحت او لم سرت فلا ولا نعم
 جميع ايامه والثاني جميع ليلاه والذبي يصلح جوابا التي هو الزمان المختص بمدد والفرس
 لاوي من رمضان او لا محدودا كان كيوم الجمعة او لا كالنمل من الماضي ومعرفة
 كان كيوم الجمعة او لا كان ليوم رمضان وبما قدم فيه زيدي ولا يجوز ان يجاب
 عنه بمدد وغير محقق كيوم ثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان ولو قلت
 الثلاثة لاوي من رمضان جاز لاختصاصها ويحزني جواب متى التقييم والتبقيض
 ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التقييم فهو له كيوم
 الجمعة في جواب صمت وكذا ان لم يكن صالحا للتبقيض فهو له كيوم الجمعة في جواب
 حتى خرجت من البلد لا جواب متى غير العدد وكيوم الجمعة ولا يصلح للاجواب
 كم العدد وغير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما العدد والمختص
 كالفرس لاوي من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرران باللام لا يصلح
 للاجواب لكم يوم اليل معطوف عليه النهار كقولهم نعم يسبح اليل والنهار اي الدهر
 فاما اذا قلت سير عليه النهار اي سير عليه الليل فليس اليل متبوعا الى نهار اليل معين فيقول
 جوابا لتي قال سيبويه اسما للنهار كالجهر وصفر الى اخرها اذا لم يصف اليها اسم
 النهار فهي كالدهر والليل والنهار ولا يداي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوا
 جملة واحدة لعدة الايام فانك قلت سير عليه الثلثون يوم ما اذا قلت سير عليه صفر
 ليستغرقها السير فلو اصفت اليها شهر اصابرت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لتي ايضا
 هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها نعمت ولا فاي فرق بينهما من
 حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوم ما قلنا ليس نعمت العدد على اختصاص
 الزمان مانع من وقته جوابا لتي كالفرس لاوي من رمضان على ما ذكرنا ولذا ذكر
 حكم الظروف في الظروف وصدده وفي الانظرف وصدده فيقول المراد بغير
 المقررة من الظروف ما لم يستعمل لا منصوبا بتقدير في او مجردا بغير وقد
 يخرج متى مالي وحق ايضا ومحراون بالي ايضا مع عدم قصر فيها من الداخله على

الظروف غير المقررة اكثرها بمعنى في نحو حرك من قبلك ومن بعد ي و متى بيتا
 و بينك حجاب و ما نحو جيت من عندك و هب من لدنك فلا تبدأ الغائز والمصرف
 من الظروف و ما لم يلزم انتصابها بمعنى في او انحرار ه بن في الاو في اكثر الظروف
 البنية لوز و ما كاذ و اذا على تفصيل تاتي في الظروف البنية و كصباح و مساء و يوم
 يوم كجاي في المركبات و قد يحي حيث و اذا متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل
 سر لانه و قد قد بعد اذا اتزلت و منه من المعربة بعيدات بين و ذات يوم
 و ذات ليلة و ذات غداة و ذات مرة و ذات الغشاء و ذات الرمس و ذات
 العريم و ذاصباح و ذامساء و ذاصبح و ذاعسق فلهذا الاربعة لغيرها و انما
 سمع في هذه الاوقات و لا يقاس عليها نحو ذات شهر و ذات سنة و هذه كلها
 يلزم الظرفية في غير لغة ختم و هو يصرف فيها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذ صبح
 لاس ما مسود من سود و اما ذات اليمين و ذات الشمال فكثر ما يصرف كجاي
 في الظروف البنية و معنى الظروف البنية المذكورة هي في المركبات و معني
 ذات مرة و اخواته هي في باب الاضافة و توليهم بعيدات بين اي فراق يقال
 ذلك اذا كان الرجل يسكن اتيان صاحبه ثم ياتي و معنى التصرف تفرير من اللقاء
 اعني بعد الفراق و كونه هذه الظروف غير متصرفة من قول علي الماع و من
 المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة و بكرة و صبي و صغرة و بكر و صحر و صحر
 و عشيرة و عمة و مساء و صباح و نهار و ليل و اعني بالقياس ان يرتد غدوة
 يومك و بكرة و كجاي حكمها فيكون ان اذن متصرفين و الحكم بعد تصرف هذه
 الظروف البنية مبني على كنهها معترضة و ان العلمية و ذلك انهم جعلوا الزمان
 المعين من دونه علمية و لالة تعريف كنه هذه الظروف البنية لانهم جعلوا الزمان
 اعني الظرفية فيها على مخالفة بيار المعارف و ذلك لان كل نكرة صارت معرفة
 فلا فيها اما من العلمية و اما من اللام او الاضافة و هذه كانت نكرات فبقيت مجرد
 عنية التكلم لالة و لا بالعلمية و الدليل على انها ليست اعلاما ان عمة و عشيرة و صغرة
 من هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دونه العلمية و ذلك لانهم
 اجعلوا الزمان المعين من دونه علمية و لالة تعريف كنه هذه الظروف البنية

طريق واحدة اعني الظرفية بينهما على مخالفة ليار المعارف و ذلك لان كل نكرة جاءت
 معرفة فلا بد فيها اما من العلمية و اما من اللام او الاضافة و هذه كانت نكرات فبقيت
 مجرد عنية التكلم لالة و لا بالعلمية و الدليل على انها ليست اعلاما ان عمة و عشيرة
 و صغرة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع يقيتها فترتيب هذه الاسماء
 بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام و ليست متضمنة لها كما تضمنت اس
 في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها ليست بناء اس فالدليل على كونها معدولة
 عن اللام ان من قاعدتهم المبهمة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه
 اذ لم يكن مضافا لامر فابلام العهد سواء كان اولا كالبيت و النجم و القلق و قول
 نعم فرعون الرسول بلى و جد محرم من جملة هذه الاسماء المعينة بمنع عاس الصف
 فاضطررنا على تقدير العلمية بعد العدول عن اللام ليجعل السبين و قال بعضهم
 انه عند تغيير متضمن للام فهو عند بني كاس عند الحجازيين و على كل القريين
 فهو عند بني كاس عند الحجازيين و على كل القريين فهو مخالفة لاختلافه المذكور
 من ضحي و مكر و مساء و صباح و نهار و ليل معينة فانها معينة من نهارها و اما ما نزع
 الجوهري ان صحاحها لا يصرف بحر فلا ادري ما صحته و الحق عبد القاهر عمة
 و صغرة معينين كحر في منع الصرف لاسماع و الاو في منعها اذ لم تتمها الاوسيتين
 نكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما تضمن اللام فيسبني كحر عند بعضهم
 و اما العلمية المقدرة كحر عند جمهور القائلين بمنع صرفه اما غداة و بكرة فقد نزع
 التحليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة غدا يتنك اليوم غداة
 و بكرة و كذا قال ابو الحسب انه سمع من يوق ايتنك اليوم غداة و بكرة و كذا
 قال ابو الحسب انه سمع من يوق ايتنك بكرة و هو يريد الايتان في يومه او غدا
 لكونه لا غلب المشهور فيها ترك التنوين مع التبيين كما كانت كذلك علمية للجنس كجاي فيقد
 العلمية فيها كما في صحرا المنفرد بما يقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعيينها من
 دونه علمية و لالة تعريف و تعيينها كذلك مستند الى الماع فلا يقاس عليها في مثل
 هذا النوع نحو شهر و سنة و ساعة و غدوة و غير ما فلا يثبت اذ عدم تصرفها
 فالظروف النكرة المذكورة اذا كانت معينة و جب عدم تصرفها و اذ لم يكن معينة



كانت تصرف على غيرة و إذا تصرفت و اردت فيها فلا بد فيها من اللام
 او الاضافة يقول رابعه عند السح لا على ولا تقول عند سحر لا على و لا الكلام في انصرف
 العروق و عدم انصرفها فيقول عدو و بكرة و غير متصرفين وان لم يكونا
 معينين لكن هما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في القيين ايتيك اليوم عدو
 او بكرة و في غير الثمين لعيت العالم الاول او يواسي الايام عدو و بكرة فيمنع
 الصرف في الحالين فهو غير الثمين كما يقول لست اسامة و ان كنت لقيت واحدا من الجنس
 غير معين و قد عي الكلام في اعلام الجنس في باب الاعلام و ان علمتها القطعة لا يفي
 تحتها اذ لم يقصد تعيينها جاز ايضا تنق منها اتفاقا قال الله نعم و لقد صبحهم يكن و اذ قلت
 كل عدو و بكرة او رب عدو و بكرة فهما من ثمان لا غير لان كل و رب من
 خواص النكرات و لا غالب في الاعلام الاجناس ان تكون من صنفه اعلاما لا تنق له
 من النكرات نحو اسامة و شمالة و جمل فهي من تجلة في اعلام الاجناس كساد و تتر
 في اعلام الانعام فتعد و علم من تجل و غداة هي الجنس كقولك هذه غداة باسمة
 و نحن في غداة طيرة و قد جاء عدو و جلنا في القرآن في قوله من قراء و القدوة و الغني
 قال سيبويه و الاصل في هذين الاسمين عدو و بكرة محموله عليهما اجتماعهما
 و في اليقين و في اليقين كما ان مدر محمول على يدع في حذف الراء و اما قال هذا لان
 بكرة و ضمت نكرة و اعلام الاجناس من تجلة كما مر و حكى ابن علي عوي في زبد لقيته بعد
 فنية و الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهو علم الجنس كما يقول لقيته في مذري
 و لقيته في الذري اي في الذرية و ذكر سيبويه ان بعض العرب يدع الثمين في يثني
 كما في عدو و يفي انه يجعلها ايضا علم جنس و مره البور قال عشتير من على كل حال
 قال السيوطي حكاية سيبويه لا ترد و سحر غير متصرف لانك تراه علم الجنس بل اذ الدار
 يرمك و من الطروق الكاتبة ما هي عادم الصرف كقولك و تحت و عند و لدي
 و مع و بين بين بلا اضافته و حوالي و حوالي و حوالي و حوالي و حوالي و حوالي و حوالي
 كما في قوله نعم فارجم البصر كرتين و كذا ما و اخوانه و بدل و مكان بمعنى و لفظ
 بين و شمال كثير الصرف و كذا ذات اليمين و ذات الشمال ما بقي من الجهات الست
 من وسط الصرف و كذا لفظ بين اذ لم يركب و الماحيت و وسط ساكن الين و دون

بمعنى فقام فادتره الصرف قال الفرزق صلاة و رس و سطها قد تقلت و وسط بحر يك
 الين تصرف و قد يدخل في دون التي بمعنى فقام معناه احزان و بي في احدىها تصرف
 و ذلك بمعنى اسفل مخات دون و زيد كان لزيد مرتبة عالية و الخاطب مرتبة ففعل
 الى الخاطب قبل الوصول الى زيد و تصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا في دون اي حليس
 و معناها الاخر غير و لا تصرف بهذا المعنى و ذلك نحو قوله نعم اتخذ من دون الهة
 كان اليه اذا من صلت الى الهة كفى بهم و لا اطلب الله الذي خلفهم و وراهم نعم كانهم
 قد امة في المكان نعم الله عنه و ما بين منه الظرفية عند سيبويه صفة زمان ائتت مقامه
 نحو قوله الا قالت الحفيا يوم لهن اراك حديثا فاعلم المال في عاي زمانا حديثا و جوزني
 في نظفي مليا و في يا خا صر الصرف نحو قولك سير على الفرس ملي من الدهر و قيا
 و اما عند سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية لم يوجبوها و اما انما
 فيها و وجب ليكون اول على من صنفها الذي هو الظرف المصوب و اما عدم تصرف
 ما من ماذ كتر من الظرف و تعامى و اعلم انه يكثر يعمل المصدر حاشا لفظ الكلام على نظر
 جوز من و سري و سري عليه و محبين اي مثل زمان جزم جزم و سري و مثل زمان
 في و محبين قال نعم و ادبار النجوم اي وقت ادبارها و كل ذلك على حذف المضاف و عند
 لي على ان المصدر قام مقام الزمان من غير مضاف و ذلك لما بينهما من التجانس بكونهما ماذ
 الفعل و كذلك نصب الفعل بهما و لهما اختلاف المكان و اما في القسم كان ذلك مقدم الملاح
 فليس من ذلك لان منفعا يكون اسم الزمان و يقبل قيام الحين مقام المصدر كقولك
 بايام الله اي بوقاعه و قد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو
 شيت غلوة ثمهم و سميته فثابة اي سافة غلوة سهم و في الحديث اقطع النبي مع خضر
 من سد و قد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قيام
 مقام مضافه الذي هو حيين نحو ايتك الشمس و القري مدة طلوع القمر و منه قولك با
 حاتها الدجاج اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت يعني بكرت لا غالبية بالبكر
 قال الجاه فديبع في الظرف المتصرف فيعمل بنفسه لا به فحينئذ يبع لم يفسر سفيها
 عو لفظه في قولك يوم الجمعة صمته و ان يضاهي المصدر و الصفة المشتقة منه نحو
 قولك نعم بل هو مكس البيل و النهار و قولك يا سارق الليلة اهل الدار و قد اتفقوا فيه

على ان معناه متوهم فيه و غير متوهم فيه سواء فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم
لا يتوهم في ظرف التقدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيتك زيدا و غيرها قال لان التقدي
الى ثلثة محصور لا يزداد عليه و يجوز ان لاكثر و و اما التقدي في ظرف التقدي الى
ثلثة فلم يجز و لا يزداد على الاكثر و الى غير اصل و ليس معناه متوهم الى اكثر من ثلثة
و يجوز و في الناقصة نحو يوم الجمعة للبه زيدا قايما هذا ما قال و الذي اري ان جميع
الظرف و متوهم فيها فتوهم خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان
مع الجار مفعول لا يربب حرف الجر ثم صار مفعول لا يربب من غير واسطة حرف في
اللفظ و المعنى على ما كان و كذا القول له هو ايضا مفعول به تقدي اليه الفعل بنفسه بعد
هو تقدي اليه بحرف الجر فهما متوهم و بنا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف في
الجر اي في و اللام صار قياسا في الباب كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان و ان ليس
بقياس في غير الواضع الثلثة فلا و بقوله في سررت بن يد و قت الى عمر و و سررت
زيد و ان قت عمر و و اما كان قياسا في باب المفعول في المفعول له بالاضابط المعينة لكل
نهما الفتحة و لا لهما على الحرفين المتطهرين فعليه ما قرنا المفعول في المفعول له و قوله
من انواع المفعول به مختصان بالاميين المذكورين و اما قوله المصنف في نحو يوم الجمعة
صحة ان الضمير لا يحسن ان يكون مفعول لا فيراذه هو لا يكون الا طرف الزمان و المكان
لنقص من نحو خرجت هذا اليوم و اللفظ هذا متاخر في اتفاقا بالصفة و قوله ان الزمان
في نحو سكر الليل و سارت الليل و ليس بمفعول فيه و لا انتصب و المضاف اليه المفعول
و الصفة لا يكون الا فاعلا و مفعولا فلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول في المفعول
به لا نسلم انه يجب نفسه فان المفعول به يخرج بالاضافة نحو ضارب زيد و كذا في سائر
الايه فيقول لاضافة الصفة الى ظرفها كاضافة الى المفعول به يكون غير مختصة
بالشرائط المذكورة في باب الاضافة و قد يكون بمعنى اللام كما في يوم الاثنين كما يجي ايضا
المصدر الى طرفه كاضافة الى المفعول به بمعنى اللام فهي مختصة لانه كالمضاف الى المفعول
به الذي كان متصفا بجمع الى المضاف كقولك بكرت حاجتها الدجاج بجره اي حاجتي
اليها في الحقيقة بمعنى اللام لانه الاختصاص و مختص الشيء بغيره و باني فلا نسبة
نحو كركب الخنزير و جعل اللفظ فليس معنى في كذا ذهب اليه المصنف على ما يجي في باب

الاضافة

و الاضافة قوله و ينصب بعامل مضموع على شريطة
التفسير اعلم ان المتصا به بعامل مضموع ان يكون بعامل جازم الاطهار و ان يمتنع كما
في المفعول اذ هو هو كما ذكرنا في الاول و نحو يوم الجمعة في جواب من قال بقي سررت
اي سررت يوم الجمعة و قد جاء بلا قرينة ظاهرة كقول المصنف لان اي كان ذلك حينئذ
و امع لان و الثاني كما في الضرب على شريطة التفسير حيث ما ذكرنا في المفعول به متفعلا
فما يختار و فعه نحو يوم الجمعة سررت فيه و ما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سررت
فيه و ما يوم الجمعة سررت فيه و صار زيد و يوم الجمعة سررت فيه و اذ يوم الجمعة
سررت فيه و يوم الجمعة سررت فيه و لا في سررت فيه و مثال ليس المفعول بالصفة كل يوم صمت فيه
في الصنف و ما يستوي فيه لا من زيد و ما و يوم الجمعة سررت فيه و هلا و يوم
الجمعة سررت فيه و هلا و يوم الجمعة سررت فيه و قوله المفعول له هو
فعل لاجله فعل مذكور قوله له فعل مذكور اي مضموع الفعل
و مشبه و هو المصدر كما ذكرنا في المفعول في قوله له مذكور احترا عن قولك و قد غا
حرنا لاجل التاديب اعني التاديب فان فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عالما
فيه فالحق ان قوله في المفعول له هو ما فعل لاجله مضموع عامله و كذا في المفعول في المفعول
فعل في مضموع عامله من زمان او مكان لئلا يفسد الحد ان نحو قولك حرمت و قد اعجز
التاديب و سررت و يوم الجمعة سررت و ذكر المصنف مثالين للمفعول له ليتبين انه قد
لا يقدم و جود على ما جعل علة كما في ضرب زيد بيا و قد تقدم و جوده عليه كما يجي
تعدت جنسا للمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم و جوده على و جود الفعل
كما تعدت جنبا ان تاح عن علة كما في حيك اصلا حاك و ذلك لان الفرض للتاخر و جوده
يكون علة فاعلم حاملة على الفعل و هي احدي العلل الربيع كما في مذكور في مظهره فهي
متقدمة من حيث القسور و ان كانت متاخرا من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة في
العامل علة المفعول له كما تامل بعضهم نظر **الظاهر قوله له ضرب بدينه تاديبا**
ان الضرب علة التاديب و انما قلنا ذلك لانه لا يطرد في تعدت جنبا و جعل المفعول له
علة لمضموع عامله يطرد التاديب عليه حاملة على الضرب و لفظ المفعول له يكون و يكون
علة لان اللام في له التقليل و بي يد حل على العلة لا المصنف على فعلت هذا هذه العلة

قوله خلا فالترجاج مذهب ان ما يسميه النجاء مفعول له المفعول
الطلق وذلك لما سري من كون مفعول عامل المفعول له تفصيلا وبياناً له كما في ضربته
تاديباً فان معناه اذ يته بالضرب تاديباً والصلح ان يقال هو التاديب فصار مثل ضربت
ضرباً في كون مفعول العامل هو المفعول لا يطرده هذا في جميع انواع المفعول له
فان المقصود ليس ببيان الجرم ولا يقال فغوده حين لا يجازى كذا في كحسك اصلاً
لما لك بلا عطاء او النصح او نحوه فانه الجي ليس ببيان الاصلاح بل ما لا يعطى او النصح
كما خرجت به وعله يقتدر في مثله فغوده حين ويجي اصلاح على حذف الناصب
و هو تكلف قال المصنف رد على الزجاج معنى ضربته للتاديب اتفاقاً في كل التاديب
ليس بمفعول مطلق وكذا تاديب الذي معناه في فطره في ان ضرب وتاديب
ايضاً بعد معنى للتاديب مع ان لا مفعول مطلق اتفاقاً في الثاني واي منع في ان
يتفق في المعنى المقصود والمختلفان في الاعراب لا يري ان يفيجيت راجحاً في وقت
مركب في كلا الحال والثاني مفعول فيه والجرم بقول ان ما يسميه مفعول لا ينتصب
نصب المصادراتي يكون حالاً فيلزم تكلفه و يقتدر على حدس الموت بما درين الت
ليكون الاضافة لفظية ولا يطرده ذلك في حق له مخافة الشرع على المفعول من قول
لما ان يجعلها مصدرين العاليين المقدريين قبلهما اي سرعلا من على الجهر وهو اللفظ
على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جمدك على ما يجي في باب الحال ومذهب
البربرين اول من الباقين لسلامة من الحدث والتقدير الاخرين لغوي **قوله**
وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان
فعلاً لفاعل الفعل المعلا به ومقارناً له يعني ان تقدير اللام شرط انصباب المفعول له
لا بشرط كون الاسم مفعولاً له وحق للممن ولا كس امك الزاير عنده مفعول له على
ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول به ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب
اليه في الرضعية وان كان صحيحاً من حيث اللفظ لان الممن فعل له الجي لكنه خلا
اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له لا المنسوب الجامع للترابط فحده الصحيح
هو لتقدير اللام الممل به حدث تشاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في
الفاعل ان في ما ينفي واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديباً بالتكلم وتشاركهما

في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجيتك طعنا وقدت عن الجرب
جنباً ان يكون ان زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جلستك خرقاً من قداسك
او بالعكس نحو جيتك اصلاً لما لك شهدت الحرب ايقاماً للهدنة بين الفريقين وانما
كانت الحدث العلل تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المجل كما في ضربته تاديباً واعطيه سكا فاة
فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى مشتقاً في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد
لان معناه اذ يبر بالضرب وكافيه بلا عطاء فالطلب هو التاديب ولا عطاء هو المكافاة
والعلة في الحقيقة ليست هذا المصدر المضروب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي
اشء اي ضربته لتاديبه لكن لو خرجت بما هو العلة اعنى التاديب لم ينتصب عند النجاء
لعدم التشارك في الفاعل وفي الزمان اذ سرعلا يحصل هذا الاثر فكيف تشارك
الضرب في الزمان كما قال ابن دريد و النسخ ان في مذهب من سريعه لم يتم التيقن منه
ما الذي وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة في الحقيقة وتشاركه الحدث
الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النجاء لا يشرط تشاركهما في الفاعل وهو الذي
يقوي في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك في
اسباب المومنين رضي الله عنه في نهج البلادة فاعطاء الله المطر استحقاقاً للسخطة
واستحقاقاً للسلب والسحق للسخطة والميل للظفر هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقاً خالاً
من المفعول لان استثناء اذن يكون خلاص الفاعل وكذا الجازر للعدة ولا يبطف حال
الفاعل على حال المفعول وكذا قوله الجاه تركب كل عاق جهور مخافة من عز على الجهور
والهول من تنول الجهور فان الهول يمتنع لا فزع لا انزع والفر ليس بمخرج بل هو
فزع وكذا جازر ابو على عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكير على القراءة
الثالثة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ينصب صدقهم ان معناه بعد فهم ذلك
قوله وانما يجوز حذفه اي حذف اللام وقوله اذا كان فعلاً لفاعل
الفعل الممل اي اذا كان المفعول له فعلاً لفاعل الفعل الناصب له وهو المفعول للمفعول
له اي اشترك في الفاعل كما ذكرنا وانما انصب المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم
يشترط كون مصدر المدخول في قوله فعلاً لفاعل الفعل الممل ولم يشترط كون تقدير
اللام وجواب لم وان يكون من غير لفظ الفعل لان علم ذلك من الحد وشرط بعضهم

الليس

كون من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه
 و افعال الجوارح كالضرب والقفل ملائمة ولا يتبقى حتى يكون حاملة على الفعل واما
 افعال الباطل كالعلم والخوف والارادة فانهما يتبقى والجواب انه ان اراد وجوب
 تقدم الحامل وجوباً تاماً فمستنع وان اراد وجوباً متقدماً على وجوبه او نقصه فمستنع
 لا يتقدمه وسعف ما قال يحسنه حتى حيكت اصلاحاً لا مركباً من بنية تاديباً او انفاً فان قال
 هو بتقدير مضاف اي ارادة اصلاح و ارادة تاديب فلما لم يجرى ايضا لحكم منها
 و حيكت اليوم اكرامك لي و حيكت اليوم اكرامك غداً بتقدير المضاف المذكور في فعل
 المفعول لم يعلل ضربين ما ان تقدم وجوبه على مضمونه عاملة عن تقدمه جبا فمفعول
 افعال القلب كما قالوا واما ان يقدم على الفعل فنسب اي يكون عرضاً ولا يلزم كون فعل
 القلب نحو من بينه تفويهاً و جنة اصلاحاً قال المصنف واما شرط الجواز عند اللام
 الشرطان المذكوران لان ملائمة افعال كثير ما يجرى جامعاً للشرطين فصارت مع الشرطين
 ظاهرة مشهورة في العلية والفرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المقيدة للعلية
 الشرطين دليل عليها ويرى على الراجح وجوب تكميل المفعول له المشابهة الحال والفتن
 و بين العجاج قاض عليه وكذا قيل حاتم واعقر عن ربه الكريم و اخره و اعرض عن
 شتم اللئيم نكس وكذا قوله نعم حذر المعنى وقال الجزل في اذا اخبر باللام وجب تقريبه
 فلا يقال حيكت اكرامك لك و منعه لا تدبى وقال الاسري منه ما نفا قال ابن جعفر انه
 في حال تكميله يشبه الحال والفتن في كون البيان بكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر
 جواز ذلك الا يري الى قوله نعم فاعلم من الذين هادوا حرمنا والياد السبية ههنا كاللام
 قال المالك اذ حصل الشرايط فخر المقرب بلام التعريف اكثر من نفيه و الجرح بالعكس
 و من يلامر ان في المضاف هذا قوله ولا يري الى ان يقال ذلك على الهماع ولا يعلل في
المفعول معه هو المذكور بعد الواو المصاحبة مع الفعل
 لفظاً او معنى في له مصاحبة مع فعل احتراز عن معنى و صيغة في كل الرجل و صغره
 فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع و ينفى بالمصاحبة كونها مشاركا لذلك المفعول في
 ذلك الفعل في وقت واحد في يد يدي سرور و يزيد مشاركا للتكلم في السير في وقت
 واحد اي وقع بينهما معا في قولك سررت لثا و يزيد بالعطف يشاركون في السير لكن

لا يلزم كون السير في وقت واحد بشرط بعضهم انه يكون مع الفعل الذي
 يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سررت و يزيد انظر الى ان عمر و في قولك ضربت
 يزيد ان عمر و مطلق اتفاقاً لا مفعول معه و ينقص ما قاله بنو حبيب و يزيد او سرهم
 فان الكاف مفعول في اليدين اذ اليدين كينيك و اما في عمر و في المثال المذكور العطف
 فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف واما بعد ما بعد عن العطف الى
 نصبا على اليدين الراوس المصاحبة لان العطف في جاء في يزيد و عمر و يعمل نصاحب
 الرجلين في اليدين و يحتمل حصول معنى واحد مما قبل الآخر و النصب نص في المصاحبة في
 قولك ضربت يزيداً و عمر و لا يمكن التفسير بالنصب على المصاحبة كون النصب في العطف
 الذي هو اصل لفظه في قوله فان كان **الفعل لفظاً و جازاً العطف**
 الذي لان اليدين ما نضع اعلم ان مذهب جمهور النجاة ان العامل في المفعول معه
 الفعل و معناه يتوسط الواو التي بينه مع واما وضع الواو موضع مع في بعض
 المواضع لكونه احضراً لفظاً و اصل هذا الواو و اق العطف الذي فيه معنى الجمع كما يحسن
 في بابه مناسب معنى المعتد قالوا لا تقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبة اتفاقاً
 فلا يقال والخشية استوي الماء كما يتقدم سائر الفاعيل على حاملها و جواز الوصل
 تقدمه على العمل المصاحب فكما بقوله جمعت و خشاء غيبته و تيممه بلاد حلا
 ليست عنها امره و الواو في النع سرعاية لاصل الواو و الشعر ضرورة و قال الكوفي
 هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنى كما قلنا في الظرف خبر المبتداء و الواو
 احالة العمل على العامل الفعلي مالم يضطر الى المعنى و قال الزجاج هو منصوب با
 فعل بعد الواو فكانت قلت جاء البعد و لا يرس الطبائست و كذا في غيره و الاضمار
 خلاف لاصل و قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو و الواو في سرعاية اصل
 الواو في كونها غير عاملة و لو نعت مع مطلقاً النصب في كل رجل و ضيعته و قال
 الاخفش نصبه نصب الظرف و ذلك ان الواو لما اتممت مقام مع المصوب
 بالظرفية و الواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعد ما عاقبه
 كما اعطى ما بعد لا اذا كانت بمعنى غير اعراب غير و لو كان كما قال لجازاً النصب
 في كل و اي بمعنى مع سطران بن كل رجل و ضمير قوله وان كان **الفعل**

ينقص

لفظا و جاز العطف فالوجه ان هذا في مقال عهد
القاهر في نحو قام زيد و عمر و انه لا يجوز فيه الا العطف و لكنه قال ذلك لانه
مخالفة لاصل الذي هو العطف لا لدفع و هو ممنوع لان ههنا داعيا هو النص على
المصاحبة و قوله حسب انا و زيد و مراد مثل قام زيد و عمر و بل كان ينبغي ان يكون
العطف من حيث انا و زيد عند عبد القاهر و يجب و ذلك ان فكيد المرفوع الفصل
بالتفصيل في الاغلب لاجل العطف و هل يترط في نصب الاسم على ان يرفع ليعبر
بجواز عطفه من حيث المية على مصاحبة قال لا خفى نعم فلا يجوز جلس زيد و السائر
اذ لا يستد الجلس الى السارية و كذا لا يجوز ضحك زيد و طلوع الشمس و انما ذلك عند
مراعاة لاصل الواو في العطف و احاطة غير استدلالا بقولهم ما زلت اسير و النيل
و لا يقال سار الماء بل جري و له ان يقول ان ذلك لا يستغارة السير للنيل لما اقر به
يعبر منه السير كقولهم و الله يبعد من في السموات و الارض طوى عا و كرها و فلا لهم
قل لا يجوز العطف في استري الماء الخشبة ايضا استري ههنا ليس بمعنى استقام
بل بمعنى ارفع كما في قوله فاستري و له ان يجوز العطف في هذا المثال
ايضا و يقول استري ههنا بمعنى تاري لا بمعنى استقام و لا يرفع و للغة تاري
الماء و الخشبة في العلوي و صل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء
و الخشبة ههنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماد و قد زبادته و لا يجوز العطف
في قولك انت اعلم و مالك لا تمصد فيه مصاحبة المحاطب في العلم لما له و التقدير
لا يجلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت و مالك ثم خفف خذف معنى له اعلم و خذف
البتداء للعطف عليه ما لك قيام الفز تيز على كالا المحدث و يرفع و يقرب من ذلك
خذف الجزء الثاني من المركب المضاف اليه نحو مالت عشر في ثالث عشر ثلث عشر
و قد لثنا فانت و مالك و مثل كل رجل و صغرة اي فانت و مالك متساويان و المعنى
ان لا ادخل بينك و لا اثير عليك بما يتعلق باصلا و قوله انت اعلم و ربك هذا
يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فليس لجزاك عليه لما علمت من ترك مكانك
المجرب و فانت و ربك اي انتما مقترنان فان لا ادخل بينهما و لا ادعوه عليك فانه
حسبك و هذا الوجه ابلغ ما يكون في باب التهديد و التحذير و قال عبد القاهر

المجلس

انت اعلم

انت اعلم و ربك مجازيك فهو عند علي خذف خذف البتداء من الجملة الثانية
و ليس ما ذهب اليه بذلك و كذا قوله العبد اي ان تقدس انت اعلم من غير و ربك
قوله وان لم يجوز العطف تعين النصب نحو حيث
و زيد اجمهر النجاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب و ذلك مبني على ان العطف
على الضمير المرفوع الفصل بلا تأكيد بالمتصل و بلا فصل بين الموقوف و المتعلق
عليه تعي لا تمتع كما يجي في باب العطف قوله وان كان معني اي
كان الفعل معني و الفعل المعني على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ شعريه
قوي او لا فلا و في نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل اي بما فيه معناه و نحو و ما
شأنك بمعي فملاك و ضعفت فهو بمعنى المصدر الذي فيه معني الفعل و حسبك و قد
و كينك لكونها بمعنى كفاك و نحو و ملك و ملك و يل لك لان اليل بمعنى الهلاك
و في المصدر معني الفعل و كذا في القسم راسك و الحايطة و امر و نفسه و شأنك و
ان جعلنا الواو بمعنى مع فان النصب قبلها و ال على الفعل المقدور و هذا القسم على
ضربين اما ان يجوز العطف به بلا تكلف او لا فلا و له نحو ما لزيد و عمر و ما شأن زيد
و عمر و قال المصنف العطف واجب فيه و هو الاصل فلا يصار الى غيره بنوع ضرورة
و ليس ينبغي به لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة و ليس
سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لدفع و ان لم يكن ضروريا
و قال غير العطف هو المختار مع جواز النصب و لا و ان يقال ان قصد النص على
المصاحبة و جب النصب و لا فلا و الثاني و زيد او شأنك يحمل الضمير مكان الظاهر
المجرب و قال الكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرب و بلا عادة الجار
و البصريون نحو و نه للضر و نه و ما في السعة فيجوزون به تكلف و ذلك باضمار حرف
الجر مع انه لا يعمل مقدرا بضعفه فقال المصنف ههنا ان يعيى الضمير نظرا الى الزوم
التكلف في العطف فقال لا تدلسي نحو العطف على ضعف ان لم يقصد النهي على المصاحبة
و هو ان لا يروى و في القرآن كقولهم تساءلون به للاسراجام بالحرف في قوله حمزة
و بالنصب في مثل هذا اعني ما شأنك او مالك و زيد او ما شأن زيد و عمر و اسر بعة
ان جاز لا يكون على انه بالفعل المدلول عليه بما شأنك و مالك اي ما تنفع و ذلك

ان ما طالة الفعل لكي تستفها ميتة وبعد ما الجار والمصدر وفيها معنى الفعل
على الدلالة على الفعل لكي تستفها ميتة وبعد ما الجار والمصدر وفيها معنى
استغنى في الاخير وهذا كواياك لغوات الاستفها ميتة وقال سيبويه تقديره وما
شأنك وستان ملا بستك زيدا او مالك زيدا او مالك ملا بستك عمروا ومانا
زيدا ملا بستك عمروا وهو مفعول المصدر المقدس قال اليراني في هذا تقدير
معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صفت وما صفع لان هذا ملا بستك ايضا يعني ان سيبويه
لا يريد بتقدير ملا بستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدس لان المصدر
العامل مع مفعوله كالوصل وصله ولا يجره فف الرصلة مع بعض صلة وابتداء
البعض الآخر كما يجي في باب المصدر واما تقدير سيبويه بهذا التين فقط قال اليراني
لم يزل اراد ان المصدر المقدس هو العامل واما جاز ذلك فهذه القوة الدلالة عليه
لان ملك ومانا انك اذا جاء بعد ما نحو زيدا دل على ان لا تكرارنا هو الملا بستك الجرح
لذلك الاسم ولا سيما ان الواو يبيّن مع يوزن بمعنى الملا بستك وقال اليراني لم يزل
اراد ان المصدر المقدس هو العامل واما جاز ذلك فهذه القوة الدلالة عليه لان ملك
و مانا انك اذا جاء بعد ما نحو زيدا دل على ان لا تكرارنا هو الملا بستك الجرح
لان الاسم ولا سيما ان الواو يبيّن ما يوزن بمعنى الملا بستك وقال اليراني لم يزل
الغيب مكانه متدبره كما في مانت وزيد اي ما كان شأنك وما كان لك وقال اليراني
في واين حروف الاسم منصوب بلا بس كأنك قلت مالك لا بست وزيدا او الواو
دال على معنى لا بس واما اسر تكتنا هذا فتا ديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر
و يلزم مما بناء الواو عن الفعل ونصب الاسم به اذ لا يجمع بين الواو وذلك الفعل
المقدر في دي سديها في هذا الى مذهب عبد القادر في الجميع والقسم الثاني اعني
الذي لا يكون في لفظة سمر بالعامل قوي من معنى مانت وزيدا كيف انت وقصرت
من شريد واما الجدي المقدر فهذه العطف ان في بلا خلا ف وان قصدت المصاحفة
لعدم التماصيص ضعف الدال عليه في الاستفها ميتة وكيف في ذلك لكثرة دخولها
في غير التعليل قال سيبويه اذا نصب ما بعد الواو ههنا مع قبلة وضعفه وقدرت
كان بعد ما الاستفها ميتة يكون بعد كيف في ذلك لكثرة في ههنا ههنا في ذلك

وقوم في موضع جاز حذفة تحقيقا صار كما تنطق وورد المبرر تقدير سيبويه
وقال لا يبيّن لتخصيصه بالماضي وكيف المستقبل قال اليراني لم يقصد سيبويه تمثيله
التفصيل واما ان من القيل على الوجه الممكن والمتمثل وليس جذا لا يحا وقر قال اليراني
ان كان قوي والجماعة كالذي منع الزحالة ان تسلم جيلداي ان كان قوي والجماعة في
بعضهم انا وياها في لحاق اي كنت وياها في لحاق ابعده من نحو مانت وزيدا وكيف
بالفعل مما فيها من معنى الفعل مع كثره وقوعه كان بعد ما ولا يجره ان يكون
العامل في قوله وياها قوله في لحاق لما ذكرنا ان المفعول معه لا يقدم على العامل
فيه اتفاقا واما في نحو كل رجل وصيغة وانت ورائك فالرفع واجب ان قصد
المصاحفة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير ونصبه بالجزء المقدس وانكره
ابن النادى يجب على محيرة الغيب اضمار الجزر قيل الواو اي كل رجل مقرون
وضمته فان اظهرت الجزر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء
على اصلهم واما الاسري فخاص تقديم المفعول معه على عامله اذا خرج عن الصواب
لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جاز نحو زيدا او عمروا البقيت فيقول
العامل في الجماعة وياها كالذي في لحاق واما استغنى الغيب في الاصح في صيغته لكون
الجزء المقدس اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر
منه نحو كنت وزيدا قايما وسرت وزيدا اركبا تحكمه في مطابقة ما قبله فيكون
قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكمه ما بعد العطف فيقال كنت وزيدا مطلقين
وسرت وزيدا اسرايين نظرا الى اليقظة والحاصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابي
كيسان في كون المفعول معر قياسا خلافا ذهب لاحتشوا ابو علي الا في قياسا قال
بعضهم هو ما يجي الى بيان ما مع منهم وقوله تقرأ فاجمعوا امركم وشركاؤكم الا في
انقلاب شركاؤكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينصب
شركاؤكم بقدر اجمعوا شركاؤكم وذلك لان الاجماع لا يتقدم الا على ان لا يقال اجمعوا
قوله الحان مايتين مئة الفاعل والمفعول
لفظا ان يبيّن قال المصنف لا يدخل فيه الفت في مجاز في رجل عالم لان المراد في الحديث
ان يكون لفظ الحدود ولا يلحقه ما ذكر في الحد وفي ايك عالم في جاء في رجل عالم

يتبين حقيقة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه مان لهيئة فاعل وللفظه عالم
 ههنا شأنها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتداء بل انما علم كون
 عالم في جاء في رجل عالم بانه لهيئة الفاعل من تقدم في ذلك جاء في رجل بخلاف
 الحال فان راكبا في قولك جاء زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على
 كونها هيئة الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يخرج لعدم الفاعلية
 والمفعولية في رجل في لفظا بل ان يمنع ان الحد وديون ان يدل على كل ما يدكر
 في حده بلا يمكن ان يكون فيه ما يدكر في حده وبعدم التسليم فليس في هذا الخبي
 تحقيق معنى الحال وبيان ماهية لا نه ربما يتوهم انه لبيان هيئة الفاعل والمفعول
 مطلقا في حاله الحي فيكون غلطاً يخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا اذ بلا ضمير
 ذي مال في له مدبر الى صيف و ساقها الست ترى ان قد اتيت بمعنى يد في له
 وقد اعتدي والطير في وكنائنها يحرق قيد الا و ايد هيكل ويخرج ايضا الحال عن
 المضاف اليه اذ لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقولهم بل مثله
 ابراهيم خيفان في له دابر هو لا مقطوع مصححين في قول الشاعر كان حراسه مدبرا
 حضين وان لم يحضب في له عود و بستر حاسدون عليهم خلق الحد يد مضافا
 بتلخيص فاما في قولهم النار منكم اي من صنع منكم اي ثوابكم خالدين في قولك اني
 ضرب زيد قائما هو زيد مجرد اقل المضرب فيها حال من الفاعل الى المفعول فلا يرد
 اعتراضا في له ان يقول ان الحال عما الصيف اليه غير العامل في الحال لا يحى الا اذا كان
 المضاف فاعلا او مفعولا يصح خذ نم و قيام المضاف اليه مقامه كما انك قلت بل يبيع
 ابراهيم مقام بل يتبع ملزما ابراهيم فكانه من المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
 او جزا المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قولهم فانا
 هو لا مقطوع مصححين حال عادل عليه ضمير مقطوع وذلك نايب عن دابر هو لا
 فهو حال عن هو لا هو المضاف اليه دابر فكانه هو حال عن المضاف الذي هو جزء
 المضاف اليه لان دابر انتهى اصله فكانه قال يقطع و ابر هو لا مصححين فكانه من مفعول
 عالم يسم فاعلا وكذا في له كان حواسه مدبرا في يثبه واشبه حواسه مدبرا فكانه حال
 من الفاعل ان من المفعول وكذا في لهم عليهم حلف الحد يد مضافا ولا في ان يقول

نفس الحال لا المنفصل والممكن

الحال على ضربين منفصلين وكدة وكل منهما حد لا اختلاف ما هيتهما الحد المنفصل جز
 كلام يتقيد بوقت حصوله معونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل الى المفعول انما
 يجري مجراهما متعلقا بجملة الكلام يخرج الجملة الثانية عن ركب زيد مع ركنه بلا مد اذا
 لم يحل حالاً ويخرج من لثا حصوله معونه المصدر في نحو يرجع القهقري لان الرجوع
 مستند بنفسه لا بوقت حصوله معونه ويخرج الوقت بقوله لا يتقيد بتعلق الحدث بما
 لفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصوله معونه ذلك التعلق في قولنا ان ما يجري
 مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين عن هذا يعني شيئا كانه خارج من
 حيث صفحة على ما يجري الحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في اللفظ فاعلا او مفعولا
 المضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قولهم يقولون قد نزل الوطيف
 في قولهم قد اعتدي والطير في وكنائنها وحكم كدة اسم غير حدث مجي
 ستر المفعول جملة كذا هي شرحها فتعلقا غير حدث احقر اسر المفسر في نحو
 يرجع رجب عانتم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كما في زيد راكبا
 في عن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا
 فان كان هناك قرينة حالية او مقالية يتبين صاحب الحال جازان يعملها لما قامت له
 من الفاعل والمفعول وان لم يكن كان الحال عن الفاعل وجب تقدمة الية الى جنب ضا
 الدالة للباس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالا
 عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متنفذين فالاولى الجمع بينهما لانه احضر مجوز
 لقيت زيدا راكبا في ولا تمنع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا و لقيت زيدا
 راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد
 منهما جاز في قولهم كيف ما كانا نحو لقيت هذا امصدا محمد في له لم يكن فالاولى في
 جعل كل حال بحسب صاحبه نحو لقيت محمدان يدا امصدا في نحو ضربت صنف جعل
 المنفصل بحسبه و تاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا امصدا محمدان في المصدا زيدا
 وذلك انما كان من تبة المفعول قدم من تبة الحال اخرت الحاليين وقد مت حال المفعول
 على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحاليين بحسب صاحبه لما لم يكن كل واحد
 بحسب صاحبه ويجوز للمفسر ان هو الحق ان يبنى واحدا حال مختلفا تضا دة كانت

نحو اشتريج الروان حلو احامنا او غير مضادة كقولهم اخرج منها مذمى ما
 مدحها كما يحيان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت الا
 قياسا على النان والكان فجعل عن مدحها حالا من ضمير مذمى ما واستنكر
 مثله في التضادة فتبها مطلقا لا وجه للقياس لان وقوع الفعل في زمانه او
 مكانه في مختلفين محال عن جلست خلتك امامك ففرضت اليوم اس بلى لم تطلت
 احد مما على الآخر جلتك لا تتر على تكرار الفعل عن جلست خلتك وامك وكذا يجوز
 ان لم يبين المكان ان الزمان عن جلست اس وقت للظن وامك ووسط
 الدار وما يقيد الحدث بتدوين مختلفين كما في قولهم مذمى ما مدحها او بمضاد
 في محلي غير مرجح كما في استرته ايقض اسود او مرجح كما في اشتريته
 حلو احامنا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد الواجب لوجوب تكرير ما
 نحو اضربت اما قايما واما قاعدا ان كذا بعد لا لاها تكرير في الاغلب كما في اسم لا اله الا
 عن جاء في يزيد راجيا لا مائتيا و مدرا فزاد ما عن جاء في يزيد لا راجيا في له لفظا
 او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملحقا او معنى يافتد ذكرنا الفاعل والمفعول
 اللفظين المفعول المعنى في نحو شيئا في قولهم هذا يعل شيئا فان يعل خبر و هو في
 المبنى مفعول لمدلول اي ابتد على يعل او اشيع اليه شيئا واما الفاعل المعنى
 فكما في قولهم كانه حاجا من حيث صفحة شفق و شرب سرة عند معتاد اذ المبنى
 لشرب سرة و شرب لا يفسر به شبهه خارجا لان الشبهة هي المقيدة بهذا الترجيح
 لا التشبيه و قال المصنف في مثال الحال عند الفاعل المعنى في زيد في الدار قايما
فيه نظر لان قايما من الضمير في الظرف و هو لان الفاعل المستنكر
 كاللفظ به فهو كقولك زيد خرج راجيا لا كلام في كونه راجيا حال عن الفاعل
 اللفظي وليس يجوز ان يكون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جواز تحالف
 عالي الحال و صاحبها قوله و عاملها الفعل و شبهه او معناه
 يعني ليه الفعل ما يعمل على الفعل و هو من تركيبه كاسم الفاعل او اسم المفعول والصفة
 المسببة والمصدر و يقين بمعنى الفعل ما يتبسط منه معنى الفعل ولا يكون من صفة
 كالظرف والجاء والمجرور و حرف التشبيه عن هانا زيد قايما عند من جازها



التبيين من دو اسم الاشارة كما يحى في حروف التبيين واسم الاشارة نحو نرا زيد راجيا
 و حرف النداء عن يار يا سمعا و احرفا القفى و التزجي نحو ليك قايما في الدار و لذلك
 جالس عندنا فالظاهر انها ليسا بعاقلين لان القفى و التزجي ليسا بمقتدين بالحاليين بل
 العامل هو الخبر المخرط على ما هو مذهب الاخفش كما يحى يكون مضمرة هو المقيد و حرف
 التشبيه نحو كانه زيد خارجا البيت و زيد كمر و راجيا و كذا يعني التشبيه من دو لفظ
 دال عليه نحو زيد عمر و مقتلا او المنسوب نحو انا ان يبي منتقم او اسم الفعل نحو عليك
 زيد راجيا و اما نحو ما شاك و اتفاقا فلان الثاني يعني المصدر كما ذكرنا في المفعول
 معدوم لم يعمل في الحال يعني حروف الاستفهام و النفي قال ابو علي لا يهمل التشبيه الفعل
 لفظا و معنى ما قال باسم الاشارة و حرف التبيين فانه لا يشبهها بالفعل لفظا مع علمها
 في الحال ان و ان يشبهها لفظا و معنى فلا يعلان في الحال فالاول في احالة ذلك على استقام
 و ان لا يعمل قوله و شرطها ان تكون نكرة و صليها
معرفة غالبا انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل و النكرة و نقد
 الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط و لا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف
 ضاهيا و اما ان كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها
 و يخصها من بين اشياء اخرى و ضفها الى من ذكر ما بعد الحدث المنسوب اليها
 اعني حالها لان الاول ان يتبين النفي ان لا يتم بتبيين الحدث المنسوب اليه ثم سئل
 بيد ذلك الحدث فعلى هذا يقرر المعرفة حلالا و التعريف محب ضايع و لم
 ناوله النكرة و احوال لان غاية انه يعل خلا لا في فقره غالبا يجمع الى تعريف
 صاحبها لا الى تشكيل هلاله تشكيل ما و اوجب لا غالب قوله و ادخلها
العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر و تقول الحال المعرفة ظاهرة اما
 مصدرها اما غير مصدر و المصدر ما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف
 بلاضافة نحو ارسلها جدك و طافك و جدك و مرجع عوده على يديه و غير ذلك
 قال سيبويه انها معارف موصوفة من صنع النكرات اي معتقطة و مجتمعة و مطبقة
 و منفردة و عايدة او الطائفة بمعنى الجمع و كذلك الظرف و اسم و موصوفه لا طائفة
 و الرجد مصدر و جدي بفتح الدال و جدي و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا

بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها يعني الاجتهاد و قال الفراء هو بفتح الجيم المشتقة
 و بضمها الطاقة و قولهم على يدك متعلق بعوده و ان يرجع و الحال موكدة و البدل
 مصدر بمعنى الابتداء جعل بين الفعل اي عابدا على ما ابتدأ و يجوز ان يكون
 عوده مفعول لا مطلق الرجوع اي رجوع على يدك عوده العود كانه عهد منه ان لا يتقل
 على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه فعل موكدة و نحو قولهم فعلت ففعلتك
 فلا يكون هذا الباب و قال ابن علي ان هذا المصدر منصوب على انها مفعولات مطلقة
 للحال المقدس اي اسلمها معتزكة العواك و افعله مجتهدا جديدا و مطبقا طاعتك و تنفي
 و حدك اي انفرادك و مرجع عابدا عوده و كلها مضافه الى الفاعل فلهذا يجدد
 العامل و هو باكمال في باب المفعول المطلق فهذه المصادر و ان قامت مقام الاسم
 فتصير على المصدرية كما ينصب على الطريقة ما قام مقام خبر المبتداء من الطرف و نحو
 مزيد قد امك و لا يرب اعراب ما قام مقامه قولهم فاسرسلنا العراك صدر البين
 للبيد و يروي فاسرسلها العراك قال فاسرسلها العراك و يروى فاسرسلها العراك و يروى فاسرسلها
 نقص الدخان بصف الحمار و الاسر قاله خال في الوردان يشرب البعير ثم يروى
 السطف الى الحوض و يدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه ماء عاده لم يكن
 شرب و يقال شرب دحال و يقال بعض البعير اذا لم يتم شربه فيقع نقص الدحال
 عدم تمام الشرب اي او ردها مرة واحدة و لم يجف على انه لا يتم شرب بعضها
 الماء و المزاج و ما قولهم جاء و قضى بضمهم فلا و ان يقول ان المصدر فيه
 بضم اسم الفاعل اي قاضى بضمهم اي مع مكسورهم لان مع الاسر دحال و لا اجتماع
 كامل و مكسور و الاصل في ان يكون بضمهم مبتداء و بضمهم خبره مثل قولهم
 فوه الى في شتم الجي عن المملتين اعني ففهم بضمهم و فوه الى في شتم المملتين و الكلام
 ففهم ففهم في المفعول لان معنى فوه الى في صاير شتمها و ففهم بضمهم بضمهم
 كافة فلما قامه الجمل مقام المفعول و ادت موداه ما قبل الاعراب منها و هو الجمل لا و
 اعراب الفزد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب الفعل المطلق في فاهالنيك سواء
 و كذا ينبغي ان نقول في يد ايدي و يد يد و يد يد و يد يد و يد يد اي التقد بالقد
 و كذا قولهم بعث النواشاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من

امرأة اي كل رجل خير من امرأة اي كل رجل كقولهم علمت نفس ما قد مت اي كل نفس
 و كذا قولهم بعث النواشاة و درما و الوان يعني مع كما في قولهم كل رجل و ضعيفة اي شاة
 و درهم مقر و نان اي كل شاة نصف ههنا الجز و ان لقين لهما الاعراب و قال الخليل
 يجوز ان تأتي على الاصل نحو بعث النواشاة بدرهم و شاة و درهم ثم التزم ما كان مبتداء
 التكرير لقيام مقامه الحال و فاه الى في شاة و و جرانه لم يحذف المضاف اليه منه
 لتكرير ليل يبقى العرب على حرف واحد و قد جاء فاقم قال المبيي و قيل على حرف
 عالم فحذف المضاف اليه و ابدل من ال و ان مما ليل يبقى العرب على حرف و هذا
 نحو قد عرض استنطرد و لقد الى ما كما في من ذكر حال قضى بضمهم بضمهم فيقولون قد
 قضى بضمهم تا بعلما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضى بضمهم و ايت القوم
 قضى بضمهم و مررت بالقوم قضى بضمهم بضمهم اما على التاكيد على ان يكون
 اصله جملته فيعطي جز و هالاي و اعراب جميعهم يصير و رتقا بمعناه و كما ذكرنا في الحال ان
 البدل اي جاء قاضى مع قضى بضمهم و مذهب الكي في و ان انصاف على الظرف فيه
 اي لا مع غيره فهو في البنية و نزاد امعا في قولك جاء و ما كان في مواخلة فاهل
 من نصب على الحال اي جميعهم اي على الظرف اي زمان واحد فكذا اختلف في جمل
 في حده نحو جاء وحده ان هو حال اي منفرد ان ظرف اي لا مع غيره و جاء
 و حده بحر و را في مواضع معد و دة قرين و حده و تبع و حده اي انقلده
 و هو في الاصل نزب لا يلحق على من ال فاستعير الشخص المقطع الظاهر و يقال فلان
 جحش و حده و بعير و حدة و رحيل و حدة في التبع و ابدل قيل جاء على حده
 اي على الفزاد و على بضمهم مع فو حده لا نرم الا فزاد و التذكير الاضافة الى المفسر
 و لا نرم نصب الا في المواضع المذكورة العرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام
 نحو قولهم مررت بهم الجاهل و الغير و الجاهل من الجسم و هو الكثير يقال امرأة جاء
 المرافق اي كثير اللحم على المرافق و الغير من الفقر و هو السقرب يعني العاقب اي السا
 بكسرتهم و وجه الارض خدفت التاء حلا للفعل بين الفاعل على الفعل بمعنى المفعول
 كقولهم لان رحمت الله قريب و موضع الجاهل اي الجماعة الكثرة القاسية و اللام
 في الامميين زائدة كما في قولهم و لقد امر على اللبم لسي نفيت شتم قلت لا يعني

و يقال ايضا مررت بهم جاء غفيرا و منه قولهم دخلوا لولا قال عليه
 السلام يذهب العاصم من اسلاف الاول لولا و اي مرتين و اللام زائدة كافي الجوار
 الغفير و قد يقع ما قبله على البدل نحو دخل القوم لولا و اما بالاضافة نحو جاءني
 الرجال ثلثتهم و اربعتهم و خمسهم الى الفترة هذه بالاسمار الثمانية اذا صيغت الى ضمير
 ما تقدم منصوبه عند اهل الجواز على الحال لوقوعها من وقع النكرة اي مجتمعين في الجي
 و بنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له و ربما عسر مل بالمعاليين
 العدد المركب نحو جاءني الرجال خمسة عشر و قد يعرب هذا المركب عند
 مضافا كما هي في باب العدد و قد ذكرنا قولهم كلمة فاء الى في و قال الكوفيون
 هي منفعول به اي جاءه فاء الى في و قال الاخفش هو منصوب بتقدير من اية
 من قيمه الى في و لا يقاس على قولهم فاء الى في فلا يقال ما سيريد بيدي و نحو
 خلا فالحشام و اما قول بعض اصحاب اسير الى منيرة في صنفين فاما لنا اسر اسد
 العربي و ما بالنا اليوم شاء الخف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العربي و مثل
 شاء الخف و يجوز ان يكون لا يجمعان و ضمنا قابلا بتقدير مضاف كما قال سيبويه
 في جملتك و نحو قوله فان كان صاحبها نكرة و جب
 تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث
 سابق رسول الله بينه الخيل فاني فرس له سابقا و كذا تقول مررت برجل طريق
 قايما و بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل محتالة و سبقة بقي او شبهه نحو
 قول له فاحمل سعدي قريبا يلد و قلما جاءني رجل و كذا ان يري او استفهام و ذلك
 لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغفرا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب
 الابتداء و ان كان مصرفة متشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل و زيدا راكبين
 ان تقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لا يري من اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف
 لا يتقدم على الموصوف و اما اذا اناخر نحو جاءني رجل و كذا فقد يشبه في حال انتصاب
 ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا و كذا فطره التبع رفعا و جازا و اما الاستشهاد بم تقدم
 الحال على صاحبها المنكر بقوله لعمري من خشا طلل قد يم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد
 عامل الحال و صاحبها لا على مذهب الاخفش من جاز و ارتفع زيدا في غي في الدار

زيدا على انه فاعل و اما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لغيره ذال الحال و من جواز
 العامل في الحال و في صاحبها جواز كون عامله في الحال و كون طلل و احال مع ارتقاء بلائيه
 فان قيل هلا جاز ان يكون يعنى الابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل من تقع
 بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيجوز ما مل الحال و صاحبها ملكت ليس المعنى على ان
 بلفظ طلل الاسناد اليه مقيد بكونه من حشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به و اعلم انه
 يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل على الذي ضربت مجردا زيدا اي ضربته قوله
 و لا يتقدم على العامل المعنوي قد عرفت قل العوا مل
 المعنوي فان الطرف منه و كذا الجار و المجرور فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم
 الحال على الطرف و شبهه و في هذا خلاف سيبويه لا يجره اصلا نظرا الى ضعف الطرف
 و جازمه لا خفش بشرط تقدم الابتداء على الحال نحو زيدا قايما في الدار و ذلك بناء على
 مذهبه من قوة الطرف حتى جازمه عنده ان يهمل بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيدا
 كما تقدم في الابتداء فاما مع تأخره عن الحال فانه واقف سيبويه في المنع فلا يجوز قايما
 زيدا في الدار و لا قايما في الدار ان يدا اتفاقا و ذلك لعدم الحال على عامل الذي فيه
 ضعف ما عند الاخفش لا يلبس من تركيب الفعل و على صاحب و على صاحبه نايب
 عنه اي الابتداء اما في غي زيدا قايما في الدار فان جازما كان و زيدا صاحب الحال بناء
 على جواز اختلاف عامل الحال و صاحبها في الحال متاخر عن صاحبها و ان لم يجوز ذلك
 قلنا ان الضمير الطرف و هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال و صاحبها
 فالحال و متاخر عما صاحبها نايب اي زيدا اما غي زيدا في الدار قايما في الدار قايما زيدا
 و في الدار قايما فجاز اتفاقا و اما اذا كان الحال ايضا طرفا و جازما و جازما و جازما
 ابن برهان يجوز تقدمه على عامله الذي هو طرف ان جازما و جازما و ذلك لئلا يمتنع
 في الطرف حتى جازما يقع من ضفلا يقع غير هائيه عزان اليها اياهم قالوا و من
 ذلك البر الكسبي اي الكسبيتين فانه حال و العامل فيه ببيتين و العامل
 المعنوي اذ اكان غير طرف فلا خلاف في انه لا يعدم الحال عليه و هو كل حامد صم
 من الشئ كليت و لعل و غي شأنك و حرف النداء و اما بالاضافة و حرف التبيين
 و غي شأنك و غيرك و اسماء الافعال و كل ذلك لضعف شبهة الفعل لعدم ما اقتضاها

لفي التركيب واذا ضعف نفس الفعل بعد التثنية لا يقدم عليه معوله كما في فعل
 التهجيب فلا يقال راكبا احسن زيد فاطنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة
 لا يتقدم معها لها عليها الضعف متباستها للفعل وظاهر لفظ جاز الله في
 المفضل يؤذن يجوز تقديم اللام عليها والضعف من الصفة المشبهة في العمل
 افضل التفضيل الا يرى انه لا يطرده فعه الظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط
 كما هي في بابها واما نحو قولهم هذا البصر الطيب منه وطباو زيد قايما حينئذ قاعدا
 وكذا نحو عمر وقاعدا مثله قايما فيسبحي الكلام عليه من قريب واجاز الزجاج ان
 نقول درهمك مؤذنا درهم عبدالله لان معناه ليشابه درهم عبدالله فيكون
 حالا من ضميره فكيف في الخبر او من درهم عبدالله والاولى المنع لضعف العا
 قال فان اظهرت الكاف فقلت كدرهم عبدالله لم يجوز ان يكون حالا من درهم عبدالله
 الله لان حال الجور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضميره درهمك والاولى
 المنع مع الظاهر الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم
 على عامله فلا يقال والشمس طالعة حرك مراعاة المصل الواو وهو العطف
 فلا يتقدم للحال على عامله ايضا اذا كان العامل مصدرا للتقدير بان الموصول
 وما في حين الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للدفع
 واللام او الحرف مصدري كما وان كان تقدم الحال اذ في هذه الموصول
 لا يجوز تقدمه على صلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز كما
 يجي في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول
 وبين صلتها فلا تقول اعجبني مجردة الصارب هندا او لا مجردة ان ضرب
 زيد هندا واما في سائر الموصولات ونحو الذي راكبا جاز زيد فانه يجوز
 الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلدا لا ابتداء او لام القسم جاز
 تقديم الحال عليه بان يخرج عن اللام من فوائد راكبا سائر والله
 لراكبا امير كقوله تعالى لا اله الا الله تحشرون وتقدمه على اللام لا يجوز
 لان لها صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول
 اذا دخلت من الموانع المذكورة فيجوز تقديم احدها عليها فورا كرا

جاء زيد و زيد راكبا ماش و مجردا مضروب قوله بخلاف
 الطرف يعني ان الحال وان كان متساويا للطرف من حيث المعنى
 لان راكبا في جيتك راكب بمعنى وقت الركوب الا ان الطرف يتقدم على
 عامله المعنوي الذي هو الطرف او الجار والمجرور خاصة سواء كان
 بعدا لمبتدأ هو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو
 في شان وقولهم كل يوم مركبة ثوب والحال لا يتقدم عليه عند مسبوقة مطلقا
 ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتو سعه
 في الطرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يعتد فيقول بخلاف الطرف
 فانه يتقدم على الطرف والجار والمجرور لانه لا يتقدم على معنوي غيرها
 من التثنية والتثنية وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر طرف واحد
 يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطها ما يحق
 اد تفاعله على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على اللامية كقوله تعالى
 واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها قوله وكان عاقبتهم انهما
 في النار خالدين فيها فالكوفية يوجبون انتصابه على الحال كما في آيتين
 لانك لو رفعت خبرا وعلقت الطرفين به لم يكن للثاني فائدة واما
 عند البصر بين الحاليتين راجحة على الخبر لا واجبة لان اللام ان يكون
 خبرا بعد خبر والطرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الطرف الاول متعلقا
 بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للدول والتأكيد غير غير في كلامهم واذا
 كان الطرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون
 متعلقا بمقدرة فخرته الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الطرف وال
 عند البصر بين غوفيك زيد راكب ليكون الطرف متعلقا بذلك الخبر
 واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم غوفيك زيد راكبا على تقدير
 فيك رغبة زيد راكبا والحال على المضاف المحذوف اي هو غيب
 فيك خاصة بنفي حال رغبة في شيء اي ان رغبة في شيء فهو رغبة فيك قوله
 ولا على الجور على الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم للحال

على عامله وتأخر عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها اعلم ان الكوفيين
منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال
مؤخر من العامل فتجوزون جاء راكباً زيد ولا يجوزون راكباً جاء زيد
وبعضهم يجوزون ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان
الحال فعلا هو ضربت وقد جرد زيداً او اما اذا كان ذو الحال ضميراً فجوزوا
تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوباً او مجروراً قالوا وذلك لان
ذا الحال اذا كان مظهراً قد دنت للحال عليه اذ في الاضمار قبل الذكر
لان في الحال ضميراً يعود الى ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميراً فالتضمير
ان يشتر كان في عودها على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني
جاء في راكباً راكباً فلسندة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والي الفعل و
الحال يلي الفاعل فلا يكون ضميراً قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقديم
الحال على صاحب المرفوع والمنصوب سواء كان مظهراً او ضميراً لان النية
في الحال التأخير من صاحبها فلا يكون اضماراً قبل الذكر كما ذكرنا في تقدم
ضمير المبتدأ هو في دانه زيد في غي قوله تعالى فاقبال في نفسه خيفة
موسي واما اذا كان ذو الحال مجروراً فان الجري بالاضافة اليه لم يتقدم
الحال عليه اتفاقاً سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع مله
ابراهيم خيفاً او لا غنى جاء في مجروراً اضاربه زيد وذلك ان الحال تابع
وخرج لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
ايضاً وان الجري ذو الحال مجرور للجري فيسبق به واكثر البصر يرمعون ايضاً
تقدمها عليه للعللة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برمك
الجواز استند لا بقوله تعالى واما ارسلناك الا كآفة للناس ولعل
الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معي للفعل كالحركة و
التضعيف فكان من تمام الفعل وبعض جرد فاذ قلت ذهبت راكبة
بمنه فكانت قلت اذهبت راكبة هذا **قال الشاعر** لئن كان يرد الماء

جوان صاديا الى حبيباً انه لحبيب وقال اخر اذا المروءية المروءة
ناشياً فطليتها كذا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالاً عن الحال
والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في غي مله ابراهيم خيفاً
اعني اذا كان الحال من مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضم
زيد راكباً فعند من جاز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال
فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معي الاضافة لان الاضافة
بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى مله ثبت ابراهيم خيفاً
موسى فلا تايينا في هذا العامل انه معي الفعل قد انطمس في مشروقا
بعضهم لما كان لا يضاف عاملين بمامل في الحال الى ذي الحال الاجزوه
غوا نظراً الى زيد ما شيا او ما يلقى المضاف اليه مقامه لو حذف
ثقله مله ابراهيم كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل
عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف
اليه في التقديريين المذكورين كان المضاف ولكن حال المضاف
اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان
على قلة تقدم حال المضاف اليه على المضاف في غي يجر ما شيا زيد مع
انا ذكرنا قبل ان حال المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان
صاحبها بعد الاو معناها غنى ما جاء في راكباً لا زيد واما جاء في راكباً
زيد يعمل ما روي في باب الفاعل ويجب ايضاً اذا اضيف ذو الحال الى ضمير
عايد الى مله من الحال غي لقيت شاتم زيد اخوه **قوله وكل ما**
دل على هيئة صبحان يقع حالاً هذا رد على النفاة فان جمهورهم
شروطاً اشتقاق الحال وان كان جامداً تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق
قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة وفي معنى المشتق فقالوا في غي هذا
بصر طبيب منه وطبا هذا مبصر الطبيب منه مرطبا اي كايما وبصر كايما رطبا
وهذه فاقه الله كلم آية اي رالته قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا

التكلف لانه الحال هو المبين للمسببة كما ذكرنا في حده فكل ما قام بهذا
 الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا تعلق تاليه بالمستق وكذا
 وعليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما هي في بابها مع هذا فلا شك ان
 الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق في الاحوال التي جاءت غير مشتقة
 قياسا للحال الموطنة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة
 فكان الاسم الجاهل والطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبله صوفا
 لها ذلك قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاء في زيد رجلا
 بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين
 رضي الله عنه في بعض اياته صغين فابالنا اس اسد العرب وما بالنا اليوم
 شاء النجف وقال المستبني بدت قر ومات خوط باه وقاحت عبرا
 و رنت غزالا وفي تاول مثل وجهان احدهما ان تقدم مضافا قبله
 اي امثال اسد العرب ومثل قهر والثاني ان يؤول المنصوب بما يطعن
 يكون هئية لما تقدم اي ما بالنا اس شجعانا واليوم ضعا فاولت
 منبره وغو ذلك وذلك لانهم يجعلونه التي المستمر في معنى من المعاني
 كالصفة المفيدة لذلك المعنى هو قولهم لكل فرعون موسى يصر فيها
 اي لكل جبار قهار ومنها الحال في بستان الشاة ودرهما وضابط
 ان تقصد التفسير فتجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وينصب ذلك
 القسط ان تقصد التفسير فتجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء علي الحال وتاتي
 بعده بذلك للجزء ما مع التواضع كقولنا شاة ودرهما وجرم
 للبرغوجت البر فخيرين بدرهم واخذت زكوة ماله ودرهما عن كل
 ان بعين وقاسم تر درهماني درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه
 درهما مني او بعين ذلك غو وضعت عندهم الدنانير دينار الذي كل
 واحد من هذه الاحوال كانت جزء اوله من الجملة الابتدائية عليها
 من قيل ومنها الحال في بتمير بابا بابا وجاء في رجلا رجلا وواحد واحد

١٢٥
 وهو جليل رجلين ورجلا رجلا اي مفصلا هذا التفصيل المعين
 وضابطته ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئية مكررا وكذا ان
 التي لبيان التي تب بعد ذكر المجموع بجزئية معطوفا بالفاء او يتم غو
 دخلوا رجلا رجلا ومضوا ككبكة ثم ككبكة اي مرتين هذا الترتيب
 المعين ومنها حال من اصل لصاحبه هذا يعين الخاتم فضة والثوب
 خزان قريح له غو يعين الفضة خاتما والمخدي سيفا او نوع له غو يعين
 المني خاتما والعلم غوا ومنها الحال في غو هذا البصر اطيب منه او من غيره
 و طبا وضابطته ان مفضل الشيء على نفسه او على غيره باعتبار طوبى
 وكذا اذا شئت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدو بها غو هذا
 بصر مثل لمبا غو هذا بصر هذا ان طبا واختلف في عامل الحال الاول
 في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان
 يكون افعول التفصيل والة التشبيه لضعفها في العمل فلا يتقدم معنى لما
 عليها وتكلم عليه ذلك بمثل قولك زيد رجلا احسن منه راكبا فان جاز
 اتفاقا مع خلق المبتداء من معنى الفعل ومثل قولك قمره غلتي بصر
 اطيب منه و طبا ولا شئ نوع من النمر بصر اطيب منه و طبا والعامل
 في مثل هذه الصور افعول بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا
 بصر للعمل لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بصر المقيد
 الاشارة في بالبصرة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البصرة كما
 ان الاشارة في هذا بعلي سيما فقدت سيما ولم تقع الاحال سيما خسر
 والمجي في جاء في راكبا لم يكن الاحال الركوب ونعم ضرورة انه يصح
 ان يقال هذا بصر اطيب منه و طبا في غير حال البصرة واستدل المصنف
 على امتناع عمل اسم الاشارة في اوله للحالين بانه اذا تقيدت بحال
 لم يقيد بالخبر بذلك الحال الا يري ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا
 زيد ما بامام تقيد بذلك الخبر وفي غو هذا بصر اطيب منه و طبا يقيد
 الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتداء بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتداء

بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا الوصف اما اولاً فانه لا يلزم
 من امتناع تقييد المبتدأ والخبر معاً بالحال في مثال معين امتناع تقييد
 في جميع الامثلة فلعل في ذلك الحال الخاص ما نفا من تقييدهما معاً ليس في
 غير واما ثانياً فانه المدعي في المثال المذكور والمتنازع فيه ان المبتدأ
 مقيد بهما لآخر وهو لم يبين في نحو هذا ان يدا قائماً لاستحالة تقييدهما
 بحال واحدة فلم سلم ايضاً الطراد استحالة تقييد المبتدأ والخبر معاً في كل
 موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحال اخري فالجواب
 اذ ان يقال العامل في الحال الاولى ايضاً فعل التفضيل والالتشبيه
 مع ضعفهما في العمل كالتقدم والتقدم على بيان تعليله مقدمة فتقول ما يدل
 على حدثيه فصاعداً يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على
 حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث آخر نحو تضارب زيد
 وعمر وضارب زيد عمر وان ضارب كل واحد منهما يتعلق بالآخر او يقعان
 معا ويتعلق كلاهما بشي واحد نحو تنازع الحديث ومثل هذه العوامل لا تميز
 منصوب احدهما عن الآخر منصوب الآخر مفعولاً به وقد يميز حالاً ما هو
 تشتمل عليه قائماً وعمر قاعدة وظرفاً هما نحو تشتمل زيد في الدار وعمر في
 الصفة ويعجز ان يكون نائلاً لغيره لا يختلف ما ناهما لان الغرض وقوع
 الحدثين معا وتميز مستثنىهما ايضاً نحو اختلف اهل البصرة الا سيبيد
 اهل الكوفة الا الكسائي في كذا او ثانياً ما يدل على حدثيه غير متعلق
 كل واحد منهما بغير محدث الاخر وبغير ما يتعلق به الآخر وقوله في وقت
 آخر ومكان آخر ومكان آخر وعلى حال اخري وذلك افعال التفضيل
 نحو زيد اضرب من عمرو ويحيز اختلاف مضى بينهما وكذا غيرهما نحو
 زيد لعمر وضارب من بكر لطلحة قال الله تعالى هم للكفرى سداً اقرب
 منهم للايمان وكذا يعجز اختلاف ما بينهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب
 من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندى
 وكذا المكانان نحو زيد قائماً احسن منه قاعداً وكذا التشبيه تدل على

حدثين فيحيز اختلاف ما بينهما نحو زيد يوم الجمعة كعمر يوم السبت
 واختلاف حالهما نحو زيد قائماً مثله قاعداً اما افعال التفضيل فانه يدل على
 حدثين معينين اعني حدثي التفاضل والمفضل بصيغته لان معنى
 زيد احسن من عمر لزيد التفاضل حسنا وعمر والمفضل حسناً لزيد
 التمثيل فلا يدل بصيغتهما على حدثين معينين بل تدل بمعنىاً على حدثين
 مطلقيين لان معنى زيد كعمر وان هناك حاله يشق كان فيها فلها حالان
 متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ فيجب ان يكون
 الجمعة مثله يوم السبت ويحيز بد تشبيه حاله ودايه يوم الجمعة حاله ودايه
 يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والادب اذ يعربهما عن كل
 حدث لازم كالحسن والجمال وغير لازم كالضرب والقتل الا يربى الى
 تعلق الجار والظرف في قوله كذا مك من اثر الخو يد ث قبلها يد اكب لما كان
 بمعنى تمتك فكفى ولم يصح قد يقوم مع آله التشبيه قرينه تدل على
 الحدث المعين فيتعلق بهما جازان كالتعلق الجار في بيت امر القيس بذاك
 لما كني به من التمتع وذلك نحو قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون
 من موسى اي قريب مني قرب هارون من موسى وقال ولقد نزلت
 فلا تظنني غير مني بمنزلة الحب المكرم ويقول ما من لي مني بمنزلة
 الثريا من المتناول اي بعيد مني بعد هارون وذا تقر هذا قلنا لما لم
 يميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعال التفضيل والالتشبيه
 واي بي فاعل وتفاعل وغيرهما ما يدل على حدثين حيث يجعل منصوب
 كل واحد مجنبه التزم ان يكون منصوب كل حدث بحسب صاحب المصح
 به فقيل تفضل زيد وكبا على عمرو واجلاد تشتمل زيد قائماً وعمر قاعداً
 وراي زيد في الدار عمرو في السوق وكذا في افعال التفضيل وآله القيل
 نحو زيد مني كعمر منك وبكر للضيف اكرم منه الجار وعمر قائماً احسن
 منه قاعداً وبكر قاعداً مثله قائماً وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله
 يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والمثل مجنبهما متعلق حدث

المفضل عليه والمثل به عنهما وفعلا لقياس وحرصا على البيان فلهذا قيل
معولا لهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه
فانه وان كان مفعلا ومثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله
فلا اري باسبابان يقال وان لم يسمع زيدنا حسن قائما منه قاعدة كما قال
علي رضي الله عنه في الجاز والله لا يري طالب انش بالموت من الطفل بشدة
امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمر وقاعدة العدم الالتباس وبان
يقال على ضعف زيد احسن من عمر وقاعدة قائما وقاعدة حال من الجرو ورو
قائما من الضمير المرفوع كما في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا
وقاعدة حال من المتكلم وقال المالك ومن الاحوال القياسية غير المستقرة المعنى
التي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجل
علما ومثله هو من غير شعرا وكذا لا راي للثليل **وقال احمد بن عيسى**
مصدرا في انت العالم علما والذي يري ان المصدر في مثله يميز لانه فاعل
في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والليل
عليه انك تقول هو قارون كثيرا والليل من وضو وسيبويه هو وهذا
ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع جازما
بل يقتصر على ما سمع منها فهو قتلته صبرا وقيته فجاءة وميانا وكلمته مشا
وانتبه ركنا او عدوا او مشيا والمبر يستعمل القياس في المصدر
الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه هو ان كان ما رجلة ومرتبة وتباعد
وهو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا
يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم ان قد ذهب الاخفش
والمبر والي ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدر يرفعها لانه
يحدو في اي اتيته اركض ركنا كما هو مذهب ابي علي في اركضها العرك
ولو كان كما قال الجان لرفعها غيرهما ان انتصابها على الحال لا يحدو
المضاف يعني مشيا مائتا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقت مصدر
في قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كاجي ولا يجمع

ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته اركض الا انه لا مبالغة
فيه كما في خبر المبتداء ومما جاء الحال فيه غير مشتق مما عاق لهم فاه الي
في وهما رقيقين عليه كما مر ومنه بعتة يد ابيد وان سلها العرك وما يري
ما ذكره عند ذكر مجي الحال معرفة واما نحو جاء البرق فحين بن او ما عير
فالاوليان المنصوب خبر جاء لاحال كما في في الافعال الناقصة **قوله**
ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير الي قوله
او مقدرة اما جواز كونه الحال جملة فلا من مضمون الحال قيد عاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب
كونها خبرية فلا من مقصود المجي بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله
بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قوله جاء في راكبا ان المجي الذي هو
مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معني والانشائية اما طلبية او انشائية
بالاستقراء وانت في طلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف
يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك لمضمونها واما الاستقائية
فوجبعت وطلعت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الي وقت يحصل فيه مضمونها
بل مقصوده مجرد الاتباع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل
يعرف بالعقل لانه دلالة اللفظان وقت التلفظ بلفظ الاتباع وقت
وقوع مضمونها له فالاسمية بالواو والضمير انما يرفع الجملة الثانية
بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفي فيهما بالضمير لان
الحال قبي ففعله بعد تمام الكلمة فاجتمع في الاكثر الي فعل واحد فصدر
الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي
اصلها الجمع ليز من اول الامر ان الجملة لم يبق على الاستقلال واما خبر
المبتداء والصفة والصفة فانها لا يجي بالواو لان بالحب يتم الكلام
وبالصفة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها
لمعني فيه كانهما من تمامه فاكثري في ثلثتها بالضمير يلي قد يصدر الصفة

والضمير بالواو اذا حصل لهما في انفصال ذلك بوقوعها بعد الاطلاق
ما جيتك الا وانت جئت وما جاء في رجل الا هو فقير وما الصلة فلا
يعرف لها مثل هذه الاحوال فلا يري ابداء مصدره بالواو **قوله او**
بالواو والضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية والنزاد الواو
مستقار به في الكثير لكن اجتماعهما او في احتياطي الربط واما انفرد
الضمير فقال المائدة لسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو
ايضا نحو جاء في زيد وهو راكب ولعل ذلك لكونه مثل هذه الجملة
في معنى المفردة سواء اذا المعنى جاء في زيد راكبا فصدرت بالواو ايذا
من اول الامر يكون للحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ
ضمير صاحب الحال نظرونا فان كان الضمير صدر به الجملة سواء كان مبتدأ
نحو جاء في زيد يد على راسه كلمته فو الي في او خبرا نحو قوله خرجت
مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه مجردا هو الواو وذلك لكونه الربط
في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير
وانفرد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقولك نصف النهار الماء عا
فلا شك في ضعفه وقلته وقال جارا لله بناء على انفرد الضمير في الاسمية
ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قوله لم جاء في زيد عليه حية
وشيء بمعنى مسفرة عليه حية وشي يري انه ليس جملة بل هو مفرد
تقديره قلنا اخلاص الواو وذلك لان الطرف اذا اعتمد على ما قبله
جازا ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد ان وجب ان
يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحق بالهاديات ودون
جواهرها في ضي لم يقل وقوله وان امره اسري اليك ودون من
الارض من ماء ومياه مملو وان كان مفردا لم يجر الواو ايضا
نقول لغيته وان عليه جبر وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه او
اراد ان لا يمنع ان يقدر بمفرد فسلم حكم الجملة المصدرية بليس
وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفرد

الواو اكثر من انفرد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا بد
على ان مان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كما انها باقية
على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما قد تخلوا الاسمية من
الرابطين عند ظهور الملازمة نحو قوله خرجت زيد على الباب وهو قليل
قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك
لان المضارع علي وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى جاء في زيد
يركب بمعنى جاء في زيد يركب بمعنى جاء في زيد راكبا ولا سيما هو
يصلح للحال ومعناه بين الحالين تناسب وان في الحقيقة مختلفين كما يجي
فاستغنى عن الواو وقد سمع قلت واصبك وجهه وذلك اما لانها جملة
ان شابت المفرد واما لانها بتقدير وانا صك فيكون اسمية تقدير
او يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين
ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي هو في بابه والحال الذي يدل عليه
المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيد اغذا يركب
لفظ يركب حال باحد المعنيين غير محال بالآخر لانه ليس في زمان التكلم
لكنهم التزموا مجرد مصدر هذه الجملة اي المصدرية بالمضارع عن
علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن ههنا
حقيقيا ومثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالها مع ان حاله بالنظر الي عاملة ولفظه قد تقرب الماضي من
حال التكلم فقط وذلك لانه يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحال
فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالجني بلفظ قد ههنا الظاهر
لحالية كانه التزم به من حرف الاستقبال في المضارع لذلك **قوله و**
سواهما اي ما سوي الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام
المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي هو نفي كل واحد منها على
ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحد هما صانعة
اقسام فلهذا امثلتها جاء في زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو

و ما ركب غلامه جاء في زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد
 ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا
 بد فيه من الواو كان مع الضمير واو لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ما مضى
 مع كضرب فكما ان ضرب لما مضى له الحال ظاهر الاحتياج الي قد لا لمقربة
 له من الحال لفظا او قد لا كذلك لم يضرب محتاج الي الواو التي هي علامة
 للحالية لما لم يصلح قد لا قد لتحقيق الموصول ولم للنفية واذ انتفى المضارع
 بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم
 معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعل في هذا ينبغي ان يلزم الضمير في
 انتفى المضارع بل ان لم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه
 النحاة والاعراب مجرد عن الواو كالمثبت لان معنى جاء في زيد لا يركب
 اي غيره اكب وهو افع موقع المفرد ودخول لا يفصل الكلام في
 الاعراب عما كانه عليه لكثرة استعماله ولذا اجاز ان تدر في وفلا
 ان درك كما اجاز ان تدر في ان درك وفاز ورك وكذا تقول كنت
 بل انما لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو واكثر من مصاحبة
 المضارع المجرد لما اذ ليس للحال في الحقيقة نحو لا يركب مثابها للمفرد لفظا
 او معنى كما شابه في غير كركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلامع للجملة
 هو الحال ولا يبقى لمضارع حاله لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في
 الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد يتقدم
 حلة ذلك ولا خفى والكوفون غير الغراء لم يوجبوا قد في الماضي
 المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحوي له كما استغضت لعصفور يد
 له القطر وقول له تعالى او جاءكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوا
 كما مضى والاو لا قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضرب قام او قعد حال
 وجب مجرد عن قد ظاهرة ومقدرة والاو لا في انه شرط لا حال اي
 قام او قعد كما مضى في حزن العطف ولو كان حال لا يسمع معه قد او الواو
 كما في غير من الماضي الواقع حالا فاذا كان الماضي الواقع بعد الا فلا كفا

لا ازركم

بالضمير

بالضمير و له الواو وقد اكثر نحو ما لقيتك الا كرمي لانه دخول
 الا في الاعراب الاكثر على الاسماء فهو يتاويل الامامكم ما في فصار كما
 لمضارع المثبت وقد مضى مع الواو وقد غرقك ما لقيته الا وقد
 غرقك ما لقيته الا وقد كرمي ومع الواو وحدها نحو ما لقيته
 الا وكرمي لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال
 كما تقدم و مثالا ما دخل الاو له نفس اماره ولم يسمع فيه قد من
 دون الواو وغوما لقيته الا قد كرمي وفي غير هذه المواضع ينظر
 فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبت قد معه اكثر من تركها وقد
 جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاءكم حصرت صدورهم قالوا
 قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر من الفرد احدهما وانفرد
 قد اكثر من الفرد الواو فنحو جاء في زيد وقد خرج ابو بكر ثم قد
 خرج ابو بكر ثم خرج ابو بكر لم يكن معه ضمير في الواو وقد لا بد منها
 كقولهم يقول وقد تيرا لوطيف وساقها لت ترويه قد انت لمويد ولا يتا
 جاء في زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو اجاز الاندلسي على ضعف دخول
 قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابو بكر وليس بوجه لعدم السماع والقبول
 ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ما لقيه قوله ويجوز حذف
 العامل في قوله لمضمر جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوار
 وجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جابرا كان او
 واجبا قرينة ما حذف جوارا حضور معناه كقولك للمسافر رايتك امدا
 اي من رايتك وقد ذكرنا اما في الاستغناء كقولك قايم في جواب
 من قال كيف خلقت زيدا او غير الاستغناء كقول له تعالى يحسب الانسان ان
 لم تجمع عظامه بلى قادي اي بل جمعها قادي ومن المواضع التي حذف
 منها قياسي الجواب ان يبين الحال ان زيدا رمى او غيره شيئا فشيئا مرقوا
 بالغراء ان ثم تقول في الله بقره بدوهم فصاعدا او ثم ازيد اي قد عسب
 الله صاعدا او زيدا اي اخذ في الازدياد وبقا هذا في ذي اجزاء

في غير

يبيع بعضها بغيرهم والبواقي باكثر ويقول الثمن قرا كل يوم جزء من القرآن فصا
او ثم زايلا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها
ما وقع للمال نائبا عن خبره فوضي زيدا قايما وقد تقدم ومنها السماء
جامدة متضمنة قويمها لا لا ينفي من الثقل في المال مع هزلة الاستفهام
وبدونها ايضا كقولهم اتمميا مرة وقيسيا اخرى وقولهم الى السلام اعيادا
جفاء ومخالفة في الحرب اشياء النساء العوان كاي استحوذ تميميا وانتقل
اعيازا واشياء النساء وكذا قولهم في الولايم او لا ذا الواحد وفي
العيادة او لا العادات تقول في غير الهزلة قيميا قد علم الله مرة وقيسيا
اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرا في وان مخشري اعني كونه هذه الالام
منصوبة على المال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدر يتر
قال المصنف ليس المراد انك تقول في حال كونك تميميا وانك تنقلبون في حال
كونكم اعيانا بل المعنى تقول هذا القول المخصوص ومنها عند السيرا في صفات
تضمنت قويمها لا لا ينفي في المال مع الهزلة وبدونها فقولهم اقايا وقد
قعد الناس واقاعد او قد سارا لركب قايما قد علم الله وقد قعد الناس
تقديره انتم قايما فهو عند السيرا في حال موكدة واما عند سيبويه
والمجرد وان مخشري فالصفة قايمة مقام المصدر اي تقوم قايما ما يعجز
رفع هذين القسمين على انها خبران ابتدائية فنقول اتمميا مرة وقا غير
قد علم الله اي انت قيمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف
العامل في جميع ما ذكرناه ما هو حال كثرة استعماله قوله **ويجب**
في الموكدة اي يجب حذف العامل في الموكدة هذا مذهب من
قال ان الموكدة لا يعي الا بعد الاسمية والظاهر انها تعي بعدا لفعلية ايضا
كقولهم ولا تغشوا في الارض مفسدين وقولهم تعالي ثم وليتم مدبرين
وقولهم تعالي جايا وضم قايما قال الله تعالي والشمس والقمر والنجوم مسخرات
باسم على قرعة النصب في الاربعين وقال كالتى نقصت خزائنا بعد قرة
انكاسا وخالف العامل والمال اذ اكثر من توافرها وهما ولي ان يرتكبان

هذه

هذه الصفات المنصوبة كلها مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه
في نحو قاعد او قد سارا لركب واما الموكدة فليست بتقييد برفعها
كالمنقلة واذ اجازت بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها معرفتين
جامدين وبجي اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد واما للاستدلال على مضمون
ومضمون الخبر اما خبر كقولهم انا ابن ذار مشهور بها نسيى وحل بدارة ما
للناس من ما وكقولهم انا حاتم جواد او انا عمر ونجاعة اذ لا تقول مثله الام
اشهر بالخصلة التي دلت عليها المثال كاشتهار حاتم بالجود وعمر بالشجاعة فصفا
للخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيره فوات الرجل كاملا او تصاغر
نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرهونا
او التهديد نحو انا ليجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا
وهذه نافية الله لكم آية وهو زيد معروف فاولى هو الحق مصدر قافق لك
او مرهونا مصدر قافق لا استدلال على مضمون الخبر وقولهم مشهور بها
وقولهم كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروف وبينا لتقرير مضمون الجملة
وتأكيد وقولهم عطوفا ليجاجا وناسي الكل حال موكدة وانه لم يكن القسم
الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكدا ليس في كونه حقا
معنى التصديق حجة بكونه بمصدر قالان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون
الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصلا كانه هو كذا المرحوم
للذمة في الاغلب للهيئة واختلاف في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية
فقال سيبويه لعامل متقدم بعد الجملة تقديره زيد ابن احقر عطوفا
يقال حققت الامراي تحفته وابته عطوفا وفيه نظر اذ لا يعي
لقولك يتقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى
اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر فلا
يسمى نحو انا حاتم سخي او ليس بشي لانه لم يكن سخي وقت تسميته بها ثم
ولا يتصلا لقائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرده ذلك في نحو هذه
ناقرة الله لكم آية وهو الحق مصدر قافق غير ذلك مما ليس بالخبر فيه علموا قال

للجن والى عامل المتبادر لتضمنه معنى التنبيه نحو انما امرى شجاعا وهو بعيد
لان عمل المضمر والعلم في نحو اننا زيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من
كلامهم ولا في عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه وغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدر قاي ذلك لان الجملة وان كان جزءا اما جازما
جوازا محض فلا شك انه يحصل من اسناد واحد من ينال الى الآخر معنى من معاني
الفعل يري ان معنى اننا زيد اننا كانه زيد افعلي هذا لا يتقدم الموكدة على
جزء الجملة ولا على احد هما الصغرتان في العمل وذلك لاختفاء معنى الفعل فيها
هذا ويجوز حذف اللام مع القرينة كقول لقنته في جواب من قال اما لقنت
زيد انك با ولا يجوز للذف اذا ثابت عن غيرهما كما في ضرب زيد اقا نما
واذا اتفقت المراد على ذكر هاتين القول في المحصل لا تأتي الا زكبا وقد يلزم
بعض الاستواء للذاتية هو كافة وقاطبة ولا تضائقان وبقع كافة في كلامهم
لا يوثق بقرينة مضافه حال وقد خطبوا فيه قوله التميز ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التميز وغيره كالحال والصفة وشبههما
وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه رفع الابهام ولكن لا من ذات قلت سلمنا
ان الحال يخرج عنه لانها رفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا التميز
في قولك رجوع زيد القمري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا
عن نفس الرجوع لانه ما هيئة الرجوع معروفة غير مبهمه وهي الانتقال الى
ما ابتداء الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاء في رجل طويل وطريف يدخل
فيه لان رجاء ذات مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فذكر
احدا او صافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فخطو يلزم رفع الابهام
المستقر اي الثابت وضع على ما فسر المصنف من الذات المذكورة وكذا
يدخل فيه عطف البيان في نحو جاء في لعل لوزيد وكذا البدل من الضمير القاي
نفسه من زيد لا يرفع الابهام من المقصود بالضمير كما في نعم رجلا ون

رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا
انتصب لان معنى النصب والبر فيه سواء وكذا يدخل المجرور في نحو ما يرفع
وثلاثة رجال وله ان يقول بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو عين
والتميز بنفسه قد يجر اذا كان حسا اخف من نصبه كما احتذر في حد لمفعول
عن الاعتراض نحو ضرب ضرب شديدا بانه مفعول مطلق لكنه لم ينصب
لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة فربما
قوله الابهام المستقر قال احتزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك
فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو البصر عين جارية
لكن الابهام فيه ليست بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون
بان يضع الواضع لفظا لمعني مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل
لان وضع لفظا لمعني ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره بان يضع ذلك
اللفظ لمعني اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك لعارض
فقل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت
ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك وفي العدد وما يرفع
فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه ومعني كافر والحد
لا يميز بالعناية ولا لفاظ الجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة
او مقدرة ليشتمل النوعين التميز عن المفرد والتميز عن النسبة قوله فا
لاول عن مفرد مقدار غالبا اي قوله والخفض اكثر قوله
فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظ
عن في مثله بقيدان ما بعده ما مصدران في قبيلها وسبب له كما يقال فعلت
هذا من امرك وعن تقدير كاي ان امرك سبب لمصولة فالتميز صادر عن المفرد
اي المفرد الابهام سبب له او من نسبة في جملة او شبهها اي لنسبة سبب
له لانك تنسب الي شيء في شيء ظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة
ايضا سبب للتميز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب
عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب زيد انصافا

لولا لما اسندت طاب اليه لم يكن ينصب نقسابل كان يرتفع اذهو في الاصل
 فاعل اي طابت نفس تزيده فزيد هو سبب انتصاب نفسا وكذا قلم ينصب
 عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامها سبب لا ينصب التميز تشبيها
 له بالمفعول الذي يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان من هذه
 المواضع معنى بعد كما قيل في قوله طبعا طبق والاولى او في قوله عن مفرد مقد
 غالبا نقول التميز على ضربين رافع لابهام عن ذات مذكورة و رافعه عن
 ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما
 مقدار وهو لغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف
 به قدره وتبين المقادير ما مقاييس مشهورة موصوفة ليعرف بها
 قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكمل كالقنين و اردت
 وما يعرف به قدر الموزون والمسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر
 غير وغو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موصوفة للتقدير كقوله نعم
 ملاء الارض ذهباً وقولك عندي مثل زيد رجلاً واما غيرك انسانا و سواك
 رجلاً فمحمول على ملك بالقدية وقولك بطولك رجلاً و بحر ضارضا
 وبغلظة حشا و عن ذلك من المقاييس ايضا فلهذا المقادير اذا نصبت
 عنها التميز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرة و
 درهما و ذراع ثوبان و طول زينا المراد بعشرة و هو الدرام لا مجرد العدد
 و بذراع المزروع لا ما يذرع به و ير طول الموزون لا ما يوزن به وكذا
 في غيرهما و غير المقدار كل نوع حصل له اسم خاص بلبه اصله ويكون مما
 يقع المطلق الاصل عليه فو حاتم حديد او باب ساخا و ثوب خز و الخفض في
 هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار بهم يحتاج الى ميز و نصب الميز
 نص على كونه ميزا و هو الاصل في التميز بخلاف المرفاة علم الاضافة فهو في غير المقد
 او لي لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجرا اكثر لسقوط التنوين
 والتنوين بلاضافة وان لم يعبه تسمية البعض بالتمييز فهو قطعة ذهب
 وقيل فضة لم يميز انتصابه الثاني على التميز قد خالفنا القاعدة المذكورة

اسم ذلك

فالتنوين

فالتنوين في العدد من التثنية الى العشرة و في المائتين والالف
 وما يتصاعف منها لكثرة استعمال اعدادها و التخفيف بالاضافة
 مع انه قد جاء في العدد و في اصل خمسة اثنى ابا و مائتين عاما و اما
 تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لانه المضاف اليه مع المضاف
 كاسم واحد لفظا فلما ضيف العدد المركب اليه ميزه و الميز من حيث
 المعنى هو الميز المحتاج الي التميز لكان جعل ثلثه اسما كاسم واحد لفظا
 ومعنى و اما هو ثلثه عشر ك فمما لانه المضاف اليه معنى المضاف سهلت
 الاضافة و كذلك تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في آخره نون الجمع
 كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا و ذلك لان النون فيها ليست
 بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها لم يحذف الا
 حذف نون الجمع لمبايتها اياها و لم يثبت معها المشابهة لكون النون للجمع
 فتعدت الاضافة لتعذر اثبات النون معها و حذفها و قد جاء
 نحو عشرون و هما قليلا و اكثر منه اضافة الى صاحبه نحو عشرون و قال
 و ستوك قد كذبت فعمل اجزاء له هجرى احد عشر ك قوله و اما في
 غير ذلك اي غير العدد و ليس مراده بقوله رطل زينا و عنوان سمن
 و مثلها زيد ايمان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم
 بان بقية الاشياء اما بنون الجمع كعشرين و قد ذكره قبيل و اما بالتنوين وهو
 اما ظاهر كما في رطل زينا و اما مقدرا كما في خمسة عشر و في كم و اما بنون
 التثنية كما في سنان سمن و اما بلاضافة كما في مثلها زيد او الميز المحتاج
 الي التميز في ملو ما و مثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت
 بالظاهر بدل الضير و قلت ملاء الا فاء و مثل زيد لا يحتاج الكلام الي
 التميز لابهام المثل و الملا اي قدر ما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل و
 زيد تفسير ملاء و معنى تمام الاسرار يكونه على حاله لا يمكن اضافته
 معها و الاسر مستحيل الاضافة مع التنوين و نون في التثنية و الجمع و مع
 الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذم الاسم بهذه الاشياء شابه

للفعل اذا تم بالفاعل وصاد به كلاما تاما فيمناب التميز لا في بعده المفعول
 لو قومه بعد تام الاسم كما ان المفعول حقدان يكون بعد تام الكلام فينصب
 ذلك الاسم التام قبل لمشاورة الفعل التام فاعله هذه الاشياء التي
 تم بها الاسم قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كالان
 الفاعل عقيب الفعل لا يري ان لام التعريف وان كان يتم بهذا الاسم فلا يضاف
 معما لا ينصب التميز عنه فلا يقال مندي الرافق دخل وقد يكون الاسم
 في نفسه تاما لا يثنى آخره لا يجوز اضافته فينصب عنه التميز ذلك
 في شيئين احدهما الضمير وهو لاكثر ذلك في الاغلب فيما فيه معنى
 المبالغة والتفخيم كواضع التعجب هو ياله رجلا بالهاقصة والاك ليل
 وييلها خطة وما احتيتا مقلته لله دره رجلا ويهر رجلا لقيته
 وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبين عبد او ساء مثلا ومن هذا الباب
 اي الذي فيه التفخيم رب رجل لقيته اذ هو جواب في التقدير لم قال
 ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا فاي رجل ردا عليه ولا يرب في ان
 التميز في نعم وما بعده من المفرد وهو الضمير واما فيما قبله افي من
 و يله الي ما له فينظر فان كان الضمير فيها بهما لا يعرف المقصود منه
 فالتميز عن المفرد ايضا كقوله عليه الرحمة في نعم البلغة باله من اما ما بعده
 وتول امر القيس فيالك من ليل كان غومه لكل مقار القتل شدت بيزيل
 وقول ذي الرمة ويلهما وحر والرج معصنة والغيت مر قمر والليل
 مقرب وان عرف المقصود من الضمير يرجو عه الي سابق معين كقولك
 جاءني زيد فياله رجلا وييله فارشا ويا ويهر رجلا ولقيت زيدا
 فله دره رجلا او بالخطاب لخص معين غو قلت لزيد يالك من
 شجاع والله درك من رجل وغو ذلك فليس التميز عن المفرد لانه لا ابها
 اذن في الضمير بل هو النسبة للماصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان
 المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا زيدا رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشبا
 معيشة مع الكثر يعطاه الغني المقلت الذي لله دره زيدا رجلا

قال لله دره في شروان من رجل ما كان امره بالدون والسفل وويل
 زيد رجلا ومثله قولهم قال الله تعالى عز وجل من قائل ولقيت زيدا
 قاتله الله شاعر او من شاعر التميز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما
 في قولهم كفي زيدا رجلا وحسبك به ناصر وحسبك بزيدا شجاعا يعني
 ان التميز عن النسبة والتميز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فعني به
 در زيدا رجلا در رجل هو زيد وويلم ايام الشبا معيشة اي ويلم
 معيشة هي ايام الشبا كما ان في معنى كفي زيدا رجلا كفي رجل هو زيد
 واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتميز فيه متعلق المنسوب اليه لا
 نفسه لان المعنى طاب علم زيد وداره زيد وقد عني لهذا من يشرح في
 التميز عن النسبة واثنيها اسر الاشارة كقوله تعالى ما اذا اراد الله
 بهذا مثلا فيمن قال انه تميز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعا
 في التميز في القسمين هو الضمير اسر الاشارة لتماهما ومشاها
 للفعل التام فاعله فلا يظن ان الناصب في نعم رجلا وليس رجلا وسار
 مثلا وجند رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله
في فردان كان جنسا الا ان نقصد الانواع ويجمع
في غير ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال التميز عن الذات المذكورة
 اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس
 اما ان يقصد به الانواع او لا وعلي كلا الوجهين يجب افراد التميز والاول
 يجب خلوه عن تاء الوحدة فهو عشرون ضربا او ثمرا والثاني يجب كونه
 مع تاء الوحدة فهو عشرون ضربة او ثمرة فالاول لبيان عدد الانواع
 والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد الامر من اي البياضين
 فنقول عشرون ضربين ليسين ان كل عشرة نوع او نقول عشرون
 ضربا بجميع اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يشق عينها المنصوب
 ولا يجمع كما عني في بابها وان كان لعدد وليس بجنس وجب افراد
 نحو عشرون رجلا او درهما والذي من غير العدد ان كان جنسا

وقصدت الانواع فتن ان اردت المعنى واجمع ان قصدت الجمع
 و الا فافرد عندي مثله تم او تميره او تمارين وان كان جنسا لم
 تقصد الانواع فالافراد واجب فهو مثل تمرا وان لم يكن جنسا طابقت
 به ما تقصد مفرد كان او مثنى او مجمعا كقولك مثله رجلا او رجلاين
 او رجلا فقولك ويجمع في غيره ليس بصحيح ويصح بالجنس ههنا ما يقع لفظ
 الواحد المجرى دونه تاء الى حدة منه على القليل والكثير فتم وضرب جنس
 بخلاف رجل وفرد قوله فان كان بالتثنية او بنون
 التثنية جازت الاضافة انما جازت ايتارا للتخفيف وذلك
 نحو رجل زيت ونواسم و كان عليه ان قيد التثنية بالظاهرة فان ما فيه
 تثنية مقدرة وهي في بابين لم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر
 واخواته لا يضافان في الاغلب الى التثنية كما بقي في بابهما قوله والافراد
 ذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها
 ليست بتثنية جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قوله في حسن وجهها
 حسن وجه فليس من هذا الصنف لان التميز فيه عن نسبة وكلاهما في التميز
 عن المفرد وكذا قوله هم متلي ماء ومثليان ماء وملا من ماء ولنا اكثر ما لا
 ليس مما انتصب فيه التميز عن التثنية الظاهر والمقدرة وهي نون التثنية بل
 التميز فيه عن النسبة كما في امثلة الاناء ماء فهو اذن عن شبهة تمام الكثرة
 واما الاضافة فاما منع الاضافة معها اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا
 حرف عطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل
 زيد رجلا مثل رجل ضد المعنى لانك تريد عندي رجلا ولا تريد عندي
 شي مثل رجل وكذا الوقت في عندي ملو عسلا ملا عسل لان الملا
 هو قه ر ما يملأ ولا معنى لقولك قد ر ما يملأ العسل قوله وعن
 غير مقدار قد ذكرنا ان كان للجر فيه اكثر قوله والثاني
 عن نسبة او ماضاها الي قوله فان ما يقع بالثاني ما يقع
 الا بهما من ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة خاصة في جملة

او شبه

او شبه جملة و شبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفق
 مضمنا والبيت مستغل نارا واسم المفعول معه نحو الارض منجرة عينا
 او افعل التفضيل معه نحو قوله تعالى انا اكثر منك مالا وخلق خسر
 مستقرا والصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني
 طيبة اما وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا ويلم زيد
 رجلا و بالزيد فارما قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة
 في اضافة نحو اعجبني طيبة نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني
 ماضاها وان اما في له دره فارما فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة
 ان كان الضمير معلقا ما او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در
 مضافا الى ضمير مجهول فالتميز عن مفرد والمحق ان التميز في قوله در زيد
 فارما و يلم لذات الثبات معيشة عن نسبة في شبه الجملة ايضا لان
 فيه معنى الفعل اي عجبنا من در زيد فارما وعجبنا من لذات الثبات
 معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلمنا تفصيل للتميز الكاين عن النسبة
 وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفي زيد رجلا
 و له در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير يعني بما انتصب التميز عنه
 الاسم الذي اقيم مقام التميز حتى بقي التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه
 فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد او كادرس
 في قوله تعالى وجرنا الارض صونا فان اصله جرناعيون الارض فكذا
 كفي زيد رجلا كان في الاصل كفي رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون
 نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون
 صفة نفسه نفسا و صفة متعلقة فهو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون
 المعنى طاب ابوة لغيره و طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه
 ولا صفة بل يكون متعلقا لا غير فهو طاب زيد دارا والقسمة لما صرح
 ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه او لا ولا
 اما ان يصلح ان يكون والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا ولا

نفس متعلقة ايضا

اما ان يصلح ان يكونه صفة متعلقة ايضا كطاب زيد بن ابي او لا حق طاب
 زيد علما والثاني هو طاب زيد دارا واذا قصدنا التصريح بالذات
 المقدرة ههنا قلنا في كنه زيد رجلا كني شي زيدا رجلا وفي وفي طاب
 زيد نفسا طاب شي زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة
 هي شي المنسوب اليه كني وطاب فاذا اظهرت صارت زيد في كني زيد
 رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شي ورجلا تميز لشي
 المقدرة وكذا نفسا دارا وعلما فان قصدنا ان ترد التمييز في
 هذه المسئلة كلها الي اصل حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ان
 ترد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الي مركزه لا صلي جعلنا ما انتصب
 عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز وحطت بيان له فتقول كني
 رجل زيد وطاب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه او وصفا
 له او غير وصف اضمتا التمييز الي ما انتصب عنه هو طاب ابوة زيد بن
 زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمعلق حتى
 صح اضافتها اليه قوله **نثران كان اسما يصح جعله الي**
 قوله واحقت للمال يعني ان التمييز من النسبة اما ان يكون اسما او صفة
 و الاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب
 عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له
 ومتعلقة ايضا اي جاز ان يكون ما صح نفسه نفس متعلقة ايضا كابا في
 طاب زيد ابا فان يصح ان يكون زيد ابا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون
 ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة متعلقة اي كابوة في طاب زيد ابوة
 فان يصح ان ترد بها ابوة نفسه لا ولادة وان ترد ابوة ابية له نافية
 وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كنه زيد رجلا صح ان يكون
 لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون متعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة
 لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة متعلقة قوله **في مطابق**
فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية والجمع

ان يكون

ان قصد الجمع وقوله فيما اي في التمييز التي جعلته لما انتصب عنه والتمييز
 الذي للمتعلقه قوله **صفة ما قصد** اي المفرد والمثنى والجمع
 المجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا و الزيدان ابان
 و الزيدون آباء و طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب
 عنه اي زيد فتشيت ان تشيت زيدا وجمعت ان جمعت واذ جعلته لمتعلقه
 فان قصدت آباء وجمعت فقلت طاب زيد آباء لان المقصود به مفرد وان قصدت
 ابان زيد تشيت ابا فقلت طاب زيد ابان لان المقصود به مثنى وان
 قصدت آباء وجمعت فقلت طاب زيد آباء لان المقصود به مجموع وقد
 يلبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابان و طاب الزيدان
 آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليس جمع الي لقراين ان كانت
 قاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افراد او تشيت وجمعا ولم يكن
 التمييز جنسا نحو طاب زيد ابان او اباء وطاب الزيدان ابا وطاب
 الزيدون ابان و ابا فلا ليس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو
 لمتعلقه والمطابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو
 طاب الزيدان وطاب الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون
 لما انتصب عنه و لمتعلقه ولم يطابق لكونه جنسا كذا يطابق به ما قصد
 فيما لا يصح للمتعلقه هو طاب زيد دارا ودارين ودو واهذا اما قاله
 المصنف و الاولي ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او
 لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة هي هم حصون
 وجها وطيبون غرضاء ويحزون وجوها واهلها قال الله تعالى فان طوبى
 لكم من شي منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما
 اذا اللبس فالمطابقة لا غير فلا يجوز زيد طيب ابا وانت زيد اباء
 وابان و كذا لا يقول طاب زيد دارا وانت زيد دارين قال الله
 تعالى و فخرنا الارض ميونا و اما قول الخطبة والاكس ميون اذا ما
 ينسبون ابا فانما واحد الاب لانهم كانوا ابناء لاب واحد وهو جميع

المثنى اذالم يلبس غوفرته يدعي نأقال ابو طالب يحاطب النبي صلي
 الله عليه وسلم فاصدع بامر ك ما عليك غضاضة فابشر بذلك وقر منك
 عيوننا قوله **الا ان يكون جنسا** قد ذكرنا مرادهم بالجنس
 ههنا نقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط
 او ابوة ابيه او ابوة آباءه وكذا نقول طاب الزيدان او الزيدون
 ابوة وقيد الابوان المذكورة وكذا نقول طاب زيد علما مع كثرة علو
 الامان يقصد الانواع فيقول طاب زيد علو ما او علمين على حسب ما يقصد
 قال الله تعالى الآخرين اعما **قوله وان كان صفة** فيسم قوله
 ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجرى ضالحة لما انتصب عنه والمتعلقة كما جاء
 الاسم بل لم يجرى الا انتصب عنه فقط ويجب اذنه بان يطابقه اذ ليس في الصفة
 ما يقع على التقليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك غرضه ذكر
 او در زيد فارشأ كني زيد شجاعا **قوله واحتملت الحال**
 قال الاكثر انه هي تميز وقال بعضهم حال اي ما اعجبه في حال فروسته
 ورجح المصنف الاول وقال لان المعنى مدح مطلقا بالفر وسية فاذا
 جعل حال الاختصام المدح وتقيده بحال فروسته وانما لا اري بينهما فرقا
 لان معنى التميز عنده ما احسن فروسته فلا تمدحه في غير حال الفر وسية
 الا بهان هذا المعنى هو المستند من ما احسنه في حال فروسته وسية و
 نصيهم من في الله ذكر من فارس دليل على انه تميز وكذا قوله لم عز من
 قاتل والتميز من المفرد مقد ربح فكذا ان كان من نسبة وكان التميز نفس
 ما انتصب عنه بل نصيهم بها في نحو يا لك من ليل وحر من قابل وقائله
 الله من شاعر ومرت رجل هذك من رجل وحسبك من رجل اي هذك
 هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التميز في هذه المواضع قد
 تكلف بعضهم تقديم من في جميع التميز من النسبة نحو طاب زيد دارا علما
 وليس بوجه واما معني قد لهم الله ذكر فالذكر في الاصل ما يدري
 ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن

فعل الممدوح اي تاد عنه واما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب
 منه لان الله منشي العجايب فكل شيء عظيم يريده ون التعجب منه ينسب
 اليه تعالى ويصفونه اليه نحو قولهم والله انت والله ابوك فمعني لله دور
 ما اعجب فعله قوله **ولا يتقدم التميز على عامله** و
الاصح ان التقدم انه لا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن تمام
 الاسم اتفاقا وكلا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله لم تلتون للهجر حتى لا يملك
 ضرورة واما لم يتقدم لان عامله اسم حامد منعطف العمل مشابه للفعل
 مشابهة ضعيفة كاذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا
 كان عن النسبة فانه كان عن الصفة المشبهة والفعل التفضيل والمصدر
 وما فيه معنى الفعل عاملين من الاسماء المتصلة به نحو الله دور زيد وقوله
 زيد شجاعا ورج زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعال
 وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل
 في نحو نعم رجلا زيد ورجل عمر وهو لفعل غير المنصرف بل الضمير
 واسم الاشارة كما تقدم عليه فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير
 المنصرف كما قال بعضهم واما ان كان الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا
 او اسم الفاعل او اسم المفعول فحوز الما زني والكسائي والمبرد ونظر
 الي قوة العامل ومنعه بالاقرون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور
 كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لان ما نحو فخرنا
 الارض عيوننا اي تغيرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعد يا نحو
 امتلأوا الا فاء ما اي ملأوا الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو
 بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ بما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعي
 ذلك الاصل كالمفعول ما لم يسم فاعله لانه لما كان منصوبا ان يتقدم على
 الفعل فلما قام مقام الفاعل لم يرفع وكونه بعدا للفعل فاي مانع
 ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من
 حوز التقديم وقيل ان الاصل في التميزات ان يكون موصوفات لما انتصب

عنه سواء كان من مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل وراق ودر
 مثله وسمي من ان فكذلك كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت
 واما خولف بها لغرض الابهام او لانه المتصل ثانيا لكونه وقع في النفس
 لا يترشح في النفس الي معرفة ما بهم عليها ايضا اذا افسرته بعد الابهام
 فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وقد يمه مما يحل بهذا المعنى فلما كان تقديم
 يتضمن ابطال العرض من جعله تميزا لم يستقم في الاصل في التميز التكرار لخل
 ما قلنا في اللان وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالكرة وهي اصل
 فلو عرف وقع التعريف مانعا اجاز الكو فيكون كونه معرفة في نفسه
 وعين رايه ويطر عيشه والى بطنه ووق امره ورسك امره وزيد
 الحسن الوجير وعند البصر بين معنى نفسه نفسه او صفه في نفسه
 والى بطنه متضمن معنى سكا ووق امره ورسك امره ويطر عيشه
 في امره وفي عيشه والحسن الوجير شبهه بالضارب الرجل كاجي في باب الاما
 واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الي شيء فالذي يجري عليه افعل
 بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على
 التميز فالمصوب سبب لما جرى عليه افعل غوزيد احسن منك ثوبا في في كك
 زيد افره جدد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك زيد عبد زيد
 من لي العبد اقول وليس هذا يطرر الا يري انك تقول هو اشجع الناس
 رجلا وها خير الناس من اشين على ما ورد في سبب يداي هو اشجع رجل في
 الناس وها خير اثنين من الناس والمنسوب على التميز هو من جزي عليه
 افعل لا سبب والدليل على انه تميز قولك هو اشجع الناس من رجل وها خير
 الناس في من الاثنين كما تقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى
 حافظا انصب حافظا على التميز يعني خسر من حافظ فهو والخير سواء فهو خير
 حافظ وخير حافظا فهو حافظا في الوجهين وقول لا عشي مقول ابني حين
 جد الرجل ابرحت ابا وابرحت جارا ابرحت اي حبت بالبرح او صرت
 ذابرح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ذابرح وكما لا اي بالفت

وكنت

وكنت ابا فهو كني زيد رجلا اي ابرح جارا هوانت وكذا قولك جارا
 ما انت جارة لان ما الاستغناء بنية يفيد التخصيم في قوله تعالى لقارعة ما
 القارعة اي كلمة جارة بمعنى ما انت كملت فالمنسوب في عبارات الخفاة
 في حقوقهم شر امره ذاتا ب اي ان شر مبتدأ لفظا فاعل معني تميز من
 النسبة تقدير اي كاي مبتدأ لفظا بمعنى كاي لفظ مبتدأ ومثله كثير
 في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع والمتصل
 المخرج من متعدد لفظا او تقديرا اعلم انه قسم المستثنى
 قسمين واحد كل واحد منهما جدي مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما
 مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد يميز
 للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او متضمنة فالمختلفان في الماهية لا
 يتساوىان في جميع اجزائهما حتى يقيما في حد واحد والدليل على اختلاف
 حقيقتيهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار
 اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو
 المذكور بعد الاو اخواتها هذا آخر كلامه ولتقابل ان يمنع اختلافها في
 الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لان سلم
 ان يكون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهية بل حقيقة المستثنى
 متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الاو اخواتها لئلا لما قبلها
 نفيا وثباتا ثم نقول كون المتصل داخل في متعدد لفظا او تقديرا من
 شرطه لان تمام ماهية فعلي هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في
 القوم الاحمار المضافة للعمار للقوم في المخرج قول من متعدد اي من شيء
 ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدي فانه قد يكون ملفوظا به
 نحو جاء في القوم لان زيد او قد يكون مقدر نحو ما جاء في الامزيد اي
 ما جاء في القوم الامزيد قوله بالا واخواتها المخرج نحو جاء في
 القوم لان زيد او ما جاء في القوم كني زيد وجاء في القوم و لم يجر زيد
 فالمستثنى الذي لم يكن داخل في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع

سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاء في القوم الازيد ام شيرا بالقوم
الي جماعة خالية عن زيد او لم يكن هو ما جاء في القوم الاحرار فقد تبين
ان المتصل ليس هو المستثنى من جنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل
باعتبار معقولية لان زيد في قولك جاء في القوم لان زيد لو قلنا انه
غير داخل في القوم فهو خلا في الاجماع لانهم لم يوافقوا على ان الاستثناء المتصل
يخرج ولا يخرج الا بعد الدخول وان جازا لشك في مثله لم ينع في غرضه
على دينار الا انما للعلم بان ما يخرج من الدينار والباقي بعد هو المقترن
وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان
المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجي زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يحذف
كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء
كثير كقوله فليس فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين
في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال
بعضهم يختار انه غير داخل بالقوم في قولك جاء في القوم عام مخصوص
اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقولهم الازيد اقرب
تدل السامع على مراد المتكلم وان اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع
اهل اللغة على ان الاستثناء يخرج واخراج الامع الدخول وايضا يعذر
دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في غرضه له على عشرة الواحدا
لان واحدا داخل في العشرة يقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلوغا
العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل
لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والى الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك
له على عشرة الواحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول
هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في هذا اللفظ
على المعنى لموضع هي لم مفردة بلا استثناء وهو الحسن والامعية
للاستثناء واحدا هو المخرج وتسعة لا يدل على شيء من هذه المعاني
الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء يخرج بطله هذا ويلزم مثل

ماقروا منه في بدل البعض وبدل الاستثناء كقوله تعالى والله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس نعم المستطعين غيرهم
فيكونه كما قال والله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم وحده
وقال آخرون وهو الصحيح المنع عنه الاشكالان كلاهما ما قروا
منها وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
البعض داخل في المبدل منه والتناقض لمجي زيد واستثناء مجيئه في
جاء في القوم الازيد غير لازم واذا يلزم ذلك انه كان المجي منسوبا
الي لقوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الي لقوم مع قولك
الازيد اكان نسبة الفعل في جاء في غلام زيد ورايت غلاما ظريفا
وكذا اسائر المتبوعات مع توابعها الى الجزئين معا لكنه جري العادة
بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء من جنس او اجزاء قابل لكل واحد
منهما لا عراب احرب للجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا
اليه في مثل ذلك الموضع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه بجران استحق
للجزء المضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم
يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبها للمفعول بالمفعول في مجيئه
بعد المرفوع وان كان جزء العدة في بعض المواضع نحو جاء في القوم
الازيد لان المجموع هو المسند اليه فزيد الكلام ان دخول المستثنى
منه ثم اخرج بالاولا وحقا انها كانا قليل اسناد الفعل او شبهه اليه
فلا يلزم التناقض في جاء في القوم الازيد لان بمنزلة قولك القوم
المخرج منهم زيد جاء في ولا في قوله على عشرة الاذن هما لان بمنزلة
قولك عشرة المخرج منها واحد له على وذلك لانه المنسوب اليه للفعل
وان تاخر منه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل
عليها الفعل والمنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة
ففي الاستثناء ولما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الاول المستثنى
ولا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة ولا بد ان يكون حصول ذلك

والأخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو منصوب اذا
كان بعد الأخير الصفة الى آخره شرع في بيان اعراب
المستثنى فبدأ بما نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول
ما اجتمع فيه شرطان وقوله بعد الاول كون الاستثناء في كلام موجب ولم
يجع الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي
لوصف ليس بمستثنى وانما شرط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير
الموجب لا يجب نصب مستثناء كما جئنا واختلف في عامل النصب في المشيئة
فقال الجريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسطه
لان شئ يتعلق بالفعل معني اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد
تمام الكلام فتاير المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه اللاحق
معني الاستثناء به والعامل ما به يتقدم المعنى المتعقبي وكونها نافية
عن استثنى كما تاب حرف النداء عن انادي وقال الكسائي هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد لا محذوفة الخبر فتقديره قام القوم
الا زيد اقام القوم لان زيد لم يعم ولم ينشئ اذ ينشئ الاشكال
عليه بحاله في انصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما
الاعتراض بانه كيف يعمل للمرف الموصول مقدرا للموصول في قوله فلا
يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما جئنا واما
تقدير المرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الثاني
للفعل كونه للمرف التي قبلها كالنائب عنها فلا يكون عنده كالنا
من ان المقدرة وقال الفراء الامركية من ان ولا العاطفة حذف
النون الثانية من ان وادعت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم
بعد هاتين واذا اتبع ما قبلهما في الازدواج فلا عاطفة فكان اصل
قام القوم الا زيد اقام القوم لان زيد الا قام اي لم يعم فلا لنفي
حكم ما قيل الا ونقصه نفي لان ذلك الحكم اثباتا فهو كقولك كان
زيد اسدا لا اصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقد موافكا للاف وكرها

معان وفيما قال نظروا وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير
عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد اثبات نحو جاء
زيد لا عمر وانت تقول ما جاء في القوم الا زيد لان فيما قاله عمر لان
مرة و الاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينتصب بهامزة ويتبع ما
بعد ما لما قبلها اخرى ولا يجتمع المكان معان لان المعطوف عليه
قليلا ما يحدف والمتعد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف
غنى ما قام الا زيد وقال بعضهم فهو منصوب باستثنى كما ان المنادي منصوب
بانادي والواو حرف النداء وليلا يعي الفعلين المقدرين فالمستثنى
على هذا القول هو مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز
الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا فعل ما ثبت وورد من كلام العرب
ولو ورد الرفع لكان قد امتنع ونحوه الا في ان يجب النصب في اليك ولا
يتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع فوات ولاسد فقد امتنع ونحوه
وقال المصنف في شرح الفصل العامل فيه المستثنى من بواسطة الا قال لا
ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل غنى القوم لان زيد اخوتك وهذا
لا يرد الا على مذاهب البصريين ولهم ان تقول ان في اخوتك معنى الفعل
وان كان من اخوة النسب اي ينسبون اليك بالاخوة وكذا في امثال فجاء
ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالا ولا يلزم مثله في المفعول
معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للمعطوف
فروى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان
ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست بانفع مشابهة بالفعل التام كما ما
يفاعل من المفرد الذي يتم بالنون والتقوين فينتصب التقوين لا سيما مع
تقويتها بالان الاستثناء والي مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فقوله
عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرس هذا كله في المستثنى المتصل واما
المنقطع فمذهب سيبويه انما ايضا ينتصب بما قبله من الكلام كما انتصب
المتصل في ذلك قوله في الكتاب وعمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين

في الدرهم وما بعد الاخذة مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي
وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعد ما فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعد ها نحو قولك زيد غني
الا ان شقي والمتاخرين لما راوا ما يعني لكن قالوا انها الناصبة بنفسها
نصب لكن لا مواء وخبرها في الاغلب محذوف غنى قولك جاء في القوم
يونس لما استوفى كشفنا عنهم وقال الكوفيين الا في الاستثناء المنقطع
بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعد الاستثناء في المتصل وتاويل الخبر
او في ان المستثنى المنقطع يلزم مخالفة لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن في
سوى لا يلزم ذلك لا تقول لي عليك الديناران سوى الدينار الفلاني
وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك
فيها رفع قوم المخاطب دخول ما بعد ها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه واما وجب النصب في المستثنى
من الموجب لان التفرغ لا يجوز فيه كما يجزى في الاستدراك لا يجوز في
جاء في القوم الان يدا لا لك لو ابدلت كان المبدل منه في حكمه لساقط
فيؤدي الى التفرغ في الموجب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما
علي المستثنى منه لانه اذا كان بعد الا تقدم على المستثنى منه
وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد وجب النصب وان كان في غير
الموجب فقد بطل البطل لان المبدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من
التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض
العرب يقول مالي الا ابوك احد فجعل المستثنى منه الموصوف بدلا من
المستثنى كما قيل ما مررت بمثل واحد واحد بدلا من مثله ويجوز ذلك ان
يقول مالي الا ابوك صدقيا على ان ابوك مبتداء ولي خبره وصدقيا
حال ويقول من لي الا ابوك صدقيا فمبتداء ولي خبره وابوك بدل
منه من كانك قلت الي احد الا ابوك وصدقيا حال ويقول مالي الا زيد
صديق وعمر ولي وعمر فينصب عمر على العطف على زيد او ترفعه على

الاعمال اي لكن محذوف لم يجزى قالوا قد عني خبرها فلا يجوز قولها تعالى الا قورم

ان مبتداء محذوف والخبر فيه وعمر وكذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الي المستثنى منه نحو ما جاء في
الازيد ااحد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه
نحو لقوم الان يدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما
معاني الاختيار نحو قولك الان يدا قام القوم وقوله وبلدة ليس لها
طوري ولا خلا لجن بها النبي شاذ عندهم للنسب وبرة وقيل تقدير
ليس بها لموري ولا بها النبي خلا لجن فاضم الحكم والمستثنى منه
وبها النبي الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى مع آله الاستثناء منه
وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عنده هم تاخر المستثنى عن عامله فلا
يجوز ان يدا الم اضرب وزيد المراكبا لم ياتي ويجوز الكوفيين في
السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا غنى الان يدا ضربني
القوم وكذا يجوز ان تقدم المستثنى في المفرغ على الحكم غنى الان يدا
لم اضرب ولا ولي مذهب البصريين لعدم معارضة هذا او يمنع
القيام ايضا وذلك لان للمستثنى خرج من المستثنى منه في الحقيقة
او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر يخرج عن الحكم
ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجزى في قولك جاء في القوم
الان يدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا عنه ومرتبة المخرج ان يكون بعد
المخرج منه وكان حقه ان يجي بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جاز
لكثرة استعماله تقدمه على احد ما نحو جاء في الان يدا اخوتك ولهم
يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الحكم لم يجوز
تقدمه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في
المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الان يدا اخوتك وهذا
عند من جعل العامل في المبتداء المبتداء الخبر قوله او منقطعا
اي منقطعا بعد الاقوى ما في الدار الاحجار اهل الحجاز يجوز نصبه
مطلقا لان بدل الفاعل غير موجود في النصيب من كلام العرب وبنو تميم

المقطع قسمين احدهما ما يكون قبل اسم متعده او غير متعده يصح حذفه
غوى ما جاء في لقوم الاحمار و ما جاء في زيد الامير و فمهما يجوز
البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول
المستثنى فيه مجازا او لا فالاول هو قولك اما في الدار احدا الاحمار اربع
ان يجعل للممارضان الدار كما قال ابو ذؤيب فان قسم في دار برهون
ثاوي انفسك اصدرا للقبور نصيح ومثله ما في قباب الى سيف فليست
في مثله وجهان اذ البدل احدهما جعل المقطع كالمفصل لصحة دخول
البدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في غوى لا احد فيها الاحمار
وان يقال ما فيها الاحمار اي ما فيها شيء الاحمار لكنه حصص بالذكر من
جملة المستثنى من المحذوف المتعده مما قد استبعدا والمخاطب ممن
المتعده والمقدر له كانه نظرا الى المخاطب استبعد خلقها من الهادي
فقلت لا احد فيها تأكيد للشيء كونه الهادي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد
اقتيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبها
على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فيلحق هذا الا يكون هذا
من قبيل الاستثناء المتصل كالكا في الوجه الاول وذهب المازني
انه من باب تغليب العاقل على غيره كما يقول الزيدان والممارضان في
هذا الا يطرده في جميع الباب هو قول له تعالى وما لهم به من علم الا
اتباع الظن وقولهم ليس عليه سلطان الا لتكلف ونحو ذلك والثاني
اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا
الوجه الثاني من قول سيبويه غوى ما جاء في زيد الامير و ما اعانه
اخواتكم الاخوانه قال والمرب لا يبقى كما جهتها الضيل والمراح
الفتي الصبار في الجندات والفرس الوقاح وقال عتبة لا يعني
الرماح مكانها ولا النيل الا المشرف في المصم والثاني من القسمين
الاولين ما لا يكون قبل اسم يصح حذفه فينبغي قيم ههنا في قوله المجازين
في ايجاب نصبه كقولك تع لا عام اليوم من امر الله الامن رحم اي الله

تعالى وقال بعضهم لا عام اي لا معصوم فلا استثناء متصل وقال السجستاني
المراد من رحم الراح اي الله تعالى لا المرجوم فيكون ايضا متصلا ومثله
قولهم لا تكثر من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متدانا كثر وودا
من قول له تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام مرأي
مع سلام اي متدانا كثر متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي
تسلم عليه وقد سلامه بدل سلامه ولا يغا لطر اكثر من هذا ومنه
قول لم ما ضر الامان نفع وزاد الامان نقص وما فيها مصدر رتبة وابقى سجيده
بقدران الغير اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب
سيبويه ان ما بعد الا في المقطع مفرد كما من قيل واما قول لا عيب
فيهم فيلحق سيبويه من قول من قراء الكنايب وقول فني كملت اخلا
غير انه جواز فباقي من المال باقيا فالظاهر في اول وجهي سيبويه المذكور
وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل بالغة في المدح اي انه كان
ولا بد من العيب ففهم عيب واحد فحسب وهو قول سيبويه من القراء
وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جواز الكامل المنزق للمال يقدر
ما في ظاهره اذ في شائيه من النقص وان كان في التحقيق غاية في
الكمال من جملة العيوب علوا في الشناء كما قال بديع الزمان عيبه ان
لا عيب فيه فيبقى عين الكمال عنه معاليه قوله وان كان بعد خلق
والاكثر قال السيرافي لم ارا احدا ذكر الجبر بعد الا لا خفيش فانه قرنها
في بعض ما ذكره بخلافه في جواز الجبر وقال السيرافي لم اعلم خلافا في
جواز الجبر بخلافه الا النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه وما خلا فهو في الاصل
لازم يتعده في اي المفعول عن غوى خلت الدار من الا نيس وقد تضمن
معني جاوز فيتعدي بنفسه كقولهم افعل هذا وخذ اكدم والتزموا
هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعد هاء في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وهذا العرض التزموا اضمارا فاعلى وقاعله
عداى لم يظهر مع ما قد مع كونها في محل النصب على الحال ولهذا وجبوا

اضمار اسمي ليس ولا يكون وما عدا فتعدي في غير الاستثناء ايضا و فاعل
 خلا وعد عند النفاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جأه في
 القوم خلا زيد او عدا زيد ان زيد الم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاز
 بعض القوم اياه وخلق بعضهم منه مجاز نه الكل وخلق الكل فالاولي
 ان تضمن فيها ضمير ارجع الي مصدر الفعل المتقدم اي جأه القوم
 خلا مجيئهم زيد اكقول تعالى اعدوا هو اقرب للتقوي فيكون مفسر
 الضمير سياق القول والنصب في قولهم بالنساء وذكر من بعد مضرة و
 بعضهم ما قل بالاقوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعد
 لان ما معدن يروى هي تدخل على الفعلية غالبا كما يجي في قسم الخوف
 وفي الاسمية قليلا وليس بعد ما اسمية فتعين الفعلية فتعين كونها
 فعلية فوجب النصب والمضاف محذوف اي قت ما خلا مجيئهم زيد اي
 وقت خلق مجيئهم زيد او ذلك ان الحين كثيرا ما يعد في مع ما المصدرية
 نحو ما زنه شارق وغوى وجوز الجرمي للبعد ما خلا وما عدا ولم يلبس
 على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب
 على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غير غنى ما كان
 ولم يكن غنى ذلك و فاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير ارجع الي بعض
 مضافا الي ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد او ذلك بمنزلة ما قلنا في وجوب
 اضمار فاعل خلا وعد الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في
 ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز التحليل ان
 يوصف بلبس ولا يكون منكرا او معرف باللام الجنسية نحو جاء في الرجال
 ليسوا ولا يكونون زيد او سمع من العرب ما انتهي امره لا يكون فلو انه
 وليت فلو انه فيا محققا اذ ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير
 ثابت تقول ما رايت رجلا لا يكونون زيد او ليسوا زيد او لم يجي مثل
 ذلك في علا وما عدا لم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المنعز علي انه
 قال الاخوص كما ترك الضم الذي قد تركته ولا الخطا مستثنى ليس جلد

واعظنا اي الاحلدا ولا يستعمل هذه الكلمات الا في الاستثناء المتصل
 بخلاف غير انهما يستعمل في المقطع ايضا كقوله وكل اي ما سد غير
 اني اذا عرضت او لي الطريدا سد قوله ويجوز النصب
 ويختار البدل فيما بعد الا اعلان لاختيار البدل في المستثنى
 شروطا احدها ان يكون بعد الاي متصلا ونحو من المستثنى منه
 المشتمل عليه استنهام او نهى او نهي صريح او ما دل به غير من دو دبر كلام
 تضمن الاستثناء عن المستثنى منه فتقونا المشتمل عليه استنهام او نهى
 او نهي يدخل فيه الضمير ارجع قبل الاستثناء بالاعلى اسر صالح لا يبدل
 منه معمول لا ابتداء او احد فواحدة نحو قك ما احد ض بته الان زيد اجوز
 لك الا بدلا من هاء ض بته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيد افقد
 اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان في صفة المبتدأ
 نحو ما احد لقبته كبر الا زيد او مثال دخول النواضع ما ظننت احدا
 تقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك
 احد في ظني الا زيد ولا بد ان صاحب الضمير في لانه الاصل لا
 يحتاج الا ان يترك في غير الموجب وان لم يرجع الضمير الى المبتدأ
 في الحال والاصل لم يجز الا بدلا منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا
 يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي
 بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد
 ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواضع الابتداء
 هذا قوله وانا لا اري باسا في غير نواضع الابتداء ايضا الا بدلا منه
 راجع الي ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما
 كلمت احدا بنصفتي الا زيد لان المعنى ما انصفتي احدا كلمته الا زيد ومنه
 قول هدي بن زيد في ليلة لا ترى بها احدا على علينا الاكبر اكبرها و
 من روى العين وفي جعله من روى القلب كما اليه ذهب سيبويه نظر
 كونه مخالفة لظاهر معني البيت والامتناع والحكاية منفيان بلي معنى



لو قلت لا اوزي احد بوجه الله الا يزيد لم يجوز الابدال منه ضمير
لان التوحيد ليس بمنى بل الاذي فقط وكذا يجوز الابدال من
المضاف اليه المتعد اذا كان المضاف معولا بغير موجب نحو ما
جاء في اخوانه الا يزيد في حكمه ما في وصف معول غير موجب
في نحو ما اتاني غلام واحد الا يزيد وقولنا او ما دل به يدخل نحو قلما
رجل يقول ذلك الا يزيد وفي قل رجل يقول ذلك الامر وقل رجل
يقول الا يزيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي قال
ابو علي قلما يكون يعني النفي الصرف نحو قلما سرت ادخلها بالعصب لا
غيره لو كان لله ثبات محاذ الرفع كما جئ في نواصب الفعل قال ويجي بمعنى
اثبات النفي القليل قوله قلما عرس حجة هيته بالتأشير من الصبح الاول و
المغلب الاول والكون اقل رجل ما لا بالنفي لا يدخله نواحي الابتداء كما لا
تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاظهر فعلا
او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي حجة لم
يجس على ما قال الاخفش قال ابو علي وصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في
القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل الاتري ان سيبويه اجاز حكاية
نحو لبيبة ومماثلة اذا سمى به كالجمللة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة
وكذا اما اضيف اليه اقل لكونه كالجور رب قال ابو علي اقل مبتدأ اخذ في
خبره وجوب الاستغناء بى صف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لو لا
وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا يزيد موجودا
معنى لقولك اقام الزيدان موجودا قال او نقول هو مبتدأ الا خبر له لا
فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في
اقل رجل يقول ذلك الا الزيدان وقل رجال يقولون ذلك الا الزيدان
قال وانما ضمير يقولون لا جمع ضمير يقولون لانه افعول التفضيل كما
جئ في باب اضافة النكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت
مشاه او مجموعا فهو مشي او مجموع بخلاف ما اضيف الى معرفة نحو

افضل

افضل لرجلين وافضل الرجال والملقى من هذه المذاهب ثاني قول ابي علي
لانك تقول اقل من يقول ذلك الا يزيد وقل من يقول ذلك الا يزيد ومن
نكرة لا بد لها من وصف وقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فبالجملة
اذا وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف
اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذا في التقدير مضافا الي ذلك البدل الذي
هو مثبت وهو لا يضاف الا الي ما يفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله
من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الا يزيد
ولا يصح فالمرقوع بعد لا في هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من
المضاف اليه اقل على المعنى الاول به الكلام اذا التقدير ما رجل يقول ذلك
الا يزيد اي ما يقول ذلك الا يزيد وقد يجري لفظة اي وما تصرف منه
يجري اليه قال تعالى فاني اكثر الناس اكفوا ويا ايها الذين آمنوا هم نوره
والمفرغ لا يلقى الموجب الا نادى فاعلى هذا يجوز ان يقول ان يا توفى الا يزيد
اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير اللفاظ المذكورة
نادى كما جاء في الشواذ فسر بى من الاقل اي لم يطعموا الا قليل ولا يعني
مات الناس الا يزيد اي لم يعيش الناس الا يزيد وكذا يجوز في الامر والشرط الابدال
والتفريع نحو ليقم القوم الا يزيد وان قام احد لا يزيد وقت وكان الزجاج غير
البدل في قوله تعالى فلو كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لما لم
التخصيص بالنفي اذ المعنى ما آمنت قرية اذ المعنى ما آمنت اللوم على ما فانت
دلالة على انتباهه وقدره النجاة واما قوله تعالى فلو كان من القرون من
قبلكم او لواقية يهون عن الفسار في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وتكون
غير من وربه كلام تضمن الاستثناء احتراز عن غوما قام القوم الا يزيد
ردا على ما قال قام القوم الا يزيد اذ النصب ههنا او لي لقصد التطابق
بين الكلامين قولنا وان لا يترسخي المستثنى من المستثنى منه احتراز عن غوما
جاء في احد حين كنت جالسا ههنا الا يزيد فان الابدال ليس باولى ههنا من
النصب اذكونه ههنا لفصل التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي

ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم انه هذا الابدال اتباع عند البصريين
 لانه عبرته يجوز حذف المتبوع وهو هنا جازين وقال الكسائي والقراء
 الاخرين عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاول انه للاستثناء
 وانما جعله عطف لانه البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من
 حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لانه معنى ما قام القوم الازيد ما
 قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام ولا بد من معاملته لفظية
 قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس مع بدلا ولا ولا لا
 فهو شبه بدل اللفظ وبدل اللفظ لا يكون في جميع الكلام والجواب انه
 بدل البعض ولا يرجع الى الضمير لقريظة الاستثناء المتصل لا فادتران
 المستثنى بعض المستثنى منه قال تغلب كيف يكون بدلا ولا الاول محال
 للثاني في النفي واليجاب والجواب انه لا يمنع مع اللفظ المقضي لذلك
 كما جاز في الصفة نحو سررت برجل لا طريف ولا كريم جعلت حرف النفي
 مع الاسم بعده صفة لرجل ولا عراب على الاسم كذلك جعل في نحو ما
 جاء في القوم الازيد قولنا الازيد بدلا ولا عراب على الاسم والقراء
 يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه متكررا فيوجب البدل في نحو
 ما جاء في احد الازيد ويحين النصب والابدال في ما جاء في القوم ولا
 زيدا ولا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى
 فيه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز ما جاء في القوم الا زيد
 الا ان دخول زيد في قوله المنكر غير قطعي يخرج بالاستثناء وليس بشيء
 لانه امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب
 المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول
 المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز استثناء اتفاقا نحو لم علي عشرة الاول
 اذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز
 الابدال اذا صلح الكلام لليجاب جاز في حرف النفي نحو ما جاء في القوم
 الازيد اذ لا يجوز ما جاء في القوم الا زيد فكما انه لا يجوز الابدال في

الموجب لا يجزى في غير الموجب قياسه عليه وهو باطل لقوله تعالى ما فعلوا
 الا قليل فان الفعل يصلح لليجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح
 الفعل لليجاب فهو ما جاء في احد الازيد وما جاء في رجل الا عمر وقانه
 يحين البدل والنصب اذ لا يجوز ما جاء في احد الازيد اي يقياس عليه غير
 الموجب في وجوب النصب ومن جعل للقراء وهذا القائل قياس غير الموجب
 على الموجب ومن ابن لهما ذلك هذا لما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرط
 المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد
 الا امرائك تكلف جاراه لئلا يكون قرأه الاكثر على وجه غير مختار فقال
 امرائك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسرك
 باهلك لانه لم يلق على لا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصطلح ومقتضى
 القاريين قال وبيان التناقض ان الاستثناء من قاصر يقتضي كونها غير
 مسري بها والاستثناء من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسري بها
 غير مسري بها والجواب ان امر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في الحقيقة
 مقيد بعد ما لا يلتفت اذ المراد اسرا بهلك اسرا لا التفت فيه الا امرائك
 تسري بها اسرا مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسرا ومن لا
 يلتفت ولا يلتفت منكم احد كما تقول امش ولا تتختر اي امش متبعا لا تتختر
 فيه كانه قبل لا يلتفت منكم احد في الاسراء وكذا امش ولا تتختر في المشي
 فخذ في البار والجرور والمعلم به وان كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل
 صفة نحو ما جاء في رجل الا عمر وخير من زيد فعند سبويه اتباعه ان
 من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف مقدم وحكي سبويه
 النصب على الاستثناء ولما في يختار ذلك على الابدال فقرر الى ان الصفة
 لجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان
 الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك
 علامة للاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله
 ويرى على حسب العوامل اذا كان هذا الذي يسميه النحويون

الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الاستثناء لم يشتغل
 بمستثنى منه فعمل في المستثنى علم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما فكر
 ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه
 المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعد في غير
 الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب
 فهو ولي كما في ما قام القوم من الازيد اذ انما يكون من تمام المنسوب اليه
 وعبر امكان اتباعه اياه بجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه
 على البدل وذلك في غير موجب وان لم يحذفه كما في الموجب لم يحذف
 المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في خيرا لفضلات كما ذكرنا واما علة
 امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلا في المستثنى
 المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النماذج
 الا المبرود وعند اكثر الاصولين واما المبرود وبعض الاصوليين فانهم
 يكتفون بصحة الاستثناء بصحة دخوله تحت حتى اجاز بعضهم جاء في رجل
 زيد او اول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد
 تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل المحتمل
 دلالة على المخرج منه هو المستثنى لانه لا يرفع فيه ان المتعدد متعدد من
 جنسه يعم وخبره وذلك المتعدد المقدر لا يعم ان يكون بعضا من الجنس
 غير معين لانه لا يتحقق اذ دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معين
 يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينه في الغالب على مثل البعض فلم يبق
 الا جميع الجنس ليتحقق دخوله المستثنى وتقدر جميع الجنس بازيد في غير الوجه
 نحو ما قام الا ان يدان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل
 منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
 في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فما يقل نحو
 قول كل حيوان يترك الفلح لا يسفل في الاكل الا التماسح ويعلم الله تعالى
 الاقوام العالما وحده وانه يستطيع تعالى الاستحالات وقرات

ذلك

كذا او ضربته الابا بسوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره لا يقره القتال
 ويمكن ان يقول في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول
 المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت مناع البلد فتقول لقيت الافلا
 لكن الغلب عدم التفرغ في الموجب فاذا اقره هذا قلنا ان المستثنى منه
 لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى
 والافلا مستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه
 العامل لكونه جزء اول صارا المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل
 من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غير فعلي
 هذا سقط الاعتراض بان كنه يستلزم الفعل المنق في ما قام الا ان يدان العامل
 المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا ان يدان
 كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم من الازيد بل كل واحد
 منها جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ
 محي في جميع معولات الفعل والمبتدأ والخبر اما الفاعل والمحقق به فنحو ما
 ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل نحو ما ضرب
 الازيد وما ضربت الازيد وان نظرت الاقفا وما رايته الا يوم الجمعة
 والاقدا امك وما ضربته الا ناديبا واما المنفصل معه فلا محي بعد الا
 يقال لا تمش الا زيدا ولعل ذلك لان ما بعده لا كان منفصل من حيث المحي
 عما قبله لما افترقه نفي او ثباتا فاما مؤذن من حيث المحي بنوع من الانفصال
 وكذا الواو فاستحسن حمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا المر
 يقع من التوابع بعد الإعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكما
 تقع الصفة وما وقع وال الحال بعد ما هو ما جاء في زيد الا وعلامه
 راك فلعله مظهر حمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدور يقع
 بعد الا من الملحقات بالمنفصل لا الاخرى ما جاء في زيد الا وكما في التمييز نحو
 ما استاء الا ناد الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
 معلوم الواو وال حال لان صاحب الحال عام وقيل لليلة صفة للنكرة والاقبا

بالواو والموصول الفضيل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالافضل للصفة
 انفصال من الموصوف بوجهين يكونان جملة وبالواو بالواو رابطة وهو
 ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو غير منك وما جعل الاوان
 خبر منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذا المفعول الثاني
 في باب علمت غوما وجدت زيدا الا هو فاضل وربما جاء الواو في خبر
 كان بغير الا كقول علي رضي الله عنه قد كنت وما اهدى بالحرب تشبيها بالمال
 واما التنوين في المبتدأ والخبر فلهما فخرهما فخر ما زيد الاقاييم وما قاييم الا
 زيد ولا غلام من اجل الاطراف ولم يكن زيدا لعلما وما ظننتك الاجيلة
 ولما علم ان فيها الا زيد اخبر اسم ان ولو قلت لرا علم ان لا زيدا فيها وزيد
 الا راكبا لم ياتي ليرى لما تقدم ان الا لا تتقدم في المفعول على الحكم وفي غير
 المفعول لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيكون كيف الا زيدا اخوتك
 واين الا زيدا اخوتك لان العامل في الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما
 الضمير فيهما واما اخوتك وكذا نقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه
 ونقول هل عندك الا زيد احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا
 زيدا عندك احد ولا هل الا زيد عندك احد لتقدم الاستثناء عليها
 في المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الاسكال كقولهم تعالى ان نظن
 الاطنان ذلك لان المستثنى المفعول يجب ان يستثنى من متعدد ومقدوم
 بامر اب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم وحتى يدخل فيه المستثنى
 بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتمل مع الظن غير جازم فيخرج
 الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث قولهم مخاطب اذ وما نقول
 ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتصديق والشرع في
 مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع ذلك الوهم كما انك اذا قلت
 جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد
 زيد لدفع هذا التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من
 حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمعقد والسام

للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمعقد
 الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكذلك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا
 قال وما اختره الشيب الاغتررا قال ابن يعيش هذا الكلام معمول على
 التقديم والتأخير اي ان عن الا نظن فلما وما اختره الا الشيب اغتررا
 وهو تكلف واما الاستثناء في التتابع فيجب البدل وهو ما جاء في احد الا
 زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كونه سائر انواع البدل
 مفرغ عن ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاستثناء وما ضرب زيد الا راسه
 في بدل البعض اي ما سلب زيد شئ منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا
 راسه وعطف النسق لم يجر فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد
 وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدور متعدد هو ايضا
 عطف بيان وكرهه متعدد اختلف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص
 مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد
 نحو عينه ونفسه وكله وكلامه وغيرها حتى نقدرها ونخرج الفاظ
 التاكيد منها والموصوف نحو ما جاء في احد الا طريف وما لقيت احد الا
 انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قاييم وفي الخال نحو ما
 جاء الا راكبا اسكرا لان المصنف يكون اذا ما جاء في احد متصفا بصفة
 صفة الظرافة وما زيد متصفا بالصفة القيام وما جاء في زيد على
 حال من الاحوال الاحوال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصفا بصفة
 الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر
 والحاد وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المباني في
 اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه في
 لما يمكن انتفاءه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معدوم ان
 جميع الصفات يستحيل انتفاءها وقاد المالك في الصفة انه صفة تدل
 على محذوف اي ما جاء في احد الا رجل طريف ويمكن ان يقال مثله في
 الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يكون النصب على الاستثناء

كما لو ظهر من قولهم ما جاء في حد لا يلا على الاستثناء ولم يسمع
 الغراء يحيز النص على الاستثناء في الفرع نظرا الى المقدراحتد لا بقوله
 يطالبني غاين ناقة و مالي يا غفرا الا ثمانيا ويحيز ان يريد ثمانية جمال
 فخرج في غيل لنداء ضرورة و ما اجازة مرد و دلوجوب قيام المستثنى
 مقام المقدرا في العرب و لا سيما في الناعل اذ لا يجوز حذف الامع قائم مقامه
 وهو غير ما قام الازيد اقول له وهو في غير موجب ليفيد يعني بغير موجب
 النهي والاستفهام والنفي الصريح والمائل كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم اليك
 لو قلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو بعيد عن قرينة تخصيص
 جماعة من الناس من جملتهم زيد مستغنية في الاغلب فاستغناء المستغناء المخرج
 في موجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب مع الاستثناء
 المخرج الذي يفيد معنى المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في
 جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والمكان
 والمجرور والمائل كما تقدم قوله ومن ثم لم يسم من جهة ان المخرج انما يجيء في غير
 موجب استنع ما زال الازيد الا لما لان ما زال موجب اذ للنفي اذ دخل على
 النفي فاد الايجاب للقيام كما يجيء في الافعال لثاقصة فيكونه المعنى دام
 ن يدل على جميع الصفات الا صفة العلم وهو محال والتعقل ان يقول اجل
 الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها ما لا يتناقض واستثنى
 من جملتها العلم كما قيل في ما زيد العلم في الصفات المنفية او احمل
 ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانتك قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات
 الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المصنف
 آخره مني منع ما زال الازيد لا لما لان ذلك ان ما زال اثبات خبره و الا
 للنفي بعد ذلك لاثبات فيكون خبره مثبتا منفيًا وتايل ان يقول ما قال
 لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقبله الا النفي لا مطلقا كما ان ليس لمنفي
 خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته فليس زيد الا فاضلا قوله و اذا
 تعدد البدل اعلم انه يتعدد البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور

من الاستغراقية والمجرور بالباء المزيادة لتأكيد غير موجب نحو ما زيد وليس
 زيد و هل زيد بشئ وفي اسر لا التبرية اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو
 لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنسوب بما المجاز تروا نما تعدد البدل
 من لفظ المجرور ومن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب لئلا
 لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاء في من رجل ان كان
 تابعا لمباشرها نحو ما جاء في من رجل وامرأة و لا لامرية بعد غير موجب
 ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعد ما وكذا
 تعدد البدل من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد
 عدم ايجاب مضمونه المجرور بها سواء كان مجرورا بها مباشرة لها نحو ما زيد بقاء
 اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقاء ولا قاعد و الا
 لامرية بعد ما مبطل لعدم الايجاب ومع بطلان تركيب يبقى مؤكدا وكذا يتعدد
 البدل من اسم او خبر ما المذكورين لان عمل الطرفين انما كان لاجل نفيهما كما
 ذكرنا قبل ولا يبطل النفي الذي عمله فليكن يعملون عدم سبب العمل ولا
 يجوز على مذهب الاخفش ايضا البدل اسم لفظ المجرور من المذكورة وان كان
 مذموبا نحو زيدا في في موجب نحو قد كان من مطرو يغفر لكم من ذنوبكم
 لان كلامنا في الاستغراقية ولا يمكن ان يرتكب جواز زيدا في في موجب
 ليست هذه وكذا الباء المزيادة في نحو التي بنيد وكفي بالله وعجسك غير
 هذه التي نحو فيها اي التي لتأكيد غير الايجاب وتلاها ان كوفيه اجمال
 من والباء المذكورتين اي المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان
 منكر نحو ما جاء في من احد الارجل فاضل وما زيد بشئ الا شئ حقيق واما
 اذا كان معرفا فادون لعلمهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا
 الا ان من الاستغراقية لما لزم المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها
 ان تدخل على المنكر لان موضع الخبر واصله التأكيد جاز ان يعمل في المنكر
 لمشابهة ما ينبغي ان يدخله وان كان في خبر الايجاب وسهل ذلك عدم
 مباشرة الطرفين للمجرورين والاولى لمنع من ذلك لان العلة المذكورة قيل

في اشتغال جرحها لما بعد الاقتران الحرف والمنكسرة وما ذكره كان يمكن ان يعتذر
 به لو ثبت في النقل جرح المنكسرة بعد الهمزة قال ابو علي انما لم يجز جرح البدل
 في ما جاء في من احد الازيد ونصبه في لان جرح الازيد لا يحتاج دخول من
 الاستغرافية على المعرفة وعمل لا التبرير فيها ولا يطر هذا التعليل في
 ما جاء في من احد الازيد جرحه لا يجوز جرحه اتفاقا منهم ولا في غير ذلك
 في لان الازيد جرحه فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول
 انما لم يجز ابداله على لفظ اسر ولا خبر ما المذكور تيمنا لانه اعمالها فيما بعد
 لا يقتضي بقاء نفيها بعد ما اذا لا يعلن الا النفي ويجوز ان يقتضي
 زوال نفيها بعد ما فيلزم التناقض فان قلت يلزم منه في ليس ويجوز اتفاقا
 ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعيابه لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت
 سلمنا تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد لا
 يقتضي بقاء نفيها بعد ما اذا عملها ليس للنفي بل كونها فعلا وفعليتها
 لا تزول بالاكاذيب ول نفيها فان قيل فقد ثبت لهما معنيان احدهما ما
 يزول بالاكاذيب والآخر ما لا يزول به وهو الفعلية واما مثلها
 في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى
 ليس في الاصل معنى ما كان واما حكمنا بذلك للموافق علامات الافعال اياها
 نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت مفيدة لان
 كون مضمونه خبرا مطلقا وفي الحال كما جئنا به في كون مضمونه الخبر
 وهو معنى ليس وفي مضمونه الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى
 وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك
 وهو معنى ما في ثم قيل انهما بمعنى واحد في الحقيقة وربما شبيه معنيهما
 الوضعي مختلفان وموداهما شيء واحد فاذ ثبت هذا قلنا ان لا نقضت
 معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو لتأصب للخبر ووه النفي بحاله
 كما في كان زيد لا مطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون
 في لفظ آخر وهو الجملة بعد ما فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى

الغلبة

الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبتت
 و ما حصل فتعبد به في نفسها كسائر الافعال لانه فادتها للكونه
 المعنى في غير ما فادتها لفظ كان الكون مثبت في غيرها عارضة كغيره
 عسي و بئس عن الزمان ما سبق في ان الكتاب فان قلت فاد لم يجز الجرح
 ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بئس الاشياء لا يعيابه ولا يعجز النصب
 فيما بعد الا في نحو ما زيد بئس الاشياء لا يعيابه فما وجه الرفع قلت المبتدأ
 والخبر بقرآن كما في حد الاعراب الا انه التواضع اذا دخلت على المبتدأ والخبر
 غلبتها لكن يبقى علما تقديرا اذا كان العامل حرفا للضعف فثم اذا كان
 العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بضرورة نحو ان زيدا
 قائم وعمر و وان غير المعنى لا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما
 نحن فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك لا اعتبار ضعف
 ما المجازية في الفعل لعدم لزومها احدا لتبديل كسائر العوامل ولذا لم يعملها
 بنون تميم وهو القياس والضعف في الفعل يلغى بتقديم الخبر وبواسطه
 بينها وبين المفعول لكن اذا وجد منه وجه لم يعمل على هذا الاعراب المحلي
 فلا يقال ما زيد رجلا ظريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الخبر
 المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر من جرح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد
 وعمر وحقى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالحمل الضعيف فاذا اضطر الى الحمل
 عليه كما في ما زيد بئس او شيئا الاشياء وفي نحو ما زيد بقاء او قائما
 بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضم
 هذا وفي رفع بعد ما الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجمان الا بدلا من محل
 لا احد ولا بد من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احد
 يقول ذلك لان زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من
 النصب في نحو ما جاء في احد الا زيد لا النصب على الاستثناء مطلقا اقل من
 البدل على ما تقدم وهو مع قلت ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في
 نحو لا رجل فيها الا زيد او لا يلتبس بالبدل غير الجاز في ما جاء في احد الا زيد

او ما في ما ريت احدا الا زيدا فانه يلحق به لجايز فعلي هذا لا يكاد يجي
النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا في القليل قالا الشاعر هما ما وخرقا
لا انيس بها الا الصواع والاصدا واليومان قال ولا امر للمعصي مضيعا
قال للقليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال كونه عاما كانه قال ما للمعص
امر المضيعا وما غرق لك لا اله الا الله ولا فتي الاعلى ولا سيف الا ذو
الفقار والنصب على الاستثناء فيه ما اضعف منه في نحو لا احد فيها الا
زيدا لان العامل فيه عند البصريين او جزء العامل عنه يسوي به كما ذكرنا
وهو خبر لا عند وفي الا قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها
الا زيدا ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما من جهة الحمل على المعنى قولهم
وان كان ضعيفا جيتا على ما قال يسويه انه احد الا يقول ذلك الا زيد
فتبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فنصبه واما اضعف
لا فلفظ احد لا يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجب واما اختاره كك مع
ضعفه حمل على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت
زيدا بوجه هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابوس زيد على ما يجي في
افعال القلوب فلما اجريت به مجرى الواقع في خبر النفي ان يكون الا زيدا
بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لا
اختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في خبر غير الموجب فلا يجوز ان تقول
قياسا عليه اما القوم فلا ريبهم الا زيدا بالرفع بدلا من القوم وانه
كان القوم في المعنى في خبر النفي ايضا اذ المعنى ما ريت القوم الا زيدا
ولا بأس بان تذكر بعض ما امله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع ان
ما بعده لا يعمل فيما قبلها مثل ما قلنا في فاء السبعة واول العطف
واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير لا يعمل ما قبلها فيما بعده
المستثنى به الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب النفي
وانه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلافا للقوم فلا
يقال ما ضرب احد احد الا زيدا عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكور

بل يقال

بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول المضمر في ضرب عمرا وقد ذكرنا ما
فيه من باب الفاعل وانه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض
البصرية يقال له على عشرة الا خمسة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر قوله
على عشرة الا سبعة او ثمانية واما الكوفيين ولعل المانع في الصورتين
فانهم وان المتكلم مقصور في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويبدو به
البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما قوم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل
كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ان الزوم السا
ولا يطلق اسم الكل الاعلى ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص
منه اقل من النصف وبعبارة ان يطلق اسم الكل على نصفه واما بعده منه
ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي قوهوه مثل القول الاول والمذكور
في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطالناه فليس جمع اليهم نقول الغرض من ذكر
المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باختر لفظ كقولك جاء في القوم الا
زيدا لو قلت جاء في غير زيد لم يكن نصبا على انه لم يجيئك زيد ولو قلت لم
يجيئك زيد لم يرد له على ان جاءك غيب وقد افدت بقاء في القوم الا زيدا
الفايدتين وكذا في لم يجيئك القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في
العدد ولو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان
نصبا في انه ليس عليك زائدا على الثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم
يكن نصبا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو مقصود في استثناء
النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا
داع الى تعيين للعشرة كك على عشرة الا خمسة او الا ستة لا يستحسن بلا
اما لو كان في جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص
العشرة لم يستحسن وان بقى واحد غوفوك كك على عشرة الا تسعة وانه
اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلح ان لا يستثنى منهما فاما ان يتغيرا معي او لا
فان تعاريا وان امكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكه في نحو ما راب
وابن الا زيد اب بار وابن بار وان لم يكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا

الاستثناء والفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء وكلاهما استثناء
 ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاء في القوم الا يزيد وزيديا وان ينو
 ذلك على من ذهب الي حبيبة ترضى الله عنه علي و هيد و هو ان الاستثناء
 من المنفي لا يكون من جبا تمسك بنحو لا صلوة الا بقا حجة الكتاب فانه لا
 يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلاف ساير شر وطها كان عليهم
 ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة
 فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء تالي من صلوة فان في العدد
 نحو قولك له على عشرة الاثنته الا ربعة فذهب القراء ههنا ايضا وان التمس
 اي الثلثة منفي خارج والنفع اي التمس الا ربعة موجب داخل فيكون
 يعني عشرة الاثنته سبعة باخراج ثلثه من العشرة وقولك بعد ذلك الا ربعة
 يدخل به الا ربعة و يزيد على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر
 لان الاستثناء بعد المنفي انما يلزم من جبا اذا كان من ذلك المنفي ^{قوله}
 الا ربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الاثنته
 او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلتا مامثباته فيكون
 الا ربعة على التقدير منفية فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المشتق
 الاول اكثر من المشتق منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا
 نحو له على خمسة الاستثناء وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الاستثناء فانه
 الاستثناء الثاني لقو عند الفراء لانه لا يمكن استثناء النخلة والستة
 من العشرة وعند الفراء لا يلغوا ويلزم منه احد عشر وان كان في غير
 العدد فاما ان يكون المشتق منه واحدا او لا فان كان واحدا لم يكن
 الاستثناء مغزفا فان تقدمت المكورات وعلى المشتق منه فالجميع
 منصوب على الاستثناء ونحو ما جاء في الا يزيد الامر والا خلا احد ا
 لم يمكن ابدال احدها عن المشتق منه وان تأخرت عن المشتق منه فلا
 المستنيات سواء كان الذي ولي المشتق منه او غيره والنصب على الاستثناء
 او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان البدل منه مرق لا بدله

اخرى اذ صار

اخرى اذ صار بالابدال منه او لا كما سقط ومثاله ما جاء في احد او الا يزيد الامر والا بكذا
 خلا وان تقطعا المشتق منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء ولحد المتأخرات
 جاز الابدال والنصب على الاستثناء باقيا واجب النصب بعد الابدال ونحو ما جاء في الا يزيد
 الامر والا بكذا وكذا الا خلا وان كان استثناء مغزفا شغل العامل ببعضها ان كان نصبا
 ماسوا على الاستثناء وجوب الاستثناء شغل الفعل بالكثرة واحد واستاء الابدال ايضا فلم
 الا النصب على الاستثناء ونحو ما جاء في الا يزيد الامر والا خلا وان شغل عن الاختصاص نحو زاضمار
 حرف المطف في مثله فيعطف على المشتغل به الفعل وليس انما حررت العطف بالثاني
 المبرور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من الفرع وغيره مستثناء بها مخرجة من متقدمة
 واحد ظاهر في غير الفرع مقدرة في الفرع فحق لك ما جاء في احد الا يزيد الامر والا خلا
 يزيد مخرج من احد وعمر مخرج ما بقي من احد بعد اخراج زيدا ما جاء في غير زيدا
 الامر والا خلا مخرج ما بقي ما بقي من احد بعد اخراج زيدا وعمر واي ما جاء في غير
 زيدا وعمر الا خلا فكل مستثنى من المشتق الاول فيكون الكل مشتقا كذا في الفرع نحو ما
 جاء في الا يزيد الامر والا خلا الامر مستثنى من المقد المقدر بعد خروج زيدا وعمر
 وكذا ان كان الاول من جبا نحو جاء في القوم الا يزيد الامر والا خلا لا يحسن التفرع
 والابدال ههنا اي جدي من زيدا من جملة القوم الامر والا خلا غير زيدا وعمر من
 جملة الامر والا خلا كل المستنيات ههنا سقيمة فان كان المشتق منه اكثر من احد فان كان في
 غير الوجه لم يجز في ثاني المشتق الا النصب على الاستثناء ونحو ما احدثا كل الامر الا يزيد
 لان النفي قد انتقض بالاولى فهو استثناء من موجب والنجية كل واحد لكل الجز فقط
 الا يزيد فانه لم ياكله فقط بل كل شيئا آخر ايضا فان لم تذكر ما استثنى منه المشتق منه
 المشتق الاول كما ذكرنا شغل العامل به كما سريت وان ذكرت جاز في المشتق الاول
 الابدال والنصب على الاستثناء من ما اكل احد تسالا لغير الا يزيد لان كان الكلام من جبا
 فلا بد من ذكر المشتق منه لان الواجب لا الفرع على ما تقدم نقول لكل القوم جميع الطعام
 الا جز الا يزيد والنصب واجب في المشتق لان غير موجب وانما فيهما القياس جاز
 ابدال ونصبه على الاستثناء لانه في المشتق من غير موجب بسبب نقص لا يجز
 في النفي ما اكل القوم الا يزيد والا يزيد وان كان القوم في اللفظ في جز لا يجز

وسادسها ان الحمل المطرف بعضها على بعض بالواو اذا انقلب الاستثناء الصالح
 للجميع كقولهم فاجلدوا من ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة الا انهم انقلبوا
 لحققي البصرة وهو ان الجملة بكاملها عاملة في المستثنى عمل عنصري في الدرهم او ان العمل
 مفعول الفعل فيها ان الجملة لا يختص بالي بالعمل فيه ويكون من باب تنازع العاملين فصاعدا
 لم يزل واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من ثمرين مستقلين اي
 اكثر وهذا لا يجوز ونحوه لعمول على الترات الحقيقه وان كانت الجملة الاخيرة سنا
 والواو لا ابتداء فلا كلام في انفراد هاب كقولهم بسم الله والنجاة هم الصبريون الا ان
 قوله لا تخفوا بعد عز وسوي وسوا قوله لا تخفوا عطف على قوله هو منسوب
 في او باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاءاء لكونه مضافا اليه وفي سوي
 اربع لغات كما في حجة القراء فتح السين مع المدد كسر ما مع الفجر وما المشهور ان وكسر
 الاو مع المدد ضم مع تقصر قوله بعد **حاشا في الاكثر** التزم سبويه
 حر في حاشي بقولهم حاشا في سوي والواو في قوله لا كان فعلا لم يجر ذلك واستماع وتو
 صلة المعتبرية مطرد الخلاق علائق فليد على ان سوي لا تخش قوله الشاعر رايت
 الناس ما حاشي قريشا فانا افضلهم فعلا وحكي الماضي من قوله بعضهم اللهم اغفر لي
 ولهم سمع حاشا الشيطان وابو الاصبع فتح الشيطان اي جانب العقرب الشيطان شاد عند
 سبويه وزعم القراء انه فعل لا فاعل له والجواب بعده بتقدير لام متعلقة محذوفة
 لكثرة الاستعمال هو بعيد الاثر تكاب محذوفين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير
 موجود جرح جرح مقدس وهو نادر وعند البرد يكون تارة فعلا وتارة
 حرف جر واذا ان لية اللام تعين عنده فعلية هذا ما قيل ولا في انه مع اللام ملجئة
 بها من تاكثرا في الهماء حاشي لله فقول انه مقدس يعني بقرانه الله كما قال في سبحان
 وهو يعني حاشا سبحانا سبحان سبحان سبحان سبحان سبحان سبحان سبحان سبحان سبحان
 على هذا ان تركب كونه حاشي في جميع المواضع مصدر بمعنى بقرته وتزيها وما حدث
 التزيين في حاشي لك فلا استكادهم للتقريب فغالبا عليه مجريده منها لاجل الاضافة
 وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من معلقه الفاخر ان ترك تنوينه لا بد له عليه
 لانه لا حمل لبقا على صيغة الضم لانه لا حمل استعماله معناه كما في بيان سوي ويجوز

ان يقال

ان يقال ان حاشا الجازم حرف وهو حاشا الله اسم بني شاربته لفظا ومعنى الحاشي الحرفية واستد
 البرد على فعلية تقصر فيه نحو حاشيت زيدا الحاشية قاله النافذة والاحاشية من الاوام من
 احد ليس بقاطع لا يجوز ان يكون مشتق من لفظ حاشي حرفا او اسما كقولهم لبيت
 اي قلت لا او سمعت اي قلت سبحان الله وليت اي قلت ليك وهذا هو الظاهر لان
 المشتق الذي هذا حاله بمعنى قوله تلك اللفظة الذي اشتق منها التبع في له سبحان الله في التليم
 قوله سلام عليك والجملة قوله بسم الله وكذا غيره وفيه حاشيت زيدا قلت حاشي زيدا
 واستدل له على فعلية بالتصرف فيه والحذف عن حاش الله ليس بقوي لان الحرف الكثير
 الاستعمال قد حدث منه نحو سورة الفل في سوا فعل وكثير فيها حاش وقل حاشا لان الحذف
 في الاطراف واذا استعمل حاشا في الاستثناء في قوله ففناء تفرير الاسم الذي بعده من سوي
 ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وبما ارادوا ان يقرروا على معنى ان الله ستر
 عن ان يظهر ذلك الشخص ما يقفه فيكون اكد وبلغ الله نعم قل حاش لله ما علمنا عليه من
 وقد جاء في كلامهم لا قبل ما خلا ما عداه قبل غير ما فتكون نكر يا معنى الكلمة الاستثناء
 وحز الكسائي دخول الاحاشي المارة قوله **وغير صفة حملت على الالف**
الاستثناء قوله غير مبتداء صفة خبره اعلم ان الاصل في غير الصفة المقيدة الفاعل في
 جرحه ما هو صوابها بالذات نحو من ريت رجلا غير زيد واما بالصفات نحو قوله
 دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت والاصل هو الاو والثاني مجاز فان الى جرح
 الذي من فيه اثر الفصيح كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات واما غير المشتبه
 بما ذكرنا في حده من المعاني لما قيل انا الاستثناء نقيضا لثباتا اجتماع ما بعد غير وما بعد
 اداة الاستثناء في معنى الفاعلة لما قبلها حملت ام اذات الاستثناء اي الا في بعض المواضع
 على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه
 صار ما بعد لا مغايرا لما قبلها اذ انا صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته لثباتا لثباتا
 كما كانت في اصلها صار ما بعد ها غير مغاير لما قبلها نقيضا لثباتا كما بعد الا لا يعتبر
 مغايرته اذ انا او صفة كما كانت في الاصل لان حمل غير على الاكثر من العكس لان غير
 اسم والنقص في الاسماء اكثر منه في الحروف فرفع غير في جميع من تقع الا في النفي
 وغير في الوجوب وغير في النقط وغير في غير من المشتق منه ومقدما

عليه وبالجملة في جميع محاله لانه لا يدخل على الجملة كالاقتضاء والاضافة اليها لم يحمل الا
على الاشارة التي تذكرها فاذا دخل الا على غير ولا في الاصل حرف لا يحمل الا على روي
اصلها لاجل الا على الذي كان يستحقها الى الا مانع المذكور على ما بعد ما عارضة واذا
دخل غير على الا على اصل غير من حيث كونه اسماء جازية تحمل الا على روي ما بعد الذي
صار مستثنى من الا على غير مشغول بالجملة كونه معناه اليه في الاصل جعل ما روي الذي كان
يستحقه في الا مانع المذكور روي اشتغاله بالجملة على نفس غير عارضة في هذا التقدير لاجل ان
تقتضى لا تقاب غير في الاستثناء ما قال بعضهم لما روي انتقابه من دون واسطة
كما كان في المستثنى بالان هو انه اقما انتقابه بلا واسطة حرف لشبهة الظروف
الجملة بابها من انما لم يحجج الى العدد المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعد ما على الحقيقة
وي عليها عارضة وكان غير في الا واسطة لا انتقابه ما بعد ما في الحقيقة والدليل
على ان الحركة لما بعد ما حقيقة جواز العطف على محل زيد نحو ما جاء في غير زيد
وبالرفع عطف على محل زيد لان العتي ما جاء في الا زيد قال لفرء نحو زان يتي غير في
الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب او مبني لكن في معنى الحرف في الا من البصريين
لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به وما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في
جواز بانه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان تطلقت كما في باب الاضافة
ويجوز ان يكون نحو قوله غير ان قد استعين اذا حفت على المهم على انهم بالشئ في النجاء
من هذا الباب اي مبني على الفتح لاضافة الا ان كما في قوله نعم منك ما انكم تظنون في
ان يكون منسوبا الى الاستثناء منقطعاً وفي لسانه غير ولا في الا في المنقطع
مضافا الى ان وصلتها قال عليه السلام انا افصح العرب بيد الى من قرش ويحزان تبا
بيانه لاضافة الا ان وان يقال منصوب لكن في المنقطع قوله كما جعلت
عليها في لصفه اي جعلت الا على غير في الصفه في الجمع اي ما بعد ما على الجمعية
جمعا كان ان لا تقوم في شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اذ الاستثناء
وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقدير فلا تقبل
في الصفه جاء في رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز
في غير ذلك ليكون اظهر في كونها صفة شرط كون الجمع منكر لانه اذا كان

مرفا نحو جاء في الرجال والقوم الا زيد احتقل ان يراد فيه استغراق الجنس فيصح الاستثناء
واحتقل ان يشابه الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيد افلا مقتضى ايضا للاستثناء الذي
هو الاصل في الا على السامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاجتزأ كونه منكر غير محصور
ليلا يتحقق دخول ما بعد الا في يفسر السامع الى حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون
المنكر غير محصور والمحصور شيئا او الجنس المستغرق في نحو ما جاء في رجل ورجل
اط بعض منه معلوم العدد ونحو له على عشرة وراهم او عشرة لان ان كان محصورا على
الرجلين وجب دخوله ما بعد الا فيه ولا يقتضي الاستثناء ولا يبعد عنه وذلك نحو كل
رجل الا زيد ما جاء في له عشرة الادوية ما كان المنكر محصورا في نحو الصفه لعدم دخوله
قطعا في كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفه لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاء
في رجلان الا زيد ما جاء في رجلان الا زيد ما جاء في رجلان ما جاء في اثنان من
هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا في ما جاء في رجلان ما جاء في جماعة
من هذا الجنس وعمر ليس جماعة فلا يدخل ليس في مثله اذن الا الصفه او الاستثناء
المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب
جمهور النجاة وما على مذهب البردنجي من الاستثناء مع هذا الشرط ايضا لا يكتفي
في صحة الاستثناء مع هذا الشرط ايضا لا يكتفي في صحة الاستثناء بهيئة الدخول
وقال الاندلسي والمالك لا بد الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر الصف جمع
او شبهه منكر او معروف باللام الجنسية قال انجحت فالتت بلدة في قرية قليلة
بما الاوصاف لا يقامها ويجوز في البيت الا ان يكون الاستثناء ما بعد ما بدلا
من الاوصاف لان في قليل معنى النبي كما ذكرنا مذهب سيبويه جواز وقوع الاضافة
مع صحة الاستثناء قال يجوز في قوله ما انما في احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا من صفته
عليه اكثر المتأخرين تمسكوا به وكان اخ مفسر قراخوه لعرايكة لا الفرقان في قوله
عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون هالكون
الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العالمون والخمسون على خطر عظيم
وقال الكسائي لقد ياليت الا ان يكون الفرقان وهو مرد وذلك الحرف الموصوف
لا يبعد عن الحروف التي تذكر في نقيب الفنا سرع وقال الصف في البيت مذق

ان وصف كل دون الصفات اليه والمتميز وصف للصفات اليه اذ هو المقصود وكل
لا فائدة التميز فقط قال وهذا الوصف ضروري للشاعر لانه لو جازرو وصف الصفات
اليه وان يقولوا الفرق قد لم يحصل الاصفة بل كان يجعله استثناء والتقدير ان
الفصل بالجزء بين الصفة والوصف هو قليل وقوله نعم لو كان فيها الهة لا الله
لقد قال **سبب** لا يجوز منها الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيها
الهة لا الله لعدنا لم يحرم ان البديل لا يجوز في غير الوجه وليس الشرط
وان لم يكن من جواهر فاس غير الوجه الذي لا يجوز معه الابدال قال المصنف ولا
يجري النفي العمري كاللفظ في فلما اقل رجل والى وصرافه كما في قوله وايضا
البديل الواجب يحرم الاستثناء ههنا لان الله عز وجل غير واجب الدخول في الهة
المتكررة لانه غير عام ولا محصور ولا يقع ايضا في الجمع المتكرر في سياق النفي وقصدا
لاستفراق لم يحرم استثناء الفرد منه كما تقدم واجاز الفرض رفع الله على البديل لانه
في معنى النفي اذ هو الامتناع الشيء لا امتناع غيره فكأنه قيل ما كان فيها الهة لا الله
وهذا كما جرى الزجاج التحصيل في قوله نعم فلو كانت قرية امتنت لا يجرى
النفي في جازر البديل في قولهم **والاولى** منع واجراء الشرط والتحصيل
في جواز الابدال والتفريع معهما مجري النفي اذ لم يثبت ما اعدم وجوب دخوله
في الهة فلا يضر البديل لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصفة الدخول كما تقدم وهو
وهو في غيره ضعيف يعني جعل الاصفة في غير هذا الوضع الجامع للشرط المذكور
كما في قوله وكل اخ مفارقة اخوه البيت ضعيف وهذا عند المصنف ولا يصف
عند جسيبه واتباعه كما تقدم **قوله واعراب سوي وسواء**
المضرب انما انصب سوي لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان اقال
الله نعم مكانا سوي او مستوي فانهم حذف الوصف واقيم الوصف مقامه مع قطع
الطر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوي فصار سوي بمعنى مكان
فقط ثم استعمل سوي استعمل لفظ مكانا لما قام مقامه في افاده معنى البديل نقول
انت لي مكان عمري بديله لان البديل سادسا للبديل منه وكان مكانه
ثم استعمل معنى البديل في الاستثناء لانك اذا قلت جاء في القوم بديل زيد افاد

ان سديا لم يأتك فحرم عن معنى البديل ايضا المطلق مع الاستثناء فوي في الاصل مكان
مستويهم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بديل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوي القطع
عن الصفات اليه كما يجوز في غير حلي ما يحى والتزم بعضهم وجوب اضافة الى المعارف فلا
يجز جاء في القوم سوي رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين وهو
لأنه انصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف ولا في صفات الظروف اذ اختلفت
موصفاتا انصب فيصير على كل منظر في الاصل ولا فليس لان فيه معنى الظرفية والدليل
على ظرفية في الاصل وقوله صلة بخلاف غير مجزاء في الذي سوي زيد وعند الكوفيين
مجزئ من جواهر من الظرفية والظرف فيها رضاء نقبا وجرأ كغير ذلك لحزب جواهر معنى
الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوي العدوان ودام كما داني وقال نحاس عن
جوابه امامه باق وماعدلت عن اهلها السواك ومثله عند البصريين شاذ لا يجي في الشعر
وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا فصبوه استكسار الرفع فيقولون
جاء في سواك في الدان سواك ومثل هذا في استكسار الرفع فيما غلب استقابه على الظرفية
قوله نعم ومنهم من ذلك ولقد تقطع بينكم ويقولون في في البداسي ودون السباي
واعلم ان المستثنى قد يحدث من الملام غير الكائين بعد ليس فقط كما يحدث ما انصف اليه
غير الكائين بعد لا نقول جاء زيد ليس الملام ليس غير بالفهم تشبها بالغايات حين حذف
الصفات اليه كما يحى في الظروف المبينة ويجزئ ليس اي ليس الجاني غير وقال الاخفش
يجوز ان يكون اعمد وقد خذفت الصفات اليه وابتقى الصفات على حاله كقولهم حاله من سلمي
خاشيم وقاد هو ضعيف من جسيه احد ملام خذفت جزئ ليس قليل والثاني ان خذفت
الصفات اليه وابقا الصفات على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء الصفات
على حاله بعد خذفت الصفات اليه قد ينزل غير على ما حكاه الاخفش في المثالين عن
ليس غير وليس غير كما من كل وبعض عوضا من الصفات اليه وحكي الاخفش ليس غير
وهذا ما يقرى مذهبه من كونه ليس غير بالفهم على حذف الجز وحينئذ يقال حس
خذفت جزئ ليس ههنا وان قليلا في غير هذا الوضع ككثرة استعماله في الاستثناء والنصب
على اصنام اسما ليس اي ليس الجاني غيره واد اضيف غير ظاهرا جازرا عند الاخفش يا
بعد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسير المذكورين قال ويقول جيتي ليس

غير ك و غير ك و لم تكن غير ك و غير ك والاسماء فليس من كلمات الاستثناء حقيقة
بل المذكور بعد منقبة على ان لا يتحكم المتقدم وانما قدس كلامه لان ما بعده مخرج
عاقلة من حيث عدل او لو يتحكم المتقدم فان جرم ما بعده فباضافة سوي اليه وانزل
الدية ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعد ما بدله منها سريع وهو اقل من الجرم
فغير مبتدأ محذوف وما بعده الذي او نكرة موصوفة بحالة اسمية وانما كان اقل لان حذف
احدي اجزى بالجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قراء ما على الذي احسن او صفة
قليل وليس نصب الاسم بعد لاسم بقباس لكنه روي بيت اس القيس ولا يمايون ما
بدلته جمل نصب يي ما تكلف نفسه وجي ما قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب
يي ما باضمار فعل اي اعني يي ما قيل على التميز قال الازدلي لا يستنصب بعد لاسم الا النكرة
ولا وجه لنصب المعرفة وهذا مذهب من قد يولون نصبه قياسا على انه تميز لان ما يتقدم
التنوين كما في لم رجل اذ لو كان باضمار فعل لاستوي المعرفة والنكرة قال الاخفش يني
قوله ان فلان كاسم لاسم ان اتبعه قاعدا ما ههنا زيادة عوضا من الصفات اليه
اي لا مثله ان اتبعه قاعدا علم ان الواو التي تدخل على لاسم في بعض المواضع كقولهم لاسم
يول ما بدلة جمل اعتبارا في تنوينه فان قلت طالق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعده ما يتقدم
جملة مستقلة والى معنى الشل فيجوز ان يقيم لاسم زيد اي لا مثل زيد من جود يي
القوم الذين جاء في اي هو كان اخص في واشدا خلاصا في الجي وخبر لا محذوف وتقدم
في هذه اللفظة نفس فانت كثره لكثرة استعمالها سيما بعد ان لا يما تخفيف الياء مع
وجي دلاي خذوها وقد يحذف ما بعد لاسم على جملة ما يفي خصصا فيكون منسحق
المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما في باب الاختصاص من نقل نحو ايا الرجل من
باب التعداد الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنى في فصار في نحو انا فاعل كذا اياها الرجل
منسحق بالمحل على الحال مع بقاء ظاهرة على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ونحو
الرجل كذا لاسم ههنا يكون باقيا على نفسه الذي كان له في الاصل حين كان اسم
لا يترجم مع كونه منصوب للمحل على المصدر لقيامه مقام موصوفا فاذا قلت احب زيد
ولاسم اربابا او على الفرس فهو يفي خصصا اربابا حال من مفعول الفعل فقد
اي وخصه بن زيادة المحبة خصوص اربابا كذا في نحو احبه ولاسم اربابا هو ارباب

وكذا في نحو احبه ولاسم اربابا كذا في نحو احبه ولاسم اربابا كذا في نحو احبه ولاسم اربابا كذا في نحو احبه
ركب اخصه بن زيادة المحبة ونحو ان يجعل بمعنى المصدر الاثر من اي اختصاصا فيكون معنى
وخصصا اربابا اي ويختص بفعل محبي اربابا على هذا ينبغي ان يكون له ما ذكر الاخفش
اعني قوله ان فلان كاسم لاسم ان اتبعه قاعدا اي يختص بن زيادة الكرم اختصاصا في حاله
تقدمه ونحو من جمل الواو قيل لاسم اذا جعلته بمعنى المصدر من علم بحسب الا ان يحسنها
اكثر وي اعترافه كذا ذكرنا ونحو ان يكون عطفا ولاي دلاي واعذب وقد يقال
لاستثناء ما قام لاسم واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفعول فعل ماض
اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعرفون وما زيد الا يقيم او حاله نحو ما جاء في زيد الا يقيم
او صفة نحو ما جاء في منهم رجل الا يقيم ويقدم ونحو ان يكون هذا حالا لعموم ذي
الحال وانما شرط الفرع ليكون لا ملغاه عن العمل على قوله او عيى عن التوصل بها الى العمل
على آخر فيسهل دفعها اما يقيها من الاسم لانك اشرش كتابا لا لقا و شرط كون الفعل مضيا
لشابهة الاسم والماضي نحو ان وان يليها في الفرع باحد قديين وذلك اما اقترا نه بتقدم
ما الناس الا مدغروا وذلك لتقريبها من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض منفي نحو
قولك ما انت عليه لا تشكر واما اتيته الا انا في وعده عليه السلام ما ليس الشيطان من
يبي ادم الا امام من قبل النصارى وذلك اذا قصد لنوم تعقب معنى ما بعده لا بمعنى من
ما قبلها وانما جاز ان يليها لما يفي مع هذا التقيد لان هذا اللفظ هو معنى الشرط والجزاء في الا
نحو ان جيتي اكر منك واما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون معن من الجزاء منقيا المعن
الشرط بل يكون مقاسرا فالذي ان نحو ان كان هناك ناء كان احتراق وان كان هناك
احتراق فهاك ناء وان كان الانسان نطقا فالجاء ناهي يكون التعقب الذي هو الاغلب
فلما كان تعقب معن ما بعده لا بمعنى من ما قبلها هو المراد وكان يفي حرف النفي مع الا
بمعنى الشرط والجزاء اعني لنوم الثاني للاول جازان بعبارة معنى الشرط والجزاء مع حرف
النفي ولا يصح ما قيل الاول ما بعده ما صوغ الشرط والجزاء ذلك انما يكون بينهما ماضيين نحو ما سرت
الا اكر منك الا اكر منك اي مقاسرين نحو ما سرت من الاين وريي مثل هذا هو القالب في
الشرط والجزاء اعني كونها ماضيين او مقاسرين فجاز كون الماضية الذي بعد لاهما جازا
عن قلدر الواو ومع ان حال كذا كذا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى للجزاء فيكون ما

بعد الاية هذا المعنى المذكور اما ما ضا جرحا او مناسرا جرحا كما رايته و جاز ايضا ان
يظهر الى كون مثله هذا الفعل خلا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيكون من ما ضا او مضاعفا
مع الواو نحو ما نزلت له الواو كرمي ولا نزلت له الواو يكرمني وانما المراد الواو مع هذا
لكون هذا الحال غير مقصور معنونه بمعنى انه فاعله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني
زيد مرارا كذا ونظيره ايضا منفصل عن العامل بلا جاز ان يستظهر مغزاه في ربط مثل هذه
الحال بما لها جرح الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما نزلت له الواو يكرمني وتذكر
واصك عليه كما مر في باب الحال ونحوه في الموضع مع الواو قد ايضا نحو ما نزلت له الواو قد نزلت
لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزء الاخر عن الفاء اذا
كان مع قد كما هي في بابها وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور
وانما قلنا ان الغالب في الحال مقارنته معنونه بمعنى انه عامله لانه قد يحذف ذلك
كقولهم خرج الامير معه صفرا صايدا به غد اي عازرا على اننا نهم من قبلهم جعلوا
العين وم عليه الجزاء بكذا لوقوع الحال وقد دخل الواو لما معنا مل على الماضي اذا انتد
فيتم السؤال عن لشدتك بالله لا فعلت و قوله في كتابه الى اي من سي عزمت عليك
لما ضربت كاتبك سي لي اليه لما نحن كاتبه في كتابه الى عمرو كتب عن اي من سي و قولهم
لشدتك الله من قولهم شددت فشدتي ذكرته فتذكر فتشد السقدي الى واحد مطاوع
والاول السقدي الاثنين والمبني ذكرته الله بان ائت عليك به و قلت بالله ليفعل او
يكون شددت بمبني طلبت اي شددت لك الله قوله نعم انيكم الها اي معي لكم اي طلبت
لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به نعم عليك ومبني لا فعلت لا فعلت و لما
معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا فعلت غيرك بالله فقد ضيفت عليه لام في فعل
مطلوبك فكانت قلت ما اطلب منك لا فعلت ففعلت بمبني المصدر بمعنى لا اطلب
الذي ذلك عليه شددت لك الله وانما جعلت فعلا ما ضا يقصد المبالغة في الطلب حق ك
المخاطب فعل ما يطلب فعلا ما ضا انتم انت غير منه فهو مثل قوله نعم وسق الذين
و نادى اصحاب النار و قولهم رحمك الله ومبني عزمت عليك اي او جئت عليك
و هو من قسم الترك و لما في الاستثناء لا بعد النفي ظاهر ان مقدرا كما رايته ولا
يخفى الا في النزع نحو قوله ان كل ما يجمع قوله خبر كان واخواتها

هو المسند بعد دخولها لما قال هو المسند دخل فيه خبر البناء
و جميع ما كان في الاصل ذلك نقوله بعد دخولها خبرها كلها وقد ذكرنا انه يدخل
في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابو قائم مع انه ليس بخبر كان قوله امر و على
نحو خبر البناء اي فيما يجوز له من كون معرفته ونكرته مفردة او جملة وقد
على السند اليه و متاخر منه و ما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا واسم
نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على التمييز اذا كان جملة او مستقانا ظرفا وغير ذلك
من احكام المذكورة في باب البناء وقد غيخ خبر كان بعض من الاحكام تذكر بعضه في الاصل
الناقصة فاقبل انه من خصائصها ذهب اليه ابن درستين و هو انه لا يجوز ان يقع الما
خبر كان فلا يقال كان زيد قائم و لعل ذلك الدلالة كان على المعنى فوضع المعنى في خبر الفعل
ينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم بمثل ذلك
العلة سواء و هو مبرم على انه فيزستمن ولا يجوز ان يطلق النع قالوا فان وقع فلا بد فيه
من قد ظاهرا او مقدرا فيفيد التقريب من الحال اذ لم يستقدس مجرد كان وكذا قالوا
في اصبح واسمي واخفي و قلن بات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصح زيد نقول وكذا البواقي
و الواو في كاذب اليه ابن مالك نحو ز و وقع خبرها ما ضا بلا ند فلا تندرها في قولهم
و لقد كانوا عاهدوا الله وان كان في نفسه تد في قول الشاعر و كان طوي كفا على سكة
فلا هو ابداهم لم يقدم ولا في قوله اصحبت خلا و اخفي اهلها احفلا اخني الذي باخني
على كبد اذ لاسع من قيام تسبيح يفيد ان مبني النع ابن مالك و هو الحق من معنى خبر
صار و ليس و مادام و كل ما ضا ما نزل او لا نزل او مراد فانها اسما صار الى هنا ظاهرة
في الانتقال في الن من الما في الى حال مستقرة و هي مضمرة خبرها نحو هالكت فقير انصرفت
عينا وان جاز مع القرينة ان لا يتم الحال المستقبل اليها كقول المرء كنت مرغيا
فصرت ثمانا لاسم نكست وكذا ما نزل واخواتها من غير استقامه مضمرة اخبارا
في الما في الا ان النع تنبذ ما يصلح للاتمار من الاسم الجاسد نحو هذا الشد و الصفة
والصفة نحو زيد قائم او مبني او مقرب ان الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحرف
و يستحق مجرد اي هذا اعادته لانه وان كان في الاصل فعلا لا يعل اهل الا لانه لانه
بما رتته اسم الفاعل فقط ومبني يستعمل غير مقيد لانه استعماله فلذلك اذا قلت

كنت رايته زيد لا يدل على الاستمرار واذن قلت استمر وظاهر الاستمرار فاسببه الثلاثة
 اي الجامد والصفة والمضارع بصلاحتها للاستمرار ان يقع اخبار الصار وما زال واخيرا
 بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبر هذه الافعال
 واما ما دام فلم يقع خبرها ما صيلا لان ما المقيد للزمان متناوفا بقلب الماضي
 في الغالب الى معنى الاستقبال كما يحى في قسم الافعال فلهذا نقول اجلس ما دام سريدي
 جالس قد يحى في معنى الماضي كقولهم ما دمست فيهم وما لبس فيهم في مطلقا كما
 هو مذهب سيبويه على ما يبين في الافعال الناقصة والاستعمال الاطلاق سريدي
 تعويض للزمان اما جامدا وصفه او مضارع لشابته اسم الفاعل بخلاف الماضي
 واجاز لا يدل على وقوع اخبار جميعها ما صيغة ولا في ما تقدم بعدم السماع قوله
وتقدم معرفة هذا الخبر المتبادر لانه لم يحجر تقديره على المتبادر اذ كان
 امر متبين ولا قرينه للاسما ما هنا فلا ليس وان كان امر متبين او متناوفا
 لان مخالفا اعرايها رافع اللبس ويكني ظهور اعراب احد ما نحن في سريدي هذا
 وينبغي معنا ايضا ان الشئ في اعراب فيهما لا قرينه ان لا يجوز التقديم نحو كان
 الفتي هذا قوله ويجذف عامله في مثل الناس مخزن
 قوله عامله اي عامل خبر كان واخرتها ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحدف
 من هذه الافعال الا كان واعلم انه لا يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان وان
 كان اسمها ضمير ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم و لو بالصين اي ولو كان
 بالصين وادفع الشرق لو اصعبا اي و لو كان الدفع اصعبا لو قليلا وقوله وقد
 وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذا بما اعتدرك من شئ اذا قيل اي ان كان
 حقا وتقول لا يخلو ان فلان سا وان سراجلا و لو فان سا وان سراجلا اي كذا و لو كنت
 وكذا الخطاب نحو ارجل و لو سراجلا وان سراجلا اي ان كنت و لو كنت و الثاني مثل
 التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد اسم وجزا وها بالفاء وبعد الفاء
 اسم مفرد نحو لمن مقل بما قيل به ان سينا وان خجرا نحو لم يقله نظريه فان
 جازع مع كان المحذوف فبعد ان تقدير فيه او معه ان نحو ذلك كما في قوله الناس
 مخزنين باها لهم فانه يعم ان يقال ان كان معه اي في عمله خراج في الاو لمع

الرفع و لكن على ضعف معني اذ معني ان كان معه اي في هذه سيف وان كان في عمله خبر
 معني غير مقصود لان مراد التكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيئا لان لا اعملا
 و في تلك الاعمال خيرا وان في يده اثم صحته وقت القتل سيئا واما من حيث اللفظ
 فضعيف ايضا لان حذف كان مع جزو الذي هو في صيغة المفعول الفضلة حذف
 شئ كثير ولا سيما اذا كان الجزاء جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي
 كثر به ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قيل فقد رلرفع كان التامة فقلت
 بضعف لثقل استعمالها ولا يحدف الاكثر الاستعمال للتحفيف وليكون الشبهة دالة
 على المحذوف وان لم يحسن تقديره مثل ذلك نفس نصب الاو نحو امير كما يسير
 ان سراجلا فركب وان سراجلا فركب اي ان كنت سراجلا فانا سراجلا فركب ما بعد ان وان
 لا مع ما بعد فانه ان صح رجع ضمير كان القدر الى مصدر ما عد في مجزوف جرحي
 الرء مقتولا بما قتل به ان سيف فسيب اي ان كان قتل بسيف فقتله ايضا بسيف
 فقتله ايضا بسيف وحكي عن ابن مسمر برجل صالح ان اصالح فصالح اي ان لا يكون
 الرء رصالح فالرء رصالح و مررت برجل ان سريدي وان عمر و ذلك لقوة الدلالة
 على الجواز فيقدم ذكره فتيه ما ذكرنا ان الضم في الاو اما احتسارا و واجب واللام
 الذي بعد الفاء من فعدان في لان رفعة باصا رمتلاد بعد الفاء و من تابع كثير واما
 نصبه لها يتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيئا او يتقدير فعل لا يتي نحو
 فيجزي خيرا و حذف المتبادر ان لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المتبادر اكثر من
 حذف كان و غير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور و قيل لان نحو الفاء مع الجملة لا
 اكثر منه مع الفعلية و يحوز ان يقال ان نحو الفاء في الفعلية انما نقل اذ كان الفعل ظاهرا
 اذ كان للفعل مقدار فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فز بداهن بيتر فاذا ثبت ان نصب
 الاو و رفع الثاني اصل فعكس يكون اقيم الوجه بخالفه الاصل في الرضعين و رفعها
 و نصبها من مطان الخالفه الاصل في من ضع واحد قوله **ويجب الحذف**
 اي يجب حذف كان بعد ان مع ضمائها ما نحو قوله باخر اشته االت ذان فان قولي
 لا نالههم الضبع اي لا ت كنت كحذف حرف الجر جازع على القياس المذكور في الفعل
 له ضم حذف كان وابد له منه ما فوجب الحذف ليلاد جمع بين العوض منه واجاز البرد

نحوه كان على ما يزيد لا عوض ولا يستفيد ذلك الى ماع شتم ادم الشون الساكنة في اليم وجوا
نقى الفير الر نفع الفصل بلا عامل متصل به تجعل مفصلا فصار اما انت وتقول ايضا
اما يزيد قابلا ائت قال الكوفون ان الفتحة بمعنى الكسوة الشرطية ويجوز ان
ان الفتحة شرطية قالوا القرائان في قوله نعم ان فصل اي فتح الهرة وكسها بين واحد
اي بمعنى الشرط وما عديم ايضا عرض من الفعل المحدث ولا ارى قولهم بعيدا من
الصواب لمساعدة اللفظ والمبني اياه اما المعنى فلا في قوله اما انت فانقر البيت ذاع
فلمست يفرده واما اللفظ فلم يفرده في هذا البيت وفي قوله اما انت في ما انت من مجله فانه
بكلاء ما تاء في و ما تدر مع عطف اما انت بفتح الهرة على اما انت بكسر الهرة وهو حرف
شرط بلا خلاف والبصريون تقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفون
جوزوا جزمه بان الفتحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كون جواب الشرط لكون
الشرط محدثا فاخذوا لا نزاع لما كان معنى الشرط **مما ظاهرا قال سيبويه**
دخل ان معنى اذا ما و ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل
يعمل في الجوار والجرور اعني فيما انت وانقر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصح ان يكون
ذلك لم تأكلهم لان معموله جزم لا مقدم عليها واما نحو ما يوم الجمعة فان زيدا
قاييم نحي الكلام عليه في حرف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء لان
اما الشرطية اما ظاهرا كما في قوله نعم و ما بفتح مر بكت فحدث و ما متدثرة نحو و ربك
فكبر كما في حرف الشرط فيقدر البصريون اما انت فانقر مكر و بصري في
على هذا ان يكون قوله فانه بكلاء جواب اما انت و العامل في ما انت من مجله محدث
ار بكلاء و الله لا جل ارجاك و كله تكلف ولا ياتي ان تقول ان الشرطية كغيره
الاستعمال في كان الناقصة فان حدث شرطها جاز لم يغير حرف الشرط عن صورته
عني ان سيفان سيف وان حقا وان كذا وان كذا ان حدث شرطها وجوبها مع مفسر كما
في ان يزيد كان منطلقا وان حدث شرطها وجوبها بلا مفسر وجب تغير صورته
من كسر الهرة الى فتح لان بقاء ما على صنعها الاصيل مع قطعها وجوبها عن مقتضاها
الاصيل بلا مفسر هو كالعوض مسكوة فاذا غيرت من حالها الى ضعي سهل حدث
شرطها على سبيل الوجوب لانها تغير كانهما ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بدانه

من ما يكون كالكاثر لها من مقتضاها اي الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف
منها كان مع اسمها و جزها وان تحذفها و حذفها كان لا و جب في جزائها
الفاء لتقربها ان سقط اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية في بها
لما تغير حرف السببية اعني ان سقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب
اعني كان مع اسمها و جزها وان ذلك عن ازيد منطلق اي اما يكون في الدنيا شي منطلق
اي ان يكون شي موجوب وان جده انطلق اي هو منطلق لا محالة فلا بد ان من اقامة جزم
مقام الشرط لانه لم يبق منه شي كما في حرف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل
يجوز حذفها ولا ياتي بها اتيان عن ازيد منطلقا انطلقت و اما انت وانقر فان
قوي و مانع من ان الشرطية من دون حذف الشرط كما احده الكوفون فليست
و قد يحدث كان بعد ما الكسوة قليلا و قاله سيبويه لم يحذف الفعل مع اما الكسوة
قال ابو علي ان ما التي بعد ما انشبت اللام في تأكيد الفعل من شتم جازية اما تحذف
معرضه ما بين بكسر هاء النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما في قوله التاكيد
فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده و قد جاء كان الناقصة محدثا و قد بعد ذلك
واخواته قال من لدن لا نالي ان لا يها اي عن لد كانت مشعرا لا تلازم ان تلتا تاقه
تفسير وان تلق قوله **خبر ان واخواتها من السند اليه بعد دخولها**
يتقضى بمنزلة اخوه في قولك ان يزيد اقايم اتوه **قوله المصوب بلا**
التي لفي الجبس هو السند اليه بعد دخولها اي قوله لها تاول
ولم يقل اسم لا التي لفي الجبس كما قال اسم ان واخواتها من كلامه في النصيبات
وجميع ما هو اسم لا المذكور ليس بنفس بابل بعضه مبني عن لا رجل فلما قصدا لتقت
احتياج الى المسدات المذكورة لان اسم لا يكون بنفس بالاجزاء عا و هي ثلثة كونه
نكرة و كونه مضافا او شبهه وان يليها فلما اختلف واحد منها لم ينتصب كما في
ول تعد الى اسم لا من حيث كونها لها ان يكونه ان يكونه كما هو عادته هو السند
اليه بعد دخولها **قوله يليها نكرة و مضافا** احواله مترادفة و العا
فيها السند و هو الحال الغير المحي و في اليد **قوله لا غلام رجل لك مضاف**
و قوله لا عشرين درهما لك مضاف له و قد تبيين في الفاعل للمضاف

في باب النادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا او لم يحرر
 ذكر اسم لا نصير بما لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الفير الى قوله المصوب بل لا يكون
 مفردا قوله على ما ينصب به هذا او لي كما هو في باب النادى من قولهم
 سبني على الفتح ليدخل فيه غنى لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعني بالفتح ما ليس بمضاف
 ولا مضارع له فيدخل فيه الشئ والجمع والفتحة في لا رجل عند النجاشي والليل
 في اعرابية خلا فالبرد ولا خفش وغيرهما واما الاختلاف بينهم لاحوال قول سيبويه
 وذلك انه قال ولا تقبل فيما بعد ما فتتصبه بغير تنوين ثم قال واما ترك التنوين في
 معنى لها لانهما جعلت وما علمت فيه بمتى له اسم واحد كخمس عشر فان لا البرد قول تصب
 بغير تنوين انها نصير ان لا يكون بي بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة
 عشر للبناء اتفاقا وقال النجاشي بل مراده انه معرب لكنه مع كون معرب من كسب مع ماله
 لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عن خمس خمسة فحذف التنوين في كون معرب بالتشاكل بقية
 مع ماله لا فادة لا البرية للاستغناء كما افاد من الاستغناء في قول من رجل في الدار
 لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل في الدار جواب هل من رجل في كسب الامع
 النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقلا لكثرة
 بالتكسب مع كونها معرفة ولا في ما ذهب اليه البرد واصحابه لان حذف
 التنوين في حالة الوصل من التنوين بغير الاضافة والبناء وغيره هو واما ايضا التنكيب
 بين لا والتنوين ليس باسند منه بين العنات والعنات اليه والجارس والمجرو و لا
 يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه اما حذف التنوين من الثاني
 لان لا تعمل الا في النكرة ولا معنى لها في موضع ابتداء كلما خالف بها عن حال اخواتها
 بحال بل فظها يعني اختصاها بالتنكير وكونها مع بعد ما ابتداء سبب بناء معنى لها
 على مذهب من قال باني اى سبب حذف تنوين معنى لها عند من قال باعرابها
 لانها تجمع الشئ والخالفت ساير العول مل كان واخواتها خالف بمعنى لها ساير العول
 وهذا طريق اعني بناء العول او حذف التنوين منه لمخالفة العول مل اخواته ان ينون
 انه مبني فتمت له الاستغناء في ذلك لان قول لا رجل بل في نفي الجنس بمنزلة
 لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار كما ان ما جاء في من رجل نفس في الاستغناء في بخلاف

ما جاء رجلان عن زان يقال لا رجل في الدار بل رجلان و ما جاء في رجل بل رجلان ولا
 يحسن من رجلان في الدار بالفتح بل رجلان و ما جاء في من رجل بالمراد والتفصيل ولا
 ضمنى النكرة من في من في من فاسست على ما ينصب لكون البناء على حركة استحقاقها
 النكرة في الاصل قبل البناء ولم يكن العنات ولا المضارع لان الاضافة ترجح حالتها
 فيصير الاسم بها اما يستحق في لان لا يعنى لاعراب ولا يكون العنات سببا لانادى
 خمسة عشر ك ونحو من قال الشقي معرب حذف تنوينه دلالة على كون من كسب مع لا
 قال لم يركب العنات والمضارع لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما عن لا رجل طريق
 فحسب حكمه و عن لا مسلمين ولا مسلمين معنى خلا فالبرد فانه قال لان التنوين كالتنوين
 الذي هو دليل لاعراب ففرض عن ما زيدا و ما زيدا و ما مبيد و ما مبيد مع وجوب
 التنوين اذ لو كانا من لقتل يارزيد و يارزيد و التنوين ليس كالتنوين في الدلالة
 على التمكن كما في في الكتاب ونقل عنه انه قال لان الشئ والجمع في حكم المعطوف
 والمعطوف عليه مضارع للعنات فيجب النفي ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني
 نحو لا رجل وامرأة و لان يقول ما ردت به معطف التنوين الذي يكون التابع والتنوين
 فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في غنى ثلثه و الثلثين ولا تنك ان المتن والجمع
 مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص به ما زيدا و ما زيدا و قيل انما افاد ذلك لانه ليس
 شئ من المركبات ينشأ فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقد دليل قاطع ان لا مركب
 مع النفي ولو سلمنا فليس بنا و للتوكيد كما مر بيانه وان سلمنا فهو نقول حصر من ان
 وحصر من لكان في البيت فحضر من كاي في باب المتن و ما جمع سلامة الموث
 فبعضهم يبينه على الكسر مع التنوين قياسا لما سماه عاقل الى ان التنوين للمقابلة لا التمكن
 بدليل قولهم من عرفات و هو منقوص نحو يا مسلمات حجرات عن التنوين العا
 والجهل بركون بلا تنوين لانها وان لم يكن التمكن فهو مشبهة للتنوين التمكن
 فيكون على هذين القولين داخل على عموم قولهم سبني على ما ينصب والمازني بفتح
 بلا تنوين نحو قول اوى الشهاب الذي محل عول فيه فانه تلذ في اللغات لشب
 حذر من مخالفة في الحركة اسما في التنوين بعد لا الفترية فما كان معربا بالحركة قبل دخولها
 وهذا في ما قبله طريق الباب على لحن واحد و علم ان الجار اذا دخل على لا البرية

منع من بناء المنقي بعد ما نحى قولك كنت بلا مال وبعيت من لاني وذلك لتقدير
تقدير من بعد ما لا يجوز بلا من مال وربما فتح نظرا الى فتح لفظ لا فيقول كنت بلا
وذلك كما ينبغي مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد لا خفت من لم تكن عطفان لا ذلك
لها الى الامت زو واحباها عمر ولا فلا زائدة وقد اعترت نبي الاسم لها فافانك
يجوز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع قليل ونحو قوله ولا ترتب عليكم اليوم عند سبي
وجوز البناء الطرف بعد المنقي لا تعلق بالمنقي هو الا كان مضارعا للمضاف فان نصب
كما في خبر من سبى بل الطرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك
تثريب واليوم معمول عليكم ويجوز العكس وكذا قوله لا عاصم اليوم من امر الله
اليوم خبر المبتدأ وان كان خبثا اذ المفعول لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله
ثم من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا يضمن ان مثل
هذا الجار والمجرور متعلق بالرفع وان او تمت ذلك في الظاهر بل متعلق
بمحذوف وكل مصدر متعدي مجزوف من حرف في الجزع نحو جعل ذلك الجار مجزعا عن
ذلك المصدر مثبتا كان او مضافا كما نقول لا سكال عليك واليك المصير ومنك الخوف
وبك الاستعانة وما عليك العول وليس بل التقاء منه لا تثريب عليكم وذلك
لان الجزع المقدر ههنا اي ما يتعلق به الجار فيه معنى لا ابتداء لقصد صفة ولا يجوز
مثل ذلك في اسم الفاعل فلا يقول بك ما على ان بك خبر عن ما فلذا قد سزا مدلول
لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذ انفيت في الوجود من وقع
صاحته في الجامع اي ليس في الوجود من يعيلى في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا
في الجامع من يعيلى في غيره واذا قلت لا مصلية في الجامع فالمعنى ليس في الجامع يعيلى
سواء صلي في الجامع او غيره هذا كله ابو علي عن بغداد بن النعمان محروك
الفرس في الجار في الامس بالمرس في لا عاصم اليوم من امر الله موصلة المنقي
البنوي وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا ينبغي ذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع
مربوب لكنه انتزع تنوينه تشبيها للمضاف قوله وان كان معرفة
او مقصور لا يند وبين لا واجب الرفع والتكثير
اعلم ان لا التبرية انما تقبل بمشابهة لان وجه الشبهة ان للمبالغة في الاثبات

اذناها

او معناها الضعف لا غير ولا التبرية للمبالغة في التقي لانها التقي الجبس فلما نق فلما في النظر
اي في التقي والاثبات تشابهت فاعلمت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف بوجهين
احد ما ان اصلها التي هي ان انما تقبل المشابهة الفصل لا بلاضافة فهي شبهة بالمشبه في
ان الظاهر ان بين ان ولا التبرية تشابها وتماثلا متشابهة ومقاربة ففعل هذا تقوله
انما لم تقبل في المرفعة لان وجه الشبهة هو كونها التقي الجبس لم يكن حصولها فيها
مع دخولها على المرفعة اذ ليس المرفعة لفظ جبس حتى يفتي الجبس بانفتاقها وكذا
لم تقبل في المرفعة بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يند على العمل في البعد
عنهما كما لم يحز العمل في المرفعة لم يحز بنا وه ايضا لان الموجب البناء تقص من الاستق
و دليل تفهيمها لا التبرية فلما بعدد ليها ضعف من التقص من وقال ان الفتح اعلمية
قال لما حذف التبرية بعد التبرية دالة على التركيب وقد استغنى التركيب بالفصل فلي
انما لم يبين مع الفصل لانها لما مر جاز قد يالنا من لا الى المنقي بسبب التركيب واذا
استغنى التركيب استغنى تقديري الاستناء اليه ثم يقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف
عملها ان تليقها مع كون المنقي نكرة غير مقصورة فيجب في الوضع التسمية اي التقي العيت
فيها لانا وجوبها في المرفعة والمفصول واجزا كما في النكرة المتصلة تكن بيلا ولا
يجب ذلك اذ التبرية او تثبت اسمها في ذلك لان المقصود قيام الفرس على كونها التقي
الجبس وعملها عملان وبناء اسمها كاف في هذا الغرض لا يكون لان الامع لا التبرية وما اذا
البيت فانه جعل تكرير هانها على كونها التقي الجبس في التكررات لان لتقي الجبس هو
تكرير المنقي في الحقيقة وما في المعارف والتكرير خبران لما فاتها من تقي الجبس
الذي لا يمكن ان تحصيل مع المرفعة واجزا ابو العباس واين كيان عدم تكرير لا
في الوضع التسمية اسم المرفعة فتحي لا يزيد في الدار وقوله لا تقبل ان تقبل
كنا واما مع المفصول فتحي لا يها رجل قال بكت جن عا واسترجعت ثم اذنت
مر لا يها ان لا البناء رجي عا واما مع المنكر الفصل فتحي لا رجل في الدار قال واست
امر و منا خلقت لغيرنا حيونك لا نفع من تلك فاجع و مثله في لهم لا ستروا قوله
فانا ابن تقيس لا يرا ح وقوله تقيس حيونك لا مال ا عيسى برى حين حزن نرا الناس
او كليا واجيب بان قولهم لان ان يفعل كذا بمعنى لا ينبغي لكان تفعله فهو في

الفهم هو الدخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنون مصدر بمعنى التناول وهو
 ههنا بمعنى المفعول اي متناولك وما خرد هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان ياخذوه وتتناوله
 ويشذوذ قوله ان لا ينسرجوا بها ولا تقع ولا يروح ولا مستخرج ولا مال و قوله هم
 لا سوا من قيل ان لا في تقع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات ان لم يثبت
 افعال لا عمل ليس فيلزم هذا بقوله يجب تكرير اللملة الداخلة على غير لفظ الفعل في الضمير
 احد ما ان يكون داخلة على الفعل تقدير ان ذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر
 نحو لا مرجبا اي لا لقيت مرجبا ولا مرجب موصفك مرجبا ولا هدا اي لا اتيت اهلا
 ولا سهلا اي لا طست سهلا ولا نفعة عينك نفعة وكذا لفرقة والكرامة واذا دخلت
 على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولايك السوء لان الدعاء بالفعل واللام في
 الاصل من ان يفي فكانه قيل لا ملئت سلة كما ذكرنا في باب البناء ولا اصايك السوء
 واذا دخلت على نكرة نحو ولا نكر ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وما نكر لا في
 هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا
 غير دعاء نحو قوله نعم فلا صدق ولا يصح على نحو في قسم الحروف ونايتها ان يكون
 لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان يدخل على لفظ شي سواء جرد بالاضافة
 نحو ان لا شي او مجرد الجري حرف كان نحو كنت بلا شي وعقبته من لا شي وخلقته
 من لا شي وانقلب نحو انك ولا شي سواء او ارتفع نحو انت لا شي ونايتها ان يجر
 اذا لم يكن لفظ شي الا بها من بين حروف الجر ولم يمت الجرب بالاضافة والما قبل
 الجرب ما بال جمدك بعد الحكم والذين وقد عداك شيب حين لا حين فالاول في ان
 شرادة كما في قوله في بير لا حور سري وما شعر اي ما عداك الشيب والوقت الاول
 من الثلثين الى ما قبلهما مثلا فاضاف الاول الى الثاني لانتهاه عليه وقال ابو علي لا
 غير زائدة على تاييل وقت لا وقت كما اظهر في الثلثين وما قبل الشاعر
 حيث قال من حين لا حين عن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حين
 حاصل وانها ان يعطف ما بعده على الجرب وعكر كقولهم نعم غير المصنوب عليهم
 ان الضمير لا في قوله لا زيد ولا عمر قالوا لانهم راوا صورة لا غير مجموعا بمعنى غير
 فانها يلزم تكرير هاء المعرفة باللام فان التعريف فيه غير مقصود فقد في

حكم النكر في نحو من علم نكر هاء النكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل غلام
 العلم واما المعرفة باللام مع لا بترقة فلا تميز بل من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا الزوجة
 استغنفت هذا التعريف بعد نحو لا الى معنى غير لفظها ايضا هذا نحو لا نحو من علم نكر
 نحو انت غير الفارس ولا سباع الزمت النكر في قول من وجها لغيرها هذا وان كان لا ينبغي
 غير نحو دامن هذا الشرط الزم تكريرها ايضا نحو قوله نعم الى طرفة في ثلث شعيب لا طليل
 ولا يفي من الذهب وقوله لا زيد لا مركب ولا ماسر وجهه في زيد لا مركبا ولا ماشيا واما
 قول نسب العلم نحو لا مركب والاقصان اسم من الدواب في غير مستند الى جهة وجواز
 نكر النكر مع الشرط الاول لمعل بكثرة استعماله مع نحو هو مع الشرط الثاني لمعل بعد
 لام اصلها اعني كونه للترديد ذلك مع قدر تقدير من الاستغناء في غير بعد لا التقدير دخول حرف
 الجز في كذا جازحت بلا زهد من غير تكرير مع العلم هو مع الشرط الثالث لمعل بكثرة
 كالكثرة لان غير بمعنى ها ونفي نكر لا بمعنى غير كونه النفي لاسم الذي بعد ها كغير
 ويكون له اصل الكلام وكن هذا لتربراها النفي معنوية الجملة فيلزم معها المصدر واعلم انه
 قد يرد في العلم اشهر ميقن الحلال بكثرة نفيق ويزيد عنه لاسم التعريف ان كان فيه نحو
 لا حسن في الحسن العبري وكذا لا صفيق في الصفيق او ما اضيف اليه نحو لا امر القيس ولا
 ابن زريق ولا يحيز هذه المعاملة في لفظي عبدالله وعبد الرحمن والله والرحمن لا يطلعا
 على غير نعم حق بقدر تنكيرها قاله لا ميثم الليله لا يطع والثاني بيله النكر وجمان اما ان
 بقدر صفات هو مثل فلا تفرق بلا مضافه لاسم في الايهام واما لا يحصل في صورته النكرة
 بنوع اللام وان كان النفي في الحقيقة هو الصفات المذكور الذي ما تفرق بلا مضافه الى
 اي معرف كان نهاية اللفظ واصلا من من ثم قاله لا خفي على هذا الثاني بل يتمتع صفته
 لا في صورته النكرة فيتمتع وصفه معرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يرب صف بكرة واما
 ان يجعل العلم لاشتهار بكون الخلق كانه اسم جنس من صوغ لا فائدة ذلك المعنى لان معنى
 تقيته لا با حوس لها لا فيصلا لها اذ هو ضلع كان فيصلا في الحكومات على ما قاله النبي صلى الله
 عليه وسلم اقبلكم على فصار اسمه عليه السلام كالحبس الفيد بمعنى الفصل والقطع كلفظ
 الفصل وعلى هذا يمكن فصله وصفه بالنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون من بني اى كل
 جبار قهار فيعرف فرعون وموسى لتكثيرهما باللفظ المذكور من جبر القهار من الملقب

مجزئ الكثرة باحداً من الطرفين في التعبير واسم الإشارة ايضا نحو لا اياه ان لا هذا هو بعيد غير
 منسج قوله في مثل الاحوال والاقوة لا بالله بينه اذكرت لا مع ان
 عقيب كل منهما بل لا فضل تكون جاز في الجميع خمسة او جلا لا فيهما وجه ان يجعل لا في الت
 للتبرير فيبقى اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبها ان يجوز على مذهب سيبويه
 ان يقدر بعد ما خبرها معا اي الاحوال والاقوة لنا اي موجود ان لنا ان مذهب
 ان لا الفتح حتى اسمها لا تقبل اعلان في الجزئ منها في موضع الرفع فلا ترفع مبتدأ معطوف
 على مبتدأ والمقدر من رفع ما به جزئ البتة لا يجوز لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد
 وعمر و صاران ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحدة منهما خيرا اي لاحوال
 موجود لنا والاقوة موجودة لنا ويكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره
 و هو ان لا الفتح اسمها عاملة في الجزئ اعلان كما علمت فيه لا المصوب اسمها فيجوز
 ايضا ان يقدر لهما معا جزاء واحد اي ذلك الجزئ يكون من عابلا لا في والفاصل وما
 وان كانا مملين لا انهما مثلاً فلا في في جزئ ان يعلون اسم واحد اعلانا كما ان
 في سريه ان عمر وفايمان كانهما شي واحد واما استغ ان يعمل عامداً في مختلفات
 في حالة واحدة اعلانا في معنى واحد قيا ساع على امتناع حصول اثر من مؤثره
 ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حاله والثاني فتح لا في نصيب
 الثاني على انه يكون لا الثانية سريه لتأكيد تفرق لا في كما في قولك ما جاءني سريه
 ولا عمرى كانك قلت لاحواله والاقوة كقولك فلا اب واما مثل من وان وانه على
 ما يجي فلا يجوز من مذهب سيبويه ان يقدر لهما خيرا واحداً بعد اعلان خبر لاحواله من رفع
 عنده بلا ابتداء وخبره لاقوة من رفع بلا ان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الجزئ
 وفاقا لغيره فيرفع الجزئ بعامليين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما
 خبر على خياله وعند غيره ويجوز تقدير خيرا واحداً لهما لان العامل فيه
 عندهم لا واحد ما يجي ان يقدر عندهم لا واحد ما يجي ان يقدر عندهم لكل جزئ الثاني
 فتح لا في رفع الثاني على ان لا سريه كما في الوجه الثاني لان العطف معناه على العمل
 كما يجي في لا اب ما به فتدبر سيبويه ويجوز تقدير لهما معا خيرا واحداً لكن خبر البتة
 وعند غيره لا مد لكل واحد من جزئ من ليدل بجمع لا ابتداء ولا فظ لا في الجزئ ويجوز ان

بجعل لا جزئاً ليدل على التخييل ليس لكن تليقها عن العمل كما ذكرنا قبل من جزئ الفيا مع كونه اسمها
 نكرة غير مقصورة لضعف لا في العمل وقد حصل منها شرط اللفظ كما تقدم من هو تكبر لان
 التكبر حاصل سواء القيت لا في رده الثانية كما في الاحوال والاقوة على ما يجي بعيدا والقيت
 الثانية دون لا في كما في مثلنا اي لاحواله والاقوة ليعبر بالجزئ مع جعل الثانية مثلها مع
 جعلها سريه سواء لا نقول ان لا الثانية معناه نقل عمله ليس كما قال بعضهم لما قد منا
 انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس والرابع رفعها على ما ذكرنا انه يجوز الفاء لا البتة
 لضعف عملها بل منهما التكرار كما تقدم فيكون الاسمان من فروع بلا ابتداء لا الثانية اما البتة
 كما في الوجه الثاني والامانة فيزياد كذا لا في مذهب سيبويه و غيره في تقدير الجزئ
 في هذا الوجه واحد لا عامل معناه لا ابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد جزاء الكلام جملتا
 او يقدر لهما معا خبر والكلام جملة والخامس رفع لا في رفع الثاني على ان لا لا في البتة
 لكنها الفاء لما ذكرنا من جزئ ذلك لضعفها وقد حصل شرط الفاء من التكبر ولا يلزم مع
 تكبر لان يوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكبر هو الشرط فقط وقد حصل فاقا
 نقرر هذا فلا حاجة ههنا الى ما ذكر المصنف من قوله و رفع لا في على ضعف لكونها بمعنى
 ليس فان لا اضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه والرابع سواء في حصوله التكبر ونظائره
 الاسمين امر باليس بشرط ولا في الجميع البتة في تقدير الجزئ في هذا الوجه كما في الثالث على الملة
قوله واذا دخلت المهمة لم يتغير العمل قال اللاندي لا عرف احدا يقول
 يحق الاستفهام اداة التي فيكون لالتا الجزئ الاستفهام بل لا بد ان يكون لا نكرا او
 التوبيخ او التعني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر مذهب سيبويه لانه قال اعلم
 ان لا في الاستفهام تقبل في بعدها كما تقبل فيه اذا كانت في الجزئ من ذلك قول حسان
 الاطمان ولا فرسان عادية لا محسوس كم ربط الثاني و في مثل لا تخاص بالبرصير
 لم يبعد عن لم يذكر سيبويه حال لا في العرض كحالة قبل المهمة بل ذكر البيراني في
 الجزئ والمصنف ورد ذلك لا في وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
 الافعال كان ولو حروف التخفيف فيجب ان تصاب الاسم بعدها في الاستفهام كما
 واما اذا كان لا بمعنى التوبيخ كقولك لا سبيل الى خمر فانه لا سبيل الى تضرع عماج
 فالانزي والبر وقال احكامها حكم المهمة فيجب ان تصاب العطف والوصف على الموضع نحو لا

مال كثير انفق ولاما وخرش بهما عند ما اقاظاهما مقدرا في الجدة واختار
الصف والجز في مذهبهم قال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التقي بفتها
عن الجز ويعبر عن اسمها معنى المفعول فيعني لا غلام انمي غلاما فلا يحتاج الى جز لا ظاهرا
ولا مقدرا فمن كثر لك الاسم غلاما اي هب لي غلاما وما ما يلاي اي اسمه فلا خلاف
بينهم ان لفظ على ما كان عليه قبل التمس الصف في العنان والعنار والبناء والنفق
النكر وما قبله الامر جلا جزاه الله خير اذ لا على محصلة ست والبيت نقص فقال يرش
نقده من وتقول التحليل الا حرف تخفيف كغلاما وتذكر في قسم الحروف والفعل
مخدوف اي علا في بني رجل وروي الالف في لا التي التمي عن الامر جلا جزاه الله
خير وروي الامر جلا بالجر اي لا من رجل **قوله ونعت النبي الاول من رجل**
يليه ميني وعرب رفعا ونصبا قوله نعت بنو لا ولا ولا صفت وميني حنق
قوله مفر ايليه حال من الضمير في ميني والعامل ميني اي ميني الفت اذا في ميني
الاولى لان مفر انا جاز بقاء النعت المذكور مع النفاذ عن لا التي هي سبب البناء
اذ ياتيهم معنى الاستفراق الوجوب لقسم من الاجتماع ثلثة اشياء فيه احد ماكنه
في المنة هو النبي الذي وليها اعني اسم لا في اللفظ متصلا به والثاني كونه النبي في
النية داخل في لانه النبي في كل الامر جلا طريق هو الظرف لا الرجل فكان لا دخلت
عليه فكانت قلت لا طريق فلذا لم يبق صفة الناد في يه يازيد الطريق لان النداء متعلق
بالوصف والثالث قد بر من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس لا واحد هو
هو فلياء النعت اربع شرايط ان يكون نعت النبي بلا لا نعت العرب احتراز عن نحو
لا غلام رجل طريقا وان يكون لا ولا الثاني وما بعده فلا يبي كرم في الامر جلا طريق
كرم وان يلي النعت النبي ولا يفعل بينها فلا يبي الصف في الاغلام فيها طريق وان يكون
نعتا مفردا فلا يبي في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبي نعت العرب لامفاء الوجه لا في
من الثلاثة المذكورة ولم يبي نعت الثاني وما بعده لا شفاء لا ولا الثالث والاشفا
لم يبي نعت المفضل من النبي بغير النعت للصفات والعنار لا لا لا يبينان اذا لا
لا اسمها لا يبي في هذا نعت النبي ان من كسب من النبي ثلثة عشر لانه يحتاج
اذن في دفع الاعتراض الذي في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى ثلث كلمات

وقال ابن جرير والسير في تقياس هذا البيت لا في هذا الواضع خاصه من كثر مع
النبي بل في داخله على النصف الركب مع صفته نقل في علمها كما نقل في خمسة عشر
اذا قلت لا خمسة عشر لنا سند وجه على ما ذكرنا من ركاب تركيب لامع النبي في هذا
الموضع في غير من تركيب النبي مع صفته نقيض قوله وعرب رفعا ونصبا
كانت الصفة مفردة او مضافه او مضافة لها قال يحيى بن معاذ صفة النبي النبي
منصوبة لا غير نحو لا عبد كرم السبب لعله فاسها على صفة الناد في النبي مضافة لها
ان يفرق بان يالو يشرت الصفات لم يكن فيه لا ينيه لا الصف فلن منه الصف لما
وقع صفة ما مباشرة ويجوز في الصفات الذي مباشرة لا الرفع وذلك اذا كثر
نحو لا غلام امرأة فلم يلبس منه الصف لما وقع صفة مباشرة وايضا والفم في الناد في
بناي فكان حمل وصفه الصفات الذي يجب نصبه لوقوع منادى على النقب الذي
هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف التنفي بل فان الفتح فيه بناي على قوله وامراني
ضعيف على آخر والرفع امراني فكان حمل وصفه الصفات الذي لا يتمتع رفده لوقوع
منفيل على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جازلا وقد هب ابن جرير ان كان اسم
لا اذا انصب يكون مضافا او مضافا له لم يرفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف
والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر لا يترى مذهب ابن جرير ان يرفع وصف
سبي لا في نحو لا غلام طريق دليل على ان لا غير عامله لا في حمل الاسم ولا في الجز بل في
صفاء والجز المقدس من رفع يكي نه خبر البتداء اذ لو علمت الصف في البتداء او في مفرقة
معنى الكلام كانت كثير ولعل وان نحو ها فلم يحرف رفع وصف اسمها كالمعجز
رفع او صاف اعلم انك لا صفاء معنى لا ابتداء معها كلها لقابل في مفرق بين الاوليت
واللعل ونحو ها الضعف عمل لا لا يري انه يبطل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز
الافتاء مع التكرير وسن دى تراينا على رأى المبر وفي عامل ضعيف يعمل بمشاهدة
للشبه يعمل هذا نحو لا غلام ولا غلام رجل طريق حسن الوجه فنرفع وصف
النفي مضافا كان النبي مفر دى او مضافا كان الى صف ان مفر هذا الاعراب في
النعت المذكور اكن من البناء وانما جاز ان رفع حملا على الجمل ببل كان هو القياس لان التبع
يلزم سبي عاتيا ولا عراب لا في الحركة البتية عن جاء في هو لا الكلام بالنرفع وانما جاز الصف

ملا على الحركة البناءية لمساكنها للاعرابية بغير وضها بالعرص لاود والها كما انها مملو
محدثه لما كان من في غنى بامر هذا الظرف ويجوز ان يقول ان الصفه في الصفه حملا على
حمل اسمها المنسوب لانها نقل عمل ان تحمل اسمها المبني رفع ونصب قوله **العطف**
على اللفظ وعلى المحل جازين لما قلنا في الصفه سواء هذا اذا لم يكن العطف
معرفة فانه كان معرفة فرفع واجب عن لا غلام لك والعباس وكذا في ما بين اربع
النفي ومن قاله رب ساءة ومثلها لم يمنع عن لا غلام واخاه لان مثل هذا البناء
نكون كما يحى في باب المرفوع لا يجوز البناء في العطف كما جاز في الالف لاسماء صحيح
البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الاسر الثلاثة فلا يجوز الابواب وان كان في البناء
ما يزيد من عمره في ذلك لضعف الاعين الثاني لان فيها يليه او كان في حكم ما يليه في الفت
للكون مر على انه قد نقل عن لارجل وامرأة بالغ في العطف وقياس قوله من جعل
العامل في خبر النفي نفس لا لا ابتداء ان لا ابتداء ان لا عزز رفع العطف حملا على المحل لا
يغني الجز كما في ان قال لا اندلس الذي بقي من التتابع بعد الالف والصف والعطف من البدل
والعطف البيان والتوكيد اللغوي فلا نفس لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم
لا حكمها مع المناد في القسم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفعول انكره عن لارجل صاحب
لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان من في عا او نفس با وان كان معرفة فزج
سرفها وقول لا اندلس اقرب اذ لم يفصل البدل المفعول النكر عن النفي لانه لا يفصل
عن الفت الذي يعني جواز اذ اجمع الرابط بل تدل عليه من حيث كونها هي المقصود
ولعل ابن مالك من في بين البدل والصف بان الوصف يتبع كسب مع الموصوف
والا البدل فيجعل البدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل الا مركبا مع البدل منه لكونه
في حكم الساقط لا مع لانها داخله على البدل في التقدير والتركيب من لفظ لا يقتدي به
اقول في تقديم انه لم يقسم دليل على التركيب بين ولا اسمها ولا بين الوصف والوصف
وامعطف البيان هو البدل كما يحى في باب الالف في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل
تامة مستقلة واخرى غير مستقلة في باب الالف في باب البناء كما تقول لا مثله
احد ولا كن يد رجل ولا كمر واحد قال امر والتيسر ويليها في هو لا الجملالة ولا
كذلك في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفه العطف حملا على المحل اذ لا

بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كن يد رجل ويجوز
انه يحمل الضاب مثل هذا على التميز كما في قولك لي مثله رجلا ولون عسلا واما قوله جاز
كالعشيرة راجع من من ومنه فقلت انضاب نرايا بقدر الفعل اي لا اسري بعشيرة اليوم اي كرايا
عشيرة اليوم نرايا كما تقول ما رايته كاللوم رجلا وذلك ان العشيرة ليست بالزايين حتى يكون
عطف بيان لها واقوله مع تقدير كرايا عشيرة اليوم نرايا صاير الاخر وهو الاول كما في قولك
لا كالعشيرة عشيرة وعشيرة فيجوز ان يكون نرايا تابعا على اللفظ والالتكيد فلا يجوز
تاكيد النفي المبني تاكيدا معني بل ان النكر لا يكد ذلك التاكيد كما يحى في باب التاكيد
ولذلك كان لفظيا فلا يكد في المنادى كونه على لفظ المكد مجردا عن التثنية
في جازر الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك
الكر رسم وصفت الثاني نحو لاء ماء وبارد افا ان شئت ثبت الثاني نظر الى كونه تكريرا
لفظيا وان شئت اعرابية رفعا ونفيا وذلك لانك لا وصفت صاير مع وصفه كانه وصف
للاول كالحال الموطر في غنى قوله نعم ان انت لنا قرا عريا فلا عراب في الكسر الموهون
او لا نظر الى كونه كالفصحى من الاعراب في الكسر غير الموصوف واما وصف المكررا عني
باد كالفصحى في الاعراب قوله ومثلا باله ولا غلاما في جابر بن يفيان
الكثيران يقال لابل ولا غلاما مبدل فيكون مبدل على ما ذكرنا جاز ايضا في غير الالف
حدا لشد في الشئ وجمع المذكور السالم في الالف ولاخ من بين الاء الستة
اذ لم يعللهم الجران يعطى حكم الاضافة محذوف في الشئ والجمع واثبات الالف في الالف
ولاخ فقال لا غلاما في ك ولا يابله ولا خاله فيكون معرفة اتفاقا واجاب
سبويه ان يكون عن لا غلام كمثل اعني يكون مضافا واللام نراية فيكون مضافا
نتم اعلم ان مذهب التحليل وسبويه وجهس النجاة ان هذا الذكر مضاف حقيقه
باعتبار المعنى فيقول لهم اللام لا يظهر بين العنات والمضاف اليه بل يقتدي جابوا بان
اللام ههنا ايضا مقدرة هذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كهم الثاني في ما يتم عند
عدي على مذهب من قال ان يتم لاي له مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين
المضاف والمضاف اليه كل فصل **فصل في** بالذي علمهم في هذه الاضافة
على الفصل بينهم بين العنات والمضاف اليه باللام النحوي كيدا ومن سائر الاضافات المقدرة

باللام بانهم قصدوا نصب هذا الصنف العرب بالاسم تكريه هاتين في المعاصرت
المستتر بالرفع مع تكريه لا تفصلوا بين الصنفين لفظا حتى تفسر الصنف بهذا الفصل
كانه ليس بصنف فلا يستكرضه و عدم تكريه واحد والدليل على فصلهم لهذا
الغرض انهم لا يسمون هذه العاملة التي للصنف اليه التكره فلا يسمون ولا بالرجل
حاله كذا ولا غلا في شخص بفتح كذا والدليل على انه صنف قوله قد مات سماخ
ومات مزر و داي كرم لا اياك غنلا فترج بلاضافة وهو كذا لا يقاس عليه فلا يقال
لا اناك ولا يدريك وقد جاء الفصل باللام بالجملة بين الصنفين لهذا الغرض في المثال
وهو شاذ كقولهم يا ابن الجمل صرا لا اقولهم قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة
اذ لو كان كذا كان معرفة فوجب رفعه وتكريه الجواب لم يرفع ولم يكن تكريه
في صيغة التكره والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكره فكيف يرفع ويكره
مع الفصل باللام وقال ايضا بالاك ولا اب لك سواد في المعنى اتفاقا ولا اب لك تكرر
بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا كذا المعرفة لا يوافق التكره في الجواب
انهم انفقوا ان معنى الجملة لا ابا كذا ولا اب لك سواد لم ينفقوا ان لا ابا كذا
لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملة واحدا مع ان المسند اليه في احدهما
معرفة وفي الاخرى تنكف والمسندين خبر لا ابا كذا تخذف اي لا اب لك موجودا
في الاب فهو لك اي اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابك موجودا والثانية
بمعنى لا كان لك اب ونحوي الجملة واحدة مع كون المسند في احدهما معرفة وفي
الاخرى تكرر ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا
للفساد المذكور لكنه فصار للصنف فاعطى حكم الصنف من انبات لالت في اب او انا وحده
النون في غلا في وسيله في له لشار كثر له غنلا ابا كذا الصنف في اصل معناه اي في اصل
معنى الصنف وذلك ان اصل معنى الصنف الذي هو ابوك واصله اب لك كان محصيا
الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واصيف صار الصنف معرفة فنقول اني محصيا
اعطى تعريف حاد بلاضافة كما هي في باب الاضافة و اب لك تشارك ابوك في التخصيص
الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجرى من حده ان اعطاء حكم الصنف لشار كثر له في اصل
معناه لم يجر لا يثبت ولا يثبت عليه لان الصنف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعطى لشار كثر معنى

ان العرف

ان العرف لا يكون بمعنى التكره كما ذكرنا من تقريه ولو كان ذكر المصنف لجاز ايضا في
التكره لا بالرجل بل في معنى تشبيها بالصنف فاذا آتت لاعلامين طريقين لك لم يجد
النون من غلامين اتفاقا امل على مذهب النجاة فلا تسام الفصل بين الصنف والصنف
اليه بنعت الصنف و اما في مذهب الصنف فالفصل بين تشبيه الصنفين بما لا يصل بينهما
واما ان فصلت بالعرف او الجاز الناقص دون العرف المستقر على لا يري بها لك ولا غلا
اليسم لك فاجازي في احصاء لان الفصل به كلا فصل بكرة ما يقع في العرف ولم
يغير سببه والتحليل بل ان جازات النون لا الفرض وهو الشر كذا في قوله كان اصوات
من الغالبين و اخر السيل لافاق القلبر قوله ويجذف في مثله عليك
اي محذوف اسم لا في عليك ولا محذوف الاسم لامع وجوز الجوز كذا لا محذوف الجوز لا مع
وجوز كذا اسم لا يكون انما كان في لعمركم لا كن يدا ان جعلنا الكاف اسماء جازان يكون
كن يدا اسماء والجوز محذوف اي لا مثله موجود وجازان يكون خبر الى لا محذوف من زيد
جعلناه حرفا فلا سم محذوف اي لا احد كذا في قوله خبرها ولا المشبهة بليس
هو السند بعد دخولها اي دخول ما في مملتها ولا مملتها لا بانها اجتماعا معا ولا غلا
عليه كافي جنب كان قوله ومي جازية اي هذه اللفظة هي اعمال ما ولا عمل
ليس وقد ذكرنا انهم لا ينفقون عن احد لا عن الجازين ولا عن غيرهم رفع اسم لا
ونصب خبرها في موضع فاللفظة الجازية اخذ اعمال ما وجد هادون لا عمل ليس بشرط
سبحي وغير الجازيين ومن ثم يسمي لا يعمل بنا مطلقا في له واذا ازهدت ان مع ما
هذه شروط علمها ما عمل لغير احد هان لا يملها ان كقولهم واما ان طيناهين ولكن
منابان او لا آخر بنا علم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بن ميم اذ قياس العمل
المرام ان يخلق بالقياس الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكن من تمكنه بشيئا
في مركزها ما مشترك بين الاسم والفعل واما الجازيين فانهم اعلموا مع عدم
الاختصاص لغير متبعتها ليس لان معينا سراء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء عند
النجاة ان ما ليس كلاما لشيء الحال والمحقق انها المطلق النقي كما هي في الافعال الناقصة
فلما كان قياس اعمالها ضعيفا العزل لا في عارض فمن ذلك يجي ان بعد ما وانما عز لها
لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه الناقصة لفظا وكان ما الناقصة دخلت على نفي والنفي

اذا دخل على النبي فادخله في باب فصارت ان كالا الناقصة لشي ما في معنى ما يزيد المطلق
ويجوز ان يقال انما العرلة الفصل بينهما وبين معنى لها قد جاءت ان بعد ما غيب
كافة عند ودا هو عند البود قياس الشد ابو علي بن عدلت ما ان استتم دها ولا
معيها ولكن استتم للعرف وان العارلة عند الكوفيين نافية الزائدة في القسم
يقولون هي نافية زائدة لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي فاذلا
وربما يلزم بان لا يجوز الجمع بين الحرفين متقفي المعنى لا مفصول بينهما كما ان في ان
زيد القاييم والجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع ان في كلامه في الحقيقة في في
الا ان مع ان في الامة في الحقيقة فلا قد يشترها معيان اخر ان وما التقريب والتوضيح
فلم يكن لجمع الحقيقة وكذا في الامة في التشبيه ايضا واشد الفراء الا او اري لا بما
ابتنها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والواو لا بما ابتنها مما يفر لها عن العمل
اشفاض بينهما لان علمها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع
زوال الشبهة ونحوه عن يونس لم يجوز الجمع مع اشفاض نفسها بالواو واشد في ذلك
وما الذي هو الا نحو بابا هله وما طالب الحاجات الامم ما واجب بان الضمان
وتحذف من الاول اي ويران محراب وكذا معد ما معد كقولهم تم وقر في
كل سمن فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المعنوية المطلق ومن ذلك
لصدم نفس الحرف فاما كان او غير معنى ما قام زيد وما في الدار زيد وذلك لصنعها
في العمل فلا يضر ان يعمل النصب قبل الرفع كالنصب فقال اي مصفرو منه التبدل
ما يطل عليها اذا كان الحرف المتقدم طرفا كما فعل ان واخواتها قال ابو علي بن عمر ان قوما
ما جوف طاعما لم يستقد منه الجوز فاما كان او غيره قال الربيعي لا عمل عندي هو القياس لبقار
بين النفي وما قوله الفزاري ق فاصحى اقتداء بالله وولهم ادم قريش وادبا لمهم
سرفان سيبس بر حكي ان بعض الناس مصون مثلهم وقال هكذا الا يقال يعرف قيل
ان جزمها حذف اي ادم ما في الدنيا من مثلهم حال من سرهم عليه وجوز الكون في
انضاب على الطرفين في مثل حالهم في مثل وكانهم من السر فوي وي ما شيا
من اعيى قال اي عن قوله لو انك ما حيين خلقت جرا وبالجرا لا والخلق دليل
على جزم تقديم الجزم المنسوب اليها لا يدخل على الجزم المنسوب وعلى هذا بني ابو علي

والنحوي اشتاع دخولها على خبر التميته واجازة الاخفش وهو الوجه لا يندخل بعد
ما الكوفيين اتفاقا نحو ما ان زيدا لما يم قاله لعرك ما ان ابى مالك بعمله فلا ضعف
قوله ومنع ابو علي ولا اخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلا قال الربيعي والبيتاي بعمله
الذكر مرثاه له ولا يمنع دخول الياء في جزم ليس في بعض النسخ بل ان ذلك لان الياء لا كيد
النفي ولا يدخل بعدا متقاضيا وقد يدخل هذه الياء على خبر مبتدأ بعد هل نحو زيد
بخارج وفي الخبر النفي في باب نون نحو ما طننته بخارج وقد ترد في جزم البتة نحو لا خير
يخر بعد الناس وقيل هي بمعنى في ورمها زهدت في الحال المنفية نحو ما جاز في زيد بالك
وفي خبر ان لا تفته بعد باب راية متفيا كقولهم ان لم ير وان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يخلقهم بقادرو وقد يزداد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني
قلت بان في جوف علم بما يظلم عمل ما ان يتقدم ما ليس يعرف على الاسم المتقدم على الجوف
فلا يجوز ما زيدا عمرو فانما بالجلوف ما اذا كان طرفا كقولهم تم وما منكم من احد
عنه حاضرين وقال الكوفي الامام بعد ما مبتدأ وخبر وانصب الثاني بترع الخافض
اعني الياء وليس نفي لان الياء زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكى بها حذف فو ايضا ليس الجوف بها
منقولا حتى ينصب بالمفعولية مع حذف الجاوي وصوله الفعل اليه كما في استغفر الله دينا
وذلك لان الناصب ليس بترع الخافض بل الناصب هو الفعل ونسبه نصب الجوف محلا
لكن من منقولا لا يمكن تفسيره لفظا بسبب الجاوي واذا اعدم الجاوي ظهر عمله المتقدم هذا مع
حذف الجاوي ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس لا مع ان وان واجازة الاخفش حذف
اسم ما استغفارا يبدل من جيب نحو ما قايم الا زيدا اي ما احد قايم الا زيدا اي ما احد قايم
الا زيدا وليس نفي كما ذكرنا ان الاستغفار في الفزع قايم مقام التعدد المقدس فيكون قد
عمل ما على هذا في الاسم مع لاخرة عن الجوف مع الخفاض النفي واحد مما سيجل بعملها فكيف
اذ اجمعها ولا يجوز الا زيدا قايم التقدم المستثنى الفزع على الحكم ايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها
وبين من لها يفر الطرف ومع الخفاض النفي قوله واذا عطفت عليه
اي على خبر ما ساء كان مفعولا او مجرورا بالياء الزائدة قوله بموجب اذا كانا
عطفت عليه مدان لكن لانها الاثبات بعد النفي كما يحى في باب خروف العطفت قوله
قال رفع واجب وذلك لان والعلو والعلو في النفي وقد ذكرنا او جره الرفع فيه في باب

الاستثناء فلا يفيد و قال عبد القاهر هو خير مبتداء لحدوث اي ما يزيد بتمام لكن هو لابد
 فجميع هذا ليس هنا عند ما نحن فيه اي من باب عطف المرفوع على المرفوع ولا يمكن ان يكون
 منه امتناع عطفه عند على الجزع و قد اذيل من نصبه عند وهو على هذا من باب
 القطع كما هي في باب العطف و قال ابو جعفر هو عطف على التثنية لان كثرة ما يقع خبر
 ما من في ما عند ما سطره عن العمل فتقوى ان الاول مرفوع و هذا كقولهم الجزع في محو
 قولهم مثايم ليس مصليين عشرة ولا عاب ايميين غرايبا ليس اذ هب اليه شيء لان مثل
 ذلك ليس بمطرد و لا في سعة الكلام و اذا عطف على خبر ما من خبر ليس الجزع و هو بالياء
 متفيا محو ما يزيد لقائمه لا قاعدا جائز في العطف في الجزع على اللفظ والنصب مما لا
 على المحل قال معادي انما ناسخ فلنسا بالجملة ولا لهديد اي محو من الرفع على ان يكون من
 باب عطف الجملة والتبذار حدوث في اي و لا هو قاعد و قد يحذف العطف على خبر ما التثنية
 ايضا مع الرفع والنصب محو ما يزيد قايما لا قاعدا ولا الجزع العطف على خبر ما المضرب
 ايضا مع الرفع والنصب محو ما يزيد قايما لا قاعدا ولا قاعد و ذلك يتوهم الباء فيه لكونه
 دخولها على خبر ما المنسوب و ذلك كما في قولهم مثايم ليس مصليين البيت و اما في خبر
 خبره محو ما يزيد خارج او داخل بالجزع فضعيف نادرا لا يكتفى بالباء في مثله حتى يكون المقدم
 كالثابت و قد يعامل هذه العاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنسوب
 باسم الفاعل على انهم اضافية اليه محو ما يزيد ضاربه عمر و بكر و ان عطف على خبر ليس
 او ما المنسوب و صفات صفيا من تفعا ما هو من سبب اسمها محو ما يزيد قايما لا قاعدا فلا
 جائز في ذلك الى صف و جر آخر و هو رفعه على عطف جملة ابتداء بغير متقد منه الجزع على
 الجملة التي هو ما يزيد قايما لا على خبره قايما و محو مثل ذلك في محو ما كان يزيد قايما و لا
 قاعد غلامه فيكون عطفه اسمية على فعلية و يكون مضمون العطف كالليس متفيا على
 ما كان على هو كقولهم غلامه قاعد و عامر و الحال فاما في ما ليس مضمون العطف والمطوف
 عليه الرفع في الرصف الذي بعده من العطف او نصبه لان ما ليس للمضي المطلق و ظاهر
 الحال و يتوهم على هذا ما كان زيد قايما و لا عمر و قاعدا او قاعد فاذا انتقام و التقود
 متفيا و قال ابو جعفر و اذا انتقام متفيا في الماضي و التقود في الحال و ما في زيد ان ليس زيد
 قايما و لا عمر و اما ان قاعد فالحالان حالتان رفعت قاعدا و نعترا لاذكر ما نصب قاعدا

في الواقع الثلاثة انما ما كان و ليس و ما على عطف الاسم و الجزع الاسم و الجزع لا تقدم الجزع
 في المطوف بطل على ان لا يجوز ذلك فيما كان يزيد و قايما لا قاعدا البوم و لا في ليس اذ لا يطول
 عليها يتقدم خبر ما على اسمها بل يجب ان يكون ذلك منها على عطف اسمية على الفعلية
 و يجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قايما لا قاعدا البوم ان يكون لاجل عطف الجزع على الجزع
 والبوم فاعله و يجوز على هذا الوجه فيما و يجوز في هذه المسئلة من العطف على ان يتم
 الجزع في العطف عليه و يكون عطف المرفوع و لو جعلناه على عطف الاسم و الجزع على
 الاسم و الجزع جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما ينبغي
 من مذهب الاخفش و جائز في ما على تقدير جواز دخوله الياء على خبر ما المتقدم و قد
 ان اظهرت الياء في هذه المسئلة في قايما محو ليس زيد او ما زيد نقيما و لا قاعدا البوم جاز ذلك
 في قاعدا الرفع والنصب و الجزع على الوجه المذكور سواء و لو جعلت مكان السبب المذكور
 اعني البوم اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقاء و لا قاعدا زيد فالرفع احول من النصب
 لان الكلام مع الرفع جملتان و مع النصب جملة واحدة و تكرر الاسم في الجملة الواحدة
 ضعف خبر كثير محو زيد ضرب زيد على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير
 اخف لان يكون في موضع التثنية محو قولهم القاسرعة ما القاسرعة و اما في الجملة
 فكثير و ان اتصلنا كقولهم نعم لو لم يكن حتى في مثل ما و في رسول الله الله اعلم في
 جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم محو ما زيد قايما لا قاعدا
 عمر و عمر و ابو زيد لم محو لان لم يجعل في اللفظ موطا بخلاف تكرير الاسم
 في محو ما زيد ضارب زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعف على
 ما ذكرنا و لو قلت ما ابو زيد و ان جعلت موضع السبب احسا محو ما زيد بقاء
 او قايما لا قاعدا عمر و ليس مع نصب قاعد لان عمر و لا يصلح ان يكون قاعدا لقاعد
 على عطف الجزع على الجزع لان معطوف في حكم العطف عليه فيما يجب له و قد وجب
 في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معنى ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا
 فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد و الضمير فيه لو رفع عمر و و لا في معنى له
 فاذا لم يحذف عطف الجزع على الجزع لم يبق الا عطف الجملة فيجب اما رفع قاعد لتقدم
 على الاسم على مذهب الرعي هذا في و ما في ليس فيجب نصب قاعدا على عطف لا

على الفعلين ويجوز الجزاء على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين لا من لا يتطرق
 في العطف عليهما ما يشتهر للعطف من كون الاولى لا يجوز ان ياتي الثاني بنفسها او بغيرها
 كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء من منع نحو ما زيد قايما ولا عمرا واذ هبنا وكذا في
 ليس بانه على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز ان ياتي العامل
 واهبا ونقص سببهم ذلك يجوز ان ياتي في الرفع ذاهبا او اجماعا والعامل في
 المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا التقدير كما يجيء في التتابع واجاز اللفظ
 اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو متى ليا على احد الا على اضعف المجازين وليس
 بمنسوخ عن جميع النجاء جوز و اعمال ولا عمل ليس على الشدة وفيه نظر
 الذي نكره ذكره قال لاندس ينبغي في الامة عمل ليس مراعاة الشر وطه العبرة لا اعمال مابل
 في فيها قال في فانها اضعف من قال لكون النجاء لا مذكروا في كتبهم لا شرط الا واحد
 وهو كون معنى لها نكرة او امكان او خيال قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس بضر ايضا
 هذه الشر وطه وقد يلحق التاء لا محالات فيجوز بلفظ العطف معناه ان نكره محلات
 حين مناصير وقد يدخل على لفظة وان ولفظه هنا ايضا قال القراريكون مع لاف
 كلها وانشد ولات عاعة مندم والتاء في لات التانيث كما في ربت وممت قالوا اما
 التانيث الكلمة اي او لبا لقة التقي كما في علامته فاذا وليها حين فصبه اكثر من
 رفته ويكنى اسمها محذوف فان حين جزها تمل عمل ليس لمناستها له كسع التاء
 اذ تغير على عد وحرف فساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال بافتان اسمها كما في عبد الله
 ليس مطلقا لان الحرف لا يغمه فيها وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته
 فهو اسم لا يجر محذوف اي لات حين مناصر حاصل ولا يستعمل المحذوف في
 احدا الجزاءين هنا فلا سبب يروى عند الاخفش ان لات غير عاملة في المصوب بعد
 بتقدير فعل قلت حين مناصر اي لا اري حين مناصر والرفع بعد ما استبداه محذوف
 الجزاء فيرضع لان وجوب خلف الفعل التام في حين لمستلزم ما وضع تعيينه ولا
 ولا يتبع دعوى كون لات في البتريه دعوى ان لم تكن مكنية ما اضيف حين اليه فاذا
 اقتصب حين بعد ها فالجزء محذوف كما في الاحوال واذا ارتفع فلا اسم محذوف
 اي لات حين حين مناصر كما عليك ومقتل عن ابي عبدان الفاء من تمام حين كما في

جاء العاطفون تحين مامس عطف والطعن نزلان مامس مطعم وفيه ضعف لعدم شق
 تحين في اللغات واشتهر لات حين وايضا فانهم يقولون لات او ان ولات هنا لا يتأ
 تاوان في تملات او ان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كاذن نا البصري في عنهم
 وليس بشي ادله كان الجزاء وان واخصاص الجاء بعض الجوزيات نادروا لم يجمع لات
 حين مناصر جرحه لانه تام اي ايضا لان كان جارا لكان لا بد له من فعل او معنى يتعلق به
 عوان عند البصري في والمبرد مكي كثر مضافا في الاصل الى حلة فيجوز ان طلبوا اصليا ولات
 او ان فاجبا ان ليس حين بقراري لات او ان طلبوا انهم خذفتا الحلة في واني وان على السكون
 ثم ابدلت التنوين من اللغات اليه كما في يوسد فكل النون لثمة ساكن كاذن اذا وتقول
 خذفتا الحلة في على الكسر لا على السكون ليل يلزم اجتماع الساكنين ثم اني تنوين العوض في
 بعض التنوين في السمات من اللغات اليه لا اذ كان محله فلا تبدل في نحو من قبل وقيل
 ان اذ ان محذوف من مصدر بعد لات اي لات من وان فكذا يكون ولات حين
 مناصير على الفرات لثمة كما قال الامر جلي الا من رجل والامرات هنا فتمنا في الاصل
 للمكان استعمل الزمان قال حنت توارى ولا هنا حنت و بد الذي كانت لوار حنت
 و هو مضاف الى الجملة الفعلية وقد قطع عن الاضافة قال في ان لا طمان عيك بلع نعم
 لات هناك فليكن جرح اي ليس هنا بلع ورفع ما بعد لا في نحو ليس الطيب لا المسك لغير
 تميم فذلك لحالهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الثاني والجملة بعد ها خبرها
 ولا تقدر ذلك التقدير اي ورد في كلامهم نحو الطيب ليس لا المسك بالرفع و حين
 ايضا ان يكون لا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والجزء محذوف اي ليس لا المسك
 في الدنيا ويشكل ذلك بلن وم حذف حذف خبرها بدلا ما سدده ولم يثبت الجرح
ما اشتمل على علم المضاف اليه بهين شرحه في هذا الموضع
 و علم المضاف اليه كما يفي ثلثه الكسر والفتح والياء قوله للمضاف كل اسم
 الاخر في الامر والاعلى ان الجرح بد بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه ميسر به
 ايضا مضاف اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الا ان بين اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ
 المضاف اليه اسره به ما جرح ايضا فاسم اليه محذوف التنوين من الاولى للاضافة واما
 من حيث اللفظة فلا شك ان مزيد في مرتبة يزيد مضافا اليه اذ اضعف اليه الرفع

في

بواسطة حرف الجر قوله لفظاً نحو زيد في مرتبة زيد قوله أو تقديراً كما
 في غلام زيد و خاتم فخره والظاهر ان انتصاب لفظاً وتقديراً على الحال ونداء الحال
 حرف جر وان كان كذلك لا اختصاصاً بالاضافه والعامل بعينه واسطة اي يتوصل بالجر
 ظاهراً ومقدراً قوله مراد انما احتوت تحت مراد عن الفعل فيه والفعل له لان
 حرف الجر مقدراً فيها لكنه غير مراد في القليل ان تقول ان اردت ان لا يكون مراد
 بعينه لم يجز ان يعنى الظرفين والتعليل فيها ظاهر وايضا انت متقيد بالجر فيها
 وكل مقدراً مراد بعينه اذ لا معنى له الا هذا وان اردت ان لا يكون مراد لفظاً اي ليس في حكم
 الملقب به حيث لم يجر والمقدراً في الاضافه مراد اي عليه هو الجواب في كان كذلك قلت
 المضاف اليه كل اسم صفة كذا جرح وجر جرحه فيكون على ما انكرت من جرحه
 العرب بانما يختلف اثنان في القليل الى الدوام كما انهم اذ كونه المضاف اليه جرحاً و
 يحتاج الى معرفه حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جرح بعد ذلك كما قلت في المثال
 انما يجده يعرف من وقع ثم جعلت في ذلك من فتر حقيقة محتاجة الى كون جرح و مراد بعينه
 مراد على ما ذكرنا باقياً عمله اي الجرح واعلم ان المضاف اليه اضافته لفظية خارج من هذا
 الحداد ليس الجرح في قولنا زيد حسن الجرح مضافاً اليه حسن بتقدير وحرف الجر
 بل هو من كذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافاً الى زيد لكن بنفسه لا يجر
 الجرح كما كان مضافاً اليه من حيث المعنى نفسه ايضا لم يجر في اضافته اليه في حال الامتناع
 ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدل على اسم الفاعل جرح في بعض المواضع وان كان
 من فعل متقد بنفسه نحو انما ضارب لزيد لكونه اضعف علا من الفعل هذا او في
 العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما في اول الكتاب وفي العامل في المضاف
 اليه اللفظ اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدراً لا حرف فيه مقدراً وكذا قلنا
 العامل بعينه الاضافه لا تالايين بل مطلق الاضافه ولو اردنا ذلك لوجب الجرح العامل
 والمفعول والحال وكل معنى للفعل بل يند الاضافه التي تكون بسبب حرف الجر وكذا
 ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو حنيفة في هذا الباب لا يعمل الجرح
 لا لثباته على الحرف العامل فاداهم يكن حرف فكيف يتوجب الاسم عنه ويجوز
 ان يقال عمل الجرح لثباته المضاف الحقيقي محرم عن التنوين او النون لاجل الاضافه

قال جاور الله الاضافه مقتضية للجر والفا على الرفع والمفعول لانه نصب وهو غير العامل في
 ان العامل ما يقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم ان له الكتاب وانما نصب العمل الى ما تقدم
 به التقييد لا الى التقييد فقبل الرفع هو الفعل لم يقبل هو الفاعلية لكونه المقتضى امر حقيقياً
 او اسماً به المقتضى امر قائماً حالياً في اغلب قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف
 قال في السج الغرض ان يدرج فيه اللفظ والمفعول ثم يفصل المعنى عن القليل بقوله
 بعد فالتقدير ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معنى لها فيه نظر لان اللفظ كما ذكرنا
 الجرح من ادب النظام و ضارب ليس الحرف فيه مقدراً فكيف يدرج في العدد يري
 وانما قال ما جري المضاف بالحرف الظاهر نحو مرتبة زيد فان المضاف يكون فعلاً او
 بمعنى الفعل قوله جرحه انتوين اي التنوين او ما قام مقامه من نون في التنوين
 والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون بعد زائد لانه فيه تنوين مخدوف لاجل الالة
 كما في لم رجل و هو جرح بيت الله والمضاف الرجل وانما خذف التنوين او النون لانه
 دليل تمام ما في فيه كما ذكرنا في اعراب التنوين والجمع فلما اسراد وان مرجح الكاهن
 مرجحاً بركب زيد لا ي من الثانية التبريد او التحفيع خذوا قوا من لا ي علامه تلم
 الكلمة وقد يحد من المضاف ما التابيت اذا من اللبس كقولنا تعالى وانتم الصلوة
 وايضا الزكاة وقولهم ابو عدنرها ولا يقاس على ذلك قالوا ان القراء نقلت عليه قوله
 وتبي معنوية و لفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة
 الى معنى لها الى قولها من العدد ضعيف اعلم انه لا يلبس المعنوية الا باللفظية فغير المعنوية
 معنوية اللفظية التي هي كونه المضاف صفة مضافة الى معنى لها فقال المعنوية ان لا يكون
 المضاف صفة نحو غلام زيد ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معنى لها
 نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بعينه الماضي لا يعمل فلا
 يكون له معنى حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بعينه اللام او بعينه
 من او بعينه في قوله فما عدل جنس المضاف ما كان من جنس المضاف اليه
 اي في مضاف اليه من غير جنس المضاف في شرطه و بعينه يكون المضاف اليه جنس المضاف
 او يجمع المضافة على المضاف ويجمع على غير ايضا فيكون نحو بعض القوم و ثلثهم بعينه
 اللام لانك سيد القوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا زيد و وجهه بعينه اللام

وان كان يقال بعض منهم ونصف منه ويلمع منه لان من التي تتضمنها الاضافة هي التسمية كما
في خاتم حديد واربعة دراهم ونحوه من التسمية ان يصح الملاقاة لاسم المجرور بها على البين
كما في قوله نعم فاحبسوا الرجز من الاواني فان ما فرقك ثلثة دراهم ورافق دخل وانما كنت
فيه بالقدر من القدر كما يجي في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والرافق هو الخمل ومن شعر
مقوله دراهم ثلثة دخل رافق وثوب دراهم وان كان القدر في اصل الوضع غير المقدار
و يقولنا يصح لطلاقة على غير العنايف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زبد وطرسنا
ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كوز ومجد الجامع على ما يجي من التانييل
لان الجامع غلب ويخص حتى اذا اطلق لم يتنا ولا الاولة فالجامع في العرف هو السعيد
لا غير ولا يلزم فيها من معنى اللام ان يجوز التصريح بها بكنى اذ اذلة الاختصاص الذي هو
للوله اللام فقولك طرسينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله كلال في
اذن ان نقول نحضر في اليوم وقيل كرملا بمعنى اللام كما قاله باقي النجاة ولا نقول ان اضافته
للظروف الى نظرت بمعنى في فان اذ في ملا بستر واختصاص بكنى في الاضافة بمعنى اللام
كقولك احدهما لي الحب لصاحبه خذ ظرك ونحو كوكب الحرقاء سهيل وهي التي
يقال لها اضافة لادني ملا بستره فقول كل ماله يكون فيه العنايف اليه حبس العنايف
من الاضافة المحض فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان العنايف فيها حبس العنايف فهو
بتقدير من ولا ثالث لها قوله **وبعد تعريفها مع المعرفة وتخصيصها**
مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفها مع المعرفة
لان وضعها العنايف لواحدها دل عليه العنايف مع العنايف اليه خصوصية ليس
الباري مع مثله اذا قلت غلام زبد وكب ولزبد غلاما كثرة فلا بد ان تشير به
الى غلام من بين علماته له من يد خصه بزيد ما يكون اعظم علماته او اشهر علماته
ان يكون غلاما معين وابتدأ في بين الغناطيل و بين الجملة بحيث يرجع الملاقاة اللفظ
اليه دون ساير العلمات وكذا كان غنى ابن الزبير وابن عباس قبل الملية هذا اصل
وضعها ثم قد يقال جازي غلام زبد من غير انما تفرقه الى واحد معين وذلك كما ان
ذا اللام في اصل الوضع لواحده معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين ذا اللام في
كما في لفظه على اللبم بسبني وذلك على خلاف وضعه فلا نظير من الملاقاة في لفظهم

بمعنى

في مثل غلام زبد بمعنى اللام ان يعناه غلام لزبد سواء بل معنى غلام لزبد واحد من علماته
غير معين ومعنى غلام زبد الغلام المعين من علماته ان كان له علمان جماعة او ذلك لفظ
العلم لزبد ان لم يكن له الا واحد قوله **وتخصيصها مع النكرة** غنى قوله
غلام رجل تخصيص من غلام امرأة قوله **وشرطها** اي شرط الاضافة الحقيقة
بحر يد العنايف من التبريد فان كان غدا لا ممة وان كان علمان كان يحمل واحدا
من جمل من ممي ذلك اللفظ نحو قوله غلام زبد ناي م التقاسم من زبد كم بايضا ما بين التقاسم
ما بين ولا يعم اضافة ما سائر المعارف من القمريات والمهمات لتقدير تكبيرها وعتق
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه الا منع من اجتماع التبريد اذ اختلفا كما ذكرنا
في باب التلاد وذلك لاذ اضيف العلم الى ما هو نصف به يعني غنى زيد صدق يجوز
ذلك وانه لم يكن في الدنيا الا زبد واحد وشدة قولهم معنى الحرار وانما السيار وزبد
الجمل فان الاضافة فيها البيت الاشتراك التفرق هذا وانما تجرد العنايف في الغلب عن
التبريد لان اللام من الاضافة الى العرف تعريف العنايف وهو حاصل العرف فيكون
تخصيصا للحاصل والعرض من الاضافة الى المنكر تخصيص للعنايف وفي العنايف العرف
التخصيص مع زيادة في التعيين واعلم ان بعض الامداد قد قل في التبريد بحيث لا يفرق
بالاضافة الى العرف اضافة حقيقة نحو غرك وشك وكل ما هو بمعناه ما من تطيرك
وتشبهك وسواك اي تشبهها وانما يفرق لان مغايرة الغناطيل ليس صفة تخص
ذات دون اخرى اذ كل ما في الوجود الاضافة موصوف بهذه الصفة وكذا ماثلة زبد
لا يخصص ذاتا بل غنى مثلك اخص من غيرك لكن النتيجة ايضا يمكن ان يكون من وجوه
من اطلوله والقصر والنياب والشيء والسراد والعلم وغير ذلك فلا يجي قال ابن
اليسري اذا اضيف غير الى معرف له عند واحد فقط تعريف الاختصاص الغير كقولك
ملكك بالجر كتر غير السكون فلهذا كان قوله نعم غير الغنوب يعلم صفه الذين التبريد
عليهم اذ ليس من صفتي الله عنده عند غير الغنوب يعلم وكذا اذا اشتهر شخص بما
فذلك في شيء من الاشياء كالعلم والنعامة او غنى ذلك فليل جاز مثلك كان معرف اذا
نقد الذي يملكك في الشيء العلان فالسفر والنكرة لعنايفها كل شيء خالص لك بعينه
من ساير امته فمن معرفة قدح ابن السراج في قوله هذا بقوله نعم فعملنا الحما

غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان علمهم كان فسادا ويقول الشاعر ان قلت خيرا
شر غيره فالجواب او على البذل لا الصفة غير على الاكثر مع كون صفة لان الغلب
فيه عدم التحصيل بالمعنا واليه قد جاء قبل غيرهم لما اضيف اليه غير نحو
فان يلا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال الصفا اليه فيما قبل المعنا فلا يقول
اذا سجد مثل ضارب واما جاز هذا الجاهل على لا فكانت قلت انما هذا الاضار
وما بعد لا يعمل فيما قبله ان ذلك كما تقدم في باب المنسوب بلا التبرير من حمل
الاعلى غير والدليل على ما خيرا العطف على غير تكرير لا كما في قوله لم غير المعنى
عليهم ولا الضالين كانه قال لا المنسوب عليهم ولا الضالين ومع سيبويه
في غرر مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير ماع وشروك
غيره ومنع مما الفراء والتماد لا يرد واما اذا عطف القياس وكلمهم منعوا عن شروك
ايما رجل واي ومع رجل عدم الماع وان لم يمنع القياس قالوا لفظ شبيهه
معرف الاضافة لا عفا من اشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا
التركيب كما في عليهم وجميع معنى من رت بالرجل شبيهه اي من شبيهك في جميع
الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك ما في معانها انها لم تعرف لكونها الحقة
اسم فاعل مضاف الى مفعولها اي مماثلك ومثابهك ومفايرك فان قيل
غير وشبهه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا ارادت الحال ولا اشتقا
فالجواب انها يكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والاستمرار
كما في بعيد ولا طلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حبك يتركك وكينك ونهيك
وانما انما لم تعرف لكونها بمعنى الفعل لان حبك يزيد ليكفك تزيد وكذا اخواته
واما بني قدك وتطك وحبك وادخلك واخوانته لانها صارت اسماء افعالا
كما في باب اسم الفعل بخلاف حبك واخوانته وادخل عليها من نواحي الابد
ان فقط كقولهم فان حبك الله لا ينفك لغير معنى الكلام ولا منع اذا جاء من هذا
الموضع لا من تعاضد وقوع الفعل فيه لا اياها في الفعل ويكون صفة للنكرة
نحو من رت برجل حبك وكينك خلاص من العرف عن هذا عبد الله حبك وشرك
نفس به ولم يصر في هذه الاما الى الاغراب فلا من ولم يجمع لاشابهته

قدك وتطك غير النفس فيه وعلى هذا قال امرت برجل كافك من رجلين
من رجلين وامرأة كافك من المرأة اجزائه في عدم الفرق مجري قدك وتطك وقد
استعمل حبك على اصله من القصر فقل رجلين فاهبك وامرأة فاهبك وكذا ما يرفع
وقال امرت برجل هل لك ورجال وهدل من رجال وامرأة هلك وميخه هلكاي
انكك وصحة محاسن فاجروه مجري قدك في عدم القصر لا فاذن فاذن ورجل
حمار قمل متصفا نحو رجلين هداك ورجال هداك وامرأة هداك وامرأتين
هداك وبنيق هداك ونحو من يقال في حبك ومذك ونهك ونهك وشرك
انها لم يصر في هذا في الاصل مصادر بعض التعريب يجعل واحدا من عيد بطنه
قال اتم امري اني ريب واحدا من اخذت فلا قيل عليه ولا امره ليس العلة في تنكير
قال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرفت بضميرها كانت
تفرق التي بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحب ذلك المضاف نحو ريب رجل واحدا من فاهما عايد الى رجل وكذا
في قوله ريب واحدا من ريب رجل واحدا من سيجي في باب المعرفة ان الضمير
الراجع الى نكرة غير محقة نكرة كقولك ريب شاة ومخلتها فان كان ذلك صاحب
معرفة تعرف للمضاف لكون الضمير معرفة نحو زيدا واحدا من وكذا ينبغي ان يكون
في ذلك صدر بلده ومن يربس قبيلة وابي امية وناصرة وهرم ونحو ذلك واجاز ان يكتفى
بتنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعرف للفتنة للانفصال نحو جاءني غلام زيدا
ظريف اي غلام لم يزل كما يحيى من مثل ذلك في العرف باللام كقوله ولقد امر اعلى الليم يميني
وقد يكتفى بالمضاف الثانية من المعنا اليه ان حبس الاستغناء في الكلام الذي هو فيه
عنه فالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه ان يجمع ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال
المازني خيرا الزبير لو اضعفت سور الدينير والحيال الخنع اذ يجمع ان يقال سقطت اصابعه
بمعناه قال المازني خيرا الزبير لو اضعفت سور الدينير والحيال الخنع اذ يجمع ان يقال
لو اضعفت الدينير قال اذ بعض السنين تفرمى كفى بالانتم نقد اي الينيم وقاله من القبايلي
اسمعت في يمينه اخذن بمعنى وتركن بعضه اذ يقال لتقوى تفرق والليالي اخذن وشه
قوله فاحب الدمار شفتن قلبي وكفى حب من سكن الدار كفتي الثانية بالجمع وقد

يكتب المضاف اليه كايحي في الظروف المتبادلة قوله **تجريد المضاف**
من التعريف قد سمع قوله وما اجازته الكوفيون نقل
 الكوفيون تعريف الامم في كل عدد مضاف الى عدد واذن في التثنية لا ثواب في التعريف
 ولما لا يدرهم ولا الف الرجل هو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلا تعريف
 المضاف يحصل المضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلا فهم
 نقل عن قوم غير فهماء على غير قيل وجهه على صفته ان المضاف من حيث المفعول
 اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة واما جري بالمضاف اليه لغيره من بيان ان المضاف من
 اي جنس هو فن في المقصود بالنسبة لغيره قياسا حيث وانه لا يفرق بينا مستغرابا من غير
 ثم اضيف بعد التعريف لغيره من بيان ان هذا المرفوع من اي نوع هو كذا كذا ذكرته
 ان لا ان عندني ثلثه مثلا لم يدرك من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكر ما نقلت
 بيت التلمذ اي تلك الثلثة ثم سعت ليعلم ان ثلثه لا يواب وهذا هو الوجه
 لمن قال قال لثلاثه لا ثواب وهذا هو الوجه لمن قال قال لثلاثه لا ثواب وان كان اتبع
 من اول الاضافة المرفوعة الى التثنية في المفعول كالفهم طاهر في الاول لا استغنوا عن تعريف
 الثاني لانه هو وان الاضافة لبيان ان عدد لا تعريف في هذا الاعتداء نظر اما الا
 فلا ان المقصود بالنسبة بالعدد المضاف هو المميز واما جري بالعدد والمضمر لغيره
 لا تري ان المرفوع والثقل عن رجل ورجل واحد لما دل على الضم صير لثلاث بالعدد و
 وايضا الاعلى وصف المضاف اليه لا المضاف كقولهم سبع بقران سمان واما اما
 فلا ان كل ما ذكرنا في نحو خاتم فضه لم يسم الخاتم المقصود ولا الخاتم فغير
 قوله **واللفظة ان تكون صفة مضاف الى مفعولها الى**
حملها على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراس من
 غلام يزيد باسباب ج قوله مضاف الى مفعولها اي الى مفعولها في منصوبها وهو
 احتراس من الصفة المضافة الى مفعولها عن مضارع مصر وحال المفعول في
 منصوبها فان جميعا صفات مضافة الى مفعولها فاضافة الى المفعول من
 ذلك ملك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون
 بمعنى ان كايحي في الضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث

معنى يوم

اليه فيكون مفعول اسم الفاعل فهو مضاف الى مفعولها ليس كضرب اليوم لان
 كان مضافا الى مفعول لكنه ليس بصفة فاضافة حقيقة واما ان يكون مضافا
 فاضافة فيه فالحق بالمفعول به كايحي غير الحاجة في نحو يا سارق الليلة اصل الامر هو ايضا
 الصفة فيكون الاضافة غير مختصة قال رب ابراهيم واسمعي سماعا الكري
 راد الكل واحمل العصف جعل ملك يوم الدين بتقدير السلام كصانع مصر فلما قال من
 ذلك ملك يوم الدين يكون ذلك مخالفا لاطلاق قوله قبل ان يبين في بنية طرفه والوجه في
 ملك يوم الدين حق وقصص الله انه يبين اللام عن قتل كس بلا وصلوات الله عليه وانه
 يبين المايه كانه قال ملك يوم الدين اي امير يوم الدين فيكون كخالف السموات وارضه
 ما ضاع على طرف قوله وسبق الذي ونادي اصحاب النار لكن من الامر المحتمل فكان وقع
 ويحتمل في ملك يوم الدين فكونه مرت الله على وجه البديل ولا اول الاولي والمتفق
 عليه من اللفظة ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله ان مفعولها كايحي واسم المفعول
 المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله او الى المفعول المضروب والصفة الثبوتية المضافة الى مفعول
 فاعله اي يبين بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يحكي بابها انشاء الله نعم والحق
 فيه هل هو ليطي ومضي ثلثة اشياء اضافة مظاهره ان موصوف مضاف الى صفة
 او مظاهره ان صفة مضافة الى موصوفها واذن افضل التفصيل يبين من سحيك يا
 بعن الله الاضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فيقول كس اضافة الصفة اضافة
 لفظية مبي على كس بها علة في محل المضاف اليه الامر فعلا ان يقابل ذلك لانه اذا كان كذا فالك
 هو محسوس في الظاهر ليس محسوسا في الحقيقة والشيء المحذوف في اللفظ مقدور
 سمي فيكون الاضافة كذا اضافة هو المراد بالاضافة اللفظية والصفة اما ان يكون صفة
 شبيهة واسم فاعل اسم مفعول افضل التفصيل ينبغي محله بعد واما الصفة المشبهة
 فهي ابدا خارجة العمل فاضافة فيها ابدا لفظية واما اسماء الفاعل والمفعول فاعلم ان مرفوع
 هو سبب جاز مطلقا سواء كانا يبين المايه عن زيد بن سراج ابو امر ومصر وب غلام
 اسر ان يبين الحال والاستقبال ان لم يكن نالا احد لا ضرورة لثلاثه بل كانا لاطلاق السقا
 من لا تفرق عن زيد ضارب بطنه وسود وسود وسود وسود وسود وسود وسود وسود وسود
 مشابهة الفعل يكتفي في عمل الرفع لشدة اختصار المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا

او افضل التفصيل

الاشري الى سرج الطرف والمضرب في عن زبد في الدار ابو علي مذهب الى علي ونحوه
 برجل مصري حارس وكذا برجل خير صفة سرجه فاذا كان كذا فاضا فتا الى سببها فاعلمها
 معنى لفظة وانما هذا من حيث اللفظ واماس حيث المعنى فان الصفات في الحقيقة لغت
 الصفات اليه لا تروى انك اذا قلت زبد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا من باب الخلام
 وحسن الرجز النعت هو المعين للموصوف والمخصص له لا التعيين منه المخصص
 فلم يكن تعين هذه الثلاثة بما اصف اليه ولا غصيصا منه بخلاف خاتم فتنة وغلام
 زبد فان الصفات اليه في الحقيقة هي صفات الصفات لان المعنى خاتم من فتنة وغلام
 لزبد ويعمل اسماء الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمفعول
 سزمة الثلاثة عن مررت برجل قائم في داره عري ومضرب على بايه بكر لكن
 لا ايضا فان المنحل هذا المرفوع اذا اخبر فيه يصح اشتقاله الى الصفة وارتفاعها
 فتبقى بلاد مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك القوة شبهها بالفاعل كما يجي وكذا
 يعملون في الطرف والجوار والمجر ومطلقا لان الطرف بكيفية واجبة الفعل نحو
 مررت برجل ضارب اس في الدار ومضرب اس بالوسط وكذا ينبغي ان يكون
 الحال لشبهة الطرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجني واما عمل اسم الفاعل
 والمفعول في المفعول يغير من المولات الفعلية فحتاج الى شرط كونها اجنبية
 وهي شابهتها للفعل بمعنى وزنا يحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال
 او للاستقبال او للاطلاق المفيد للاستمرار لانها يشاهدان اذن للفتاوى الصالح
 لهذه المعاني الثلاثة الموازنة على الاطلاق لا اسم الفاعل والمفعول بخلاف لما
 اصابه حية الحال والاستقبال فظاهره واما صلاحية للاطلاق المفيد للاستمرار
 فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ
 المتناهي لشابهته للاسم الذي اصله من الاطلاق كقولك زبد يري من ياله
 وعمر ينجو جوه اي هذا عادة فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعمل
 في الاجني اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضا فتاها اذن الى ذلك الاجني
 لفظة لان هذا مبني على العمل كاتقدم وابنية الباقية لما كانت للاستمرار لا احد
 الا من ضربت عن انما نكها وضرب بضم الالف سرق سمانا في اسم

الاجني في قوله
 الفتيمة

الفاعل

الفاعل واسم المفعول لانما فان من مطلقا بانها الفاعل والمفعول به والمفعول
 فيه لشدة طلبها الهادون ما يرمي لهما قد جاء بعض الاسماء هو لا باسم الفاعل المستمر
 فكان اضافة لفظة كقولك بجزد قيد الا وابد هيكلي مقيلا لا وابد منه قولهم هذا
 ناقتر غير الهوا حلي عاب فيها كقولك يا سارق الليل اهل الدار ما اذا كانا بمعنى الما
 فاضا فتاها محضة لانها لم يزلنا الما في فلم يعمل على الا عند الكسائي فانه عند يعمل فيكون
 اضا فتنة عند يعمل فيكون اضا فتنة عند لفظة والدليل على كونها بمعنى الما في صفة قولهم
 الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا حاعل فاطر وجاعل صفيون المعروف
 هذا من حيث اللفظ واماس حيث المعنى فلان ملازمة الصفات للصفات اليه قد حصلت
 في الما في واشتهرت في نحو ضارب ويداس فيصح ان يخص الصفات به كتحقق الغلام
 بن بد في غلام زيد حين اشتهر بميل كونه واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل
 متروك فلم يستمر فيهما ملازمة الصفات للصفات اليه بحيث يتعين الصفات بها
 يخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضا فيه محضة كما يصح ان لا يكون
 كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المتناهي الا ان استمرار ملازمة الصفات للصفات اليه يصح تعينه
 به او تخصيصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك
 اي العرف يضربك كما تقول زبد يشبك اي العرف يشبك فاذا قصدت هذا المعنى لم
 يعمل الفاعل في محل المجرور به نصيا كما في صاحبك وان كان محله اسم فاعل من صحت
 يصح بل يقدر كما جاء قال الله نعم حم نزل الكتاب من الله العزيز الحكيم غافر الذنوب
 وقابل التوب ومثال اسم المفعول الصفات في الاجني اي المضرب قولك زبد يعطي
 الدار يعطي الدار وعمر مكسور الجية وحاله كحال اسم الفاعل الصفات في المضرب كما من
 واعلم ان حالة المصدر بخلاف الصفة فان اضا فتة الى مفعول محضة وذلك لقصد من شابهة
 الفعل لفظا في معنى اما لفظا فلفظ مؤنث رواه في قوله لا تقع من وقع الفعل ولا يفيد فائدة
 لا مع ضمنية وهي ان بخلاف الصفة فانها قد يودي الفعل بلا ضمنية قوله العجني ضرب
 زيد عرو اي ان يضرب ويقل زبد ضارب عرو اي يضرب عرو وانما لقب شبر الصفة
 لم يكن لها يد من مرفوع الا ظاهرا من مصدر بخلاف المصدر كقولهم نعم او اطعام في يوم ذي
 سقبة تهما فانه مجرد عن الرفع وكقولك العجني ضرب فانه مجرد عن الرفع والمضرب

فإذا كان الصفة اقوى شيها بالفعل كانت او لم يعلمها عمل الفعل وكان تقديره لا يتصل بها
 انظر من ثم كان اضافتها الى معولها الفظية واصافة المصدر الى معوله محضه فيحصل
 او يتاح نسبة الى فاعله او معوله لا تتأخر به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه برجل
 فان قلت فنتيجة ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل المفعول او ليس عمل المصدر لما
 العكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فلا يحتاج في عمله الى شرط
 بخلاف الصفة فانها يحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونها بمعنى
 الضارع مع الاعتماد كما سياتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتقدر بالطلب
 لما هو فاعل له او مفعول من الصفة لانها يطلبها لكن منهما من ضرورياتها عقلا لا وضعيا
 فبعد حصولها لا يكفيه العمل فيه اذ في مشابهة الفعل واسم الفاعل والمفعول يطلبها
 لضمها الى المصدر الطالب لهما فبعد حصولها يحتاجان الى مشابهة قرينة مع الفعل ^{بخط}
 يعمل عمل الفعل فالمصدر ان طلب المصدر الفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله
 فيها ضعيف لكن في مشابهة ضعفه مع الفعل لفظا وفيه فلهذا كان المصدر المضاف
 الى احد ما اكثر استعمالا المصدر من المعمل فيها وطلب الفقه الفاعل والمفعول ضعيف
 لكونه يفهم المصدر وعملها فيها قوي لكونه مشابهة قوي مع الفعل لفظا وفيه فلهذا
 اذا جازت في اللفظة فاعلمها فلا بد عن ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وانما لم
 يكون في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام الحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر
 كان اضافتها بتقدير الانفصال او ليس اضافته المصدر لان انفصاله الاضافة بيني
 على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول **قوله ولا يفيد التخييف**
اللفظ وذلك لاننا قلنا ان مشابهة الفعل قوي فكان اعمالها عمل الفعل او لانه يطلب
 التخييف اللفظي والتحقيق في اسم الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون
 ملا في المضاف وذلك عند التنوين او التنوين عن ضارب و زيد و يعطي الاجرة
 و ضارب بغير وكس والفرا و ما في ليه الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة
 المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام وهو ذب
 الغلام وحسن الوجه فالتخييف في المضاف مجرد التنوين وفي المضاف اليه مجرد
 الضمير واستتار في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه و مودب

خادمه وحسن وجهه عند من جاز ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف
 اليه وحده كالغلام الغلام والودب الغلام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعت انها
 لم يبدل التخييف قد علمنا بالضم وتنوين التخييف الذي في ضارب زيد لا يتغير
 ما في غلام رجل ان لم يرد عليه قلت التخييف لم يحصل الذي باضافته ضارب الى زيد
 بل كان حاصله لضارب من زيد حين كان مفعولا ايضا فلا تفاوت في التخييف
 بين نفسه وبين مفعوله لان الاضافة غير مخصصة ولا مرفقة **قوله ومن ثم**
جاء مرفوع برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تقدر ترفعا
 بل فادت تخفيفا من جهة انها لم تقدر ترفعا جازت هذه المسئلة واستمع بن يد حسن الوجه
 فلو فادت ترفعا لم يميز الا في التنوين لو كان المرفقة صفة للتكرار والجازت الثانية
 لكن المرفقة اذن صفة للمرفقة من جهة انها يفيد تخفيفا جاز الضارب بزيد لم يحصل
 التخييف مجرد التنوين واستمع الضارب زيد لعدم التخييف لان التنوين في الاول لم ينقطع
 لدخوله اللام لا لضافته قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد لان التنوين في اللام الترفيع
 دخلها بعد الحكم باضافتها لفصل التخييف مجرد التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام
 واللام قاس على الضارب الرجل والضارب كانه جاز الاضافة فيها مع عدم التخييف فلجزم
 ايضا قاله كلاما من غير مستقيم اما في اللام الترفيع دخل ما بعد الحكم باضافتها فانه
 جزم بالقياس من ان ذلك ونحو لا تخم الا بالظاهر فانه وان اسكن ما قاله الا انما في
 اللام سابقة حاصلة الاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بذهب التنوين
 بسبب اللام فكيف ينبغي حذف التنوين الى الاضافة بل دليل قاطع والظاهر مرجح واما
 واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه
 تخفيف بالاضافة لانه محمول على ما حصل فيه التخييف شبيهه وذلك هو الحسن الوجه والجر
 فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه المثلث الصفة من الضمير هو قبيح كما ياتي في
 باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوسطه الجر وذلك انهم لما اسروا الاضافة في
 الحسن وجه بالرفع فقد التخييف خذوا الضمير الستة في الصفة وحي باللام في المضاف
 اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضارب المضاف اليه واللام بدل الضمير في مثل هذا المقام
 مطرد ان في غير ايضا عند الكوفي في قوله لما في الضمير والجر وده والاول لانه

يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه التغيير كما في البيت المذكور وما في الصفة والصفة اذا كانت
 جملة وعز ذلك بما يشترط فيه التغيير فلا يكماجي باللام مع قصد الاضافة بقى او لا ما قصد
 جملة مضافا اليه تشبيها للفاعل بالفعول فقول الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل
 ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع كان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرفع
 من الصفات لغة المرفوع بخلاف الناصب مع المضروب الاتي ان في قولك زيد ضارب
 غلامه عمر والضارب هو الغلام دون عمر وعمر يرفعون في الاضافة اللغوية حال الاضافة
 المحصورة فكما لا يجوز في المحصورة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما جي لم يجوز في اللفظ
 ايضا مثل ذلك لكن يوافقها جعل المرفوع في صورة المضروب حتى لا يكون كذلك اصبحت
 للصفة الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المتعارفين الحسن الوجه جرح الوجه وان
 نصبه تشبيه له بالفعول في الضارب الرجل والتحقيق فيه حاصل مجرد الضمير واستاء
 ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في الضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح
 اضافة الصفة اليه على عدم شبه الضارب الرجل على سبيل القياس في الجرح بالحسن الوجه مع
 ان حقه الضمير ليس لقراء ان نقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن
 وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية جرحه جري المحصورة فكما لا يجوز في المحصورة اضافة المرفوع
 الى المتكثرة فكذلك لم يحرك في اللفظية ونصبه ابن مالك الى القراء انه يجوز اضافة الضارب
 الى المعرف من العلم وغيره اما المتكثرة فلا فيلحق هذا ان يقول الضارب زيد لثابت الحسن
 الوجه ايضا حيث كون العناو اليه مرفعا وان اختلفت المقريقات والظاهر ان الغراء لا
 يفرق بين المعرف والتكثرة كما نقل عنه السيرافي فان كان الغراء يجوز هذا الضارب زيد
 وهذا الضارب رجل ويترجم ان تاتي به هذا الضارب زيد وهذا الضارب
 رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة
 اسمية في التقدير ولا موجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند
 النجاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ولا يلزم هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي
 هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي غلام زيد قاله الصنف واما قياس على
 الضارب فكذلك لا في الضارب في لونه كما جي من قرب احد مما انزل ليس
 العناو بل الكاف مقسوب على انه مفعول في قياس الغراء حيثل عليه مندفع من اصله

والثاني ان مضاف الى ان حصل في صحة الاضافة وان لم يحصل فيها تخفيف على ضاربك
 فانه اصبحت بلا نظير الخفيف واما قلنا ان اضافة ضاربك ليس للخفيف لانها كانت لا جله
 لم يلزم لان الاضافة المقصود بها الخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيد
 واما التزم نحن ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنينا او نفا وانما شعر ان تمام الكلمة في الضمير
 المنفصل في حكم تمة الاولى فلو لم يحذف ان لم تصف الكلمة كنم كون الضمير متصلا ومنفصلا
 في حالة واحدة فلما التزم الاضافة في ضاربك من غير نظر الى محض حمل الضاربك عليه
 فانصف ايضا بلا محض لانها باب واحد ولا فرق بينهما الا باللام هذا زبدة كلام المصنف
وفيه نظر وذلك لان القراء ان نقول اذ اجاز لك حمل ذى اللام في الضاربك في جرحه
 الاضافة على مجرد منها لعله في المجرى دون ذى اللام وهو اجتماع النفيين لو لم يصف كما
 ذكرت انما سباب واحد فمذا جاز حمل ذى اللام الضارب زيد على المجرى منها وهو ضارب
 زيد على المجرى منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعله حاصلة في المجرى دون ذى اللام
 وهي حصول التخفيف بناء على انما سباب واحد هذا ينبغي ان يبرر حال اضافة اسم الفاعل
 والفعول مجرد عن اللام ومعهما وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم ان اسم الفاعل والمفعول
 المضافين الى ما هو من سببها في حكم الصفة المشبهة كما جي واما اسم الفاعل والفعول المضافين
 الى الاجنبي المضروب بهما مفعول اما ان يكون كل واحد منهما ان يليه مفعول ظاهر او مضمي
 فالظاهر ان الى المجرى جاز اضافة اليه فلم يجب نحن ضارب زيد وان كان المقرون باللام
 جازمت الاضافة واذا كان المقرون بها شئ او نحو عاين او والنون لمحصول الخفيف
 محذوف النون نحن الضارب زيد وايضا نون زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به مفعول
 باللام وان كان الوصف المقرون غالبا من نون النون والجمع نحن الضارب الرجل في الضارب
 الرجل والضارب الرجل لثابت الحسن الوجه كما تقدم ان مضافا الى المعرف بها و علم
 جرح نحن الضارب وجه فز غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها
 نحن الرجل الضارب غلامه وذلك الجري ضمير المعرف باللام عنده جري المعرف باللام
 وكان على قياس قوله ان يجوز الضارب على الاضافة اذ اعاد الضمير على ذي اللام ومذهب
 ان الضارب ليس بضاف بل قد يحصل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله
 المائة البهائم وعند هالان في محقق في التابع فلا يكون محقق في التابع كما جي عن قريب

وان في المعقول باللام المجرى عن التثنية غير ما ذكرنا من المعطيات لم يضافته اليه خلافا
 للفراء كما هو وان في المجرى عن اللام والمقرون بهما مفعول فذو النون والتثنية فيهما
 واجب على الصحيح المشهور وحكي بعضهم جواز ضاربك وضاربني في الشعر واذا قد و ليس جازا
 حال وفيك بل النون للموقاة تشبيها بحملتي وان كان شاذا ايضا فيل الر واية بحملتي
 لا حاصلي وان شاذ ايضا في الفاعل المجرى لاسم وان اذا احتشوا من حدث لاسم مفعلا
 قال سيبويه لم يرتفع والناس مختصون بجمعها وايدى المتقين روافقه قال
 سيبويه هذا الضم وتارة الشعر وجعل الهاء كناية قال المبرد الهاء في لاسم ونون فحققت
 للكت ابري الوصل مجرى الوقف وحركتها تشبيها بالهاء الضمير لما ثبتت وصلاته
 ان الضمير بعد المجرى في موضع الجر بالاضافة لا عند الاختصاص وهما فانه عند ما في
 موضع اللب لكونه مفعولا في حذف التثنية والنون ليس للاضافة بل المتضاد بينهما
 ودين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن
 ذو اللام متقيا او مجزيا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضارب بالاعتبار للضمير
 بالمظهر والضارب عند كالمضارب زيد لا يجوز فيه الا نصب ويجعل عنده بعد
 التثنية والجمع بالواو والنون انه يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله
 الحافظ اعن توة العشرة بالنصب وقال الزمان والمبرد في حذف ليه وجاء الله ان الضمير
 بعد ذي اللام مفرد اكان او متقيا او مجزيا مجرورا بالاضافة هذا كله فيما اضيف
 اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز فيه ما يجوز
 في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون
 زيد مضافا وان هو في الحقيقة على البدل على ما ياتي في باب فان قد درست
 البدل فانما مقام البدل منه لم يحد ذلك وان لم يقتض ذلك جاز كما ذكرنا في باب
 المنادي في حق عالم زيد وعالم زيد قال المبرد لا ينبغي مجرور ذي اللام
 لاما يمكن وقوله من وقع متبوعه فيقتض ان التارك الكري قبل نصب بشر لا غير
 حلا على حمل الكري وقال قد اعطفت على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوله
 من وقع بين المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام كقوله الواجب المانة الجاهل وعبدما
 تنذير عبد المانة قالوا اذا اعطفت عليه عن زيد و غلام زيد فليس فيه الا نصب حلا

على محل المجرور و مذهب سيبويه في ان قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان
 النسخ فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير لا يري الى جواز قولهم يا زيد والمارت وغير ذلك
 واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللذان فاما ان يكون مجرور عن اللام او
 مقرون بهما فان في المجرور منها ظاهر سيبويه من رفع بها جازا ضافتها اليه بعد نصبه
 كما ذكرنا جازا تركها سواء كان ذلك الظاهر باللام بدرجة او بدرجات ان منكر لذلك
 نحو قولك حسن الوجه وحسن وجهه الى الغلام وحسن وجهه وحسن وجوه غلام او
 مضافا الى ضمير ذي اللام كذا كما ذكرنا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو وجه حسن الاخ
 حين فعله وتلخيصا في ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند
 سيبويه لا الضمير وترو قال قامت على وجهها حار مضافا الى الاعالي حتى تاصطلا هما وكذا
 ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقولك رجب قطاب الحبيب منها رفيقه نحو
 للنداء في بنية المجرور اذا خذفت التثنية من رجب ومثل هذا جازا مطلقا عند الكوفيين
 وقال المبرد الضمير في مصطلما لا اعالي لان العاني كناية الاعالي فيكون مثل حسن وجه
 الاخ جميل فعله وقد يحكي في باب الصفة المشبهة علة استنباطهم بمثل وجهه حسن وجهه
 بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفه رجب بالتثنية وان في المجرور مفعول بان
 هو فاعل ما وجب اضافتها اليه عن زيد حسن الغلام كسببه خلافا للكاسي على ما
 نقل منه ابن مالك وعلله عجزه عن نصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ومجد
 التثنية والتثنية بالعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاحفش و شام وان في
 ذات اللام ظاهر سيبويه من رفع بها فان اضيفت اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او
 درجات نحو الحسن وجهه الى الغلام او لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه كما يحكي
 في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير العرف باللام نحو
 الحسن الاخ والجميل وجهه غلامه وليس وجب ان ليس في الاضافة ان تخفيف وايضا
 يلزم نحو الحسن الغلام والجميل ولا يجوز اتفاقا بلى القياس جازا ضافته ذات اللام
 التي فيها نون التثنية والجمع الى اي ضمير كان والى المضارفت الى الضمير لمصلحة التحفيف
 بخلاف التثنية كقولك مررت بالرجلين الحسن غلامها والجميلهما وكذا بالرجال الخشي
 العلم والجمي وجهه ويحي في باب الصفة المشبهة هذه الوجوه من يد شرح انشاء الله تم

ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير مبني عن قولك مررت برجل طيب في داسم قولك
 لا ياتي الصفة بغير مرفوع بها كما ذكرنا في ابي الفاعل والفعل قوله المايمة **السمان**
 اي المايمة الناقة والسمان البيض شوي فيه الواحد والجمع كالنكاح على ما يحكي في باب الجمع
قوله وعبد ها اي الذي يرعاه تمام البيت عوضا عن خلفها اطفاها
 العود جمع غايدي والحديثه الساج ونحوه اي ساق قوله **ولا تضاف موصوف**
الصفير الى قوله ونحوه متاويله اعلم ان الالهيان الجان اطلاقها على نهي واحد على ضربين
 اما ان يكون في احد ما زائدة فائدة كالصفة وهو الموصوف والاسم والموصوف والعالم
 والخاص لا يكون في الاول على ضربين اما ان يكون مضافا واحدا الى الآخر اطلاقا كالمصنف
 الى الاسم والعالم الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس
 والتفق على كون مضافا واحدا الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج الى
 التاويل العالم غير لفظي بل هو الاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زبدي
 طوبى ربينا في يوم الاحد وكتاب الفصل وبلد بغداد ونحو ذلك او انما جاز ذلك
 لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يعكس لامر اي لا يضافان الخاص
 الى العام البهم يحصل الالهام فلا يقال مثلا زبدي مصون لان المعلوم المعين بعد ذكر
 لقطه وتعيينه لا يكتفي من غير الالهام والذي يحتاج الى التاويل الالهي الصفات الى الاسم
 كالاسم المضاف الى تقيده عن معيد كرو ونحوه وذات صفاتين الى المقدم
 بالنسبة نحو اصباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة
 كاسم السلام واسم السبب لفظي مضاف الى ما هو المقصود بالنسبة فالنحو
 رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فيقول اذا جمع الاسم مع اللقب وجب بلحق اللقب
 لانه ابيه واشهر من الاسم كما يحكي في باب العلم ويحيى هناك انه يجوز نصب الوضوء **فصل**
 في القطع سواء كان مفردا او مضافا او واحدا مما مفردا او من الاخر وان كانا
 مفردين واي لهما جاز مضافة الاسم الى اللقب ايضا هو الاكثر وظاهر كلام الجبريين
 انه اذا لم ينقطع الثاني رفعان نصبا وجبا مضافة الى الاول اليد وقد جاز الزنجار والفر
 الاتباع ايضا انه عطف بيان وهو الظاهر عن جاز في تليس فنة وان كانا مضافين
 ان لهما لم يخرصا مضافة بل يجب انما القطع لقمس اللقب مدحها وان الاتباع على ان

الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا اقرر هذا قلنا ان تاويل عن معيد كزنا يقال المراد بالفتا
 الثالث والصفات اليه اللفظ وذلك ان كانه يطلق اللفظ ويولد برمد لولا يطلق ايضا مع
 ويولد بذلك اللفظ الدال تقوله مثلا جاء في مزيد والمراد الدلوله وتكلمت بزبدي
 والمراد اللفظ ليعني جاء في معيد كزنا ملقب هذا اللقب ولا يعكس الثاني بل اي لا يقال ان
 لاوله دال والثاني مدلوله حتى يكون معنى معيد كزنا اسم هذا الالهي لانه ينسبون بلاد لاول
 لا يصح نسبة عن ضربت معيد كزنا قال معيد كزنا **فان قلت** لم لم تقدر
 اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكر مما معاني لوقدم
 اللقب لا عني عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زائدة وصف
 بدمج به الذات او يدمج بالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما اذا اودت ومانعت
 منها اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من الثاني بل المذكور اذ
 معنى جيت اذ اصباح وفتا صاحب هذا الاسم قد اس لالعام والستر هو صفة موصوف
 محدون وكذا جيت ذات يوم اي مدة صاحبه هذه الاسم واختصاصه ابا البعض
 وذات البعض الآخر يحتاج الى مراع ما اذا صبح واذا غوى فليس من هذا الباب
 لان الصبح والغوى ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالجيت زما ناصا حب
 هذا الشراب فلم يصف الالهي الى اسمه وقوله اليكم ذبي الالهي عليه السلام تطلعت
 نزع من قلبي ظمأ واليب اي اصحاب هذا الاسم وجامي ذوا سيبير اي صاحب
 هذه الاسم كما يحكي في باب الجمع واما في لهم الاحم وال مراده في السر فليس من هذا الباب
 اذ معناه السر المنسوب الى هذا اللفظ كما ان ال مرسي بمعنى الجماعة المنسوبة الى مرسي
 واما في نحو قولهم هذا حي حي زيد فتاويله تحفه الي فكانك قلت شخص زيد فهذا
 من باب مضافة العام الى الخاص بمعنى هذا حي زيد عينه وذاته لا غير وانما ذكر والدان
 بل لفظ الحي في غلاني باب المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد فكذلك قلت فعله هو نفسه
 حي من جود لانه نسب اليه الفعل هو معدوم وهذا حي زيد اي هو زيد بعينه
 خيافا لا يرب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان بيتا لا يقع
 لاوله حي زيد او حي ايهم فتح الممار قال قال يا مراك ايك حي هو بل قد كنت خائفة
 على الاحاق وقد حكم بعض النجاة بالفاء لفظه حي وزايدة في مثل المواضع المذكور كما حكى

بن زيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن يك جوازا مضافا عند
 في قوله تعالى عين اسم السبب في مستعمل جوازا من مصر و سلام و في قوله يفتن الطرف
 الاما نحن تداع ينادي باسم الماء مفعول و بالفاء لفظ المقام في قوله التماس و عرت لفظا
 و نعت عنه مقام الذيب كالرجل المعين و الحق ان الاسم في الواضع الذي كونه له مفعول
 اسم السلام اي لفظه الدال عليه فكلمة مستعمل سلام عليكم و اسم الماء و اسم الشيب
 اي اصوت الماء و الاسم هو اللفظ و الصوت و الحية هو مدلول اللفظ و الصوت و الدال
 على ان زيادة الاسم في مثله للتفصيل على ان المراد من اللفظ المدلول لانهم لا يفتن لول اسم
 يزيد بن زيادة الاسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادة الاسم ما يتعلق باللفظ على قوله
 و ينادي باسم السلام من باب عين يزيد لان السلام لفظ و كذا اسم الماء و اسم السبب اي
 صوت الماء و صوت الشيب فان الماء و الشيب صوتان و اما قوله مقام الذيب فهو من
 باب الكنايات تقول مكافك معني بعيد اي انت بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد
 و اذا بعدت الذيب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه المختلف في جواز اضافته احدا
 الى الآخر الموصوف و صفة فالكونيون جوازا و اضافته الموصوف الى صفة و بالعكس
 استشهدا بالاول و لم يجرى مجازا و جانب العربي و الثاني على جرد تطبيقه و اخذ في
 ثياب و قالوا و الاضافة فيه لتحقيق الصفات بعد و التثنية كما في جرد تطبيقه و انما
 مسجد الجامع اذ اصلها تطبيقه جرد و المسجد الجامع و هذه الاضافة ليست كاضافة الصفة
 الى موصوفها عند ادراك لا يخص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول منها هو الثاني
 من حيث الوجه لا فاعرف و صفة فخصص الثاني و تفرقة فخصص الاول و تفرقت و اما
 نحن حسن الوجه فالحسن و ان كان هو الوجه مفعول لا انك جعلت لغيره في الظاهر سيب
 الغمير المستتر فيه الرابع الى غير بعد تفر في اللفظ عن الجواز و غاية التبديد في هذا يقتضي
 هذا مسجد الجامع مع الطيب برفع الصفة و البس يترك قال لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف
 و لا العكس و لهذا قال يوصوف الرفع بالصفة اذ اراد الاضافة اليه نحن حسن الوجه
 كما مر و ذلك لان الصفة و الموصوف و افعال على نفس واحد و اضافة التثنية الى نفسه لا
 تتم لهم هذا مع الاك فيكون لا نسهم يجوز و اضافة التثنية الى نفسه مع اختلاف التثنية
 كما في من مذهب الفراء قال المصنف لا يجوز ذلك و ان في الصفة و الوصف في الاعراب و

و ليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقي على حاله فاما مع طلب التحقير بلاضافة فلا تسم
 له و هو موضع الترفع ففقد البعيرين نحو بقلة الحقا كيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة
 هو من حسن هذا الجرح و و اقيم صفة مقامه اي فعله الحية الحقا و انما نسبوها الى الحق لانها
 تثبت في مجاز السبيل و موطن لا تدام و مسجد الى وقت الجامع و ذلك الى وقت يوم الجمعة
 كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة و جانب المكان العربي و صلوة الساعة الاولى
 اي او لساعة بعد زوال الشمس و يعمل في غيرة تطبيقه الثاني بل كانتهم فصر لوان المعني
 ثمن جرد اي بالثمن خذت الموصوف و اضيف صفة الى جنسها للتثنية اذ الجرح يمتثل ان يكون
 من القطيعة و من غيرهما كما كان حاتم حتملا ان يكون من القطعة ان من غيرها فلاضافة
 بمعنى من يجوز عندي ان يكون له امثلة اضافة الموصوف الى صفة من باب طهر سينا
 و ذلك بان يجعل الجامع مسجدا محض و العربي جانبا محض و الاول الى صلوة محض
 و الحقا بقلة محض و من من الصفات المتألفة ثم يضاف المسجد و الجانب و الصلوة
 و بقلة المحقولة الى هذه المحضة الفائدة التخصيص فيكون صلوة الاول الى الصلوة التي ترو
 و بقلة الحقا كبقلة الكثرة و جانب العربي كما في اليمين و اما الامانة اللذان في احدهما
 زيادة فائدة كتحط النقي و ليش اسد الفراء يحضر اضافة احدهما الى الآخر للتحقير قال
 ان العرب و يجوز اضافة النقي الى نفسه اذ اختلف اللفظان فقلت انهما على الجلد
 انه يبرضا كسها و غاربه و النجاء هو الجلد و الاضافات ان مثله كثيرا لا يمكن رفعه كما في
 نفع البلافة النسخ الرجا منهم شقائق و جلعهم و قوله و سكايل الهوى و لو قلنا ان
 بين اليمين في كل موضع من فلاحهما الى لغات كثيرة و مما اختلف هل اضافة
 محضة و لا على ما تقدم افضل التفصيل في قوله هو في حال الاضافة على من يرب احد هما
 يرا و تفصيل صاحب على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ الصفات البنية فيها
 لا يولد به ذلك و قد عي ذكر احكامه في باب المقتصد ههنا ان اضافته بالضم الاول
 فيها الخلاف فتدبر السراج و عبد القاهر و اي على و الحز و في غير محضه لكننا
 بمعنى من الجار و المجرى محل الضم بانه مفعول افضل كما هو ظاهر فان الجار في قوله
 افضل من المفعول لا يتلوه الفايحة و الجار و المجرى و مفعول افضل فافضل التثنية
 صفة مضافه الى موصوفها الذي هو المجرى و بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعول

مخوضا رب ن يد ويحيى لا ابتداء في افضل من القوم انه ابتداء من زيد في الاول قضاء والزيادة
في الفصل من مبتداء هو القوم بعد شأركم في اصل الفصل الا انه لفصلان درجة في مشابهة
اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يحيى في باب لا يرفع فاعلا مظهر الانشراط يأتي في باب
ولا يصب مفعولا لصحاح لا شبهة مفعولا فلا يقال احسن الرجلين رفع مفعول يعمل بقا
في محل الجار والمجرور لضعفه ويصب التميز الذي تميزه الجمل ملاحظا في عشرين ودرهما
مخوضا احسن وجهان دليل تكوين قوله الثاني اضلع البرية لا يوجد فيها المالد به كفاء قوله
ولم امر في مثلنا حين توهم اقل به من اجل في مسم فخر من ذهب سبويه ان اضافة
افضل التفضل حقيقه مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على من يراه احدا ما يكون بعض الضا
اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضاف اليه والمحيى فيه ان صاحبه مفضل في المحيى الذي وضع
اليه المصدر المشتق هو منه على كل واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا
في قولك من زيد اطراف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من بقي بعد زيد من افراد
الناس فالحيى بعضهم ان اريد في الظرافة على كل من بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضل
الشيء نفسه لانك لم تفضل على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف
اليه بعد خروج هذه الفصل منه فالاضافة في هذا المحيى بتقدير الام كما في قولك
بعض القوم وتلثمهم وجزهم واحدهم ولو كان بتقدير من لا يتد ايتجا من زيد
افضل عمر ويحيى من افضل من عمرو ولو كان بتقدير من السببية كما في خاتم فضره وقع
اسم المضاف اليه مطرد على المضاف كما ذكرنا في مصدر هذا الباب ولا يقع عن هذا افضل
القوم فاذا كان اضافه بهذا المحيى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير الام مثله فيكون
محضة بدليل قوله ثم فتبارك الله احسن القائلين وقوله اضلع البرية خبر مبتداء
مخوضا في هو اضلع ونايها يكون مفضلا على جميع افراد لونه مطلقا ثم يضيف
الى شيء التحقير سواء كان ذلك الشيء متعللا على امثال الفضل عن زيد افضل اخر من اولهم
يكون عن زيد افضل بعد اداي افضل افراد دين الانسان وله اختصاص بقداد فالاضا
فيه لاجل التحقير كما في غلام زيد من مضارع مصر لا تفضل على اجزاء المضاف اليه
فهذه الاضافة محضة اتفاقا في الام ثم يقول افضل بالحيى الاول اما ان يضيفه الى
المعرفة والنكرة فانه اضافة الى المعرفة لم يحزان يكون مفردة عن افضل الرجل وافضل

زيد اذ لا يمكن كون بعض المضاف اليه بل اذ كان الواحد من اعيان الاجناس تقع لفظ
مفردة على العليل والكثير مخوضا في الطبيب الفرجاني والرجل ليس جينا بهذا المعنى
فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجل اي احدهم
المفضل على واحد من الباقيين وانما اذا اضيفت الى النكرة فيجوز اضافه الى الواحد والثقل
والجميع عن زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فليطابق
صاحب افضل المضاف اليه اذ ان تشيتر وجمعا ويجوز افراد الصفة وان كان صا
افضل شق ان يحس ما قاله الله نعم ولا تكون الا او كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افضل
يعني انك اذا اضيفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردة او شق او مجموعا والعلة
في ذلك ان ابا استفها ما كان او شرط او من هو لا من هو فيكون جزء من جملة معينة
بعده بجمعة منه ومن امثاله وكذا الفصل الثاني بالحيى الاول فتقولنا جزء من جملة
يخرج نحو العز من اذو البقل ويوسف احسن اخر ترفانه لا يجوز مثله بالحيى الاول
اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة يخرج عن زيد افضل رجلين او رجال فانه
لا يجوز اذ لا فائدة في كون افضل من بين جملة غير معينة وقولنا بجمعة منه وعن امثاله
يخرج نحو جبر ومن امثاله يخرج عن جبر زيد احسن او مخوضا في كساي زيد احسن
او جبر ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيد يجمع جبر وامثاله وكذا لا يجوز اي
بعد اذ طبيب اي اي دورها الا ان يقدر المضاف او احسن اعضائه واي اعضائه من زيد
اي دور بقدر اذ فاي من مخرج لتقريب بعض من كل مدين وافضل بالحيى الاول لتفضل بعض
مدين بعد مطر ما يل ابعاضه فاذا انقرر هذا قلنا لا يجوز زيد افضل الرجل واي الرجل
هذا لان الرجل ليس كذا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البر في الطبيب القرون قولك كساي
القر هذا لكونه القوم جينا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف
فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وفي في الشق وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء
اشرت بهذا الجمع مع مدين مدين او جبر الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة
وانما جازي رجل هو واي رجال مع ان الجبر مدين وجميعها ليس في الظاهر جملة معينة
كما شرط لان المراد بكل واحد من هذا الجبر مرات الجبر مستقرة لجمعها من المدين
ومن امثاله فيكون في الحقيقة منقسم الى السؤل وامثاله كما شرطنا في اي رجل اي قسم

من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا واي رجلين اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسموا
 رجلا وكذا في افضل نحو زيد افضل رجلا اي افضل اقسام هذا الجنس
 اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان
 كل قسم رجلا فافضل سواء اصفير الى المعرفة او التكرار لمصل صاحب على ما هو مثله
 من اجزاء ما بعده افراد او ثلثية او جمعا فلهذا لم يميز الزيدان افضل الرجلين لان
 الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيديين وجازن يدا افضل الرجال والزيدان او الزيد
 افضل الرجال لان الرجال يعبر عنهما رجلا رجلا كن زيد ورجلين رجلين كالزيد
 ورجلا رجلا كالزيد ولا يطلق صاحب افضل التفضيل مفضل على مجموع اقسام الفا
 اليه بقوله في زيد افضل الرجال ان افضل من مجموع الرجال من حيث كون مجموعا فانه غلط
 بل معناه ان افضل من كل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في التكرار سواء وكذا
 لتعيين قسم المضاف اليه معرفة كان او يكره فلا يجوز ان الرجلين هذان اذ ليس الرجلين
 اقسام كل واحد منهما حتى تعيين احد ملك الاقسام ويجوز ان الرجل هذان اي
 الرجل هذان اي هو لان الرجل كما قلنا يعبر عنهما افراد او مسات وجوعا
قان قيل فكيف جاز التفسير التفسير استغراق الجنس باحد اجزائه في التكرار
 حتى قلت افضل رجلين وافضل رجال لم يجر مثل ذلك في المعرفة **قلت** لان التكرار
 لا يختص في اصل معرفة واحد تقيده فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان
 يبين معنى الحصر عطفًا بخلاف المعرفة فانها تخصيص بعجز الاجزاء وتعيينه فلا يطابق مع
 ذلك التقييد على غيره اي وافضل لا يضاف الى الال حلة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف
 الى ما يكون مجزوءا والعطف نحو اي زيد وعمر ولا يضاف افضل زيد وعمر فان
 تكرار الجزوء بالعطف فيها فلا حال سكر السنو له عنه في اي والفصل في افضل
 نحو زيد وهذا افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذان هذان وانما قسم اي
 وانك قال المراد به اسالكتم قصد والتقييد على ان المراد التكلم والمخاطب اذ كان لا
 يدل على التمييز المجزوء ولا يعطف التمييز المجزوء على ثبوت الالابادة الجاز فذكر براري
 للمحافظة على اللفظ المعني كما في قوله بيبي وبيبيك معنى مع ان مثل هذا لا يكون الا في
 الضرر وهو الشعر قال فالي ما ليك كان يسرافيه الى القامة لا يراها جاز مثله في الضرر

الحق وظلمه واي معرب مع ان فيه اذ يبيح الشرط او الاستفهام او هو موصولة للزومه
 للاضافة الرجحة بجانب الاستفهام التفسير للاعراب ولا يحدف المضاف اليه لامع قيام في سبيله
 عليه نحو قوله نعم ايا ما ندعوا فله الاسم اي اي اسم ويجزئها من التاء مضافة الى موش
 افصح من لماق التاء كما هي في الوصول قال الله نعم باي ارض توت قوله ولا يضاف
 اسم مماثل للمضاف اليه في العموم اي لا يقال نحو كل الجمع ولا جميع ارجل فانها
 متماثلان في العموم قوله ليت اسد وحسن منع مثلاً للمفرد لا في
 عين والثاني معنى قوله عين الشيء س يد بالشيء شيئاً معاً كن يد وعمر كما يقال
 عين زيد ولا قال في اسم العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان يد كرها
 احدثها حذف المضاف اذا اس اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال بما اعيانا التقاسي حذبا
 قيل لكم فيها ايا فاقى طبيب ايا من حديم فاذا حدثت فلا في ولا تميز قيام المضاف مقام المضاف
 في الاعراب كقوله نعم واسال القرية وقد يترك عند سيبويه على اعراب اركان المضاف معطوف
 على مثله مضافا اليه كما يقال في مثل ما كل سوداء قمر ولا يضاف اي ولا كل يضاف قاله ولو
 لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف لا ان كان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز
 عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا ان تقول ما مثل عبدالله بقوله ذلك ولا
 ولا مثليك قالوا يجب ان يكون مضافا مضافا اليه وابقى المضاف
 اليه على اعرابه وذلك لان اخير لو كان معطوفا على عبدالله لكان المفعول ما رجل هو مثلهما
 يقول ذلك وليس والمراد بل المفعول مثل هذا لا مثل هذا يقول ان ذلك ولو كان ابيك في
 المثلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقول بل يقول ايعنالي لم يقدر المضاف في السنتين
 كان الداخل عليه الزيدة معطوفا على جزاء انب اليه الحكم المتين ولا يجوز ذلك بقوله ما
 جاء في زيد وعمر ولا يجوز ما جاء في غلام زيد وعمر ولا يجوز ما جاء في زيد وعمر ولا يجوز ما
 من زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلال ان كلهما بان مثل ههنا كانه ليس
 بنفسه فكأنه معدوم يقال شكك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا يفعل وذكر المثل كانه
 ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مراداً وعند ذلك سيد المفعول لا يمتنع حينئذ ان يكون
 المعنى شكك لا يفعل وانت تفعله كما تقول اخي زيد لا يفعل هذه ولكن زيد يفعل كما كان
 لا يخفى مقصودا ان كانهم قالوا يا عبدالله ولا اخوه وما اخوك ولا ابرك فلا يفي الفساد المذكور

قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرو ذلك لانه وان كان الشل تحماس حيث اليه والنفس
هو المضاف اليه لكن العاملة لفظا مع هذا المضاف لا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول في ذلك
لا تقول بالتاء و مثلك لا تقول لان و مثلكم لا تقولون اقول اداء لفظ المفرد معنى النفي
والجوع غير عن في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح لظواهرها على النفي والجمع وكذلك
استعمال الجرد من علامات التانيث مجريه المونت كثير في فعل هذا لان منع من الكتاب
المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه في حسن الاستغناء في الكلام الذي
هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فلما مر عن قوله من الليالي اسرعت واما
التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا اسكتيق لانه واما الجمع فكقوله فاحب الذي اسرعت
واما اداء اللفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجرى لامع حرف الخطاب نحو يا يزيد من ثم لم
يجز ما شك ففعل بالخطاب كما جاء في النفي مثل اخيك لا يقيم لانه وفي التانيث كقوله عليه
السلام ما رايت مثل الجنة فام طابها قد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير
قال يستقيم من ورد البري عن عليهم بردي مصفق بالوجيق السلسل اي ساربر دي
نضر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاند
ملت اي قطعت يده وفي الفعل كقوله نعم وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بيانا
اي هم قابلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التثنية ان كان معرفة اضيف اليها
مثل نحن هذا رجل اخر زيدي مثل اخي زيدي واستغفنه سيبير وقال لوجاز هذا
لجان هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وهو فيج هذا واما قولهم قضية ولا ابا حسن
لها ففعل العلم المشتهر بمعية كالجنان الموضوع على ذلك المنة عن الكل فزعون موني كما ذكرنا
في لا البرية قد يحذف مضافا بعد مضاف و علم من القيام المضاف اليه لا خير مقامه
كقوله وقد جعلتني من خديمة اصحا اي استقدار سانة اصبع ونايتها خذ والمضاف
اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقوله بعد في الزمان وامام وخلف في المكان
او مشابها في الابهام كقوله حسب و لم يعط على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك
الحدود فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط و عرض و مسند و حيث
كما يجرى في الظروف البنية جميع احكامها وان كان عطفت على ذلك المضاف مضاف
الى مثل ذلك المنوي من ان كان المضاف الاول من الظروف والمذكور كقوله وبعد زيدي

او من غير ما كقولهم باسم سري عامر ضامن به بين ذراعي وجهته لاسد وقوله لا غللا او بدلا
ساجح نهر الجرار لم يبدل من المضاف اليه تنوين و له بين المضاف لان المضاف اليه كالتاء
بما يفسر الثاني هذا قوله الجرد و مذهب سيبويه ان الاول مضاف الى الجرد والظاهر والثاني
مضاف في الحقيقة الى معان اخرى صغيرة والتقدير لا غللا ساجح او بداهة ثم حذف الضمير
وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه لكون الظاهر كالمعوض عن الضمير
المحذوف على ما ذكرنا في باب التداوي باسم ثم عدني ومذهب سيبويه في زيدي و عمر قاي
ان خبر التداوي الاول محذوف وهو مفاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما
يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو ما تم بتم عدني
من بما يفسر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكافه لا فضل وان لم يكن المضاف
من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجبا بدلا للتنوين من المضاف
اليه وذلك في كل واحد بعض واذا وان كقوله نعم وكلا ضربا له الامثال ورفعا بعضهم
فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافه فلاكثر ابدال التنوين و امتناع
اللام فيها وبعضهم جزم وقد نصب كلا على الحال نحو المال كذا وذلك لكونه في صيغة
النكر وان كان مرفعا حقيقة لكونه بتقدير كله ولا حيلة للخليل في المونت كلهم وليس تنوين
وقالها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل في الشعر بالنظر في الجرد وغيره من كقوله
لما رايت يناسد ما استعرت لله در اليوم من الامهات قوله كان اصواب من افاسر هو بناو
آخر ليس انقاص الفرائج وغير ما عر من هذا نحو قوله ثم عليها يتم وقد شفت عدا
وعبد القيس منها صدى ورها وكي ابن الاعرابي هو غلام انشاء الله ابن اخيك وقد فصل
في السعة بينهما قليلا بالقسم عن هذا غلام الله زيدي ذلك لكثرة في الكلام وقد جاء في
الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدر والمضاف اليه فاعلا كقوله ابن عامر قتل ولا دم
ثم كايهم وهو مثل قوله في جنتها بمنزلة نزع القلوص اي مزاده وقوله بقي بلاها المجهي
في كلام اخر في نفي الدرام بنفا والعياريف عند من روي بنفيا الدرام و يحرم ما د
وانكسر اكثر الجاء الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة
بالظرف ثابت مع قلة وقحة وكذا الفصل بالظرف في عر الشرايق منه في الشعر وكذا الفصل
بغير الظرف في الشعر ايق منه بالظرف وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا البرية والفصل

اما ترك محلاته ثلث قطع الاضافة واصافته الى ياء التكلم واصافته الى عزم وما في حال القطع
يجب ابدال الواو فيما لا يتصل خذفه وايضا في الحذف فليقاء الاسم المتكسر على حرف واحد
ولا يجوز ان لا يارب انما يدور على اخر الكلمة ولا يدور على كلمة اخرها ولا ابقاء فلا
دايم من نال الساكنين في الواو البقاء على حرف وذلك لان اصله قد يفتح الفاء وسكون العين
فلا بد لادليل على الحركة والاصل السكون فخذف لامه وسكنها فلو لم يقلب الواو
سما للاراعاب على العين كما في بدوهم فوجب قلبها الفاء لحركتها وافتتاح ما قبلها فيلحق
ساكنان فيخذف الالف فلما امتنع خذفها وابقاها قلبت الى حرف صحيح قريب منها فيخرج
وي اليم لكونها ستونين والاقول خالط من سيلة خاشيم وفانقل خذف الفاء اليه من شئ
واصلها فها قال ابو علي يحيى بنان يكون على لغة من يبدل من التنوين الفاء في النسب كما في الرفع
والجر كما قال لا احد من كل حي عجم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا
المعرب على حرف واما اضافته الى ياء التكلم فهي فيها على لغتين اشرهما في في الاحوال الثا
وقياس اصله قوي كقري شتم فاي تحركها الواو وافتتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة
فيما عرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من الحركات على الكسر للتاسب فكان العيون
ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الرمت الياء في
الاحوال الثلث قيل ياء التكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبها للكسرة التي
ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البانية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعرف
وذلك شبهت الضمة البانية في يازيد بالاعرابية في بدلها بالواو والالف في يازيدان
و يازيدون وشبهت الفتحة البانية في لاملجل بالاعرابية فقليل الرجلين والمسلمين
وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في في وقد يقال في وفيه
ونقسم بين يدي جميع حالات المضافة قال كالحرف لا يروي في شئ بلغة يصح طهوان في البحر
والواو يصح في فتح لان علة الحاجة الى ابدال الواو سيما عند القطع من المضافة في خوف
سقوط العين للساكنين في حال المضافة اذ لا تنوين في المضاف فلا و لي
ترك ابدالها سيما في جمع الشاعر بين اليم والواو قال عما تيقا في في من فهو بها على التلح
الفاوي اشدد حاتم وي جمع بين البديل والبديل منه وتكلم بعضهم معتبرا بان قال
اليم بدل من الفاء التي هي اللام قد هنت على العين واما اضافته الى غير ياء التكلم فلا عرف فيها

اعرابية بالحرف كما ذكرنا وجاء فرض بد كحاضر واما الاسرعة الباقية فلها ايضا ثلثه احوال احدها
القطع من المضافة والآخر في نها خذف الا حاتها قد ثبت في بعضها كما عي في ذكر بعض
لغاتها و ثانيا المضافة الى غير ياء التكلم والآخر اذ في ابوك واحوك جعل و ايهما اعربا
و في حم ومن خذفت اللام كما عي في لغاتها و ثالثا المضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب
خذف اللامات اذ ردها في حال المضافة الى غير ياء التكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا
والاعراب لا ينظر في المضاف الى ياء المتكلم فلا يمين لدها معها واجاز المبرد قياسا على
المضافة الى غير ياء التكلم و اللام في اربعتها كما نقل عن ابن يعقوب وابن مالك في باب فتح فقط
كما نقل عنه جاسر الله والمصنف لما جاسر الله وها الزيم لياء لما قلنا في في على لا نفع وشبهة قوله
الشاعر و ابي مالك و المجاز بلادر واجب بانه يعمل ان يكون ابي جماع لاب مضافا الى التاء اذ
يقال في اب في اب ابو في قاله فلما تبين لصواتا يكن وقد غننا بالانسا كما قيل في اخ
اخون قال و كت لهم كثيرا بني الاخينا والمذهب لاثنت بالمقلات قوله فاذا
قطعت قيل اخر وا ب وح م الى اخره اعلم ان في اب واخ اربع
لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكون في اللام مطلقا اي مضافا
و تعطى عين فيكونان كيد فثبتهما ابا وان واخ و الجمع ابون واخون كحاضر والثانية
ان يكون ناقصا من مطلقا كعصا والثالث ان يكون تاما ودي العين مطلقا مع خذف
اللام والرابعة وهي اشر ها خذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما
بالحروف مضافين واللغة المحصورة نالحو كيد لو مطلقا او في حم ست لغات ابتد
نهما بلا نفع على الترتيب ان لاها اعرابية بالحروف في المضافة الى غير الثاني نقصه حال
القطع عنها واعرابه على العين و ثلثهما ان يكون كد لو مطلقا اي في المضافة والقطع والثالث
ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كعب مطلقا
والسادس ان يكون كرشاء مطلقا اما من فقيه ثلث لغات اشرها النقص مطلقا كيد
وبعد ما الاعراب بالحروف في المضافة الى غير التاء والنقص في غير ما لما لم يكن في
المشهور زرع صدر لا فاضل له ليس من الاسماء الستة ولم يدكر ها ايضا الرجاء في فيها
و ثالثا تشدد بد بن نه مطلقا و ساكن التنوين في المضافة فحق قوله احب و في رجليك
ما فيها قد بد اهلك من المبرز فاضل و ترق و ليس بلغة رابعة و في فم لغات اشرها

واصفها اعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء فتح الفاء مع حقة الميم حال القطع وابداله
 الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة ثم مثلت الفاء عند وث اللام نسيا
 مطلقا مع ابدال الواو يما سكنت الفاء بناء على ان الواو لا يبدل منها الميم بقلب في حاله
 الفاء ماء فيكون الفاء في الحلات والتثنية مثلثا لانه مثلثا للاعراب فجزئ ثلثتها في الافراد
 لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فيها مثلثت الفاء مقصورا مطلقا و كانه
 جمع بين البدر والمبدل منه والميم بدل من اللام قد مت على العين كما فيكون قول
 فحق بهما شئ فلهي الثامنة والتاسعة ثم مشدد الميم مطلقا مقصورا الفاء ونقش
 قال حق اذا ما جرت من فحة قال ابن حي هو المقصور ونقش وليست بلفظة وكان الميم بدل
 من العين واللام والجمع انهما العشرة اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب عن هذا قسم
 ورايت نقاشا نظرت الى قسم وكافه نظر فيها الى حاله الاضافة بلام ميم اعني قوك و قاك في
 يتبع فاء ايضا حرف اعراب فيقال مروي ومروى وعي امر و بعن تابع لحرف الاعراب
 القاف في ذ والتثنية لغات القصر كعصا التضييق كد و خذ اللام مع تخفيف العين
 وهو المشهور كيد قوله ود والايضاف الى مضمرة ولا يقطع
 انما لم يقطع لانه ليس مقصورا ابتداء وانما هو صلة الى جعل اسماء الاجناس صفة
 وذلك انهم اسرود وان يصنفوا نخصا بالذهب مثلا فلم يات لهم يقولوا جاء في رجل
 ذهب نجار ند و اضافوه اليه فقالوا ذ ذ ذهب ولما كان جنس المعربات واعلام مما
 لا يقع صفة كما ينبغي لم يتوصل بد والى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الى وصف هو
 المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن
 ما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو جئت
 المضاف الى وصف والمضاف اليه فمير او علم لم يخرقا مقامه لامتناع الوصف
 بهما واما قولهم صل على محمد وذو به فساد كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام
 عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم وكفى ارهيد به الذي يباشران وذلك لاجرا به
 مجري صاحب واما قولهم ذو زيد وذو ي النبي واما جاسر لثا ويل العلم بالجنس
 اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها لعل
 يفتح الفاء والعين الا في ك كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد ومقصودهم لكن

لما كسرت بالاضافة فيها فصار اعرابها معا بالحروف كما في اول الكتاب ولم يكن فيها
 مقصورا على ما في تنك القصر مغزوات على حاله الاضافة المكونه اخ واب وهم مفتوحة
 الميم فجمعها على افعال الكياء واخاء واعمالا لان قياس فعل صحيح العين افعال تحيل واجبال
 واما ذ وا فلا دليل في ذ وا على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين مغزوات افعال ايضا
 كمن وضاحض وبيت و اجابت ودليل تحرك عينه و من شدة اعمى ذات واصله ذ وا كقوة
 لقصرهم في مشاغلهم و اتاخذت العين في ذات لكثرة الاستعمال لو كانت ساكنة
 العين لقلة في التثنية كميلية وقال الخليل وزن فعل بالسكون واللام محذوف
 في جميع مقصورات ذ في ذات وذاتا وقال الفراء لاخ ساكن العين في الاصل
 وعله قال ذلك لقلة اخاء واما هو فانه لم يجمع فيه اهتاء حتى يستدل على تحريك عينه
 و من شدة هو هنة بالتحريك لا بد ليعلى تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكون
 لاخذت اللام فتح العين لان ما قيل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذلك لا دليل في هنة
 لا يذم يمكن ان يكون كقريات واما في ك فاصله فهو لسكون الواو كما ذكرنا و لا دليل على
 حركتها وافاء لا بد له عليها كما لا بد له ولام في ك هاء لقصرهم افواه و قولهم كلام
 ذ وا لان عينه واو بدل ليف واذ واو و ذوات واذ واو و باب طس بيت اكثر من باب قوي
 والحمل على الاغلب او لي ولام اب واخ وحسم و هو و او لقصرهم اليوان واخوان
 و حومان و هوان واخو واخوات واما هندية في هنة فلا لامه ذات و حيرة
 وكلام لام حسم قد يكون محجة كما بين قوله التوابع كل ثان باعراب سابق
من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع و خبر المبتداء المحوي كان
 وان واخواتها و يشمل الحال و ثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب
 سابقه يخرج الكل لاجز المبتداء و ثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال من النقص
 نحو ضربت زيد الجرد و التمييز عن المنصوب كقوله لا مرض عنق ناق لي من جهة
 واحدة قاله يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتداء من جهة كونه مبتداء وارتفاع
 الجز من جهة اخرى و هي كونه خبر المبتداء و كذلك انصباب ان لا المفعولين من جهة
 كونه ان لهما وانصباب الثاني من جهة كونه نائضا وانصباب الاول في ضربت زيد
 قابلا من جهة كونه مفعولا به وانصباب الثاني من جهة كونه خلافا في خبرنا الاخر

عن انتساب الاولى من جهة كونها مفعول به والثاني من جهة كونها مفعول في
نظر لان ارتفاع البداء والخبر من جهة واحدة وهي كونها مفعول في الكلام كالقندم
في اول الكتاب وانتساب الاماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها مفعولات وان
قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاولى والثاني قلنا ان ارتفاع زيد في
جاء زيد الظريف من جهة كونها فاعدا وارتفاع الظريف من جهة كونها صفة وكذا
التتابع ثم نقول الاخبار المتقدمة لبداء محو الغفور الودود الآية وكذا المستند
في محو علمت زيدا عالما عاقلًا ظرفيا وكذا الاحوال المتقدمة محو قيمه من ماعذ ولا كذا
المتن محو جاء في القوم الامريديا الاعمر والابتغى اسماءها واجبات اعرابها فينبغي ان يدخل
في حد التتابع ولو قال كل ثان باعراب سابقة لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول
لم يرد عليه ما ذكرنا في كل ثان **فيه نظر** ايضا لان المنسوب في المديان ما هي
لا قصد حصص جميع مفعولاته ويدخل في قوله فان النعت الثاني فافقه وكذا التأكيد
التكرير وعطف النسق المتكرر لان كلا منهما فان للتتابع كان التابع ال اول واما الكلام
في حامل التتابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال
قال سيبويه العامل فيها العامل هو العامل في المتبع وقال الاخفش العامل فيها
معنوي كما في البداء والخبر هو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقد
من جنس الاول ومذهب سيبويه ان في لان المنسوب الي المتبع في قصد التكلم بشر
اليه مع تابعة فان المعنى في زيد الظريف ليس في قصد مفعول به الى زيد مطلقا
بل الى زيد المقيد بتقدير نظر اتمه وكذا في جاء في العالم زيد و جاء في زيد نفسه
فلما السحب على التابع حكم العامل المنسوب مع حق صار التابع والمتبع معا كمنوع
منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول انتساب عمل المنسوب عليها
معانطيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاء في غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام
مع زيد لان الثاني ليس هو الاول معنوي فلم يعمل العامل فيهما واجعله معنويا
كما ذهب اليه الاخفش خلاص الظاهر ان العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة
الى اللغوي كالشاذ النادر فلا يعمل على التنازع فيه وتقدر العامل خلاص الاصل
ايضا فلا يمارى الامر الحقيقي اذا اسكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فلا يختص والاول

والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدس من جنس الاول واستمر الاول بالقياس والسما
فحق قوله نعم جعلنا من يكثر بالجر من ليس لهم وعينه لك من الاولى والاشعار والقياس فلك
مستقل ومقصود بالذكر واذ لم يشترط مطابقة المبدل منه لتقريبه وتكثير الجواب
ان ليس هم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل هو جعلنا من يكثر وكذا في
فيه **فان قيل** ان لم يكن الجار والمجرور وحدة بدل من الجار والمجرور لم يسم هذا بدلا
لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكاف قلنا لما لم يحصل
من التام فائدة التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدلا لتمامه نظر الى الجار والمجرور
ولا تكرر في اللفظ في البدل من العامل الا حرف الجر لكن كسفن حرف الجر والمجرور والجواب
من القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا في ذاته وان العامل هو الاول لا مقدرا آخر
لان المتبع اذن كالتام كان العامل لم يعمل في الاول ولم ياتر بل عمل في الثاني ومذهب
سيبويه والبر والسير في والبخاري والمصنف العامل في البدل هو العامل في البدل
منه اذ المتبع في حكم الطرح فكان العامل الاول باسن الثاني وهذا مستمر في باب عطف
البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكم في ما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال
وقال سيبويه العامل في العطف هو الاول بواسطة الحرف اقل الفارسي في الايضاح النسق
واي جنى في سرائر ان العامل في الثاني مقدس من جنس الاول كقولك يا زيد وعمر
وتيل لاديل فيه اذ علمه البناء في الثاني وقس على ما وقع الكاف كالعطف عليه مع عدم المنفع
من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعف اللام واما كان اللام ما قبله متابع لما بعده حرف
النداء المقضي للبناء فلما انفع المنفع صار حرف النداء باثر التابع لان يقدر له حرفا
آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمر وتيل الغرض الواحد لا يقوم بخطين والجواب
ان القيام هنا ليس بغرض واحد بل هو مصدر والمهدر يصلح للكثير والقليل بل يقطر ال حد
والمراد ههنا القيام بقرينه في ذلك وعمر وكذا لا حجة في زيد وعمر واذ هو متضمن
للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدس الراجب نقد العلم في جاء في غلام
زيد وعمر وهو متحد وكان ينبغي كل شاة ومختلفا بدبرهم كل شاة بدبرهم وكل مختلفا بدبرهم
والمراد مما عطف بدبرهم وايضا لم يخبر ما زيد والحارث ولم يخبر يا زيد قايما ولا عمر
قاعدا وليس زيد ولا عمر واذ ههنا اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يخبر زيد

ضربت عمر و واخاه اذ سعى خيرا لابتداء بلا صير مع جلته و قال بعضهم العامل حرف
اللفظ بالتأثير و هو تعيد لعدم لزوم واحد القيليين كما هو حق العامل و فائدة الخلا
في هذا كله جواز الوقف على التوقع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول
و امتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا و اما تقدم المصفى الفتح على ساب
التتابع كونه استعماله اكثر قوله **الفت تابع يدل على معنى في**
متبوعه قال في شرح الفصل الصفة مطلق باعتبار من عام و خاص و المراد بالعام كل
لفظ فيه معنى الوصفية جري تابعا او لا يدخل فيه خبر المبتداء و الحال في معنى زيد
قائم و جاء في زيد راكبا اذ يقال انهما صفان و يعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ
جري تابعا محض جاء في رجل ضارب قال هذا العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو القوم
و ينقص حده باسماء الالة و الزمان و المكان اذ القتل مثلا و ال على ذات و هو
وضع باعتبار معنى و هو القتل بين المقصود من وضع هذا اللفظة على ما فرغتم
سال نفسه و قال ان اسماء الاخبار ليس كلها تدل على ذات باعتبار معنى و ليست بقا
فارجل من صنع لذات باعتبار المذكور و لا نسا بغيره قال الجواب ان احقرها من
شبه بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات و الصفات المقصود
بها الميعة لا الذات و القابل ان يمنع في المصنفين اي و الصفات و نقول ان اريدت
يقنك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات و حدها من دون الميعة فلا تسلم
اذ قصد الراضع من و زعم بوضع رجل ذات فيها معنى الرجل لية بلا خلاف و ان اردت
ان المقصود الذات سواء كان الميعة ايضا مقصود معها او لا فلا يفعل لان الصفات
ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع الميعة المتعلق
بها و كذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو و ضرب و لا شك ان معنى
ذو ذات و معنى ضرب معنى في تلك الذات و كذا مضروب و حسن و لو لم يدل
الا على الميعة لكان الصفة هو الحدث كالضرب و الحسن ثم نقول في ذلك في الصفة
ان المقصود بها الميعة لا الذات مناقض لغير ذلك في حده الصفة العامة ما دل على ذات
باعتبار معنى و كيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بالليس ذاته و هل دلالة
اللفظ على شيء لا مع المقصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء و ان قال المراد بالمقصد الاعم

الصفة التي تعتبر بها

فان نحن

فان نحن الضارب و ان دل على الذات لان المقصود الاعم به الحدث القائم بالذات المطلقة
التي دل عليها هذا اللفظ فلما منع ان يمنع ان المقصود الاعم من هذا اللفظ بيان الميعة بل الميعة
كان يدل عليه تركيب ضارب فلم يضع منه هذه الصفة المحققة لا الدلالة على الذات
يقوم بها ذلك الميعة فكذا نحن المضروب و الحسن قال و الوصف الخاص تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا قال يدل على تابع جميع التتابع و يخرج منه خبر المبتداء و المفرد الثاني
لما ذكرنا في حله التابع و قوله يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدل على فيه
البدل في نحن قولك العجبي زيد علمه و لو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقة كان
اعلم لدخوله نحو رجل قائم اليه و فيه شتم قوله اما خرج البدل و عطف البيان و عطف
النسب و التاكيد الذي هو تكسير اللفظ و المعنى فظاهر و التاكيد التقيد للاحاطة
فلا محل في هذا الحداد كلهم في جاء في القوم كلهم يدل على التمول الذي في القوم فان
قال شرط هذا الميعة الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع و التمول يفهم
من القوم و كذا كذا في جاء في الزيد ان كذا مما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في
حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة و اثنين في قوله نعم نفخة واحدة و الهين
اثنين فبقوله **مطلقا** قصد ايراد الخراج الحال في نحن قولك ضربت زيدا مجرما
فالجواب ان على ان في معنى زيد لا لكونه مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقله قد خرج
الحال من الجذب بقوله تابع بزمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا و لا
يبعد ان حدن الوصف العام اي ما وضع من الاسماء و صفاسا و احتسب تابعا او لا بان
يقول هو اسم و منع دلا على معنى غير التمول و صاحب صحيح التفسير كل ما يخص صاحب
فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية و الفعلية و ان صح و قولنا ما فتا تابقا في نحن جاء في رجل
ضرب ابواه او ابوه ضارب و قولنا وضع يخرج الفاظ العدد في جاء في رجال ثلثة لان فيها
لمجرد العدد و كذا سائر المقادير نحن عندي نيت رطل و يخرج اسماء الاجناس سواء وقعت
صفات نحن بـ رجل اسد او لا نحن زيد اسد فانها دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب
الوضع و كذا يخرج نحن صوم عدله في رجل صوم و عدله لانه ليس بالوضع بل يدخل في حده
الصفة الخاصة كما نحن فقال ان اسد و صوم في رجل اسد و رجل صوم صفة و كذا نحن اي رجل
لانه في الاصل لا يستفهام و قولنا على معنى يخرج الفاظ للتاكيد لا التثنية فان نحن

يدل على معنى في قول من له نفس متبوعه وقولنا غير النور يخرج منه الفاظ النور في الكس
 نحو كلامه وكله واجمع مراد فانه وجاء في القوم ثلثهم عند التبيين كما مر في الحال اذ كل ذلك
 يدل على النور وصاحبه اي جسيمهما وجميعهم وقولنا صاحبه يخرج الصادر ويدخل السامع
 المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم يوضع حقيقة التبعية
 بغير هابل لو حرت صفات في بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضوح كما مر
 في رجل حار قولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يخرج ان تتبع بالوضع
 بل عليهم فقط الدلالة على معنى فيه عن هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهو اسماء ولا صفات
 عليه وكذا يخرج اسم والاشارة لخصوصه كما في بعض الوصفات فتدخل في قولنا صحيح التبعية
 لخاله وخبر المتدبر وغير ذلك في محله في زيد وكما في زيد عالما والعالم زيد فانها صفات
 وان لم تتبع شئنا لكنه يصح تبعها وصفا ويقول في هذا الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال
 على ذات معنى غير النور فيها فيدخل فيه للتابع في هذا الرجل ورجل اي رجل ورجل
 تميم ورجل حسن وجه ورجل حار وغير ذلك ويخرج البديل في نحو لعيني زيد علم
قوله وفائدة يخصص وتوضيح في التخصيص في اصلاهم تمليل
 للاشتراك الحاصل في التكرار وذلك ان رجلا في قولك جاء في رجل صلح كان موضع الواضع
 محتملا لكل فرد من افراد النوع فلما قلت صلح قلت الاشتراك والاحتمال وفيه التوضيح
 عند رفع الاشتراك الحاصل في العارف اعلا ما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل العالم
قوله وقد يكون مجرّد التشاء والزم نقطة قدالت في التعليل في التوضيح
 من نزيان بحية التشاء والزم ان التأكيد قليل وانما يكون مجرّد التشاء والزم اذ كان الوضوح
 معلوما عند مخاطب سواد كان ملائمة في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم
 ولاشريك له في اسم الله ونحو اعز بالله من الشيطان الرجيم او كان حاله شريك فيه
 انما في زيد الفاضل العالم والفاضل الحديث اذ عرف مخاطب زيد الماني قيل وصنعه وان كان
 له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذ اذا الوصف في ذلك الوصف معجرا
 بالتفصيل نحو الفتحة واحدة والحين اثنين فان كان ذلك المعنى المصريح به في النوع سموا واحدا
 فالتابع تأكيد لصفة عن الرجلان كلاهما والرجل كلاهما وان لم يكن فهو صفة كما في قول
 الحين اثنين انما هو له واحد وان كان معنى التابع معنى التبع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد

تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وتكرير مجرد التكرير نحو ان زيد البائس القبيح **قوله**
ولا فرق بين ان يكون مشتقا اي قوله وزيد قال في الشرح يعني
 ان معنى الفتان يكون تابعا وتدل على معنى في متبوعه فاذا كانت مشتقا كان كذلك كصحيح
 وقوله فتان لا فرق بين ان يكون مشتقا او غير مشتقا لان الاشتقاق في الدلالة على
 المعنى في النوع هو المشتق لانه كثير من النور في الاشتقاق شرط حتى تاتي نوع المشتق
 بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جسر الفاعل شرط في الوصف الاشتقاق او كونه ما وليس بالاشتقاق
 فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا
 ولا كونه شرط في الوصف في الحال الاستعاضة في المرقى نظر والفظة يشترطون ذلك فيهما
 معان الوصف لا يشترطه فيهما ويكتفى ان يكون الوصف ولا على معنى في متبوعه مشتقا
 كان او لا يكون الحال هيئة الفاعل او المفعول **قوله اذا كان وضعه**
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى متبوعه في جميع استعمالاته كالنسيب
 وذا والمضاف الحاسم الجنس فان لها موصوفا في جميع الواضع اما ظاهرا ومقدرا فالرأى
 بالوضع لغرض المعنى عموما الوصف العلم وقد حددناه ومن هذا ما لا موضع كذلك كل
 موصوفا فيه الالف واللام كالذي والقي وفروهما وذا والتامة لان الذي قام بمعية القيام
قوله او خصوصا يعني ان يوضع للدلالة على معنى في بعض استعمالاته وهي
 كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موصوفا للدلالة على معنى فيه اي في اسم
 الاشارة عن هذا الرجل كما ذكرنا في باب التداء ما جعلته صفة لغير اسم الاشارة
 نحو مررت برجل الرجل والكمال في الرجولية فليس الجنس موصوفا المعنى في متبوعه لان
 استواء الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وصفا كما ان استعماله بمعنى نجاة في قولك
 مررت برجل اسد ليس وصفا فان لم يجران في وصف باسما للاجناس باقيا
 معاني على ما صنعت له ساير الهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جازى وصفها بها فيقال مررت
 بشخص رجل ويسمع اسد كما يقال بهذا الرجل وزيد كاسد فان تخلصا سيعا بهما كان
 الاشارة قلت لتجزم الوصف في مثله عن فائدة سزايدة على ما كان يحصل من اسماء الاشارة
 لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيد السبعية بخلاف رجل
 طويل ورجل عالم فان العلم والظهور يكون في غير الرجل ايضا ولهذا نجد الموصوف

في الغلب مع قسمة والية عليه حتى قس له سماء لا يايي بقلتها الا السحاب ولا
الادب والسيل ولا يرق في اللحم والاطلس في الزر والفرار والحفرا في الارض
والسماء اما في ذلك هذا الرجل فالمرصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا في يادها
الرجل المرصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضع للدلالة
على معني في متبوعه خصوصها على ما قال المصنف اي واسم الاشارة نحو مررت برجل
اي رجل وبن يد هذا فاي فاما مع صفة النكرة فقط بشرط قصدك المدهح واسم الاشارة
تقع وصف العلم والمصنف الى المصنف الى المقوم والى اسم الاشارة لان الوصف خاص
اذ ساد ما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوي عندي ان اي رجل
لا يبدل بالوضع على معني في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية موصوغة
للسؤال عن التبيين وذلك لا يكون الا عند جملة المسمول عنه فاستعيرت الوصف
التي بالكلام في معني من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكمال البالغ
غاية الكمال بحيث تعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم
قال القراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية لهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة
ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام
كامل اذ معنى اي الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى اي الرجلين هو من
بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال بخلاف اي رجل هو فناء اي فرد من افراد
هذا الجنس كمال في باب الاضافة واذا جاء تبعا للمعرفة نصبتها على الحال نحو هذا
لزيد اي رجل ويجوز مخالفة بين الوصف والمضاف اليه لفظا الى ان اقامت
نحو مررت بجارية ايمامة وايمامة وجميع وما ذكر من الجوامد قاسي عمر كان كالمفسر
وذا الوصول ذي اللام وذا الطائفة اذ خصصها كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع
لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد وقع من الجوامد الواقعة صفة اشياء
لم يذكرها المصنف وهو على ضربين قاسي ومما عي فن القياسي كل وجد وحق فافتر
الجنس مضاف الى مثل تنسب عابها لفظا ومعني نحو انت الرجل كل الرجل وجد وحق
الرجل هذا من الغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت الرجل كل الرجل وجد الرجل حق
الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقلات زيدا كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ

الشفرة كان كيدا للفظ فهداهم بحسن انت الرجل كل الرجل وليس في زيد معنى الرجل ليعني بركه بكل
الرجل ويوصف بها النكبات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعني كل الرجل
انه اجتماع فيه عن خلال الخبر فانفرق في جميع الرجال ومعني هذا الرجل اي كانك ماسواك هو
وحق الرجل اي عن سواك باطل وملس باب حذو قطيعه ويقال ايضا في الزم انت اللسيم
جد اللسيم وحق اللسيم وانت لسيم حد لسيم وحق لسيم ومنه قولك ماشيت من كذا نقص
على نكرة نحو قولك جاءني رجل ماشيت عن رجل واما نكرة موصوفة بالجملة بعد ما
او موصولة هي جزئية لا تحذف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي الذي ينسب
او في شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعد ما هي صفة للنكرة قبلها واما استفعل
ما دون من لان ما للبهيم امره وان كان من اولي العلم كقولك تقم ومارسها العالمين
وقوله اي نذرت لك ما في بطني محررا وما عن فيه موضع الابهام في معني قولك رجل
ماشيت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حبك من رجلين حال
تفكيك ان هناك وكيفك من رجال ورجل هك من رجل الحيار والمجرون في جميع ذلك
بفسادان المذكور هو المحض بالدح من بين اقسام هذا الجنس اذ اصفوا رجلا رجلا
ورجلين رجلين ورجلا رجلا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال
ويحي ذلك بعد كثير ما يتقصد به الدح والتعجب عن مالك من ليل وقعد ورسيد من رجل
وقال الله من شاعرو قال عز من قائل واليعني في الجميع واحدا اي هو المدح والتعجب
منه خاصة من جملة هذا الجنس اذ اصفوا او قسموا هذا القسم وقولهم هك من رجل
عند يعني المفعول اي ميم هك اي مقصودك اس هه اي اذ انراي بديك وصف محاسن
كقولهم حدك اي تغفل عليك بمد منا قبر من هذه المصنعة اي ذهرو كسرته ومن
القيس ايضا ان نكر الوصف وتضيغته الى نحو صدق وسور عن عند ي رجل رجل
صدق حارسه والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق لجودة لا الصدق في الحديث
وذلك لان الصدق بالحديث مستحسن جيد عندهم حتى منا يستعملون في مطلق الجود
فيقال ثوب صدق وخل صادق الخصة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا
الاغتراب في الكذب عليك قال عمرو بن معديكرب لم تكا اليه الفص كذب عليك العسل
الى السلان يعني عليك به والنزاهة ويجوز ان يراد بالعسل للمعروف قال وديان ليرة وست

بفتحها بان كذب القرفوف قال اي عليكم بها والاضافة في نحو رجل صدق وادى
 السور للسادسة وهم كثيرا ما يصفون الموصوف الى مصدر الصفة غير نحو خير السور اي
 الخير الذي في رجل صدق رجل صادق اي جيد فكانت قلت عندي رجل رجل صادق
 فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار بدلا من الاول كما قيل في قوله نعم بالناس
 ناصية كاذبة خاطبة لان وجوب تطابقهما في التكرار ترجح كونه صفة ومن القياسي
 الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال عليه السلام فانس كابل مائة لا تجد فيها
 واحدة واحدة وتقول عندي برقيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير
 ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلّة والكثرة ونحو ذلك والمعاني على
 ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاعراب ان يكون معنى الفاعل نحو رجل
 صوم وعلو وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم هو على فعل
 المضاف اي ذو صوم و ذو رضى ولا يلى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول
 مبالغة من كثرة الفعل فحتما غمما منه واما غير شائع وهو ضرب واحد ما جئت من
 بمعنى من المعاني يوصف به جئت من معنى من المعاني يوصف به جئت من معنى من المعاني
 مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اسد ويقى ناوله قوله من مررت
 برجل اسد شدة اي شارب الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى
 ضمير المذكور كما في قوله الكون بمنزلة على ما ذكرنا في المثال في قولهم هو ذئب شر
 وقد يقال برجل اسد شدة وهو يدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون
 بتاويل الاسد كذا ذكرنا في قولهم اصوت صوت حمار وتقولون مررت برجل نار حمرة
 اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد ملة ونار حمرة بمعنى كامل ملة وكامل حمرة فلا
 يكون بتقدير خلاف المضاف بل يكون كقولهم امت الرجل علما ذكرنا في باب المثال و
 والنصوب في هذا الوجه ايضا تميز من نسبة الكامل الى المذكور وقال المبرد
 بتاويل الجوهر في مغل هذا باليقين من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جري ورجل حمار اي
 ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر ويلكول للناس من
 موارصهم العيون وعورها كان لنا بوتا حصينة منسوجا اعاليها و اساجيب
 اي سواد اعاليها وكشفنا سورها وثانها جئت يوصف به ذلك الجنس في كسر اللفظ

بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية و مراد من اسد الاسد اليه
 كاملا وثالثها جئت مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك والشيء نحو هذا خاتم حديد
 قال قال السيراني اذا قلت مررت برجل خوصفة وصحيفة طين خاتما
 برجل قضة حلينة سيفه ولباسه اجابها واديت حقيقة هذه الاشياء ولم يميز
 فيها غير الرفع فيكون كقولك ندانة اسديوها وانت تريد بالاسد السبع يعني لان هذه
 جواهر فلا يجوز ان يعبث بها قال وان اردت المسائلة والمثل على المعنى جاز قلت وما
 ذكره خلاف الظاهر لان معنى قضة عليه سيفها قضة حقيقة وكذلك في طين
 خاتما لكنه جاز على فتح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول من طين من قضة
 وقرب منه قولهم مررت بفراع عرج كذا اي كائن من عرج و مررت بقوم عرب لجمعون
 وان اردت التشبه كان معنى من خوصفة برجلين صفة كالحزب وليس مخزوي كذا
 قضة حلينة سفاهي مشرقه وان يكن قضة واما طين خاتما فالتشبه فيه بعيد
 ومن غير الساج قولهم مررت برجل الى عشرة و لمخ لك وان لك قوله
 وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير
 علم ان الجملة ليست لانكرة ولا معرفة لان التكرير والتعريف من عارض الذات
 التعريف فاجعل الذات مشارا بها الخارج في الوضع كما يحى في باب المعرفة والتكرير
 واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرفان لها فيجوز قولهم التعتير واقف المنعوت في
 التعريف والتكرير بالتعتير المفرد فان قيل فاذ لم تكن الجملة لا معرفة ولا مكرة
 فلم جازت التكرير بهادون المعرفة قلت لمناسبة التكرير من حيث يصح تاويلها
 بالانكرة كما تقول في قام رجل ذهابه وابوه ذاهب قام رجل ذهابه وكذا تقول
 في مررت برجل ابوه زيدانه بمعنى كائن ابوه زيدا و كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها
 فلذلك الجملة موضع من الاعراب كغير المبتداء والمحال والصفة والمضاف اليه ولا
 تقول ان الاصل في هذا الواضع مد المفرد كما تقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل
 فيها لكونها في افرع المفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل كيف في كون الجملة ذات محل وقوعها
 موقعا يصح وقوع المفرد هناك كالموضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها

في رسم النسخ
 حذفت الالف من
 ما شئت من الخارج
 وصنعت ٩٠

حكم والاحكام تكرات اثار الى ان الحكم شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس شيء لان معنى التكرار ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرنا لان ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حيث يجب كونها تكرار بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جازي العالم وزيد هو العالم انتساب العلم زيدا ولو وجب تنكير ما لم يجر جازي زيد العلم وانما زيد وحوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خيرية لانك انما جي بالصفة والصلة فلا يجوز ان لا ان يكون الصفة والصلة جلتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قيل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخيرية لان غير الخيرية اما انتسابية تخويفت مطلقة وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتعجب والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مصونها الا بعد كرها المالم يكن خير للبدا معرفة المبتداء ولا يخصه جاز كون انتسابية كالمعرف بابه وجبت بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفت او صلة معلومة المضمون للمخاطب قيل ذكر الوصف والوصول وقد يوصف بالجملة معرفة باللام لا تنشرها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على الليم يسبح لا ان تعريفه يغني على ما عني في باب المعارف ولا تقدر على اذ حال الالف واللام في الوصف لطابق الوصف المعطوف هذا كاقوال الخليل في المفرد نحو ما عني بالرجل مثلك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير بعتان على نيت الالف واللام وانما جزمهم على ذلك اجتماع سببين كون التعريف في الوصف لفظيا لا معني تحت فلا يجوز في العلم لا عني بعبد الله مثلك وكون الوصف تحت جملة مطابقا للوصف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما عني بالرجل تشبيه بك لانك قد فيه على افعال الالف واللام عني بالرجل تشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة في الجملة المقدرة بالخصان فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابو قائم ذلك لان اللام في الوصف مقدرة لطايف الوصف تقدير وانما يقدر اللام في الاسم في المعانع للاسم عني بقوله وقال ابن مالك خبر منك ومثلك بل لا صفة قوله ولهم الضمير انما اشترط

الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الوصول وصلة والوصف وصفة فيحصل بذلك الربط انتصاف الموصوف والوصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهد الانتصاف تخصص تعرف فاذا قلت مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل منتصف بقيام عمر ولو جبه فلا يخص فاذا قلت قام عمر وفي دمه صار الرجل متصفا بقيام عمر وفي دمه وقد يحذف الضمير كما في خير البتار وقد تقع الطيبة صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاء بمدق هل ريت الله فظاي بمدق مقول عند هذا القول كما تقع حالا نحو لقيت زيدا اصريه واقتله اي مقبولا ثانيا في باب ظن محذوف وجبت الناس لخرقة قوله ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقة قوله بحال الموصوف للمبالاة والمجوز في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل الموصوف اي هية وصفه وهو الكثير كافي رجل قائم ومصرف وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفه ذلك الشيء لسنزله منزله حال نحو رجل مصري حماره في حصول الغاية كذلك والسبب ان كان بتواضعه عني على الاول فعا ونصبا وجر ابا خلا فيهم غوم ريت برجل ضارب ابوه زيدا وضار اياه زيدا ولا يكون اذن اسم الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماصيين لما تقدم من انهما لا يضيان مفعولا به معني لما عني وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون مبهمة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها ان اضيفت نحو رجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماصيا او غيره فالما عني اللام مضاف الى الفاعل عني برجل قائم الغلام ولا يعرف الى صفة الى معموله ولا يجوز اضافة الما عني العتد الى الفاعل لانك ان اضافة الى الفاعل لا ذكر المفعول عني برجل ضارب الغلام التبر الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل عني وان ذكرت المفعول به لم يجر اضلالا الفاعل الما عني لا يتصعب مفعولا به وان اضيفت الى المفعول فلا بد من ذكر الفاعل بعد مرفوعا عني برجل ضارب عمر وغلامه عمر واذ لم يذكر كان اسم الفاعل غير عني ويعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن التبر ماصيا جاز عند سويهم ان ينعى به مطلقا كفي المتنون سواء كان حالا او مقبلا نحو مررت برجل

ضارب غلامه زيد لان او غدا وسواء كان علاجاً وهو ما كان محسوماً يري
كالقابل وانضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخاطب والملازم وقال
يونس لا يتلوا من ان يكون حالاً او مستقبلاً فالحال يجب نصبه على الحال وان كان
على توكه سواء كان علاجاً ولا تخومرت برجل ضاربه وغيره وبزيد مخاطب ولو
الزهد سوية بخون نضبه على المال مع كونه معرفة لان المانع عنه من اجراءه على الاول
لاضافة فينبغي ان يجوز زيد انضارب الرجل غلامه بنصبها انضارب على الحال
ولما نضبه في محذو زيد المخاطبة داء فربما لا يلزمه لا كتابة ليس يضاف الى الضمير
وكلا منافي في المضاف بل تقول الضمير في محل نصب على انه مفعول كما ر في
لاضافة من بعضهم والمستقبل عند يونس محذو رفعه علاجاً كان والا على ان
يكون هو الرفع بعد جملة اسمية صفة للكرة مخومرت برجل ضارب عرو
وسوية يوافق في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني وبخالفه في وجوبها
مستشهدا بقول ابن سيادة نظرت من خلا السورعين مريضة مخاطبها اليقيم
صحاح واسم الفاعل هنا لاطلاق وحكمه حكم والمستقبل كما ر في باب الاضافة والرفع
مخاطبها بالجر والتشديد غير جهين العواقيب العصا وترك نفعه على مخاطب
به رفع مخاطب ويونس ان محذو رفعه على الابتداء وقال علي بن عمر وان كان علاجاً
وجب رفعه على الابتداء حالاً كان او مستقبلاً وما غير العلاج فان كان جازماً
وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلاً وجب اتباعه الاول وسوية يارعه ايضا في
الوجوب لا يجوزان والزمهما سوية ما لا تخص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافاً
لفظية كالمهون عند العرب وعند النحاة والمنون سبنا كان او غيره مخومرت
على الاول علاجاً كان او حالاً كان او مستقبلاً فكذلك ينبغي ان يكون المضاف للمنون
تقديره والسبب في الاضافة عارض لا يحجب الرفع والنصب فلا يحجب احدهما
بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت الاعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذ لم ترد ذلك و
جعلته اسماً فليس فيه الا الرفع على كل حال مخومرت برجل يارعه رجل اي صاحب
ملازمته بمنزلة ما لم نوحده من الفعل كما يجعل صاحبه كذا في هذا القول في

لنيز

المثنى والمجوع برجل ملازمه الزيدان وملازمه بنو فلان وما يقع سبياً
قياساً من علم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لاسم المصوب مخومرت
مصري جاراً لكونه بمعنى منصوب فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعاً على قبح سواء
يخومرت برجل سوله هو والعلام وسوله ابوه وامه والقصص المشهور رفع سوله على
الابتداء فعليه هذا يقع كون واندر رحمه الله امر لم تنزههم في محل الرفع فاعل سوله
قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون على ان
يكون سوله وحده مرفوعاً على انه خير ان وقد جاء مرفوعاً برجل سوله وهو اي قاً
فيطلب قاعلاً واحداً بخلاف الاول لانه يعني مسوفوس اثنين فصاعد
او من السماعي القبح قولك برجل حبلى وفضل برجل حبلى اي كامل وكذا
المقادير بخومرت برجل عشرة علماء ومحنة دماغ طولها وكذا الجنس المشهور يعني من القاتل
مخومرت برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك برجل مثلك ابوه برجل الي عشرة ابوه
وهذا كلها من المامد التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله
فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة
من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحدة من الثلاثة التي هي
الافراد والتثنية والجمع وامار ههنا اعتباراً واكساراً ونوباً انما ونظفنا امشاح
فلان البرهنة مجمعة من الاكسار والاعتبار وهي قطعها والنوب مؤلف
من قطع كل واحد منها سهل اي خلقه والنظفنة مركبة من اشياء كل واحد منها
مع فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصغيرها وجرام على
ذلك كون افعال جمع قلته فحكمه حكم الواحدة قال الله تع نسفكم مما في بطونهم والضمير
للافعال وقال سوية افعال واحداً لا جمع وجار قميص شرادم ولم خرايل وثانيها
واحد من التثنية والتكثير واجاز بعض الكوفيين وصف التكرة بالمعرفة فيما
مدح اودم استشهدا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجهور على انه
بدل او نعت مقطوع مرفعا ونصباً كما يجي في موضع واجاز لا حفش وصف التكرة
الموصوفة بالمعرفة قاله لا وليان صغراً لاخران يقومان مقامهما ولا وليا انه بدل

او خير مبتداء محذوف وثالثها واحد من التذكير والثاني ورايها واحد من
 انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر بما يتبعه في هذه العشرة لكونها في المعنى
قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال
 المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحد من ثلثة انواع
 الاعراب واحد من التثنية والتذكير قوله وفي اليواني كالفعل
 اي هذا الي في الخمسة اليواني اي الافراد والثنائية والتذكير والثاني كالفعل
 اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل معروفا ومشتق او مجموعا فرد الي في كايه الفعل
 وان كان الفاعل مذكورا وموشا طابقت الي في كان بطابق الفعل فاعليه التذكير
 والثاني اريد كذا اذا كان الفاعل غير حقيقيه الثاني او حقيقيا معصولا كالفعل
 ولو نظرت حق النظر لو حدث الاول وهو الوصف بحال الموصوف في خمسة
 اليواني منظورا الى فاعله وكاينا كالفعل لان فاعله حسيه الضمير المستكن فيه الرجوع
 الى موصوفة والفعل اذا استند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع
 المذكور العاقل والنون في جمع الموث فلذلك قلت رجل ضارب ورجلين ضاربتين
 وبامارة ضاريتيه وبامرايين ضاريتين وينوء ضاريات كما نقول في الفعل يضرب
 ويضربان ويضربون ويضربن قوله ومن شر حسن قام رجل
قاعدة علمانه اي ومن حيث ان السبي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد علمانه
 وحسن ايضا قاعدة علمانه لان الفاعل موش غير حقيقيه كما حسن تقعد علمانه
 وضعف جاري في رجل قاعدون علمانه لانه بمنزلة تقعدون علمانه والحق علمانه
 التثنية والجمع في الفعل المستند الى ظاهر الشيء والجمع ضعيف كما يجي في اخر الكتاب لكن
 ضعف قاعدون علمانه اقل من ضعف تقعدون علمانه لان الالف والواو في
 الفعل فاعليه لا غلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما
 يجي بخلاف الالف والواو في شيء لاسم ومجموعه فانها حرفان وضعفا علامتين للتثنية
 والجمع كما يجي في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقليا في جالية النصب والجر نحو
 قاعدين بل ما في الشق مثلما في غير الشق الذي لا فاعله نحو الزيدان والزيدون وانما
 جاز قام رجل تقعدون علمانه وان كان تقعدون ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كررت الاسم

للمشابهة للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكرر فلم يكن في تقعدون
 علمانه سببا اجتماع فاعلين كمان كان في قاعدون علمانه للمشابهة تقعدون الذي
 اجتمع فيه فاعلا في الظاهر لان يخرج الواو عن الاسم في الحرفه او يجعل المظهر
 من المضم او يجعل الفعل خيرا مقدا ما عليه المبتداء فعليه هذا الضعف مرتين رجل
 قاعدين ابوه لانه كيف فعلك ابوه بل الوجه رجل قاعد ابوه او رجل قاعدان ابوه قوله
والمضم لا يوصف اعلم ان المضم لا يوصف ولا يوصف به ما انه لا
 يوصف فلان التكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف
 ان يكون المتوَصِّح وتوضيح الوضع يحصل للماصل واما الوصف المفيد للمدح والذم
 فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه بما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايات
 اما لان مفسر وفي الغالب لفظية قصار بسببه واصحا غير محتاج الى توضيح المطلق
 في وصف المعارف في الغالب وما الجملة على التكلم والغايات لانه من جهة ما انه لا يوصف
 به فلما يجي من الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون احض او مساويا ولا احض من المضم
 ولا مساويه حتى تقع صفته له وقوله بعضهم لم يقع صفته لانه لا يدل على معنى
فيه نظرا ذهوبه على ما تدل عليه مفسره فلورجع الى ال على معنى كاسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة للفاعل عليه كقولك زيد كريم وات هو الجار
 الكاسمي وصف ضمير الغايات في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك
 مرتين به السكين والجمود يكون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف
 بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف احض او مساو فانه لا شيء اخضر
 المضم ولا مساو له قوله والموصوف واخص او مساو يعني ولا
 يقرب انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما نظفت عليه لفظا الموصوف من الا
 اقل ما يطلق عليه لفظا الصفة او مساو له فان هذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات
 اما في المعارف ولا في النكرات لما في المعارف فانت تقول جاري الرجل العاقل وهذا
 واعتبت الشيء العجب ولما في النكرات فانت تقول رايت شيئا ايض وهذا ذات قد
 او واجبة الوجود بل مرادهم ان اطعارف المضم اعني الضمير والاعلام والبهائم والاولاد
 والمضاف الى هذا لا يوصف ما يصح وصف منها بما يصح الوصف به منها الا ان

يكون الموصوف احض لي اعرف من صفة او مثلهما في التعريف فقولك الرجل
العاقل الثاني فيه وان كان احض من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انها من جهة
التصريف الطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل
لفظ هذا اسم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد اى اشار اليه كان
لكن التعريف لا يشاري اقوي من تعريف ذي اللام كما يحى فتقل هذا يختص قولهم
للموصوف احض او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب العارفين في كون كونها
بعضها اقوي من بعض حتى يبقى عليه الامر في قولهم الموصوف احض او مساو فاما
لنقول سبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرة ثم لا علام ثم اسم الاشارة
ثم المعرفة باللام والوصف وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهرة ولما
الغايات فلا احتياجه الى لفظ مفسره في الاغلب جعله بمنزلة وضع اليد ولما كان
العلم احض واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع
كاعند الواضع كاعند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى تلك
معينة كانت ويقينها الاستعمال بان تقديره للاشارة الحسية فكثيرا ما تقع اليه في
للمشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر الاسماء للاشارة موصوفا كلامهم وكلامهم
يفصل بين اسم اشارة ووصفه لانه احتياجه اليه ولما كان اسم الاشارة احض واعرف
من المعرفة باللام لان المخاطب يعرف بمدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا
ذو اللام يعرف بالقلب دون العين ولجتمع فيه معرفة بالعين والقلب احض ما يعرف
باحدهما وضعه تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لن اكله الذئب كما
يهاني باب المعرفة والنكرة والوصول كذبي اللام ولما المضاف الى المضاف اليه فترفع
مثل تعريف المضاف اليه سوله لانه يكتب التعريف منه هذا عند سبويه ولما عند
المبرد فان تعرف المضاف لنفس من تعرف المضاف اليه لانه يكتب منه ولذا يوصف
المضاف الى المضمرة ولا يوصف المضمرة عند نحو الظريف في قولك ذيت غلام الرجل القز
بل لا يصغر عنه سبويه هو صفة الغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم
المضمرة ثم اليهم ثم ذو اللام ولعلمهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به المدلول
واحد يعني بحث الاشارة كفي اسمه ما ياتله وان انفق مشاركة فيوضع فان محلا

سار العارفين كما يحى في باب العارفين وعند كيسان الاول المضمرة ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم ذو اللام ثم الموصوف وعند ابن السراج اعرفها للاشارة لان تعريفه بالعين و
القلب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها صيغة المتكلم ثم العلم للناظر الى ذلك
لم تنفك له مثله وصمير المخاطب جعلها والنادي ثم الوصول وذو المادة والصفة
بحسب المعاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت لا
في مذهب تابعين لا احض فهو يدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة
في قولك يزيد هذا بدل ابن السراج صفة عند غيره وعليه فاقص وانما لم يذكر ان يكون
احض من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى بالمخاطب
بذلك ولم يخرج الى لغة ولا زاد عليه من الفت ما يزاويه المخاطب معرفة فادببت ذلك
الى التفصيل وبنينا على مذهب سبويه في ترتيب العارفين اذ هو اولي واشهر فيقول
المضمرة لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا المعينة في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دال على معنى ابي ذلك المعنى
بالنسبة نحو احمر واستقر اذا سميت بهما ولا تقع من الوصولات وصف الا في
اوله اللام نحو الذي والي واللاية وبارها المشابهة للفظا للصفة المشبهة في كونه على
ثلاثة قصاعد بخلاف من وما دام اى الوصول فلم تقع وصف لان الاغلب في الشرط
ولا استفهام وقوعه موصوفا قليل فزعم ذلك لاكثر وانما يوصف بذ والطايقه
وان كانت على حرفين كما في قوله فولا هذا المرء ذوجا سما عيا هلم فان المشرق في الغرا
لشابهة لذو الوصوع الوصف باسما لاجناس نحو رجل ذوال مال واما في قول الوصول
موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموصوف صفة لمن كما
يحى والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم يفت بالمهمين وذو اللام والعلم
الى العالم والى احد المهمين والى ذو اللام ولا يفت بالمضاف الى المضمرة لانه اعرف من العلم
اذا اعتاد في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف لا بدني للام والوصول
لما يحى وكان الناس ان يوصف بكل واحد من المهمين وبذبي اللام الى احد هذه الثلاثة
وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالوصول لانه مثله على ما بينا
ونعم بعضهم انه يوصف بجميع الصفات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قالو

والمع من تصف على مذهب سيون لوجاء مثل ذلك فهو يدل لاصفة فانه جعلنا
 للمضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمرة نعت بكل واحد من المبهين و بدى اللام و
 بالمضاف الى المضمرة والى العلم والى كل واحد من المبهين والذى اللام واما المضاف الى
 العلم فينعت بكل واحد من المبهين يذى اللام و بالمضاف الى العلم والى كل من المبهين
 و بدى اللام واما المضاف الى اسم لا شارة فينعت بكل من المبهين و بدى اللام و
 بالمضاف الى احد هذه الثلاثة والمضاف الى اللام فينعت يذى اللام و بالمضاف
 الى الموصول ينعت بها هذا كله على مذهب سيون الذى عليه الجمهور وك بعد
 عرفه مذهب غير ان نصف المعارف بعضها بعض على وفق هذا بهم وقد
 بما ذكرنا مع قوله ومن ثم لم يوصف ذى اللام لا بشارة او المضاف الى شارة ووصف
 بالموصول ايضا فنقول له المزدوجار ما عا قوله وانما التزم وصف
هذا يذى اللام للابهام كانه سيل فيكون كان الواجب بناء على قولهم
 احض او ساون يوصف اسم لا شارة بكل واحد من المبهين و بدى اللام و بالمضاف
 الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف لا بدى اللام والموصول نحو هذا الرجل بهذا
 الذى قال كذا وبهذا وقال كذا على اللفظة الطائفة فاجاب بقوله للابهام اي اسم
 لا شارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المتناهية اليها اما بالاشارة المستارة
 بالصفة فلما قصد تسمية بالصفة لم يكن يقينه مبهم اخر مثله لان للمبهم مثله لا
 يرفع للابهام فلم يبق الا الموصول و ذى اللام والمضاف الى احدهما وتعرف المضاف الى
 لمضاف ولا لثمة بالحكمة ان يرفع للابهام المبهم باهو متعين في نفسه كذى اللام
 لا بالشيء الذى مكتب التعريف من معرف غير ثم يكتب للمبهم منه تعريف السعدا فاقصر
 على ذى اللام لتعيينه في نفسه محل الموصول عليه لا يرفع صلة ذى اللام فالذى ضرب
 بينه اضارب وايضا الموصول الذى تقع صفته ولام وان كانت تلك الاشارة
 وقد ذكرنا ظرفا من حال المبهم الموصوف نذى اللام في باب النادى طرح اليرى ذكرنا
 هناك ان بعضهم تقول ان اذ اللام عطف بان لام لا شارة **قوله ومن ثم**
ضعف اي من جهة ان اللام وصف المبهم بتيين حقيقة الذات المتناهية
 اليها ضعف بهذا لا يبين لان لا يبين عام لا يخص عادونه اخر كالاتان والمفرد والمفرد

وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص نوع من الحيوان وكانت قلت بهذه
 الرجل العالم ولا باس وان يذكرك بعض ما اغفله المضاف من احكام النعت وهي اقسام
 احد ما جمع لا و صاف مع الفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله
 معمولان متفقان في الاعراب برب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تقريبا
 وتكثيرا جاز فلا يحد كل واحد منهما بوصف وجاز وجمعهما في وصف واحد فلا ولا نحو
 جازي زيد للظريف وعمرو للظريف والثاني نحو جازي زيد وعمرو للظريفان ورايت
 رجلا ولما طرفتين واذا جمعتهم في النعت غلبت التكثير على التانيث كما راي
 والعقل على غير محمودة بالزيدين وقرىبهما المصليين وكذا في خبر السنداء و
 الحال ونحوهما نحو الزيدان والمسلم مقبول وجازي زيد وهند والمسلمين وان
 اختلفا تقريبا وتكثيرا لم يكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه نافذة وفضلها
 الذائقان لا متناع تخالف النعت والطعنوت تقريبا وتكثيرا فاما ان تفرد كل واحد
 منهما ينعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو رجل وزيد للظريفين وان اتفقا لرايا
 لا يسبب العطف نحو اعطيت ريذا اما فلا يجوز جمعهما في وصف بل تفرد كلا
 منهما يوصف او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا
 يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا او مفعولان مختلفين
 لا عراب فان اختلفا معني ايضا لم يجمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما
 يوصف او يجمعهما في نعت مقطوع فان اوردت فلا ولي ان يكون نعت كل واحد
 الى جنبه نحو لقي زيد للظريف وعمرو للظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد وعمرو للظريف
 للظريف نعت يجنبه وقت لا وله بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل
 بين النعتين ومنعوتة ففصل لهما من صاحبة اولي من فصلهما معا كما مضى مثله
 في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معني نحو صارب زيد وعمرو والجارح
 وغلب جمعهما في نعت نظر الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى
 الى ان مشا ما غلب مراعات جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فرفع الوصف عن
 صارب زيد وعمرو للظريفان وغلبت يستوي بين الرفع والنصب لتساويهما
 في المعنى وان لم يكن العامل واحد فلما ان يكون العمل واحدا في الاول وان كان العامل

مكرر التاكيد جازعها في وصف نحو قام زيد وقام عمر والظرفان وان لم يكن مكررا
للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد في اي كانا ماضيين او ناسبين او كانا ماضيين
جائزين او مبتدئين او خبرين وكان احدهما مطوقا على الآخر والمفعولان مشتركين في
اسم كان نكوتا فاعليان او مفعولين او خبرين او مبتدئين جازعهما في التاكيد جازعها
في وصف اذا انفقا تفرقا وتكبرا نحو قام زيد وقام عمر والظرفان وضربت زيدان
اكرمت بكر الطويلين وجازي علام زيد وابو عمر والظرفين ونحو ذلك زيد وابو عمر
والظرفان كان الظرفان صفة للمبتدئين والخبرين والبره والزجاج وكثير من المتأخرين
بالون جاز ذلك لا اذا انفقا العاملان معي من الشرط المذكورة نحو جازي احوال وقعد
ابو الكريمان والبره معي عن هذا رجل ذلك امره منطلقا خلافا لاسيما لاشارة قوله
بعدم خلافا لاسيما فانه جعل خبريهما كفاعل الفعلين المختلفين فان لم يعطف
احدهما على الآخر او لم يشترك المفعولان في اسم خاص او لم يتفقا تفرقا وتكبرا لم يجز
جمعهما في وصف فلما نقول هذه جازية اخري اييين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخر
ولا يبين معايل نقول كراما على القطع وكذا تقطع عن هذا من نحو ايئك العقلاء وذلك لا
لعدم ما ليس معطوفا على الآخر وكذا نقول هذا رجل وفي الدار اخر كرام لان المفعولين لم
يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا نقول جازي زيد وهب رجل
بل تقطع اختلاف المفعولين تفرقا وتكبرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع
عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في الفت والمفعول شئ واحد على الصحيح فتعزم
كون الصفة مفعولة العاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيد وان عمر
قام ونحو هذا الكلام زيد فاجمروا مفعوليهما في وصف وجاز بعضهم نحو بعلام زيدا
الظرفين وان اختلف العاملان والعمل معا فاجمروا على ايجاب قطع الفت المشتركة
فيه لا الكسائي فانه جازعها في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا واليهان عمر
والظرفان لان زيدا واليهان معلومان لا يجوز عن عبدالله وهذا زيد الرجلين
الصالحين على القطع لان لا شيء لا يعلل ما التفت وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم بن لا
فتعلمها بسولة واحدة وانما تعريف الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف
اذا كان مجموعا للصفات فاما ان يوصف بالصفات على نفسه عدوه او على غيره لا

عند

يجوز لا اتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف للجزء بقوله
مرتت ثلثة رجال شاعر وكاتب وذا لم يفت فالتقدير بعضهم شاعر وكاتب وذا لم
او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم برار ولو انفقا وتفرقا وتكبرا قطع الوصف الى الرفع ان
ان لم يكن هناك لخال معني عن الرجلين قصير وطويل ومجرب وقطعه الى الضم ايضا على
لحال ان كان لهما معني عن الرجلين ضاحك وكاتب ولا يتبع في الوجهين لا اتباع على البدل و
يجوز القطع الى الرفع في خبر نوح لا ابتداء محذوفه فلا تجعل في صيغة صيف مقرب واخر
معقول عن البيت جانب اي منهما صيف مقرب ومنهما اخر معزولة وقوله فاصح في خيب
اليقين شديدا م طليق ومكتوب اليدين ومن عفا اي منهم طليق وقوله من عفا اي من
الموت اي قاريه موفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو ريت
ثلثة رجال كاتب وشاعر وبار وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض بمحذوف بقوله
كان حوهم لما استقلت ثلثة الكلب سطاران واما ان كان الموصوف متحدا والصفات
متعدا نحو مرت رجل كاتب شاعر برار فلا ولي لا اتباع ويجوز القطع على تقدير هو كما
ولا يجوز تقدير منهم كاتب وبعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة وفعالها وضبا اعلم ان جواز
القطع مشروط بان لا يكون الفت للتاكيد نحو اس الدار ونحو واحدة لانه يكون قطعاً
لشيء عام متصل به معني لان الموصوف في مثل ذلك نقص في معني الصفة والعلية فلذا
لم تقطع التاكيد في نحو جازي القوم اجمعون المفعول والشرط الاخر ان يعلم السامع من اثنائ
المفعول بذلك الفت ما يعلل التشكك لانه ان لم يعلم المفعول محتاج الى ذلك الفت ليدل
ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصف للموصوف لا يعرفه مخاطب لكن ذلك الموصوف يشترك
ومما اخرج ذلك القطع ذلك الثاني اللازم عن مرت بالرجل العالم المجل فان العالم في الا
ستلزم للتجمل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان فتا او كقوله تعالى وقوله
حالت الخطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجة في القطع تكرار الفت ولا نه مرد عليه فتقو
ان الفت المراد قطع معرفة وجب ان لا يكون المفعول لام لاشارة كما ذكرنا ان اسم لاشارة
محتاج الى لغة يبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه تحت اخر مبين وان لا يكون الفت
الثاني ايضا بجمد التحصيل لانه اذا احتاجت النكرة الى الف فتخصيصها بالجزء القطع اذا لا
قطع مع الحاجة ولا يعرف بجمد الفت النكرة للقطع بالواو الدلالة على القطع والفصل اذا ظاهرا

النكرة محتاج الى الوصف فاذا قطع بحرب موصوف في القطع اعني الواف قال وبالروي الانسنة
عطل وسما مراضيع مثل السعال وجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخريف لا
يعدون في الذي هم مع العلة وافة الحزن التام لون لكل معتزك والطيبون معا
لا نزل والواو في الفت القطوع اعتراضا ورفعة وجوز مخالفة الفت المقطوع
للمنفوت تعريفات كقول تعالى وكل مرة لمة من الذي جمع مالا وعنده ان كثرت
نفوت شيء علوم اتعت او قطعت او اتبع بعضه وبه بعض بشرط تقديم الاتباع اذا
لا اتباع بعد القطع قبيح ولا اكثر في كل فت مقطوع ان يكون مدحا او ما ورجا نحو
حمد الله للميد ومرت زيد الفاسق بعرف المليك وقد يكون تشعاعا نحو زيد الغاصب حقيق
قد ذكرنا في التلاوة حال هذه المنصوبات والرفوعات ويونس او جبال الاتباع في الترحم
اما على الفت فما امكن واما على البدل فيما لا يمكن نحو ارباب الياوس ومرت به السكين
والليليل لجاز قطع رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولولم يتضمن الفت شيئا من المقام
الذكورة لم يجر قطعه كقولك زيد البزار واصحاب الثياب لا بعد بل ولكن فانه يجوز
قطع ما بعد ما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا او حوله كان العطوف عليه
اولا لانها حرفان للاضراب والاستدراك فاما موزنان بالقطع فتقول مرت بزل
قائم بل فاعاد وفي غير الفت ما نزل قايما بل فاعاد ولكن ومنها قطع على الفت لا اول
بالواو فقط والاتباع باق بحاله اذا طال زيد المنفوت كما قال الزجاج في قوله تعالى
ولكن البر من اس بالله لا قوله والوضون بعدهم ان الموقف صفة من اس وهذا الذي
ذكرنا من شروط الفت اما يغيب اذا جاز الاتباع على الفت ايضا فاذالم يجر كافي لا
الذكورة في القسم لا اول اي في جمع لاوصاف مع تفرق الموصوفات واربها حذف
الموصوف اعلم ان الموصوف بحذف كثير ان علم ولم يوصف نظرا وجملة كقول تعالى
وعندهم قاصرات الطرف فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور
لكن لم يكن الاول في الكثير لان انقايام مقام الشيء ينبغي ان يكون مشددا والجملة مخالفة
الفرد الذي هو الموصوف وكذا الطرف والجار لكونهما مقدرا بالجملة على الاصح وانا
تكسر حذف موصوفها بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله عن الجرد ومن
او يعني قال الله تعالى ومنهم من ذلك وقال ما من الا لاله مقام معلوم اي ما من ملائكتنا

لا ملك له ومقام وقال الشاعر وما لده لا تاربان فمنها اموت ولغري التبتغى اغيش
اقبح منها تارة اموات فيها وحكي سبويه ما منهم مات لا مراية في حال كذا وقار
كلتهما شنين كالماء منهما ولغري على لوح اجر من الجرب قال بولت ملي في قومها لم تقم
تقصيها ملي في حساب وشيم فان لم يكن كذا لم يعم الطرف والجملة مقام في الشعر قالانا
ان جلا وطلع التايامني اضع العائمة تفرقوني وقال ملك عندي غيرهم وجر وغير
كيداء شديد التور كانت يكفي كان من ارمي الشرو قاله كانك من جالبي اغيش بقتقع
حلف رجله بشن واما اكثر الشروط المذكورة فتقوله الذلالة عليه يذكر ما اشتمل عليه
كانه مذكور ثم اعلم انه ان اصح الفت مباشرة العامل اياه جاز مقدمه وابدال المنفوت
منه نحو مرت بطريف رجل من منه قوله تع وغريب سويلان حق غريب ان يتبع
يجوز ان يقال بعد التاخيرة عطف بيان قاله واللوم من العابدات الطير وسمها ركب
مكنة بين العبد والملك وقريب منه قوله تع وغريب سويلان حق غريب ان يتبع
اسود لكونه تأكيد له نحو احمر فان وان لم يصلح مباشرة العالم اياه لم تقدم الا ضرورة
النسبة التاخيرة كقول في نحو ان رجلا ضربك واذا وصفت النكرة نورد ونظر
او بجملة قدم الغرض ونحو احد الباقين في الاغلب ولا اكثر كقول تع وهذا ذكر مبارك
انزلناه وليس ذلك لوجوب خلا فالبعضم والدليل عليه وهذا كتاب انزلناه مبارك
وقوم يقوم بهمهم ويجيئون اذلة وقال الشاعر واليل فامة بطي الكوكب وريما نوت
الصفة ولم يذكر العلم بها قال لا انها الطير المربة بالصبي على كرم اي كرم واذا ولي الفت
لا ولي ما وجب تذكيرة محاذ كذا في الحال قال الله تع لا فارض ولا بكر ويقول لقيت رجلا
اما عا لما واما حاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والفت للمضاف او المثلثين و
يقال له الجرب الجوار وذلك لا يقال حاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو
فت لا اول معني فت الثاني وذلك كالمضاف لفظ والمضاف اليه لا ما ينبغي للمضاف
اليه المضاف نحو هذا جرح من حرب وهذا حب رهاقي والذي هو كالجرح والحب لا
انصب والرهان والليليل بشرط في الجرب والجوار بقا فت المضاف اليه والمضاف افراد
او تشبيه وجمعا وتذكيرا ونايتنا فلا يجر الا هذان جرحا صيب خربان ولا بحر صريبين
خلا فابشويه واستشهد سبويه بقوله فايكم وجبة برطن واد هو الناي ليس لكم

يعني بحججه وقال بعض البصريين ان التقدير هذا حرج صلب حرج فخذف
 للضاف الى الضمير فاشتر الضمير المرفوع في خبره لكونه مرفوعا لقيامه مقام للضاف
 الى المرفوع وقال لا يطرد ما قال في قوله هموز الناب فيكون اصل قوله هموز الناب
 هموز ناب هين ثم حذف للضاف الى حية فيبقى هموز نابه ثم لما انصف هموز الى الناب
 استر الضمير فيه كما في حسن الوجه **قوله العطف تابع مقصود**
بالنصب مع متبوعه يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على
 ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف
 المتبوع بذكر معين فيه وتوضح لعطف البيان المتبوع بذكر اسميه واسميه ولا شك اذا
 شيئا يتبعه المقصود وهذه الكلام هو المبين والبيان فزعه وكذا انما يجي بالتأكيد
 اما البيان المنسوب اليه المذكور مقدم ما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير لا تقع
 غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه ولما ابيان المذكور بلفظ العمود باقي على عوم
 غير خاص ويعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان
 اليه قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام
 عليه في باب وتذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه العطفون
 بلا ويل ولكن ولم والاولان المقصود بالنسبة معها احلا الامرين بين العطفون عليه
قوله نواسطه الى اخره ليس من تمام الدليل في عطف النسق
 ذكره بعد تمام حده قال ولم استرق في الحد بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين
 متبوعه احد الحرفين الشرطية لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله لا لك
 القمر وابن الهمام وليت في الدائم وقوله بالهف زناية للهارث الطامح والقيام فالاي
 ويجوز ان يعترض على حده بمل هذه الاوصاف فانه مطلق عليها انها معطوفة الا ان
 يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلا فم العطف عليها مجاز **قوله**
واذا عطف على المرفوع المتصل كذا الفصل
 الى قوله مريت بابيك ويزيد انما كذا المتصل في الاول ان المتصل المرفوع صار كالمجر
 اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المتصل
 وهو من حيث انه فاعل والفاعل كالمجر عن الفعل اذا لا بد للفعل منه تأكيد كان كما

لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد الا لا ينفصل ثم عطف عليه لانه تأكيد بل يظهر
 ان ذلك المتصل متفصل من حيث الحقيقة وان كان الجزء بدلي لجزء اخره مما قبله تأكيد
 فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذه التأكيد الطيار لان العطفون
 في حكم المعطوف عليه فكان اذن يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيد للمتصل وهو محال
 فان كان التغير متفصلا نحو ما ضرب الامات وزيد لم يكن كالمجرز لفظا وكذا ان كان متصلا
 منصوبا نحو مريت بك وزيد لم تكن كالمجرز معني ويجوز تأكيد والمتصل المرفوع العرض العطف
 نحو اضرب انت ومريت انا قوله **الا ان يقع فصل فجوز تركه** سواء
 كان الفصل قبل حرف العطف كقوله فليت تازل الى البيت برحلي او قبلها كذا
 او بعد ما كقوله تع ما اشكرنا ولا يابونا فان المعطوف ابونا ولا زيادة لتأكيد التبع ومع
 الفصل قد يوكد بالمتصل كقوله تع وليكفوا فيها سم والغارون وما عبد الناس دونه من
 عن ولا ابونا وقد لا يوكد ولا امران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز التوكد لان
 طول الكلام قد يبين عا هو الولب فيحذف طلبا لاختصار نحو قولك حضر القا في امرأة
 والناظرون عورة العبرة بالنصب فكيف لا يفيغي عا ليس بولب بل هو الاول المذكور
 ويجوزون العطف وذلك ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمتصل هو الاول بلا
 تأكيد وانفصل لكن على قبح لانهم حضروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب ولما الكوفون
 فيجوزون العطف المذكور عليه بلا تأكيد بالمتصل ولا فصل من غير استفتاح قوله
عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال
 الضمير المجرور بجاره اشده من اتصال المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
 جازا انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا وظاهرا فذكره العطف عليه
 ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن لم يجر اذا عطف الضمير على المجرور لا
 اعاده الجار ايضا نحو مريت برهد وبك بين زيد وبك ليس المجرور ضمير منفصل
 كما به في الضمير حتى يوكد به او لا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم
 يبق الا إعادة العا لاوله سواء كان اسما املا او يعني وبين زيد وعرفا نحو مريت
 بك ويزيد ولا يعاد العا لاوله لانه لا ادالم لتك انه لم يحلب الى هذا العرض وان لا
 له كما في قولن بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينه وبين والنسبة الى زيد

حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس لعطف العرب على المنة وبالعكس
وعطف المفرد على الشئ والجمع وبالعكس بل الزاد بان كل حكم يجب للعطوف عليه
بالنظر الي ما قبله لا بالنظر الى نفسه بحسب قوة العطوف كما اذا لزم الضمير في العطوف
عليه لكونه جملة حالاً منه او غيرا عند ان ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة
لله لزم مثله في العطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة المحرر يرت والجوهر بكم وجب كونه
المعطوف كذلك فلذا ضعف الواجب بالمائة المهيان وعندها ونقول في رب شاة و
مخلتها ان العطوف نكرة كما هي في باب الضميرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز
بانزيد ولما ثبت لوجوب مجزئ العطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما لكن لما كان اللزوم
اجتماع اللام وصرف النداء ولم يتجتمعا حال كون اللام في العطوف جاز كافي بالنهاية
وان وجب للعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للعطوف ان كان
في مثله العطوف عليه فلذا وجب بناء العطوف في يانزيد وعمر ولا ان ضمير النادى
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء العطوف على هذه الـ
في الاجل وامرأه كما في النداء لكن العلة قد بقلت في المنسوب بلا التبرية وان لم يكن
حال العطوف في نفسه كمال العطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في العطوف عليه
فلذا لم يضم العطوف في يانزيد وعمر ولا ان ضم النادى ليس بحرف النداء فقط بل كذلك
ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب العطوف في الاجل ولا يانزيد عندى لان
اسم لا بالنظر الى الاول قابل النصب وهو النكر المضاف والمضارع ولا بالنظر الى الاو
فقول مجزئ عطف الجزاء لما مد على الشئ مجزئ يلزم ورجل شجاع وذلك لان الضمير في الشئ
الواقع خير لم يجب لكونه خيرا فقط اذ خبر المبتداء مجزئ ايضا عن الضمير اذا كان حامدا
بل بالنظر الى نفسه ايضا هو كونه مشتقا الى خبر الشئ لا بجملة من ضمير فيه اى في معوله
فالقصور ان العطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف العطوف عليه جاز قيامه معناه
قوله ومن شمر لم مجزئ في ما يانزيد بقايم او قايما ولا ذاهب
عمر واللام في ذلك لانه لما وجب بقواك بقايم او قايما الضمير وكونه جزامع
كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في العطوف مع استقامة هو قولك اذهب
عمر لان الضمير وجب للعطوف عليه بالنظر الى كونه خيرا وكونه مشتقا والعطوف

مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمر وياجر ولا في ذاهب عمر **وقان قيل**
فجوز ذاهب عمر ووعلى عطف اللام والجزء قلت ليس حاله في نفسه كمال العطوف
عليه حتى يكون مثله في مثل الاعراب لان اللام في الاول مقدم على الجزئ في رمل
فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل الاعلام رجل ولا يزيد
عندي يجب الرفع في ذاهب على عطف اللام والجزء لا يجوز عطف الجزئ وحده
على الجزئ تقدم من عدم الضمير في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه السلة
متوفاه فليرجع اليه وانما جازم هرت رجل قايما ابواه قاعدين وان لم يكن في قاعدين
ضمير مرجع الى الموصوف جلا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في حكم ما بيت فيه
الضمير وذلك لان الضمير المستكن الشئ في قاعدين يرجع الى المضاف مع المضاف اليه
اي ابواه والمضاف اليه ضمير مرجع الى الموصوف وكذا قولك رجل سنة جاريتة لا قيحة
لان الضمير المستكن في قيحة راجع الى جاريتة فكانت قلت لا قيحة جاريتة قوله **قوله**
وانما جازم الذي يطير في غضب يانزيد الزاب
جواب عن سؤال مقدم وهو انك اذا خبرت عن الزاب في قولك يطير الزاب فغضب
يانزيد تقول الذي يطير فغضب هذا الزاب فوقك بغضب يانزيد عطف على يطير الذي
هو صلة فوجب ان يكون ضمير كما في العطوف عليه وهو حاله فوجب ان لا يجوز وقد
بلا اتفاق فاجلب بان هذه الغاء للشبيه لا للعطف وكلامنا في العطوف ولا معطوف
مهننا وهذا الذي قاله المصنف والذي بقوي عندنا الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتداء
والصفت والصفة اذا عطف على جملة اخرى وتلك الجملة المعطوفة مثاله بالجملة الاولى
نقل معنى متعلقه بالمعطوف عليها معني يكون منصوبا بها بعد مضمون الاول
متراخيا كان اول او غير ذلك جاز مجزئ لحدتي الجملة عن الضمير الرابطة اكتفاء بما في
اختها التي قرينتها وكجزئها سواء كان مضمون الاول سيبا المضمون الثانية كافي في سلة
الزباب اوله كما يقول مجزئ عن يانزيد جازم فغضب الشمس الذي جاء تقريبا الشمس
يانزيد لان المعنى الذي يغضب يحبه غريب الشمس يانزيد ويقول مجزئ عن الشمس التي جازم
فغضب الشمس وليس يجزي يانزيد سيبا الغريب وكذا يجوز مع شمر از مضمون معطوفها بعد
مضمون الاول وان كان متراخيا فنقول الذي جازم غريب الشمس هذا ما بينه النية

تراخي عنه محبة غريب الشمس زهد وكذا التي جاء زهد ثم غريب الشمس وكذا تقول
 في خير السبيل زهد قام فغريب الشمس وزهد غريب الشمس مقام لا منع عن جميع هذا
 وهذا كما يعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير بما ظاهرا نحو زيد
 ضرب وعمرا وان يعطف ضمير اعلى بعض الجزر المذكرة عند حلولها من الضمير
 الرابط الا انهم للضمير للمالية منه نحو زيد ضرب وعمرا واياه وانما جاز ذلك لان الجزر
 الجملة المذكورة ضمير لان ذلك المعطوف المفرد صار من جملة افعال ما بسبب العطف لاجل عدم
 استقلال المفرد فلما لم يعتقل الجملة المعطوفة بالفاء لم تقلت من جهة المعنى بالجملة للتقدم
 نقب مضمونها صارت كاحد اجزاها فاكنت بالضمير في احدهما واما ان لم يكن
 الجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت ههنا زيد لم يجوز
 لما ان تعلق المضمون معني فتقول الذي قام وقعدت عند في قولك الجبال زهد والذية
 تقوم القيام ولا يثبت ان لان الاقوال معلوم من قونية الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة
 لما قران لم يجوز لان الواو المظلف للجمع لا دلالة فيه على الاقوال وغير كما كان في الفاء
 ونم في تعلق معنوي من الضمير هذا وقولك ههنا لقيت زهدا واباها جاز اتفاقا بالواو
 السلة اذا ذكرت مع مقام الواو الفاء ونم وان خلا لا يميز هاهنا لان الاجتماع ليس محال
 مع الفاء ونم وفتحنا لا يقتضي ضمير المعطوف في الجملة الاولى بلا ضمير عائد على البدأ
 بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس شي لان العامل ليس بتقدير في
 المعطوف كما تبين في هذا التوليع ولو سلمنا ايضا حارت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الواو
 ثم واقفلا بالاولي واما ان خرجت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرو واكرمت
 اياه فان فصلت بالتكرير التاكيد جاز السلة وان فصلت بالاستباق امتنع الواو بخلاف
 الجملة المنفردة عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم
 يجوز خلافا للراء ومعي قوله العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معقول
 مختلفين كانا في الاعراب كالنصوب والرفع او متفقين كالنصوبين مثلا على معولي
 عاملين مختلفين نحو زيد اضرب عمرو وبكر خالدا فهذا عطف متفق للاعراب على معولي
 عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضربت غلامه وبكر اخر عطف مختلف للاعراب ولا يعطف
 العمولات على عاملين بل على معنويهما بهذا القول منهم على حذف الفاعل واما عطف

معلقا

المعولين متفقين كانا مختلفين على معنوي عامل واحد قلنا ان يربح ضرب
 زيد عمرو وبكر خالدا فقلنت زيدا قائما وعمرا قائما واعلم زيد عمرو وبكر فاصلا وبشر خالدا
 محذورا لان حرف العطف كالعامل ولا يقوي ان يكون حرف واحد كالعامل ويجوز ان يكون
 كعامل ويجوز ان يكون كعامل يعمل على ان ثلثه واكثر اعلم ان لا اخفش بحرف العطف على
 عاملين مختلفين مطلقا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف والجور نحو هذا
 زيد الى عمرو وبكر خالدا فهذا لا يجوز اجماعا منهم من جوب العطف على عاملين ومن
 يجوز ما عند من جوب الفصل بين بين العاطف والمعطوف الذي هو كالجاري ومن
 بين الجور واما عند من لم يجوز لهذا والمعطف على عاملين وليس الامر كما نعلم
 المصنف من قوله وبميزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع اذا فصل بين
 العاطف والجور وذلك لان حرف العطف كالعامل والجور لدلالة عليه فكما لا يفصل
 بين الجار والجور لم يفصل بين مثل الجار والجور مما ذكرنا فان وال الجور في السأ
 المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمر ولجانه لا اخفش على ما عتبه الجور
 وبميزه لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجاري وبين
 الجور ولا يجوز الفصل بين الجار والجور وقد زال المانع بابل الجور للعاطف فلذا
 حوز لا يخفى ما زيد بعلم ولا قاعد عمر ومنع سيبويه العطف على عاملين مختلفين
 مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فحوز
 قولهم مرت الى الغز والجيش والنج ركب لا يجوز اجماعا الى الامين او ليست حرف العطف
 او لاخر تبي مفصلا بين وبين العاطف الذي كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان ذلك الفا
 ظرفا نحو مرت اليوم زيد واس عمرو وغير بل يجب ان نقول واس عمرو واما الفصل
 بالظرف او غيره بين العاطف والرفع او النصوب فتختلف فيه منع الكسائي والفرزدق
 ابو علي في السعة وذلك اذ لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا يعامل من غير عطف
 العامل المعطوف الرفع والنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا وبكر وجاري
 رجل اليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال العرق ام الاسم داه معطلا من العام
 نقشاه ومن عام اول قطارها تاربت خريف كانها مضلة يقل سيل فجعله فان كان الفا
 ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جواره في الرفع والنصوب وفي عدم جواره

ام من هوقات ويجوز تقديم العطوف بالواو والقاء ثم واو والاي في ضرورة الشعر على
العطوف عليه نحو ضربت وعراو لا عراو زيد بشرط ان لا يتقدم العطوف على العامل فلا يجوز
وزيد قام عمرو ولا امرت وزيد عمرو ذلك لان العامل يعمل في العطوف بوسط العاطف
فهو ما لا التل للعلل ومرتبة لا تلبس السجملها والامتناع كون التابع مقدما على متبوعه
وعلى متبوعه متبوعا في العامل في المتبوع ثم لم يتقدم على معطوف الترتيب اصمرا على
فلا يقال ولا سد اياك لانه يكون ملوذا من متقدم ما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف
لزم اتصال عامله فلا يقال وزيد ضربت بالعتف على التاء ولم يتقدم على العطوف
عليه اذا كان مبتدأ وموخر والخبر في دخله مصروف ناهي لا ابتداء كان لو خاتما لاء فلا يجوز
ان وعراو زيد قايما ولا وزيد عمرو قايما لعصف الطرفين فلا يعمل مع الفصل بين الطرفين
وكذا لا تقول اما عمرو زيد فستطلقا والذي يوجب زيد صرايا ان انا وصل وزيد عمرو قايما
وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين اضطوارا لا
يكون العطوف بشرط ايضا في تقدم العطوف فاذا تقدم الخبر يكون قايما وزيد عمرو
وجاز اضطوار التاخير وزيد عمرو عن العامل لتقدم على الخبر عليه مقربا بالاولا او لبعدها فلا تقول
ما جاءني وزيد لا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في خبر غير حرا
قبلي اليه نفيانا كما في باب الفاعل فلا يقع قبله العطوف الذي هو في خبرها
بعد ما ومنها ان كل ضمير متعلق نحو راجع الى المعطوف بالواو او حية الانبياء وقوا
والضمير للمعطوف عليه وما قوله تع والذين يكرهون الذمب والفتنة ولا تنفقوا
فالمعنى ولا تنفق الكفر لانه يكرهون على الكفر وقوله والله وهو له اخوان يرصونه اي يربون
احد ما لان ايضا احدهما ارجاء للاخر وقوله وادبروا تجارتهم وهوى انفقوا اليها اي الى الربا
ويجوز زيد وعمرى قام على حذف الجز من الاول الفاء غير الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرى
على حذف الخبر من الثاني كقوله لا تقول اي وعمرى وكذلك في الموضعين ليس
السبلة اذ لو كان كذلك بقلك فاما لما الفاء ونش فان كان الضمير في الخبر عن العطوف
بها مع المعطوف عليه فهي مطابقة لها خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من
احدهما ليس الاول نحو زيد فعمرو قام زيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني
نحو زيد قام او عمرو كذلك قالوا لا يجوز المطابقة لان تقاوتها في الترتيب يمنع اكما

في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو اللق نحو زيد ثم وعمرى فاما اذا اشترك
في الضمير لان بدل على لا تنفاه الترتيب حتى بنا فض الفاء ثم اذ قد يقال قام الرجل
مع ترتيب مهمالي الاضمار ولا طهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في
احتمال الاجتماع للفتيا بين ترتيبهما وان الضمير في الخبر المذكور وجب المقابلة
اتفاق نحو جاء زيد فعمرو وقلت لهما وجاهني زيد ثم تكررها صديقا واما لا
لكن ويل وام واو واما فطابقة الضمير معها وتركها لان القصد ان قصدت
احدهما وذلك وجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد
نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو قام وزيد او يالك وكذا
القول زيد وهند جاءني ولا القول جاءني اذ الميئة احد سمل جاءني والقلبة التذكير وهو
في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكومتهم وزيد ضربت ام عمرو فاجعة واما جاءني
زيد لكن عمرو فاكومتهم وان قصدت بالضمير كلهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني
مع اي دعوتهما وزيد او عمرو جاءني وقد جتمها وكرمتها ويقولون في اليه لا باج
جالس الحسن او ابن سوري باحته ويجوز واحتملها وكذا يقول هذا الماجر من عرض
وامر من ثم يقول وما يحدثان قال الله تع ان يكن غنيا فقيرا قاله اوليها وكذا يقول
اشغني فيه او الواو كاقال بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف اي غنيا فقيرا فلا باب
فان الله اولي بالغي والفقر معا واما قال الله تع وادبروا تجارتهم وهوى انفقوا اليها بافاد
الضمير مع ان الاقتصار اليها كان لان الضمير راجع الى الرتبة الدلالة عليها بقوله راو
او يستكروا ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع العطوف عليه وان كان المراد احدهما لا
انه لما استقال اكنبر في الامام مجاز الجمع بين الامريين نحو جالس الحسن او ابن سوري صار
لوا وهذا اجلا قوله وكان سيا كان لا الير ويسرحه ويقول ان زيد ضربت ام عمرو واما
مستحقان للضرب واما جاءني زيد لكن عمرو بل عمرو قد دعوتها ومنها انها يعطف
الفعل على الاسم والعكس اذ كان في الاسم معنى الفعل قال الله فائق الاصلح وجعل السيل
سكنا على قراءة عام اي فائق الاصلح وكذا قوله صافات وقيض اي يصفق وقيض
قال يفتشيتها بعضنا بل يقصد في استوفها وجاهز ان يجوز ولا نحو هربت برجل
طويل وضرب على العطف اذ ليس اسم تقدير الفعل يعطف المايه على الضارع

و بالعكس خلا فالبعضهم قال الله تعالى والذين يسكنون بالكتاب واقام الصلوة و
 يحزان الذين كفروا ويصدون وقوله واهل الرباج فقتلهم بما بان كذا يجوز لم يقدر
 ولا نقد عندا بالعكس وكذا يجوز عطف المفعول على الجملة وبالعكس ان يجانسا بالناول
 نحو زيد ابوه كرم وعالم اخويه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكنها فواعيله
 في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها باقية له في الاعراب فجاء مررت رجل
 ظريف وابوه كرم اولى من محمريت برجل كرم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفعول
 صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق البداء والخير والمالوصا حبس المالا
 بري ولا وليين بطابقان قريبا وتنكير اذن البولي في فقولك جيتك خفاف ولجبا وصداقها
 كرم وشريف ليس في الفتح محمريت برجل ابوه كرم وشريف ويجوز عطف لامية على الفعل
 وبالعكس فالابن حبيب وذلك بالوارد وبه الفاء والواو الاصله الواو بالعطف واعلم انه يجوز
 الخافعة في الاعراب اذا عرفت المراد محمريت برجل وعرف وكذلك قاله وغيره بان يابن مولاه
 فقولك جلف على العينة اذ يعني لم يدع لامحتمال بقى من صورة لامحتملة ويجوز ان يكون
 وهو مختلف او منقطع اي بل هو مختلف كما يحى في حروف العطف ان يكون مجلف مصدا
 عطف على معنى كذا في قوله تعالى ومن تمام كل مرق قوله التاكيد تابع
يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
 قوله يقرر معنى التقدير مهنا ان يكون مقهور التاكيد ومواده ثابتا في المتبوع ويكون لفظ
 المتبوع يلا عليه مريعا كما كان معنى نفسه تاليا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من
 زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم معنوا من العموم فيجاء في العموم كلهم
 اذ لا بد ان يكون العموم اشارة الى جماعة معينة فتكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك
 لا من المعنى ان يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى
 حقيقة فيه من التكلم بالاسم انه لم يجعله على مدلوله اما تفعله او الظنة بالتكلم او الظنة
 بالتكلم او الظنة به المتبوع فالمر من الذي وضع التاكيد شيئا احدها ان رفع التكلم غفلة السامع
 او رفع ظنه واحد ثلثة اشياء احدها ان رفع ظنه بالتكلم الغلط فاذا قصد التكليم احد مدين
 لا من فلا بد ان يكون ذلك اللفظ الذي يظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه
 تكرير الغلط نحو ضرب زيد يدا او ضرب ضرب زيد ولا تفيد هنا التكرير المعنوي لان التاكيد

ضرب زيد نفسه قريها طربك انك امرت ضرب عمرى تغفلت نفسه بناء على ان المذكور غير
 وكذا ان طنتت به الغفلة عن جميع لفظ زيد فقولك نفسه لا تفعلك ويرى بكره غير
 المنسوب اليه نظنتك غفلة السامع او الرفع بل الغلط وذلك اذ لم يلفظ بكون ان مرادنا
 ان في الجملة نحو قوله تعالى مع العسر يسرا مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في
 هذا المصنف لانه يقرر امر المتبوع لكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا بصيغة ذلك لانه
 في هذا التاكيد لا يبيح والعرض الثالث ان رفع التكلم عن نفسه ظن السامع به نحو تراوى
 ثلثة انواع احدها ان يظن به نحو زاي في ذكر المنسوب وبما ان الفعل في الشيء مجازا وتزيد
 الباقية لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كقولك قتل زيد وتزيد ضرب صفا شاذ
 او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فحب ايضا تكرير اللفظ في لا يبيح الشك في كونه حقيقة
 نحو قوله عم اياما نكت نفسها اذن وليها فمكا حجابا باطل باطل والثاني ان يظن السامع به
 نحو زاي في ذكر المنسوب اليه كما يقول المعين قريها نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق كذا
 المنسوب اليه كقولك قطع الامير النص اي قطع علامه بامر فحب اذن اما تكرير لفظ المتبوع
 اليه نحو ضرب زيد يدا اي ضرب هو لان يقوم مقامه او تكرره معينه وذلك بالنفس والعين
 ومتنصر فانها لا غير والثالث ان يظن السامع به نحو زاي في اصل النسبة بل في نسبة
 الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة
 كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجع ولغوائه وكلاهما تلازم واربعة من ونحوها
 فهذا هو العرض من جميع الفاظ التاكيد امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة
 الفعل اليه او كونه شاملة عامة والتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انقاس
 بلونه منسوب اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من انقاسه يكون ما
 نسب اليه عاملا جزاءه شاملا وقوله في النسبة والشمول بيان لامر المراد به صفة المتبوع
 وشانه كما يقول تارك في العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر ظاهر اي في باب
 العلو وباب فالعينة يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوب او منسوب اليه وفي باب كونه
 النسبة شاملة عامة للافراد فعلى هذا يخرج من هذا التاكيد نحو قوله تعالى انا هو الواحد
 فان واحد وان قرره وحققا امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كونه للشيء
 منسوب اليه وكذا في قوله تعالى فخذ واحدة لفظه واحد لم يقرر كونه نعمة منسوب اليه فقولك نفع

ولا كون النسخ شاملا لاحاد النسخة او لاحادها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفي
بنسخة واحدة فقال ان لفظ واحدة تقر بالوحدة التي في نسخة فيجب ان يكون تأكيداً فاقا
بان نسخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة نفي لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة
نسخ موصوف بالوحدة فجزء الوحدة مدلول هذه اللفظة بقمتها لا مطابقة ولما قيل
ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر
ذلك المتبوع وثاناً سواء كان ذلك مطابقة او تضمناً او التزاما وايضا اجموع في قوله جاء
في الرجال اجموع بقر مدلول القوم بقمتها لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المعنى
بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا مفرا باللام الشاويها
الرجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اي كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من
الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاء في الرجلان كلاهما لفظ كلا موضعاً لا يقينية اليه
في مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت بل معنى كلا ما في جاري الزيدان
كلاهما كلا الزيدان وكلا الزيدان فهما الزيدان مفهوم التأكيد مفهوم التوكيد مطابقة
كذا معنى اجموع اجمعهم على ما هو من ذلك ليل ومعى اجمع القوم معنى القوم مطابقة
قلت هذا وان كان التأكيد هو كلا للضاف ومعناه لاثنان لا هما المضاف اليه الذي
مدلوله مدلول الزيدان فمعنى كلا الزيدان كلا الزيدان اثنا عشر لانه لم يستعمل لفظ اثنا
ولاثنان مدلول لفظ الزيدان ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا المراد بالوحدة والانتية
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا اللفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاء
رجل واحد رجلان اثنا ورجلا جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجل
ثلاثة واربعة وخمسة وعلى هذا القياس اما المراد بالوحدة والانتية والاجتماع
باعتبار نسبة الفعل اضاف اللفاظ الدالة على هذه المعاني لا لفظ اجمع فان لا عيب
فيه كما يجي قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل
وهذا اللفاظ باعتبار هذه المعاني على ضرب فبعضها لم يجي الا منصوبا على الحال
وهو واحد فقط تقول جاري زيد وجاه اي لم يشاركه احد في المعنى وبعضها لم يجي
الا فاعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنا كما ذكرنا لان اثنا لم يستعمل مضافا
في الشهور الفصح استعماله بكلا ويستعمل العوام نحو الزيدان اثنيهما و اجموع و

وتصرفاته والحانة مثل كلالا يجي الا تابعة مضافة في التقدير على ما يراي القليل ويا
نفتت جمعا وجمع حاليين كما جاء في القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يفتت
اجمع اضافة ظاهرة له لكن ياء مزايمة نحو جاري القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه قد
يوكلها مع الباء بدونه نحو رات عينه وراته بعينه وما جمع فهو يجمع اجمعين في استعمال
على ثلثة احدا وجهه اما مقطوعا عن الاضافة حلالا كقول عيسى الله ان ياتيني بهم جميعا
اي بهم اجمعين وليس معناه مجتمعين في حال الي وان اردت ذلك المعنى فقل يايتني
بهم جميعا بل لا يختلف منهم احدا اجتماعا في الايمان وافتقوا كاجمعين من حيث
المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد بلبه العوازل نحو رات جميع القوم ورات جميعهم
واما مضافا تأكيد وهو اقل الثلاثة نحو جاري القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة واحدة
على التأكيد مرة واحدة ذلك من الثلاثة وما في قه كما مر في باب الحال نحو جاري القوم
وجاري ثلثهم ولا يؤكد ثلاثة واخواتها لا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل
ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيداً بخلاف الوصف في جاري رجال ثلثة فتبين بهذا
انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة
فضاعد المعين العدد وتقول في التأكيد والحال وها بمعني واحد هاهنا واحد وكلاهما
واجموع واخواته لغير معين وثلاثتهم واربعتهم فافرق ذلك المعين العدد فاذا
قصدت بها الوصف لم يكن في هذا اللفاظ نظرا لنسبة الفعل الى متبوعاتها واذا
قصدت بها التأكيد والحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعني انه يشمل
ذلك الفعل جميع افراد المتبوع او صاحب فعلنا انه لا فرق بين هذه اللفاظ في تأكيد
او صفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه اللفاظ صفات عن حد التأكيد
لا بقوله او الشمول قال المصنف يدخل عطف البيان في قولنا يفر من المتبوع ويخرج بقولنا
في النسبة او الشمول قولنا ان كان معنى التكرار ما ذكرت وهو محقق ما ثبت في
اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلول عليه بل لفظ المتبوع
نحو جاري العالم زيد والفاضل عمرو دلالة للعالم على زيد بل مراد بعض متبوعاته
عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسام باسره ابو حفص مراد قرصنا انه ليس هناك
من يجهل باي حفص الاثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقوية والقوية فالوصف دخل

فيه وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملة
قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرر اللفظ الاول مثل جاء زيد وزيد وعجزي في
الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ مخصوصة وهي نفس وعينه وكلاهما وكله واجمع كق
وايتع وابضع فالاولان يعان بالاختلاف صغتهما او ضميرها تقول نفس نفسها
انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للشيء كلاهما وكلتاهما والباقي بغير الشيء باختلاف
الضمير في كله وكلاهما وكلم وكلمن والصيغ في البواقي اجمع جمعا واجمعون جمع اعلم ان الثاني
اما التكرير شمول النسبة وهو كبر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمننا ذلك بكلا
وكل واجمع وتلثمهم واربعتهم ومخ ذلك الاول ولما التقير اصل النسبة وهو ما تكرر الاول
او تكرر ما دل عليه المتبوع مطابقة ذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما
والتكرير اللفظي عزى في الالفاظ كلها المما كانت او اضالا او غير مفردة كانت او مجزأة
والكرار اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير
المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف لا ما يودي معنى الجملة وقد عُدَّ
في الغالب وهي ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل
ان كان على حرف واحد كواو العطف وفاء ولا مع الابتداء او كان مما يجب اتصاله بالاول نوع
من الكلام كحرف الجر لا تفلا تفعل عن مجزء بعد ها او اجزء من منها كالضمير المتصل
فانه لا يكرر وحد لا في صيغة الشرع قوله فلا والله لا يلف لما ي ولا للميم ابد اشياء وقوله
وصايات كذا بوقتين والكاف واللام على حرف واحد وجوب اتصالهما بما جرد به
يكن مع عادة مخوهرت بك بك وانك انك وصرت صرت وان كان العاد في الاول معولا
ظاهر فاختار على الثاني بضميره لا يظهر كقولك زيد قائم في الدار فيها زيد قائم ولا
الفصل بينهما على في الدار ان زيد قائم وان على الاول معولا ظاهر لاختيار على الثاني بضميره
عن وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكرر وحد نحو ان زيد
انه قائم وليست بكونه قائم ويحتمل على بظاهره ايضا وقد جرد في تكرر الضمير المتصل
وبها اخر من غير تكرر العاد وهو ان تكرر منفصلا فتقول في المرفوع صرت انت
من باب تكرر اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا ان الصيغة داعية الى مخالفة
لا لا يجوز تكرر متصلا بلام لا يصير المتصل غير مستقل ويقول في المرفوع

بك وانت وبه هولا لانه لا ضمير للجر ومن فصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما
النصب المتصل فاصلا ان لا بالنصب المتصل ان المنصوب ضمير منفصل فقا
مراتك اياك ورايت اياه لكم كما اجازوا تأكيد بالنصب المتصل الجازي واكد
المرفوع المنفصل نحو مراتك انت ورايت هو المرفوع المنفصل يقع تأكيد اللفظي كالتكرير
مستقل كان مرفوعا او منصوبا او مجزئا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوة
المرفوع قبل المنصوب والجرود فتصرف فيه اكثر من ثم لم يقع الفصل لا بصيغة
المرفوع المنفصل كما جازي في باب الصائير ولولا هذا النظر لكان القياس يؤكد الضمير للجر
بالنصب المتصل لانه بين الجر والنصب من لاخرة كانه في باب الشيء وجمع وباب مالا يتصرف
وقال النحاة ان المنفصل في محض تلك التأكيد وفي صرتك اياك بدلا وهذا عجيب فان العيين
ولعد وهو تكرر الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيد للاتحاد العيين والفرق بين البدل
او التأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منها وقال النحوي في مررت بك بدلا ان الثاني بدلا وهذا
اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدلا وهذا مثل قوله في باب التاكيد
ان الثاني في المرفوع بدلا وجميع ذلك تأكيد لفظي بل يمكن في بدله البعض والاشغال ابدل الضمير
النصب من المنصوب عن تلك الرغبة في اكتمال اياه وعلم الزيد استتمتها اياه كما جازي في باب
البدل ولا يجوز ان تعالف البدل والبدل منه فلا يقول كلمة ما هو جازي في التاكيد لان اللفظ
في البدل هو الثاني فكانه باشره التام فلا يجوز في الا ترى انك تقول في باب البدل ان يروا
فجعل كالمنادي المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرير بدلا فصل عن جازي زيد
قال فان نال من الجاء بلفظ اياك لكان الاحقون اجعل اجس وقال في المستقل لا اوجع يجب شدة انما
اخذت على مولتي عهودي مع فصل كقولك انكها وقال الله نفع بالخرة ثم كاذن وبمس الكن واذ
ذكرت ما يطلب شئيين او لهما ذيل فتكرير الضمير بعد تمام ذي الاول نحو قوله مع لا تحسبن بالتاء الذ
يعرجون بالتاء او يحسب ان يحسب بالهم يفعلون فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بفائدة من العذاب فانه طال
المعول الاول بضمه ثم التأكيد اللفظي على صريحي لانه اما ان جازي قيد لفظي لا بغيره نحو جازي
زيد زيد وجازي زيد او يتقوه بواحدة مع اتفاقهما في المرفوع لاختيار وسيب اتباعا وهو على ثلثة
اصوب لانه اما ان يكون الثاني معناه ظاهر عن صيغته وهو شرر ولا يكون له معنى اصلا بل فم
الاول لتبين الكلام لفظا ونقطة معناه وان لم يكن له في حاله لا فم معناه عن قولك

كلهم واشترت العبد كله بخلاف جاء مزيد كله يعني بالذات يصح افتراق اجزائه اجسام عن
القوم والرجال فان له افرادا يتميز في الجنس بعضها عن بعض والذات يصح افتراق اجزائه حكما
مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار ومزيد فانه يفترق اجزاء حكمها بالنسبة لبعض الاضمار
كالشري والبيع فيمن اذن توكيدا بالكل عن اشترت العبد كله فانه يصح شري بعضه دون
الباقى ولا يفترق اجزاء حكمها بالنسبة لبعضها كالحي والذهاب فلا يجوز اذن توكيدا بالكل
فلا تقول جاء في العبد كله ذهب مزيد كله فان اجزاء العبد يفترق بالنسبة الى الحيوان الحي
بعض لا يبي الباقي فاعلم هذا القياس لا يقال اخضم الزيدان كلاما لان الزيدان لا يصح افتراقهما
بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اخضم مزيد وجده
ولما لا يخفى اخضم الزيدان كلاما وهو مردود بما ذكرنا وعدم السماع وقد كان محتمل
اشترت العبدين واشترت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفردا يعني عن
اشترت العبد لكنه لم يكن رفع ذلك لاحتمال توكيد اذ لو قلت اشترت العبيد كلهم لرفع
افتراق الاجزاء حكما لاشبهه برفع لاحتمال افتراق الاجزاء حكاما لاحتمال الثاني اشهر
فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشترت جميع
اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التوكيد كاذن لرفع للا
حتمال عز اصل نسبة الفعل الى المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اول
به من احتمال الذية يحصل بعد معرفة ذاته اي لاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن
غيرها اول من توكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع توكيد النكرة شيئا واحدا وهو
توكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليها كقولك تع فتكاحها باطل باطل باطل وشرا قوله تع
لما مر من كاداك في مثل ضرب ضرب مزيد واما تكرير المنكر عن قولك قراءة الكتاب سورة
سورة وقوله تع وجاء ركب والملك صفا صفا فليس في الحقيقة توكيد اذ ليس الثاني لتكرير المعنى
لان الثاني غير اوله يعني المعنى جميع السور وصفها مختلفة وقد اجاز الكوفيون توكيد
المنكر اذا كان معلوم المقدار موقفا كقوله تع يا مريم ولبنة شهر بكل ولعوانه لا بالنفس
والعين وليس ما ذهب اليه بعيد لاحتمال نقل الفعل ببعض ذلك الوقت فاعلم هذا
يشترط تطابق التوكيد والوكيد في بيان تكبير اعندم خلافا للصبرين واما نحو رجال
وهم مالى معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع توكيده واستشهد الكوفيون بحال

ذلك بقوله بالتي كنت صياما صفا تخلي الزمانه حولا جميعا وقوله الاخر قد صرت النكرة
يوما جميعا واما قوله اوله لا بد من خبر وشركيهما جميعا ومعروف الم ومنكر محلي كليهما على
البداية عند اهل المصرون اوله لان خبره شرليا بموقتين ويحتمل كليهما غير توكيدا
اذا كان تابعا كقولك تع اما يلعب عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطفت على احدهما
وليس لفظ احدهما وليس لفظ احدهما وليس لفظ احدهما توكيدا والمعطوف في حكم
المعطوف عليه وفي قراءة اما يلعبان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد عرفت التوكيد
واكثر ذلك في الفصل كقولك جاء في الذي صرت اي صرت به نفسه وبعدها الصفة نحو جاء
قوم صرت كلهم اجمعين وبعدها خبر البتداء نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك
لما عرفت في باب البتداء من كون حذف الصنير من الصلة اولي منه من الصفة ومن الصفة
اول منه من خبر البتداء وبعضهم منع من حذف التوكيد لان الحذف للاختصاص والتوكيد
للتفصيل فتناويا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحجج الى التوكيد ولعله نظر الى ان المعطف
عليه دل على انك لم تقلط فيه ولا ولي الجوار نحو ضرب مزيد مزيد وعمر ولاك من ما يجوز
في نسبة الضرب الى مزيد او ربما غلطت في ذكر مزيد واهوت ضرب يكون وعطفت بناء ان الذي
قوله واذك المرفوع المتصل بالنفس والعيان كذا بمفصل عن ضربات نفسك قد يحتمل
في باب العطف قوله واكتع ولغوائه اتباع لا يجمع ولا يتقدم وذكر هاد من ضعيف اعلم
لما روت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قد مت النفس ثم العيان ثم الكل ثم اجمعين
ثم اخوانه من كفيين الى اثنين اما تقديم النفس على الكل فلا لاحاطة صفة للنفس وبعني
فيها فتقديم النفس على صفتها اولي واما تقديم النفس على العيان فلا ان النفس لفظ صريح
لما هي حقيقة ولفظ العيان مستعارها مجازا من المجازة المخصوصة كالوجه في قوله
تع كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلو كان جامدا واتباع الشق
لجامد اولي ولا سيما ولا كان الشق على وجه الصفة وهو افضل وايضا فان كلا قد يقع
مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا توكيدا واما تقديم جمع على لغوانه فلو كان ادل على معنى الجمعية
الراد من جميعها واما تقديم اجمع على الصحيح على اخوته فلو كان اظهري فاداة معنى الجمع منها لا
من قولهم حو كيتع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هاتين اللفاظ
فلا للاختصاص على يهاشت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون للاخير تابعا للمقدم

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الى مقلده قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في حق العايدات
 الطير بدله وفي الطير العايدات صفة ومجالات التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه
 مفعول فاما من المتبع لو حكى عليه منع من اعتباره مستقلا لما لم يكن البدل بمعنى في المتبع
 حتى يحتاج الى المتبع كاحتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبع كما فهم ذلك في التاكيد جاز
 اعتباره مستقلا اي صالحا لان يقوم مقام المتبع ولما كان اعزاه في تفسيره لاول طائر ان يعتبر
 غير مستقل اخر في الاول فلو لم يرد اخذ بالاختلاف بينين والثاني يا غلام بشر بشر ما
 لو جيب يا اخا فاما بدله بالنصب وكذا قوله ان التامر الكري بشر بالجن وكذا النسب يحون جعل
 مستقلا يحون لم يرد وعرف وغير مستقل يحون لم يرد والحارث للعلنة المذكورة بعينها وانما لم يحون لم يرد
 وعرف لم يرد وعرف بالثبوت كاجاز يا غلام بشر بشر في البدل لان العاطف كحرف النداء و
 المعطوف صالح المباشرة والقائده في بدله البعض والاشتمال البيان بعد الجواز والتفسير
 بعد الاجماع لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان التكلم بغيره في الثاني بعد التثنية والسامحة في
 الاول ولا ولا تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقوله
 بلثه وكذلك بدله لاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون يحون بحيث يطلق وباراده الثاني عن
 ايجبه زيدا عليه وطلب زيدا في فانه قد تقول ايجبه زيدا العجك عليه وطلب زيدا والسلب في
 حذف المضاف ولا يحون ان تقول صرت زيدا وقد صرت غلامه وقال سبويه في قوله
 صرت قومك اكثرهم وصرت وجوهها اولها انك امرت وايت اكثر قومك وصرت وجوهها
 ولكل تيت الامم تركبها كقولهم نع نجد الدلائل كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب لانه
 بالتفسير بعد الاجماع اشبه قالوا والفرق المخرن البدل في حكم تكرير العامل ولو لم يرد ذلك
 فيها تكرير العامل فيه ظاهر افاي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يكرمه ولما ان ذلك
 فيما سمع عطف البيان مع التسليم في البدل ويزيد ايضا بينهما العدم وجوب توافق البدل
 والبدل منه تقريرا وتكريرا عطف البيان والمخاطب يحون في المخاطف في السمع عطف
 بيان ايضا قوله وهو بدله الكل بدله البعض بدله لاشتمال وبدل الغلط قوله فلو لم يرد
 مدلوله مدلول الاول والثاني جزء والثالث بين وبينه ملازمة بغيرهما والراعي ان يعيد
 اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه شاع اذ مدلول قوله كذا
 في زيدا لئلا لو كان عين مدلوله زيدا لكان تأكيدا ولحق بدله على اخره المخاطب لم يكن بدله

في قوله
 يا غلام
 بشر بشر
 ما
 لو جيب
 يا اخا
 فاما بدله
 بالنصب
 وكذا قوله
 ان التامر
 الكري بشر
 بالجن
 وكذا النسب
 يحون جعل
 مستقلا
 يحون لم يرد
 وعرف وغير
 مستقل يحون
 لم يرد
 والحارث
 للعلنة
 المذكورة
 بعينها
 وانما لم
 يحون لم يرد
 وعرف لم يرد
 وعرف بالثبوت
 كاجاز يا
 غلام بشر
 بشر في
 البدل لان
 العاطف
 كحرف النداء
 و
 المعطوف
 صالح
 المباشرة
 والقائده
 في بدله
 البعض
 والاشتمال
 البيان
 بعد الجواز
 والتفسير
 بعد الاجماع
 لما فيه
 من التاثير
 في النفس
 وذلك ان
 التكلم
 بغيره
 في الثاني
 بعد التثنية
 والسامحة
 في الاول
 ولا ولا
 تقول اكلت
 الرغيف
 ثلثه
 فتقصد
 بالرغيف
 ثلث
 الرغيف
 ثم تبين
 ذلك
 بقوله
 بلثه
 وكذلك
 بدله
 لاشتمال
 فان الاول
 فيه يجب
 ان يكون
 يحون
 بحيث
 يطلق
 وباراده
 الثاني
 عن
 ايجبه
 زيدا
 عليه
 وطلب
 زيدا
 في فانه
 قد تقول
 ايجبه
 زيدا
 العجك
 عليه
 وطلب
 زيدا
 والسلب
 في
 حذف
 المضاف
 ولا يحون
 ان تقول
 صرت
 زيدا
 وقد صرت
 غلامه
 وقال
 سبويه
 في قوله
 صرت
 قومك
 اكثرهم
 وصرت
 وجوهها
 اولها
 انك امرت
 وايت
 اكثر
 قومك
 وصرت
 وجوهها
 ولكل
 تيت
 الامم
 تركبها
 كقولهم
 نع نجد
 الدلائل
 كلهم
 اجمعون
 وهذا
 الذي
 قاله
 قريب
 لانه
 بالتفسير
 بعد
 الاجماع
 اشبه
 قالوا
 والفرق
 المخرن
 البدل
 في
 حكم
 تكرير
 العامل
 ولو لم
 يرد
 ذلك
 فيها
 تكرير
 العامل
 فيه
 ظاهر
 افاي
 شيء
 يعرف
 المخاطب
 ذلك
 فيما
 لم
 يكرمه
 ولما
 ان ذلك
 فيما
 سمع
 عطف
 البيان
 مع
 التسليم
 في
 البدل
 ويزيد
 ايضا
 بينهما
 العدم
 وجوب
 توافق
 البدل
 والبدل
 منه
 تقريرا
 وتكريرا
 عطف
 البيان
 والمخاطب
 يحون
 في
 المخاطف
 في
 السمع
 عطف
 بيان
 ايضا
 قوله
 وهو
 بدله
 الكل
 بدله
 البعض
 بدله
 لاشتمال
 وبدل
 الغلط
 قوله
 فلو لم
 يرد
 مدلوله
 مدلول
 الاول
 والثاني
 جزء
 والثالث
 بين
 وبينه
 ملازمة
 بغيرهما
 والراعي
 ان
 يعيد
 اليه
 بعد
 ان
 غلطت
 بغيره
 قوله
 فالاول
 مدلوله
 مدلول
 الاول
 فيه
 شاع
 اذ
 مدلول
 قوله
 كذا
 في
 زيدا
 لئلا
 لو
 كان
 عين
 مدلوله
 زيدا
 لكان
 تأكيدا
 ولحق
 بدله
 على
 اخره
 المخاطب
 لم
 يكن
 بدله

عليها زيد لكن مرادة انهما يطلقان على ذات واحدة ولذا كان احد ما بدله على معنى فيها لا بدله
 عليه لآخر قوله والثاني جزء اي بدله البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا بدله قوله والثالث
 بينه وبينه ملازمة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملازمة بغيره والجزئية وهذا
 لا يطلق بدخل فيه بدله الغلط نحو جاء في زيدا غلامه او جاءه ولقيت زيدا اخاه ولا
 شك في كونها من بدله الغلط وانما قيل لهذا بدله لاشتمال قال ابن جعص لاشتمال المتبع
 على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتغا
 ضياله بوجه ما بحيث يقع النفس عند ذكر الاول مقتضية ان ذكر الثاني منتظرة له فيجب فيصير
 الثاني لمصالحا احمل في الاول مبينا وقال البرد والعق لان متغايروا بين بدله لاشتمال
 لاشتمال الفعل السند الى البدل منه على البدل ليعيد وايتم لان لا يخاف في قوله اعجبني
 زيدا حسنه وهو سند الى زيدا لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يملك للزمره من المعنى فيه
 وكذا سلب زيدا ظاهر في انه لم يلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال عن النفس الشمر في قوله
 نعم ويسئلك عن الشمر لانه غير مفيد لا ان يكون حكم من الاحكام غير معص وكذا عن اصحاب
 الواحد ومطلقا غير مفيد لا لعلمهم بذلك الواحد وما استحقوا به العف بخلاف صرت
 زيدا عبده فانه بدله الغلط لان صرت زيدا مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول بدله لاشتمال
 على قول لا ليس سيافه في الزمره وكلاهما لان شرط بدله لاشتمال ان لا يستغاد هو من البدل
 منه معينا بل يقع النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهذا الاول
 غير محال اذ يستغاد عفا عن قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يحون مثل هذا الاول
 مطلقا بل حصص لا بدله في الامر بغيره لانه لا يحون مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اوله
 بدله الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا ولا بدله البعض والثاني اما ان
 يكون فيه الفعل السند الى البدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا بوجه ما ولا ولا
 بدله لاشتمال والثاني بدله الغلط وهذا الذي يسم بدله الغلط على ثلثة اقسام اما بداه هو
 ان يذكر البدل منه عن قصد وتعبد ثم يسم انك غلط لكون الثاني احييا وهذا يعتمده
 الشعراء كثيرا للباقة والتفنن في العضاة وشعره ان يسم من لا بد له الى على كقولهم
 نعم بدمر كذا وان كنت معتمدا الذي ذكر الحظ تغلط نفسك وتري انك لم تقصد في الاول لا تشبها
 باليد وكذا قولك بدمر شمس واما غلط صريح محقق كذا اذا امرت مثلا ان تقول جاء بي

حار فستبطل لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حار واما نسيان وهو ان تعتقد دكرها
 هو غلط يستبطل لسانك الى ما ذكره لكن ينبغي المقصود ثم بعد ذلك تداركت به المقصود ولا يجي
 الغلط الطرف ولا بدله النسيان في كلام الفصل وما يوصله من عذرية وقصاة فلا يكون
 في شعر اصلا وان وقع في كلامه خفة الاضراب من الاول العلوط فيه سيل ويعني بدله الغلط
 الذي كان سبب الايتان به الغلط في ذكر البديل منه الا ان يكون البديل هو الغلط وبدله الكل
 من الكل عجيب موافقة للمتنوع في الافراد والتسمية والجمع والتأنيث فقط لا في التعريف
 والتكيس واما المبدال للملح فلا يلزم موافقتها في الافراد والتكيس ومنه ما ايضا
 معرفتين وتكرارين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالفت مثل بالناصية ناصية كاذبة
 اعلم ان البديل والمبدال منه في المبدال للمربعة يقعان معرفتين وتكرارين والاول معروفة والثاني
 نكرة وعلى العكس والمربعة في المربعة ستة عشر فامثلة الكل من يد اخيك رجل لك زيد
 اخ لك رجل اخيك امثلة البعض زيد راسه رجل راسه زيد راسه رجل راسه امثلة الاشغال
 زيد علمه رجل علمه زيد علمه رجل علمه امثلة الغلط زيد العلم رجل حار زيد حار رجل حار
 قوله واذا كان نكرة اي واذا كان نكرة مبدلة من معرفة ففت تلك النكرة مبدلة من معرفة
 واجب وليس ذلك ا على الاطلاق بل في بدله الكل من الكل وان مررت نكرة بالنصب فالعين في
 كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة فالابو على في الجملة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة الياء
 من المعرفة اذا استفيد من البديل ما ليس في المبدال منه كقوله نفع بالوالد المقدس طوي اذ لم
 يعمل طوي اسم الوادي بل كان مثل خنم وخنق من الطيب لانه قدس مرتين فكان طوي بالتقدير
 وقوله الشاعر انا وجفا بني جلان كلهم كساعدا النصب ولا طول لا وقصر اي لا ذي ولا زبي
 قصر وقوله فلا وايد حين منك البيت وان لم نقل النكرة الا ما افادة الاول لم يجز لا يكون بها
 بعد التفسير عن زيد رجل وقد مر ان لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمونين ومختلفين
 ولا يبدل ظاهر من مضمون بدله الكل من الكل لا من الغالب عن مضمونه زيد هذه قسمة اخرى مستأ
 للمبدال وهي بعد الاعتبار ايضا ستة عشر فامثلة البديل باعتبار المصنوع والاول
 والاول كانت باعتبار القريب والتكرار فامثلة الكل من الكل وما مظهر ان زيد اخيك اذا
 مضمون فحق قوله لقيتم اياها اذا تقدم لفظا الزيدين ولحقك وكان الزيدون اخوة
 الخاطب عن جامع الزيدون اخوك والهاء يوردون في هذا المقام عن زيد مضمونه اياه

وهو تأكيد لفظي لرجوعه الى ما في واحد وقد انفقوا كلهم في مثل اسكن انت ورجعك الجنة ان
 تأكيد وكذا في مرثية بكيات وهو واكذا هذا والمضمون من المظهر عن لحن لقيت زيدا اياه
 زيد اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورد في الحاجة لكان تأكيد لفظيا ايضا لا يكون كقولك
 مرثية زيدا زيدا كان مرثية بكيات تكرر لفظية عندم اتفاقا والمظهر من المضمون عن لحن لقيت
 زيدا والاخ زيدا وامثلة البعض قطعت زيدا بدله والمضمون من المضمون عن كسرت زيدا بدله ثم
 قطعت اياها والمضمون من المظهر عن كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والهاء يوردون في مثل
 عن يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لا عادة الظاهر بل في جملة واحدة ومن ذكرنا
 للثاني ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمون جهالة كرهت زيدا كرهت زيدا جهالة
 وابغضت اياها والمضمون من المظهر كرهت جهالة زيدا وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمون زيد
 كرهت جهالة وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمون من المضمون كرهت اياها اذا تقدم زيد
 الدابة والمضمون من المظهر كرهت زيدا اياها اذا تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمون كرهت الدابة
 وربما يعم بعضهم بدله البعض الكل بدلا شاملا ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا وكل
 المشهور افراده بالتسمية بيد البعض ولا بد في بدله البعض ولا شتمال اذا كان ظاهرا من ضمير
 راجع الى البديل منه حيث يعرف بلفظها الاول وانما الياء بيد الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر
 بلفظ الثاني بالاول كقوله نفع قتل صاحب الملاحدة والدار لا شتمال وقصتهم وانهم ملا والملاحدة
 ما قاله الكوفيون يجوز سد الام سد الضمير عن قولهم مطرا السهل والجبل اي مطرا رضا على حد
 العاصف ملها وجبها فهو قوله لحاف الصيف والبرد يرد قال ابن اللطاب لا يجوز جاء في
 زيد ملح اي لونه اتفاقا والملاحدة عن مطرا السهل والجبل فتد مضمون في باب التأكيد قوله
 ولا يبدل ظاهر من مضمون المظهر اعلم ان بدله البعض ولا شتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون
 من ضمير التكلم والمخاطب قال الشاعر في بدله البعض او عدي بالبحر والادام رجل ورجل
 تشبه النائم وقال في الاشتمال ونرى ان حكمك لن يطاعا وما لقيتني حلي مطاعا مجلا فبدل
 الكل من الكل فان عين لا خفش لا يعم عن السكين مرثية لا عليك والكريم العول قال الان
 البديل ينبغي ان يفيد ما يفيد المبدال منه ومن ثم لم يعم زيد رجل وافادة بدله البعض البديل البعض
 ولا شتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلوله هذا التشبيه غير مدلول الاول واما بدله الكل و
 مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي التكلم والمخاطب واما عرف العاد

كان البدل في التعريف انقص من البدل من يكون انقص في الافادة منه اذ المدلول لا لان
وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش يمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في
هذا الباب ولو اتخذ الكان الثاني تأكيد البدل لا افادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من
صفة للسكنة والكرم ظاهرة ولا يصح نقصان الثاني في التعريف عن الاول لا ترى في
منه برب يد رجل عاقل وزب نكرة افادت ما لا يفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف
التي ليست في تلك النكرة استدلال الاخفش بقوله نفع لجمعكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين
خسر والباقيون يقولون هو نعت مقطوع لزم اما رفع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون
كل نعت مقطوع يصح اتباعه فغالب في فيه معنى الوصف لان في الفعل نفع ويل كل مرة في ذلك
جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في الفعل امر ولا تفعل في المطلق
والفعل ونفعل واذا وقع ما يوجب ذلك هناك فعل مقدم من جنس الاول نحو تعجبني جاك اي تعجبني
تعجبني جاك ولعل ذلك استقبالا لبدل الظاهر لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارز واذ البدل
ما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من افتقار المنة بالبدل عن من لقيت اريد ان يبين انه
بدل من متضمن الاستفهام واما قوله نفع ببناء لو من البناء العظيم فكان جواب الاستفهام
وليس بدلا وتختلف الحاجة في البدل منه وقال البراء انه في حكم الطرح بمعنى بناء على ان المقصود
بالنسبة هو البدل دون البدل منه وعل ما ذكرنا من فوائد البدل والبدل يبين منه ان الاول
يسر في حكم الطرح بمعنى لا في بدل العلق ولا كلام ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب
الضمير اليه في بعض الاشتغال وايضا في بدل الكل قد يعبر بالاول في اللفظ دون التام
قال وكان الحق السراة كان ما احاج به معين بسواه ولم يقل معينان وقال ان السوق عدوا
وولجها تركت هو انزل متلف في لا غضب ولو كان في حكم الطرح لعظام يعبر هو دون الثاني
وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول كقوله نفع من يفعل ذلك
اذا ما ايضا عرف العذاب وكقوله الشاعر ان علي الله ان تابعا من هذا كرها ان يطيحا ولو كان
ان الثاني يعبر بالاول سواء كان تأكيد البدل لا محال متصرف نفس ولا اعرف له شاهدا والى
يفصل به مذكورا ان كان واقفا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل لا اتباع والقطع
منها كقوله نفع قد كان لكم اية في فئتين القنانية تعانل لاية اي منهم فيه وقال الشاعر وكنت
كذبة مجلد مجلد صحت واخرى هي فيها الزمان فقلت من وي عملها فاعلم وان لم يف

تقنين المرفع نحو مرات رجال رجل فاصل ولعل كبريم وقد جاء نصب الولي في غيره في البدل باصهار
ايضا كما مر في باب الوصف واعلم ان القابح اذا اجتمعت بدني النعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم
بالمنقوع اما لا ابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تقليل قولهم ان النكرة لا تترك وبن كسانه
يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيد الاول مجازا في التاكيد وانما يقدم التاكيد
على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة من مدلول التاكيد مدلول متبوعه
واما تقديم البدل على المنسوب فلا ان البدل نسبة معنوية الى البدل منه اما بالكلية
والبعضية او الاشتغال واما بدل العلق فتاوى والمنسوب اجنبي من متبوعه
عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقيم بالله ابو حفص عرو فصله من البدل
لفظا في مثل انا التامرك البكري بش قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح الموكل بل
تحقق اصل النسبة او يؤول النسبة لاجزاء وعدم ايضاح المنسوب لمستوعبه ظاهرا وكذا
البدل عند الحاجة لان الاول عند عدم في حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما
قال غير صفة خرجت الصفة والاول ان يجد البدل لبدل الثلث فيدخل فيها عطف
البيان كما ذكرنا ويبدل العلق باحد به المصطلق البدل اقيم بالله ابو حفص عمر فقتة
ان في اعزاي عن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهل بعيد وان على ناقة وبرا عفاء فتياء
واسمها فظنه كاذبا علم حمله فانطلق الاعزاي قول بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يشي خلف بعيره اقيم بالله ابو حفص عمر ساهما من نقب ولا برا عفر له اللهم ان كان في وعمر
مقبل اعلى الوادي فجعل اذا قال له اعفر له اللهم ان كان في قوله اللهم صدق حجة القيا فاحذ
بيد فقال صنع عن مرطك فوضع فاداه نفسه عفاء فحله على بعيره وروى وكاه قوله
في مثل انا ابن التامرك البكري بش قوله انما قلت في مثل اشارة لان الفرق يقع في غير هذا الباب
ايضا كقولك يا اخانا المارث ولا يجوز لوجعل بدلا لعدم جواز المالحات وكذا باعلام مزب ويا
ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراد يجوز الصارب مزب ولا
يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرر انكره ما لا يوافق الا
يجوز في بش لا الضم بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع وتمامه عليه
الطيس رقيه وقوعا فعليه الطيس ثاني معنوي التامرك ان جعلناه بمعنى الضمير والافض
وقوله رقيه حال من الطيس ان كان فاعلا لعليه وان كان متبوعا معنويا من الضمير

قوله

سدى

المتكسر في عليه فتح في لهم العجيب من مزيد علمه من وجوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والعطف
 عليه محذوف ولا اصل اعني في من اوصاف مزيد علمه ومصلحة من خصال عمر وجوده وكذا كسر
 من مزيد ياء اي كسرت عوض من مزيد ياء محذوف العطف عليه واقيم العطف مقامه كما يجب
 السكتي مقامه في نحو ما جاد في الازيد وهذا اخر قسم العربات من الاسماء والمجدد من العرب العاليين
والبناء ما ناب من الاصل ان وقع غير مركب اليه كما في حد العرب صربان اما بينه لفقدان
 موجب للاعراب الذي في التركيب كالاسماء العددية كواحد اثنان ثلثة وابتات ومزيد
 عرب يكن واما بينه لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجب وذلك المانع مشابهة الحرف والما
 في الامر به اليه مما عاينه الاصل او كونه اسم فعل كما في وقال لا يفسد المد بلقطة ولا بها مجرد
 الشئ من ماهنا لا الشك الذي ينافي في يتبين الماهية قال ولم اقل في حله ما لا يختلف احكام
 النجاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية اليه فلا يستقيم ان يعمل بتعقل ماهية
 اليه فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكر في حد الاعراب هذا كلامه
 وقدم الكلام عليه في حد العرب فلا نفيك وهذا المد لا يصح لاس يعرف ماهية اليه على
 الاطلاق ولا يعرف الاسم اليه ولو لم يعرفها كان تعريف اليه بالية لانه ذكر في حد اليه قوله والفتا
 ضم وفتح وكسر وقف اي القاب حركات الرفع وكونها في الضم والفتح والكسر الكاب مطلق
 الحركات وحدها سواء كانت حركات اليه كقولك حيث بينه على الضم او حركات العرب كقولك
 في مزيد متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم مرجاه متحرك بالضم ولا يقع على
 حروف البناء فلا يقال ان يارزيد اربى على الضم واما القاب الاعراب فانها كايطلق
 على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاد في مزيد والزيدان والزيدون انها
 مرفوعة هذا على مذاهب النص والذي يغلب في طي ان المتقدم لم يصفوا القاب
 الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر لا الحركات العينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح
 والجر كالسكت انهم يطلقون على الحروف لقياسها مقام حركات الاعراب لاسماء الحركات مجازا
 فتقولهم في نحو زيت الزيدان ان الزيدان منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض
 اطلق اسم المنسوب على النيات مجازا لكونها في السموات والارض في خلق الله السموات والارض
 ان الاول منصوب والثاني مجرور فان المانع على هذا ان يطلق على الحروف القاية مقاما
 حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لامر جليل انه متفوح وكذا في لاسلمات

عند من كسر ويقال في يارزيدان ويارزيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون
 اذن لهما النص على الفاء اطلاقا في ان يارزيدان مبني على الضم ولا مرجلين على الفتح وجه
 هذا المبنيين حركات الاعراب وحركات البناء وكونها في اصطلاح البصريين متقد
 وناخرهم تقريرا على السامع واما الكوفيين فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس
 ولا يفرقون بينهما في قوله وهي الضمرات واسماء الاشارة والوصلات والمركبات والكتابات
 واسماء الاعمال والاصوات وبعض الظروف حصص جميع البيئات جملة فيطلب لكل واحد
 منها علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب كما في اول الكتاب وان كان مبني على
 الحركة فيطلب مع ذلك علة ان احدا من الاسماء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه
 صدف الاعراب واصله الحركة والحركة العينة لما اختيرت دون الباقيتين قوله
 الضم ما وضع لتكلم او مخاطب او غايت تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان القصور
 من وضع الضمرات مرفوع لا التباس فان اناوات لا تصلح ان لا المبنيين وكذا نصير القاب
 نص في ان المراد هو الذكور بعينه في نحو جاد في مزيد وايه صرت وفي الفصل يحصل مع
 لا التباس الا اختصار وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانه لو يسمي التكلم والمخاطب بعلمهما ما يربا
 التباس ولو كره لفظ المذكور مكان صير الغايت فربما يسمي ان عين الاول وانما انت الضمرات
 اما الشبهها بالحروف وصفا ما قبل كالتاء منبت والكان في صربك ثم اجريت بقية الضمرات
 عن اناوات وعن وانما مجرهما طرد البات والمالشبهها بالحروف لاحتياجا الى النفس اعني
 للصير في التكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايت كاحتياج الحرف الى اللفظ بغيره به معناه
 لا فردي واما العدم موجب للاعراب فيها وذلك ان المعنى لا عراب للاسماء نواردة القاب
 المختلفة على صبغة واحدة والضمرات متغيرة باختلاف صيغها باختلاف المعاني عن
 الاعراب قوله ما وضع لتكلم يخرج قوله من اسم مزيد مزيد صرب وقوله لزيد يارزيد انما كانا في قوله
 لزيد الغايت مزيد فعل كذا فان لفظ مزيد وان اطلق على التكلم والمخاطب والغايت لانه ليس هو
 للتكلم ولا المخاطب ولا الغايت المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موصوفة للعينة مطلقا
 لا باعتبار تقدم الذكر في ثم قلت يا يتم كلم نظر الى اصل التاوي قبل التاء وهذا تقول السجيد زيد
 مزيد صرب ولا تقول مزيد صرب واما جاد يا يتم كلم لان ياديل الخطاب وليس في زيد صرب
 دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظ قسمين احدهما متقدم لفظا حقيقة

عن ضرب مزيد علامه والاخر متقدم لفظا تقديرا عن ضرب علامه وهذا مزيد متقدم
في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقم ايضا التقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل
الصنيتين لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جن ومداول ذلك اللفظ كقولك تع اعدوا هو
اقرب للتقوية اي العدة اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل
الكلام على المصدر التزاما لا تضمننا كقولك تع ولا يوبد لكل واحد منهما الاية لانه لا ساق الكلام
قبل في ذكر الميراث لزم من ذكر الساق ان يكون ثم مورث فجزى الضمين عليه من حيث
العين هذا تقدير كلامه وفيه مخالفة لطريقة المألوفة لان عادته جعل التقديم قسم اللفظ
قسمه كما قال في اول الكتاب في العرب لاختلاف العوازل لفظا او تقديرًا وقال بعيد التقد
فيما تقدم ثم قال والفظي فيما عداه فجعل عن ضرب علامه مزيد مما تقدم معني اول اذ هو
متقدم معني وتقدم اللفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن التقدم بان يقال ليس لفظ الفس
من كونا بل الصنيتين كيف يكون التقدم لفظيا فان قال امرت كانه متقدم لفظا حيث
قبل فقد عداوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا
في التقديم ولا فرق بينهما لان المفسر في عن ضرب علامه مزيد ملحوظ به بخلاف المفسر
في عن اعدوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس مطابرا هو تقديم في كلامنا في التقدم
اللفظي لانه المفسر الملحوظ به ان المتقدم قد قدم على الصواب في باب الفاعل وهو قوله
في عن ضرب علامه مزيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الصنيع بقدر ما يعطيا او معنويا
وهو راجع الى مزيد وهو متاخر لفظيا فلولا انه متقدم من حيث العين لم يجر فاعل من باب
التقدم معني لفظا وهو الحق على هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الصنيتين
ذكر اصحا حوله كان من حيث العين ايضا متقدما عن ضرب مزيد علامه لان الفاعل
متقدم على المفعول ان كان من حيث العين متاخر كقولك تع واذا تبلى ابراهيم ربه واعلم انه
اذا تقدم ما يصلح للتفسير شيان فضا عدا فالفهم هو الاقرب لا عين عن جابون مزيد وك
فمن تبلى اي من تبلى اي من مع القرينة ان يكون لا بعد عن جابون عالم وجاهل فاكر من
والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرا متقدما بل هناك في غير ذلك الصنيتين يقتضيه كون
المفسر قبل موضع الصنيتين وذلك من وجب كنه الفاعلية يقتضيه كون الفاعل قبل المفعول
كضرب علامه مزيد معني المفعول الاول يقتضيه تقدمه على الثاني عن اعطيت درهم

زيدا وكذا في عن ضرب في دارة وكلفظ الفعل المتضمن المصدر المفسر لصنيتين متصل بل
الفعل عن هذا ساقية للقران بل هو ان منفصل عنه نحو اعدوا هو اقرب للتقوية وكذا الصنيتين
كقولك اذ انجز السقية جزي اليراي الى الفينة وكيان الكلام المستلزم للمفسر اسلما
قرى كقولك تع ولا يوبد لكل واحد لان سياق ذكر الميراث دل على المورث دلالة الترابية او
بعيد كقولك تع حتى توارث باحباب اذ العين تدل على توارثي الشمس وكقولك تع انا ازلناه
في ليلة القدر اذ التزل في ليلة القدر التي في شهر رمضان دليل على ان التزل هو القران
مع قوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه القران وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة
فان ذكر الدابة مع ذكر علي ظهرها دل على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة
على قوله تع كل من عليها فان وكذا قوله تع فانكأت واحدة اي ان كانت الواحدة واحدة
بان الواحدة والتقدم للمكان ان يكون المفسر من جن الفضا وليس هناك ما يقتضيه تقدمه على عمل
الصنيتين لانه الصنيتين فتقول ان وان لم يكن متقدما على الصنيتين لفظيا ولا معني لانه في
حكم المتقدم نظر الى وضع صنيتين الغاية وانما يقتضيه صنيتين الغاية تقدم المفسر عليه لا يرفع
الوضع معرفة لا بنفسه بل برب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره تقي بهما منكر
لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتكبره خلاف وصنعه فان قلت فافين لما
لهم على مخالفة مقتضى وصنعه تاخير مفسره عنه قلت قصد التخييم والتعظيم في
ذكر ذلك المفسر بان يذكر الاول بينهما حتى يشوق نفس السامع الى العثور على المراد به
ثم يفسره فيكون وقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال
اولا والتفصيل ثانيا فيكون انه فان قلت فهذا الصنيع الذي هذا حاله في على
معرفة لم يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي امرى انه نكرة
كاجي في باب العرفة وعند الخفاء في معرفة الكن ترفيه انقص مما كان في الاول لا
التفسير يحصل بعد ذكر مبهما وقيل الوصول الى التفسير فيه لا بهما الذي في النكرات
ولهذا جازة حول رب عليه مع اختصاصها بالكرات وانما حكموا ببقاها على وصنعه
من التعريف لانه حصل حيران ما فانه يذكر المفسر بعد بلا فضل فهو كالمصنف الذي
يكفي التعريف من المصنف اليه اما الميراث في ربه رجلا ونعم رجلا وليس رجلا وياه
مثلا فظا هو لان الملاحم المميز المنسوب لم يوت به بل العرض المتميز والتفسير ففسر

في ضرب وصنعت متعارف كان في البارز الفصل نحو في هذا وفيه الانواع الخمسة
 حامية هذا الجوز اعني ان المتكلم لفظي والمخاطب خمسة والغاية خمسة وضام المجموع
 عشرة كلمة لغاية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتد به بوصفه من الانواع الخمسة ضمير المفعول
 للفعل لان المرفوع متقدم على غيره والنقل مقدم على غيره لكونه احضر فتقول انما هو
 التاء في الشكل المناسبة الضمة لحركة الفاعل وحضوا المتكلم به لان القياس وضع المتكلم
 اولاً في المخاطب ثم الغاية وتقول للمخاطب وقفا بين المتكلم وبينه وتخفيفاً وكسراً للمخاطبة
 وقفاً لم يعكس الا من بكسر ما للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب الذكر اكثر فساداً
 لتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على الوثق فخص للفرق للتخفيف فلم يبق الموت الا
 الكسر وزاد الهم قبل الف التاء في تاء وقيل والجمع في تاء لا يلبس التاء بالمخاطب اذا
 سبقت فتحة لاطلاق والجمع بالمتكلم المشيع خمسة وكان اول الحروف بالزيادة الهم لان حرف
 لان حرف العلة مستقلة قبل الالف والواو الهم اقرب الحروف للصحة الى حرف
 العاسلة لغنتها ولكن فيها من مرجح الواو اي شوقية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل
 وحذف الواو والجمع مع اسكان الهم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضمون ما قبلها
 وذلك لانهم لما شق الضمير وجمعوا والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا ثم يات
 بوزن ثم والتية والجمع بعد الالف والواو كما في هذا واللفاء والذين واللدان والذين
 الذين في قوله في الجمع في الاخر مضمون ما قبلها وهو مستقل حسناً كما في الذين في قوله
 في الواو وسكن الهم اليه مضمون ما قبله الاس لا التاء التي يتبوت الالف فيه دون
 الجمع وس اثبت الواو مضمون ما قبله ذلك مستقل في الاسم العربي كما في في التعريف
 واما في التية فقد جاء وان كان نادراً ومعنى واما ان ولي سم للجمع ضمير عن من جوفه
 في المعرفة مرجع الضم والاولان الضمير لا اتصاله صار كسبعض حرف الكلمة فكان
 الواو لم يقع طرفاً وجوز يوس حذف الواو وسكن الهم مع الضمير ايضا لم يثبت ما ذهب
 اليه وادالفة مع الجمع ساكن بعد ما صنعت الهم من الالف اصلها وقد يكسر كما في زيد يات
 للموت نون مشددة ليكون باء الهم الواو في الذكر واما احضار النون اثباته
 الغنة للهم والواو معاكس النون من حرف الزيادة واستر ضمير الغاية الغاية لا
 لما كان مضمون الغاية لفظاً مستقداً ما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب امر وان يكون

الضمير الغيب احص من مضمونهما فابتدا والمفردين بغاية التخفيف وهي التثنية
 من دون ان يلتقط شيء ومنه واقصر من التثنية مذكرة وموتة على الالف الذي هو علا
 التثنية في كل شيء وعلى الواو في جمع المذكور وقد يستغني بالضممة عن الواو في الضممة
 قال فلان لاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الامارة ما قبلها استغناء للواو المضموم في الاخر
 اقصر وا على نون واحدة في مقابلة الواو اذا كانت واحدة وقوله الغاية ان الفاعل في نحو زيد
 ضرب ومند ضربت هو وهي تدريس ليق لصفة العبارة عليهم لانه لم يوضع لضمير الضمير
 لفظ فغيرها عنها بل بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدم لان المقدم هو
 المصريح به وكيف داوياً في الفصل بين الفعل وهذا المصريح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
 بل المقصود المصريح به غير المنفصل فهو حكم والي هذا منظر من قال من الغاية ان المقدم في
 ضرب وصنعت ينبغي ان يكون اقل من الالف بضعة او قلت وذلك لان ضمير المفرد
 ينبغي ان يكون اقل من ضمير التثنية واما التاء في ضرب وصنعتا فهي حرف التانيث
 لا ضمير يدل على ضربت هند ويحتمل الالف والواو النون حرفا كثناء التانيث كما في
 في اخر الكتاب عن فاما الحواك والكلوي البراعيث وبعض من السليط اقامه هذا كله في
 لما في في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في الفعل ونفعل لا شعاعاً في المضارعة
 بالفاعل لان الفعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بحرف المنزة بالهزة والنون بالنون
 وكذا يفعل بض في المفرد الغاية فلم يحتاج جواله الى ضمير باء وانما نفعل فانه وان كان
 محتملاً للمخاطب والغاية لكنهم لم يبرزوا ضميره اجره والمفردات المضارع مجزى وحده
 في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حل الاحتشاش على ان قاله الياء في ضمير ي ليس
 بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لانهم لا يستأمنوا انه استكمل لكم
 يكون المفرد اقل من ضمير التثنية مع ان القياس يقتضي ان يكون اخيراً واما الفعل امر ولا نفعل
 فمما حكيمها حكم تفعل للمخاطب لا امر اليه ما حذر ان من المضارع كما في في قسم لا
 فعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في
 التانيث والواو في الجمع المذكور والتاء في المخاطبة والنون في جمع الوثق علاماً
 كالف الصفات واورها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حرف و الفاعل
 مستكن عنده ولعل ذلك محلاً للمضارع على اسم الفاعل واستكمال الوقوع الفاعل

بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة الشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل
بل اقتضاء حاله الشبهة المفعول فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال
الظروف على ما هي بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجوهرها الى
كالزبدان والزبدون وحروف زبدات علامة للمثنى والجمع بل ريب ففعله مثنيا
الصفات وجوهرها على الجمع مثنيات للجامدة وجوهرها لان الصفات فروع للمادة
لتقدم الذوات على صفاتها فصار الالف علامة للمثنى والواو علامة للجمع فلم
يمكن ان توصل الالف الضمير وواو بالثنية والجمع لئلا يجمع الفاعل والواو فاستكن
الضمير ان الالف في الثنية والواو في الجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهر ليسا
بضميرين اتقاهما بالعوامل عن اقيت صار بهن وصار بهن والفاعل لا يتغير بالعوامل
اللفظة على عامله نحو قولك في جاري مزيدا ركبا علامة فلم يعمل جاري في علامة فلم
جاري في علامة وكذا استكن النون في صارت وابت وابت بغير الاستناد
الضمير في جمع المذكور هو الاصل واذ استر في المثنى والجمع فلا استار في مفردها
احدها فيلزم الاستتار في الكل فلا توي الفاعل ضميرا بارزا في الصفات لانه في
عن اقام هو ما فاقم انتا واما في عن زيد عن ضمير هو المنفصل ليس بفاعل بل هو
تاكيد له لما سبق فان قيل فلم يي الضمير بعد ما منفصله كما ينبغي بمعنى ليس فان
لما لم يي الضمير بها جاء بعد ما منفصلا عن مالت كرها على ما ينبغي قلت لم يي
الصفات مجري الفعل للضام فلم يفصل عنها في الفعل ثم لما فرغ من وضع المرفوع
المفصل في الافعال والصفات اخذ واو في وضع المرفوع المفصل فقالوا ان الالف استكن
المذكور والوثة وقد بدلا من هذا ما هو من هذا وقد مدحته عن انا فعلت وقد استكن
نونه في الوصل وهو عند البصريين مرة ونون معوجة والالف نون بها بعد النون
في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف وكان يلزم بان الالف في
النون فلما يكتب الالف لان اللفظ منه على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها
ساكنة وقد بين فحقها قنابها السكت قال حاتم هكذا فردي انه قال ان كنت ادرى في
بدنه من كثرة الخلق في من انه وبقية لا يتقون الالف في الاصل ان في السعة

وغيرهم لا يلتزم بها في الوصل الا ضرورة كقولنا سيف العشرة فاعرف في جملة قد
الشام وجداوي في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل حرة مفتوحة او مضمومة دون
المكسرة قال ابو علي لا اعرف فرق بين الحرة وغيرهما فالاولى ان لا يثبت الالف وصالا
في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقطة في الاصل
في الاصل مع فتح النون او مكسرة ومعاقبة ما السكت له وقفا دليلا على زيادته وكذا
بيان المكسرة وقفا عن التكم مع غيره مثل ناي في المرفوع السقط في صلاحية المثنى والجمع
والعلة كالعلة في غير ذلك للسالكين ومنه لما لم يكن ضمير امرئ فاعرف ما لدلالة على الجمع
حقه الواو واما الالف فالضمير عند البصريين ان اصله انما كان انا عندهم
ضمير صالح لجميع المخاطبين والتكلم فاجتدوا بالتكلم وكان القياس ان بالهاء المضمومة
عن ان لان التكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوا للمخاطبين تاجرا
بعد ان كالا سمية في اللفظ وفي التصريف ومذهب القراء ان انت بكما له اسم والناس
نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو الفاء المضروبة كانت مرفوعة المصلة
فلما ارادوا انفصالها عن ما بان ليسقط لفظا كما هو مذهب الكوفيين وان كان في
ايك والواو وهو الكاف المضروبة كانت متصلة فامروا استقلالها عن الفاء لفظا
منفصلة فجعلوا اياها اعدادا لها فالضمير يي اليه يي اياها اعدادها والمراد هذا القول بعيدا
من الصواب في الوصفين وقالوا في الغاية هو وهو وم هو وهو من قالوا الواو
والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو
الهاء وحدها بدليل التنبيه والجمع فأنك يحذف هاءها والاول هو الوجه لان حروف لا
شباع لا تحرك والهم حرف لا شباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتضيق الكلمة
بالفتحة مسقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكاتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيين لا يسي انداد اريدت عدم استقلالها عن الواو والياء
ان هو وهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما هيما وهو م
تحذف مجزف الواو والياء والكلام في زيادة الهم وحذف الواو في جمع المذكور
وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في الفصل سواء هذه الضماير المرفوعة
المنفصلة يشترك في الما يي والمضارع واللام والصفات وليست كالو فوعة

سبناه

المتصلة فانه لا شركة بين المائتين والاضمار منها لا في الف والواو والواو كما ذكرنا يقول ما
صوب لاهي وما يصوب لا انا واصاربه مما يتكلم عليه هو هو بعد الواو والقاء واللام
لا ابتداء جاز في الصنف وقد يكون بعد كاف الجرام شاذ وقد عذفت الواو والياء
اضطرا كما تقول فيناه ينسج رجله قال فابلن جمل من الملاحم جيب وقوله لا رسد في
مواكويكم فما قيل واشد ويند ما ملان قال وان لسان شهدة يشق بها هو على
صبه الله علق ثم لما عولس وضع الرفق شرعول في وضع المنوب لان النصب علامة
الفضلة بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدأ ما الفصل المنوب لفضله على
منفصله وشركوا بينه وبين الجوز كما يجي بعيد في صنف المتكلمها ياء اما ساكنة او مفتوحة
كما ذكرنا في باب الاضافة والتكلم مع غيرهم كما كان في الفصل الرفق والكاف المحاط
مثل الشاء في الصنف عوك كما كمن وبعض العرب يلحق بكاف المذكور اذا اتصل بها
الصغير القاء وكاف الموت ياء حكي سبوا اعطيت كبة تشبه الكاف بالهاء عو
اعطيتها واعطيتها قال ابو علي وقد يلحق الياء الموت مع الهاء فقال ميتة قصدت
وما اخطأت الرتبة وما كسرت الكاف في التثنية والجمع بعد ياء ساكنة او كسرة
تشبهها بالهاء عو يكما ويكم ويكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو
عليكم واسكان اليم مضمي في عن صرتم ولما اردوا وضع الفصل الغائب من هذا القسم
اختصر ومفردة من الرفق المنفصل الغائب فخذ فواحدة الواو والياء من هو
وقلبوا ياء في الفا فصار هالا ان ضمير المذكور اذا ولي الكسر قلب واو عو عو لما استذكر
فما في التباس الموت بالمذكور وحركت هاء المذكور صممة لان يكون قبلها ياء او كسرة
فان كان قبلها احداهما فاهل الجواز يقولون صممتا ويقولون بهو وليه وغيرهم يكسرون
وعلة ان الهاء حرف خفيف فهو اذا جازع غير حصين وكان الواو الساكنة وليت
الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعد ها وان كان الساكن غير الياء
فضم الهاء متفق عليه لا ما لا يحكي ابو علي ان ناسا من يكونوا ياء ليس في الواحد
الشيء والجمعين عو صمته ومنهما ومنهم ومنهم اتبا ما هذا هو الكلام في حركة الهاء وما
الكلام في اشباع حركتها وتركه فتقول بنظر هاء المذكور فان وليت التمرة اشبع حركتها
عن يهو وهو وهو غلا وهو فتولد من الضم واو ومن الكسرة ياء بن عليل وكلا

يجوزون تسكين الهاء ايضا كقول فيت لذي البيت العتيق اربعه ومطوي مشتاقا
له امر فان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاسا للمركبة وحذفها الصن ومة الشعر لا اختيار وان
وليت هاء المذكور ساكنة حرف لين كان الساكن كعليه وغيره كنه فاختار اختلاسا للمركبة اي
مركب الوصل لان الهاء حرف خفي كقلنا فكانه التيف ساكنان وان كثير يصل مطلقا عو عليه
ومنهم او عو بما فيله هذا يجي في هاء المذكور الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكثر
واختلاسا بها وصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر لا ولي كسر الهاء من غير وصل ياء
وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول سببه القاء الساكنين والثانية كثرها مع
وصلها ياء عو يهو عليه وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا
واو عو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو عو عليه وهو واجي فيها اذا كانت بعد الكسرة
لغة خامسة وهي انشام كسر الهاء شيئا من الصنمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكور
لين جز ما عو رصنه وبضله او فقا عو فالقه واعرة جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالتمركبة
قتلها في اللفظ جاز اختلاسا اعتبارا بالساكن المذوف قبلها حذفها من جاز اسكان
لهاء احرار للوصل بحرف الوقف وقد فربها ككلاها في الكتاب العزيز وما الهاء في الشيء و
للجمعين فان كان قبلها فتحة او صنة ففي مصمومة لا غير عو لهما علامتهم وان كان الف
او وان امكن صحيح فلكل لا ما يحكي ابو علي من عو منها ومنهم واصن بهما واصن بهم على ما
مضمي للاشباع وحذفها غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء ساكنة فمن قال في حذف
هو عو ومن اهل الجواز قال في الشيء والجمعين ايضا بضم الهاء عو ان علامتهما غلا
ومنهم وبغلا مها وبغلا ميم وبغلا مهن وخمسة بضم في جميع المذكورات كلمات
عليهم واليم والميم قبل ذلك تكون الياء فيها بلا من لالف فاعطيت الياء حكم اصلها وقادجا
حلاه ولاه والهاء على الاصل ويجب على هذا التقليل ان تقرأ في الواحد والشيء وجمع الواو
عليه عليها وعليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لا يتابع الاثر غير اهل الجواز كسرون الهاء في الشيء
والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو لا يشتر هذا كله في حركة الهاء وما يسمي الجمع اليه بعد
الهاء الكسرة فلا غلو اس ان تقع عليها الا فان وقعت عليها فلا بد من تسكين اليم
بعد حذف صلتها وكذلك جميع الصنار يحذف صلتها في الوقف عن صرتم وروهم ولا
الالف في عن صرتم وان لم تقع عليها فلا غلو اس ان يكون بعد هاء ساكنة او ساكن فان كان

بعد ما كان فكر الميم لا يتابع كسر الهاء ولا القاء الساكنين قيس عن من دونهم امر اثنين وعشرين
 الثالثة على قراءة أبي عمرو وباقى القراء على ضم الميم نظر الواصل وان كان بعد ما ستمك فلا ساكن
 انهم عن عليهم غير الضوب عليهم الميم عن عليهم غير الضوب كقراءة ابن كثير واسباع الكسرة في
 مثله اقبس لا يتابع فضاء الميم بعد ما الهاء الكسوة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر وان كان
 كلاما مع اختلاس اي ترك الواصل وثلاث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان
 الميم بعد الهاء المضمومة في عنهم وعلمهم في لغة اهل الحجاز في عن علامهم ولهم وقام على ما
 هو متفق عليه وفي عنهم على لا شروى كذا في انهم ومنهم وعلاهم فلا ايضا خمسة احوال
 قبل الساكن الضم وهو لا قيس ولا عن لا يتابع والنظر الواصل والكسر نظر الساكنين وهو
 غاية العلة ومنه ابو علي وثلاث قبل المتحرك الاول لا ساكن وهو لا شروى الياء منها وصلها
 بواو الثالثة وهي مختصة بضم قبل ما يها كسرة او ياء كسر الميم وصلها ياء عن عليها بهي فكسر
 الميم لجانبية الياء والكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنها ايضا ابو علي شروى
 لما فرغوا من وضع الضوب الفصل اخذ وفي وضع الضوب الفصل فجاو ابا ما مثلوا
 بصيغة ضمير الضوب الفصل وتختلف الحاة فقال سيبويه والتحليل والاختفاء والمازنية
 وابو علي ان الاحم الضم هو ياء لان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف يدل على احوال الرفع
 اليه من النكح والغيبة والخطاب لما كان ايا شروى كما هو مذهب البصريين في التاء اليه بعد
 قلت وت واما وانتم وانتم وقد مضى وقال التحليل والاختفاء ما يتصل به اسماء اصف ايا الياء
 كقولهم فايها ويا السواب وهو ضعيف لان الضمير لا يتصاف وقال الزجاج والسير في ايا
 اسم ظاهر مضاف الى الضميرات كان اياك يعني نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك وياها وياها
 اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاحاء الظاهرة ولا الضمير ما يختلف نحوه كافوا هاء وياها
 وقال بعض الكوفيين وان كيسان من البصريين ان الضمير في الاحقة وياها وياها وياها وياها
 لتفسير سيبويه منفصلة وليس هذا القول جيد من الصواب كذا في ما في انت وقد يفتح مرة
 اياي قد تبدل الهرة مفتوحة او كسوة هاء ثم على اصغر الجوز على الضوب لان الجوز
 مفتوح لكن بواسطة وحلوه على لفظ النسب بالنسب لوجوب كون الجوز مقصدا على ما
 فضمير الجوز مثل ضمير الضوب الفصل هو الرفع الفصل خاصة يستتر في الما في
 للفايت والغاية اعلم انه لا يترس الفصل الرفع لان الضوب والجوز فضلة

لانها مفتوحة والرفع فاعل وهو كسر الفعل يجوز وفي باب الضمير المتصلة اليه
 ومنها الاختصاص استقام الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كسر الفعل
 فاكثف اللفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة الشتر في ويكون فيما يفي دليل على ما في
 على ما مضى في الترقيم وعلته استقام فيما يتر فيه قد صنت ولا يظهر اصلا الضمير
 الفصل في غايه اللاتين وغايته وفي الضمير في الفعل والفعل والفعل في غايه اللاتين
 فايها والفعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا
 يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا في الفعل والفعل والفعل في غايه اللاتين
 لا من مطلقا في الواحد والثنى والجمع وما يظهر في عن اسكات وروى كذا
 للشر لا فاعل يدل ان لا تقول لا افعل الا انا ولا تقول الا انت وفي فعل وفعلت
 وفعلت وفعلت الغاية يظهر الفاعل الظهور والضمير المتصل عن يري ضرب وما
 ضرب الهمي وضرب صندوقه وضرب الهمي وكذا في الصفة المفردة عن اقام
 الزيدان وما قام بها وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتد في الدار زيد وما في الدار
 سلامه وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر جهات زيد والضمير المتصل
 عن جهات ما ولا يبيع الضمير المتصل عند الفصل وذلك بالتقديم على عامله او الفصل
 لا قوله ضاربه اعلم ان اصل الضمير المتصل المتروكة احضرت الفصل البارز من حروف
 اللبس لا استتار لكونه احصى من الفضل ثم المنفصل عند تعدد الاصل فلا يقال ضربت انا
 لان ضربت مثله معنى واحضرت لفظا قوله الضمير الرفع والمضوب بضمير كسر لان
 يكونا مضامين ومنفصلين دون الضمير الجوز فليذكر موافقهما فتقول ان لا ملة في
 المضامين الرفع والسواب ان يتصله بالفعل لان الفصل كسر كلاس ولا خير من الكلمة
 التي عليها كون الشيء كسر كلمة انما في ادراكات مقتضيه لها بالاصالة ومن حيث الذات
 والفعل مقتضى الرفع كذا في من ثم لا يخلو افعاله فصيح ان يعمل الضمير الرفع كالفن
 لا خير منه اما يري ما رفعه من ابتداء عند البصريين ولا يبيع اتصال الرفع به لان الفصل
 كالفن من الكلمة المقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما ابتداء وجوز كما اختار في ابا
 الكتاب والابتداء اسم وليس للاسم في لا فضاء الرفع كالفعل اذ ليس كاسم وافعال الجوز ايا
 اسم وما حله وليس الرفع ايم من لوازم افعالها اما الجازية فليست ايضا كالفعل في

طلب الرفع اذ هو حرف نفى ودخوله على الفعل اولى من ان كان النصب فيما مرزدا صرح
 اولى من الرفع وايضا علموا الرفع بالشابحة لا بالاصالة واما ان اخرا نقا فالاسم المرفوع بها
 لا يجوز اتصاله بها ان مرزدا انت لما عرفت فلم يكن الصنم المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا
 واما اسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة والمصدر واسم الفعل او الظرف والجار
 والجزء في اتصاله بالذات بل بالحوال على الفعل وتصل الرفع من هذه الاشياء بغير
 المصدر لكن بشرط الاستناد كما يحى وكذا يقول الفعل هو المقتضى للنصب بالاصالة
 وما يرب وما ينصب الصغار وهو ان لغزاتها واما الجائزة نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم
 المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب بمشابهة الفعل والحال عليه وكان حق النصب اليهم
 ان لا يتصل الا بالفعل ولا اسماء المشبهة له كالرفع يطلب الفعل له بالذات والى في الحال عليه
 لكنه لما جاز في الاصل ان الفعل ان يتصل بمرجع استفادة عند لكونه فضلا جاز اتصاله بغير الفعل
 ايضا وادنا به كما يحى فاذ انقضى هذا قلنا الصنم المرفوع والنصب اما ان يعمل فيها الفعلان
 فيكون في الاول عيب اتصاله بما قبله في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون في
 مضمون اياك بعد الثاني اذا كان العامل محذوف فاحتمل قولك ان اياه صرت به وان انت صرت
 ونحو اياه لم قال من اصرت وقد مر في باب التحذير ان اياك والاحد من باب تقديم المفعول
 على ناصبة واما لزم الا انفصال في الوصفين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء من العامل
 المحذوف او المعنى الثالث اذا فضل عن عامله لزم لا بالفضل وفلك في مواضع منها
 ان يكون تابعا لما اكيد نحو امكن انت ورجلك ولقيتك اياك او يدك كقولك بعد ذكر لفظة اخيك
 لقيت مرزدا اياه وعطف سنن نحو جاري زيد وانت ولا يقع الصنم وصفا كما تقدم ومنها
 ان يقع بعد لا نحو ما صرت ليا اياك وما صرت ليا انا وما قولك وما تبالي اذا ما كنت جارتنا
 ولا يحاور فالاول ديار فتشاد لا قياس عليه وكذا اذا وقع بعد ميم لا كقولك كانا يوم قري
 انما فضل اياك وسفها ان يلي اما نحو ما جاري امالت او زيد ورايت اماليك او عمر والعرش
 سفها فاذا الشك من اول الامر وسفها ان يكون ثاني مفعول علمت او اعطيت ويورث
 اتصال الصنم التباسا بالمفعول الاول كما اذا خبرت عن المفعول الثاني في علمت مرزدا اياك
 واعطيت مرزدا عمر اقلت الذي علمت مرزدا اياه اولى والذي اعطيت مرزدا اياه عمر ولا يجوز
 نقول الذي علمت مرزدا والذي اعطيت مرزدا لانه يلحق المفعول الثاني بالاول فاما ان يلحق

فالانفصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا خبرت عن المفعول
 الثاني في اعطيت مرزدا درهم كقولك الذي اعطيت مرزدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت
 مرزدا اياه درهم لانك تقدر على الفصل بلا مانع من فساد اللفظ والبيان من جود الفصل
 فوطية لا منزلة ليس في المفعول الذي يحصل فيها اللبس بالاتصال عن اعطيت مرزدا عمر او
 اخبرت عن الثاني في علمت مرزدا قايما فقولك الذي علمت مرزدا اياه قائم اولى من قولك
 الذي علمت مرزدا قائم وذلك لوطية المذكورة ولى غاية اصل المفعول الثاني اذا العاقل فيه في
 الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يحى وان الصنم مع غير الفعل فاما ان يكون
 مرفوعا من مضمون المرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتداء او خبر او جزاء ولو اتقا
 ان اسم الما من اذا المرفوع باسم الفاعل او المفعول او الصيغة المشبهة واسم الفعل او الظرف او
 الجار فان فضل عن عامله لزم لا يتيم الا بالفضل كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله عن زيد
 قائم اخو وانت وصنم رب اما هو والحزن وصيات مرزدا وانت وممرت رجل في الدار لرفع
 وانت ومثله الصنم البار بعد الصفة اذا جرت على غير حاجته له فانه تأكيد للمصنم التكن
 فيها لا فاعها كما في امكن انت ورجلك وذلك لانك تقول مطربا نحو الزيدون صار يوم محو
 الزيدان الهندان صار باهما ما قد عرفت ضعف نحو جاري رجل قاعدون غلمان وقال الز
 محشري في حاجته بل تقول صانمهم وصنمهما فان ثبت ذلك مضمون فاعل كما قيل وكذا
 يجب انفصال المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوعين جملتين وذلك اذا اعتقد
 اعلى مرة لا استفهام وحرف النفي نحو ما قائم اتما وقد املك ما وفي الدار اتما عند ابي على وذلك
 لانه يصر من لما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعية بالمرفوع كونه احد من الجملة فاطهر
 اذن في اللفظ فربما بينه كايما احد من في الجملة وبينه اذ لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل
 فان الصنم فيه احد من في الجملة به فلم يحج للفرق فاطهر استكان الصنم فيه على ما هو حق
 ما تشابه الفعل كما يحى فان لم يفصل الصنم عن عامله ولم ترتفع بالصفة والظرف المعتمد
 على ما مر وجب اتصال المرفوع بهما لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
 واسم الفعل والظرف ولغو زيادة سد لا انفصال من غير حاجة الى صيغة كاحتاج المصدر
 في تقديره بالفعل لان لا يكون هذا الفصل بهذه الاشياء المستكنا لكونها اضعف
 من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ في مرفوع عليه في ذلك علم يجعل المرفوع بها كمرس آجلا

في الظاهر كما جعل في الأصل الذي هو الفعل كذلك واما المنصير المرفوع بالمصدر فلا
يكون لامتنعلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل المرفوع صنيعة ان تقول
اعجبت صنيعة ان لم يقف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني القتر
ان هذا كله في المنصير المرفوع مع غير الفعل واذا كان المنصير منصوب مع
غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وصفا كالجمالية نحو ما ريد
اي ان فصل بينهما المرفوع لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كذا ذكرنا في المنصير المرفوع ما اذا
صار به الايالك وانا صارب اما ايالك واما ريد وانا صاربك ايالك وان لم يكن كذلك فلا
يحتاج ان يكون الناصب حرفا لم فعل في مصدر او صفة فالحرف يجب انفصاله عن المنصير به
نحو انك قائم ذلك قاعد وانك في الدار ولا تقول ان في الدار ايالك وكذا يجب الانفصال
باسم الفعل كقولك تراها من ابل تراها ونقول ريد وحيله وكذا يوش عليك وانما
لا انفصال في القسمين لما ذكرنا من ان الانفصال لا يجري الا عند فقد الفصل وجاز ان ينفصل
فيما انفصل به الكاف من اسماء الافعال نحو ويدك ويدك لا اياه وعليك اياه تشبها
نحو اعطاك اياه كما يجري وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان مؤنثا لم ينفصل
المنصوب به للتقارب بين التثنية الدال على تمام الكلمة والمنصير الفصل الدال على عدم تمامها
تقول اعجبت صنيعة اياك والاضافة اكثر ولا يمنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو تراها
وصاربك وصاربك ان يكون حذف التثنية في صنيعة ايضا للمعاذرة لالاضافة فيكون
المنصير منصوبا وان كان المصدر واللام فالاشبه انفصال المنصير بعد نحو اعجبت صنيعة
لمعاذرة الالف واللام للتثنية في تمام الكلمة به وجوب الاخفش الصنيعة والمنصير منصوب
واما اما الفاعل والفعل في انفصال المنصير المنصوب بهما من بين كانا ولا خلاف
كما ينبغي في باب الاضافة وانفصالهما والي من انفصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل
اكثر من مشابهة المصدر له فنقول صاربك وصاربك ايالك والصاربك والصاربك ايالك و
المعطى ايالك والمعطى ايالك ومعطاك واما الطرف والمخار والمخرد وكونهما كافي
مقام الفعل اللازم لا يجري بعدهما من منصوب ولغند الى شرح ما يحتاج الى الشرح من
كلام المصدر او الفصل من غير ان يشرع في صنيعة اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود
الفصل وذلك لان الفصل لا يرفق فيه اذ قوله صنيعة ريد بمعناه فان قلت ليس ذكر الفاعل

قبل الفعل مفيدا ان ذكر الفعل ليس باسم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل قبل
اذا كان ذكر المفعول ام قلت تقدم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون
ذلك لانتاع الكلام بل قيل ان تقدم المفعول على الفعل يفيد كونه اسم والاولي ان
يقال انه يفيد الفصل كقولك ريد بالله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول
الطلق صنيعة ريد اي صنيعة ريد اضربا ولا تقول صنيعة ريد اياه وكذا تقول يوم الجمعة
لغنته ريد ولا تقول لغنت ريد اياه واما نحو قوله صنيعة اياهم لانه من فضرة
ان يكون مسند اليه صفة حرت على غير من يله قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو
تأكيد للسند اليه ثم تقول انما ريد هذا المنصير تأكيد اذا جرت الصفة على غير ما يله
ويبين بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ويبيّن بالمجرى ان يكون نقلا
عن مرت هند بهر صنيعة ريد في احوالا نحو قوله حبقاني وجاءني ريد صنيعة ريد انما
عن الصنارة ان ريد اوجرا عن ريد هند صنيعة ريد هو قولك اذا اختلف ما جرى عليه
محمل المنصير الموكد وما هو له في الاخر او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او في
اي التانيث فلا ليس سوا كان المحمل للمنصير صفة او فعلا نحو ريد هند صنيعة ريد هو قولك
بها قولم نالت بالمنصير في صنيعة ريد ايضا علم ان الصارب ريد لا الهند وان انفقا في
الاخر او فرعيه وفي التذكير او فرعيه فان انفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان
المحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالبيان بالمفصل نحو ريد عمرو صنيعة ريد هو صنيعة
صوي الزيدان العريان صنيعة ريد اياه او يضي بان هما وكذا في الموث والجمع وان اختلفا
في الغيبة والمطاب والكلم فاللبس متف في جميع الافعال نحو لما ريد صنيعة او صنيعة و
الزيدان عن صنيعة او يضي بانها وهذا ناصب بني او قسري لانه في غاية الضمارع مع
المخاطب وفي عايتيه مع المخاطبين نحو ان هند نصرها وهدات نصرها وانما
لهندان نصر باهما والهندان انما نصر بانها فان اللبس حاصل ما هنا ويرتفع بابرار
المنصير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع اختلاف المذكور ويرتفع بابرار
المنصير عن انما ريد صنيعة ريد او عن الزيدان صنيعة ريد او عن الزيدان عن صنيعة ريد
الموث انما هند صنيعة ريد انما قلنا فرغ لبيان بالمفصل اللبس في هذه الصورة طر لبيان
به عند البصر في صورة الصفة التثنية اعني اذا كان ترك التأكيد بالمفصل في الصفة

ان اس اللبس نحو عند زيد صارته قال وان امر امرى اليك وروى من الارض
 موماة وبيداء سلق ملحوقه ان يسمي لصوت وان نقلي ان المعان موقوف وكذا
 اذا لم يرتفع اللبس بالصغير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد انفقوا كلهم على ان
 يجب تأكيد ضميره اللبس او لم يلبس لان التأكيد فيه لا يرتفع اللبس في اربعة مواضع فقط
 كما مر خلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من
 حرت عليه ومن هي الرعية وحظا بان كلمات فان قلت ضمير المفعول مع هذه الخلف
 مرفوع اللبس في حق قولك انما زيد صار به بالهاء يعرف ان ضارب مسئلة انا اذ لو كان مسند
 الى زيد لقلت انما زيد صار به فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا
 الضمير لم يوت به لمر رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف اللبس على تقدير حذفه فان
 بصير لا يجوز حذفه بمر رفع اللبس واذا اجتمع ضميران واللس احد مما هو في حال قول
 واياء اذ اولى ضميران عاملا خاليا من سائر اتصال الضمير به المذكورة فانه كان احدهما
 مرفوعا متصلا فالوجه تقدمه على المصوب لما تقدم من كون الفعل المرفوع متوقفا
 في الاتصال وايضا كالحرف الفعل حتى سكن لئلا يلام الكلمة وكل ضمير في ذلك المرفوع فلا بدس كونه
 مقفلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربي في الاخرى ضربك وقد عرفت ان الارض
 هو المتكلم ثم الخطاب ثم الغاية وانما يجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بفعل العاقل
 لان المرفوع المتصل بعد كالحرف من وانفع على ما مر وان ولي العاقل المذكور مصوب
 متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاك في زيد وعاذ المصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو
 اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المصوب اما ان يكون انقضى منته منه القريب او
 اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه جاز الاتصال ولا انفصال عن اعطاك
 زيد واعطاك اياه زيد واعطيتك اياه وكذا خلعتك وخلعتك اياه وجه اتصاله ان المتصل
 الاول لشرف منه بكونه اعرف فلا عضا صفة على الثاني يعلقه بما هو اشرف
 منه وصيرورة من حلت به الاتصال بوجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصال
 كالنقل المرفوع ولا ينفذ اليه باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول
 الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المية كما مضى في باب ما لم يعم فاعله وكان الثاني
 انقل بصير الفاعل وفي مفعول خلت بعد اية التبدل والميز الذي حققه الا

انفصال ووجب اتصال او لهما القوية من الفعل فالاول في الثاني لا انفصال رعاية
 للاتصال في الثاني اعني لا عرف انفصاله عند سيبويه عن الغاية جاز الاتصال ايضا
 عن اعطاهوك واعطاهما في قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف
 غير موضعها وانما البرد مذهب النخاة وانما لم يجز في الثاني لا انفصالها هنا سما
 لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه
 والذي جاز ذلك قياسا لا سما عا نظر الى مجرد كون الاول متصلا ولما الثالث اعني المساق
 للمصل المصوب فتقول ان كانا غايين عن اعطاهما واعطاهما قال سيبويه جاز
 الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا
 غايين فالبرد يجر اتصال الثاني ويستحق قياسا على الغايين ومنعه سيبويه والزم
 النخاة الغايين جاز اعطاهوك واعطاهما في جاز مختني بقية اي مخرجة بقية وهذا
 دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال هاهنا ايضا للشبه لا لثبوت الثاني
 من التعلق بما هو مثله وبصير من تته ويؤله وانما جاز ذلك في الغايين لعود
 كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف الخطابين والتكليمين اذ يستحق
 اجتماع المشايين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع عن من يتوهم كاجاء اعطاهوك لان
 طلب الفعل المتقدم للمفعول ضروري من حيث المية بخلاف طلب التأكيد فلما
 كان طلبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التأكيد هذا كله في الصغيرين بعد
 الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا متزاكيا مرفوع
 زيد صار به فقد ذكرنا قبل جاز اتصال الثاني وانفصاله ايضا عن ضارب اياه وانما
 الاول مجزى فان كان الثاني منصوبا كانا فاعل الفعل وكلاهما منصوبا في نظر
 الثاني هو انقص بقرين او زيد او مساو فقول في الانقص بقرين او زيد او مساو
 نقول في الانقص من بك او من بك اياهما قال فلا تقطع ابيت اللعن فيها ومنعكها
 بغيره يستطاع وكذا اسم الفاعل عن معيطكها ومعيطك اياهما ومنعك اياهما وهو
 اعطيتك اياه لان الانفصال فيما ولي الصغير المجزى اول من الانفصال فيما ولي
 الصغير المصوب لان الفعل المتقدم في اتصال الصغير به من المصدر واسم الفاعل
 لا يطلب الفاعل والمفعول لثلاثة وهما بمثابة وكذا اشد الاتصال في الثاني فيما



اذا كان الزيد او مساوياً عن من هو ك ومن هو قال وقد جعلت في تطبيق لضمته
 لضمهما ما يقع العظم تأيها وان كان بعد الصغير المجرى مرفوع فلا بد من كون منفصلا
 سواء كان اعرف من المجرى او انقص او مساوياً بالبارز المرفوع النفل لا يصل الا بالنفل
 كما ذكرنا عن صريك وهو صريك انا وصريك هو ولا يكون الا في من من منصوب الا عند
 هشام ولا خفش كما في باب الاضافة في عن صريك حكم الصغير الذي يليه عندهما
 حكم الصغير الذي يلي المجرى وليس لهما مرفوعا لان ان كان مرفوعا وجب تقديمه
 وان قال الثاني كما تقدم سواء كان الا في اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما
 ذلك لان ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني عن اعط
 اياك وصريك اياي قوله وقد متته اي قدمت الاعرف لان اذا كان احدهما اعرف في
 لغوانه وليس لهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني عن اعط اياك فاذا اجتمعت
 الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الا
 عرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وكل جميع ذلك مفهوما مما قدمت قوله ولا معنى
 منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعط
 اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل كما كان ريت قوله واختاره في خبر كان لا انفصال الا
 اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالمجرى من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون
 الجملة لان الكاين في قوله كان زيد فاما قيام زيد كما في في الاضمار الناقصة قال عروبي
 وبيعة ليس كان اياه لعد حال بعدنا عن العهد والاشارة قد تغير وقال بيت هذا
 شهر لا زينة فيه عروبي ليس اياي واباك ولا تحسنه مرقيا وقد جاء على ما حكمه سيويه
 قال عدت قومي كعدي الطير اذهب القوم الكرام ليبي وقيل البعض العرب ان
 فلا تاريد له فقال عليه رجلا ليبي وقال ابو الاسود قال لا يكرها او تكنه فانه اخوها
 عند فانه امه فوجه لا انفصال كون الاسم كالفاعل والمجرى كالفعل فكنت كصركه قوله
 سلا كثر لولا است الخها يبي ان الاول ان يبي بعد لولا غير التخصيصية صغير مرفوع
 منفصل لانه اما مبتداء او فاعل فعل محذوف او مرفوع بل لا على ما في باب الابتداء
 فيجب على لا وجه الثلاثة لا انفصال وتلي بعد ما الصغير المشترك بين الضم
 والمجرى عند البرد فانه منعه وقال هو خطاء والصحيح مرفوع وان كان قليلا

كقولهم لولا هذا العام لم اجمع وقوله لكم موطن لولا طحت كما هو في باجر لمد من قلة البقي منه
 الطير عند سيويه مجرور ولولا عنه حرف جر ما هنا خاصة قال ولا يجد ان يكون
 البعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الدخلة على الصغير على المذكور حرف جر
 مع انها مع غير لا غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك بلدي فانهما مجروران
 بالاضافة الى اذا وليتها عدوة فانهما متعلقان كما في قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم
 يكن زيدا كان في محله فلا بد له من متعلق لا متعلق في نحو لولا ان ظاهرا ولا يصح
 تقديره وقال السيراني في الجار والمجرور لولا في محل الرفع بالابتداء كما في محله في
 وفيه نظرا لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن مرادا فلا بد له من متعلق
 فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتداء وعند الاخفش والقراء ان الصغير بعد ما
 صغير مجرور نائب عن المرفوع كاتاب المرفوع عن المجرور في عن ما كانت وان رج
 مذهب سيويه بان التقدير عند تقدير واحد وهو تقدير لولا وجعلها حرف جر
 بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم من تقدير اثني عشر صغيرا رج مذهب الاخفش
 بان تقدير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تقدير
 لولا فجعلها حرف جر وار تكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستغلا هو من ار
 تكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان كان الاول ان يبي بعد عي صغير مرفوع متصل
 محل عيت وعينا لانه فعل بالعد فاعله وقد جاء بعد عي الصغير المنصوب النفل
 عن عن عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيويه عي محمول على فعل الثمار بهما معي لان
 معناها الطمع والاشفاق نقول عساك ان تفعل الجملة على العمل في اسمه فتصيه به و
 في مفرزنا بان كما كان في الاصل عني في عن عي زيدا يجر فيكون الخبر من وجه محمول
 على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مفرع على اصله وهو اقرب ان لان خبر
 لعل في الاصل خبر المبتداء ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك
 ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان او استعماله اكثر من استعمال
 عي زيدا يخرج ذلك لملهم عي على لعل في اسمه فاجر واخبره ايضا في طرح ان مجرور
 خبر لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج ولا
 عي خبر لعل مضارع بان حلالها عي في الخبر وجد كاحل عي في عساك ان تفعل

لعل في ليمه وحده قال لعلك يوم ان تلم مسلمة وقال بعضهم الخبز مخزن وفي اي لعلك
 بهلك ان تلم مسلمة اي تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر ففيل مد
 سيبويه في معني من اصله والضمير جازية على القياس في التغيير في كماله في لولا
 وحمل في لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان خبر لولا
 محضيا بالضمير فلا يقال في زيد ان يخرج اتفاقا منهم واستل على كون الضمير منصوبا
 بل هو في نون الوقاية في عساي قال ولي نفس اولها اذا ما تنازعني لعل او عساي لان هذا
 النون لم يلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال لا تخش عي باقية على اصلها والضمير
 المنصوب بعد ما قاية مقام المرفوع اسماء الية وتوكل ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبر
 لها كما كان في عيت ان تفعل وعيت تفعل وتقل عن الدرد وجهان في التبعاتك او عسا
 احد هان الضمير البارز منصوب بعينه خبرها والاسم ضمير فيها مرفوع فيكون كقولهم
 عي العزير انما هو ضعيف من وجوه احدها ان يجر عي اسم امر عايشا في الثاني
 ان ذلك لا يثبت اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان مجرد عسا ان تفعل
 ان تفعل لان يعمل ان تفعل بدلا من الكاف بلا الاشتغال اي عي لا مراك ففعلك او يكون
 تفعل في عسا تفعل جلا من الكاف ويضم اسم عي على حسب مدلول الكلام كما تقول
 في عسا نظن بالمراد عي الواصل اليك ظاهر او يكون الضمير عيتان كافي قولهم
 تمتع بالمعبد فيكون تفعل بدلا من الكاف كافي عسا ان تفعل وكذا هذا تكلف
 وايضا ليس لذلك الضمير معن ظاهر في ثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب
 خبر مقدم الى جانب الفعل فالضرب كافي ضربك مريدا والاسم اسما محذوف كافي قولا
 علك او عسا كافي حسب دلالة الكلام عليه كاحذف في قولهم جاري مريدا ليس لاي
 الخافي لا مريدا الا مريدا وما مذكور كافي قولا عسا ان تفعل وكذا في عسا تفعل
 يتقديرا ان قول ان المراد محذوف الفاعل اصنافا كاهو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول
 والظاهر في محذوف المحذوف الصنيع فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف
 الفاعل كما في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب
 ويكون عسا ان تفعل عنده بمنزلة فاعل كالفعل كما عيت ان يخرج عند
 الحاء بمنزلة فاعل المخرج ولا يكون الاسم والخبر مستندا وخبر لان احد ما جنة

ولا خحدث الا ان تقدر في احد ما مصافا اي عسا حالك ان تفعل او عسا حالك
 ان تفعل كما يجي في افعال المقاربة ونون الوقاية مع الياء لا زمرة الى قوله لعل اعلم ان
 نون الوقاية انما تدخل لفعل التثنية من الكسر لان ما قبل ياء التكلم يجب كسر كما في
 باب الاضافة ولما منعوا الفعل للبر كانت الكسرة اصل علامات البر والفتح والياء من عاه
 كاتين في اول الكتاب كدهوان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة للبر بالفتحة
 في تقيده من الجوزد حرفا في عي اعطاني ويعطيني اما طرد اللبث او يكون الكسر مقدارا
 على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي وحقها مع نون الاعراب في نصير في
 ان نون التاكيد عن اصل بنى ومع الضمير المرفوع الفصل عن صير انا جازي كونه نون لا
 عراب والتاكيد والضمير المدح كونه كبر والفعل لم يحفظ الفعل من الكسر الذي للسكينة
 في عي قد ادعوا واصرب اهرب لان الكسرة العارضة للياء الدم من العارضة للسكينة لان
 الياء كونه ضميرا مفعلا كبر الكلمة واية الكلمتين في عي قد ادعوا مستقلة فتقول
 تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه
 نون الاعراب من المضارع لا مشكلة للمنة يفعلون ويفعلون وتفعلون وتفعلون وتفعلين
 تلزم النون غير هذه لا مشكلة سواء كان فيه نون الضمير عن نصير بنى او نون التاكيد القيد
 والحقيقة ان لا قوله هل تلبني واهما شذوية لعت يجر الشراب مصم لا ولي خفيفه
 والثانية نون الوقاية واما جازي قام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير
 ونون التاكيد وان كان اجتماع التثنية في الكل حاصل لان نون الاعراب لا معنى
 كون الوقاية اذ عراب الفعل ليس بعينه كما هو مذهب الصيريين على ما باقي في ليم لا
 فعال وكلاهما امر لفظي محذوف نون الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب من
 قال المحذوف نون الوقاية كالجزي لان الفعل جاء لا من نون الاعراب ام على قوله
 سيبويه هو المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجر من الضب ولا ينبغي
 لها الفعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة
 للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراء كالغناء
 يفعل مسكس الغاليات اذا قلبي ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل
 لا محذوف وقد ادغم نون الاعراب في نون الوقاية ففعل هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة

او جبه حذف احدهما وادغام نون الارب في نون الوقاية واشباهها بلا اذ عام وقري
قوله تع اعاجوزي على التلحير ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيق
والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما التثنية مارج وليس الحذف للضرورة لثبوت نون على كل
حال كان حق لدن ان يذكره المصنوع الماصي او مع ليت ومن لم يكن تبع الجز في فانه
قال في لدن انت محذوف القراء جعلتها على ما قاله اللطاع نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا
للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يبق فيها نون على ولي والديه وان كان لغزها ايضا
ساكن ساكن لا لزما لانهم من الكسائر ذلك الساكن لكونه حرف علة ذلك ان ما قبله بالاشكال اذا
كان الفاء او واو او ياء حركت الياء بالفتح ويقتضي ما قبلها على سكونه كاتين في باب الاضافة
فلذلك لم يبق نون الوقاية في عن فتاي ورحاي وعصاي وقاصي في قاص في سيلي في سليل
وعشري سيلي في عشرون وسلمون وعشرين وسلمين فان قلت فكان يجب
ان لا يجلت في عنيد عوفي وصن بوني واصن بوني ورماني وصن باني واصن باني
واصن باني وان تقولوا يدعي وصني ورماني واصن باني واصن باني قلت ذلك اجزاء لثبات
الفعل محذوف ولذا وحذف الفاعل على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام التالي من الضم
المرقعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر محل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع
النون ايضا وهو المعتل اللام المتصلة الضمير المذكورة وان لم يبق فيها نون الوقاية لانها
ولكن والما ليت ولعل فيسجي حكمها بعد وانما حاز اللطاع نون الوقاية بان لم يبق فيها نون
العمل على ما يجي في الحروف واما جاز حذفها فلا لانه لا بالاصالة والاجتماع
لا اتصال في ان وان وكان ولكن ان للقت مع ان كثرة استعمالها في اختيار في بيت الشعر
ولست ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا للضرورة الشعر لا في السعة وكذا قال سيبويه
قال كيشه جاز ان قال لي صادرة وانقد بعض مالي من ومن وقد قط كذا قال الجزولي
ان الاثبات فيها من الاغصان وعند سيبويه الحذف في هذه الكم ضرورة لا يجوز الا في الشعر
قال ايها السائل عنه ويحيى لست من قبس ولا قيس يني وقال قله في من نصن للنبين قد يني
مام بالشيخ المحدث انما نون في هذه الكم لما قلنا في لدن اي لمحافظة على السكون اللازم وانما
على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن يني وفي
اصفت الكاف للارة الى الياء لعل ما انت كيان للاسم والحرف السكون على السكون مثلا

الفعل عن حذف نون يبعدان من التمكن يني ومما السكون الذي لا يدخلها فاجزى الفعل
في اللطاع النون وعكسها العمل اي حذفها مع ان الاجتماع اللامات وهي مشابهة النون في
منها في المخرج وليس بين الاولى والاخرتين الا حرف واحد بين العين واللام من الغائبات
لكن وكذا الحذف في عمل اولي من الاثبات وان كان ساكن الحرف الاخر مثل وقد وقط لكرهه
لام ساكنة قبل النون ونفس القطعها ولفظ ليس كليت اي ان الاثبات معها اولي كالمال
عليه رجلا ليني وجاء ليني قال اذ ذهب القوم الكدام ليني جلا على عيزي وجاء عتي
جلا على لعل والاكثري عسان ويجوز لهما في اسماء الاعمال لا ادبها مع الفعل ويجوز
وكذا ايضا لثبات الفعل في الاصل حكى يني على يني وحكى الغناء مكانيك وقوله
وليس حامي الا ان حال شاذ سواء جعلت النون الموقاة او توقينا كاذ كونا في باب الموقاة
وقد ذكر الكوفيين في فعله التجيب اسقاط النون عن ما اقرب منك ما بينه وما اجلي قال
الرافعي لست ادري من العرب حكى هذا الموقاة على مذنبهم في ما الفعل بهذا لانه اسم عذم
في الاصل قوله ويقوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل وبعد ما صيغته من رفع منفصل
مطابق للمبتداء الى قوله ما بعد خبره قوله قبل العوامل عن زيد هو القيام قوله وبعد ما يني
حرف عوامل المبتداء والخبر وهو باب طن عن ظننتم هو الكرم وباب ان عن انه هو العفو
واما المجازية عن ما يني هو القيام وباب كان عن كنت انت الرقيب قوله صيغته مرفوع قوله
صغير مرفوع لانه اختلف فيه كما في هل هو صغير ولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة
مرفوع قوله مطابق للمبتداء اي في الافراد وفعليه والتذكير وفعليه والحيبة والشك
والخطاب عن ان انا الله وانه هو العفو ذلك وانت العفو ورماني وقع بلفظ الغيبة
بعد حاضر لقيامه مقام صفات غائب كقوله وكاين بالا باطع من صدوق راني
هو المصابا اي ري مضاني هو المضاف قوله يني فضلا هذا في اصطلاح الصوريين
قال النحويون انما يني فضلا لانه فضل به بين كون ما بعدك نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت
زيد القيام جاز ان يقيم السامع كون القيام صفة فينظر للبرهجة بالفضل للتعين كونه
لا صفة وقال اللطيل وسبويه يني فضلا لفصله للاسم الذي قبله عما بعدك بل لانه على
ليس من تمامه بل هو خبره وماله العيين لا يني ولهذا لان نقديس مما احسن من تقرير
والكوفيين يسمونه عماد الكثرة حافظا لما بعدك حتى لا ينقطع عن الخبرية كالعماد في البيت

لما نظرت للسقف فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر من التعت فكان القياس
ان لا يجي الاستدلال بلا ناسخ او منصوب بفعل قلت بشرط كونه معرفة غير خبر وكون خبره لا
تقرىف صالما لوصف الاستدلال به وذلك لانه اذا دخل على الاستدلال ناسخ يغير به الخبر عن التعت
بسبب مخالفة اعلاهما عن كان او ان اما المجازية ولم يجز الى الفصل واذا كان الاستدلال نكرة
لم يثبت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يتركه التكرار لا بما سبق استثناء في باب التاكيد
وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى مزيد هو القيام مزيد نفسه القيام لكنه ليس اكيدا
لا عن بعد الظن والضمير ولا يترك الظن بالضمير فلا يقال مرت مرت مزيد هو نفسه وليس
يدخل عليه السلام عن انك لانت الحكيم ولا يقال ان مزيد نفسه قائم وقد جمع بين النفس
والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظها فيقال صرت به اياه نفسه فيكون مثله قوله تع فخذ
المال كله اجمعون ولا يقال عند سبويه صرت به هو هو ولا صرت به هو اياه لاجتماع
ضميرين يعني ولحد والجواز لليل مع اختلاف الضميرين لفظا عن صرت به هو اياه وان
سبويه في منع التثنية ولم يجر سبويه بناء على ذلك عظمتته هو اياه القيام وان جعلت
او ما فضلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما قال فان فصلت
بين الفصل والتاكيد عن اظنه هو القيام اياه جاز لعد الاجتماع وانما قلنا كان حق الاستدلال
الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا اس من التباس الخبر بالصفة
لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معروفا باللام لانه
اذا كان كذلك فادخله المفيد التاكيد فناسب ذلك تاكيدا الاستدلال بالفصل فالاستدلال الخبر
عنه يبي اللام اذا كان معروفا باللام للجنس فهو مقصور على الخبر كقولنا عليه السلام الكرم
التقوى والحب المال والدين النفقة اي لا كرم الا التقوى ولا حب الا المال الذي ولا
دين الا النفقة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في الاستدلال باللام للجنس فالخبر المعر
باللام مقصور على الاستدلال سواء كان اللام في الخبر للجنس عن انت العزيز الحكيم اي لا من زالا
انت من السابعة كقولك انت الرجل الرجل والعهد عن راي الكرم وانت الكرم اي انت
ذلك الكرم لا غيرت وسواء كان اللام موصولا عن انت القيام او قائما داخل في الموصولة نحو انت
الذي قال كذا ثم انتنع في الفصل فادخل حيث لا ليس بدونه ايضا ذلك عند مخالفة الاستدلال
والخبر في الاعراب عن كان مزيد هو القيام وما زيد هو القيام وان مزيد هو القيام

الاستدلال ضميرا نحو اني انا العود وعند كون الخبر باللام لا يصلح لوصفيه الاستدلال كقولك ان
هو الضمير وعند كون الخبر بفعل التفصيل بمثابة اللام ووجه التسمية كون محض
حرفا يقتضيها الفعل التفصيل معنى اعم من في ملبسته به ومتخذ معه كان محض حرف
اللام حرف متخذ معه اي اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل غير منك ان تفعل كذا ويكون
من التفصيل كالتام معنى لا يجتمعان فلا نقول الا افضل من زيد كما عني في باب وجود اصل
المسئلة في الفصل بعد النكرة في عن ما ظن احدا هو خبرا منك قال لليل والله انه لعظيم
في المعرفة بقبرهم اياه لقوا يعني اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه قياسي كما فاطنك بالنكرة
ولما لم يرد وقوم بين انفي تفصيل عن خير من زيد هو افضل من عن وجود بعضهم وقوم
قبل مثلك وغيرك عن رايك مزيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جاز عن رايك مثلك هو مثل مزيد
لكون عن مثلك وغيرك في صورة المعرفة واستاء دخول اللام عليها وكذا جاز بعضهم وقوم
قبل للضاف الى المعرفة عن اني انا اخوك وجود بعضهم وقوم قبل العلم عن اني انا زيد والحق
ان كل هذا ما لم يثبت صحتها بينة من قران وكلام موثوق به ومخوف له تع اني انا اخي
ليس نحن ان يحتمل ان يكون انا استدلال ما بعد خبر والجملة حيران بل لو ثبت في كلامه يبع
لا استدلال به عن ما ظن احدا هو خبرا منك كان خير من مزيد هو افضل من عن رايك
زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل مزيد وكنت انا اخا طوطنتك انت زيدا
بصب ما بعد صفة الضمير المذكور في ذلك لمكنا بكونها فضلا ولا يثبت ذلك بحد القياس
والقاء الضمير ليس باس من فينبغي ان يقتصر على موضع السماء ولم يثبت الا بين
معرفة نايها ذات اللام او بين معرفة ونكرة في الفعل التفصيل كما ذكر سبويه والجواز
لما روي وقوم قبل المصانع لمشابهة الاسم واستاء دخول اللام عليه فتا به اللام المعرفة
قال ولا يجوز مزيدا هو قال لان الماخذ لا يشابه الالمام حتى يقال فيه كانه اسم امتنع دخول
اللام عليه وهذا الذي قال دعوي ايضا بلا حجة وقوله تع وكما ولبك هو يور وليس
بض في كونه فضلا لجواز كونه مستدلا ما بعد خبره وقوله لا يجوز مزيدا هو قال ليس ينبغي
لقوله تع وانه هو اضحك وايك وانه هو لبات واجبه وروي من محمد بن من رواه وهو
احد قوله الدينه هو لانه ينافي من اظهر لكم القصب وكذا روي من عبيد بن حير قال ابو عمرو
العال اجني من روي في لحنه يعني بانفع الفصل بين المال وصاحبها وقد اجاز الفصل

بين الجزئين اذا كان للبنداء خبران معرّفان باللام نحو هذا الملو هو الماسخ حتى لا يلتبس
 للجزء الثاني بعت الاول وانما لا يعرف به شاهدا قطعيّا ولا يتقدم الفصل مع الجزء المتقدم
 نحو هو القيام بهذا الامنهم من التباس الجزء بالصفة او الصفة لا يتقدم على الوصف وجوز
 الكسائي كما جاز عن قوله نعم كنت الرقيب مع لاس من التباس هذا وانما جي بصيغة ضمير مرفوع
 منفصل مطابق للبنداء ليكون في صورة مبتداء فان ما بعد خبره وخبره خبر البنداء الاول
 فتبين بهذا السبب ذو اللام عن التفت لان الضمير لا يوصف وليس مبتداء حقيقة ادرك
 كذلك لم ينصب ما بعده في محو ظنفت بهذا هو القيام وكنت انت العالم ثم لما كان الضمير
 من الايتان بالفصل ما ذكرنا في رفع التباس الجزء للذي بعده بالوصف وهذا هو معنى
 اعني افادة اليقين في خبره صامرا فاعلم عنه لباس الاسمية فلم يصيغة معنيته الضمير
 وان يغير ما بعده عن الرفع الى الضمير لان الحرف عديّة الضمير لكنه بقية لا تصرف
 ولقد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجوعا ومذكرا ومؤنثا ومكثرا ومفردا
 وغيا لعدم عرافية في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا الضمير لما تجرد من معنى الاسمية
 ودخله معنى الحرفية اي افاوته في غير تلك العلة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا بواحد
 او مثنى او مجوع مذكرا ومؤنث فانه صار مرفوعا مع بقاء الضمير المذكور فيه فان قلت فلما
 كثيرة معنيته المعني في غيرها كالاسماء الاسمية والشرطية مع بقاها على الاسمية فهذا كان
 الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بغيرها فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرطية دالة على
 معني في انفسها وعلى معني في غيرها والفصل وكاف الخطاب للحرفية لا بدلان الا على معني
 في غيرها وقد تقدم في حد الام ان الحد الصحيح الحرف ان يقال هو الذي لا يدل على معني
 في غيره ولا يقال هو ملول على معني في غيره واعلم انه انما يتعين فضلية الصيغة المذكورة اذا
 بعد اسم ظاهر وكان ما بعده ما منصوب او نحو كان مزيدا هو المطلق واذا دخلها لام الاستدراك
 ما بعده وان كانت بعد ضمير كانت لا انت الكثر في ذلك لانها اذا كانت بعد ضمير لا لام الاستدراك
 جاز كونه تأكيدا كذلك الضمير نحو انه هو المقول فانه قد يؤكد الفصل بالمنفصل الرفع كان
 باب الاستدراك وما اذا كانت بعد ظاهر وانصب ما بعدها فانها لا يكون تأكيدا لان
 الظاهر لا يؤكد بالضمير ولا يكون مبتداء لان نصب ما بعده كذا اذا دخلها لام الاستدراك مع انصب
 ما بعدها فانه لا يجعل لام الاستدراك على التاكيد ولا يكون مبتداء مع نصب ما بعده

وقوله نعم انت لا انت الحليم يحتمل ان يكون مبتداء ولا يجوز كونه تأكيدا لاجل اللام قوله ولا
 موضع له عند التليل ولا يظهر عند البصريين انه اسم ملحق لاجل البزلة ما اذا الفت
 نحو انما وهذا قال التليل والله انه العظيم لان الفاء للام ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض
 البصريين انه حرف استنكار ملحق بالاسم عن الاعراب لفظا ومعلا ولما ذكرنا قبل من طرأ في
 الحرفية عليه والكوفون يحتملون له محلا من الاعراب ويقولون هو تأكيد لما قبله فان ضمير
 الرفع قد يكون به المصوب والمجرود كما مر في باب التاكيد نحو ضربك انت ومرت
 بان انت ويرد عليهم ان الضمير لا يؤكد به الظاهر فلا يقال جاءني مزيدا هو على ان الضمير لمزيد
 بقوله ان مزيدا هو القيام وايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تأكيد الاسم فلا يقال
 ان مزيدا نفسه كثر وبعض النحاة يقولون حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده
 كاشية الوعد ولذا يدخل عليه لام الاستدراك في محال لا انت الحليم وهو ضعف من قول الكوفي
 لا نام زاسم يتبع ما بعده في الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتداء ما بعده خبره فلا يصيب
 ما بعده في باب كان وباب علت وما المجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا
 هم الظالمون وان ترن انا قبل الرفع وقوله ام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه مما اللذان
 يهودانه ونصرانه وفيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشأن والثاني ان فيه ضمير
 المولود وقوله ابواه ويرد على اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه
 اسم كان وقوله مما اللذان جملة خبر كان مما اللذان فابواه اسم كان والذين خبره وما فصل
 وتقدم قبل الجملة ضمير غايي يبيح ضمير الشأن الى قوله فانه لا نرم قوله ضمير غايي انما لم يرم كونه
 غاييا دون الفصل فانه يكون يكون غاييا واما كما تقدم لان المراد بالفصل هو البنداء فينبه
 والمضموم والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة فيلزمه لا فزادوا الغيبة كالمعروف اليه امام ذكر
 وهو اغلب او مؤثا كما جي وهذا الضمير كانه مرجع في الحقيقة الى السورة عنه بسورة مقتد
 تقول هو لا مير مقبل كانه مع صوصاء وجبت فاستبهم الامر فسل ما الشأن والقصة
 فقلت هو لا مير مقبل اي الشأن هذا فلما كان المور اليه الذي بصمة السورة غير ظاهر
 قبل الكثرة في التفسير مجر هذا الضمير الذي يتيقبه بلا فصل لانه معين للسورة عنه
 وسين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم توت بهالجر التفسير بل هي كاي اخبار
 المتبذات لكن سميت تفسير لما يشتهر والقصد بهذا لا بهام ثم التفسير تعظيم الامم وتحميم

الشان فعلي هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المقترنة شيئا عظيما يقتضي فلا يقال مثلا هو
الذي باب بطبر وقد جبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقدير بالمرء بقوله هو الذي من لا
يقي على صفة باقية قال ابو الطيب هو الذي من مات في المرافة كان قبل اي شيء وقع من
الصاب فقال هو الذي وقوله حية ما فاني مينة على يفهم من استقام امر البين المستفاد
من انهام الضمير الذي اتى امر البين في الصعوبة حية لا يتلوا جماعات لا بل ايضا والجار والمجرور
ان يفهم ضمير الشان مفرد موقول بالجملة نحو كان قايما مزبدا وكان قايما الزيدان والزيدون
على ان قايما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده من تقع به وكذا اجاز نحو ظنت قايما
زيدا والزيدان والزيدون وكذا ليس بقايما اخوالك وما هو يذهب الزيدان والصبريون
جميع ذلك ولا يجوز ان لا يخفى ليس بقايما اخوالك وما هو يذهب الزيدان على ان يكون
لخوالك اسم ليس وبقايما خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة
للخبر خبرها وذكر السير في الخبر ما اجاز الفراء من نحو ما هو يذهب الزيدان وجهها في
ان الصفة مع فاعلها في نحو ما صار ب الزيدان جملة لا نهما مستفاد مستغن عن الخبر فيكون
ضمير الشان مفسرا بجملة ونهيا ذكر نظر على مذهب الصبريين لان الصفة عندهم انما يكون مع
فاعلها جملة اذا اعتمد على نفس على التبداء بعدها خبر ما في نحو ما زيد بصار ب اخوة
بعض الصبريين يمنع من نحو ليس بذا صين اخوالك وما هو يذهب زيدا على ان في ليس
ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبر وليس الا اذا كان مفردا
واما قوله وما هو بجر حرم من العذاب ان يعبر فيجوز ان يكون هو ضمير القمر الذي
نقطة قوله قبل لو يعبر وان يعبر بلس هو او يكون هو اجعلا للعدم وان يعبر فاعل
نحو ما زيد بنا فقه فضل والصبريون يوجبون الصريح بحري الجملة المقترنة بضمير
الشان لانها مفسرة فالاولي استقناء جرحا عن مفسر والجار الكونون عند التقدير
باحد خبرها على ان صحت وان قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكونون ضمير
الجمول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدر الى ان يفهم ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي
خبره كما مر في باب التبداء ولا يكد ولا يبدل منه ولا يعتم الخبر عليه كل هذا لا يزدول
لما بهام المقصود منه ويختار ما ثبت الضمير لوجوه الى الموت اي القصة اذا كان في الجملة
المفتحة موت لفقد المطابقة لان مفسره ذلك الموت كقوله في فاتها لا يقي لا بصار

وقوله على انها تعقق الكلام وانما في كل بلاد في رين جل ما ينبغي والشرطان لا يكون التو
في الجملة فضلة فلا يختار انها ثبتت عرفة وان لا يكون كالفضلة فلا يختار انها كانت الفزان
معجزة لان الموت منصوب بضم الفضلات وذلك لان الضمير مقصود من فلا يراعي
مطابقة للفضلات وثابتة وان لم تفيض الجملة المقترنة من تقياس لان ذلك باعتبار القصة
لكن لم يسمه واذا لم يدخله نواح التبداء فلا بد ان يكون مفسر جملة اسمية واذا دخلته
جاءت في فاتها فعلية ايضا كما في قوله في فاتها لا يقي لا بصار ويقوله ما هو يذهب قوله يكون
مستفادا ذلك اذا كان مستفادا او لم ما يكون مقصدا ومنصوبا بارها في تاي وطن و
مستفادا من فاعلها مستفاد في بابي كان وكذا قوله وحذ من مضمون با صغيف لا يحذر حذ
الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط ولا محذوف التبداء ولا غيره لا
مع القرينة الثالثة عليه ويجوز حذ من مضمون با مع ضعفه صيرورة بالضم في صورة
الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكسنة يوما يلق فيها جاززا
و ظيما او قوله ان من لام في بني بنت حسان امله وعصه في الخطوب وذلك الدليل ان
ان نواح التبداء لا تدخل على كلم المجازات كما مر في باب التبداء قوله لا مع ان اذا
خففت فانه لا نرم اذا خففت اللقحة حذوا اعمالها في لام الظواهر كالكسوة على
ما قال الجزري قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال الصفي كما في المروءة
اعمالها في البامرة ما ذكره فلوات في يوم الرخاء ما يتبع ولا اكثر مع الالفاء ظاهر انها فعل
في ضمير شان مقدر بخلاف للكسوة اللقاة فاتها اذ القيت ظاهر القيت مطلقا ولم
يتم تقديرها وانما اعلمت العقوبة اللقاة ظاهر في ضمير شان مقدر ليحصل بينهما
الجملة التي يليها رابط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها بائنها ارتباط
ولا سمها بالخبر ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لاد
بينهما معنوي وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر
حرف مصدر وان كان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسوة فانها مع
جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من كتب القوم اعني اعمال المفتوحة بتقدير
حال الغايها لفظ وقد اجاز سيبويه الغايها لفظا بتقدير كالكسوة فيكون كالمصدر
هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا رابط بينهما لفظا وهذا المذهب ليس حيد واعلم

ان على الصمات احصا صامير التكلم ثم الحاطب ثم الغايب وتعليق الاحصا
على اجتماع محو اناوات وهو قلة ما في اسم الاشارة ما وضع لشار اليه الى قوله ظلم كان خا
اعلم ان اسماء الاشارة ثبت عند الاكثرين لضمها مع حرف وهو الاشارة لا فيها مع
من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عاينهم جاز
في الاغلب في كل معنى بدخل الكلام والكلمة غير المستغنى ان يوضع له حرف يدل عليه كالا
ستفهام في ان يوضع ضارب والنيق والتمني والتزجي والاول الاشارة والعينية والتنبية والتشبيه
الوضع لها حرف اليفي وليت ولعل ومن والي وما كان البري يوضع لها ما يجرى مجرى حرف في
عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكغير الصيغة في الجمع والمضارع والشرط
وفي الكلمات المستغنى من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضرب من الضرب وكما
المعنى العارض في المضاف انما هو يبيح في الجمل المقيدة بعد وفولنا غير المستغنى احتراز عن
ضرب وضارب ومعناها في اسماء الاشارة معية الاشارة ولم يوضع لها اليفي حرف فكان
حقها ان يكون كاسماء الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حذف لام حذف حرف الشرط
ولا استفهام قبلها وضمت معانها وقل ما ثبت لاحتياجها الى القرينة الرافعة انها ما هي
ان الاشارة الخمسية والوصف كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت الصمات وجميع المظهرات
وخاصة ما فيه لام العهد داخل في هذا الحد لان الصمات تشار الى العهد اليه والمظهرات
ان كانت تشار بها الى العهد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالي العهد معين
فالجواب ان المراد من قولنا اشار اليه اشارة حية اي بالحواس والاعضاء واسماء
الذكورة ليست كذلك فانها لا تشار اليه اشارة ذهنية ولم يجمع في الحد الى ان تقول اشار
اليه اشارة حية لان مطلق الاشارة حقيقة في الخمسة دون الذهنية ولا اصل على
هذا ان لا يشار با اسماء الاشارة الا الى شاهد محسوس قريب او بعيد فان اثير بها
الى محسوس غير شاهد عن تلك الجهة فلنفسيره كالتشاهد وكذلك ان اثير بها الى ما يتجمل
احساب عن ذلك الله وذلك كما علمنا عليه مني قال المص ما معناه انه ليس حد اسماء الاشارة
يقول ما وضع لشار اليه مما يلزم منه لكونه كالزمن من قولهم العلم ما اوجب له كونه عالما
الحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله المشار اليه اشارة
المعينة غير محتاج الى اكتساب ولا يتوقف معرفة على معرفة الحدود وادى اسماء الاشارة

الاصطلاح

له صطلا حية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود والذي هو العلم حية يلزم ذلك
ما هنا كالمزمن هناك قلت هذا السؤال غير مبرر ولا اشارة في قوله اسماء الاشارة العينية
از معناه اسماء اليه يكون بها الاشارة العينية كما ان قوله مشار اليه لغوي واسمالم
يرد السؤال لان الاشارة جن والمحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل
جن ومنه توقف جن والمحدود ايضا علمها اذ ما كان معرفة ذلك الجزئي من ودية او
مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذال المذكور قال لا خفتش هو من مصانع الياء لان سبوبة حكم
فيه لامالة وليس في كلامهم تركيب عن حيوت ولامه ايضا ياء واصله ذني بلا تنق
ليابه فترك العين بدليل قبلها الفاء وما حذف اللام اعتبارا لان لا في بدو دم قلبت
العين الفاعل لعل لان الحدوف اعتبارا كالحذف ولو لم يكن كذا لم نقلب العين لا تربية
البحر من فان قلت فعله ساكن العين وهي الحدوفه لسكونها والمقلوب هو اللام
المتركة قلت قبل ذلك لكن لا ولي حذف اللام لكونها في موضع التغير ومن ثم قيل
الحذف العين اعتبارا كاسمه وكثر الحدوف اللام كدم ويد وغد وعوضا وقيل اصله
ذوي لان باب طويت اكثر من باب حيث ثم اما ان تقول حذف اللام وقلبت العين
وقلبت اللام وحذف العين مع وجوب اللام وقيل كالمزمن فلا جرم كان جعله من باب
حيث اولى وقال الكوفون للاسم الدال وحدها والالف رايدة لان تشبيهه وان وجد
والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لاس الثاينية طلبية احكام الالف
المكتسبة عليه كوصفه والوصف به وتشبيهه وتخصيصه ويضعف بذلك قول النحويين
والجواب عن حذف الحذف في التشبيه انه لا اجتماع للاعين ولم يد الى اصله فوافقا
التمكن عن قتيان وغيره كاحذف الياء في اللذان قال ابن عيسى لا باس بان تقول هو شاة
كان ذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتريد الفاء اخرى ثم تقلبها مرة كالتقول لا اذا
بلا وهذا حكم للاسماء اليه لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيا حرف ليس ويسمى بها ولو كان
اصله قلته قلت داي مراد الى اصله وشاة وان عذفت الالف للسالكين كاذكي قال
لا اكثر وان المنيح بينه لقيام علة البناء فيه كما في المفعول والجمع واذ صيغة من مجلبة
غير مبنيه على واحدة ولو ثبت عليه لقلبه ديان فاذان صيغة للرفع ودي صيغة لغوي
المنصب والجرى قال بعضهم بل هو معرب لا خلافا لغيره باختلاف العوازل وادامه ان كل

ولقد منها صيغة مستأنفة خلاف الظاهر فالزجاج لم يبين شي من الينى لانهم قد
 ان يجرى صانف الينى على نفع واحد اذ كانت التنشئة لا يختلف فيها من كرون ولا من
 ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المشيئات اعراب مجازا للجميع فانه يخالف بعضها
 بعضها والحق في اللذان والذين كاي في دان وذي و قد جاء دان و دان والذان والذات
 في الاحوال التثنية وعليه حمل بعضهم قوله ان هذان والمؤنث تاو دي تغلب ذالاء
 صامرا وقلب الغراء حتى صار دي وذلك لان الناء والياء قد يكون التانيث فصارت
 وتقر بين فناس والياء من الذي ودي من داي من هو و في الجميع بين الناء والياء
 ولا نقول ان الناء والياء هما علامة التانيث بل نقول تحفيس ابدالها بالمؤنث
 دون المذكور لانهما يكونان في بعض المواضع علامية التانيث كما في اخت وكلفان تاء
 مالميت علامة التانيث وده تغلب ياء ذي هاء واصل ذلك ان يقلبها في الوقف
 لبيان الياء كما هي في باب الوقف ثم يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال ده في الوصل
 وقه تغلب الدال تاء وقد يكسر الهاء ان باختلاس اي من مرصلة نحو ده وفيه في الوصل
 وهو قليل ولا اكثر دعي في ياء ساكنة في الوقف يسكن الهاء ويجزف الياء كما هي في
 بابه وقد يقال في المؤنث داة ولشانه تان و تين على الخلاف المذكور في دان ودين و
 لجمعها ولا عاقله كان او غير قال ذم المنازل بعد منزلة اللوي والعيش بعد ايتك الايام
 وقد يكون مسكوب والتثنية للتثنية كما فيصرون ان كان اولا معرفة فيكون فائدتها العدد
 يصير المشار اليه كالمذكور فيكون اولا كالايت فيصير فيكتب بالياء لان الف محمول الا
 محل على الياء لا اشتغال اكتشاف التثنية في الكلام وها الضمنة في الاول والواو في الاخير
 ولهذا يكتب اهل الكوفة الف عن العوي والصفي مع ان اصلها او ومن ثم شئ بعض العرب
 مصنوع الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الف عن واو ايضا وقد تبدل الهزة
 الاولى من اولا هاء فيقال هلاء وقد يعجم الهزة الاجيزة عن الاول وان باستتبع الصفة
 قبل اللام عن اولا نحو طوار واما قوله هلاء على وزن فاعول قال مجلد لا تغل
 هلاء هذا بل لما يكي اسفا وخطا فليس يلزم به تخفيف هلاء بجذف الصاد وقلب
 هزة اوله واوا ولحق بها حرف التنبيه يعني هاء التانيث من جملة المفردات اسماء
 كثير لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الرفع بما يقتضيه من اشارة للتكلم بالياء

بمجازة اخرى الى المشار اليه للمسية في في اويلها عرف بنسبه بها التكلم مخاطبة
 يلتفت فيه اليه وينظر الى شي يسير من الاشارة الحاضرة فلا جرم لم يوت بها الا فيها
 يمكن مشاهدة واصباح من الحاضر والتوسط لا في البعيد الغايت وكان يحيا والياء
 اكثر منه في التوسط فهذا اكثر استعمالا من هذا لان تنبيه الخطاب للبصار الحاضر
 الذي يسهل البصار اولى من تنبيهه لاصباح التوسط الذي ربما يحول بينه وبينه
 حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن اصباحه اذ لا يبينه العاقل الحد الذي مالمير في
 مري فذلك قالوا لا يجتمع هاء مع اللام قوله ومتصلها حرف الخطاب فذلك عند ذكر
 الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا ما يؤيد ذلك من حيث اللفظ استناع وقوع الطمو
 قعها ولو كان اسماء مبنية ذلك كما في صرنك ولندكرها هاء علنة تحفيس التوسط والفاء
 البعيد بهادون القريب فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فتقول ان وضع اسماء
 الاشارة المحصورة والقريب على ما قلنا ان المشار اليه حاسا ويشارة الحسية في
 الاصل الى الحاضر والقريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما انضلت كاف الخطاب
 به اخرجته من هذه الصلاحية لولا مخاطب اثنان في كلام واحد لا ان يجعلا في كلمة
 الخطاب عن باريدان فعلتها وانما فعلتها او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت
 فعلتها مع ان خطاب العطف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب العطف عليه
 فصار ذلك مثل علامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت عن علامك
 فلا يقول باهذالك كما لا نقول يا علامك قلت كذا فالكاف توجب كون ما وسته
 غايبا في التعبير عنه عن علامك قال كذا وان لم يمنع حصوله اذ هما قلت حصول غلام
 الخطاب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معني الغيبة وقد كان كالموضع المحصور
 من حيث كونه موضع المشار اليه القريب صار مع الكاف بين المحصور والغيبة
 وهذا هو حال التوسط فاد اوردت التخصيص على البعد حيث بعد اية فعلت ذلك ثم
 نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معني يحكي عنه ولا ثم يوفي
 باسم الاشارة نقول في العين جاء في رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعني تقصروا
 صرنا بليغا فحق في ذلك الصرنا وانما نورد اسم الاشارة بلفظ الجعيل لان المحكي عنه
 غائب وهو في هذه الصيغة على قلة ان ذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر المعرب

لان الحكم عنه وان كان غايها الا ان وكمر حوى عن قريب فكان حاضرا وكذا يجوز ان يكون
 القول السمع عن قريب وكذا اسم لام شارة بلفظ البعيد كما يقولون بالله الطالب
 الغالب وفي ذلك قسم عظيم لا فعلن قالوا كذا لك يصنرب الله للناس امثالهم مشيرين
 الى ضرب النمل الخاص المتقدم وهو قوله ذلك بان الذي كثر البغى الباطل الاير واما
 جاز ذلك لان ذلك اللفظ نزل معا من فضا وفي حكم الغائب البعيد والاعلم في
 مثل لا اشارة الى المعنى بلفظ المحصور فتقول وهذا اسم عظيم وكذلك يجوز الايتان
 بلفظ البعيد مع ان المشار اليه محض قريب نظر الى عظمة الشير او المشار اليه
 ذلك لانه يجعل بعد التزلة بينها كبعد السافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك
 قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله نعم فذلك الذي ليته
 فيه ويجوز ان يكون قوله نعم ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او الشير وقوله
 فعلت له والريح يطرسته يامل حقا فاني اناد من باب عظمة السار اليه ويجوز ذكر
 البعيد بلفظ القريب تقريرا لمصولة وحصول معنى هذه القيامة قد قامت ويجوز ذلك
 فتقول اسم لا اشارة لما كان موضوعا المشار اليه اشارة حسية فاسمعه فيما لا يدرك
 لا اشارة كالحض البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا
 لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموصوف للبعيد اذن اعني ذلك ونحو كصغير
 الغايت يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه كصغير راجع الى ما قبله وقد
 يلحق الخطاب المرفوعة اليه وانظر كلا وليس ونعم وبس وحسب وكذا روي
 لجان حصيل ومات يعنى اخبرني قوله يقال والقريب الى اخره لما راي المص كثرة الاستعمال
 ذي القرب من اسماء لا اشارة في موضع ذي البعد منها والعكس يصير من الثاني
 كما ذكرنا في التنكير في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم ياحذف هذا
 ولم يقطع به بل الحالة على غيره فقال ويقال والقريب يعنى لم يحقق ذلك عندي وقول
 بالا اري بيم خلا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاد اريدت
 معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم ان لا واسطة بين البعيد
 والقريب كما في حرف النداء على ما عي فيقولون اسماء لا اشارة المجرى عن اللام والكاف
 للقريب والمعتزلة بما والكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين البعيد

والقريب واسطة فقالوا انتم ذلك ثم ذلك وبعضهم يقول مكان ذلك والمقوت
 في واو ذي وترويه بسكون الهاء وبسما ايضا اسامع اختلاس او مع اشتباها كما
 تقدم وذات ثم تلك وفي كثيرة الاستعمال وتلك وهي وها واما ذلك فقد اورد
 الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا نقل ذلك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة ملك
 وفتح الناء وتلك وتلك ثلثها فليله واما حركت اللام بالكسر في ذلك ومكنت في ذلك
 لان الالف خفيفة فلم يقصد ولحد فها فركت اللام بالكسر للسكينة وكذا في تلك لا
 الياء اليه بعد الفحة فترس من الالف في الحقة واما تلك فادخلت اللام اليه فها علة في وم
 يحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها فخذفت الياء للماء
 واما تلك محذوف الف فالفحة قليلة والمثني دان ودين وتان وتين واما تشديد
 النون فقال البرد هو في الشين بدل من اللام في ذلك وتلك كانه ادخل اللام مكسورة
 بعد نون التنبيه لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك والاولك فاجتمع الثلاث
 فقلت اللام نونا والقياس في الابدغام قلب اول الشين الى الثاني لان المراد تغييره
 عن حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالغلب اولى واما قلبت هاءنا الثانية
 الى الاولى ليقى النون الدالة على التنبيه ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير واليك
 فقلت اللام نونا فتدغمه كما هو القياس والاولى اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وابع
 او عام اللام في النون ليس تقوي كاو عام النون في اللام كما عني في التقريف وقال غير
 البرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الوجد وهذا لاني لا اتم قالوا ايضا
 تشبيه الذي والية اللذان والثنان مستد في النون عوضا من الياء المحذوف في
 ايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذا بالتشديد مع ما يقال هاذلك
 قال لا بد لي من لا فرق عند المعنيين بين التشديد والتخفيف في الفرق والبعيد والحق
 فرق بينهما ذلك بناء على مذهب البرد فالبعيد والمقسط عند غير البرد واما
 في الشين بلفظ واحد وفي جمعها لا واولي ثم وليك واولك ثم اولك واولاء
 بالتقريب كما ذكرنا ان في افادة البعد وعلى راي اخر لا ثم اولاء ثم اولك ثم اولك
 واولك ورمم القراء ان ترك اللام في الكلمة تيمم فيكون فذا ضيق البعيد والحق
 بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك في موضع ذلك كقولهم نعم ذلك من خيش العنت

منكم وقوله ذلك اذ لا يقول كما قد يشاء بالوليد الى الاثنين كقولهم تع عوان بين
ذلك والجمع كقولهم تع كذا ذلك كان سببه بناويل الله والجمع بالمدكور وهو ما
ان اليم في ذلك باشتباغ صفة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرى
من اللام والكاف تاويلا على العلم بانضالها به لكثير استعمالها معه وذلك بانها
واخولته كثيرا نحوها انا ذواها انتم اولا وهما وهما كاي في حروف التنبيه وغير
قليل وذلك اما قيم كقولهم نعلن هالمر والله زافتما وقولهم لا هاله الله دافلت كانهما
باب القسم او غير قسم كقولهم هان فاعذره ان لم تكن نفعت وقوله نحن اقمتنا المال
قامين بنينا فقلت لهم هذا لها هاء الياء اي هذا لها والياء ففصل بين هاء والهمزة
العطف قوله ملك وملك فانك متدينين واولا كذا متدينين يعق من لسان ما هو متدين
الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرى عن الكاف واللام وكذا الذي
للمقرب طاه هو المقرب بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففصل بعض الاشكال
السطوط الياء في تلك وانفلا بها نونا في ذلك فانك وعلم انضالها بالياء السدق
مع انها من اولى المقصور قوله ثم وهذا المكان خاصة يعني ان هاهنا الفاظ
مختصة بالاشارة الى المكاف فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مضاف اليه مكانا كان
او غيره وهذا لان الظرفية اما منصوبة او مجرورة بس او الي فقط فهذا للقريب
للمقرب وهناك للبعيد ولما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الا فصح هنا
بكسر الهاء فكذلك للبعيد قد يصح بها الشدة الكاف ولا يصح بفتح وقوله
متك حظا وقد يراد بهناك وهناك وهذا الزمان قال تع هناك الولاية لله الحق
اي ح فالجنت نارا ولا تهاحت اي لا ت حين حسنت في طرف زمان لا
فتها الى الجملة كاي في باب الطروف المستترة انتاء الله تع الوصول الى الانتم
جاء لا بصله وعابدا انصاب من اعلى ان حيزير ثم وذلك ان الالف الناقصة لا حصر
عليه ما بين في بابها فغنيتم جزا يصير جزا فلما وكذا نقول كان تسعة فكلها عشرة
اي صير بها عشرة كاملة قال الم ليس قولنا الوصول مالا ثم جزا لا بصله من قيل
العالم من قام به العلم اي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك ان المجرى في قولك العالم
ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل والفعل فلو بين العلم في الحد

وقال العالم من قام به الماهية الغائية لثم الحد وكذا هاهنا كل واحد يعرف ان الوصول
يلحق به صلة واما لا استكمال في ماهية الصلة اي شيء في تعريف الوصول بالصلة
التي بالاشكال من ذلك الشيء لا هو فقال الم انما قلنا ان ليس من هذا الباب لان المراد
لوصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم انما قلت بصله ولم اقل جملة حرا على اصطلاحهم
فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه اذن الوصول في الاصطلاح هو المحتاج
الى ما يبي صلة في الاصطلاح ومعنى الوصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وتو
الصلة بعد يقوى وصلة جملة خبرية يرتفع الاشكال فتدبر ان في نفس الحد اشكال من
التفسير قال ولو جعل موضع بصله جملة لا يرتفع الاشكال هذا حق قوله ثم جزا يصير
الجملة ويعني لجملة السبب والفتور والفاعل وجميع الوصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجملة
بل قد يكون فضلة لانه ان الوصول هو الذي لولدت ان يجعله جزا جملة لم يكن
لا بصله قوله وعابدا يصير يعود اليه فلا هو حيزير اما عت اصنافها الى الحكمت ولذا
اذنا لان ثم الى الجملة ايضا ليس موصولا في الاصطلاح وهذا الوصول الحرفي ما اول مع
من الجزا بصله كاي في حروف الصلة ولا يحتاج الى علة ولا ان يكون صلها جملة خبرية
على قوله ولا كثر عن امرتك ان تم وبعضهم بقدر القول فيها حيزير اي امرتك بان
لكن تم وبالحجث فيه في نوح حسب الصانع واما بيت الوصولات لان فيها ما وضع وضع
الحروف نحو ما من واللام على ما قيل ثم حلت الولاية عليها طر اللبابة واحتاجها في
ما هاجرا الى صلة وعابدا احتاج الحرف الى عترة في الجزية قوله وصلة جملة خبرية والفتا
صير له واما وجب كون الصلة جملة لان وضع الوصول على ان يطلقه التكلم على ما
يعتقدان الخطاب يعرفه بكونه محكوما عليه يحكم معلوم الحصول له اما استمراره باسم
الذي يفي ويغني كشي او الذي هو باق احيى احد الانزمنة عن الذي صيرته او اضر
او الذي هو صائب او يكون متعلقة محكوما عليه يحكم معلوم الحصول له استمراره في
احد الانزمنة عن الله الذي يفي ملكه او ملكه باق وهذا الذي صيرت علامه او علامه
صائب او يعتقدان الخطاب بعونه يكونه او كون سببه حكما على شيء او ايا او في بعض
لانزمنة عن الذي اخذ وهو الذي اخذ علامه او الذي مصر وبك هو علامه
فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الوصولات معارف وصفا وذلك لما قلنا ان وصفا

عليه ان يطلقها التكلم على العلوم عند الخاطب وهذه خاصية المعارف ويقطبه
اعتراض من اعترض بان تعريف الوصول اذا كان بصلة وهي جملة فهذا تعريف النكرة
الموصوفة بهما في مجيء رجل لان العرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من
صنفته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كاسبق ان تعريف الوصول
بوصفه معرفة مشاربه الى المهور بين التكلم والمخاطب بمضمون صلة فيجوز في قولك لقيت
من صنفته اذا كان موصولة لقيت الانسان المهور بكونه مضمون بالك وفي موصوفه على
ان يكون معرفة بصلتها وما اذا جعلتها موصوفة فكانت قلت لقيت انسانا مضمونا
لك فانه وان حصل القول كاسنانا تخصيص فيه وبخلاف الذي ومن الوصول فان فيها
عليه ان يخصصا بمضمون صلتهما للفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة
وصفي وهو المراد بالتعريف عنهم وليس المراد به مطلق الذي انك قد تخصص النكرة بـ^{صف}
لا يشتركها في شيء اخر مع انها لا تميز بذلك معرفة لكونه غير مضمون كما نقول رأت اليوم ^{حلا}
سلم عليك اليوم وهذا قيل كقولك اني اعبدها خلق السموات والارض من يحول
ذلك فان قيل ان الجمل تذكرات فكيف تعريف الوصولات وتخصيصها قلت لانهم تكسروا
الجمل كما تقدم في باب الوصف وليس لنا ايضا فالمخصص في الحقيقة تقييد الوصول ^{نقطة}
كان رجلا وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على لا نفرد وقد حصل التخصيص بتحديد الوصول
بعد الوصف فالمقصود ان تقييد شيء يخصص وان كان مفيد به غير خاص وحده ^{قال}
بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك انها ^ب
معرفة بسبب الضمير ففرت الوصول لم ير لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا ^{قصد}
لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للوصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجهي والذي
ضرب عمر وتصحح ثانيا ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد التكلم
فيل ذكر الوصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يفقد التكلم في
المخاطب انه يعلم حصول الوصول فلا نقول ان الذي روح البلا لئلا يفقدنا يعلم
حصول الوصول فلا نقول ان الذي ان مخصصا وضمنا ^{لا} قال بعضهم لا يجب ان يكون ^{الوصول}
معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان الخبر عنه يجب تعريفه وليس شيء
اما اول فلان وضع الوصول كاذكرنا على ان يكون مضمون صلة معلوم للمخاطب في اعتقاد

التكلم وهذا مطرد في الخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان الخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا
مختصا بوجه كاس في باب التبداء والتهالان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء
شيء من مضمون مات الجملة او ما شبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله
ولما كان اقتضاء الوصول للحكم وصنعيا اصلا لم يستعمل من جميع ما تضمن الحكم لئلا
يكون نصته اصلا لا بالشبه وهو الجملة ويعني عنها ظرف او جار مضمون معه فعل وفاعل
هو العايد او متعلق العايد وما بعدها لا يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرناه بحسب
ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب وللجمل ^{التي}
والطليبة كاذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمون بالاعيد او ما تضمنها او ما قبل
الشاعر واي للاح نظرة قبل التي على وان طلت فاما الزمير ما قبل قوله جاء بذهب حلز
الذي قط اي التي اقول لعل الزمير ما قد يقع القسمية صلة قال نعم وان منكم من
ليطعن اي من والله ليطعن ومنعه بعضهم ولا اري منه مانعا وقد اجاب عن حرف
وقوع التعجبية صلة من دون افعال القول يخرج في الذي ما حسنة ومنعه
ان بانشاء وماير الناظرين وهو الوجه لكونها انتائية وخاصها انه لا بد في الصلة
من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمن الصلة من الحكم متعلق بالوصول لانه
اما الحكم عليه هو اوسيه او محكوم به هو اوسيه فلا بد من ذكرنا في الصلة
ليعلق الحكم بالوصول بسبب تعلقه بتايية وذلك التايي هو الضمير العايد اليه ولولم
يذكر الوصول في الصلة ليقى الحكم اجنبيا عنه لان الحمل مستقلة بانفسها ^ب
الذي فيها قد يغني الظ عن العايد على قلة نحو جاءني زيد الذي ضرب زيد قوله ^{صلة}
سلا لالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكرنا الصلة يجب ان يكون جملة استدراك ذلك
وكانه استثنى وقال لا صلة لالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا
واللام في الدخلة على اسم الفاعل والمفعول فقال المازني في حرف كاي في سا ولا معاء
لما مدح عن الرجل والعز وقال غيره انها الوصول وذهب الزمخشري الى انها سقونة من ^{اللام}
وخراته وذلك لان الوصول مع صلة التي هي جملة تقدير اسم مفعول فتشاكل ما هو الكلمة
الوحيد يكون احد جزاها جملة تخفف الوصول تارة عذفت بعض حروفه قالوا في الذي ^{الذي}
يكون الدلالة انتم انتقروا منه على لالف واللام تارة عذفت بعض الصلة اما الضمير وفي

الشيء والجميع على مافظوا مرة العشرة كمايجي لاولي ان تقول اللام الموصولة غير لام الذي
لان لام الذي زيادة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة
مرجع الضمير اليها في السعة عن الرواية بهذا اجاب المازني بان الضمير مرجع الى الموصوف
المقدر في الضمير علامه مرزب الرجل الضارب علامه مرزب وفيما تركبه يلزمه محض
ان احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهر على احد الامور الخمسة التي هي
روي الحال والتباعد وحرف اليه وحرف الاستفهام وعملها من غير اعتماد على شيء من ذلك
لاخفش والكوفين ومذهبه في هذا غير مذهبهم الثاني مرجع الضمير على موصوف
مقدر فان قال الاعتماد على الوصف المقدر الضمير مرجع اليه كما في قوله نفع ومنهم
لنفسه فان ظالم على في الجار والمجرور لا اعتماده على الوصف المقدر الضمير في نفسه راجع
قلت الموصولة المقدر بعد عن منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه ذكرنا في باب الوصف
عن قوله نفع ومنهم دون ذلك وقوله لانك من جملة بني افسس وايضا في الجار والمجرور بكيفية
مرجعة في الفعل واما قوله النجاة يا صامرا فعلامه ويا حسنا وجهه بالا محال ورجوع
الضمير الى مقدره فثالثهم غير مستند الى شاهد من كلام موقوف به ولا يقال في السعة
جاء في الحسن وجهه على مرجع الضمير الى الوصف المقدر ولا فرق عندنا بين قول
كالا يقال جاء في الحسن وجهه في الاختيار على قد يقي مثله في الشعر عن قوله يسود نواضها
وجمر وكفها وصف تراينها ويصنجد ودها ولو جاز على اسم الفاعل والمفعول واللام
لا اعتماده على الوصف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها
بل كان هو الاول بترك الفعل الفعلي لانه دخل على مذهبه ما هو من احوال الاماء
اعني لام التعريف وتباعد به عن سبه الفعل وايضا لو كانت لام تعريف الحرفية لم يجد
النون قياسا في عوفافظوا مرة كمايجذف مع الجرد عنها فتقول بناء على مذهب
الجمهور ان اصل الضارب والضروب والضرب فكم هو ارجح اللام الاسمية
الشابذة الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل لفظا فظاهر واما معنى فليصير مرة اللام
مع دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة
اسم الفاعل المبني للمفعول في صورة اسم للمفعول لان المعين ومنقار بان اذ معنى مرزبنا
مرزب ضرب او يضرب ومعنى مرزب مضروب او يضرب ويكون هذه الصلة فعلا في

صورة اللام علمت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى
الماضي كالجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصولة كما ذكره فلما كانت
اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارضة كما في لا الكانية بمعنى
غير على ما مر في باب الاستثناء فقلت جاء في الضارب وضربت الضارب ومرت
بالضارب فان قيل ما حكمك على هذا التحويل وهذا قلتم ان صلة اللام ليست بالجملة
بل يعمل صلتها ما يتضمن لكم المطلوب في الصلات لمشاركة الفعل لا على وجه الاصاله
وهو اسم الفاعل والمفعول فضايق الالف واللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول
مع اللام لاعتمادها على الموصولة كما يعمل ان لا يعتمد على الوصف حتى لا يحتاج الى
ان يقول انما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين فالجواب ان عملها بمعنى الماضي مع
اللام ولهم على انهما في الحقيقة فعلا لا لزوم ان اسم الفاعل والمفعول اذا وقع عقب
حرف الاستفهام وحرف اليه مع ان طلبهما للفعل اقرب من طلب الموصولة له لا يعمل ان
الماضي بمعنى الماضي واما الويصل اللام بالصفة الشبهة مع نقصها نقصان مشا
الفعل وكذا لم يوصل بالصدر لانه لا يقتدر بالفعل الا مع ضمة ان كما مر في باب
الاصنافه وهو ما يقتدر المفرد والصلة لا يكون الا جملة قبل وقيل في صن ورة الشعر
في جملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حل الغراء فقال
ان رجلا اقبل فقال له امرها هوذا قال السامع نعم لها هوذا وقلت وصلت في الشعر في الصا
في قوله وقد يخرج البرقع من نافقائه ومن حجره بالسحة النقص يقول الحنا وانقص
الجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار البعير وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون لام
للماء المعرف باللام موصولا قالوا في قوله لعمرى لانت البيت اكرم اهلك واقعد في اقباه
بالاصايل القديس لانت الذي اكرم اهلك لكنه موصولة غير منهم لساير الامماء الموصولة
وعند الصبر بين اللام غير مقصود قصد والضارب صفة له كما في قوله ولقد امار
على اليم يعني واما جاء مرتب بالرجل الغايم ابواه لا الفاعلين ولم يجر الرجل الغايم
ابواه لا الذي قصد الاستار ضمير اليه في الفاعلين وظهوره في الذي قصد
كما نك قلت مرتب بجل قايم ابواه لا فاعلين واعلم ان حق الاعراب ان يدون على
الموصولة لانه هو المقصود بالكلام واما جي الصلة لتق صفة والدليل عليه ظهور الالف

في اى الوصول نحو جاء في ايم صرت به ومرت بايم صرت به وكذا في اللام
 والذات فيمن قال باعراهما ولما القصة فقال بعضهم انها معرفة باعراب الوصول اعتقاد
 انها صفة الوصول لتبين حاله كما في قول الواقعي للتركات وليس في لان الوصولات
 معارف اتفاقا منهم والحق لا يقع صفات المعارف كما في الوصف والجمهور على انه لا محل
 للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وجوز التبداء واللام
 اليه لا يقتدر على اعراب الا اذ اصح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع
 فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل والاسم للفعل على قول وكل واحد منهما مفرد
 والصلة جملة لا غير قوله وهو الذي والى قوله واللام مدحصر لجميع الاسماء
 الموصولة والذي عند الصيريين على وزن م وشيخ المراد الوصف بهما بين الاسماء
 الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ماوس فادخلوا عليه اللام الزائدة
 تحسينا للفظ حيث لا يكون موصوفة كمعرفة توصف بالثبوت وانما قلنا بزيادة اللام
 لما مر من ان الوصولات معارف وصفا بديل كون من وما معرفتين بلا لام وانما لغير
 اللام الزائدة لانها لو زعت تامة وادخلت اخرى لا وهم كونهما للتقريب كما في الرجل
 ومرجلا وانما وصف بد والطابية وان لم يكن على وزن الصفات نظر الى لفظها اذ هو على
 لفظ ذوي الذي يتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس وقال الكوفيون اصل الذي
 الزال الساكنة ثم لما المراد وادخل اللام عليها المراد واقلها لا ما سترك ليلدعموا بين الدال
 الساكنة واللام التقريب الساكنة ثم كونا بالكسر واشبعوا الكسر فوق الدال كما حركت
 ذال والفتح واشبع فوق الدال الف وكل ما قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد
 الموت اليه تغلب الدال فاء كقولنا في ذوقنا ويشد ياء مما هي الذي والى فادشدت
 الياء اعربت الكلمات عند الجزولي ما يقع الاعراب كما في اي وعلى وجه الاعراب الشدة
 اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم في السدة على الكسر اذ هو الاصل في
 الساكنين قال وليس المال فاعلمه بال وان اعتاك بال الذي يال به العلاء ويصطفين
 لا قريب اقرب والصيغة وجبة الزحشري انه ياء على الضم كقولنا بعد قال لا بد لي من
 الجزولي سمعه بالضم كما هو المنقول من الزحشري ثم مر في الشعر المذكور مكسورا فحكم
 باعرابه وقد يحذف الياء اذ في الذي والى مكسورا ما قبلها ان مكسورا قال الشاعر في الكسر

والذات لو شاء لكانت صغرا وجبلا اشتم مشغرا وقال الاخر في التشكين كالذات في مزينة فا
 صطيرا وقال فقل للث تلومك ان نفيها لا تقو بالقياس قال لا بد لي من الوجوه
 الثلاثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها ساكن ما قبلها ان مكسورا يجوز ان يكون لغزوة
 الشعر انها لغات اذ الخفف تشدد للضرورة وكذا يكتفي بها بالكسر عن الياء ويحذف
 الحركة بعد الاكفاء قال لا ان يفعلوها في حال السعة لا في الشعر حال ضمها اذن وعلة
 وتشيت اليه والذي في اللسان يحذف اليائين وجاز تشديد النون ابدالها من الياء
 للحدوثة وبما مر بان او مبدان على الخلاف الذي مر في ذان وغان وقد جاء اللذان
 واللسان في الاحوال الثلث في غير الاضغ والاولي القول باعرابهما عند اختلافهما
 كما مر وما ينبغي الصغير عنهما وانقلقا فلما اغير عن وضع واحد ولم يرد فيه النون بعد
 الخلاف لم يرب لانه صار صيغة مستانقة وخرج عن سنن المشتريات وقد يحذف
 النون في اللذان واللسان لاستقامة الوصول بصلة قال ابنه كليب بن عبيد الله قتل اللذان
 فلكا الا غللا وقال هما اللذان ولدت يتم القيل ففرهم صميم والذي في ذوالعلم
 الذين في الاحوال الثلث على الاكثر والذون في الرفع هذلية قال جابر بن اعراب الجمع
 لغة من شد الياء في الولد وهذا كما قال الجزولي ان الذي مشد الياء معرب وكان
 اصله الذيون فحذفت احد اليائين ثم عمل ما عمل بقاصون وحكي بعضهم الذيون مرفعا
 والذيين مضابرا وهي لغة من شد الياء فجمعه بلا حذف شيء منه وقد يحذف
 النون من اللذان تحقيقا قال قومي اللذان ابو كاذ طير واشرا من ريس قومك ضربا
 بالمصاقل ومن الذي ايضا قال وان الذي جانت بفتح داء مسم القوم كل القوم بام
 خالذ ويجوز في هذا ان يكون مفعلا وصف به مقدر مقدر اللفظ مجموع المعنى اي
 وان الجمع الذي وان الجنس الذي كقولهم نفع كمثل الذي استويه نارا فحمل على اللفظ اي الجمع
 الذي استوا قد تم فالجزم فحمل على المعنى ولو كان في الالة تخفف الذين لم يجر افراد العا
 اليه وكذا في نفع والذي جاء بالصدق وصدق به واولئك هم التقوى وهذا كثيرا بين
 ذكر الذي مفعلا موافيه مقدر مفعول اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذي نحو
 الرجال الذي قالوا كذا في قليل قلته الا الذي في الشيء وقد يقال الذي والذان والي والذان والذان
 بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الا بجزره العيلة واللام مرفعا مضابرا ويحذف النون

فيقال اللامي بهتم بعد ما ياء ساكنة كالفائيه وهو قبل في المذكور قراءه لا خفش واللام في
 يكون من ساءم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللام في بعض اللامين بضبا وجر
 وجمع التي اللامي على وزن الفاعل من اليه وهو اسم جميع كالحاصل والباقي واللام في المنة
 مكان التاء كثير وهو اللامي في جمع الموث واللام في اللوامي كانهما جميعا للجمع وقد يحذف
 الياء من اللام في جمع فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل حركة اللامين المنة
 والياء لكن بها مكسوة على ما هو قراءه درس اللامين وقد يقال اللامي بياء ساكنة بعد اللام
 من غير حركة كقراءة ابي عس والبري قال ابو عمر وهي لغة قريش كأنهم حذفوا الياء بعد المنة
 ثم ابدلوا المنة بياء من غير قياس ثم اسكنوا الحاء للوصل بحرف الوقف وقد يقال محذوف التاء
 والياء معا وقد يقال اللات كالات مكسوة التاء او معرفة اعراب السمات ولا
 جمع التي ايضا لاس لفظه فالذي والي يشتر كان في اللامي واللام في اللامي في جمع
 المذكور اكثر واللام في العكس ويعني الذي ومنه من الشيء والجمع والوث من وما واي
 مصا فالي معرفة ليكون معرفة ولاضافة اسما ظاهرا عن اعرابهم في الدار ومقدرة كل فئت
 اباضت قال الكسائي يحسان يكون عامل اي مستقبلا وقد نزع فيه فلم يكن له يستند
 لما انه قال كذا خلقت يعني كذا وصفها الواضع فقال السائل استحتم لك يا ساج ان هذا ايضا
 متنازع فيه وقد علم ان يابار ش يناد بان قال اي موصوثة على الابهام ولا بهام لا
 تحقق لا في المستقبل لا لا يدري مقطوع ولا سبوق بخلاف اللامي في الحال فانها محقق
 فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت مع الابهام موصوثة على الابهام ليس
 يشي ولا خلاف الابهام ولا يعلق لاحدهما بالآخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم
 عليه وخالفهم الصبريون في الموصفين لعدم الدليل على انه عوبي واذ اريد به الموث
 حاز الخلق التاء به موصولا كان او استفهاما ان غيرهما على لقيت اهل لقيت وايت موصو
 لقيت قال اللامي الثاني فيه شلا كما مشد في كلمتي وحنرة الناس وشرة الناس وبعض
 العرب يشبهون جمعها ايضا في الاستفهام وغيره عن ابيهم احسنوا وسم احزانك وهما اشد
 من التانيث ويجوزها نضرها في باب الارب ووالطانية لا اكثر من ذلك
 لا يقرن في جاء في ذواته وافتلا وذا فعلوا وذا فعلت وذا فعلنا وذا فعلن
 وقالوا في ذواته وافتلا وذا فعلوا وذا فعلت وذا فعلنا وذا فعلن

ذواته ساعيا علم فان المش في العرائض ولم يقل ذي وجاء وفي دو الطانية اربع لقا
 اشرفا ما را عني عدم بقصر يعفها مع ثابها والثانية حكاها الجري في ذو المرفد المذكور مشاه
 ومجوعه وذات مصمومة المرفد الموث وشناه ومجوعه والثالثة حكاها ايضا وهي
 كالثانية الا انه يقال للجمع الموث ذات مصمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان
 وهي بقصر يعفها بقصر يف ذواته يعني صاحب مع اعراب جميع متصرفا متعاملا للموصولة
 على التي يعني صاحب وكل هذه اللفظ طاميه قوله ذابعد ما لا استفهامية اما الكوفيين
 فيجوزون كون ذوات جميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما لا استفهامية كانت ولا استدلالا
 بقوله ثم اتم هولاء تقتلون او اتم الذين وقوله عدس ما العباد عليك اشارة محوت وهذا
 تملين بطلب اي الذي يعمليه وقوله ثم وما تملك يمينك اي ماله يمينك ولم يجوز
 الصبريون ذلك الا في ذابشر كونها بعد ما لا في ذابشر كونها بعد ما لا استفهامية مبرزا
 تكن مرادة في عن ماذا صنعت يعمل كونها مرادة ويعني الذي وقوله ماذ الذي صنعت بعض
 في الزيادة ومثله ذابعد من لا استفهامية محوس ذاتية ومن ذي يقرض الله فضا حسنا
 واعتد الصبريون عن الواضع التي استدلال بها الكوفيين بان اسم الاشارة فيها باقية
 على اصلها مفعالا شتلك الذي هو حذو والاصل وخالف الاخفش وابن السراج الحقة
 في كون ما المصدرية حرفا وجعلها اسماء فيهما بقدر ان في صلتهما ضمرا وجعلها ماكنيا عن
 المصدر فقوله ثم بارحبت اي بالرحيب الذي مرجسته وليس توجه اذ لم يعهد هذا الصنيع بارحبا
 في موضع والاصل عدم الاصغار وبقي الكلام عليها في الحروف المصدرية وقوله العابد المفعول يجوز
 حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لغواء موصولتها والصنيع احد دلالات
 موصولتها كما في في اللات مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين او اجتماع في الصلة عن
 الذي من بتر في ذره زيدا اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الصنيع اما
 ان يكون مفعولا او مجرورا ان مرفوعا فالمنسوب محذوف بشرطين احدهما ان لا يكون
 منفصلا بعد الاخر جاء في الذي ما صرحت الا اياه وما في غيره فلا منع كقولك صنع الزهاد
 الذي اعطيتهم اياه وكذا الذي انا صايرب زيدا اي صايرب اياه ويجوز ان يكون المحذوف
 مفعولا مجرورا في محل نصب كاي الذي انا صايربه والشرط الثاني يقصر بالفعل عن التي
 صرحت زيدا لان الصنيع اذن فضلة بخلاف الصنيع الذي افضل بالحرف الناصب فلا يحذف

في نحو الذي انما قائم واما الجوز في حذف بشرط ان يخرج باضافة صفة ناصبه له فتقديره نحو الذي
 انما صار به زيد اي صار به كالتقدم او يخرج بحرف متعين واما شرط التبيين لا لا بد بعد
 حذف الجوز حذف الجوز ايضا اذ لا يتبع حرف جاز بلا جوز فينبغي ان يتعين جية لا يلبس بعد
 الحذف بعينه كقولهم تع السجد لما قام ناي تامرنا به اي باكر امره وقوله تع فاصدع بما امرت بما
 توهم به لبي ناطهاره قال فعلت لها لا والذي حج حاتم اقولك عهدا واخي غير خذل اي حج
 حاتم اليه وتبين حرف الجوز قايما اذ هو الوصول او موصوفة بحرف متشبه في المعنى وتأخر
 المتعلقان نحو مرتب بالذي مرتب اي مرتب به فالجوز ان متماثلا وكذا ما تعلقا بهما
 ومثال الموصوف مرتب بزيد الذي مرتب ومرتا بحذف الجوز وعرف الجوز ان لم يبين
 عن الذي زيد اي مرتب به وان احتمل نحو مرتب معدا ونحو ذلك ثم ذهب الكسائي
 في مثل هذا الحذف التذييل وهو ان يحذف حرف الجر لا حتى يتصل الصير بالفعول فيصير
 منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاختلاف حذفا معا اذ ليس حذف حرف الجر
 في كل موضع والجوز له هاهنا استقامة الصلة ومع هذا الجوز فلا بأس بحذفه مع الجوز
 واما الصير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مستندا او غير ذلك اما خبره وكون الصير خبر
 المستند اقل قليل فلا يكون اذن في الكلام دليل على ان خبر المستند هو المحذوف بل
 ذلك على ان المحذوف هو المستند لكثرة وقوعه صيرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر
 ان وجهه حكم خبر المستند كاذكروا واما اسم ما المجازية ولا يحذف اصلا لصعق علمها
 ويشترط في المستند المحذوف ان لا يكون خبر جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان
 احداهما يعلم بعد ذلك ان حذف شي من الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة
 وادخل المستند المشروط فالصير يوجب ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
 اخر نحو قوله تع اقم على الرحمن عتار ونحوه فلم يعلم على ايم افضل المحصول الاستقامة في نفس الوصول
 بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة واما قال لا بد لبي لا يلحقها من التمكن ليس الاخران
 فلذا انضاف ونحوه فنضرب في صلته ايضا عذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم
 عذفت الا بشرط استقامة الصلة كقولهم تع وهو الذي في السماء الذي في الارض الرطالت الصلة
 بالعطف عليها واما الكوفون فيجوز الحذف بلا شرط مطلق في صلة اي كان او في غيرها
 مع الاستقامة او بدونها كما ترى في التواضع على الذي احسن الرفع ويروي ما انا بالذي

قابلك شيئا واعلم انه اذا كان الوصول او موصوفة خبرا عن متكلم جاز ان يكون القائل
 الرقابيا وهو لاكثر لان المظهرات كلها ضيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان تكون
 متكلمها حلا على المعنى قال علي رهف انا الذي سبني امي حيدر وقال المازني لو لم
 اسمعه لم اجز وكذا اذا كان الوصول او موصوفة خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل
 الذي قال كذا وهو لاكثر وقلت كذا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما
 معه فليس الا الغيبة كقولك انا خاتم الذي وهب الماين اي مثل خاتم وان كان صيرا
 ان جان لك في عبر التشبيه حمل الحد مما على اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت
 كذا ونزب مرزا وانت الرجل الذي قال كذا ونزب مرزا وانت الرجل الذي قال
 كذا ونزب مرزا او ان كان الوصول او موصوفة خبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز
 الحمل على المعنى فلا يجوز الذي صرت انا والذي صرت انت اذ لا فائدة اذن في
 الاخبار لانك اذا قلت الذي صرت فقد علم المخاطب ان الصارب هو المتكلم فينبغي
 الاخبار بان القائل وكذا قولك الذي قلت انت فظاهر من هذا ان قوله القائل انت انا
 ليس بوجه والوجه القائل انت انا واذا خبرت بالذي صدرت القائل او لم يأت
 الشتم عليه هذا باب يسميه النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصود
 من وضع هذا الباب يتروى النظم فيما نقله في بعض ابواب النحوس المسائل وتذكر
 اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتميز لا يعبر عنهما انه يجب تبيينها بمعرفة ان المحرر
 محقق وكاف التشبيه لا يعبر عنهما انهما لا يقعان مصنفين وبمعرفة ان الضم الشأن لا
 يجز عنه انه يجب تقديمه لغيره من الاخبار قبل التفسير فتقول معنى قولهم اجبر عن
 الذي في ضمن الجملة الغلانية ب الوصول اي صنع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية
 وخبر في الثانية باعن ذات مبهمه متصفة بالنصف به في الاولي معبرا عن تلك
 الذات ب الوصول ولا تغير الاولي عن وصفها الا قدر ما ينفيد هذا الاخبار المذكور
 ملاذبان يجعل في الثانية مستند مصدر لان السؤل منك ان تغير عن تلك الذات في
 ب والخبر عنه في الاسمية مستند والمستند مرتبة الصدر ولا بد ان تجعل مكان صير ازا
 ال ب لان السؤل ان نصف بالوصف الذي كان لا بلا تغيير شي من الجملة الاولي ان لم
 يكن ان يكون ب مكان التقدير ب مستند فلا بد ان يكون نايه وهو الصير القائل

اليه مكان ولي بدان في حرا في الجملة الثانية خبر للاصناف للسؤال ان يجز عن ب او
 الخبر عن الوصول بعد تمام الوصول بصلته فاعل هذا خبر عن اب الوصول بل الخبر
 عن ب الوصول بالانك لما اخبرت عن ب باو المبتداء في المعنى هو الخبر اي يطلق على
 يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه فكانت اخبرت عن او
 انما ذكرت الخبر عنه باسم ادون ب لان هو المذكور في الجملة الاولى التي هي الموصوفة
 المعلوم اخبر هادون فاعل المشهور قبل صنع الثانية واما في السوال ب الوصول فليس
 معناه اجعل ب خبر به بل الباء فيه للاستفانة كانه قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اجعل
 حنار المذكور بان يجعل ب الوصول مبتداء ومثاله ان يقول العالم للتعلم ليدبره ان الخبر
 اجز عن مرزبا في قولك صرت مرزبا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتداء خبر مرزبا وجعل
 تلك الجملة الاولى في صرت مرزبا صلة للذي بلا تغيير في معناها لان جعل مكان مرزبا
 ضميرا عابدا الى الذي واخر مرزبا خبرا عن الذي فتقول الذي صرت مرزبا فالفرق بين
 الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت صرت مرزبا فما تخاطب به من العرف ان لك معنى
 في الدنيا وما تخاطب من يعرف شخصها بمصر ويتكلم لانه لا يعرف انه مرزبا وما في
 الذي صرت به مرزبا فلا به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك معنى بالان
 مضمون الصلة يجب ان يكون معلوم للمخاطب كاذكرنا ولكن لا يعرف انه مرزبا اذ لو عرف
 ذلك لوقع الاخبار عنه بانه مرزبا ضائعا فالجملة الثانية نص في العمل الثاني في الجملة الاولى
 قوله صدر بها اي جعلت الذي في الصدر مبتداء قوله واخرته خبر نصيب على الحال التي
 اخرت معنى جعلته خبرا متاخر قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا خبر
 بالالف واللام لا عن اسم في الجملة الفعلية حاصلة قوله ليصبح اسم الفاعل والمفعول
 منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لا يمكن ان يسلك
 من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل بنيا للفاعل المعنى اذ معنى
 اسم الفاعل مناسب للمعنى فاعل ويجعل خبر ب خبر ب او يضرب لوان
 مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل بنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب للمعنى
 وقيل ويجعل خبر ب خبر ب وباني ضرب او يضرب وليس في اسم الفاعل
 والمفعول مع مرفوعهما معنى للجملة لا محبة حتى يسلك منها احدهما مع المفعول

مخاطب

بل بما مع مرفوعهما اسميتان في نحو اصنام الرب الزيلان وما مضى وب البكران لكن
 في اوليهما حرفان يمتعان من وفقهما صلة اللام كما يجي بعبد ويجب ان يكون الفعل الذي
 يسلك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبس وحيدان وغيره
 لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يجز باللام عن مرزبا في ليس مرزبا مطلقا ويجب ان لا
 يكون في اوله ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كاليس وبس
 وحرف النية وحرف الاستفهام فان مقتضى رسها ليس الامور الثلاثة وهي نصير الوصول
 ووضع عايد اليه مقام ذلك الاسم واخير ذلك الاسم خبرا بالشرط الاول وهو نصير الوصول
 يتعد الاخبار عن كل اسم في الجملة الانسانية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الاجزبة
 ونفيد رايض عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدر بالذي لانهما يابون ونكر
 الوصول على الوصول اذ تقعا لفظا وما قوله من النفي الذي الذي اذ اسم بهاب الياض حلقه للبا
 فمعصاين و من النفي الشم الذي والاولي يحوز الرواية الاولى لانها من باب التكرير
 النفي في كانه قال من النفي الذي الذي فان تقاير نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم
 قال ابن السراج دخول الوصول على الوصول لم يجي في كلامهم واما وضعه النخاة وايضا
 للمتعلين وقد راجعهم عن الذي الذي في دارة عرو وندفق لك في دارة صلة الذي
 الاخبار وعابده مشتر في الظرف وعرو خبر الذي الاخبار والذي الاخبار مع صلة
 وخبر صلة الذي الاول وعابده الاول الهاء المجرورة في دارة مرزبا وخبر الذي الاول كذلك
 قلت الذي ساكن دارة عرو مرزبا وتقول الذي اليه والذان ابوها فاعدا لذيها كو
 عزيزه صند حسن تبتد بالوصول الاخبار فوق فيه حقة من الصلة والعابده والخبر لا
 ستغايه بما في خبره عما قبله ولحيتاج كل ما قبله اليه لكونه من صلة فتقول ابوها فاعدا
 صلة اللذان وعابده الصمير المجرور في ابوها وخبره كويان وهذه الجملة اعني اللذان مع
 صلة وخبره صلة اليه والعابده اليه من صلة الصمير المجرور في لذيها فاليه مبتداهم
 صلة المذكورة وعريزة عند خبره والجملة اي اليه مع صلة وخبره صلة اليه والعابده
 من الصلة اليه الهاء المجرورة في صند والذي مع صلة المذكور مبتداء خبر حسن
 وهكذا العمل ان روة الموصولات لا تقف على حد فاحذر العلط واعط كل موصول
 حقه بالشرط الثاني وهو وضع الصمير الى الوصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل والجملة

والجمله والجار والمجرور والحرف اذا لا يغير هذه الاشياء ويخرج كل اسم لا يميز التذكير
 كالمجرور بك واسم لا يميزه وجزءها والمال والغير المصوب وكثرة يعيد ما لا يستفاد
 المعارف كالنقيم في ايمان رجل ولا استغنى في رجل وافضل رجل وامس رجل وكذا كل اسم يميز
 الشيء عن واحد لا عربي ولا كسبي ويخرج ايضا كل اسم حار يعبر به لكن يلزم اطهاره كفاعل جند
 والمعارف السادة مسد للمال كالعراك ووجه وجهه وما وماذا كنافي باب المال لا يغير
 تدل على لفظ المال والاصنام يذبله والمصدر العامل اذا لا يخرج عن مريد ربي زيد حسن
 يعبر فيج لان لفظ المعتدل مري في العمل اذ هو من جهة التركيب اللغوية يناسب الفعل ففعل
 والاصنام يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والقول والصفة الشبهة
 العاملة والماضي اخبار عن قيام في ذلك قيام فانما يخرج اذ لم يقل في الصمير المستكن نظر الاكون
 في الاصل انما مستغنى عن الغايل وعند الما تزي الاخبار عن المصدر المحذوف عامله
 عن انما انت سير وعندنا السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه
 ولما كان الما تزي على قبح الاخبار عن صيا يحسن صيرت صيا ومنه غيره اذ صيرت
 صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة كالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر والمجرور بالكا
 وواو القسم وانه وجية ومذ ومذ وكذا الرفع بعد مما اذ شرطه لفظ الزمان وكثير
 لا عداد المجرور فان المحققين استغنى الاخبار عنه لوجوب كون المعتبر صريحا في نفس
 الخبث والاضمار على ذلك وبعضهم جوزه عن الذي هذا ما يهتد بهم والمقادير البهيمية
 المفسر بما بعدها عن مرقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة والمضاف دون المضاف
 اليه اذ المضاف لا يضاف والموصوف بدون الصفة والصفة بدونه والموصول بدونه صلة
 وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احد
 وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرق من البدل
 من وايضا على الصلة من العايد في نحو جاء في زيد بولك ان اخبرت عن البدل
 عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما قالوا
 نقول في مريت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مريت به رجل زيد والثاني نقول
 عن البدل منه نحو الذي مريت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مريت به رجل
 به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول رجل هو وضع الرفع

مقام المجرور والمجرور اختلعا في بدل البعض والاشتمال فاجازة لا خفى اذا
 الصمير نفس ما بعد وصفه الزبدي اذ الصمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل
 تذكر خبر الموصول وكثير عبي ولحقها والفاظ التاكيد في الاشارة اذ انك الالف
 معتبرة في افادة التاكيد وايضا في خبر الموصول بلا تاكيد بلا من كذا وكطفه ليا
 دون المعطوف وكاف المضاف اليه من الكنية والاعلام الوجوه او جناش الارض
 وغيرها كاني القسم وامر القيس وابن ابي وابن عرس وابن قنرة للانا في وابن مقرص
 وام حبس وام ابرص المضاف اليه في مقلها صامرا العلمية كبعض حروف الكلمة
 وكذا قبح وكل حرف من حرفي المركب نحو بيت بيت وخمس عشر وبعليك وكهد
 فانها لا يميز ان وكذا كل ظاهر قام مقام الصمير في نحو اللقاة ما لحافة وقوله لا اري
 الموت يسبق الموت شي مما الظهارة يعيد التقييم ومنع بعضهم الاخبار عن جنس كان
 الاصل حوازه لانه كخبر البتداء ويخرج ايضا ما جاز اصناره لكن الصمير لا يعود الى ما
 تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل يتم وبس ولحقا تمام فان هذا الصمير لا يجي
 الا سبعة ميمر بما بعدها وكذا كل صمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كا
 الصمير في زيد صيرته وفي زيد ضرب وفي زيد مطلق اذ البتداء استحق الصمير
 من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد صيرته هو فان بقي الصمير كما كان مرجعا الى زيد
 يحرم لا نأقنا يحجب ان يقوم مقام الخبر عنه صمير عايدا الى الموصول وايضا في الصلة
 خالية من غايد الى الموصول وفي كذا هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول
 جعلناه عايدا الى الذي يقع خبر البتداء وهي جملة حاليا من غايد الى البتداء وتقول كذا هو
 الاخير خبر زيد واللام المشغل عليه لولا اسم الذي احد جزئية صمير مستحق لغير
 الموصول كغلامه في زيد صيرته غلامه فان المضاف اليه اعني لفظ غلامه
 مشتمل على الماء الذي استحقه البتداء قوله عليه اي على الصمير المستحق لغيره قبل وان
 استغنى بصمير جاز الاخبار عن صمير اخر وان مرجع الى ذلك البتداء وذلك كانه في زيد ايضا
 اخر جاز كذا الاخبار عن اي صمير شئت منها فلا يلزم لا يجوز ذلك لاعداد جمع
 عايد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الميز لم يعتد بها البتداء لان في قولك الذي
 زيد منار به لغير هو لفظ من يرجع الى زيد لانه صمير قد لحن وزيد مذكور في الصلة فلا

فلا يكون في ذكر ضمير فائدة وليس ما قال شي ولا ذكر زبد في الصدر لا يجعل
 المتبادر الذي هو الوصول بضاقي زيد حتى يحل الاخبار بزبد عنه من الفائدة بيان
 ذلك لان اذا اجبرت عنها صار به يكون المعنى الذي صار به اخر زيد زبد فقد
 عرفنا بالمتبادر ان هاهنا محضا هو مضروب اخي زيد فيجي ان يكون ذلك المحض زيدا
 وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجردة وهي ان زبد مضروب اخيه دون
 غيره وغيره وكذا ان اجبرت عن هاهنا يكون المعنى الذي صار به زبد اخوه زيد مضروب
 الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان هاهنا محضا اخوه صار به زبد
 فيستفيد من الخبر ان ذلك المحض نفس زبد وقال صاحب المعنى لا يجوز الاخبار عن واحد
 الضمير لان عودها على المتبادر سابق على استحقاق الوصول لهما ويقف للمبتداء
 على ارتباطها به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا يشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه
 الضمير الخبر عنه بعد الاخبار على ان حاله قبله بدليل صحة الاخبار عن تاء عن ضرب
 ولا يقف المتبادر على ارتباط الضمير بل يكفي باحدهما فتقول الاولى هو ارتباطها
 عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم
 ان استتقى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر
 المفسر في جملة اولي لا تعلق لهما بالثانية كما تقول زبد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصيح
 الاخبار عن هاء ضربه وبالشرط الثالث وهو تاجير الخبر عنه حين يخرج ما لا يصح
 تاجيره كضمير الشأن اذ لو لم يره لم يحصل الا بهام قبل التفسير وهو العوض في الا بان
 به كاسم وكذا كل مبهم مفسر ما بعد التخييم كضمير نعم وبس ورب ويخرج كل اسم فيه
 معنى الشرط ولا استفهام كس وما وابهم وكذا كم للجزية وكاي لتصدرهما لما بينهما من
 معنى الاستثناء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفضه كالظرف العيني المتمكنه عن عند وحي
 ويات مرة وبعيدات بين وكذا محرم وعشاء وسامعيات وكذا المصادر اللازمة
 بعضها كجاءت عليك وعن بما قالوا وان اجبرت عن ظرف متمكن حيث في ضميره
 بمنى كذا اجبرت من يوم الجمعة في قولك سررت يوم الجمعة في قولك سررت يوم الجمعة
 فتقول الذي سررت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوقفا فيه وهذا القول
 منهم بين على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول ولا

يتبع على ما قال الاخبار عن المفعول له عن الذي ضربت له تاديب هذا والضمير
 القائم مقام الخبر عنه ان كان الخبر عنه مجرورا بمنى بامر متقل وان كان مرفوعا
 فضميره اما مستتر كذا اجبرت عن زبد من جاء زبد واما بامر متقل كذا اجبرت
 الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كذا اجبرت عن زبد فيما جاء في الامر زيد في فصل
 ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذ اجبرت باللام وجري صلته على
 غير من هي كذا اجبرت عن زيدا باللام فانك تقول الضارب انما زيد وهذا عند العامة
 وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تأكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت
 مواقع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمرات عني للترو البارة الفصل والبار المنفصل
 فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بامر متقل كذا اجبرت عن زيدا في ضربت
 زيدا او منفصل كذا اجبرت عن زيدا في ما ضربت لامر زيدا كما عرفت من مواقع المتقل
 والمنفصل فاذا اجبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاجيره مرفوعا مستقلا لا بجزء
 المتبادر ثم اعلم انك اذا اجبرت عن ضمير المنكهم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم
 مقامه غايلا الرجوع الى الوصول وهو غائب كذا اجبرت عن احد ضميري من
 ولا يجوز العمل على المعنى كافي انا الذي سميت اي حيدره لعدم الفائدة فلا تقول في الا
 عن تاء من تلك الذي ضربت انما في الاخبار عن الكاف الذي ضربت انك
 فليس اذن قوله القائل انت انا يصح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اخبار ذلك
 دون من وما واي وما بالوصلات لانه ام الباب وهي اكثر استعمالا ولا يكون الا
 موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختموه ايضا لكثرة التفسير بيلك الفصل
 اسم فاعل او مفعول وبارا الضمير كافي عن الضارب انا زيدا في عن ضربت زيدا حتى
 يحصل الدرية فيها اكثر ولندكر حكم الاخبار في باب التناسخ فان فيه بعض الاشكال
 فتقول الاولى في باب التناسخ ان لا تغير الترتيب التناسخ على حالها ما امكن كما
 مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للخبر عنه الا اذا اضطررت
 اليه فاذا وجه العامل ان من جهة الفاعلية واعمل الثاني عن ضرب وكرم زيدا قلت
 مخبرا بالذي عن التناسخ فيه الذي ضرب وكرم زيدا قام مقام زيدا ضمير فاستتر
 في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل رجعا الى زيدا لم يكن

ما هنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المحذوف كما كان في المحذوف عنه كذا كذا
 في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف واللام عند الزيادة
 وابن السراج وجماعة من المتأخرين الضارب واكرم يزيد عطف الفعل الصريح وهو
 اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قد منا ولا يخفى يدخل
 اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمحذوف عنه في الاخبار جزاء عن الموصولين فيقول
 الضارب والمكرم يزيد كما تقول العاقل والكريم يزيد فكانه في الاصل من عطف الصفة
 على الصفة لان العاقل موصوفه لمقدره ومثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام لوت
 المكتبة في المزدحم وعن الزماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين مهمتين
 كما كان في الاصل فجلتين لان المتبادر والمخير نظير الفعل والفاعل فيقول في سكت عند
 اعمل الثاني الضارب هو والمكرم يزيد واول المذاهب اولى الامة اقل تغييرا ثم الثاني
 اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالانيان بالامتنان في العزم مكان
 الفعليتين في الاصل فما لا يرجح به على المذهب الاول اذ عطف الفعلة فيه باق
 في الحقيقة مع قلة التغير واما الوجه فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالوحدة
 كون المتنازع فيه كجزء كل وحدة منهما هي الرابط بينهما وان اعلنت الاولى في مثلنا قلت
 ايضا في الاخبار بالذم الذي ضرب واكرم يزيد جعلت مقام يزيد صمير فاستتر
 في ضرب لان العوض انه فاعل وكذا في الاخبار بالالف واللام عن الضارب واكرم يزيد
 وعند الاخفش الضارب والمكرم يزيد وقياس قوله المازني الضارب والمكرم هو
 يكون الامة معطوفة على الامة بين جزئي المعطوفة عليها كما كان الفعلية في
 الاصل معطوفة على الفعلية بان جزئها واذا الوجه العاملان من جهة المعنوية
 واعمل الثاني عن ضرب واكرم يزيد قلت مجزاع الناء الاولى بالذم الذي ضرب
 واكرم يزيد انا واما جعلت تاء اكرم ايضا صمير غائب وان كان المحذوف عنه هو الناء
 في الجملة الاولى لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير مرجع الى الموصوف
 وقد تقدم ان الموصوف اذا كان متبادر وهو متكلم والمخاطب من حيث المعنى فلا يقال
 الذي ذهبت انا لعدم فائدة الاخبار والتنازع ما هنا باق على حاله لجزاء انضاب زيد
 بضرب وقوله اكرم وان فضل بين بعض الصلة وبعض الامة ليس باجبي كما في هذا الباب

رب

وتقول محذوف باللام الضارب واكرم يزيد انا وعند الاخفش الضارب والمكرم يزيد انا
 والتنازع غير باق لان زيد لا يجوز انضابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء
 بعض الصلة وقياس قوله المازني الضارب انا والمكرم يزيد انا وكذا محذوف عن تاء اكرم
 بالذم والالف واللام سواء على المذهب الثلثة ويقول في الاخبار عن زيد بالذم والذم
 ضربت واكرمته زيد وبالف واللام الضارب انا والارمته زيد ابرمت صمير المفعول في
 الضاربة وان كان محذوف في الاصل لان صمير بالالف واللام لا يحذف كذا كذا وابرمت انا
 ابرمت انا تجري الصفة على غير من هو له وبعض المتقدمين يحذف صمير اللام في مثله نظرا
 الى الاصل ويقول على مذهب الاخفش الضارب انا والمكرم انا زيد وعند المازني
 الضارب انا على انه متبادر والمكرم انا على متبادر وجزء المكرم انا زيد جملة معطوفة
 على اخرى ويقول في هذه المسئلة اذ اعمل الاولى عن ضرب والارمته زيد ابرمت انا في اكرمته
 على المختار كما في باب التنازع محذوف الناء الاولى بالذم الذي ضرب واكرمته زيد
 انا وبالف واللام الضارب واكرمته زيد انا والتنازع باق في الموصوفين وعند الاخفش
 الضارب زيد والمكرم انا قلت زيد لا يجب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء
 صلة وعند المازني الضارب زيد انا والمكرم انا والاخبار عن تاء اكرمته كالاجار
 عن تاء ضربت سواء عند كلامهم واما الاخبار عن زيد بالذم فيقول في الذي ضربت واكرمته
 زيد متصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما وجب انفصاله وكذا بالف واللام الضارب
 هو الضمير القائم مقام زيد وابرمت انا تجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
 الضاربة انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضاربة انا والمكرم انا هو زيد ويزيد ضرب
 الضاربة لانه كان في الاصل مفعول ضرب والجملة المعطوفة اي المكرم انا هو متوسط
 بين جزئي المعطوف عليها ويقول في نحو ضربت و ضربت زيد عند اعمل الثاني محذوف عن
 الياء والفاء بالذم الذي ضربت و ضربت زيد انا ولا تقول ضربت ولا ضربت لاسر والتابع
 باق على حاله ويقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدان انا
 وعند الكسائي الذي ضربت وضرب الزيدان انا يحذف الفاعل ويقول بالالف واللام الضارب
 وهو ضرب زيد انا ابرمت هو لم يجرى الصفة على غير صاحبها والتنازع فيه باق باق وعلى
 مذهب الاخفش الضارب هو الضارب زيد انا والاولى ان يقال الضارب زيد لان الضارب

قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس
 بقياس في جميع المواضع وعند الثاني في الاخبار عن الياء الضاربة هو انا والصارب رزدا
 انا والاولي ان يقال الضارب رزدا انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن الياء الضاربة هو مبتداء وجز
 والصارب رزدا انا والاولي الضارب رزدا كسر وان اخبرت عن رزدا بالذية قلت الذي
 صر في صرته رزدا لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كسر وبالف واللام
 الضاربي وصرته رزدا وعند الاخفش الضاربي والصارب انا رزدا بارزنا الجري ضارب
 على غير من حوله وعند المازني الضاربي هو الاول الضارب انا على انه مبتداء وجز الضارب
 عند وان اعلمت الاول قلت محذورا بالذية عن الناء والياء الذي صر وصرته هند
 انا وبالف واللام الضارب وصرته هند انا والتنازع باق بينهما وعند الاخفش
 الضارب هند والصارب في انا بتقديم هند الى حسب عامله كسر وعقل المازني محذورا
 عن الناء الضارب هند والصاربي في انا ولما جاز الضارب عن الياء الضارب هند
 انا والصارب في انا وتقول محذورا عن هذا بالذية التي صرته وصرته هند وبالف واللام
 باللام الضارب انا وصرته هند وعند الاخفش الضارب انا والصاربي هند وعند
 الضارب انا والصاربي هي هند وند جن الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني رزدا
 درهما محذورا عن الناء او الياء بالذية اعطى واعطاه رزدا درهما انا واللام المعطى واعطى
 رزدا درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطى والمعطية رزدا درهما
 انا اما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد معفولي الاول نحو المعطى رزدا
 درهما والمعطية هو اياه انا وليس بوجه مخالفة الاصل في الفعل الاول يرد معفولي في
 الثاني باقامة الضميرين مقام معفولي الظاهرين بلا ضرورة واولئك في هذا الباب
 سبيله في التعدي الى واحد اعني جعل الكلام جليين يقال المعطى رزدا درهما انا والمعطية
 هو اياه انا وجزت عن رزدا قلت الذي اعطيت واعطاني درهما رزدا والمعطية انا
 اعطاني درهما رزدا بارزنا عايد اللام وبعض المتقدمين في حذفه لمطابقة الاصل
 على ما تقدم بارزنا الجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطية انا والمعطى بال
 صانعة او المعطى اياه كاتين في المضمات درهما رزدا ويجوز المعطى انا مراعاة للاصل
 المازني تقول من اظهر الضمير في المعطية اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابرار الضمير

لاجل اللام فانه لا يحذف عايد كسر وليس اعطى من افعال القلوب حتى لا يلزم ذكر
 الثاني بذكر الاول فان مردنا معفولي الاول كما هو مذنب المازني قلنا المعطية انا
 درهما والمعطية والمعطى اياه رزدا كما ذكرنا في المضمات في نحو صرني اياك وصرتك
 ولو قلت المعطية انا اياه والمعطى درهما رزدا على ان يكون اياه عايد الى درهما لا ضمرا
 للمفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كسر وان اخبرت
 عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانية رزدا درهم وصلت الضمير اذ لو موجب
 للفصل واللام المعطية انا واعطانية رزدا درهم وعند الاخفش المعطية انا والمعطى انا
 محذوف الضمير والمعطية والمعطى اياه رزدا درهم كصرتك وصرني اياك والممازني يرد
 المحذوف او المعطية او المعطى اياه هو درهم ويقول في طنت وطيني رزدا اخاك محذورا عن
 الناء والياء بالذية الذي ظن وطيني رزدا اخاك واللام الظان وطيني رزدا اخاك انا محذورا
 معفولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظان رزدا اخاك انا والممازني
 لو جعله جليين وردد المحذوف قال الظان رزدا اخاك والظان هو اياه انا فالمضمر ضمير
 اللام والمفصل ضمير اخاك وهو ضمير رزدا برهته الجري الصفة على غير صاحبها وان لغير
 عن رزدا قلت الذي ظنت وطيني اخاك رزدا والظان انا اخاك وطيني اياه وظنته
 رزدا نحو ظنتك وظنك اياه على ما بين في المضمات اظهرت ضمير المفعول في الظان
 لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذف مراعاة للاصل واظهرت ثاني معفولي
 الظان لان افعال القلوب عيب في لا غلب بد كراحد معفوليما ذكرنا في الممازني
 انا الجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظان انا اخاك والظان اياه
 رزدا وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظنت وطينته رزدا وطيني اياه اخوك و
 الظان انا رزدا اياه وظنته او ظني اياه اخوك ولما جاز بعضهم الظان انا رزدا والاولي
 انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمير ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند التنازع
 واولهما وعند الاخفش الظان انا رزدا اياه والظان هو اياه اخوك والظان هو اياه
 والظان هو اخوك كسر في ظنك وصرتك ابرار الضمير في الظان هو والظان هو اياه
 لكون الصفة للالف واللام اليه هي الاخ والضمير رزدا وند وان كان الاخ من حيث
 المعنى لكن العاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني رزدا عر سلفنا

مخبرا عن الاء والياء بالذية الذي اعلم واعلم مرئيا عن مطلقا انا باللام المعلم واعلم
 مرئيا عن مطلقا انا وعند لا حفض العلم والمعلم مرئيا عن مطلقا انا وان احبوت
 عن مرئيا بالذية قلت الذي اعلمت واعلم مرئيا عن مطلقا مرئيا وباللام المعلم انا واعلم
 عن مطلقا مرئيا عند عند من غير لا فضاء على المفعول الاول وعند سبويه المعلم
 انا مطلقا واعلم مرئيا مرئيا وعند لا حفض المعلم انا واعلم مرئيا عن مطلقا مرئيا اذا
 على اول الفاعيل وان لم يقتصر فالمعلم انا عن مطلقا والمعلم انا مرئيا فاية الاول
 لمر الثاني لمطلقا ويعلم المعلم انا عن من يلى ومن يلى انا وان احبوت عن مر
 بالذية وقلت الذي اعلمت واعلم مرئيا مرئيا عن مطلقا مرئيا وباللام المعلم انا مرئيا اياه مطلقا
 واعلم مرئيا اياه عن مرئيا مرئيا عن مطلقا مرئيا عن مطلقا مرئيا عن مطلقا مرئيا
 لان عايد اللام لا يحذف على لا صح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته وصلته بالمعلم
 فقلت المعلم انا لا يلى بالمفعول الاول كاي مفعول مام فاعله وانما ذكرت مطلقا لان
 ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قبل وجب ما هنا ذكر المفعول الاول اعني
 مرئيا لئلا يلبس الثاني بالاول والفايل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط
 لم يحزن ان يكون احدهما الاول والثاني احدهما الباقي لان ذكر احدهما الباقي يوجب ذكر الثاني
 فتبين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ما هنا ذكر الاول لئلا
 من اول اللام ان الضمير ليس بالمفعول الاول ونقول على مذهب الاحفش المعلم انا مرئيا اياه
 مطلقا والمعلم اياه مرئيا اياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القيام مقام عن مرئيا
 عند والثاني ضمير مطلقا وان احبوت عن مطلقا بالذية قلت الذي اعلمت واعلم
 مرئيا عن اياه مطلقا والمعلم انا مرئيا عن اياه مطلقا واعلم مرئيا اياه مطلقا انا مرئيا اياه
 على عن صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعني اياه الذي بعد عن مطلقا لئلا يلبس
 انقل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عن الذكر له الثالث اعني ضمير اللام وما ذكر الاول اعني
 مرئيا فنية النظر المذكور ويعلم اعلم مرئيا اياه وعند لا حفض المعلم انا مرئيا عن اياه والمعلم
 هو اياه مطلقا والمعلم اياه هو انا مرئيا هو لمرري الصفة على عن صاحبها وهذا
 القدر من القدر كاف لم بصيرة قوله وبالاسمية موصولة واستفهامية لما كان في
 البيئات ما يوافق لفظ الموصولة لم يجعل لباب راسه بل بين في ضمن الوصولات

بين ما وافق اسم الفعل من في اللفظ البيئات في اسماء الافعال كباب فجار وباب
 فناق وباب فقام الواقعة لباب يزال ولو قصد لا لا حفضا ومراعاة المناسبة
 اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابو ابا راسها فنها ما قوله وبالاسمية اعلم ان
 ما يكون حرفا ايضا ويرجى على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء مقرر للاقسام ما
 الاسمية وترك اقسام الحرفية لعدم الحرف قوله من موصولة كاذكرا ولا استفهامية عن ما صنعتك
 وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله مانت ويب ايت والفز ويعني التقطيم عن قوله
 يا سيدا مانت من سيد والفاقة مانتا ومعنى لا تكرار عن فيمات من ذكرها اي لا تذكر على
 الثاني لا وتقد يحذف الف مالا استفهامية في لا غلب عند الجزاء ما حرف جر مضاف
 وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يكن فاجزا لاجار عنها فقدم عليها وركب معها
 حتى يصير ملحج كلمة من موصولة للاستفهام فلا يفظ الاستفهام عن مرتبة القدر حتى
 حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف لمر من وم لا استفهام مجزى من لكونه حرفا صحيحا لا
 جزاء مجزى من الصحيح في عمل الحركات وقد جاء الالف ثانيا قال على ما قام يشتمل ليم كجزء من
 في دمان واذا جاء بعده الاستفهامية لم يحذف الفاعل عما هنا لا يستقل وذلك لان دالمالم
 ثبت مرئيا ولا يكون موصولا لامع ما صار مع ما ذا كلمة واحدة فصار الالف كانه في وسط
 الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحضنة من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ماء الشرطية
 المجردة وان تاركت الاستفهامية في القدر والشرطية عن ما تنقع اصنع والكرة الموصوفة
 اما بغير عن مرئيا بما عجب لك واما بغير كقول مرئيا بانه الفوس من الامر له فوجه كمال التقاد
 كاي قوله مرئيا من الذين قال المصلح ان الحاة اختاروا كوها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصول
 واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا
 قوله والفايل ان يكون من متعلقة بكرة وهي للتفصيل بكرة كاي في اخذت من الدرهم اي من
 الدرهم شيئا فكذا ما هنا معناه نكر من الامر شيئا وقوله فوجه صفة الامر لان اللام غير موصولة
 فقه ويجوز ايضا تفصيل بكرة معنى تفصيل وتقبص ويعني بالثامنة نكر غير موصوفة وذلك
 عن ما التفصيل عند مبيونه ونفاي اي نعم شيئا عن عند المجرى والى على ويكون ايضا ما
 معرفة تامر اي غير موصوفة ولا موصولة عند مبيونه يعني التي قال في فنهاي اي نعم
 التي في وكذا في دقته دقا فهاي نعم التي ونعم الدت والصد مربة حرف مبيون واسم

ان يكون ما هنا

موصول عند الاخفش والرهاف والبريد كما من قبل واما الذي في المصدرية فلا خلاف
 في اسمها اللام فيها وذلك على ما قال على من في النسخ زلت انفسهم منهم في البلا كالذي
 زلت في الرجاء اي زولا كالزول الذي زلت في الرافعة وصفة واختلف في ما يليه من النسخ
 لا فائدة للايهام وتوكيد التكبير فقال بعضهم اسم فاعية في مثل ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم
 زياره فيكون الحرف زيادة الاسم ولا مستند لها بالحرية وهذا المستقيم لانه لا يجب
 الفصل لكونه اسما زيدا لقاعدة الفصل وايضا ثبتت زيادتها في فاعية ووصفها لم تثبت في
 على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وقاية ما هذا اما التحفيز على جعل اعطيت لاعطية ما انا
 عن لام واحد فقير الغن والام ما يوسد من يوسد او التوزيع على اصره صرا ما اي نوعا من
 اي نوع كان ويختم هذه المعاني كلها في الايهام وتأكيد التكبير اي عطية لا تعرف من حقا
 وامر مجهول لا يعرف من عظمتها ومنها مجهول لا يعرف من قوله وس كذلك لا في القام والصفة
 اما من الموصولة في لقيت من جاءك والشرطية عن من نقص بصر من والاستفهامية
 عن من غلامك ومن صنت والنك الموصولة بالمفرد كقوله فكيف يا فضله على من غير
 ناسا اليه محذرا انا بالجملة كقوله رب من انصحت عينا صدة فديته لي من انا بطبع ولا عيانه
 اي غير محتاجة الى الصلة والصفة للاعتدائي على فاعية كقوله كونه انك غير موصوفة وهي عند
 الكوفيين حرفان زيدا وانشد والاذير سناس المجد قد علمت ذلك العتيقة واللاترون اسانا
 معدودا وانشد ايضا باسا من فضل من حلت له حرمات على لسانهم قرم الشهور يا شاة
 ما نفيص صلة بنا ما من الشرطيتين والاستفهام متين والموصولين ظاهرة واللاترون
 فاما الاحتياج الى الصفة وجوابا والاشارة اليها لما موصولين لفظا وكذا ما التامة ومن
 في وجهها الذي العلم ولا تعرف لما يعلم حلا فالقطرت ويقع على ما لا يعلم تقليبا كقوله
 تع ومن لم له برزقين ويقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه
 قولهم ومن من يبي على بطنه ومن من يبي على رجلين ومن من يبي على اربع وذلك لانه
 قالهم ومن من الضمير عائد الى كل اداة فقلب العلماء في الضمير ثم بي على هذا
 التعليل فقال من يبي على بطنه ومن يبي على اربع وما في الغالب لما يعلم وقد جاء في
 العلم قليلا في ابي زيد سجان ما حرك لثا سجان ما حرك لثا سجان قال تع وما سلكت ايمانكم
 ويستعمل ايضا في الغالب في صفت العالم عن زياره ما هذا الرجل من سواد من صفت

والجواب عالم او غير ذلك واستعمل ايضا استفهاما كانت او غير في المجهول ما هي وحقيقتها
 ولهذا يقال حقيقة الشيء ما هي وفي مسوبة الى ما الماهية مقلوبة المنة هادوا لاصل
 الماهية او بقوله انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كني في قول
 ما هذا افرس ام بقرام سان فاذا عرفت انه انسان مثلا وسكنت انه زيدا وعلمت من هو
 وقوله فرعون وما رب العالمين يحزن ان يكون من الاعراب الوصف قال موي عليه السلام
 رب السموات يحزن ان يكون من الاعراب الماهية لكن موي عليه السلام اجاب ببيان الاول
 دون بيان الماهية بغيرها فزعم على انه لا يعرف الا بالصفات وما هي غير معلومة للبشر
 وقوله لم جان ما حرك لثا وما حرك الرعد بجملة يحزن ان يكون لكونه تع مجهول الماهية ومن ما
 في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للشيء والجمع والوث فان عني بها احد هذه الاشياء فرا
 عات اللفظ فيما يعبر به عنهما عن الصغير والاشارة وعن ما اكثر والاغلب وانما كان كذلك
 لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة الموهولة عليها من المعنى اذ هو صلة الى المعنى وكذا في
 غير من وما يقول ذلك المحض لقيته وان كان موشا قال تع خلقكم من نفس واحدة والمراد
 عليه السلام وقوله ثلث نفس من الرجال وثلثة اعرض من النساء فهذا اولى من العكس كما عي
 في باب العدد فان تقدم على الجملة على من وشبهها من المولات ما يعصده في اخر مرعا
 المعنى في ذلك الجملة كقولهم من احبها من اولى من قولك احبته لقدم لفظ منهن فلذا لم
 يختلف الترتيب في تكرار من يفت ومن يات بخلاف قوله ويجعل لانه جاء بعد قوله منكن وهو
 ما صد المعنى فلذا قالون فاجرا وان حصل مراعاة اللفظ ليس وجب مراعاة المعنى فلا تقول
 لقيت من احبه وانت تريد من النساء الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى
 فيما وجب مطابقة الجملة على المعنى عن من يبي محسنة تلك ولا يحوز بحسن لانه خبر يبي
 الجملة على معنى من الذي يبي اليه والخبر المشتق يجب مطابقة البدء تذكر وان يشا
 وافراد وتشنية وجمعا وبارا ابي السراج من يبي محسن نظر الى ان يبي مراد به من الذي
 يحوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي اليه هي صلة الصلة كاي في قوله ما انا بالذي
 قابل لك شيئا قبل من محسن املك سهل الذكر لان المقدم لم يعين كونه بلفظ المذكور
 الموت ولا اصل الى على اللفظ كما مر فتقدم مذكرا وكون مراعاة اللفظ اكثر من مراعاة المعنى
 كان اذا اجتمع المراعان تقديم المراعاة اللفظ اكثر من العكس الى قال تع من يوس باه

ويجعل صاحب يد حله جنات تجزي من تحتها الانهار حلا على اللفظ من قال خالدين حلا على
الجنة ولكن هذا اولى ايضا مرجع سبحانه تع بعد قوله خالدين الى الخال على اللفظ على الجنة فضلا عن
فيها ابداء احسن اصله من كان اما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فقل ان حيد
عن بعض الكوفيين سعة الاول في اللفظ على صفة الالف في اللفظ الموصولة فانه يستغني عنها فلا يقال ان
جاء حذفه موصولة ثم انك ان ايت لها بصاحب من الموصوف والابتداء جاء الزيدان الضا
علاهما ولم يؤدب خدام لم يخرج فيما يرب عنها من الضمير وام لا تارة مراعات لفظها
وان كانت صالحة كمن واللفظ والشيء والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لاختلاف
موصولة فكل هذا كلام التعريف في معنى الحسن علاهما وكان الضمير مرجع الى صاحب
لان اليها وان لم يجرى بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقول او يضيح في الطاعن الولي
اي في الطاعين الولين ويجوز ان يكون افرده لكونه صفة مقدرة للفظ اي
في الجمع الطاعن قوله واي اية كمن قد ذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والثنائية
والجمع فاي الموصولة عن ضرب ايم لقيت ولا استقامية عن ايم اخوت وايم لقيت
والشرطية عن ايا ما ندعو فله الامام الحسين والموصوفة عن اياها الرجل ولا عرف كونه
معرفة موصوفة لا في البدء والجار لا خفش كونه موصوفة كما هو مررت با
محب لك قيل جاء الذي نكرة موصوفة عن الذي محسن اليك واي يقع صفة
ايضا بلا اتفاق لا كما كان فيها خلافا كما مر فلا ادري لم لم يذكر المصنف هنا بل جعلها
كمن التي تقع صفة ولعله لم يري ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى رجل اي
رجل عظيم يسئل عن حاله لانه لا يعرف كل واحد حيث يسئل عنه ثم نقل عن لا
استفهامية الى الصفة فاعتبر عليها اعراب الموصوف واي معرفة من بين اخرها الى
صولات على خلاف في اللذان واللتان وفي رواية الطائفة ومن بين اخرها النصف
لجنة لا استفهام والشرط واما ذلك لا الزمهم لها الاضافة المرحمة لطالب الاسمية وليس كل
مضاف بمرب لا تروى الى عدم اعراب خمسة عشر وكما مر في عدم الزمها الاضافة وكذا
بضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كذا اضافة كما في الظروف
البينية واما الزمها الاضافة لان وصفها يعيد بعضنا من كل كما مر في باب الوصف فاما
حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يرب كما في البدء وان كان مقدرا بقي على

اعرابه كما في قوله تع ايا ما ندعو الا اليه كاي فانه مقطوع من الاضافة مع اعرابه وذلك
لانه كاي في ما في الكايات قوله لا اذا حذف صدره صلته اصلها الاسمية
او فعليه والعلية لا يحذف سها في فلا يبي اي معا والاسمية قد يحذف صدرها
اي المبتداء بشرط ان يكون ضمير المفعول الى اي فلا يحذف المبتداء في عن اصريهم علا
قائم وايم زيدا فلا مرفوعا ولا يحذف كثيرا مع اي دون يارا الموصولات لكونه مستقلا
مع صلته لم يزم اضافة واما لم يحذف احدي حربي العلية لان التضاف الجزئي
فيما اشد واما حذف المبتداء اذا كان ضمير الموصولة لانه كانه بالنظر الى الموصولة كالايم
المكرر على الولا معنى فاذا حذف المبتداء صار مبينا كاخواته الموصولة وذلك انا
اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فاذا في سبب يرجع اليها ويحذف
الضم تشبيها يقبل وبذلك حذف منه بعض ما يوصف به وبنييه اي الصلة لانها
مبنية للموصولة كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مند
سيوبه وهو لاكثر اي كونه مبينا على الضم عند حذف المبتداء قال سيوبه ولا على
مع حذف الصدر لغيره حيد جارية الشوا ايم اشد على الرحمن مضب ايم وذلك لانه
لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزئها وقد بقي ما هو مقدر العامة الى الجزئية
الجزئية من حيث من حذف الكوفة حيث ايتت مكة فلم اسمع احدا يقول في عن اصريهم
افضل الا مضوبا وان لم ينصف مع حذف المبتداء عن الكرم ايا افضل فكلام العرب
لا اعراب ولجار بعضهم البناء قيا لا اسما عا فيقول اكرم ايا افضل مضوبا ملا تقي و
للخليل ويونس يقول لان اضرب او افضل مرفوعا اما على الحكاية والتقليد كما في من مذ
همما قال سيوبه لا يرفع عن اضرب ايا افضل ولا يرفع ايضا على الضم قيا على ايم افضل
لان ذلك مخالف القياس ولم يسمع من العرب الا انا افضل مضوبا ولو قالوا العلتا اولى
مرفوعا مضوبا قال الجري اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف
اليه ايضا معر لان حذف المضاف اليه يرفع حاب الحرفية كما في قيل وبعد وفيه
الكوفيين والخليل الى ان ايم في مثل هذا الموضع معرفة مرفوعة على المبتداء ما بعد
حذفها وهي استفهامية لا موصولة قالوا في في الاية مبتداء خبر اشد ومن كل
شيعة معرول لتزعم كما تقول اكلت من كل طعام قال تع او تيت من كل شيء فيكون

فيكون من التبعض والكلام محلي عني ايم اشد صفة شيعية على اصنام القول اي كل شيعية
مقول فيهم ايم اشد كقولهم جاء بمذاق هل رأت الذي فقط قال للليل عني قولهم اصرب
ايهم افضل اي اصرب الذين يقال لطلبه ايم افضل كما قال الا حطل ولقد اتيت من القناه
بمزل فابيت لاحرج ولا محرم اي اتيت مقولا في لاحرج ولا محرم اي هو لاحرج قال يسي
لوحا ز اصرب ايم على الحكاية لاجرا اصرب الفاسق الخت اي اصرب الذي يقال
له الفاسق الخيث بل مثله يي في صرة السور في سعة الكلام ومذهب يونس في
مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويور الغيلق في غزال القلوب ايضا
عني اصرب اذا قتل ايم افضل كما يي في باب افعال القلوب وليس يشي لان المعلق يجب
كونه في صلة جملة والنضوب عني اصرب واقتل لا يكون جملة والعلق اما استفهام
اولام لا ابتداء واي بعد عني اصرب واقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه
الحكاية كما قال الخليل ياي موصولة بعد وقال لا خفش في لاية من فيها رايه كما هو من
من زيادة في الوجوب وكل شيعية مفعول لنزع عن ايم اشد جملة مستأنفة لا تعلق لها
بالفعل قال البرد ايم فاعل شيعية اي لنزع عن كل فريق يشيع ايم هو اشد واي يحني
الذي وعنداي عرواية واذا حذف منها ما يضاف اليه مفتت القصر عني اصرب
اية لقيتها قال لصر فيها بالصلة والتاثير فلما على مذهب في التعريف المانع من القصر
تعرية الموصولات واعتد تاء التاثير بلا علمية وجزم بصرفها وهو القياس
فيما اذا صنعت وجمان اعلم ان زلا عني الموصولة ولا زائدة لامع ما من ولا استفهام
ولا ولي فيها هو الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بعينه الذي اي الذي هو على احد
الابتداء عني ما انا بالذي قابل واما قولك من ذاقا فماذا فيه اسم اشارة لا غير ويجمل
في الذي يعبر عن اسم ما الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم الاشارة كما في قوله من هذا
الذي هو جند الكرم وهاء التثنية يدخل على اسم اشارة كما في قوله من هذا الذي هو
جند لكم وهاء التثنية يدخل على اسم الاشارة وقد جاء زائدة بعد الموصولة قال دعي ما
علمت ما نقيه ولكن بالغيب بنني ولعل ان يمنع عني موصولة مطلقا ويحكم فيما اذا
صنعت بزيادة ما رفع الجواب في عني قوله تع يسلمونك ما اذا يعقوب قول العفوق رفع
البدا في قوله عني الا ان لا ان الرب ما اذا يجاور اعن فيفقيه لم خلا ولا باطل ولا ما مستبداء

والفعل بعد الزيادة خبر على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذية
حظهم على ادعاء كونها هاهنا موصولة مرفوعة للجواب والبدل في الفصح المشهور ولو
جاز ان يدعي في الجواب انه غير مطابقة السؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثير المبحر
دعوى التقاطع بين البدل والبدل منه فوجب ان يكون ما اذا يجاور جملة اسبة
خبر المتبداء فيها فعليه وما ذكر حذف الضمير في خبر المتبداء فقليل نادرا تقدم
في باب البدل وتجزم الجملة الخبرية في نحو ما اذا يجاور كثيرا غالب ففرغنا ان الجملة صلة
لذا جاز لان حذف من الصلة وحذف اكثر من حذف من الخبر كما مر في المتبداء واما
قل اظها والضمير المنضوب في الجملة التي بعد ما من بين الموصولات المزمنة هاهنا الاستفهام
او من لان لا يكون موصولة لاي قبلها احد مما كان الشاغل الماثل بانقال الصلة
بالموصول اكثر وكان التحقيق بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز
حذف المتبداء في صلة ايم في السعة دون صلة غيرها وذلك تشاقلها بالمضام
اليه واما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان موصولا لان ما اذا اذن جملة ابتدائية
ذامبتداء وما خبره مقدم لكونه نكرة وعند سيوئه ما مستبداء مع تنكيه وذا خبره على
ما مر في باب المتبداء وللاولي في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر
مستبداء محذوف وذلك المتبداء ضمير راجع الى الموصولة فقوله تع اساطير الاولين ليس
يجواب لقوله الكفار ما ازالهم ازالهم اذ لو كان جوابا له لكان العينة هو اساطير الاولين اي
الذي ازالهم اساطير الاولين والعايلون بهذا كانوا كفارا لا يقرن بالزال فهو
اذن كلام مستأنف اي ليس ما ذكره عن ازاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان
ذامرية فما منصوبة للحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون
الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اصنام مثل الفعل الذي انضبط به ما في
السؤال حذف للدلالة السؤال عليه فقوله تع ما ازالهم ازالهم اذ لو كان خبرا او ما
لنرم نصب ليكون محال الجواب الكفار لان الضمير يرفع يكون ازاله مقدما والرفع
يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويجمل تقدير الموصولة المذكور في السؤال
مستبداء كما في قوله تع العفوان اشتغل الفعل بعد ما اذا يصير منصوب عني ما اذا تفعله
او المتعلقة عني ما اذا يفتق حقه فيكون ما مستبداء اولى وان جعلت ذامرية ايضا لان

الرفع في رتبة لقيته اولى من النصب كما في الضوب على شريطة التفسير ورفع الجواب التفسير
 اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة او مترادفة واما في نحو ما اذا قيل وماذا عرض وقوله تع
 ماذا اعلمهم لو اسما وماذا اهلهم سالين بعد افضل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بصغيره
 او متعلقه فالجمله ابتدائية وجعلت ذا مترادفة او موصولة فرفع البدل اذن وجب ورفع الجواب
 مختار على كل حال وقوله الشاعر وما داعي الواسق ان يتخذن حوى ان يقولوا اني كعاشق
 قبل ذلتيه مترادفة لا موصولة اذ الصلة لا يكون الاحترافية وعي ليس بمنزلة وهذا يلزم في خبر
 المتبداء ايضا فان قيل خبر المتبداء قد جاء طليعة كقوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اصربه
 قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع جريها كقوله واي لوج نظرة قبل اليه لعل وان طعت فوالها
 انزوها وعي لعل متقاربان فان قدر القول هاهنا جاز المتنازع ان يفهم ايضا في خبر
 المتبداء ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتخذن الكون موصولة بالتقدير ان يتخذن في
 هذا ولا بأس ان تذكر بعض ما اهل المص من احكام الموصول واحكام من وما واي في الاستفهام
 وما يناسبها فتقول الموصولة والصلة كجري اسم وقد ثبت للموصول التقديم بكون الصلة
 مسببة له فيجب الصلة الناحية فلا يتقدم الصلة ولا جزؤها على الموصول فلا نقل الصلة
 ولا ما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعول اذن جزؤها قد تقر بان جزؤها لا يتقدم
 على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدره بل او لكن او علامة جوا
 القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك التعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا
 يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض تابع للموصول كالوصف والبدل
 والعطفين والتاكيد ولا يغير عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا يجيء بها
 تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة وما بعد ما المصلة
 لها معا او صلة للاخير وصلة الاولى مخذوفة مدلوله بالظاهرة عليها بعد جواز
 حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللواتي والقي واللاتي نهن ان كنبت
 لداني وقد يفصل بين الموصول والصلة بمفعول الصلة نحو الذي اياه صرت لان الفصل
 ليس يا حنيني منها ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبي ان زيدا صرت لا
 الحرف الموصول حرف مصلية في الجملة بعد هاتين بل المصلة فيطلب قربها من
 متضمن المصدر وكذلك في الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الا على فعل في صورة اسم

الفاعل او المفعول كما فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليها
 يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي
 صلة كالتقول في باب التنازع معاملة اللام الذي صرت ومن يوتي علمانه مزيدا
 ليس الفصل يا حنيني من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كالتقول جاءني الذي
 قائم ابو والذي صرت مزيدا اخر اذ لا مانع منه فان قيل ليس كان الوصف والصل
 كجري اسم بعض الصلة والبعض الآخر ايضا كالجريين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض
 كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت ياها ايضا كالجريين لانها كجريين لا يجب ترتيب
 احدهما على الآخر بل كجريين يجوز تعقب كل منهما لا اخر عبارة الصلة والموصول فان
 تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لما رفتين بهذا الضمير من قال ان خبر ما دام
 لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول لا يبي غير الالف واللام اذا
 عملت قال فان ادع اللواتي من اناس اصناعوا هن الادع الدنيا وقد لزم حذفها مع اللواتي
 معطوفا عليها التي اذا قصد بها الدوامي لم ينفذ حذفها ان الداهيتين الصغيرتين والكبيرتين
 وصلنا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في خبر البيان فلذلك كنا على ايها
 بغير صلة مسببة ويجوز كون نصغير البتات للتعظيم كما في قوله ووجهية نصير منها
 لا انامل ولعبار الكوفون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للنصب
 قالوا قوله تع وما من الا له مقام معلوم اي لا من له مقام ونحو قوله النبي بس الليالي
 سهرت من طوبى ويجوز ان يكون من هذا المعنى لانت البيت اكرم اهله واقدر في اقامته
 بلا صايل ولا وجه لمع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حرفي
 الكلمة وان كانت فاء او عيناً كشيعة وم وليس الموصول بالقي منها ولا يحذف من الموصول
 الحرفية الا ان في الواضع المحصورة كما يجي في الافعال المضوية وذلك لقوة الدلالة عليها
 وكون الحروف التي قبلها كالتانيية عنهما ما احكام من وما واي في الاستفهام فتقول
 اذا استفهمت من عن مذكور متكون عاقل وقتت على من جاز لك حكاية اعراب
 ذلك المذكور وحكاية علامات تشبيه وجمعه وتانييه في لفظ من فتقول من اذا قيل
 جاءني رجل ومعنا اذا قيل رايت رجلا او بينه اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين
 اذا قيل جاءني رجلان ومنان ومنين ومررت برجلين ومنان ومنين اذا قيل جاءني

مسكون او رجال او قوم وفي النصب والجرمين ومنه اذا قيل جاءني صائرا او طائرا
وكذا في النصب لا يختلف ومثله اذا قيل جاءني صائرا او طائرا وفي النصب
والجرمين ومنه اذا قيل جاءني سلماء او منوراب وكذا في النصب والجرمين
اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلا حكاية هذه العلامات لا بد فيها
من محكي مذكور قبل الحكاية تنبث فيه تلك العلامات حتى يحكى وعن ضم في الحكاية
ان الخطاب ان السو له هو مذكور بعينه لا غير حتى يكون نضوا واشتراط في التناق
العلامات المذكورة من كونها سوالا عن نكرة لان العارفين اذا استفهم بها عنها ذكرت
بعدها في اغلب الامحكية او غير محكية كما يجي لان الاستفهام عن العارفين ليس في
النكرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التحقيف عند السؤال عنه كالفعل في النكر
ولو ذكرت ايضا النكرات لم يحكيها بعدها لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية
من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية في المذكورة ولا نقول من الرجل من قال جاءني
رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة
ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو من ذلك و
عنهما وان قصدت هما هو الكثرة حذفت النكرة وان ثبتت العلامات في لفظ من وصل
حذفها قصد التحقيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلما
كان حذفها بعد من اكثر من ابتاعها ومع الحرف فالحكاية في من اولي لاجل التبعيض من
اول الامر على ان المستفهم عنه هو النكرة المذكورة لانه اذا لم يحكى في لفظ من فيها
نوع السامع ان المستفهم عنه تفرده بعدها واشتراط الفعل في هذه الحكاية فظ لان
من للعقله واما اشتراط الوقف على من ولم يشترط ذلك في اي بل يعقل فيها اي ياف
وايا ياف ياف ياف فلا من مبنية يستكر عليها الاعراب فان شق حكاية الاعراب
عليها في حالة لا تكون فيها على المفرد المذكور في اغلب وهو اصل المبنى والجمع والوثن اعراب
ولا تنقح التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر والتوقي واما اي فاف
كانت معرفة فلم يستكر عليها حكاية الاعراب ولا وصل ولا وقفا وانما زادوا في المفرد
المذكر الوان والياء والالف بدل الحركات لانهم لم يحكي الحركات النكر كما هي كانت الكلمة
في حالت الوقف متحركة بصوت الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات

حروف تشبهها ساكنة وجاء قبلها بحركات تناسبا عذا هو من ذهب البهر وقاف
البر في بل انشق فيها الحركات للحكاية لا عراب كما في اي ثم لما كان الحال الوقف والجر
الوقوف عليه ساكن اشبه الحركات فتولدت الحروف وكلا القلين ممكن ولم يمكن
اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منه اذ هاء التانيث في الوقف لا يكون لها
ساكنة فاكثفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان
الاعراب في الدات واذا امتنع اجتماع مراعات الرفع والاصل كان حفظ الاصل اولى
والجر وامسات في ذلك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان مجرد في المد مجرد في سلماء
وهنات في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركات بخلاف منوا وبينه ومنافاة
بمنزلة نحو نريد ورجل وثبت فيه حال الوقف للحركات مع حرف المد بعدها اغنى الفتح نحو
نريد افلم يستكر في من الحارفي مجرله عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها
واسكان النون في هتان وستان وستانين تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة
اللاحقة في بها بل هي للحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم قبل
تاء التانيث وقرب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت ولخت وهنت لما لم يحصى التاء
للتانيث بل كانت بدلا من اللام وبها سكنت النون في المفرد نحو بنت ولاكثر نحو بكها
لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التانيث كما هو
حقه واما في المبنى فقد حكيت الاعراب لمجمل في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء
عن ستان وستانين وقد جاء مثله في حركة النون التي قبل التاء هذا وكذا في من الوقوف
عليها استفهم بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد والياء كما
ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكور حاكيا للاعراب فقط فلا يحكى علامات المبنى والجمع
والوثن وان كنت تشل عنها ايضا احرار لم على اصلا من صلاحيتها لكل بلفظ واحد
فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلا او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة من او على هذا
قياس النصب والجر تانيما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا بعلامات اخر كما
في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن النكر واما اي اذا استفهمت عن المذكور
النكر وجاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المبنى والجمع والوثن في لفظها لانك
لا تنقح حروف المد بالمفرد المذكور بل تقرب بالحركات في الوصل عن اي ياف ياف ياف ياف

يا في في الوقت يكن يا في الرفع والجر وتقلب التكوين العا في حال الضب كافي الوقت
 على سائر المعربات لان ايا معرب فيسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية
 من وهما العقل والوقت اما العقل فلان ايا في اصل ومنها العقل و غيرهم فلان اصل
 اي يستعمل في العقل و غيرهم بخلاف من ولما الوقت فلما سري من واما اشتراط في حكايتهما
 كون الحكاية مذكورة في الما في من ولك في اي وجه اخر وصلا وهو لا يقتصر على اعراب
 اي معرفة فتقول اي و ايا و اي في العزم والتثنية والجمع مذكرا كان او مؤنثا في الحركات الثلاث
 لا في حال الحكاية وجهان احدهما اعرابها فتكون مبتدأة ثم و في الخبر ومفعولة محدثة
 الفعل ومجرورة مضمرة للار وهذا ضعيف لان اصمار الجار قليل نادر وايضا ثنية او جمع
 لغیر الحكاية ضعيفان كما في الاول ان يقال كان في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ للكلم
 على وجه الحكاية وتعملها مرفوعة على الابتداء والتقدير من هو اي هو اي جمل هو الجار يونس
 الحكاية من وصلا قياسا على اي فقال من يا في في و ما يا في في و يا في في و عليه حمل قول الشاعر
 انا انا ري فقلت من انتم فقالوا ليس قلت عرظا ما وليس شيء لانه لم تقدم جمع منكرا
 حتى يمكن وجوب من انه سمع من العرب ضرب من ما استفهاما عن الضارب والمضروب
 قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل واحد وذلك لعدم الفعل على كلمة لا
 مستفهم واما اعرابها فتقبل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا ولا فكيف تفر
 مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه
 الحكاية الا ترى في قوله من انتم وليس بحكي كانه يونس اذا لم يذكر قبله والعلامات
 المذكورة لا تلحق من لا في في اخر الكلام لانها في حالة الوقت واذا قيل مررت رجلا ولم اقل
 من ومنه واذا قيل مررت رجلا وامرأة قلت من ومنا في جاري رجل وامرأتان من ومن
 و عليه نفس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السوال عن العاقل من ومن غير
 العاقل باي نحو من و ابي فمن قال لقيت رجلا وماري و عليه نفس واما المعارف
 بعد من فتقول في اما اعلام واما غيرهما فغير اعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها ان لا
 حكاية فيها ولا في من بعد حذفها من المبرد عن يونس ولم يحكم عنه سيبويه انها
 تذكر بعد من بحكية لا اعلام اذا قال العاقل مررت اخا مررت قلت من اخا مررت ولما ذكر ذلك
 سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل في من تتران وليست بقرينة كما في تالها انها

تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند
 السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع مين
 و يقول قد مررت به فتقول منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب
 اهل الجواز ومذهب بني تميم فاهل الجواز يحكيون العلم بعد من بشرط واما اخصوا
 الحكاية بالعلم دون غير من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر
 المعارف فان كل واحد منها لا يميز عن غيره كان كاي في في باب المعارف والحكاية مرفوعة لا اشتراك
 فكانت بالاعلام انسب والشرط المذكور ان لا يكون السؤل عنه مسقولا ولا موكدا ولا
 مبذلا منه ولا معطوفا عليه قطعيا فان اعادة هذه المتبوعات مع تواليها يعني من
 حكاية اعرابها لا يعرف المخاطب ان السؤل عنه هو المذكور بالمراد اعادة التتابع المذكور
 بعينها اليه فتقول من قال مررت بهذا الطريق او بهذا نفسه او بهذا الجوارح من مررت الطريق ومن
 مررت نفسه ومن مررت الجوارح لا يفرق لو وصف بابي واسقط توقيه لوقوعه بين
 عليين لم يمتنع حكاية عند اهل الجواز لانه وان اعني الوصف المذكور ايضا كسائر المواضع
 لان يزل هذا الوصف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدل حذف التوقي من
 الوصف وضب الوصف في المنادي جواز الحكاية فيه فتقول من قال مررت مررت
 ب عمر من مررت عمر بالضب وان قال مررت مررتا ب اي عمر و قلت من مررتا ب اي عمر
 بالرفع لا غير واما عطف النسف بلا تكرر من فهو كسائر التتابع عند يونس في امتناع
 الحكاية مع سواد كانهما عليين واحدهما وحكي سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا
 كان العطف عليه علما سواد كان العطف علما لا نحو من مررتا وخامر ولى قال لقيت
 مررتا وعمر و لقيت مررتا وخامر والعرق بينه وبين سائر التتابع ان الثاني فيه غير
 الاول فالسواب واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التتابع فهو في
 الحقيقة متتابعاتها وان لم يكن العطف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيت و مررتا ب عمر
 في السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان الشيء لا يعود حكاية فكل التتابع واما ان اعدت من في
 العطف عن من مررتا ب عمر من مررتا ب عمر من اخوة او من اخوة من مررتا فانه يجوز الحكاية
 في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من العطف والعطف عليه استفهاما مستقلا
 فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد من الشرط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو

و من زيدا او من زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب
موزون بان السوال انما هو عن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف
والوجه حواشيها لانها علم ايضا على ما يجي بيانه وكذا اختلفت في حكاية مثنى العلم ومجوعه فا
لجوز نظر الى واحدتهما والمانع نظر الى زوال العامية بالثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم تقول
اذا جيك ما بعد من من مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية ^{حيز} ان
بل الرفع الذي يكون لاجل الجزية مقدرة فيه وان كان مجزوا او منصوبا فهو مرفوع الموضع
على الجزية فالكل معرب مرفوع الموضع تعدد اعرابه لا اشتغال ^{شك}
كا ذكرنا في مضاف الى ياء المتكلم في اول الكتاب وقيل ان ما بعد من في الاحوال معول العا
مخذوف كما في اي وهو ضعيف لزوم الجر مجازا مقدرا كما مر هناك وقد جاء حذف العلم
بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف د امر عبدالله فقال السامع د امر بني وامام
يتم فانهم سلخوا العلم في الاستفهام عنه بمسك غيره من الاء فان اياه مرفوعا على كل حال
بالابتداء جريا على القياس ولما اذا سالت باي من المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا
يجزى فاذا قيل ما ريت زيدا ومرت زيدا قلنا في زيد بالرفع لا غير لان الاعراب لا يظهر في اي ^{نحو}
ان يقال في الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وما حكى بعض العرب بالاسم علما كان او غيره
دون سوا ايضا كما قال بعضهم مرتان على حكاية قوله من قال ما عندنا مرتان قال يسيد
سمعت اعرابا يقولون لرجل ساء له فقال اليس قرأتا فيلعب هذا للغة يجوز للحكاية اذا سالت من او في
غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما اذا سالت عن من عاقل ينسب اليه علم سوا كان العلم المسمى
علم عاقل او لي كما قال لقيت زيدا او كتب اعرج جازك ان تقول اليه اي البكري والقرشي فاذ من
مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه لالف اللام لانه كذلك في السؤل عنه اعني البكري مثلا
لان صفة العلم المنسوبة اليه لا بد فيها من لالف واللام وتلقوا ياء النسب اخر من كالا
ففي السؤل عنه والاكثر لا شرا من حاله في الاستفهام على لالف واللام فتقول اليه بالمد
ان السؤل كما يجي في القريض في باب تخفيف الحرة انتاء الله تعالى واما خلقها لانه كذلك
في السؤل عنه لو صحت به عن البكري والقرشي واما جاز الجمع بين من الاستفهام وحق
الاستفهام لصعق نعمتها للاستفهام بسبب معاملتها معاملة العورات التي لا تقسم
معيه الحرف ونكاد نعال اللام عليها ولما في ياء النسب باخرها وبعضه لا ياتي بهن في الاستفهام

فيقول اليه انكفاء كافي من من يبيح الاستفهام ويجزى لفظ المثنى اعراب العلم السؤل عنه
مقصودا كان السائل واصلا او اتفاقا للحكاية في لفظ اي سوا فتقول من قال جازي زيدا اليه
يا في وكذا اليه الميان والمين والميون والميين والمينة والميتان والميات وياي السؤل
بالجواب على وقف اعراب اليه يقول ما ريت زيدا فتقول القرشي على انه وصف لزيد المذكور
اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اصدار المبتدأ اي هو القرشي لا انفصاله عن الموصوف
يقطع الاستفهام قال ميرمان سئلت المبرد واذا قال لك رجل ما ريت زيدا ان المرد ان سئل
عن صفة قال قوله اليه كانت قلت الظرفية والعلية واليزانية قال السراية وهذا تفريع منه
قياس وليس بسموع قلت كانه جعل الياء في الظرفية ونحو التاكيد لا قيل في لعمري ودايمه وان
كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالسك والصبري فلا يجوز اليه اتفاقا قال المبرد القياس
الماي او الماوي قال السراية هو تفريع منه وليس بسموع ولما لا احقق الاستفهام باي
على وفق المني قاسا فقال لا يفيصل للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع
ولا اشتغال الياءات ^{قوله} اسماء لا فعال ما كان ^{يحيى} لام او الما في قوله اي بعد اعلم ان
انما هي اسماء لا فعال لشبهتها في الاصل وهو فعل الما في والامر ولا تقول ان صدر اسم لا تكلم
ومر اسم لا تقبل اذ لو كان كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكف وكذا لا تقول ان اف
بمعني الصبر وان يمين اتجع اذ لو كان كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اتجع اذ لو كان كذلك لكانا معربين
كسما ما بل هما بمعنى تضرعت وتوجعت لا تشاين ويجوز ان يقال ان اسماء لا فعال بنيت
لكنها اسماء لما اصل البناء وهو مطلق الفعل سوا بقى على ذلك الاصل كما لا يخفى والامر وجوز
عنه كلفنا في فعل هذا لا يحتاج الى العدد المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني لا فعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ لا فعال
وامثالها لا يضر في نظرهم وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض والظكون بعضها
ظرفا وبعضها جار ومجرور واما يقيس اصولها وانها عن اي شيء نقلت فتقول النقل عن المع
مرها نظروف في بعضها ظاهر كزيد زيد زيد وبله زيد ينسب المفعول به وفداء لك الا قوام بالكسر
لما ملك زيد وعليلك زيد اذ استعمال هذه الكلمات على اصولها كثير كزيد زيد وبله زيد ^{ضاف}
وفداء لك بالرفع والنسب ولما ملك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل
وان لم يثبت استعماله كوشكان وسرعان وطمان وشتان فانها كليات في المصدر ولها

فانه كقوله ومزال فانه كجاء وتبد كضرب فتقول انها كانت في الاصل صادرة
قام دليل قطعي على كونها منقولة الى **مبني** للافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر
النسابة بينهما وزوال الحافها باحتماس عن زيد وبه وفداء والظاهر في بعضها انها كانت
اصونا نقلت الى المصادر ومن سها الى افعال للافعال ثم تقول الموصولات المنقولة الى باب المصادر
على ضربين ضرب لهم المصدرية ولم يصح اسم فعل عن افعال الكف ووجها في الاعراب والها
في الثقب والاسطابقة ولعاد عد عاقى لا تقاش وويلك وويلك وويلك وويلك
لعمري في باب المفعول المطلق وبعضها المنقل من المصادر الى افعال للافعال عن صد ومه
وما رجع الى انقش وبس الى رقت هينا وهلا وحي واه وهلك وهلك وهينا وحي معاينا
ويحوي ان يدي في الضرب الاول انه انقل الى اسم الفعل والتقي فيه كافي صد ومه واه
وهي مفتوحة لامضوية وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناء من عات لا صلة
ايضاح اسم الصوت كما في المفعول المطلق وما اخ وكن زاف وان وج اذ لم يستعمل استعماله
وهو ان ينصب عن افاو بين بالحرف كاف كذا في الاول ان يقال يقاها على ما كانت عليه وانما
مصادر والاصماء للافعال لعدم الدليل عليه كان الاول في فرتك بمعنى تقدم او اخذ رس قد
وبعدك اخذ رس خلفك وحذرك عر واخذرك عر والى الخاء ان يقال انها باقية على
المصدرية اذ لم يتم دليل على انتقالها الى افعال للافعال والفرط التقدم او تقدم تقدم ما اخذ
فرتك اي تقدمك وبعدك اي بعدك وحذرك وحذرك عر اي اخذ عر واخذ وحذرك
ان الخاء اي الخاء والكاف عرف كافي ذلك فاذا اقرر هذا ثبت ان جميع افعال للافعال
منقولة من المصادر الاصلية او من المصادر الكائنية في الاصل اصواتا او عن الظرف ^{عن}
الظرف او عن فلا يفتقد اذن باعتبار الاصل لاي حد الام ولا في حد الفعل وعدم استعمال
وبعضها على اصله لا يميز لما ثبت كونه عامرنا بالدليل اذ ضرب اصل من حق وعامرنا لانهم
ولما بين فقبل مراني وليس الامس انزال الحمية كقابل وما قبل بمعنى فعل على فسره
اليه عليه الصلوة والسلام حين سأل ابن عباس عن الله عنه وبني على الفع وتحفت عذاف
للافت يقال امين على وذن كرم ولا منع ان يقال اصلها القصر ثم يد فكون عن باسدا
في الاصل كالتيسر والتكسر جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لام هو في الاصل جار ومجرور
عن عليك واليك اسم فعل لا ناقل لثقل صد وريد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور

لم يكن اسما ولا انتم طرف واحد الاسم في كل لفظ منقول الى معني الفعل نقلا غير مطرد كما
اطرده في غير ذلك الله ولم يصرب فيصح ان يقال في محذوف كذب العتيق بالنصب ان كذا
اسم فعل كما عي ثم اعلم ان بعضهم بدى عن اسماء لا فعلا من فوعة المحل على انها مستبداء لا
خبر لها كما في اقيام الزيدان وليس ينبغي لان معني قائم معني الاسم وان شابه الفعل اي ذوا
قيام فيصح ان يكون مستبداء مجازا ف اسم الفعل فانه لا معني للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ
فان في قوله تمتع بالعدية تمتع مستبداء وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم
الفعل اذن ككاف ذلك والفعل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منها من الاعراب
فلما انقل الى معني الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يحل له ايضا محل من الاعراب
كاذكرنا في المعقول المطلق وما ذكرنا بعضهم من ان اسماء لا فعلا منصوبة للمحل على المصدر
به ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لافعال قبلها مقدمة فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن
سببه ولا نقول في امالك معني تقدم انه منصوب بفعل معتد بل النصب فيه صار كفتح
فاه جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك اسمي فعل انما حرف جرح مجرور بهما متعلقان ^{بقوله}
بل المضاف اليه في الاول صار الكلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني مضار اسم المصدر والوصف
اذ كانا اسمي فعل مثل الفصل وبه علمين لذات وصار المضاف اليه والجار والمجرور في
امالك و عليك اسمي فعل كعبد الله وثابت ثم علمين وهي منقولة عن اصولها الى معني
الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على
معني الفعل فهو علم للفظ الفعل معناه شيء اذ العربي الفصحى ما يقول صه مع انه لا يحط بالمال
لفظ اسكت وما لم يسمعه اصلا ولو قلت ان اسم لا اسكت او استمع او كف عن الكلام او عيود
ما يودي هذا اليه نعم فعلتان ان المصود منه اليه لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كافي قوله
عتيرة كذب العتيق وما ش باء وان كنت سابقا عبقا فادعي اذ ادري نصب العتيق وكذا في
قوله من نقل الى غير مصر فقال لصاحبه كذب عليك البزري القوي بنصب البزري قال محمد بن
السري اي مضى تنصب به وليس رفع فيجوز كذب عليك البزري الزهري وحذو وجه ذلك
ان الكذب عند من في غاية الاستحسان وما يفرى بصاحبه وياخذ المكذوب عليك مضار معني
كذب فلا في الاعراء به اي الزهري وحذو فانه كاذب فاذا قرأ عليك صار الرفع في الاعراء كأنك
قلت افترى عليك فحذف استعمل في الاعراء بكاشي وان لم يكن ما يصد منه الكذب كقولهم

من غير تنوين على قلبه واجب غيره تنوينه وقد تبدل هزؤه وايماءه فيقال هيه
 وهيهان ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال جهلا فداء لك لا تقوم كلهم فها اتر من حاله
 ومن وليه اي ليفدك وسهايت مفتوح الهاء مثلث الناء كفاء حيث وفيه لغة
 رابعة وهي كسر الهاء وفتح الناء ومعناه اقبل وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام
 عن هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر فيكون اسم المصدر كاف لكان لان او يجوز
 اعرابه اعراب المصادر لقيام مقام المصادر عن فالك وهيت ولجب البناء نظر الى الاصل
 مع كونه مصدرا واذا لم ينين باللام فهو صوت قائم مقام قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل
 مع انافذ بنيان في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال لها
 اما افعال يجوز ان يقال بقاءها على مصدريتها وبناها نظر الى اصلها حين كان
 صوتا فالاولي اذن ان نقول ان ما هو في صورة الضوب محو افا ونقا بين على الفتح والفتح
 فيه كافي صه لان لا اصل بقاء كلتيه على ما كان عليه وسهاوع وعار و عدا و عاوي
 انقش و دعدا مكرور و دوع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قوله
 دوع دوع المعازر ومنها هلا وله معيان اسكن واسرع قال لا ابعث السلي وتولاها هلا فقد
 مركبت امر العز مجزاه اي اسري وسهاويا وقد يلحق الكاف محو هياك وقد يحذف الالف
 فيلزم الكاف محو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعني اسرع وسها ذلك و
 قطك وكان في الاصل ذلك ومثلك او اقطع هذا امر قطعنا فهو في الاصل مصدر و
 مضاف الى فاعل فاقم مقام الفعل في حذف المدغم فيه تخفيفا كقولنا ان وضع اسماء
 الافعال على التخفيف وكذا يحذف اي كفتاؤه يقال اجلني اي كفاي لان الصير قد يجد
 محل مجزاه قد فقط فيجوز ذلك ويعني فدي لا كنف قال قد في من نصر الخبيثين
 قد في ليس الامام بالشجع المحدث قال وسني اهلك فلا احلفه بحل لان من العيش محل لم يصير
 حسب وان كان قريبا سها في المعني اسم فعل بل هو عرب مستوف بفتح مبتداء وحالا
 كما في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد فقط دون محل في الاعرف لكونها على
 حرفين دونه كما في باب الصمات وسهاجي اي اقبل بعدي بعلي محو جي على الصلوة
 اي اقبل عيناها عن اي الخطاب ان بعض العرب يقول جهل الصلوة وقد جاء في مسند
 يعني ايت قال انشأت اساء له ما بال رفقه حي الحول فان الركب قد ذهب وقد ركب حي

مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعمل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدي اما بالي
 محو جهلا الى التزويد واما بالياء محو جهلا بعمر اي اسرع بذلك والياء للتقديرية كذا
 به او بمعنى اقبل فيعدي بعلي محو جهل على زيد او بمعنى ايت فيعدي به محو جهل
 التزويد وفي المركب لغات جهل يحذف الف هلا لتزويد حتى يكون خمسة عشر و
 قد يكون هاو النوالي الشخات محو جهل كاقيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين من كثرين
 فيقال جهلا وجهلا بفتح الهاء ومكونها واذا وقعت على هذين النون قلنت من
 هما الفاتحات لالف فيما في الوصل لغة ردية وقوله لبس يتمازي في الذي قلت
 له ولقد يسمع قولي جهل مكن اللام الفانيه ولا يجوز في غير الوقت وفي الكتاب
 الشرعي لا يعل على جهل بكسر اللام وتنوينه وعنداني على حالها مع التركيب فيقال
 الصير كحال محو حلو حاض يعني ان في كل منهما صميرا كما كان قبل التركيب وفي الجمع
 بعد التركيب صمير ثالث هو فاعل الجمع لكون الجمع بمعنى اسرع و اقبل او ايت وعند
 صير ان فيها صميرا واحد او ليس في كل منهما صمير لانه اجي عن كل منهما بالتركيب
 حكم الاستقلال واما قوله فيجى لي من قلب فقل لهم يوم كبير تاديه وجهله فضة
 اللام حركة اعراب وهو مرد بلا صمير وذلك ان كل لفظ بين غير جملة نسب الى لفظه
 حكم جاز ان يحل كقولك ضرب فقل ماض قال جهلا يزحون كل مطية امام المطان
 سيرها المتقارن و جاز ان يخزي بوجه الا اعراب كقولنا ان لو ان لبنا عمار قوله تاد
 وجهله كما في باب العلم وقد يقال جهلك و يما جاد مستقدا ولا مناهم بمعنى اقبل
 فتعدي بالي قال نفع علم البناء بمعنى احضر محو قوله نفع علم وشهدا كم وعند قليل هاء
 التثنية مركب معها لم من قولك لم الله شعثه اي جميع اي جمع نفسك البناء في اللازم والجمع
 بذلك في التقدير فذا غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل والحضر بعد ما كان
 بمعنى اجمع صار كاي الالفعال المنقولة عن اصولها فليصرف فيه اهل الجواز مع ان اصله
 الضرف ولم يقولوا فيه هم كاهو القياس عند سم في امره و امدد ولم يقولوا هم ولم كما
 يجوز ذلك في مد كل ذلك لنقل التركيب قال الله نفع علم وشهدا كم ولم يقل هلموا وقاله
 الكونون هلام وهذه كلمة استعملت كغيرها في الال التخفيف للتركيب ونقل الاللام وحذف
 كاهو القياس في عن قد لا لانه التزم هذا التخفيف هاهنا لنقل التركيب قال ابن عيلى في

كتاب الشعر ما علمهم ان هل معنى اسم مفتوحه اللام فلا يحسن ان يتركب منه علم وقال
الرحماني في معنى اسم مفتوحه اللام بمعنى اسم مفتوحه اللام عند الكوفيين
معنى اسم او قبل معدي بالي في اللام فقل علم الى واما في التقديس عن علم زيد فهو باق على
معناه اسماء وافسد زيد وحصه وبنوهم بصرفه نظر الى اصله وايت بالعصية عن علم هذا
عليه علمهم وزعم الغزالي ان الصواب ان يقال علم بابقاء علم على حالها وزيادته نون
قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير لفتح السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون
الزائدة يبقى ميم علم على تسديدها وفتحها كما زيدت النون في معنى وعينه فما نظه على سكون
نون من ومن قال وهذا كاي وي في بعض اللغات من زيادة الالف في ربات وذلك ان
من العرب من يزيد في ربه دت كادغم قبل دخول الناقية يد الفاعل التاء ليسكن ما قبل التاء
كاهو الواجب ويروي عن بعض العرب هذين يقلب النون الريق قبل نون ضمير الفاعل ياء
وقد يقال علم لك ميبا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدا مجري لخرائه من اسماء
الافعال التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر عن قوله تع هيئات هيئات
لما في عدون وحكي لا يصح ان يقال علم لا كذا فيقول الخطاب لا علم اليه مفتوحة الالف
والهاء وكذا فيقول الخطاب لا علم معدي بنفسه كالتك قلت لالم والهاء المفتوحة زائدة
او لاء على المذهب الاخر فلم يغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي يروى
كله بمعنى لا مرد من اسماء الافعال التي بمعنى للبر هيئات وفي تأييدها الحركات الثلاث وقد تبدل
هاء الاولى هرة مع تثنية التاء ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد يمكن
التاء في الوصل لاجزاء فيه بجره في الوقت وقد يحذف التاء في وايها وقد يلحق هذا
الرابعة عشرة كان الخطاب عن ايهاك وقد تنون ايضا عن ايها وقد يقال ايهاك بعزة
وزن مفتوحين وقال صاحب اللغتين من مكسورة وقال بعض العامة ان مفتوحة التاء مفتوحة
واصلها هيمنة ن لزة عن قاة فلبت الياء الاخيرة الفاعل كها وانفتح ما قبلها وان
الثانية فالتفت عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء وكسراتها
عليها بالتاء وكان القياس هيئات كما في قوله في قيات في جمع فقاء لا انهم حذفوا الالف
لكنها متمكنة كاحذف الالف هذا في الالف في الالف والجموع التاء يحتمل الاقراء
الجمع في الوقت عليها بالهاء وهذا كله نون ونحوها بالامتنع ان يقال الياء

مصنوعه

الالف فيها رايدان ففي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال
مفردة مع زيادة التاء فقط واصلا هيمنة ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا
الى اصله حين كان معقولا مطلقا كسرت للسكينة لان اصل البناء السكون واصل
الفتح والتثنية بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما بعده كما ذكرنا فكان
القياس بناء على هذه الوجهة الاخير اعني ان اصله هيمنة في الاحوال ان لا يوقف عليه
الا بالهاء وانما يوقف بالتاء في الاكثر ثبوتها على التقاطعها بضم الالف من حيث
المعنى فكان تاء هاء مثل تاء قامت وهذا الوجه اولي من الوجه الاول وايضا من جعل
الالف والتاء رايدتين لان باب قفلا اكثر من باب سلس وبين ومها ثان بمعنى
افترق مع التجهلي ما لشد الافتراق فيطلب فاعليه كافتراق عن شتان مرند وعمر
وقد يزداد بعد ما عن شتان ما مرند وعمر وقد يقال في غير الاكثر لا فصح شتان
ما بين مرند وعمر قال ربيعة الرقي لستان ما بين اليزيديين في المديار زيد سليم ولا
عن حاتم وانكره لا صميم وقال الشعراني ذلك بناء ومذهبه وهو ان شتان
مثنى شت وهو التصريف وهو جبر لما بعده وكلمة شيان احدهما الفة في شتان وفي
كسر النون والثاني ان المرفوع بعد لا يكون لامثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا
ولو كان بمعنى افتراق لما روي في الجمع فاعله واللفظة الفصح وهي فتح النون بطل مذهب
وايضا لو كان خبرا لما روي عن المسند اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا
ينبغي ان لا يجر شتان ما بينهما بناء على مذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى
افتراق لان لفظ ما لا يصلح هاهنا ان يكون عبارة عن شيئين والعينه والافتراق لما
لان اللذان بينهما اذ لا يقال بين مرند وعمر والقان على وجود مثلا على معنى ان احد
الخصميين مختصة باحدهما والاخرى كالا عيان بهما لا يقال في بين وبينك بهما مع
ان يكون احد التمرين بحيث احدهما والاخر بحيث الالف بل لا يقال في المعاني بينهما
شيء او شيان او شياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشئ او الاشياء عن
قولك بينا قراخان او تشرك فيهما طوقا قوله شتان ما بين اليزيديين بمعنى افتراق
لما لان اللذان بين اليزيديين وهما الجبل والوادي وكان كل واحد من الخصميين مشتركا
فيهما وهو صد المقصود فتقوله انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعدا

لا يتلزم فاعلين فضا عدل و ما كناية والسافة اي ما بعد بينهما من المسافة والو
ويجوز ان يكون ما مر به كما كان من دون بين و شتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل
شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله بفصل بينكم قال بينكم مسد اليه لكنه
لم يرفع استنكار الاخر اجماع عن النصب المستمر في الاغلب استقاله ومثله في قوله تعالى
منهم من فوهم لفرق لما بينه وبين السدائيه وقال الزجاج بن شتان على الفتح لا اله
مصدر لا نظيره و هو يدلان يكذبهما مناسر عان وشكان مثلثي الغايه يعني سرع
وقرب مع توجب اي ما اقرب وما السرع ومنها بطلان بفهم الباء وفتحها اي بطون وجهه
فتح اي بطون شتان ما مر في وفتح هيهات ومهااف ومنها احد عشرة لغة اف
مصنوعة المهزوة مشددة الغاء مثلثها بتقوي ودونه واف بكسر المهزوة والفاء
بلا تقوي واي كبشوي مما لا واف كخذ وافة موزنة وغير موزنة وقد يتبع الموزنة
تقة فيقال افة وتقة وقد رفع انه كويل ومنها او بفتح المهزوة وسكون الواو وكسر
بلا اشتباع واه بقلب الواو والفاء واه بكسر الواو المشددة وسكون الهاء واه بكسر
الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشتباع واه بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واه
بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المدوجاء وجاء افة بفتح المهزوة وفتح
الواو المشددة وكس الناء وقد تمد المهزوة في هذه فيقال او كامين في امين وليست
على وزن فاعله اذ لو كانت اياها لا انقلبت اللام ياء كما في قاوية س حوت وبقا
في اوة او تاء في او او تاء بزيادة اللال والفاء كما في الندي فيكون الهاء ساكنة في
الوقف ومضمومة ومكسوة في الوصل كما في وجاء افة بحصير او محقير الاسماء
المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذه لاجل لانها اقل بقصر قال ويجوز ان يكون
تضعير او تضعير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وبها مجر ضمير
مخاطب او كثير او ضمير غايت شادا فليلا عن قوله عليه شخص اليه وقوله عليه
السلام من اشق منكم الباء فعليه بالصوم فاعله وجاء فضلك وذك وذك وذك
بمعنى خذ الاصل عندك مراد فخذة وكذا لذك وذك وذك مراد رفع ما بعد
على لا ابتداء فاقصر من الجملة الاسمية والفعلية بعد ما على الظروف فكشرا
حيث صار بمعني حد فعل على والظروف ببنية على الفتح لانه الحركة اليه استخصتها

في الاصل حين كانت ظرفا كما قلنا في المصادر الصايرة اسماء لا فعال ولا محل لها كمثل
المصدر لقيامها مقام ما لا محل له و وراءك اي تاخره وامامك اي تقدم واحذر من
جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيا على الظرفية اذ هما لا يصبان مفعولا كغندك
ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك
زيد اي حذو كان الاصل عليك لغذاء ويقال اليك عني والاصل ضم غفك اليك وفتح عني
فاقتصر كما ذكرنا وجمع ابو الخطاب من قيل اليك فقال لا اي اعني فهو شاذ مخالف لقياس
الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون ان لم فلا يقال على ود في قياس عليه وامر على
بمعنى اني فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرى في معنى المفعول
يقال على زيد اي قريبيه والقياس ان يكون المجرى فاعلا وجمع لاخفش على عبدالله
مراد اي قريبه اياه وهو اشد على لجه المظهر والكسائي يجوز الاعراض بجميع ظروف المكان
وجز في القياس وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تأكيد الضمير المجرى بالبارز
في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صير وها اسماء لا
فعال ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرص لها باعتبار صير وها اسماء
لافعال نحو عليكم قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس الى قوله عن حضار فعال اليه
على اربعة اضرب الاول اسم فعل كثر اليمين اتزل قال سيويه هو مطرد في الثلاثي نظرا
للكثرة فيه قال اللؤلؤي على مذهب ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل الامر اسم فعل
يكن بعيد الاندحار من الفعل على صيغة واحد لم ياصيغة اضلالا ولكنه لم يقله احد
منهم لما راوا ان فعلا من صيغ الاحماء وهذه علة ضعيفة لانها لا تمنع من استزاد الاحماء
ولا فعلا في صيغة كايه فعل وفعل وفعل قال ولما راوا من دخول الكسرية مع
اجتناب العرب من احوال الكسرية في الاضلال حتى زادوا ونون الوفاية حذرا منهم وهذا
عذر قريب وفتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لا نقل به الضم
كايه في سائر الافعال وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قولهم وقاد
في قم واقعد اذ ليس لاحد ان مدح صيغة لم يقلها العرب وليس لاني في ابدية المبالغة ان
نفس فلا يقول في شاكو وغاوغ وغير قلت هذا القول مبهمة عني على ان فعال معد
عن افعال المبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما عني قال الاندليبي منع المبرد قريبه

فالاولي ان يتاوه ما قال سيبويه بانما مراد بالاطر الكثرة فكانه قياس للكثرة واماني
المراد بهي فالأكثر من على انه لم يات منه الا حرفان فارقا وصوت قال قلت لدرج الصبا
فارقا والثاني عوارى بلا عوا بالعرعة وهي لعبة لهم قال مدحوا بها وليد من عماري
قال المبرد لم يات في الروابي عدله اصلا وانما فارقا حكاية صوت عدو وعوار حكاية اصوات
الصبيان كما يقال غاف غاف فلا السير في المصوات لا يخالف الاول فيها الثاني مثل
غاف غاف ولو ارادوا حكاية لغالوا فارقا وعوار عار وعند الاخفش فعلا من الروابي
قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الملامر المعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الملامر كفعال وفعل مبالغة في فاعل وكذا قالوا في نحو ثمان وسبع
انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر
اصل نزال انزل انزل نلانا اكثر والثلاث وما من فاعل جمع والجمع موت فقبل انزل
الحق الفعل الياء الياء هي مخير الموت دليل على التكرار المثلث كالعق القيا في جهم
دليل على التكرار الشيء واصله الف الف والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزل
فتزال اذ هو موت كاتزل يعني انهم جعلوا الف الياء في دلالة نشية الفاعل دليل ثبته
الفعل للتكرار والياء الياء في دليل ثابت الفاعل صلا مة ثابت الفعل اي كونه مكررا
ثلاثا او اكثر قال دليل ثابت فعال لامر في قوله ولا شئ انج من اسامه اذ ادعت نزال
ونج في الزعر هذا كلامه والذبي اري ان كون اسماء الافعال معدولة من الفاظ
الفعل في دليلهم عليه ولا اصل في كل معدولة ان لا يخرج عن نوع المعدولة عنه فكيف
خرج الفعل بالمعدولة من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
على ما بينا قبل الامس الوجه الثاني ادعى عبد القاهر ثابت الفعل في دعيت نزال لا يله
على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو تاييل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما هي في
باب العلم وكذا لا يخجلوا قتما المصدر والصفة من معنى المبالغة فحارب الكاح ابلغ من
الحمد والكعاء والثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قبل مصدر معروف موت
ولم يبق لي الا ان دليل قاطع على تربيته ولا ثابته ومن ههنا ان من اعلام القاء
كروى ورجان على ما هي في باب العلم وهرما استدلس على ثابت اسم الفعل والمصدر
بما ثبت الصفة على المحض طرفا فانها من ثمان كما هي وهذا استدلال عجيب وقيل

فجار معرفة في قوله انا قنتمنا خطيتنا بيننا فجلت بره وخملت فجار لتعرف قريه
وهي بره وهذا الدليل كالاول في القرابة اذا حمل كلمة على اخرى في التانيث او التثنية
مع عدم استعمال المحولة معرفة ومثليته بديع بالوثبت وصف فجار بالموت
المعرف فجار البقيحة جاز لا يستدل على الامور التانيث والتعرف على ان السير
في جن كون بره بمعنى البارة فكذلك يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه فلا احتملت المصلحة اليه
والعقبت المصلحة فهما صفتان غالبان صيرونان بالغلبة عليهما كما هي في القسم الثالث
ولو لمنا فائش الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الطباء
اذا ان رمت الماء فلا عبات واذا لم ترد فلا لباب اي لا تراعى اليه وقوله الثامن حار
لها حار ولا تقولي طويل الدهر ما ذكرت حاراي فويل لها حار ولا تقولي لها فويل العرب
لا مساس اي لا مس ظاهرة في التشكيك ومن كان مذهب ان جميع او بان فعال امر او صفة او
مصدر او علما موشه فاداسي بها مذكروا وجب عدم انصرافها كمتان ويحيى عند
النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا دليل على ترددهم في كونها موشه والثالث الصفة
الموشه ولم يعم في صفة المذكور جميعها يستعمل من دون الوصف وهي بعد ذلك على
صندين اما الانتم للنداء مما ما هي بالكاء اي بالكاء ويا فتان ويا حبات اي يا فاسقة
ويا خبيثه ويا طاب ويا وفار وكذا يا حضاف ويا حبات كلاهما بمعنى الطراطة
يا خراق من الخرق وهو المرقن ولا يعم هذه الانتم للنداء علما للجنس اي لا يكون سبب
الغلبة في موصوف بحيث يقيصر علما له كالصق ونحوه على ما هي في الاعلام واما غير
اللائمة للنداء وهي على صندين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما في سامة وهو
الأكثر وذلك نحو خلاق وجاذ للمينة كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يخلق ويحيد
اي يخذل ثم اخضب بالغلبة مجنس الناياء وكذلك حناذ وبراخ الشمس من الحند وهو
الشيء والبراح وهو الزوال والكلح وازام وجلام للسنة وسباط للحمي لاجسادها في البدن
من الشعر البسط ومثله وكثير لكرار للحرة التي توحدها المرأة من وجهها سميت كوار لانها
تكرار الزوج اي ترحب بهم يقال باكراد كويه ان ادبر فزديه ان اقبل فزديه وناس وجب
وهان للادوية لانها تقش اي تخرج ريح الكبر وتحميد اي يتلسميت بها تقولا وتقم
اي تشتد يقال فشا فشا فشا من استه اليه اي احزني ريح الكبر منه من استه

التي فيه اي احزبي ربح اليك منه من استه مع فيه ويقال حيد في حاد او احزبي بالجمع
ويقال صميم صمام اي استدعيه باستدبلة اي ريد في الشدة او ابقى على شدتك كالشأن
في قوله تع اهلا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من مكرهون طلعت حداد حمله
اي باوهبة للمادة اي المافعة وقيل العارة ويقولون في فياح اي اتبعه باستنقة على
تاويل صميم صمام ويقال كوتير وقاع وهي علم كبة على الجاعدين وانصا بها على المصد
من كوتير اي كية وافعة لازمة ويقال طبار للمكان المرتفع كاهطاطرة اي وابنة ويقال
للصنع فضاء وجعارى فتاج من القم وهو الجمع ومن الجعر من الشج وهو تصريح ما بين
الرجلين فهذا واماها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعزة من حياد الطالعة ولم تكن معارف
لم يخرج من النداء معها في من شاش فخشيه وحداد حدييه وحيد في حاد كما في باب
النداء والصرب الثاني من غير الازمة للنداء ما بقي على وصفها في قفاط اي قطة
كافية قال اطلت فزاهم حتى اذا ما قتل من انهم كانت قفاط وسببه سبة تكون لرام
اللازمة ولا ينل فلا ناعديه بلاد اي بالة اي لا يصبه عندي ندي ولا يصله بين صلة
وقال ولجين بقدر وفي الصعيد بداد اي مبتدئة متفرقة من حال الرابع للاعلام الشخصية
وجميع الفاظها من شاة وان كان السبب بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود
خفية فالصاف ينقض فيه للمرشد كير صمير الرابع لا لضاف فلما ويله بالموضع و
ويروي بتدبيرها ولصاف منزل من منازل بني يميم وحضاف فحل في المثال اجراءه
من خاييه حضاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للخلعة فتعمر وحضاف وكذا
حصار كوكب وظفار مدينة وقد يسمى من هذه الموشة رجل كما يسمى من حاد وهرينج
قطام وحزام وجران وغلاد وبجاح فتوة معينة وسكاب لمركه وساب وحضاف
لكل من وسناع وملاع لمصنين وريار وشراف لارضين وعرار لبقرة وجميع المصادر
والصفات مبينة اتفاقا وقد اختلفت في علته بناها قال المبر وفيها ثلاثة اسباب
الثاني والعدل والعلية قال بالسبيين يسلب عن الاسم بعض التمكن فيحق بالثلاثة
من اية السلب وليس بعد سغ الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لان لم يتم كما
ذكرنا يدل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية
بعضها كما في قوله الثاني في المصادر لم يثر بدون العلمية ولو سلمنا

اجتماع الثلاثة فهو منقوص فادرجيان ونحوهما اذا يسمى به موت فانه اذن معرب اتفاقا
مع اجتماع الثالث فيه والعدل والعلية وقبل هيت لقسم تاء الثالث وبعد
تسليم تقدس تاء الثالث في المصادر فهو منقوص نحو هند وامر ودار ولا يحصى وقيل
للمعشاهة تزلزلة فترد عليه عن محاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الراء
العدل فان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وبخت العجور او فاسقه لا يدل على كون
فاجر وفاسق معدوبين عنهما اذ من الجائر ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدوبا
عن الاخر وان ادعى العدل المقدور لا ينظر امر وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكرنا المنع صرف
صم هو الظاهر من كلامه فالدليل على كون تزلزلة الذي هو اصل معدون لا وقد قلنا قبل
ما عليه وان قبل العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف ولا ولي ان تقلدني قسم
المصادر والصفات لمشابهة الفعل لا من وزناو مباغلة بخلاف عن محاب وكلام
و مضافا انه لا مباغلة فيهما واما لا اعلام للبينة كصمام وحداد فكان حقهما الاعراب
لان الكلمة البينة اذا يسمى بها غير اللفظ ونحوها عن ايها التي بان محض على ما في الاعلام
لكنها ست لان الاعلام الحقة اعلام لفظية على ما في باب العلم فيجب الوصف بال
في جميعها واما الاعلام الشخصية كقطام فخرى بن يميم فيها على القياس باعتبارهم غير متفرقة
اما الاعراب فلم يها غير معنى الوصف واما عدم انصافها فلما فيها من العلمية والثانية
وبناء اهل الحجاز لها مخالف القياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعي البناء الذي كان له في
حالة الوصف لكنهم لما راء لانه لا تضاد بين الوصف والعلية من حيث المعنى كما في باب
مالا يضر ولا يجرى والبناء هاباء لا اوصاف وان كانت من جملة غير منقولة عن الاوصاف لجرأه
لها غير العلم المنقول عن الوصف لانه غير من اكثر او بقول اجراء الاعلام الشخصية مجري
للاعلام للبينة في البناء جامع العلمية وقال الصريح معنى غير منقولة عند بني تميم
لا اجتماع العدل والعلية فيها وينقض عليه ذلك باجتماع العدل والوصف في ضاق عند
الغاة والعدل والعلية في فاش و فياح ونحوها من الاعلام للبينة مع اتفاقهم على بناء
نحوها مع ان اداء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما هو مذهب الاقل من بني
تيم واما في مذهب الاكثر منهم ونحوها فانهم ينفون صرف الاعلام الشخصية لاما
كان اخره مراعى حصار فانهم ينفون ذلك لان تقدس الاعراب والبناء في جميع الشخصية

مستقيمان لكن قد يتخرج احد التقديرين لمرصن وعرض تخصيص البناء في راي الراي
فقد الامالة اذ هو امر مستحسن والصحيح للاماله كسر الراء وهي لا تحصل لا بتقدير البناء
لان اذا اعرب ومنع الصرف لم يفسد واذا لم يفسد المذكور اولى من تقدير منع
الصرف وان كان ايضا مستقيما لم يمنع الصرف واما القليل من بني يثم فقد جاز على ما كان
منع الصرف في الجميع دون قياس البناء قاله الص في القسم لاختراجه العلم الشخفي فيه اصل
الحجاء عدلا بتقدير لا يحصل بذلك مشابة هذا القسم لبا بترال من وجهين الوزن والعدل
فيحصل موجب البناء الذي كلف بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قاله وانما كان العدل تقدير
اذ ليس لنا قاطعة وجازمة عدل عنهما فقام وعدم كمال ليس لنا عامر العدل عنه مصر
قال وعند الغصماء في بني يثم في خضار العدل التقدير في الوزن وفي حق نظام التانيث
والعلمية لانا غير مضطرون لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية
قال وبعضهم فيه ايضا تقدير العدل لانه من باب خضار المضطربة لا بتقدير العدل اي من
باب العلم الشخفي فيظهر تقدير العدل في جميع اوزار العلم الشخفي لما مضطرب في بعضه وهو والاول
هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله لا صولات كل لفظ حكي به صوت او صوت به
اليهام فالاول كفاق والتاني كتح اعم ان الفاظ اليه الفحاة اصواتا على ثلثة اقسام احكامها كناية
صوت صادرا من الحيوان النجم كفاق او الحاديات كطق وشرط كناية ان يكون مثل الحكي هذه
الافاظ مركبة من حروف صحيحة بحركات صحيحة وليس المحكي عنه كذلك اذ الحيوانات
والحاديات لا تحسن لافضاح بالحروف الاحسان لكن لما احتاجوا الى ايراد اصواتها اليه شبه الك
من الحروف اعطوا حاكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانهم يفسر عليهم او يقدرون مثل
تلك الاصوات حواس الصادرة منها كالفلا تحسن مثل الكلام الصادر من جمل من الاي في التانيث
كاي في البناء فخرجها على ادب ما يمكن من التشبه بين الصوتين وتاثيرا لافضاح خارجة عن فم الانسان
غير موضوعه وصفا لادب طبعها على معان في انفسهم كاف وقف فان السكتة بينه وبين عجز من صلاته
صوت اشبهها بلفظ اف من يترق على شيء مستكة بصله منه صوت شبه ينف وكذا ك
لا لا تسجع او السجب فله وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح الذي السعال على انهم لا يفسر
كلامهم لاجل هم السجور كوها تحريكه وجعلها لافاض مختلفة كالم في الفات ان ادوا في التانيث
اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شيء منها الى كالفلا الدعاء نحو حوت وقوس ونحو

اما ان هاب كلامه ويج وجم ونحوها واما من كساء للشرب وهذه التيسر وهذه الامانة
ليست مما يتخاطب به هذه الحيوانات النجم حتى يقال انها او من اوتوا كذا ذهب اليه بعضهم لا
لا تفسح ان تكون مخاطبة لعددها فكلام كما قال الله تعالى في حق ما لا يسمع الا واه
ونداء بل كان اصلها ان السخف كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشبه من هذه الافعال
فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للذابة عند اوارها انا ونحو غير
ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتها ثم تحركه مقارنتا
لذلك الصوت على ذلك الامر ما يبرز به وتاديه واما باناسيه واعطاه نكاح الحيوان
بمثال المراد منه اما رغبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان تكرر مقارنته ذلك
الصوت لذلك الضرب او البر الى ان يكفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر
لانه كان يقص الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او صند فيمثل عجز
الصوت عادة ودرية فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر في الشيء لذلك الحيوانات
وانما مضطربا لهذا الغرض انما كباس الحروف ولم يقص الساذج الصوت لان الصوت
من حيث هو مشتبه بالافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على الخارج سهل ظاهرا
كان لا فاعال الطولية من الحيوانات مختلفة امرار الاختلاف العلامات الدالة عليها
فركبها من الحروف وما ذكرنا من التركيب تبين من كيفية تقليم الحيوانات كالادب و
الفرز والكلب وغير ذلك هذا ان لا اري مفسرا ان كتاب اسماء افعال كذا ذهب بعضهم فيكون
او اذ او ياي لان الله تعالى جعل الحيوانات في فهم المطلوب من هذه الاماء بقرعة العقلاء
فلا يباس بان مخاطب ونكلم بما يفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا
ان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل ما اصوات سادجة ككناية اصوات
الحيوانات والحاديات او اصوات مقطعة ثم جعلت الاقسام الثلثة بعد هذا الاصل لاجل
احتياجهم الى استعمالها في انا كلامهم كالكمات فاعلموها معاملتها والمقها بالاشرف
الكلمات وهي الاماء ليكون ادرا على دعواها في اقسام الكلمات فصار فونها بصريف
الافاد خلق السقيم الذي هو من اخص علامات الاماء في بعضها في حق بيان ذات ولافت
واللام في بعضها وذلك اذا قصد لفظ الصوت لا معناه في قوله باسم الماء وقوله كاعزة
بالحيث ينف كقولك امرته باصرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر

وهذه المصوات من الكلمات كالنفس من الناس صورتها صورتها وما هيها غير
ما هيها اذ ليست موصوفة في الاصل لحي كالكمات والنقير فيما دخلته تقوى الخاف
وتقوى القابلة كما قيل في تقوى مسلمات وليس ما قاله بعضهم بان تقوى عاق للتكثير
لشيء اذ لا معنى للتقريب والتكثير فيه ولا منع ان يقول في تقوى محوصه وايه مثل هذا لا
في اسماء لا فقال ان محوصه كان في الاصل صوتا وتخرج اذن من التكلف الذي تكلف فيها
لنقيه التقوى على ما سبق من الوجهين وانما بي اسماء الاصول لما ذكرنا من انها في
الاصول ليست في الاصل كلمات فكذا استعملها في الكلام فلم يكن في الاصل منظرها فيها الا كسر
الذي هو مقتضى الاعراب زاد وقت من كنه جاز ان تقرب اعتبارا بالتركيب الفارض
وهذا اذا جعلها بمعنى المصدر كما هاتك وان لمكان اذا قصدت الفاظها لا معانيها
قال جهم بن العباس ترد الجهل والعاج وانما من العاج والجهل جرحا فيها قال تراعي باسم
الشيء في مشتق جرحا من بصرة ولام وقال كما رعت بالحوت الظماء الصلابة يا عيلى الحكاية
وتقول زجرته بيب وبيد وهذا كما تقول ان لو وان لينا عنه لا يحدله بابي بابي على
يجي في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من الباء نحو من للعاج والجهل بالجر وباسم السيب
لكنها علامته باسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يجلي عن بعض البغداديين كل العين
وكل الاين معربا وسببا مع اللام ومثله ما يجلي ان القليل قال لابي اليقيش هل كفى زيدا
كان وذكها عيون الضاؤون فقال اشد الهل معربا واللام لا يجب الاعراب بديل
لان والذية والخسة عتس وما اذا دخلت التقوى في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها
كقول الجاهل والعاج باعربها ولجة لانها اذن تقوى التمكن وان اذ خلقتها من غير هذا القصد
كما في عاق وصه في مينة لانها تقوى لفاق والمقابلة لا تقوى التمكن كما مر هذا هو
الكلام عليها احوالا وما انفصل فتقول من الاصول الذي هو حكاية عن الاصوات لا نساك
والجواران والبادات طبع وهو حكاية صوت الضاحك وهو حكاية صوت الفتان اذ انقا
لجوا في اللعب وعلق بكسر القاق وقد يكون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت سافر
لا بل عند الشرب ومنها ما يتم مائة وهرة مكسورة بعد الالف وهو بهمة ساكنة ويم
مفتوحة صوت الغلبة اذا دعت والاهوا طاق وهو كلامها حكاية وقع للمارة بعضها على
وتب حكاية وقع السبق على الضربة ومن الاصوات التي بصوت بها اليها م هلا لرح

الكلمات اليه اذا قصد
الفاظها

الحيل اي تقوى في الجري وقد زجر به الناقة ايضا عدس لجر البغل وقد يمي به بعل في
قوله عدس ما العباد عليك امامة عجت وهذا تحلين طلق زجر وليس باسم البغل واللام
يكن حرف لا ان يقال اجرى الى وصل فجرى الى وقف وسيد زجر للدبل بكسر الهاء وفتحها وكذلك
الدال بلا تقوى فنيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بضمها في قوله استقامة له لا فان طاعة
لما يقال سيد ولا عادي لا يمنع من شيء ولا زجر عنه ويقال اقام فافان الم سيد
مالك اي لا يستلوع عن حاله ومع وجه لجرها وقل يقال السبع ايضا ح وجوب مثنت
الباء بتقوى وروته مرجا لابل ايضا جاي وعاي ياء مكسورة بعد الالف مقونة و
غير مقونة وجاه وعاء ههزة مكسورة بعد الالف منقطة وغير منقطة وقد يقصر ان يقال
انما بنيت الفعل منها حاجت وعاصيت بابدال الالف بياء واصلا حاجي وعاعي كما تقول
لايت لم اكثر من قوله لا لا وبي وجوت بفتح الناء وعادها الى الشرب وعزل زجر للناقة كذا
مع بفتح الهاء وكسر الليم وسكونها وكذا عاج بكسر الليم مقونا وغير مقون وجب يكون
الباء وكسر هاسونة وجاه مكسوبة لاه مقونا وغير مقون كلاهما زجر للبل وسدع
سكين لصفا لابل اذ انفرت ورو بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ومع بفتح النون و
تشد يد الهاء المفتوحة والكسوة وقد تخفف مستكة صوت عند اناخة البعير وكذا هج
بكسر اوها ويحذف في الحايين الكسر والسكون ويقال لوزجر الغنم اس مكسورة المعيرة ساكنة
السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الليم ويقال
ايضا في سكين الالسد والذيب والكلب وغيرها وقد يكسر الليم مقونة وكذا هج وقع وقاء
لوزجر الغنم ايض ويس دعاء لها بضم الباء وسكون السين مفتوحة مشددة وفي بكسر الناء وقيل
بفتحها وسكون الهرة دعاء للئيس عند السفاد ورج وعدو هو بكسر الواو والعين وروى فتح
العين زجر الضان ورج صباح بالدجاج وساء وسق الحمار الوردة وقوس زجر للكلب يكون
العين وقص دعاه وعوه دعا للحمش ويحيى دعاء للفرس وده بفتح الدال وسكون الهاء
او تشديد هاساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصلة فارسي وقد جعلت بمعنى الصدا
فراعي اصلها البناء في قولهم لاداه فلا ده اي لا يكر صر ب لان فلا يكون صر ب بعد هذا
ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي وهو السندام ان العجب وقد ذكرنا في باب
الفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وى وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وى الكاي

اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال
حتى استقامة

بالمضاف والمضاف اليه تشبيهاً لفظياً كما جاءت في نحو معدن كذا في نحو في المضاف اليه
 الصرف والتمتع كما في ولا يستكر اضافة الفعل والحرف وان لم يسم في نحو يسود لا
 صافه واما الجزاء الاول فوجب البناء ان لم يفتق الى الثاني لكونه محالاً الثاني في تشابه
 الحرف فينبغي على الفتح ان كان معرباً في الاصل او مبنياً على غير الفتح ويجوز حكاية حركات السين
 ومكون وهذا النوع تسعة اقسام لا الثاني اما اسم الاول اسم نحو يسود او فعل نحو جاء به او
 نحو من وبه واما فعل حال من الصيغ الاول اسم نحو اذا صرب او فعل نحو خرج صرباً وحرف
 نحو من صرب واما حرف الاول اسم نحو ان من وفعل نحو صرب من او حرف نحو من عرس
 وان يكن في الاخير قبل التركيب سب البناء كعد بركب وبعلبك فالاول بناء للجزء الاول
 لما ذكرنا وهو يحتاج الى الثاني وجعل الثاني غير متصرف وقد ينسب الثاني ايضا
 تشبيهاً بما يقتضى الحرف من خمسة عشر لكونها ايضا كلمتين احدهما ما عقب الآخر
 وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المكون
 الى غيره فيتاثر الصلة بالعوامل ما لم يقبل كعد بركب فان حرف العلة يقع في الاول
 ساكن والمخرج ماله مغزى من الصرف وتركه بعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان
 التركيب منصرفاً اعتداداً بالتركيب الصورة كما اعتد به في اسكان ياء معد بركب وهو
 ضعيف ينبغي على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب لا يضاف
 غير مقتد به في مع الصرف واما ضعف الاضافة فلا نهاليت حقيقة بل مشبهة
 بالمضاف والمضاف اليه تشبيهاً لفظياً حيث مما كلمتان احدهما عقب الاخرى
 ولو كان مصافاً حقيقة لا نصب ياء عن معد بركب في الضبط والثاني اي الذي كان
 مركباً قبل العلمية على من بين وذلك انه اما ان يكون للجزء الثاني قبل العلمية معرباً
 مستحقاً لاعراب معين لفظاً او تقدير اولاً فان كان وجب اتفاقه على ذلك الاعراب
 المعين وكذا يقع للجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان لذلك قبل كما في
 الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معرباً او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية
 كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبدالله والاسم العامل عمل الفعل نحو صرب زيداً وصن
 وجهه ومنه وب علامه كل ذلك اخترا ما لم يخصص الاعراب او عومله وان لم يسم منه دون
 ان الاعراب على الجزاء الاول الذي هو بعض الكلمة وكذا يتركب الجزاء الاول على

البناء ان كان في الاول مبنياً في الفعلية اذا كان الفعل مبنياً وكما في صيرب و
 يصرب ولم يصرب ولم يصرب وكذا في نحو زيد وهلم زيد ولزيد الاسماء بعد هذه
 الاعراب مستبداء في الظاهر سببونه بالميم بالمعطوف مع العاطف من دون التبع
 ولجب الحكاية اذ العاطف واما عامل او العامل على ما مر في باب التتابع وكذا كل اسم معول
 للحرف نحو ان زيداً وما زيد ومن زيد لان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يحل ان
 يكون اخاد بالاول فان قصد سببونه والتحليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالصنف
 كما في الثاني والثاني وقال الزجاج يحذف جعله كالصنف بان ترصد عليه حرفين من جنس
 حركته مدغماتهما في الاخرى وتقربه اعراب المضاف كما تريد مما عليه اذا سميت به
 وهو معرب كما في باب العلم هذا قوله والاول ان يزيد حرفاً لان الحرفين انما زدهما
 عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف الاين للساكنين فيبقى العرب على حرف يبع
 الاضافة فلا ترتيب حتى يلحق ساكنان وان كان على حرفين فقد التحليل وهو ظاهر مد
 سببونه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثابتاً ما حرف مد مد عليه
 حرفاً من جنس حركته كما تقول في السين لفي زيد في زيد مستدة البناء كما تزيده في الافراد
 على ما عي في باب العلم والاول ترك الزيادة لانه من بقاء العرب على حرف بسبب
 الاضافة ولما كان الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا الخلاق في التلخيص في حكاية واعربا
 نحو مندشم وان لم يكن الاول حرفاً الحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقاً فانهم عي اريدوا
 وانما اختص حرف الجر بذلك لكونه للجزء بعد التسمية في صورة المضاف والمضاف
 اليه لا يكون محكماً كما لا يكون للمعد محكماً كذلك سببونه هذا وقد جاء صدر الجملة السين
 بها مضاف الى جزاء الم يكن الصلة صيرب تشبيهاً للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما
 والاول اي عي ايم اضافة الصيرب لوجه من معناه لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد
 التركيب كما مر وكذا يقع للجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقاً لاعراب معين لكنه
 كان مع ذلك مبنياً على حركة مشبهة لحركة الاعراب كما في باريد ولا جعل في الجزاء على ما
 عليه قبل التسمية اجزاء للحركة البائية تجري مشابهاً من الاعراب العلمية وان يكن الثاني
 قبل العلمية مستحقاً لمخصوص اعراب فلا يحل ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب
 مع التركيب اولاً فان كان وهو في التتابع الخمسة مع متبوعاً فقالا غير بقى التتابع مع التبع

على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهم ما كانا في الضاف واللام العامل
عمل الفعل وبراغي الاصل في الصرف وتركيبا فيصرف عاقله طريفة سواميه به حل
او امره لان السيم به ليس واحدا من الالامين بل هو المجموع اسما متخافا سميت بعاقلة
وهذا ما لا اكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفا على الحكاية اجراء لها مجرى
الصفة والوصف كانك سميت بامرأة عاقله كما نقول للنس والمعين والدارت با
باللام اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت بطحمة ويدل على ان يصرف الاول اذ هو غير متصرف
قبل التسمية بهذا التركيب فان اردت بطحمة ولهذا الطح لاسم محض صفة كما كان مصدرا
قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف النسق مع وجود المتبوع كما حل بلا متبوع
لان للعاطف كالعامل على ما لا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى النابع مقتضى
اعراب خاص لم يجرى بوجه الاعراب وتبعه المعطوف لم يتبع الاول الثاني لانه بصير
المتبوع تابعا ويجوز في الرابع مع متبوعا انها اجراء مجرى عن معد يكرب في وجي
التركيب والاضافة لا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف
حرف العطف قبل العامية فبناء مما اولي بعد لقيام موجه في كليهما الى الاول فالاول
حتاج الى الثاني واما في الثاني فنضم الحرف ويجوز كما في معد يكرب اعراب الثاني اعراب
غير المنسوب مع التركيب ويجوز ايضا كافي اضافة الاول الى الثاني مع حرف التثنية
وتركوا كذا كل ما تنضم الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يحون فيه الاول
الثاني بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك
المعنى الخي بالعلمية ولم يكن الجزء الثاني قبل العلمية لا يطلق اعراب ولا معنى فاما
الحكاية لا غير نحو الميسم بما قام وقد قلم وكلم واذا ما واما كان واحدا ونحو هذا هو تمام
الكلام فيما سيجي به من التركيب قوله فان تنضم الثاني حرفا لينا خمسة عشر وحادي
عشر ونحوهما لا يخفى عشر والاعراب الثاني كجعلك ويجوز الاول في الاصح اعلم
ان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذف الواو فصار المخرج الالامين وتركيبا واما
مخرج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قوله لا اب وابا لان الالامين معهما
عدله واحد كعشرة وكبارة بخلاف نحو لا اب وابا وانما نحو البنف مع العقل بخلاف
سائر العقود عن عشرون ولورانه ومائة والف لقرب هذا التركيب من مرتبة الالامين

اليه الفاظها مفردة وبي لا وله لكونه مخنا جالي الثاني فتشابه الحرف وبي الثاني لنضم
الحرف للعاطف وبينا على الحركة للدلالة على عروص البناء وان لهما في الاعراب اصلا
على الفتح ليجف به بعض الثقل الماحل بالتركيب ولما كان بعض الكوفيين اضافة السيف الى
العشرة تشبيها بالضاف والضاف اليه حقيقة كما في العلم المركب واشتد كلف من مثله
وسقوته بنت ثمان عشرة من جهة وبي حادي عشر الى تسع عشر بناء خمسة عشر
وذلك لان اصلها من عشر فاحس وعشرة كما نقول لثامن والعشرون والرابع والخمسون
جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد
كما كان في العدد بتقوله الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى
المعطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون وحده
ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرون رجلا
وليس معنى ثالث عشر رجلا من الثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون والواحد من
الثلاثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرون
فما معنى هذا المعطف قلت كان القياس ان يبين من مجموع جزئي التركيب في نحو ثلثة عشر
اسم فاعل وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرين اذ لو بنيت
من كل واحد من الجزين وكل اسم فاعل من العدد دليل على مفرد من التعدد كما كانا يبين
فاعلين والاسم على مفردين وهو عند المقصود فبين ان عشرون في قوله الثالث و
العشرون ليس بمعنى المفرد من التعدد كما في قوله الثلث والعشرون بل هو باق على معنى
العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالثا عشر لا
المفرد من العشرة فاشر ولميت كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من التعدد هنا
في صورة واحدة فتقول ايراد بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او ثلاثة
كما ينبغي من الفاظ الاحاد اليه تحت العشرة ولم يكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حرفيها
لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي مزيد فيه الف بعد الفاء وحرف الالامين من ثلاثة ومع حذف
بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثلثة عشر اثنان في ثلثة عشر اثنان كان يلحق
فاصطرا الى ان يوافقوا صوت اسم فاعل اليه حقها سبها من مجموعها على احدهما لفظا ويكون
المراد منها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فوقع ذلك الصوت على اول الالامين

دون الثاني ليرد من اول اللام ان المراد المزد من المقدر والعدد وعطف الثاني لفظ
 على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد
 معطوف على عدد لا متعلق على متعلق ولا عدد على معدة لاستقامتهما كما بينا لكن المعطوف
 عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر ويستوي فيهما قلنا المعطوف بحرف ظاهر
 كما في الثالث والعشرين بحرف مقدركما في ثالث عشر فاصل قولك كما في ثالث عشر جاء في
 واحد من ثلث عشر معطوف على ثلث على واحد ثم جعل اللفظ ثالث مقام قولك واحد
 من ثلث وعشر لم يحذف او يضاف الى ثلثه فيقال ثالث عشر ثلثه اذ يكون واحد من ثلثه
 في ثلثه فيقال ثالث ثلثه وانما اضيف في الوضعي لاحتمال ان يراد ثالث عشر لم يضاف
 الى اصله ثالث عشر عشرون او خمسين او مائة في هذا لان اسم الفاعل من العدد لا كان يعني
 واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوّه ايضا كما تقول الحسين رضي
 الله عنه ثالث ثلثه كما عي في باب العدد واذا عرف نحو ثلثه عشر باللام فلا
 خلاف في بقاءه على بقاء صلة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو كثلثه
 مشترك في اعرابه خلاف كما عي في باب العدد فان قلت فلم لم يحذف الاعداد
 مع اللام الرجحة لم باب الاحمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الين قلت لا
 الجزء الذي يباشر اللام من التركيب اي صدره يتصل اعرابه للزوم دون الاعداد في
 وسط الكلمة والجزء الآخر لم يباشر اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الين فان اللام
 يباشرت فيه ما كان ميديا وبخلاف لا منافاة فانها تباشر الثاني في نحو ثلث عشر زيد
 فمن ثلثه لكونه لا خفي اعرابه كما عي في العدد قوله لا ثلثه عشر فهو الحجة على ان ثلثه
 عشر معرب الصلة لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان والحمدان وتخلوا
 الاعداد علة كما عي وقال ابن درهم هو بينه كسار اخوانه من الصدور لكونه
 محانا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة مستقلة
 كما في هذان وهذين والذان والذين وانما اعرب عند الجمهور الصدمه لانه
 عري بعد دخول علة البناء فيه وهي تركيبة مع الثاني وكون الاعداد لواعرب كما حصل
 في وسط الكلمة ماوجب كونها كالعدد واما كسارهم لما لم يزدوا من اليمين حذف الواو
 والوزن بالانفصال ويجب حذف النون ايضا لا بعد دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في

صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء لا تزي في بناء نحو يازيدان ويازيدون ولا
 مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف نون مقامها وصد مسلم
 والنون بعد الالف والواو في سلمان ومسلمون لا يجعلها كالكاين في وسط الكلمة
 لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في
 الشيء والجمع كما يختلف قبل النون فيضار اثنا عشر كاثنا والليل على قيام عشر مقام
 النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف لثلاثة تقول ثلثه عشر وحمسة عشر ولا تقول
 اثنا عشر لانه لا كاثنا ذلك ويجوز ان يقال صارا ثنائ بعد حذف النون كالمناف الى عشر
 لان نون الشيء والجمع لم يبعد في غير هذا الوضع حذفها لانه منافاة فصار كانه معناه
 والتركيب الاصناف لا يوجب البناء وليس قوله من قال انه اعرب لانه استع حذف علة
 التشبيه اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب شيء لان نحو
 يازيدان ويازيدون بين اتفاقا مع قيام هذا العلة بل اذا قصد بناء الشيء حرد علامة التشبيه
 عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قد تقدم شرحه وان بعضهم يعييف صلة هذا المركب الى
 مجز مع صرف المناف اليه وتركه من المركبات في لم يادي يدي وفيه لغات لحد لها
 هذا وهي كون ما في الاول والثاني تقول اعطه يادي يدي والاصل يادي يدي في الاول
 فاعل من بداءت الشيء اي فعله ابتداء والثاني فيل يعني مفعول منه وهو فاعل اسم
 فضاف الى مفعول وانضابه على المثال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء
 المراد باليدي مصدر والعقل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا هذا هو في اصل معناه
 وامضاف اليه فيقرب ان يكون كل واحد منهما معرا بالكنه كثر استعماله استغنى عن مجموع
 الكلمتين ما يستغنى عن كلمة واحد منهما يعني يادي يدي مبتدئا وذلك كما قلنا في قولهم
 فاهاليلك ويهني بدايد في باب التشبيه المناف والمناف اليه لانها معناه
 بالاصلي واما ثلثه يعني المزد بالركب في نحو خمسة عشر فانه مركب معيذ يعني المزداد
 افادته لمعناه والعدد المعين كافادة عشرة لمعناها في في الاول لكونه جزء الثاني
 ولما عيابه اليروي الثاني وان لم يقيم للركب تشبيها كما تقدمت في نحو خمسة عشر وبيت
 بيت كما ذكرنا في معد يركب ولم يبي المراد ولا احدهما عي بدايد ونحو شاة ودرما
 وان افادة افادة المزد ولذلك اعرب اعراب المزد الذي يعنيان معناه

والاعراب

كتابين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما عن صاحبه بالحرف المتصل وكان بناءً
 جزئي بادري بدية تشبهها بحرف عشر اكثر من ثباتي معديكرب لفصلهم التخفيف
 هو اكثر مما تزي لا تخفيف هن في بادري بدية على غير القياس كما في فكش ثابته ايضاً
 على غير القياس لان الكلمة تخفف بالبناء لثبوته عن التقوي ولا عراب وانما لم يبين الجزاء ان
 ح ولا احد هما في الاصل المفعول عن المضاف والمضاف اليه وانما لم يبين الجزئين ايضاً
 معناهما الا في قوله بان كما في في البادي بدية لان العلم ينقل عن معنى لا معنى اخر من غير
 الحاصل الا في بعض المواضع كما في في الحسن والباس فلما غير المضاف من حيث
 المعنى تغييراً فاما لم يميزه من حيث اللفظ يكون فيه دليل على الاصل المفعول منه عن
 احد الطرفين اي اللفظ والمعنى مجازاً عن بادري بدية فان معناه الاصل مفعولاً
 نقل اليه لان المفعول منه اضافي والمنقول اليه انفرادي وجعل بادري الله انفرادي
 بدية وبادري بذا ايدي سباس باب معد يكرب وجعلها سبوتة من باب
 حنة عشر وهو الاول وان كان على جهة التشبيه ولو كان الاصل كما قال جازاً
 لوجب ادخال التقوي بدية بذا لان فيما ذكر كياناً علمية ولم يسمعا مؤنثين وكذا
 ايدي سباس فانه لا يؤنث سبالا انه اسم رجل لان معنى ايدي سبالا لا سبالا ان
 وليس اسم قبيلة كما اول في قوله قد كان لسبا وقوله وجئت من سبالا لان الضمير
 لا هذا الثاني بل ترك التقوي واما في قوله لا تعد هاسبوتة من احوات ايدي سبالا
 جازاً من احوات معد يكرب ولا دليل فيها على مذهب سبوتة من احوات ايدي
 لان مجموع الكلمتين علم بلا فحوى وان يكون غير متصرف للتركيب والعلمية ولا
 يكون واما تخفيف هن في بادري بدية فتكون منه حكم المخففة من بادري وقلت ياء
 حذف للمخففة من بدية فكذلك التخفيفين خلاصته الاصل في ايجاز ادنيه جازاً اولي كليت
 هذه كاولي كليت اللفظ الاول والثانية على وزن وعاموا اصله بذا كبات لان بذا
 على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذف للمخففة تخفيفاً وبذا مصدر بمعنى المفعول
 وهو كيدية من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادري بدية وان بدية او بذا الكلمة
 الاولى من هذه اللغات كالاوولي والمذكرين ساكنة والثانية اما على وزن سح او كرم
 او جيان والبدية والبدا مصدر بمعنى المفعول وليس الجزاء في هذه اللغات مبنيين بلهما

المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادري السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها
 ذي بدوة وغير مخففة وقد يقال بذات دي بذا وبذا بذا كلها ذي بذا على فعلة
 ذي فصل وفعلة وفعلة المضاف اليه في الثالث بمعنى المفعول لانه يقال المصنوب
 دو صوب كما يقال للصائب والمضاف مصدر ما يعين الفاعل فيكون انصابه على الحال
 فيكون المعنى في بادري بدية ان منصوب على الصنف تقدير حذف المضاف اي ان
 ابتدائك بما تبتدئ به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي سبالا في قولهم تفرغوا
 ايدي سبالا وبادري سبالا تفرق اول سبالا في ثوب حين امر لعلهم سيل المرم
 ولا يدية كناية عن البناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز
 ان يكون انصابه في الاصل على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون
 على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبالا في بذا الاول والثاني كما في بادري
 بدية فلما الزم ياء ايدي السكون وسكن همزة سبالا فقلبة الفاء وقد يقال في تشبيهها بالتقوي
 ايدي وبادري مضاف الى سبالا لكن يلزم سكون ياءهما همزة سبالا وقد استعمل جازاً كحسب
 مبنية للجزئين ومنها ظروف كيم يوم وصباح ومساء وحين حين والحق لغتية كفة
 كفة وهو جاري بيت بيت ولغزونة اوليته صخرة تجرة ويجوز اضافة الصدر من هذه
 الظروف والاحوال الى البحر وانما يتبع بناء للجزئين فيها كما يتبع خمسة عشر لظهور
 تضمن لوف وقيية في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها
 تقدير حرف العطف وان لا يكون فلا فرقاً لها قلنا ان معنى لغتية يوم يوم وصباح
 مساء وحين حين اي يوم ما في وما صباحا مساء وجناباً اي كل يوم وكل صباح و
 مساء وكل حين والفاء يودي معنى هذه العوم كما في قوله انظر ساعة فساعة
 اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التقريب فيكون المعنى يوم ما في ما عقيب بذا فصل
 ال ما يتناهي فاقصر على اول المكراري التشبيه كما في قوله فارجع الكونين
 وكذا في صباح ومساء وحين حين وقلنا ان اصل لغتية كفة كفة ومعناه متوابع
 ذوي كفتين كفة بين وكفة سنة كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي والا
 عراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقاً ببيت وبيت اي مجتمعان لمزقان
 كما تقول كل رجل وصفت كما ذكرنا في باب الحال في قوله بيت الشاة شاه دارها

وعنهم

واما لقيته صخرة صخرة ومعناه ظاهر من ذوي صخرة اي الكشاف ومجرة اي الساع اي في
غير مصيق وغيرته صخرة صخرة ومعناه كاشفا للجزاي بصخرة ويجوز ان يكون محذرا
لا حالا اي لقاء او لقاء اذ صخرة وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد
يوم وصباحا بعد مساء وجنا بعد جن كقولهم ولا تلبس بالتم وانهم صلوا بالبحر جينا
بعد جن ولقيته ذاكفة مع كفة او بعد كفة كما يروي عن ربيعة كفة عن كفة
اي بعد كفة كقولهم كبراع كبر وهو جاري بيت بيت اي ذابيت مع بيت او
عند بيت وغيرته صخرة مع مجرة واذا ضم حرة اليها اعرب الثلثة نحو صخرة مجرة حرة
على الاتباع كما في جنيت بيت اذ يتقدر تركيب ثلث كلمات والحر ايضا بمعنى
الظهار لان عن الامم يتضمنه ومنه قلته حبرا وقولهم العالم عزير لان القتل
والحر يقتضيان اظهار ما في داخل الجوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما
ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير حرف العطف
واما ان يكون بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معد يكرب وكذا في نحو خمسة
عشر اذا جعل علماء حازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال
عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يحرز التركيب قاله في الايام يوم ما اردنا
جزاءك والقرى من اجارته وتقول ابتلك في كل يوم يوم وانك في صباح مساء
ذلك لان علة بناء الاسم لم تكن فيها ظاهرة كما امر لكه حسن فيه تقدير ذلك
وقومها موقع ما يكثر بناوه وهو الظرف وموقع الحال الشبه به فاذا لم يقع مقاما
لم يقدر فيها ذلك واستعمل خمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية كقترقوا
شغوبت شذوذ من ذربفتح الكلمات وكسرها وخذع ومنع بكسر الفائيين و
احول احوال كلها بمعنى مشغوبين وتركهم حيث بيت اي متفرقين من ابيهم و
سقط بين بين اي بين للبي بين البيت وبين الثانية مزاية لان بين يقتضيه
سبب كما في قولهم المالد بين وبينك لم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما
سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها اي حرف العطف كما في
الاولي فشر من استقرت عليه صيغته اي انشئت ولم يتصيف ويغير من غير
الجزاي حاج بالمطر وشره وشره من التثنية اي التفرق وبذر من التثنية وهو

وهو الاسرار واليم بدل من الباء ويقال شذوذ بذر بالباء على الاصل او من مذرت
السبغة اي فسدت وخذع من الخدع وهو القلع ومنع من قولهم فلان قلع
اي كذب يعني الاحبار وينشرها وحيث وبيت وقد يوزان وقد يقال حيث
بيت بكسر الفائيين واصلا مأخوذة من بيت وقد يستعملون على الاصل مع النقيض
وعندهم نحو قولهم من الاستحاضة والاستبانة وما يعنى يقال استخضت الشيء اذا
صنع في التراب بطلته وقد جاء حاث باث بفتح الثائيين وجاءت بكسرهما ايضا
بالاصوات نحو قاش ماش خاق وياق وجاء قلب الواو باء او الف لا استخاض الاصل
بالتركيب ومن نونها فلكون الثاني اتباعا كما في جنيت بيت وكثير من الفاظ هذه
المركبات مع كونها مشتقة كخذع منع وشذوذ من لم يستعمل الا مع التركيب وبذر
مثل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدر الظروف في مثله غير صفيين
واما حسن الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقول في حبس ويصير اي في فنته
اعظيمة فتح الصادين والعاء ان مكسورتان او مفتحتان واليهي والهرب واليهي
السبق والتقدم اي وقول في هرب وسبق بعضهم بعضا العظم الفنته فقبلوا الواو
باء ولا رواج وهو اول من العكس لان الباء حقت وقد يقال حوس بوحس بقلب الباء
واو او قد يوزن الجزان مع كسر الفائيين ونحوهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا
وقد يقال حوس مع كسر الصادين والعاء ان مفتحتان او مكسورتان تشبها
بالاصوات وجاء حاص باص حاث باث بفتحها واما اللذان باز فانه مركب من اسم فاعل
اي فخر قلب وس فاعل بزي اسما وارفع لانه قيل هو بخاري البازي فربا وجعلوا
اسما واحدا وصرفت فيه على سبعة اوجه فاز باز مجذوف البائيين وبناء الاسميين
على الكسر تشبيها بالصوت واز باز تشبيها للمسته حشر وكان اصله طازي والباء
على عطف احد الضميين على الآخر وخاز باز على ان بينه او هما على الفتح والكسر
واما جاز كسر لا ولها هاء مجذوفة عن بعليلك نظرا الى اصل الزاي وانما منع الضم
في هذين الوجهين للعامة للتيسير والتركيب وانما هو علم الجنب كاسامة فاذا
دخله اللام انكر الثاني جزا كما في ما وعبر المسفوف وخاز باز باعرا بهما على اضافة
الاول الى الثاني كما يحوز في بعليلك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخاز باز كفا

وهو بائر كقسطاس وليس الاخير من مركبين بل كل واحد منهما اسم صيغ من
 اسمين كما قبل عقيبي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير
 ما كان سبعا عن ثمانية كما في الخمسة عشر وقال وحس الخازن بارية اللحن والواحدة خمسة
 معان ضرب من العتب واذاب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في الهانم
 والسور واما خاف باق للثناح وقاش ماش للقامس وكل واحد منهما يبي بصوت
 فبقيا على ثابتهما واما لم يتركيب الا علام المنقولة عن المصنف والمصنف اليه وتبينها
 بحجة عشر كما فعل ذلك بايدي سبارادي بدوان التي عن جريها ايضا معناه الا فزار
 بان كما في ذلك عن جري ابيدي سبارادي لان الا علام المنقولة تراعي اصلها في كلامهم لان العلم
 منقول عن معنى لا معنى اخر من غير اصل الا لما حقيقا وذلك ايضا في بعض المواضع كما
 فعل جوي الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم تغير من حيث اللفظ ليكون
 فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين الى اللفظ والمعنى بخلاف هذه
 المركبات فان معناها الاصل المنقول عنه مقصود في ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايد
 سباراد في الفرق فالاصل مؤذن بالفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه
 فاما ما يكون في المنقول بغير كثير جري وانغير اللفظ عما كان لان المعنى يكتفي في الايدان بالا
 للذكون عنه الكليات وكذا للعدد وكيت وذيت المحدث الكتابة لغة واصطلاحا
 ان تغير عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ عنه صريح في الدلالة عليه ام لا بهام
 على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد مرزا وقال فلان كيت وكيت ابها
 على بعض من يسمع او نشأ عايشا عنه كمن في الفرنج او الفعل القبح وكويت وفك
 او جامعت كالغايط المحدث والاختصار كالصاير الراجعة الى تقدم النوع من
 الضاحية كقولك كثير الدماء لكثير القوي او غير ذلك من الاعراض والكنى عنه ان كان
 لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلة لم تله مواكبا ديار بكر ولم تعلم
 ولم تعب او قوله وهو ذلك مررت برجل افعل اي الحق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كما
 لا لغز والمعربات هي الكفف الكفف في مهمة وكذا الاوزان المعبر بها مود وناها
 في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا يغير هو عبارة عن كلمة اولها همزة وايد
 بعدها فاء ساكنة بعدها غير مفتوحة بعد علام وكذا غيره من الاوزان كما في في الا

الا علام فيكون على هذا كاستفهامية كتابة لانها السوال عن محله وكذا من وا
 وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سوال عن معين غير مصحح باسمه
 فمن سوال عن ذي العلم المعين غير المصحح باسمه ولو صرح قلت ان هذا من سوال
 ذلك العاقل لم ذلك الجاهل وكذا ان سوال عن مكان معين غير مصحح باسمه وكذا اسماء
 الشرط كلها كتابات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموصغ للمعين
 شرطها كان واستفهاما من بكنى هذا الاسماء شرطها واستفهاما من العينات غير المحصورة
 احتقارا اذا كان بطول عليك لو قلت مكان اين مرزا في الدارم في السوق ام في الخان ان
 ذلك من العينات فخرج الشرط وعرفت الاستفهام مقدرا ان قبل هذا الاسماء كما هو عند
 سيبويه وهو كتابات عن العينات التي لا استاهي كما مر وقوله المر ليس عن وما وكيف
 كتابة ممنوعة اذ كثير ما يجري في كلامهم ان من كتابة عن العقلاء وما من غيرهم وقوله
 كتابات ليس بكتابة لانه مضارع والمراد وصير العاقل كتابة اذ هو دال على المعنى بواسطة
 المرجع اليه لانه غير صريح بظاهره فيه ويقال كيتيت عن كذا بكذا وكوتيت قل وان كيت
 عن قد وبعيرها وارب احيا نا فاصاح فالكناية صد الصريح لغة واصطلاحا واعلم
 ان جميع الكتابات ليست بميمه فافلان او فلانة منها بالانفاق وها معيان واليه منها
 كم وكذا وكاس وكيت وذيت واما الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا لان لها بابا اخر هي بعض
 به فالكنايات كالظروف فيكون كل واحد منهما قسمين مفرق سبعا قال المص المراء بالكنايات
 الفاظ ميمه تغير بها عاوق في كلامهم مفسر الما لا بهامة على الخطاب او لئسنا ندكم
 لا يكون من هذا القبيل على ما اقرب استفهامية كانت لوجيزية ولا لفظ كذا في قولك
 عندي كذا رجلا لانه ليس حكايه لما وقع في كلامهم متكلم مفسر ولا كيت وذيت في قولك ك
 من الامركيت وكيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في جهة
 وكاس خارج منه عن قولك كاس رجلا عندي واعلم ان انماكم للبرية فلكونها موضوعه
 وضع الازوف على ما قيل اي على ما قيل اي على حرفين ولا يشبهها باحتقار الاستفهامية
 قال المص والاند ليبي ولتضمنها ميمه لا ساء للذي هو بالحرف عالم الكثرة والاستفهام و
 الخفض وغير ذلك فاشبهت ما ينقص ميمه فرف فان قبل الكلام للبري هو الذي يفضد الكلام
 ان له جارا جاسرا في اخذ الارسة بقا بكم به فان طابقت ميمه كلامه صدقا ولا فلكنا بالاشا

في الكلام مثل حوت برها وحيوان بدله من الباء لا عند المانزي وعند واد حيوان اصل
فجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واو لم يقل ان اصلها كية وذية لان اللام
والا بال حذف من العين لان الناء في كيت وذيت بدله من اللام فلو كان العين واو
الفتل كوت وروت والقاء فيها لكونها اعتبارا من القضييين وحكي ابو عبيد كيه
بالهاء مكن ياد كيت مفتوحة ومكسوة قوله فكم لا استفهامية مميها مضروب مغز
ومميز للجزية مجزوم مغز يجمع ويخلص من بينهما ولهما صد الكلام كم لا استفهامية
وكم للجزية بدلان على عدة ومحدودا فالاستفهامية لعدد ميم عند المتكلم معلوم عند
ال مخاطب والجزية لعدد ميم عند مخاطب وربما يعرفه المتكلم واما العدد فهو مجهول
عند مخاطب في الاستفهامية والجزية فلذا احتج الى التميز للبين للمحدود ولا يجد
لا الدليل كما نقول مثلك عندك اذا جري ذكر الدنيا راى كم دنيا راى كم عندى او كم دنيا
قالوا وحذف الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية
مغز حلا لها على المرتبة الوسيطة من العدد وبقي العلة في باب العدد واما حلت على
ال مرات لان السائل لا يعرف في اغلب الكثرة والقلّة فعملها على الدرجة السقطه بين
القلّة والكثرة وليا وكم منقبة تقدير لكن فضل المميز عن كم الاستفهامية جازي في
الاختيار عن كم ك علاما ولا يجوز في العدد الاضطراب كما قال علي اني بعد ما قد ^{منصوب} نلتش
للهمج ولا كيد ولا ذلك لان العدد مع العدد كلمة واحدة لا تزي ان عشرين مع ميم
بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا لفظا لا على العدد مع العدد كما في المنفرد والشي
لم يخارج الى العدد وكذا كل مقدار مع ميمه لا يفضل بينهما نحو رجل مرتان لانه هو بدل اطلاق
احدهما على الآخر بخلاف كم مع ميمه ولا يجوز من ميم الاستفهامية الا اذا اجتزت هي عرف
للفرد عن على كم جدي بينه وبينك وكم رجل مرتين يجوز في مثله مع الضرب والجمع
فقد يطابق كم ميمه جارا لغير عند الزحاج بسبب اضافة كم الى ميمه كما في الجزية وعند
الحاء هو مجزوم من مقدرة ويجوز اتمارها فضلا للطابق ولا يجوز ان يكون المجزوم بدلا
من كم لان بدله منضم للاستفهام فيفوز كمر الاستفهام كما في باب البدل ولا يكون
مميز كم الاستفهامية مجموعا لميز المرتبة الوسيطة خلا فاللوكيين وحل ما جاز السير
في في العدد عشرين فلما نالك اذا الهت طوائف من العتار بينه جاز كم عندا نالك هذا

الجمع وقال الصبيون لو جاء عنكم علما نالك فالضرب حال لا تميز والتميز محذوف
اي كم نالك في حال كونهم علما نال العامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم علما
نالك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في المثال فلو في ميم للجزية باضافتها اليه
خلا فاللفراء فانه عنده عن مقدرة وهذا كما قال النليل في لاء اوله انه مجزوم بلام
مقدرة وانما جاز الفراء على الجار القدر وهما وان كان في غير هذا الوضع نادر للكثرة
دخول س على ميم للجزية عن كم من ملك وكم من قرية والشي اذا عرف في موضع جاز تركه
لقوة الدلالة عليه فان فضل بين للجزية ومميزها جازي عند الفراء لانه يجر من القدر
لا بالاضافة وغيره يوجب نصب حلا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا
على مذهب يونس فانه يميز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيغير في الاختيار عن قوله
كم مجزوم مقرف نال على وكرم مجله قد وضعه وقال لا ندلي به ان يونس يميز الفصل هاهنا با
الظرف وشبهه اذ لم يكن مستقرا ولم يقل غيره عدم الاستقرار عن يونس هاهنا كما نقلوه
كلهم في باب الاستفهامية عن ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالاستفهامية انكم في
بنى سعد بن بكر سيد ضخم لا مسيعة ما جد نفاع وسويبه لا يميز لفر مع الفصل وان كان جاز
الطرف لا للضرورة عن قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما اللز مع الفصل بالجملة فلا يميزه
الا الفراء بناء على مذهبه وذلك عن قوله كم فاني فضلك على عدم اذ لا اكاد من الاختار لاعتل
واذا كان الفصل بين كم للجزية ومميزها بفعل مستعد وجب الايمان من لاء يلتبس المميز
بمفعوله ذلك المنقذ عن قوله كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحالكم الاستفهامية
المجزوم يميزها مع الفصل كمال كم للجزية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب نصب ميم للجزية
مغزوا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التميز بينهما بين الاستفهامية على قرينة
الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب جزية واما للجزية المفرد وهو اكثر من الجمع
لان كم للتكثير فصار ميمه كم الميز الكثير وهو الماية والالف واما جاز الجمع فيه ولم يجر
في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جميع الميز
واما كم فهو كتابة عن العدد الكثير دلالة وليس يقتضي فيه مجزوم واجمع ميمه نصريها بالكثرة
قوله ويخلص من هاهنا اي في ميمها واما في للجزية فكثير عن كم من ملك في السموات وكم
من قرية وذلك لما حقيقه جمل للمميز المضاف اليه كد واما ميم كم الاستفهامية فلم

اعشوا عليه مجزواً من في نظم ولا نش ولا دل عليه كتاب من كتب العرف لا ادري ما صحت
واذا كان الجبر من وجب تقدير كم مؤنة قوله ولما صدر الكلام اما الاستفهامية
فلا استفهام واما العبرية فلما انقضى من اليقين لا شاي في التكرار كما ان مررب لما
نقمت اليقين لا شاي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تقصيرها يعني لا تشاء
ايين مررب وكمنظر كماي في باب التحيب واما وجب بصدقه بنفسه يعني لا تشاء لا تشاء
في الكلام يخرج له عن العبرية وكل ما تزي في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتبيين والتشبيه
ويخرج ذلك فحقها صدر تلك الجملة خزان يحتمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغير فاذا جاء
العبرية في اخرها يشوش خاطر لانه يخرج وان مرجع معناه الى ما قبله من الجملة من تراها ان
يجوز نقا الجملة على حالها في قرب جملة اخرى في شذ ذلك الورث فيها قوله وكلاهما يقع من عا
ومضوي ومجزي الى قوله لا اسماء لا استفهام والشرط قوله كلاهما اي كم الاستفهامي وكم العبري
واما وقع كل منهما من عا ومضوي ومجزي لا لهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب ومكانا
العوامل الرفع والنصب والمجرى قوله فكل ما بعد فعله يفضل من اقترافها في اعراب يعني اذا كان بعد
كم فعل لم يستقل عن نصب كم في نصب الصمير الرابع اليه كما في نحو كم رجلا صرته او نصب
متعلق ذلك الصمير كما في نحو كم رجلا صرته غلامه كان كم مضوي معمول على حسب ذلك
الفعل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم مضوي للمحل لانه مفعول به عن
كم رجلا صرته وكم غلام ملكك ولاولي ان يقول معمول على حسب وجب الصمير معا
انك تقول كهيما صرته فكم مضوي على الظرف مع اقتضاء الفعل المفعول به والصدور
المفعول به وغير ذلك من الصفات فينبغي لاحد الصفات انما هو يجب العقل وجب
الميز فقولك في ما تميز الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان اقتضاه لكونه مفعول به ولو قلت كم
صرته لا نصب لكونه مفعول مطلقا ويجوز ان يعمل كم في هذه المواضع مبتداء والجملة خبره و
الصمير في الجملة مقدرة على ضعف كما في قوله ما بعد فعله او فعله او شبهه ليشتمل عن كم وما
ات ساير وكم رجلا انت ضارب وليس يعرف انتصا بها لا مفعول لهما او طرفا او مصدر او خبر
كان عن كم كان ملكا ومفعول ثانيا لالباب فلي عن ظننت ملكا قوله كل ما بعد فعله غير متعلق
عنه متعلق بفعله كم جاءك فان جاء فعل غير متعلق من كم بصميره لان معنى الاستقلال عنه
بصميره انه كان في نفسه لو لم نصب مميته كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير مع كون

كم من نوع المحل مبتداء قوله وكل ما قبله حرف جوا ومضاف مجزوا انما كان تقدم
حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها مصدر والكلام لان تاخر الجار من مجزوة ممنوع
لضعف عملة نحو تقدم الجار عليها على ان يعمل الجار سواء كان اسما او حرفا مع
المجزوة ككلمة واحدة مستحقة للمصدر حتى لا يسقط المجزوة عن مرتبته وهذا
احذف الف ما لا استفهامية المجزوة كما في في الوصلات تقول كم رجلا صرته
وعلم كم رجلا صرته ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله ولا
فمن نوع اي ان لم يكن بعد فعل غير مشتغل بصميره ولا قبله جار مفعول من نوع وذلك
انه اذا لم يكن قبله عامل ولا بعدا كان اسما مجزوا من العوامل على مذهب البصريين
فيكون مبتداء او خبرا وذلك لسا بان لا يكون بعد فعل نحو كم ملك او ان كان عملا في صميره
ان متعلقة اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه على المفعول
نحو كم رجلا صرته او صرته غلامه ولو قيل في الاشتغال بصغير المفعول او متعلقة انه
مضمر لناصر كم واليكن كم رجلا صرته صرته لجان الا ان الرفع فيه اول السلسلة من
الذرف والتقدير كما تميز قيل ولاولي ان يقدر الناصب بعد كم ويميزه لفظ المقدرة على
لم ولا منع من تقدير قبل كم لان المقدرة معلوم لفظا والقدر اللفظي هو المقصود في
ان لم يكن يعني كم ظرفا وكونه طرفا باعتبار مميته نحو كم يوما سرك فكم هاهنا منصوب
المحل او لا داخل في قوله ما بعد فعله غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كان
سرك ومن نوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر البتداء ومثال كونه مبتداء
كم رجلا جاءك واما كم ملك فالاولي كونه فيه خبر لا مبتداء لكونه نكرة وما بعد مفعول
كما في باب البتداء قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط او تقع من نوع مفعول به
ومجزوة على ما ذكر من مواقع كم لا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كيتي واين واذ ان
لم يخرج عرف مجزوف عن من اي فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج
اذا عن الظرفية كما في في باب الظروف ويرفع اسم الاستفهام محلا مع انقسابه
على الظرفية اذا كان خبر مبتداء من نحو في عهدك بفلان واما اسماء الشرط نظر
فلا تكون لا منصوبة على الظرفية ابدا واليكن بظرف نحو من وما يقع مواقع كم من نوعها
نحو من ضرب من قام فت واما خبرا نحو من انت وما ديك والمنصوب اما مفعول به عن

من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربوا ما فعلت افعله ولا يقع خبر ذلك من المنصوب
استغفروا والجرود عن غلام من انت وبما مررت وغلام من تقرب اضرب ومن قرأ امر
والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واوي الى الشرط لا لا الجزاء وان كان الشرط مسددا الى
صغيرها مستقديا كان اولى زما في مستنداء نحو من جاءك فأكرمه من من بك علا
فاضربه وان كان مستقديا ناصبا لصغيرها او متعلقا بصغيرها نحو من ضربت او متعلقة
علامه يصير بك فالاولى كونها مستنداء ويجوز ان تصابها بغيره الظواهر مستقديا
غير مستقل عنها بصغيرها ولا يتعلق بصغيرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت
ويجوز كونها مستنداء على ضعف ولو جاز فاعمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم
في معنى جئت جئت على ما هي في الظروف البنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فأكرمه
ومن ضرب زيد فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك
فاضربه منصوبة المحل بفعل مضارع بغير الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط ولا
يفسر عاملها ايضا لان ما يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما هو في المنصوب على شرطية الضمير
والسر في جواز عمل الشرط في اداة دون الجزاء ان اداة من حيث طلبها الصلة كان القبا
ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان متاخرا لان مرتبة العامل المتقدم من حيث كونه عالما
فيصير مرتبة الناحية من حيث العمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جازوا ان يعمل فيها لفظا
ان يلها بلا فصل كالشرط اما الجزاء فلغرض اخره عنهما يجوز عمله فيها سواء كانت
لا اداة ظرفا كقوله وان او غيره كن وما والى الدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع
الاستقراء نحو اكرم جاءك فاضرب بنسبائهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدرة قبل
لكلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكذلك اذن معجزة لفعل مقدرة بغيرها
بعد ابداء سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا في فعل ظاهر ومقدرا كما
يجي في قسم لا وفعل وذلك عند الصريين ولا يلزم من ذلك في كلمات الاستفهام لان مرفوعة
لا استفهام تدخل على الفعل واللام وفيه تميز كم عه لك باجرير وخاله وثلاثة اوجه
البيت عتاريا قد جاء قد حلت على المعزوق وتعلمه العتاريا المعوجة اللامع من
اليد او السجل فيكون منقلب الكف والقدم الى انسيها يعني افعله لكثرة الدوم صار
كذلك او هذا خلفه لهما تشبيها الى من اللطيفة وانما عدي حلت بعمل حلت عتار

معني ثقلت او تسلط اي كنت كارهها لحد منها مستغفرا منها اخذ ميتة على كرهه
وجه النسب في عملة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب ميزها عند بعضهم
او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهامية وان يرد معنى الاستفهامية لكنه على سبيل
ايكم كانه يقول نفس الحلب ثابتة لانه ذهب عنه عدد اللابات والجر على ان كم خبرية
والرفع على حذف السيز اما مصدر استقدي بر كم حلبة نصبا وجر اذ نصب على الاستفهام
استفهام على سبيل التهام والجر على الاخبار واما طرفا تقديس كم مرة نصبا على التهام وجر
على الاخبار فيرتفع عمل كم بلا ابتداء ولك صفتها والخبر قد حلت وكم في الوجهين
منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر ابتداء او ظرف له كما تقول اضربين مردي ضرب
او مرتين مردي ضرب واعلم ان ميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية
فلو جوب تكثير الميز المنصوب واما الخبرية فلا نفي كناية عن عدد مبهم ومعدود
كذلك والعرض من ايتان للسيزيان جنس ذلك العدد واليوم فقط وذلك يحصل النكرة
فلو عرف وقع التعريف صليما وكم في جاليتها مفرد اللفظ مذكور فلا بد ان يليه ويجوز
الحل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان السؤال عنه مثنى او مجموع ويجوز المحل على المعنى
نحو كم رجلا جاءك وجاءت وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى
ككل فينبغي على هذا ان لا اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد
لجاعة الذين جاءوا الخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك
لانك اذا فصلت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتشبيه و
الجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة
ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءت وجئت وجاءك رجلا
على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عابدا الى الغير لبقاء السنداء بلا ضمير من
الغير وهو جملة لا تقول كم رجلا ونساء جاءوك بعضه المجموع على ميز الاستفهامية
عند الصريين واما قولهم كم شاة ومثلها وكم ناقة وفضيلها طكون العطف ايضا نكرة
على مائتين في باب المعارف وقد جاز في بعض النسخة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز
في النابع ما لا يجوز في السبق كما في قول الواهب للباية الهجان وعندها يقول لقيت
امراة وكم رجلا وهي جاءني عطفا على كم ولا يجوز كم امرأة وايها بالعطف على التميز لا

الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التشديد وما كان فنقل السرا في
 عن سيبويه انه يعني به لا يعني به كم قال لانه يستقيم كم لك كما لا يستقيم به بك وليس
 بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كايون خارج حذف ميمها وما رتب
 حرف ج لا يحذف مجزوء لم اعثر على منصوب بعد كايون وقال بعضهم يلزم ولعل ذلك
 لانه لو لم يثبت من وجب نصب ميمها لمجئية بعد المنون ميمها لم يكن كم الا
 استفهامية مع انها يعني كم للجزئية وقد جاء كايون في الاستفهام قليلا دون كذا
 منه قوله اي بن كعب لم يزل جليش كايون فقد سوت الاحراب ايكم فقد فاستعملها
 استفهامية وحذف ميمها وها فلان ويلزمها التقدير دون كذا لما قلنا في كم
 الجزئية ووجه ذلك مكرام مع ووجه ذلك اكثر من افراد ومن تركه يلا واركتبه به عن
 العدد عن عندي كذا درهمها عن الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة فيه على التثنية
 وكفي بعضهم بكذا الميم بجميع نحو كذا درهم من ثلثه وياها وبالكر دون عطف عن
 احد عشر وياها وبالمكر مع العطف عن احد وعشرين وياها وبه قال ابو جهم حنيفة
 رضي الله عنه فطابق به العدد حتى اذ كذا درهم بالجر حلا على ما يدرهم وهذا
 خروج عن لغة العرب لانه لم يرد ميم كذا في كلامهم مجزوءا والثاني رحمه الله لا
 ينظر في تفسير اللفاظ المهمة لا ما يناسبها من اللفاظ العددية المفصلة لان التفصلة
 تدل على كسبة العدد فضلا المهمة لا تدل عليه بل يلزم بالقرار بالمهمة ما هو في
 وهو لا يقل فيلزم في نحو كذا درهم واحد وهو الحق وعراب كذا كايون كما قلنا في كم ولا
 نقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صلا بالتركيب ككلمة واحد
 كما تقدم ولا منع من تقرير الاعراب على الكافين اعتبار الاصل الظروف
 منها ما قطع من الاضافة كقيل وبعد اعلم ان السمع من الظروف المقطوعة عن
 الاضافة قبل وبعد تحت وفوق وقدام واما وراء وحلف واسفل ودون والى
 ومن على ومن على ولا يقاس عليها ما هو معناها في يمين وشمال والجزء غير ذلك ونحوه
 ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مصدرا اليه اسم قابع للمضاف
 الاول نحو قوله لا علامة ان بلاهة صالح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو بالمرئيه
 لا يتم الا بغيره كقيل وبعد وهو انما المذكورة وكل بعض اذن مع هذا لا يحذف

الاقام قرينه على تعيين ذلك المحذوف وانما يتبين هذه الظروف عنه قطعها عن الاضافة
 اليه لمشايتها للرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل
 لها مع وجود المضاف اليه فهذا ينبغي مع كمال اسماء الموصولة يتبين مع وجود ما يحتمل
 اليه من صلته قلت لان ظهور الاضافة فيها برج حاب استنها لا اختصاصها
 بالاسماء اما حيث شئت واذ افاضها وان كانت مضافة الى الجمل الوجود بعد الاضافة
 ليست بظاهرة واذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك التي كان المضاف اليه محذوف
 ولما بدله في بعض وكل النون من المضاف اليه لم يبين ان المضاف كان ثابتا بيقين
 بدله وانما احتار والبناء في هذه الظروف دون التوقيف لانهما ظرف قليله النقص
 او عارضة على ما روي في المفعول فينبغي عدم النقص يناسب البناء اذا معناه عدم النقص
 الاعرابي ويحيى ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض النون من المضاف
 اليه فتقرب قال ومن قتلنا الا حرا وشوقه فاشربوا بعدا على لذة حرا وقال في
 في الشراب وكنت قبله اكارا غص بالماء الغلظ ومنه القرعة الشادة لله يوم من قبل
 ومن بعد ويقال ابداء به الا على هذا لا فرق في المعنى بين ما عرّب من هذه الظروف
 المقطوعة وملبى منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما عرّب لعدم نقص معنى الاضافة
 فيمنع كنت قبله اي كنت قريبا لبدء به الا اي متقدما ويحيى من قبل ومن بعد
 اي متقدما ومنع من الان من هذه قبل ويحيى توقي هذه الظروف المضمومة
 لصيغة الشر من مائة ومنصوبة نحو حبستك قبل وقبله كما قبل في الناري الضموم
 يا سطرو يا سطرو يا سطرو فيكون قوله فاشربوا بعدا وقوله كنت قبله من هذا
 وسمعت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقا في الاصل
 ان لا يكون عامة لقمتها المعنى النسبي بل تكون القافية هي المنسوب اليه فلما حذف
 المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمت معناه استعرب ضروره
 غاية للغاظة وذلك لو مضى فيم بذلك الاستعراب ولم يسم كل واحد مقطوع
 الاضافة غايات من حصول العوض عن المضاف اليه ونقول جنة من على معربا ايضا
 كم ومن على كفاض ومن معال كرا ومن على كرها ومن على مفتوح الغاء مثلث
 اللام فاذا انبئت على الضم وجب حذف اللام اي لبدء سنيا منيا اذ لو قلت على

على الاستقلال الضمير على الباء والوجد فتها وقلت من على لم تين كونهما مسببة على
الضم كاحزانة واما على باقا ضي فاطر الضم في السنادي المفرد المعرفة يرشد اليه واذا
قصدت بناء على ما كنه العين وجب فتح فايتها وكان من الاعراب يجوز منه وكسر
يقول على الدار كما تقول مفعلا اما جازنا على على الفتح مخ من علوم دون ساير الغايات
فلتقتل الواو المضمومة واما الكسرية مخ من علوقا التقدير المضاف اليه كما في قولنا
من على خاشم وفان في لهم ليس غير بالفتح على ما في الاستثناء فعمل هذا لا يكون هذا
الكسر لا مع جاز قبله او مع لاضافة الى باء الضمير واما البناء على الكسر استغالا للمضمة و
اما الضم مخ من على فيل فياس ساير الغايات ويروي بيت اعني باهله ان اتنى لسنا لاسر
من علولا عجب منها ولا مخ منهم وارهوا وكسرها وتحتها وباء الغايات على حركة ليعلم ان
لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبر اباقي الحركات لما لم يخصص الوهم بحذف المحتاج اليه
المضاف اليه ويكمل لها جميع الحركات لا يضاف في حالة الاعراب كانت في الاصل غير مقرونة
وكانت اما مخرقة من او منصوبة على الظرفية لولم يلف حركة بواو حركة اعرابها وجرى
بحر لا غير وليس عرف حسب شبه غير بالظرف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في لقنا
لكنها جهات غير محصورة ولا بهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشتداهاما من مثل فكذا لم
بين مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه لامع لا التجربة ليس مخ افضل هذا الضمير
وجاء في زيد ليس غير لكثرة استقلال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى لا وقد
تقدم انه محذوف للسكتى بعد لا اليه بعد ليس والمضاف اليه المحذوف وليس غير
هو السكتى المحذوف فيجاء في زيد ليس لا فلما حذف منها المضاف اليه نيت على الضم
لشابهتها للغايات بالا بهام واما حسب فجاز حذف ما اصيبت اليه لكثرة الاستغالا
وبن على الضمير تشبيها بغيره لا يعرف بالاضاف مثله كما في باب الاضافة قوله تعالى
حيث لا يضاف الا لاجل في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما ان
لاضافة اليها بالوضع وهي ثلث لا غير حيث في المكان واذ واذ في الزمان على خلاف
واذا هل هي مضافة الى الجملة التي يليها الا كما في حيث واذ ايضا فان الى الفعلية ولا سيما
واما اذا في جوار اضافة الى الاسم خلافا كما في المنسوب على شرطه التفسير ولما
جاءه لا اضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الارزمنة

الثلاثة اشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان
الزمانان مختلفين واما اجتماع الهمزة التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف
اليه في الحقيقة هو المصداق الذي تضمنته لان نفس الجملة فعل هذا لا يجوز اضافة مكان الى
جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الارزمنة معينا كما يستفاد منها احد الارزمنة فاذا
تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية للدلالة على الفعل على الارزمنة ومضافا
كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد
الزمان منها فيكون ثلث جريها فعلا كقولنا يرميهم على النار فيقتل ان يكون مضمون ما مشهور
لوقوع في احد الارزمنة الثلاثة وان كان جزاها جميعا اما في اللبى مخ ايتيك حين المخرج امير
او في المستقبل مخ لاخذ ذلك خيرا لا شيء لك قال الله تعالى يرميهم بالحراب فلا البرد في الحال لا يضاف
الزمان لما يضاف الاضافة الى اسمية لا بشرط كونها ماضية اليه جملة على اذ الرابطة لا اضافة الى
وقولنا يرميهم على النار يقتل ويومهم بالزمن ويومهم بالزمن كذلك يكون به هذه الاربعة ذكرنا كلاها اذا
اصيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كقاربات فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر لم
كان اما قبله او بعده فلا يكون للمع الجملة من الاختصاص ما يكون بغير مصدرها فلا يستعمل
مع حرف مصدرى كان وان ما قبل الجملة فلا الله تعالى من قبل ان نفس وجبها من بعد ما كاد
يزج من بعد ان تلقى ومخ ذلك واما اضافة مرتب الى الجملة الفعلية مخ في وقت مرتب اخرج
اليكم ملكونه مصداق بمعنى البطي مقام مقام الزمان المضاف والاصل زمان مرتب حروحي اي
ان يطرح حروحي حتى تدخل في الوجود والمعنى ان اخرج من غير انك حفرق الهم فلما قام مقام
الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا اية بمعنى علامة ويجوز اضافتها الى الفعلية لمشايتها
الوقت لان الاوقات هي علامات يوقت بها الحوادث وبعضها الاوقات لكن لما كان مرتب
واية وخيل في معنى الزمان ايضا الى الفعلية في الاعلى مصدرة بحرف مصدرى قال تعالى
تعد من الجن شعنا كان على ساكنها مدا وقال الاس ملى عيني بهما بادية ما يحوي الطعامان
تقول اتم ايها اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى على ما نقله
الكثيرين كما في كيف بما يشابه ويضاف ذوا ايضا مع كاعرابه في قوله تعالى بالواو والالف
والياء الى الفعلية في قوله اذ هب بذي شلم واذ هب بذي شلمان واذ هب بذي شلمون فكل
بعضهم هو شاذ وذي صفة الامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه

والباء يمين مع وقال السيرة في الموصوف من الوقت الى اذهب في الوقت ذي السلامة
اي في وقت تتلم فيه والباء يمين في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان للصفات لا الفعل
وقال بعضهم هو ذو الطائفة اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال الثالث
على الا شهر وما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاء في
ذو فعل وذو افعلا وذو افعلا وذات ففعل وذو انا ففعل وذات ففعل ويحتمل ان يكون
طائفة على ما حلل ابن الدهان كما مر في الموصولات وان يكون يمين صاحب اضيفت الى
الفعلية شاذ او قال سيبويه اذا كان احد من في التي تلي حيث واذا ففعل ففعل ذلك الفعل
اولي لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل ولي فحيث يجلس زيد اولي من حيث زيد يجلس وفيما ذكر
من ذلك اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى اسماء انتقلت واسماء انفطرت واذ الكواكب انتشرت
ولما الكلام في ما حيث ضياع بعد وقد تشبه غير مثل الظروف المضافة الى الجمل الزمان
اي حيث واذا وذلك لانها نسبيا متطابرا لانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بمحدود
فما روي اليوم والدار فيض فان الى الجمل لكن لما كان مشبهين بها تشبيها بعيدا ايضا قال صريح
الجمل اضافة اليه بل الى جملة مصدره مجزوف مصدره كقولهم مثل ما انكم تظفون وقوله يا يمين
الشراب منها غير ان نظفت حامة في عصون ذات او قال وقوله غير اني قد اسقيت على الهم اذا
بالقوي الخاء وانما صلة ما اضيف اليه مجزوف مصدره دون ما اضيف اليه الزمان الجاز ايضا
لجمله وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التناوب بين الزمان المضاف
ولجمله للصفات اليها لا ينها على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدره لجمله للصفات اليها مضافا
لحرف الفاصل بين المضافين الى ظرف المصدر في الزمان وليس هو جوب في مثل وغير فاجيب
معها الى حرف المصدر مع انه نقل الكونين عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى السد
والخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف لا غير
والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نظفت على ما ياتي وتختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر
الجمل او الى المصدر الذي تضمنته والتزام في الحقيقة متف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجمل
بلا خلاف ومن حيث المعنى لا مصدرها لان معنى يوم يقدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في
الحقيقة الى ظاهر الجمل وهو جوب كان المعنى يوم هذا بغير المعنى وايضا الاضافة في المعنى تخصيص
الزمن ولا يفي في الاضافة للعقد من صحة تقدير الام التخصيص واللام قد يقدّر وهو ما على

الجمل قال صاحب المعنى يعرف الظروف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئت يوم قدم زيد الحارة
والبارد على ان يكون صفة ليوم قلت اقول ومع غرابية هذا الاستعمال وعدم سماعة ان لا يفي في ان
يعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المتبادر في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم
امير كبير فلم اذ المعنى يوم قدم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان احيث الى الجمل وان لم يكن ظرفا
اي مضمورا يقتل في قوله الله تعالى هذا يوم لا ينطقون هذا يوم يرفع الصديق بالرفع والله اعلم حيث
يعمل بها لانه وهو مفعول به يعلم مقدرا وقال باذ حيث يكون يتدلك وقال ابو علي في كتاب
الشعر ما ابيد حيث في الوضوح صفة لا مضاف اليه فلا لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فاليمين
حيث يعمل حيث يكونه اي يعمل فيه ويكون فيه ولا ولي ان يقال انه مضاف ولا مانع عن اقتضا
وهو اسم لا ظرف للجمل كما في ظروف الزمان واما نحو يوم شد وحيث ساعدت فقالوا ان الظروف
مضافة الى المضاف في المعنى الى الجمل بخلافه مبدلة منها النقول وفي ذلك نقسق من حيث
اليمين اذ في كل حين وقت كذا يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستحسن
للمعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت
المعلوم فقال البرقي في الجملة ان الوقت يمين الزمان كما ان قوله فتم مبعثات ربه ثم مبعثات ربه من
بمعنى قوله واليوم للوعود فلا ولا يحسن ان يراد بالوقت الاول لان اليوم اما وقع النهار ما برهنت
من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك باسهل هذا كلامه والذي يبدو لي
ان هذه الظروف التي كانت في الظ مضافة اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل بخلافه لانه لا يتم لها احد
تلك الجمل الدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بعد الظروف كما تبدل
في كل وبعض واذا لان كلا ولحق انها لازمة للاضافة معني فليست بدل باليمين على حذف المضاف
اليه وتعين ذلك المحذوف بالقرينة لما صلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى ولا
ايقنوا رفعا بعضهم فرق بعض وقوله ففعلك عن طلابك لم عرف بعاقبة وانت اذ صرح
لان الاضافة لا وجه لتوحيه لان يكون عوضا بعد معنى التكثير والتكسر منه ولما
هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة بيمين فلو قلت جاء في زيد وكنت حين كذا وقصدت
حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينته اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهرا
التوحي في التكثير فلما خاف ان التنوين في يوم وحين ساعة يعني هاس متوحي
الفكر والتكثير في حصول الدلالة على الجمل المحذوف في المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا من

تلك الظروف بد الكثر فالأمر بالاضافة الى الجمل خفيها في اللفظ صالما لجميع انواع اللام
من الساعة والحين واليوم واللييلة وغير ذلك مستوفى الحد الجمل المضاف اليها هو مع ابدال
التقريب منها كما في قوله واستاذ صحيح محلي به بعد هذه الظروف بلاء منها مع تقرب العوض
ليكون التقريب كأنه ثابت في الظروف البديل منها لان بقاء الكل مع قياسه مع البديل منه
في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو لازم اذ الكسر لا لقاء الساكنين يكون كاسم متمكن
بحرود مضاف اليه الظروف لا ولا حتى لا يستكر حذف المضاف اليه بقاء على الفهم لا تقرب
معرض لانه لا بد فيها حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان تقطعت عليه مضافا الى
ذلك المحذوف كقوله لا علاء ان بداهة ساج مهذبة المرأة ولم اتصل باذ الى الفرض المذكور
وكانت الظروف المذكورة قد يكون مستقلة وما فيه جرد ادع من المعنى صار لطلق
الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله في قول يونس عند المكذابين ويخون والحق ان
اذا اختلف اليه منه وابدا منه التقريب في غير محلي مستند باز فتحه ايضا منه قوله
نقالي ففعلتها اذ وانا من الضالين اي ففعلتها اذ لم يمتني اذ لا معنى للجزء هاهنا كما قيل في
اذا انما الجواب والجزء وكسر الدال فيجرح للقاء الساكنين لا للجرح لا لا انفسخ فانه زعم
انه بحرود بلاء مضافة وباء اذ يمنع جره وايضا عن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بحرود
وهو مثل فيجرح لكنهم انما الذي هو الكسر يكون في صفة المضاف اليه الظروف لا ولا ويجوز
في غيره الفتح ايضا كقوله في وانا اذ الى الضالين كما بينا واعلم ان الظروف المضاف الى
الجمل لما كان طرفا للمصدر الذي تضمنه الجملة على ما قرأنا قبل لم يزل يجر من الجمل اليه
صغير فلا يقال اتيك يوم قدم زيدا فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا
الصغير حصل باضافة الظروف الى الجملة وجعله طرفا للمضمون فيكون كأنك قلت يوم قدم
زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما يكس الظروف من طابا ان يكون
مؤننا عن يوم ما قدم فيه زيد قال في يوم ستود وجوه وقد يقول العوام ستود فيه الوجوه ويخو
وهو شاذ ولذا كشرحه قوله في هذا الباب والظروف المضافة الى الجمل اذ يجوز بناؤها على الفتح
وكذلك مثل وغير مع ما وان هاهنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فيقول ان طرف الزمان
المضاف الى الجمل انما بين منه الغرض والجمع اذ بينه ولا بينه الشيء المذكور في معنى في هذا والذات
والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما لوجبة المضافة اليها وهي حيث في الغالب

واذ واما اذا فيها خلاف على محلي صلي مضافة الى شرطها ولا واما جازع المضافة وهي
غير هذه الثلثة فالوجبة المضافة اليها لوجبة البناء لا مضافة في المعنى الى المصدر
الذي تضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظ مضافة الى الجملة فاضافة اليها لا اضافة
فتأهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بينت حيث على الفهم كالفائيات
على الاعراف واما جازع المضافة اليها فليست من بين لانها اما ان يضاف الى الجملة ما صبه
المصدر نحو قوله على حين عابت الشيب على الصبي فقلت الساقي والشيب وزرع فيجوز
بلا اتفاق بناء واعرابها واما الاعراب فلم يلزمها المضافة الى الجملة فعلة البناء فيها
اذن عارضة واما البناء فليست في العلة العارضة بوقوع الشيء الذي لا اعراب له لفظا
ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكس منه المضاف احكامه من التثنية والتذكير وغير
ذلك كما بين في باب المضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية
المصدرها مضاف قوله في هذا يوم ينفع الصادقين اذ الى الاممية سواء كان صدرها مفعولا
او مبنيا في اللفظ نحو جئتكم يوم انت امير لا يذله من الاعراب محلا ففعلنا بعض التقريب
لا يجوز في مثل الاعراب في الظروف المضاف لصفت علة البناء وعند الكوفيين وبعض
البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيها ثبتت في السبع من فتح
قوله هذا يوم ينفع الاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله يوم لا نذكر
نفسا لغير شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف
الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره ما يجوز بلا اتفاق منهم اعرابها وبنائها
قال في انه لو مثل ما انكم ينطقون ففتح مثل مع كونه صفة الحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز
ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بينه انه الحق تحمقا مثل حقيقة نطقكم وقال لم يمنع الشر
منها غير ان نطقتم حماسة في عصور ذات اوفال ففتح غير مع كونه فاعلا لم يمنع ويجوز
ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الامر كما في باب الاستثناء مشابهما لا اذ او حيث لا
مضافا فان من حيث المعنى الى مصدر ما وليها ولا في منها افعالها مثلها لفعل المصدر كما
والجني وهو ما وان واقع موقع ما اضيف اليه ولو ثبت ما قبل الكوفيين من اضافة
الظروف الى ما صدره ان الشدة او الخفة لجازع اعرابها وبنائها مثل وغير وكذا يجوز
اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ فيخرج واعرابها قري قوله في من حري يوم ينفع

يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اي لا يضاف الى الجمل اما البناء فلو وقع
 اذ اليه موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار معنى قوله على حين عاينت فتبت
 بما بينا ان قوله والظروف المضاف الى الجمل يجوز بناء هاليس ينبغي ان يكون على اطلاقه
 وقوله مثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وغير مع ان شدة ومخففة وهذا
 تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف في حيث لانه موضع لمكان حدث
 يتضمنه الجملة فتا به للوصلات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال
 في اذ ان بي لان وصفه وضع المرفع كما يقول بعضهم وبي حيث على الصمير في الاشهر
 لتبنيها بالغايات لان اضافته كالاضافة على ما ذكرنا وقد يقع البناء ويكسر وقد يخلف
 ما هاء او متلفزة البناء ايضا واعرابها لغة فقسية ونذرت اضافتها الى مفرد قالوا
 نطقهم حيث الكل بعد ضمهم بعض المواضع حيث الى المايه قال امثري حيث سهل
 طالعوا بعضهم بوضع سهل على انه مبتداء محذوف الخبر اي حيث سهل موجود وهذا
 خبر المبتداء الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزال
 علمه البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنايه لشدة الاضافة الى المفرد
 وتزاد اضافة حيث الى الجملة ولا الى مفرد اذ روى فيهما غالبية الا لا ومة قال الذي حيث
 الفت رحلها ام قسم وكذا قوله امثري حيث سهل هو مفعول ترمي وكذا قوله و
 الله اعلم حيث يجعل اهلا له وكل هو الحسن الناس حيث نظرا ظروا اي وجهاهن بغيره
 فقال لا خفش قد يرد به الخيس كما في قوله للفتة عقل يعيش به حيث مقتضى قوله قد
 ولا تمنع ههنا جملة على الكاف قوله ومنها اذ وهي المستقبل تقع بعدها الجملتان قد
 تقدم صاها علة بناها وكذا في المنصوب على شرطه التفسير الكلام في وقوع الجمل
 بعد ما فتقول قد يكون اذ المايه كاذ كما في قوله حتى اذ ابلغ باين السدين وحيث اذا
 ساوي وحيث اذا جعله كما ان اذ يكون للمستقبل كما في قوله واذم يهتدون به صيق
 على انه يمكن ان ياول بالقبيلة وكما في قوله سوف نعلمون اذ لا عدل في اضافتهم ولكن
 ان يكون من باب نادى المحاب لانه وقد يكون اذ مع جليتها لا استمرار الزمان نحو قوله
 تع واذ قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو
 قوله واذ قال الذين امنوا اذ انزلناهم ولا اصل في استعمال اذ ان يكون الزمان

من ازمة المستقبل محض من بينها وقوع حدث فيه مقطوع في اعتقاد النكاح كما
 ان اذ لم يها من ازمة المايه محض من بينها وقوع حدث فيه مقطوع به ولذلك
 عليه استعمال اذ في الاغلب الاكثر في هذا المعنى حتى اذا طلعت الشمس وقوله تع
 اذ الشمس كبرت ولهذا كثير الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور
 المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولها وضرر مضمون
 مضمون الثانية قال المضمون الاول مضمون ملزم والثاني لانه فائدة المعروف
 وجوده قد يكون في المايه فان كان مع قطع النكاح بعدم ازمة فيه فالكلمة للوضعية
 له لو وان لم يكن مع قطع النكاح بعدمه فيه استعمال فيه ان لا يقع انها موضع له كما
 يحى فلهذا كان لولا شفاء الاول لا شفاء الثاني كما يحى في حرف الشرط لان مضمون
 جوابه المعلوم لازم لمضمون شرطه وبانقضاء اللان ينتفي الملزم وقد يكون في
 المستقبل وقد صنعت لمان لا يكون معنى الشرط في اسم لا يتفهم معناها فلو صحت
 لشرط مضمون وجوده في المايه مقطوع بعدمه خزانة وان موضع لشرط
 مضمون وجوده في المستقبل مع عدم قطع النكاح لا يوقعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك
 لعدم القطع في الخبر لا بالوجود ولا بعدم سوا ذلك في وقوعه كما حققنا لم يشك كان الوقف
 في كلامه تع وقد يستعمل ان الشرطية في المايه على احد ثلاثة اوجه على ان يحرم النكاح
 وقوع الخبر ولا وقوعه فيه كقوله تع ان كان قيمه قد من قبل فصدقت واما على
 القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضع له لو كقوله تع ان كنت قلته فقد علمته
 واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان عينا لكنه مجمل انت وان اعطيت جاها لشم
 واستعمالها في المايه على خلاف وصفها ولا يستعمل فيه في الاغلب لان شرطها كان للمباينة
 في الجواز وقد يستعمل في المستقبل يعني ان قد يكون ايضا لا استمرار
 كما ذكرنا في اذ قال عم لوان لاس ادم واذ بهي من ذهب لا ينبغي اليها انما فتقول
 لما كان اذ اسوق بالامر المقطوع بوجوه في اعتقاد النكاح في المستقبل لم يكن لغرض
 وجوده لتناقى القطع والغرض في الظاهر لم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا
 هو لغرض وجوده لكنه لما كان يكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي يتوفاها طبع
 بوقوعها على خلاف ما توقعه جردا وتضمن اذ المعنى كما في ح و سائر الاسماء الجوان

فقول القائل اذا جئني فانت مكرم شاك في المحاطب غير مرجح وجوده على عدمه بغير
منه جئني سواء لكن اصح ان قبله في ما هو مذهب سيبويه في
اسماء الشروط صار بعد العرف عن عينا فاجابنا اذ لم يوضع في الاصل الزمان يقطع المتكلمين
وقوع الفعل فيه كما وضعت اذ لا يجوز ان يرفع العرف الذي هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيها وما اذا قلنا كان حدثه الواقع فيه معطوفا على الاصل الوضع لم يرفع فيه
معنى ان الدال على العرف بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يرفع في الشرط
مع امره معنى الشرط وكونه بغيره متى قال رفع لحدثه والله يرفع في ان اذ احدثت بغير
نقد وقال اذا قصرت اسيا فانا كان وصلها حفظا لاعدائها فصار بوجه من جهة
عرف معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاختصاص وقوع الفعلية بعدها كما في النصب
على شريطة التفسير ولما كثر دحول معنى الشرط في اذ والجر وجه عن اصله من الوقت
المعين جاز استقاله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية
استقاله اذا تضمنته بمعنى ان وذلك لحيويتين بعد على طرف الشرط والجر وان
لم تكونا شرط وجزاء كذلك كقولهم اذا جاء الله والفتح قوله فنجح كما انه لما كثر وقوع
الوصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في جزئه في الاول معنى الشرط كما في قوله
ان الذين فتق الومنين لاقولهم فلهم وقوله وما افاء الله على رسوله لاقوله فالوجه لان
الفتق ولا فاء متحققا لوجود في الماضي فلا يكون فيها معنى الشرط الذي هو العرف
ايضا قوله وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الوضع في الحقيقة رابطة وانما يرتب اذ
الوصول ولايات المذكور والمجلدان بعدها ترتيب كلمة الشرط وجعل الشرط والجزاء وان
لم فيها معنى الشرط البدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى
لزم الجزاء للشرط فلخصيص هذا العرف على اذ اذ افراده مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده
قبلة كالفاء في ضجع وان سفي في قوله اذا جئني فانت مكرم ولا يبدء في قوله اذا ما است
لنوع الجزاء كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في نحو اياكم الجمعة فلا يبدء قائما ولما
زيدا فاني منارب العرف الرابع في هذا الترتيب كما في في حروف الشرط فاذا انقر هذا قلنا
العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال لاكثر ولا يجوز ان يجرى
على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما رانك لا تقول ايم جاءك فاصرب نصب

وان يكن

ايهم ولو جاز ايضا عمل العرف في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان في جهة الاعمول والآخر
اول بالعلانية على ما هو مذهب النحويين ولو كان العامل هاهنا لا يعد كما هو اختيار الكوفيين
الكوفيين كان لا اختيارا لثقل الاقرب بتفسير الفعول عند النحويين كما في ارازي وزينه
زيد وكان لا ولي اذن ان يقال بغيره جئني فيه اوتيه جئته ولم يجمع والاملا استدلال على كون
الشرط في مثله هذا العامل في الجواب في بعض المواضع بعلل اولاد او الفاء عن معنى جئني فانك
مكرم وكانت مكرم وفلات مكرم فها لا يعم لان تقديم الاسم لعرف هو نقصته لمعنى الشرط
الذي له الصلة بغيره مثل هذا التركيب كما مر انفا وما العامل في اذ الاكثر وان على انه جزاء
وقال بعضهم هو الشرط كما في في الجزاء ولا ولي ان تفصل ونقول ان نقص اذا معنى الشرط
فحكمه حكم اخراته من متى ومن وان لم يعم عن اذ اعربت الشمس حلتك بمعنى اجبتك وقت
عرب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعماله وان لم يكن جزاء في الحقيقة
دون محض الظرف وتخصيصه اما لكونه الذي محل الشرط اذ هو صفة له او لكونه مضافا اليه
ولا قالت استقرار ولا يجوز ان يكون وصفا لكونه وصفا لكان لا ولي لا يان فيه بالتصوير كما قلنا
في الوصولات واما في كلام في تخصيصه له وغيره الوصفية كقولهم تع يوم يجمع الله الرسل اذن يكون
مضافا اليه كافي سائر الظروف التخصيص بمضمون الجملة بعد المالا على سبيل ولو سلمنا ايضا
انه صفة لا يجوز على الوصف في الموصوف كمال عمل المضاف اليه في العنافة وذلك ان كل كائنين
ولا اكثر كانا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة لمعنى وقوعهما معا في كلام يجوز ان يعمل الالهام في الثانية
كالصناف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يبعد كلمة واحدة بعض الجزاءها مقدم من جهة
مخرج من وجه اخر فذلك ما هو بمنزلة في المعنى من ثم لم يعمل صلة في الوصول ولا تابع في سبق
والصناف اليه في صنف اما كلمة الشرط اذا عملت فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة
واحدة اذ لا يتيقن اذن موقع العرف كالفاعل والفعول والابتداء ونحوها فيجب على كل واحد منهما
في الاخرى بغيره قد ذهب اذهب واما ما قد عوافه الامام لمعنى بل ان لم يعمل الشرط في كلمة
عن من قام وقت جاز وقوعها موقع الابتداء على ما هو مذهب بعضهم فاذا قلنا هذا قلنا ان
الفاء في قوله تع فسيح زابده نهديت يكون الكلام على صورة الشرط والجزاء العرف من المذكور وانما
حكمنا بزيادة لانهما لان فليدخا التقيب كما ذكرنا السبب لاجل من معنى التقيب واذا جاء
ظرف التسيح فلا يكون للتسيح عقيب الحى بل في وقت الحى وقلا المر في شرح الفصل ان تعيين

في اذا حصل مجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مصافيه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التحصيل به لكونه صفة له لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعده كلمة بكفي لتخصيصها بالتحصيل في مئة قلم مرئيه هو غير مختص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله ابدام است لخرج جوابا ان الجواب لو كان عاسله الكان اليه سوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون لا اخرج والموت في وقت فالحجاب ان العطف مع وان العطف محذوف في الآية لقيام الغرضية واليحي ابدام است وصرت مرميا بعث اي مع اجتماع الامر في كماله اذا استأنوا ابا وعظما ورثا فانما انما في خلق جليل وكثير في القرآن مثله واستدل ايضا بقوله اذ اجبتي اليوم اكرمتك والجواب ان اذا هذه مئة مئة فالعاسل شرطها ان يقول اليه اذ اجبتي اليوم كان سبلا لا كراي لك عدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك اس ان اليه ان جئتني اليوم يكن جرا لمجيئك اس ولم يعلم ان اذ اجبتي الشرطية وروى عندها جاز مع كونها الشرط ان يكون جزاها اسمية بغير فاء كما في قوله واذا ما مضى يوم بغيره وقوله والذين اصابهم البقيع بغيره ولا من كونهم في لا يبين تأكيد التوهم والصبر المنسوب في اصابهم ولم يعلم انهما ايضا جاز وان كان شاذ في الآية عن الفعل بعده في قوله اذ انضم اري ما بل الراس انك قبل ليس في اذ في قوله و ال اذ يعني معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعد مدلوله عليه باقوله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهر ولا مقدر لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط قبل اذ الا القسم فلان كان الشرط كان التقدير اذ يعني اتم فلا يكون القسم مجزأ بل معلقا بفعل ال وهو هذا المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل التكلم بعد الكلام وان كان تعارفا غير متوقف على دخول ال فان قبل فاذا كان ظرفا مجزأ فافيش ناصبه قلت قاله الصوابه حال من ال ال ال ال ال وقت عشية ولى فيه نظر اذ لا يشي هنا بقدر عامل في حاصله لا معنى القسم فهو حال من القسم فيكون لا قسم في حال حصول ال كما ان المراد في قوله مررت بزيد صار خافا في حال مروره و حصول ال في وقت عشية لان وقت العشيان ظرف له كما ان الخرج في قوله خرجت في وقت دخول الخياط فيكون لا قسم في حال عشية ال وهو فاسد كما روي ايضا في قوله و العصر اذا شئت يلزم كون الزمان حلا من البنية ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبر عنه وقيل اذا بدل من القسم بخرج عن الظرفية او وقت عشية ال وفيه نظر من وجهين احدهما

من حيث ان اخرج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان اليه يحى القمر مستقلا لا يحى وقت اتفاق القمر وليس بعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يتم في الاطالة العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدر عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يمكن براحته الفعل وبقومه كما هو مشهور فا لتقدير وعظمته اذا شئت فتعقوك عجا من زيد اذ كركب اي من عظمته والظرف هنا لا يصلح ان يكون معمولا لانتشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانتشاء القسم فاضر العظمة اذ لا يتجرب الا من عظيم من معنى كما لا يتم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاء بعده جئت كق حى اذ هلك قلتم فحق باق على ما كان عليه من طلب الجنتين منتصب بامدهما كما هو حى يكون معهما من ابتداء اذ ليس معنى كى فاعرف ابتداء انه يقع ابتداء بعد ما فقط بل معناه انه يستأنف بعد ما الكلام سواء كانت جملة اسمية او فعلية كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سر حية بكل الناس قال بعضهم يجوز ان يخرج بعد حية عن الشرطية ويخرج على عمله حمله عليه قوله حية اذا اسلكوكم في قتانه شلا كما نقرد الجملة الشرطية وهذا البيت لحن القصد ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر لمحافظة على اغلب لحوها وقال السيد ان اذ فيه مزايمة ولما عر ان كتاب زيارته منذ اذا حذف الجزاء التخييم لا من غير عز و كما في قوله تع اذ السماء انشقت اي يكون اسر لا مقدر على وضعها وعن بعضهم ان الزمانية يقع اسماء معاني اذ ايقوم زيدا اذ يقعد عن واي وقت قيام زيد وقت مقود عن وعشره على شاهد من كلام العرب واما قوله تع اذ دعاهم دعوة من بلاد اذ اسم مخبر فاذ الاول زمانية والثاني المفاجأة في مكان الغاء كما هي في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجأة فيلزم الابتداء وبعد ما وقد ذكرنا الخلاف في اذ المفاجأة في باب الابتداء وان لا فرق كونها حرفا فلا محل لها من الاعراب ولما يقع جوابا للشرط المفاجأة كما هي في حروف الزم والكون فوج مجزوء عن خرجت فاذا زيد القيام نصب القيام على ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار لان المفاجأة عند من ظرف مكان ولما نصب القيام فقالوا لان اذ المفاجأة يدل على معنى حى فيعمل عليه لان معنى مفاجأة اليه وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القيام والقيام ثاني مفعوليه ومنه قول الكاسي في المناظرة لى حرت بينه وبين سبيته في مثل قولهم كنت اظن ان العقب استلسمه من الذين فاذا هو يا ها ولا يجوز الا ايها وقال سبيته لا يجوز الا فاذا هو لان اذ المفاجأة يجب الابتداء بعدها قال الزجاني مستمعا على الكوفي في فاذا عند

كالغداة قيل قبل لها احمل قالت انا طائر قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كساير
الظروف لم يسم ان يرفعوا بعد اسمها ولذا وان اعملوها عمل وجدت طالبها ثم يقال
و منقولين قال بل يجرى فاذا عسر وقاينا على ان اذا عسر عسر وقاينا حال اي في المكان عسر
وقاينا وامام مع المعرفة فلا يجوز عند الصبر بين الالرفع على انه خبر السبداء وقال ثعلب
اعتل الكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عاد واذا كثر حدثت مع احد مفعولية كانه قال
فوجدته هو اياها كقولها فاصححت ولو كانت خراسان دونها رها مكان السوق او هي اقربا
اي رها في اقرب وقال الزجاج ليس هذا قول الكوفيين ولا الصبر بين قال واظن الحكاية
في هذا عن ثعلب غلط لان العاد عند اهل مصر لا يكون الا فضلا يجوز اسقاطها ولا
يجوز اسقاط هو مستلنا اصلا هذا اخر كلامي الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد
في كلام العرب الا اذا كان خبر السبداء معربا باللام او فاعل تفصيل وفيه لبيان به مع غير
هناظر كما في باب الصغار وقوله او هي اقربا يعني او هي في مكان اقرب هو نصب على
الظرف وقد يقع اذا واذا في جواب بينا وبيننا وكذا في اذن للمفاجاة والاعراب في اذ في
جواب بينا اذ في جواب بينا قال فينا قال سوس الناس والامر امرنا اذا نحن ضمهم سوسة
شصت ولا يجي بعد اذ المفاجاة لا الفعل الماضية وبعد اذ المفاجاة الالاسمية وكان
الاصح لا يستفتح الا تركها في جواب بينا وبيننا لكثرة مجيها مبد ونها والكثرة
لا بد ان المكثرة غير فتح بل تدل على ان الاكثر افصح لا تزي الى قول امير المؤمنين رضي
الله عنه من الفضل حيث هو بينا هو يستقلها في جونه اذ عقد ها الاخر بعد قوله
وما قصد الى اضافة بين اللام اضافة الى المفعول الى الجملة والاضافة الى الجملة كذا اضافة
على ما تقدم مرادوا عليه ما الكافة لا بها التي تكلف المفتحة عن الافتقار واسعد الفتحة
فتك لدلت الف يكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه ولا
قد يوافق به للوقف كما في انا والظن نا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فقد
حبست شيئا اي كان من اقلها وتقدير فعلت بين من وجك ودخلك اي زمان فراق حرك
ودخلك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيبين كملين مستعمل في الزمان والكان
واما اذ كف بما ان الالف واصيف الى الجملة فلا يكون الا الزمان لما تقدم انه لا يضاف الى الكا
الجملة الا حيث وبين في الحقيقة لان زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير

بين اوقات مزيد قايم اي بين اوقات قيام مزيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي
غلبة لضافة الازمنة الى الجملة دون الالامكنة وغيرها في تدار الغنم في كل اضافة اليها
الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اصيف الى الالامكنة وجئت عجز
فهو المكان نحو بين الدار وبين مزيد وعمر وان اصيفت الى الازمنة فهو الزمان
نحو بين الجمعة والاحد وكذا ان اصيف الى الاحداث نحو بين قيام مزيد وقوده الا
ان يراد به مجاز المكاف نحو قولك مزيد بين العوف والرجاء استقيمت لما بين الحديث
مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الهيئة فينبغي المضاف تقدير الى زمان محذوف فظا
الى جملة مقدرة بحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجملة وكل ما
قلنا في بينا بطرف في كل ما من محي ما الكافة لتكفه من طلب مضاف اليه مفعول من تقدير
زمان مضاف الى الجملة فكما ان زمان مضاف الى الجملة لان كلاهما من جنس
ما يضاف ان اليه زمانا كان او مكان او غيرهما لما في كل ما من معنى العموم والاستغراق
الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وبيته وما يتاهاهما اكثر من مشابهة بيننا
فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بيننا وبيننا ولهذا ايضا حار وقع الماضية بعد
كل ما يعني المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ما من كما كان في كلمات الشرط
المقننة ليعني ان وكذلك كل ما من وقع بعد حيث احتمل الماضية والاستقبال للعموم
الذي فيه كلمات الشرط ففيه وفي كل ما اجماع الشرط واما اجتماعا وفي كلمة
شرط نحو من ونقلب الماضية مستقبلا كمن وما بينه فالعامل في كل ما حيث ما هو
محل الزمان الذي في محل الشرط كما في اذ الالامكنة في الالامكنة في الفعل المقطوع
بوقوعه نحو كما طلعت الشمس ابتك وجئت حيث جلس مزيد وقد يستعملان
في غير المقطوع به نحو كما اجتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل
الاسماء المقننة ليعني ان في المقطوع بوقوعه نحو طلعت الشمس ابتك وكل ذلك
على خلاف الاصل وتدخل بينا وبيننا وكما في الماضية والمستقبل ولنا ان تركب بناء بينا
بيننا وكما على الفتح لكون اضافتها كذا اضافة كما ذكرنا في حيث الالامكنة بينت على الفتح
الذي كانت يستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لهالة الاعراب هي منقوصة
منها في تراعي من كها مع الشرط الالامكنة واما تركب بينا وبيننا وكما مع جملتها تركيب

كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاول ولزوم الجزاء
للشرط ولهذا السبل اذا اواز للمفاجاة في جواب بينا وبيننا لبدل على الاقتران مضمون
ول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون الك في معنى اللزوم وقيل في كماله معرب وما
مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدّر فيجوز ادعاء مثله في بيننا فان دخل اذا اواز
للمفاجاة في جواب بينا وبيننا فان قلنا كما هو مذهب البرد ان اذ المفاجاة ظرف مكان
وكذا ينبغي ان يقول في اذ المفاجاة فاذا اذا مضمون بان على انها ظرف مكان لما بعد هما
وبينا وبيننا ظرف زمان له في بينا بندا فيم اذ ماضي هنداري في بندا بندا او قات
قياسه في ذلك المكان اي مكان قيامه وان قلنا انها ظرف زمان كما هو مذهب الرجل
فهما مضافان الى الجملة التي بعدها فمرجان عن الفرضية مبتدأ ان خبرها بينا وبيننا
التي وقت مربية بندا هنداء حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرية كهيئة الفا
كما هو مذهب ابن بري في العامل في بينا وبيننا ما بعد كهيئة المفاجاة او يقول انها زائد
وليسنا للمفاجاة في جواب بينا وبيننا كما قال الجوهري ابن قيسته وابن عسبة بزيادة
اذ في قولهم واذ واعداء بزيادة اذ في قوله حتى اذ اسلكهم في فتايدة البيت والكلام على
مثل قوله فاذا اصاب به من بقاء من عباده اذ اسم يستشرون كالقلا على بندا بندا
قابل اذ اري عن سوء وقد في اذ المفاجاة في غير جواب بينا وبيننا في قولك كنت واقفا
اذ جامعي عرب ويعني اضافة بندا دون بيننا الى المصدر قال بيننا معانته للزم ويردعه
يوما اتج له جري سلفه بتقدير بين اوقات معانته والاعرف الرفع على انه مبتدأ
محدوف اي بقاءه حاصل واذ الما في يقع بعدها للزمان وذلك لانه لا يطر
عليها معنى الشرط كما في اذ لان جميع اسماء الشرط متقدمة بمعنى ان وان للشرط في
الاستقبال اذ موصوغة للما في فتايات اذ اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقول
تع واذ يكررك واذ يقول ويلزمها الفرضية الا ان يضاف اليها زمان كقولهم تع بعد اذ
بما فانا اذ بعد انتم مهتدون ولم يبعد مجرور باسم لا بعد ويقع مفعولا بها كقولك
انذ كراذس بانينا نكرمه وقوله تع واذ اعا عا اذ انذر عليان ابدا من قوله اعا عا
وقيل في قولهم تع واذ واعداء انها زائدة كما في قولهم مفعولة لا ذكر ويلزمها الاضافة
الى الجملة وان حذف لقيام القرينة وعو غير مهمامت سها النقص كما في قوله وانت

اذ صحيح فيكون والها او يقع كما مر ويلزمها الكسر في موضع لما مر ويجوز للتقليل
عن حيثك اذ انت كرم اي لانت ولا وليح فبينما اذن اذ لا معنى لنا ويلها بالوقت حتى دخل
في حد الاسم واعلم انه يقع ان يلها اسم بعده ففعل ما في عا اذ زيد قام بل الفصح اذ قل زيد لان
اذ موضع للما في فابلا واولى للمشكلة والناسبة ولا يربطه عا اذ اريد يقوم لان اذ على
مذهب سيبويه داخل على يقوم القدر العنصر بهذا الظاهر وما على مذهب من اجاز
يعملها على امية خبرها فعل ففعل اذ ارد عليه ولا يخلص له منه الاستفاح استقلال مثل
هذا ايضا يعني عا اذ اريد يقوم ولحق انه ايضا في قليل الاستقلال وقال الص معتد راع صا
هذا المذهب ان يقوم ليس الاستقلال بل الحال على وجه الكتابة وفيه نظر لان مثل اذ اريد
يقوم ففعل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبل لم يثبت في كلامهم
كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جازت ما بعد اذ وفي باقية على ما كانت عليه لا يغيرها
عازمة متينة للشرط بخلاف اذ فانها نصير جازمة بما كما يجي في القوام ومنهم من قال بجازية
باز اما فيجزم الشرط والجزاء وانشد الفريزوق وكان اذا ما بيل السيف يضرب والرواية
ميتا موع اذا ما وسها في بابي للمكان استقاما وشرط اذ قوله وكيف الحال استقاما
اي الاستقامية عا اي كنت والشرطية عا اي نكس وبناوها على الحركة الساكنين وعلى
الفعل الاستقلال الصغير والكسر بعد الياء ولا في ثلثة معان استقامية كانت او شرطية
احدها ان لا ان مع من في الاستقلال اما ظاهرا كقولهم من ابن عشرين للناس اي
او مقدرة عا اي ان هذا اي من اي من اي لا يقال اي زيد يعني ان زيد وانما جاز اعمار
من لا بها دخل في اكثر الظروف التي لا تستغنى عن فعل مضارع فها من عند ومن بعد ومن
ومن قبله ومن اماسه ومن لدنه فصار مثل في مجاز ان يفهم في الظروف اعمارها
قوله من مع عا اي من ومنه لدن شبح شاب سر الزوايا اي من لدن شبح وحي ان
يعني كيف عا اي في تكون ويعجز ان يكون يعني من اي في تكون ونها يعني متى وقد اورد
قوله تع ان شتم على لاجبه الثلثة فلا معنى يعني متى وكيف الا وبعده فعل واما ان الشرطية
فكقولهم فاصبحت تانها تلبس بها كلام مركها تحت حليلك شاجراي من اي تانها فاقلة
للزمان فيها اي في الاستقام والشرط وبما رت هذا بل يت على انها يعني من كقولهم
شرب ماء الجرح ترقت من عا اي حضر من عا اي في يكون على الوجهين حرفا ان يعني

وسط كما يجي حل ابو زيد وصنعتة مكي اي وسط كي او في كي ولا يجوز مكي زيد لا
الزمان لان يكون خبرا عن البنية واما قولهم مكي انت وبلادك فقول ليس غير بل هو ظرف خبر
المتبدل الذي بعده غير ساد مسدود كملسد في نحو امانك زيد وانت وبلادك عن كل رجل
وصنعتة اي مكي انت وبلادك مجتمعا واما ان للزمان استقلاله بالاستغناء عن الا
مكي اكثر استغناء وايضا ايان مخفض بالاسم العظام عن ايان من سبها و ايان يوم الذين ولا
يقال ايان بنت وكسرت همزة لغة سليم وقال اللاند لي كسر بنها لغة والاولى الفتح لمجان
الالف وكنت للمجهول ساكنة عن كونها للشرط ولما ذكر ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع
ومخفص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف مكي فانه مستعمل في الماضي والمستقبل
قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا من ايس للمكان ولقلة فعال وكثرة فعالان
لا سماء فلوسميت بهام بضم فها قال اللاند لي ينبغي ان يكون اصلها اي او ان فخذت
الهمزة مع الياء الاخيرة فيق ايان فاذا غم بعد القلب وقبل اصل اي اي اي حين فحقت
بحدوث الهمزة فانضلت الالف والنون باي وفيه نظران ان غير مستعمل بغير لام الشر
واي لا يضاف الى مفرد معرفة وكيف الحال استغناء ما انا مكي في الظروف لانه يبين
اي حال والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو لم
بديل ابدال الاسم منها عن كيف انت اصح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدات منها الظروف بحرف
حيث ايام الجمعة ام يوم السبت ولا خفى ان نقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها عن كيف
زيدا على حال الصيغة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدرة بقولنا على اي حال حال
وعند الاخفش بقولنا على اي حال وحاصل عند فعل مقدرة فان جاء بعد كيف قول يستغنى
به عن كيف يقوم زيد فكيف منصوب للحل على حال نحو اياها والبدل منها منصوب بان
في الجواب متبعا على اخر او معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد معتمدا الم لا فكانت قلت
باني صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا ام لا فعند ابدال من موصوفا مع الجار المتعلق به
ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الوضع وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب للحل صفة
المعتمد والذي تضمنه ذلك الفصل فكان مكي كيف يقوم زيد قيا ما احصاه على اي صفة
يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستقلال لسقوط الاستفهام عن مرتبة المقدار ولكن لما كان
الوصف الوصف بكيف اي المصدر مقدرا جاز ذلك فجاز ما سريما والبدل منه قيا

سريما والبدل منه قيا ما سريما بطيئا وان جاء بعد كيف مالا يستغنى عن كيف زيد فهو
في محل الرفع على انه خبر المتبدل فنقول في جوابه صحيح اسقيم وفي البدل منه اصح ام سقيم
وان دخلت سوا لا ابتداء على غير المستقبل الذي بعده كيف مكي كيف اصحت وكيف تعلم
زيدا فكيف فيه منصوب للحل خبرا ثانيا المطول في ذلك الناح ولا استفهام بكيف عن النكرة
فلا يكون جوابه لانكرا فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد مثلا قول على عليه كذا في على
كيف تبع لا خبري واما قولهم انظر الى كيف اصنع فكيف فيه مخرج من مكي لا استفهام لسقوط
عن المصدر والكوفون يجوز ومنه شرط والجزء بكيف وكيفاتيا سالا يجوز الصبر
الاستدراك والاسيوية انها في الجزاء مستكرهة والليليل مخرجها مخرج المبادات في مخرجهم كيف تكون
اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط لانه لم يسمع للزم بها في السعة وجاء
في كيف كي قالوا اعيان ليعان شرونا لكي لا يعان من معاننا اثر اقال اللاند لي في لغة
هي لغة في كيف او يقال حذف ناء كيف عن ورة ومنذ ومنذ مكي اول الزمان لا قوله
خلا فاللزجاج عند الحاجة ان اصل منذ ومنذ تخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت
منذ صغرة على ميند وجمعتة على امتاذ وانوا على هذا لا سمية على مذ اغلب وهو
نصرف فيبعد عن الطرف فان الحرف لا يحذف منه حرف لا الضعيف نحو رب ورب رب وهذا
قال بعضهم في اذانه مقصود من اد او منع منه صاحب العينة وقال قولهم ميند وامتاذ غير
منقول عن العرب واما تعربك ذال نحو من اليوم بالضم للسكنين اكثر من الكسر فلا يدرك ايضا
على ان اصله منه يجوز ان يكون للاسباع ومن ذال من سواء كان بعد ساكن او الالف عنوية فيل
هذا يجوز ان يكون اصله الضم تخفف فلما احتج الى التعرب للسكنين مرد الى اصله كما في قولهم
اليوم وكسرهم منذ ومنذ لغة سليحة قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومنذ لغة يميم وغيرهم
ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكي ايضا ان الحجازيين يعمرون بهما مطلقا والهمسين يرفعون
بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى ولا يعمرون
بهما معاني الخاصة اتفاقا واما الخلاف بينهم في الجزاء في الماضي ولا يستعملان في المستقبل
اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من ودر ولعل اللغة السليمة عزته فالرفع عند في نحو
منذ يوم الجمعة خبر متبدل محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي عليه
حذف الموصوف في وطاية و ينبغي ان يكون التقدير عند في نحو ما رايته منذ يومان من التبدل

الوقت الذي هو يومان على حذف العنصر قبل الوصول ليستقيم اليه وقال بعض الكوفيين
اصل سند من اذكريا ونعم الدال للسكبين فالمرجع بعد فاعل فعل مقدر فتقديره سند يوم
الجمعة اي من وقت ميعة يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عند في نحو ما رايته سديان
اي من اذ ابتداء يومان اي هذا اذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت يدخلان في الوجود
او من وقت ابتداء يومين وانما الشك في الذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون سند
المادة على الذهبين مركبة اذ تقدير الناولان المذكوران فيها بل يكون حرفا موافقا لفظ
اللفظ هذا المركب وقال بعض الصبريين مما اسما على كل حال فان خفض بها صلا لاضافة
البناء وعلامة عند هؤلاء اما في حال رفع ما بعد مما فلما هي من كون الصناعات اليه جلا كما في حيث واما
في حال جر فليقتضيهما معنى الوقت لان ميعة من يوم الجمعة من حديوم الجمعة ومن تاريخه فمما
ينبغي للد الصناعات الى الزمان متضمنا معنى ويحيى مذ شمرنا من اول شهرنا في معنى مذ شمرنا من
اول شهر قبل وقتان على ما هي انه لا بد لمد من سند من ميعة ابتداء الزمان في جميع متصرفاتها فاذا
نقرر هذا قلنا انما بعد ما مضى ما مضى من الجهور على انهما حرفا من بعض الصبريين كما ذكرنا
على انهما اسمان واذ لم يجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما في
الاول الجهور الصبريين على انهما مبتداه ان ما بعدهما خبرها على ما هي تقديره والثاني لا في الرفع
الزجاجي انما خبرا مبتداه من مقدمان فان صن الزجاجي مذ وسند باول المد وجميع المد مرتين
كما هي من تفسير الصبريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المد يومان فليحجب عن الاول
باليومين وايضا كيف تحجب عن النكرة الموقرة بمعرفة مقدمة والزمان المتقدم فكيف يستلزم
لوجه الا اذا انصب على الظرفية عن يوم الجمعة فقال فان صنهما نظرت كما تقول مثلا في تاريخ
سند يوم الجمعة اي مع انتهائهما اي انتهاء الربية يوم الجمعة وفي ما رايته سند يومان اي بعدهما
اي بعد الربية يومان فله وجبه مع نقص عظيم من حيث الجبه والثالث والرابع قول الفرزدق
بعض الصبريين كما تقدم ولا بأس بتركيب مذهبها خاسا من هذه المذاهب وما قال المالك
فيها فتقول انهم لم يروا ابتداء غاية الزمان خاصة فاحذوا لفظ من الذي هو مشهور في ابتداء
الغاية وكما هو مع اذ الذي هو القام الماضي واما حملنا على اركاب تركيب من كلمتين وجوبه
في ابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع سند كلامي وما هي من واذ فقلب على الفل تركيب منها
مع مناسبة لفظ اللفظها واما نحن اكثرها في فتقول حذف لاجل التركيب مرة اذ في سند

وذا لسكبين وحق اذان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كذا اضافة كما مر فمضى الدال
لما اخرجنا الى نحو بكها للسكبين تشبيها بالغايات المتكئة في الاصل كقولنا وبعد لما صار
على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضع
وضع الحرف فلم يشبه الغايات العربية الاصل كما شا بهما حيث فكانه حرف لا اسم مصحح
وله لان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف واكثر في سند كما هو اللفظ السليمة ثم
استغفلوا الرجوع من الكسر الى ضم لانهم مع ان بينهم ما جازا غير حصين فمضى اليم ابتداء الدال
ثم انهم جازوا تخفيفه بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون لا يصح اذ التركيب
انما كان للسكبين والعرض من هذا التركيب تحصيل كلمة نفيد محمد يد زمان فقل مذ كور
مع تعيين ذلك الزمان كتحيز زمان علم الربية في ما رايته سند يوم الجمعة ويحدد الزمان
مع تعيينه يحصل ما بان يذكروا في ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم عن مذ
يومان ومذ اليومان ومذ سنتا ومذ زيد قائم اذ استد قيامه الى وقت التكلم ان بان تذكروا
اول الزمان المتصل بزمان التكلم غير متصرف في ذلك الاخر للعلم بانضاله بوقت التكلم محض
لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره وما هو بعد عن مذ يوم الجمعة ومذ يوم قد است فيه ومذ
قام مزيد ومذ يوم الجمعة الا قرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم اما بعد من الاول
ففي الاول كان اصل مذ من اول اذ حذف اول المضاف الى اذ ثم مركب من س واذ سند كما
ذكرنا وذلك لان ميعة سند زيد قائم من اول وقت قيام مزيد واما في الثاني فلا يحتاج الى تقدير
مضاف وحذفه اذ ميعة سند قام مزيد من وقت قيام مزيد فتقول يضاف سند الى جملتين
اما الاسمية للربين عن سند زيد قائم واليحيى في جميع المد قبل اعلمها بعد القيد مستعمل
لاول المد واما التي لحجر بها فقل فان كان الفعل ما ضا عن سند قام مزيد وسند زيد قائم
فمن الاول المد وان كان مضارعا عن سند يكتب مزيد وسند مزيد يكتب فان كان المضارع
حالا فهو لجميع المد وان كان حكاية حال ماضية فهو لا اول المد ولا يكون مستقبلا لان سند
لوقت الزمان الماضي فقط لتركيه من اذ الوضع الماضي وقال الاخفش لا يجوز مذ يقوم مزيد
لزم مجازي كون يقوم مقام وحذف زمان مضاف على ما هي في تقدير مذهب جمهور الصبريين
والاصل جواز لان يقوم كما قلنا حال وحكاية حال وليس الصناعات محذورا كما اختارنا وجاز
ان يضاف سند الى الجملة المصدرية بحرف مصدر في تقدير اذ بالتركيب عن صورة اليه كان معها

ولجب الاضافة الى الجملة فيكون كرت واية على ما ذكرنا انه يحذف مصدر الجملة التي بعدها
 يعرف مصدره لكونها غير صحيحة في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقه ويجوز ان ينسب
 ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احدهما كما في بعد في المصدر الصحيح
 نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احدهما في الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع
 زمان الفعل من اول الجزء المنفصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يوم ما ومنذ
 اذ كنت في رجب ومنذ شهر محرم فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المنفصل عنه
 بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقاربه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه
 مني وشغل هذا الحديث بثبوت القراءة فيه ويجوز انشاء هاء في جميع اجرائه وذلك لجواز دخول
 الحد في الحدود وخرج منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه ويجوز كون الزمان
 المراد به الاول معدود ايضا بشرط ان يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به الزمان المخصوص
 نحو ما رايته منذ سنة الجماعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوم ما لقائك ومنذ عشرة ايام الجمعة
 واما ان قصدت العدد كقولك ما ليته منذ عشرة ايام الجمعة وانت تريدان الروية انقطعت في
 اليوم الاول والا ان وكذا اليوم الثاني الى الا ان وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محرم لانه اذا انقطعت
 في الاول لا الا ان فكيف يبقى حق يقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل
 وان قلنا بدخول الحد في الحدود نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وان لم نقل به فالجواب انها انقطعت
 في غير يوم معين من ايام العشرة لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في مذ يوم الجمعة او عند
 انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدا لا على احد الزمانين
 المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام نايما ومنذ خرج زيد اذا كان
 خرجا واما وجب حذف احدهما في الوضع المقيد بما ذكرنا وان لم يبدد مصدر الحد في
 لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدس الاول منذ ابتداء كان يوما على حذف الفعل او من اول
 وقت كون يومين اي اليومين الذين لهما زمان التكلم او يومان كايان على حذف خبر البتداء وان
 لا ابتداء لاخصاص يومين من حيث الجبنة باليومين المتقدمين على وقت التكلم واما استغنى
 من الترفيع لان من العلوم ان منذ موصوف لتوقيت الزمان الذي هو وقت التكلم في
 جميع استعماله سواء كان ما بعد معرفته او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدس الثاني من
 يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كان اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يحذف يوم الجمعة

وتماثرا كما يقال اذا كان يوم الجمعة نايما منادي ولما المصدر والدال على احدهما فنقول في
 الجبنة الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نايما اي من يكون نومه او نومه كاي وفي الجبنة الثاني
 منذ خرج كان خرجا او خرجا كاي ويجوز ان يكون منذ انك قائم في الجبنة الاول ومنذ الله
 خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انهم جازوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر
 نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنذ قولهم منذ كم سرتكم سوال عن الزمان او من
 وقت يومين الى ابتداءهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت
 ابتداء كم منها وانما جاز ذلك لمخرج اذ التركيب عن كونه ولجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا
 مراعاة اصل منذ من الصفة اذا اضافته الى المفرد عارضته قليلة كما انقضى منه حيث عند
 اضافته الى المفرد لا فرق من حيث الجبنة بين جر هذه الظروف وجرها اصلا لا تقع الى ما رايته
 في بعض الكتاب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معزيا على ما رايته منذ يوم الجمعة وذلك
 الفرق جواز الروية في يوم الجمعة مع اللزوم مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي مر اصل
 منذ ثم انهم قد يقولون بعد نكرة غير محدودة الدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ
 سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ التقيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتقيين النهاية
 ثم قيل حتى حين وحيث مدة فيلزم ما مر وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ان
 فان ذلك يجوز ان يقتض مع قصد جعله في جميع استعماله لانه لا يعمل الا اصل واحد وعلى تقدير
 واحدة وانما في الكتاب من احكام منذ ومنذ وهو من ذهب جمهور الصريين
 قال منذ ومنذ يعني اول المدة قبلهما المفرد المعرفة مذ بهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فضا
 اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مشتقان او منفيا
 ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انقضاء الروية يوم الجمعة عاشرنا فاذا كانا بعد الجبنة وجب
 ان يلزمهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته منذ
 اليومين الا ان منهما اذ لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يومين
 فيه اذ المقصود بيان زمان محقق واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مشتقان كان الفعل او منفيا
 نحو محبتي منذ يومين اي مدة محبته يومين قبلهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان
 مفردا نحو منذ يوم ومنذ يومين ومنذ اليوم ومنذ اليومين وقد تقدم انه يجب ان يلزم مجموع
 زمان الفعل من اول الجزء المنفصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد

وذلك لانك تقول ما لقيته مذ عرنا ومن ما تسمع انك لا تقصد زمانا واحدا وغير
واحد حتى يكون فيه معنى العدد المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع
الواحد ان يقول المقصود به العدد لانك فصلت بقولك يومان عدد اثنين لانك
بالعدد يومين قال لا خفش لا تقول ماريته مذ يومان وقد رايته اس قال ويجوز ان
يقال ماريته مذ يومان وقد رايته اول من لس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا
فيه لان يكون قد نكل انتقاء الروية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت العجز فاما يجوز
ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الروية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه جعل
بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتدلت
بهما معا جاز لك ان يقول سنة ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ماريته مذ يومان يومين
وقد رايته يوم الجمعة ولا تقصد يوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان تقول ماريته
مذ يومان وانت لم تره سنة عشرة قال لا لك تكون قد اخبرت عن بعض ما يعني اقول
وعلى ما بدا وهو ان سنة لا بد فيه من معنى الانداء في جميع موافقه لا يعني ذلك وقال
انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة استثناء بقولهم مذ اسر ولا
يقولون مذ الساعة لعجزها فان كان جميع ما قال مستدلا للسمع فيها وقت والافا
لغيا من جواز الجمع والعجز ليس مانع لانه جاز من من اسر ساعة وقد يقع الصد او الفصل
او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ماريته مذ سفره ومذانه سافر او
مذ سفره ومذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص الجمله الا
مخ من زيد سافر اي مذ زمان زيد سافر على مذهبه ومذ ومنه الاسميان عندهم
مستلزم ان ما بعدهما خبر مما اذ يعني ماريته مذ يوم الجمعة اول مدة انتقاء الروية يوم
الجمعة ومعنى ماريته مذ يومان مدة انتقاء الروية يومان فكانه كان في الاصل في قول
مذ ماريته حتى تكون الجمله مضافا اليها فتقدم ما يدل عليها من مذ ومنه بناء
وبعد ذلك قبل سنة بالضم وقبل في مذ لكونه على وجه الحروف ثم عمل منه عليه لكونه ببناء
وقبل حملا على مذ ومنه الحرفين منهم وقيل للزمها صلا الجمله اذ لا يتقدم للحرف عليها
كحرف الاستفهام ونحو الكلام مع مذ لا سمية منهم حملان فان رايته جملة ومذ يوم الجمعة
اخرى قالوا لا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك واذا صرحة بتفسيرها كما تقول

ماريته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت من نطفه بالاولى مميزة بها فصارا
كالجمله الواحدة ولا محل الثانية عند جمهورهم لانها كالمفترق وقال السيرافي هي منقبة
للمحل على الحال اي ماريته مستند ما قالوا ان الجز ما بعدها ما ضيفا فها هو فجز فان كان الفصل
العامل فيها ما ضيفا فها معنى من نحو ماريته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم لهم ذلك في
نحو قولك ماريته مذ يومين اذا امرت جميع المدة اذ لا معنى بقولك ماريته من يومين الا
ان تقصر من اول يومين بتقدير الصنف وان كان الفصل حالا نحو ما راء مذ شهرين او مذ
اليوم فها معنى في قال لا بد لي من هذا تقرب ولا فذ يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضي
في هذا تمام الكلام في تقدير المذهب واليك الخيار في الاختيار واذا عطف بعد الجز
مذ ومنه والرفع جاز لك ان توافق العطف ما بعده مذهب او مضافا وان نصبه بالعطف
على نفس مذ على ما عرفت لانه ظرف منصوب المرتفع ما بعده او ان لا يوافق العطف ان وا
ما بعده مذ في كونه لا اول المدة او مجموع المدة فالعطف عليه اول وان لم يوافق العطف على
مذ فتعال الوافقه ماريته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ماريته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس
او مذ يوم الجمعة ويوم السبت لانه يكن العدد مقصودا بل المقصود لجز الزمان المعين كما
ذكرنا قبل ومثال مخالفة ماريته مذ يوم الجمعة وجمعة ايام مذ جمعة ايام ويوم الجمعة لا
لحد الزمانين الاول المدة والاخر لجزها قال الصبيون بناء على مذهبه وهو ان الزمان مقدر
قبل الجمله اليه بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في العطف في نحو مذ فام زيد ويوم الجمعة
اما الرفع والجر في الزمان المقدر والنصب على معنى مذ فام زيد من زمان قيام زيد
او على تقدير فضل الجزاي وماريته مذ يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذا
لا زمان مقدر بعده وقيل ربما دخلت كاف الجر على مذ وي عن بعض العرب انه قيل لمذكم
فلان فقال كذبت لحدثت في حديثك قبل والكاف في كم التشبيه دخلت على ما لا استقام
فخذفت العفا وسكت اليم كما قال يا ابا اسود لم اسلمت لهم طارقات وذكر هذا اخر الكلام
في مذ ومنه وسما الذي ولد وقد جاء لدن ولدن ولدن ولدن ولدن مثل عصف ساكنة
الزمن هي الشهرة ومعناها اول غايه زمان او مكان عز لدن صباح ومن لدن حكيم قدما نقا
من فاذا اضيفت للجمله تحضت الزمان لما تقدم ان طرف المكان لا تضاعف الى الجمله منها الا
حيث وفي ذلك قوله صريح عوان رافق ومنه لك شب حتى شاب سود الذي اب ويحور تقدير

للمعملة بحرف مصدر مري لما لم يحذف لدن في الاصل للزمان قال عمر بن حنبل فان الكسر عيان
 قديما ولم افق لدن اني غلام مري لدن بكسرها وفيها ثاني لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسر
 وكان لدن خفف بحذف الصفة كما في عصند فاكثى ساكنان فاما ان يحذف النون فيقيد لدن
 ان يحذف الدال فتحا او كسر الساكنين ولما ان تحرك النون الساكنين كسر الا نزل الساكنين
 لكن ذلك فحذف حشر لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خفف
 بنقل صفة الدال الى اللام وان كان على عصند في عصند قليلا كما في في التعريف فاكثى ساكنان
 واما ان يحذف النون واما ان يكسر وقد جاء لدن بحذف محذوف نون لدن التي هي ولد في
 لان لدن ولغات الدكوة بلزها معي لا ابتداء فلذلك يلزمها من اما ظاهر وهو غلب
 او مقدرة في معنى من عند واما الذي هو معنى عند لا يلزمه معنى لا ابتداء وعند اعم
 بضم فاس لدن لان صند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو حركه وان كان بعيدا مجازا
 لدن فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قيسية قال المصن الرحبه في
 بذلك ولغواته ان من لغتها ما وضعه وضع الحروف تحمل البقية عليها تشبيها بها ولولم
 يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لا منها مثل عند وهو معرب بلا تقاق والذبي اري ان حجاب
 وضع الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كرم
 حال الاستعمال في الكلام مبنية لثابتها المبنى على ما ذكرنا في صدر الكتاب فلا يجوز ان
 يكون بناؤها مبني على وضعها وضع الحروف فالوجه اذن في بالذات ان يقال انه نزل على سائر
 الظروف غير المنصرف على عدم التعريف بكونه مع عدم نصرته لان ما لم يكن لا ابتداء فتشبه
 في مشابهة الحروف دونها واما الذي هو معنى عند فلا دليل على بنايه ومعنى عند القرب
 معنى ان يحذف عندى انك عينه وربما فتح عينه او ضمت ويلزمها الضب لا اذا اجتزت من
 حذف نون لدن لا يجوز حذفها مع الاضافة الى مصغر فلا تقول من لظ من لدنه ولذلك
 ويجوز لدن ما بعدها بلاضافة لفظ ان كان مفردا او تقدير ان كان جملة وان كان ذلك لفظ
 عدوة جاز فيها ايضا مع الرفع او قد رفع اما الضب وان كان شاذ افرجه كثرة استعمال
 لدن مع عدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشبة وكون والد لدن قبل النون الساكنة
 تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب
 من جهة تبدلها وشابه النون التثنية من جهة جواز حذفها وصار لدن عدوة في اللفظ

ام الجمع واشهر اللغات

كرا او خلا فتشبهها تشبيها بالتميز او تشبيها بالمفعول في نحو صارب نرايدان عدوة بعدل
 لا تكون الامسونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتميز فانه لا يكون لا نكرة واما
 لو حذفنا التثنية لم يدها مصنوعة هي ام محروقة واما الرفع فغلب حذف احد جزئي الجملة اي
 لدن كان عدوة كما قلنا في مذيق الجمعة والف لدن في تقاسل معاملة الف الى على فتعلم
 مع الف وتقلب ياء مع الضم غلبا وقد حكم سبويه عن قوم من العرب لذلك والاك عدوة
 قلا طارها علا من فطر ملا هار اشدد بمشي حقب حقواها واما قلب الف هذه الكلم
 التثنية مع الضم تشبيها بالف مري اذ الفصل بالضم الرفع نحو مريت واما شبه الضمير
 الجوز بالرفع دون المنصوب نحو مراك لان الجار مع الضمير الجوز كالكلمة الواحدة كالرفع
 مع الضمير الرفع مجازا فالتناسب ولم تشبه بالف نحو مراك لان الواو ثقيل والياء اقرب الى
 من الواو واما لم تقلب نحو عصاك وفتاك لان لهذه اللغات اصلا فكر قلبها تشبيها بشيء اخر
 مجازا فالف على وال ولدي وقلب الف على لامية وان كان لها اصل في الواو تشبيها
 لها على لامية ولا يقض الفصور الذي لا اصل لانه بالضمير لاهة التثنية واما حاته على
 مذهب البرد فليس بجمع واما هو قيل منه وقط للما في المني وعرض المستقبل
 المتق معنى قط الوقت الما في عموما ومعنى عرض المستقبل عموما ويختص بالمتق وعرض
 في الاصل اسم الزمان والدمر فقط وعرض البيتات بمعنى ابدال كس عرض يستعمل الجوز الزمان فيمن
 قال فلولا يل عرض في خصمائي وارصاكي ويقال افعلا ذلك من ذي عرض كما يقال من ذي انف
 اي فيما يستقبل قط لا بمعنى ابدال لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افضله البتة
 الا ان قط لينة لما سذكره مجازا فالبتة وربما استعمل قط بدون المتق لفظا ومعنى نحو كنت
 امرأ قطاي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل لبت الذي قط وقد يستعمل بغير
 وجهه اليه للمني ومع الايات ايضا قال ولولا دفاعي عن عفاق وشهدي هويت بعفاق عرض
 عفاق معرب وهو منيف معنى لكونه في جراب لولا وبناء عرض على الضم لكونه مقطوعا عن
 بدليل اعرابه مع المضاف اليه على انك عرض العايشين اي دهر الداهرين والداهر والعايشين الذين
 يبقى على وجه الدهر فكان المني ما بقي من الدهر اداهر وحي لصفته لام الاستمرار لزم ما لا
 استقراره جميع للما في واما ابدال وليس فليقط على الضم حملا قولهم طاك لا بد الاستمرار لان
 لغناه لا ترى لاي قط على الضم حملا على احيه عرض وهذه اشهر لغاته اي منفتح الفاء

مصفوف الطاء للتشديد وقد يخفف الطاء في هذه وقد يعجم القاف اتباعا لصفة الطاء للتشديد
 والخففة كسند وحاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وحاء في عوض فتح الصاد
 وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع الضم كقولهم صبيح لبان تذاي ام تقاسما باحجم
 راج عوض لا يفتقر ومن الظروف السينية اس عند الحجازيين وعلة ثابته بضمته للام القم
 وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو اسم له وكان في الاصل نكرة لكن لما اريد من يوم الكلام
 لام القريب المهدى كما هو عادة كل اسم فقد به واحد من بين الجماعة السماة كما ذكرنا
 في باب غير المصروف ثم حذف اللام وقد رتب لتباينهم كل من يسمع اس مطلقا من
 الاضافة لا اس يوم النكح مضارعة في حلقته اس الاحداث ولم يبين صباها وساء
 احوانها المعينة مع كونهما ايضا معدولة عن اللام اذ التقريب الذي هو معنى اللام ليس
 بظنهما من دون قرينة ظهور في اس واما حرفه مشكولا فلما بنيانها لم يترك فيه
 لانه مخالف لاحوانه من صباها وساء وصفي وعشبة فهو شاذ من بين اخوانه مبينا
 كان او غير مصروف وانما لم يبينوا عذام فقد عذ يوم النكح كما بينا اس تفضيلا للقر
 الدليل في الوجود على تقريب المقدر وجوده وذلك لان التقريب فرع الوجود ووجوده
 ذهبي فكذا تعريفه بخلاف اسفانه فله حصل له وجود وان كان مستفيا حال النكح مع
 انه قد روي عن بعض العرب اعرب اس مع صرفه كعد وليست بشبهة واما بنو تميم
 فالذي نقل عنهم سبوت اعرابه غير مصروف حال الرفع وناوه على الكسر كالحجازيين في حلق
 الضب والجر قال سبوتهم وبعض بني تميم يفتخون اس بعد مذ قال السير في اما فعلوا ذلك
 لانهم تركو صرفه واما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم على مذ اس تركه
 ايضا بعد ما من بحر فكان شبيها بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ ما عجبا مثل السعال
 حنا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سبوتهم ان سميت باس رجلا على لغة
 الحجاز صرفته كما تعرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل معرف يسمي به شخصا قالوا
 فيه الاعراب مع الصرف كما عي في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته
 ايضا في الاحوال الثلث لانه لا يبين صرفه في الضب والجر لانه يسمي على الكسر عند من فيها
 واذا صرفته في الخالين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم مصروف في
 والضب غير مصروف في الرفع ووجه منع الصرف في اس اعتبار علميته المقدره كما

غير ظاهر

في غير المصروف واختار واسم صرفه رفعا وناوه نصبا وجر كما اختار وانباء ممن حضار
 وترك صرف عن خدام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في
 ذلك وذلك انه جار ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف
 كما بينا فابتداء باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولي بالاسماء واختيار اسبق
 الاعراب واشرفه وهو الرفع مضارعة في حال الرفع معربا غير مصروف والخالين الباقيتان
 اعني الجر والضب مستقيمان حركة في غير المصروف فما المراد ان يبقى هذه الكلمة منها
 على ذلك الاستواء فلو جعلنا مستويين في الضم لم يبق اعرابها دفعا وكانت تصير مثل في الا
 بينهما في الفتح لم يبق بناوها اذ كانت تصير كسائر غير المصروف فلم يبق الا الكسر وايضا
 اول ما بين عليه الكلمة بعد السكون وايضا يكون هذه الكلمة حال البناء على الحركة اليه
 بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الحشري وجماعة من النحاة ان اس معرب بني تميم
 مطلقا في جميع الاحوال ولعل عزم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ ما وقد
 قال سبوتهم ان بعضهم يفتخون اس بعد مذ فيقيد هذا القول بقوله بعضهم ويقوله بعد
 مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتخون في موضع الجر بعد ايجار كان فان نكر اس كمن لهم كل بعد
 يصير اس وكل اس يصير اول اس او اصيف نحو يمينه اسنا او دخله اللام نحو ذهب
 الاس بما فيه اعراب انقا الزوال علة البناء اي نقدر اللام وبما بيني الفاعل للام ولعل
 ذلك لتقدير زيادة اللام فالسيو به ولا يصغر اس كما يصغر غذا وان شئ ان جمع فالاعراب
 لان اللام انما قدرت لتباعد الدهن الى واحد من الجنس لشبهة من بين اشباهه فاذا
 ان جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فظهر اللام لعدم شبهة الشئ والجمع من هذا الجنس
 شبة الواحد وليس بناء اس على الفتح لغة كما قال الزجاجي معتبرا بقوله لقد رايت
 عجبا مذ لسا وسها الان قال الزجاج بنى لقمته معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا
 مذهبه في بناء اس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا سقمته معنى الاشارة مع اعرابها في
 السير في شبه الرب يلزمونها في اصل الوضع وصفا ولعلها في الاستعمال عليه وهو
 التقريب باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم يتكرر ولا يبقى على حال
 فلما يصرف فيه يتبع اللام شابه الرب لان الرب لا يصرف فيها وقال ابو علي بنى لقمته
 اللام كاس واما اللام الظاهرة فرائدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على التكرار فمقرضا

والان لم يسمع بمجرعها وقال الغراء اصله الفعل من وان باين ارجل عليه اللام بمعنى الذي
اي الوقت الذي كان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي دم يعني من قبل وقال فانها فاعلان
استقلا استعمال الاسماء وتركها على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قبل وقال الحكيم و
الجنة يعني من قول قبل كذا وقال فلان كذا يعني كثره القالات والان ليس بحكي وكذا مذهب الغراء
في اسرانه امر من اسمه يعني ويقال في الان للام وهو من باب تحقيف الحزوة ومثقالا
وهو ظرف يعني اذ ام عندنا على استعمال الشرط كما يستعمل كذا وكلام سببه محتمل
فانه ظر لما وقع امر لغيره وانما يكون مثل انفسهم ما بل ولوحرف فقال ان حروف ان لما وقع
وحرف كلام سببه على انها شرط في لما في كذا لان لا نقاء للثاني لا نقاء للاول لا نسبت للثاني
وقال لو كان ظر لما لم يكن لما سلم دخل الجنة والجواب انه على التأكيد والتعقيب فكانه دخلها
في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كذا الشرط مع جليتها الغرض الذي ذكرنا
في اذ اويله فعل ماض لفظا ان معنى كذا لم يفعل وجوابه ايضا كذا كذا ان جملة اسمية مقرونة
بازالفاجاء قال في فلما كتب عليهم القتال اذا فزق او مع الفاء وربما كان ما حينا مقروفا
بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف النسبة قوله لم يولد اي انه يولد لا
اصله جار مجرور وحكمه حكم الظروف عند حذف اللام لكثره الاستعمال وقد لام التعريف
في قوله يولد وقال لا ابن علق لا فضلت في حسب عني والانت ديان فيمروني في نفس
الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكرها لوقوعه موقع لانت الساكن ورجعت لا
الى اصلها من الياء يسكون اللام كما هو واحد مذ هي سيوف في الله وهو انه من لا يلية اي
تترفع تحت الفخمة على الياء دون الكسرة والضمة وقد حذف الياء فيقال له يولد ولما
مع هو ظرف بلا خلاف عارم للصرف لازم للضبط وظاهر كلام سببه انه يعني قال
سئلت الخليل لا يشي بفتها يعني لم لم تيس على السكون هذه اللفظ فن قال انها سببية
فلمشابهة الحرف بقله الصرف اذ لا يكون الا منصوبا والاولي والحكم راعيه لدخول التق
في نحو كنا معا والجره من وان كان شاذ لوقوعه من معه اي من عنده من معه اي من
وان كان دخول من عليه شاذ اوليس موضوعا وضع الحرف لان الحق ان محذوف اللام
كما في مع انه قد تقدم ان وضع اللام وضع الحرف مسبق بالنظر من الواضع الى شابهته
في الاستعمال الحرف فلا يكون سبب بناء اللام وتكون ميثاقا رعية بقول مع زيد فلان

لا في ساكنان بعده كسر واجبته نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق في هذه اللغة
حرف جراد لا موجب للبناء فيه معدن ما في مع المفعول العين العربية لوقولنا باسميته
ثم نقول يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطلحين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله
المصطلحان لم ين ما يضاف اليه فينصب منصوبا على الظرفية نحو جينا معا اي في زمان
وكنا معا اي في مكان وقيل انضاب على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا
جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا يعني كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف
في معا عند الخليل بدل من التقوي اذ لا لام له في الاصل معنا وهي عند بعض والاخفش
وهو الحق مثل الف في بدل من اللام استنكار الاعراب الموضع على حرفين فع صدعا عكس
اخره يرد لا معاني غير لاضافة ويجذف في الاضافة لقيام الصفات اليه مقام لامها
قوله والظروف المضافة للجهل والاعز مرنا بها على الفخ ولد كمثل وغير مع ما وان قد
معني سرجه فيما مقدم قوله العرفة والنكرة العرفة ما وضع لشيء يعني وهي الضمات
والاعلام والبهات وما عرف باللام والنداء والضاف الى هذا معنى قوله يعني
احتراز عن النكرات ولا يريده في اللام اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا اعلام اذ القنأ
والبهات والضاف الى هذا ينقل لكل معين قصه المستعمل فالجني ما وضع ليستعمل في راء
يعني سواء كان ذلك الواحد مقصود الراضع كافي للاعلام او لا كما في غير هذا ولولا ما وضع
لاستعماله في شيء يعني لكان اصح وانما جعل اللام من من غا كالجمل والعرس وان كان
مركبا لما ر في هذا لام ان المركبات ايضا موصوفة بالثاني الذي ذكرنا هناك او جعل
اللام من حيث عدم استقلاله وكوبه كجزء الكلمة كانه موضع مع ما دخل عليه وضع
للافراد ويحذف في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وصفا لشيء
معين يدخل الضمير في غرضه ونعم رجلا وبشر عبدا والحق انه منكر ولا يعتد به على هذه
الحد بالضمير الراجع الى النكرة محققة قبل عكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضر به لان
هذا الضمير لهذا الرجل الجاني دون غيره من الرجل وكذا في اللام في نحو جاءني رجل فضر
الرجل وما الضمير في نحو رب شاة ومثلهما فنكرة كافي ربه رجل لانه لم يحذف المنكر الى
عروبيه ولا لا صرح في رسم العرفة ان يقال يا شيخ به الخارج محقق شاة وصيغته قبل
فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والعرف باللام المعهية وان كان العود

نكرة اذا كان النكرة الموعود اليها والمعهوده مخفضة قبل مجيء لانه اشهر بها الخارج
 مخصوص وان كان نكرا وان لم يختص الموعود اليه بشيء قبل ارجل قائم ابو وطبي كان
 امك لم حار كياحي المجت فيه في باب كان ويجوز به رجلا وبس رجلا ونم رجلا
 وبالمهافضة ورب رجل ولحيه فالصنابير كلها نكرت اذ لم يسبق احتصاص الجمع
 اليه بحكم ولو قلت رب رجل كرم ولحيه لم يحسن وكذا كل شاة سوداء ومخلتها بدهم لان
 الصنابير يصير معرفة بخرجت الى نكرة مخفضة بصفة ويحل فيه للاعلام وحال
 اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص بحسب الوضع ويخرج منه التكرار
 المعينة للمخاطب عن قولك جاءني رجل بقره او رجل هو لول لان رجلا لم يوضع
 للاشارة الى مختص بل المختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج عن نقيت رجلا اذ علم
 المتكلم ذلك للخلق اذ ليس فيه اشارة لا استعمال ولا وصفا كقولنا ما اشير به بغير ترك
 فيه جميع العارفين ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حادثة بالوضع كما مر في باب
 واما قلنا الخارج لان كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الكلام
 دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلبان من السنة الا من سبق معرفته بذلك
 السان فيله هذا كل كلمة اشارت الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع
 له فلم يقل الخارج لدخل في اللد جميع الاسماء ومعارفها ونكراتها فتبين ما ذكرنا
 ان قول المص في قوله اشرب الماء واشرب اللحم وقوله ان يا كل الذي ان اللام اشارة الى
 ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذي ليس بشيء لان هذه الفائدة بعوم
 بها خبر الاسم الجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلية في محو اسمة
 لفظية كما سيجي في الاما عدم فتقول اولا ان النقول في كل اسم متمكن غير علم بعينه التمكن
 والتكثير معا ويصير تكثير الشيء شيعة في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير النقول
 عن ما جاء في رجل فانه لا يستقر للجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه
 بعضا من كل اذ تلك العلامة هي النقول فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة
 لاحالة ولا مقابلة دالة على انه بعض مجهول من كل القرينة في قوله اشرب اللحم فان السبق
 قرينة على ان المشتري بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تع الواحد على النار
 هي في اللام التي هي في التعريف اللفظي والاسم المحل بها لا يستقر ان الجنس من اء كان

وهو لا يجتمع اللام كما مر في اول الكتاب

مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التشبيعية او الجمع كالصنيتين والعلما
 او يخرجه عن جميع تلك العلامات كالعزب والماء واما وجب جملة على الاستفراق
 لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او
 لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن بل يصورها في الذهن خاصة
 عن البعيت والكلية لكن كلامنا في المحضات الخارجية لان اللفاظ موضوعات
 باثرها في الذهنية فاذا لم يكن للبعيت لعدم دليلها وهو الشواي وجب كونه للكل
 فعلى هذا قوله عليه السلام الماء طاهر اي كل الماء والزم حدث اي كل النعم اذ ليست في الكلام
 قرينة البعيت لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قوله
 اهلك الناس الديار الصغر والادهم البصر على ما حل الا خفف فالعزب في مثل هذا يعم جميع
 المفرد والشيء جميع الشيء فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل جنس من المرأة لا
 الذي اي لا كل واحد منهما فقولك ان الانسان لغير خسر لا الذي استثنى اي لا كل واحد منهم
 ولا يجوز ان يقول الرجل فرغ هذا العمل لا الذي معا ولا الا تثبتكم معا بل يجوز ذلك على
 اذ كان ان يكون الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من الشيء الا الشيء فينبغي ان الرجلين
 من معان هذا العمل لا اخوتك اي الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان وفعان هذا العمل لا اخوتك
 معا بل يجوز على الاستثناء واما للجمع فيصح استثناء الجمع والشيء والواحد منه نحو نقيت
 العلماء لا الذي يذ معا ولا يذ ذلك لان الجمع المحل باللام في مثل هذا الوضع يستعمل
 منكر مضاف اليه كل مفرد وعينه فينبغي نقيت العلماء لان يذ اي كل عالم وكل عالمين
 وكل علماء وهكذا حال المفرد والشيء والجمع في غير الوجوب عليه السلام لا تحرم الاملاحة
 اي كل واحدة ولحد من هذا الجنس وكذا الاملاحة ان كل اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى
 من الواحد لا الواحد من الشيء الا الشيء واما الجمع عن نقيت العلماء فهو بخلافه بل هو
 منكر في مفرد وعينه في غير الوجوب سياق في استقالتهم اي بالقيت احدا من العلماء
 ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والشيء والجمع منه معنى بالقيت العلماء لان يذ
 ولا الذي ولا الذي فتقول تع لا تذكروا بصارا اي شي من الا بصارا لا جميع الا بصارا
 كما نرى بعضهم في حال الجمع في الوجوب وعينه خلاف حال المفرد والشيء هذا هو المعلوم
 من استقراء كلامهم واما النكرة المستقرفة عن نقيت جملة ورجلين او رجلا فانه

يشق من ولدها ومتاها ونحوها امثالها فقولك ما لقيت رجلا الذي
اي كذا ولعنهم ولا يجوز ان تقول لا ترغ هذا الرجل الذي لقيت معا وتقول ما لقيت
اخرى متصافين لا الذي ويجوز لا يني فلان اي لا اثنين منهم ولا يجوز ان ينادوا
تقول ما لقيت رجلا الذي ولا يجوز الا احويك ولا ينادوا الا على القطع لان المعنى
ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستقراء
فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما جي في بابه وان لم يكن فان كان فيه علا
الرجلة والتثنية عن ما اعطيتك الا القرية او القرين فلا فرق اذن بين المرفوع
المتكرر معي وكانك قلت ما اعطيتك لا مرة او مرتين وان لم يكن فيه علامتها
عن استقرت التمر لقيت الرجال فالمرق بين ذي اللام والمجر دعها ان للمجر لاجل التقرب
الذي فيه للتشكيك فيمدان ذلك الاسم بعض من جملة فيجى استقرت تروا رجالا شيئا
التمر وجماعة من الرجال بخلاف المرفوع باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البصيرة
لكن البصيرة سفادة من القرينة كالروية كالشرط او اللقاء فكانت قلت لقيت
هذا الجنس واستقرت هذا الجنس فهو كعام محصور بالقرينة فالمرق وذي اللام اذن بالنظر
الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسها مختلفان فمن جاز وصف المرفوع النوع هذا الجنس
باللام بالنكرة عن قوله وتقدم على اليمى يعني وكذا مررت بالرجل مثلك وما جئ من
رجل اخبر منك كما في باب الوصف قيل هذا اللام تعريف لا معنى للتعريف فقال
الى العمود الناري قوله وهي المضمرة قد تقدم ذكرها ويعني بالمهمات اسماء الاشياء
والوصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت بمهمات وان كانت معارف لان اسم لا
شارة بلا اشارة حسية لا اشارة اليه سبهم عند المخاطب لان بحضرة التكلم استياء
ان يكون اشارة اليها وكذا الوصلات من وصلات سمية عند المخاطب ويقولون
للمضمرات الغائب منهم لان لا يعود اليه متقدما فلا يكون سبما عند المخاطب عند
النظر به وكذا ذي اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان
التعريف هو اللام وحدها والصحة للوصل تحت مع ان اصل حركة هرات الوصل لكثرة
استعمال التعريف الدليل على ان لام هي المرفوعة فقط تحذف العاقل الضعيف اياها عن
بالرجل ونك علامته استراجها بالكلمة ومسير ودها كثر سهوا لو كانت على حرفين

فلم يحفظها عامل ضعيف وامان ان لا تفعل وان لا تفعل وبلا مال فيعلمهم لاحاطة من جميع
ما هو على حرفين كجر الكلمة فلذا يقولون الله فري واللا انسان وامان هذا وفيها
رجلة فان الفاضل بين العامل والمعمل لمام تغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفاضل
به كلا فضل ولا مستراج الثام بين اللام وما دخلته فكان الرجل مغاير الرجل عن جاز
نويهما في قافيتين ولم يكن ابطاء وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الاستراج وايضا
دليل التشكيك الذي هو ضد التعريف على حرف وهو الوزن فالاولي ان يكون دليل التعريف
مثله وقال الخليل الربكاه الالة التعريف هو هل وقد استدل لا يفتح الهزلة وقد سبق العذر
عنه وبانه توقف عليها والتذكير هو قولك الا اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره
وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقوف على قدر في حق قوله ارف
الرجل فينزل ركبنا المنزل رجلا فكان قد وذلك قوله يا خيل ارجعوا سبي الامنزل للرجال
من اهل اللال وانما حذف عند هزلة القطع في الدبح لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب
الشافى ان حرف التعريف الهزلة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لانه يشتهى العرف
بالاستفهام وفي لغة حمير ونقرس على ابدال اليمى من لام التعريف كما روي القمزي في
عنه طلعه ليس امبراصيام في اسفن ولام العهد اللام اليه عهدا لمخاطب مدلول مصحوبا
قبل ذكره اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا او ادركته وعهدا ما جري ذكره مقدما
كما في قوله وارسلت الى ابن عوف رسول فيصير في عن الرسول او يعلم المخاطب بقتل المذكور
حرفي ذكره عن قولك حرج لا مبر والقائى اذا لم يكن في البلا الا قاض واحد مشهورا وامير
احد وقد يزداد اللام في العلم كقوله اماود ماء فايرات تخالها على فنة الغزي وبالسر
عند كبايعي وفي الحالى عن الجلاء العفزي في التميز عن الا حد عشر الددم على قبح كبايعي
في باب العد وقد تكون الزائدة لامزة في الذي وسقرفاته ويكون اللام عند الكوفيين
عن ضاس الضمير عن رجل حسن الوجه اي وجهه وعند الصيريين لا يعود من اللام من
الضمير في كل موضع شط فيه الضمير كالصلة والصفة اذ كانت جملة والضمير والوصف
المتشقق ويجوز في عينه عن قوله لحافى لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون
اللام للتظيم كما في الله في الا علام ولا يصر بها الضمير بين اللام وفي وصف اسم الاشارة و
النادي عن هذا الرجل وباء بها الرجل لتعريف الاشارة اليه وهي في غير هذين

الوصفين لتعريف الغائب عن ضرب الرجل ويعرض اللام المعنوية العلية كالصق
 والبيت على سذكر في الأعلام والنداء عن رجل ومن لم يمد من التوحيدي في المعارف
 فلكونه فرع المصبرات لان تفرقه لوقوعه موقع كات للطلاب كاس في باب النداء قوله
 المضاف إليها معينا احتراز عن المضافة اللفظية واما تعريف ^{بالجملة} بالأضافة المعنوية
 ما ليس من الأسماء المتغيرة في الأفعال كغيره مثل على ما في المضافة قوله العلم ما وضع
 لشيء بعينه غير متناول غير موضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لنا
 ولها بالموضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم لان البهائم والضرعات واللام
 وصفها الواضع لفظ على اي معين يراد بخلاف العلم فان وصفه لم يصنع الا المسمى
 معين لا نظره الى تناوله معينا اخر كما كان في سائر المعارف قوله موضع واحد متعلق بمتناول
 ام لا يتناول وغير ذلك للمعين بالوضع الواحد بل ان تناولا في الأعلام المشتركة فاما يتناول
 موضع اخر اي بتسمية اخر لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص اخر فاما
 وان كان متناولا بالوضع للمعينين لكن تناوله للمعين الثاني موضع اخر غير الوضع الاول
 بخلاف سائر المعارف كما تبين فاما ذكر قوله موضع واحد لا يخرج الأعلام المشتركة
 عن هذا العلم ولا يخرج علم الجنس عن اسامة عن هذا الحد على ما ذكره الص وذلك انه قال ^{علم}
 الأجناس وصفت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما تشير باللام في حق اشتراكهم
 الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الأعلام موضع وضع لحقيقته بالذهن متحدة
 فهو اذن غير متناول غير وصفها ولا اطلاق على فرد من الأفراد الخارجية عن هذا اسامة
 مقبلة فليس ذلك بالوضع بل المطابقة للحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كمال ^{الذات}
 الخارجية عن قولهم لا انسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثله موضع حقيقة لكل فرد
 من الأفراد الجنس خارجا على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية
 حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصح المصكونه مجازا والابد
 من كونه مجازا في الفرد الخارجي على مذهبه اذ ليس موضع عال على ما اختصا وقال ان
 الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها كالمقاييس فلا بد ان لا يبيى فلا تقول
 في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول في اسد الان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج
 ليس لاشياء من هذا الجنس مطلقا ولا محصورا ولا صاف المعرفة وكذا ينبغي عند

ان لا يقع اسامة على المستقر خارجا فلا يقال ان اسامة هي الاسد العلاني لان
 الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستقراق كما ليس فيها التقييد والمحال لهم
 على هذا الكلام في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم مرادوا عن اسامة وقالت واما
 الجنس وام عام وارس لها حكم لا علام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام
 اويس واصافة اب وام وابنت الى غيرها كما في الكنى في لا علم لا ناسي وفي غيرها
 لا حوالا وتوصف بالمعارف ومع هذا كله نطلق على المنكر بخلاف عن اسد و ^{بنت}
 وضع فانه ذلك ليس جاريا مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة واقل اذا كان لنا ^{بنت}
 لفظ كمرقة وبشري وهو نسبة لفظي ككري فلا بأس ان يكون لنا تعريف اما
 باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامته وقالت ثم نقول هذه الأعلام اللفظية
 وصفها الغير لا ناسي من الطير والوحوش والجنات الامراض والمعاني فوصفوا
 بعضها اسما وكنت عن اسامة وابوالمرات للاسد وبعضها اسما بلا كنية كفتح
 للمصنفان وبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مالا اسم جلي له عن ابن مقرة
 ومارقان وفي أكثر هذه الأعلام نحو اميعة مناسبا للمسمى بها كخصاير لعظم بطنها
 وابو دابة لوقوعه على دابة البعير ونحو ذلك والاول المعاني للمبينة شعوب وام
 فشم والبربرة وروية للكلية مزبور للعذر كيسان والاول في الأوقات عند ذكورة
 وقالوا منه سبحانه علم للتبسيط والادليل على علمية لانه اكثر ما يستعمل مصفا فادله
 يكون علما واذا قطع فقد جاء متوقفا في الشعر كقولهم سبحانه ثم سبحانه نقود به وقلنا ج
 الجودي والمجد وقبجاه باللام عن كقولهم سبحانه اللهم اذ سبحان قالوا دليل علمية قوله
 من علقته الفاضل حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله
 مراعاة الا غلب احواله اعني التجرد عن الشئ كقولهم خالط من يلهي حيايم وفاراما
 اولى في اولى لك فهو علم للبعيد فالاول مبتداء والآخر دليل على انه ليس بأفعل
 التفصيل وانه علم ما حكي ابن زيد من قولهم اولاه لان وهما لان اذا وعدوا فدخل
 فاء التانيث والعلية انه ليس بأفعل التفصيل ولا أفعل فعلاه هو مثل ارسلا رسله والاولاه
 ايضا علم فلهذا لم يضر وهو من ايده الشراي قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بل ايل
 اولاه في تانية بالرفع ولان خبر اولاه اي الشئ القريب لان واساهات لان فالزمان

لا منع من ان يقال

متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فيقول اول من السقوب العلمية والوزن وقوله
النساء لا يوزن الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كما لو سميت بابل وامرلة فكلاهما
ممتنعان من الصرف اذا كل علم موضوع وصفا مستافا واعلم ان العلمية وان كانت
لفظية لانها لما تمت الاسم تنوي التكرار حار لفظا اسامة ونقلت كالاسد
الشلب اذا كان اللام فيها فترى اللفظا فكما ان مثل السقوب للفظية المعرف باللام على
عليه الاستغراق لامع القرية المخصصة المخصصة فكذا هذا العلم يقال اسامة خير
من نقات ان كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث
العبادة للخدمة فالاولات اجراء من اسامة اذا دعيت نزال ولج في الزعر فيصبح
الاستثناء من مثله كما صح في قوله ان الانسان لغير جنس بقوله اسامة نقرش الانسان
لما العجز منها والقرية المخصصة نحو لفتت اسامة فقال هذا الاعلام كلها كمال
في اللام المقيده للسقوب اللفظية اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة
نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقيل يري الحماة في اصطلاحهم من غير
ان يقع ذلك في كلام العرب الا مثله التي توزن بها اذا عبر عن موزوناتها مجرى الاعلام
اذا لم يدخل عليها ما يخفف بالتكرار ككل يرب على ما يفي قالوا ففعلان الذي من
فعلان من مضارع فوضعه بالعرف ونصبوا عندهما لفظا كقولهم لا يضرف افضل
ومضارع المضرف منها ما جامع العلمية فيه سببا اخر كنهه التانيث نحو فاعلة او
الفعل او مضربا افضل او لالف والوزن المزدوجين كفعلان او لالف او لالف الزائدة
المقصودة للتانيث واذا تكررت هذه كلها بدخل رب او كل او من الاستغراقية
او غيرها من علامات التكرار المضرف نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على
انصبه لم يجمع او مع الف التانيث لم مضرف معرفة وتكره فان صلت لالف للتانيث
ولغيره عن قولك كل فعل يقلب الف في التشبيه فانه يجوز فيه الاستغراق ان جعلت
الف للتانيث لم مضرفه وان جعلت لغيره مضرفه للتكرار بدخل كل وكذلك نحو
امرط يلبس ولعلان في فعله ففعلان ففعلان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك
فعلان الذي منته فعل من مضرف كل واحد من افراد هذا الجنس في يستقره
كسا ان معنى قولك ترم جنس حراة ورجل خير من امرأة ذلك وانا عدا لاول من

الاعلام دون الثاني بدليل صرف ترم وجرادة لانهم لما راوا بعضه منقول كالا
علام من مدلول الى مدلول اخر فان افضل مثله وضع لفت للزيادة في الفعل على اخر
فهو من الفعل كأكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله صفة من مبدية مفتوحة وتبين
فانها كانت بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه من مجاز لا يقال لا اعلام كقولك
فضلة التي هي مصدر الربا في حكمها كذا فان فضلة لا معنى لها لفتة وقوي هذا الوجه الجوز
لاحاق ما لا اعلام انهم راوها اذا عبرت بها من موزوناتها لم يقع على فرد متاع منها
كما يقع التكرار فبطلت التكرار لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات
من قسم الاعلام دون الاول الذي يكتفي عن مورد ومع اعتبار انها معنى الموزون
كما تقول مررت برجل فاعلى عاقل او جاهل على حسب القرية القائمة على المعنى
للمراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظة
الكتابة ذلك المعنى بوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو من مع فيه صارت كوزن فانها
دالة على المعنى للجنس فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس اخر او من مجز
الجنس فلم يصح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد موزونة فقط من غير اعتبار
المعنى للجنس ومن ثم قال للليل ما سله مسبو به من قولهم كل افضل اذا كان صفة لا
يضرف كيف يضرف افضل وقد قلت لا يضرف فقال افضل ما هنالك ليس بوضف
وانما نزعتم ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا يضرف وكان افضل في هذا
الكلام ليس بوضف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل المختص بالتكرار عليه عليه في
افضل ما هنالك وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذا الاول
معها كما تقول وزن اصبع افضل فالاولى فالأكثر انه لا يجري مجرى الاعلام فيضرف
افضل ههنا الى مدلول اخر اي الموزون او من مجاز له وافضل في قولك وزن اصبع
افضل ليس عبارة عن الموزون بل عن الوزن اي وزن اصبع هذا الوزن اذا كان لفظ
فعل كان القياس ان تقول وزن طحمة فعلة بالسقوب في الوزن اذ ليس فيه العلمية
لانها حذف منه السقوب ليقابل موزونة في التجرد من السقوب ولم يحذف اللغ
الصرف والزمحشر في جعل هذه القسم ايضا علما وهو لفظ فقط وزن اصبع افضل
يحذف السقوب قال الله انما ذهب امره مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من

لا حاد فانك تجزئ به مجزئ الاعلام كما كان في الجبس علما فلذا يجري الوزن هاهنا
 مجزئ للجبس اعني الذي لم يكن معه الوزون عن فعل حكمه كذا وكذا القياس الذي ذكره
 فيه نظر لان مثل هذا الوزون اذا لم يكن معه الوزون معناه فبمعنى الوزون واذا كان
 معه الوزون فبمعنى الوزون اذ معنى وزن اصبع اقل وزون اصبع هذا الوزون
 فليس في الحال كاسامة في حاله اعني كونه حسنا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين
 بمعنى وايضا ليس تعريف سامة لكونه علما لما هيته مخفية كما ان في ليس اسامة
 المراد به واحد من الجبس مجاز اعني لا يحل في العلمية كما ينبغي ان يعرف في
 الحالين لفظه وليس قياسا فيقال ليس عليه وزون ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقول
 معنى الى معنى اخر هو الوزون او مر تجلده كما كان الاول منقول من معنى الى معنى هو الوزون
 او مر تجلده ومع ابراهيم لعل هذا يجري الاعلام من مفاعلت عن قولك ضارب
 يضارب مضاربة على وزن فاعل بفاعل مفاعلة وهو توقيف المفاعلة عند لا
 سوين الصرف والقسمة الذي هو كتابه عن سورونه مع اعتبار معناه حكمه
 عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الوزون قال المبتني ابو كان فعلت لم تلهو بها
 دياركروم تخلف ولم تفت فمفعله الصرف لان سورونه خولة وتقول مررت بـ
 افضل اي احق وقال المازني ليس في فعلت علميته ولا في افضل معنى الوصف فهو
 ينظر الى لفظ الكتابة الى لفظ الموزون المكلف عنه فلا يعرف فيمنع عن فعل وفاعل
 لا سيما على سبب فتح الصرف ويعرف عن مررت بـ رجل افضل اي اعمق وفعلت
 اي ختمه ومنه ذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الوزون والكتابة عن العلم جار
 مجزئ بدليل ترك عدم ادخالهم اللام على فعلا وفعلانه ونهم صرف فلا نه كما
 بجي واما اذا مررت بـ فلان وزن الفعل تحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجربا من
 التقوي كان الوزون معها ولا يحق قولك افضل امر واستغفل حكمه كذا وضارب
 يضارب على وزن فاعل بفاعل اشعارا بكونه مراد به الفعل الذي لا خطاله لكنه مع
 ذلك علم الوصف بالمعرفة عن قولك افضل الذي همزة مكسورة امر المخاطب فمثل الكلام
 ان الاوزان اما ان يراد بها الوزونات او الاول ان كان وزن الفعل حكمه في
 جميع الاشارة حكم سورونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن

سورونه في الصرف وعلمه خلاف بين سيبويه والمالني وان لم معناه
 معنى الوزون بل المراد مجرد لفظ الوزون فالكل اعلام لا تنصرف ان انضم الى العلمية
 سبب اخر وان نكرة فحكم حكم المنكرات في الصرف وتركه وان لم ير بها الوزونات
 بل قصد مجرد الاوزان وفي اعلامه وفا قال المبتني وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا
 في بعض نسخ الفصل وقع في بعض نسخ الفصل وكذا في سر الصناعة لاس جني ما معناه
 ان الاوزان اذا قصد بها مطلق العدد لا العدد وكانت اعلاما فلا تنصرف ان نفهم
 الى العلمية سبب اخر كقولك ستة صنف ثلثة غير مضربين ومائة ضعف خمسين
 قال المصنف ان حار الله كان اسبة ثم اسقط الضعفة قال وجه اضافته ان ستة
 متبداء فلو لا انه معرفت لكانت متبداء بالنكرة من غير تخفيف وايضا المراد به كل
 ستة فلو لا انه علم لكانت مستقلة مغزاة نكرة لا بحاجب العموم قال ونعم ما قال
 ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاحبار كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا او يجمع
 استعمالها كذلك عن رجل جن من امرأة او كل رجل وذلك جاز في كل نكرة قامت قوتها
 على ان الحكم غير محقق بعض من حسبها انجي والابتداء والنكرة ههنا كونه العموم و
 وقد جاءت النكرة من الابتداء ايضا في الاحباب للاستغراق لكن قليلا كقولك تعملت
 نفس ما قدمت واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك كاي
 كلمة استعماله وضرب فاعل ما من نفى علم وذلك لان مثل هذا من صوغ يعني بعينه
 غير متناول غيره وهو منقول لانه منقول من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ
 وقد يكون بعض اللام اعلام وقفا على اي يصير علما لا يوضع واضح معنى بل الاجل
 للفتية وكثرة استعماله في فرد من افراده جني ثم اعلم ان اسم الجبس انما يطلق على
 بعض افراده المعين باداني التعريف وهما اللام والاصافة فالعلم الغالب اما صفا
 او ذي اللام فالصاف عن ابن عباس غلبت بلاضافة على عبدالله من بين اخوته
 وكذلك ابن عمر وغير ذلك وفي اللام كالجهم والصنوق واللام لتعريف العهد
 تقدم ان العهد قد يكون مجزئ ذلك المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر
 لشهرية فاللام لية في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان الجهم قبل العلمية
 الذي هو الشهور العلم للسامعين لكونه اليق بهذا الاسم من امثاله وذلك البيت

في بليت اللان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بمتا وكذا المضاف عن ابي القياس
لان التعريف الحاصل بلاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد المشابه الى ما عليه
المخاطب من دون تقدم ذكره سواء ولا يقال علام زيد بل لا يلحق علامته بهذا
الاسم بكونه اعظمهم واختصم به وبالجمله لا شترهم بالعلامية حتى كان غيره
ليس علامه ماله بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف ود واللام العالين في العلمية
يجب كونها اشهر منها غلبا فيه من سائر الافراد التي ساعا فيها قبل العلمية فادا
صارا علميين اتفقا فالزم الاضافة في المضاف فلا يجوز مجريه كما قيل في النافيت
نافيت وذلك قليل يقال سبويه يكون اثنا علماء يوم العيين بلام لا يقول هذا
اثنين مباركا فيه ورده وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما لامع اللام لكن
من الغالبية وقد ذكرنا الغالب في قياسهما في باب النداء فليرجع اليه وقد تنكر العلم
تحقيقا نحو رب زيد لقيته وقولك لكل من عاون مني لان رب وكل من عاون النكرة
اذا كانت مفردة او تقتدر او ذلك اذا قل بولحد من الجماعة المسماة به وذلك
قليل فيكون دخول اللام في هذا لنا ولا كقولنا رايته ابي الوليد بن التزديد مباركا
شددنا باحباء الخلافت كاهله ولا نحو قوله علام زيد نايوم النقارش زيد كذا
ما فيه التضمنين بما هو اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء مفرقه كما
في باب الاضافة نحو زيد الجبل وانما الشاء ومصر الحراء وان لم اشترك في العلم
واذا اشق العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلية لان هذا التعريف لما كان سب
وضع اللفظ على معين والعلم الشيء والجميع ليس موضوعا للا في اسماء معدومة
نحو ابا ديس من عاتين كما يجي فاذا زال التعريف العلية وقد قلنا ان تنكره لا علام قليل
وجب على قولهم خبر ذلك التعريف القات بلغض اذا في التعريف وهو اللام فلا
يكون شيئا العلم ومجموعه لا معرفين بلام المهدية كما قلنا في قولك خرج القاصي
اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه واب بعيش لاين
خبر التعريف الغائب في الشيء والجميع تنكير مما وصفا بالنكرة ولا استقرار
بغير مذهب المص مع القياس والمجري مجري العلم الحقيقي العلم اللفظي فقبل في
نفسه اسامت وجمعة الاسامات والاسامات فان قيل فعل ما قررت تنكير

العلم من لوازم تثبت وجمعه وتنكير قليل مخالف للقياس فيجب فلهذا ايضا وليس
كذلك قبل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلم يثبت ولم يجمعوا لادري الى ما كرهه من مثل
جاءني رجل من اجل ولا عليه لانه اذا شئ وجمعوا ادي الى تنكير الذي قليل مخالف
للقياس قصد وال تنسية وجمعه على وجه راعي فيه ما يندفع به ذلك في التعريف
الرايد باللام لانه التعريف العلية لانه كان فيه نفيه للام من جميعها فلا بد من
التنكير الشيع وحفظ العلم عن التنكير بترتيب اخر وان كان التعريفات تقابرون
لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض الشيء والجميع غير مجبور باللام وذلك في اشياء
مشتركة في الاسماء لانهم مضاهيها كاديين مجيلين متقابلين بقل لا احدهما
ايان الربان لكثرة الماء فيه وللأخر ايان العطشان لغلت فيه وكذا عرايان جيلان
لهديل متقابلان اسم كل واحد منهما عاية وكذا جاديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء
من اللام لان احدهما جيلين مثلا لما لم يتفر من الآخر جاز ان يكون كائنه الواحد اليه
بالشيء كما يسمي مثلا شخصان زيد بنيدان بخلاف تخصيص سمي كل واحد منهما
زيد فان لا غلب بينهما لما كان لا تفكاك لم يكونا شخص سمي بالشيء حق يقال
لهم انيدان وعرفات كاديين وعائين كان كل موضع منها كان يسمي عرفة فقبل
عرفات الجميع واذا اذ امرات لبله بالشام فليس هذا اذ لا يقال البعض منه اذ امرت
بل هو كاجد موضع الشخص معين واعلم انه يكتفي بقلان وفلان عن اعلام ولا
ناسي خاصة فيجران مجري للكن عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلها اللام ويستتبع
صرف فلانة كما مجري الفعل يعني احمو مجري الكني عنه في الاستناع من الصرف على ما
ولا يجوز تنكير فلان كسائر اعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان اخر اذ هو من
الكناية عن العلم واذا كني عن الكني قبل ابو فلان ولم فلان واذا كني بقلان وفلان
من اعلام البهائم اسماء كانت او كني ادخل عليها اللام التعريف فيقال القلان والفلان
وابو القلان بقصد التعريف وكان كتابة اعلام البهائم اولى باللام عن كتابة
اعلام الانسان لان انسانا انسان مجتبه اكثر فهو عند اشهر من اعلام البهائم
فكان منها من تنكير قال اس السراج وتبعه الم ان لفظ فلان لم يات الا محكما
كقولهم يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا منقص باروي الا صمعي عن سرار اليه

سكونا شيئا ولا حصر واصبحت نزلت منان لهم سوية بيان واذا فلا من مان عن الكوي
مرفوعا معاونا ففقه بقلان ونقول مع الا ب اوس المزي احدث بعين المال حق
نهكية وبالدين حتى ما كان اوان وحق سالت الغرض عند ذوي الغنى ورد فلا من
و فلا من ويكن سبهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنها عن اسم الجنس غير العلم
فلذا انصرف هنت ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء الثانية سبلا من اللام
كما في لخت و بنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لجرم الثانية لان تاء التثنية
يفتح ما قبلها قبل وقد يكن سبهن عن العلم كما في قوله ان هره يحاطب حسن بن زيد الله
اعطاك فضلا من عطيتك على من وهن فيها محبة وهن يعين عبدالله وحسن ابراهيم
بن حسن وكانوا عددا شيافا خلقوه والظ انه كمن من الحسن اي على اليم وايهم خوشا عن ذلك
ومنه ياهناه للمنادي غير الصرح باسمه تقول في التذكير ياهن ياهنان و ياهنون وفي
الثانية ياهنت و ياهنتان و ثنات وقد بل اوخرهن ما بل اوخر السدوب وان لم يكن سبلا
يقول ياهناه بضم الهاء في الاكثر او قد يكسر كما ذكرنا في السدوب وهذه الهاء تزد في التثنية
وصلا او وقفا مع انهما في الاصل هاء السكت كما قال يامرجهام بجا راجبه وقال يارب ياره
اياك اسك في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض المصريين ولما راى لكش المصريين
ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هاء مصمومة قالوا الهاء لام الكلمة التي هي واو في نحو هون
كما ابدلت ها في هينة وقال بعضهم عن المخرج البديلة عن الواو ابدلها في كساء كما قالوا في
اياك هياك وبجي الكس في الهاء يقوي سذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف
والهاء في حال النداء وايضا الحاق الالف والهاء في جميع تضاريفه على ما حكى الاخفش عن
وياهنا تاه او هناية كما ذكرنا في السدوب و ياهن تاه و ياهنت تاه و ياهنت تاه ويكن
بهنت غير جامعته ونحو من الالف القبيحة والقياس هنت لان لامه واو بدل
هنت وان علم ان العلم اما متقول او مجمل والنقول اعلم وهو اما عن اسم امع كثر و
او معني كفصل وقد يكون صفة كخاتم وصفا كية واما عن فعل اما من كثر وكسب
واما من فعل كقلب ويشكر واما المر كاصمت لبرية معينة وقبل هو علم الجنس لكل مكان
قمر كاسمت نقول القبة فوجش اصمت وبلد اصمت والوجش المكان العالي وكبير اصمت
والسمع في الاسم لان الاعلام كثير ما تغير لفظها عند النقل بنقل معانيها كما

في نفس من مالك شمس بضم الشين والربح مال لا معني له في الاحناس من قولهم انجل
للفظية اذا اخرجت عما من غير روية وهو من انجل الامر اي فعله على رجله كانه قد كان
يلين ان يجل وهو قائم فلم تان فيه ولم يقعد متديبا بل فعله على حاله تلك فاما انجل
عن حشف ونفس وقال بعضهم هانتقل لان الحشف البرد والفحص الباردة وما كان
مستقاس به لكن غير العلمية بزيادة حرف كفتقل من عطف العيش اي سفته او نقصا
كعبر مع تغيير بنية كان الا فهو ايضا مجلاد اذ ليس منقول من سبي الخزان كان
مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس ما يعلك الدم عن محب لرجل والقياس محب
وليس من تركيب محب كقوله دو مهد لان هذا التركيب غير مستقل ولما فتح السكون
كو طب الامرض وهو محب لرجل والقياس كسر العين كو عدي موضع وليس على من عمل
من منطوب ومحب لانها لم يستقل في كلامهم ولما بكر المفتوح كعدي كرب عندنا
اصله معدية لقوي ومري لا يعطي واما تصحيح ما يعلل المكسرة لرجل ومريم وليا بفتح
ويغفل من سكر ومم لعدم استقلالها واما مدي فحوزان يكون من مدن بمعنى اقام واما
باعلال ما يصح كحوة لرجل والقياس حبة لان عند سبوتها عيشها لا مهايا والمادون
لواء لياس من تركيب ما بل من حوي اي جمع لجمعها في سقطه وعند غيره اصل حبة حوة
فقلت العين الى موضع اللام القولهم المادون والواء فالكم بعدة التغيرات عند الغاة
يصير من عقلت لانها لم يستقل في الاحناس مع هذه التغيرات او لو قبل بنقلها والتغير
املع النقل او بعدة في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلثة اصنبا ما اسم وهو
الذي لا يقصد به مدح ولا ذم وعمر والقياس وهو ما يقصد به احد هو كبطلة وقفة
وعايد الكلب في الزم والمصطفى والمرفق ومطر الذي ونحو الذي في المدح ولفظ اللقب في
المدح والبر في الزم خاصة واما كية وهي الاب والام او الابن او البنت مضافات
عن ابو عمر واما كلشوم وابن اوي و بنت ودة ان والكينة من لبت اي سترت وعرضت
العرب يقصد بها التقويم والفرق بينها وبين اللقب معني ان اللقب يلد به او يذم معني
ذلك اللفظ مجلاد الكينة فان الكينة تقطع لا معناها بل المدم الصريح بلاسم فان بعض
النفس تاف من ان يحاطب باسمها وقد يكن الشخص بالاولاد الذين له كاي في النفس لا سير
الرميز ونحو الله عنه وقد يكن في الصغر تقى لان بعيش حتى يصير له ولد اسمته ذاك اذا

امره الجمع بين اللقب والاسم بوني بالاسم اولاً ثم باللقب لان اللقب اشهر لان فيه العلية
 مع شئ من معنى النعت فلو اني به اولا لا يبين عن الاسم فلم يجتمعان ثم ان يتبع اللقب الاسم
 عطف عطف بيان لكونه اشهر او يقطع عنه رعا او يضاهي المدح او الذم لكن مستغنى
 لاحد هما يجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مزيدين او مضامين واحدهما مزيد
 الاخر وان كانا مزيدين جان اضافة الاسم الى اللقب كما في باب اضافة وط كاهر الصيريين
 وجوب اضافة عند افرادهما وتجانس الغراء للاتباع ايضا وهو لولي فزدي الغراء فليس فقت
 ويجوز عينا بالاتباع لرجل نعم العيين وابن قيس الرقيات بنقوي قيس لجره الرقيات عليه
 ولا شتر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسيلة كزاد على
 ان الاضافة لادبي ملازمة ان كاهر سنة اسم كل منها رقت وقيل من جدانية وقيل شتبت بنقوي
 كذلك قال قبل الابن قيس لخي الرقيات ما حسن العرق في الصيبات وقال الشاعر في الاجراء ومن
 طلب الا تار ما جاز فقه قصير وام الموت بالسيف ينهس بغامة لصانع القوم رهطتين
 في قوله كيف يلبس وقد نقل العلم من المركب كما سبق في باب المركب شرجه ثم نقول اذا التزم
 التسمية يبين من اللفاظ فان كان ذلك اللفظ مبنياً او محمولاً على حكاية ان او صار بون
 او جاز يا جرحا كاشان وعشرون اعرابا قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يحتمل ان يكونا
 معتقبا لاعراب بشرط ان لا يتجاوز حرف الكلمة سبعة لان زيادة حرفي قد يجعله غلب
 المرئيد فلا يجعل الوزن في محسن مستقنان ويستعينون معتقبا لاعراب فاذا اعرابه الوزن الزم
 المنة لالاف دون الياء لانها اخف منها ولا نه ليس في المفردات ما اخر ياء ووزن ثرايان
 وقيل الياء نحت قاله لا ياد بالي السبعان والذم المدح الياء دون الواو لكونها اخف منها
 وقد جاء الخبرين في المنة على خلاف القياس يقال هذا الخبرين بضم الوزن ودخلت الخبرين قال
 الا زهرين ومنهم من يقول الخبران على القياس لكن النسب الى الخبران الذي هو القياس اكثر
 فجزاني اكثر من جزاني وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء قالوا قنسن وقنسنون ونصيرين
 ونصيرين ومنهم من يقول لان مثل زيتون موجود في كلامهم وقال الزجاج نقله
 عن البرديجود الواو قبل كون الجمع اذا كان معتقبا لاعراب قياسا فلا ولا اعلم احد استغنى
 الى هذا قال ابن علي لا شاهد له وفقوا بعيد من القياس وقال في قوله ولها ما طروا اذا اكل
 النمل الذي به جمعا بكسر النون انه اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه باليم والثناء المفتوحة وفي

وفي الصحاح ناظرون بالنون والطاء المكسورة وقد مر في الشعر المذكور بالنون المفتوحة
 فان قلنا انه اعجمي يبين ان يكون اللام للمعريف بل من تمام الاسم لا اعجمي ولا انكسر في موضع الجر
 وان قلنا عزدي فليس النون حقيقتا لاعراب فقياسه الياء وجعل الواو مكان الياء فبينه
 الاشكال وطروا وجوز ان اعجميان واذا سميت بالجمع بالالف والفاء فذهب التقوي
 اعراب كما كان قبل التسمية والتقوي لانه تقوي المقابلة لا تقوي التمكن وعند البرد
 يرب لاعراب الاول ولا يدخله التقوي فين وي تقويها من اذرعها الكسر وبعض الخويين
 يرب اعراب مالا يصرف ويجه في حالة الجر فين وي من اذرعها بالفتح ومذهب الصيريين
 اشهر بقوله من عزفات وقد مضى هذا مسرعا في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة الياء
 وجعلتها اسم اللفظ سواء كانت في الاصل اسماء او فعلا او حرفا فالأكثر للكناية كقولك من الاستغنى
 حالها كذا ان ضرب فعل ماض وليت حرف التثنية وقد عجمي معر ياقوقك لبت ينصب ويرفع فلا
 شري واي يتي ليت ان لو وان ليتا عتاء فان اولته باللفظ فهو مضرف ومصلقا وان
 اولت بالكلمة فان كان ثلثا ساكن الاوسط فهو كهد في الصرف وان كان على اكثر من ثلث
 فهو غير مضرف مطلقا فان كانت الكلمة ثنائية وقصدت لاعراب صففت الثانية
 سواء كان حرفا صحيحا عجمي من كم او حرف علة بخلاف ما اذا جعلت الثانية علما لغير اللفظ
 فانك لا تضعف الثانية الصحيح بل يقول جازي كم ورايت منا ومرت بم مخففة واما حرف
 العلة فتضعفها سواء جعلت الكلمة علما للفظ او لغير اللفظ ولا مظهر ان الياء على ما يذكر
 انما ضعفته الحرف الصحيح اذا لم ينقل اللفظ الى معنى اخر ولم تضعفه اذا نقلت فعلت اكثر
 من الكم ومن الهل لان السقوط الى معنى اخر لا يغير لفظه ما سكن ليل يكون ذلك تقيرا في اللفظ
 او الياء معا يقال جازي كم بالتحقيق كما يقال هذا يدعيه من باب ما حذف لانه اي حرف
 العلة فيصغر على كي كبدي واما ما لم ينقل الى معنى اخر فلا يباس تغير لفظه بلا صر ورة فيضعف
 ثاني حرفيه ليكون على اقل او ثمران المرات وهو الثلاثي فان قصدت اللفظ والثاني حرف
 علة محمول وفي لا وهو وهي زدت عليها حواس حبسها فنقلب الالف حمزة للسكينة نقول
 لو في ولا لانك لو اعربت بلا زيادة شئ سقطت حرف العلة للتقوي فيقرب المعرب على حرف
 ولا يجوز وكذا لو اوتناها بالكلمة ومنعنا الصرف يجب ايضا الزيادة لا نالها ناء من التثنية
 فحق التقوي عند ولا جل الحرف من بقاء المعرب على حرف اذا ردت اعراب اسماء حروف

المعجم للكائنة على حرفين نحو با تا ثا واو ان لم يكن العرب منها زدت عليها الفاء وقبلها هاء
للساكنين فتقول هذه باء وقاء ودليل غيرهما وصفها بالثكرات نحو هذه تاء حسنة ودخل
اللام عليها كالباء والتاء واما زاء فهو على ثلاثة احرف اخرها الياء كالواو اعربته اولم تقرب
وفيه لغة اخرى نحو زاي نحو كي واعربها قلت كتبت زيا نحو كبا ولا يجوز الكتابة في اسماء حرف
المعجم مع التركيب فلا تقول كتبت باء حسنة كما جاز حكاية الكلمات السبئية اذا سمي
بها لان لها حاله استغنى في كلام المركب مع البناء فجاز حكاية تلك الحال بخلاف اسماء حرف
المعجم فانها لم تنفع مع البناء في الكلام المركب الا في فروع السور والدليل على ان المد في نحو قولك
هذه باء مزيد عليه ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد باقا قابلا مدوما
وضم على ثلثه كن يدومس ويكون في حال الافراد ايضا كذلك وحل عن بعض العرب ان يجعل
الزيادة للجناس في كل شيء حاله على وفيه ولا وسبب جعل ايجاد وهو في خطا بيا
مشددة عربيات فهي مشددة وجعل ضعف وكهون وقربيات اعميات فلا يضر
للجملة والعلمية واما جعل الاول عربية لان ايجادا مثل الي بكر وجاد من الجواد وهو العطش
وهو ارس هو الرجل اي مات وحطى من حط عبط وقال البرديجي ان يكون كلها اعم
قال السيرافي لا شك ان اصلها اعميت لانها كانت يقع عليها تقويم الحظ بالسرياني في
يدخلها السرياني كما في عرفات وان جعلت الكلمة السبئية اسم السبئية اخبرنا اللفظ قالوا
فيه لا عراب ولا يجوز الكتابة وذلك لانك لم تراها اصل معناها الذي كان بسببه سبينا
اصلا بل من حيث عنه بالكلية بخلاف ما اذا جعلتها اسم الكلمة نحو قولك ان تصب و
ترفع فان معناه ان التي معناها التحفيف فصب ويرفع فلك نظر الى اصل معناها وحكمها
سبب بها الشخص سواء كانت على حرفين او اكثر حكمها سبب بها اللفظ سواء لانك لا تضعف
لحرف الثاني الصحيح نحو جامي من كذا كراوا ما افراد اسميه به شخص فقال الخليل يقول لم لان العرب
قد كفتا امر هذا لما ارفق فقال لم فابلوا الميم مكان الواو ولو لا ذلك لقلنا قوة برد المحدث
كما هو مدح سبويه ذوا اسميه به فانه تقول هذا ذوي ويا ذوي ومرت بذوي
تاء على ان مينة متحرك وقال الخليل بل تقول هذا ذوي فليس يكون العين على ما مر من مدح
في باب الاضافة والنجاح يحسن ان يقال في افراد اسميه به فانه لا يوافق ولا يجوز تشديده
العلل كما في هو لان راء الاصل اوس احتلاب الاجني وان سميت من ثابته كان كالي سميتها

يزيد على الخلاف الذي مر في باب عين المضروف وان سميتها بها بعض من كالي سميتها بهند
جان الصرف وتكره وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة او لا والثاني اما ان يكون
متحركا في الاصل كواو العطف والام للواو باء الاضافة على قول فان متحركا كل ثلثة احرف
ينضعف بحاش حرفه فانه اولي من عين المناسبة حركته وانما جعل ثلثة لم يلحقه
من التضعيف والجمع فتقول في السبئية ياء الجوي وايضا لو زدت حرفا واحدا لسقطت بالفتحة
فصار العرب على حرف وتقول في السبئية بلام لا ابتداء لاء وان كان ساكنا كلام الترفيف
على مذهب سبويه وباء الاضافة على قول بعضهم فحكه عند سبويه والنجاح حكمه
حكم حرف الكلمة كما جازي وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ينضعف بحاش الكسر والياء
فيقال لي وذلك لانه لا يلد اذ المراد نازية حرفين من تحريك هذا الساكن ابتداء به والياء
اذا حركت حركت بالياء والياء فيفتح لتقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاصل طار في نحو باء
ثم ينضعف بحاش الفتح فيقال ياء وان كان الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا ساكنا
فلا لتحرك عند سبويه بكسر ايضا ينضعف بحاش حركته ذكرنا في هذا ليس بمضروب ولا ولي
ان يكمل شيء من تلك فالمراد بكسر باعادة جمع ما حذف فتقول جل في السبئية باحد
حرفه وقال غيره لا يحتاج قد الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كل بالعين نحو ج في
السبئية بره وجعل وان كان عين كل بالفاء فيقال ريج ايضا في السبئية يحيم يجعل ولا يكمل باللام
لان الكلمة المحدثه في اللام اكثر من المحدثه في الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك
السبئية به لا ما فالمراد يكمل بالعين لانه ارفع نحو ج في السبئية بلام رجل فيكون ملحق
فان نحو علة ولا خفت بكسر بالفاء نحو ر فيكون ما حذف عينه نحو ه وهذا اولي لان
المحدث في الفاء لا يلد من بدله كافي علة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس
فالمراد يكمل بما قبله المتحرك اعني براء الكلمة لان اصلها سبويه بكسر بجزء الوصل
مكسورة فتقول اوس فاجاء في الا ابتداء واذا وصلت بكلام اسقطت الهرة نحو
هذا اس وقام اس وقام فدا في بعض الاسماء على حرف اذا نقل بكلام نحو من ان تخفيف
الهمزة وهد عليه بان تخفيف الهمزة غير لام فكان الكلمة على حرفين بخلاف وحده
همزة الوصل فانه لان فيبقى على حرف وهد ايضا باشتغال احتلاب همزة الوصل التي
والنجاح يزيد الهمزة كازاد سبويه ويقطعها هاء ما ان سبويه لان همزة الوصل

في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم لما في مجراه ايضاً المصداق والحرف
فلما اذا سميت بفعل فيه هزة الوصل قطعها كقولك بوحش اعمت واما ان كان سميت
باسم فيه هزة الوصل كابن واسم انقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبل الى قبل ومدة
غيره لانه النكس لبعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين بكسر الفاء واللام
اما بالعين عند الماني واما بالفاء عند الاخفش ولا يكون ذلك الساكن ناء لتقدير
الابتداء بالساكن وان سميت بفعل معقول الادغام جزاء او قفا نحو اهدو ويرد
فقلت اهدو غير مقصورين لان المعكول قليل في الاسماء نحو فرد وسهلا كثير في
الافعال ولان فلك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في اللام وهو الجزم والوقف
الجاري مجزاه ولهذا بقي الفلك اذا سميت باليب من قولك نبات البي ولهذا يرد اللام اذا
سمي بفعل محذوف اللام والعين جزاء او قفا كغيره من ويخش واعز وادم والخش وخشف
ويقل ويحب ويخف ويقل ويحب فتقول جاءني يعز ويرم ويخش واعز وادم واخش
يقول ويبس ويقل ويحب ويخف ويقل ويحب فتقول جاءني يعز ويرم ويخش واعز وادم واخش
ويخاف ويقول ويبس ويقل ويحب ويخف ويقل ويحب فتقول جاءني يعز ويرم ويخش واعز وادم واخش
واعز وادم كقاص اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المضارع اما اذا سميت
الوقف بترد اللام مع العين في بك لان اللام حذفت تشبيها بحرف علت في لم يغير
بحذف هذه السكت من كل ما سمي به نحو وقد ويرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوف
للوقف في هذه الهزرة التي هي عين اذ لو لم تردها لاجعت لان زيادة الف الحسني كما في افرد
الاصل اولي فتقول جاءني راي ولا اخفش برهزة الوصل ايضا مقطوعة فتقول
اراي غير مضارع لان الواو تصير ساكنة باسفلها كقوله الهزرة المردودة لانها كانت
لها وكذا تراد مع اللام المحذوفت الفاء في قوله فتقول وفي اذ لولا الرد لجب تضعيف
الباء كما في وانا فتحت الواو لمفت الفتح ولا بها مفتوحة في الماضي ولو سميت محذوف
البدلت الناء هذه في الوقف وصار مثل سلة لخروج الكلمة الى اسم الاسماء ولو سميت
بمحذوف من بابها على ان لا لفت والواو حرفان مزبذبان على متين للتثنية وللجمع كالتاء في
منبت عن الكون البين ايضاً يجب الحاق نون عوضا من تنوين كان يستحقه من

به يقول بعض بان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب النون وان لم يجز وان
يجعل النون معتقب الا عراب وكذا اذا سميت بعض بان ويضربون على لغة يتعاقرون
عليهم السلام كذا اما جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب التسمية
بالجمل وقد مر في المركبات ولو سميت باولي وذو اقله بد من رد النون التي سقطت
للاضافة ولو سميت بعض بن على لغة يعصر السليط اقام به جعلت النون معتقب
الاعراب ولم يقره القريب والزمه ولو سميت مذكرا بنيت ولحت صرفت لانها
كسند اذ سمي به مذكرا اما الناء فيلزم من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم يفتح
وقال بعضهم لا مقصور لان الناء التانيث ابدلت من اللام فغير مثل ثبت علم مذكر
واما صحت ساكن النون فاذا سمي به رد لانه لان لم يرد حاريا على القياس بخلاف
بنيت ولحت فيخلص من الخلاف كان بينهما وتفتح اللام من الاسم الذي تلمسه كان و
الافضل وكذا اي والذي ومن وعها لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام واذا سميت
السوي باسماء حروف المعجم التي في اولها حارة للكناية كما تحل الكلمة السنية او جعلتها
اسم اللفظ معززة كانت ومركبة نحو اقراقات قاف ونون ويس لم يجوز ان يحكيها
فتنمها اذن الصرف ان كانت معززة او مركبة من اسمين كيس وهم او ثلثة اشان منها
بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم
كهميص فالكتابة لا يميز لعدم اسكان الاعراب واذا لا مركب في كلامهم لا من كلمتين وحيز
حارة حكاية محقون ونون وهم ونحو طسم ايضا مع جعلها اسما للسود وفيه نظر
وذلك لنا بديان البين اذ ايسر به غير ذلك اللفظ والواجب الاعراب ولما على مذ
حارة وهو ان هذه المعددة معربة لكنهم تقرب لعدم التقطع الاعراب فكيف
يجل ولا تقرب مع حصول التقطع للاعراب اذا سميت بها السود وحكي عن يونس انه كان
محير في كهميص فتح جميعها واعرب صاد على ان يكون الكان مركبا مع صاد والباقي حسو وان
سميت بها غير تلك السود اما اسنانا او غيره فالاعراب واجب ثم ينعم الصرف ان انعم
مع العلية سب احز كالنانيث في الف كان اسم امرأة والتكيب نحوكم والفت ذال
واعرفها الصغر المتكلم اعرف العارف وكان المتكلم اعرف لانه مراد به اهل البيت
في الخطاب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حذف النون

هو ما لا يتفرق الى خارج اساقه وصنعيه ولا احترازا من يفهم من حد المعرفة واعلم ان ذلك
 اذا وقعت في سياق النفي والنفي ولا استفهام استغرق للجنس ظاهر سواء كان مفردا
 او مجزعا على ما ذكرنا في حد المعرفة ويجوز ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاء في رجل
 واحد من رجلان او بل رجل واحد وما جاء في رجلان هما اخوك وهما اخواتك رجالهم اخوتك و
 مع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا موجعا فلهذا كان لا بد من
 ظاهر في الاستغراق بمختلفة السور وما اذا دخل تلك التكررة من ففي الاستغراق ايضا نحو
 ما جاء في من رجال واحد كان لا بد من التخصيص بها اضافي للاستغراق ومن هذه وان كان ذلك
 كما حكم به النحاة لكنها معنية لخص الاستغراق للجنس كان اصلها من البداية لما اراد
 استغراق للجنس ابتدائي منه بالحجاب التام وهي الاحد وترك الحجاب لا على الذي لا
 يتناهي لكونه غير محدود فانه ما جاء في هذا الجنس من واحد ثم لا لا يتناهي فلهذا نسق
 اذا فصلت الاستغراق ما جاء في احد من احد وان وقعت التكررة في غير النفي الاستغراق
 فظاهر ما علم بالاستغراق وقد يكون لها مجاز اكثر ان كانت مستندة بمرّة خبر من خبر
 ويجعل خبر من امرأة وقيل في قوله نعم علمت نفس ما قدمت والدليل على انهما في الوجه فبان
 العموم بخلاف المعرفة باللام تقريبا لفظيا كما في نحو الدنيا خير من الدارهم ان الاستغراق يسوق
 الى الفهم مع تلك اللام بدو قرينة للخصوص وعدم الاستغراق يسوق الى الفهم مع التكرار والسبق
 اي الفهم بدو قرينة من اقوي من اقوي دلائل للثبوت قوله اسماء العدد ما وضع لك فيه او لا يتناهي
 مقصورة تحذير الفاظ العدد لا ماهية العدد وكية الشيء عدده العيني لان الكمية ما يتناهي
 به من السوال بكم وهو العدد العيني كما ان ماهية الشيء حقيقة المية التي يستقيم عنها
 بها الوصف مثلا استفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وضعه العيني الذي يسأل عنه بكيفية
 فكانه قال اسم العدد ما وضع العدد المعبر احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج
 عنه المايات والالاف وقوله لحد جمع احد فينبغي لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان
 واحد لم يوضع لكونه احاد لا شيئا لانه يقال كم درهم عندك فتقول واحد وليس هاهنا احاد
 اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما لرجل واحد فلهذا لم يوضع لرجل واحد ايضا لانهما
 وصف الكمية الشيء وان كان وصفا مع ذلك الماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لك
 الشيء فلهذا لم يوضع لرجل واحد لان لفظ الشيء يقع على كل شيء

عدد من المفرد والشيء وما فوق ذلك او تقول ما وضع الكمية لحسب والاحلاق عند النحاة ان
 لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم
 هو الزايد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا ان المفرد الاول وهو ليس
 بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والسراخ فيه يرجع الى المراد بالعدد فليقتبس من العدد
 بكونه ما يدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة
 وهو الوصف الكمية يدخل الواحد والاثنان اصلها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة
 ومائة والالف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد وان كانت غير متناهية
 اثنا عشر كلمة وما عداها منقطع عنها اما بثنائية كما بان والالف واما جمع كعشرين ونحوها
 العارضية مجزئي الجمع واما المعطوف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكماية والالف وكذا احد
 عشر ونحوها لان اصلها المعطوف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثماية او ثلثة الالف وقد
 يدخل المعطوف نحو ثلثماية وثلثة الالف ونحو ذلك ثم شاع في تبيين كيفية استعمالها
 للمذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة اثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة
 واثنان للمؤنث جزمي واحد واثنان في التذكير والثاني في النثاء لثبوت
 والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من واحد عيرون احدا وانفرد فالواحد بمعنى المفرد
 اي العدد المفرد ويستعمل في العدد كاي عدد اعداد فيقال رجل واحد وقوم واحد وبن واحد والكثير
 واحد واحد كتاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة الشبهة منه
 بفتح اللام وكسر ووحيد وايدل الهمزة وافي هذا التركيب اما احدا فهو قياس اذ الواو
 المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاو لا كان الا كوجع وجوع ووقت وقيمت ونحوه
 واما في واحد فهو شاذ عند الجميع واما في واحد فهو قياس عند المازني اي ابدال المكسورة الا كوشاخ
 واشاخ وولدة واللة شاذ عند غيره واذ استعمل في الاعداد السفينة احتار واللفظ احد
 على واحد واحد محققا وقد يقع في الشيق واحد واحد ايضا فيقال واحد واحد واحد ايضا
 قليلا فيقال واحدة عشرة وعشرون وهما قبل واحد عشر ويستعمل احد واحد في غير تبيين
 ايضا صفا ومن مطرد نحو لخدم واحد يمين ولا يستعمل لخدم في التبيين او صفا في
 فيستعمل مطرد العموم العلماء بعدد في ان يفهم استفهام عن ما جاء في احد من افراد
 والتكثير قال الله نعم لستن كاحد من النساء وتقرب به ح نادر وقد يستعمل في نفي ما قبل

وكذا اصل مائة درهم والف رجل مائة رجال والف ولم توافق الاعداد الثلثة من
وان كانت جميعها عن رجال وبناء لان عشرين وخمسة لزم ولها الوار والنون ولم
امر مائة الناء لما يجي فتبعها الالف في تركه الوافقت لما استقر بهما العظم من عاديها
وايضاً لما لم توافقت هذه الاعداد تميزها هو اكثر استعمالاً من الوصف لم يوافق من
ايضاً مع انه اصل التميز فلم يقل رجال الف وانما بقي الثلثة لغير التثنية مع التثنية
ايضاً على حالها قبل التثنية وان لم يكن لها ميم ولا موصوف مجموع لان ميمها المجموع
محدوف اكتفى بالمميز لا غير عنه لان عادة الفاظ العدد اذا توافقت انه محذوف من السمين
العدد لا غير من جملتها فقول مائة وثلثة وثلثون رجلاً كان الاصل مائة رجل وثلثة
رجال وكذا قولك ثلثة عشر رجلاً اصله ثلثة رجال وعشر رجلاً وميم العشرة لم يكن مع
اليق عذوف ميم مع اليق اذ ميمه بلا تثنية مجموع مجزوء ومع التثنية مفرد مشق
مجدول ساير العقود فان ميمها في الحادي ولحد في ثلثون رجلاً وثلثة وثلثون رجلاً وكذا
وثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان ميمها المجموع مقدراً على
معاملتها مع المميز للظاهر فلما قصد الجراء ما يجري الصفات المشتقة باثبات الناء
فيها مع ثابت موصوفها وحذفه منها مع تذكيره ولا موصوف له مذكراً ولا نطق
لا صفة للمجموع ميمه مذكراً كان او جمع ميمه فلو انشبت الناء فيها مع الجمع
لم يبين ما قصدوه من اجراءه مجري الصفات المستقاة ولطف ان الناء هي التي كانت
لثانيتها مطلق العدد في الاصل غير محمولة لثانيتها الموصوف لان الجوامد ذات
اذا لم تكن للوحدة بل من الناء في اغلب كالصفة والعرفة والفصوص والحجارة فمن ثم لم
انقبول لام شفاوة وعمايه هزلة وان لم يلزمها الناء اذ يقال عبا وشفاوة ذلك لان ميمه
الناء التي ليست للوحدة والجوامد على الزم فحلوها على طفاوة وخزاية وميمها مما
يلزمه الناء واسما في الصفات وفي المقصود به الوحدة ففي غير لانه فلذلك غرابة
واستفادة فلو ثبت الناء فيها في الجمع لثابت تام عن الصفة والعرفة من كل
فاستقروا مع جمع الميم لان ثانيتها حتى فكانه مذكراً بالنسبة لثانيتها جمع المذكر
واما قلت ذلك لان ثانيتها جمع الميم المعتبر هو العاد من بسبب الجمعية كثانيتها جمع
المذكر الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبر الميم في التثنية قال لسوء كما

لا يجوز فيها قال امرأة فكما زال الثانيتها العارض السند كبير الاصل في رجل وامام زار
الثنائية الاصل ايضاً في سنة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال حتى في سنة
لان الشيء لا ينحصر عن مثله ولا يزول انفعاله عن صفة فصار سنة كانه مذكراً لبقاء
ثانيتها في رجل وسنة ثلث فصار الناء التي كان في الاصل لثانيتها مجزوء العدد على
ما قررنا لثانيتها المعدومة وتمهيد هذه القاعدة ايضاً ثانيتها لفظ العدد لا لاجل ثانياً
جمع المذكر المكسر لانه ميمه مجزوء جمع المذكر السالم وانما ثبت على المكسر لان
جمع المذكر السالم ان كان وصفا لا يقع ميمه العدد عنه سببونه نحو ثلثة مسلمين
وكذا امرت طرفاً قليلاً اذ المطلوب من التغيير يغيث للجنس والصفات قاصرة في
في هذه الافادة اذ اكثرها العموم وان كان علماً قليلاً ما يقع ميمه اليه ايضاً لان العرض
الاسم من التغيير العدديان للجنس لا للقبيل فتهيرون ان كان مجزوءاً منكراً في الاغلب
وجمع العلم لا بد من اللام كما مر فلما تمهدت القاعدة المذكورة على المكسر تركوا اضافة
العدد الى جمع المذكر السالم بالكلية فلم يبق لوان ثلثة الزهيدى لثانيتها يحرم القاعدة المعلقة
ولم يصفوها الى جمع الميم ايضاً مع وجود المكسر وان لم يحرم به القاعدة لان ثانيتها
المعتبر هو الطاري لا الاصل كما يجي في الثانيتها فلا يقال ثلث كسر لان يقيحهم من هم
لبقاء ثانيتها القديم كما بقي في الزهيدى السند كبير القديم ولهذا هم بعض النماة انه
لا يجي حياء الزينات كما يجي حياء سنة ونحن قلنا انما حذف الناء في لفظ العدد
لحفاء ثانيتها جمع المذكر فلو قيل ثلث كسرات لكان الغاء الثانيتها الخبير مع كونه
ظاهراً مستقافاً بضم الطاري الى القديم بل يجي ثلث كسرات لفقد المكسر وانما جاز
نظر الزهيدى لثانيتها مفردة كما في التكبير فاذا تقر هذا قلنا بنظر في ثانيتها الثلاثه
ولم نقال الى بعد العدد ان كان العدد يجمع الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثاً
خفيفه كثلث سنة وطوالق او مجاز اكتلت عرف وميمه حذف الناء فيها كذا ثبت وان
الواحد مذكراً ثبتت الناء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة لثانيتها كان بعة حجابات و
ثلاثه نبات عرس وبنات اوي والواحد عام وابن عرس وابن اوي او لم يكن فيه علامة
الثنائية كثلثه رجال وان حياء تذكير الواحد وثنائيه كلسان حياء تذكير العدد وثانيتها
عن خمسة الست وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة ثائية عن

عن الموصوف اعتبار حال الموصوف لاحال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها وان
المثل مذ كواذ المراد بالمثل الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود
بما هو اسم جمع كخيل او جن كقتر وسقرف الفرق بينهما في باب الجمع فان كان محققا
بجميع المذكور كالرهن والقر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في المعدود واجب قال الله تعالى
تسعة رهط وقالوا ثلثة رهط وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث
محذوف التاء واجب عن ثلث من الحاضر لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملها كالرهن والقر
والغنم والابل لا يلائمها تقع على المذكور والاناث فان نقصت على احد الحقلين والاعيان
بذلك الض فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفها كيف وقع الضب والعد
عن عندي ذكورا ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكورا ثلثة او عندي من الخيل ثلثة
ذكورا او عندي من الخيل ثلثة ذكورا او عندي ثلثة ذكورا من الخيل لان يقع الض بعد
المبين والمميز بعد العلة عن ثلث من الخيل ذكورا في نظر اللفظ المبين لا الض فان كان
موتا كالحمل والابل والغنم حذف التاء وان كان مذكورا لا غير وما يحسن في له مثال
او ثبتهما للحاق الموت من هذا الجنس جميع الموت والعدد كونه بجمع المذكور وانما حذف
وقاينه كالرهن والقر والحاج حان الحاق التاء نظر الى ذكره وحذفها نظر الى ثابته ومالا
يدخله معنى التذكير والثانيث نظر الى اللفظ فثبت عن خمسة من الضرب ويدكر
عن خمس من البشارة او يجر الامران في ثلثة من الخيل وثلثة من الخيل لانه يذكر
ويثبت قال الله تعالى غل مستقر وغل خاوية وانما واما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى
لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظف لانه قائم مقام جميع شئ فكانه جمع الاسم جمع فاذنقر
من التذكير والثانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ
العدد لاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثني
على القياس في الظاير وقعت تحت العشرة او في غيرها فلهذا انقل ثلثة عشر رجلا
وثلاثة وثلاثون رجلا وثلاثة ومائة رجلا لالفاظ عشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب
اي يثبت التاء في الموت فيه وتنقط في المذكور نحو ثلثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة
وانما جمع الى القياس لان ميمه ليس بجمع حتى يثبت العدد بالنظر اليه وانما واقف
لفظ عشرة من بين سائر العقود ميزه في التذكير والثانيث في التثنية لانه كان بلا

ايضا من افعال الميم تذكيرا وتامينا كعشرة رجال وعشرة نسوة على ما تقدم من
التقدير ومن ميم بما ذكرنا لتقليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة
ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة لاسم عشرة اثنا عشر للمذكور ثلث عشرة لاسم
عشرة للمؤنث قوله وتيم تكرر الشئ يعني شئ عشرة للركب في الموت لما ذكره وانما اربع
فحات في كلمة واحدة مع استزاجها باليف الذي في اخره فحت عدلوا من فتح وسطها
الي كسرة واما الجازيون فيعدلون من حركت الوسط الى السكون ليلا يكون انزال ثقل ثقل
اخر وهي العضي وقد يفتح الشئ على قلت لان التركيب عارض وهر باسكن عين عشرة
الركب لا يمتزج الاخر للاجتماع اربع فحات احدها فتحة اخر اليف عن واحد عشر وثلثة
عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون راوا وانما فيها يعني في المذكور والمؤنث كان قيا
هذا العقود ان يقال عشرا رجلا يعني ثلث عشرا رجلا الى تسع عشرات رجلا
نقصه والتخفيف فحذف من المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف
اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع
المضاف اليه ككلمة من ثمانية فاما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لانها
عن عزة وثبت قلت لانه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلاث عشرات كما استعمل عن عزة وثبت
محذوفه اللام لان المراد من وضع الفاظ العدد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة
بمعنى ثلث عشرات لاثبتت ثلثة الق في مرتبة الاعداد فلم يحصل التسوية المقصود
بوضع العدد ومن ثم لا ترمي في الفاظ العدد لفظا مشتركا لاصلا كما يجي في غيره من الفاظ
ويجي في باب الجمع ان جمع الموت بالتاء المحذوف لانه شائع بالوار والنون نحو قلوب ونون
ويون فيقل عشرون وتلقون تشبيها لها بهذه المحذوفه اللام وان بدى بقل عشرا لثني
لا لفظ عشرون للصنع صفت الجمع ليكون كالنونية للجمع غير القليلة في اخرها التي بعد
اذ جمع اليه من قبله لم يجز الا مضافا لفظا ان معنى ال ثني اخر كما في قوله تعالى صفت قلوب
على ما يجي في باب اليه وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخر
فانه لم يجز فيها تغيير الامكان معي للجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلاثة ايضا وهو ثلثة
عشر مرات وكذا ان يعون وعيون ولا يكر دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه
تغييره لاجعله كبناء مستانف فالوار والنون في عشرون والخوات كالجبر بما حذف

كالقمر والفصل واسم جمع كالرهم والقوم والاكثر انه اذا كان المفرد لهما فضل من ثلثة
 من الخيل وخمس من الغنم وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنها بلفظ المفرد فذكر اضافة
 للعدد اليهما بعد ما تمهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما
 وهو متقضى بقوله تع تسعت رهط وقالوا ثلثة نفر قال ثلثة انفس وثلث ذود لثلاث
 الزمان على ليلالي ثم يقول ان لم يكن جمع الفلت اصيف العدد اليه وان لم يكن له لا جمع كثرة
 اصيف اليه فالاول على ثلثة اذ لم واذن والثاني على ثمانية درهم واربع رجال وان كان
 له الجمعان معا اصيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود على ثلث لحيات
 وقد جاء ثلث قرو مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد يجوز ثلثة كلاب بناو ثلث
 من كلاب وليس بثمور مجع لان المائة المضاف اليها ثلثة لا تسع مفردة غير مجع
 وكان القياس ثلثات لان للمائة جميع احداهما في صورة جمع المذكور السالم وهو ما يور وقد
 تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الاميات يضاف اليها لجمع التكثير كما في ثلث
 عورات لكنهم كرهوا ان يلى التميز للجمع بلال والفاء بعد ما نقول في صورة الجمع
 بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه احضار ارتفاع اللبس وقد
 وضروقه الشعر ثلثتين وثمانيتين وثمانيتين قال ثلثتا نين للملوك وفي جهاد الى جعلت من
 وجوه الالهات وبعضهم يقول في موز ووزن بعض الميم وبعضهم بنى كسر ميم مائة والواحد
 ايضا ثلثا من الصم ولا بين الصم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو سمت ميم ميات
 فقلت مائة كانت كما في موز وجاء بعضهم يجعل نون مائة ثلثا معقبا لاجراب كنين لما
 يجي في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلى في الاصل كفسلين فحذف اللام فهو عند مفرد
 وليس بشيء اذ لو كان مفرد القيل المائة ولغة ماين وقال بعضهم هو فيل كعصية فابدل الياء لا
 خيرة نونا وخاتم الطائي وهاب الماي عند الاخفش اصله الماي حذف النون صرورة في
 غير يونس انه مطروح الهاء مثل ترة وتر وليس يستقيم اذ القياس اذن مائة كمي كما نقول
 في ثلث وفي طبت ظبي وقيل اصله مادي كليل كسر الفاء كما قيل شعير ورعيف كور العين
 حروف خلق ثم خفف لاجل القافية قوله وبين احد عشر لاسعت وتسعين منصوب مفرد
 اما نصبه فلا نه بقدر الاضافة اليه لاس احد عشر لاسعت عشر فكما هتم ان يجعل
 ثلثة اعماد كاسم واحد فان قلت فقد قال خمسة عشر زيد وخمسة عشر لثان الاضافة

الا في اثني عشر لما مر في باب المركب قبل ليس هذا مثل ذلك لان المضاف اليه اذا كان ميمزا
 من المقصود بالاول وانما يجي به لبيان انه كان للجمع كالشيء للواحد والمضاف اليه في حق
 خمسة عشر زيد مقابرا للاول فلم يكن يجعل ثلث اشياء شيئا ولحد من حيث المعنى وما عشرين
 ولغواته فلا نه لم يجر حذف النون الاضافة اذ ليس نون الجمع حقيقة بل هي شبهة لهما
 فان قيل قد يقال امر من زيد وكذا عمر وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرين وا
 بعد منها من نون الجمع لان امر من جمع الامم حقيقة وان لم يكن قيا ما بخلاف عشرين
 ولحقها فانها ليست بجمع عشرين وثلث واربع لما ذكرنا في اول الكتاب ولم يكن الاضافة مع
 اثبات النون ايضا لما ثبتت النون للجمع وهرها جاء على عشرين درهم واربعون ثوب وهو قليل
 واما افراده فلا من جميعت الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا اخر فقط عليها حال
 الاضافت اليه لان المضاف اليه ميمز فبقيت بل من تمام الاول كالوصف فالنون للجمعية
 في ماض كما كانت موصوفا فلما بقدر الاضافت ونصب على التميز وهو في صورة
 المفعول الذي هو فصلة لم يبق كالوصف الذي هو عدا حتى يجب مراعاة حال الجمعية
 كانت تقوم من العدد المتقدم والمفرد احضر فاقصر عليه مع صيرورة المعدود في صورة
 الفضلات برأي اصل حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو
 المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول عند عشرين
 كريما حيا كما يوصف هو اذا كان معنا فالله قال الله تع ان اري سبع بقرات سمان ويجوز
 وصف العدد ايضا لكن على قلته قوله وتلثت ما وجمعه ان تشية المائت والالف وجمع
 الالف اذ المائت لا يجمع والعدد كما مر في قوله محض من مفرد اما حفصة فعلى لا يلى كما ذكرنا
 في ثلثة رجال واما افراده فلما جردم عليهم افراد الميمز المنسوب الذي قبله مع انه احف
 من الجمع وافظ العدد كان في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر
 واشهر من جميعت مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلت وحكم جمع القلت عديم حكم الافراد
 في كثر من الاشياء على تصغيرهم لم على لفظه وجمعه له مرة اخرى جمع التكسير فاستفاد
 من جمع العدد لشهرة جمعية وقد يجمع ميمز المائة على مائة رجال وقد يفرد منصوبا
 قال انا عاش الفق مائتين عاما قال المصونم ما قاله فمن قوله قوله ثلثا مائة سنين با
 الشقير وهو من جنس حنة والكسائي انه على البدل لا على التميز ولازم الشذوذ من و

جري جمع مائة ومائة فكانه قال ولبس سمين قال وكذا اثنا عشر اسباطا ولا الزم
 الشدة في جميع الميز قال الزجاج لو انصب سمين على التميز لوجب ان يكون البشوا
 تستعارة سنة ووجهه انه فم ان ميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فوجله واحد
 المائة فلو كان سمين تميز الكان واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكانه قال ثلثمائة ثلثة
 سمين فيكون شعاية قال المص وهذا يطر في قوله ثلثة اثنا عشر اسباطا فلو كان تميز
 لكانوا ستة وثلاثين وهذا الذي ذكره الزجاج روي على قراءة حمزة والكسائي انها قراءة ثلثا
 سمين بالاضافة فسمين عند ما تميز لا غير ولا ثلث ان قراءة للمرة اقل من عند النحاة من
 قرأتهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان الذي ذكره مخصوص بان يكون الميز مفرد اما اذا كان
 جمعا فيكون العقد فيه كالعقد في وقوع التميز جمعا في ثلثة اقواب مع ان الاصل والجميع
 للجمع وانما عدل الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل الميز جمعا استعمل على الاصل وذلك
 الذي قاله الزجاج انما كان يلزم لو كانها استعمل جمعا استعمل مفردا فاما اذا استعمل للجمع
 على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا هو كلام المص واذا وصفت الميز المفرد جازك
 في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى عن ثلثين رجلا طريقا وطرقا او مائة رجل طويل وطوال فذلك
 اثنتان وان هو محلي سواد كناية الغراب لادم واعلم ان سبويه وجاعة من النحاة يستجوي
 كان ميز العدد في اربعة كانت صفة نحو قولك سبع طوال واحد عشر طوية او مائة ارجل لان
 المقصود من التميز التخصيص وهو معدوم في مثل هذه الصفات بل ان كانت الصفة متعينة
 بعض الاجناس لم يستفح عن ثلثة علماء ومائة فاصل كما قلنا في هذا لا يمين وهذا العالم واذا
 اصبحت العدد المركب عن مائة عشر وحمسة عشر زيد فمئتين لاسماء باقيا على ثلثا
 لبقاء موجبها ولامضافة عند لا غنى بالبناء كما لا تخفى به الالف واللام اتفاقا في هذا
 عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واللام لا تخفى والفاء فانما قرأ بين اللام و
 الاضافة وذلك لان ذواللام كثير اما يكون مبنيا على لان والدي ولعزاته واللام عند بعضهم
 واما الصناف فلا يكون لامعرا بالالف ولعزاته الا ترى الى اعراب او اللزوم اضافة مع ثبوت
 هذه البناء فيه واعراب قبل وبعد ولحق اتمام الاضافة والبناء عند القطع منها لما بناه
 على على مذهب النحاة وبناه حيث اذا وحق قوله على حين عابقت فقد معنى الكلام عليه
 مواضعها يربب الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاء في حمسة عشر فذا هو اوجه في بعلبك

والعراء يجعل للزمن ممرين باعراب المضاف والمضاف اليه نحو ان ممر شيئا
 لفظيا لهذا المركب المضاف والمضاف اليه قوله واذا كان المعدود موتا واللفظ مذكرا
 او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا طلقت على امرأة ونفس اذا طلقتها على رجل في
 الاول المعدود موات واللفظ الشخص مذكور وفي الثاني المعدود مذكور واللفظ النفس موات
 فذلك ان يعتبر اللفظ وهو لا قيس ولا اكثر في كلامهم لما ذكرنا في المصولات فنقول ثلثة
 النفس الشخص وانت بقية النساء وثلث النفس انت يعني لا ذكر ويجوز ان يعتبر المعنى فنقول
 ثلثة النفس الرجال وثلث الشخص النساء قال وكان مجيء دون كفت اتق من شخص من كاعيان
 لمعصه ولا يميز الي وانما لم يميز واحد واثنان لان اللفظ العدد فقد بها الدلالة
 على بصوت المعدول والم يكن الجمع يعيد ذلك فلو قالوا ثلثة وانقص والام يعلم ما هو فذلك
 عن رجل ورجلين يعيد المعنى معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا رجل
 رجل ولا اثنا رجلا ولا اثنا رجلا لان لفظه رجلين يعيد الا ينسبه وقوله كان حصه من
 الثلثة ذل طرف مجوز فيه ثلثا حطلا من وة قوله استثناء بلفظ التميز عنهما يعني لو لم يقولوا
 واحد رجل ولا اثنا رجلا لان تميز الاول بصفة الوحدة والثاني لا تفضية وهذا الاستدلال
 لا يمتري في واحد رجلا واثنان رجلا وثنا حطلا واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا في غير
 مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه ولذا كان اكثر كالعشرون رجلا وثلثون رجلا
 وان كان مضافا فيجوز المضاف اليه وان كان مضاف الى مضاف فيجوز المضاف اليه الاخير
 فالاول كثلثة الدرهم ومائة درهم وثلث المائة واربع الالف والثاني ثلثمائة الف
 وثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الف الدرهم وقد يدخل على المضاف والمضاف
 اليه معا شذوذ اعني ثلثة الاقواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة
 وان مركبا دخل على الاول كالاخذ عشر درهما ولا يجوز دخولها على التميز لوجوب كسرها
 ولا على ثاني جزئي المركب لانه لا يكون له داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزاءين بضعف
 لاحد المصردرهما وهو عند الكوفيين ولا تخفى قياس وقد يدخل على الجزاءين والتميز بجمع نحو
 لاحد عشر الدرهم وهو قياس عند بعض البصريين واعلم ان العدد والميز مذكوران معا
 ان يكون مفصولا بينهما وبينها بلفظ من او بين الا فان كان فالعقبة التذكير نحو استوي
 عشرون عبد وامت وديت حمسة عشر من النول والجمال ان يكون الميزان نونا وامت فاما

الغلبة اذا كانت قال فطقت ثلثا من يوم ليلة فكان للنكاح كافي في يوم واحد اذا كانت
 ربيع مائة ليالي كما هي وهذا اذا كانت ولم تكن كالايام ولا الليالي حرب اللفظ على النافذ
 عن قولك اقام فلان حنا قال يترخص بانفسه اربع اشهر وعشر اياما غلبت النافذ
 لذلك والمفضل اذا كان مع الفصل لم يكن كالمميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من
 يوم ليلة لكنه ليس بمجد كلام العرب واذا لم يفصل بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود
 فالغلبة للاسبق عن خمسة اعيد واثني وخمس اربع واعيد اذا اضافة اليه يعيد فصل
 اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف عن ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلثة
 والع ناقة ورجل وان كان للعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكور من المميزين مافلا هو
 كان الوقت ماقلا او لا فالا اعتبار بالمذكور منها عن خمسة وعشرون ناقة ورجل لاحترام
 التذكير المقرون بالعقل وان لم يكن للثلاثة كبر عاقلا فالاعتبار باسبغها عن ثلثة عشر رجلا
 وناقت واربعت وعشرون غنما وثني با هذا واذا كان المميزان يوم ليلة عن سواد
 عشرة يوما ليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعت عشرون يوما لان مع الليالي اياما بعدتها
 ولا كذا عن استمرت عديدين وامت اربعة عشر رجلا وناقت بل الميزة ان يجمع عدد السيد
 والاماء عشرة لبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس
 اماء ويجوز ان يختلفا في النكحة والنكحة المضاف اليها بين في مثل هذا في موضع التقييم
 بقصد لها للبس واللفظ بين مستقارة من الطرف المكاني فقولك القوم بين رجل و
 المرأة او ليسوا بغيرا من هذين القسمين كما ان ما يكون بين السبيين لا يكون خارجا
 من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في التاريخ العرب مقدم على اليوم لان السن
 عندهم سنية على الشهور القمرية وذلك لأنهم اهل الذين يتعسر عليهم معرفة
 دخول الشهر بالاستدلال فاذ البصر والهداية عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لا
 استهلال يكون فاول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتبت لاول سنة ولحيرة اول ليلة وفي
 الاول لليلة خلت اللام هي العينة للاختصاص والاختصاص على ثلثة اصحاب اما ان يختص
 الفعل بالزمان لوقوعه فيه او يختص به لوقوعه بعدة عن ليلة خلت او يختص به لوقوعه
 قبله عن ليلة بقيت ذلك بحسب القرينة في الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع
 عن خلت بوقوعه بعدة وقرينة عن بقيت بوقوعه قبله ويقول في الليلة الثانية كتبت في

في الليلة في الثانية من كذا وعلى هذا القياس الشهر شهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد
 الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام
 لليلتين خلتا وفي ثالثة لثلاث ليال خلتا وكذا في عشر ليال خلتا ويجوز ثلث خلت في عشر
 ليال خلت ولا ولي يرجع الزمن الذي صمير للجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدي عشر
 ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر لاربعة عشر ليلة خلت ويجوز خلون حلا على الميزة ولا
 اول مراعاة اللفظ وقوت من ذلك ما حكي لارني في الاجل انكرت والبدوع انكرت جعل
 صمير الاجل انكرت وهو ثلث صمير للجمع وهو الزمن لانك لو صرحت بعدة القلت اي وهو
 من ثلثة الى عشرة كان مية جمعا عن ثلثة اجل وجعل صمير للبدوع وهو جمع الكثرة صمير
 اللمدة اي وهو المستكن في انكرت لانك لو صرحت بعدة الكثرة اي ما فرق الميزة العشرة
 لكان مية مفرزا ويجوز ثلثة عشر جذا وعا ويكتب في اليوم الخامس عشر نصف من كذا وهو
 اول ليلة لانه نصف من قولك الخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك الخمس عشرة خلت ومن قولك الخمس
 عشر ليلة بقيت مع جوازها ايضا وذلك لان الاول احصى فيها وفي السادس عشر لاربعة عشر
 ليلة بقيت اربعين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس الى الاخير ان بقيت لجوز نقصان الشهر
 لان يكتب للعشرين بعشر ليال بعين وهو اول من بقيت كما ذكرنا مع جوازها ايضا لان
 ان يكتب في الخامس والعشرين ليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين ليلة بقيت وفي
 الليلة الاخيرة لآخر ليلة منه ليلة واستلخه وفي اليوم الاخر يوم من كذا او ليلة استلخه
 وفي اليوم الاخر يوم من كذا او ليلة استلخه قوله ويقول للمفرد المخرج مية بالمفرد الواحد
 بالمتعدد المعلوم وقد تقدم ان جميع الالفاظ العدد كانت في الاصل مجرد العدد كما في قولك
 ثلثة نصف ستة ثم استعملت في العدد ولت كما في رجال ثلث وستة رجال فاذا كان هات
 معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بذكره بذكره بذكره
 واحد والعدد الذي هو اول اقل تلك الالفاظ الا في عشر فقلت هذا واحد ومن قصدت
 الى واحد منهم مع حفظ الترتيب فذكر اليه وجهين احدهما ان تقصد لاذك الواحد للعين
 ودرجة ومرتبة العددية بالنظر الى حاله ودرجة اليه هو منها من العدد لا باعتبار عدد اخر كانا
 مية الواحد من الثلثة والثاني الى الواحد من اثنين وهو مية قوله باعتبار حاله والثاني
 تقصد لاذك الواحد للعين بالنظر الى درجة العددية مع النظر الى درجة الذي تحت درجته

فيكون واحدا من درجته بسبب نصير الدرجة التي درجته نحو ذاهبة الاسم
جعله للمجموع اسم درجة نفسه الصنماة للثمة عن ثالث اثنين الى واحد من ثلثه بسب
الصنماة الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثه حتى صار واحدا وهو عن المجموع اسم لاثني في
ثالث اثنين ثلثه نفسه وهذا معنى باعتبار بصير فاذا قصدت اليه باعتبار النصير لم يح
ان يتق من واحد اذ ليس تحت الواحد عدد يصير احدا بالصنماة الى الواحد ويجوز ان يتق من
الاثنين عن ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا حيث بعد بفعل هذه الصير لما يح
لر منصرفا وجبان يكون عدد انقص من العدد المشتق منه هذه الصير بدرجة كرايم وثلثه و
خامس اربعه ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا يزيد فيه اذ المعنى انه صير
بافقيا فيه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن المشتق منه بل
فقط واذا نصب به فانما نصبه اذا كان بمعنى لخال ولا استقبال لا بمعنى الماضي كما في اسم
الفاعل ولا مضافة في هذا اكثر من نصب بجذوف ساير اسماء الفاعلين فانها مستأجرة
فيها والنصب اكثر وانما قل النصب هاهنا لان الاستقبال والتاخر في هذه المفعول الفاعل
غير ظاهر لا بناويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثه اصلا وان انضم اليهما واحد بل
يكون المنضم والمنضم اليه معانثله والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك
الواحد اسم الاثنين فصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة وكأنه صار المجموع الاول
هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر
عن ثلث واحد ثانيا وثلاث الاثنين ثلثا وكذا اربعه الثلث الى عشرة التسعة والمضارع
من جميعها بكسر العين ما لا مة حرف خلق كاربوع واسبع وقد يكسر على الاصل في
حركات هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الى ما قبله لا مة حلقه فيجب ان
وهو قولهم ثلث الرجل المذمت ثلث ماله وكذا اربعه وخمسة العشرة وليس هذا المعنى عن
فيه ولا يبي هذا المعنى تبت الرجل ولا يبي له ولا يجاوز بهذين المعنيين العشرة ولا يسمي
ان يجاوز العشرة ما هو بمعنى النصير خلا لا حفس والمازي والمبرد قالوا بصيغة يقول
كان التسعة وعشرين فثلثهم اي جعلتهم ثلثين وكان التسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى
المائة قال السيرافي ان كثير من النحاة ينفون من الاستغناء بمعنى النصير فيما جاز العشرة
وهذا هو القياس ونهم من يعبر ويستغنى من لفظ السيرافي يقول هذا ثاني واحد عشر ثالث

اثني عشر و يبينه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل لما
خو من الفعل ونحن لا نقول اربعه ثلثه عشر ولا علم احدا مكاه واعلم انه انما لم يح
لا استغناء في فرق العشرة بمعنى النصير وجاز بمعنى احد عن ثالث ثلثه عشر لان ما
بمعنى الواحد في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كحابط وكاهل فلا بأس ان يبي من الى
جرى المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل ولما النصير هو اسم فاعل حقيقة
واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولا بد من فعل ومصدر مبنيين من العدد الذي
فرق العشرة والذي حل ابو عبيدة انما هو في العقود من العشر الى مائة كعشرين و
ثلثين الى سعين فقط وليس من المركب والمطوف والظاهر ان مسبوته قاس ما هو
بمعنى النصير على ما هو بمعنى الواحد ولم يقل ذلك عن سماع فعل ما قال يجوز فيه و
جبان رابع عشر ثلثه عشر على بناء فاعل من واحد جري المركب ولا ثمان ثمانية عشر
ورابع ثلثه عشر مجذوف ثانيا و اعراب اولها ان والتركيب ولا يجوز هاهنا
حذف اول جزئي المركب الصنف اليه لا يلية ان تركيب رابع مع عشر لا حيز فتيهما
ولا يلية ان تصيف رابع الى عشر فتقربه اي تقرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى
الواحد كما يبي واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تصف قلت الاول
والثاني والثالث الى العاش وانما ادلت الواحد بالافضل لان الواحد كما ذكرنا يطلق على
كل واحد من مفردات العدديات اذ لم يقصد التركيب فقلت التركيب فقلت الاول
سبعين فقد التركيب وهذا المعنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما
لكن فيه مجاز ف نحو الحابط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فيقول للمادى عشر
فقلوب الواحد الى الحادي يجعل الغاء مكان اللام والعين مكان الغاء والثاني عشر
فسكر باء الحادي والثاني مع انها مركبان كما يبي عن معد يكرب اما العشرون والثلاثون
الى سعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المقدور ولفظ العدة فيهما بواحد كما في بيا
المركب وكان القياس العشرون والثلاثون ويقول في المطوف والثالث والعشرون و
الثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جريته ولا يجوز
ذلك الا في نادون العشرين فذلك ان نقيضه اما الاصله وهو لا غلبان الى ما في قوله
لفظ الاول لا يضاف الى ما في قوله العشرة واول الحسة ولا يضاف الى الا

بحرف اول ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك
 البعض هو الواحد فبمعنى ثالث ثلث ثلثه احد ثلثه وليس للواحد بعض حتى يضاف
 ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك مطر
 لثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصلا ذليلا باسم فاعل حقيقة
 وفعل لا خفش عند نقول جواز ذلك قال لا خفش قلت له فاذا اجرت ذلك فقد اجرت
 مجري الفعل فيجوز ان يقول ثلث ثلثه فالنعم على معنى امتثلت ثلثه وجعلت الثلث
 ثلثه نعم بغيره الى الاثنين فاذا جازت العشرة واهدت الاضافة قلت على ما احاط
 سبويه وحكاة عن العرب جازي عشر لحد عشر وثالث عشر ثلثه عشر فيكون جازي
 عشر بمنزلة ثالث ولحد عشر بمنزلة ثلثه فالمركب الاول بحرف مضاف الى المركب الثاني
 بحرف مكرر في كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاة عن الكوفيين
 وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثه عشر وجنهم انه لا يمكن بناء اسم الفاعل من حرف كثر
 فبنيه من الجوز الاول وهو النيف وقوله سبويه اول لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة
 وحكاية عن العرب لا يمكن اتقته وعملته ولا يرب ان حذف ثاني جزئي المركب
 المضاف اكثر استعلا الخفشة ولا يستغنى عن تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه
 فاذا حذف اعراب اول الجزئين لوجب الاعراب لثاني الجزئين والتركيب الموجب لبنائه
 ولا يحتاج تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف حرفي المضاف اليه ايضا فتقول
 في ثالث ثلثه عشر ثالث عشر والذبي ذكره سبويه بعد الحذف فتحمل جميعا اما الثاني
 فينتصم الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر
 الكوفيين جازا اعراب الاول اما الثاني فلا كلام في بانه لتضمنه الحرف ووجه آخر
 الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي وهذا قول
 قريب لم يذكره الصحابي وروي الكسائي الوجهين عن العرب قال الم في الوجه الاول
 اعني بناء الجزئين الطاهران هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب
 الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثه عشر معنيين احدهما الجز والثالث
 من العدد الذبي هو ثلثه عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان يقول ثالث ثلثه عشر والثاني
 عشر لان ثالث من ثلثه لاس ثلثه عشر وثانيهما ان الجز الواحد من ثلثه على هذا

يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصلة ثالث عشر ثلثه عشر
 وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او لا
 او غيرهما حكم اسم الفاعلين في التذكير والثاني في القول في المثنى والثالث
 والرابعة لا العاشر وكذا في جميع المراتب المركب والمعطوف نحو الثالث عشر عشرة موت
 لاسمين في المركب الموت كما يدكرها المذكور عن الثالث عشر واما ذلك لانه اسم لحد
 من كونه بمعنى الثاني فيه بخلاف ثلثه عشر رجلا فان الجماعة ويقول في
 المعطوف الثالث والعشرين والثالثة والعشرون ومن ثم قيل في الاول اس لعل
 اختلاف الاستواء اعتباري واعتبار حاله اختلفت مما فاضلة المصير الى ما ذكره
 واصله ما هو معنى الواحد فقط الى مثله ان الى ما فرقه قوله المذكور والموت موت الى
 اخره كل ما فيه علامة التانيث ظاهر او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا ولا يتبع
 موتا فالحقيق الظاهر العلامة صارفة ونفساء وجعل وغير الحقيق عرفت وصحراء
 ونسري والمعنى المقدار العلامة مريب وسعاد وغير الحقيق فامره لا لا يقدر من
 جملة العلامات لانه لا وصفها على العرض ولا لتكامل يجوز ان يحذف لفظ
 ويقدر بخلاف الالف وديس يكون التاء مقدرة دون الالف رجوعا في الضمير
 عن هينه وتدير واما الزايد على التاء في الحروف ايضا فتكثير التاء في اصل
 التاء في اذ هو الاصل وقد يرجع اليه ايضا تاذيا نحو تديرية ووريت قوله
 علامة التانيث التاء تاء التانيث في الاسم وما في الفعل التانيث لانه اسم اي فاعله وال
 العلامة ان يلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت الاسمية اكثر نفعها فاجملها
 للحركات وانقلها بها هاء في الوقف وقال الكوفيون الهاء اصل التاء المارة مشابهة
 الهاء للالف وليس شيئا لان التاء في الاصل والهاء في الوقف والاصل هو الاصل
 لا الوقف وقال جازا انه الباء ايضا علامة التانيث في نحو ذوالاولى ان يقال هذه
 الصيغة بكما لها من موعة للتانيث كانه ليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد
 واما التاء في تفعل فالاولى انه اسم لاحرف تانيث كما في باب الضمير وتاء التانيث
 قد يدخل الحرف كبيت اذا كان الجزيا بها مؤثلا كقولك قلت لها بيت حصاة قلبي وبيت
 مريم من غير زام وقد جاء يا صاحبا بيت انسان حسن ويجوز ان تريد بالانسان التو

ويطبق ثم ايضا اذا عطف لها قصة على قصة لا مفر على معز وبقا لان المشابهة
 ليس كما في بابها ويقال لعلت في اهل وامانا بنت وهنت ولخت وكلنا وفتان
 فليست بحرف النايث بل هي بله من اللام في حال النايث واذا سكن ما قبلها وفي ثلثا
 كانه بله من اللام لكون طعة وهومته كشفه ولا لف المهدودة عند سببته
 في الاصل مكسوة زيدت قبلها الف الزيادة المذكور لان الالف الزهوية صار كلام
 الفعل فجاز زيادة الف المذكور كما في حار فاجتمع الفان فلو حذف احداهما لصار
 اللام مقصورا كما كان وضاع الفصل فقلبت تانيتهما الى حرف القبل المكون دون الالف
 ليعق على مداه وانما قلبت هنة لا والى يامع ان مناسبة حرف الالف بعضها
 لبعض اكثر اذ لو قلت الى احديهما لاجتمع الى قبلها الفان كما في كاه وراه لكون ما قبلها
 الفان لا في الالف ما قبلت باء قبلت الف النايث ياء ايضا كما في قوله لقد اعدوا
 على اشق بقتال الصهاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالصغير الرجوع اليه كقولهم
 والشمس ومجها ان بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار والحاق علامة النايث بفعله
 او شبهه او السند لاول صميمه نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين
 بجوارفة السليمان الديج عاصفة وبصفرة ان كان المكيك ثلثا ثانيا نحو قدير وبجره علة
 من الثلثة الى العشرة من الناء نحو اذراع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالوثن
 كقولهم في صفات بطولف وهو الص او على مثال غالبة فيه وذلك فيما يليه وذن
 وذرع وكرع ويهيئ فجمعها على الفعل في الوثن وقد جاء في المذكر على افضل قليلا نحو
 مكان وامكن وجين وجين وعلم والاطل وبجى الناء اربعة عشر معنى احدها الفرق
 بين المذكر والوثن اما في الصفة كصنبر ومقصود وحسنه وبصرية وهو القياس
 في هذا النوع الاربعة اي في اللام الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير
 افضل التفصيل والفعل الصفة في النسوب بالياء نحو اربعة وبغية في المذكر والوثن
 فلكرهما في الاصل صفة النفس ان نفس اربعة وبغية واما في اللام الجايد وهو اسماء مجرى
 قليلة كوجلة واساية وعلامته الثاني يفصل الاحاد المخلوقة والحاد الصادر من اجناسها
 كخل ومخل وستر وستر ويطر ويطر ومثل ومثل ففي قولهم قالت نلة لم يكون النملة
 مذكر والناء للوحدة فيكون ناء قالت ناء الوحدة في نلة لا لكونها من نة حقيقة كما

وكتاب

بحى الصادر من ضرب ومنزلة والحراج والحرج واستخرج واستخرج واستخرج وهو قياس في كل واحد
 للجنس المذكورين اي المخلوقات والصادر والمراد بالجنس هاهنا ما يقع على القليل والكثير
 بل يلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الواحد المصنعة والحاد منها وهي اسماء محفظة
 كسفين وسفينه واين وابنة ومنها المحقق للجنس وفارقة الواحد وهو قليل نحو مسكة
 ونفحة للجنس وكم ونقع للوحد وقال بعضهم ان الناء بينهما ايضا للوحدة والجرم منها
 للجنس ولا اكثر من على الاول والجنس السبب والحاد بالناء يذكره الجاهلون ومنه عيزهم
 وقد جاء في القرآن كانه مما قال له محقق ونحو خاوية وقد ياء النسبة للوحدة ايضا كما
 لاء عن اعرابي واعراب وقارسي وفارس وعربي وعربي ورومي واكثر ما يجي الناء
 للمعنيين المذكورين وهي فيما عارضه غير لازمة ولذا قلب اللام همة في نحو عراه وسقاء وياه
 في تقاربة مجازة نحو شقارة وجزايه وسقايه وعلاقة وهراقة وتحدودة فان الناء في
 هذه الاسماء للنايث اللغوية وهي باعتبار لازمة نحو عرفت وتعلم كما يجي وان جاءت في
 بعضها غير لازمة كشفاوة وتقا لان لفظها في الموت اللغوية على الزعم واسماجران قلب
 اللام واسماجران قلب وتركه في عبارة وعياه وعظابة وعطارة وصلادة فلما يجي
 في الضمير اسما الله تع والثالث ان يجي ان اللالاة على الجمع وذلك في الصفات التي
 لا يستعمل موصوفاها وهي على فاعل او مفعول او صفة متسوبة بالياء او على فعال كقولهم
 خرجت خارجة على اليمين وسائله واردة وتنازبه وقولهم ركوب وكوبة وجلوب وجوق
 وقنوب وقنوب وقولهم الصبرية والكوفية والرواية والزبونية والبيالة والمباراة
 والياء في هذه كلها في الحقيقة للنايث كما في تنازبه وليس كما في كدركم وذلك لان الناء في مثل
 صفة الجماعة نقلها كان قيل جماعة حاله فحذف الوصف لزوما للعلم به وقد جاء حلوب
 للوحد وحلوب للجنس كقوله وستر فالكاء اذ النايث لا للنايث وقد قيل ان الركوب والار
 كوبة يعين واحد وكذا الحلوب والحلوب فالنساء اذ النقل الالاسمية كما في الديج والاكوات
 على ما يجي الرابع ان يدخل التوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعول او مفعول كسبابة
 وبابة وسطرابة وفروقة فهذه يعيند مبالغة في الوصف كما يعيند هاياء النسب كما في حمري
 ورومي وكان الناء في هذا القسم للنايث والوصف المحذوف جماعة اجري للشي الواحد
 مجري جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والياء في مثل هذه النمل على لا انفصال

وقال كثير على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول سبه
سبه واعنه وهي في الوزنين لازمة للناس يدخل على الجمع لا قصه كوازية وموازجة كما
كثرة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الماء امارت العجوت وذلك لان الجمع نقل الى العربية
كما ان النابث نقل عن التذكير وليست الناء في هذا القسم على الزم بل هي في الجواب
والموازج السادس ان يدخل ايضا على الجمع لا قصه دلالة على ان واحد مستوب كالأشياء
عشرون والشاهدة في جمع اشعش وشهدى وذلك لانهما اذا و ان يجمعوا المنسوب
جمع التكسير وجب ان ياء النسب والجمع لا يجمعان فلا يقال في النسبة الى جبال
مجايل كما هي في باب النسب فحذف ياء النسب ثم جمع بالناء فضاء الماء كالماء من اليا كما
ابدا من اليا في فرائضه من مجامع كما هي في انما ابدا من اليا والناء في كذا في قوله
كفره ورومي والمبالغة وكلامه ورومي وكفرهما لا يدلان على كظلمة وكريه وقد عرفت
بالنسب اذا جمع الاسم جمع السلامة فالاولى والنون لكن لا وجب كما في جمع التكسير وانما يكون هذا
في اسم بكرة لوجع على وزن الجمع لا قصه كالأسماء والاهجور في جمع اشعري واعمري وكذا في قوله
والمقارعة في جمع مقفوي قال كذا في ذلك مقفوي متا والناء في مثل هذا الكسر لازمة لكونها
بلا من اليا ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير لا قصه لم تات فيه بالياء فلا تقا في
جمع فارسي بلجام فرست ولجست بل فرس ولم كان اقتصاص لا قصه بذلك ليرجع الاسم بسبب
الناء الى اصله من اليا ونواف وقد عرفت من ذلك في المنسوب انشاء الله تعالى السابع ان يدخل
على الجمع لا قصه ايضا عن من اليا من اليا الدالة قبل الآخر كجاءه في ججاج وانما في فرائضه
وزادته فيجوز ان يكون عوضا من اليا وان يكون لتقريب الواحد والناء والياء في مجامع
لا تستقل معا ولا يثبتان معا فالنساء لازمة مع حذف اليا الناء من ان يدخل لتأكيد
ثابث الجمع وذلك اما ولحب الدخول وهو في ناء من افعله كالعربية وفعلت كما فعلت
او جارية وهو في ثلثة ابيته فعالة كحالة وقد يلزم في جملة وكارة ومغزاة كصقولة
ومعولة وخيولة وقد يلزم كعومة وحولة والجمع لا قصه كصيانفت وملاثة ولا يلزم التاسع
دخولها لتأكيد معنى النابث كما في فاقدة ونجحت وادوية وهي لازمة قبل وقعاء التأكيد
الثابث في الصفة كجوزة ونجوة فان نحو را من مع الموث والياء فيه غير لازمة القاء
دخولها لا يبين من عاني بل هو ثابت كقيل كما في عرفه وعلقه وعامه ولطقه وهي لازمة

لادري عشر دخولها عن من اليا الفعل كما في فاقدة ونجحت او عن لامة كما في علقة ونزلة او عن لامة
كما في كدة وطبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها من اليا للاصناف وهو في يابث وبالث فقط
الثالث عشر دخولها اما في النقل من الوصفية الى الاسمية وعلاوة تكون الوصف غالبا
غير محتاج الى الوصف كالطبخة والذبيحة وهذا الناء اكثر غير لازمة والاولى ان اليا في قوله
ودركبه وحوله وكل مغزاة يعني مغزاة هكذا لانها يذكر معها الوصف البت كما قد ذكر مع
فعله يبين فاعله نحو امرأة سكر وكل ما حقت هذه الناء المذكورة في هذا القسم يستقي
فيه المذكور والموت قال ابو عمر وقد يكون الناء عوضا من الف الثابث كما في حيرة
تصغير حباري وعند غيرهم لا بد من هذا الناء يقال حبير كما هي في باب التصغير قال الز
محشوي يجمع هذا الوجه انما الثابث ونسبه الثابث والاصل في الصفات كما ذكرنا
ان يفرق بين مذكور ومنها بالناء وتعلب في الصفات المنخفضة بالافات الكائنة على
وزن اسم فاعل مفعول ومفعول لان يلحقها الناء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كالحاص و
طالق وموضع ومطعل فان قصد فيها معنى الحدوث فالنساء لازمة كما عرفت وفيها يفسد
وطلقت فهي طالقة ويلحقها الناء وان لم يقصد الحدوث فالنساء لازمة كمرصعه وحامله و
مرابحات مجردة عن الناء ضد مشتركة بين المذكور والموت اذا لم يقصد الحدوث
نحو حمل من امر رجل وامرأة عاقرين ونحو هذا الصفات عن اليا مع عدم قصد الحدوث
ثالثه اقوال اخرها قول الكوفي وهو ان الناء انما ياتي في اليا للفرق بين المذكور والموت
وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو من امر رجل وامرأة
وتبين في مجرد الصفات المنخفضة بالموت مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي مجرد الفعل
ايضا في نحو حامت وطلقت لان اصل العلة لا طرد ويقضي ان يقال براد المرأة
من منع وقد يثبت ان يقال من صفه ايضا بل فضل الحدوث وقال سيبويه هو مؤل
نحو لسان حايض او ثني حايض كما ان اربع من مؤله نفس اربعه وانما فهم على انه
ملحق الناء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا الناء بل وقال القليل انما
جرت عن الناء لثابتها معنى النسب قال المصري في شرح كلامه ما معناه ان اصل الناء
في اليا مع ان يكون في الصفات قرأ بين مذكورها من ثنائيا يدخل على الصفات
اذا دخلت في افعالها بالصفات وللحاق الناء بها في اليا فقال تلحقها اذا دخلت لا

لا يقال نحو قائمت وصرت فهي صارت فاذا قصدوا فيه الحدث كالفعل قالوا حاصت
 وهي جابضة لان الصفة كالفعل في معنى الحدث واذا قصدت لا تطلق فليست
 بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب فان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وقامر وكذا ان
 معناها دون ذلك ومن مطلقا لا يبيح الحدث اي ليس وتربى كذلك معنى حايض
 وطالق ذات طلاق ويجوز كانه طلاق فيه وخصية قلت غاية مربى كلاسهم ان ايم
 الفاعل اسم يقصد به الحدث لم يكن في المعنى كالفعل الذي سبناه على الحدث ولهذا
 لان منته فلم يمتد تاثير الفعل لعدم مشابهة معنى مع مشابهة لفظا وهذا ينقض
 بالصفات المشبهة فانها لا تطلق لا الحدث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا وكانت
 اجلا بالتحديد عن الناء ولا تجزى ايضا فان الاسم النسب بالناء الذي مثل حايض وطالق
 يحمل عندهم عليه لو شئت مع انه على الاطلاق دون الحديث وليس الفعل لا من حيث المعنى
 والناسيل فان معنى نسوب الى البصر ومن اين لهم ان النسب الذي على وجه
 فاعل وليس باسم فاعل كلابن وقامر وما لو اس اذ قصد به الحدث لا يدخله الثاني بل يقال امارة
 ناشية ونايلة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاماء النسب بجملة حكم
 ما فيه يا النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث وتولد عن عشية راضية بمعنى النسب
 عند الخليل مع دخول الناء وجعله للمبالغة كلف في علامته خلاف الظ ويجب ان يحذف
 وطامت من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب متماثلان معناهما نابل وناشب
 ولا فعل لهما حتى يقال لهما اسم فاعل منه كيف يجوز ان نحو منقطر ومنع في قوله
 منقطر به وقوله فلا نه موضع من ابنية لم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها
 معقل ومنفعل حتى يحملها عليها كما حملنا حايضا على نابل ولا قرب في شدة ان يقال ان
 لا قلب في الفرق بين المذكور والنساء هو الفعل بلا مستفاد ثم حمل اسم الفاعل
 المفعول عليه لشيء لهما معنى ولفظا كما يجي في بابهما والحق الناء للتانيث كما يلحق
 الفعل ثم جاء ماسا على وزن الفاعل ما يقصد به مرة للحدث كالفعل مرة اطلاق
 ويقصدوا بين المعين فاشقوا تاء التانيث ما قصدوا فيه الحدث الذي هو معنى الفعل
 كالتانيث الفعل لشيء ما قصدوا فيه الاطلاق يكون ذلك من قايين المعين واما
 المشبهة والاسم النسب بالياء فلم يقصد به في شيء منها مرة للحدث مرة لاطلاق

حتى فرقوا بين المعينين والحاق الناء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا لا تطلق فان قلت
 لا تطلق قلت كان يجب ذلك لو كان ليجزى الفاعل المقصود به لشيء الفعل لكن
 الحاق الناء لشيء لهما باسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل ولذلك لا يسميان فيهما معنى
 الصفة كاسم الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة المذكور في اسم الفاعل والمفعول
 وما لا يلحق تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكور والمؤنث مفعول ومفعول
 ومفعيل ومفعال ومفعول كقطعاء ومحارب وسطيح وحضان وقد حل سبويه امرأة حبان
 وجبانة وناقته ولات وشلهاء فاعل فاعل وقد راعوا الله ويكنى واما فاعل بمعنى
 مفعول فيستوي فيه ايضا المذكور والمؤنث كالركوب والعقوب والخذل ولكن كثير ااما
 يلحقها الناء علامة لتثنية ال اسمية لا التانيث فيكون بعد الحاق الناء ايضا حال المذكور
 والمؤنث وما يستوي فيه المذكور والمؤنث ولا يلحقه الناء فاعل بمعنى مفعول لان الحذف
 من صفة نحو هذه قتيلة فلان وجريمة والشبه لفظا بفعل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه
 الناء مع ذكر الموصوف ايضا امرأة قتيلة كما يحل فاعل بمعنى فاعل عليه يحذف منه الياء نحو
 ملحقة حديد من حديد جدة عند البصرية وقال الكوفي هو عند معنى حديد من جد اي
 قطعة وقيل ان قوله نعم ان رحمة الله قريب منه وبناء الفاعل بمعنى مفعول مع كثرته غير
 مقبيل وقد يجي بمعنى مفعول قليلا كالذكر الحكيم اي الحكم على تاييل ويحذف مفعول كثير كالمجلس
 والمجلس من اهل المجلس الناء في فاعل عن ناء ايض اما الف التانيث المقصورة واما غير
 وان لا يلحق ذلك الاسم توبي ولا تاء ولا الف المقصورة الزائدة في الاسم على ثلثة اصناف اما
 للاطلاق كادعي ان يكس حرف الكلمة كالقبعنري والتانيث والتي للتكثير ما يكون زائدا
 سادس ويلحقها التثنية نحو مكثير وتير الف للاطلاق خاصة عن الف التانيث وان زائد ما
 فيه لا لف ويجعل في الوزن مكان الالف لا ما فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف
 للتانيث نحو ليلي وربي فان لم يأت على فاعل اسم حتى يكون لاسمان لمحقين به ويجي
 معنى لا لسان في القصير الناء مع من هو وان التي لا يكون فيها لا للتانيث فليكن في
 الغالب واما قلنا في الغالب لمحل من سبويه في يهي بقاء وربي بعضهم في رواية ياقوها
 شاذان فاعل الماصفة او غير صفة والصفة اما مؤنث الفعل التفصيل والفصل وهو قياس ولا
 كائني ونحو رجلي صفة والصفة اما مؤنث الفعل التفصيل كالفعل والفصل وهو قياس ولا

قامت طلحة لا عند بعض الكوفيين وعلما السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل
 السر في اعتبار التانيث في منع لا في الاستناد اليه التذكير للحقيقي لما طرأ عليه منع ان
 تغير حال تانيثه في غيره وينبغي اليه ذلك واما منع الصرف فحال مختص به لا يغيره
 واذا كانت الوثيقة الحقيقية التذكير وليس يعلم كشاء ذكر جاز في ضميره وما اشير به
 اليه التذكير محتمل من التذكير حاشية حسن وحسن قال طرفه كاء مبيته شاه محمل
 مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي للتذكير محتمل من عرفه حسن ولا يجوز ان يقال صاح وحاجة اني على
 انك اقيت تانيث الحقيقي وحاجة فالتاء لكونها الوجهة للتانيث لالتاء وان اقيتها ساقى التانيث
 الحقيقي عند فيكون هذه وهو عاية التذكير لما في قوله واذا اسد اليه الفعل فقلت فعلن قوله
 او اسد اليه الفعل وشبهه الى الوثيقة مطلقا سواء كان مصفرا او مطهرا حقيقيا او لا
 ظاهر العلامة او لا فوك الفعل وشبهه مع التاء الزائدان من اول الامر تانيث الفاعل قوله
 وانت في ظاهر غير الحقيقي بالحيار انا قال ظاهر احتراز عن الضمير وغير الحقيقي احتراز عن
 الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما عي ثم اعلم ان الفاعل الوثيقة
 اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكثير او اسم الجمع او غيرها احيى المعرف والشق اما
 الجمع اسم الجمع نسبي حكمها او غيرها اما ظاهر او مصغر والظاهر اما حقيقي او غيره
 الحقيقي اما مستقل رافعه او لا فالأغلب في الظن الحقيقي المنقل رافعه لما في علامة التانيث
 رافعة محتملة عند وضعت الهندان وحكي سببونه من بعض العرب قال فلهذا استغنى
 الوثيقة الظن الطعن علامة منه وانكر البرد ولا وجه لا تكرار مع انه حكي سببونه مع
 وامانه وان كان الراجع ثم ينشئ فكل واحد من الخذف والابتات فصيح محتمل المرأة هند
 وهنت المرأة لشابهة الحرف لعدم الضمير ولا يلحق في محتمل اكرم بهند في التعجب عند
 من اسند الى هند كما لا يلحقه الضمير في محتمل تفع اسمع وانصت لكون الفعلين غير
 مقترين وايضا لكون كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في ما يطلبه بالمفعول
 اما محتمل لك ملءاء تي من امرأة وكنت بهند فليس انما الفاعل بل انم ولا الفعل في صورة
 ما يطلب الجري ربي بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا محتمل ما قام
 لا هند فالاجود تاء الفاء في اربع لان التانيث منه القدر هو الذي كان في الاصل
 مرفوعا بالفاعلية على ما في باب الاستثناء فالتانيث قام مقامه في الارتفاع مع

الفعل

الفعل بالا وتقول السند اليه هو لامع المستثنى من حيث المبيته وان كان في اللفظ
 هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير لامع قامت اليوم امرأة فلا
 لما في اجود لان السند اليه هو المرفوع في اللفظ واما الحرف فانما اعتقد حوله الكلام و
 لكون الانيان بالعلامة اذا هذا بالشيء مع تأخير المرفوع وان كان اللفظ غير حقيقي
 التانيث فان كان متصلا محتمل طلعت الشمس فالماحق العلامة احسن من تركها
 والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظها والفعل الحقيقي على غيره
 سواء كان بالا او بغيرها محتمل تفع فاض حاشية من عظمة من ربه هذا كله حكم ظاهر المفرد
 والتثنى واما ضميرها فان كان منفصلا فالعلامة لان منذ لرافعه سواء كانت التانيث
 حقيقيا كمن خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضمير في الشرع محتمل فلهذا منتهى التانيث
 وقها من قبل ان يلقاها على تاء المرفوع بالكان وانما لام العلامة ملحقا بالضمير
 المنقل مرفوعا وكونه كمن السند مجزأ في اللفظ والضمير المنقل فان كان منفصلا فهو
 كاللفظ الاستقلال بنفسه واما الجمع المذكر كوا فان اسد اليه ظاهرها سواء كان الكسر
 حقيقي التذكير او التانيث كمر جال ونحو او مجازي التذكير او التانيث كايام وودود
 وكذا ولحد الجميع بالالف والتاء ينقسم وهذا الاقسام لاربعة محتملة الظلمات والزنيات
 والحيوانات والعرفات فكم السند ظاهرها حكم السند لا ظاهر الوثيقة غير الحقيقي
 لا في شيء ولحد وهو حذف العلامة من الراجع بلا فصل مع الجمع محتمل الرجال والنساء
 والزنيات والحسن منه مع المفرد والتثنى يكون تانيثه بالتاء وهو كونه جماعة وانما
 لم يعتبر والتانيث الحقيقي الذي كان في المفرد في محتمل التذكير لان المجازي الطاري
 اذا حكم الحقيقي كما زال التذكير الحقيقي في رجال وانما يطل التثنية التذكير في جملة
 ولا التانيث الحقيقي في الهندان لم يطل الجمع بالواو والنون لتذكير الحقيقي في الزنيات
 لبقاء لفظ المفرد فيه فاحتمل من وكان قياس هذا ان يبقى التانيث في الجميع بالالف
 والتاء ايضا الهندان لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لان انه لا كان يتغير في لك المفرد ذي
 العلامة اما عند هذا ان كانت تاء محتمل العرفات او يقلها ان كانت الفاعلية للحيوانات
 الضمير وان كان ذلك التغيير كمنع من التكثير وكان التانيث الواحد فلهذا التغيير ثم حمل
 ما التاء فيه مقدرا فلا يظهر فيه التغيير عليه كالتثنيات والهندات لان المقدار عند

مرفوعة
 بغير راء وبسبب زان كاهن
 ودق
 راء وبسبب مع فاكهه صلح

في حكم الظاهر والدليل على ان ثابت حتى الزبنيات مجازي قوله المجازي حلفت بحدية
مشم بكراته تحت بجم الغنيت ذرافة وحكم اليين حكم الانياء وان كان بالواو
النون لعدم واحد وهو ليز قال لو كنت من مازن لم تستبح ابل بن اللطيفة من ذهبن
من شيئا وكذا حكم المجموع بالواو والنون والوث واحد كالنقون ولا وضون حكم المجموع بالواو
والثاء لان حقه للمجموع بالواو والفاء والفاء كما يجي قالوا والنون فيه عوض من الالف والفاء
ليساوي الفاء في الازم وعلا مة فاء مضارع الغائبة ونون التانيث للرفية نحو يعصرون
السليط قاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر للمجموع مطلقا غير المذكور الحكم
ظاهر غير الحقيقي وامان اسد الى ضمير العاقلين لان الواو الساب فتقول ضمير للمجموع اما ان يكون
ضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو وغير عن الزهيدون قالوا ولا يجي قالت لبقاء لفظه
المذكور الحقيقي وانما حضوا العاقلين بالواو والنون لان اصل ما ياد حرف الين والالف
اخذ والشيء والمجموع الواو ولي منه بالياء لان الواو ومناسب الكثرة القوية للمجموع قصدت
بالعاقلين اولي الاصل انهم غير العاقلين وماتت الياء للوحدة الموث في فعلين وانما لم يبق
لمجموع غير العاقلين من حروف المد في مجي بالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الفتح وضمير
العاقلين لا بالواو والنون اما وان نحو الرجال والطلحات من يوا نظر الى العقل واما ضمير الموث
الغائب نحو الرجال والطلحات فقلت وقفل وقاعلة نظر الى الجاهل من حيث لمعانة على اللفظ واما
غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكور لا يعقل كالايام وموت يعقل كالنقون والزبنيات وال
الحيليات وموت لا يعقل كالدور والطلحات فيجوز ان يكون ضمير جمعا للوحدة الموث
الغائب بتاويل لمعانة وان يكون النون لكن فاجمع غير العاقل وقد تقدم ان النون موصوغة
لم تقول لا يام والجميلات والثناء والزبنيات والدور والفرقات فقلت وفعل وهذا
الترقية بين جمع المذكور العاقل وغيره جاز في جميع الصيغ على اختلافها القول في المرفوع
الفضل اسم وانتم وهم ومن في المصوب الفضل ضمير بكون ومن بكون ومن بهم ومن بهم في
المصوب الفضل اياكم واياكم اياهم واياهم في الجر ولكم لكن لهم لهم ولا اصل استمرى
من بكون واياكم واياكم واسم الجنس نحو ابراهيم واهله وضميره ابراهيمي ظاهر المفرد المذكور
الموث وضميره لا يستع ابراهيم وضميره مجري ضمير جمع التكسير نحو انفق الغنم والغنم في الغنم
والغنم انفقوا وانفقوا واما اسم الجمع فبعضه والحب التانيث كالا بل والليل والعلم

فقال كمال جمع التكسير في الظن والضمير وبعضه نحو تكبيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح
ركب من احاطه بجعل فهو كالم الجنس نحو معنى الركب ومصنت الركب والركب معنى وضعت
ومعنا المشي الى قوله من حيث يري بالجنس ما هنا على ما يظهر من كلامه في شرح
هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فم واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان
ما هيتهما مختلفا كالا بضيض لانتان وفرس فان الجامع بينهما في نظر الواضع وليس نظره
الى الماهيتين بل الى صفتها التي اشتركا فيها او منقطة كما تقول لاجيضان لانتان والبيض
لافرس سواء كان الواضع واحدا لاكثر او اكثر كالزبيدي والزبيدي فان نظر كل واحد من الضميرين
في وضع لفظه يزيد ليس الى ماهية ذلك الشيء بل الى كون ذلك الشيء مية كان متيزا بهذا الاسم
عن غيره حتى لو تميز بزيد انسان وتيم به فرس فالنظر الى معنى الاشياء واحد كما في الابينيين
وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الشيء ذهب اليه المصنف خلا
المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يترطون في الجنس وقوعه على كثير من بوضع واحد فلا
يسمون زيدا واشترك كثير من جنسا وعند المصنف في جواز تشبيه الاسم المشترك وجمعه
باعتبار معانية المختلفة كقولك القرآن للظهور والبيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين
الناصب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقلال
وجوده على الشذوذ في شرح الفصل في حساب الجوزي والاندليبي وان ماله الجواز مثله
قال لا ندليبي يقال العيان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التشبيه والمجموع
لا تقا في اللفظ وله المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رحمه الله وهو
انه اذا وقعت الاءاء المشتركة لفظ المصوم نحو قواك حكمها كذا وفي موضع المصوم كالنقون
في غير الواجب عن ما لقت عينا فانها تقسم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ المصوم سواء لا يصح
ليستدله لا بتقنية المشترك وجمعه واعتبار معانية المختلفة بان يقال نسبة العلم الى معانيها
كنسبة المشترك الى سميانه تكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند
المصنف فلا انه يشترط في التقية والمجموع كون المعاني بجمعه واحد سواء كان بوضع واحد
او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف لا علام كما مر واما عند غيره فقال المصنف
ولم يعلم ايضا ان نسبة العلم الى سميانه لنسبة المشترك الى سميانه فسيبها فرق وذلك
ان المشترك له اجناس واحد لها فتنشئ وجمع كالقرن الطهري والقرن للامطار

فلو شئ ارجع باعتبار معانيه المختلفة لا مربى الى اليبس واليبس للاعلام اجناس فتوجد احادها
قثني ومجبع حتى اذا شئنا جميع باعتبار معانيها المختلفة اوردت اللبس وقد بقيت عنبر
المتفقين في اللفظ بمنزلة بعد جعلها متفق اللفظ بالتقليب بشرط بقا جها وتساها
حيث كانا في واحد كما تلى ابى بكر وعمر وقالوا العمران وكذا القمران والمسنان ويبنى
ان قلب اللفظ لفظا كما في عشرين وخمسين لان المراد بالتقليب التحفيف فختاروا
ابلق في الحقة وان كان احدهما مذكورا والاخر من شام ينظر الى الحقة بل يعلب المذكور كالقمر
في الشمس والقمر وقد ذكرنا الاختلاف في الالف والياء والنون في الواو والجمع ويانه في الواو
الكتب والزم الالف في الشئ في الاحوال لغت بين الحدث ب كعب حسب منك لالف و
العين فا قال ان اياها واياها قد بلغا في اللفظ عاينا ها وتل ان قوله تع ان هذان الساهران
هذا اللفظ ونحو نون التنسية لغة كما في قوله لعينا نا وقوله يا رب خالك من عرية فسقته
لا ينفص شهيته شهيته ربح وماريته وخرجه في الفعل ايضا في الشواذ العقلا في وقد ينفص
الشئ وقرى في الشواذ في الفعل ايضا تر فاته قبل اصل الشئ والجميع العطف بالواو
فلذلك ترجع اليه المضطر قال ليت وليت في محل طنك كلاهما ذواشرب محل وقال كاي قين
فكما واللف فاده مسك دعت في شد وقد يبي العطف لشرا في الشذوذ من دون الصنعة
واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قين وقين كان الهمم بنيا وابدوم من مثله الزام
او فضل بينهما بفصل ظاهر عن جاء في رجل طويل قصير او بفصل مقدور عن جاء في رجل فاكتر
الرجل والرجل الذي صنته اى الرجل للباء في والرجل الذي صنته فيجوز العطف كما رايت
من غير شذوذ وصنعة وقد يكون للتكثير لمير عطف على صفا صفا واد كاد كاد يشئ
ايضا للتكثير كفعله فاد جمع الصبر كنهين وقولهم ليك وسعديك ومذهب الزجاج ان الشئ
والجميع مبدان لضمها والعطف كمنه لا اختلاف وعنده اعراب بل كل واحد
صفت متانفة كما قبل المزان وهذا عند غير وليس شئ لانه لم يحذف العطف في نحو
خمس عشر بل حذف حرف العطف فضمته المعطوف فبنى اما في الشئ والجميع فقد
حذف المعطوف مع حرف العطف لولم انه فضمته مكررا بحرف العطف فلم يبق المقنن
يعني حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التنسية والجميع نفس يعي
العطف لوقومه على شئين او الاشياء وعلامة التنسية دليل بقمن المفرد واوا لهدا

علامة للجمع دليل فتمنه اكثر منه واوهو مثل نفس من الصفة لا مستفهام او ان
الشرطية قلنا بل هذه هي العطف لولم ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في الشئ واقفا
على شئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظه كلا سواء ان كلا لم يقع على المفرد
فلم يحجج الى علامة الشئ بخلاف مزيد فانه احتاج عند التنسية الى علامة متساوية ليلبس
بالواو وكذا تقول لجعل المفرد في الجميع جمع السلامة واقفا على اشياء كلفظه كل الا ان كلا
ان يحجج الى علامة للجمع اذ لا يلبس بالمفرد لم يوضع له واحتاج الجميع لوقوع ما لحقه على المفرد
ايضا فاجتج الى علامة للجمع بهذا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق في اجزاء
متضمنة لواو العطف ولا وجب بناء عشرة وحنة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل
وجمع ورجال بل تقول وقوم اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما ونحو لا جزاء
المتساويين فيها على وجهين اما واو العطف ظاهر عن جاء في زيد وعمر او مقدور كما
حنة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للجمع واما كلمة صالحة للجمع وصفا وهذا
على صريحا اما ان يوضع الكلمة للجميع بعد وصفه المفرد كلفظ الشئ والجميع او يوضع
الجميع اذ لا كلمة ان كل بجمع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويطلق مذهب
الزجاج اعراب نحو مسلمات وحال مع اطراد ما ذكرنا فيهما ايضا والمقصود ان قوله
الا قالو جهان يعني بالمقصود ما حرف الف لازمة احتراز عن نحو مزيدا في الوقف ويحي
مقصود لانه ضد المدود ولانه محبوب من المراكات والفقر للجنس فان كانت عن واو
عوضا عن واو وهو ثلاثي اى المقصود ثلاثي قلبت واو اعلم ان الكلمة قد يلحقها التثنية
عند التنسية فتعوض عن المص لذكر ذلك وهي في ثلثة انواع المقصور والمدود والمخزوم
اعتبا طاق المقصور ان كان ثلاثيا والفة بلاء من الواو الى اصله محذوف للساكنين مثلا
يلبس بالمفرد عند حذف النون بلاء صافته واذا ردت الى اصل سلمت الواو والياء ولم تقلب
الفاثلا بعدا الى ما فسر منه وانما اجازت الواو من الثلاثي الى اصله دون الواو وي ما
فوقه لطف الثلاثي فلم يستقل معه الواو وان كان الالف الثالثة اصلا
غير منقلبة عن سبي كتي وعلى والى واذا علا ما بان الالف في الواو
الفرقة البناء اصل وان كانت مجهولة فلا صل وذلك بان يقع في متمكن لا صل
ولم يعرف اصلها فان سمع فيها لا ماله ولم يكن هناك سبب للا ماله غير

انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يجمع قالوا واولي لانه اكثر وقال
 بعضهم بل الياء في التوعين اولى سمعت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة
 معنومت الاولى كالصفي او مكسوة كالبرواجب قلبها ياء لثلاثا ينشأ قل الكلمة
 بالواو في الجرم مع الضمة او الكسرة في الصور فتشمل مثل هذه الالف ويكتبها ياء ويحذف
 قلب كل ثالثة اصلها واو او اشترى وقوله لا فبالياء امان لم يجمع الشراطين وهما كنه
 بالثاء عن واو ذلك امان يكون ثالثا عن ياء كالتى والجرى انما يدا عن الثالثه عن
 واو كالا على والمصطفى والمستشفى ان عن كالحري والمري والمستشفى ^{بدا}
 عن الثالثه زياد للثانيث كالحمل والقصري والتخيفي واللاحاق كالارطى والمبسطي
 او للتشكيل كالقبضى والكثري وقد محذوف الالف الزائدة خامسة فضاء في التشية
 والمجمع بالالف والياء كما في زبيري وقبضيري ولا يقاس عليه خلاف للكوفيين
 وانما قبل مذران لا مذران لانهم انما تقلبون الالف الثانية في المفرد ياء عند
 التشية الف قط حق تقليد اذ هو مشتق لم يستعمل ولعله وان كان ممدودا
 الى اخره الممدود على اربعة اضرب لان الهزرة اما مبدلة عن الف الثانيث كحمراء
 او للاحاق كعلياء او منقلبة عن واو ارباء اصلية ككساء ورواء اصلية كقراء
 الجيد القراءة فالتى للثانيث تقلب في الهزرة واو اما القلب فلكونها زيادة مخففة
 فهي بلا بدل الذي هو لغير الحذف اولى منه غيرهما مع قصد الفرق واما قلبها واو
 ذلك الياء فلفقها بين اليقين فبالقول في الضرب من اجتماع الالف مثال لان الياء
 اقرب الى الالف من الواو لكون الواو والهزرة متقاربين في الثقل ولبا صحى قبل
 حمرا ان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرا بان ولا عرف في اصلية بقاوها في
 التشية هزرة وحكى ابن على عن بعض العرب قلبها واو نحو قران واما التى للاحاق
 والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبها واو ارباء هزرة لان هزرة
 تمايلت باصلية فتأبعت هزرة حمراء ولحدتهما منقلبة اصلية ولا حزمي عن
 وان وباء ملحقة بالاصل فتأبعت هزرة قرا لان ابدال المحقة واو اولى من تصحها
 لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض عن واو لا ملحقة بالاصل فتسبها الى
 الاصلية بعبارة واما المبدلة من اصل فتصحها اولى من ابدالها القرب نسبتها من

الاصلية لا يقابل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا
 لكسائي واما صحى ثانيا لانهم انما تقلبون الواو والياء المنقلبة بعد الالف الزائدة
 هزرة كما في كساء ورواء ثم في التشية امان تصحى الهزرة او تقلبها واو ارباء اصلية
 الياء حتى تقلب هزرة اذ لم يستعمل ولحد ثانيا فان الالف والثوى هما متلازمان كما في مذران
 وان فتايان كسقاء وعباية وجارحذف زياد في الثانيث اذا كانتا فوق الاربعة
 نحو قاصعان وخفسان للطور وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخر
 اعتبارا فان كان المحذوف في الاضافة وجب رد في الاضافة التشية ايضا هي
 ابواخ وهو لا غير تقول ابران وخران وهوان وهوان ودبا قيل ايان ولمان
 واما فرك فلم يرد اللام في التشية لما يرد في الاضافة واما يثنى ويقلب واو ميا كما
 في الاخراد مخفان واما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذ لا يرد في الاضافة بخلاف فم فوان
 مختص من الحذف لانه من التثنية والجرى مشتق كل منهما مجرى مفرد لغرض التشية
 وقضاء في الشر فوان هانفتا في من من بينهما على الناج العارى شدد بجام ففيل هو جمع
 بين العرض والمعرض منه فيكون ضرورية وقيل هو ما اعتقب على لانه الواو والهاء
 كسنية وسنة فلا يكون اذا ضرورية وقضاء بيان هو بعد رد لام ذات في التشية
 لا لام ذو فقالوا ذوا مال وهو قليل واما عدو يدوم مالم يرد لانه في الاضافة فلا
 يرد ايضا في التشية يقال دمان ويدان واما يدان قال بديان بديان وان عند محرم
 فعل لغة من قال في المفرد يدا كرمي وجار ربيان وهو ان قال فلو انا على بحر جري
 الذيان بالخير الثقلين قال الجوهري لانه واو انا قالوا دمي بدي كرمي برصني من
 الرضوان ولعل ذلك لان لذوات الواو اكثر فذميان شاد قال سيبويه وهو ما كن العين
 لجمعه على دماء ودمي كقضاء وعلني ولاء ادلي ولما كان كقضاء جميع على ذلك فذميان
 ارموان عند مشتق دمي لانه في دم وشي دم ممان فقط قال المبرد اصله فعل محرك العين
 ولا مباء فذموان شاذ عندنا قال ودليل محرك عينه تشية على دميان قال المازني
 ان الشاعر تدي كرمنا ولكن على لحدما يتطر الدماء قال فان قيل قد جاء بديان كذا
 مع ان مدساكنة العين اتفاقا والجراب انه مشتق يدا وهي لغة في دلا مشتق مذقلت ولسي
 ايضا ان يقول دما لعة في دم كيدي في يدو المشهور ان يدا في الاصل ما كن العين

لان اصل السكون ولا يحكم بالحركة لا يثبت ولم يستبعد السرا في ان يكون اصله
افعل بحركة العين كقوله يا رب ما رما ناسدا لا ذراع العين افكف اليلاما ما حذفت
لامه لعله موجبة وهو اما مقصود منون وقد ذكرناه واما مستقص كذلك ولا يحذف
الياء في تشنية المنقوص مع اما حذفت ما كنا كما حذفت مع التثنية لان اياه ولجب الفتح
مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التثنية في حال الضب عن ايت قاضيا
قوله ويجذف نونه لاد صافه وحذفت تاء الثابث في حصيان واليان اما حذفت
النون في الاضافة كما سر في اول الكلب انه دليل تمام الكلمة وقد يفيق للصنوية
كقوله ما حفظنا اما ساد نته واما دم والقفل بالجر اجدر برفع اسار اما اذا اجر فبالاضافة
واما فصل وقد يفيق لتقصير الصلة كالضبار نازها بالضب على ما جي في اسم
الفاعل قوله حذفت تاء الثابث في حصيان واليان واليان اعلم انه يجوز حصيان
واليان والقياس اتفاقا قال ميتة تلتقي فزدي ترجف وواف اليك وتستطارد
قال بل ايرلهم وحصيان احب الى قراءة من قرأ فاما حصيان واليان فقال ابو علي
الوجه في ذلك انه لما كان الحصيان لا ينفرد احدهما عن صاحبه صار اللفظ الدال
عليهما معا للفظ التشنية موصوفا وصفا على التشنية كما في مذروبي وكذا الياء
وليس خصبة والية بمفردين لخصيان واليان بل مفردا احدهما حبي والي في التقدير مثلثا
حصية والية حصيان واليان وقيل بل ليان وحصيان من صيغة الشعر فانهما
لم يأتا الا فيه قال ترج الياء ارجح الرطب وقال كان خصبيه من القرزل طرف عجز
فيه تننا منظر وفي غير صنوية لا يحذف التاء منها وقال بعضهم حبي ولي مستملا
وهما اختان وخصية والية وان كانتا اقل استملا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا
لغيران الى اثنينهما فان كان النقصان بلفظ واحد فلفظ الاخر في الصفات اولى
لفظ التشنية قال كانه وجه تركيب قد عضبا والاضافة مع كقولك حبا اليه
وجه الزيد بن ثم لفظ الجمع فيه اولى من الاخر كقوله تع صنعت فلي بكما وذلك لكونهم
في الاضافة اللفظية الكثيرة لا استقلال اجتماع اثنين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما
لفظا فلا صافه واما معنى فلان المرصان للصفات جزء الصفات اليه مع عدم اللبس
بترك التشنية ثم حلت المعنوية على اللفظية فان ادري اللبس لم يحل لا التشنية

عند الكوفيين كما جي بقوله قلعت عينهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله
لغالي فاقطعوا ايديهما فانه المراد ايمانها بالخبر ولا جماع وقراءة ابن سعود فاقطعوا
ايدي ايمانها واما اثنين للجمع على الافراد مناسبة للتثنية فانه ضم مفرد الى شيء اخر
قال بعض الكوفيين ان التثنية جمع ولا يفرق سببه بين ان يكون الاو لمختل في
كل واحد منهما عن قلب بكما ولا يكون عن ايديكما استدلالا بقوله تع فاقطعوا ايديهما والحق
كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز لامع قريبه ظاهرة كافي لاية وقد
جمع اللغتين من قال ظهرهما مثل ظهور السين فان فرق المتضمنات باللفظ لاختير
الا فله على التشنية والجمع عن نفس زيد وعمر ويكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف
اليه وان لم يكن المضاف جري المضاف اليه بل كان منفصليين وان لم يوس اللبس عن لقيت
علاوي الزيد بن فتشنية المضاف ولجبة فان اس جان جمعه قياسا وفاقا لغيره ويوس
اخلا فالغيرها فانهم جي ونه مما عاين صنع احاطها المنا ولس لا يكون للغيرين
الا جلا و الصغير الجمع الى كل ما ذكرنا ما لفظه يحالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ
والمعنى عن نفس كما يجتازي ويجيء وكذا الوصف ولا شارة وعن ذلك وقد يقع المفرد
موقع الشيء فيما يصطحان ولا يفترقان كالحليل والعينين بقوله عيني لا بنام عينا وقوله
سنة قوله عينا في رهن من اللبس يقع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تع ويكون
عليه ضدا وقوله تع وم لم عدو ذلك جعلهم كذات واحدة في الاجتماع والتراخي كقوله
عليه السلام المرصون كنفس واحدة ومن قيل المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطم
لفظ فان زما نكم من حصيص وقد يفرق افلا مقام افعل كقوله تع القيا في جهنم اما على
ثاويل الى الق اقامة لشكوك الفعل مقام تشنية الفاعل للملا بسة التي بينهما وبشله
فسر قوله تع رب ارجعون اي ارجعي ارجعي واما لان اكثر الرفقات ثلثه فنجاطب
كل واحد منهم صاحبه في اغلب نجاطب الواحد ايضا مخاطبة لاثنتين لقرن السننهم
عليه وقد يقدر تسمية جرؤا بام كل فيقع للجمع مقام الربعة او مشاء مخو قو لهم حيث
مذاكيره وبغير اصهب العبا بين وقطع الله حصاه ويجوز تشنية اسم الجمع والمكسر
غير الجمع لا فيقع على تاويل فقيين قال لنا ابلان بينهما ما عملتم قال لا صح للجران ادا
ولم يجد واحد التفرق حالين ولا يجوز مسجدان الجمع مادل على اعداد مقصودة

بحروف مفردة يتغير ما أي يقصد تلك الأحاد بل عليها بان يؤتى بحروف مفردة ذلك
الذال عليها مع تغير ما في تلك الحروف أما تغير ظاهرا ومقدرا فالظ اما بالحرف
كسكون او بحركته كما سدي في اسد او هما كرجال وعرف والغير المقدر كهمجان فلك
فقطه يتغير مع تغير وهو حال من قوله حروف مفردة أي كهيئة سبع بغير ما ودخل
في قوله تغير ما جمع السلا متلا ان الوان والنون في الحروف من تنان وكذا الالف و
الناء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الصيغة الحزني وخرج بقوله مقصورة بحرف
مفردة بتغير اسم الجمع محض ابل وغنم لا بها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الي تلك
لما حاد بان اخذت حروف مفردة ما وعبرت تغير اما بل الهاء الفاظ من غير لفظها
كعبر وشاة فان قيل فخر كركب وطلب في طالب وحامل باقر في حمل وقدر اخل فيه اذا
حادها من لفظها كما وايت اخذ راكب وغيرت حروف فصار راكب قلت ليس راكب بمفرد
وان اتفق اشتراكها في الحروف لاصولية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لكانت
يكن جمع قلنا لان اوزانها محصورة كما هي بل جمع كثيرة وجمع النكرة لا يصغر على لفظها
بل يراد الى الوحدة كما هي في باب التصغير وهذه لا ترد بحركتها وحاصل ايضا ان
جموعا لم يرد ضمير الواحد اليها وقال لنا حامل لا يبدأ اليل ساهره وقال مع الصريح
ركب من احاطت بمجمل وخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفردة
اما بالناء ومخترق وترا بالباء عن بالرومية وروم وذلك لا بها بل على احاد اذا
لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينه سواء كان واحدا او شيئا او جمعا ولو لمنا
الذالالت عليها فانه لا يلد عليها تغير حروف مفردة فان قيل ليس لجاه اخذت
حروفها عذفت الناء والياء قلت ليس في الناء ود والياء مفرد من اسم الجنس للاحاد
الثلاثة المذكورة في اسم الجمع وزد عليه ان اسم الجمع الجنس يقع على القليل والكثير
فيقع التمر على التمر والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرين وعاملت
مرهيا او روميين جازك ان تقول اكلت التمرة وعلمت الروم ولو كانا جمعين لم يكن
ذلك لما لا يقع رجال رجل ولا رجلين بل قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى
الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنتين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كاللفظ الكلم
وهذا لا يخفى جميع اسماء الجمع التي لها احاد من تركيبها كما مل وافر وركب جميع

خللا فاليسبويه وعند الفراء كل ماله ولحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وديكبا وسم
حين كمن وروم فهو جمع ولا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد
من لفظها فليسا بجمع اتفاقا محض ابل وترا بالياء واما لم يمي بثلث ورا ب معن بالنا
اذ ليس له مفرد ميمر عن غيره كالنقح والتمر والحواز والفرق بين اسم الجمع واسم
الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جمع الكثير لا الخاصة بالجمع كالفرد
وافعال ولا المشبهة فيه كفعله نحو نسوة ان اسم الجمع بين ولحد اسم الجنس وبينه
فيما له واحد مقبورا بالياء او بالناء بخلاف واسم الجمع فان قيل قد خرج بقولك مقصود
بحروف مفردة بعض الجمع ايضا اعني جمع الواحد المقدر محض عيايل وعما زيد يمين
الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجمع كابل وغنم قلت
ان اسماء الجمع كاسم هي المفيدة بجمع مخالفة للاوزان للجمع الخاصة بالجمع في
فيه ويجوز عبايد وذن خاص بالجمع ونحو نسوة مشبه فيه فنونها وجب ان يكون
من الجمع فيقلدها ولحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ود ونساء كفلام وعلمة
وكان له مفرد غير تغيرا ما وقد لحق الجمع الواحد المقدر محض هذا كير في جمع ذكر ومما
في جمع حسن ومثابة في جمع شبة وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا وان
ولحد هاما كورا او مد كاور محسن ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع الحديث وليس لاحد وثمة المستعملة لانها التي الطفيف الواحد من يطلع عن
مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ما ليس في الاصل مصدا او وصفه يفسر
كونه مشترك بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يش به الاختلاف
النوعين فهو اسم جنس كالتمر والفصل وان شئ لا اختلاف النوعين فهو جمع مقدر
بتغير كهمان يمينه لا يمين والفلك والذلاص بقوله في التشبيه هما وان فلكان
والذلاص فهمان والذلاص في الواحد كمار وكتاب وفلك كفعل وفي الجمع كرجال و
والمركات والحرف المريد غير حركات الواحد وعرفه تقديرا واما الوصف الذي
كان في الاصل مصدا محض وم غير فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يشق ولا يجمع ولا يشق
قال الله تعالى حديث صيف ابراهيم المؤمنين فقال بنو النضم اذ نسود الجراب ويجوز
اعتبار حالة التثنية اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلا ن عدلان ورجال عدول واما

الناثيت فلا يلحقه من الصفات الما وضع وصفا وما قوله تع وهم لكم عدد ويكنون
عليهم صلا فليس باسم للبشر ان يقال عدوان وصدا لا اختلاف القومين ولا مشتركا
بين الواحد والجمع للجهان لا يقال يا علي وبن الجمع ولا ابي جمع كما يلحقهما على الواحد
ايضا ولا سما كان جاز في الاصل صدرا اذا لم يستعمل مصدرين بل هما مفردان اطلقا
على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح القول مصطفون قبل قد يكسر فون الجمع من قوله
كما قال عرفنا جعفر بن بني رباح وامكرنا زعا اخرين ويمكن ان يكون جعل النون مقتضب
للاعراب اي وعانف قوم اخرين ولا يحملوا المفرد في جمع المذكور السالم ان يكون صحيحا الا ان قد
مضيه حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون مستقوصا او مقصورا غير ذلك في حكم الصحيح كظنون
ودلوه في العاقل السليم بطي دلوا المنقوص محذوف باؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو
تكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسوة ما قبلها ظروفا كما في جاري
القاضي ومردت بالقاضي وهذه الياء مع والجمع وبابه في حكم الظرف لعدم لزومها
تخذ فالتنقي الساكنان تحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما كما هو
القياس في الساكنين الحرف مدقضم ما قبل الواو لئلا يستعمل الضمة كما في الصحيح ولو ابيت
الكسر مع بقاء الواو بعدها التقير النطق ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع
وعز من الضب والجر كذا في محن سلمي قلت ذلك الياء الاضافة التي على شرف الزوال
واما في الضب وكلمة تحذف الياء وبقي الكسر على جاز تكون ياء الجمع بعد هاء لم يحذف
ياء المنقوص في المشي لانها لا يفتح كما ذكرنا قبل الف المشي بابه والفتح لا يشتغل
على الياء كما في هات القاضيه وان كان حذف لالف في الاحوال الساكنين مح مصطفون
ومصطفين والميسون والميسين واما حذف في الجمع وقلب في التثنية مع التثنية
الساكنين فيه في الرفع اذا اضيف بالمفرد عن جاري اعدا اخرتك مجاز للجمع فانك تقول
فيه اعدا اخرتك واعلمهم فلا يلتبس به واما لان فتحه الواو والياء قبل الالف والياء
في محن عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من صفتها ان كسرتا قبل الواو
ومن ثم لا يري في الظرف مع كون الواو للمفهوم في عهديت ومريت كما تربي في محن
توان وغليات فلذا لم يكن بك ذلك في الظرف مع كون الواو والمفهوم في عزديت و
الياء المكسوة في مريت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدها كما في سبوت

وعزيت فضا ظنك بجزالين واعلمين مع لزوم والجمع وبابه بل محي مثله في
الوسط محن قوله وطويل وعزود وسمع والكوفون لمحقون ذل لالف الزائدة بالمنق
جران فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسر هاء قوله شرطه ان كان اسما فذا
علم يعقل وان كان صفة فذا كيعقل وان لا يكون افضل فعلا مثل الجهر ولا افضل فعلا مثل
سكران ولا مستو بافيه الموت مثل صريع وصود ولا تاء تانيث مثل علامته قوله شر
اي شرط الجمع المذكور السالم اذا كان اسما اي غير صفة قاله في الفتح كان مستثينا
عن قوله مذكوران الكلام في جمع المذكور واما ذكر ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع
المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشجران لم يكن محتته مبيح كما يبيح في بعض بلاد
فيقال جمع المذكور لعز جمع المذكور المذكور ليرفع وهم من يذهب عن تقدم التنكير
ولا شك في رتبة هذين العذرين ثم قال ان يظن ان طلحة داخل فجيده على طلحون
وهذا ايضا ليس بشيء لان محن طلحة داخل ان خرج بقوله فندكر يخرج بالاول لانه مذك
الفعلة لا مذكر اللفظ لم يخرج الثاني ايضا وكان عليه ان تقول شرطه التثنية عن التثنية
ليدخل فيه محن فراء وسلي اسمي رجلين فانهما يجتمعان والواو والنون اتفاقا ولا يخرج
محن طلحة وحده واعلم ان شرط جمع المذكور بالواو والنون على ضربين عام للاسماء و
الصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيان احدهما التثنية عن تاء الناثيت فذا يجمع
عن طلحة في الاسماء وعلا مته في الصفات بالواو والنون خلا قال الكوفيين وان كيا
في الاسم ذي التاء فانهم لعلموا واصحوا بكون عين الكلمة وابتكسا بفتحها قيا
على الجمع بلاف والتاء كالتحركات والحركات ذلك لان حقه لالف والتاء كما قالوا ان
بفتح الراء لما كان حقه لالف والتاء والذية والذية قالوا تحالف للقياس والاستقلال
فحق قوله بضم الله اعظامه فزها بجستان طلحة الطلحات واما القياس فلهذا التاء توثق
مع الواو والنون لا جمعت علا متا التنكير والتانيث وان حذف لما علم حذف
الشيء مع عدم ما يدل عليه وعلى على الظن ان انه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد بالواو
والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة محن بعول وعلا سوك ولا يجوز اتفاقا وان
قاسوا التاء على ذي لالف فليس لهم ذلك لان لالف المدودة بقلب واوا وهي
صورة علامته التانيث واما قبلها واوا وادون الياء لما بينهما في القتل كما قيل صحرا

والالف المقصورة بحذف ويحق الفتح قبلها دلالة عليها وانما لم يحذف للملحوظ
 والمقصورة نسيا حذف الياء للزومها الكلمة وكانها لا مهملة وكان الماني كان
 يعبر في محاوره الهنري في الواو واجل الضمة قال السري في هذا سهوا لا انضمامها
 للمجموع بعدها هـ كالضماء واو دلو ك وانضمام واو اعلى والقوم ولا يجوز الهنري فيها
 اتفاقا وانما يجوز ضم الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجوز في الضمير وفي اذا يجمع
 وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما جمع نحو زيد اذا يجمع به موش
 بالالف والتاء وكذا اذا يجمع به موش بالالف والتاء وكذا اذا يجمع به موش بالالف والتاء
 وكذا اذا يجمع به موش بالالف والتاء وكذا اذا يجمع به موش بالالف والتاء
 من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعرج ونزير طويل بالواو والنون
 وقد يشبه غير ذلك العلم بغيره في الصفات اذا كان صلة تلك الصفات من اتصال
 العلماء كقوله تع وانما طابعين وقوله فظلت عنا قهقم لها حاضرين وراهم في مأخذ
 ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقال المص علم يعقل ومذكو يعقل الاولي فيه
 ان يقول يعلم ليس مثل قوله تع قهقم الماهدون اذ لا يطلق عليه تع لانه العقل المسع
 من القبايح المارة على صاحبه تع الله تعالى كغيره او اسما حضر او العلم بالجمع اشرف
 المص بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من النكس واما الحظ
 فلما رفي تقليل محض من العقل في حق الرجال صرح بالواو وحضر هذا الجمع من بين
 العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وسان اما العلم فتخصيصه بالتصحيح عرج
 النكس الذي يكسر الضمير في الاسم باعتباره وعادة العلم حاربه بالمحافظة عليه من
 الضمير بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوضو بالجمع بسبب نوال التعريف
 العلمي كما ينبغي فخير بالتصحيح كما جاز في قولن وقولن واما الوصف فلانه لما وضع
 للفعل من بابا معناه معللا باعلاله مصححا بضميمة كاتين في الضمير اريد ان يكون
 العلامة الدلالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلمته الفعل وهو في الفعل
 وانما الرجال فعلى او يفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوان كانت واو الفعل اسما
 ودان الاسم صرفا ولتناسب الواو في قام رجل فاعدون علما انه كما في بيقدون علما
 وانما يكن في غير الوصف والعلم ما اختص به من القضيي الصحيح لم يجوز تصحيحه

والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وايضا البالغة ما
 استثنى والصفة التشبيهة والمنسوب والصنعة بحذف لساير الصفات من حيث
 لا تجز على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها
 على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والصغير واما الصغير فانه دال
 على الصغير والموصوف المعين معا اذ معنى رجل رجل صغير فزانة واذ عن رجل رجل
 في دلالتها على العدد والمعدود معا فلم يحتاج الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صفة
 تدل على الموصوف المعين معان يذكرونها كالصفات الغالبة ويألفها ايضا
 حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها
 معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكرونها كما لا يذكرونها فاما لم يعمل
 في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والمحل وغير ذلك واما
 الخاص من شرط الجمع بالواو والنون فشيان العلمية بقوله تاء التانيث فالعلمية
 تختص به لا بما ذكرنا وقوله تاء التانيث مختصة بالصفات فلم يجمع هذا الجمع
 ففلا فعل وما يستوي مذكروه وموشه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما
 في الصفات ان يفرق بين مذكروها وموشها بالتاء لتأنيثها معنى الفعل والفعل
 يفرق بينهما فيه نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول
 نحو يقوم والغالب في الالمام للولادات يفرق بين مذكروها وموشها بوضع صيغة مخصوصة
 كبير وايا ورجل فاقه وحصان ورجل ويستوي مذكروها وموشها كبشر ورجل هذا هو
 الغالب في المصنفين وقد جاز العكس ايضا في كلهما كاحمر وحمر والافضل والفضل ومكران
 ومكرية في الصفات وكامر وامرأة ورجل ورجلة في الالمام وكل صفة لا يلحقها
 التاء فكأنها من قبل الالمام فلذا لم يجمع هذا الجمع اصل فعلا وفلان وفعل ولجار ابن
 كيسان احمر ومكران ومكران واستدل بقوله فصار جدات نبات بن نوح حلايل اسودين
 ولحمر بان هو عند عين شاذوا ابار ايضا امر اوات ومكر ايات بناء على تصحيح جمع
 المذكور ولا اصل ممنوع وذكر الفزع وشذ من هذا الاصل فعل التفضيل فانه يجمع بالواو
 والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جر الما فانه من عمل الفعل في الفاعل
 المفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ وانم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيها لا اجل

معنى الصفة كما خبر النفس بالواو والنون في حق قولن وكرون كما جي وهاو سيبو
 قيا لا سما عاند ما نون لقبوله التاء كند مانه وكذا سيقان بوقولهم سيقاته
 قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان لا غلب في فعلان الصفة لا يلحقه التاء ^{بانه}
 وسيقاته كانهما من قبل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعها هذا لجميع عملا على الاسم
 لا غلب واما نحو عسرا بون وخصما بون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء
 ليس اصله عدم لحوق التاء ولم يجمع هذا لجميع الصفات التي يستوي مذكروها ومنها
 وهي ما ذكرنا في باب التذكير والتانيث لعدم قبولها التاء وشابها هذا لك الخ اسد
 عن بشرية ومنس كما ذكرنا وما تدرى من بين الصفات التي يستوي مذكروها ومنها
 عدو حلا على صديقه وسكينه حلا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في سكين وعدو
 مسكين وعدو ومن ثم يجوز في الوث سكينات وعدوات حلا على المذكو هذا قيا
 لا سماع كما قال سيبويه في ند مانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احوال
 اصلية كصهلان وصهلقات لان تكثير الحاي مستكره كما جي فلم يبق الا
 الصحيح قوله بشرطه ان كان اسما فنذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون
 قوله ان كان اسما فنذكر شرطه وجزء خبر القول شرطه لان الابتداء المقدر وبعد
 الفاء صغير راجع الى اسما اي فهو علم فخلو الجملة من صغير راجع الى الابتداء الذي
 هو شرطه مع انه لا معنى اذا هذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما بشرطه ان يكون ^{علما}
 فيكون على هذا حواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فنذكر وفيه محذورات
 لا اول وحول الفاء في خبر الابتداء مع خلوة من معنى الكلمة الشرط كقولهم قاي وخوا
 فانك فتأثم عند لا خفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط ليس المذكور ابل كونه مذكرا
 وليس في الخبر ما يجعل معنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين الابتداء
 والخبر ضرورة كقولهم ان كان يصنع اخوك يقتل كما جي في بابيه ويمكن ان يعتذر بكون
 الشرط وجزء خبر الابتداء والتقدير فهو حصوله مذكرا على ان الصغير المقدر بعد الفاء
 راجع الى قوله شرط والضاف الى الخبر محذوف مع تصف في هذا العدد وكذا قوله
 بعد وان كان مذكرا ولا مستوبا فيه مع الوث عبارة اصحف من الاولى لا
 مستوبا عطف على افضل عملا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستوبا في

ذلك الوصف مع الوث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع
 غيره ولو قال مستوبا فيه المذكور مع الوث لكان شيئا قوله ويجذف نونه بالاضافة
 وقد شذ شنين وامهين قد يحدف النون للضرورة كما في الشيء وتقصير الصلة
 كما في قوله لما نقل اعورة العيشية لا ياتهم من ورايهم نطف ودر باسقطت قبل
 لام ساكنة احتيازا كما في جاري الشول انكم لدائق العذاب بنفس العذاب
 تشبهها بالنون في حق قوله وحام للطايف وهاب الماد قوله وقد شذ نحو سيب
 السادس جمع المذكور بالواو والنون كثير منها ابيون قاله نعمت باصرا في اما
 يدوا بيقها الصاعز وجليق وهو عند الصبريين جمع ابي وهو بضمير ابن مقدرا
 على وزن افضل كما صحن فشدودة عندنا لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبرة وقال الكوفيون
 هو جمع ابي وهو بضمير ابن مقدرا وهو جمع ابن كاد في جمع دلو فهو عندنا شاد
 من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبرة وبجي افضل في فعل وهو شاد كاجل
 وانس في جبل من ونس وقال الجوهري شذودة لكونه جمع ابي بضمير ابن لم يعمل
 هنة الرصل قطعما وقال ابو عبيدة هو بضمير من على غير قياس ومنها وحيد هو
 وابكره في قوله قد شرب لا الدهيد هينا فليصات وابكرنا فها جمع ذهبة مصغر
 ذهدة وهو معار لابل وجمع ابكر بضمير ابكر مقدرا كما صحن عند الصبريين فهو شام
 من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في خبر العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لكيس
 مقدرا وهو عند الكوفيين جمع بضمير ابكر جمع بكر فشدودة من جهة جمعه بالواو
 والنون فقط كالدهيد هين ومنها لو فان جمع على غير لفظه ومنها عليون ومنهم
 الجوان للبر على ظاهر ما فسر به مع قوله كتاب مرقوم فعل هذا ليس فيه شذوذ لانه
 فيكون علما منفولا عن جمع المنسوب الالية وهي الغزاة والقياس ان يقال في المنسوب
 اليها على الكريه الى كرية وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جميع عليه وليس المنسوب
 اليها هو يعني الا ماكن المرتفعة على ان معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم
 على حذف المضاف فهو شاذ لعدم التذكير في قوله كتساب مرقوم مواضع على حذف
 المضاف ومنها العاملون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على
 جهة التغليب لكون بعضهم عقلا ويجوز ان يدعي فيه الوصف لان العالم هو الذي

يعلم منه ذات ^{من} حقيقة تع ويكون عليه دليله فهو يعني الدال وسما اهلون وشذونه
لانه ليس بصفة ويجوز ان يحمله ذلك انه يعني لا نس واما قوله ولي دونكم اهلون
عليس وارتبط واهلون وعرفا جيل فاسما جميعا بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل
الرس من وارتبط والعفاء بـ اهلية وسما عشر في التبعين وقد مضت وسما
ارصون واما اخفت المرء فلا الواو والنون في مقام الالف والهاء فكانه قبل ارضات
للتبني على انها ليست بجميع سلامة حقيقة ويجوز اسكان ارضون وسما ارون ولحق
وهون وشذونه ها لكونها غير وصف علم واما ذوال فوصف وسما بنون في ان لا
قياسه ايون واما جعل على اصل ابن وهو بنو على حذف اللانم لسيا في الجمع كما هذا
في الواحد وسما فوهم بلغة من البلعين والبرجين بضم الفاء وكسها والعنكون بضم
الفاء وكسها والدمجين كلها يعني الدواهي واشدا بد وقولهم ليست عنون لجواز
ان يكون شاذا من هذا الباب وجعل النون معتقب لـ اعراب واعلم انه قد شاع الجمع
بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يات له تكبير من الاسم الذي عن من
لاسه ناء التانيث المفتوح ما قبلها معبر او بل بعض تلك للجمع تبنيها على انها ليست
بجميع والمقيقة قالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سوزن بكسر الفاء وجاء سوزن
بضمها وهو قليل ومثل هذا التبني كسر واعين عشرون وجاء في بعض ما هو مضموم
الفاء مع الضمة الكسرة كقولون وشون وليس بطلاد الطون والكرون لم يجمع فيما الكسر
واما المكسرة الفاء فلم يجمع فيه التغير كالعصين والمين والفين والزبدون ولعل ذلك
لا اعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا للجمع لما ثبت تكبيره ايضا كما
الشين والافاني في البشة وربما جاء في المخذوف الفاء ايضا كرقرة ورفين ولة
ولدين وفيما قلت لا سة كالاصافة والقناه لكن يحذف لا سة لسيما حتى يصير ^{نسبة}
فيقال اهنون وقون واعتبرت لا ما قبل الفعل القون ولا اهنون لكونها بعد حذف
الياء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكن اريد به الدواهي ولو اعتبر اللانم
والدين كالاعلين فانه مفتوح عند سبويه كما مر في باب الاصافة لكنه لما حذف
لا سة في المفرد لسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المصنف ايضا كـ ارون
وحنون وحكي عن يونس لحنون بفتح احنون بفتح الهنزة وكسها قبل فذ جاء اخر في ^{حذف}

وقبل لم يجز ذلك ولكن زيد الهنزة في الجمع تبنيها على كونه غير قياسي واعل النخاة جمع ما
لا سة وقاوه وهذا الجمع افضل للجمع كما ذكرنا محذوف بعد لا فضل ما لاق لا سة من النقص
بالحذف لسيا قالوا واما حرون واوون فلما لحقها من الوهن بلا وعام وبعضهم يقول
الفن التهم وذلك ان حروف العلة قد يتدل من احد حرف الضميف كما يطئن
وقد يجعل النون في بعض هذه الجمع التي جاءت على خلاف القياس معتقب لـ اعراب
تبنيها على مخالفة القياس فكانه مكسر فخري فيه اعراب المكسر فيدخل النون ولا يقط
بلا صافة قال فرابي من محذوف السينه لعين باستيتها مقتضا من اد قال وما دابة
لا قران بينه وقد جاء زنت راس لـ اعراب وقال عزرا الوشع صامته النون وقال ابن بنا
اباحسن عليا اب برنح له بين وبينها ناء اذن كما يلزم اذا يجمع بجمع سلامة
المفكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما سبدها فيكون النون معتقب
لـ اعراب سابع في الاختيار في هذا النوع كما في الجمع القياسية مع العلمية وحكي عن ابن
ابية واي زيد جعل النون مققير معتقب لـ اعراب ولعل ذلك لانه القياس مققير يوي
ياء النسب فلما حذف ياء النسب ما حقق وي كقولهم فقولهم كمالا ملك
مققير لـ الف فيه بدل من النون ان كان النون معتقب لـ اعراب والافا
للا طلاق وحكي جميعا جعل مققير ورجلا به مققير قال ابو زيد وكذا المرأة
والمرثدين والنساء ولعل سبب جرائهم على جعل مققير في المشتق والفرع من المشتق مع
كونه في الاصل جمع المذكور كثره مخالفة للجمع وذلك من التشبيه به كونه النون معتقب
لا اعراب وحذف ياء النسب في الواحد وهو مققير والمناق علامة بابق منه وهو
مققير مع عدم استقلال القلب وان العا قبل يقيته والجمع على مققير كالعلون لا على مققير
فلنا ان ولعل مققير المحذوف الياء كما قال سبويه في المجلوب والمهالبة انه يجمع كلوا
منهم باسم من نسب اليه وكان كلاهم مهلب لان الجمع في الظ المحذوف منه ياء
النسب ويجوز ان يقال ياء النسب في مثل مققير والاشعرون والاعجميون حذف بعد
جمعه بالواو والنون وكان يحصل مققير واشعرون واعجميون وذلك ايضا لتغير
عن صوت الجمع الكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للنون
في الشئ والجمع فيمكن كونه للجمع مذكرا نحو ^{حذف} هذا صوابا وريثا والهندات

صانعون وكذا العقل في بعضهم كات عن زيد والمخير مقلوب وشذ صنفان في الصنيع
التي للموت والصنعان الذي للمد كذا يصنع والعلم المركب الذي يدور ولا عمل
على حيزه لا حيز كعيليت ومعد يكره يثنى ويجمع العيليتان والعيليتان لا يثنى
ككلمة معربة والتثنية والجمع من المعربات والالذان والالذان وفلهما فتان فيجمع
مستأنفة ومالم يدور لا عراب على اخره كسيبوتة فالقياس ان يقال ذوا سيبوتة وذوا
سيبوتة وكذا نحو خمسة عشر علما كما يقال في الجبل السبي بها ذوا نابض شرا وذوا نابض
شرا وهو من اضافة السبي لاسمه بحذرة مرة ويقوله ذوا نابضات قرناها وذوات شارب
قرناها لان الجبل يجب حكايتها فلا يلحقها علمه من التثنية والجمع وكذا تقول في الشئ
الجميع على حدة علمين اذ لم يعمل لحيها معتقب لا عراب عن جاري ذوا سلبين وذوا
سلبين يلا يجمع على اخر الاسم اعرابا بالحرف وشذ في لاغين فاما في المرد
يجوز السيبوتان والسبوتين مع بناء الجزء الثاني وامس اعرابه فلا كلام في جواز
وجمعه والعلم المركب تركيبها اضافيا يثنى ويجمع ويثنى منه المضاف نحو عن عبد مناف
وعبد مناف وقد يجمع ويثنى المضاف اليه ايضا مع المضاف وذلك في الكنى كقولك في ابو زيد
ابو الزيدان وامه الزيدان والاولا اكثر ما جمع ابن كذا وذو كذا عليا كالتالوا فان كانا
قلت بن كذا وذو بن ابنا كذا اذ اذ كان لم يكن العاقل من ابناء من شذ بفت كذا وذو
كذا عن ابن اللبون وبن اللبون وحاذ وعشرون واقعة ذاة عشرون اولم يات مستثنى ذلك
ابن عرس وذوي العقدة جمع على بات كذا عن بنات ابون بنات عرس وعلى ذوات كذا عن
جمال ذوات عشرين وذات العقدة ثمانية العنبر العقل في الجمع بالموت على ما عي كما مر من قولهم
لا يام مضين من في لا حفش بات عرس وبن عرس وبنات نفس وهو شاذ قوله الموت ما
لحق الف وتاء شرطه ان كان صفة ولم يذكر ان يكون مذكوره مجمع بالواو والنون فان لم يكن له
مذكور فان لا يكون مجرد كما بعض وان لا جمع مطلقا قوله الموت اي الجمع الموت السالم ولا ينقص
عن صفاه لان قوله قيل وهو صحيح وكسب والصحيح المذكور موت سبيل ان الموت ما دل على عدم
مقصوده مجردة مفردة بغير ما على هذا كان سفيشا ايضا في هذا المذكور عن قوله بديل
على ان معه اكثر منه ولا ولي ان يقال انه ليس من اللد وانما جلب له علامتا ليكن اكثر في جمع
المذكور وانما حصل الزيادة بالالف والاولا انه عوض فيه الجمعية وتابيت عين حقيقي وكذا قوله

قد يدلان على العنين كما في رجال وسكنى والمجلاة وصانعة قوله شرطه ان كان صفة للجزء
ينظر الموت اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قاله المص جمع مطلقا اي لا بشرط شرط
وهو قوله ولا جمع مطلقا وليس بسليد لان له اسماء التي منها التاء مقدرة كقوله والناس
وولوا وعرب وسين وعنهما من غير الحقيقي التابيت لا يطردها فيها الجمع بالالف والتاء بل هو
فيها مسموع كالسموات والكوايات والشمالات في الراج وذلك لحقاء هذا التابيت اذ
ليس حقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع من الاسم الموت قياسا الى علم الموت كما
فيه العلامة ظاهرة كقوله وسلي وحفاء ان مقدرة لهند او تاء التابيت الظاهرة كقوله
وجرة ومنه الاكرامات والجمجات ونحوها لان الواحد اكرامة ونحوه لا اكرام ونحوه اذ جميعها
الكرام ومما يرجع لا اختلاف في انواعه فالاول كالتصريات والفتلات والثاني كالصنوب
والقول فلذا نقول ثلث اكرامات ونحوها ان اوله والالف والتابيت اذ لم يكن علم المذكر
الحقيقي كالتبتي والصنوب اما اذا كان علم مذكور فيجمع والواو والنون كما مر ذكره اي الجمع تابتة
وقد كبره اذ لم يات له مكسر الا بالالف والياء التي لجزءها العلم المصدة باضافة اس وفاء
اذا لم يكن عاقله عن ابن عرس وابن مقرض وذو العقدة وذو الحجة كما ذكرنا وجميع هذا الجمع غالبا
غير مطر شيان احدهما اسم مذكر لا يعقل اذ لم يكن كحامات ومردقات وكذا كل حلية يصلي
المردف وكسر جملات لان تكسير للتأني مستكبر كما عي وعند الفراء هذا القسم ايضا مطر واما
اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يبق لوجز القات كقولهم جوايف وامان ايات
مع جرات بون شاذ فاما بينهما للجمع التي لا تكسر عن جملات وهو هو لجات وبنات فلا
يقال اكلات لعنهم اكلاب وان كان الموت صفة فلا تجل اما ان يكون فيه علامتا تابيت
الا فان كانت فيه جمع بالالف والفاء سواء كان نصفه مذكور حقيقي كرجات وعلامات
الا لجات وجمليات ونفسا وان لم يكن فعلى فعلان او فعلا فاعل فاعل لا يجمع
بالالف والتاء حلة على مذكورها الذي لم يجمع بالواو والنون الا عند ابن كيسان فانه احراز
وسكرات كما احراز في المذكور احرون وسكرات فان قلب الاسم على احدهما احراز انقا
كقوله عليه السلام ليس في المضرات صلوات وكذا كل فعلا او فعلا جعلت علما لغير
المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة الموت علامتا تابيت ظاهرة لم يجمع بالالف والتاء
كان له مذكور يساويه في اللفظ كرجع وهو يساوي ما يستوي مذكوره وموتنه حلة لها على

من كراهتها المستغنى من الجمع بالواو والنون ولم يكن مذكرا أصلا كما يضر وطالوت ومظفر
بين يرمي هذا القسم من التاء وبين ذي التاء منه فان تملكت فيه معنى الحدوث الذي هو
معنى الفعل وفعل الموت يلحق ضمير جمع الموتى فيصير فالحق علامة جمع الموتى
بلا لاف والتاء بها فيه معنى الفعل واما الجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجره في الحاق
علامة الجمع الموتى اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوايص وحيف وطالوت ومظفر وان كان
الموت المستوي تذكرة وتأنيثه او البناء المحقق بالموت فاسبا اصيل الحروف كالصهلون
في الاول والجمع في الثاني جمع لاف والتاء لاستكراه تكسيرة فيقال شيوخه فصولا
وحمير شات وجميع مطرا هذا الجمع ايضا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا
حقيقيا كالصفات المذكورة من الخيل وجمال بحلات اي ضحكات وبسطات اي طوال
على وجبال ام من غير حقيقي كالايام الطاليات وكذا صغر ما لا يعقل كجبال وحمير
كثبات وانما جمع المذكور في الوضعين جمع الموتى لانهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل
وغيره وكان العاقل فاقا على العاقل كما ان الموت فاعى المذكر غير المذكور بالموت
وجمع جمعه وفول وشمله ان كان صفة لا فاعى كما يضر وهذا صحيح وان كان له مذكر فشر
ان يكون ذلك المذكور جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعله فعلاء وجمع
لا مشقة التي يستوي تذكرة ما تأنيها كصور وحيات وشبات شاذ وجهه ان يفعل انيا
لحاق التاء للموت كسيد سيدة وميت وميتة وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء الذي
يشترك فيه المذكور والموت كرفعة ورفعة وعلامة ومطارة ونحوها لا يجر لانه جمع
بلا لاف والتاء وتقول في جمع بنت وابنت نيات وهي جمع اصلها لان اصل بنوه كان
بنون جمع اصل ابن وهو بن على حذف اللام نسيا في المذكر والموت وكذا الحوات جمع اصل
اي لغة فغير حذف اللام ونحو جمع اح على حذف اللام نسيا والتاء في المحدث حذف اللام
المعنى عنها التاء على ثلثة اصناف اما مفتوح الغاء فله اللام في جمعه بلا لاف والتاء اكثر
كثبات وحنة وسنوات في سنة وصفة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا
كهنات وفوات وجاء منه مالم بجميع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بلا لاف التاء
استفناء وبجميع التكسير وذلك نحو امة وشقة وشاة اما مكسور الغاء وترك الراء فيه
اكثر مكبات وزيات لنقل الكثرة وقد جاء عضوات واما مضموم الغاء ولم يجر فيه

سلامة الرد كثبات وزيات وكلمات لكون الضم اقفل للمركبات وجاء في بعض اللغات
فيما لم يجر المحذوف فتح التاء في حالت النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ فزوا
اثباتا على ذلك لاجل ان صهم تاء الجمع عن صناع اللام كالتاء المحذوف في الواو والنون
في كرات وشون وقال ابو علي بل هو تاء الوجد ولا لاف قبلها اللام المردودة بمعنى سمعت
لغاتهم اي لغتهم قالوا ذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قالوا منظر
ان المعنى في سمعت لغاتهم قوله انظر ثباتا للجمع وعلى الكوفيين في غير محذوف اللام ثباتا
صلاه عن لغاتهم بفتح التاء وكسرهما شين فاما ان يقال انه مغرب ولا لاف للحاق بدهم او بقاء
انه جمع فتح ثاو على الشذوذ والرفق وقديسوت والتذكير ثانيا من احكام الجمع بلا لاف
والتاء وان كان المعنى ذكر في قسم التقريب فيقول كل ما هو على رن فعل وهو بناء
او ظاهر كعد وجفته فان كان صفة كصعبه او مضافا كذا او معتل العين كيصته
وجودة وجب اسكان عينه في الجمع بلا لاف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح عينه ككلمات وجفتات والقرن في اللبنة لميات بفتح العين لان في اللبنة لغتين
فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحصل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لم التاء في اللبنة
لكنها صفة للموت ولا مذكورا يقال شاة لبنة اذا قل لبنا صارا كالا سماء في الزهر
التاء على جفته وقصعة وبارك البود اسكانها لميات قياسا لاسماءا ولبنا الفتح في جمع
اربعة لجر بعضهم في الوجد فتح العين قبل انها كانت في الاصل ثاو وصف به فلو خط
فيه لا حصل كما يقال في جمع امرأة كلبه نسوة كلباته بفتح العين نظر الى امر من الصفة وقد
في جمع كمل كملات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره في ضحكات وصعبات خلا فالفقر
ولا يجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلا لا صوة فالذو الرمة انت ذكر غيرة
احتيا قلبه فحقاؤه قصات الهوي في المفاضل وجاء في المقتل اللام عن لغات يسكون
العين وجديات ويجوز القياس عليه قصد التخفيف لنقل المفاضل من اعتلاء لم اللام
يجوز ايضا في القياس ان يقا في نسيا كليات اعتبار الصفة العارضة كما تقول صعبا
بفتح العين اذا سميت بصيغته واصل في الاصل اسم فدخله معنى للصفة ففعل في جمعه
اعلى وادخلوا التاء فقالوا اهله قالوا اهله وقد يترتب وسم واليتهم في الحسد
جهدي ونابلي او وجاعته سنا هلة للورد وقاله فهم اهلات حولى قيس بن عاصم

از ادبها و ابالیل می چون کوثر و بقدر اهله است ایضا بسکن الهاء اعتقاد بالی صفة
 العارض و یفتح هزل العین المعتلة نحو جرات و حیفات قلل ابو حیفات راجع متا
 و قری فی الشواذ ثلث عورات و اما سکن عین الصفة و فتح عین العلم لام فرقا
 و كان الضمة بالسكون الحق لتقلها ما تقتضياها الوصف و مشابهتها الفعل و لذلک
 كانت الحدیث علی منع الصرف و سکن الضاعف و المعتل العین فزاد من الثقل
 الحاصل بحریک لول الشیخ و تحریک الواو و الباء فان قیل فلتقلبا الفالح کرها و انفتاح
 ما قبلها قلت ان الحركة عارضة فی الجمع و لذلك لم یقل بها هزل مع حرکها کما لم یقل
 و اخطوان المصنوم عنی بقاء لم و من الضمة و اما فاعلة بضم الفاء و سکن العین کفر
 الفاء و سکن و فعل من مثا لجعل فان كانت مضاعفة فلیس فی عنیها اذا اجتمعت فلا
 و التاء لا یسکان و ان كانت مقلة العین و لا یكون الا بالواو و کسرة فلا یحرک ^{تاء}
 اجماعا و قیاس لغة هزل جوار فتحها کما فی حیفات و مرصعات لانهم عللوا لغة الفحمة
 علی حرف الملة و بکرها عارضة لکن سیبویه قال لا یخرجه الواو فی و حوت و الظاهر
 انه اراد بالضم و ان كانت صحیحة العین فان كانت صفة کملوة فالاسکان حلا غیرا
 كانت اسما فان لم یکن اللام یاء جاز فی العین لا سکان و الفتح و لا تباع سواء کان اللام
 و ان الحظرات لا کثر فوات و لا تباع هاهنا اکثر منه فی فاعلة و ان كانت الکسر لصف و ک
 لان نحو عنق اکثر من نحو ابل و ان كانت اللام یاء لکلیة لیس فی التباع انفاذا للثقل و اما الفتح
 فالمرکز یض علی جواره و لیس فی کلام سیبویه بضم علیه و اما ان نقول الناس امهات اکثر من
 امات و فی عنینهم بالعکس و الهاء زائدة بلیل الا موتیه و قیل اصلیه بلیل فامهم لکونه
 علی و ان تفعلت قال امهق حندق و الیاس ابی و من بها ضله فخذف اللام و ایا
 بکسر الفاء و فعل من مثا کهند فان كانت مضاعفة فلیس فی جمعها بالالف و التاء ^{سکون}
 العین محقرات و ان كانت مقبلة العین و لا یکن الا اصلیه كانت کبیعت او منقبلة
 کرمیه فلا یحرک فیها لا تباع اجماعا و لا الفتح لا علی لغة هزل و عورات فی جمع عنینا
 عند غیر هزل بل و ان كانت صحیحة العین فان كانت صفة فالاسکان کعلمات و ان ک
 اسما فلا كانت اللام و ایا امتنع لا تباع انفاقا فالله مستقلة و جاز الفتح و لا سکان
 علی مانع البیرو کشرات و منع الا نذ لیس من الفتح و ان كانت اللام یاء کلیم جاز الفتح

ولا سكان على ما مضى المبرور كوشوات ومنع لا مند ليبي من الفتح وان كانت اللام
بألف كحكمة جاز الفتح ولا سكان في الكسر خلاف منه مسبوقه لقلة باب فعل في الصحيح
تكيف في المعتل اللام ولغاره السيراني لغرض الكسر قياسا على خطوات والقراء ويسمع
منهم العين مطلقا في الصنوعة الفاء وكسرها في المكسونة القاصحت العين ولا لا فيما سمع
عن خطوات قوله جمع التكسير تغيير بناء واحدة كوحال وافرل وجمع القلة افعال وافعال و
افعلته والصحيح ما وعد ذلك جمع كثر لا تلك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحدة
ايضا بسبب الزيادة انك بنته بها بناء اخرنا المفرد بسبب نزادتها صار كلمة اخرى غير
التي كانت كما ان التثنية مثلا اذا سمت اليها اثنين بتغير عشرة ويكون الجمع الثلاثي
غير الجمع الهلالي وهذا هو المتغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد
الجمع بتغير ما دخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالألف والفاء في التغير فيه اظهر
لان علامات التثنية الثلاث تتغير فيه ولا يتبع على حاله لا ما التاء فيه معتدة فالاولى
في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يلحق ما قبله مفردة تغير ما وجمع التكسير
هو الذي لم يلحق ما قبله مفردة تغير ما لفظا وتقديرا واما التغير في غير ترات جمع العين
وفي غير خطوات ومدركات بفتحها وانما عما يقدر انه حصل هذه التغيرات بعد كون
عينها وان لم تثبت عن ترات ساكن العين قوله وجمع قلة افضل لجزءه قالوا اطلق الجمع
على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان والكثير ما في
العشرة قالوا وجمع القلة من الكسر اربعة افعال وافعال وافعلته وفعلته واذ القراء فضلة
كقولهم سم الكدة راس اي قليلون يكفيهم راس واحد اي بشعبهم وليس شيء اذ القلة معنونة
من قرينة اذ القلة معنونة من قرينة شعبهم بكل راس واحد لا من اطلاق فعله ونقل
الربيع ان منها افعلته كاصد فاء وجمعا السلامة عند سم منها ايضا استدلالا بمشابهتها
للتثنية في سلامة الواحد وليس شيء اذ مشابهته شيء لشيء لفظا لا يقتضيه مشابهته لشيء
ايضا لو ثبت ما نقل ان النافعة قال اللسان لما استدلوا له لما المقتان العن يلمعت بالصهي
واسبا فانا يقطر من بجدنا ما قللت جفالك وسبوك لكان فيه دليل على ان الجمع
بالألف والتاء جمع قلة وقال ابن حروف جمعا السلامة مشتق كان بين القلة والكثرة
الظاهر انما المطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على نقصا

امثلة الكسب الاربعه بالفتلة بقلية استعمالها في تبيين الثلاثة الى العشرة ولعنبار
 فيه على سائر الجملع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات الاسم لا بناء جمع الفتلة كان جلي في
 الرجل واذن في الذراع هو اذن مشترك بين الفتلة والكثرة وان لم يات الا بناء جمع الكثرة
 كرجل في رجل وكذا كل جمع تكبير للمواضع لا يصلي حرفه نحو جعفر وكذا ما لا يجمع لا يجمع
 كاجل ومضاع وقد يستغفار بعد ما لا يجمع وجود ذلك الامر كقولنا ثلثه فروع مع
 وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قابلا بمعنى صدر
 عنه كالضرب والشيء ان يصد كالطير والفتل والقوس والبري في كلامهم مشترك بين اشياء
 يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصله وما اخذ اخذ منه واشتق فيقال حدثت
 هذا ان المصدر جار على فعله وفي نحو وتبلى اليه بنسبته ان تبسلا ليس جار على ناصبه
 ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوارنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جاز
 على غير من هو له اي هو صاحبها على ان يكون متبدا لها او داخل او موصوفا او موصولا ولاولي
 صيانة للبدن الفاظ المشتركة وخاصة اذا كانت مجازية غير مشبهة فيما نقلت اليه
 من المعنى ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل كان هذا على مذهب الجبرية لانه
 يبي عندهم مصدر الكثرة موصوفا بصد الفعل منه كالقتل والذهب وعند الكوفيين وهذا
 ان المصدر من الفعل انه مفعول بمعنى المصدر ونحو فعلت مفعلا حسنا اي تقوم المصدر
 والمصدر بمعنى الصادر اي صادر من الفعل كالعادل بمعنى العادل واستدل الكوفية بان
 يعمل في المصدر نحو ضربت ضربا والفاعل قبل المفعول فيه معالطة ان ارادوا ان مرتبة
 الفعل ان تملظ به قبل المصدر فسلم ولا ينفعهم لانه النزاع في كون الفعل مقدما وخرجه على وضع
 المصدر ما حذله لا فيقتد به عليه عند علمه وينقض ما قالوا ان معنى ضربت يثنا وبزيد
 ولم يضرب فانه لا دليل فيها ان وضع الفاعل قبل وضع المفعول وقال الصوريون كل فاعل يرب
 من اصل ويضاع منه ينبغي ان يكون في النزاع ما في الاصل مع زيادة هي العرض من الصريح
 والاستقاق كالباب من الساج والثامن من الفضة وهكذا حال الفعل فيه المصدر مع زيادة
 احدا لا منه اليه هي العرض من وضع الفعل لانه يحصل في نحو تركك لو زيد ضرب مفعول
 نسبة الضرب الى زيد لكن طلبوا بان زمان الفعل على وجه احض فوضعا الفعل الدال
 بمجرى حرفه على المصدر وبذلك على الزمان ويسويه ليعلم المصدر فعلا وحداثا

المصدر

فاما ان نصب بفعله او بمعناه فيسمى مفعولا مطلقا كما مر في باب قوله وهو من الثلاثة
 سماع وفي غيره قياس خرج اخر جوا واستخرج استخرج الجايز بقى بسنية مصادر الثلاثة في
 وتثنية في الاغلب كما يجي في التصريف اما في غير الثلاثة في قياسيها وذلك بان بطري
 الماينة وتزيد قبل هذه الفا فان كان قبل الاخر في الماينة سحر كما كسرت او لها فقط كما تقول في
 افضل افعال وفي فعل فلان وفي فعل فلان وفي فاعل فيقال وفي فعل فقال وان كان ثلث
 متكررات كسرت لا واين تقولا في ان فعل واستفعل وان فعل وان فعل اذا صلا افضل وافعال
 اذا صلا افعال وتفعّل افعال واستفعل وان فعل وان فعل وان فعل وان فعل وان فعل وان فعل
 بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية تجميع المصدر قياسا على انفق لا سبق
 علم بالفعل وجاء ايضا في فعل وفعل وفاعل وتفعّل غير القياس لكنه هو لا شر محقق
 او فضلا ومفاعلة وما عدا لا فهو مخفف فيعلا وتفعّل او لمجي في تفعّل وتفاعّل للمجي
 به لا على خلاف القياس كالنفعّل والتفاعّل على وجهي احكام هذا المصدر في شرح مقدمات النقص
 انشاء الله تعالى وقوله ويجعل على فعله ما عينان غيره اذ الم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معمول
 عليه ولا يضمن فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويحيى اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول
 واعماله باللام قليل ويجعل على فعله ما عينان غيره اعلم ان المصدر معناه عرض لا بد له في الوجود
 محل يقوم به وزمان ومكان وبعض المصادر ما يتعلق به وهو المستديرة وبعضها ما هو
 كالضرب لكنه وصفه الواضع بالنظر الى ذلك الحدث مطلقا لا لا يحتاج اليه في الوجود ولا يلزم
 ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه لفظا ذلك اللفظ معناه لا تربي انه وضع اللفظ
 الدالة على لا عراض كل كلمة والسكون ولا تلزمها لفظا الى الفاظ الدالة على محالها فتقول اذا
 فصدان بين زمان المصدر الذي هو احد الارزمنة الثلاثة معيناهم ذكر بعضها ما هو من
 لوازمه من عمله الذي يقوم به او زمانه الخاص عن الارزمنة الثلاثة او مكانه او واقع عليه
 صيغ من هذا المصدر صيغة انا يحجر تغيير حر كانه ومكانه كضرب او تغيير حاسع الخذف
 كما استخرج في الاستخراج او تغييرها مع الزيادة كيصرب واضرب بحيث تلت تلك الصيغة
 بنفسها على احد الارزمنة الثلاثة على التبيين مع اقتضاء تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به
 المصدر بعد ما فتيت تلك الصيغة وجوب فاعلا مبيدا للفاعل ويحيى ما قام به المصدر فاعلا
 او مع اقتضاءها ان تذكر من لوازمه الاخر من الزمان المعين كالיום واللييلة والصبح والظهر

والماء ونحن ذلك أو المكان أو واقع عليه والالة أو غير ذلك ما كان عند المتكلم ذكره اسم
ففيتم تلك الصيغة فعلا سببا للمفعول وذلك اللازم ذكر بعدها مفعول ما لم يسم فاعلة الفاعل
من وضع الفعل ذكر شيئين احدا زمنة المصدر الثلاثة وذكر بعض لوازمه الاخر لا اسم عهد
المتكلم ولما اسكن التثنية بالصيغة على احدا لازمة اكتمل بها المالم يكن التثنية بها على سائر
لوازم في الاغلب في ما كان ذكره اسم وانما قلت في الاغلب لانه اسكن في بعضها ذلك كاصرب
ونضرب ولكنه ما كان الاغلب مالم يكن فيه ذلك اصغر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا
بعد ما طرد البات فاصح ما بعد اضرب وعن بعد اضرب بالالة لعطف عليها في اضرب ان
وانما جعل لما قام به المصدر صيغة مختصة اعني المبي للفاعل وسائر اللوازم صيغة مشتركة
بينهما اعتمادا على المصدر فان المصدر المحل اخرج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا
كان المبي للفاعل اكثر استعمالا من المبي للمفعول من رفع كل ما رفع الفعل دليل على كون ذكره
اسم من بين لوازم المصدر سر لو تقدم على سائر اللوازم نحو ضرب زيد يصير يوم الجمعة اما
بالسوط او اخر عنها كلها او تقطعها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن الرفع وجبا اذا كان
الرفع عن المصوب نحو ضرب عمر زيد وسير يوم الجمعة في محال فظهر ان ما قبل ان
تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل فيفيد كونه اسم على كل حال ففائدة تقديم
المصوب على الرفع اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن نقله به كقولهم تع بل
فاعيد اي من دون الاهتمام او كون الفعل به اول من ما يرتبط الفعل به ايضا نحو زيد
ضرب بكر وعمر فالرفع بالفعل لما كان ذكره اسم صارت كونه الفعل تثبت بهذا كله ان وضع الفعل
على ان يكون مستندا مصادره الى شيء من ذكره بعد لفظ الجمل ف نفس المصداق انه ليس موضوعا
على انه موضوعا على انه مستنوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر الرفع بعد الفعل لانه
معتضاة كما من والعنق من رتبة التقديم على مقتضاها وكان حق الفعل ان لا يطلب غير السند
اليه ولا يعمل الا فيه لانه موضوعا للطلب كالمصدر لكنه عمل في غير السند اليه من المفعول
التي لم يبق مقام الفاعل بقالا مقنا به للفاعل وصفا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب ^{الفعل}
اصلا للفعل في السند اليه وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة من رعا عليه وان دل كل هذه منها ايضا على المصدر الذي يسيه يطلب الفعل ^{على}
والمفعول ويعمل فيما وانما ذلك لان طلب الفعل للفاعل ومن طلبه مفعول تابع للوصف

كاتبنا وما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوصف ولا تابع للوصف
بل هو عقلي وقد طر الوضع على العقلي بازال حكمه لان الواضع نظر الى ماهية الحد
لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره اذن لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في
نظم يد على الفاعل فلا يطلب لفظا احدا الا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع والاعلى
المفعول فكان حق هذا الاشياء ان لا يعقل في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل
فاعلت عملها وشابهت اسم الفاعل والمفعول اقوي من المصدر لفظا ومعنى كما سر في
باب الاضافة فترى عملها في جميع الواضع على الفعل بشرط فيها نصب المفعول دون الفاعل
كالفعل وجوب الاضافة فيهما كما كالفعل ولا يصل في اصناف السند اذ طلبه له كما ذكرنا وصفي
فما زان فيصل به غاية لا صغار كما في الاضافة ولها لم يكن المصدر مشابها لالفاظ
بالوازنة ولا معنى لانه لا يقع كاسم الفاعل والمفعول موقعه بلا صيغة بل يقع موقعه
صميمة للرف المصدري اعني ان لم يشترط فيه الحال والاستقبال لان اشتراط ذلك
في اسم الفاعل والمفعول ليحصل الشابهة لفظا ومعنى كما اسكنت ولا يمكن في المصدر ^{لوازم}
مطرد او المبرز ايضا السند اليه لا جود الا صغار فيه لتقصان الشابهة لفظا ومعنى
فان قلت فاذا كان مشابها للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت لانه
لما كان نفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا باذني مشابهة لطالها ومغايرة الفعل
تحركت الوجه الكاس فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسم
الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانما لثمنهما المصدر ^{يطلب}
المصدر عقلا اقوي من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليس جمع اليه
وايضاً لزوم المصدر وكذا السند اليه بعد واحد لازمة الثلاثة صار اشتقاق الفعل
منه عبثا لانا ذكرنا ان وضع الفعل لبيان احدا لازمة مع ذكر السند اليه واعلم ان المصدر
انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا لا للتاكيد
ولا للنعى ولا للعمل وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديمه بان والفعل اذ ضربت
صن باليرب يعني ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب لا مير اللص فالمصدر ^{الفاعل}
ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل هو المحذوف والتقدير صن بامثل ضرب لا مير ^{الوصف}
وتقديم اسم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان يعنى الحال لان ان اذا دخلت على الصا

خلصت للمستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى الين
 لكنهم قد مر بان دونه ما وكي وان كان في الحال ايضا حتى ضربت لوان نزيلا شديدا لكونه
 اشهر لكونه استقلا من زمان لتقليد من كان والفعل ومن بعضهم وظن انه لا يعمل جالا
 لتقدير تقديره اذن بان قوله لا يتقدم مع مفعوله قبل لا نه عند العمل موزله بحرف مضاد
 موصوله ومفعوله المصدل في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة الحرف ومفعول المصدل
 لا يتقدم على الموصوله كما مر في باب الموصولات قالوا ولا يجوز الفصل بينه وبين مفعوله
 باحسيني عن اعجبني ضربت اليوم اس زيدا على ان اس من تمام اعجبني لان الفصل بين بعض
 الصلة وبعضها لا يجوز قوله نعم كنت عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم تقيم
 اياما يحبون صوما لياما قالوا ولا يجوز حذف المصدل وانقاء مفعوله لانه يكون كحذف
 الموصوله مع بعض الصلة وانقاء البعض لانه تدل دليل قوي عليه فيكون المذكور كما مر
 في المفعول معه هذا ما قالوا وانما اري مفساس تقدم مفعوله عليه اذا كان ظرفا
 او شبهه نحو فراك اللهم ارحمني من عدو ولد البراة واليك الفرار قال الله نعم ولا ياخذكم
 بهما رافة وقال بلغ معه السعي وفي النسخ قلت عنكم سبوتة ومثله في كلامهم كثير
 وتقدر المفعول في مثله تكلف وليس كل موزله بئس حكمه حكم ما اول به فلا منع
 من تاوله بالحرف المصدلي من جهة الين مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه
 المفعول الصريح لضعف ثلث ويجوز ايضا الفصل بينه وبين مفعوله يا حبيبي على هذا
 فلا تقدّر الفعل لقوله ايا ما معد ويات وكذا يجوز اعاله مصر قيا ما الدليل عليه قوله
 ولا يصرف فيه يعني كما يصرف في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص تترك له صمنا وفي المصدل
 بوجه قريب وهو ان لو اصر لاصر المشي والجمع ولو اصر فيه المشي والجمع لمجمع له
 المصدل وتين ولا التيسر صماير المشي والجمع والمفرد بعضها بعض ولو تين المصدل جمع
 باعتبار الفاعل وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله لم يحل من ان يوتي فيه بعلا متي التثنية
 وعلا متي الجمع وهو مستقل ان يجذف احدها وهو موز الى التباس ولا يلزم ذلك
 في اسم الفاعل والمفعول ويجزها اذا ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مفعوله
 وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدها من جملة تشبيه الاخر وجمعه و
 لقابل ان يقول يجوز ان يحل ضمير المشي والجمع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف

قوله لا يلزم ذكر الفاعل ذلك لما ذكرناه وقال المص لان التزامه كان يودي الى لا صمنا فيه
 اذا كان بغايت متقدم ذكره فيما سأل على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة والفاصل بين القياس لا داء لا صمنا فيه الى ما هو متنع بخلاف الفعل
 وغير قوله ويجوز ا صافته الى الفاعل ولا اكثر لانه محله الذي يقوم به فحصل معه
 كلفظ واحد باصافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وليس
 قوي اقسام المصدل في العمل المنون كما قيل بل المضاف الى الفاعل لما ذكرناه ولكن اخف
 بالاصناف منه متونا وانما يضاف الى المفعول اذا قام القرينة على كونه مفعولا اما
 بجي تابع له مفعول سجد على المحل عن اعجبني ضربت زيد الكرم انجي الفاعل بعد صرحا
 نحو قوله اس رسم دار مربع ومصيف لعيونك من ماء الشرب وكيف ان يقرنه مفعوله
 نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يوزل بفعل بين المفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة
 المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اري ان اكل خبز فيجوز اضافة اليه بشرط قيام قرينة على
 كونه مرفوع المحل عن ان بجي للجرود تابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز التقى واذا اضيف
 لا الظرف جاز ان يعمل فيما بعده وفانضبا نحو اعجبني من ضرب اليوم زيد اصر قوله
 واعاله باللام قليل وانما قال استعمال لتقدير دحوه اللام على ما يتقدم المصدل الفاعل
 به وهو الحرف المصدلي وليس كذا اللام في ابيهم كذا اللام في ابيهم الفاعل والمفعول لانها
 موصولة تدخل على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان علما
 لثابتة اسم الفاعل كما ينبغي لا لثابتة الفعل قبل واما يات في القرآن في من المصادر
 العرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء معد في حرف الجر نحو قوله نعم لا يجيب
 الجهر والسوء ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدل ويجوز ان يقال لا يستثناء منقطع
 وان يقال هو متصل والصاف محذوف اي لا جهر من ظلم وسيبوه والتليل الجاز اعال
 المصدل المعروف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اغداه لا يخال الفراء وراحي لا جيل
 وقوله لقد علمت اولى المعية اني كررت فلم انكل عن الضرب سمعنا فينفي على هذا ان
 يجوز نحو عجبني من الضربك زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لا يستعمل الا
 سمية فيه وقال في قوله اغداه اري في اغدايه قالوا ويكون منصوبا بمصدل منكر مقترنا

صغيف النكابة نكابة اعداءه فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه وان كان مطلقا
 اي مفعولا مطلقا فالعمل بالفعل استا كان العمل بالفعل المقدرا كما ذكرنا من نقد وتقديم
 المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او ضمرا جارا لا يظهر واما ان كان
 لا ضمرا فيجوز بهذا الكلام فيه وهو ان كان بلا متعديا كان العلم ان المفعول المطلق لا يكون
 من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل فيه كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينصب
 بل يكون بلا من الفعل اذ صار اسم فعل كامل واما يقال انه بلا من الفعل مجازا لم يحسن الظاهر
 الفعل فكانه بلا منه لما لم يحسن ان جميع بنية وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والبدل
 منه فاذا حذفت الفعل حذفت الاضافه فصار الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام
 الفعل فهو بمنزلة زيد اي اضرب بيدنا ضربا بالمصدر على في المفعول لكونه كالفعل لا
 الثاني له بان والفعل دليل كونه كالفعل وليس كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك
 باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السري بل العاقل هو ذلك بالمقدار فعلى
 من ههنا يجوز تقديم النصب على المصدر لانه اما عامل لا يتقدم وان هو ان المانع من
 تقديم المفعول فاما غير عامل فالله وان لم يكن الفعل حذفا كما في من بان يداوي مجرى
 اضرب ضربا زيد فالعمل بالفعل لا المصدر والظن كلام الحجة ان المفعول المطلق المحذوف
 وفعله لا زما للحدث او جاز فيه خلاف هل هو العامل ان الفعل هو العامل ولا يربى ان العمل
 للفعل على كل اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو القائم مقامه كما ذكرنا في الضعيف
 يبيع المصدر عن العمل كما يبيع المصدر عن العمل كما يبيع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى
 الفعل بسبب الضعيف الذي لا يدخل الا فعلا ومن ثم يبرز الوصف ثلثها عن العمل ويجوز
 حمل التراجع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو لا يرجع لعقد الشاكل كما مر في باب
 استثناء ويجوز التراجع على محل الجوز ايضا خلافا للجرى في الصفة قال ان الصفة هي
 في المعنى والعامل فيها واحد قال ان جميع هذه القوة موجودة في التاكيد وعطف البيان
 محذوف البلية فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنه وكذا في عطف
 النسق قال لا بد لي من الظاهر من كلام سبويه منع العمل على موضع الجرود باسم الفاعل
 بالصفة والمصدر وان جاء ما يوزن العمل على العمل اعني لئلا يصح او افعالا مفعلا او سونا
 من جملتك تلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سبويه

هو الحق لانه استا يترك للظاهر الى المقدرا اذا كان المقدرا اقرب من اللفظ من حيث كونه
 اعرابا والظاهرة بناء كما في ياربنا نظريف فاذا نقد العمل على الظاهر كما مر بقوله طلب
 المعقب حقه للظلم استا ارتفع الظلم لكونه فاعلا حقه اي غلبة الظلم بالحق وبمعيل
 اسم المصدر عمل المصدر وهو شيان احدهما اوله على معنى من يدا في اوله ميم كالمعتل والستنج
 والثاني العين مستعارة بمعنى المصدر كقوله كثر بعدد الموت وعنى وبعد عطائك ر
 العطاء في العمل اسم اسم لا يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء عن يدي غير وبمعيل
 اسم المفعول كقوله دار يستقدي لانه كما لا يستقي فيه المذكور والنوت والمجوع
 اعتبارا به اصل ويجوز تشبيه وجهه ايضا ويجوز ان يكون محذوف في المضاف او ماء
 ذ وهو من ذوات هواله وفي تقدس لاوله مبالغة طلعت كان ذوالحدث الجسم من
 الحدث كمال اضافته يذ والله اعلم قوله اسم الفاعل الى قوله ما استق والى قوله قبل لا يخرج قوله
 ما استق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سبويه يبيع المصدر فعلا وحذفا
 والدليل على انه يربى بالفعل عن ضرب يضرب وان كان مذهب البير في ان اسم الفاعل
 والمفعول مستقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لم يمس قلم
 باجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لم يمس قلم لا ولي ان تقوله لما قام وذلك لما ذكرنا ان
 المجهول امر بذكر بلفظ ما وامله قصد التقليل ويجوز بقوله لم يمس فيه اسم المفعول
 ولاله والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة الشبهة ولا يشتمل جميع اسماء الفاعلين
 زيد مقاتل عمر او انا مقرب بين فلان او متبعد منه ويجمع معه فان هذا
 الاحداث نسبت بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر بمعنى الحدث
 يخرج الصفة الشبهة لان وصفها على لا تطلق لا للحدث ولا لاستمرار وان يقص
 بها الحدث شربت الى صفة اسم الفاعل فتقوله فحس جالس لان او غدا قال الله تع ضيق
 به صدرك وهذا مظهر في كل صفة متشبهة ويجوز بهذا التقيد ايضا ما هو على وزن
 الفاعل اذ لم يكن بمعنى الحدث عن فرس وغارب ومقدود وعذره ان يقال ان قصد
 الاستمرار فيها عارض وصفها على الحدث كما في قولك الله عالم وكاين وزيد صام
 النهار وقام الليل قوله التلا في الجرد ان يبرز الزيد فيه يخرج واستخرج قال المصنف به يبيع
 اي يلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من التلا في فعملوا اصل الباب له فلم يقوله

حاشية
 اسم الفعل

اسم المفعول والمستعمل وفيما قال بطلانه ليس المقصد بقوله اسم الفاعل اسم الصيغة
لا تية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء حتى يقال اسم المفعول والمفعول
المستعمل يعني الذي فعل الشيء حتى اسم المفعول والمفعول بل يقال اطلق اسم الفاعل
على من يفعل كالتكرار والتدريج والجاهل والصام لا لا اغلب فيما بين له هذه الصيغة
فعلا كالقيام والقاعد والخرج والسفر كذا شي قوله وس غير الثلاث في شمل الثلاثة
ذات الزيادة والرباعي المجرد بالرباعي والمجرد بالرباعي ومنشعبه الرباعي فيكون المبيح بوزن
مضارع السبي للفاعل بيمين مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الواو
وان لم يكن في المضارع مكسور كالتدريج ومضارب وديبا كسر يمين مفعلا بفتح العين
او يقيم عينه اتباعا للميم قالوا في منقح ومتين وديبا مستحق من مفعلا بفتح العين
فهو عاشب والفرس فهو فارس وايقعه فهو باقع ومنه قوله تع وارسلا للربيع لو فتح على بعض
الناو يذنت وقد استحق من مفعلا بكسر العين بمفعلا بفتحها في نحو تشب فهو مشتب
فهو محض والفتح اي افسح مفعلا قالوا فاجاء فاعل بمعنى مفعول نحو ما دافق اي مدحوق
عيشة راضية اي مرسية وللاولي ان يكونا على النسب كتابا وسائب اذ لا يلزم ان يكون
فاعل الذي بمعنى النسب مما لا يصلح كتليل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فسر
للنسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل كونه يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تع ان
كان وعدا ماينا اي ما ياتي بالاولي انه من انيت لا ماري فعلته فهو بفتح قوله كان وعدا مفعولا
قوله ويعمل على الفعل اي قوله المبيح اما اشترط فيه الحال والاستقبال للمفعول في المفعول
في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الدفع كما شرط زمان واما اشترط
احد الزمانين ليم مشابته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا بي معنى الماضي شابه معنى لا
لفظا لانه لا يوزن نه مستقر قوله ولا اعتماد على صاحبه اعلم ان اسم الفاعل والمفعول
مع مشابتهما الفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعلا في الفاعل والمفعول كالفعل لان طلبهما
لهما والمفعول فيهما على خلاف وضعهما لا يمتد صفا للذات النصفه بالمصدر اما قايها
كما في اسم الفاعل او باقاع عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي لافلا
ولا مفعولا فاشترط للمفعول اما يفتقها بذكر ما وضعها خارج اليه وهو ما يخصها
وذلك لانها وصف للذات بهمة متصفة بالحدث الذي استقامته مذكور

فبطلها لا يخصها ما كرر من ضرب ومنه وب بخلاف الالة والوضع والزمان كالضرب
والضرب فانها صنعت للذات البهمة المتصلة بمحدثها غير المختصة بابيها
قبل واما فرقها بغير حرف هو بالفعل اي كحرف الاستفهام وحرف النفي وبني
لصاحبه البدء اما في الحال محذو يد مضارب اخوه او في الاصل محذو ويد مضارب اخوه
وطنتك مضارب اخوك وان زيد اذهب غلاما والموصوف محذو في رجل مضارب
زيد او في الحال محذو في زيد راكبا وقال ابن مالك قوله كونه خبر المبتداء وحال ايضا
معتمد على الموصول لكنه مقدور عليه تكلف لا سيما في الحال فان في الحال جامدا موصوفا
فالمشتق كقوله تع انا اقولناه قرانا عزما قليل وهو الذي يبيح الحال الوطية قوله ان المضرب في
الاولي كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي يستعمل مضارب الزيدان او مضارب اخو
ولا مضرب اخوك ولا زيدا وانا قائم ابوك قد يكون النفي غير ظاهر بل هو ولد به نحو
انا قائم الزيدان اي ما قائم الزيدان ويقدر ولا استفهام محذو قائم الزيدان ام قاعدان ولا
يكون عمله غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة محذو قائم الزيدان كما مر في باب البدء
قوله وان كانت لما في وجبت الما في الاضافة محذو يعني يحسب ايضا ان ما في بعد
ما يكون مفعولا محذو مضارب زيد اس ويكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك
ولا حار ان لا يضاف محذو مضارب اس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا يضيف
الا ظرف او جار والمجروح محذو زيد مضارب اس بالوسط لانه يكفيه ما رايحة الفعل
فيعمل فيهما اتفاقا والجار الكافي ان يعمل بمعنى الما في مطلقا كما يعمل في الحال والاستقبال
اسا فسل يجوز محذو زيد معطية عمر اس درها وطان زيدا اس كريبا قال تع جاعل ال
سكنا قال السبي في لا جرحا هاتان يقال انا نصب اسم الفاعل والمفعول الثاني ضرب
حيث لم يكن الاضافة اليه لانها اضيفت الى المفعول الاول فاكفى في الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الما في من معنى الفعل ولا يجوز ان يعلا من دون مثل هذه الصيغة ولهذا لا يجب
عاملا في المفعول الاول في موضع من الواضع مع كثرة دون في الكلام وقال ابو علي وجماعة
معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطية زيد بل وما اعطية قال
درها اي اعطاه درها كقوله في الفاعل ليك زيد ضارع قال لاند لبيبي رد اعلى الفاديه
لا يستقيم ذلك في هذا طان زيدا اس فاعدا للزيم حذف احد مفعولي طان والفارسي ان يترك

في المعنى

جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجي فيه افعال القلوب ويضعف مذهب
السيراني في قولهم هذا صار بزيد امس وعمر ادا الاضطراب هاهنا في نصب عمر
لان حمل التابع على اعراب المتبع الظاويل والاستدلال الكسائي في محذوره وكلهم باسط
وراعيه لانه حكاية حال الماضية قال لا بد لي من حكاية الحال بقدر نفسك
موجود لان في ذلك ان يقدر ذلك الزمان كانه موجودا لان لا يريدون به ان اللفظ الذي
في ذلك الزمان محلي لان على ما نلفظ به كما في قوله وعما من تميز بل المقصود بحكاية
الحال حكاية المعاني الكائنة حال اللفظ قد جاء الله ونعم ما قال مجي حكاية الحال لان
ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله فقام يقتلوا النبياء الله من قبل وانما
يفعل هذا في الفعل الماضي المستقر كانك تحضر للمطرب وضوء له العجب منه
فقله ريت الاسد فاحد السيف فاحد السيف فاذا تقررت انه لم يعمل مجي الماضي تشابه
اصنافه معونة يقرت اذا اضيف الى المعرفة عن مررت بزيد صار برك اس واما اسم
الفاعل مجي الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله واذا دخل اللام استوي
لجميع اى عمل مجي الماضي والحال والاستقبال وقال ابو حنبل في كتاب الشعر والرواين ان اسم
الفاعل ذو اللام لا يعمل الا اذا كان ما ضم الى الصارب وفيه اس ولم يوجد في كلامهم
لا ومعناه المجي والعمل ذلك لان الجرم من اللام لم يكن يعمل مجي الماضي فتوصل الى اعماله بمعناه
وانهم يكن مع اللام فاعل في الحقيقة بل هو مضى في صورة كما تذكر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك
ايضا عن سيبويه ولم يصح سيبويه بذلك بل قال الصارب زيدا مجي ضرب ويمضى
تفسيره بذلك انه على عمل مجي الماضي فالاول جوار حمله مجي الحال والاستقبال اذا
كان مع الجر يندل عمل بمعناه وجود المبرود وغيره عمل مجي الماضي والحال والاستقبال
واستدلوا بقوله فبت والهم في طوارقه من حروف رحلة بين الطاعين عذرا ويمضى
انصاب عذرا بوجه وبين الطاعين ولا استدلال بالمحتمل ضعيف مع كلامه من انما
ينصب مفعولا به والنظر في كيفية راحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا كونه في
الحقيقة فعلا وقال لا حقل انما ينصب ذو اللام مجي الماضي تشبيها للنصب بالمفعول
لا لانه مفعول كما في زيد للسن الرجة وضعف ما قال الظاهر ونقل عن المازني ان انقضا
النصب بعد فعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عند ليس بموصولة كما في

الموصولة انت فليس ذو اللام في الحقيقة فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل بالصدر
المقتضى الى مفعوله به بانفسهما ان يعمل باللام مجي انما صار بزيد وايجبي من ذلك
زيد وكان لصنفهما المزمع لهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المصنوب
عليه كقولهم للذو يا عقربون وقولك لزيد صرب ولخصاص اللام بذلك من يري
خريف الجر لا فادتهما التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من مجي علم
وعرف وروي وجعل والياء عن انا عالم به الجواز مزيا ونقها مع افعالها ايضا كما يجي قول
وما وضع قوله مثله ابنته المبالغة العاملة اتفاقا من الصبر بين ثلثه وهذه الثلثة
ما حوله اليها اسماء الفاعلين التي من التلا في عند قصد المبالغة قال في الزوام مجي
مقدما على العرب خصالها الكنايا وفي كلامهم انه لم تباروا بكها اى ممانها وقال
صرب مفضل السيف سرق ممانها اذا عدوا اذا فانك عاقروا بها بنى مفعول
وقوله من افعل مجي حسان ودره من احسن وادرك وقال شمس مهاري ابدان المبرود
بما سبق العليات لاحود ولا قرم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل ادخل اليه
او فعل عمل ايضا واشد حتى شارها كيل موهنا عمل ما نظر اياها بات السيل لم يتم فكيف مبالغة
كان مجي البرق وشارها اى شارها والضمير للاق ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان
ظرف لشارها ولو كان فكيف ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه راحة الفعل عند
له بان كيل مجي مكل موهنا مفعوله على الجواز كما يقال اقيت برك فليل اذن سب
مفعول قلت لا استدلال بالمحتمل لا سيما اذا كان بعيدا واستدل على عمل بقوله حذرا
ما عتاف واس ماليس يجي من لا قدر وسعه غير وقال ان البيت مصغر يروي
عن الاحق ان سيبويه سالي عن شاهد في تقديم فعل فقلت له هذا البيت اذا لم يكن
فيل وفعل ما حوله اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطير وفطن فلا خلاف في انما لا يجي
اذ كلامنا في انية المبالغة لا في الصفات المشبهة فتدبر فليل مبالغة مفعول كقولهم نفع عذا
اليوم على راي اس ويما تة الداعي السميع يهربي واصحابي هجي واما الفيل مجي الفاعل
كالجلبس والجلبب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا عند الكوفيين لا يعمل شيء من انية المبالغة
لغزات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جازت بعد ما منصوب فهو
عندهم يفعل مقدر وقال الصبر بين انما نقل مع فوات الشبه اللفظي مجي المبالغة

في المعنى ذلك القنصان فانهما من اسم الفاعل الشاذة للفعل فلا يقص من الصفة
المشبهة ومثابه اسم الفاعل ثم لم يشرط فيها معية الحال ولا استقبال كما لم يشترط
في الصفة المشبهة وقال ابن ابي شاذ لا تقبل بعينه الما فيه كاسم الفاعل ولا يات المشتق
في كونه الاطلاق المفيد للاستمرار وتقبل في المابقة وتجب معها صحها كان او لم يكن
قال ثم رادوا انهم في قولهم عمر دهم غير مجزئ وتقدم مضروب انبه المبالغة عليها
حازر كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عند قوله
المشتق والجميع مثله اي يعلم ان عمل اسم الفاعل واما الثاني وجمع السلامة فظ لبقاء صيغة
الوحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع الكسر فلكونه في الواحد قال من
به ومن عن ابي حنبل الطاق فتبت غير سهل قوله ويجوز ان قوله تخفيفا بعينه بالتعريف
وغيره اللام والعمل الضرب كقوله لما نظروا عوده للعتيرة لا ياتيهم سهم من ورايهم بطف في ذلك
لان اللام موصولة وقد طالت الصلة بصفة بضم المفعول فجاز التخفيف بحذف النون
كما حذفت في الموصولة في قوله ابن كليب اني اذا قتلت الملوك فكنا لا اعدل وقال وان الذي
حافت بفتح و ما ومن هو القوم كل القوم بام خالدا واما حذفت النون مع الجر كالصار يوان يد
صانعة ويشترط في عمل اسم الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان
والوصف من جانبته عن تأويله بالفعل فلم يخرج التثنية والجمع وجوب بعضهم عمل المصغر والي
قياسا على المثنى والجمع وليس بعينه لما ذكرنا فاما قولهم اناس عمل سويدي من سخا واما حازر
لكون المفعول ظرفا وبكيفية راحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فضل اسم الفاعل المضاف
الى مفعوله عنه بظرف قال وكذا حلف المحرم جواده اذ لم يحام دون اثني حليلها او كذا رجلاه
وقد شاذ ايضا الفصل بالمفعول عن محيطه الدرم عمر كاهاء في الصلة عن قوله تع قبل ولا دم
شركانهم فان عطفت على الجر ب اسم الفاعل فان كان بعينه الما فيه عن هذا صار زيد اسر عمل
فالمختار ج المعلن بجملة على اللفظ والنصب جائز لكن باصنافه من يبين لفظ اسم الفاعل
ان لم يعمل ولا ذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدرا لا ما صيغ الوافق المصغر لا ان يكون
منالك ما يدل على خلافه وهذا صار زيد اسر وعمل عذ وان كان بعينه الحال ولا
استقبال جار النصب والجر على اللفظ اري يبقى هذا الخلاف فان النصب جملة على
الحل او بما مل مقدار فان كان بما مل مقدار كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل

اول من تقدير الفعل المرافق المقدر والظ والتشد سيبويه هل انت باعت ديارك
او عبد ربك اخا عول بن علقم قوله اسم المفعول الى قوله غلامه ودهما قوله وقع عليه بعينه
عليه او جري مجزئ الوقوع عليه ليدخل في امر حديث ضربه فهو موصولة علمت عدم جرك
فهو معلوم وبعينه اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول
به يقال فعلت به الضرب اي واقفته عليه لكن حذف حرف الجر فضا والصغير مرفوعا
فاستل ان البارز المجزئ كان مفعولا مالم يسم فاعله كان قياسه على رنة مضارعة كما في اسم
الفاعل فيقال ضربت بعين ب بعين من وب لكنهم لما اد اسم حذف المفعول في باب الفعل الى
مفعول فتصلا تقيين ولدهما للفرق فغير والتلا في لم تثبت التقيين في لعنه وهو اسم الفاعل
لانه وان كان في مطلق المركبات والسكنات كضارعة لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة
ولا المركبات في اكثرها كالحركات عن يضر فهو ناصر ويجوز فهو حاسد اما اسم الفاعل من الفعل
فهو كضارعة في موضع الزيادة في عين المركبات فقيين و بزيادة الواو فتفتح اليم ليلا
يتوالى صفتان بعدهما ولو هو مستقل قليل كمزود ملول وعصفور فيبقى اسم المفعول من
التلا في بعد التقيين المذكور كالحاروي على فعله لان ضمة اليم مقدرة والواو في حكم
التاني من الاستنباع كقوله ابن ابي اسود وصيغته من جميع التلا في على وزن مفعول وب
غير التلا في على وزن اسم الفاعل منه لا في فتح ما قبل الاخر كذلك في مضارعة الذي يعمل عمله
اعني المضارع اليه للمفعول وقد شد ضعف الشيء وهو مضموف اي جعلته مضاعفا
قوله وامر في العمل ولا اشتراط كاسم الفاعل يعني ان اجاله في عمله عمل ففعله او المضارع اليه
للمفعول الحال اسم الفاعل في عمله عمل ففعله الذي هو اليه للفاعل وحالة في اشتراط الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه وعرف في الاستفهام والنف كالحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا يحتاج في
عمل الرفع الى شرط من كاي في باب المضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط
الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه
كما في الفاعل فان كان الفعل مستقيا يعني اسم المفعول منه بلا قيد حر جرك كما في باب المفعول
به وان كان لازما فان لم يقيد بحر لم يبن بناء اسم المفعول منه لم يبن بناء الفعل المبني
للمفعول منه اذ لا يستدل ابد من الاستدلال به فلا يقال المصوب كما لا يقال ذهبن ان
تقدري اني المجزئ جاز بناء لاسم المفعول منه مستدل الى ذلك البارز المجزئ عن سرت الى البلد

فهو ميسر اليه وكذلك في مستند في حذفت منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر
 عن القوس فهو ميسر في عنها والراي هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اسم المفعول به هو
 المصدرة كما ذكرنا وان اردنا ان لا يظن ان المفعول لا مع الحرف نحو سرت اليوم فربما قال
 ميسر فيه وكذا الفصح وان اردنا ان المصدرة فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال في ضرب
 ضرب ب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضرب وب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى
 ما هو مفعول سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كدب الخادم او لا نحو زيد معيط في درهم عليه
 اي معيط واما علامه فاضافته عين حقيقة لانه مضاف الى المفعول وان لم يضاف الى
 فاضافته حقيقة سواء كان المضاف اليه فاعله من حيث اليمين نحو زيد مضرب ب ضرب
 كقولنا للسير رضي الله عنه قبل الطف احذ الله قابله قوله الصفة المشبهة الى قوله البش
 قوله لان يخرج اسم المفعول المقدي في قوله لم قام يخرج اسم المفعول اللان المقدي في عرف
 الجرح واد عنه واسم الزمان والكان والمالة قوله على معنى البش اي لا يمتد والزم
 يخرج اسم الفاعل اللان كقيام وقاعد فانه مشتق من لان لم قام به لكن معنى الحدوث ويخرج
 عنه نحو ضارب وشاذب وطاق وان كان بمعنى البش لانه الحدوث في الاصل الحدوث
 ذلك لان صيغة فاعل موصومة للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا طرح في كل الصفة
 المشبهة الى فاعل كحاس وصياتي عند قصد النص على الحدوث والذي اري ان الصفة
 المشبهة كما انها ليست موصومة للحدوث ليست ايضا موصومة للادستقرار في جميع
 لازمة لان الحدوث والاستقرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليها فليس معنى
 حسن في الوضع لا و حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ
 على احد القيد في حقيقة في القيد المشترك بينهما وهو لا يقال فالحسن لكن اذا ^{طلق}
 ذلك لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يحن نفيه في جميع الازمنة لان حكمت شي
 ولا بد من وقع في زمان كان الظن يثبت في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيص
 بعضها كما يقول كان هذا حسنا او سيئاً وحسنا وهو لان فقط حسن وظهور في
 لا امر وليس وصيا قوله وصيها قوله على فعلها جميع الصفة المشبهة ليست بقبلي
 كاسم الفاعل واسم المفعول ويحي في مقدم من التعريف وقد جازت من اللان واليق
 اللفظ في نسبة كاسود وايض وادع واعود على وذن افضل واما علمت الصفة المشبهة

وان ترون صيغها الفعل ولا كانت الحال ولا استقبال واسم الفاعل يعمل بشابهة
 الفعل لفظا ومعنى كما مر لها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المستق
 هو منه ففي معنى ذوا مضاف الى مصدره حسن بمعنى دو حسن كما ان اسم الفاعل حل الحدث
 الشق هو منه فصار ب بمعنى ذو ضرب لا منق بيمها بمعنى لها من حيث الحدوث في
 احدها وصفا ولا طلاق في الاخر كما ذكرنا وتعلمت المشابهة اسم الفاعل بكونها صفة
 شتى وتوت كما ان اسم الفاعل صفة شتى وتجمع وتوت ومن ثم لم يعمل التفضيل
 لان اصل استعماله ان يكون معه من ومادام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت ولم يقصد
 ان تثنيتها وجمعها وتا يثنى اكتشيت اسم الفاعل وجمعه وتا يثنى سواء لانه لا يطرده
 في الاوان والعرب لانك لا تقول ايضون وايضنة كما تقول صابون وصانية مع
 على افضل ملاء على سائر الصفات على المشبهة فان قبل المشابهة التي ذكرتها حاصل
 في افضل التفضيل لانه تشابه اسم الفاعل واليمين من باب المبالغة نحو طاريت فظنه طولا
 فانا طيل اي ذو طول اي غلبة والطول فالطول منك بمعنى طاب لليمين من باب المبالغة لا في اليمين
 للحدوث كما كان ذلك في سائر الصفات السبهة قلنا له ما يقال ان بابا لمبالغة ليس بقبلي
 من جميع التلا في الذي بني منه افضل التفضيل ثم ان الذي ورد به ليس بمعنى افضل التفضيل
 اذ لو كان لوجب جواز بعده في الفعل الى المفعول نفسه او باللام كاسم الفاعل من باب
 المبالغة لان جمعه مستقد وان ينبغي ان يحزن انا الطول القوم او انا الطول للقوم نحو انا صان
 زيدا وانا صاناب لزيدا ولا يقدي في افضل التفضيل الى مفعوله المبالغة لانه لا يتبادر
 بخلاف واسم الفاعل من باب المبالغة فطعننا انه ليس بمعناه وان لم منه الغلبة على
 مفعوله كما في باب المبالغة فليس بمعنى لطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول
 بل بمعناه اخذ في الزيادة في الطول من مبتداء القوم بعد مشاركتهم اياهم فيه والمخالفة
 نقدية لقدي اسم الفاعل من المبالغة دليل يانه لعناه وقال المص لم يعمل المبالغة
 واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انا لان فعلها امكن تقديرها تفعل
 منها يفيد فايد فافعل على ذلك الفعل وليس لا فعل التفضيل فافيد فايدته فالجواب ما
 قوله ويعمل على فعلها بمعنى من عين شرط من ان من الازمنة الثلاثة لا بها موصومة
 على معنى هو طلاق واسم المبالغة على احد الاشياء المنسة فلا بد منه كما قلنا في

انتم الفاعل بل هو فيها اولي لصفها قوله وتقسيم ما يلحقها قوله في ذلك اعلم الصفة
 المشبهة اما ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمه حاضرة ولم يقسمها بحسب اثرها
 في نفسها لان ذلك من اعراب الصفات وقد يقدم ذلك في باب النعت والكلام
 ما عتاق في علمها في ايرادها في نفسها ثم معونها المذكور بعد ما ان يكون مضافا الى
 اللام مجردة عنها وهذه ايضا قسمه حاضرة وضارت سنة اقسام الصفة باللام مع التثنية
 من اقسام المصولة والصفة مجردة مع تلك التثنية ثم المصولة في كل واحدة من الاقسام
 اما من في منصوب او مجردة ثمانية عشر لان السنة صارت مصرية في التثنية وتقسيمها
 بالتثنية حسن وجهه يرفع المصولة وينصبه وحققه حسن الوجه كذلك حسن وجهه كذلك
 فهذا تنوع مع مجرد الصفة عن اللام وكذلك حسن وجهه الحسن الوجه وجه اثنتان من هذه
 السائل الثماني عشرة متعان باتفاق احدهما الصيغة باللام مضافة الى معونها المضاف
 الى المضاف الى الصمير من الحسن وجهه غلامه والحسن وجهه غلام اخيه ذلك لا يهاجم بعد
 لما مضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك انما قلنا بعدم خصوص اللفظة
 الحقة يحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف صمير الموصوف من فاعل لصفة
 او ما اضيف اليه الفاعل واستتاروا في الصفة كالحسن الوجه والحسن الوجه الغلام
 والحسن الوجه ابى الغلام وما يحذف التنوين من الصفة كالحسن وجهه وامثالهما معا
 كالحسن الوجه وانما يحصل باضافته الحسن الى وجهه احدهما التنوين لم يكن في الصفة
 بسبب اللام حتى يحذف والصمير في وجهه باق لم يحذف وما في التثنية والجمع نحو
 الحسن وجهيها والحسن وجههم فالتخفيف فالحاصل في الصفة فيجوز عند سبوت
 لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف والتأني من المستعنيين ان يكون
 الصفة باللام مضافة الى معونها المجردة عن اللام والصمير كالحسن وجهه ان وجهه غلامه
 استغنى مع حصول التخفيف بينهما بحذف الصمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت
 لفظية غير مطلوبة فيها التقريب لكنها في الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثله لانه
 يجوز هنا تعريف المضاف والمضاف اليه معا بحذف المحضة فلا يقل ان لا يكون على ضد
 وهو تعريف المضاف وتكرير المضاف اليه وشكلا منها تختلف فيها وهي الصفة مجردة
 عن اللام مضافة الى معونها المضاف الى الصمير الموصوف نحو حسن وجهه فيسويها جميعا

البصريين يجوز وانما مع قبح ويقولون انها لا يجي لا في من وية الشعر والكرفين لا
 يستعملونها ويجوز ايضا في السعة وجهه استقبا حها ان اضافة الصفة الى معونها
 لاجل التخفيف بحذف التنوين وجهه نصب وجهه فانه وان كان فيه ضميرين
 لكن الصفة غير مضافة لقصد التخفيف والحكمة يققون ان يبلغ افعيه ما يمكن منه
 ويقبح ان يقصر على اهل التخفيف اعني حذف التنوين ولا يقرض الا عظمة مع امكانه
 وهو حذف الصمير فلا يستقبح لاجل انه لم يحذف الصمير في وجهه مع انه حصل
 من الصمير المستكن في الصفة ما يشرط في الصفة المستقة من عايد الى الوصف والذ
 احاز ما نظر الى حصوله من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ان
 بالشاذ مستقلة بالفتح المنكوب وهو ان اضافة التثنية الى نفسه فان اراد اضافة حسن الى
 الوجه وهو هو في المعنى فذلك انما سغه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قلنا
 ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم لا سيما مع اننا ذكرنا
 بعد هذا النظم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوا في صورة المفعول الذي هو
 اجنبي من فاعله ثم اضيف اليه حتى لا يستكن في الظن وان اراد اضافة الوجه المضاف اليه
 صمير راجع الى موصوف حسن فكانت اصبحت حسنا لصميره وذلك لا يجوز فليس
 بشي لان ذلك لو امتنع في المحضة ايضا وقد يقال فيها واحد اسد وعبد بطنه وصدر
 بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سبوت له لحيها في الشعر قوله السباح اقامت على
 بينهما ما رتا صفا كيتا لا على عونا مصطلها وقال البرد بل الصمير في مصطلها
 الى لا اعلى لانه جمع في معنى الشئ اذ هو الجانين وليس للجارتين الا اعلى وان جمعا
 مباحا لهما كقول رائق السيلك ومنظرا فالالف في استظهار راجع الى رائق
 لانه رائقان فكانت جازنا مصطلها على فليس فيه الا ضم واحد وهو
 المستكن في جازنا فهو كقولك زيد حسن الغلام فيصح فعله اي فعل الغلام ويعني
 بمصطلها على ما تحت وهو الوضع الذي به اصابه الرخان اكثر فاصل الحجر ابيض اعلاه
 كيت جرد ايسر وما ذهب اليه البرد تكلف اللفظ مع سبوتيه وبقيت مسئلة
 اخر بان من السائل الثماني عشرة قسما ان الثماني عشر قسما عند النحاة استحسانها
 المع وهما العنان اجتمع في كل منهما ضميران وهما الحسن وجهه وحسن وجهه

المعول فيهما وجه استقبالهما ان الضبط في معول الصفة التثنية اذا كان معرف
مع كونها فاعلا للصفة انما كان ليس وفي صورة المعول فلا يستقيم الاضافة
اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة لا يرفع عنها فيجوز في الظلال الصفة
الرافعة للظاهر في المرفوع بها نحو ترك زيد ضارب غلامه عمر الضارب هو
غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقيمة في المحضة التي هي اصل عين المحضة
فجعل المرفوع في صورة المعول لان الصفة الناصية غير المنصوب بها في المعنى لا
ان الضارب غير عمر في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان اضافته
كاضافته الشيء الى لا جوبى فنصب معول الصفة اذن لا محل في طية الجرم كما كان الحسن
وجهه بالجر مستعانا بالقياس امتناع نصبه ايضا كما لم يجر من وجهه بالجر لا في
الشراذ هو تهديد بالجر ليس مقصودا بداته قال انفسها الى من نفاهاكم الزم
وادمه سرانها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسائل الحسن الوجه حسن وجه
يرفع للوجوب بينهما فمما حسن ان لا محل لاصلها كثير الا استقلال وانما كانتا اصلين
لان الوجوب فاعل في الاصل ان تقاعه بالصفة واذا وقع بها فلا بد من الصنير
في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما فرع احسان في القياس
كثر لا استقلال الحسن وجهها حسن وجهها على التميز والحسن الوجه حسن الوجه بالجر
على الاضافة اما حسن انصاب المعولين في القياس فانك قصدت المبالغة في
وصف الوجه بالحسن فنصب وجهها على التميز حتى يحصل الحسن لاجل ان تقصلا
ويكون ايضا وقع في النفس لا بهام الاشم التفسير ثانيا كما في باب التميز فهو مثل
نصب زيد عننا فحصل التخفيف لفظا بحذف الصنير واستتار في الصفة والمبالغة
في المعنى ولما حسن ايجار الوجه مع اللام فلا في حسن الوجه تخفيف حذف النش
من الصفة وحذف الصنير من فاعلها واستتار فيها وفي الحسن الوجه تخفيفا
واحد وهو حذف الصنير لان فيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي التي من الصنير
مراعاة الاصلية في التعريف وهذا فائدة لفظية واما من حيث المعنى فيضها لا بهام
ثم التفسير وان لم يكن الوجه تينا كما في الاولين والى ليل انتقال الصنير الى الصفة
هاهنا انك تقول في المرفوع عند حسن الوجه وفي الشيء بالجميع الزيدان حسنا

الوجه حسن الوجه ولا تاني هذه العلامات في الصفة لان فيها صين
مستقر عز قام رجلا عدوا علمانه وانما جاز استناد الصفة الى صنير صاحبها مع كونها
مستقلة في المعنى الى سببه لكون تلك الصفة في اللفظ جازية على صاحبها جازا وحالا ان يفتا
وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه
فانه يقص بالحسن وجهه ان كانت غير هاتين ابيض الحية اي شيخ كبير لا الخوان
اي متقربهم فيحسن اذن ان يجعل صفة نفسه كصفة فيستحسن صين في صفة فيخرج
السبب اذن غير ظاهرا الفاعلية الى الضبط ان الجرم لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك
مرفوعا على ان يكون بدلا من الصنير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجر في اللفظ على صاحب اللفظ
السبب نحو زيد وجهه حسن ان جرت علمها الكفاية تدل على صفة له في ذاته نحو زيد
حمر ثوبه لم يجر استتار صنير في السبب فيها تنقيح زيد اسود فز من علام لاخ وزيد ابيض
الوجه والحسن غلاما لانه لا معنى للجميع لانه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور
ولا تدل صفة سببه على نفسه فكيف يصغر سببه صنير نفسه فان قيل ليس الصفة
في نحو زيد اصغر ثوبه تدل على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب هكذا قلت معنى كونه
صاحبها مفهوم من كون الثوب سببا لزيد لان صفت السبب لم يجر فلا تقول زيد اسود ثوبه
قال العرب بابا والعقود كلها فعليك العبرة بما ذكرت ومسألة لا يفتحة ولا في غاية الحسن
وهي حسن وجهه بالجر ادفيه فيه كل ما ذكرنا في حسن الوجه لا مطابقة وجهه لاصله في
التعريف اي حسن وجهه اربع مسائل فيجوز ان ينتهي الى منهما في حال السعة وتخصيصها
بضم ورة الشر كما يختص حسن وجهه الحسن وجهه بنصب وجهه على ما ذكرنا وهي
الحسن وجهه حسن وجهه الحسن الوجه حسن الوجه برفع الوجه في جميعهما ولا يلان
اتج من لا حيزان لعدم موافقته وجهه فيها لاصله بقرينان وجهه فيجوز اربع حلول
من عايد الى الوصف وحذف الصنير من الصفة ليس يقتضي كما مر ولا سيما مع حذف
ما يجر معه اي وجهه منه الوجه منه وقال ابو علي الوجه وجهه بدلا من الصنير
المستحسن في الصفة قال في قوله نعم مفتحه لهم لا يواب وهذا عمل الدم بالدم لان بدل
لا استتمال بينهما صنير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدلا من
الصنير كما في قوله لما في لسان للصيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان

في الاصل وكون اللام بدل الهمزة في العنبر فيما شرط فيه العنبر في عند الصبر بين ولسان
 بينهما وجه حسن لكن قد استعملها الاستنكار في الظن والاحسن الوجه وحسن الوجه بضم
 الوجه اما وجه حسن فلا من الضب وقية للبر وهو حسن كما وما استكار ظاهرهما فليظ
 ما هو فاعل حقيقة لا يجلي التبين وعند الكوفيين نصب العنبر على التميز لانهم يحرون
 ترفيع الميم كما في باب التميز وثلاث سائل في وجه لا يجوز في ضرورة الشر عند الصبر بين
 وجايزه في السعة من غير فتح عند الكوفيين وهو الحسن وجهه بضم وجهه بينهما حسن وجه
 يجر وجهه كما ذكرنا ولسان اطلاقا الحسن وجه الحسن وجهه بالجر فيها كما تقدم المجموع
 ثاني عشر سورة ولسان فاعل استقيح السائل الثالث القيمة المسوقة في السعة فعلة واحدة
 فيقول لما استكر صير السبب في صفة السبب لما ذكرنا من لا يجر اعرابها على السبب
 واستلزامها الصفة له في نفسه فصار بذلك صفة السبب كصفة السبب صا السبب
 كالفضلة وذلك الجية بعد الفاعل اي الصبر المستحسن فصب تسيبها بالمفعول في نحو الفاعل في
 اوجر بالاصانة لان الناص من الاصانة الى السبب انما كان رفعه لما ذكرنا من انه كاصانة الشيء
 في نفسه فلما استجر صير في السبب في الصفة واستخرج مجر في السبب ايضا لان الصبر
 في السبب انما اخرج اليه لتبين انه السبب واصفار الصبر في الصفة على انه سبب لانك
 تفرقه به لا الدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تفرق في الصبر في الصفة من الصبر
 في السبب فلو ان به كان تيجا وليس اسم الفاعل في نحو يذبحه صا ريب علامه كذلك لان الصبر
 في صا ريب ليس لاجل دلالة صفة سببه على صفة نفسه ثم تقول انتم الفاعل المذكور في الحسن وجه
 يجر الوجه في عدم التحقير في الاصطفاة اللفظية فثاكل امتناعها قوله والضرب على التشبيه بالفعول
 في العرفة على التميز في التكره هذا عند الصبر بين وقال الكوفيين بل على التميز في الجميع وقال
 بعض الكوفيين على التشبيه بالمفعول في الجميع ولا يولي التفضيل قوله ما كان فيه صير واحد
 احسن وما فيه صير ان حسن قد ذكرنا عليه قوله ومن رفعت بها فلا صير فيها لما كان معرفة
 الحسن والاحسن والقيح على ما ذكرنا مبينا على الصبر مهد قاعدة بتبين بها الصبر والعنبر
 والتجزع عن الصبر فقال الصبر اما ان يكون في الصفة او في معنى لها فان كان في المفعول فهو
 لانه لا يكون بانرا عن وجهه والوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم يرفع ظاهره انت
 لثانيتها الصبر ومن وجهه تشبيه وجهه فان رفعت ظاهرا فهو كالفعل من ثلث الثانيتها

ابن جني في المحرر في علم الفقه
 مجموع الفقه

افعال

الفاعل وتشبيه وجهه كما ذكرنا في باب اللفظ ثم اعلم ان حكم المفعول اذا كان معنويا باللام
 حكمه اذا كان معنويا في العرب باللام او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ حكمه مرتين
 حسن وجهه او الغلام وكذا لو زدت وجهه المفعول المضاف الى المضاف حكم المضاف الى المضاف
 حكم المضاف الى المضاف الى المضاف وهم جرحكم مرتين رجل حسن وجهه بصوته وحكم الجرح
 عن اللام ولاضافة الى الصبر حكم المضاف الى الجرح عنها بالغا ما بلغ حكمه رجل حسن وجهه
 حكمه رجل حسن وجهه غلام وحسن وجهه ابي غلام وهكذا لو زدت قوله واسم الفاعل و
 المفعول غير المتعدي مثل الصفة فيما ذكر يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول
 من الفعل المتعدي الى واحد فقط كضرب الغلام واسم المفعول من المتعدي الى
 اثنين هو المتعدي الى واحد عن زيد معطية غلامه درهمان من المتعدي الى اثنين نحو زيد
 معطية لفرع عن كذا يقال في اسم الفاعل للاداء في يد خارج الغلام وشاخ الضب وفي
 اسم المفعول اللانم زيد مصروب الغلام وهو رب الخدام من اذ كانا يعني الما يعني او يعني
 المضارع لا يمتد الى الاطلاق فان رفعها للسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما رفع
 باب الاضافة وانما جاز في معمولها الرفع الضب والبر ايضا لانها افرعاه على ما تبين قيل
 فيجوز في كل واحد منهما الثمان عشر سورة كما في الصفة سواء وانما يجوز استنار العنبر
 بينهما مستقلة من معمولها ثم نصب المفعول او جرح اذا كان يحصل لوصفها المتقدم
 وصفه بصل من مفعولها بضمونها كما قلنا في الصفة المشبهة من لا يجر ولا يجوز زيد قائم ابدا
 لا قائم ابدا بضم المفعول ولا مصروب بضم مفعول ولا مشروب وبما لا يخبر المفعول اذا
 يحصل فلا غلب لثقل هذا الموصوف والمقدم صفة اذا كان متعديين عن زيد صار غلامه
 عن ان صار ب عن غلامه ومعطية غلامه درهمان او معطية عمر بقره فان خذفت المفعول
 لم يجر نصب الفاعل او جرح اتفاقا ليلد بتشبه بالمفعول فان لم يفعول لا يجر فصفة المشبهة
 واسم الفاعل والمفعول الا وحين فان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فاسم السائل المفعول
 والجرح بالمفعول لم يستع عند اي على نصب الفاعل او جرح اجراء لجر وجهه وسفه
 غيره وقد يجر بعض الاسماء للمادة يجر الصفات المشبهة على فاعل ثمس الوجه اي حسن
 الوجه فيجوز فيه السائل المذكور وهو قليل لا يقل الصفة المشبهة ولا جني كما نقل اسم المفعول
 والمفعول بل يقل في الشيء لان يفتقد الاستفهام او النفي عن الحسن الزيدان وما حسن الزيدان

فانه لا موصوف لها ما يحتاجه فعل في سببه واما نحن ما زينا قائم للماربية ولا حسن وجهها
بحر الوجه اي لا معناه وجهها تنفع الوجه فان وجهها فان لم يكن سببا لهذا لانه سبب
للماربية التي هي سببه فان حلها لصفة ومعلقها عن الصمير الراجع الى الموصوف
لان الصمير المضاف اليه وجه راجع للماربية التي هي مضافة للصمير الموصوف فكان
قال ما زينا حسن وجهه جارته فعل حمل على المعنى لقولك من دت برجل حسنه جارية لا
فتبيحه وبرجل لا تبيحه وبرجل قائم غلاما لا قاعدين ومن هذا الباب على قول بل المبرد
مستطلاها اي مصطلي لا عالي اي مصطلي اعاليها كما مر قوله اسم التفضيل من اسبق من فعل التوكيد
بزيادة على غيره ينتقص نحو فاضل وزايد وغالب ولولم يزد عن مثله بان قال ما اشتق
من فعل لم يزد من زيادة على غيره فيه اي في الفعل يعني المصدر لا ينقص عن اطال او زايد
في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المني من باب المعالفة والاولي ان يقال هو
البيني على فعل الزيادة صاحبه على غيره في الفعل فيدخل فيه نحو جبر وخر لكونهما في المصدر
اخرين وانما تحققتا لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل في كل شرط ان يبي من
تلا في مجرد لم يكن ليس بلون ولا عيب لان منهما الفعل اعين عن زيد افضل الناس قال
غيره فوصل اليه بالشد ويحتمل مثل هو شدة منه استعملها وما هنا في وقياسه للفاعل قد
للمفعول نحو اعدد والوم واشهر واشغل شرط ان يبين من تلا في مجرد جاء منه فعل تام مثبت
مستتر فاقبل معناه لكثرة قولنا جاء منه فعل المختار من يدي وارجل من اليد والاول
فانه لم يثبت وقولهم اخذك الشاين اي اكلمها من ليلتك والاول شاذ واولا قولهم ابل من
النعام لم يستعمل منه فعل على ما قاله سيبويه وقال اللطيف ابل يابل ابالة مثل تنكس بشكس كتابة
اذا قلم بمصلحة لا يابل وهو افرس من غيره من الفرسية ولم يستعمل منها فعل ايضا
وقولنا نام احسن من غير الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير وقولنا
مثبت احتراز عن غير ما سبق بكلمة فانه لا يقال انيس وقولنا مستتر احتراز عن غير
نعم وبش وليس اذ لا يقال انعم واناس وليس وقولنا قابل معناه ملكة احتراز عن غير
عنبت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اعزب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحتمل
به عن بعض الصيغ الظاهرة كالسر والحي قوله تلا في احتراز عن الرابعي نحو حوج
قوله مجرد احتراز عن تلا في زابا نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحو هاتين لم يكن لانه

لم يكن تلا فيا بل راعيا كدحج او لم يكن مجردا بل كان زابا كما استخرج ولخرج بناء افضل منه لما ان ارد
من غير حذف شيء في المخرج لا سخالة واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلهذا
يلبس المعنى اذ لو قلت في دحج ادر لم يعلم انه من تكيب دحج وكذا لو قلت في لخرج مجدوف
المعنى لا لابس اخرج من المخرج وكذا في غيره فاعلم من المشبهة هذا كله بناء على انه لا
التفضيل لا افضل احقها وتلا ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله لان منهما افضل الميز
يعني انما لم يبين من باب الاولان والصيغ لانه جاء منهما افضل من غير اعتبار الزيادة على
غيره فلو بين منهما افضل التفضيل لا لابس لهما فلا يلحق لولت ومثلا سود يعني كونه للتفضيل
انه يعني ذوساد اربعين الزايد في السواد وهذا التفضيل انما يتم اذا بين ان افضل الصفة مقدم
بناء على افضل التفضيل وهو كذلك لان ما يدر على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما
على الزيادة على الاخر في الصفة ولولا ان سائق الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الاول
والصوب الظاهرة فان الباطنة بين منها افضل التفضيل من الاول من فلاح ولعل منه و
احق وار من واهج ولخرج واليا وانكس واعبي واعجم وانولد مع ان بعضها في منها افضل
لغير التفضيل كاحق وحقاء وار من وعناء واهج وهو جاد ولخرج وقراء واعجم واعباد
وانولد ومن كاد فلا يطرد ايضا اعلا له بقوله لان منهما افضل لغيره فالاوليان يقال لا يبي افضل
التفضيل من الاولان والصوب الظاهرة دون الباطنة لان غلب الاولان ياتي افعالها على
افعال افعال كاجين واسود ولخرج واصغر مثل كراما حاء من الثلاث عليهما واما الصوب المحسوسة
فليس الغالب فيها المزيدي فيه لكن بعضها المزيدي فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واهج
فانما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب الاولان بينهما حملا على احو واهج
ومالم يبي منه افضل وافعال كالبحر والقسم والعرج والحي فلم يبين منها لكون بعضها
تقبل الزيادة والنقصان كالعري البراءة في حمولة على القسمين المذكورين في الاستماع في
الكونين بناء افضل التفضيل من لفظ السواد والياض قالوا انهما اصل الاولان قال ايضا
من احت احتياض وقال لانت اسود في يميني من العلم وهما عند الصبيين شاذ وان قوله قال
نقد غيره يعني نقد التفضيل من المعاني التي تعد بناء التفضيل من الفاظها وهي المنسبة
والرابعي ولولا ان والصوب الظاهرة بين افضل من فضل بضع باء من حسن او كثر او عين
ذلك على حسب عرضك الذي يقصد ثم يربى بمبادر تلك الافعال التي اشبع منها افضل

للكثرة فقل من فيه ليست تفصيلية بل التبعية اي لست من بينهم ولا كثر
 حجة وهذا كما نقول مثله امهد محضاً من قويس افضل من علي من بين قويس
 افضل من علي فيقال محمد لا فضل من قويس اي افضل من علي من بين قويس
 ويحتمل ان يحكم بزيادة الادم من تفصيلية كما في قوله ورثت مملوكاً ولغير
 منه مريضاً نعم دخل المولى في البيت على ما قيل ان يقال افضل
 اخر عاريا من الادم يتعلق به من اي كثر منهم ولغير حيزا منهم لا منع
 من اجتماع الاضافة من التفصيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلاً عليه
 كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافة الى البصرة للتوضيح كما نقول في
 بعد اركانهم لم يستعملوا لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افضل مفضل
 على غيره مطلقاً فافهم ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يجزى المجرى من التفصيلية
 من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو وتقدير القول
 على كرم الله وجهه لان اصوم يوماً من شعبان احب الى من افطر يوماً من رمضان
 لان افطاريوما الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف
 فتقدم عليه السلام محبوباً الى نفسه ايضاً ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال
 انه محبوب عندي ايضاً ليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه الصلوة
 والسلام اللهم ابليهم خبراً منهم اي في اعتقادهم ان فيه حيزاً وابداهم في شر
 اي في اعتقادهم ايضاً ولا فم يكن فيه عليه السلام شراً ومثله قوله تع
 اصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً كانوا لما اختاروا وسحب النار اختاروا
 النار ويقال في التهامك انت اعلم من النار فكانت ان امكن ان يكون للحمار علم
 فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض لتشريك بينهما
 في شيء معلوم اتفان عن الحمار وما هو قهرهم انا اكبر من الشروا انت اعظم
 من ان تقول كذا فليس المقصود تفصيل التكلم على الشعر والمخاطب على القول بل
 المراد بعد هاهنا الشعر والقول وافتل التفصيل بينا بعد الفاضل من المفضل
 وتجاوز عنه فمن في مثله ليست تفصيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من
 زيد وافصلت منه فقلت باصل المستعمل يعني تجاوزاً بان بلاد تفصيل

فمن قولك انت اعز علي من ان اصن بك اي ما من من ان اصن بك من قويس
 على وانما جاز ذلك لان من التفصيلية يتعلق بافضل التفصيل بقريب من
 هذه المعنى لا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمر فغناه مجاز في الفضل
 عن مرتبه فمن فيما عن فيه كالتفصيلية لا في معنى التفصيل ومنه قوله
 على كرم الله وجهه ولحي ببا تعدك من تولد الياء يحسب والنقص في قولك
 اصدق وان في من ان تكذبك او تفرك اي هي مجازة من فوط صدقها
 عن الكذب ويجب ان تل من التفصيلية افضل التفصيل لانها من تمام معناه
 او تل معموله قال فانما زينا الغرض اخرج ساعته الى الصور من ربط بيان منهم
 قد يعصل بينهما بل وفلها عن قولك هي احسن لوانضفت من الشمس قد تقدم
 عليه في الشعر كقوله واستنزل الزباد فصراني من عقاب لرح الجري على منتهى
 ولينم ذلك ان كان المفضل اسوا منهم من اعلم زيدا من صفا اليه عن من غلام
 ايم اكرامت قوله فاذا اصيفت فله معيتان احدهما هو لا كثران يقصد به الزيادة
 على من اصيفت اليه انما كان هذا اكثر لان وضع افضل التفصيل الشيء على غيره
 فالاولى ذكر المفضل وليس قوله على من اصيفت اليه برضي لانه مفضل على
 من سواه من جهة ما اصيفت اليه وليس مفضلاً على كل ما اصيفت اليه وكيف
 بذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفصيل الشيء على نفسه وقوله الم في دفع
 هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفصيل
 عليه معهم بل الغرض التشريك معهم في اصل الفعل ليس في لانه لا يحتاج الى
 هذه الغرض بواسطة لان لفظ افضل يكفي في هذا الغرض لما ذكره بعد هذا هو
 قوله لا فعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله
 لا يحصل الفرع الا بعد الاصل فتقول لفظ افضل ياد على انصاف صاحبه بل
 الفصل فلا يحتاج لاحله الى شيء اخر ولا في في تقليل دخول المضاف اليه ما من
 في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لا فعل جهتين الى
 الكلام قد مضى الكلام في باب المال على الكمال قوله والثاني ان تقصد زيادة

مطلقة اي تقصد تفصيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده
وانما تصنيفه لاشياء الجرد التحصيل والتوضيح كما تصنيف ماير الصفات نحو
مضارع مصر وحسن العوم مالا تفصيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تصنيفه الى جماعة هو لعدم كقولك بنيتا صلي الله عليه وسلم
افضل من ايش اي افضل الناس من بين قريش وان تصنيفه الى جماعة من حبه ليس ^{حله}
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بل في
ذلك لم يسلط عن مدح يوسف لم يحسن عدك فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة
واحسن بني يعقوب وان تصنيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بعدا اى اعلم
من سواه وهو مختص بفيداد لا ينهائهم انتباه او مسكة وان قدرت المضاف اى اعلم
اهل بغداد من مضاف الى جماعة فيجوز ان يدخل فيهم قوله فيجوز في اول الافراد يعني
اول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افضل التفصيل ان يذكر معه ما يقتضيه
وصفه وهو من التفصيلية لانه بصوغته على هذه الصيغة المعينة لهذا
المعنى مقتضى القول عن الابتدائية كما ذكرنا فافضل التفصيل يتميز عما يشاركه في هذه
الصيغة من الوصف كاحمر والاسم ككل في مد النظر من التفصيلية فصار
كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمفعول او فعل وذلك ايضا قليل فلام
معه من لا يطابق به صاحبه تشبيه وجمعا وتأنيضا بل يلزم في الاخر الصيغة
الفردية المذكورة نحو زيد والزبدان او هند والحندان او الهندات افضل من كذا وذا
ثني وجميع وان كان تشبيه الاسم بجمعه وتأنيضا قبل كما فاذا اضيفته ولما
تفصيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كالفعل المصاحب له
في لزمه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفعول مذكورا بعده
مجرى بالاسماء ان الفعل المصاحب له مضارع للمضاف كما تبين في باب البناء
ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرى من مفعول بجميع
اجزائه والمجرى بالاضافة جميع اجزائه مفعولة لا صاحب الفعل الذي فيه
معها ولا فرق بينهما لفظا لا بد من ذكر من في لحد سماد والآخر فجان اجزاء المضاف
بهذا المعنى مجرى المصاحب له وجان ايضا تشبيه وجمعه وتأنيضا لقولك لفظ

لفظ من المضافة من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش مجرى
اجزاء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب له ولا يجوز مطابقتها لمصاحبه لا
نه مشكوك في ذكر المفعول بعده من هذا حسب المجهول ما ذكرنا ولا واما اذا قصدت
المضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب له اذ لم يذكر بعده المفعول وكذا في
اللام لا يشابه المصاحب له لعدم ذكر المفعول بعده صريحا فجان التصرف فيها
تشبيه وجمعا وتأنيضا فوجب مطابقتها لمصاحبهما وقيل ان المضاف يتصرف في
الذي من لاشابهته لفظا ومعنى لا فعل التعجب الفعل غير التصرف اما لفظا
فظاهروا ما معنى فلا نه لا يجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا ينبغي ان من
اصل واحد كما يجي في افضل التعجب واما زوال اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم
يكن بينهما علامة التفصيل اى من لا كان معهما المفعول صغف معنى التفصيل
فيهما فلم يشابههما افضل التعجب الفعل مشابهة فامة دخلهما اللام والاضافة
اللتان من علامات الاسماء فترج حاشي لا يسمية فلم يقتض من التصرف واما
المضاف بالاول فجان التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء
والى تجرده عن علم التفصيل وجان الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه
لم يجرد عن المفعول الذي كان مصلحا له اى العلم التفصيل واعلم انه يجوز استعمال
افضل عاريا عن اللام والاضافة من مجرور عن معنى التفصيل مؤ وباسم الفاعل
او الصفة المشبهة قياسا عند البرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال فنجتم
يا لزيد نقر الام قوم اصغرا وكبرا اي صغيرا وكبيرا وقال الاخر ملوك عظام
من ملوك اعظم اي عظام وتقول الا حسن ولا فضل بمعني الحسن والفضل
قيل ومنه قوله تع وهو هو عليه اذ ليس شيء هو عليه تعالى من شيء
وما كان بهذا المعنى فلزمه صيغة افضل اكثر من المطابقة اجزاء مجرى المفعول
الذي هو الا افضل اى فعل التفصيل مع من واما اوله فنحن حسب الصبر في انه افضل
ثم اختلف على ثلاثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وركن وركن ولم يستعمل
هذا التركيب الا في اوله ومقرفاته وقال بعضهم اصله اوله اى في الان الجاه
في السابق وقيل اصله اوله من الالف جمع لان كل شيء يرجع الى اوله من افضل كاشهر

ولقد نقلت المنه في الوجهين وارادنا اذا قال الكوفيون هو من عمل من ولد
فقلت المنه الى موضع الفارق قال بعضهم من عمل من تركيب وولد فقلت الولد
الاولي صرة ونقص يفي كنفس يفا فضل التفضيل واستعماله من مبطون لكونه
من عمل واما قولهم ولد واولاد من كلام العوام وليس بصحيح واما انهم قلبوا
اولي منه على مذهب جمهور الصبيان كما انهم في غير اصل على ما يجرى في القصر
وعند قال هو من وال اصل اولي وولد فقلت الوان منه كما في قوله ثم قلت
المنه الثانية الساكنة واما في اوس ولهذا رجع الى اصل المنه في قراءة قالون
عاد النبي لانه حذف اولي وحركة لام التعريف بذكره فالتحقيق المنهتين
قوله كاسبق معني ونقص يفا واستعماله تقول في نقص يفا الاول والاولان
الاول والاولان الاول والاولان الاولان الاولان الاولان الاولان الاولان
وهو اولهم وهو الاول والاولان يكون لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على الاصح
لاما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحك خفي فيه معني
الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه وانصاف ذلك المشتق به كعلم
اي و علم اكثر من علم غيره وحتك اي وحتك اشد من حتك غيره واما تظهر
وصفية اول بسبب ثاقيله بالمشتق وهو سبق بضار مثل مررت برجل اسدي عني
فلا جرم لم يعتبر وصفية الامع ذكر الوصف قبله ظاهرا مخفيا بالاول او ذكر من
التفضيلية بعد ظاهره اذ هي دليل على ان افضل ليس اسما صريحا كالفعل واليد فان
منهما معا ولم يكن مع اللام ولا صفة دخل فيه التثنية مع الجر لتمام وصفيته
كما مر ذلك كقولهم رضي الله عنه احمد اول ابدا ويقال ما تركت له اول ولا آخر
او يجوز حذف المضاف اليه من اول وبناء على الضم اذا كان مؤنثا بظرف الزمان
عن قوله لعمرك وما ادري واني لا رجل على انما نقد والينة اول اي اول اوقات
عد وهاهنا يقال ما لقيته من عام اول برقع اول صفة لعام اي عام اول من هذا
العالم وبعض العرب يقول من عام اول برقع اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل
انهم جعلوه ظرفا كانه قيل من عام قبل عامك وفي تاويل اول يقبل شكرا لان
اول الشيء اسبق لجزائه فمعني اول عامك اسبق لجزائه من الليالي والايام او

الاول اوقات ومعني قبل عامك الزمان الذي تقدم جميع اجزائه ولو كان
معني قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز
ان يكون اوله ههنا بمعني اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام
كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمانا نوسعا ولا سعيانا يقال انه
جر صفة المرفوع على قوله المرفوع في الموصوف لان ما بعد ذلك قد يجر فيكون كقولهم
ولا ناعب الاسباب عزابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فصل
هذا يكون اوله محذوف مفعولا ومفعولا اذ لم تره يداين ما قبل اسس ما رايته
من اول من اسس فان لم ترمد يومين قبل اسس قلت ما رايته من اول من اول
من اسس ولا يتجاوز ذلك اما اخر فقد انجى عنه معني التفضيل بالكلية كما ذكرنا
في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا
من اللام ولما لم يكن معني من مقدما مع المجرى طابق ما هو له تدبير وقا ينشأ
افراد او تشنية وجمعا وقد تجرد الدنيا والليل عن اللام ولاضافة اذا كانت الدنيا
بمعني العاجلة والليل بمعني اللحظة العظيمة قال في سعي دينا طال ما قد مدت وقال
وان دعوت الى جلي ومكرمة يوم اسراة كرام الناس فاد عيننا وانا حارب ذلك لا
نحاذر معني التفضيل منهما واما معني في قوله تعالى وقولوا للناس حسبي فليس قرابا بل
ومن في قوله ولا يجرى من حسن بسوي ولا يجرى من غلط بلين فليس ثانيا
حسن واسم بل مصدر وان كان الرحيم والبشري قوله ولا يعمل في مظهره الا اذا كان
شيء اعلم ان مشابهة افضل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا الاسم الفاعل ايضا كما تقدم
في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف والاشهر لا بشرط كما عرفت
وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلي اعتبار تلك الشروط نحو مررت
برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع الضمير المستتر
الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل مثل العمل لا يحتاج الى قوة العاقل واما المنقول
به فكلهم متفقون على انه لا ينصب بل ان وجد بعده ما يربط ذلك فافضل
والعمل الفضل الناصب لم قاله هو اعلم من يصنع عن سبيله اي اعلم من كل احد
يعلم من يصنع وكذا قوله اصرتب منا بالسيوف العن انسيا ولا ينصب شيء الفضل

كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان ينصب
 ذلك في الصيغة فمن الرفع كما مر وهو تخطيطه للاضافة الى ما كان مرتفعا ولا
 يرفع الفاعل الظاهر لا بالشروط التي تجي وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا
 يتعدي فعل التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء الفعل باللام نحو اقتض
 منك الزيد و ذلك لصعفت مشابته للفعل واسم الفاعل واذا كان لك ان تدسم
 اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعدى الى المفعول وهو صريح الزيد شديد وانا صار
 لزيد مع قوله كما وجب ذلك في الفعل لصعفت وان كان المفعول به لفعل فم منه
 مفعول العلم والفعل يتعدي الى المفعول منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادري واعرف
 والجمل وذلك لان افعاله ما بما تريدت في مفعولها الباعث علمت به وعلمت
 به وكذا اسم الفاعل والمصدر ونحو انا عا لرب وجاهل به وان كان المفعول به
 يتعدي الى الفعل بحرف الجر يتعدي اليه الفعل بذلك الحرف ايضا نحو انا امر منك
 يزيد واري منك بالفتاب ويتعدي الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت
 باللام ويقتى ثانيا في البابين منصوب نحو انا اكيه منك لعمر والفتاب واعلم منك
 لزيد منطلقا وان القياس ان يتعدي الى الثاني ايضا باللام لان الفعل لا يتعدي
 بحرفي جرتا تلي لفظا ان معنى الى شخصين من نوع واحد للمفعول بهما او زمانا
 او مكانين فان لم يكن فاس نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك
 اقم في العراق في بغداد وفي مهضان في الخامس بدله الجز من الكل واستغنى
 عن الضمير لشدة الجرية فان اختلف معينا للحرف عن مرتب يزيد عبر واي مع
 عمر والفظا مما جرت من البصرة الى الكوفة جاز وانصافا ثانيا في المذكر
 عند الكوفيين با فعل ينصبه بنفسه لا اضطرارا اليه وعند البصريين بفعل
 مقدور مدلول عليه با فعل فيكون ثاني مفعولي الفعل مع مفعوله الاول
 محذوفين او انا اكيه منك لعمر وكسوة الثياب واعلم منك لزيد اعلم منطلقا لا
 يجوز اظهار المفعول المحذوف ولا فعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام امام اللام
 فلما ذكرنا ان ما منصوبا فلا لا ينصب المفعول كما مر قال صاحب العينية لا يجوز
 حذف احد المفعولين الا في باب علمت فالاول ان يقال هو اشد منك

علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا مستطلي قلت اخبر من هذا كله وابعده
 التثنية علم منك باطلا لا مزيد وان كان الفعل يفهم من الحب والبصق بقية
 الى ما هو الفاعل في المعنى اي الحب والبصق الى من هو احب الى واشهر الى واجب اليه
 البصق اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدي الى البصق والحب
 بالي ايضا كقوله نعم حسب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول
 كاحد واشر واجز وقد مره غير قياسي ويتعدي الى المفعول من اي فعل كان
 من كما تقدم وهذا هو المفعول للاصل لا فعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب
 الفعل التفضيل الظرف لاكتفاء به براءة الفعل والحال المشابهة له نحو زيد احسن
 منك اليوم وراكبا والتميز نحو احسن منك وجهالان ينصب ما جعلوا عن معنى
 الفعل ايضا نحو اقر قد خلا قوله الا اذا كان هذه شرط رفع فعل التفضيل الفاعل الظرف
 قياسا مستلزما لصعفت قوله الشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفة
 قوله وهو اي افضل في المعنى لسبب اي التعلق بكذا الشيء والاشهر في اصطلاحهم
 ان يقال في التعلق السبب لا السبب والحرف في مثالنا من جهة المعنى التعلق
 الرجل هو الكل فان الاحسن في الحقيقة هو الكل لا الرجل قوله مفضل صفة السبب اي ذلك
 المتعلق الذي هو الكل اذا اعتبرت الاول اي صاحب افضل وهو رجلا في مثالنا
 مفضل قوله على نفسه الصمير للسبب اي هو اذا اعتبرت الاول مفضل واذا اعتبرت
 غيره ذلك الاول وهو في مثالنا يزيد يكون مفضلا عليه قوله منفي صفة مصدر
 محذوف اي مفضل تفضيلا منفي اي ان لم يكن ذلك التعلق باعتبار الاول
 فاضلا باعتبار الثاني مفضلا بل هو باعتبار الاول مفضول ارجله باعتبار الاول
 مفضول الكل الذي في عين مريد مفضل الكل الذي في عين جميع الرجال وان قلنا
 جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فتكون عا
 ان قيل كيف قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتى الخاء على انه
 لا يتعدي الفعل بحرفين مثلا تليين الاسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول
 وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه
 اي ملتبسا باعتبار الاول ومقتضاه كما تقول فضلت زيدا ركبنا على عمر ولجلا ومعنى

قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه باعتبار حاله
قوله لانه يعينه حسن قال الم انما لم يعمل افضل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل
عمل ذلك الفعل كما كان الاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر والحسن
ههنا يعينه حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكل حسنا مثل حسنه في عينه
فعمل افضل لانه لم يدر في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التي اوردتها نظرد
في جميع افضل التفصيل فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان يعينه
مررت برجل احسن منه ابو اي حسن ابو اكثر من حسنه كما ان يعينه احسن في عينه
الكل منه في عين زيد حسن الكل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو
رفعوا هذا لتقليل سبويه وهو افضل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهنه لاسم
الفاعل لا اضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بلا ابتداء ويكون الكل مبتدئا كما
قوله مررت برجل احسن منه ابو برقع احسن والجملة صفة لرجل ولا يحون ذلك
لان قوله منه بعد الكل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف
ومعموله باجنبي ولا يحون ذلك بل قد يحون ذلك في العامل القوي نحو زيد كان عمر
وصار يا وايه ههنا باجنبي مالا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الذي
لا يتعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكل مبتدئا وافعل خبره فله به تعلق من هذا
الوجه وعند الكسائي والفرافليس الفعل ههنا لا اجني لان البداء معمول عند
الخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قد علم منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين العامل
والمعمول عند سبويه باجنبي قلت يبقى الصنير في منه رجعا الى عين مد كوي وتقليل
سبويه بطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكل منه في
عين زيد وتقل عن الزهاوي جواز ذلك في التثنية والسماع لم يثبت الا في النفي ولا منع
ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا نحو قلما رايت رجلا احسن قوله ولك
ان تقول احسن في عينه الكل يعني ان لك في مثل هذا المثال المصنوع بالصواب المذكور
وجها احسن من اوله وهو ان تحذف المفعول الجرد بس وجزء الجرد دخل على الاسم
الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدله قل احسن في عين زيد من عين زيد وهو على
حذف المضاف اي من كل عين زيد لانه يفضل لكل على الكل لا على العينين

التفضيلية تدخل على المفعول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة لعرض
من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افضل التفصيل
داخله عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد ما بعد السبب المرفوع من المفضي
وعينه فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكل رجاء هذه المسئلة وان لم
يكن فيها فصل ظاهر لم يرتفع افضل بلا ابتداء لان رفعه الاول ولان من التفضيلة
مع مجزها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقوله احسن في هذه العبارة
بدله من قوله كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكل وذلك ان يعينه ما
رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا يزداد عليها من يعينه ما رايت احسن فيها اي
احسن منها لا مثلاً عند المعطوف في الوصفين اعتمادا على وضع العين
فتقول ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من زيد وقوله ما رايت
احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحس فهذا يدل
ابداً على ان به لسان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد
ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكل صفة
لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكل
فيها مزائدة عليها في حسن الكل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف فايد
عليه في ذلك الوصف في جالته وحده وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد
المرفوع لانه قوله كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين وادها
في حسن الكل فيها وهذا من الاستقار بعينه من قوله احسن فيها الكل منه
في زيد قوله كراي السباع واديا انصا ب واديا على انه مفعول لا اري وقوله
كراي حاله لانه صفة التكرار اذا تقدمت عليها انتصت على الحالية ويجوز
ان يكون عطف بيان لقوله كراي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك
عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفاً بقل بدلا من كراي السباع كما
كان احسن في عينه الكل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بواي
السباع واخرت به ركب منهم بواي السباع قوله لا اري الواو اعتراضية
قوله حيز بظلم طرف المعنى الكافي واديا يشبه واديا السباع وقت اظلامه

وما في قوله ما في الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت وقاية الله
وهو ظرف لاحرف وهو يعينه المفعول كاشهر ولحد قوله ثانية اي تثبتا
وتنقفا وهو تفعله من تركيب اي كحق يقال ثاني اي تثبت وهو منصوب
على التمييز من اقل كما في ذلك هو احسن منك ثوبا فيكون في الميعة فاعلاما
الى المرفوع المخلص ثوبه واقل ثانية مركباته ولو عبرت بالعبارة الاولى
قلت ولا امرى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلوة
السلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشرة في الحجته ولو عبرت
بالعبارة الثانية قلت ولا اي واديا اقل به ركب ثانية من وادي السباع ثم
ثم لا اسماء والحمد لله رب العالمين الفعل مادل على معينه في نفسه مقترن
باحدا لا زمثة الثلثة وهو حواصه دخوله قد والسين وسوف والجواز والحق
ثم فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف قوله مقترن باحدا لا زمثة الثلاثة لبي
الماضي والحال والا استقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرف حد الاسم
اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني لا اعترازي باب العنبرق واسم الفاعل
الح وهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فعل وما ورد على
عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو لم من الاعتراض بالمضارع
والا فعلا غير المتصرفه كعبي وشبهه فهو وارد على طرف حد الفعل اي
قولنا كل فعل فهو غير مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم
في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موصوف الخقيق مع التقرن
والوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فهما
هما سبوبة في التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل
ومعه التضييق في الحال يقال نفست لثاق اي وسعته وسوف اكثر
تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفاء فيقال سوف قد يقال
سي يقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وتكون الفاء التي كان تحركها
للساكنين نحو سوف افعل وكيف ان السين منقوص من سوف دلالة
بتقليل الحرف على تقرير الفعل وانما اختص بالفعل لكونها موصوفين للدلالة

على آخر الفعل من الحال الى الاستقبال ولحقص الجواز بلا فعال لانه لا يجوز
في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء والاصالتهما في الاعراب الحركات الثلاث
ونقص الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الحرف
فلما نقص الحرف فلما انقص الحرف لم يتحرك بشئ بدله الحرف فيبقى مجردا وماي ساكن او لولا
كراهة الخروج من اجاء النحاة لحسن ادعاء كون المضارع الميم مجردا ميمينا على
السكون لان عمل ما يمي جاز ما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل
كل كلمة اسماء كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة لاخر من شئ لا نطلب
العللة للبناء على السكون وانما يمي العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة
عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان محو لم يغزو لم يغش
كا غزاهم ولغش وانما حذف الاخر ليكون فارقا بين العرب المقدار عرب
والبيني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوم سكونه
انه لا اشتغال الحركة عليه لا للبناء واي حرف العلة ليكون تنبيها على انه
كما ليس الاعراب فيه نظا هرين بمقدار ايضا لانه محل الاعراب اي الحرف
الذي هو بدله علة بخلاف محو شي ولا في فانه انقيت حرف الاعراب
ليكون الاعراب فيه مقدارا فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير
اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت
الحالة الاولى اصلا لاحر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعراضية حاصلة
لها قبل دخوله العامل فخر انما ميمنا الجازم عاملا لتقلده اخر المضارع من الرفع هو
معمول وهو مع موقع الاسم او مجردة عن العوايل الى السكون وذلك لان عامل
الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو الجزم عنهما
او حاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع
قلنا ليس نزول الرفع اثر للجازم ومنسوب اليه بل هو منسوب الى ذوال عامل
الرفع اي الوقوع اما التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون ذلك
الرفع اثر لنزول عامل الرفع ومن قال عامل الرفع اثر للجازم واثر لاثرا من وال
الرفع اي الجزم او اثر للجازم قلنا نزول عامل الرفع قد يكون اثر للناسب ايضا

فيلزم ان يكون الناصب جازما واقية ما يمكن في تشبيه قوله النحاة ان يقال
 ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا
 الناصب جازما لان تعريفه باثر الوجود اي اولي من تعريفه باثر العدمي ولما
 لم يكن للجازم اثر وجودي عرفت بالعدمي فيجب ان لا يكون جازما لان تعريفه بالعدمي
 الناصب في ان يصير با وان يصير بوا وان ينصرف جازما لا لان تعريفه بالعدمي
 ولو اخبرنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة
 فيكون للجازم الطاري مسقطا للرفع الثانيث بثبوت عامله وما انفاله بعد
 ذلك من ايجاد رفع فينصب نوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان
 عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينصب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد
 اعتراض المذكور قوله ولحق تاء فعلت يعني به انقاله بضمير الرفع البارز
 وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مشاء ومجموعه جمع السلامته لا لعل
 فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في الشئ الفاعل وفي الجمع واوان فان لم يحد
 احدهما استشكل وان حذف البس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما
 اسكنت الفرق بينهما وبين الاحقة للاسم وكانت اول السكون من الاسم لم تحذف
 الاسم وثقل الفعل الملقى ما دل على زمان قبل زمانك يعني على الفتح مع غير الضمير
 المرفوع المتحرك الوارد قوله ما دل اي فعل دل عليه لا ينقص باسم ونحو وانما يخرج
 الى الصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان
 تلفظ الثقلة به لا على وجه الحكاية وقولنا لا على وجه الحكاية ليدخل فيه
 نحو خرجت في قولك اليوم زيد بعد خرجت اسر خرجت ماض وان بدل
 مهمنا على زمان قبل زمان تلفظك لانك حال وزيد تلفظ به لا على وجه
 الحكاية فيدل على زمان قبل تلفظ به ويخرج ايضا نحو خرج في قولك اليوم قال
 ن يداء من اس اخرج عذافا انه دال على زمان قبل زمان تلفظ للكاتب والكثير
 ما يستعمل في الانشاء لا يقاي من امثلة الفعل هو الملقى نحو بعث واشترت
 والفرق بين بعث الانشائي وبيع المقصود به لئلا ان قولك لبيع لا بدلة سرج
 خارج حاصل بعث هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقة لذلك الخارج فان

الكلام في

حصلت المطابقة المقصود بالكلام صدق ولا فهو كذب وانما بعثت لا
 نشائي وانه لا خارج له يقصد مطابقتها بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ
 وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام لا نشائي لا يحتمل الصدق والكذب
 وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقتها
 فاذا لم يكن خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف
 الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اداء نحو رجلك الله واما امر اكفوله عليه الصلوة
 والسلام في التمجيد اجر امر وقنه اسم لجاه بنفسه وينصرف ايضا الى الاستقبال
 عن الامور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تع وادي اصحاب النار
 اصحاب الجنة وسوق الذين والعلة في الموصفين انه من حيث المراتة المتكلم
 لوقوع الفعل قطعها كانه وقع معنى ثم هو مجاز عنه وينصرف اليه ايضا
 اذا كان متغيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وار فعلت فلا
 يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا وعذبتهم بعدها
 بيته وينقلب ايضا اليه بدولان الشرط وما يتضمن معناها ودخول ما
 الناسبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لقمتهما
 معنى ان اي ان دامت وليلا وكثيرا قديمي معها على الماضي كقوله تع كنت
 عليهم شهيدا ما دمت عليهم ويحتمل الماضي والاستقبال بعد هرة التورية
 نحو ساء على اقامت قعدت وبعد كما راجع حيث لان في الثالثة رابعة الشرط
 وكذا بعد حرف التخصيص اذ يحتمل الطلب والتفريع كما يجي في بابيه وكذا اذا كان
 صلة لم صولة عام هو مبتداء او صفة لتكثرة عامة كذلك نحو الذي انا في قوله
 درهم وكل رجل ثاني فله درهم لان فيهما رابعة الشرط كما ذكرنا في باب المبتداء
 قوله يعني على الفتح اما بان فعل الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بان على
 الحركة فلم يشابهه الا لام لو وقع موقعه نحو رجل ضرب اي ضارب فالضارع
 المشابهة النامة استحق الاعراب وهو مشابهة ناقصة استحق البناء على
 الحركة وايضا لوقوعه مواقع المضارع المذكورة قبل وحسن الفتح لثقل الفعل لفظا
 اذ لا يحذف علا فلا يشاء ما كان لا وسط بالاصالة ومعنى بدلة على المصدر والار

ويطلبه الرفق دايما والنصب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك
سكن اخر كواحدة اربع متحركات فيما كان الكلمة الواحدة وانما كان الضمير
الرفق المتصل بحرف الكلمة لان الضمير المتصل هو كالحرف وما قبله كما مر في
باب الضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا ولم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع
متحركات على الولا ولهذا قالوا اصل هديدي وعلبط هذا بدو وعلبط قوله
الضمير المرفوع احتراز من النصب نحو ضربك وضربا فانه لا يمكن قوله الضمير
احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يمكن معه لعدم توالي اربع متحرك
واذا اتصل به الواو انضم اخره لمجانسة الواو المضارع ما شبه الاسم باحد حرف
نايتا وقوعه مشتركان تخصيصه بالسين ارسوف فالهزنة للمتكلم مفردا
والنون له مع غيره والثاء للمخاطب والواو للمؤنثين غيبة والياء
للغائب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يفرق
من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع وموت والجره رفع
وجزم فالعجم المجرى عن ضمير بارز مرفوع التشية والجمع والمخاطب المؤنث
بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحدها
مثل يضربان ويضربون ويضرب والمعتل بالواو والياء بالضمة تقدير
والفتحة لفظا او للذف جزم والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقدير والذ
ويرفع اذا اجتزأ عن الناصب والواو مثل يقوم زيد قوله ما شبه الاسم اي
اي الفعل الذي يشبه الاسم وانما عرف المضارع بشابهة الاسم كانه لم يسم
مضارع الا لهذا ومعين المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الصنع
كان كلا التشبيهين لم ينفعا من صنع واحدهما اخوان مرصعا يقال نقناع
السخاوان اذا الخد كل واحد منهما مجلدة من الصنع وثقاله وقت الرضاع
قوله باحد حرف نايتا ليس بما للوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوق
مشتق كما وتخصيصه بالسين والياء ههنا للسببية ازمنة هذه المرفوع
على اول المصنف مع تغيير بعض حركاته سبب لمحصل الجهة مشابهة المضارع
للاسم وتلك الجهة وقوعه ستر كما ذكرنا فالياء فيه كما في قولك يريد

صحت كفا من في الترتيب قوله باحد حرف نايتا يخرج المصنف قوله
لوقوعه مشتركان بيان لوجه مشابهة المضارع لطلق الاسم واما مشابهة
لاسم الفاعل خاصة قبالوازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فذلك
عمل عمله تقدم قوله لوقوعه مشتركان اي هو حقيقة في الحال والاستقبال
وقال بعضهم من حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال وهو قوي لانه ان
خلافه من القرين لم يحل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال بل القرينة و
هذا شان الحقيقة والمجاز ايضا من المناسب ان يكون الحال صيغة خاصة
كما الاخوية وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لحقاء الحال حتى
اختلفت العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس زمان موجود بل هو فصل
بين الزمان ولو كان زمانا لكان التصنيف ثلثا والحال عند الحاجة غير الزمان
المختلف في كونه زمانا بل هو ما على خيسق الا من الزمان مع لان سوادا
لان ايضا زمانا او لحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصل
في قولك زيد يصل حال مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها باق ففعلوا
الصلوة الواقعة في الاوقات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع
يشبه الاسم بدو لان لا يتبداء بخزان زيد يخرج كما تقول ان زيد الخارج ولا
يقال ان زيد الخارج فان اللام الدخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم
تأخرت عن المبتدأ لدخول ان فيها تدخل على الاسم او على ما شبه الاسم
مرعاة لاصلها وهو المبتدأ وما قبله ان زيد الغي الدار فليقام الظرف مقام
الواصل كما يجي في باب ان وعند الكوفيين لام لا يتبداء الدخلة على المضارع
مخصصه له بالحال كما ان السين يخصصه بالاستقبال فلا يكون رجوعا
اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوز ان زيد السوف
يخرج المتناقض والصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على ثبات
التأكيد فقط كما كان تقيده لما دخلت على المبتدأ قوله لوقوعه مشتركان
وتخصيه بالسين يعني يكون منهما من غير رجل ثم يخص به واحد بسبب حرف
عن الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يخص باحد

بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند السببين لا لآل
توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع با
لاصاله لا للمشابهة لانه قد يوارد ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب
اشتراك الحروف الدخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتبيين ذلك الحرف المشك
وتعيين لاحد المحتملات فيعين المضارع تبعاً لتعيينه وذلك كقولك
لا يضرب رفعه فخلص الكون لا النقي دون الهني وجزمه دليل على كونه اليقيني
ومحذوف لا فاكل السمك وتشرب اللبن فنصب تشرب دليل على كونه
الواو للصرف وجزمه على كونه للعطف ومحذوف ما بانه حاشية فيظلمك
نصب يظلم دليل على كونه الفاء للسببية ورفعه على كونه للعطف محذوف
ليضرب جزمه دليل على كونه اللام للامر ونصبه على كونه الام كى واللام للوجود
وتغيير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه
معنى بمعنى محذوف زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب
في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل والمفعول محذوف كل الميزن زيد سواء كان الوجه
الملتبس في الاسم وفي الفعل اكثر من غير الملتبس او اكل او مساوية لها فانه
قد يطرأ في اكثر الحكم الذي ثبتت علته في الاقل كختم الوان في نقد
واعل الختم لها في بيد وكذا حذف المنة في تكرم ويكرم ونكرم كختمهم فاما
اكرم قوله فالمنة المستكلم مفردا بتبيين المعاني حروف المضارعة ليعلم
انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها ولا في اول اكرمت ايضا منة
ولبيت المستكلم لشوقها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضاً
فالمنة المستكلم وحده مذكور كان او مؤنثا والنون المستكلم مع غيره سواء كان
مذكراً او مؤنثا او مختلفين وكذا يصلح للجميع بلا اعتبارات التثنية وقوله
الواحد العظيم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز عن الجمع لعدم العظيم كالجاعة ولم
يجي للواحد الغائب والمخاطب العظيمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المقدر
فانما هو من الاستعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكور كان او مؤنثا مفردا
كان او مؤنثا او مجوعا والمونث الغائب والمونثين ايضا والياء للغائب

غيرهما اي غير المونث والمونثين فيكون للاربعة الواحد المذكور وشأن
والمجوع والمونث قوله وحرف المضارعة مقصور في الرباعي سواء كان
حروفاً أصلية كيد خرج اوفيه نزايد كيكوم واصله يكرم ويقطع وثقاتل اصلا
لافعال ثلاثي ورباعي فتحت حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لغتها
هي الاصل فكان في الثلاثي الاصل اولان الرباعي اقل فاحتمل الا ثقل الذي هو
الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر
حروف المضارعة الا لياء لغة غير اللجانيين اذا كان الماضية مكسورة
العين كما يجي في التصريف ويكسر الياء ايضا اذا كانت بعدها واو او
فلاصموني في الرباعي لا صيلة حروفاً حمل عليه الرباعي المزبد فيه كيف اعل
ويغفل ويغفل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لحقة واما اهراق يهريق
واستطاع يستطيع فنباي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجي في النص
قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تأكيد
اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التأكيد فقال جهورهم انه يشي
لتكبه مع النون ومين وانه مع كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط ولما الت
فحرف ولا حظ له في الاعراب فيبقى الجزان مبينين فان قيل لما امتزجا فهذا امر
الكلمة على النون كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء لما تركبا وهذا اعراب
مع هذا لا متراج على ما قبل النون كما اعراب الاسم مع امتزاجه بالتون على
ما قبلها قلت انما ذلك لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فربما عزا
الاسم بقدر ما امكن الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فتخرج جانب
الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب الصريين واما
لان علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لا في سبب هذا
على مذهب الكوفيون مع ان للعرب داعيا اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما
اعربوا ما قبل التنوين فزجوا بذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو شكا
ما قبل النون الركدة بالركدة المجتلية للفرق بين المقدم المذكور والمجموع المذكور
الواحد المونث فتفتح في الاول وهو مؤنث في الثاني وكسروا في الثالث لا جمل

الفرق ولما كان اصل الاسم اعراب لم يبنو مركبا مع التنوين بناء الفعل مع
الوزن وايضا لم يكن التنوين معه امتزاج قوي لا يري الى سقوطه في الوقف
وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرف على التنوين كما اعراب
على انه التانيث وقال بعضهم جميع ما انفصل به النون من المضارع باق على اعرابه
كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما استقل حرفا اعراب بالحركة المحلبة
قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار لا اعراب لامقدار كما في نحو علامي عليه من
المع وقال بعضهم المضارع يبنى مع النون في التركيب لا اذا استدل الالف نحو هل
نقتر بان او الواو نحو رضون او الياء نحو هل ترصين لان الصماير البارزة
تمتع التركيب لفصلها بينهما والحذف الساكنين في حكم التانيث فحق النقض
ونقتر بان كتحش ونحش فالسند الى الحد الا حرف التثنية معرب فقد
لا اعراب لاستقلال الحلة بحركة الفرق فان قيل فاد كانت معربة فلم لم يعرف
النون من الحركة كما عرف في نحو يصن بان ويصن بون ونقتر بان لما استقل
بحل الا اعرابي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحرف التي هو صماير قلت
كراهية اجتماع النونات وانما لم يدرك اعراب عند هلام على وزن التوكيد
كما دار على يد السب وقاء التانيث لمشابهة التنوين ولا اعراب قبل التنوين
لا عليها ولتشابهها نقلت الفاق في حذفها ولا نون جمع اختلف فيه
ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى للحافة قال سيبويه ان يصن بان شابه صرن
يعني انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على صرن حارنيان
بناؤه ايضا حملا عليه واذ لجان لك تشبيه الفعل بالاسم واخرجه عن اصله
من البناء فالاول في الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء ومع ان
هناك داعيا الى بانه وهو الزامهم لحل الا اعراب لا سكان لشابهة نحو صرن
وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدرا لاعراب لا الزامهم بحل
السكون ولم يعرف النون من الا اعراب جن فاس اجتماع النونين قوله واعرابه رفع
ونصب وجزم قد مضى علة اختصاصه بالجرم قوله فالصحيح المجرم تفصيل الا في
الافعال باعتبار الا اعراب يختلف في انواعها كما اختلفت في انواع الاسماء ونحوا

تبينته في الاسماء وبين ههنا اللفظ والتقدير في كل واحد من تلك الالوان
لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقدير ولم يبين اللفظ
لعدم اختصاصه قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يفر ويرى ويحيى فانه
ليس بالضممة لفظا والسكون جزم ما قوله المجرم عن ضمير بارز احتراز عن التلبس
بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المشي
والجمع والمخاطب الوثق نحو نقتر بان ونقتر بون ونقتر بين وانا جزم
عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضممة والفتحة والسكون بل بالنون
وحذفها كما يحى وانا نقيد الضمير البارز لانه لو قال المجرم عن ضمير و
سكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو نيد يصن بان وهذا
نقتر بان وانت نقتر بان واصن بان واصن بان بالضممة والفتحة والسكون
وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرم عن ضمير بارز
لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يصن بان بالضممة
والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير
البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون
ويقتصب ويجزم بحذفها وانما اعراب هذا بالنون لانه لما استقل على الالف
وهو اللام بالضممة لتناسب الواو والفتحة لتناسب الالف والكسرة لتأني
الياء لم يمكن دون الا اعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الا اعراب
بالكلية فجعل النون بدلا للرفع لمشابهة في العلة الواو وانما اخض هذا الى بدل
بالفعل الا حق به الواو والياء والالف دون نحو يدعوا ويرى ويحيى والفاء
وغلامي وان كان الا اعراب في جميعها مقدرا مانع مع كونها معربة ليكون
الفعل الا حق به ذلك الضمير كالاسم المشي والجمع بالواو والنون وذلك لكون
الف يصن بان مثابها الالف صان بان وواو يصن بون مثابها الواو صان بون
وان كان بينهما فرق من حيث الا حق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعليل على
اخره بالالف والواو في لفاق والنون بهما وانما جاز وقوع علامته رفع
الفعل بعد فاعله اي الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل

كما يجوز وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد
 واللين فالكلمة معها كنصير وسكين وعار ومقطو النون في الجزم ظاهر لكونه
 علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع
 في الجحد مع الناصب وجاء الفتح في موضعها وفي الامثلة الخمسة من الرفع لا
 الا بدله فصار النصب في الامثلة الخمسة في صورة الجزم وتحذف هذه النونات
 الخمسة مع نون التاكيد ما عند من قال الفعل معها يبين فظاهر ما عند
 من قال باعراب الفعل معها فلا جتماع النونات فيكون الاعراب معها معتدلا
 كما في قاض وتكسر النون بعد الالف عاليا فتقول بعض بان لان الساكن اذا حرك
 فالكسر ولي وقوي في الشراء نقدا في وقع بعد الواو واليا حملا على كون
 الجمع في الاسم وقد حذفها الا لاشياء المذكورة نظما ونثا قال ابي تاسي
 سري وتبين تد لي جردك بالعينر والسك الذي قوله والمعتل بالواو والياء
 بالضممة تقتدير استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة
 تستثقل الفتح لثقلها وربما يظهر في الضمة الرفع في الواو والياء كما يظهر
 في الاسم جر الياء كما يظهر في الاسم جر الياء وربما يظهر في الرفع في الواو والياء كما يظهر
 ويقدر لاجل الضمة كثير انصب الواو والياء كقوله بالله ان اسموا ولا
 اب وكذا في الاسم قال ايديهم بالقاع الفرق ايدي جر ان يتقاطين الورق وقد
 يقد في السعة ايضا كثيرا كقولهم اعط القوس باربعها وكذا يقد في الضمة
 مرفع الحرف الصحيح وجهه قال فاليوم اشرب عنب مستحق اناس الله ولا واعل
 وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم لحذف الرفع
 في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستقلال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد
 اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يجد في الاخر
 الثلاثة في الضمة قال الم ياتيك والابا تته فيقد رانها كانت متحركة فحذف
 حركتها للجرم او يقال ان الحرف حذف للجرم والحرف الموجودة لان لا شبايع
 كما في قوله فانظروا قوله يديع ورجاءه عن لم ياتي في السعة قوله ويوقع
 اذا جزم عن الناصب والجزم عن يقوم زيد وهذا وان لم يصح بان عامل الرفع

هو الجزم عن العوايل كما هو مذهب الغراء كالا يباد الى ذلك المذهب ولعل اختيار
 الغراء لهذا حتى يسلم من الاعراب الواردة على مذهب البصريين وهو ان ينادى
 قرعه موقع الاسم سواء وقع موقع الاسم مرفوع كما في زيد يضرب بي ضارب
 او مجزوم او منصوب نحو رجل يضرب ورجلا يضرب وانما يقع بقرعه موقع
 الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطيه اسبق اعراب الاسم واقوه وهو الرفع وتلك
 الاعراب انما كانت كارتقاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو
 الذي يضرب وفي نحو سيقوم وموقف يقوم لان حرف التنقيص من حرف
 لا يقال وفي جنس كاد ككاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويكن الجواب عن نحو
 الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لان تقول الذي ضارب
 هو على ان ضارب جزم مستند مقدم وكذا قايما الزيدان ويكفيها قرعه موقع
 الاسم وان كان الاعراب مع تقتديره فعلا وعن سيقوم ان سيقوم مع السين
 واقع موقع قائم لا يقوم وهذا السين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد
 يقوم ان اصله صلحية وقعه موقع الاسم كما في قوله وكذا كادت اينا وانما
 عدله عن ذلك الاصل لما يجي في بابيه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف
 المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحذف الرفع عنها ونها اذا وصل المضارع
 اما الماضي واما المصدا ولم يكن بينهما من الرفع بل حدث الحروف فاحلته عليها
 او ليس حالته على المعنوي الحق كما هو مذهب البصريين والغراء وانما عن
 عامل النصب والجرم لضعفها وصيرتها كجزء الكلمة وتعيين المضارع للحال
 بالان وانما وما في معناهما من الظرف الدالة على الحال وبلازم الابتداء عند
 الكوفيين كما مر قال بعضهم تعيين لها نغية بليس نحو ليس زيد يقوم ومباغها
 يقوم زيدا وما ن يد يقوم وباري يقوم زيد وقال ابو علي ان المطلق التثنية
 والمثنى للحال وقد مضى الكلام على ما في بابها رجي الكلام على ما ليس في بابيه
 ويخلص للاشتغال بظرف مستقبل كاصبر عذرا ونحوه وباسناده لا يتبع
 كيوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك الاسم والمثنى والدعاء والتخصيص
 والتبيين والاستئناف والترجي لان طلب الماثل محال وبكونه وعدا كقولك

واعداءكم وطمس اليك وبنين التاكيد ولا م الاسم اذ التلاوة تنقيد
 هو انما يليق به الم يحصل من وانه لا ضرب على ضعف ولا ضرب واما الم
 في الحال وهو ان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يجزى الخطاب ان الحاصل ان كان
 في الحال منصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا واما في الخطاب في الاعلى ان
 يطبع على ضعفه او قوته لم يكن كذلك اذا كان جراب القسم بما هو في الحال الظهور
 ما في الحالية كما ينبغي في بابها ويصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم
 فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذ ارتفع المضارع بعد هاء
 الحال ويصرف اليه ايضاً بالمصدرية نحو ود والوقد من وكذا بكل اداة
 شرط وان لم تقل الا لو فاما موضع الشرط في الماضي واما ان الشرط مستقبل
 لان ان ويهيئ اذ ان الشرط غير لو موضع الشرط في المستقبل كما مر في
 الظروف المبينة ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لا م الشرط الذي
 هو مستقبل ولا م الشيء واقع في زمانه ويخلص ايضا حرف التفسير في
 سببه من تنوعه وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك بل يبقى صلاحية الحال
 ليس بعيد لقوله لا اقول لكم عندي خزين الله لا يهني ويصرف الى المجهي
 بل وما الحارمة وقال بعضهم بل ما يدخل على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ
 المضارع ويبقى للمجهي كما كان الاول او لان قلب المجهي اظهر في كلامهم في كلامهم
 ويصرف الى المجهي بلوغا لما يوازيه ما فاما من صفات للملح في وينصب
 بعد ان وان واذن كي وان مقدرة بعد جني ولا م كي ولا م الجوز والقائ الروا
 وان كان مثل اريد ان تحس الى وان يضرب التي تقع بعد العلم هي المحققة من التيقن
 وليست هذه عن علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن هي
 الوجهان وان مثل اربح ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعد
 على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وفقت بعد
 الراي والقاء فالوجهان كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية وهي
 اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي ولا م اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت
 من حتى ادخل البلد وما يجره تقييد الشمس وان امرت الحال تحقيقا ان

ان حكاية كانت حرف ابتداء فتوقع وتجب السببية نحو من حتى لا يجره
 ومن ثم استنع الرفع فكان سري حتى ادخلها في الناقصة واسم حتى دخلها
 وجاز في التامة كان سري حتى ادخلها وايهم سار حتى ادخلها ولا م كي مثل اسلمت
 لا دخل الجنة ولا م الجوز ولا م تاكيد بعد النفي كان مثل وما كان الله ليعيدهم والقاء
 بشرطين احدهما الى السببية والثاني ان يكون قبلها ان امر ان ياتي واستقام ان ياتي
 او من وعرض والواو بشرطين للجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك والواو بشرط
 معني الى ان والماء طفة اذا كان المعطوف عليه اسما ويجوز اظها ان مع لام كي
 والماء طفة ويجب مع لا في اللام ذكر النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمر
 ثم اخذ بفصل وهو قوله فان مثل ان اريد ان تحس قول التي تقع بعد العلم محققة
 من التيقن يجمع وقومها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وجيزها في موضع المفرد
 سواء كان معمول الفعل ولا نحو عندي انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق
 كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو ملككت في
 انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجوا واطمع او اجتهت ونحو
 انك تفعل وقال ابن ابي عمير ان الفعل الذي يدخل عليه ان المفتوحة مستندة
 فكانت او محققة بحسبان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله ودوت وما
 تقييد الواردة التي في ضميرها جيبية عالم وفيهج البلاغة ودوت ان اخي فلا
 كان حاضرا وكذا في تعليل المصنوع من ذلك بقوله لو قلت اخي انكم تقوم وكان
 كان القناد قال لان التيقن يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه
 وذلك ان الالام ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه من
 فيصح ان يثبت هذا الموكدا عن قولك تحقق انك قائم وان يبقى عن قولك لم يثبت ان
 بهذا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معني التيقن ومعني ان تافيا او كاشا
 في لم يثبت انك قائم وجعلنا الى القصود فتقول اذا خفقت الشدة تفسا
 صرت خطاها فلا تقع مجرودة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان سخرج
 ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالمعلم وما يوردي معناه كالتيقن والتيقن ولا كاشا
 والظهور والنظر الفكري والاعجاب والنداء ونحو ذلك ان بعد فعل الظن تباريل

ان يكون ظنا غالبا متاحيا للعلم فلا تقول اعجبني ان استخراج او رجوت ان استخراج
 كما كنت تقول ذلك في الشكلة وذلك لانها بعد التحقير ثابت لفظا ومعنى
 ان المصدرية اما لفظا ظاهرا واما معنى فلكونها حرفا المصدر فان هذا الفرق
 بينهما فالزم قبل المحققة فعل التحقيق او ما يوردي موداه او ما يجري مجراه من الظن
 الغالب ليكون من نفس اول الاخر انها محققة لان التحقيق بالمحققة التي
 فائدتها التحقيق النسب واول فلها لم يجر بعد فعل التحقيق الصرفان المصدر
 واما بعد فعل الظن وما يوردي معنى العلم في المصدرية والشدّة والمحققة
 ولم يقنع بهذا لان الاولوية لا تقيد الوجوب فنظروا فان دخلت المحققة
 على الاسمية كقولنا ان هالك كل من يخفى ويتقل والعقلية الشرطية
 عن ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخر اذا المصدرية تلزم
 الفعلية المورلة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل في الاسمية والشرطية
 وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير منصرف كقولنا
 نعم اذ لم يبين اياهم يعلم الى قوله وان ليس لادسان وقوله اوله نظروا اي تفكروا
 الى قوله وعيبي ان يكون قد اقترب لم يحتاج ايضا الى فرق اخر لان المصدرية
 لا تدخل على الافعال غير المنصرفة لانها تكون مع الفعل بعد هاء تاء بل المصدر
 ولا مصدر لغير المنصرف وان كان ذلك الفعل منصرفا وجبان تفصل
 المحققة من الفعل اما بالسين عن علم ان سيكون او سوف وقد عرفت ان يعلم
 ان قد ابلغنا او عرفت فمحي علمت ان لم يعم وان يقوم وما قام وما يقوم وذلك
 لان ان المصدرية لا يفصل بينهما وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها
 مع الفعل تاء بل المصدرية فلا يفصل بينهما وبين ما يورث منها الضعفها
 وكذا لا يفصل بين لوكي المصدريتين والفعل كما يجرى بل قد يفصل لابين
 المصدرية والفعل لانها اكثر دواها في الكلام تدخل في مواضع لا دخلها
 اخر انها خرجت بلا مال فلا اتفق ووقع لا بعد المحققة فان كانت المحققة
 بعد فعل العلم لم يلزم المصدرية لما قلنا ان المصدرية لا يقع بعد فعل
 العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون محققة ومصدرية كما في

قوله نعم وحسب ان لا تكون فتنة فتري بالنصب والرفع فالرفع على ان السبب
 ظن غالب فانه التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع وبشيء الحاجة هذه الحروف
 التي بعد ان المحققة حرف التقييد لانها كالعوض من احدى نيت ان وكما
 ان يور ولا الظن الغالب القريب من العلم فيقع بعد المحققة وذلك كثير
 وكذلك قد يشد الحرف والرجا حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدها ايضا المحققة
 كقولنا فلا ندقني في الدلالة فانتخا فانتخا اذا ما ستان لا اذ وتما جرد بعصم
 ان يور ولا العلم بالظن بحان افيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت
 رجونا الغراء وابن الا باري ووقع المصدرية بعد فعل علم غير موداه فيجوز
 ان تكون قوله فلما راي ان تراه ماله وانل موجودا وسد مغافره من هذا ويحي
 ان تكون محققة من غير عن من كما حكي المبرد عن المعاصرة علمت ان يخرج بالرفع
 بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان التي ليست بعد العلم وما يوردي معناه ولا ما يور
 دي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترتيب
 كحقت وطمعت ورجوت واهتت او فعل غير ما كقولنا نعم او لم يكن له أهمية
 ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب قوله ان قالوا ولا بعد فعل
 كقولنا نعم ولولا ان كتب عليهم وان تقوم حيز من ان تقعد وقد يجي المصدرية
 ولا تنصب المتاراع كقولنا ان تقرر ان يعل اسماء ويحكم بين السلام وان تشعرا
 اعدا في حرف مجاهد من الراد ان يتم وذلك اما المحمل على المصدرية او على
 المحققة والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لام حرف العوض فمحققة
 لا غير وكذا ان كانت بعدها داخلية على غير الفعل محظنت ان لا مال لك و
 ان كانت بعدها داخلية على الفعل لمحت المحققة والمصدرية والتي بعد العلم
 محققة لا غير وكذا التي بعد ما يوردي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول
 كتحققت ونظرت واكتشفت وظهر وان كان فيه معنى القول كما مر ونزل وان
 ونادي فان فيها معنى علم وقال معا فقوله ان ولها فعل غير منصرف محظنت
 ان ليس عندها شيء فهي مفسدة او محققة وان ولها فعل منصرف من غير
 حرف عوض لمحت ان تكون مصدرية وان تكون مفسدة ولا تحت المحققة

لعدم العرض وذلك كقولهم نعي بورك من في النار يعني اي بورك
يعني بالمباركة ولو قلنا ان بورك يعني الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو
ان اقم وذلك لان صلة المخففة كما لا تكون امرا ولا نهيا وغيرهما فيه
الطلب اجماعا فلذا الصلة المصدرية على الاصح كما يجي في المرفق المشبهة
بالفعل ولجاء سببونه كون صلة المصدرية ذلك ان يكون معنى امرته ان قم
اي بان قم اي بالقيام وقال ابن علي وفي قوله نعي ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله يحوز ان تكون مصدرية فتكون بلا من ما ومن الهاء في به جنس
الابتداء محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفعلة وفي حكمه فاديت ان يا
زيد قم لان الفضل بالنداء كذا فضل كان الفعل وليا واذا وليت ما فيه معنى
القول ولها فعل متصرف مصدره جاز كونه مخففة ومفسرة ومصدرية
محرره ان لا تفعل واحي اليك لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفى ولا يحوز
ان تكون للنفى لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على التليدية وان كانت مفسرة
حاز كون لا للنفى او للنفى فيرفع الفعل ويحزم وان كانت مصدرية انتصب
الفعل ليع امرته بان لا يفعل ولا يحوز ان يكون لا نهيا فيحزم الفعل لامدائي
فان وليت ما فيه معنى القول ولها فعل متصرف مصدره بغير لام حرف
العرض محذوف اي اليك ان استعمل مخففة او مفسرة وكذا في نحو فاديت ان يا
ابراهيم قد صدقت الربا لان الفضل بالنداء كذا فضل وان وليت ما فيه معنى
القول ولم يلها الفعل الصرف بل ولها اسمية محذوف اي ان زيدا في الدار وفي
ايضا مفسرة او مخففة ولا يحوز كونها مصدرية لوجوب ردها على الفعل
وكذا ان وليتها الشريطة كقولهم نعي وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم
قوله قل اي الى قوله وان لم استقاموا ولجاء لا خفش ان تنصب ان الزائدة
جنس الكون كون ان شرطية بمعنى ان السكون كما ذكرنا في قولك اماتت مطلقا
انطلقت والولي في قوله نعي ولا يحزمكم شأن قوم ان صدركم ان فتح الهرة وكسرها
بمعنى واحد يبع ذلك الصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان الكسر
الثانية ولا تقدم على الرواية معمولة معمولة لما تقدم في باب الموصولات

واجاب الغراء ذلك مستشهدا بقوله كان جناء بالعصا ان اجلدوا قوله وشفاء
عيك خابرا ان تنالي ومانا ومانا ان يقول لا يتعلق بالعصا ان اجلدوا جنس مبتدأ
مقدرا ومتعلق باجلد مقدرا وكذا بما منسوب بتسليين مقدرا قوله
قوله ولان معناها نفى المستقبل حتى المستقبل نقباضا كذا وليس اللزوم والنا
كما قال الغراء اصل لم وان فابدا لالف نونا في لهما وميا في الآخر وقال الخليل
اصل لان قال يرجي المي مالا ان يله في ويرضون اقرب للخطوب اي
ان يله في قال سبويه انه مفعلة اذا لا معنى للمصدرية في ان كما كانت في ان لا
نه جان تقديم معمولة معمولة عليه حكى سبويه عن العرب عمر بن الخطاب
الخليل ان يقول لا منع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعلا
اذ هو وضع متانف ولا دليل على قول الغراء ونقل المصنف في لا منع تقديم
معمولة ما بعدها عليها فلا يحوز عمر بن الخطاب ولا اصل جاز تقديم ما في
حيز حرره والنفى عليها لا كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله وان
الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف
اليها وعوض منها التكوين فصد جعله صالحا لجميع لا زممة الثلاثة بعد
ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم اوردوا الاشارة الى زمان فعل مذكور تصديقا
الى لفظا الذي بمعنى مطلق الوقت لحقة لقطه وجرده عن معنى الماضي
جعلوه صالحا لزممة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما
قصدا وان يشير واه الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة
المضاف اليها كما يقول لك شخص انا انزهرتك فتقول اذن اكرمك اي اذن وفي
اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التكوين من المضاف اليه لانه وضع
في الاصل لزمم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهم امر بان واذمينة فاذن على ما تقر
صالح للماض كقولهم اذن لقام بنفسه والمستقبل محذوف ان حيتي اذن اكرمك
والحال محذوف اذن اظنك كاذبا واذن ههنا اي اذ في قولك جئتني يومئذ لانه
كسر ذلك في محذوف ليكون في صورة ما اصنف اليه الظرف المقدم واذالم
يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره فادرك قوله فعتيك عن طلاء بلك ام

وإما قبله وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لا
معناه الظرف والغالب في الجية على الفتح تنضم معنى الشرط وهو الجية بقوله
سواء اذن اذ جازا وانما تنضم معنى الجاز لكونه كاذما وحيث ما حذف الجيلة
المضاف اليها فان الظرف الوجه اضافته الى الجيلة يقع عن الاضافة لتنضم
معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمه والاضافة توجد في المضاف
تخصيصا لكن لما كانت الجيلة المضاف اليها اذ ناسبة من حيث الجية ومبذلة
مها التوق في اللفظ بخلاف اذما وجمما لم يحرم اذن ما هو جوابها عن اذن اكرمك
جزمت اذما وجبما وانما قلنا بكون الغالب في اذن تنضم معنى الشرط ولم تقل
بوجه فيه اطلق النفاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانما
من الصائين واذا كان الشرط في الماضي عن لو جيتي اذن لا اكرمك وفي المستقبل
عن اذن اكرمك ينصب الفعل اذا كان بمعنى الشرط في الماضي جان اجزاه مجري لو في
ادخال اللام في جوابه كقولك لا اذ قتال اي لو كنت اليهم شيئا قليلا اذن لا اذ قتال
وكذا قوله اذن لتمام سقري وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا
بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخل الفاء في جوابها كما في جاز ان قال ما ان اتيته
لشي انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطا الى يدي اذن فتعاقبي زيدا معاينة
فرت بجاعين من ياتيك بالحداد ان اتيته لشي فلا رفعت ثم قد يستعمل
بعد لو وان تمكيد الهم لا اذن مع تنوينه الذي هو عرض من الفعل بمعنى
حر في الشرط المذكورين مع فعل الشرط عن لو زدتني اذن لا اكرمتك وان جيتي
اذن لا اكرمتك وان جيتي اذن امر بك فكانت كرهت كالجية الشرط مع الشر
للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة
الشرط مع الشرط كما هو جاز بمعنى اكرمتك ان اكرمتي اكرمتك جاز تأخر اذن الذي
هو كلمة الشرط مع الشرط عن جازته عن اكرمتك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي
ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان محذوف لا يجوز في الكلمة الشرط
لا صرنا قال والمر عند الرمشي ان يلحقها ذيب كما يجي وذلك لضعف معنى
الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لا يخرج كما تقول والله ان كذا لا يخرج ولا كذا

اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في الكلام المتكلم باذن
عن ان جيتي اذن اكرمتك قال تع وان كاد وليستغفر لك من الامرين يخرجك
سواء اذن لا يلبس وانما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمتك في جواب
من قال انا اني لم اذم اعلم ان اذن اذ اوله المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل
كان وان يكون للحال فلا تنضم معنى الجاز كما تقول لم يحدثك بمحدث اذن ظنك
كاذبا فانه لا معنى للجاز ههنا اذ الشرط والجاز اما في المستقبل ان في الماضي
كما في الظروف السنية ولا مدخل للجاز في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا
في قوله تعالى فعلتها اذ انما من الصائين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى
الجاز فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى
الحال وقصد التخصيص على معنى الجاز في اذن فعلى المضارع ان المقدره لانها
المضارع اذ ذلك على الملاية المانعة من الجاز وذلك بسبب الضم الماثل بان
التي هي علم الاستقبال وقرب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكاينة في جواب
الاشياء الستة كما يجي فانه لما قصد الضم على كون الفاء للسبية والمطف
اصغر من بعدها لتتفرع عن المضارع الملاية المانعة للفاء من السبية ومثله ايضا
انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وان معنى لا او الي بضم الفعل بعد ما بان لان
النصب بام النواصب او المصدرية او الي فيكون معنى المصدرية او الي فيكون معنى
المصدرية مشعر ان يكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء ويكون ان بمعنى
لا او الي اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا كان لك اصنامان بعد الحرف
التي هي الفاء والواو او وجية فهما جاز اصناما بعد الاسم وانما لم يجز اظهار
ان بعد اذن لا يستشاعهم التلغظ بها بعد ما لم يجز الفصل بين اذن والمنصوب
بعد لان التقيض لضبه لما كان قصد التخصيص على ان اذن للجاز صار اذن لا
تقتضاه للنصب كانه عامل للنصب كما ان فالسبية وواو الجمعية صارتا كالفا
في الفعل فصار الفاء والواو وان واذن كواصب الفعل الجية لا يفصل بينهما وبين
الفعل الا اذن لما كان اما بخلاف اخرها جاز ان يفصل بينه وبين الفعل بحد
ثلاثة اسيا دون الفاء والواو القسم عن اذن والله اكرمتك والدعاء عن اذن حملك الله

اكر ملك والنداء نحو اذن يا زيدا اكر ملك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في
 الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك
 يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قايا احض بك لان الظرف والحال اذا يكونان مع
 للفعل الذي هو صلة ان لا يتقدم على الموصول معمولة الصلة بخلاف القسم
 والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتوسطه لان نصب
 الفعل على ما قلنا لغرض التخصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبة الصلة فاذا
 في وسط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم نقول والله ان اتي لا احض بك فكيف
 الشرطية العارضة فلما اضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك نصب الفعل
 بعد فحصل ما تقدم ان شرط وجوب انصاف الفعل في الاضغ بعد اذن
 ثلثة اشياء نقدت وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفعول بهما
 بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا قصد من حبه
 دور وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله نعم واذن لم يلبس خلعك وكقوله
 تاتيني فاذن اكر ملك جاز نصب الفعل وترك بصرته وذلك انك عطفت جملة
 مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في جملة مستقلة هو متصلا
 بفحور انصاف الفعل بعد و من حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله
 بسبب بطرح المطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتقاء الفعل
 بين العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبس الخ في الشاذل انه غير متصل
 في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ محذوف
 وجوبا فيجوز اذن اكر ملك اذن اكر ملك حاصل ان وجوب وانما وجب حذف خبر التبذ
 لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها بقي ان يصلح الاستدانة به لم
 يظهر فيه مجيء الاستدانة حق الظهور فلما برز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل
 وكذا القول في المنصوب بعد الفاء كما يجي واما انتمتع بالمعدي خبر من ان ترا
 نشاذ وانما حلت على ادعاء ان اذن مزهانية محذوفة للجملة المضاف اليها ظهور
 معنى الزمان فيها في جميع استغالاتها كما في اذن فان معنى ان جيتي اذن اكر ملك
 في وقت الحى اكر ملك وكذا الزمان في اذن اكر ملك ولا سيما في قوله نعم فعلتها اذن

واما من الصائرين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متخفضة للزمان ولا شئ
 فيها وقلب من في الوقف الغاين حج تأليب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا
 يري الوقف عليها بل لا لت لكن فاحر فان كان ولما زال البرز وجهين وقال الفراء ان علمها
 فاكبتها بل لا لت واذا قيبتها فاكبتها بالنون لثلا يلقيس باذ الزمانية واما اذا عملتها
 فالعقل بين ما عمنها ونحو من الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء
 بقوي كونها غير ناصية بنفسها كان وان لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس
 من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا يصير فهو عند الصيريين بفعل مقدر
 كما يجي بعد واما قوله بجهها الخا لك مصاب القلب فلفظ شبه ان بالفعل هذا من
 سيويه ومروء عن الخليل انها حرف ناصية بنفسها قال سيويه ويروي عن الخليل
 ان انصاف الفعل بعدها بان مقدر او ضعفه سيويه بانه لو كان ان مقدر الجاز
 فتقديره في نحو زيدا اذن اكر ملك كما جاز في اذن اكر ملك يدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن ان
 هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم متوهم ويروي ايضا عن الخليل
 ان اصله اذن فركبا كما قال في ان اصله لان وجهه ان يقال بغير المعنى بتغير اللفظ
 فلم يلزم الفعل بعدها جاز ان يلحقها الحال وانما قلنا قبل نصب مع حصول
 القرايط اضع لان سيويه قال نزع عيسى بن عمر ان فاسم العرب يقولون اذن
 اقول ذلك في الجواب بالرفع فاحبتت لوسن بك فقل لا يتقدم اذن لم يكن يرتب
 غير ما سمع من الكتاب سيويه قوله اذالم يعتمد ما قبلها على ما بعد ما
 يبينه بالا اعتقاد ان يكون ما بعد ما من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاولى
 ان يكون ما بعد ما خبر ما قبلها نحو اذن اكر ملك وقد جاء منصوبا مع كون
 خبرا عما قبلها قال لا يتعلق فيها شرط ان اذن اهلك ان اظير تباريل الخبر هو
 اذن اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدرة كما تقول زيدا كن يقوم قال لا اذن
 لم يجز ان يكون خبرا محذورا اي اذن اذن ولا احتمال ثم ابتلا وقال اذن اهلك
 قال والوجه رفع اهلك وجعل ان يبيح الموضع الثاني ان تكون من الشرط
 الذي قبل اذن عن تاتني اذن اكر ملك وقوله الشاعر امرج جارك لا تنع برق
 اذن يرد وقيد المير مكره بيجوز علي مذهب الكسائي ان يكون لا تنع

او حررت عطف ولا ينصب شيء منها عداً لا بالثلاثة الاولى
 حرف جر وهي من عوامل الاسماء والثلاثة الاخيرة غير مختصة بشرط العامل
 المختص وجاء ان ظاهرة بعد لام في خاصة في بعض المواضع فتبين انها غير
 عاملة بنفسها وعند الكنديين اذ حجت والدلائل تنصب بنفسها لقياسها مقاماً
 الناصب فاللام قامت مقام كي فعلت عملها وكذلك حجت التعليلية واما اذا كانت
 بمعنى ان تفصل عملان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم حرج الشيء عن اصله واعتقاد
 بقاياه على اصله اذ لم يضطر الى اعتقاد حرجه عن ذلك الاصل وفيما تاول النظر
 من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حجت تبقى على اصلها من الجر من جهة عن
 اعتقاد حرجها عن اصلها لا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قوله وليس
 عبادة وتقر عينه وقوله لا اي هذا الجر والمضمر الوحي على ان لام الحجة ليست بمعنى
 كي ولا بمعنى ان حجة للغاية ليست بمعنى ان فكيف يحل في نصب على ما ليست
 بعينه وقال الكسائي من الكنديين ان حجة ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر
 التي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر تقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد
 عليه الاعتراض في حجة بامر عامل الاسماء لا تعقل في الافعال كما ورد على ما في الكيفية
 فيصح عنده ان يكون ناصبة بنفسها لكن في مذهبه بعد لان حذف الجان وبقاء عمله
 في غاية الفلذ فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع اجزاء
 الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو او ناصبة بنفسها وقال الفراء لا تعال بعد هذه
 لا حرف منسوبة على الخلاف انما ان المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه
 في المعنى مخالفه في الاعراب كما ان نصب الاسم الذي بعده والواو في المفعول معه لما حجت
 ما قبله وانما حصل المخالفة ههنا بينهما لان طر اعلى الفاء بمعنى السببية وعلى ان
 معنى السببية وعلى ان معنى النهاية والاستثناء وقولهم لا تأكل السمك وتشرت اللبن
 انه نصب على الطرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا روى عن انصار النظر
 في نحو زيد عندك على الخلاف كما معنى في باب البتداء والظاهر من مذهبه انه جعل
 الخلاف من معنوية صوابه كما ان لا ابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو انجب الخلاف
 لا انضاب لم يحل العطف في نحو ما مررت زيداً لكن عمن وجاء من زيد لا من لا يرد على

الجزئي لا اعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد الفصيلين لانه تقول انه هذه
 الحروف بهذا المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما عن قوله تع فاستم فيه
 سواء فقليل وهو من نواب وضع الاسم في موضع الفعلية كما في قوله لو يغيب الماء
 خلق شرق وقوله فله نفس ليل شغينها والتوجه الى ذكر المنصوب بعد حتى على
 مذهب البصريين قالوا حجة حرف فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح
 تقدير الفعل اسم الملائكة او كي او ما ولو لا يصح تقدير كي لانها تستعمل في
 مقام السببية سواء كانت بمعنى ان عن كل اقوم ان بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى
 ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تع ايديي كما تقدمت في وخلا
 وهل يجمع السيفان ويحك في عهد كما جاءت اللام المنصوب بعد الفعل الغير
 السببية بعد الارادة ايضاً كقوله تع انما يريد الله ليذنب عنكم ومد فعل الامر كقوله
 تع وامرنا لا عدله بينكم فيكون اللام مزائدة كما في ردت لكم ولو كان في كي معنى
 السببية لم يصح تقديرها في نحو اس حجة يعني الشمس ولا يصح تقدير ما ولو لا انها
 لا ينصبان ظاهر فكيك ينصبان مقدران مع ان لو لا يبي مصدرية لا بعد
 فعل التيقن كما يحكي فلم ين لا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في عين هذا
 الباب ايضاً كقوله وتقر عيني والمضمر الوفا وحمل المشكوك فيه على ما ثبتت اولي قوله
 وحجة اذا كان مستقبلاً بالنظر الى ما قبله عن سرت حجة ادخلها بمعنى ليس يجب ان
 يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً من قبل الشرط ان يكون مضمون
 الفعل الواقع بعد حتى مستقبلاً بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالادخول
 بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير متقبلاً فيجب ان ينصب سواء كان الدخول
 وقت الاحبار ما صيغ او حالاً مستقبلاً او لم يكن على احد لوجه الثلاثة وذلك
 بان يكون منك السير لما لا يدخل على حجة بمعنى كي او الى الدخول على ان حجة بمعنى
 انتم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في حد الانهضة وقوله
 اذا كان مستقبلاً بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب
 المضارع بعد حتى من رغبة لان حجة من رغبة التي تقع بعدها المضارع من
 انما كان ان منصوباً لا يحل ان يكون بمعنى كي او الى هنا بعدها اما مسبباً

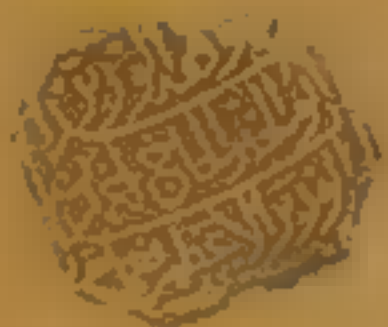
فيلها وانتهالها والسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاوليان مجعلا
كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها او باعس اعتراض يورده تقريره ان
يقال انك اذا حررت في نحو سرت حتى دخلها بالنصب ان يكون الدخول ما صياح
عند الاحيان كما يجوز كون مستقبلا فكيف نقب الفعل بان الذي هو علم لا
فيجاب عنه بان الفعل مستقبلا بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم
جاء انقضاؤه بان ثم اذا اردنا ان ينسب رفع المضارع بعدها رتبة ينسب قلنا
ذلك اذا قصد التكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعده جية لما
في اخباره ان في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع
المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها
واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبدا سار حتى يدخلها
ويعقب الكلام شك نحو سار حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخل بلغينه
ولا ادري ذلك انك قد تحكم بحصوله الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم
بحصوله على سبيل اليقين فعل هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا
ليكون ان يورده حصوله مضمونه الى حصوله مضمون ما بعده حتى سواء افضل
مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى دخلها اول ينقل عن راي من
الاول شيئا حتى استطيع ان الكلمة العام يشي فعل هذا عيب ان يكون ما قبل
لان السبب منتفعا في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني
فكيف يمكن الحكم بحصوله مسييه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى دخلها بالرفع لا
العرب لم يكلم به وقد غلط فيه وجان ايهم سار حتى يدخلها لان جاك بحصول السير
غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السامر فاذا قلت فلما سرت حتى دخلها
او اقل اجل سار حتى يدخلها فان امرت الحكم بوقوع سير قليل وان الرفع ولكن على صنف
لا جريهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصريح به وان امرت النفي المصروف وهو لا
في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب وما عن انما سرت حتى دخلها
فلفظ انما يستعمل بمعنىين انما تحقير الشيء كقوله انما سرت وقدرت اذا
سير فيجوز الرفع على فتح لان التحقير كالتنفي وما لا مقتار على الشيء كقوله انما

ادعي المجاعة والكرم والعلم وانما انت تجماع اي فيك هذه المصلحة فقط
فيجوز الرفع اذن بلا فتح ولا يجوز سرت حتى تقرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون
سببا لغرب الشمس ويجوز ما سرت الا يوم ما حتى دخلها بالرفع وما سرت الا
قليلا لان النفي انقص بالا هذا كله في رفع ما بعده حتى وان قصد التكلم
ان مضمون ما بعده حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب
ان لم يقصد لاحصوله في لحد لا زمرة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه
متربا مستقبلا وقتا للشرع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في لحد لا
الثلثة او عرض مانع من حصوله مع النصب يجوز ان يكون جية بمعنى في و
بمعنى ان نحو سرت حتى تغيب الشمس متغير للاستثناء ونحو سلمت
حتى ادخل الجنة متعين المعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما
فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت
حتى ادخلها وحتى تقرب الشمس قال الجوزي ونعم ما قال اذا كان بمعنى
كي لم يدخل صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للاستثناء عن حتى مطلع الفجر بل
دخولها في المضارع كما ان كي التي معناه لا تدخل من الاماء لا على لفظة واحدة
وهي ما لا استفهامية عن كيمة على خلاف فيها ايضا وقال لا ند لي لم يثبت
حتى بمعنى كي بل لا ياتي الا للاستثناء او نحو قوله كلمته حتى يا مربي شيء بان معناه
كلمته واكلمه حتى يا مربي شيء اي الى ان يا مربي شيء وفتح صريح الاسم في موضع
كل مضارع منصوب بعد جية امره في شيء دلالة بمعنى انما ذكره تكلف لا يتبين
له في من سلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء الحرف انشيت اي ما بعد
كلام متانف لا يتعلق من حيث الاعراب بها قبلها كما تعلق المنصوب لان جية
المنصوب ما بعدها من الفعل حرف متعلق بها قبلها ولا يعني بذلك ان بعدها
متبدا مقدرا او ان ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تع ومن لم يزلوا حتى يقولوا
بالرفع من في الاستئناف مثل قوله تع اذا جاء امرؤا جاد بعد جملة شرطية مستأنفة
قال الم وانما وجب مع الرفع السببية لان لا نقض اللفظ لما لا يسبب الاستئناف
شرط السببية التي هي موجبة لا نقض المعنوي فان السبب متعلق بالسبب

حتى يكون جبراً تاماً فانت من الاتصال اللفظي قال ولا يصلح حتى يصبغون
 وتصبغون الصلح سبب للصبغ اي مدلولاً بالصبغ وقوله وتصبغون
 عطفت على يصبغون على قولهم المصب على قوله تع فاصدق واكن ورفع قوله بتصبغون
 وان كان مستقبلاً لانه مع العزم الجزم عليه بحيث كانه حاصل وقد حصل
 قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرفاً استئنافياً
 امتنع المسئلة المذكور كالانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تاماً
 حاز الرفع وامتنع امرت حتى تدخلها لما ذكرناه من انك لم تخمك بالسير الذي به
 هو سبب الدخول فكيف تخمك بحصول الدخول وما في ايم ما رحتي يدخلها فانت
 حاكم بحصول السير سايل عن تعيين السائر واعلم وان لا تخف لجوار الفصل بين
 حتى وان وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط عن انظر حتى ان قسم شيئا
 يصب تاحذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس لك في تاحذ الا الجزم وكذا بعد ان
 لا والله واذا قلت لك اركب تركب يصب تركب واستخرج السراج الفضل بينهما
 وقال الفصل بالظرف اسهل من سكت حتى اذا اردنا ان نقول تقوم واقم حتى
 قلنا تاكل فالظرف مفصول به على وجه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل
 بلا اسم غير الظرف عن انظر حتى من اخذ فلا يجوز بل يجب حرم تاحذ ولا يجوز
 انفا فابن ان ولو ركب وبين منصوباتها لا بها الناصبة بانفسها ولا يفضل
 بين العامل المرفوع ومعموله وكذا لا يفضل بين الواو والفاء واللام وبين ما
 بعدها الكوفا على حرف واحد قوله ولا م كي مثل اسلمت لا دخل الجنة ولا م للجو ولا م
 تأكيد بعد النفي كان مثل وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان تقدراً ايضا بعد
 اللام الزائدة التي هي بعد فعل الامر والارادة هي امرت لا عدل ويريد الله ليد
 والتي لتأكيد النفي تخض من حيث الاستعلاء مجزواً كان النافية اذا كانت ما
 لفظاً عن ما كان الله ليعذبهم او معنى محو لم يكن الله ليعذبهم وكان هذه اللام
 في الاصل هي التي في محو لم انت هذه اللفظة اي مناسب لها وهي تليق لك
 فيني ما كنت ما افعل ما كنت مناسباً للفعل ولا يليق في ذلك ولا شك ان في
 هذا التأكيد وقوله وما كان هذا القرآن يفتريه كان اصله ليفتري فلما حذ

اللام بناء على ان حذفت الجاء مع ان وان جازاً اظها مران الوجهية لا صناعاً بعد
 وذلك لانها كانت كالنايبة عن ان اقبله والفاء بشرط ان احدهما السببية
 الثاني ان يكون قبلها امر او هي او نفي او استفهام او تنوين او حرف والواو بشرط
 الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك وان بشرط معنى الى ان تترك التحصيل وهو من جملة
 الاشياء المذكورة نحو لو لا اترك عليه ملك فيكون معه نذير او لو لا امرت اليها
 مره لا فتبع اياك ترك الرجاء ايضا قال تع لعلي زكي او يدك ترفعك الذكورية
 على قراءة المضب وقال لعلي ابلغ لا سباب ثم قال فاطلع بالضب على قراءة جفقت
 واما الداء فهو داخل في باب الامر والهي عند الحاجة لا عند الاصوليين
 كما عي في باب الامر عن الهم لا تتخذين بذني فاهلك واهلتي ما لا فاهل
 به والكسائي والفراء جواز نصب المضارع التالي للقاء بعد الداء والدون
 عليه بالخبر ايضا نحو عفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان
 لا مرصيحاً نحو ايتيني فاشكره فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحاً وذلك بان
 يكون مدلولاً عليه بالخبر عن اتى الله امره ففعل جبراً فتأب عليه وحسب الكلام
 فينام الناس ان اسم فعل حتى تراء فاقا تلك وعليك مهدياً فاكركم ويكون الامر مقدراً
 كالاشد لا سد فتجوا لكسائي يجري جميع ذلك يجري صريح الامر وقد انقذه ابن جني
 في محو نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما الضب في قراءة
 ابن عامر واذا فقتن امر فاما نيقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث
 محبيه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اولا معني لقولك قلت لزيد
 اضرب يضرب اي اضرب ان يضرب اي يضرب زيد واما الهي فتجوا الا
 تشقني فتندم والنفي ما تيقنا فتكرهنا وهو ما صريح كما ذكرنا واما مؤول
 عن فلما تلقاني فتكرهني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل
 بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعمالاً واما ما يعيند بمعنى النفي
 لكن لا يجري في استعمالهم مجزاً فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضرب
 وكذا التقليل بقدر في المضارع لا يقال قد عجزتني فيكرهني قد عجزتني قد عجزتني
 جواب كل ما تنضم معنى النفي والقلية قيا لا اسماءاً ولا يدعي التشبيه المعيند

المعنى النقي ملحقا بالنفي أي منسوب للجواب عن كانه والعلينا فتشتمنا
 أو است بوال بوال اما ان قصدت بالتشبيه للفتنة لا النفي فلا يجوز ذلك
 وذكر سيبويه حسنة شتمته فان ثبت عليه أي كوشتمته لو ثبت عليه وقد
 تضمن ان الناصبة بعد الفاء والرد الواقعتين اما بعد الشرط قبل الجزاء عن ان
 تأتي تكرر ميني ان تكر ميني انك او بعد الشرط والجزاء عن ان تأتي انك فأكرمك
 وكرمك وذلك لشابحة الشرط في الأول والجزاء في الثاني النفي ان الجزاء مشروط
 بوجود الشرط وجود الشرط معز عن كونه غير موقوف بالوجود حقيقة
 وعليه حمل قوله ان يشاء يكن الريح فيظلل مرادك الى قوله ويعلم على فراء الضب
 وقد جاء بعد المصدر ما هنا عن انما يحسني فيكون مزيلا قلنا في حيث ان فيه معنى
 التقدير القريب من النفي ما ما بعد المحض بالا نحو ما قام الا مزيد فتحس اليه فلا
 اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بانه لم يرجع الضمير الذي عليه عمل فيه ما بعد
 الفاء بواسطة الاستثنى المثبت بل الى شيء في غير النفي نحو ما قام احدا
 فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جار لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه
 عند على ان ذلك قبيح لان قولك احسن متعلق بما قبله لا وقد تقدم في باب الفاعل
 ان متعلق ما قبله لا يقع بعد المستثنى عند البصرية لا الاستثناء العددية
 هناك وقد جاء بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشرطية ليس فيه معنى النفي
 اصلا كقولك سائر من منزلي ليني تيمم ويجوز الجواز فاستريعا والتمتة عن ليلتك عند
 فتركك والعرف عن لا تن وزنا فطبعك والاستفهام عن هل تريد فاحسن اليك
 وكان الاصل في جميع الافعال التنصبة بعد الفاء السببية الرفع على انها جلة
 مستأنفة لان فاء السببية لا تقطف وجوبها بل لا غلب ان يستأنف
 بعدها الكلام كذا المفاجأة ومعناها ايضا متفانرا ان ولذلك يقعان في جزاء
 الشرط لان اذا المفاجأة مختصة باللاممية وقد يقع ما بعد الفاء السببية
 على رفعه كقولك نعم ولا يؤذن لهم فيعند ذرهم وقوله الم نسال الريح القرب
 وقوله لم نذر ما جئ عليك فخرج جاء جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه
 كعنى الضب ليرتصب وكذا لا مانع من انباء الرفع فيما بعد والجميع اذ لم



ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء عن اصريني واصريك بالرفع وكذا
 في قوله نعم تقا تلونهم او يسلون معنى الرفع فيه معنى النصب اي ان يسلوا
 جان لك ان لا تصرف في الموضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى
 ولا اكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرف ما بعد فاء السببية
 من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان
 المضارع المرتفع بلا قرينة مخرصة للحال ولا استقبال ظاهر في معنى الحال
 كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوا مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء
 لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب سببية
 في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مرفوعا وقبل الفاء
 المذكورة جملة ومخلص المضارع للاستقبال اللاتيق بالجزئية كما ذكرنا في
 المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان مرفوع جانب كون الفاعل لعطف وتقرية
 كونه للجزء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتداء محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا
 في اذن واما اخترا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف
 على مصدر والفعل المتقدم تقدير فتقدير بزيدي فاكرمك ليكن منك
 مزاواة فاكرم مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل مني انما تقطف
 الجملة على الجملة عن الذي يطير فيقصب مزيلا من باب وكذا نقول في
 الفعل المنصوب بعد و او الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية
 نصب المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مبتداء من
 اول الامر انما ليست للعطف مني اذن اما او الحال واكثر دحر لها على
 اللاممية فالمضارع بعدها في تقدير مبتداء محذوف الخبر وجوبا في
 تم واقم تم وقياي ثابتي في حال ثبت قياي واما معنى مع وهي لا تدخل
 الا على الاسم قصدنا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصب ما بعدها نعت
 تم واقم تم مع قياي كما قصدنا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم
 فنصب ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد
 من الفعل قبله كما قال الخازن اي ليكن منك قياي مني لم يكن فيه نصوصية على

معنى للجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كونه واد العطف
للجمعية قليل من كل رجل وضعته والاولى في قصد الضمنية في شيء
معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد والضمومية عليه واما
شرط ان يضب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احدا لاشياء المذكورة لا
غير حاصلة المصدر فيكون كالشرط الذي ليس بتحقيق الوقوع ويكون ما بعد
الفاء كجزائها ثم حل ما قبلها والجمعية في وجوب كونه احدا لاشياء المذكورة
على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استغالا من الواو في مثل هذا الوضع اعني
في انضاب بعدها ذلك لشابهة الواو للفا في اصل العطف وفي صفة
ما بعد ما من سن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى
والقرب للجمعية من التعقيب الذي هو ان السببية ثم اعلم انه لما كان
بعد ما الفاء مستنداء محذوف للغير وجوب اصدار الفاء مع ما بعدها اشدا
نضالا بما قبلها من الجملة للزائنة بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب
ما لا يجوز في الجملة للزائنة وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء
ومفعوله عن هل تقضي فيأتيك زيدا وتوسط ايضا بين اداة الاستفهام
التي هي هل والظرف او كيف اوله بين الفعل المستفهم عنه نحو هل فأتيتك
مخرج فينتي فأكرمك ترويه وكيف فاستقبلت تخيبي ولم فاسير
لتسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضع ولقيام هذا
الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجواب مما كالشرط نقول مئة فاسير معك
اي مئة لتسير فاسير معك ولا يجوز في ذلك في صريح الشرط
والجزاء لان كل واحدة منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا لا جواب للجواب
بالفاء ولا جواب ايضا للشيء الواحد يجوز ان يكون قوله لا نظر بالذي يد
مرهم بالعداة جوابه فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حساب
من شيء فنظرهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على
نظرهم واما لم يجب مجايب لانه كالشرط والجزاء ولا تجاب كلمة الشرط
بجوابين ومعنى النفي عن ما تأتينا فتحدثنا ان تأتينا فتحدثنا انتقم الحديث لا

لا انتفاء شرطه وهو لا يتان كقولهم لا يقضي عليكم فيموتوا هذا
هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه
الذي هو غير موجب موجبا وتدخل عليه كلمة او يكون الفاء مع ما
بعد من الفعل جزاء كما تقول في قوله لا تظفوا فيه فيجعل عليكم مضية
ان تظفوا فحلوا المضى حاصل ويجوز ايضا ان يقول النفي ملجعا الى الحد
في الحقيقة لا الى الايتان اي ما يكون منك ايتان بعده حديث وان حصل
مطلق الايتان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل
ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بقاء
السببية كما يجي واما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست السببية لان
قولك ان اتيتني حديثي مخالفت في المعنى لقولك تاتيني ولا تحذثن ولا
يعتد فائدة بل انما يعطي هذه الفاء معنى فاء العطف الصرف اما عطف
للاسم على الاسم عن ما كان منك ايتان فتحدث علي ما سولون به
مثل هذا المقصود واما عطفة للفعل على الفعل عن ما تأتيني الرفع
فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف
عليه مع فيكون الايتان المقيد يقيده نقب الحديث اياه متفيا ولكن
من جزئين ينتفي باقتضائه معا وانتفاء كل واحد من جزئيه
ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك ايتان ولا حديث معه ويجوز
ان يكون قوله لا لا يؤذن لهم فيعتدون بهذا المعنى وعلى بقية الثاني
فقط يكون المعنى منك ايتان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه السلام
في النهج لا يخرج من امري يعني فترضونه ولا تحط فتتبعون عليه ولا يجوز
ينتهي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الايتان لا يكون من دون
الايتان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيفان لا معطوفا
على الفعل الاول وان هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث
به الجاهل بما لنا كما قال غير ان لم تأتينا بيقين فتجي ونكش الثاميل اي
نحس نجي ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء للسببية والابتداء محذوف

فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يضر فيه الى التصيب عند اللبس
كما ذكرنا قبل فيكون قوله تع ود والوقد هو فيدهون منه اي فهم يدهون
وكذا قوله تع ولا يؤذن لهم فيعتد بهم اي فهم يعتد بهم فكأنه قال
فيدهون او يعتد بهم كما ان قوله تع وانتم فيه سواء يعني فنتسوا وكذا
قوله الم نزال الريح القواء فينطقن ولم ندد ما جئ علىك فخرج ولا اري
باساس ان لا يقدر في مثله المتداء لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع
المثبت والمنفي بلا غير تقدير مبتدا كما يجي في الجزم لكن الاستئناف
والسببية مع تقدير المتداء اظهر وقال سيبويه المعنى فهو من ينطق
على كل حال وذلك بناء على توهات الشعراء ومجئناهم ثم رجع وقال هل
تخزنك اليوم بقاء سملق وقد لا يصرف بعدا والجمعية ايضا الى
النصب انما من اللبس نحو ايتني واكرمك بالرفع لان والحال قد تدخل على
المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال عن فمت واصرب وكذا بسالم
يصرف كما ذكرنا بعدا الى النصب نحو قاتلوهم او يملكون مع انه يعني
لولا انما من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا يد من احد الاثر
القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او لا فلو رفع بعد الفاء اذن اوجه
معان كما تقدم والنصب معيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع
ان الفاء ليست للسببية تشبيها للقاء وبقاء الجياد لكن بقاءه بعد
مضارع كايما بعد في كما شبه في كى فيكون والمعنى الثاني كثير
لاستعمال كقولهم لا يسعين شيئا فيخرج عنك اي وان وسعي شيئا لم يخرج
عنك وقال وما قام منا قايم في ندينا فينطقن لولا التي هي اعرف اي يقوم ولا
ينطقن لولا التي هي اعرف وقال وما حل مستدي عزمي بلدة فينسب الزور
فان له اسبابي عمل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء من اليقين منى لما جاز لا
مستثناء اذ المنع لا يكون الا في غير الوجوب وقد لينا تف بعد اللزوم
معنى الجمعية كقولهم لا ادعي ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال بعدا من غير
الولا كما يقول انا اسافر ان اتم حكمت او بالسفر ثم بدا لك فقلت او اتم اي بل نا

انهم وجرو سببويه الرفع في قوله الرفع عاولة ملكا او سوت فتعد اما على المطف
على عاولة او على القطع اي عن سوت وقوله تع او نزل هولا بالرفع اي عن نزل
وقوله ان تركبوا فركبوا سبيل عادتنا او نزلون فانما معشر نزل عند الخليل محمول
على المعنى اي ان تركبوا او نزلون كقوله ولا ناعب الاعميين عزابها قال يونس هو
على القطع اي بل انتم نازلون او يعني بل كما يجي في حرف المطف كما في قوله
مات الف او يزددون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم الماي
يو اذا اقيمت قضيت ان لا يجوز ويقصد لم ينصب يقصد لانه احتمل مع
النصب ان يكون مطلقا على يجوز المنفى المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو
ياقصر ويحتمل ان يكون عطف على لا يجوز الكاين يعني بعدا يعني على الحكم ان لا يجوز
وان يقصد فترك المطف حرفا من الين ورفع على القطع اي وهو يقصد كما
نقول يزيد في اذا استهت محبته وتمنيته اي ينبغي ان يجي بالمعنى ينبغي له ان
ايوان لا يجوز وقد تقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فتزجي
وتكثر التاميل قوله وما هو الا ان امرها حاجة فابعت حية لا اكا احييت
ينصب ابعت ورفع على القطع اي فانما ابعت الواو بشرط الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان
ولحد ويكون قبلها امر محذوف وامر بك او هي محذوف لا يته عن خلق وتاتي
مثله عام عليك اذا فعلت عظيم واستقام محذوف تزوي وعطيني اوتن
محذوف عندنا تكررنا تخفص محذوف تزدنا وتكرنا والهاء يرون هذا بوار
المطف محذوف ليكن زيارة منك وزيارة بين وقد ذكرت ما عليها في الفاء قوله
وان بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل الحد الشيعيين او لا شاعى امر يديهم
او يقعد او يعمل الحد الشيعيين ولا بد من احدهما اذا قصدت مع افادة هذا
المعنى الذي هو لهما احد الامرين التخصيص على حصول احدهما عقيب الاخر
وان لا يرد استدلال حصول الثاني بصحت ما بعدا سببويه بقدر بلا وغيره
بالي والمعاني يرجعان الى شي واحد فان فسرة بالا فالمضاف بعدا محذوف
وهو الطرف اي لا لزمنك الا وقت ان تقطبي في في محل النصب على

فيكون

انه طرف لما قبل و وعنده من فتحة بال ما بعد بنا ويل مصدر مجزئ بار
 التي يحسن الى هذا وقال سيبويه في قال الشاعر واما اللش الذي ليس نافي
 بفضب منه حاجتي نفق ولي مجزئ رفع يفضب و نصبه اما الرفع فلعطفه
 على الصلة اعني قوله ليس نافي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف
 على نافي وليس شيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوله للش الذي ليس
 بفضب منه صاحبي ولا اقول لا اقول شيئا لا يفضب منه صاحبي وهذا
 صند المقصود واذا نصبت فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لانه
 اذن نفى النفع والفضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي بفضب
 منه صاحبي لا اقول له قلت الذي قاله انا يلزم لجعلنا هذا الصرف في
 سياق قوله ليس نافي لانه يكون المنفرد لا اقول قوله لا يجمع بفضب
 صاحبي منه وهذا عكس ما يلتقي لانه للتقيا لا يقول قوله لا يجمع عدم
 وفضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفيد
 المعنى اذن لا يكون القول الذي لا يتفق مع فضب صاحبه منه وذلك
 اما بالتقايما معا او بالتقاء احدهما لان المركب يتفق بالتقاء احد جزئي ^{بنته}
 بالتقاء مجزئهما فتقدم الواو على ما هو منه حقيقة اعني القول الذي
 تضمنه قوله بقوله كقوله الفاء على الفعل المستفهم عنه في قوله ^{فان}
 تكرير كما تقدم بقليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يفضب النقص
 معطوف على الشيء اي الذي يفضب صاحبه اي بسبب فضب صاحبي وفيه
 نظرا لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى وما انا بقوله
 شيء تحدثت بفضب صاحبه من الكلام الذي لا ينبغي ولا معنى لهذا الكلام
 ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انا اصفته الى العصب
 ليعلم ان العصب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بنا في الظروف المضافة
 الى المضاف قوله والماء طعة اذا كان المعطوف عليه اسما على حية في قوله وحيته انا
 كان مستقلا اي الماء طعة يقدر بعدها ان يحذف قوله وليس عبادة ونقص
 معني احبال من ليس للشعرك ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف

بالقاء وغيره عن العجبي ضرب زيد فيشم وضرب زيد فيشم وضرب
 زيدان فيشم والواو والفاء واري مثل في هذه المواضع لا يشرب بها معني
 السببية والجمعية ولا انتها قوله ويجوز اظهاره مع لام كي والماء طعة و
 يجب مع لا في اللام احديين الواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة و
 التي يبرهن فيه ما يوجب اظهاره فالذي يبقى بعد القسمين هو الواضع
 الذي لا يجوز فيه اظهاره فتقول انا جاز اظهارها مع لام كي والماء طعة
 واللام الزائدة عن امرت لان كون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح عن
 حبتك للذكر امر العجبي ضرب زيد وفضبه فامرت لصنبتك محذوف
 لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية و
 اما لام الجوز فلما تدخل على اسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك ولذا جئتم لم
 يظهر بعدها لان لا على فيها ان تستعمل بمعني كي وهي هذا المعنى لا تدخل على
 اسم صريح كما سجد على التي بمعني الى لان المعنى لا ولا اغلب في التي يليها
 المضارع واما الواو والفاء واري فلا نهالما اقتضت نصب ما بعد ها
 للتصيص على معني السببية والجمعية والانتها كما تقدم صارت كقوله
 الضب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعدا وفي الشعر قالوا
 ان يلزم مجازة لاسما واما جوب لا طهاره مع لام كي اذا وليها لا فلا شكراه
 اللاميين المتواليين واما قوله الم لا نه لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي
 لا مستحقا فها صدر الكلام ففيه نظرا لان لا من بينها تدخلها الواو على حركت
 بلا مال وحسبوا لان تكون فتحة والكوفون جوب واظهاره مع لام الجوز
 بدل لا من اللام وتأكيده لان من هم لا اللام هي الناصبة بنفسها ويجوز ان
 تقدم معمر الفعل بعدها عليها خلافا للصريين واستدلوا بقوله الشاعر
 لغدا زلتني ام عس ولم اكن مقاليها حيا لا معا لان اللام عندهم هي الناصبة
 وليست هي صدرية وهو عند الصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت
 اسمع مقاليها ثم كره لا معا مفسر المصنوع واعلم ان الناصب يقتضي في عين
 الواضع فلا نقل لصنعها كقولك نسمع بالعيد حين من ان تراه ومنه عا

تعمل كذا على رايه كما في المضمرات ويقول ذلك اذا كان مقدرا باسم
مرفوع كما في تتمع بالمعدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقادرا قوله
حق لشيء بالثبوت يجرع وقد ينصب بشئ وذلك قوله لا ايها الرجل يجرع
لعن الوبي يجرع فاعا وضيا والكوفون يجوزون الضب في مثله
قياسا ويجزم بلام لا ملام في الهي وكلم المجازاة وهو ان ومما اذا
وجيها راي ربي ومما راي ربي ومما راي ربي ومما راي ربي ومما راي ربي
فلم لقلب المضارع ما ضيا ونفيه وما مثلها ويجوز لا استقرار
جران حذف الفعل ولا ملام لا ملام المطلوب بها الفعل ولا صدها وكلم
المجازاة تدخل الفعلين لسياسة الاول وسببية الثاني ويسميان ^{شكلا}
او جزا فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالجزم وان
كان الجراء ما ضيا بعينه قد لفظا او معنى لم يجر الفاء وان كان مضارعا
متبعا او متعيا بلا فالوجهان ولا فالفاء ويجي اذا مع الجملة الاسمية مع
الفاء وان مقدرة بعد لام والهي واليئة ولا استفهام والعرض اذا
السببية مثل اسم تدخل الجنة ولا تدخل الجنة وامتنع ولا تكفر تدخل النار خلا
لكسائي لان التقدير لا تكفر هذا ذكر الجواز مطلقا قوله فلم لقلب المضارع
ما ضيا اخذ التفصيل قوله لقلب المضارع ما ضيا قد ذكرنا في باب المضارع
ان بعضهم تقول ان لم دخل على الما ضي فقلب لفظه الى المضارع وقوله لم في
الشرع غير جارئة قوله لولا فوارس من نعم واسم يوم الصليفا يوقن ^{بالحار}
وحادث ايضا في الصنعة مفصولا بينهما وبين جزمها قال فاصححت
مغايتها فقاراهم مما كان لم سوي اهل من الوحش نوهل قوله ولما
مثلا يعني لقلب المضارع ما ضيا ونفيه اي نفى الما ضي قوله ويجتز
بلا استقرار اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زليت عليها ما كما زليت
في ما الشرطية وايضا فاختصت بسببه هذه الزيادة باشيء احدها ان فيها
معنى التوقع كقوله في اعياب الما ضي فهو يستعمل في لا غلب في نفى الامر المتوقع
كما يجز بعد في لا غلب عن حصول الامر المتوقع بقوله بل يوقع مركب لا

مير ويركب او لما يركب وقد استعمل في غير المتوقع ايضا عن ندم ولما
ينفعه الندم ولخض لما ايضا باستداد نفيها من حين لا نقاء الى التكلم
عن ندم ولما ينفعه الندم فعلم النفع منضم بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله
بلا استقرار ومنع لا ند لي من مجيء لا استقرار فيه وقال هي مثل لم في
احتمال لا استقرار وعدمه والظاهر فيها لا استقرار وعدمه والظاهر فيها
لا استقرار كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها من الحال عن لم
يضرب مزيدا من لكة ضرب اليوم ولخضت لما ايضا بعدن وحول الا لا
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم تقتر
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العاقل المرفى وشبهه
ومعوله ولخضت ايضا بحار الاستثناء بها في الاختيار عن ذكر المتقارن
وله عليه دليل عن ثارفت المدينة ولما اي لما ارخلها كما جاز لك في قدالتي
هي نظير بقا قال انزل الزحل عيران ركايما لما نزل برحالتنا وكان قد و
قد جاء ذلك في لم صن مرة كقوله احفظ وديتلك التي استودعها يوم الاعاز
ان وجدت وان لم واذا دخلت هنرة لا استفهام على لم ولما في للاستفهام
على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء مخاطب الى الاقرار بامر بعينه كقولهم
الم فربك الم تشرح لك وقوله الما تفر من انا اليقين قوله ولا ملام لا ملام المطلق
بها الفعل يدخل فيها لام الدما عن ليفن لك الله وهي مكسوة ونفها لغة
وقد تكن بعد الفاء والواو وثم عن ولغات طائفة اخري لم يصلوا
فليصلوا ومن ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون الضالها بما بعد
اشد لكونها على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما حرف الضال
ككلمة على ومنك فخذ وكنت فتخفف مجزيت الكس واما ثم فمحول علمها
لكونها حرف عطفت مثلها وتلزم اللام في التثنية فغير الفاعل المخاطب
وهو ما فعل الفعول عن لا ضرب انا وضرب انت لان هذه الفعل للفاعل
الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور عن يضرب مزيدا لضرب عند
ومما كثيران واما فعل التكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوسا فلا يصل لكم

و قال تع فلعل خطاياكم وهذا اي الامران لقوله فليل الاستعمال وان
 استعمال قوله بد من اللام كما مر ايت فان كان الما من جملة بعضهم حاضرو
 بعضهم غايب والقياس تغليب الحاضر فعلة الحاضر وغايب وافعلوا من بعضهم
 حاضرون غير على قلة احوال اللام في المضارع الخطاب ليعين التأمل للخطاب اللام
 الغيبة فيكون اللفظ لجميع الامرين بضاعلي كون بعضهم حاضرا وبعضهم
 غايبا كقوله عليه الصلوة والسلام لتأخذوا مصادكم وقرى في الشراء فبذلك
 فلتنزعوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل الخطاب قال محمد
 فقد نفل كل نفس اذا ما خفت من ام تبالا والجار الغراء حذفها في الشتر
 في عن قله يعقل قال تع قل لعمادى الدين امنن ايعتق الصلوة وانما تركب
 ذلك لاستبقاه ان يكون القول سببا لاقامة ولاولي ان يقال في مثله
 انه جواب الامر كانه لما كان يحصل فامتهم للصلوة قوله عليه السلام لهم صلوا
 جعل قوله عليه السلام كالعلة فانما منها و قال بعضهم حربه لكونه شبه الجواب
 كما قلنا في قوله كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الغراء لم يختص هذا بجواب
 الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل الخطاب ان يكون باللام ايضا كما
 لغايب لكن لما كثر استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وجبة
 لزيادة مشابهة الاسم زيد الحرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب
 عروص من اشارة عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث
 امر الخطاب باللام عن لتزود ولو بشركة فخر لتفق من الي مصادكم وهو في
 الشعر اكثر قال لنقم استياين حين قرين فقطع حوايج المسلمين والذرية
 عن الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والمجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا
 محببه باللام في الشعر وايضا معاملة اخرى معاملة المجزوم كما يجي وايضا
 المحل على لا اله الا الله في الخطاب كما فعل في الغايب قوله ولا اله الا الله المطلوب
 بها التزود وهو مجزوم بخلاف لا في النفي وقد سمع من العرب الجزم بلام النفي
 قبلها كي عن جيته لا يكون له على حجة او لا يكون ولا منع ان يمحذف في مثله لله في
 اله في الخطاب والغايب على السواء ولا يختص بالغايب كاللام وقد جاء في

قليلا كلام الامر و لك قولهم لا امرين ههنا لان اله في الحقيقة
 ههنا هو الخطاب اي لا تكن ههنا حجة الامر لك قوله وكلام المجازاة اعلم ان
 ام الكلمات الشرطية ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والمجاز في الشرع
 مع القرينة قال قالت نبات العم يا سلمي وان كان فقيرا معد وما قالت
 وان ويجذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيابا مع ابقاء لا نحو قوله
 ايتني ولا اصن بك اي وان لا تايتني اصن بك وكذا يحذف بعد ما الشرطية
 مع بقاء لان اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك انفل هذا امالا
 اري امالا تفعل ذلك فانفل ^{هنا} وعند الكوفيين يجي ان يجي اذ قال لي في قوله تع
 وان كنتم في ريب مما نطقنا من ان الله ان سقيمة للشك تع الله عنه والجواب
 ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء المجازة وقومها ولا وقومها
 لا الشك ولو علمنا ذلك انه تع يستعمل الكلمات استعمال المحل في وان كان
 يستعمل مدلولها في حقه تع تنصب من الناول كقوله تع ليلوكم لما كان ^{للتكليف}
 من حيث التخيير في صورة الامثلة وقال لعلكم تتقون لما كان في صورة من
 برجي منهم ذلك وقال يصلي من يشاء اي يتركه لا الطاف لمن يعلم انه لا
 ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم من منين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في
 نفسه محتملا للبيان وهذه ولا مرتباب وهذه لا بالنسبة الى علم البار
 تع قوله وهما اختلفت فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فاعل
 فحقها على هذا ان تكون بالياء ولو يجي بها لم تنصرف لم تنصرف الكون لا
 لف نامة ولو قيل انها للتاثير لم تنصرف بعد تنكيرها اي وقال الخليل هي التفت
 بها ما كما قلنا في كلمات الشرط عن جنتها وما ثم استكره تابع المثليين فابدا
 الف لاولي هاء لتمامها في المس وقوله الخليل قريب قيا سا على احواثها قال
 الزجاج هي مركبة من مه يعي كفت واما الشرطية فيه بعد لا معنى لكف مع
 معي الشرط لا على بعد وهو ان يقال فيهما تفعل افعل انه مره على كلام مقدر
 كانه قال لك فاعل لا تفعل على ما افعل فقلت مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى
 الكوفيين عن العرب من يعي من كما في قوله اماوي من يمتع في صديقه

ان قالوا هذا الناس ما وبي منكم لكان معقولاً بالذهب الزخاج وقد جاء بهما
 في الاستقناء بمعنى ما لا استقناءية الشداوي على في نواذره مما الى اليلة
 مهمالية وادي بفيل ورس باليه ومما اسم بدليل رجوع الضمير اليه كما
 نع مهماتنا به من اية وقال الشاعر مهماتنا به وكنت اليه كفاه وقد جاء ما
 ومما ظرف في زمان تقول ما تجلس لجلس ومما تجلس لجلس اي ما تجلس فيه
 من الزمان اجلس فيه واذا ما هي عند سيوفه حرف كان ولعله نظري
 ان لفظه ما تدخل على اذ امع ان فيه معنى الشرط وهو المستقبل وان دخلت
 على الماضي كان فلا تغيير حارمة معها فكيف بالذاتية من معنى الشرط
 الرصعة للمضي فاذا ما عند غير مركبة قال التبر في ما علمت احداً
 الحاجة ذكر اذ ما غير سيوفه واصحابه واستشهد سيوفه بيقين احداً
 قوله اذ ما دخلت على الرسول فنقله حقاً عليك اذ اطمان المجلس والاخر
 قوله اذ ما تربي اليوم اذ حي طيعتني اصعد سيرا في البلاد واذ نع وقال بعض
 الحاجة اصلها ما لا يحسن الا بقرن التاكيد بعده كقولك تع اما ترى فلما كان يكرس
 البيت بالنون غير ضرورة اما بقلب اليم لا ولي الا ولي يتم له هذا قوله اذ
 ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها وما كافت لها عن طلب
 الاضافة مهية للشرطة والجزم كما في حيث فانها صارت بما يعني المستقبل
 و حان متروا ما لا اعتراض باذا ما فلا يلزم اذ واما احض بعض الكلمات
 بعض الاحكام احتيا رامنهم بلا مرجح لا يري ان حيث مثل اذا متضمن ليعني
 الشرط بل اذا انعقد فيه ويجزم حيث مع ما دون اذ او اما حيثما فتقول ما فيها
 ما تقول كافت حيث عن الاضافة لازمة كما في ميثما واما ذلك ان حيث
 كانت لازمة للاضافة فكانت محضصة بسبب المضاف اليه فكفتها
 ما عن طلب الاضافة لتضيق مهمه كاي كلمات الشرط واما وجابها م
 كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي لا يعلم فلا
 تستعمل في الامر التيقن المقتطع بل لا يقال مثلاً ان عزبت الشمس او طلعت
 فجعل المصوم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الراجع بعدله

لانه نوع عزم ايضا والشرع بعد هذه الاما ايضا كالشرط بعد ان في الوجود
 والعدم وايضا فانهم ملكو طريق الاختصار بقضيين هذه الكلم مع عزمها
 معني اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت ان ضربت
 من يدا ضربت وان ضربت بكر اضربت الى ما لا يتناهي وكذا ما ومي ومي
 احزانها ويجوز انضال ما الزائدة بان واي وايان وايين واما في حيثما
 واذ ما فكانه كما ذكرنا ان قد اختلفت في العاقل في الشرط والجزم فقال السيرا
 في العاقل فيهما كلمة الشرط لا تقضياها الفعليين اقتضاء واحد وربطها
 بالمعنيين احدهما بالآخر حتى صارتا كالواحدة هي كالا ابتداء العاقل في الجزم
 وكطنت وان احزانها علمت في الجزم لا تقضياها لهما وذهب للقليل
 والمبرد الى ان كلمة الشرط تعقل في الشرط وهما معا يعلان في الجزم لا يرتبطا
 وعرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان لا ابتداء والابتداء
 يعلان في الجزم ويجيب عن ضعف اللفظ عن عملين بان ذلك يجوز اذا
 اقتضى سين كان وحيثما وما لا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بلا داة
 والجزم مجزوم بالشرط وحده لضعف الداة عن عملين والشرط طالب للجزم
 فلا تستغرب علمه فيه ويجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفي ان الشرط
 مجزوم بلا داة والجزم مجزوم بالجزم في قوله كبير ناس في مجاز من مل والجزم احق
 الجزم ليس بشيء لان العمل بالجزم للضرورة وايضا ذلك عند الناصق ويجزم
 الجزم مع بعده عن الشرط المجزوم بذبول الشرط وقال المارني الشرط والجزم مسببتان
 لعدم وقوعهما معاً لا سم لعدم وقوعهما مشتركين ثم تختصين و
 لعدم دخول لام الابتداء وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لا اصلها
 في الشرطية وكونها ام الباب حان ان تدخل اختياراً على الاسم بشرط ان يكون
 بعده فعل عن ان مزيد ضرب وان مزيدا ضربت وكذلك لو لم تكن لوانتم تملكون
 مجزوم سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر قال في
 واغل بينهم عجيب ويغطف عليه كاس الساق وقال ايما اليرغ يتلها مثل قال
 ومن عن نومه بيت وهو اس وذلك كما حان وقوع الاسم بعد المفعول

لا استقامية لما كانت اصلا في الاستقام وسواء ههنا ولي ذلك
 فعل كازيد ذهب اولاً كازيد ذاهب ولم يجر ذلك في جابر كلمات الاستقام
 اذا كان بعد ذلك الاسم فعل لا نقول متى زيدا فلقيه من زيدا اضربه
 متى زيدا خرج وهل زيدا خرج وهل زيدا صرنا ان صرنا الاضطراب فان
 لم يكن بعد ذلك الاسم فعل متى زيدا خارج وهل زيدا ذاهب زيد وحقق الفعل
 الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون
 ما ضمها سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا محذورا زيدا ذهب وان زيدا
 لقيت ولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ محذورا بيقيني عليك وانتا
 ولديك ان هو يتردد زيدا وقوله ايما الراجح بطلها مثل وانما صنعت
 مجي المضارع لمصولة الفصل بين الجان مع ضعفه وبين معموله فان كان
 ذلك الاسم مرفوعا من عند المجهول مرفوعا بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل
 الظاهر ولا يجوز كونه متبدا لا متتابع ان زيدا لقيته لا ماحكي الكوفيين
 في الشاذ ان متضمن اصله وهو عندم ايضا ليس متبدا بل هو مرفوع
 سيقدر يفسره الفعل الناصب ان اصله كما في المنصوب على شريطة
 التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتداء
 يمكن ان يكون خبر فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء ولها اول وفعل
 عن لا حذف ايضا في مثله انه مبتداء لكن العامل عند في الابتداء هو الابتداء
 وعند الكوفيين الخبر والضمير في الخبر كما تقدم في باب الابتداء وان
 كان الاسم منصوبا فان كان الفعل بعد مشتقلا بضمير او متعلقة
 فهو عند الصريين منصوب بالمقدور وعند الكوفيين بالظاهر كما في
 المنصوب على شريطة التفسير وان لم ينتقل ذلك الفعل بضميره ولا
 متعلقه محذورا زيدا اضرب فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر
 وعند الصريين بالمقدور وذلك لما بينت عندم من قوة طلب كلمة
 الشرط للفعل حتى لم يجر الفصل بينهما لفظا لا في لفظ لكن مقام الباب وان
 تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعد كما جان ذلك في كلام الاستقام وعند

الصبريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمها
 متقدمين على الشرط فيجوز عندم ان قمت زيدا بقم وان تاتي زيدا
 اضرب فهما معمولان المتقدمين بنفسهما جواب الشرط اما الكوفيين فلا
 يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدم به المرفوع لان الجزم عندم بالجواز
 وقد نزل الجواز بفصل المرفوع الذي هو الجاني من الشرط اما لو كان المرفوع
 من جملة الشرط فلا يعد فضلا ما نفا من الجواز محذورا يصح بي زيدا وان
 تضرب زيدا اضرب فان تقدم به المنصوب فالعزاء يمنع ايضا جزم
 الجواب مطلقا كما في المرفوع للعللة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان
 كان طرفا الجزاء لعن الجزم الجزاء لانه كذا فضل محذورا تاتي اليوم عند اليك وان
 تاتي اليك امضد ولم يكن طرفا لم يجر للعللة المذكورة واستشهد الصريون
 بقوله طيفل الغنم والحين ايام من يصطرها ويعرف لها ايامها الخير يعقب
 والقصة مكسرة القافية ولا كثر جعل المرفوع مبتدا ايجبا ان
 رفع المضارع اتفاقا ومقتضى الابتداء بالفاء محذورا قمت فريدي بقم
 وكذا لا كثر نقد المنصوب بالفاء فيرفع المضارع اتفاقا محذورا قمت
 فريدي اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية للاعتراض
 بين الشرط والجزء محذورا تاتي واسه ائت وان تاتي معناه لك وان تاتي
 فامزيد ائت وان تاتي ولا تخراكم ولا يجوز عند الصريين تقديم معمول
 الشرط على اداء الشرط محذورا ان تضرب يضرب وكذا معمول الجزاء فلا يجوز
 يدا ان جيبي اضرب بالجزم بل انما هو بقوله اضرب مرفوعا ليكون الشرط
 مقسما او زيدا اضرب دالا على جزائه ان جيتني فزيد اضرب وعلة
 ذلك كذا ان الكلمة الشرط صدر الكلام كالاستقام ولا يجوز ايضا زيدا
 ان جاء له تضرب فاكومه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان
 ما لا ينصب بنفسه لا يفسر وما اذا قلت زيدا اذا اهداك فتضرب زيد
 حين حادك تضرب ان تضربه فان لم يجر اذا وحيد مجري كلمات الشرط جعلتها
 كسوم للبعثة في فرك زيدا يوم الجمعة تضرب ان تضربه تضرب زيدا اول اذا لم

يشتمل الفعل بالضمير لفتح زيد صرحت على تأويل صرحت به فان قيل ليس
 بكفى الضمير في اذا جاءك وجين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقفا على زيد
 محم زيدا حين جاءك بضرب عن الكفى لكن لما كان واقفا عليه معينه وهو
 الخبر في الحقيقة كان اظها للضمير فيه اولى واما اذا استعمل الفعل بالضمير
 فنقع زيدا اولى لما تبيين في المنصوب على شرطية التفسير ان زيد من رتبة
 بالرفع اولى من الضياء والجرهت اذا وحين مجري الشرط وجب رفع زيد عند
 الصريين كما ذكرنا في ان واشتمل بضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقفا
 على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه ولا
 يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيدا جاءك فأكومه اولى من فأكومه
 اولى من فأكومه وان كان واقفا على غير المبتداء من حيث المعنى محم زيدا
 ان جاءك فأكومني واذا جاءك فأكومني كفى الضمير في الشرط واما الكوفون
 فجوز وان تقديم معمول الجزاء المحموم على اداة الشرط قالوا ان حق الجواب المقدم
 فهو ان بضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان بضرب فلما
 تآخر الجواب اتجرم على الجواز قالوا ان الدليل على ان مرتبته التقديم قوله
 يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصنع اخذ بضرب وقع الجواب مراعاة
 لاصله من التقديم وهو يمنع كون مرتبة الجزاء قبل اداة لان الجزاء من حيث
 المعنى لازم كما مر في الظروف المبينة ومرتبة اللازم بعد الملتزم وقوله
 بضرب ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
 قوله هذا سارقة للقرآن يدسه والمرع عند الرشي ان يلحقها ذيب وقوله والي
 متى اشرقت الى الباب الذي به انت من بين الجواب ناظر فانه لا يعلق الشرط
 بين المبتداء والخبر الا ضرورة فلا يقال زيدا لعتيه كريم بل يقال فأكوم اي
 كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتداء واما تعليقه بين القسم وجوابه
 محم والله ان جئتني لا اكرمنك فسيح واما جاز فليقل اذ مع شرطه بين المبتداء
 والخبر في قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول لكن فيكون فاعلم راحة
 اذا في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك بضرب ان يصنع اخذ

محم وان يكون البنيان المذكور ان هكذا واما تقديم معمول الشرط على اوانه
 فاذا الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث
 المعنى فليس عند العربيين يحاسب لفظ لان للشرط صدر الكلام بل هو ال عليه
 والعارض منه وقال الكوفيون بل هو جواب باللفظ ايضا لم يخبر ولم يصدوا
 بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا يجزى مر على الجواز اذا تآخر عن
 الشرط وذلك محم ان صرحت باني صرحتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا
 لتوقف مصونة على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بلا قرآن في قولك لك علي
 الف درهم ان دخلت الدار وعند العربية ايضا لا يقتدر مع هذا المقدم
 جواب للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندنا يبين عنه من مثل استجارك
 المذكور الذي هو العرض من المقدار اذا ذكرت احدهما لم تذكر الاخر ولا يجوز
 عندهم ان يقال هذا المقدار هو الجواب الذي كان مرتبته التآخر عن
 الشرط تقدم على دانية لانه لو كان هو الجواب لوجب جزؤه والزم الفاء في محم
 انت مكرمان اكرمتني والبارضيت غلامه ان صرحت زيدا على ان ضمير
 غلامه لزيد مرتبة الجزاء عند العربية بعد الشرط وعند الكوفية قبل
 لا اداة كما مر وقد تدخل الوان على وعلى ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل
 الا اذا كان هذا الشرط المذكور اولى بذلك المتقدم الذي هو العرض عن الجزاء
 من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شئتني فالشتم بعيد من اكرامك الشاء
 وهذا من المدح اولى بلا اكرام وانسب وكذا نقول في محم اطلبوا العلم ولو با
 الصين والظاهر ان الوان الدخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ويبي
 بالجملة الاعتراضية ما يقطع بين اجزاء الكلام متعلقا به معني متانفا
 على طريق لا التناقض كقوله فانت طلاق والطلاق اليه وقوله تري كل من
 فيها وحاشاك فانتا وقديحي بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام تأييد
 والدلالة لا غير فنقول في الاول مزيد وان كان عنيا مجمل وفي الثاني زيد مجمل
 وفي الثاني مزيد مجمل وان كان عنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان
 كان عنيا مجمل فكيف اذا افتقر الجملة كالعرض عن الجبال المقدر كما تقدم

اظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الوان لا اعتراضية لان جواب الشرط
 ليست جملة اعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال
 الميرى هو وان العطف والعطف عليه محذوف وهو هذا الشرط
 المذكور الذي قلنا انه الاول بالجزء المذكور فالتقدير عند زهيدان لم يكن
 غنيا وان كان غنيا فمخيل قد تقدم في باب العطف جواب حذف العطف عليه
 مع القرينة لكنه يلزمه ان ياتي بالفاء في الاختيار فتقول زهيدان كان غنيا فمخيل
 لما تقدم من ان الشرط لا ياتي بين البداء والجزء المختار فيقول زهيدان كان غنيا فمخيل
 لما تقدم واما على ما احترازنا من كون الوان اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية ^{بفصل}
 بين ايجزئين من الكلام كانه لا بد تفصيل اذا لم يكن احد مما حرقا وعن الرخشي
 ان الوان في مثله للمال فيكون الذي هو العوض عن الجزاء عاملا في الشرط
 بضاع على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى الصب على انه طرف ^{بشيء}
 المال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الميرى عليه بان معنى الاستقبال
 الذي فيه ان ياقض معنى المال الذي في الوان لان حاله للمال باعتبار عامله
 مستقبلا كان العامل وما ضا محض به عدا مجرأ او صرته اسس مجرأ
 استقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم اذا تقدم على
 الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن لا ما ضا او معنى محض
 ان لم يقضي وانما ذلك حتى لا تعقل الرواة في الشرط لفظا كما لا تقبل فيما
 كالجزء عند الصبرية ان ما هو جزاء عند الكوفية وقد عي في الشعر مضارا
 عن اتيك متى تاتي انشد سبويه فقلت نخل في قوطك انها مطبوعة
 من ياتها لا يصيرها س ياتها كقولهم والرم عند الرثي ان يليها ذيباى الرثي
 على هذا التقدير فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظرف الزمانية
 او الكانية من كلمات الشرط كنى راد ما و اياي و ايس وحيثما واني فلا شبهة
 لقننها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام
 في هذه الكلمات الصالحة لها واما ما يصلح من كلمات الشرط لكن ما هو موصولة
 ايضا محض وما و ايه فان جاء بعدها ما من المحتمل عند سبويه كونها موصولة

و شرطية محض فان كانت موصولة فنصوبه بالفعل المتقدم وان
 كانت شرطية فنبتهاد و للبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب البداء
 و التقدير من اثنان لا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قد ^{فاما}
 موصولة وهو في محل الجزاء كانت شرطية و ابن السراج قطع بكونها موصولة
 عاملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند الصبرية وجعل
 المتقدم كالعرض عنه وان جاء بعدها مضارع محض من ياتي فالوجه كونها
 موصولة ويجوز جعلها شرطية على فتح فيجوز المضارع وذلك لما تقدم من الشرط
 يكون ما ضا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان حبت بالظرف قبل
 من وما و ايه على تقدير اضافته الظرف الى الجمل فالوجه كما ذكرنا سبويه كما
 جعلها موصولة سواء ولي الكلام المذكورة ماض محض ان ذكرنا من اقاما اكرهنا او ماض
 محض ان ذكرنا ما تنقله اقله وقد يجوز في ضرورة الشعر كونها شرطية قال السيد
 سيد علي حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقد هاز في المقام تدابر فان قيل
 لم حاز للزم في السعة في محض غلام من نضرب اصحاب ولم يحزن في محض ان ذكرنا
 يا بيتنا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان غلام من نضرب اصحاب ولم
 يحزن في محض ان ذكرنا من يا بيتنا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان غلام كذا
 قلت لان غلام اتخذ بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها مضارا ككلمة ^{جاء}
 فيها معنى الشرط اذ سببه معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم ^{يقصد}
 واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون
 تلك الجملة كما مر في الطرف البنية وذلك المضمون ههنا مصدر تكمه ^{فقا}
 على معنى من اياي تذكر وقت اكرامنا من يا بيتنا فلم يضر مع من كالكلمة الواحدة
 ولم يكسر منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم ^{يلزم}
 نقصد اذ كما لزم نقصد غلام بل من ممول التذكير المقدم عليه فلا يجوز جعل
 من شرطية حتى لا يقطع من القصد بتقديم عليه فان قلت من مع دخول اذ
 عليه في صدر الكلام وكني كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام محض
 زيد من يصير به اضربه وجازي التي من يصير بها نضربه قلت قد مر في ^{البداء}

ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذا اثر
في تلك الجملة وهراد في معناها شيئا وازيد ههنا شرحا فقل لا يجوز ان يتقدم
على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امر من احداهما ان يصل تلك الكلمات بلا
فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني بعينها
عن معناها وذلك لان كان نظن ونحن انها واما النفي فان كان الثاني ما يقتضيه
تقدمها على الكلمات المذكورة لا يضاهيها بعداتها في الجملة بمعنى لا تقول ان
اضرب بقرب ولما ان يقعدا فقد واما الا فليست كما لا نهان تلقى في اللفظ
كنت بلا مال ومردت جمل لا كرم ولا شجاع فلذا يقول لاس يعطك نقطه ولا
من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيك اعطيتنا ولا ان تعذنا عندك
سالت عنا والظروف الصانعة الى الجمل لا تلك في بعداتها في الجمل بمعنى وهو ^{تقدير}
بمعنى المصد فلا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان المصد
مفرد وليس الصلة وحيز البتداء كذا فان قيل حيز البتداء كذا ايضا اذا كان
جملة يصير بسبب البتداء في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك
فان هذا دعوي من بعض النحاة بلا برهان وكوفي في محل الرفع لا يدل على تقدم
بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وفي معهما موقعا يصح وقوع المفرد
فيه وتقول ما انا نجيب لكن ان تاتي اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة
التي بعدها بل هي لا تستدرك ما قبلها كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل قال
فلمست محلا للثقل الخافه ولكن ميتة يسترقدا القوم ارفدا وما قوله وماذا
ان كان ابن عبي ولا احب ولكن متى ما ملك الصن انقع برفع انقع لان العقاب في
مرفوعه فعل التقديم والتأخير لصن ورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصير
اخره نقض ومتى شرطية بلا شبهه فلن مر ملك اذا لا يجي موصولة كما
من واي واما اذا المفاجاة فيصير مجي من وما واي شرطية بعدها مجي مرت
به فانما من يات به يعطه كما يجي فاذا من يات به يعطيه على ان من موصولة ذلك
لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها من معناه على الصحيح اذ ليست بمضافه اليه
واما عدم وقوع ابن عبي وايان من الظرف بعد فلا احتقاصها بالجملة

من كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها مجي لا يجي
تسرع كلمة الشرط بعدها الى على اصنام البتداء اي فاذا مر من يات به يعطه لما
ذكرنا في متاع انكر اذ من واما تكرمه ولا صناع يحس بعداذ المفاجاة لا يجي
الحذف للبرز في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او
و بعدها فعل مضارع فانه يقع جعلها شرطية لان الجواب لا دون كلمة الشرط
التي بعدها كما يجي في حرف الشرط ويقع حيز الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا
كما قلنا في انك ان تاتي فالاول جعلها موصولة عن اما من الثاني فاني اكرمه
قال تع فاما ان كان من المقربين فزوج وريحان ولا يكون بعد ان ونحن انها
وكان ونحن انها وظن ونحن انها وهل الى موصولة لتاثيرها معان فيما بعدها
وكان قياس صفة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في ال
ستقال سعة لا يجي الى حرفها على الواو والقاء ثم تجاز من يصير بك تقديره
واي لقيته شمته فان قدرت في كان ضمير الشأن جاز وحرفها على كلمات
الشرط وكذا الحذف ضمير الشأن بعد ان على تسريح فيه كما ياتي في الحروف
المشبهة بالفعل كقولهم ان من لام في بن بنت حسان المله واعصه في الخطوب
ولهذا لان كلم الشرط لم تزل اذن تلك النواحي في الحقيقة ولذا جاز معمول الثاني
لهذا النواحي جملة مصدرة تكلم الشرط عن كان زيد من يصير به ولو قدمت
هنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يصير به اصير به زيد لم يجز لانه
ولي اداة الشرط الموتر في الجملة واما في لك علمت ايهم زيدا في الدار لم عمور
فتقد كونا الاعتدال عنه في باب البتداء واعلم ان الجزاء يحذف عنه قيام القرينة
يقال ان ايتني اكرمتك فتقول وانا ان ايتني وكذا في لو قال تع ولما ان قواني
سيرت به الجبال الى اية واذا حذف جواب اداة الشرط للبارمة فالجواب في
الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ما صيا لفظا او معنى عن ان لم افضل فلا تقبل
تقول اداة في الشرط كما لم تقبل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او لا ولا يعي
او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع عن ان تزي في او انت مكرمان
كانا مضارعين فهما مجي واما لا غير واما قوله ان يصير اخره نقض فتقدم

الجواب عنه وان كانا ماضيين وهما متبنيان في محل الجزم عن ان ضربت ضربت
 وان كان الاول مضارع والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يأت في
 الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا في منزلة الشعر قال من يكذب بي كنت
 منه كالشجر بين حلفه ولا مرد ولا جود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى
 ثم كونهما ماضيين لفظا عن ان ضربتني ضربتني ان ماضيين معني عن ان لم
 تضربني ضربتني ان ماضيين معني عن ان لم تضربني لم اضربك ولحد ما ماضيا
 لفظ والاخر معني عن ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتني ان
 تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولي كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا كقولهم تع
 من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها فوف وعكسه اضعف الرجوع عن ان تزني
 من ذلك لان الازالة اذن من ثري الفعل لا بعد بقله الى معني المستقبل من غير
 من ثري الا قرب شيئا بغير المعنى تخالف الشرط ومطوفه ماضيا واستقبالا
 عن ان تزني وتكومي وان تزني واكرمتني ولا ولي توافقهما كالشرط
 والجزء وكذا في الجزاء عن ان تزني اكرمتك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل
 ليس له من ذيله الا يكون مفعولا تانيا للشرط عن ان تحسبي اعصيتك وصلة
 عن ان تضرب الذي يصر به يصر بك او صفة عن ان تضرب رجلا اضربه
 يصر بك فاما ان ينفقا لفظا او معني ان تزني احسن اليك فيجب جزمه لكونه
 في كيد القضيي اما ان تختلف لفظا او معني عن ان تاتي تستل احسن اليك
 رفعة حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان عن ان تاتي اذهب
 اطعن اي تاتي بان اذهب من مضروب المحل على انه مفعول واما ان ينفقا
 معني لا لفظا عن ان يفعل ذلك ليق انا ما يصنع من يله من الاول واما ان ينفقا
 لفظا لا معني عن ان تضرب يضربا يتيب حكمه حكم الخالف الاول لفظا ومعني
 وكن لك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمنفقان لفظا او معني عن ان تاتي احسن اليك
 احسن اليك والمختلفان لفظا ومعني عن ان تزني اكرمتك اسرع والمختلفان لفظا
 لا معني عن ان تبيت الى انك اكرمتك والمختلفان معني لا لفظا عن ان تاتي اضربا اضرب
 اي اسير فان جاء مع المنقط واولا واولا ثم فالوجه الجزم والى الضرب مع ال

العاد على الصواب كما ذكرنا في فاء السببية واول المعية وكذا في الفعل الناجم
 ويضاف الى ذلك في الناحية جاز استينافه ايضا عن ان تقوم انك تاجر
 اليك ان يحسن فيكون الضرب على السببية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف
 اي فان احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت محمدان تاس بالمعروف فعطفت فعلا
 عليهما فان كان من شكل الاول رفعت لا غير عن محمدان تاس بالمعروف وتوخر
 عليه وان كان من شكل الثاني عن محمدان تاس بالمعروف ورتنه عن المنكر فلك
 فيه اي في المعطوف ثلثة اوجه للجزم على العطف والضرب على الصواب
 والرفع على الاستيناف فان عطفت ما يصلح للاول والثاني عن محمدان تاس
 بالمعروف وتشكر فففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على
 الاول وعلى الاستيناف والضرب على الصواب على الجزم عطفت على الثاني
 قوله وان كان الثاني فالوجهان اي وان كان الثاني والجزء مضارعا والشرط
 ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب
 الرفع لان الجزم في الجواب للجزء فاذا لم يجزم للجواب فعند النحاة الرفع في ذلك
 للجواب لاحد وجهين اما لكونه وكلا منا في حال السعة ولا ولي ان يقال
 تغير عمل ان وصفت في هذه الصورة عن جزم للجواب لحيولة الماضيين بينهما
 وبينه غير معمول فيه فلما لم تفعل في الشرط لم تفعل في الجزاء فتكون لحيولة
 الماضيين بينهما اذمة لشيء واحد وهو الشرط فتقدير كما تجزم ساير الجوارم
 واحدكم والاول الامر لا الهنيء هكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو
 للجزء معني بقوله هو جزاء غير معمول فيه وذلك لصعق ان عن العمل
 في التقدم عليها ثبت انها قد تقرر عن جزم الجزاء بشئ من يكون الشرط ماضيا والجزم
 مضارعا يكون الجزاء مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم
 المتقدم لانه انما يجزم عند الجزاء قوله اذا كان الجزاء ماضيا علم ان اداة الشرط سواء
 كانت تضي من معناه او لا لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدق بشئ من الحروف لثقة
 عليها لا فقال بل يجي مضارعا مصدرا من حملتها بلا ولم اما لا فلا بها كثرة استقام
 تحفظها العاقل عن حيث يله مال ولم فلا بها التغيير ما معني المضارع الى الماضيين

صارت كجربة مع قلته حرفها اما اختار كثيرة الحرف ولا يصدر الماصي
 شرط بلا فلا يجوز ان لا يصيب ولا شتم لقلته وعن لسان الماصي على هذا القول
 ان ستفعل وان لم تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت
 ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل للشرط
 يلزمها مفعول من المصدق اما في الماصي عن لسان جيتي اكرهت ان في المستقبل عن
 زريقي اكرهت ان اما للجزء فليس شيئا مفعول متروك على امر مفعول بخار
 وقوعه طلبية وانشائية عن ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانتحر
 وبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا بوجوب كان
 فتقول ان كان الجزاء ما يصح ان يقع شرط فلا حاجة الى اضافة بينه وبين الشرط
 لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصح
 له فلا بد من اضافة بينهما واولي الاشياء الغاء المناسبة للجزء معني لان معناه
 التفتيح بلا فضل للجزء مستقبلا للشرط كذلك هذا مع خفتها لفظا واما اذا
 ستمها قبل الاسمية اقل من الغاء لتقل لفظها وكون معناها من الجزاء اسد من
 معني الغاء وذلك لانه يولد بان وجود الشرط معاجي لوجود الجزاء ومتبعم عليه ثبت
 بعد ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر الهني والاستغناء واليقين والعرض ^{الخصم}
 والنداء والنداء يجب مقارنتها العلامة للجزء وكذا اذا كانت انشائية كقسم ونش
 وكل ما تضمن معني انشاء المدح والذم وكذا عيسى وعمل التمجيد والقسم وكذا اذا كانت
 جملة اسمية سواء بقصدت بالحرف عن من يصطل الله فلا هادي له وان بقصدت
 فانهم عبادك الا فتحر ان حيتي فانت مكرم ولما قولك وان اطعم قومكم انكم تشكرون
 فلتقدر الامم كما ينبغي في بابيه ويجوز ان يكون قوله تع واذا اتى عليهم اياتا بينات
 ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذ الجزاء الوقت من دون ^{حظه}
 قوله تع والذين اذا اصابهم البغي هم ينتقمون وقوله تع واذا غضبتم يغضون
 وقد عذفت علامة للجزء ضرورة في موضع الزم كقول من يفعل الحسنات
 الله يشكرها ويؤتي من يفعل الخير فلهن يشكره فلا ضرورة اذن ولما كان الكونية
 حذف العلامة احتيارا والسند لا ايمانكوا بيدكم الموت على قراءة الرفع وهي غارة

ونجب الغاء ايقتنا في كل فعلية مصدرة بحرف سوي لا ولم في المضارع فيجب الماصي
 مصدره بقدر ظاهرة او مقدرة عن قوله تع ان كنت قلته فقد علمته وان كان
 قيسه قد من قبل بصدقت او مصدرا بيا ولا عن ان زريقي ضا اهلك وان
 فلا صرتك ولا شتمك وفي المضارع مصدره بيا وسوف والسين وما هذا
 كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء لا مع علامته لجزاء بقى
 الماصي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر بلا ولم اما الماصي
 غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا تدخلها الغاء اصلا عن ان صرتي ضرتك
 او لم اصرتك لان لهما مع مناسبتها لفظا للشرط على ما بينا نقلنا بكلمته معني
 وذلك بقله بهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقى المضارع
 الجزاء والمصدر بلا فتقول يجوز بينهما الغاء وتركه اما الغاء فلا بهما كذا قبل اداة ^{الشرط}
 صالحين للا استقبال فلم توثق الادة بينهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت
 ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها بينهما لا بهما كذا صالحين الحال والاستقبال على
 ما تقدم في المضارع لا الصالحة لهما على الصحيح والادة خلصتها للا استقبال وهي
 نوع تاثير قال تع ان تدعهم لا يسمعوا دعاءكم وقال من يؤمن بالله فلا يخاف
 عذابا وقال ابن جعفر يجوز دخول الغاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تع في الميث
 ان يكن منكم الف يغلبوا وقال من وعاد فينقم الله منه مذهب سيبويه تقدير
 التبداء في الاحيز ليكون جملة اسمية وقال الميرد حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب
 سيبويه اقرض المضارع صالح للجزء بنفسه ولولا انه جاز التبداء لم يدخل عليه الغاء
 وعلى ما ذكرنا من تقليل دخول الغاء في مثبت المضارع ليقط هذا التوجيه ^{الذي}
 للا قيسة وان ثبت عن قوله ان عيت فيموت ن يدلم يكن لمذهب وجه اذ لا
 يمكن في مثله تقدير مبتدأ ولا ضمير الشأن ولا يجوز لا بعد ان المحققه قياسا
 بعد ان ولحقها للصيغة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمة للاستفهام
 سواء كانت الجملة ضمنية واسمية لم تدخل الغاء لان المعنى من بين جميع ما بين
 معني الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم المعنى على اداة الشرط
 في عن قوله ان اكرهت انكرتني كالتان اكرهت ان قال تع ارايت كذب وتولي

المرء لم تدخل الفاء ويجوز حمل كل واحد من اذوات الاستفهام على المسمى
لا انها اصلها قال نع قل ارايت ان انا انا عذاب الله بقتة اوجرة هل يهلك وقال نع
ارايتم ان احدا منكم وانصاركم وختم على قلوبكم من الله ويجوز دخول الفاء فيها
لعدم عرقها قال نع ارايت ان كنت على يدية من ربي واواني منه رحمة فمن ضيق
وقوله ان اكرمك فكل تكريمي والمقال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره
كلاما ما انما تدخل الفاء اذا لم تنقثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معني ويعني
بالاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فتدخل
على المضارع المصد بالسين وسوف وان لم يخصصه للاستقبال بدون اداة
الشرط وكذا لا تشايبه ليجرد ما عن الزمان وفي الطلية لتخصها بالاستقبال لم
تدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدا بقدر ظاهرة او مقدرة لا
اذن متخص للماضي وذلك لان قد لا يفتق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان مضارعا
وما تأكد وخرج لم يقلب ولم ينقلع على انه قد جاء قوله نع ومن يحمل عليه عقيب
فقد هو وهو يعني بالاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير
لاممية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصد بلا النفي فقال ان لا ان
كانت للاستقبال قد تجرد للنفي قد جئت بلا مال فتكون الاداة اثر في الفعل ط
بلا تخصيص بالاستقبال وان لم تجرد للنفي فاداة الاستقبال من دون اداة بشر
فيجب الفاء وان على قياس ما قاله جواز عدم دخولها في اللاممية نحو ان جيتني فأت
مكرو لان الاداة حضرت مضمون اللاممية بالاستقبال ثم اعلم ان يكون
شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان
كقوله نع ان قلت وان كان قبيصه واما اخفى ذلك بكان لان القاعدة التي
لستغاضمه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على
الزمن الماضي و مطلق المدون الذي تحقيره يعلم من خبره عن كان زيد
قايما فطلق المدون يستغاض من خبره لانه يدل على تعيين للمد ويستحيل
لما حدث من دون المدون في معنى كان يدا قايما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله
هو الزمن الماضي فقط ومعنى النفي على المعنى لا يمكن استغاضه بالاستقبال هذا

من خصا يصح كان دون ساير الافعال الناقصة لان صاد بدله على الاستقبال الذي
لم بدله خبره عليه وكذا باقيا ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فمن الوقوع
في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قبيصه وقد يكون متحقق الوقوع
عن زيدان كان غنيا لانه محتمل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع
وان كان بغير لفظ كان لكن قليل كقوله انقصب ان اذا اذيت حراثا وعن قولك ان
وان اعطينته مالا يجمل وان صرت امير الماهيك وقال المصنف ان
ثبت حرا اذن اذيت يكون الشرط مستقبلا وليس شي لان الفرض ان ذلك ثابت
فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت عذا
حاليا فانتى نظرا الى ذلك المدون المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال
بسبب الصيغة الطارئة على جزم الكلمة وكونه كان للشرط في الماضي مذهب
البرد وهو الحق بدليل كونه قوله نع ان كنت قلته قال ابن السراج ان الاقوله هذا ان
اقوله ان المعنى ان اكر قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه للمكايبة انما تجزى يوم القيمة
وكون عبيد عليه السلام قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز
الضريح بقولك ان كنت اعطيتني اس فرسنا كالفيل اليوم وقوله ان كان
قبيصه قد ظاهر في المعنى قوله ونحو اذامع للجملة اللاممية موضع الفاء الشرط
ان لا يكون اللاممية طليسته وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة
بين معنيهما قوله وان مقدرة بعد الامر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينصب
المضارع بعد الفاء يصح ان يخاف بمضارع مجزوم لا النفي لان غير النفي منها
طلب والنفي جز محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح
لجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد من حامل للتكلم به عليه وحامله على الكلام
للخبري افادة الخطاب بمضمونة تقول ضرب زيد ما ضرب زيدنا فقصت
انهم الخطاب ضرب زيدنا وعدم ضربه ولما لامل على الكلام الطلي يكون المطلق
مقصودا للتكلم اما الذات او الغيرة ومعني كونه مقصود الغيرة انه يتوقف ذلك
الغير على حصوله وهذا معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب
ولم تذكر بعده ما يقع توقفه على المطلوب جزم الخطاب كون ذلك المطلوب

مقصود بالذات المذكور بعد لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع
ذكر ذلك الشيء ظاهرا او بالخبير فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما انكم به التكلم
لا فائدة للمخاطب معنوية لا على انه مضمونه مقصود بنفسه او بعينه اذ قد ^{يحيى}
ينشأ مع ان ذلك الشيء عين مقصود للخبير كقولك حينئذ يصيب برئيد مع كرا
لصنبيه فلوحيت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزءا لمضمونه لم يتبادر في
المخاطب الى انه جزء اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب
امالذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقر بان في الطلب مع
ذكر ما يصلح جزء بعد معنى الشرط جانبا ان تختص فاء السببية وتجرم به الجزاء
كما تجرم الجزاء بعد الاشياء لان مقتضى ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه
لا وابل كلها فيها معنى ان فلان ذلك الجزم للجواب ومذهب غيره ان مع الشرط
مقتضى بعدها معنى دالة على ذلك المقدار واصل ذلك لاستنكارهم اسناد الجواب الى
الفعل ليس ما يستبعدون معيلا لانه اذا جاز ان يجزم للاسم المتضمن معنى ان
فليس ضا لسانه من جزم الفعل المتضمن معناها ضلوا وحاشا اعلم انه يجوز جزم
الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر عن حسنك وكيفك او شرعتك حديث يتم
الناس بانق الله امره وفعل جازا يثبت عليه وكذا اسماؤا لافعال عن صه وتركه ولا
المقدار عن الاسد الاسد قح واسما لم تنصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي
بينها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والحق عند غير الكاشي
عجلا للجواب الجزم فانه لم يشترط الصريح قبله بل امر والهي اتفاقا قالان فاء
السببية قد يرتفع ما بعدها مع مقايها على معنى السببية كما في قوله تعالى
يخونون لهم فيعتدرك ولم تد ما جزم عليك فخرج ومع الرفع يضعف
دالة الفاء على سببية لان الرفع محتمل والنصب مضمون فقد تقدم ان الامر
والهي وما يرب الاشياء الثمانية متشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها في اذن
مقرية لمعنى السببية للفاء فليان يكون قبل الفاء صريح الامر المتي في الامر
حتى اذا ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع بعدها كان صريح الامر قبلها
تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وعينه واما الجزم فهو نفس

في السببية ولا يضعف معناها معه فلم يمتح الى صريح الامر بل يكفي معناه
وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على بخارة يخرجكم الى قوله ينفركم ان ينفركم
للقوله تعالى متون لانه يعني امنوا وليس يجاب هل ادلكم لان الفقرة لا تقتل
بالدلالة ولا منع ان تقول في جوابه كما مر في لام الامر في قوله تعالى هل ادلكم لان الفقرة لا تقتل
وقال المبرد في مثله ان يقيموا احبا يقيموا مقتدا اي قل اقيموا يقيموا وليس شيء
لانه مثل ان يكون فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا فقد
السببية اما اذا فقد الاستيناف عن فريد عولك لا مير وقوله وقال مرادهم
امرهم انزالها وكل حثف امرهم يجرى بمقتدا او الوصف عن وليا يرتقي على قراءة الرفع
او الحال عن زجرهم في جزمهم يلعبون ولا تنفي تستكثر وجب الرفع وفي نحو من يجرها
يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف ايانه من يجرها او غدت ان اي بان
يجزمها ويجوز في قوله ذلك الرفع على الاستيناف او الحال والجزم وقوله تعالى
لهم طريقا في البحر يديا لا تحافات اما حال او قطع وكذا قوله امرهم انزالها مما جاء حالا
بعد الشرط الصريح قوله الحبيشة متى تاته نقشوا لصق ناره محد حطبا جز لا وارا
حما ويجوز في مثله البديلة لان الثاني من جزم الاول عجلة فترك ان تاتي نقشوا
اعطك فانه فانه لا يجوز فيه لا الرفع ويجوز بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا
بالفعل المصدر بالفاء او الواو او شرع ان تاتي انك فاحذثك او تاتي انك فاحذثك
او تاتي انك فاحذثك فحين مر ما بعد الفاء على العطف وترفعه على القطع وتنصبه
على ان الفاء السببية مع ضعف هذا الجزم كما تقدم في المسقوبات وكذا ما جاء
بعد جواب الشرط المصدر بالفاء عن من يصنل الله فله هادي له ويدوم قريه
رفعا وجزما ولا منع في العبرانية من النصب فاذا جئت ثم جاز الجزم والرفع دون
النصب قال تعالى وان تقولوا لا يستبدل فما عيركم ثم لا يكونون وقال تعالى وان تقولوا
يولونكم الاولاد بارثم لا يصرون ثم لما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع الجزم
جاز جزم العطف عليه قال تعالى فاصدقوا كن قال دعني فاذهب جانيبا وما وكفك
جانيبا وهذا الذي يقال انه عطفت لوقم كما في قوله بديلي اني لست بمدك ما معنى
ولا سابق شيئا اذا كان جانيا جزا الثاني لان الاول قد تدخل الباء وجر من الثاني لان

لا دل وقد يكون مجزما قوله واشتق لا تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام
 القرينة ان يصير التثنية بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا
 تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسم تدخل النار بمعنى ان لا نسلم تدخل النار وقال غيره
 بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر فنيا واثباتا ما قولهم في الامم لا تنزل الغيب
 فلا كلمة العرض ههنا ان كان دخلت على حرف النفي فتعبد الاثبات وليس ما
 ذهب اليه الكسائي بعيد لو ساعد نقل مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل
 من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخر معكم المجزوم فان كان بعيدا
 ساكن وليس برأبي زدت همزة وصل مصفومة ان كان بعيدا صمة مكسورة فيما
 سوا مثل اقبل اصنبا علم وان كان رابعا مفتوحة مقطوعة كقول صيغة
 يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصح في عمومها لكل ما يسميه النحاة امر او ذلك
 انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
 المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستفلاء وهو السمي امر اعتدالا
 صوليين نحو قولك اصنبا على وجه الاستفلاء او طلب به الفعل على وجه
 المضيق من الله تع وهو الدعاء عن اللهم ارحم او من غيره وهو الشناعة او
 يطلب به الفعل بل كان اما على الا باحة نحو كل واشربوا ولتد يدعي عملا
 ما شتم او غير ذلك من محاسن هذه الصيغة وانما يسمي النحاة جميع ذلك الامر لان
 استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستفلاء وهو الامر حقيقة
 اغلب وذلك كما سمي اعمى الماسن والضاب اسم الفاعل لان استعمال هذه
 الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالصنبا وبالقائل اكثر وكذا الكلام في
 النهي فان قولك لا تفعل في حق الله لا تفعل في ما فعلت بهي في اصطلاح
 النحاة وان كان دعاء والحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج ليفعل زيد فانه
 لا يدخل في المطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج لا فعل انا وفعل خطبا بكم
 فان قل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدر في عليه الا حص يصدر عليه
 الامر قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب الامر اعم من
 المطلق وقولنا المطلق فيخصصه من الامر المضاف الى المحذوف ذلك كما يقول الفقهاء

ان الماء يطلق يصح عليه عن المضاف اذ يصح ان يقال في الماء الباقي ان ليس
 ساء اي ليس ساء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج عن قوله القم
 انت يا ابن حنيفة قريش قوله وحكم اخر حكم المجزوم وقال الكوفيين هو مجزوم
 بلام مقدرة كما في قوله حسان في امر الغائب محذوف نفسك كل نفس اذا
 خفت من امر تبالا قالوا بحذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا لكثرة
 استعماله بحذف امر الغائب فانه اقل استغناء لاسمه وبقي مجزوما بتلك اللام
 المقدر وقال الصبريون هو مبني على السكون لا انه جعل الحرف كاحر المجزوم في حذف
 الحركة وحذف العلة والنون لان قياسه كما هو في باب المجزوم ان يكون مجزوما
 باللام كما امر الغائب حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة استعماله فزال علة
 لا علة الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقي الحرف محذوف والوقف كما كان في
 الاصل محذوف والجزم قوله فان كان بعيدا ساكن اي كان حرف المضارعة قد ذكرنا
 ان اصل الفعل لتفعل فبا علم الامر الغائب ثم حذف اللام مع حرف المضارعة عند
 العزقيين فلا يخرج ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن فان كان
 هناك متحرك فان كان حركته اصيليته لم يفتقر الى جلاء بضمرة الوصل بل يبتداء
 في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تكلم وتقاتل وتخرج من تخرج وقابل من قابل
 وان كانت منقولة اليه من متحرك بعيد فان كان حذف بعد حرف المضارعة
 متحرك مذهب ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهو حرف المضارعة وذلك كما
 تقول في تقيم وتعيد اقم واعدا فان همزة الفعل حذف بعد حرف المضارعة
 اما في اقيم فلا اجتماع المميزين وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك
 ابتداء بالمتحرك بالتحرك المنقولة نحو قل وعدو حق ومع وهب فان قيل
 كما حذف همزة المتحرك في تقيم لاجل حرف المضارعة حذف الواو الساكنة
 في تعد ونصب لايضا وذلك للحمل على بعد وهيب بالياء كما يجي في القصر
 فلم ترد الساكن بعد حرف المضارعة في الامر كما مذهب المتحرك قلت لانه لو رد
 لاجتلاب له همزة الوصل فكنت تقول او عدو او هب ثم كنت نقله اعلا
 المضارع الذي هو اصله محذوف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدو

في قوله
 في قوله
 في قوله

هبة فكان يكن السبي في مرد الساكن ضايعاً وان كان ما بعد حرف المضارعة
ساكناً فان كان حذف قبله متحرك لا قبل حرف المضارعة مردته لزال العلة
كاكرم من تكوم وان لم يحذف هناك شيء اختلبت همزة الوصل نحو اصلها قتل يطلق
استخرج وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع اعمل بافعل لان قياس بناء المضارع في جميع
الافعال ان يزداد حرف المضارعة على الماضي ككرم تكوم وضرب يضرب و
استخرج يستخرج وانطلق يطلق وانما حذف همزة الوصل الثانية في الماضي في
المضارع استغناء بحرف المضارعة عنها فكان قياس كرم يكرم باكرم لان همزة وان
كانت نافية لا انها همزة قطع فحذف همزة الماضي في كرم لاجتماع هذين
كما ياتي في الضرب في جعل ما يحرر حرف المضارعة عليها قوله ليس ورباعي
يعني به باب افعول وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعة ساكن
فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعد
صته مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت
او في الالف لان في الحروف لا يبدل الحركة اخرى للعلة كما ياتي في الضرب
انشاء الله تعالى وانما صفت فيها انضم في الامر كما قتل او في غيره لا تطلق واقتدر
اتباعاً واستشقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الخارج غير حصين لمسكن
واذا بقي الامر على حرف واحد كفتة فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقعت
عليه فلا بد من هاء السكت كما ياتي في آخر الكتاب فعل ما يسم فاعله هو ما حذف
فاعله فان كان ما مضاهم اوله وكسر ما قبل الحرف ويعني الثالث مع همزة الوصل والثاني
مع الناء حرف اللين ومحتل العين لا فصح قبل وبع وجاء لا شام والواو ومثل
باب اختيار وانقيد دون اختيار واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل
آخر ومحتل العين تقلب فيه الفاء قولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي
لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني لم يوجد ان يريد به اللفظ فتكون
اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل
الامر قوله هو ما حذف فاعله هو بعد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكتاب
في نحو من بني ومن بني نيدان هو ان الفاعل يحذف من اوله على ما روي باب التنازع

فان كان اصل حركة همزة الوصل
في الاسم والواو والهمزة في الاسم

وعلى من هذا لا يخفى ومن ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جرد ابو الحسن
حذف الفاعل خلا فالسبويه سئل هذا بمثل قوله تعالى سمع بهم وابصر فليس يذكروا لهم
مجداً بل ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوما فان كان ما مضاهم اوله
وكسر ما قبل الحرف هذا عام في كل ماض سواه كان ثلثا يجره كضرب او من يدا فيه ككرم
واستخرج او برأعي يجره كدخرج او من يدا فيه كندخرج وانما غير صيغة الفعل
بعد حرف الفاعل اذ لو لم يفعل بعد حرف الفاعل اذ لو لم يفعل لا التمس المفعول
للمخرج لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختيار السبي للمفعول هذا لانه
التقليل دون السبي للفاعل لكونه اقل استغناء منه وانما غير الثلاثي
الى وزن فعل دون ساير الازان لكون معناه عزاً الى فعال اذ الفعل من صيغة
معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خفيف ان يلحق في اوله وهلة النظر
يقوم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول ومنه الثاني لمحصل
هذا العرض لا ان الخروج من الكسرة الى الضمة انقل من العكس لان الاول طلب
نقل بعد المقنة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل
الآخر قوله ويضم الثالث مع همزة والثاني مع الناء حرف اللين يعني كل ما فيه
همزة الوصل لا تقتصر به على ضمهما وكسر ما قبل الآخر لا التمس الماضي المبني
للمفعول بل الامر من ذلك الباب اذا وقعت عليه وانقل بها قبله نحو الاستخراج
ولو لم يقم ما بعد الناء ايضا فيما اوله تاء مرادة وهو نحو تكلم وتفاضل وقد خرج
لا التمس في حال الرفع بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتفاضل وقد خرج
قوله ومحتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال رباع فيما بني
للمفعول منه ثلاث لغات قبل وبع باشباع كسرة الفاء وهي انضما واصلها
قوله وبع استقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصروف لم يقل الى ما
قبلها قال لان النقل انما يكون للساكن دون المتحرك فبقى قوله وبع ياء ساكن بعد
فعله فيقلب الياء او الضمة ما قبلها فيقول قوله وبع وهي اقل لغات وكان
قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى وبع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضالا

احقت من نوع ثم حمل قوله عليه لانه معتل عين مثله فكسرت نون فانقلب
 الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الياء
 قبلها لان الكسرة احق من حركة ما قبلها وقصدتم التحفيف ما لم يكن فيجوز على هذا
 نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول احق من حركة المنقلبه
 اليه فيبقى جع وقوله فنقلت الواو الساكنة ياء كما في ميزان قال وبعضهم يمكن
 العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فتبقى الواو على حالها ويقلب الياء واو الضمة
 والواو الاولى الى اول حلقه الكسرة والياء وقوله الجزولي اقرب لان اعلان
 الكلمة والنظر الى نفسها اول من حملها في العلة على غيرها والمصراوات اختار حذف
 الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا فيه على ما بينا واما الاشتمام فهو صحيح
 وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشتمام ان نحو بكسرة فاء الفعل عن الضمة
 فتقبل الياء الساكنة بعدها عن الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد
 العزاد والحاء كالا شتام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشتمام ههنا كالا شتام حاله
 اي ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسر الخاء وهذا خلافا للشهر عند الجزولي
 وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور
 عندهم قال المصم العزاد كالا شتام لا يريد ان الواو اصل والضمة في اربل هذه اللفظ
 وانما جازا على الضم الاصل ههنا بخلافه فهو يجرى في جميع ابيح لانهم قصدوا
 بعد الاشتمام التنبيه على ذلك الوزن السبع في الاسماء لتحصيل الغرض الذي
 قيل فاذا اسقط العين في السبي للمفعول بانضال الضمير المرفوع فان قام قرينة
 جاز له اخلاص الضم في الواو ولخلاص الكسر في الياء نحو عدت يا مريض
 رعبت يا عبد وان لم تقم نحو رعبت وعدت فلا ولي انه لا بد لك في الواو من اخلاص
 الاشتمام وفي الياء من اخلاص الضم او الاشتمام لئلا يلتبس بالسبي للفاعل وظاهر
 كلام السيرافي انه لا يجيب الفرق بل يقتضيه الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله
 با اختياره فيقيد يعني ان ياتي انقل وانقل معتل العين كباب الثلاثة في المعتل
 في نحو الوجه الثلاثة فيها لما شاركته في عليها وهي استثقال الكسرة على حرف

العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في انقل نون وهذا الفرق لا
 يترتب في العلة واما في انقل فما قبل حرف العلة كما في الثلاثي المجرى قوله دون اختيار
 واقيم يعني ان ياتي استنقل وانقل معتل العين لا يعني فيهما الا اخلاص الكسرة
 الضم والاشتمام لان سببهما في الثلاثي المجرى والباين المذكورين ضم ما قبل حرف
 العلة كما ذكرنا ما قبلها في باب استنقل وانقل ساكن فلا بد من نقل حركة
 عين الكلمة اليه كما في غير هذه المواضع عن نقله وتبع وتماثل على ما يجرى في
 القرصيف انشاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة
 ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل عن طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا ينقل
 على هذا ولا اموي وانما يفعل ذلك لما يجرى في القرصيف في باب الاعلان عند
 بيان امتناع قلت عين عن طوي وهو ياء وكسر فاء ضل للا دغام عن حرف لينة
 والضمة اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين الياء ولو اريد ان كان لان ذلك ان
 حدثها اجتمع الثقلان الضمة والواو كيع وقوله وينقلها محض الكسرة والياء
 وما احقت ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقلان لكنه مع ذلك جاز لنقل
 على قوله تكون الكسرة احق من الضمة واما انهم فاء نحو ضمة ايضا واما كسر
 فاء فعل الياء للمفعول في الصحيح للتحفيف ونقله في عهد عهد كما نقله في
 الياء للفاعل في عهد عهد وفيه للاسم فخذ في فخذ وجميع ذلك في الملقى العين
 لما يجرى في القرصيف وقيل قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى
 الضاد وهو غلط وان كان مضارعا اوله ونحو ما قبله من انما ضم اوله المضارع
 حملا على الماضي واما في ما قبله من الضم والكسر فيعتلله الضمة بالفتحة
 في المضارع الذي هو انقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفاء
 عين المضارع في معتل عين تنقلب في الياء للمفعول الفاعل يقال ربيع ونكد
 للمحل على الماضي في اسكان العين كما يجرى في القرصيف انشاء الله تعالى وقوله في
 كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه الياء للفاعل ولا
 في ذلك الامراء ولم يستعمل فاعله لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله
 ثم خذت للعلم به كما في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك واما ما قلنا في بعض

المارة وتضيء الامس وتلك يخرج من رزكم ووردهم ومنه وان علك قال
 سيبويه لو اردت نسبها اليه تع لكان على الفعل نحو لحيته الله تع واسلوا رزكه
 وارده ولعل ذلك لانه لما لم يات من فعل المد كوركن وسلفته صار كالم
 وجمع وعي ونحو ذلك من اللام التي بابها فعل المكسور العين مضارع يهدي
 الى المضرب كما تقدي فعل ذلك بالنقل الى الفعل المتعدي وغير المتعدي
 ما يتفق فمه على متعلق كضرب وعين وغير المتعدي مجزاه كفقد
 والمتعدي يكون ال واحد كضرب واثنين كاعطى او علم والثلث كاعلم وان
 وانا وانا وبنو وبنو وحدث هذه معنوا لاول كفقول اعطيت والثا
 والثالث كمفعول علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول
 به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل مستقدا اذ لا يفهم
 معاينها لا متعلق بل يقال لثل هذه الافعال انها مستقدية بالحرف الفاعلية
 لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرت
 في الامر وامر الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كذا لازم مع ان قرب
 وبعد منه متعدي في المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي
 يصح ان يستق منه اسم مفعول غير متعدي على ما ذكرنا في هذا المفعول به ويرسم
 اللازم الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه قبل في بعض الافعال انه مستق
 بنفسه مرة ومرة انه لازم مستق بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمال وكان كل
 واحد منهما غالبا عن صفتك ونفخت لك وشكرتك وسكرت لك والذي اري
 لكم متعدي مثل هذا مطلقا لزمعناه مع اللام هو معناه من دون اللام و
 لتعدي والزموم بحسب المعنى وهو بلام مستق لها عاقل كذا مع اللام يعني اذن ذا
 كما في ردك لكم على انها مطروقة الزيادة جوار في عن نفخت وشكرت دون مردف
 فان كان تعدي به نفسه قليلا عن اقسام الله او مختصا به من المقاميل كاختص
 دخلت بالتعدي لا يمكنه ان يغير ما بقي عن دخلت في الامر فهو لازم حذف
 منه حرف الجر وان كان تعدي به حرف الجر قليلا من مستق والحرف ناذرة كما في
 يفرق ان بالسوء لا تلفظ ابدا بكم ووردت لكم واذا تعدي به حرف الجر فالجار والجر

في محل الضرب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالضرب قال فغ
 قام سحرى بروكم وارجلكم بالضرب قال لبيد فان لم يجد من دون عدنان والواو
 دون معد فلترعت العوازل والتحقيق ان الجر ليس وحده منصوب المحل لا مع الجار
 لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالمضرة والتضعيف في اذهبت زهدا وكرمت عمرا
 لكن لما كان المضرة والتضعيف من تمام صفة الفعل والجار منفصلة منه كالجزء
 من المفعول فقاموا في اللفظ وقالوا انما في محل الضرب ولا يجوز حذف الجار في
 اختيار الكلام لا مع ان وان ذلك فيهما ايضا بشرط تعيين الجار للجار فحكم على ضمهما
 بالضرب عند سيبويه والجر عند الخليل والكاسي والاول اولى لصنف حرف الجر
 عن ان يعمل ضمرا ولهذا حكم بشد وانه لا فعل ونحو قوله مودة حين لم قال لكيف
 اصحبت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانا ما رحت الجار مع ان وان
 كثيرا قيا لا مستطالهما بصلتهما ولا خفت الا صغر مجرى حذف الجار مع غيرهما
 ايضا قيا ما اذا تعين الجار ولم تثبت بل قد جاء في غيرهما اما شذوذ وكقوله ترون
 الديار ولم تقروا وقوله تع لا فقد لهم صراطك ولا تفرسوا عقدة وان شذوذ
 اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي نحو ترون الديار
 ولا الزم صراطك ولا بنوا عقدة وترضوا اولادكم حية لا يحيل على الشذوذ
 كما يفهم الفعل معنى غيره فيعدي تعديته ما ضمن معناه قال تع بما لقون
 عن امره اي بعيد لون عن امره بخا ورون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا
 فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تع يبعونكم الفتنة اي يبعون لكم
 وكسبتك الميزان كسبت لك وزنك المال اي وزنت لك وكلتك المال اي
 لك ولا يالوكم حبالا اي لا لولكم ذلك دينار اي زدت لك ونقصتك درهمي اي نقصت
 لك ويحزن ان يفيض زهدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا تحذف
 من المفعول الثاني عن امرتك الميزان استغفرت الله دينا وقوله وسأ الذي خير
 الرجال سماحة كل ذلك مع تعيين الجار ولا يغير شي من حرف الجر معنى الفعل الا
 الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بنيد مجذاف نحو مرتبة والذبي
 بغير الباء معناه يحيل فيه عند اليرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء

المعدية عنه بمعنى وقال سبويه الباء في مثله كالمتره والتضعيف بمعنى
 ذهبت به اذ بهته يحذف فيه المصاحبة ومند ما فوقه فتح لذهب بجمعهم الباء
 عند العبد للتأكيد كان الله فتح ذهب معه والمتره والتضعيف المعدية فلا يذ
 بهما من معنى التخيير وليس بمعرف حذف الباء المعيرة المعنى الفعل في قوله
 فتح الحق في هذا الحديث بزبر على قراءة الحق في بئرته الرصل واذا دخل المتره او التضعيف
 على الفعل فان كان لا زها صار متعديا الى مفعول واحد وان كان ال واحد نقدا
 الى اثنين عن حرفته المن لا ينقل من الثلاث في المتعدي الى اثنين الى ثلاثة علم
 وراية عن اعلم واري والمفعول الذي يزيد بسبب المتره او التضعيف هو الذي
 كان فاعلا للفعل قبل دخولها ذلك لان معناها ما يصير الفاعل مباشر للفعل
 فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من الفاعل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا نقول
 احقرت بقره زيدا وتضعيف العين بعد الي الى واحد كمن حته والى اثنين كملته
 الحق ولا يعدي الى ثلاثة كالمتره وقل بتدريته للحلق العين في المتره عن نايته
 ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من الحروف الجوزا كانت مختلفه عن حرف
 من البصرة الى الكوفة لا كرامك واما اذا انفتحت فتدركنا حكمها في غير التضمين
 قوله والى اثنين كما عطي وعلم المتعدي الى اثنين على صريحي اما ان يكون مفعولا
 مبتدأ وخبر كما عطينت زيدا درهما واحص هذا النوع من الافعال واما ان يكونا
 في الاصل مبتدأ وخبر كعلمت زيدا قايما وعند الكوفيين ثاني مفعولي بالعلمت
 حال وكذا قال في خبر كان وليس بشئ اذ لال يحذفه وايضا لا يكون للمال علما
 ولا ضمير او لا اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين
 المصويين قوله والى ثلاثة كاعلم واري تدخل المتره على فاعلين من جملة الافعال
 المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني اعلم واري وعند الاحفش نقل
 بالمتره الثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قايما لا سيما عاق قوله احسبتك زيدا قايما
 وكما احسبتك ولعلتك وازعنك واجدتك ولو كان القياس في هذا للمبار في
 غير افعال القلوب عن كسرتك عمر لجة ولعلتك زيدا قايما والمبار بالتضعيف
 ايضا في افعال القلوب وغيره ما لم يجر اتفاقا والمبار ينقل جميع الافعال الثلاثة

متقد بها ولا ترها بالمتره والتضعيف عن ايصرت زيدا عمر اذهبت
 خالد فتبت ان هذا موكول الى الجمع اعني النقل من الثلاث الى بعض الارب
 المتشعبة واما احبر وخبر وابا ونا وحدث ولم يستعمل لحدث بمعناه فليست
 مرا صارت بالمتره والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التقديس الى اثنين بل لم
 يستعمل من ثلاثا فاعل مناسب لهذا المعنى هو احبر بكر الباء اي علم واما احث
 ونا و ثلاثين فلم يستعمل مستقي من الباء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة انقلبت
 في بعض استقالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان البناء والتنبيه والاحزاب
 والتخيير والتحديث بمعنى الا علام ولم يلحق سبويه من هذه الخمسة الا انا
 ولحق البولي عيزه ولحق بعضهم اري العلمية باعلم بما عا عن انا في النون
 عمر ما لم تستعمل الخمسة متقد به لا ولحق نفسها والى مضمون الثاني والثالث
 او مضمون الثالث وحده بالياء عن حدثك بخرج زيد والمخرج وهذا كما
 ينصب علمت المفعولين وتنصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة
 او مضمون الثاني عن علمت زيدا قايما وعلمت قيام زيدا وعلمت القيام
 لكن علمت يتعدي الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت وابا وحدث
 لا يتعديان اليه لا بحرف الجر فلا تقول احبرتك بخرج عس بل تقول بخرج
 عمر واما قولهم ابان بناء وخبرته خبرا وحدثه حديثا فهذه البضويات
 اسماء صريحة مقامه مقام المصادر اي ابان وخبر وحدثا ولو كانت مفعولا
 نقالها من استعمال المفعول به محضاً مقامها عن حدثه بخرج زيد بنات
 دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثك
 وابانك زيدا قايما ليس بمعنى حدثك الحديث المحض وبناتك هذه
 التبعة المعينة وخبرتك التخيير الخاص فانضاب زيدا قايما لكونها متضمنين
 للمفعول به لوجود تلك بقيام زيد كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا ونعم
 كما في صرحت صرنا لا مير لان زيدا قايما بيان الخبر به وتبيينه وليس
 بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلطف والتكلم المحض
 وان كان سرعا او بطيا او غير ذلك من صفات التلطف فتقول احبرتك زيدا

قائما اي لا يخرز تلك بهذا الخبر به مفعول بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر
 فلا يقال في منبت صن بان الصرب من رب كما ينبغي في باب المفعول به ^{فظهر}
 بهذا ان ما قاله المصنف وهو ان زيدا قائما لا يخرز تلك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا
 في ترك خبر تلك خبر مطلق وكلاهما مفعولان على انه مفعول مطلق ليس
 بشئ لان الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي خبر به
 خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا الخبر به ففعل الجذر
 كالاخر اما غلط ان معالطة والدليل على كونه مفعولا به انه كفعول علمت
 انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت واعلمت ان زيدا قائما
 فنصد للجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانما خبران زيدا قائم فتصنيف
 اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في خبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول
 المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من
 قوله قلت زيد مطلق ليس بشئ اذ ليس زيد مطلق بمعنى المصدر الخاص كما
 ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المفعول الخاص بخلاف قلت قول سيرا على به
 مفعول مطلق ومتشابه الغلط ان الخبر يستعمل بمعنىين بمعنى الاخبار وبمعنى
 الخبر كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى القول فاعرفه قوله هذه مفعول
 الاول كفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعول اعطيت والثاني
 الثالث معا كثاني مفعول اعطيت لانا بنينا في باب المفعول به ان هذه الافعال
 في الحقيقة مستندة الى مفعولين او لهما غير الثاني مفعولها الثاني ان الحقيقة
 مضمون الثاني والثالث معا اعلمت ان قيام زيد هو كاعطيت زيدا درهم سواء
 يجوز لك ان لا تذكرها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر
 الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول وما ذكر واحد
 من الثاني والثالث وترك الآخر فعل ما يعي في باب افعال القلوب وظاهر
 مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز
 يقتصر على واحد من الثلاثة فنقص الحاجة اخرى كلامه على ظاهره ولم يجوز
 لا تقتصر على الاول ولجانه ابن المبرج مطلقا وقال السيرافي اذ سيبويه

انه لا يجوز لا تقتصر على الاول لانه يجوز مطلقا ومنه حساب السراج اذ لا
 اذ لا مانع وبقية المتأخرين فاذا قطعت النظر عن الاول وحال اللحن الثاني مع
 الثاني مع الثالث كحال اول مفعول لانهما هما الاول هو الذي مره بسبب
 المصنف كما ينبغي افعال القلوب ظننت وحسبت وزعمت وعلمت ^{وبانت}
 ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان مانعها فتصيب للذين ومن حقا ^{ايضا}
 انه اذا ذكر واحد مما يجب ذكره لآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جرد الالفاء
 اذا تمسكت واخرت لاستقلال الذين كلاهما مفعولانها تعلق قبل الاستفهام
 والقي واللام ومفعولان يجوز ان يكون فاعلها مفعولها صميمين شئ واحد
 مثل علمتني مطلقا وبعضها بمعنى اخر فيدي به الى واحد فظننت بمعنى
 انتهت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
 اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا يجزى من ان يكون المقصود منها حكاية
 لفظها ولا قلاوي هي الى اربعة بعد القول محذوفت ضرب زيدا وزيدا ضارب
 ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية
 اي التي المقصود منها معناه دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الدخول عليها في جزئها
 لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الاول على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا
 من المسند اليه بقدر عمله في الفعلية لان الضرورة من عمل الفعل رفع الاسم
 المسند اليه فلا يرتفع ما استند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين
 اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا
 الضرب فيحيا ن يصب كاجزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا
 يقتصب الفعل ظاهر الا بالحرف والمسند اليه لتجمل انقضا به ظاهرا فلا ^{يبين}
 بينهما الفعل الدخول بل اذا كان فعل معلق عن الضرب جاز دخوله على الفعلية
 لانه لا يعمل اذن في الظاهر كفعول علمت ومن سرت وعلمت اي يوم سرت وايهم
 رايت نصب اي على انه مفعول الفعل الوجه ثم تقول الذي يطلبه الفعل
 من الاسمية المدخول عليها وما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا ذلك
 في باب كان فاعلا لتبدا تشبها به بالفاعل وبضبا الخبر تشبها به بالمفعول ولم

يجوز ضمها لان الفعل لا يرفع فاعلين فكيف يرفع سبيلين بالفاعل ولا يصحها
 اذ يبقى الفعل بلا مرجع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل
 المرجع قبل طلب المنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصداق الخبر
 الى المتبادر فحق كان زيد قايما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحدث الكائن في الحقيقة
 وكذلك في صار زيد قايما الصابر هو قيام زيد وكذلك في جميع اخوات كان لان كل ما
 يبعينه كان مع متبذله فيجب صار كان بعد ان لم يكن ومعينه ما زال ولحق انها كان
 دايما ومعينه اصبح ولحق انها كان في الساء والصبح والصفي ومخ ذلك ومعينه ليس
 ما كان واما افعال المقارنة فليست من هذا اى من الافعال الدخلة في الاصل
 على الجملة بل هي المرجع بها فاعلمها على الحقيقة ولحقها مفعولة كما يجيء في بابها
 ان اتقنه مفعولا مضيا للجنين لان قائمها متضمن المفعول الحقيقي واولها ما بقيا
 اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معينه علمت زيدا قايما علمت قيلم زيد فاعرب الجنين
 اعرب الاسم الواحد وذلك المفعول الحقيقي فذلك تدخل عليه هذين الجنين لفظة
 ان للمادة الجنين في تقدير جن واحد ولم يدخل الجنين للذين بعد كان ولحقها
 وان كان ايضا بتقدير المفعول كذا الجنين المضمين ثم هذا التقييد للمفعول
 اما افعال القلوب اوعينها فافعال القلوب على اصرافها باللفظ فقط وهو
 جماعى ببعينه اما وخال بخال وحسب بحسب وكذا ص غير متصرف فاذا كانت
 الافعال بالبعينه المذكور واولها الاسمية مجردة من ان مضت جنينها فان كان حيا
 ببعينه غلب او مضى غير ذلك وخال ببعينه اختال وهاهنا من المنة او كانت الاسمية
 مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكل جميع افعال القلوب المذكورة في المتن
 تنصب المفعولين اذ اولها الاسمية غير مصدرة بان تستعمل اري النية
 هو ما لم يسم فاعله من اري عاملا على ظن الذي هو معناه ولم تستعمل ببعينه علم
 وان كان اريت ببعينه علمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان ببعينه عرف
 ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان بعينه علمت
 ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم ولحق ان عرف لا ينصب جنين الاسمية
 كما ينصبها علم لا عرف معنوي بينهما بل هو موكول بالاختيار والعرف فانهم قد

يختصمون احدا المستان في البعينة بحكم لفظي دون لاجز ولحق هشام لما
 عرف وابعين بعلم في نصب المفعولين او تستعمل دري ببعينه علم وتعلم امرا
 ببعينه علم لكن لا ينصبان المفعولين بل تزد الاسمية بعد ما مصدره وان يحسن
 دريت انك قائم وتعلم ان بعد الذي مرشدا ولا يتصرف في تعلم ببعينه علم فاذا
 قيل لك تعلم ان لا مركذا فله تقول له تعلمت بل علمت وان كان دري ببعينه
 ختل وتعلم من تعلمت الشيء اى تكلفتم علمه فليسا من هذا الباب تعلم
 تنصب الجنين اذ لم يفسد بان واما للظن في الظاهر مع احتمال في بعض
 الواضع اليقين وهو ظن لا ببعينه انهم واذا ان لها اسم مجرد من ان قال تع في الظن
 ببعينه اليقين اى ظننت اى ملاق حسابه وقد يجي ببعينه اتم فتصيب
 مفعولا واحدا ومعينه لا تقام ان تجعل شخصا من صنع الظن الشيء تقول ظننت
 زيدا اى ظننت برأيه فعل سيا وكذا انقمة واما للاعتقاد الجازم في شيء انه
 على صفة معينة سواء كان مطابقا ولا وهو راى فاذا كان في البعينة المذكور و
 وليته الاسمية مجردة من ان مضت جنينها عن اريت زيدا عنينا كان في بعض
 لا مرعينا اولا فان تع برأيه بعيدا وهو غير مطابق وتراه وقريا وهو مطابق
 وقوله تع الم ترالى الذين اخروا عنى معينه لا انتها او لم ينته علمك الى احكام
 وقد تلقى راي المسمية راي العلمية في نصب المفعولين قال تع رايتم لي ساجدين
 واما للاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق عن عد وجعل فاذا
 كان بالبعينه المذكور وليته الاسمية مجردة مضيا جنينها عنى كنت اعدا فغيرا
 فيان عنيا وقال تع احبل المدايكة الذينهم عباد الرحمن انا انا اى اعتقدوا بينهم
 لا منة واما للقول بان الشيء على صفة قول غير مستند الى وثوق عنى
 عنك كرهيا وقد تستعمل نزع في التحقيق قال امية الله موف للناس من عمو واما
 لا صابة الشيء على صفة وهو جدد والني وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدك
 الشيء على صفة وجبان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تع وجددك
 عائلا فايجب لا يخرج عن هذا لانه تع قد تستعمل من الافعال ما يستعمل مضيا
 بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقولك شيليه ويصل ويخونك فكانه تع قد صار

عابله وعلمه بعد ان لم يعلم فاصح حاله ولا يستعمل اصاب وصارفا استقالا
 وجدي في نصب المعقولين خلا فالابن درستويه هذه الافعال هي الدخلة لا
 اسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الخبر الثاني مضافا الى الاول وان كان الثاني
 جامدا محصل منه مصدر اسمي علمت اخاك فهذا علمت زلية احبك وان
 وقعت بعدها الفعلية في الندوة فضمير الشأن مقدر قبلها التفسير اسمية عن
 حسبت يقول زيد اي حسنته يقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه المفعول
 واحد مع كونه بالبعين المذكور عن علمت زيدا وعلمت عن زيد اي عرفته و
 بعضها يقبل فيه ذلك عن ظننت وحسب قال ولقد نزلت فلا نظني عيظه
 متى تنزل المذكر اي لا نظن شيئا غير من ذلك كذا قال الفراء وقد يقول
 الضمير واسم اشارة مفعولها نقول لمن قال اظن زيدا قايما انا ايضا اظنه
 او اظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الامد لسى اوجاز قيام لفظ ذلك في هذا
 مقام الجملة لجان وقوعه صلة وليس ما قال بشي لان مفعولي باب علمت يتقد
 المقدار على ما قد سناه والصلة لا يقدر بالمعنى على كل حال قال الامد ليس وعينه
 ان الضمير واسم اشارة ببعين المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع قاله الفراء
 على ما ذكرنا ونقول ظننت اذا جعلته موضع ظنك قال نع يظنون بالله غير
 الحق اي ظننا غير حق فهو مفعول مطلق لا منع كونه مفعولا بباي شيئا غير الحق
 كما في قوله فلا نظني عيظه قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه ليعين
 الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد قوله
 عنه على حذف الضمير اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على الابتداء بضمير الخبر
 صادرة عنه ففي قوله علمت زيدا قايما حكمتك بالقيام الذي هو مضمون الخبر
 على الابتداء الذي هو زيد صادرة عن علم وفي ظننت زيدا قايما عن ظن قوله
 ومن حضايها اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف المعقولين معاني باب
 اعطيت يحون بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحد منهما نسيا منسيا نقول فلا
 يعطى ويكسوا ليقاد من من مثله فائدة بخلاف مفعولي باب علمت و
 فالت لا تحذفها مع انسيا نقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من العلوم

ان لا نسان لا يحج في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون
 المعقولين واما مع القرينة فلا بأس بحذف منهما عن من يسمع يحكي اي يحكي مسمى
 صادقا قال باي كتاب ام بابية سنة تزييهم عارا على وتحسب فهذا ايضا
 عن اص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونه
 في الاصل مبتداء وخبرا وحذف الابتداء والخبر مع القرينة غير قليل وسبب
 القلة هو ان المعقولين معا كما سم ولما حذف مضمونها على المعقولين به على الحقيقة
 كما تذكره فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا
 كله فقد ورد ذلك مع القرينة ولما حذف المفعول الاول فكما في قوله نع لا
 يحسين الذين بالياء الى قوله هو خير لهم اي يحسن هو خير لهم واما حذف
 المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلفنا على عزائك انا طال ما قد وثي بالاعداء
 اي لا تخلفنا اذلة على عزائك الملك يا قوله ومهانته يحون الغاء الفرق بين التعليق
 والالغاء مع انها يبعين ابطال العمل ان التعليق بطل العمل لفظا لا معنى فالجملة
 مع التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في قوله المصدر
 مفعولا به للفعل المتعلق كما كان ذلك قبل التعليق فلا منع من عطف من مضاف
 جملة اخرى منصوبة الخبرين على الجملة المعلق عنها الفعل هو علمت زيدا قائم
 وبكر فاصلا على قال ابن المنشي ان الالغاء فالجملة معه ليست تناويل المعنى
 فبعبه زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملقى لا محل لها لانه لا يقع مفعول
 من مفعول الجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر اختياري
 لا من وري والتعليق من وري وتيل الجبارة الملحق عنها في نحو زيد قائم ظننت
 مبينة على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشي لان الفعل الملقى
 لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان بعبه الفعل
 الملقى بعبه الطرف فهو زيد قائم ظننت بعبه زيد قائم في ظني ومع الطرف بمتنع
 كونه الكلام الاول مبينا على اليقين ويقع الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب
 لان عامل الرفع معنوية عند النفاذ وعامل النصب لفظية منع تقدمها فيلب
 اللفظ المعنوية وعلى ما اخترنا في عامل الابتداء والخبر كما شرحنا في هذا الاعراب

تراهما ضعيف فتضع تقدم عامل عزمهما يعقلهما ومع ذلك قد جاء كونه
 كذلك اذبت حتى صار من خلقي ابي وجدت ملاك الشبهة للادب وقول
 امرهم املا ان تذا من امدها واما الخال الذي منك تنيل واما حبان ذلك مع
 ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها نظاها كالعلاج وايضا
 معصوما في الحقيقة مضمون لليلة لا لليلة وسببها لا يحل ذلك على لا لافلا
 بل على الخلق ويقول اللام مقدرة حذفت من ردة وقال بعضهم متغير
 الشان مقدرة بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك من ردة في غير ذلك من
 فواح لا بداء عن قوله ان من يدخل الكنيسة يوم يلبس فيها جازا وطلبه فلي
 هذا الفعل عامل لا معلق وقبل الفصح في سبي تظن ان يذاهب يعني لا تقدم
 معمول الخبر اذ هو كقوله المحرر وتوسط فعل القلب بين المتبادر والمبني وهو
 ذلك ضعيف واذن وسط الفعل بين المتبادر والمبني جازا لا لغاء بلا فصح ذلك
 لان الرابع العزم في اي فعل القلب تقدم على لهما فاحس على اخر وقد يقع المني
 بين الفعل وممنوعه عن ضرب مع احسب زيد وبان اسم الفاعل ومعموله قالوا
 لستم فاعلين اخالست يال افايحه للطب الرقود بين معمولي ان يحزن ان يذاهب
 قائم ودين سوف ومصححها كسوف حسب يقوم زيد ودين العطوف و
 المعطوف عليه كجاء في زيدا حيث ومن في كيدا المني بمصدر منصوب
 قبيح اذ التوكيد ليس له اعتناء بحال ذلك العامل ولا لغاء ظاهر في ترك الاعتناء
 فيبينما شبه الثاني واما ان كيدا بالصغير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاعلم
 ادليا يصح يحسن في المصدرة عن زيد بحسبه ان حسب ذلك قائم ومصدره فعل
 القلب اذ لم يكن معمول لا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق عن العيني
 ظنك زيدا قائما وعلقت لزيد قائم واما لغاء فوجب مع التوسط والتاخر عن
 زيدا قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب المصدر لا ينصب ما قبله
 كما قيل وقدم ذلك في باب المصدر واما ان كان معمول لا مطلقا فان كان الفعل
 مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل
 جواز عن ظنا من يذا قايما فلي الصوريين يجوز الغاء الفعل واعماله سقسطا

و متاخر لكن لا لغاء قبيح لما مر من قبيح تأكيد الفعل المني واما ان حذف الفعل
 وجوز كما اذا اضيف الى الفاعل عن ظنك زيدا قايما اي ظنا فغند من قال
 العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر ايضا هو كما لو حذف
 يجوز الا لغاء سقسطا و متاخر اخويته زيدا ظنك قائم وبقي زيدا قائم ظنك
 ويجوز الاعمال لانك تفعل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر
 لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا وان الفعل يجوز الا لغاء والاعمال
 توسط اواخر ولا يجوز ان يكون ظنك مضمون بالكونه مصدر او كذا غيره
 كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله وسفاهنا نعلق بحرف
 لا استفهام التعليق ما خرج من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كذا
 الشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلاه من زوج يحزن ما وجوده فلا تغلق على التز
 فالعمل المعلق مسنوع من العمل لفظا عامل معني وتقديره ان معني علمت لزيد قائم
 علمت قيام زيدا كما كان كذا صندا خضاب للجنين فمن ثم جاز عطف الجنين
 المضمون بين على الجملة المعلق عنها عن علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله عز وجل
 المعلق قد يكون حرف استفهام وهي المخرقة اتفاقا وعل عليه خلاف بينهما كما يان
 قد يكون اسما متضمنا المني لا استفهام كقوله نع لفلم او الجنين احبب وعلمت
 ان جلت ومتى خرج وفي معناه لام المضاف الى كلمة لا استفهام عن علمت
 غلام من عندك وقد يكون لام لا ابتداء عن علمت لزيد عندك وقد يكون حرف
 النفي وهو ما وان عن علمت ما زيد قائما وان زيدا قائم ولا زيدا في الدار ولا عسرا
 ولا رجل في الدار واما الاستفهام ولا لا ابتداء وما وان النافيتان فلزوم وقومها
 في صدر العمل وصفا فبقيت لليل التي دخلتها على الصورة الجلية رعاية لاجل هذه الحرف
 وان كانت في تقدير المفعول عن يذاهب القيام فلزوم ملحمة اليه وهي اجتماع ان واللام
 كما يحى واما الدخلة على الاسمية فانما كانت معلقة لانها للتبوية المشابهة لان
 المكسور اللزوم وهو لها على الجبل ومن التعلقات ان المكسرة اذ لم يكن فتحها وذلك
 اذ جاء في خبرها لام لا ابتداء عن علمت ان زيد القيام فان اللام فلا تدخل الا مع المكسرة
 كما يحى واما اذا تجردت عن اللام فانها لا تعلق لا مكان فتحها وجعلها معموله

القلب وذلك لان المضروبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنك
جعل ان حرفا مصدريا معصولا لفعل القلب لا تقع صريحا من اولي سر
العامل كبران عن عمله واما قوله ولقد علمت لثانين متينين ان المنايا لا تطلب
سهاها فانما اجري لقد علمت مجري القم لتأكيد الكلام لان فيه اللام
المقيمة للتأكيد مع ذلك الموكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله في اني
قم اليك مع الصدور لا ميل وقد يجري مجرى علم الله مجري القم فيجاء بجوابه في
بعد ان المكورة محو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملقى قد يدخل على الفعلية
محو علمت بسنن وعلمت صرحت بضمها على ان معقوله صرحت وعلنا
يوم سيرت وعلمت اقتسام فعلت واغراب الجملة المعلق عنها كما عرجا
يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم للبيعة رفع اي على ان خبر
مقدم على المتبدا اي اي يوم يوم للبيعة وبضيه على ان للبيعة بمعنى الاحتيا
فيكون كعلمت اي يوم الخرج قال ولقد علمت اي يوم عقبى والنضوب
ايضا خبر مقدم لكنه صرحت اذا صدر المفعول بكلمة الاستفهام فالاول
ان لا يعلق فعل القلب على المفعول الاول محو علمت زيدا من هو علمت بكذا
ابوس هو وجود بعضهم تعليلهم عن المفعولين لان معنى الاستفهام يوم للبيعة
التي بعد علمت كانه قيل علمت ابوس زيدا وليس بقوي لا تقاوم على الضب
في محو علمت زيدا ما هو قايما مع ان المعنى علمت ما زيد قايما واما قولهم اريت
زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل الضم
ولعب فيه بمعنى اريت اخبرني وهو منقول من اريت بمعنى ابصرت او عرفت
فكانه قيل ابصرت زيدا وتحدثت بحاله الجيبة او عرفت اخبرني عنها فلا تسهل
لا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يترك بعده بالنصب الذي كان
مفعولا به لرايت زيدا ما صنع وقد يحذف عن ما رايتكم عذاب الله الالية وكما
ليس بمفعول كما عني بل حرف خطاب ولا بد من اتييت بذلك المضربا ولم
تات به من استفهام ظاهر او مقدر بين الحال المستخبر عنها فالظاهر محو
زيدا ما صنع ورايتكم ان ايتكم عذاب الله بغنة ابهر من هل يهلك ورايتكم ما تدعون

من قوله انه امر في قوله لا يهلك ورايتكم عذاب الله كقولك نفع ارايتك الذي كرمست على ان
اخرتي ارايتك هذا الكرم كرمته وقوله نفع ارايتك كلام مستأنف
وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام حرفا للشرط كقولك ارايتكم ان انتكم
الالية وقوله ارايت الذي يهني عبدا اذا صلب ال قوله لم يعلم وقوله ارايتان كما
كرر ارايت للتأكيد ولا محل للجملة المتضمنة لعينه الاستفهام لا بها مستأنفه
بيان الحال المستخبر عنها كانه قال الخطاب لما اقلت ارايت زيدا ان اي شيء
عن حاله نال فقلت ما صنع من بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة
المذكورة مفعولا قايما لرايت كما ظن بعضهم وتلقى المكافاة الحرفية بامرات الذي
بمعنى اخبر لانه لما صار يعينه اخبر كان كاسم المفعول الى الفعلية عن شيء اخر عن
الجملة فاستغنى بنفس المكافاة تنسية وجمعا قايما عن بقى بقى
تاء الخطاب فيبقى التاء في الاحوال معززة مفتوحة سواء كان الخطاب مذكرا
من تاء معززة او من تاء مجزعة على ارايتك التاء لان التاء في محو رويك لان
معقوله بقى مفعولا على حاله مع صير وقعه بمعنى اخبرني محو ارايتك زيدا
ما صنع فلا يمنع من بقاء فاعله ايضا وقوله للبر امان على من لا يصاد عن التاء الى الكاف
وهو مثل مذهبه في زيدا والجملة كما يحسن في اسماء الاعمال اي ان الكاف
منوع المحل فاذا اريدت فعل القلب فالكاف المحققة باسم تصرف تصرف
المفعول الثاني وكذا التاء تصرف تصرف محو ارايتك زيدا ورايتكم كما زيد
ومما يمتنع الزيد ورايتك هذا ورايتكم كما المحذرين وان يكون المحدثات واعلم
انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالعينة
عرفت ذات القيام بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في هذا
الكلام دلالة على هذا المعنى بل العينة علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت
عرفت قبل ذلك ذات القيام وانه زيد مثله وذلك لان كلمة الاستفهام تجعل
كوما مفعولا لما تقدم لفظه عليها لا تضايها صدر الكلام فيكون معقولا
علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت
موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانت قلت علمت زيدا الذي قام

فان قيل لا استفهام من غيره في اي لكونه معبرا لكونه في الاستفهام علمت
ايهم قائم برفع واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنفسه وليس اذاعة
لا استفهام التي تلي باب علم في محض علم زيدا ايهم قام مفيدة الاستفهام المتكلم
فيها للزم التناقص في محض علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم
يعين ان قابل هذا الكلام عارفت بنفسه القيام الى هذه القيام المعين لما ذكر ان
العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لا استفهام المتكلم كان ولا على ان
لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام لا استفهام عن مشكوك فيه هو
انتساب القيام الى معين من غير ان يعرفه الشاك بانه زيدا وغيره فيكون المشكوك
فيه هو انتساب القيام الى معين اذ النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة
وهو ناقص فتقول لا استفهام اذن لمجرد الاستفهام لا استفهام المتكلم
اي عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص
في فرضنا زيدا فالجواب عرفت قيام زيد وانما يصح باسم القيام ولم يقل علمت
زيدا قايما او علمت قيام زيدا المتكلم قد يكون لدواع الى اجهام الجنب على الخاطا
منعته به كما يكون لدواع الى الضمير بكفوله تع وانا اياكم لعلى هذا وفي
صلاحيين فعل هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا انهم بعد فعل القلب
عن علمت زيدا قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هو انتساب
القيام الى زيدا وعلوم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهنوع والموضوع الاستفهام
هو انتساب الفعل الى هذا المعين والى ذلك من الاستفهام الواقعة عليها كلمة
لا استفهام وكذا يجوز علمت زيدا قائم او علمت هل زيد قائم ان علمت
ليس جوابها لا او نعم والمشكوك فيه الاستفهام عنه هو انتساب القيام الى واحد من
الذكورين او علم النسبة اليه فالجواب في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك فيه
فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع لا استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب
استدلالا لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يقع ان يكون متعلقا بالعلم لا
تأويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب الاستفهام والذي يقال في جواب
لا استفهام باسم راء لا استفهام في معين منسوب اليه الحكم المذكور في

لا استفهام فيجب علمت ازيد قائم او علمت احدهما بعينه على
صفة القيام لان ذلك هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد
اي زيدا قائم واما علمت هل زيد قائم فليس جوابه
نسبة في القيام الى زيدا وبقيها حتى يقال ان العلم متعلق بتلك النسبة ان
يفيها وانما جوابه نعم ولا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق بالا بالنسبة
والجواب اما قالوا ان لا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا
للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يقع ان يكون متعلقا بالعلم للتناقص المذكور
في محض علمت ايهم قام ولو لمنا ذلك قلنا نعم الا في الجواب متضمن ايضا الجنب
النسبة وفيها لان الجنب بل زيدا قائم ولو لمنا ذلك قلنا نعم اولي في الجواب
متضمن ايضا الجنب النسبة وفيها لان الجنب بل زيدا قائم واما زيد بقايم محصل
المقصود اي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصح لعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا استفهام المتكلم
بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر لستين المشكوك فيه محض
ازيد في الدار ام عمرو ونسبت ان تردت اقوم ام اتقد كما ترد بعد كل فعل
يعيند معنى العلم كعلمت ونسبت وبيت وبعد كل فعل يطلب به العلم
كفكرت واستحسنت وبلوت ومالت واستفهمت وجميع افعل الحواس الخمس
كلمت واصبرت ونظرت واستمعت وشميت وفنت تقول تفكرت ازيد
يا نيتي ام عمرو وقد يفهم الدال على الفكر كقول تع يتقارب من القوم من
ما بشر به ايسكه على هو ام يدسه في التراب اي متفكرا ايسكه ام يدسه
وفيهم البلاغة يقالان انفسهما ايها يني صاحبه كاس النون اي متفكرين ايها
يقي ولم يسمع مثل ذلك في ظن النبي هو الترجيح احد المحورين على الاخر
وجوز لو ان يعلق جميع الافعال نحو صرت ايهم في الدار قلت ايهم في البيت
وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في محض شك هل زيد قائم واستفهمت
اقام زيدا ان تقوي بعد القول والجملة مفعول ذلك التقوي على ما هو مذهب
الصغيرين او تقوى السالفة معنى فليكن به في الحكاية مبداهي على ما هو مذهب الكثرين

كما يحجب بعدد من هب الفزيقيين فتقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع
 النسب وهي اما في موضع مفعول خصب مبنى مع الماخض وقد لك بعد كل فعل
 يعيند مجيء الشك من شككت امزيد في الدار لم عرواي شككت في هذه الامر
 في موضع مفعول تقدير ياليله الفعل بنفسه اما لا تقتضاء الفعل اياه ونصا
 واما لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب
 مفعولا واحدا عن عرفت هل يزيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعول
 اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول
 الاول والثاني عن علمت هل يزيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث عن علمت
 هل يزيد في الدار وفي مقام الثاني وحده عن علمت زيد ابوس هو وكذا قوله
 وما ادرك ما يوم الدين لان ادري يقدر على المفعولين كادرتك الحق وان كان معنى
 اعلم اي في مقام الثالث وحده عن علمت زيد ابوس هو واما الثاني اي
 المتضمن ليحجب العلم من كل فعل ذكرنا انه مما يطلب به العلم نحو فكرت هل يزيد
 في الدار فان فكر لا ضم وصفا لكنه بعد في المفعول لتضمنه معنى تعرف اي عرفت
 هذا الامر بالفكر منه وكذا قوله كما نظر اليه اقام هو لم قاعدا اي تعرف هذا الحكم بالنظر
 اليه ورفع زيد في مثل انظر هل زيد ابوس هو لكونه بمعنى سل وانظروا من بين
 هو من رفعة في نحو اعلم زيد ابوس هو لان انظر بمعنى تفكر وسل اي سل الناس
 لا يضبان زيد ابوس سلما عليه كما يجب اعلم وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب
 به العلم مستقلا بالوضع تقطبه من المعاني ما اقتضاء وصفه ثم عني بالجملة المعلق
 عنها في موضع المفعول الزيد له بسبب تضمنه معنى التعرف هو استخفت زيد اهل
 هو كرم اي تعرفت كرمه باستخافته واصبرت زيدا اهل هو في الدار اي تعرفت كرمه
 في الدار بايقاره وكذا قوله تعالى يستلونك من الساعة ايان من سبها اي تعرفت
 اي وقت اربها بها بسالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في قوله الله ان الكاف
 ومفعول اصل الفعل والله مفعول المضمين وقد تكون الجملة المعلق عنها بدل اما
 قبلها عن شككت في زيد هل هو قايما اي الا اي شككت في قيامه فهو في محل الجبر
 وتقول عرفتك للملا ان زيد في الدار عرواي في محل نصب بدل من الدار وكذا

عرفت زيد ابوس هو الجملة بدله من زيد هذا وقد اوجب لاخفش ان زيد
 الظننت اخره قايما قال واما ان يحجب لظننت اخاه قال لان الام لا يتبدل فله
 تدخل الماصي كما يحجب في باب ان هو في التقدير واخلة على اخره كان قلت
 ظننت لآخره قايما واما الغاء والتعليق في اعلم واري المفعولين لا حيزين فـ
 نظام كما ذهب اليه ابن مالك ابن يحيى الغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما حبان
 ذلك في علم واري بقوله اعلمتك لزيد منطلق وازيد قايما ام عرواي وازيد قايما
 ام عرواي وازيد قايما وازيد اعلمتك قايما وازيد قايما اعلمتك وكذلككم اذا اذنت
 باب اعلم للمالم يسيم فاعلمه عن علمت ما زيد قايما وازيد اعلمت قايما وقال
 لواند ليبي الذي عول عليه امتناع التعليق ولا الغاء بالنسبة اليهما وفي بعض
 نسخ الجزرية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل استنع الفاعل وتقليبه و
 اذ ابيته للمفعول جاز والذية اري انه لا يمنع من الغاء والتعليق سواء بني
 للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر ابو العيت فقلت لزيد اعلمتك قايما او علمت
 فقلت اعلمتك لزيد قايما لمحصل لا عمال ولا الغاء في حالة واحدة لانه لا بد من العلم
 في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق ولا عمال في حالة وليس ما قال يشي لان
 اما بالنسبة الى شيء والعار او تقليبه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد
 علمت قايما علمت في الفاعل والعيتة عن المفعول وكذا في علمت لزيد قايما
 علمت في الفاعل وعلمتة عن المفعول وايضا العمل بمعنى المنزعة اي القيرو
 المبنى والمعلق اصل علم والعمل غير المبنى والمعلق واعلم انه لا خلاف في انه
 لا يلحق ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كالمفعول اعطيت قوله وسفا
 انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد هذه الا فقال المدكوة
 في متن الكافية ولقطة هب بيبي احب واري للمبينة يجوز ان يكون
 فاعلها ومفعولها ضميرين متضامين بمعنى اعلمتني قايما قاله
 اي امراني اعصر حمرا وكذا ان كان احدهما ضمير الاخر عن قولهم رايتنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ورايتناك تقول كذا وقد يجري اها رايتنا مع حملا
 على رايتنا العلمية وكذا علم وقد حملا على وجب لانها متدا في اصل الوضع

وانما لم يحز ذلك في افعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مفعولا
 به متاثر منه واصل المفعول ان يعاثر المتاثر فان اتحادهما معية كونهما
 لفظا فلا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه ولم تقولوا
 ضربتني ولا ضربك ولا ضربتني وان تعالفا لفظا لاتحادهما معية ولا تقاوما
 لفظا من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بقصد مع اتحادهما معية تقا
 وما لفظا بقدر ولا مكان من ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الي
 ضمير زيد كانه غيره الغلبة معايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
 المفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب
 فان المفعول فيها ليس منصوب الاول في الحقيقة بل منصوب للجملة كما ينبغي فحاز
 اتقاها لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وهو القياس جازي في زيد
 اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب
 ايضا ما وقع المفصل بعد الاو معناه ا ولم يقع نحو ما ضربت لا اياك واما قتل
 اياك وادالك فاصرب وما ضربك لا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين
 معية ولحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر عن زيد اظن قايما وظنه زيد قايما
 لم يحز الثالث الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان الضمير
 منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة
 التفسير هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جاز ان
 دحل ان مفتوحة على الجملة المنصوبة للذين عن علمت ان زيدا قايما ولا تقول
 اعطيت ان زيدا درهم ذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم وهو مصدر
 الحيز مضاف الى المتدا فان المفتوحة بين ناصبة المفعول ولحدها مفعولها الحقيقي
 ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل سابقا بضم المفعول ولحدها ضمير محال
 دخلت وظننت لانهما لا تطلب في ظاهر الاستعمال مستدان مستد اليه جاز
 نصبت هما في حيث زيد قايما ان لم تنصبا مع حيث ان زيدا قايما اذ مقصود
 للذين المنصوبين هو المصحح في الذين المصدريين بان هذا هو من حسب
 حسيبه اعني ان مع اسمها وجبرها مفعول ظن ولا مفعول لداخر مقدر ان

او مفعول

او خفيش جميل مع جريهما في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت
 ان زيدا قايما حاصله اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدر
 للجاز اظهروا اذ لم يسد مسد شي معية يكون ولحدها ضمير ولا تقول ان مع جريهما
 ساد مسدا حين هما مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جريهما
 في تقدير معز في جميع المواضع كما ينبغي في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون
 في تقدير يراهم بل الاول ان يقال ان لا يبين المنصوبين في علمت زيدا قايما ساد
 ان ساد مع اسمها وجبرها مفيد ان فايدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا ان مصدر
 كما كان الكلام مع ان تقدير المصدر ههنا الكلام في افعال القلوب واما غير افعال
 القلوب مما ينصب عن الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما راد فها من جعل
 غير مستقر وردد وترك وتحد واتخذ واكل واصل الباب صير والمفعول
 في الحقيقة اسم وجبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قايما من صار زيد
 قايما كمنزلة اخرجت زيدا الهن في حال المفعولين في عدم جواز جعلهما معا بله قومية
 وجراهما معا كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كرهيا فتقول بل اذ جعلت في
 بلا قرينة فلا يجوز ذلك ان كل انسان لا يخرج من نصير شي شيئا في الاغلب فلا فاق
 في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز جعله احد المفعولين لا
 قليلا لان معنيين هما هو المفعول لصير كما كان معنيين هما فاعل صار وكذا القياس بناء
 على ان المفعولين في تقدير المصدر جازان تقديرهما بان كما في مفعولي علمت الاول
 مراد في اصلهما حين كانا اسماء وجبر الصار فانهما لا يصدان اذ بهما كما ذكرنا في
 اول هذا الباب واما الفاء صير وما راد فها من تعليقها فلم يات كما ايتا في افعال
 القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر فاعلها المفعول اذ هي افعال
 محذرة في التصدير فان يظهر اثر في الاغلب كجعلت غياها من افعال المفعولين
 ان هو حادث الشيء بعد ان لم يكن وما راد فها من صير قد يخرج من هذا الباب
 وذلك اذ لم تكن بعناء كقول تع جعل الظلمات والنور اي خلق ووصفها
 اعطى وما راد في جعله مفعولا ترك ايجلي وتحد واتخذ اي اتخذ واما اكان فهو
 من قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بعينه صير وذلك لما ذكرنا ان معية صار كان

عبدان لم يكن ربي كان حمله كان حمله كالمحصل من الصلة بمعنى نقل غير
الكائن الى الكون وهو معنى التفسير ولم يستعمل كونه مستقلا الى مفعولين وقد
جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقولهم وضرب الله مثلا عبدا ومحمد ذلك
واليه ذهب الاذاهو فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبد هو الاول اي حمله مثل وضاعة
من ضرب الما تم والابن ويحذف ان يقال بمعنى ضرب مثلا اي بين من مقتد
الى واحد والمنسوب بعد عطفت بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما
لحق بترك الذي بمعنى غادرته صريحا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا يكون
غادر بمعنى خلف وحمل واما كان معرفة كما في قولك غادرته جز السباع فالحاق
غادر بصير هو الظاهر وما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب غير
مرادفات صير مع المعلق يعني ممثلك تقول كذا ومفعوله مفعول للمثلة اي
ممثلك قولك ويحذف تقدير الجملة بان عن معمت تظن انك تتيه اتفاقا قال
معمت الناس فيقومون عينا فقلت لصديق اني لا يصيب الناس وقد روي
برفعه على حكاية الجملة وما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما ينصرف منه
والاصل في استعماله ان يقع بعد اللفظ المحل اما الذي في معنى كرم قبل نحو قلت
زيد قائم الذي هو واقع في الحال نحو قولك ان زيدا قائم فينبغي ان يكون الجملة التي
بعد قولك في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام ولا لم يكن حكاية
ان الذي يقع بعده نحو قولك عذا زيدا قائم او قل زيدا قائم واللفظ الواقع بعده عن
اما مفرد واما جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعد ايراد
اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ
جاز وقوعها من رفع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قولك زيدا قائم اي قبل هذا اللفظ
من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يعبر اللفظ بشرط وفاء اللفظ
المعبر اليه بالمعنى المفهوم من الاصل انه ربما يفسد اللفظ المقول بعينه
من بعض القائلين لجزوا تغيير اللفظ في كلام من لا يغير عليه ذلك ايضا
كالجارية نعم وكذلك غيره من يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجهل ان لا
يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجزاء مثل هذه الجملة مجري اصلها في الحكمة

بايمان الفاظها مثل هذا ان تقول حكاية عن قال زيدا قائم قال فلان قام
زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقتضيه عن الاسم المختلف لا ليس باللسان
العزيز وتقول قال زيدا قائم وقلت لعمر وانت يحيل مراعاة اللفظ المحل يحكي
قال زيدا هو قائم وقلت لعمر وهو يحيل بالمعنى الاول اعتبار احوال الحكايات فان زيدا
وعمر فيه غايبان ومنه قوله نعم وقال الذين كفروا الذين امنوا لو كان خيرا ما
سبقوا اليه والاول اكثر استعمالا ويحذف الرجاء فيما يودي معنى القول قال تع
تقا منوا بالله لنبيئنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع يكونها
مفعولا بها مفعولا مطلقا على وم المم كما تقدم في باب العلم وامرهم والدليل
عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيدا قائم والاطلاق على تلك الجملة
انها مقولة وكلاهما علامتا المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت
منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطفت المفرد عليها منصوبا كقولك اما قلت
اما زيدا قائم او لفظا اخر يقع المفرد بعد القول على حد خمسة اوجه احدها ان يكون
مردبا بمعنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يحيل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحل المفرد
عليها كما تقول مثلا قلت كذا ما حقا ان باطلا ان كلاهما حسنا اذا قلت زيدا قائم
ثم تقول زيدا قائم كلام حق او باطل او كلاهما حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير
نحو قلت كذا وقلت لفظا عبارة عن زيدا ويعتبر ذلك بان يقع خبر عن اللفظ
لمفرد عن زيدا لفظا او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح ان يعبر به عن المفرد
وعن الجملة نحو قلت لفظا او انك تقول زيدا لفظا وزيدا قائم لفظا تنصب
هذه الثلاثة لا يقال ان اعيان الالفاظ المحل حق تراعي وليست ايضا حكاية
معبر الفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى تراعي اصلها ورايعها مفرد
غير معبره لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته
ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا واما ياءه فمحل يراعي الا
ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به
نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدّر معه ما يكون به جملة كقولهم نعم قال سلام مرفوعا
اي عليكم سلام قال اذا اقبلت دابة اي هي دابة قال سلام ما قال سلام يحذف ان يكون

سلاما المنصوب معبراً به عن الجملة كما يقال خلاه يقر له السلام اي سلام
 عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان
 يكون من القوم لا خبر من الجملة او خبر فيكون معنوا مطلقا بفعل محذوف
 اي سلمنا سلاما فيكون للرب المرفوع اي قوله قال سلام احسن منه على ما قاله
 نحو ابا حسن من هو ذلك الدلالة للرب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما
 في باب البدء والحق عند الكوفيين والقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديت به
 وخبرته زيد قائم قال تناووا بالرجل عدا في ترجمهم يعني وعند الميريين
 القول مقتضى بعد مثل هذا الفعل وليس لمحقا به واهما القول ليس معنى يرفي
 الكتاب العزيز قال لتقدير خبرته قلت زيد قائم وتناووا بقولهم الرجل عدا
 القولين قرى وتقول ناديت سلام كما تقول قلت سلام والثاني بل ذلك الثاني بل
 وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد قائم فتقول قلت
 كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قولنا نبتق هل الهيت الذي تقط واعلم
 انه قد عي القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علميا
 كما تقول كيف في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فليكن بالظن في نصب المفعولين
 وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال الم لا تدلي
 لو كان بمعنى الظن لم تستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قابيا فيجب
 اعلمه قابيا بالسيف من اذن بمعنى الاعتقاد وعلماء كان اولنا وجواز الحاذية في
 العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا لما لا يشترط كونه الفعل
 متصلا بما خطبا قال لا ندسي منهم من يشترط الخطاب دون المتعارفة وبعضهم
 يشترط المتعارفة دون الخطاب فيجوز عن يقول زيد عن قابيا على ما قال ابن
 جعفر ولا بد عند الأكثر في اللاحاق من شرط تقديم استقام متصل عن يقول زيد
 قابيا ان منفصل بظرف عن اقل ملك تقول زيد قابيا وبالوسط تقول زيد احبارا
 او باحد المفعولين كقول احبارا لا تقول بن لري لعمر بك ام نجما هينا وان نقص
 الشرايط وجب عند من استرط ذلك الشرط الرجوع الى الحكاية وعند الأكثر يرجع
 لاكثر يرجع الى الحكاية ايضا مع استيفاء الشرط قوله وبعضها معنى لعن الكلاما

فان حبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعر شقرة وحلت اي صرت
 فالحال اي حيلة وزعمت بدي كفلت وهذه الثلثة بعد المعاني لا تكون الا مرة
 قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجد بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا نقدي وجدت
 وعلمت الى مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا لان المصاب والعرف
 مضمون للجملة ونصب المفعولين عدم بضمها تعلق بالاستقبال فعرفت و
 اصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا يفسد المفعولين لا فاعلا الثاني
 ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان صار واصبح وامسى واصفي وظل بات
 واصفي وعاد وعذا وراح وما زال وما انك وما فني وما برح وما دام وليس قد
 ما حادت حاجتك وقدت كما نفا جرت تدخل على الجملة الاسمية لا عطاء الخبر
 حكم معناها فترفع الاول وتصب الثاني مثل كان زيد قابيا فكان تكون ناقصة
 الثبوت خبرها ما صياد اياها منقطعا وبمعنى صار يكون فيها ضمير الشأن ويكون
 تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار لا تتقال واصبح واصفي وامسى لا اقتران مضمون
 للجملة ما وقابها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وابت لا اقتران مضمون للجملة
 بوقتها وبمعنى صار وما زال وما فني وما برح وما انك لا استمرارا لفاعلا
 مذ قبله وبلزما النفي وما دام لتوقيت امر بعد ثبوت خبرها لفاعلا ومن ثم
 احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لغير مضمون للجملة حالا وقيل مطلقا وتقديم اخبارها
 كلها على الا مائها حازر وهي تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يحزن وهو من
 كان الى المرح وقسم لا يحزن وهو ما في اوله خلا فالابن كيسان في غير ما دام وقسم
 مختلف فيه وهي ليس اما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلا ما بل
 بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلا ما بالمرفوع دون
 المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون الصدق
 ليس بشيء لان كان في محض كان زيد قابيا يدل على الكون الذي هو المصطلح المطلق
 وحيز يدل على الكون المحصور وهو كونه القيام او حصوله فيجوز اولا بلفظ وال
 على حصوله ماشم من بالخبر ذلك الما صل فكانت قلت حصل شيء ثم قلت حصل
 فالغاية في ايراد مطلق المصطلح الا انتم تحضيه كالفائدة في ضمير الشأن قبل ميتين

الثاني على ما مر في بابيه مع قايده اخرى ههنا وهي دلالة على بقاء زمان
 ذلك المحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل ما كان الفايده ان معان كان تدل على حصول
 حدث مطلق يعينه فجزئ يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق يقتضيه
 في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق او الكون وصفية ودلالة للجزء على الزمان
 المطلق او الكون وصفية ودلالة للجزء على الزمان المطلق عقليته واما ما يراد بالافعال
 الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصل الدال على كون في الصبح والانتقال وشد
 والحزانه وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا احداثه
 وليس الدال على الاستمرار فدلالة على حدث معين لا يدل عليه الجز في غاية
 الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قاله ما وضع لتقرير الفاعل
 على صفة كان ينبغي ان يعيد الصفة فيقول على صفة غير مصدرة فان زيد يدل في
 ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا في جميع الافعال الناقصة واما الناقصة
 في تقرير فاعلم على صفة هي متصفة بمصدر الناقصة فيجب ان كان زيد قائما ان
 زيد متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون او المحصول والوجود ومعنى ما
 زيد غنيا وان زيد متصف بصفة العنى المتصف بصفة الصيرورة اي
 المحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتبينته عليها قوله
 كان وصار الى اخرها لم يذكر سبويه سها سها كان وصار الى مادام وليس ثم قال وما
 كان محض من الفعل مما لا يستغنى عن الجز والظاهر انها غير محصورة وقد يكون
 تقسيم كثير من الناقصة الى اقسام كقولهم ايتم النعمة بعد العشرة اي
 بقية عشرة قامة وكل زيد عالما اي صار عالما كاملا قاله فتمثل لها بشرا وشارك
 بشرا ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منه فالذي زيد
 من مرادفات صار الى رجع وحاد وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا
 استحال ونحو ذلك فانها كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار كان حق جميعها
 ان تستعمل نامة فتقدم الى ما هو مصدر الجزاء بالي مقدرة ان عدت نحو صار الى
 الفين ثم فمن كلاهما معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص الى رجع الى الفعل وانتقل اليه
 فذلك الفعل يصير كايضا بعد ان لم يكن فقاملها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة

مصدر جزئها مصافا الى اسمها اذا معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك
 المصدر هو الكون بعد ان لم يكن فاعلمها حين كانت نامة هو المرتفع بها
 نه الراجع والمنقل ويحيز استعمال صار ومرادفاتهما نامة على الاصل قاله
 فصر الى المعنى ورفق كلا مناهرت فذلت صبعة او اذلال وقال انفتحت اي
 لا محالة حيث صار القوم صارا في مكان انتقال القوم منتقل وقاله فظن ان لم يحزن
 بل لا بد في النامة ان يليها الفظة من او الى ظاهرها او مقدرين لان الرجوع والاستقبال
 لا من النسبية لا تقم من دون الانتقال اليه وليس لما في مثل هذه الافعال بصارتها
 بل سها لا يرى ان الانتقال لا يلحق به مع انه بمعنى تحرك وكذا زيد على ما زال من
 مرادفات ما فتى واما افتا واما انقل وما راي وما دام من راي ريم اي رجع واصل
 ما زال وما رجع وما فتى وما فتاد وما افتاد واما انقل ان تكون نامة بمعنى ما فضل
 فتقدم الى ما هو لان مصدر جزئها فيقال في موضع ما زال زيد عالما
 ما زال زيد من العلم اي ما تفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان وايضا فتصبت
 الجز بضم كان واما جعلت بمعناه لا اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلم
 لدايما وكذا اصل رجع ورام ان يكونا مابين بمعنى زال عن مكانه فيعديان
 بانفسهما ومن نحو جرت بابك ومن بابك ومرت بابك ومن بابك واصل
 ربي فكان الاصل ان يعيد معنى ما راي زيد في القيام فجعلت الثلاثة بمعنى
 كان وايضا لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر منه يكون فاعلم له وايضا
 واما افتاد وحول النفي على النفي دام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا انتقلت
 نفي الشيء بنان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك
 اذا قيدت اثبات الشيء بنان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت
 مثله ضرب كفى في صدق هذا القول وقوم القوم الضرب في جز من اجزاء
 الزمن الماضي واما قولك ما ضرب فانه يعيد استغراق نفي الضرب لجميع
 اجزاء الزمن الماضي وذلك بانهم ارادوا ان يكون النفي واثبات المقيدان بنان
 ولعل في طرفة يقين فلو جعل النفي كالاثبات معيد الوقت على اي وقع النفي
 في جز معين من اجزاء ذلك الزمان المحصور لم يكن ينافي ذلك الاثبات

اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد لا ثبات به غير الجزء الذي يقيد النفي به
فلا يتناقضان فالتقي في لا ثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي
لا استقرار اذا تموار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار محتمل
واما ضرب كالوجبة الجزئية والسالبة الكلية اللذين تناقض جديهما الاخر
فتبين بهذا ان النفي يقيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر لا صواب في فصل
من هذا كله ان النفي يكون ايضا دايما كما ان النفي لا ثبات يكون دايما ونفي
النفي يلزم منه لا ثبات فيلزم من النفي الثبات ديم وهو المقصود ولا يعمل
كل فعل معيد للنفي باحل عليه النفي بحسب كانه دايما بل ذلك موقف على السماع فلا
يقال ما انفصل ان ما فارق صوابا ولا يقال ما زلت امير بضم الزاي ولا انزال امير
او ما زال التناقض واري مضارعة زال الخاف يخاف وما زال بنزل كقول
وقوله من الزلزلة اي فترقة من الياء فثامتان وقد حكى سيبويه وابي الخطاب
بعض العرب ما زل يعقل كذا وكيد يعقل كذا واسلم ما رول وكود تقتل كسرة
الواو فيهما الى ما قبلها وقلت ياد كما يعقل في الياء للمفعول عن قيل وهو حذف
القياس ولا اكثر ما زال وما زل كما قد استعمل بعض هذه الافعال المصدرة
بما للنفي ثامة عن مارج في موضع فالتق لارج لا مرض وما ودي في امر وما
انقل من هذا الامر ما ما زال ولا يزال وما في ان فناء او افتاد فلا يستعمل
لا ناقضين قال سيبويه ان به في قولك ما زلت بجيت فعل مفعول به والاو
ان يقول هو الخبر اي زلت معه ونقص ان ما لك من الخوات اصبح عذا ارج
فقال صلا لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعا مضبوطا فهو حال كقول عدا
طوي يا عمار من الريح هاتيا اقول ذلك ان عدا يعني شئ في العدا كقولك تع اعدوا
على حركون راح يعني مرجع في الريح وهو ما بعد الزوال الى اليل فلا مزيد في
ثامتها واما قوله روج وبعدها تنكح فان كان يعني يدخل في الريح والعدا
ايضا تامان والنصوب حال وان كان يعني يكون في العدا والريح هاتيا ناقضا
فلا منع اذن من كونها ناقضين ومن المحققات جاء فيها جازت جازت اي ما
كانت حاجتك واما استقامية وانت الضمير الراجح اليه لكونه الخبر عن ذلك الضمير

من ثامتها في من كانت املك ويروي برفع حاجتك على انها اسم كانت وما
خبرها واول من قال ذلك الخواج قالوا لابن عباس رضي الله عنه حين جاء
اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لا عرابي ارفع شعرت
حتى قد مدت كانهما خربة اي صارت قالوا لند لسي لا يجاوز بعدن اي
جاء لا وقد الوضع الذي استعملها فيه العرب قال وطرد بعضهم وقال الله
ولجاء الاولي طرد جاء في مثل هذا البر فقيرين وقيل هو حال ليس يعني لانه لا
يزل ان البر جاء في حال كونه فقيرين ولا يعني له قال وما قد فلا يطرد وان
قلنا بالظرفا ما يطرد في مثل الوضع الذي استعمل فيه ولا يعني قوله لا عرابي فلا
يقال فقد كذا يعني صار بل يقال فقد كانه سلطان مثل قد مدت كانهما خربة قوله
تدخل على الجملة الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها ذلك لما قد من ان مصون
لا يقلل الناقضة صفة الصفون خبرها قوله فترقع لا ولد وتصيب الثاني لتيمة
مرفوعا اعمالها ان من تميمته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر
للخبر مصنف الى الاسم وهذا لا تحذف لغيا رها غالبا حذف خبر البتة لكونه الفاعل
مضمونة مصنف الى الاسم فكما لا يبي مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا
فالقياس ان لا يبي اسمها المشبه بالفاعل فاعلا فكيفهم مفعول فاعلا على الفاعل لم
يبي النصوب مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى
عن المفعول قوله فكان تكون ناقضة بشرت خبرها دايما او منقطعا ويعني صار
شرع تذكر معاني هذه الافعال الناقضة وحين كرر يبي بعضها ثامتا ما ان الزلا
قال فكان تكون ناقضة بعينين احدهما بشرت خبرها مرفوعا والزمان الذي
يدل عليه صيغة الفعل الناقض اما ما صيا او حالا او استقبالا وكان لما صني و
يكون للحال او للاستقبال مكن للاستقبال في حسب بعضهم ان كان يدل على
استمرار مضمون الخبر في جميع من الماضي وشبهته قوله في وكان الله سمعا
بصير او هل ان استمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سمعا بصيرا
من لفظ كان لا يري انه يجوز ان كان مزيدا نايما نصف ساعة فاستيقظ واذا
قلت كان مزيدا صارا لم يستفد الا استمرار وكان قياس ما قال ان يكون كوي



يكون ايضا لا استمرار وقوله الم وما انا منقطعاً على هذه القابل يعني ان
 كان لا يدل على احد لا من بل ذلك الى القرينة فالمعنى الثاني ان تكون بمعنى صا
 وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بينهما قفراً المظن كما هنا فظاة المزن قد كانت
 فزاحها بوضها قوله ويكون فيها ضمير الشأن اي يكون في كان الناقصة على اي معنى
 كانت من معنيهما ضمير الشأن مقدماً فيرتفع المبتدا والمجرى بعدها منصوب المحل
 خبر المكان وقال بعضهم كان المضمرة فيها ضمير الشأن تامة فاعلموا ذلك
 الضمير اي وقتت القصة ثم قصرت القصة بالجملة والاولى اولى لانه
 لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن لا مبتداً في الجملة عن قل هو الله احد وفي الاصل
 كما سم ان اوله مفعولي ظننت عن انه مفعول قائم وظننته من يد قائم قوله وقد
 تكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في
 المعنى واعلموا مصدر الخبر مصافاً الى اسمها فترامها زمان علم الناصب لمفعول
 وهما بمعنى واحد ونقل المكان مجيء بمعنى كمل وعزله قوله ومثلاً اعلم ان كان
 نزاد غير مفيدة لشيء ولا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكسبة في كلام العرب
 كقوله سره بني ابي بكر سمي على كان السوسية العرب وكذا قيل في قوله تع من
 كان في المهد صبياً انها زائدة غير مفيدة للما في والافان العجز وصيا على
 هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخزيم الكلمة من عيسى لم يوجد
 كان مثلهم وكذا قوله الفرزدق في لجة عمت ايلك يحمد هاني الجاهلية كان
 لا سلام واما اذا دللت كان على الراس الما في لم نقل عن ما كان احسن زيدا وكذا
 قولهم ان من افضلهم كان زيدا فائدة عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا
 اسم وكان خبرها من افضلهم خبر كان وزيد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها
 الا اذا كان ظرفاً في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا ان الزايد من الكلام صدم
 لا يفيد الا محض التاكيد فالاول ان يقال سميت زيدا بحاجات العدم عملها واسما
 حاجات لا نقلها مع انها من زائدة لا كانت نقل لانهما على الحدث المطلق
 الذي كان للحدث المقيد في الخبر يعني عنه لا دلالتها على الراس الما في لا
 الفعل اسما يطلب الفعل والفعل لا يدل عليه من الحدث لا الزمان فبان لك ان

تجزمها في بعض الواضع عن ذلك الحدث المطلق لا اعتبارا للميز عنه فاذا
 حردتها لربق الزمان وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً فيبقى كالظرف
 ولا على الزمان فقط فلهذا جاز وفق عدمه لا يقع غيره فيه حتى الظرف
 تبيننا يتبع فيها يقع بين ما العجب وفعله وبين الجار والمجرى نحو على
 كان السوسية ثبت ان كان المفعلة لما في التي لا تقبل بحركة عن الدلالة على
 الحدث المطلق وقد ذكر السيراني ان فاعلها مصدر اي الكون وهو هو اذ لا
 معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله بذلك من تلك القلوس بدياً معناه راي ياد
 المصدر بمعنى اسم الفاعل وهذا هو الذي لا فاعل لها على ما اخترنا فاعلي هذا
 قوله الفرزدق فكيف مرت بدار قوم وجيران لنا كانوا اكرام كانوا اذ لم يثبت
 بزائدة كما ذهب اليه المبرد واما قال ذلك الثبوت فاعلموا بل لما حيزها اي
 جيران اكرام قالوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول
 اول لا فادتها معنى وعلمها لفظاً ثم اعلم ان الزائدة والمجرى الزمان اعني غير
 العاملة لا يقفان الا لان البداه تكون بالوانم والاصول والمجرى الزمان كما
 الزائدة فلا يليق بهما المصدر ويقفان في الشئ كثيراً في الاخير على راي نحو قوله
 حصن الخياط كان ولا تزداد ولا تجرد الا ما ضية لحقها وقد جاز ابن الباقار زيادة
 صناع كان في قوله حسان كان سيئة من بيت راس يكون مزاجها عمل وما على
 رواية رفع مزاجها عمل وما في قوله وصار لا تنقل هذا معناها اذا كانت تامة
 كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فتفيد خبره معقول
 خبر ما بعد ان لم يثبت ومعني يصير يكون بعد ان لم يكن قوله اصبح وايي واضح لا فتن
 معقول للجملة بانها ما ضة الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة
 بمعنيين اما بمعنى صار مطلقاً من غير اعتبار الزمان التي يدل عليها تن
 الفعل اي الصبح والساء والصبي بل باعتبار الزمان الذي يدل عليه صيغة
 الفعل اي الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في الساء
 وكان في الصبي فيقترون في هذا المعنى الاخير معقول للجملة اي مصدر الخبر مصافاً
 الى الاسم بان الفعل اي الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته

فحينئذ اصبح من هذا امير ان اشارة من يد معتزلة بالصبح في الزمان الماضي وحينئذ
 يصبح من يد قايما ان قيامه معتزلة بالصبح في الحال ولا استقبال وتكون تامة
 كقولنا اصبحنا وللمد الله واسمينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء وحلنا
 بينهما وكذا اصبحنا فبذلك ايضا كل منها على الزمانين وحكي لا خفش من زيادة اصبح و
 امية بعد ما العجب كان في اعطين وهما ما اصبح ابردها وما امية انفاها
 ورده ابن عمر وقال السير في انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية
 في كتاب ابقوله لو ثبت ما حكي لا خفش كان كل منها مجزا عن الحديث للزمانين
 اي الصبح والمساء والزمان الماضي كما ان لفظ كان مجزأ عما في قوله وظلمات بين
 ان معنى ظل زهد متفكر كان في جميع النهار وكذلك فاقترن مضمون الجملة
 وهو تفكر زهد بجميع النهار مستغفر قاله ويقترن ايضا زمانه لآخر المدلول
 عليه بالصفة اي الماضي ولا استقبال ويقرب منه ظل بظل ظلولا قالوا لم تستعمل
 ظلولا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال اودام والعهد عليه وقوله
 بات زهد سهل ما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن مع زهد بن ماني بات
 وهما جميع الليل والزمان الماضي ومصدره اليقينته ومضارعها يبيت وبيات
 كبايع ويبيع وهاب يعاب ويحيى تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواد نام اولم يسم
 وفي كلا مهم ليلا الت سرحت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجزأ من الزمان
 المدلول عليه بتركيبه قال تع ظل وجهه مسودا وما يجي بات بعد صار فقيه
 نظرا لانه لا يند لي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات يدك قال لان النوم
 قد يكون بالنهار وقال يعقوب ان يقال انها اخرجت في هذا الخبر يخرج الغالب لان
 الغالب النوم بالليل قوله وما نزال قد ذكرنا ان معنى ما نزال ونحوه كان دايما فقولك
 ما نزال ونحوه كان دايما فقولك ما نزال زيدا امير اي استمرت الامارة ودامت
 لزهد من قبلها واستأهلها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل
 ذلك قوله ويلن منها النفي ان كانت ماضية فبما لم يولد في الدعاء وان كانت مضارعة
 فبما ولا وان ولا ولي ان لا يفضل بين لان ما بينها بطرف وشبهه وان جازة لك في غير
 هذه الافعال عن لا اليوم حيثي ولا اس ذلك التركيب حرف النفي معها لا فائدة للافتقار

وقوله فلا واي دهاء ذالت عزيزة شاد ولين مما حذف فيه حرف
 النفي كما في قوله تع تالله تقنق تذاكري من صف تبا وبلا واي دهاء لا نزلت
 لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد
 تقرأ ايضا لا تكون ناقصة لا منها قال تفك تتمع ما حبيت بها لك حتى تكون
 وتحدث منها كثيرا في جواب القسم كقول تع تالله تقنق تذاكري وقوله نزال
 حال مبررات اعداها ما يشي يوم على خفة حمل لان حذف حرف النفي في
 جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اري لا اقوم فكيف
 بها ويكون ما نزال ونحوها بمعنى لا يجاب من حيث المعنى لا يقبل اداة الاستثناء
 مجزئة لان الاستثناء المفعول لا يكون في الواجب بل في الفضلات كما مر في
 باب وجوب البدل ليس بفضلة فلا يجوز ما نزال زيدا لا عالما لا سخا له استمرار
 زهد على جميع الصفات لا العلم وما احتر ليس وخيار كان وصار ونحوها
 اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك
 فيها ايضا وذلك اذا اقتضت اخبارها عليها فلا يجوز بها قايما لم يكن زهد
 ولا غنيا لم يصح حاله لا متاع بقدره لا كما مر في بابيه وقد حطى ذو الرمة
 في قوله جرحي ما نزلت لا مناحة على النصف اوتري بها بلدا فقرا واعتل
 بان تفك تامة اي ما تقارق وطها على النصف متعلق بمناحة جعل النصف
 كالا مرض النقي بناخ عليها قال غتته بينهم ضرب وجيع وتري عطف على مناحة
 نحو قوله تع صلوات وقيضن وقيل هي ناقصة خبرها على النصف اي معه و
 مناحة حال وفيه صفت من وجيب ان كان العامل في الحال ما نزلت احدا
 ان المعنى فلما ياتي في المثبت وان كان المشئى فضلة في الحال في مثالنا والثاني
 ان العامل قبل لا لا يعمل متداويرين فيما بعد المستثنى لا في تابعة او من
 المستثنى منه كما مر في بابيه وان كان العامل في الحال على النصف ففيه صفت
 من ثلثة اوجه احدها ان المعنى فلما ياتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل
 الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يميز سبب حله فالله خفش والثالث ان
 المستثنى اذن يكون مقدما في الاستثناء المعنى على عامله ولا يجوز ذلك عند

البصريين كما يقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر اي لتوقيت فعل
 بسبب ثبوت مصدر خبرها الفاعل ذلك المصدر فانت في قولك احبس مادام زيد
 قايما ابو موقت لجلب من الخطاب بسبب ثبوت قيام اي زيد وان كان فاعل الخبر انتم
 مادام يحبس مادام يحبس مادام يحبس مادام يحبس مادام يحبس مادام يحبس
 يكون ظرفا لذلك المفعول والظرف فضلة فلا بد من تقدير جملة اسمية كانت ان
 فعلية لفظا او تقديم كغيره من المفعولات وما التي في اول مادام مصدرية
 والمضات الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لتوقيض
 الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للثبوت مطلقا نقول ليس خلق الله مشددا
 في المضي والرفع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في الاستقبال وجه من النجاة على انها
 لتوقيض الحال قال لا ندلسي وحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم ينفذ
 عمل على الحال كما عمل لا يحاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على
 ما قيد به هذا قوله وحكم ما حكم ليس في كنهها عنه لا طلاق لتوقيض الحال وعند الثقيين
 على ما قيد به وقد ذكرنا حكمه في باب المضارع واصل ليس ليس كيب سكر عينه كما يقال
 علم في علم والزامهم تخفيفها بالامكان وتركهم قلت بانها الفاعل هو القياس في باب
 الحذف انما انما في علم المقصود ولا يكون ان يكون مفتوح الياء والفتحة لا تحذف
 في المعين تخفيفا فلا يقال في ضرب ضرب ولا ان يكون مصغر للياء اذ لم يحذف من
 من فعل معتل العين بالياء وسيبويه ولا اكثر من على ان غير مقصود وقال
 ابن علي في الحد قوله انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة
 عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك المفاخرته في عدم القص
 قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو است ولست ولستما فليس به بالفعل لكونه على
 ثلاثة واسم ما كان وكونه ماضيا فاصبا كالحق الضمير في ما هاهنا ما هاهنا
 هاهنا مع كونه اسم فعل تشبها بالفعل ولا ولي الحكم بفعليته دلالة اتصال الضمير
 عليها وهي لا تنقل ضمير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر في ما قد تقدم اخبارها كلها
 على ما يها ذكر ابن معط ان خبر مادام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره
 غيره وقد ذكرنا ذلك في المصولات قوله من كان لا يلح كل ما ليس في اول ما ساد ذكره

المعوم يملأ ذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها في ليس خلة
 على ما يجي واما مادام فلا خلاف في امتناع خبرها عليها لان ما مصدرية وقد ذكرنا
 العلة في ذلك من المصولات وكذا لا يجز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما
 غير ذلك فام ما في اول ما من هذه الافعال فاحراز الكوفيين غير الفراء واقفهم ان كيان
 تقديم خبرها عليها قالون لان ما لم يمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمنزلة
 الاثبات فهي كمن يهاخذون من ما تارق وما انفصل فاما ما تلزمها بل جاز حذفا
 لفظا ومعنى والمفضل بينهما وبين الفعل وام يجر ذلك في هذه الافعال ولم يجز ذلك
 غيرهم نظرا الى لفظ ما ولم يكن فيها معنى النفي لم يصير الكلام مثبتا بمعنى الدوام و
 اما توسط الخبر بين الناقصة والفعل في هذه الافعال فلم يجز احد منهم لانها لا تن
 هذه الافعال حتى صارت كمن خبر خبرها فلا يجز ما قايما نزال زيد كما حاز ما قايما
 كان زيد من كل حكم ذكرنا في ما النفي من ثابت في ان الناقصة واما غيرهما من حرف النفي
 عن ان ولم ولا فاذا اتفق بها الافعال المذكورة لم يجز وسيط الخبر بينها وبين الافعال
 اتفاقا لما ذكرنا في ما يجز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب المقدر كما
 في المنسوب على شريطة التفسير وما ليس فلا اكثر من على جواز تقديم خبرها
 عليها ومنع الكيفية من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما قال المحقق ما بها كان و
 المبرد وان كان مذهبهم انها فعل نظر الى عدم قصرها في ما بها كان وانقصا
 فعليتها ما حازت من الرقابة معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليبي ولذا كالحجاز
 بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب لا السك والسك الجوز بقوله
 لا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قال لان المصوب لا يجز وقوله لا حيث يجوز وقوله
 العامل لا يطر لهم ذلك فانك تقول زيد ان اضرب ام اضرب ولا منع ان يقال
 ان يوم ياتيهم ظرف للبس فان الافعال الناقصة نصب الظرف للدلالة عليها على
 مطلق الحديث واعلم انه لا يدخل لا فعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف كما ذكرنا
 في باب المبتدأ ولا على مبتدأ لازم المقدر كما ساء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ
 عادم المقصود كما التخيبة ولا على مبتدأ يلزم الاستدائية لكونه في المثل كقولهم
 النفس بطائر يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالمثل لا اعتراضية كقوله فانت طلاق

والطهارة التي يلزم الا بتداية لكونه بعد اتمام اذ المعالجة او التفتت
 معية الدواء كسلام عليك فانه يلزم الا بتداية ليعيند معية البقية كما ذكرنا
 في باب المبتدأ ولا تقع اخبار هذه الا في جملته طلبية وذلك لان هذه لا يقال
 كما تقدم صفات المصادر اخبارها في الحقيقة لا يري ان معية كان مزيدا قابلا
 فيام له حصول في الزمن الماضي ومعية صار مزيدا قابلا فيام له حصول في الزمن
 الماضي بعد ان لم يكن ومعية اصبح مزيدا قابلا فيام له حصول في الزمن الماضي
 وقت الصبح وكذا ما يريها اذ في كلهما معية الكون مع اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت
 اخبارها طلبية لم تحمل من تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تنقص
 الكلام لان هذه الافعال لكن بها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخير
 عنه بالحصول في هذا الزمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم
 بالحصول في احدهما فيتنافض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل الفعل
 الناقض كما مر فلو كانت كان مزيدا هل من باب غلامه كان صفة لغلامه
 مخيرا عنه بكان تابعا عند التكميل مسيولا عنه غير ثابت عنده وهو تناقض
 اما قولهم علمت ان زيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان الزيد ليس لاستفهام التكميل بعدا
 الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة
 للاخبار اكنى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها تقول كن قابلا
 او هل يقوم وقد جاء الطلب فيها في الشعر قال وكوني بالكارم ذكرين وان اختلف
 الطلبيان بان يكون احدهما امر مثله والاخر استفهاما عن كون هل من باب التجمع
 طلبان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال ولما ان كان خبرها معزدا استفهاما
 لمعينة لا استفهاما حاز لان ذلك المعزذ غير تقيد به عليها عن ان كان زيد وايهم لا
 زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معية لا استفهام فلا تقع
 في الفعل اخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجيبان يجوز تقديم الجملة الطلبية
 على ما ذكرت عن ايهم من باب كان زيد قلت ان كلمة لا استفهام عتدت في الجملة التي
 تليها بلا فصل معية لا استفهام لا في جملة اخرى بعد ما عني هذا ويجوز وقوع الاستفهام
 لا استفهام اخبار هذا الافعال اذا لم تكن مصدرة بها النفي فلا تقول ان ما كان زيد

ولا يتبع ما زال زيد لوجوب بقدرها النفي ويجوز متى لم يزل هذا وان لم يزل
 معروا واي وقت لم يمكن ما حدث منع الجزاء والشك بين ذلك في ليس عن ان زيد
 ولا ولي الجزاء فان معناه ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه
 وان معناه لا داية لا محال من حيث المعية لان زيد لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فاما
 الجواب ان ذلك على سبيل المبالغة وبمعنى ذلك في غير السخيل عن متى ليس وجوده
 تم ان علمه ان قد رتبته ثم تقول اذا كان الخبر معزدا مشتملا على ما له صدر الكلام
 وجب تقديمه على كان ولعناته ان لم يقصد به ذلك اما كلمة الشرط عن ان تكن
 ان او كلمة لا استفهام عن ان كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا للاسم نكرة وجب
 تاجيز الاسم على الخبر عن كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الاسم
 عن لم تكن قابلا لا مزيدا قابلا لم يكن لا مزيدا لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا
 تاجيزه عن الخبر اذا كان للجنس الخبر صميم في الاسم عن كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان
 ان مع صلتها عن كان عندك في اقل تايم اذ لو اخرج الخبر لا اشتبه المفتوحة بالكسوة
 على تقدير اعتبار الشان في الفعل ويجب تاجيز الخبر عن كان واسمه معان دخل لا عن
 ما كان مزيدا لا قابلا ويجب ان يسطر او تاجيزه اذا كان الفعل مصدرا بيا يقتضي
 التصدد وكان مما لا يفضل بينه وبين الفعل كمل واسماء لا استفهام والشرط عن هل
 كان زيد قابلا متى كان قابلا مزيدا اذ لا تفصل هذه الكلم عن الفعل كما معية في النقص
 على شريطة التفسير واما همة لا استفهام وما النفي اذا لم يكن مع نزال ولعن اخباره
 في سيطر الخبر بينهما وبين الفعل الناقض عن ما قايم لان مزيدا قابلا كان مزيدا لا
 يجوز تقديمه عليها ويجب تاجيز الخبر ايضا اذا اخرج من معية عن كان زيد حسنا
 وجهه فلو قلت حسنا زيد وجهه لفصلت بين العامل ومفعوله والذي هو كمن به
 بلا حيني واما اذا اخرج منصوب فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا عن صارا كان
 زيد عمر اذ المنصوب ليس كمن به اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بدله فيجوز عن
 كان زليوم او في الدار اذ الظروف مستع فيها الزم بعصم تاجر الخبر اذا كان جملة
 لا وجه لمنع توطأ او تقدمها والاصل الجزاء ولا يفصل عند الصبرية بين كان
 ولعناته وبين المرتفع لها يتبع معمولات الخبر لا بالظرف ان الظرف والمجرور نحو كان

امامك مزيد جالساً وذلك الكون العقل الناقض عاملاً ضعيفاً فلا يفصل بينه وبين معموله من الاحبيبات الا بالظرف وان كان العامل في يا حازن الفصل بينه وبين معموله ليربط ان يكون فضله بعين الظرف ايضاً عن عمر كان ومنه عن بعين الظرف ايضاً عن كان مزيداً عن وعارداً وعن بعض البصريين بين الخبر العامل المنقلب بين كمال معموله الفاصل وبينه اذا لم يتصل خبر في المنقلب عن كان مزيداً عن وعارداً ولم في المنقلب عن كان مزيداً عن وعارداً وما ارم خلافاً وذلك قد رتبته البصريون ضمير الشان اسم الكون والخاتمة عن كان مزيداً المحمي فاحذرو كان مزيداً فاحذرو المحمي فاحذرو هو ليس بمتهم بما كان باهم عطية عوداً ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه مجزى في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة كما ذكرنا في باب المتبادر قال ما دام فيهم فصيل جبار تقول ما زال رجل واقفاً وكذا في باب ان قال وان شفاء عيونهم معرفة كذا تشديسويه وقد يجزى في هذا الباب وفي باب ان معرفة عن نكرة ولم ذلك في المتبادر والخبر لا لتباس لا تقاوت اعزاي الجزئين هناك واختلافهما مهنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال من مزيداً ان مزيداً هو الخبر وقال الزمخشري لا يجزى مهنا عن نكرة بمعرفة لا بغيره عن قوله من لهما عمل وما فيهم نصب من لهما وقال ولا يك موقف منك الربا عا وقال ابن مالك بل يجزى ذلك لاختلاف لان الشاعر يمكنه ان يقول ولا يك موقف منك الوداع وان يرفع من لهما على اعتبار الشان في كان كما في رهاية الاحزى والخلات عند مجزى اختيار ايضاً ان لا يجعل المعرفة اسماً والنكرة خبر لا يجرى انهم قلوا ان اولي اولي بلاسمية سابقاً في قوله ما كان مجتمعة لان قالوا مع كمنها معرفتين لشابهتهما المعنى من حيث لا نقصف كالمضمر وانما جزم على تكبير الاسم وتزجيف الخبر عدم اللبس في ما كان وان واورد سيبويه للميثاق الاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراكمة اذ هما تسميا بحرف الشام ارمشاكر وقوله فانك لا تنال عيولاً اطبي كان امك ام حار وقوله لا من سلج حسان عن اطبي كان محذوفاً من مزيد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة وليجب المبرد عن سيبويه ان معرفة

لا استفهام في اطبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل المسند الى ضميره فارتفع ذلك المرفوع بمضمون يفسر ذلك الفعل فاسم كان اذن نكرة ومرد الجواب مالم المنقلب يليها احد المستويين والاحرة المنقوعة ولو قد رتب بعد المعرفة فعلاً لم يليها المستويان وليجب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفاً وحوا لا محل للمعرفة فكانه معدوم وايضاً فان استواء ما ولياها قد لا يكون في ضرورة الشر كايحي في باب العطف هذا عن قد ذكرنا في المنصوب على خريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعة بظاهر اذ كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل محذوف المرفوع انما يفسر رافعة بظاهر اذ كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل عن ان امره هلك وفي قوله خاصة اطبي امك لم حاز لا ولي ان يرتفع ظني كان مقدماً لما يجي في باب العطف ان بعد حوا ولا ابالي لا تدخل المنقوعة المستوية لاجل الفعل لعارض بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير يرجع الى منكرو فيكون منكراً ورجايم بان الضمير يرجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ عن ضربت رجلاً وهو ركب ولو كان نكرة الصبح وصفة والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مخففة بوجه من معرفة عن حوا في رجل يضربته ولا تفوت نكرة عن رجل ضربته ام امره كما في حذف المعرفة والنكرات المقسرة في الايات الثلاثة غير مخففة فالصواب ان نكرة واعلم ان ليس مختص من بين احزابها بكثرة مجي اسمها نكرة لما فيها من النفي عن حذف خبرها كقولنا انما يجزى الفسق ليس للمحل او ليس للمحل جاز يا و قيل بل حلت على مضاربت حرف عطفت مثلاً وجميع افعال مضروبة لا ليس ولام المضاربت فيها ما لها ولا تستعمل لانه لا وليا لها صلة واسم فاعل الا فاعلين لا بها بل حرف النفي ولا تدخل المقرد وقد تحذف لام يكن للجزء تسميتها النفي ما لها ولا وليا مع انه قد حذف قبل حرفها الجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تقع لم يك معيناً نكرة كما حذفت كسرة لم لبال فقبل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضاً فلا سيبويه اذ لا في قوله يكن المضموم ساكناً بعد ما لم يحذفها عن لم يكن الذي كثرها التثنية بالركعة وجزجها عن شبه حرف المد والجران في انشد ابو زيد في نادر لم يك الحق على ان حاجته من دار قد تقى بالسور قال السبكي هذا شاذ قال

والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل فانه حينئذ استدلالا بالمثل النادر عيبه القى
 ابو ما و قوله لا ينبغي ان عسيت صايبا نقل عن سيبويه منع كونه ان يفعل غيره
 قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجنة وقوله ابو ما وصايبا التقيين
 عيبه عيبه كان فاجري في الاستعمال مجزأ لم يدر من جعله خبرا ان يفقد مضافا لما
 في الاسم عن عيبه حال زيد ان يخرج اذ في الخبر عن عيبه زيدان يقول ماري زيد اقيام
 وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر المضاف ابدا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم
 ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائدة لا يلزم لامع بعض الكلام كزيادة ما في قولهم افضل هذا
 اثر ما و زوجه مطرد في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان
 مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجنة وذلك لا
 الميعى لا يصل قارب زيد ان يخرج اى يخرج ثم تغير ميعى عن ذلك لاصل باقاة
 عيبه لا نشاء الطمع كما كان اصل ميعى ما احسن زيدا في جعله حسنة تغير عنه
 باقاة انشاء التعجب وكذا قالى اصل ميعى عيبه ان يخرج زيد قارب ان يخرج زيد حتى
 في الاستعمال الاول كالفعل المتقدم وفي الثاني كالدلزم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت
 في عيبه ميعى المقارنة لا وصفا لا استقمالا كما مر في قوله الكوفيين ان يفعل في محل الرفع
 بلا ما قبله بل لا اشتغال لقوله تع لا يهكم الله عن الذين لم يقاؤكم الى قوله ان
 تروهم اى يهكم الله عن تروهم والذية امرى ان هذا وجه قريب فيكون عيبه
 عن يازيدون عيبه ان تقوس قد جاء بها كان بدلا من الفاعل والميعى ايضا
 ليا عد ما ذهبوا اليه لان عيبه يتحقق في زيدان يقوم يتوقع ويرجى
 قيامه واما غلب فيه بدلا لاشتمال لان فيه اجمالا ثم تقصيدا كما مر في
 باب البدل وفي ايهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر
 في ضمير الشأن واما عيب صايبا وعيب العزيز ابرسا فتاذا ان على تضييها ميعى
 كان وقال بعضهم التقدير عيبه العزيز ان يكون ابو ما وعسيت ان يكون صايبا جان
 حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدر بالقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع
 ان بعد مخرج عيبه هو كحذف المصدر وابقاء معوله كما ذكرنا من مذهب سيبويه
 في المفعول معه وشبه ما قبله الكسائي في البيت لان يكون الفعل قد ان الا ان

ممن اول كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حدثت ان في الخبر مع قلته ذلك
 قلنا انها مقدرة حدثت لكثرة الدلالة عليها يكون كقولهم نسمع بالمعديين
 حينئذ من قوله عيبه ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان مع الفعل في عيبه
 زيدان يخرج خبر عيبه حار ان يقول في عيبه ان يخرج خبر عيبه حار ان يقول
 في عيبه ان يخرج زيدانه خبر ايضا وهو من باب التنازع فتقول في التشنية على
 اختيار الصيريين عيبا ان يخرج زيدان وعلى اختيار الكوفيين عيبه ان يخرج زيدان
 وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عيبه زيد فاعل
 يخرج فتقول في التشنية عيبه ان يخرج زيدان لا غير وقوله تع عيبه ان يمشك ذلك
 مقاما محمدا لجعلنا الفعلين متنازعين في مطلب لم يحسن اعمال الاول اعني عيبه
 يكون ربك وهو محبني اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تع عيبه ان تكرر
 شيئا يحى ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان تكون ان تكرر
 فاعل عيبه كما في قوله عيبه ان يكون اخيرا منهم وعيبه ان يكون اخيرا منهم واما عن
 الزيدان عيبه ان يقيما والزيدون عيبه ان يقولوا فان فاعل عيبه قول واحد ولا
 يضمرفي عيبه ضمير الشأن لانه ليس من مزاج البداء كما لا بد منها وقوله تع كاد
 ترفع قلوب فترقي منهم في كاد ضمير الشأن ويحذف ان يكون من باب التنازع وقد
 اعمل الاول ولما اعمل الثاني فقال كادت لم عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثل
 كاسر واما على قراءة كادين يغ بالياء فليس من باب التنازع ولا وجب تانيشا
 حد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اصمار الشأن في كاد وقول كاد تقيما
 زيد يحتمل التنازع فتعمل ايها شيئا ويحتمل اصمار الشاذ في كان ومثله ليس
 خلق الله مقلة وليس يشتهر اصمار الشأن في افعال المقارنة لا كاد ومن التنازع
 لا في كان وليس ولا يتقدم ان مع فعله على عيبه اما عند من قال انه خبر فلضعف
 عيبه يكون غير متصرف واما عند من قال انه بدلا فلا متنازع فقد مره على
 المبدل وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال صست ولم اعمل وكنت
 وايشني تركت على عثمان بكل جلا يله اي كدت اعمل وكذا تقول كم عيبه زيد اذا
 قيل عيبه زيدان يقول ماري عيبه زيدان يقول ولا يخ المخرج في هذا الباب غالب

من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا يجي محض ان يقوم قوله وقد يحذف
ان كقوله يجي الكرب الذي اسيت فيه يكون وراه فخرج قريب وهو قليل ذلك
التشبيه عي يكار عند من قال هو جبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين تقتدي بان
يتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل الاخبار هاتمير عايدا الى اسمها فلا
تقول كاد زيد يخرج فلا ماله ان يكون السند الى سببه بمعنى الفعل السند الى
صمير لا سم عن كاد زيد يخرج نفسه من سببه كاد زيد يموت وقد يستعمل جري
زيدان يفعل كذا بكسر الراء ويخلو في عسر ان يقوم استعمال عي بلفظ الماضية فقط
ومعناها صار جري او جري اي جري و صار خليفنا اصلها جري بان يفعل ويخلو
ما و يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو جري ان يفعل
بفتح الراء والتقوي على ان مصلدا بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يورث
تقول من جري ان يفعل واذا قلت هو جري على فعل او جري بكسر الراء كم ان يكون
تثنية جمعت وانثت ويقال ايضا بالجرى ان يكون كذا وقد تقع بعد اخلو بان مع
الفعل يخلو بان يفعل زيد كما قلنا في عي ان يفعل زيد وقوله الشاعر عي
طمي من طمي بعد هذه مستطفي غلات الكل والخراج السنين فيه عند اللغاة في قايمة
مقام ان لكن ههنا لا استقبال الوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عي مصنون
للمسئلة لا مسمية التي بعده كما في قوله تع ثم بدا لهم من بعد ما ران الايات ليحجته
اي يتوقع اطفاء غلات الكل قوله والثاني كاد اي ما وضع الدون لعمول الخبر
وهو من كدت تكاد كيدا اي مكارة كسبت نقاب وحكي لا صمير كوي بالواو فيكون
كحفت تخاف حقا وخافة ولا ولا اشتهر وارتكبت بمعناه ومعني كاد في اصل الوضع
قريب ولا تستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعني اوشك
في الاصل اسرع وتستعمل على الاصل فيقال اوشك فلا في السير من مرادفات واد
نك اولي وكرب واهل وكرب في الاصل بمعنى قريب يقال كربت الشمس اي دنت
للقرب واما اولي فعنه الاصل قارب قارب مفادي بين هاديتين سفارا
ليان يزيد على ثلاث اي قارب وكاد لا يستعمل مع ان والظاهر كونهما مفتولا
لا ولي ويجب ان يمدح هاهل من ان واما كاد وكرب وارتكبت فتستعمل لغيرها

مع ان وشدة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهي حرف
حرف الجر ان كاد وكرب من ان يقوم وان نك في ان يكون ثم حذف حرف الجر على
القياس واجبوها معاخذتها لكثرة الاستعمال وان ما منصوبة او مجرورة على المذكور
وقد تقع بعد ان نك بان الفعل عن او نك ان يخرج من يد اي اسرع خروجه ويكون
ان يكون على التنازع فاقولت المقاربة الفعل عن كاد وتستعمل استعمال كاد مجرور للجر
من ان تستعمل عي على الوجهين العلويين اي على ان يجعل ان في موضع اسمها
واذا حذف ان عن اخبار هذا الفعل فاعمال الثلاثة فاما ان تقتل مع الحذف كما
في شمع بالمعدي واما ان تحذف را سا بلة تقتدي لها ويستعمل كاد وكرب و
وشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد مثل كان حاد
في الضروية وما كدت اياها وهذا صغير صغير الشان فيه كاد تزج قلوب نقي
واستعمل ايضا لا فعلا الذي المشرع في الفعل استعمال كان وهي طفق اخذت
انتان اقبل وقرب وصوب وعلق وجعل كانت بين ذلك اولي من كاد والآخر انها
لان اخبارها حاصلة المصنوع كاحبار كان يحذف خبر كاد وكان اصل استعمالها
ان يقال طفق من زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تع جعل
الظلمات اي وجعل وكذا انتاء الفعل واقبل على الفعل وقرب من الفعل و
في الفعل وقرب من الفعل من قولهم صاب البعير في سيرة اي نشط فيه فا
يستعمل استعمال كان لتمييزها معناه وما اهلل فاما اللزم تحريك خبر من
ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر وقيل هذا
التركيب بدله على المبالغة كزلا و من من فكانه للمبالغة في القرب لاحق
بالا فعلا الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان عن هاهل اقوم ويكون
افعال المقاربة اي كاد ومراد فادته وافعال الشروع اي طفق ومراد فادته
زري عا كان ومحمولة عليها لم تقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان
عليها واما اللزم كون اخبار لا فعلا الشروع فعلا معناه عاجزا من ان و
لا سم والماضية والمضارع القتران بان لا المضارع الجرم عن علامات
لا استقبال ظاهري في الحال كما سيجي في بابيه من حيث الفعلية فلا س على

تقدير

على الحدوث دون الاسم بدليل ذلك اذا قلت كان مزيد وقت الزوال قاسيا
 لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل
 على كونه مستقلا به دون الما حينه بدليل ذلك اذا قلت كان مزيد وقت الزوال
 قام دل على انه كان في ذلك الوقت واذا قلت كان مزيد وقت الزوال
 يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حصلت هذه
 الافعال على كان فحصل العيان او حدوث مصادرها وكفى فالعلماء
 وجب ان لا يكون اما ولا ماصيا ولا مضارعا بان يكون مضارعا مجردا عنها
 واما غلب في افعال المقاراة ايجه كاد ورا د فانه ان يكون اخبارها كذلك
 جواز افتراضها بان يكونها من شدة القرب الذي فيها كانها لا اشتغال والشر
 هي ليست منقمة ايجه كان مثل افعال الشرع بل محمولة عليه من حيث لا
 لا مستقبال فقط في ان في بعضها افتراض الخبر بان كقولك وقد كان من طول
 البلاء ان يصحوا وام يحزن ذلك في خبر فعل الاشتغال وما افتراضهم في خبر عيسى
 مضارعا بان ومنهم من ان يكون مصادرا حتى عيسى مزيدا القيام وكذا مضارعا
 عيسى قيام مزيد فان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والقطع ولا
 ونقصان المستقبل من ان يعي من المصدا ومن ثم قليل العمل وان كانت
 من اخوات ان عليه من العمل ان تقوم قوله واذا دخل النبي على كاد وقال
 بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف ما يرد في افعال اما كونها
 نفي فانه امر او به انك اذا قلت كان مزيد يقوم واثبت الكو اي القرب فتدنا
 لا اثبات نفي من غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد يدل
 يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان امر او ان اثبات كاد نفي على نفي
 مضون خبره فهو صحيح حق لان قولك من الفعل لا يكون الامع انتفاء الفعل
 منك اذ لو حصل منك الفعل لكانت اخذ في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه
 اثباتا فتقول ايضا ان قصد وان نفي الكو اي القرب في ما كنت اقوم اثبات
 له من لغش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان امر او ان نفي
 القرب من مضون الخبر اثبات لذلك المضون بل هو لا لغش غلط وكيف يكون

لان نفي القرب من الفعل ابلغ من انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما
 من الضرب كذا في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يحج مع قولك ما كاد ينجح
 قرينة تدل على ثبوت المزج بعد انتقائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك
 القرينة او التي على ثبوت مضون خبر كاد في وقت بعد وقت انتقائه وانتفاء
 القرب منه لا لفظ كاد لا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت اخر واما التناقض
 بين ثبوت الشيء وانتقائه في وقت واحد فلا يكون اذ في كاد مضيد للثبوت
 مضون خبره بل المفيدة لثبوت تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلت
 بثبوت مضون خبر كاد بعد انتقائه كما في قوله تع فذبحوها وما كادوا يفعلون
 اي ما كادوا يذبحون قبل مجرم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من
 في قولهم اتخذنا هرا اوع لنا ربك بين لنا ما هي اوع لنا ربك بين لنا ما هو بها
 اوع لنا ربك بين لنا ما هي وهذا التقت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل
 وان لم يثبت قرينة هكذا مح قولك مات مزيد وما كاد يافر قلنا بقى مضون خبر
 كاد على انتقائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تع لم يكذب بها وقوله اذا غير
 البناء البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتقائه ومثل
 القرينة هي الشبهة لمن قال اذ نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه لا اثبات
 في الما حينه كان كقولك تع وما كادوا يفعلون ان في المستقبل واستدل على كونه
 في المستقبل ايضا لا اثبات بتقطعة الشعراء والهمزة وقولهم قد ينجح حتى اذا ذلك
 تغييره لم كد الى لم يجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلو انهم مضون الاثبات
 لم يخطئ والجواب عن الاستدلال بقوله تع وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل
 مضون من القرينة اي قوله فذبحوها لا من كاد كما تقدم ولهذا لم يفتل الاثبات
 في قولنا مات مزيد وما كاد يافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن السؤال بالخطية
 والتغيير فان تحطيمهم ونسب ذالمة في بديهته بناء على الدليل المذكور
 اي نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد حطوا الخطيين ذالمة في زمان بيته
 من فالجيب مع تلك الكاية اصابت بديهته ولحظات مهنية وقال بعضهم ان
 نفي الما حينه اثبات لشبهة قوله تع فذبحوها لاية ونفي المضارع نفي لقوله تع لم يكذبها

وقوله ذي الرمة لم يكذب يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث الذي
 يعين شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مراراً فاعله طفق ولها يقال طفق
 يطفق كفتاكفرت يفرق فزقا وحل الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق
 يطفق كجلس ويستعمل مضارع كادوا وشك حضورا من بين جميع الافعال المذكورة
 في هذا الباب ونادى اسم فاعل ان شك قوله وهو مثل كاد في الاستعمال وقد عي
 حيز جعل جلة اسمية قال وقد جعلت قلوب بني سهيل من الاكوار مرفقا قرة
 وقد عي شريطته مصدرة اذا قال وقد جعلت اذا ماقت فيقولن وتي فافض
 بعض الشارب النثل فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب صيغتان ما افعله واصطبر
 وهي غير مقصورة مثل ما الحسن زيدا والحسن زيد ولا يبينان ما بيني منه فعل
 التفصيل وتي صلي في المستمع بمثل ما شئت استخرجيه وشئت استخرجيه ولا يصرّف
 فيما يتكلم وتا حيز وفصل ولجان الما تزي الفصل والظرف وما استعد فقرة عند
 سيبويه وما بعد ما الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل مستند
 سيبويه فلا ضمير في الفعل مفعوله عند الاخفش والياء للتعدي واما زيادة وفيه
 ضمير قوله وما وضع لانشاء التعجب او فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال
 فلا ينقص الحد بحذف انا هيك به واسه دعه واحاله وبالك حركه وولية وعمله يلى
 ينقص بحذف انا لله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
 بحذف الدماء وكذا قولهم برحت رب الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موصولة
 للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما بحذف تعجب وعجبت فهو ان كان فعلا
 فليس لانشاء اعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور واما بحذف سيبويه
 ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يعي التعجب منه تع حقيقة اذا لا يخفى
 عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل ^{فعل} ^{فعل}
 به والا على هذا المعنى المذكور وليس كل فعل اذا زاد هذا المعنى يسمى فعلا
 التعجب قوله وهي غير مقصورة لما يستعمل لانشاء للحروف وهي غير مقصورة
 وايضا كل لفظ مضافا الى المعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يقصر
 فيه احتياطا لتحقيق الفهم كما ساء لا اعلام فلهذا لم يصرّف في نعم وشي وفي

وفي الامثال قوله ولا يبينان ما بيني منه افضل التفصيل قد بينه ذلك في
 باب افضل التفصيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبين الا ما وقع واستمر
 بخلاف التفصيل فانك تقول انا اضرب منك عذرا لا يتجيب لا مما حصل في
 الماضي واستمر حتى يستحق ان يتجيب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
 الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها
 فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبيني فعل قيل لا يبيني
 فعل التعجب لا من فعل التعجب لا من فعل مضمون العين في اصل الوضع او من
 المنقول الى فعل اذا كان من غير محض ما اضرب وما قبل ليدل بذلك على ان التعجب
 منه صار كالعزيم لان باب فعل موضع هذا المعنى وكذا قيل في افضل التفصيل فكان
 اصل ما اضربك لزيد وانت اضرب لزيد وما افعلك لزيد وانت افعلك لزيد اضربك
 وقوله وانما يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل البناء التعجب والتفصيل
 منه لا لاداته ولهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتقدم
 اليه بنفسه لا باللام كما مررت ولا يعي فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في
 افضل التفصيل وبقي لتقليل امتناع مجيئها للمفعول لكونها ما حيز من فعل المضمون
 العين كما ذكرنا وهو لا مزم ورسا ي من المبني للمفعول اذا من التباسه بالفاعل
 عن ما احينه وما اشهر وما افعله الى ما اعجبه الى ما انشاء الى فيعدي كذا كونا في
 افضل التفصيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالي واعيد بحذف عني خطي عندي وذلك اذا
 نقص معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك بيني على فعل وان لم يستعمل فكان
 البغض والعجبه وامفته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل وانشاء من
 شئ كما يقال رهوت اليد بكه وقياس التعجب من المعنى للمفعول ان يكون الفعل
 المعنى له صلة لما المصدرية القابلية مقام التعجب منه بعد ما اشد واشد وحق
 عن ما اشد وعن ما اضرب واشد وبها سجن ويعي ايضا من باب افعل افعلالا
 قيا ما عند سيبويه مما عند عيزه عن ما اعطاء للمعروف وما انفضى له
 ولا اخفش والبر حيز ابتداء من جميع الثلاثي الذي يذنيه كما مر في افضل التفصيل
 ورسا ي من غير فعل احك هذه الشاة كما قيل هو لك الشايتي اي كلها

وكذا يقال ما اقبل وما اقرضه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر وقد يستعمل
منهما الفاعل نحو اقبل وقامس وقد بيني غير متصرف ما انعم وما اباس ويجوز
ان يبي من العيوب الباطنة كالفعل التفصيل عن ما احققه وما اقرضه وما اقبل
وقد مر احيزه وما شره بخلاف المنة بخلاف فحيزه وشره في التفصيل وتبعه
الى غير التعجب منه كما كان يقدي اليه افضل التفصيل سواء ولشابهة افضل الفجر
افضل التفصيل في الوزن والاصل السبي منه وشرابط بانه وبتصحيح العين نحو ما
اقوله وما اسيبه وقد به افضل التفصيل بن من غير الكسائي من الكوفيين ان افضل
التعجب اسم كالفعل التفصيل وقرب مهمم بتصغيرهم اياه اميلح عزنا شد ولنا ولما
الكسائي فرق العين بين في فعلته ولولا انتفاع افضل التعجب وانصاب التعجب
منه بعد انصاب المفعول به لكان مذهبهم حديد بان يفسر وقد اعترضوا الفتح
لانه يكون متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يرفع له حرف كما مر في
بناء اسم الاشارة بنبي لتفتمه مبعي الحرف وبني على الفتح لكونه اخر مما مبتداه
ولحسن حيزه اي شي من الاشياء متعجب من حسنة وما ذكره غير غير من
صوفة واعتدوا بالنصب التعجب منه بعد افضل بكونه متشابها للمفعول المجيء
بعد افضل المشابهة لفعل مصغر فاعله في قفة موقع المفعول به فانصب انصابه
نحو قوله ولدا فابعده بذي باب عيس لحب الظهر ليس له سنام فصبيا المظهر وهو صفيق
لان النصب في مثل حب الظهر وحسن الوجه في طينة لصحة لاصافته الى ذلك
المصروب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افضل الى التعجب منه ولما
من تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيه واقوله به وابع به ان الاعدال نوع
تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن لم يعم الاعدال في نحو اشد دبر في التعجب
كالحار في عيزه واما التصغير فمع كونه شاد مقصدا لاصل السماع لا عند ابن كيسان
فان يدي اطراده ويقيل عليه افضل به في جواز التصغير فانه حار ذلك لانه يعلم
التصرف فيه شابه افضل الا سمي كايمن واقوله من قوله ويجوز في المستنع يعني
المستنع ما لا يكون ثله شيئا من احسن استعمله ووجهه ان كان من الالوان او
البسبب الظاهر عن ما اشد بياضه ان عود او لم يكن تاما عن ما اشد كونه قاسيا

واما كان لا منما للشيء كما بين ان مصغرا للمفعول ان عاد المصدر مستوف فلا
يمكن التوصل بمصادرهما الى التعجب منها لا الى بيان التفصيل فيها اذ لا مصدر
متعجا لنحو بنس ان مصغرا للمفعول لنحو بنس وكذا لا مصدر لنعم وبيس ويذر
ويبع حجة نوقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وريها استغنى عن بعض
ما يصح التعجب منه بتبيل التوصل المذكور كالم يقل ما قبله استغناء بها اكثر قابلية
نحو لا يصرف بينهما بتقديم ولا تاحيز ولا فضل كل واحد من التقديم والتأخير
يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء قد اعزمت التقديم عليه عن المقدم
يريد انك لا تقول مرديا ما احسن ولا مرديا احسن ولا مرديا احسن لما ذكرنا من ان
في مدم بعض منهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والتعجب منه فان لم يتعلق
الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المفعول وعامله الضعيف بل لا حيزي فلا
يجوز ليقته فما احسن اس مرديا على ان يتعلق اس بليقته وكذا ان يتعلق بهما وكذا
غير ظرف عن ما احسن قايما مرديا وذلك لانه نوع تصرف في علم التعجب وان
كان بين الفعل والمفعول واما بالظرف فتعنه الاخفش والمبرد والحار العزاء
والجري وابي علي والمنازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق ولحسن اليرم مرديا
ابن كيسان ونحو سيطر لا اعتراض بل لا لا متناهيته عن ما احسن ولولا كلفه مرديا
يفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي من يدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السبكي
كان حيز ما فيها صميز ولحسن مرديا حيز كان وبني بعد لان كان ليس على
صيغة فعل التعجب وفعل التعجب لا يبدان يكون على فعل وقاية الفصل بكان في نحو ما
كان احسن مرديا انه كان في الماضي حسن واقع دايما لانه لم يقل برزمان التكلم
بل كان دايما قبله وشد الفصل باصح واييه في قولهم ما اصبح ابردها والضمير
للعداة وما ابي اداها الضمير للعشيبة ولا يتجاوز السمع بينهما ولا يقال
يكون على كان في الفصل بخلافه فالابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه
نكرة عند سبويه ولا اخفش في احد قولي وذلك لان معنى التعجب كما ذكرنا انما
يكون فيما يحتمل سببه فالتكثير باسبب معنى التعجب فكان معنى ما احسن مرديا في
الاصل شيئا من الاشياء لا اعرفه جعل مرديا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والحي

عنه معني الفعل فان استعمله في التعجب عن شيء يستعمل كونه محملا على ما
 اتدبره وما اعلمه وذلك لانه انقصر من اللفظ مرفعه وهي التعجب من الشيء
 سواء كان محملا ولا سبب الا فتمر افضل لقد تم ما كان لازما لا لاصالة عن ما
 او لعتدية ما صار لازما بالنقل من فعل الى مفعول غير مفعول الاول وهو فاعل
 الفعل هو مزيه اعرفا فيما اضرب مزيه العرف وما مبتداء فعل خبره وفيه ضمير يلج
 الى ما هو فاعله والنصب بعد مفعوله وقال لا خفش في القول الاخر ما من
 صولة والجملة بعدها اصلها والمبتدأ في اي الذي احسن مزيه موجب وفيه
 بعد لانه حذف الخبر وجب ما مع عدم ما يبد منه وايضا ليس في هذا التقدير
 معني لا بهام الذي في التعجب كما كان في تقدير سبويه مذهب سبويه ضعيف
 من وجه وهو ان استعمل ما ذكره غير موصوفه فادرجه في فاعله على قوله ولم يمتح
 مع ذلك متبداة وقال الفراء وابن درستيه ما استقامية ما بعد ما خبرها هو
 قريبا من حيث المعنى لانه كانه جعل سبب حسنة فاستفهم عنه وقد يستفاد من
 لا استقام معني التعجب عن ما ادرك ما يور الدرب واقد مزيه من هو والله درج
 اي رجل كان قال والله عينا خيرا بيا فتى قبل مذهب ضعيف من حيث انه نقل من
 من لا استقام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت وما احسن بزيه
 سبويه افضل صوته امر ومعناه الما في من افضل صار افضل كالم والم والباء بعد
 مزايدة في الفاعل لازمة وقد اتخذ ان كان التعجب منه ان وصلتها عن احسن ان
 تقول اي بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعني الما في مالم بعد
 على قد جاء الما في بمعني لا من عن اتق امر ونحوه وان افضل بمعني صار كذا قليل ولو كان
 منه لكان لهم بزيه وان مزايدة الباء في الفاعل قليل والطرد مزاينة في الفعل فقال
 الفراء ونحوه الرمح يري وابن حروف ان احسن امر لكل الحد بان يجعل مزيه الحسن انما جعله
 كذا كذا بان يصفه بالحسن فكانه قبل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن
 ان يكون في محض كما قال وقد وجدت مكان القول داسعة فان وجدت لسانا قايلة
 نقل وهذا معني مناسب للنجح فبدل في تقدير سبويه وايضا هتمر الفعل اكثر من مرة
 صار كذا وان لم يكن شيء منها قيا سطر وانما لم يقرن على هذا القول افضل

افضل وان حق طيب به مشفق او مجموع او مؤث فم يقل احسنا احسنا
 احسني احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك
 الخاء معني لا مرفعه كما اني عن ما افضل معني للفعل وصار معني افضل به كيفية ما قبله
 وهو محض انشاء التعجب ولوريق فيه معني الخطاب حتى يثني ويجمع ويؤث
 باعتبار رتشية للخطاب وجمعه وتاثيره فتمر افضل به على هذا العمل كتمر
 ما احسن والباء مزيه في المفعول وهو كثير كما يجي في حروف الجر والجار الزجاج
 ان تكون للمترق للصيرورة فتكون الباء للتقدية او لاجل ذاحس والاول اولي
 لقلة مترق الصيرورة ثم ان الزجاج اعتد من البقاء احسن في الاحوال على صوته وا
 حلة يكون الخطاب لمصدر الفعل اي احسن احسن بزيه وفيه تكلف وملحة
 وايضا عن نقل احسن بزيه يا عمر ولا يخاطب شيان في جالته لانه يقول معني
 خطاب الحسن قد اني ويجب كونه التعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا
 لعدم القاطنة فان خصصته بوصف عن رجلا حاله كذا جاز اذا علم التعجب
 منه جاز حذفه عن لقيت مزيه وما احسن قاله تع اسمع بهم وابصر فلفظ جمع
 انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سبويه فانه وان كان فاعله
 والفاعل لا يجر حذفه لانه مبداء زمرة الخبر ويكون الفعل قبله في صوته ما فاعله
 مضمون والجار والمجرور بعد مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه كقوله ما تقدم
 فان يلزمه الخبر كما في جازي من احد وكفى بزيه لم يجر حذفه ولا يور في فعل التعجب
 ولا لا فعل التقصيل بمفعول مطلق خلا فالس اجاز ذلك لا بها لجرها صارت كغم
 وديس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن مزيه
 اول احسن مزيه ولا يابر التتابع ولا اخبار عنه بالذي او باللام لانه اني عنه معني
 القاعدية كما قد مناهل معناه الا ان اي حس حس مزيه فلو جي بخواصه او بغير
 عنه لا اعتبر بعدا بحاية والجار ذلك قم بعد التصويب واما قبله فلا لما تقدم انه
 لا يفضل الا بالنظر افعال المدح والذم ما وضع لا نشاء مدح لا نشاء ذم فنهانم وبش
 وشرطهما ان يكون الفاعل مرفعا واللام او مضافا الى العرف بها ان مضمرا ميم بكرة
 مضوية او بما مثل فنهانم بعد ذلك المضمون وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ

محمد بن مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وليس مثل القوم
 الذين وسببه متاولة وقد عرفت المحض اذا علم مثل نعم العبد ونعم
 الماهدون وساء مثل بنش وسما حيدان فاعلمه ذاك لا يتغير وبذلك المحض
 اعرابه كعرب محض نعم ويجوز ان يقع قبل المحض او بعد تمييز او حاله
 وقف مخصوصه قوله ما وضع لا نشاء مدح او مد هذا كما تقدم في باب الكليات
 في بيان انكر المنزلة متضمن لانه نشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانه
 تنفي المدح وتحدثه بعد اللفظ وليس المدح موجه في الخارج في هذا الزمن مقتضا
 مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد هذا الكلام مدحه على وجهه
 الحاصلة خامرا فاقول لا عرابي من بشر بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي
 نعم المولودة ليس تكن بياله في المدح اذ لا يمكن تكن فيه بل هي اخبار بان المولودة
 التي حكمت بمصرها في الخارج ليست بمولودة من انشاء جنس المولود وكذا الانشاء
 التخيبي والانشاء الذي في كم الخيرية وفيه ريب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية
 ما قال من كون هذه الاشياء ومع هذا قل فيه نظر اذ يطرأ ذلك في جميع الاخبار لا انكر
 اذا قلت من يدا فضل من عمر وفلا ريب في كون خبرا لم يمكن ان تكون في التخييل
 ويقال لك انك لم تفصل بل التكنيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت من يدا قدام
 وهو خبر بلا شك لا يدخل التقدير والتكنيب من حيث الاخبار لا لا يقال انك
 اعبرت ان لم تخبر لا انك وجدت بعد اللفظ الاخبار بل بدخلته من حيث القيام
 فيقال ان القيام حاصل او ليس بمحصل فكذلك في نعم المولودة بيان الغيبة اي المولودة
 المحكومة بنشها خارج البيت ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم وربي قوله
 نعم نعم وبنش اعلم ان نعم وبنش في الاصل فعلة على وزن فعل بكسر العين وقد
 اطرأ في لغة تميم كما يحكي في القصر يع في فعل الملقى العين اربع لغات الا ان الأكثر في
 هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين واذا قصد بهما المدح والذم عند
 عند بني تميم ومنهم من قال سببه كان عاملة العرب اتفقوا على لغة تميم في اشباع
 الفاء للعين ثم اسكن الثاني كما في ابل وقد استعملت طرفه نعم على الاصل في قوله نعم
 السامر في الامم البر ومنه قوله نعم فضا هي في فتح الفاء وكسرها على القاريين

من اسكان كسر العين مع ما القصد لا وعام وقري ويحيى بن وثاب في الشاذ
 نعم عتيبي الدار بفتح الفاء وسكن العين ولم يأت بنش في القرآن ولا مكسورا
 الفاء ساكن العين وانما لم يقصر فيها لكونها علميين في المدح والذم كما ذكرنا
 في باب التعجب قوله وشرطهما ان يكون الفاعل معروفا باللام او مضافا الى المرفوع بها
 عن نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وعلم جرحي نعم وجهه نرس
 علام الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب
 اليه ابو علي وانما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرفة باللام بالاستغراقية
 صحة اضافة كل اليه كما في قوله تع ان لا شان لعني جنس ولا يصح ان يقال نعم كل
 الرجل زيد وكيف يكون من يد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة
 كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع الضريح في مثل هذا عن نعم كل الرجل يدل
 على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة لا مع
 الضريح بل يفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل بمعنى انت الرجل اذا قصد
 المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل
 للذات انما هي في الذم كما قال المصنوع لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما لما قال
 اناء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما وهي انما يلحق الفعل واربعة احرف لا
 وتنت ومنت وملت كما صنفني في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما
 ايضا ما حكاه الكسائي نعم رجلين ونحو رجلالا والصحاب والمرقمة المتصلة
 البارزة من خواص لا فعال وايضا جاز استعلا جميع باب فعل مع فعلية استعمال
 نعم وبنش يفي في فعليتهما ايضا ثم نقول انما عرفت ذلك وهو كونهما فضلين
 مستقلين بقا علمهما صار مع فاعلهما بتقدير المعز كصفة مقدمة على
 صنفها كما في قوله والمؤن العابدات الطير وجره قطيفة فصار معنى نعم
 الرجل رجل في عاية المولودة فكأنه كان نعم الرجل رجل نعم اي جيد فصارا معاجزه
 جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر عن قوله تع ساء عليهم جوارا وانتم اثم
 ام لم تنذروا فطنت زيدا فاعلم على ما في باب طنت وعني ان لم يكنهم اذا انزلنا
 وعني يوم يحسب الله الرسل فان البطل في هذه الصور مستخنة عن معنى الفعلية بدليل

كون لا ولي مبتدا على ما قبل ومضمون الثانية مفعول ومضمون الثالثة فاعل
ومضمون الرابعة مضاف اليه وسببي كلامهم ان الجبل اذا صار تحت سببي المزد
فان كانت علمانية محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها
كما في باب علمت قال تع ثم بدالهم من بعد ما راوا الايات ليحجته اي
بدالهم بحجهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجبل اسميا استحقه مضمون ما ان كان
مفعولا نحو علمت مزيدا قايما واعرب الجبل لا ولا واعراب الفاعل والجاء الثاني
باعراب المفعول ان كان المضمون فاعله كما في باب كان اذ لم يحجز بينهما كالحاج
نصب المذكور بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسميين بلا اتباع ولم يحجز ايضا
حكايتهما اذ الفعل لا بدله من مرفوع به وحكي الجبل ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم
يكون جرا اسم واحد لا اسما واحد من دون اتباع ولو انقضى على جرائها لم يكن ثانيا
اعراب مناسب كما كان في كان نصب الثاني مناسب للرفع تشبيها بالمفعول وما
الجبل التي هي جنس المبتدا او ما اصله الجبل كجبل كان وثاني مفعول ظننت وظالوا
الصفة فليست بتقدير المزد ولا دليل في كونه ذات محل من الاعراب على كونه
تقدير المزد ولنرجع الى المقصود فتقول لما صار نعم الرجل يعني المزد وجب حكايتهما
لكنهما فعلية كما في سواء عليهم وانذرهم لكن ليس كونهما يعني المزد كما في سائر
الجمل المذكورة اي يعني بتقدير مضمون خايل بتقدير مفرغ هو الفاعل موصوفا بالفعل
المقدم كما ذكرنا ان كان لا حصل تكبير فاعل نعم وبشر لانه من حيث المعنى جنس المبتدا
الذي هو المخصوص كما يحكي فكان القياس ان يقال نعم زيد رجل زيد ونعم رجلا يست
الزيدان ونعم رجالا الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا
ان الفاعل مفعولا باللام تعريفيا لفظيا كما في اشتر اللحم او ميمرا مضمونا بابعده
وهو ايضا منكر في المعنى كمن في باب المعرفة لداع لهم ان ذلك وهو انهم فليس ثانيا
هذا المبتدا من الميمر ليحصل به التفسير بعد لا بهام اذ لم في المفعول وقع فاوردا
الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المعيد للسلح او
الدم في الظاهر من من على وجه لا يكره ان يدع شخص منكر من لا شخص بضمه
لا فائدة فيه فنشأ المذبح والدم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر بالمسند

كما ذكرنا في ذكرنا في تقدير مفرغ هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب
من الفعل معنى الزمان والمحدث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة و
مجرد ذلك كون جميع لا مفعولا في المعنى صفات لفاعلهما فصار نعم الرجل كونه قتيلا
ولا يقال انما ذكرت قريب من دعوي علم العيب فان الاصول في ذلك قد عوي اليه
فانه تقرير بالدليل ان المخصوص مرفوع بلا ابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدا مقدرا
اذ لو كان خبر مبتدا مقدرا لم تدخل في اصح المبتدا عليه مقدما على فعل المذبح
والدم ومخرجا عنه عن كنت نعم الرجل السيدان وحديثا فاذا ظهر كونه مبتداه
ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على حليته لوجب ان يكون عينا ما قبله اي لا ما قبله ولا
اعتدال يكون ذي اللام جينا مستقرا وكون لا مستقرا له ولغيره بمنزلة العايد قد
ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يق مع الضمير اليهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق
المفسر للضمير غير مضمون والنكرة المضمرة ايضا بعينية من من الاستغراق لكونها
من خبر لا يجاب ولا اعتدال يكون ذي اللام قايما مقام الضمير على ما قال المم
لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير
محتاج الى الضمير في مرفوع نعم رجلا وكذا في نعم رجلا مزيدا ايضا لان الضمير
فيه اذن كما في قولك ابو قاييم زيد وليس ايضا اعتدال لان لا ينبغي ان يكون اللام
للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجح بشي لا يحوز مراد
صوب رجل بطابق كافر وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن من على نعمهم
وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له قلم سبق اذن بعد بطلان
الرجوع الى ان يكون للمسند في تقدير المزد على وجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير
ويؤيد كونهما تقدير المزد وحرف الجر على نعم وليس مطورا كقول الاعراب لما
يشربون ويقل الملوحة ما هي نعم الملوحة بقترها بكاء وبها سرة وقولهم نعم
السير على من العير وليس زيد بنهم صاحب وغير ذلك على الحكاية وحذف القول
كما قال بعضهم كقولهم والله ما لي بام صاحب اي سقر له فيه ذلك لان ذلك في نعم و
ليس مطرد كغيره بخلاف بام صاحبه وحكي قتر بنهم الرجل على وزنه شديدا
وكريم فصفة الحكاية ان صحت في كونه نعم كصفة المشبهة فيعمل على ما

مطرد اس من يانعم التراب ويا نعم الضمير ويا بئس الرجل على انه متناهي وايضا
 يجوز دخوله لام لا يتبدل ولا م القسم عليه ما نحن ان مزيد ليس الرجل ودانه نعم
 الرجل انت مع انهما لا يتبدلان الما بين من دون قد وهذه الاشياء هي التي عزت الفاعل
 حتى ظن انها في اصل اسمان ولو كانا كذلك لم يكن لرفع ما بعدهما وجه لا يتكلم ولا رجل
 كون الجملة بمنزلة المفرد لم يبق سط بين جزئها لا ظرف ولا عينة فلا يقال نعم اليوم
 الرجل فاذا تفرقت لك قلنا في نعم الرجل مزيد مستبد ونعم الرجل جند اي مزيد
 جيد ولم ينجح الى الضمير العايد الى المتبدل لان الجز في تقدير المفرد ولا اكثر في
 لا ستمال المحض من بعد الفاعل يحصل التفسير بعد الا بهام كما مر في جملته عن اصل المتبدل
 موخر من نعم الرجل كنت وقوله بينا نعم السيدان وحيدتا على كل حال من محيل
 وبرر وقد تقدم المحض من محيل نعم وليس من مزيد نعم الرجل وهو قليل ومع
 ذلك يستعمل الفاعل بلام مرادة كما مر استبدان ضمير محيل اي بعد كقولنا لا
 ابر من ينجح ذلك نعم جند لا يخرج الى حاله نعم خالوا وانما المراد كون الفاعل مبهما مع تقدم
 المتبدل لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى ما خرو ويدخله مقدم ما نفع المتبدل حتى كانت
 ضم الرجل فظنك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جند لا يرجع الى المتبدل ولا لم ينجح
 الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مع ما بعد فالذي يري وان كان كالشاذ نقلته
 في بحر قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونحوه ما ليس الضمير ان اي هم والوان
 بر ارجع الى المحض من لا لم يفسر قوله ضمير امير بكرة منصوبه اعلم ان الضمير
 الميم في نعم وليس على الاظهر الا طلب لا شئ ولا جميع ولا يوشا اتفاقا بين
 اصل المصنف لعنن احدهما علم بصرف نعم وليس فلم يقولوا نعمنا رجلين و
 نفس ارجالا ونعت امرأة لان ذلك نوع بصرف وهذا ايجان وانعم المرأة هذا
 وليس المرأة بعد كما ايجان وانعت المرأة لكن لما قاله التانيث اهور من
 لما قاله ملامية التشبية والجمع لا يوافق بعض الحروف ايضا كلات وتمت وترت
 ولعلت وكذا لك طرد نعت المرأة ولم يطردهما رجلين ونحو ارجالا والعللة
 الثانية ان ضمير المفرد المذكور اشدا بهما من غيره لانك لا تستفيد منه اذ لم
 يتقدم ما يعود عليه لا يبين شئ وشئ يصلح للتشبي والجمع والدكر والشي

مور

ولتثنيته لمخصص فافادة معينة التشبية والجمع والتانيث والقصد بهذا
 الضمير لا بهام فاما ان او على فيه كان اولي واما تمييز هذا الضمير فينصرف
 فيه افراد وتشبيته وجمعا وتانيثا نعم رجلا او رجلين او رجلا او امرأة
 او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في ربه رجلا فالصريح يبين
 افراد للعللة الثانية المذكورة والكثير من يعمل في مطابقا يقصد فيلحق به ويجمع
 ويوشى من وليس ما ذهب الىه بعيد مثل قوله وليمها روجه والهاقصة وياك
 من ايل وقد بصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي
 ونحوه من شرح كلامه الى الزوم افراده والظاهر انه هم منهم بل يجب مطابقتها لما
 قصد عند اهل المعنى اما عند اهل الكوفة فظاهر لا نعم يطابقون بالضمير تمييزه
 والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلا هم لالتزام افراده كما التزموا
 افراد الضمير لما باللسان اذا قصد المشي والجمع وقد صح ان ماك والم مطابقتها
 لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير البهم وتثنية لشدة احتياجه
 اليه لا بالظرف قال تع بئس الظالمين بلاء واذا لم يفصل في نحو عشرين رجلا بين البهم
 وتثنية لا يفي الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شذذا بغير الظرف
 من نعم مزيد رجلا واما الفصل بين ذا في جنيدا وتثنية فجواز استغناء عنه فلذا
 فيل جنيدا رجلا مزيد وجندا مزيد رجلا ولا يجوز ان يجرى لهذا الضمير بالتتابع كالبدل
 والتاكيد والعطف لانه من شدة لا بهام كالمعروف ولا اعتبارا بتميزه وهو المفيد
 للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وتثنية في قوله تع بئس مثل القوم الذين
 ان التمييز محذوف واي بئس مثلا مثل القوم ولا ويجوز ان المضاف من الذي على
 المحض من اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المحض من اي بئس مثل القوم المذكورين
 مثلهم كما يجرى عند البرد واي على بعد الفاعل الظاهر تبيين للتاكيد قال تزد
 مثل زاد ايلك زاد اقل تع ذرعا سبعون ذرعا ايز ذرعا اذ المصدر لا يغير
 عنه بانه سبعون ذرعا وهذا الجي المال في قسم قايما ونحوه جاييا للتاكيد ومنع
 سبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع لا بهام واول البيت بتزود مثل زاد اعل
 مثل حال من مفعول تزد وهو زاد او قوله تع ذرعا ايز ذرعا اذ المصدر لا يغير

مصدر يبين المفعول قوله او بما مثل فنما هي تختلف في ما هذه بقيل كانه حيات نعم
 وليس للدخول على الميل كما قيل في قلب وطالما قال لا ندلي هذا بعيد لان الفعل لا يكلف
 لغته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما ولما كان ما مصدرية ويمكن ان يقال انما
 جاز ان تكلف نعم وليس مع فعلينها لعدم بصرهما وشايعتهما الحرف لانه يحتاج الى تكلف
 في انذار البتة الى الخبر في نحو فنما هي وقال العزاه ابو علي هي موصولة بيمين الذي فاعل
 نعم وليس بالجملة بعدها صلقتها في قوله نعم بشما اشترى به انفسهم ان يكون اما فاعل
 وان يكفر والمخصوص وفي قوله نعمنا يعظكم بالمخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع
 الذي مصر جاز فاعله نعم وليس وان من حذف الصلة باجمعهما في فنما هي لان هي
 محصور من اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك رفته وقا نعمنا وقال سيويه والكسائي
 او ما معرفة تامة بيمين الشيء فمعينه فنما هي نعم الشيء هي فاعل الفاعل لكونه بيمين
 ذي اللام وهي محصور ويضعفه عدم مجي ما بيمين المعرفة النامة او بيمين الشيء في غير
 هذا الوجه لا ما هي سيويه انه يقال ان ما ان فعل ذلك او من الامر من الشأن فعل
 ذلك قال وان شئت قلت ان ما فعل بيمين ربما الفعل كما يجي في الحروف بل يجي بيمين شي
 اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف او المحصور
 واقامة جملة مقامه في نحو نعمنا يعظكم به وليس ما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا
 في باب الفت في قوله انا ابن حذاف وطلع الشا يا يكون التقدير نعم الشيء شي
 يعظكم به وليس الشيء شي شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتي
 فحقت باخراته يوم القيمة حوادث لا يام اي في فحقت به ويجوز ان تكون غرض في قوله تع
 كملت غرض صفة محصور محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف
 اي قولهم وفي قوله نعم بشما اشترى به انفسهم ان يكفر بما يجي ان يكون على هذا القول
 او يكون ما بيمين الشيء قوله اشترى به انفسهم جملة منقطة بين الفاعل والمذموم
 يا قال استحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفر بما بدل من
 ذلك المذموم او غير مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الرمشي والفارسي
 احد قوليه ما نكره من منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص ما محذوف كما في نحو
 نعمنا يعظكم او مذكرة كما في قوله نعم بشما اشترى به انفسهم ان يكفر بما او غير موصوفة

في نحو فنما هي وقوله رفته وقا نعمنا ولا يركد فاعل نعم الظاهر تأكيد مسوقا لانه
 لا يكون لا للمصارف كما هو مذهب الصريين وهذا المعروف باللام في معنى النكرة
 كما بينا ويجوز تأكيد لفظا نحو نعم الرجل الرجل يزيد وقد يوصف كقولهم نعم بنس الرفد
 المرفود وقال ونعم الفتى المرفيات خلا فالابن السراج قال لان الصفة محضنة
 والقصور الموصور ولا بها قال ان المرفود مذموم والمرفي بدل من الفتى وليس
 بشيء لان الابهام مع مثل مثل هذا التخصيص باق في المخصوص لا بيمين هو كقوله
 نعم واعبد موسى ولا يستع عذابي على المبرد وهو الحق خلا فالعبر مما اسناد
 نعم وليس الى الذي للجنسية ما يكون صلته عامة وفي نهج البلاغة ونعم من لم
 يرهن بجاهه اراق نعم من راء من صانقت مذاهير ونعم من هو في سرا علة
 ونعم الذي هو عبد واما ان كانت صلته مخصوصة نحو نعم الذي كان
 اليوم في الدار ولا شاة الخخص معين فلا يجي زاذ يلزم فاعلهما متكررا مفردا
 نحو نعم رجل يزيد او مصنا قاله كقوله نعم صاحب قوم لاسلاح لهم وهو قليل
 وقد روي مررت بنوم نعم بهم قوما والباء للفاعل لتشبيه نعم بفعل التقب
 وهو فعل به وقضيته معناه فكا قيل انهم هم قوما وقد تدخل هذا الباء في المحصور
 كقوله عليه الصلوة والسلام نعمنا بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيئا بالمال الصالح لان
 المحصور هو في المعنى ههنا وقد روي مررت بنوم نعمنا قوما بالمال الصالح
 البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه مع نعم عبدا لله يزيد وليس عبدا لله
 اما ان كان كذا وهو شاذ او الفاعل ليس بمضاف الى المرفع للجنة وينبغي ان يكون هذا
 على ما جاز ان كيسان من تكبير المضاف الذي لا مانع من القريب لينة لا بفصل
 كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صغيرين وبيت الضفوف والاولى
 ان يكون هذا وان كان ايضا خلا لا اصل ما ترك تمييز صغيري اي بيت بقعه
 الضفوف فالضفوف محصور لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعتا او مر جبا هذا
 القضيته ونعت قضيته هي التمييز والمخصوص محذوف فاعلهما وقد يوث نعم
 وليس وان كان فاعلهما مذكرة لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت لاسنان عند
 قال ذوالرمة او حرة عيطل نجا محقرة دجابر الزهر نعمت من رفته البلد وكذا يوث

من كلام من فعل او اسم وقد يحتاج الى المزيد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف
 النفي ولا مستلهم وحرف الشرط وقد يجذف المحتاج اليه في قسم ولا وكان قد
 خرجت وما حرف الجر ما منع للاقتضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهي
 من والي وحرف في والياء واللام ورب وما وهما والقسم وقاوم ومن وعلى والكا
 ومن ومنذ وحاشا وعدا وحده قوله ما منع للاقتضاء بفعل او معناه لا قضاء هو
 والدار بعد التثنية اي لا يوصل فعل والدار بابيصال الفعل الى الاسم تعدية اليه
 حتى يكون للجر مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلا يجوز العطف عليه بالنصب
 في قوله تع وارجلكم ويسميه بعضهم حرف الاضافة لهذا المعنى او تصنيف لا يقال
 لا اسماء اي من صلها اليها قال بعضهم من هذا سميت حرف الجر لا انها تجري معانيها
 اليها ولا ظهرت قبلها حرف الجر لا انها تقبل اعراب الجرك كما سميت بعض الحروف حروف
 والجرم بعضها حرف النصب واما بقوله سبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول و
 الصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مرت بزيد واما ما يزيد وزيد مرت
 به ومررت به زيد حسن وزيد بعيد عن الاربي ويعني بمعناه الطرف والجار والجر
 نحو ترك زيدا عندك او في الدار لا اكرهك فاللام في لا اكرهك يعدي الطرف الى
 اكرهك وهو في الحقيقة معد للفعل المقدار او شبهه وذلك لان التقدير زيدا
 استقرار واستقرار مستقر لكن لاسد الطرف مقام الفعل او شبهه جازان يقال ان الدار
 معد للطرف وكذا في يا زيدا فان الياء قايم مقام انا مررت واورد المثل بعد ذلك
 معني الفعل هذا في الدار اي من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معني الاشارة
 كما في هذا بعل شيئا ولو صحت ما هي معناه لقلت شئني اليه في الدار اي كائنا في
 الدار فلفظا شئني بعل النفس في محل في الدار يكونه حال اقتضاه مقام الحال المحذوف
 وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معني الفعل في المفعول به
 بواسطة الطرف وعمل الفعل او سبه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف الجر ومن امثلة
 تعدية الحرف لمعني الفعل قوله لم اي انت بينه لان معني ان انت بعدت وقد يصح
 الكلام على ما اختلفت فيه هل هو حرف جر او لا ومن لا وي ولا وتختلف في اهل
 وتجي الكلام عليه قال المص العشرة لا ولا تكون الا حرفا والمثبة التي تكون حرفا

او اسماء والثلاثة التي عليها تكون حرفا واقعا لا قال ولم اعد على اسماء فاعدا لا فاعدا
 في الازمان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع التماثل في اللفظ في اثنان
 من حيث المعنى كالتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلوق لهذا الم اعد من
 فعلا ايضا مع انه يكون امر اس ما يبين وكذا في مع كونه امر الموصلة من وحي
 يعني ولم امر اس ولي ولي وكذا لم اعد الى اسماء مع انه يحكي بمعني النعمة كل ذلك لا اختاره
 المعين قال وان وحي ايضا في العدم مع التشارك في المعنى التماثل في اصل الجمع وعمله
 اذا كان فعلا فيكتب بواصل يف واصله الواو مجزاة فاذا كان اسما وحرفا وكذا من في
 وله اقوالا اصلها الميم واو في واو له وفيما قال نظروا لان علا الاسمية فكسبت الفاء
 واصله واو اتفاقا لكسفا اذا اصبغت الى الغنيم ينقلب الالف ياء تشبيها بعل
 الحرفية وقوله ياتت تنقش الحوض بن شاس علا علا فيه مبنية على الظم كقولك
 على عذرت المصانف اليه اعترض على نفسه وقال فحاشا وحده وعدا الحرفية لا
 اصل لا القافية وحده فها ضمنية ولجاب بانها لما تضمنت معني الاستثناء شئت
 الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لا القافية وهذا عذر باره نفس لا ابتداء
 والتبيين والتعويض والزيادة وغيره الموجب حلا فالكوفيين ولا حشش وقد كان
 من مطر وسبه متناول كثيرا ما يجي في كلامهم من لا ابتداء القافية والابتداء
 القافية ولفظ القافية يستعمل بمعني النهاية ويعني المدا كما ان الامد والاحل ايضا
 يستعملان بالمعنيين والقافية يستعمل في الزمان والكان مجزاة لا امدة والاحل في
 يستعملان في الزمان فقط والامد بالغاية في قولهم ابتداء القافية وانتهاء القافية
 جميع المسافة اذ لا معني لا ابتداء النهاية وانتهاء القافية من لا ابتداء في غير الزمان
 عند البصرية سواء كان الجهد بها مكانا سرت من البصر او غير هذا الكتاب
 من زيدا الى عرب والجار الكوفيين استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تع من ان
 يوم وقوله تع من دي للخلق من يوم الجمعة وقوله من الدار بقية الجرح من من حج
 ومن شهر وانا لا اري في الاثنين معني لا ابتداء او المفقود من معني لا ابتداء في من
 ان يكون الفعل المقدس من لا ابتداء شيئا مندا كالسير والشيء ومن ويكون
 الجهد من الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصر ان يكون الفعل

المقدي اصله للشيء الممتد عن بركات من فلاه فلاه وكل خرجت من
 الدار لان المخرج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا فصلت عنها ولو كان
 من مخرجه وليس التماسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للشيء الممتد
 بل صاحدان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في نفس في ملائمتين بمعنى في نفس
 في الطرفين كثير ما يقع بمعنى في خرجت من قبل زيد ومن بعدك ومن بيننا
 وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف البينية واقامته
 معن حروف الجر مقام بعض غير عزير وكذا لا اقراء لم يبيد من الحج بل المعنى من اجل
 صواب حج ومنه والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من شئ فكل كنت من اوله
 يصل الى الحق وهو كثير لا مستقال وتعرف من ملائمة بان يحس في مقابلتها
 لان ما يبيدتها حتى تترك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به النبي
 اليه من اقر الساء هنا افادت معنى لا نهاء فاذا فصلت مجرد كون الجرود بها من صفا
 افضل منه الشيء وخرج منه لا يكون مبتداء لشيء ممتد جاز ان يقع موقعه عن
 لانها مجرد التمايز كما يحكي وتقول ان فصلت منه وعنه وبهيت من كذا ومنه
 ومقام من العينة ومن العينة اي بعدك منها واما من التفضيلية فهي وان
 كانت لجرود المجاوزة كما لم تكن لانه تستعمل عن مكانها لانهما صارت علما في التفضيل
 وبعض حروف الفعل فلا فلا تغير واجاز ان السراج كون من لا ابتداء عاين
 الفعل والمفعول لكون الفعل مستركا بينهما عن ريت الهدل من مكاني من حثل
 الحجاب حينئذ لري تلك مكانك مبتداء كون الهدل من يحلل الحجاب وكذا
 قولهم سميت السك من يارب من الطريق ومثال التبعية اخذت من الدراهم
 والفعل الصحيح لا اخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر
 المفعول الصحيح اذ ذكرته مرفوعا اخذت من الدراهم هذا من متعلق باخذت
 لا غير لانه يقام مقام الفاعل على اخذ من الدراهم ما خرج منها ولو ذكرته بعد
 المفعول المنكر على اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل
 المذكور وان يكون صفة للشيء فيتعلق بمقدار اي شيئا كان من الدراهم فيكون
 اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا من النكرة المخرجة قال نفع خذ من اسم الهم

وتعرف من التبعية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض الجرود من
 كما في قوله خذ من اسم الهم صدقة او مقدار هو اخذت من الدراهم اي من
 الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعية ابتداء لفظا
 لان الدراهم مبتداء لا اخذت قوله والتبيين كما في قوله خذ واحسب الرجس من لا وثا
 وتعرف بان يكون قبل من او بعدها اسم يصلح ان يكون الجرود من تقديره وتوقع ام
 ذلك الجرود على ذلك الهم كما يقال مثلا الرجس من لا وثان والعشرون هذا الدراهم
 والصنمير في قوله عن من قائل ان القابل ~~للملا~~ التبعية فان الجرود بها
 لا يطلق على ما هو من كذا قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض الجرود واسم الكل لا
 يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشريت بالدراهم الى درهم معينة
 اكثر من عشرون فمن مبغضة لان العشرون بعضها وان قصدت بالدراهم حينئذ الدراهم
 مبنية لصحة اطلاق اسم الجرود على العشرون ولا يلزم ان يكون الماخوذ في اخذت
 من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لا فلا يستنع ان تخرج وتقول اخذت
 من الثلثين عشرون ومن عشرة تسعة قال الزمخشري كوفي للتبيين من راجع الي
 المعنى لا ابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال
 ان يكون الشيء مبداء نفسه وكذا لا لا وثان نفس الرجس فلا يكون مبداءه وانما جاز ان
 من البنية على الهم في قولك انا من حظ في روضة ومن رهايته في حرور وعند من
 المال ما يكفي ومن الخليل عشرون لان الهم الذي نفس من التبعية مقدم تقديره كانه
 قلت انا في من حظ في روضة وعند من شيء من المال ما يكفي وكذا في قولك
 يعجبي من زيد كرهه اي من حصال زيد كانه قلت يعجبي شيء من المال ما يكفي وكذا
 حصال زيد كانه قلت يعجبي شيء من حصال زيد كرهه وشكك كره من زيد يد اي
 اي شياء من اعضاء زيد يد في جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف والد
 بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بمبدأ لا يعام
 لان معنى يعجبي زيد اي شيء من اشياء زيد كرهه فاذا قلت وجهه او كرهه فقد
 بينت ذلك الشيء واما ما يعجب من العجوبة في الحقيقة من زيد اسد فليس من هذا
 بل من مثله في حذف المضاف او لقيت من لقاء زيد اسد اي حصل لي من القاب

اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا جاء التجرى في قوله تع فسلك به حينئذ
 قولك لغيت من يدا سداي فالسالك من الحنين ولغيت بلفظ من يدا سدا وقد نكر
 للبدل كما في قوله تع امرضتم بالحياة الدنيا من الآخرة قال فليت لنا من ما من من
 شربة مبردة ثابت على الطهيان وتقرن بمحنة قيام لفظ بدله مقاسها قوله ونزله
 في غير الموجب هو ما بقي من ما ربيت من احد او يوفى عن لا مقرب من احد
 او استغنى عن هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين بشرط فيها ش^{طين}
 كونهما في غير الموجب ووجهها على التكرار والكوفيين ولا خفش لا يشترطون ذلك
 استدلالا بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم من في خير لا يجاب وهي داخله على العرفة
 وهي عند سبويه مبغضنة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فغفر له ان الله
 يغفر الذنوب جميعا خطأ بلامه محمد صلى الله عليه واله وسلم ولو كان ايضا خطأ با
 لامة واحدة فغفر له بعض الذنوب لا يتألف من غفران كلها بل عدم غفران بعضها يفسد
 كلها واستدلوا باحكي البغداديون من قوله الغرب قد كان من مطر واجب بانه
 على سبيل المكايه كانه سيحل هل كان من مطر واجب قد كان من مطر فزيد في الموجب
 لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما قال دعي من نزل ان كما في الموصولات وقوله
 المص شئ من مطر ومن للتبعيض والتبيين فيه نظرا لان حذف الموصوف و
 واقامة الجملة والظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة
 اذا كان الموصوف فاعلة لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل ^{كان} اذا
 الجار ايداهي كمن يزيده لان حرف الجر موصل للفعل الفاعل لما كان يقصر عنه لولا
 والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله لكان ان يكون الكاف في قوله انكتهون وان
 يهني ذوب شطط كالعطل يذهب فيه الزيت والقفل حرف جر وحذف الفاعل
 واقم الجار مقامه فله يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تع ولقد ^{جاء}
 من جاء المسلمين يحون ان يستدل به على ما ذهب اليه الم ويحون ان يقال فمميز
 للمعان وقوله من يباحل والدليل على زيادة من الاستغناء وهو على ما لا ي^{صل}
 الفعل اليه اعني الفاعل في محو ما جاء من احد فغند سبويه لان اد من الاستغناء
 وعند الكوفيين ولا خفش نزل ايضا غير استغناء كفا في الموجب فائدة من لا ^{شترقية}

على ما ذكرنا في باب التورية اعني التخصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس
 اذ لو لا ما احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاء من رجل واحد بل جامعا مرجح
 ان اكثر فهي اذن لتأكيد ما استغنى عن النكرة في غير الموجب من الاستغناء وذلك ان
 ان النكرة كانت في الظاهر للاستغناء لكفا كانت محتمل بمراد ذلك وليس كذا زيادة الماء
 في قوله القى سيد فاعلم ليست للتخصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغناء في
 الاصل ابتدائية اي ما جاء من احد دلل بالافتقار وقيل في التعليق عن لم ذلك من
 من ادرك اي من اجله وانما ابتدائية لان تركه لا يتان حصل من من الادب و
 تكون من منومة الميم ومكسرها معية ما القسم ولا تدخل اذن لا على لفظ الربا كما
 التاء بالله وشذ دخل كل واحدة منهما على معصولة الاخرى نحو تربي من الله وهي
 حرف جر عند سبويه جازم ضم ميمه في القسم حاصلة وقيل مكسورة الميم مقصود
 من يمين والعنونها مقصودة من امس وتكون في الظروف بيانية في كمال تقدم و
 تخفى من يجر قبل وبعد وعند ولدي مع ذلك مع يقال حجت من معه اي من عند
 وكذا بله ان ياتي بالضم والفتح وقد ذكرنا ذلك في سماء لا يقال واختصت ايضا بـ ^{على}
 امير واللا انتهاء وبيانية مع قليلة وحيث ذلك وبيانية مع قليلة وحيث ^ك
 كثيرا ويخفى بالظاهر خلاف المبرد الظرفية وبيانية على قليلة والماء لا تصاق
 ولا استغناء والمصاحبة والمقابلة والتقديرية والظرفية ورائدة في المنبر في لا
 استفهام وفي النفي قياسا في غيره مما عاين بحسبك مزيد والقى ميمه اعلم ان
 ان تستغل في انقار غاية الزمان والمكان بلا خلاف عن واستوى الصيام الى الليل ^ك
 عدم دخول الاستدلال ولا انتهاء في الحدود فاذا قلت اشترى بيت من هذا الموضع الى لك
 الموضع فالمرصعان لا يدخلان ظاهر في الشراء ويخرج عنهما فيه مع القرينة وقال
 بعضهم ما بعد الظاهر الدخول فيما قبلها فلا تستغل في غيره لا محذور او قيل ان كان
 ما بعدها من حبل من قبلها عن اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر
 عدم الدخول عن واستوى الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبيانية مع قليلة كما
 في قوله تع ولا تأكلوا من اموالكم الى اموالكم فالحقيق انها بيانية لا انتهاء اي بتقييدها
 الى اموالكم وكذا قوله تع الى المرافق اي مصافاة الى المرافق والذو ايل اي مصافاة في

خضاض

الذي وقوله وانت التي حبيت شعبا الى بدالي واطاني بلا سواها اي مصانفة
 الى بدالي وقيل عني بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالرب عبد كائن الى الناس مطلي به الفاء
 اجرب اي في الناس والرجاء بها سبعاها وذلك ان معنى مطلي به الفاء اجرب بكونه
 مبعوض والشكر به بعد ذلك بالي قال تع وكرم اليكم الكفر حمله على التحبيب المضمين
 لا ماله قال تعالى وحيب اليكم لا بيان كما قيل بيت منه حمله على اشتريت منه و
 نصبت عليه حمله على عطلت قال اذ امر وصيت علي بن قشير لعمر الله العجبي بها ما قيل
 الي في عزاء الجيب وبغض وحلت اليه بمعنى عند ولاولي بقاها على اصلها
 كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي للبيوع فلا في في ال مرة البيت الكريم المصمد
 بمعنى مستبها الى ذرة لا يبيعه في كما قيل قوله وحكي كذا اي لانها الغاية مثل
 الى لا ان بينهما فرقا كما عني وعني بالعين لغة هذيلية وهي على ثلثة اخبرت حرف
 حرف عطف وحرف استئناف فاذا كانت حرف فلها معنيان الي وكذا
 بحر بمعنى في لا مصدر او لا يد الفعل المنقصب بعدها بان الضمة عن السمت
 حتى داخل الجنة ولا تقولوا حية دخول الجنة والتي بمعنى الى مجرد ذلك نحو هربت حتى
 نفسي الشمس بغير الاسم الصريح عن حية مطلع الفجر ويعني ان يكون المجرى بها منقرا
 لا نه حلاله حدو القديد بالمجرى لا يعيد ونحو قوله قد مرهم في غيرهم بمعنى حين
 يبيح الوقت اي حين اخذهم ومذهب الكسائي ان ما بعدها مجرور بالي لا يعني لا
 العامل بمعنى ان يكون لازما باحد القبيلتين وحتى يدخل الاسلام والا فقال في
 كما في لغة تميم عنك وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل المارة
 في معنى لانها ولا تكون بمعنى ويحب توقيت ما بعدها كما في حقي المارة
 فلا تفقد حاد في القوم حتى رجل لانه حد لا قابلية في افعالها وتشتت المارة و
 العاطفة في انه لا بد قبلها من ذي لحن اذ لا ان ذلك يجب اظهار في العاطفة حية
 يكون معطوفا عليه عن قدم المحاج حتى المشاة واما في المارة فيجوز اظهاره عن ضرب
 القوم حتى زيد ويجوز تقديمه عن منتهى حتى الصباح اي تمت الليلة حتى الصباح
 ويتقاربان ايضا بان ما بعدها حتى العاطفة يجب ان يكون جن وما قبلها عن ضرب
 القوم حتى زيد ارجع منه بالاختلاف ط عن من يبي الشادات حتى عبيد ارجع الى

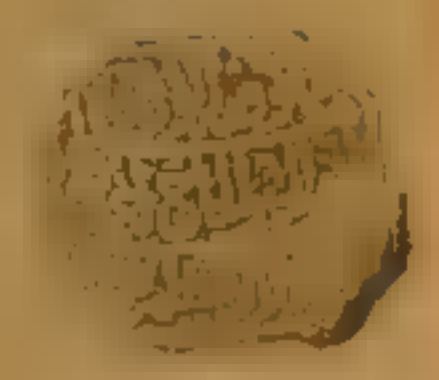
دل عليه ما قبلها كما في قوله التي الصبيحة كي يحفف رجله والراد حتى نعله القاها
 عند قال ان نعله عطف على الصبيحة اي التي جميع مامعه لانه اذا التي الصبيحة
 التي لا يمشي لا بهام فقد التي كل شيء وعجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها
 فالضرب في ضرب القوم حتى زيد لا محالة واقع على زيد ايضا واما المارة فلا كثر
 على نجر كون ما بعدها متصلة باخر اجزاء ما قبلها كمننا لبارحة حتى الصباح
 رمضان حتى لفظ كما يكون جزء منه ايضا عن كلت السمكة حتى راسها بالبحر و
 السير في مع جماعة او حب كون ما بعدها ايضا اجزاء ما قبلها كما عني في العاطفة
 فلم يميز وانت البارحة حتى الصباح جزا كالم عني بقيا وهو مردد بقوله تع سلام
 هي حتى مطلع الفجر ومطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لآخر اجزاءها واما
 دخول المجرى بحتي في حكم ما قبلها ففيه اتوال جزم حار الله بالدخول مطلقا
 سواء كان جزء ما قبله او ملاق في اخر جزء منه حمله على العاطفة ونقبة المعجزة
 ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او ملاق في اخر جزء وفضل عبد القاهر والرازي
 ولا ندلي وعيرهم فقالوا ليدخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل وقال الا مد
 ليه انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حية زيد بالمجرى من
 العظيم او التحقيد واستدل بان حية كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال داخل
 في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ملك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر
 واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتي العاطفة اجزاء ما قبلها حالا اخرها دخول
 في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزاءها اذا ثبتت
 الاجزاء ملاق في فلا قريب فاذا ابتدأت بفصلك من الخطاب لا صفت مصعبا
 كان اخر اجزاء اقربها عن مات الناس حتى محمد عليه الصلوة والسلام بالعطف و
 ليس عليه الصلوة والسلام اخرهم حسا ولا دخوله في البيت بل اخرهم قوة وشرفا
 واذا ابتدا بعنة بك من الخطاب لا قوي مسندا كان اخر اجزاء صفتها عن قدم
 المحاج حتى المشاة عطفها ويجوز ان يكونا قارسين قبل الركبان او معهم واما المارة
 فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر اجزاء
 حسا عن قولك قرات القرآن حتى سورة الناس جزا وهذا حاد بعد ما هو ملاق

ايضا والتزم صاحب المصنف والتحقيق فيما بعد حتى المارة ايضا وليس
 وكان المارة محمولة على الى جوار عدم كون ما بعدها جزءا دخلا فالسير في
 في جوار عدم دخول في حكم ما قبلها وان كان جزءا كما قال ابن مالك وفي جوار
 قصد كونه اخر الاجزاء حلا لا قوة او ضعفا لانك اذا لم تقصد كونه اخرها
 ضعفا او قوة وجب في جوار كونه اخرها كما ذكرنا فلا يجوز ان كانت السمكة في
 وضعها ان تلتها ويجوز ذلك في اليمين ان كانت السمكة لا يصفها والثلثها والعاطفة
 كوا والمطوف في حوله ما قبلها في حكم ما قبلها وليست بمعنى اليمين في حله فليس
 ذلك لان جوار لا بد منها من معنى لا يتقارن بغيره والوان وهذا كما تم المم لدخول
 ما بعد حتى المارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان تكون بمعنى مع فقال ويصعب
 كثيرا واذا عطفت بمعنى على مجزأة فالاحتيا راعا لعادة الجوار فالتام كونه جوارا
 نحو من يرت بالقوم حتى يزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جواره كاستان
 عاطفة من تمام جملة بعد حتى من القوم حتى يزيلا من بيت عطفا وجرا وكل ما ذكرنا
 من الاحكام ليجي العاطفة هو في العاطفة للاسم واما جوار العاطفة للجملة فيجوز
 نظرت اليه حتى اصبته ويجوز ان يقال ان جوار في مثله ابتداءية وانها لا تنقطع
 للجملة ابتداءية ويجوز ان يختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها
 على المصنف من جوار في القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومرت بالقوم واما
 المارة فلا تدخل على المصنف اجزاء الى ان يكون الاشد تنكنا وان مع بصر فلهذا اذ
 اجزاء الاجزاء وان سطحا وتقوم مقام الفاعل عن قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى يمتد
 المبرد قوله واكتفيه ما ينبغي واعطيه سوله والمقنة بالقوم حناه لاحت وليس ما في
 البيت بحق المارة ولا لم يكن لرفع لاحت وجه بل هي ابتداءية اي حتى هو كما في قوله
 فيناه يشر في رحله البيت ومثل بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه دار حتى حالك
 يا اباي زيد وهو شاذ ومن العرق بين جوار والان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء
 لفظا ان تقدير كما ذكرنا بخلافه لان لا يظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها
 كما اخبرنا بخلافه لان لا يظهر فيها العلم الدخول لاسع القرنية وان كان ايضا
 جزءا وقال لا يذلل لاجل فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدها جزءا ما قبلها

الظاهر لدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيها عدم الدخول وما اخترا فافهم
 عند النجاء ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي يحق بجوار ان يستقبل في اجزاي النجاء
 قبل حتى شيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجوار والملاقي واما لان كان قنلا
 ذو الاجزاء وبعدها الجوار ان الملاقي حكمها ايضا كذلك ولا فله عن قبلي اليك ولا
 خلاف في صحة وقوع الملاقي بعدل واما بعد حتى ففيه خلاف كمن وعلم
 ان حتى لا تكون مستقر الا في معنى كان سير في حتى ادخلها نصب ادخل واعني با
 مستقر ما يتعلق ببعده واما حتى لا ابتداءية فتذكرنا في ان اصاب المصارع و
 تقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وفائدة الابتداءية ايضا اما التحقير
 كما في قوله في الجوار حتى كليب تسبي كان اياه تشبه ان يحاشع او التقويم كقوله فما زالت
 القمل تبحر وماها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وهايلر منه في الاسمية ان يكون خبر ابتداء
 من حيز الفعل المقدم عن مركب القوم حتى امير مركب ولو قلت حتى الامير ضاحك
 لم يقيد ويجوز حذف الخبر مع القرنية عن اكلت السمكة حتى راسها ما كوله قوله وفي
 القرنية اما تحقيقا عن يدي في الدار او تقليدا عن ظي في الكتاب وتفكر في العلم في
 في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاعلة للنظر والتفكر والتكلم مشتملة عليها
 اشتمال الظرف على المظروف فكما انها محيطة بها من جوارها وكذا قوله عليه السلام
 في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل منضم
 للذات نفس الظرف المظروف وهذه هي التي بقاها للسببية وقوله تع لا تصلحكم
 في حين مع الفعل قبل ان فيه وفي قوله بطلان ثيابه في سير حتى بمعنى على ولا وليها
 التمكن المطلوب في الخبز تنك المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباب في قوله وير
 يوم الربيع منا فارس يصير في الطعن الكل ولا باهر ولا ولي ان يكون بمعناها
 اي لهم بصر وحذف في هذا الشأن وقيل هي بمعنى لا في قوله تع فزدوا ايديهم في
 امرهم ولا ولي بقاها على اصلها والرد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تع ادخل
 في عبادي وبمعنى الباب في قوله تع يا ايها كفاهنا ونفسيها ونشرب في اننا نضار تقاسر
 ولا ولي انها في الرضعين بمعناها اي حاصلة في مرة عبادي وبمعنى ادخل ايها الرجوع
 في عبادي والشاعر جعل اننا نضار للشرب والنفار مجازا وقوله في الله من كل

فأيت خلفا في الطائفة وقولهم استأخى في الله أي رضاه مع شتم على موا
 تنالا يخرج عنه إلا عراض الذي به وكذا قولهم الملب في الله قوله والباء لله لصاق
 عن به داء أي الضيق به وقولك مررت به أي الصفات مررت به يكون يقرب منه اقتضت
 بك وبجاءت لك احبتي ويكون مستقرا على الذي به بصنع به داء ويكون
 لا مستقرا على كسبت بالقلم وحظت بالآخرة وتبين الله حجت وهذا المعنى محال
 لا لصاق يكون بمعنى مع وهو الذي يقال لها اباء المصاحبة على دخولها بالكسر وهم قد
 خرجوا به واشترى الدار بالانها قبل ولا يكون بمعنى مع لا مستقرا أي كائين بالكسر
 وكما ينسب بالانها والظاهر انه لا يمنع من كونها العنقا تكون للمقابلة على اشتريته به وبذلك
 به تكون مستقرا ايضا على هذا بذاك قوله وتكون للسند يتبع جميع حرف الجر لعقدية الفعل
 القاصر عن الفعول اليه لكن معنى التقديرة المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالمسند والقفيف
 ويعينه وهذا المعنى محض بالياء على ذهبت به وقمت به أي اذهيته واقنته ولا
 تكون مستقرا وما سمعت معلة لا في قراءة من قرأ التوكيد بل بالديد قوله والظرفية
 أي بمعنى في من ما يكاد لا يسير بالاطلال أي فيها تكون للسبية على قوله مع فبطل من
 الذين هادوا وقوله غلب تشذرا بالدخول كانها هي فرع الاستعانة وقيل جازت
 للتبصيص على قوله مع فاسمى ابنكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل
 يعرفون النقصان وهذا هو المعنى الذي في قوله وان الفعل يتقدم على الجرحا بنفسه ويجوز
 بمعنى من عن عينا يشرب بها عباده وبمعنى عن من لا سائل بعد اب ونحو التجرى
 عن رايته يزيد اسدي يروي زيد كماله في من قوله وزايدة في الخبر وفي الاستعانة
 به لا مطلق لا استقام فلا يقال زيد بقايم كما يقال هل زيد بقايم قوله والنفي ليس عن
 ليس زيد براكب وما عن ما زيد براكب وقيل بلا التبرية ايضا على الاحتمال بغير بعده
 التامر والاولى انما يمين في لم يسمع في النفي بان ضا كان للمع ان يطلق النفي ولا يستقام
 وتزاد قياسا في معنوي علمت وعرفت وجمعت وسمعت وتيقنت وطمعت
 وقولهم سمعت يزيد وعلمت برأيي محال زيد على حذف الضمات وتزاد قياسا ايضا
 في الرفع في كل ما هو فاعل الكفن ومنفس فاعلة في فاعل فعل في النفي على ما
 يسويه وفي المبتدأ في حالي من زاد شاذ في خبر المبتدأ الوجه من حالي

بمثلها عند الاخفش وتزاد معا بكثرة في المفعول به عن النفي مبدأ وعن نفي
 بالسيف والوجه بالفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجر الو فعلت بهين ول
 ينكر المعروف في الناس ولا جرم مع ان من غرمة قال الاصل اناها والحادث جمة بان
 امرأة القيس بن نسيك بغيرا وقد ذكرت مواضع من اديتها في ما للحجانية ومن غير
 من اديتها نزل في الخبر عن قوله فاصبح لا يسئله عن مباداة اصعد في علوي
 عن مباداة اصعد في علوي الهوي ام نضوا وتضم كثيرا مع الله في القسم على الله
 لا فعل وشاذ اقليل في غير كقول روية خبر لم قال كيف أصبحت واللام لا خفيا
 والتفليل ومزايدة او بمعنى عن مع القول وبمعنى الراوي في القسم للتعجب وب
 للتعليل لما صدر الكلام مختصة بكرة موصوفة على ما صح وقيل ما من محذور
 غالب وقد تدخل على مضم من ميم بكرة والضمير مفعول من كرحلا فاللكن في
 في مطابقة الميم وتحققها ما فتدخل على الفعل واما تدخل على نكرة موصوفة
 وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مخففة بالظاهر والظاهر
 مثلها مخففة باسم الله مع والباء اعم منها في المبيع واليمنى القسم بالدم واليمين
 النفي وعينه جارية اذا اعترض او تقدر ما يذلل عليه وعن المجازة وعلى
 الاستعانة وقد يكونان اميين بديين من والكاف للتشبيه وذايدة وقد
 تكون ايماء من ومنه للزمان لا ابتداء في الماينة للظرفية في الماينة من ما رايته
 من غيرنا من من منا وحاشا وعدا وحاشا لا استثناء لاجرم لمكسوة مع
 غير المضم منقوحة معه وكسرها مع ايضا الفتحة حراعية ومما فتح قبل
 ان المضمرة على ليعلم بفتح الميم وتقل فتحتها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على
 حرف واحد كالحاء والعاء واللام لا ابتداء فتحها الفتح لتقل الضمة والكسرة
 على الكلمة القوية في غاية الحق يكون على حرف واحد وانما كسرت على الجرح
 ولا مة لموافقه معطوفا ولم تكسر كافت التشبيه لانها تكون اسما ايضا في
 اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف وهو الحار
 وانما بقى لام الجر الداخلة على المضمرة على فتحها لما قالها بباير اللامات كلام
 لا ابتداء ولا م حجاب لور غير ذلك وانما حاض لام المضمرة بذلك لانها لا تلتصق



اذن بغير هاء الا مالت الى الضمير المحرور غير المرفوع وان تحت في غير الضمير
 لا التثبيت بلام لا ابتداء والعرق بلا عراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبينا الى
 موقوف عليه وفائدة الادلا اختصاصا بما للملكية عن المال لزيد او بغير هائل
 للفرس والجنة للمؤمن ولابن لزيد والتي لا تليق بلام القافية عن قوله ذرانا لهم
 والذو السموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم لهم والذو السموت وكذا
 التي وكذا التي للتقليل عن تحتك للسم والضمير اذ لمجي مخض بذاك واللام
 المقوية للعامل الضعيف تاحيزه عن معموله يجوز ان يثبت و يكون اسم فاعل
 عن انما ضرب لزيدا ومصدرا عن ضرب لزيد حسن ويكون مقدرا عن بالزيد وب
 للماء لام الاختصاص وقد عي بعبئة الى عن مع الله من حده اي اتمتع الله الى حله
 وسبغة على من ثله للعبس اي عليه ويجزوه للذقان اي عليها قوله وتراثة في
 ردت لكم لان ردت يتقدمي نفسه وكذا في شكرت له على مرفي باب المقدس
 واما في برة فته المال ووزنت لسفالد لا ليست بزيادة بل هي معدية قد عرفت
 مخفيا ومثله يعونكم الفتنه ولا يالوكم خبالا وهي في لا انا لك زيادة عند
 سبويه وكذا اللام المقدس بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما مر في نصاب
 الافعال وزايدة ايضا في قوله تع واذ برانا لبراهيم لقومه ولقد بولنا بني اسرائيل
 وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلقى ليا بي ولا لياهم ابدادا ويجوز ان يقال
 الثانية توكيد لعظمة قوله وسبغة عن مع القول يعني في قوله تع وقال الذين
 كفروا الذين امنوا لو كان حينا ما سبقونا ولو كانت كاللام في قلت لزيدا لا
 فعلا ما سبقونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وسبغة الذين في
 القسم للتعجب عن الله لا يوحى لاجل قولهم في التعجب يعنون في الامور العظيمة الذي
 يستحق منه فلا يقال الله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام عن الله
 لتعش وتيل ان اللام في لا يولد قريش والفقراء الذين احضوا للتعجب والاول
 ان تذكر للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وتيل عي يعني في وسبغة
 قبل وسبغة بعد في قوله تع جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته ثلث خلوة
 اي بعد ثلث وثلث يقيان اي قبل ثلثين ثلث ولا ولي بقاء الثلثة على الا

سبغة

كذا في هذا في طلب المدد قوله ورب للتقليل لما صدر الكلام في رب ثانيا
 لغات اشهر هاضم الراء وفتح الباء المستندة في الثانية ففتح الراء المحققة
 والثالثة ضم الراء وضم الباء المحققة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المحققة
 والخامسة فتح الراء وفتح الباء المستددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المحققة و
 السابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مستددة ومحققة بعدها فاء مفتوحة
 ووضع رب للتقليل قوله في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت
 اي لا يكر لقاى للرجل بل لمر فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج
 النخاعة كالمجتهبين على الله رب جواب الكلام اما ظاهرا او مقدرا في في الاصل
 من عن جواب فعل ما يعني متعلق فلهذا لا يجوز ان رب رجل كريم اضرب
 بل من رب وانما كان محذورا في الغالب للدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي
 ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى الكثير كالحقيقة وفي التقليل كالحاجة
 المحتاج الى القرينة وذلك عن قوله رب هبصل لب لغفت بهبصل وقوله ما في
 بامرنا عبارة شعرا كالادغة بالمسيم وقوله فان يسرهم في الفناء من ما اقام به
 بعد الوقود ووجه ذلك ان المادح يستعمل في الكثير من المديح لان الكثير
 منها كانه قليل بالنسبة الى المدح وبعاء ذلك ابلغ في المدح ومن هذا التقليل
 قوله تع قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما تقول المتدح
 بكثرة العلم لا تنكر اني اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند الصبييين خلافا
 للكوفيين ولا خفش وانما علمهم على اربكات جعلها حرفا في التقليل مثل
 كم في الكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاصل كفاذة كم
 انهم لم يربها تجر حرف جر ولا باضافة كما تجز كم فلا يقال رب رجل ولا
 رب رجل ويشكل عليهم مجر فتها مجر رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما
 يقضي الفعل الى المفعول الذي لا يراه لم يقض اليه واكرمت يتقدمي بنفسه قال
 صاحب المعنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن الفعل المتأخر عن المفعول
 عن الفعل فيجوز مجر للرجل كقوله تع ان كنتم للربيا تقربون ولا سيما اذ وجب
 تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان بعد مثل ذلك الضعيف باللام فقط

من بين حرف الجر لا فادعها القصيص حتى يحض محتوي ذلك الصبي عند عمل
 في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عليه عن لزوم من باب انما هو ربيب
 لزوم من باب لا يدحس ويشكل ايضا في كد رب رجل كريم اكرمه لان الفعل لا
 يتقدم الى مفعول بحرف الجر والضمير معا فلهذا لزوم من باب واعتذر وان
 اكرمه صفت من العامل محذوف وهو عند مراد لان معنى رب رجل كريم اكرمه
 اكرمه شيء واحد ولا اول جواب بله خلافه ولا شك اذا قلت في جواب من قال ما اكره
 رجلا رب رجل كريم اكرمه لم يحج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر تحققت او ثبت
 على ما ادعوا وان اعتذر بما بان الضمير في اكرمه المصدر اكرست لا اكرام كما
 قيل في قوله هذا سرقة للقران بلده كان ابره لان ضمير المصدر المنصوب
 بالفعل قليل الاستعمال محذوف عن رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مضمرا
 للقيت المقدركما في زيدا صرته جاز لا بد مع انه لم يثبت في كلامهم تغييرا
 الناصب للجار والجرود بفعل اخر عن زيد جاز وزنه ويشكل ايضا عن رب رجل كريم
 جاز في جواب من قال ما جازك رجل ولا شك ان جاز في جواب رب اذ لا
 يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل يتم بقرآن جاز في يكون كقولك زيد من زيد
 وفراك زيد ضرب والصغير المنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التقدير
 امتناع ذلك فان ارتكبت متحدا او جاز صفت والعامل تحققت وعنه هو محال العلم
 توقف معنى الكلام عليه مع ان المصريح في شرح قوله محذوف اذ لا يابانه قد يظهر
 عن رب رجل كريم حصل بقرآن عندي مذهب لا خفش والكوفيين اعني كوفيا
 قرب عنان ال النكرة بمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى
 كم رجل كثير من هذا الجنس والجراد رفع ابداء على انه مبتدأ لا خبر كما اختارنا في
 استثناء في قوله اقل رجل يقول ذلك الا زيدا فانما يتينا سمان معا في رب
 من معنى القلة كما ان نواح المبتدأ لا تدخل في غير ماء سوف على من
 وقولهم خطية يوم لا اعيد فيه لنفسمه معنى النفي الذي لم صدر الكلام
 فكذلك لا تدخل على رب لان القلة عند مجري مجرى النفي من ثم كان لرب صدر
 وهذا الذي اومى المصيريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا ابو عمرو

بيان في شرح

لا عامل لها لانها صارعت النفي بالنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان
 قياس وهو وصف مجرمان لا يكون لاجلته فعلية كما في اقل رجل القتمس معنى
 النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل لا ان رب لمزجها الى معنى الكثرة في اكثر من
 جاز وقوع نعت مجرمان اسمية كما في قوله يا رب هيجاء هي خير من دعه ويكثر
 وقوعه ايضا صفة معطية بمعنى الفعل هيجاء محذوف اقل رجل كما في باب الاستثناء
 قال صلى الله عليه وسلم لا رب نفس طاعة ناعمة في الدنيا حاوية عارية يوم القيمة ويتم
 الكلام بقول حاوية عارية بلا تقدير شيء اخر خلا لما ذهب اليه المصيريين من تقدير
 العامل ولا اكثر مراعاة المصلي في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر
 كقول رب رفته رقة ذلك اليوم واسري من مشعر اقاتل وليس الجواب محذوف
 كما قال ابو علي لا نهتم الكلام بقوله رب رفته رقة ولا يتوقف على شيء اخر والرب
 القليح الضمير بقال هزبن رقة اذ مات وهو كتابه كقولهم صف وطاية والمقدرة
 كما في قوله واسري من مشعر اقبال اي اسري حصلت الى مشعر وامانت مجرور
 اقل ففعلية او ظرفية كما اختارنا في باب الاستثناء هو مثل كل رجل ياتي في
 فعله درهم واستشهد لا خفش على اسمية رب بقوله ان يقولوا فان قلت لم يكن
 عار عليك ورب قتل عار قال رب مبتدأ محذوف والمباعدة نعت مجرور كقولنا
 هيجاء هي خير من دعه قوله لها صدر الكلام لما ذكرنا قوله مختصة بكرة كما ان
 كم مختصة بالنكوات وامان وجب وحملها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة
 والنكوة محتملة لجراد في رجل ما جاز في رجل فلو يحتملها لم يستعمل فيها معرفة اما
 دالة على القلة فقطت كالعرف والشين العرفين واماداة على الكثرة دون القلة
 كالجمع المعروف ورب كم علامتان للقلة والكثرة واما يحتاج الى العلامة
 في المحتمل حتى يصير بها صفة موصوفة على الاصح هذا مذهب اي على ان
 السراج من يتبعها وقيل لا يجب ذلك ولا ولي الوجوب لان رب مبتدأ على ما
 اختارنا لا خبر له لا فادع صفة مجرور معنى للمباعدة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما
 اختارنا وقولهم خطية يوم لا اعيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم
 بالرفع لا يوصف اقل لكون رب بحرف النفي فان التثنية عندهم كالنفي فاذا لم يتقدم

عليه ناسخ ولمزم الصلة قوله محد وث غالب اذا كان الكلام الذي به رجح
 عنه مصححاً به عن ما لقيت رجلا لم يستع حذف نعت مجرور به دلالة
 القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسري من معشر
 اقبال اي اسر قهم واذا لم يكن هناك قرينة وحسب وصف مجرور به بيا يعيد
 معنى الكلام الثام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفة اما فعلية نحو رب رجل لقيته
 او جاري مجرور بها وظرف نحو رب رجل في الدار وامامك واممية نحو باب هي
 هي خبر من وعد وصفة مشقة نحو قوله عليه السلام رب نفس طاعة الخبير
 بتما ساء وليس شيء من هذه الاشياء عاملة في رب بل هو وصف لمجرور بها
 كما ذكرنا ونسبته بحجاب رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور به
 وكما في النكرة المجرورة بكل اي اسم مضاف الي ضميرها تكون ذلك الضمير نكرة كما
 باب المعارف نحو رب شاة ومخلتها وكما في نامة فضيلتها وكل رجل واخيه واي
 رجل وغلامه مقال المجرور به هذه المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في
 التابع ما لا يجوز في السبوع ولو كان كما قاله الجار رب غلام والسيد قوله وقد
 على صفة هذا الضمير نكرة كما مر باب المعارف قوله ميز نكرة الى قوله ميز نكرة
 الى قوله في مطابقة التمييز معنى شرحه في باب نعم ونفس قوله وتحققها ما اذا دخلها
 ما قاله اكثر كوخا كرف النفي الداخلة على المبجلة وقد جاءت ما بعد رب زيادة
 قال رب ماضية بسيف صليل بين بصري وطفقة بخلة قال ما ولي باقما
 غارة ومثلها ما التي على كاف التشبيه ولا ولي ان تكون كافة نحو كن كما انت كان
 وزيد صديق كما عمر ولحي وشذ اعمال الكاف معهما وما لا تكلف عن نحو عميل
 واما اذا وليت الباء من فالولي زيادة نفاذ اعمال الجارين عن فيما رحمة وما
 حظيا تقسم وقد تفكهما كما في رب المكوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال
 سيبويه قوله وربها الماسل الوثل فيسرو عناجيج بينهن المهارشاذ عند مثله
 وقياس عند الجولي فيجبر بها زيدا قائم والنزوم السرج وابو علي في لا يفتح
 كون الفعل ما هيا لان وضع رب التثنية في الماضية كما ذكرنا والعذر عندهما
 في نحو قوله ربها بوب الدير مثل هذا المستعمل او لا من الاخرية غالب عليها

كافة رب المكوفة لا محل لها من
 الاعراب وان كان اسماعليها
 لغتونا انك فها

في القرآن ذكرها بلفظ الماضية نحو وسبق الذين وفاديا صحاب الجنة قال الرب اصد
 ربها كان يور فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربها وقال قتلتا وقال القتل
 متا وربها يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي ربها كان مثل قوله فلقطد يكون اخادم
 وزبايج والشهور جوارد خول ربها على الصنارع بلادنا ويل كما ذكرنا بوب علي في عين لا يفتح
 وقوله ربها نكره النفس ما فيه نكرة موصوفة عند الحاجة لا كافة كما مر في الموصولات
 وقد يحذف الفعل بعد ربها عند القرينة قاله ذلك ان تلقى الكريمة فلفها حميدا
 وان تستغنى بوبها اي ربها يقع ذلك قوله وواها اي وان رب مثل قوله و
 بلدة ليس بها ائمن لا البعادي ولا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء
 عملها قيا سالا في الله قسما عند المصيريين ولحاز الكونية قياسا بابر الفاظ المقم
 به على الله نحو المصحف لا فعل وفي ذلك غير جاز عند المصيريين لاختصاص لفظ
 الله بمضايص ليست لغيرها تبعالا اختصاص مسماها بمضايص فمنها اجتماع
 ياء واللام في يا الله ومنها قطع المنزة في يا الله وافاء الله وهما الله ومنها الجر
 بلاء عوض عن الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه هاء الله ومنزة الاستفهام
 نحو الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تعجيم لامه بعد
 القم والفتح وقد تيفها بعد الكس ويجذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها
 اذا كان للجار رب بشرط ان احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون
 صله الجوار والفاء ويل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو قوله رسم دار وقفت
 في طلله كدت افقنه للياه من جلله فتشاد في الشعر ايضا قالوا وكوله وقام لا عاق
 خاوي المخترق والفار كقوله فان اهلك قد يخلق لظاه على يكاد يلتهب النفا
 باو لي كقوله بل بلدي في صعد واصاب ما الفاء ويل خلة في عند هم الجريس ربها
 بل رب المقدرة بعد مالا بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء حرف الشرط
 واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليت مجارة فان لم تكن في اوله القسيمة
 او الزجر كقوله وليت خمس يصيطي القوس ربها وانقطعه اللان بها يتسبل فكوكها
 للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقائم لا عاق فانه يقدر معطوفا عليه
 كانه قال رب مولد اقدمت عليه وقائم لا عاق وعند الكوين انها كانت حرف

عطف ثم صار من قامة مقام رب حارة بنفسها الصير وتما يمين رب
 فلا يقدر من في عن وقام معطوفا عليه لان ذلك نصف وكذا اذا كان في وسط
 الكلام عن ويلة محس لا يقدر من عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم يمين رب
 وجاز مثله ولو كانت للعطف حارة اظهر رب بعد كما جاز بعد الفاء وبسبب
 هذه الواو كانت عندهم حرف عطف قيا على الفاء ويل ولكنهما صارت يمين
 رب فجزت كما تجز مع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام عن
 ويلة محس لا في ويلة اعتبارا لاصلها بخلاف وان القسم فانها لم تكن في الاصل
 وان العطف فلا جاز دخول وان العطف والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب
 الصيريين في رب واما اختراق رب مضاف مقدرا لاوله عليه بالحروف الثلاثة
 قوله وان القسم انما تكون عند حذف العقل لغير السؤال فحذفه بالفاء والظاهر
 والفاء مثلها محذوفة باسم الله تع والباء اعم منهما في الجميع اعلم ان وان القسم
 لها ثلاثة شروها احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك اكثر
 استعمالا في القسم في اكثر استعمالا من اصلها اي الباء والثاني ان لا تستعمل في
 قسم السؤال فلا يقال والله احبتي كما يقال بالله احبتي والثالث ان لا تدخل على
 الصير فلا يقال ولا كما يقال بل ولخصاصها بالحكمين لا حيزين لكونها فرع الباء
 وبدا منها وانما حكم باصالتها لا لصاق فهي تلتصق فعل القسم بالمقسم وبالثالث
 وانها لا بد منها تناسبا لفظيا لكونها شفقتين ومعنى لا يرى ان في وان
 العطف وان الصرف معية الجمعية القرينية من معية لا لصاق والفاء بدل من
 الواو كافي وراث وتراث وكلة وتكلة فلهذا فحذرت عن الواو فلم تدخل
 على لفظ الله ونجا الحضاير الثلاثة التي كانت في الواو وهي تاتي وترب الكعبة
 وهو شاذ ولا يلزم في معنى الواو كما ذكرنا فحذفه ايضا بلفظ الله في الاوس والعظام كذا
 من مكسرة الميم وقد تقدم والكسر اكثر من حذفه بلفظ ذي ومذهب سيبويه
 كما ذكرنا انما هي من قامة مقام الباء ومن الميم لالدلالة تغير معناها وخرجهما عن
 ما بها كما تنقل في العلم شمس من ملك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان الصيغة
 الميم مكسرة من ايم والكسر مقامس يمين وفيه نظر لان ايم مخففة كما هي بالله

ادالكعنة ومن مخففة بلفظ مربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره و
 يمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوف من ايم لان اختصار الميم
 ورد الحرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولي ما روي من قولهم من
 الله صموني الميم والنون ومكسورهما مع لفظ الله وحدها من الجارة المستقلة
 مع ولي اتقت النون الميم ومكسور الساكنين واما من الله بفحوتين فتقول
 اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحة عارضة للسكون
 طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص بنون الله وقبل بل الثلاثة
 اي صموني الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من
 ايم اما اختصار من الله بفحوتين من ايم فظاهر واما المكسورين والمفتوحين فلهذا
 ايم يكونان مقصورين منه واما لان ايم عندهم واجب الرفع مما ما كايحي والعصر
 لا يوجب البناء فمن ايم حاد كسر النون فتحها بل لو جاز ايم الله على ثلثة اوجه والرفع و
 النصب والجر كما جاز يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجر ايضا عند الكوفيين جاز ان
 يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ان يكون من الله بفحوتين مقصورا من يمين الله
 ما تابع الميم النون بعد الفتح ولا يجوز ان يكون من الله بكسر نون مقصورا من
 يمين الله ما تابع النون الميم لان حركة الاء لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله
 بفتح الفتحة وكسرها مع فم الميم فمقصود ان من ايم بفتح الفتحة وكسرها قد يقال هم
 الله بقلب الفتحة المفتوحة هاء وقد يحذف الاء مع النون فيقال ام الله بفتح
 الفتحة وكسرها وكل ما قصر من ايم لا يستعمل الا مع الله ولا يستعمل مع الكعبة
 كما استعمل ايم معها وقد يقال ام الله ومن الله بضم الميم وكسرها من مقصورين من
 ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايم ففي كسر الميم اذن اشكال
 وقيل لكسرة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالثاء لكون الميم والواو
 شفعتين فاختصا بلفظ الله كالثاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجر
 في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصل اي الباء فان لم يبدل مسماها
 الحذف والنصب بفعل القسم ويحذف لفظ الله يجر من الجار مع حذف الجار بلام عوين و
 الكون يجر من الجار في كل ما حذف الجار من القسم به وان كان بلام عوين عن معنى الكعنة

لا فعل المصنف لا يبين ويجب لفظ الله تعالى من هاء هزقة الاستفهام من اللام
وكذا يعرض من اللام فيها قطع هزقة الله في الدارج فكانها حدثت للدراج ثم ردت
عن صا من الحرف وجاز الله جعل هذه الحرف بدلا من الواو واللام ذلك لا يختص بها
بلقطة الله كالتاء فاذا حبت هاء التنبيه بدلا فلا بد ان يجي بلفظة ذا بعد المقسم
به نحو لاها الله ذا او ما الله ذا وقوله تنبيه هاء العمل به ذاتها والظاهر ان حرف
التنبيه من تمام اسم لا شارة كما ياتي في حرف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف
الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت هاء على الله فعليه اربعة اربعة او حركاتها اثبات
الغيا وحذف هزقة الوصل من الله فيكفي ساكنان الغيا واللام لا ولي من الله وكان القياس
حذف الالف لان مثل ذلك انما يقتض في كلمة كالصالحين اما في كلمتين فالواجب
الحذف نحو الله وما الله الا انه لم يحذف في الالف ههنا ليكون كالتنبيه على كون
الغيا من تمام ذا فان هاء الله ذا يحذف الغيا يوم ان الهاء عوض من هزقة كهرق في هاء
فازرت وابلث والثانية هي المنقطة في القلة والكثرة هاء الله ذا يحذف الغيا كتنبيه
كما في ذا الله وما الله والثالثة هي دونه الثانية في الكثرة اثبات الغيا و قطع
هزقة الله مع كونها في الدارج تنبيه على ان حق ههنا يكون مع ذا بعد الله فكان الهزقة
لم تقع في الدارج والرابعة حكاه البصري وهي قال الجميع هاء الله محذوف هزقة الوصل
ويخرج الغيا الساكنين بعد قلها هزقة كما في الصالحين وذاتة قال الخليل لجملة من جاز
القسم وهو جنس البتداء محذوف اي لا من واو فاعل اي يكون ذا او لا يكون ذا والواو
التي هي ياتي بعد نفي او اثباتا نحو ما الله لا فعل اول اول بدلا من الاول ولا يقاس عليه
فلا يقال هاء الله ذا احوك او لا احوك ونحوه وقال الاخفش ناس تمام القسم ما صفة
او لما صغر الناظر مبتداء محذوف الخبر اي رايتي بعد هذا ان يجي الجواب ويجوز
مع القرينة وما هزقة لا استفهام فاما ان يكون لله فكذلك كقول المجاز في الحسن البصري
الله ليعق من عبيد العبيد فيقول كذا وكذا او لا استفهام كما قال صلى الله عليه وسلم
لعبد الله بن مسعود لما قال هذا من اي جعل الله الذي لا اله غيره فاذا دخلت هزقة لا
استفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفتحة صريحية وهو لاكثر ان تبدل كما هي
القياس في الرجل ونحوه ولا تحذف اللبس لا تبقى للاستفهام ولما قطع هزقة الله

نحوه في مكان محض وذلك اذا كان قبله فاء قبلها هزقة لا استفهام تقول الشفيع هل
بعثت ذاك فيقول نعم فتقول افاء الله لقله كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير
استفهام نحو افاء الله لقله كان كذا هزقة لا استفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا
للفصل بينا وبين الله بقاء العطف وعند الاخفش الفاء في االله مزايقة وليس كون هاء
الثالثة ابدالها عنها حرف القسم ولزم الجواز مع اداء النصب مع ان النصب بدلا من
اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجواب صارتا بقية القسم
كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان تعين الاسم الذي جعلته مبتداء
للقسم كما في ايمن الله ولعمري لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتداء
لدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما قسم به وبالجواب مسد للخبر وان لم تعين
للقسم كامانة الله وعمله الله ويدين الله جازك حذف الخبر واثباته نحو امانته
الله وعمله الله ويدين الله لا فعل والرد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته
كالها امانته لم تقع عندهم يجب عليهم ان يروها اليه تقع ساله قال تقع انا عن صلا امانته لا
ويجوز يمين الله ما حلف مع من قوله والشمس والليل والصبح ونحوها واليمين يكون تأييدا
تقع نحو والله ورب الكعبة والمخالف ونحو ذلك واليمين يمين الله يميني ويجوز اثبات
الخبر نحو على امانته الله وعلى يمين ابيه وكذا يقول الكعبة او المصحف لا فعل او الكعبة
يميني لا فعل وقوله العزاء ان كان المبتداء اسم يعين لعمري ان الله في جواب القسم خبره
ولا يحتاج الى تقدير خبر ولا احوال لعمري يمين ولا فعل ايمن ايحتاج الى هو وليس
بشي لان المعنى المعنى البقاء هو مقسم به ولا فعل مقسم عليه فكيف يكون هذا ذلك وكذا
الكلام في امانته الله وايمن الله ونحوه والبتداء المحذوف خبره ان اقترب بلام المبتداء نحو
لعمري لا يمين الله وجب رفعه قال الخليل وكذا ايمن الله وان لم تنصب باللام سماعتهم
وما سوي القنن باللام فلا يمين يجوز نصبه بعقل القسم المضمون عمله الله والكعبة
المعصية وكذا تقول اياك لا فعل والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروي قول الخليل
يدين الله ههنا وحيث قال الخليل لم يجمع في لفظة الله لا النصب والجواز لا بد لانه
الرفع ايضا قايما ان ايمن الله عند الكوفيين جمع يمين من شغل يمين الله جعلت هزقة القطع منه
وهذا تخفيفا للكثرة لا سيما كما قال الخليل في هزقة ال العزقة وعند سيبويه هو محذوف

مشتق من اليدين وهو البركة اي بركة الله يميني وسميته للوصل في الاصل واليد
 عليه عن يمينه ومنه وانما كان لا غلب في الحرة لكثرة الاستعمال ويستعمل
 ان تكون الحرة في الاصل مكسوة ثم فتحت تحقيقا لعدم الفعل بكسر الحرة في الامايد
 ولا فعال ولذا قال في الامر من عن انفس بضم الحرة ويستعمل اصاله الفعل في الغر
 ايم فيصدق ههنا قوله كذا من كيهما تحت وحليلك شاعر واذا تذكر الى ان بعدوا
 القسم عن ما يل اذا يفتي والها اذا عني فذهب سبوي والليل ان التكررة والاعطف
 وقال بعضهم هي وا القسم والاول اقرب ذلك انها لو كانت المقسم كانت بدل من الياء
 ولم يعد العطف وربط المقسم بالثاني وما بعده فلا بد بل يكون التقدير اقسام باليل
 اقسام بالها اقسام بما خلق فلهذا ثلثة اقسام كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من
 جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلت احذف الى ايا ان استثناء ما يبقى فالجواب خلافه
 لا اصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للجمع مع ان كل واحد منها لا يستقل به فيطلب جوابا
 مستقلا من ايضا خلدت الاصل فلم يبق الا ان يقول القسم ثني واحد والقسم به ثلثة
 والقسم هو الطلب للجواب لا المقسم به فيكونه جواب واحد فكانه اقسام باليل والها
 وما خلق ان حبيكم لشيق وايضا فانك تقول مصر جا بالاعطف بالله فادبه لا فعلن
 وبما نك تشحياتك لا فعلن ولا تقول اقسام بالله اقسام بالبي لا فعلن والحمل على ما
 ثبت في كلامهم اولى واعتبر على كونه واو العطف بلزوم العطف على ما عاين
 لان لا اله الا الله يكون معطوف على اليل واذا عني معطوف على اذا يفتي والعاطف والها
 حار الله بان قال الوان كانها عني عن حرف القسم وفعله معارف ذلك لانه لكثرة ما استعمل
 في القسم لم يستعمل الفعل معه محضار لما يجامع الفعل كانه موضع من الفعل ايضا كما انه موضع
 من الفعل ايضا كما انه موضع من الحرف فقوله والها كانه عطف على عامل واحد هو
 الوان وقال المقلون على هذا ان لا يجوز اقسام باليل اذا يفتي والها اذا عني وقد جاء قوله
 قم فلهذا اقسام بالخنس الى ان الكس باليل اذا صمست فتقول قم واليل وان لم يكن قبله معصلا لا
 انه يكون الوان فيه قابلا مقام اقسام والياء حتى كانه يحس وينصب وهو المحذوف وقيل الم
 انما حار هذا لانه مثل ان في الدار زيد والجمع من اقسام في باب العطف وعلى ما قد سنا
 في باب العطف البنية ان التقدير عظمة اليل اذا يفتي فالعامل في اليل في الحقيقة هو العظمة

المقدرة وكذا في اذا يفتي فيكون الوان قائم مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون
 التقدير عظمة اليل وقت سمعته فالعامل في الجواب والنصب ثني واحد
 واعلم ان القسم على من بين اقسام السوال وهو نكث ذلك الله وسمي ذلك الله وقيل
 الله وايه لتفعل وقد استعمل العرب في قسم السوال وجواب قسم السوال امر او نهي او
 استقحام كقوله بد بك هل صممت اليك بيل ويجاب بالاولا ايضا عن نكث ذلك الله لا
 ضلت والما فعلت وقد يفتي في باب الاستثناء وقوله تقيدك ان لا تتميني ملامة
 ان فيه مزادة واما قبل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن وتفعلي خبر يفتي
 لامر قوله ويلقي القسم اي يستقبل اليه يجاب القسم يقال تلفاه بكذا او استقبل
 بما يجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية ولا اسمية اما مشيئة او منفية فالمشقة
 بضمة بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لا يتبادر المعينة للتاكيد لا فرق
 بينها وبين ان لا من حيث العمل وانما يجاب القسم بهما لا يتبادر المعينان للتاكيد الذي
 لاحظه حار القسم واللام المفعلة بعد الكسوة في الاصل لام لا يتبادر ايضا كما عني في باب
 ان فله تدخل هذه اللام اعني جواب القسم لا على ما تدخل هذه اللام اعني جواب القسم
 لا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومنها كوفيت ان اللام في مثل لزيد قائم
 جواب القسم ايضا والقسم مقدور على هذا ليس في الوجود عند اسم لام لا يتبادر قالوا لا
 بقوله لعلك نزيد كل فقد دخلت على غير البتداء ولجيب بانها في التقدير دخلت
 على البتداء ورد عليهم عن ظننت لزيد قائم وباب القسم لا مدخل له بعد ظننت المعينة
 للثبوت ويجوز ان تقنن بها اياه الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله
 ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله وظن ما لهم تمحيص وظن كالقسم وان
 لهم جوابه وليس به ان يحتمل التيقن بل لو جاء مثل ظننت لقد فعل كان نصا في الجواب
 ظننت مجرب القسم ثم نقول لا ولي كون اللام في لزيد قائم لام لا يتبادر معينة للتاكيد
 ولا يقبل القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم
 حاصل من اللام ثم انما لا يجامع حرف النفي وان جاز ان تكون الجملة التي في حبرها
 حرف النفي لزيد ما هو قائم ولا يقال لزيد قائم وذلك لان اللام للتقريب والاثبات
 حرف النفي للرفع والازالة فيبينما في ظاهر الامر متناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان

لم يقيم فان واللام اثبتنا في مضمون الجملة بلا محامدة بين الحرف وساقية طاهرا
ثم ان لام لا ابتداء تدخل على المضارع لمشايعته لابتداء في كونه اول حرف في الجملة
متمم مع مضارع مطلق لا اسم قال اللطس لا ورث بعد يوم سنة يقتدي بها
ولعلوا اعمى وشبهه ان قوله لا تدخل على مضارع مصدر بحرف التنوين عن اللفظ
يعطيك خلافا للكوفيين كما هو ولا تدخل على الماضية وان كان اول حرف في الجملة
ليعد عن مشابهة لا اسم فاذا دخله قد كثر دخول لام لا ابتداء عليه عن لفظ سمع
ولقد اثبتنا ذلك لانها تقرب الماضية من الحال فتصير الماضية كالمضارع مع تناسل
معينة اللام ومعينة قد لان في قد ايضا معينة التحقيق ويدخل ايضا لام لا ابتداء على خبر
الابتداء اي تقدم عليه عن لفظ زيد ونحو الدار زيد وعلى معول خبر الابتداء اذا وقع
مع تنوع الابتداء او تقدم على طعامك زيدا كل ونحو الدار زيد قائم بشرط كون العامل بها
كما ذكرنا او فعلا مضارعا على طعامك زيدا ياكل ما عنينا مع قد على طعامك زيدا كل
ولا يقال طعامك زيدا كل لا تدخل على غير ما ذكرنا من حرف الشرط وغيره وانما قد
على نعم وبش وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من صيرورتها
سببية لا اسم فحق لك نعم الرجل زيد كقولك نعم زيد واذا وقع لام لا ابتداء بعد ان جاء
وقر بها في غير هذه المواقف ايضا عن خبر الابتداء الموحى كان زيدا قائم كما يجي في باب
ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوبا لقسم مقدرا خلافا للكوفية بل هي لام لا ابتداء
والاسمية النافية مصدرة اليها معللة عند اهل الجواز معلقة عند غيرهم ان يذهبوا
على اختلاف فالحق انها عن والده لا زيد فيها ولا عمرو ولا رجل فيها والله لا
رجل ولا امرأة واما مصلدة بان عن والده ان زيد قائم وان كانت الجملة فعلية فان
الفعل مضارع مثبتا فالأكثر تصدير باللام وكسبه بالنون على الاصل لان تدخل اللام
على متعلق المضارع مقدم عليه كقولهم نعم ولئن متم او قلتم لا الى الله عشرين فان فيه
اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنوين عن والده لسوف اخرج فله تاني بالنون كقوله
باحدي علة متى لا استقبال عن الاخرى وقيل جازوا المضارع عن اللام استغناء بالنون
وقد جاء قوله وقيل مرة اثاره فانه فرع وان لغايم لم يصنع ولا يجي عن عند النقص
لا كقوله باللام عن النون لا في العنونة والكوفيين احوال وبله من ردة ويجي عن

اي على موافقتهم في مجزئ القاقب بين اللام والنون قال تالي ان من خلفه ليرد
المنشقة الى كل من مفادته بفتح اللام ونعم الدال ويروي ليردني بكسر اللام ونصب
الدال وبعض العرب بكسر لام القسم الدخلة على الفعل المضارع عن والده لتقليل
هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجهموي حيز وان حرفا جازيا
للقسم خلافا للبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تأكيد بالقسم كما مر في
المضارع ولا ولي الجوز ان ضرب موجود غير متشاهد يصح التكرار واشد الغرابة ان يترك
قد صاقت على بنوكم ليعلم نبي انه بيق اوسع وتقول والله ليصلي زيدا فيجب لا
كتفاء باللام ولا تاني بالنون لانها علامة لا استقبال كما مر في المضارع وان كان
المضارع ففيه متنيا بما وان لا على معينة لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان استقبل
وظاهرها معينة الحال على ما مقدم في الافعال الناقصة فالبرد لا يجي والله ما
اقوم بكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان القسم عليه لا يكون حالا ولا يجي نفي
المضارع بل هو ان جواب القسم لا يتم بيقية مبايعة حذرة للاختصار كما يجي
والعامل للزني لا يحدف مع بقاء عمله وان ابطى العمل لم يتعين التاني المحذوف
وان كان الفاعل ما عنينا مثبتا فالاول للبع بين اللام وقد عن والده لقد خرج زيدا
في نعم وبش فاللام وحدها اذا لا يدخلها قد لعدم بقرتها قال يميننا نعم السيدا
وحدها وان طال الكلام او كان في من رة الشعر جاز لا اقتصار على الحد منها
قال تع والشمس يحجبها الا قوله قد اطلع فلم يات باللام للطره وقال الشاعر خلفت
له ابا لله خلفه فاجر الناموس امان من حديث ولاصال ويجب تقديس قد بعيد
اللام لانه لا ابتداء لا تدخل على الماضية المجرى كما مر ولا اقتصار على اللام اكثر
من العكس واما عن قوله واقسم ان لو التفتينا واشتم كان لكم يوم من الشر مظلم
فمنه هب سبوي ان ان موطنة كاللام في لئن حيتني لا كرمك فاللام في
كان اذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شيء
اذا تاملت قوله ولكن لم يجد لك مدفا محذوف وان سيجي الكلام في حرف الشرط
واذا كان الماضية متنيا بما عن والده ما قام واما ان تقى بلاء وان انقلت الى معينة
الاستقبال كما ذكرنا في باب الماضية قال حسب الحيين في الدنيا عن ايم والله لا عندهم

بعد اسقراي لا يتقدم فلا يلزم تكثير لا كما يلزم اذا كانت في الماضي الذي لا
 عن لا حرجا له في الاطلاق الماضي في الوضوعين بعبارة المستقبل في غيرهما
 يجب تكثيرها لا صدق ولا صلي واسباحا جاءت في الشعر غير مكررة كقوله فاني
 امر شي لا فعله واما قوله فغ فله انقصر العقبة فاما لم تكثر فيه لتكثير تفسير
 العقبة وهو قوله فك رتبة للجزء فكاهه قاله لا فك رتبة ولا اطعم مسكين
 وان كان القسم عليه جواب شرط مستقبل وقيل لك الشرط قسم قوت اداة الشرط
 كثير بل لا ممتنحة يتيم موطنه اي سهلة ومعبنة تكون الجواب للقسم
 لا للشرط عن قولك والله لن انتني لا يتكلم ويجوز والله ان انتني لا يتكلم ولا
 لام فان حذف القسم وقد رقا لاكثر الجي باللام المرتبطة بقيتها على القسم المقد
 من اول الامر وقد يجي من غير لام كقوله وان اطعمتمهم انكم لشركون وان تقدم
 القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بل مسيحي حكمه في حرف الشرط ويجوز حذف
 الثاني من المضارع الذي في جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان
 المضارع لا يزال والحق ان غيرهما قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولا تاسه عني
 على ايام دو حيد بمنزلة الطيان والاس وانما لم يحذف من الاسمية لانها تات
 استقالاتا في جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التحفيف وحذف من المضارع
 دون الماضي لكونه في القسم اكثر استقالاتا منه مع ان لفظ المضارع انقل ومن
 ثم جاز حذف النفي في غير القسم من لا يزال والحق ان قال فقلت تنتم جميعيت
 بها لك حتى تكون وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا قلتس بالاجاب
 ولم يحذف من ما زال واما قوله فلا واي وهما مزالت عزيزة فلم يحذف الثاني في
 بل فصل بينه وبين الفعل كما ر في باب الافعال الناقصة وانما جاز حذف علة
 النفي في المضارع دون علامته لاثبات لانها تكون في الاغلب علة متبين الهم
 والنون كما ذكرنا حذف لحيدها يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم
 بان الحذف في الادون مالا بها اكثر استقالاتا في نفي المضارع من ما قوله ويجوز
 جوابه اذا اعترض ان تقدم ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي بن سطر الكلام
 عن زيد والله قائم وقائم والله زيد وفيه نفع المبدأ عند لقد والله لقوله

ان تقدم ما يدل عليه عن زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي بن
 سطر القسم انما حرجا عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو العوض عن ذلك
 الجواب مثل جواب الشرط في اكره ان انتني كما ر في بابه وقد يجي بعد الجملة القيمة
 قريبة والة على الجواب فيحذف وليس من حيث المعنى جواب كالمذكورين وذلك
 وذلك كقوله تع والجز ليل وعشر اي ليوجدن وليما قبل الدلالة قوله تع التركيب
 فعل ملك لاية عليه وقد يحذف الجملة القيمة لكون ظرف من معمولات الفعل
 الواقع جوا بلا عليها عن لا افضل عوض وعوض العايشين وانما كان كذلك لكثرة
 استقالاتا عن من مع القسم مع ان معناه ابدان البنية ففيه من التاكيد ما يعيد فائدة
 القسم قد يقدم على عاملة قايما مقام الجملة القيمة وان كان عاملة مقترنا بحرف
 يمنع عمله فيما تقدم منه كقول التاكيد وما يقال عن من لا يتكلم وعن ما يتكلم عن
 سدا القسم كما يجي في حرف الشرط عن ما يوم للبيعة فان قائم وقد تستقبل
 في غير القسم كقوله هذا تاي مبا اوليت من حسن لا نزلت عوض قري العيين
 محسودا ويقوم مقام الجملة القيمة ايضا بعض حروف الضدين وهو جبر بمعنى
 نعم والبا مع ان الضدين توكيد ونفيين كالقسم تقول جبر لا فعل لانك قلت
 نعم والله لا فعل وهي سببية على الكسر وقد تنفتح وكيف وليس اسما بمعنى حقا
 حلة فالقسم وبنوا عند اسم الراقية حير الحرفية لفظا ومعنى ولا يلي في البناء فقلت
 اللفظية لا تزي الى اعرابا الى معنى النعمة وقد يوفي بهادون قسم قاله فقل على الفردوس
 الله مشرب اجل حيران كانتا حجت وعائر وهربا نوت مزودة قاله وقائلة است
 فقلت جبر ايانه من ذاك انه وبه استدلال من ذهب الى اسمية قاله عبدالقاهر هو اسم
 فعل بمعنى اعترف ولا يتعدى تركيبه في جميع حروف الضدين وقد يستتبعه بذكر فعل
 القسم عن ذكر المقصود كقوله فاقسم لوشي انا ناسر له اي اقسم بما يقسم به وقد
 يستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون عن لا صرناك لان النون لها موضع
 كما يجي في الخبر الطرف عن يمين من زلزال اما عن لقد سمع الله ولزيد قائم لم يقم
 دليل على كونهما على القسم حلة فاللوكوفيين كما تقدم وقد يكون مقام القسم حقا
 ونظائر ما اشبهها عن حقا لا فعل وكذا كلامه اذا لم يرد ما عن كذا ليسين وكذا التزم نك

عن الله على كذا لا فعل او عهد عن عاهدت او على عهد الله لا فعل قوله وعن العباد
اي بعد شيء عن المجرى بها بسبب احداث مصدر المحدث بها عن ميث عن
القرى اي بعد السهم عن القرى بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع بسبب الاطعام وكذا
اديت الذين عن زهد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه محام كاذب نقلت عنه و
قولك جلبت عن يمينه اي اخذت عن من منع يمينه بالحلوس وقولك تعي القوم عن امر
تضمن معنى تجاوزهم وطبقا عن طبق اي متجاوزا في الشدة عن طبق اخر و
فيكون كل طبق عظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقتين
فقط بل المقصود حبس طباق كل واحد منها اعظم من الاخر من مثل التشبيه في ايدي
وقوله تع كثرين في ان المراد في الكل الكثير في التكرار فاقصص على اقل مراتب التكرار
وهو لا شان تحقيقا وكذا قولهم ورت السيادة كابر عن كابر اي كابر متجاوزا
في الفضل عن كابر اخر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء اللفظ على معناها
ما اسكن لاه ابن تلك لا افضل في حسب عني ولا انت ديار في فخر راي من فيه فضلت
معني تجاوز رت في الفضل قال ابو عبيد وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها
والخارج مجرور صفة المصدر اي نطقا صادرا عن الهوى من في مثله تفيد البينة
كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله نقد واخذ عن اسيل فمن فيه تبدي معني
تكشف اي كشف العطاء ونقد عن رجة اسيل قوله وعلى الاستعداد اما حقيقة
عن يد على السطح ان محاورا عن عليه دين كما يقال مركبة دين كانه يحمل ثقل الدين على
عنه ان على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان المعقوف كانا مركبة
من تلمزه وكذا قوله تع كان على ركب حتما مقصبات عن استقلاله سي عليه ولكنه
اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه عن ما اعظم الله ومنه
من كملت على فلان كانه يحمل ثقلك عليه ومنه تكلمت على الله واما قوله اذا مضيت على
بنو قشير فحمل رصيت على صفة اي محطت وقوله رعتهم اشهر وحده عليها اي على مدا
وسلط عليه يعني اميل اليه وتنبه وقولهم فلان على جملته يقول كذا اي معها
العين ان يلبس بها الزعم المركب من قولهم ركتبه الديون اي اقرضته ومنه سر
على اسم الله اي ملأه مائة فكانه مركب يملك الى مقصودك ورويت عليه يعني ان

ان من روت به كان من جهة العرف بخلاف من روت به وقوله ان الكريم وايك يعتمل
ان لم يجد يوما على من يتكل على ليس فيه زائدة بل الكلام على التقدير والناحية و
اصل ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الرجوع الى الموصول
كما روي في باب الموصولات فقدم على من يتكل وضار على من يتكل فجاء حذف
الضمير لانضابه بتيكل صرعا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان
لا مجرورين من وانما يتعين اذن اسميتهما لان الجرس خاص للاسماء قال يصف
قطاة عدت من عليه بعد ما تم طموها نقل عن فيض بيضاء يحمل وقال ولقد
اراني للرماح درية من عن يميني مرة واما في فيديان اذن يكونان على لفظ المرفعين
ومنا سبين كما معني فيلزم عن الاضافة ومعناه جات بخلاف على والي قال بابت
تشر الحوض بن شامس علة بن ثابة تقطع اجواز القلاء اي من فوق قوله والكاف
للتشبيه ولبيل حرفيه وقوم مصلة في محراء الذي كز يد من مثل الذي فالدار
فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى الشل والبداية محذوف اي الذي هو كز يد اي مثل زيد
قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف البداية فصلة من اي اذالم تظن في غاية
القلة كما قرئ في الشواهد على الذي لحسن بالرفع واستعمال عن الذي كز يد شايع كثيرا
نعمين اسميتهما اذالم اجزئت كما في قوله يصحك عن كالبور المزم واذ ان نقتت كما في قوله
انتهوى ولى يتهوى وي شطط كالطعن بهلك فيه الزيت والقتل وسيبويه لا يحكم
باسميتها عند المروية اما لا خفش فيجوز ذلك من غير ضرورة ونحوه الجزولي وانكون
ايضا زائدة اذالم تلبس بالاصلية كما في قوله ولحق الاقارب فيها كالقوى الطول
ويحكم زيادتها عند دخولها على مثل عن ليس كمثله شيء او قوله مثل عليه كقولك فاجبو
مثل كمصنف مأكول اذ العرض انه لا يشبه بالشيء فلا بد من زيادة احد الاين
التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولي ولا سيما اذا كان من قسم للرفف في الاغلب والحكم بزيادة
للفرنا ولي واما اجتماع الكافان عن قوله وماليات كما ينقيان فاما ان يكون من باب
التوكيد المعطية فهما اسمان احرفان كقولك ولا لما يهيم ابداد واد واما ان تكون احديهما
زيادة فتكون تلك الزائدة حرفا لزيادة الفرنا ولي فتكون اسلا ولي من مثل قوله ليس كمثله
شيء واما الثانية فهي من مثل كمطف ولا يجوز ان يكونا اسمين احرفين ولعلهما زايدين فان

قلت لفظ مثل لا بدله من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف في مثل كعصف
لا يستتبع منع الاسم عن الجر للمقارنة وان كان لا زوالا صانعة لان عمله للجر ليس بالاصالة
ويجوز ان يكون مثل مصافا لمقدر مدلوله عليه بعض الظاهر كما قلنا في باب يتم
عدي فعل هذا لا تكون الكاف زائدة فكانه قال مثل كعصف كعصف ويجوز في قوله نع
ليس كمثل شي ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا تزي الصب بها مجرور
وقولك ليس لحي يديا خ اعني نفى الشيء يعني لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى
اللزوم فاحذر يد ملزوم واللام لازمه لا بدلا لحي يد من اخ هو زيد فنفيت
هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اي ليس لزيد الخ اذ لو كان له اخ لكان كذلك واللام اخ
هو زيد فكذلك ههنا نفيت ان يكون مثل الله مثل والمراد نفى مثله نع اذ لو كان له مثل
لكان نع هو مثل مثله والكاف لا تدخل على المضمر خلا فالمراد اذ لو دخل لاري الخ
الكافين اذا شبهت بالمخاطب فظرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على التصويب النقص
قال فحبل ولحم في ايرك انه ضعيف ولم يأسر كايك اسرو من باب اقامه بعض
الصغار بمقام بعض وعلى المجزوء ايضا قال فلا اري بعلا ولا حلا بل كس ولا كس لا حلا
وقال وام ان عال كهان اقربا وقد دخل في الشعر على المربع نحو اذا كانت ونجي ما اكانه
بعد الكاف فيكون لها ثلثه معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون احدى كما كانت
قبل الكاف لتشبيه المفعول بالمفعول قال نع اجعل لنا الهما كما لهم الهة فلا يقضي الكاف تعلق
به لان الجار اذا كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حرف الجر من مفعلة كما
ذكرنا لان تقيض الفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بدله من فعل او معناه
فاذا لم يحذف مفعول ههنا حتى يطلب مفعول ومعية كن كما كانت كن في المستقبل كما
كان لان فانت مبتدأ محذوف والخ فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون
الفاصل له لان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام كما تكونون بولي عليكم شبه التولية
المكره متبكر هم المكره اي بما انتم المكرهون فأيها ان تكون يعني فعل حكى سبويه
عن العرب انظرين كما اينك اي لعلمائك قال ربه لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون
قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما عي مما يعني ربهما قال وان لما اذن بامر
الكثير من به على راسه يلقى يلقى السلسل من النعم اذ بيا وتقول اي لسا افعلا اي ربا

وقال بعضهم ان بناجي ايضا يعني ربهما عن اي سبأ افضل اي ربهما وثالثها ان تكون
بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام مزيد فقد عسر
وجوز الكوفية نصب المضارع بعد كما يعني كما على ان يكون اصله كما فخذت
الياء تخفيفا ولم يدفعوا الرفع ولم يثبت البصرية لا فارة كما للتخفيف ولا نصب
الفعل بعد واستحسن المبرد القولين واشد الكوفية لا تظلموا الناس كما تظلموا
او البصرية ينشد ومنه على لا فارة نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلماء قد يكون
ما بعد الكاف مصدرية كقوله ايضا نحو كما تدن تدان او فعل كما يفعل ويجوز
ان يكون القسم الاول اعني كن كما كانت وكما تكن بون بولي من هذا النوع كما يجوز
ان يكون هذا النوع من القسم الاول اي تكون ما كقوله واما ما التي بعد ربه
فمن قال ان ربه حرف في تكلفا من العمل فلا يطلب متعلفا كما ذكرنا في كما وفي
ربه لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كقوله
ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكش وطال نحو قلما وكش ما وطال
اما كقوله لا فقال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل قال
من في قوله صدرت فاطرت الصدود وقلما وصل على طول الصدود يدوم
ترايدة وصل فاعل فلما اري عند سبب ير كقوله وصل متعلقا قوله ومنه من الذي
اخر الباب قد مضى في شرحه مستوفي واعلم انه اذا امكن في كل حرف جريتم حرف
عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادة ان يبقى على اصل معناه الموصوف
هو له ويعلم المصدي به بمعنى من المعاني ليستقيم الكلام ومنه الاول بل ان
قوله تقول ان علي يعني من في قوله نع اذا كنتم على الناس بل يعني اكنتم يعني
عكسوا في لا كيتال وتسلطوا ولا يحكم في لا كيتال وتسلطوا ولا يحكم بزيادة في في قوله
يجز في عرايتها يعلى بل يعني يخرج يوش بالخرج وكذا قوله تديس من اسيل
وقد مضى كثير من ذلك في ما كنه الحروف المشبهة بالفعل وان كان ولكن
واعلم انها مصدر الكلام من ياد في بعكسها وتحققا ما فتلف على لا فصح وتدخل حينئذ
على لا فقال فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفعول ومن ثم وجب
الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفعول فكسرت ابتداء وبعد القول و

والموصولة فاعله ومفعوله مستندة وصانقا اليها وقول لا انك لا تـ
 فاعل فان حاز التقدير ان حاز الامر ان مثل يكرهني فاني اكرهه واذا نه عـ
 القضا والهازم وشبهه وان لك حاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما با
 رفع دون المفتوحة ويشترط معنى للمبني لفظا او تقدير اخلا فالكسرين ولا اثر
 يكون سببنا خلا فالسبب والكسائي في مثل انك ونيداهيان ولكن ذلك و
 لذلك دخلت الادم مع المكسورة وفيها على الخبر او على الاسم اذ افضل بنية وبينها
 او على ما بينهما وفي كون صيغة صيغة اللفظ المذكورة اللفظ المشبهة بالفعل
 بخلاف ما لا يشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه
 الفعل انما المتصرف المتعدي افضلها ايضا ما لم يجان به تشبه ليس معنى لا لفظا
 وهذه تشبه لا فعال معنى كما يجي ولفظا من حيث كونهما على ثلاثة احرف
 مضاعفا وما فتحه او لم يفتحان لم نقل انها المتشابهة لانه فقال بل قلنا هي لا
 مشتقا لها بسبب تشبه لاخر والياء في البيت وفي جهة اخرى بها تشابه الا
 فنفس عمل لا فقال ان قلنا انها المتشابهة الفعل فلا تشابه بسببها لا فقال
 لا انها تكون اذن بسبب التشابه المتقدم منها اعطيت بعد التشابه لا يكون
 بعض جهات المتشابهة وكذلك نوه الوقاية وان قلنا انها المحفوظ فتحها فقط
 كما يختلف كون من وعن وفي من جهات المتشابهة ان قلنا هي لاجل المتشابهة
 فلا فلما شابهت لا فعال التقدير معنى لطلبها للذين مثلها وشابهت مطلق
 لا فعال لفظا بما ذكرنا فان مشابهتها لا فعال اقرب من مشابهة ما لم يجان به
 لمقبل عليها اقرب بان قدم مفعولها على مفعولها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي
 ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي من تصرف في العمل وقل قدم المنصوب
 على المنصوب على المرفوع فنقل الى الفرق بينها وبين لا فعال التي هي اصلها
 من اول الامر ان بينهما جعل عملها فعبا على كونها من وعالفعل ومما تان العلة
 فاقبنا في ما لم يجان به ولم يقدم مفعولها فاعلمة هو لا ولي ومما بينهما معنى
 الفعل من حيث ان في ان وان معنى حقت وكذا في وفي كان معنى شابهت
 قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها حاد ما عن كان مزيدا اسد ولشك اذا كان

صفة مشتقة عن كالت فامر لان الخبر مهمنا في المعنى هو الاسم والشيء لا
 يشبهه بنفسه ولا ولي ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كالت فخص قائم حتى يتغير
 الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احد ما بالآخر لا انه لما قام الوصف
 مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار
 للتعبير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف القدر فلهذا نقول كالت في
 وكانت تشبه ولا اصل كالت في جعل يشبه وكالت جعل يشبه وقيل هي لتحقيق في عن
 كالت بالدنيا لم تكن وكانت بلاخر لم تولد وكانت بايل قدام قبل وابو على يعتقد
 في مثله زيادة الاسم وحرف الخبر حتى تبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن و
 لا ولي ان نقول بقاء كان على معنى التشبيه ولا تخم بزيادة شيء ونقول التقدير
 كالت نفس بالدنيا اي تشاهد ما من قوله فصرت به عن جنب والجملة بعد الخبر
 بالاداء حال اي كالت نفس بالدنيا وتشاهد ما غير كالت لا يري الا فيهم كالت بايل
 وقد قبل كالت بزيد وهو ملك والاول لا تدخل اذا كانت احبا والهاء المرفوعة
 معنى استند ركت ومعنى لا استند لك رفع نونهم بنى لد من الكلام السابق وما
 تشبهها لا استند من ثم قدر لا استثناء المنقطع بل كن فاذا قلت حادي زيد
 فكانه نونهم ان عمرا ايضا حادي لما بينهما من الالف فزعت ذلك الهم يعني لك
 لكن عمرا لم يجز وفي البيت معنى تميز وفي عمل معنى ترجيح وما هيته التي غير
 ماهية التي جري لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال الشيء في السكن
 والحال وانقصا من الترتيب بالممكن وذلك لان ماهية الشيء محبة حصول الشيء سواء
 تنظر وترقب حصوله ولا والترجي ارتقاب شيء لا وثق بحصوله من ثم لا يقال
 لعمل الشيء قرب فيدخل في الارتقاب الطمع ولا شفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب
 عن لعلك تقيينا ولا شفاق ارتقاب الكره عن لعلك تنوت الساعة وقد اضطرب
 كلامهم في عمل الواقعة في كلامه نفع لا احتمال ترف غير الموثق بحصوله عليه
 فقال قطرب وابو على معناها التقليل فعينه افعلى الذي لعلكم ترجموه اي لترجموا
 الا يستقيم ذلك في قوله نفع وما يبد لك عمل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتقليل وقال بعضهم
 من تحقيق معنى الجملة التي بعدها لا يستقيم ذلك في قوله نفع لعله يتذكر ان يجي اذ لم

يحصل من فروع التذكير واما قوله امت بالذم امت يدنو من ان يفتقر اليه لا
 يعني فتنها ولو كان تذكرا خفيفا لقتل منه وعلق ما قال سيبويه وهو ان الجاء او لا
 ستناق يتعلق بالماضي واما ان كان لا يحصل ان يخرج عن معناها بالكلية فلم
 منه فعملنا على ان زجره تشفق كما ان ان المعينة للشك اذا وقعت في كلامه تع
 كانت للتشكيك ولا بهام لا للشك تع الله عنه وقيل ان العمل بمجيء للاستفهام تقول
 لعل زيدا قائم اي هل هو كذلك ولما هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بها ان
 به في الجاء لا ابتداء وكذا خبر لا التبرية وهذه الصبييين على الحروف في الابتداء و
 الذين معا لطلبها معا ويحذف عند القراء بضيق الجان بليت زيدا قائما لانه يعني
 تبتيت ومفعول معنونه للذين مضى قال الاسم اي تبتيت قيام زيدا فصببت للذين
 كما ذكرنا في علته نصب افعال القلوب لها سواء ومن ثم جاء لبت ان زيدا
 قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فمن عند افعال القلوب في العمل سواء و
 استشهدوا افراد بقوله يا ليت ايام الصبار والجماع والبصير يربحون والجماع على
 الحاليت وعامله خبر لبت المحذوف في اي ياليت ايام الصبار والجماع والكسائي يقتدر كما
 اي ياليت ايام الصبا كانت ربحها وهو خفيف لان كان ويكون لا يصح ان لا يربح
 اشتهر استعمالها فيكون الشبهة دليلا عليها كما في قولهم ان خير لخير ويحذف
 عند بعض اصحاب القراء نصب الجان بلغة الباقية ايضا كما روي عنه عليه الصلوة
 والسلام ان قهر جهنم لسبعين حرفا وانشد واكان اذ نبهه اذ تشق فاقامه او قلما
 محرفا في ذلك ان اسم كان متشبه وحيزه متشبه به فاما مفعولان لشبهة لا مفعول
 بل جاز في الثاني مفعول محرف من ليس ما قالوا يشهد وقد مر على هذا الشاعر
 وقتل انشاده هذا البيت وقال المذبح الصواب بحسب اذنبه تشوقا قامة وتقول
 ان لبت تتضمنه معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تفضل
 التقسيم الضعيف مرتبة نصب للذين بل لا يكون معنونهما مفعول فقل
 لبت واما محرف قوله يا ليت اي وسيعا في غم والخروج منها في كراجم فان معهما
 وحيزها معينة عن المفعولين لانها مفعول تبتيت وينبغي على ما ذهب اليه
 لا تخش في محنت ان زيدا قائم من تقليد المفعول الثاني ان يقدرا ايضا ههنا

لبت ولا اعتراض كالا اعتراض ولما لا لا تخش قياس لعل في محي ان المفتوحة بعد
 على لبت محي لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب باقي الجان لبت للذين فتنوع
 والمروي ان قهر جهنم لسبعين حرفا وان في قهر جهنم لسبعين واما قوله كان اذ
 البيت فقد ذكرنا انه خطي فيه قوله ولما صدر الكلام كل ما يعين معنى الكلام و
 يشر في مصنفه وكان حرفا فصر تبتيت الصلة بحرف النفي واما لا ولم وان فقد
 مر في في التصويب على شريطة التفسير علته حرافق سطها وحرف التبيه و
 لا استفهام والتشبيه والتخصيص وغير ذلك واما لا فقال كفعال القلوب ولا فقال
 الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم النقص اجراء لها بحرف
 ما ير للافعال واما لزمت الحروف المذكورة النقص لما ذكرنا وكل واحد من هذه
 الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلافه فان المكسورة فانها توكيد للمبتدأ
 والتوكيد تقوية الثابت لا تغير المعنى لانها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك
 وجب نصبها كاللام واما ان المفتوحة فلكلها مع جزئها في تاويل المزدكوبها
 مصدريه وجب وقوعها من وقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والنفا
 اليه لا تقتدر وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصلة لما ذكرنا في باب
 المبتدأ فليت وعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في جنس معنى الطلب سواء
 كان ذلك الخبر مفرد او جملة اما لبت وعل فلا ههنا طلب مضمون الخبر ولا يتوجه الي ذلك
 المضمون طلب اخر لا يجتمع عندهم طلبان على مطلب واحد ولما كان فلا من خبرها
 ابدا مفرد لانه شبهه كما كما ذكرنا وهي اذات مذكورة شبه الاشياء بها محي كان
 زيدا اسدا ومقدرة قامت الصفة مقامه محي كان قائم وكانك قمت او قتم
 او عذرك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم لا استفهام فقط
 فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقديمه عليها فتسقط اذن عن مرتبة النقص
 والوجه لها الصفة القامية مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النقص كما
 مر في باب لا يكون طلبيا ومن ثمة اول محرفه حرافق ابدق هل لبت الذي يقط
 واما ان المفتوحة فلا من صغها انكون مع جزئها في تاويل المصد والمصد
 لا طلب فيه فتبين بهذا ان في محرفك امر تارة اقم لا يجوز ان تكون مصدريه

على ما احب ان يسوي راي على تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون
 احبارهما مفرقا منضمنا ليعني الطلب كما مر في كان واما الجملة الطولية كالامر
 والهي والدعاء والجملة المصدرية محرفة الاستفهام والعرض واليمنية وهي ذلك فلا
 اربي مفسر وفيها خبر لها كما في خبر المبتداء او ان كان قليلا عن ان يدا
 لا نقرب وانك لا مرجح بان وان زيدا هل من ربه واضرب زيدا ولكن عرس لا
 نقرب به وقال والو الرايات لعالت وهي صادقة ان الرقعة لا تنصلب للشيب
 قوله ولحقها ما قلني على لا فتصح اذا دخلت ما على البيت جاز ان تنصل وتليق في
 لا لئلا هذا اللام لنا الى جازمتنا او بضعه فقد رقا ونصبا ولا لغاء كثر لانها
 يخرج سباع الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تنصل كما تقدم في ما للحجانية
 فاذا لقيت فما كافت ومذ هب للجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن دستقير انها
 نكرة سبعة منزلة ضمير الشأن فتكون اسما والجملة بعد خبرها واذا علمت في
 زائدة حرفية كما في قوله تع فبارحة وريها ابو الحسن وحده في اننا انما لا عمال
 لا عمال قليل فيهما الضعف في الفعل فيهما لان التركيب الذي هو معناها تنقية
 التائب لا يعنى اخر متجدد وعدم سماع الاعمال في علما وانما وكما في قيا سمي في
 لا عمال على لئلا شايع عن الكسائي وكثر النجاة اذ لا فرق بينهما وبين لئلا واذ سمي
 في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فضا طرك بعد الحروف لكن لا لغاء اولى بالانفا
 لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما يسوي به يمنع لا عمال في غير لئلا لئلا
 المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف
 الستة فان موصوفة لتأكيد معنى الجملة فقط غيره مغيرة لها وان المفتحة من غير
 تكون تاييل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فيجوز بلعني ان زيدا قائم بلعني قيام زيد
 وكذا ان كان الخبر جامدا معنى بلعني انك زيدا يتيك فان ياء النسب اذ لمقت احرا لا
 وبعدها ثاء افادت معنى المصدر عن الفروسية والصاريت وكذا بلعني ان زيدا في الدار
 اي حصول زيدا في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكس
 في موضع الحذف والفتح في موضع الخبر او من جهة عدم تغيير المكسرة ليعني الجملة تغيير
 المفتحة لغناها الى المجرى قوله فكسرت ابتداء بعد القول وبعد الموصول اي ابتداء

سواء كانت في اول كلام التكلم عن ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء
 كلام اخر عن اكرم زيدا انه فاصل فتكون انه فاصل كلام مستأنف وقع علته لما تقدم
 ومنه قوله تع ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت
 به الملكية لا لا اعتقاد الشامل للفظ والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن
 وانما كسر فيها بعد القول ليعني الملكية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول
 لان الصلة لا تكون الا جملة قال تع ما ان مفاعله لتقم وكذا في جواب القسم لانه
 جملة لا محالة عن بابه انك قائم وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد والكون في
 اذ لم يكن في خبرها اللام واصل ذلك ثانيا يلزم لها بالقرن اي اتممت بابه على قيا
 وفيه بعد اذ لا يقع المجرى الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا لئلا
 وانك راكب قال الله تع وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ياكلون الطعام لان
 الجملة يقع حالا ولا دليل على كونها في تاييل المجرى كما مر فان قلت انفتحها لتكون تاييل
 المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان وكان عرس وان كان لا لئلا به وتكسر
 ايضا اذا كانت في موضع خبر عن اسم عين عن زيدانه قائم لانه لا دليل على كون الجملة
 اذا كانت خبر مبتدأ في تاييل المجرى واما اذا كان المبتدأ حذفا ففتح ان في الخبر عن
 سولي انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتداء في خبر لام لا ابتداء فانها لا تفتح
 المكسرة لان وضع لام لا ابتداء لتأكيد معنونة الجملة كان المكسرة منها سوا مني
 ليعني قوله وفتح فاعلة عن بلعني انك قايما لان الفاعل لا يكون الا مفعولا وكذا المفعول
 به علمت انك قايما علمت قيامك وكذا المبتدأ عن عندي انك قائم وكذا المقطع
 اليه عن فعلت هذا كراهة انك تايير وكذا المجرى مجزى الخبر عن عجب من انك قائم
 قوله والاولى انك هو جواب عن سوال مقدر هو ان لا تدخل على الجملة الاسمية
 فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يحسن اظهار جزئها كما تقدم في باب
 الابتداء بل يجب حذف الخبر فلو كسر فان كان خبر لا اسمية ظاهرا غير مقدر ولا يحسن
 فتحققا ما يكون ان مع جزئها في موضع المبتداء والخبر محذوف واما على هذا
 افراد من هذا الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد الا كما ذكرنا في باب المبتدأ ففتح ان
 قوله والاولى انك لانه فاعل يعنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسر فان

واخلة على الامة ولا يجوز فتحها ان يكون مع ما في جيزها فاعمل فعل مقتدر
 هو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجي في حرف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التفت
 نحو ليس ما ان زيدا قائم لا منها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وتبدل
 حتى لها على الامة كما يجي بالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك قتلت
 قوله فان جاز التقدير ان اي تقدير للجملة والمفعول بالامر ان اي فتح ان وكسرهما
 وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر تاويل فانا اكرمه و
 الفتح على ان مع ما في جيزها مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرمني ثابت وكذا اذا لمعاذ
 كقولك وكنت ارب زيدا كما قيل سيدا اذ انه عبد القفا والهمان اي عبد قفا اي
 ليسم القفا اي صفوان والهمان مغلستانا نياتا في الخمين تحت الاذين في جميعها
 الشاعر بها حرهما كقولك جيب مذ اكبر فالكسر على تاويل اذ هو عبد القفا والفتح على
 تاويل فاذا عبودية قضاة ثابتة وكذا اذا وليت ان الوار بعد قولك هذا ان ذاك تقرب
 للكلام السابق قال في ذلك وان الله موهم كيد فذلكم خبر مبتدأ محذوف فان تحت
 فان عطفت بهذا الخبر اي لا مر ذلكم والامر ايضا ان الله موهم وان كسرت فعلى
 مطف ان مع جزيها على الجملة المنقولة المحذوف احد جزيها قال اي اذا حققت
 فارسله الفع بارفع تل افعا فاري ذلك واي على حارها لذ رحاب احسن عليه
 يعني على الحار مثل قوله تع ذلك ومن عاقب الامة فالقسمة في الامة مطف على الجملة
 المتقدمة وكذا اذا وليت محذوف قولي اوله كلامي الفتح على ان قولي مصدر مضاف
 الى فاعله وليس بجيب القول والتقدير ان قولي اي اقول الحمد لله فلم يجمع لان المصدر
 لا يجمع الا مع فصل لا خلة فيكون قد اخبر من المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي
 بجيب قولي اوله مقول في اي اوله مقول في فلم يجمع مع انه بجيب المفعول مراعاة
 لاصل المصدر والجيب اوله مقول في هذا القول وهو الحمد لله فيكون قد قال كلاما
 اوله اني الحمد لله ثم اخبر عن ذلك كما يقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه
 الصلوة والسلام افضل ما قلته انا والنبون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني الحمد
 معصولا للفظه قولي كيف وليس هو بجيب المصدر بل بجيب المصدر بل بجيب المفعول
 حتى كقولك مصدر زيدا زيدا مصدر من حيث المعنى وليس معصولا المصدر

وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل وان الحمد لله بالكسر مفعوله وحيزا للبند
 محذوف اي اوله قولي وينطبق بهذا الكلام ثابت وورد الله احسن مره وذلك ان افضل
 التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لفظه بهذا الكلام اوله وسط ولحن ولحن
 لا اوله باعتبار كماله الثلث تلفظ تلفظ اي باعتبار الحروف بلفظه بغيره ان
 فيكون المعنى اذا صرحنا تلتفظي بالان او بغيره ان ثابت وهو خلف من الكلام
 غير مقصود للتنكلم ويجوز الوجهان بعدا اما فان تحت فاما بجيب حقا تقول حقا
 انك قائم فان فاعل اي الحق ذلك حقا او تقول حقا في معنى الطرف اي في حق فيكون
 ان فاعله ان مبتدأ كما مر في باب البنداء قال احفان اخطاكم هماني وديك كونه
 في مذهب الطرف قوله اي حق موثاني اخاكم سبال ثم يظلمني السريس هو كونه
 احفاني اباد سليل بن جندل فقد وكم اي اي وسط المحال وان كسرت فاما حرف استفتح
 كالا تقول اما انك قائم كما قال تع لانا عادا كثر وان تقول اما والله انه ذاهب
 بالفتح اي في حق والله ذاهب اي في ذهابه واما والله انه ذاهب كانك لا اله الا الله
 وحتى ان كانت استبدائية وحسب كسر ان بعدها وان كانت حارة او عاطفة للمبين
 فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح ونجيت من نحو لك حتى انك تقاض ولا يجوز
 كسر ان بعد مذ ومنذ وان حان وقوع الجملة والمفعول بعد سماعي لقيت مذ زيدا
 قائم ومذ قيام زيدا مفعولا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر في الطرف
 المبينة هي في تقدير المفعول لا يرب ان ريث وايه ايضا فان الجملة لكن لما كانت
 في تقدير المفعول لم تجز ان بعدها مفعولة كما مر في الطرف المبينة والغالب
 بعد لاجرم الفتح قال الله لاجرم ان لهم النار فله اسائر الكلام السابق على ما هو متنا
 لليل ان زائدة كما في لا اقسام لان في جزم بجيب القسم وجزم فعل ماض عند سبق
 والليل قال سيبويه بجيب جزم حتى فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طمعت
 اذا عييته طمعت جربت قراة بعدها ان يفصين برفع قراة وان يفصين باللام
 شتمال سها اي حق عصب قراة بعدها قال الفراء الرواية جربت قراة بعدها
 قال الفراء الرواية جربت قراة نصب قراة اي كسبت الطمعة قراة الفص
 اوجربت لهم المصن كقولك تع ولا يجر منكم شأن قوم اي لا يجر منكم ولم يستند



فمن بعضهم لا يهمل ان يجرم كغيرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال القراء هو الاجرم
كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يربى عن العرب لاجرم والفعل
والفعل لا يشتركان في المصادر كالرشد والرشد والنجل والنجل والجرم والجرم القطع اي لا قطع
من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم
للتأكيد الذي فيها فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لعندك لست ولا
جرم انك قائم فمن فتح فلتنظر الى اصل لاجرم كما تقول لا بد ان تفعل كذا اي من ان تفعل
ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل ومن كسر في معنى العارض في لاجرم وحكى الكوفي
يقول فيها عن العرب وجوها من التفسير لاجرم باسما لليم ولا جرم بزيادة داجر بعين
ميم لان داجر ولا عن داجر وان زائدة وعين عن بدل من الهضرة كما في قوله عن
نحمت من حرقاء منزلة ماء الصبابة من عيينك سحيم وتقول شد ما انك ذا
وعز ما انك قائم بالفتح تشدد ومن فعلان مكفوفان بابقتلا وطالما وما يعين
حقا بمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق لان في لا يدخل شد ومن كثر
في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفا تاما كما هو مذهب سيبويه في معنا
صنيعك وبما علمك اي نعم الصنيع صيغتك وبش العمل علمك وقد ذكرنا ان جميع باب
فعل مضوم العين يجوز استعماله استعمالا بغير ياء وتقول مزيد فاس كما ان عسرا
صالح ليس ما ههنا كافة كما كانت في زيد صديقي كما عسر والحي والركايات كافة لثوب
كسر ان ولا يجوز لا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف ودليل زائدة بها
قولهم هل خلق مثل ما انك ههنا لكم الزم الكاف مع ان هذه الزيادة كراهية ان
يجي لفظها مثل كان ومجيئ زيد فاس كما ان عسر اصل اي هذا صحيح كصحة ذلك
تقول حقا انك ذاهب وجهه يائي انك قائم بالفتح لا غير لان الياء في حق وفي وجهه
يائي واذبحيت بابا فقلت ما حقا فانك ذاهب وما جهلك راى فانك قائم فالكسر
هو الوجه لانك لم تقطر مع اما جعل الطرفين حيزين لانك كما كنت مضطرا
اليه من دونه وما زلت لان معمول ما في حين ان يتقدم عليها مع اما لما عي في حرف
الشرط عن ما يوم الجمعة فانك ما بر وما زيدا فانك صارب ولا يتقدم عليها من دون
من دون اما فاصطرت الى فتح ان متبدا وجعل الطرف المتقدم حيزا قال سيبويه

ما في راى

اما في راى فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها
وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا فصلت ان قيام الخاطب حاصل في الدار
واما ان امرت ان في الدار ههنا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف
المذكور ما عني الفتح في مواضع الغزوات والكسر في مطلق الجمل اولى من تعريف
اي على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تقيد لاحد مما فالفتح
لان ما بعد فاء الجزاء يحى فيه الفعل والاسم كقولهم تنع ومن عاد فينتقم
الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد فاء اذا المعاجزة يتعين للاسم
ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذا لك جازر المعطف يعني ولا جمل ان ان المكسوة لا
تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالأسم اذا قيدتها الكسوة
فقط جازر المعطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عبارة في ذلك
يقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم ان المكسوة بالرفع وبعضهم يقول على
موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاولى نظر الى الاسم هو الذي كان من
قبل دخول ان ودخل لها كلا دخلا فبقى على كونه مرفوعا محملا لاشتغال لفظه يا
لصب فان كالدالم في الزيد والاشك ان الرفع فيه هو زيد وحده لا اسم مع الرفع
فكذا ينبغي ان يكون الاسم مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها
لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده متبدا والمتبدا مجرد عن العوامل عندهم واسمها
ليس مجرد والجراب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كان كالأسم باعتبار واسمها باعتبارها
اذا اعتبرت الضب وشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوع المحل كانت مع
اسمها ليست اسما فالاولي ان يقال المعطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب
لا يتبادر طرف فاس هذا قوله لفظا او حكما يرجع الى المكسوة لفظا عن ان زيدا قائم وعسر
والفتوحة التي في حكم المكسوة عن علمت ان زيدا قائم وعسر فان ههنا مع اسمها
وجزها وان كانت في تقدير المرفوع من جهة ان العين علمت قيام زيدا لكنها في تقدير
اسمها اذ ان مع اسمها وجزها مادة معد معزلة علمت كما ان المكسوة مع جز
تقدير اسمها او المتبادر والجز فحكم الفتحة بعد فعل القلب حكم المكسوة في قيامها
مع ما في جزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ نظره لان

فوقها

بعد تسليم ان الفتحة مع ما في جنزها تقديرا اسمي انقول ان ذلك لا يبين
تقدير الغرض فقلت ان زيدا قائم تقديرا علمت ان زيدا قائما وعلمت ان زيدا قائما
تقدير علمت قيام زيد كما في افعال القلوب فكيف تقديرا اسمي لا يجوز
عن كس فاعلم ان فيها تقدير الغرض ان ذلك لا يبين تقديرا لاسم الغرض هذا مع
ان الحق ان مع ما في جنزها ليست تقدير اسمي بل هي من اول الامر تقدير اسم
مفرد يعني المصدر الذي في ذلك لا يبين الموضوعات من لان به وانما دعا للم لا هذا
التكلف ان رأي سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسرة بقوله تع واذا ان من
الله وهو له لا يبيّن واذا ان يبيّن اعلام وكذا استشهد بقوله ولا فاعلموا اننا واثم بقاء
ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم ان المكسرة بتقدير حذف الخبر من اول
والتقدير اننا بقاء واثم بقاء فلو ان الفتحة بعد فعل القلب في حكم المكسرة لما صح
منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راي سيبويه يستشهد بالمكسرة بالفتحة
قال ان الفتحة حكمها مطلقا حكم المكسرة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها
حرفان من كدان اصلها واحد يجوز واحد فيجن العطف بالرفع من بلعني ان زيدا قائم
وعمر والسير في من تابعه لم يلتفت الى استدلال سيبويه وقال لا يجوز العطف
بالرفع على محل اسم الفتحة مطلقا اذ لم يبق معها ابتداء بل هي مع ما في جنزها
تاويل اسم مفرد من رفع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظراي
سعيد صحيح فتقول قوله تع وهو له عطف على الضمير في بري وجاز ذلك بانه تأكيد
بالمفصل لقيام الفصل بقوله من الشرابين مقام التأكيد ان تقول له رولا مبتدأ خبر
محدث في رولا كذلك والوان واعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله ولا فاعلموا
البيت ان ما بقينا في شقاق خبرنا في قوله واثم بقاء اعتراضية لكن لا يتم لنا
مثل هذا في قوله ولا انما من يرد هبه وعيدكم ولا اتي بالمشي في القيد اخر في بعد
قوله فلا تخسبن اني تخشعت بصدكم لشيء ولا اني من الوتر افرق لا فلهنم ولا اتي
بالمشي في القيد افرق عطف على اني تخشعت فليجعلنا قوله ولا انما من يرد هبه وصدكم
جملة اعتراضية لكان لا داخل على معرفة بانه تكرير ولا يجوز ذلك عند المبرد ولا
ولا اتي بالمشي بالكسر لا تقع لا شكال وكان قوله ولا انما من يرد هبه مستلغيا لا

مكرر وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسرة خلة فالبعض منهم قال
سبويه يند ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة
ان يبيّن في جواز العطف المذكور وتفاوتها في ان اللام لا تدخل على ما في جنزها دون
ان كما عي وانما كان لكن مثل ان لان معني لا ابتداء بعده لم يزل لان الاستدلال
في الحقيقة معني راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نقيان
او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم للنصب بل كن فقولك ما قام زيدا لكن عمر اقام حفظ
فيه عدم القيام عما تقيم من دخول عمر وفيه وكذا في قام زيدا لكن عمر لم يقيم
ولما في الغرض رفع العطف على اسم كان وليت ولعل ايضا كونه في الاصل مستلغيا
منه غير لمزجه عن سبويه لا ابتداء لسيا او ردت فيه الحروف من المعاني وهو
الحق والوصف وعطف الياء والتوكيد كالسوق عند الجرب والزجاج والعزاري
جواز العمل على المحل لم يذكر غيرهم في ذلك لا منفلا ولا اعادة ولا اصل الخبر اذ لا فارق
قال الزجاج قوله تع علام الغيوب في قوله قل ان زيدا يقذف بالحق علام الغيوب علم
صفة زيدا ويمثل فيه وجوها اخر ولم يذكر البديل والقياس كونه كسائر التواريخ
في جواز الرفع عن ان الزيد استخفها ثما يلحقها بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا لتبعية
المشبهة بان عن علام رجل في الدار لا يزيد ولا يعمل على المحل عند البصريين لا
عند سبويه للخبر فلا فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمر وقا ياولان الكسائي وانما منفلا
من ذلك لان العاقل في حين السنداء عند جميعهم لا ابتداء وفيه خبر ان ان يكون
قايما خبر عن زيد وعمر وما في فعل عاقلان مختلفان مستقلة برفعا واحدا
فيه وذلك لا يجوز لان عمل الحق عندهم كالمش للقياس كما ذكرنا في صدر
الكتاب ولا اثر الواحد الذي لا يجوز لا يصدده عن سبويه مستقلين في
الناظر كما ذكرنا في علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد منهما عن الاخر فيلزم
من احتياجه اليهما معا استغناء عنهما ولو فرق الخبر ان بالعطف جواز زيدا
وهذا قائم وخارج له يات العناد الذي ذكرها فيجب جواز ويكون الكلام
من باب اللف كقولك تع جعل لكم الليل والنهار لتشكروا فيه ولتنتفعوا من فضله
فاذا قد مت الخبر على العطف فاما كافي للمعطوف بالخبر ظاهرا عن ان زيدا

قائم ومن كذا لا تأخذ قد وتقدم ولا أكثر المذهب عن زيدا قائم غير
 ولا يجوز ان يكون هذا من باب المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاربعة واسماء
 الكسائي عن زيدا ومن وقايل ان العامل عند الكوفيين لا في ابتداء دونه الخبر فالعامل
 في خبر اسمها لان التبدل والخبر في الفعل عند فلا يلزم صدق وان من موثر
 والعراق سطر مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا
 ولم يحذف مطلقا بل فصل وقال في اعراب الاسم يكون مبتدئا او مفعولا مقدر
 لا اعراب جازم للمحل على العمل قبل مجيء الخبر عن ذلك وزيد قايلا وان الفرق
 قاعدان لا فلا لانه لا يكره في الظاهر كما نكر مع ظهور الاعراب في المعطوف
 وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد ولا كذلك اذ
 احق اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا ان امر المستقبل على اثر واحد لان مذهبه
 في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله ان الذي اسوا والذي هلاوا
 والصاري والصايين من اس فعل ان الواو في الصايين اعتراضية لا
 للمعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصايين كذلك لسد خبر ان مذهب
 ودلالته عليه كما في ياتيم يتم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله ومن
 يناميه بالدينه رجله فاني وقيل كذلك بها الفريسي مع سيبويه قبل الخبر
 رفع نكيد اسم انه المبني وكذا المعطوف وغير من زيدا الخبر عن انهم اجمعون داهيون
 وانك زيدا داهيان فلا هبان خبر عنهما بلا شك ومثل ذلك نادر من بعض
 النحويين بناء الاسم والاعراب الكسائي رفع المعطوف على اول مفعول طس واخره ان
 حفي اعراب الثاني عن ظننت فلا ملك ناري ومن ليس بشي لان ظن ما مل
 قولي اثر في لا حين الذي بعد ما بان صار به مصنفهما مفعول لا واما
 ذلك في البيت وامل فيهما من مجيء الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح واما ان
 حفا ما اعراب الثاني يكون المفعولان في الظاهر كل اسم ان خبر ما تقتل الشاة
 قوله خلا فالله مبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء ولا طلاق مذهب
 الكسائي كما هو مذکور في كتابه قوله ولكن كذا في احكام المحل على المحل قوله

ولذلك في احكام المحل على دخلت اللام اي لا اجل كون المكسوة مع خبرها
 في تقدير الجملة قوله ووخا او به المفقودة اعلم ان هذه اللام لا ابتداء
 المذكورة في جواب القسم وكان حقا ان تدخل في الكلام ولكن لما كان معناها هي
 معية ان سواء اعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعها في
 اللام وصدرا ان يكونا عاملة والعامل حرفي بالتقديم على معموله وخاصة
 اذا كان حرفا وهو صغيف العمل وراعى مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع
 بينهما فصل لان المكره هو الاجتماع والاخر انهما سقطت عن مرتبة ما هي صدر الكلام
 ان التبدل والخبر المتقدم ان معمول الخبر المقدم كما ينبغي في جواب القسم محذوف قائم والقيام
 زيدا والطعامك زيدا كل لا تدخل بعد الناحية على احد الثلثة عن ان من الشر
 لمكان ان زيدا لقيام وان زيدا في الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر الناحية عن
 الخبر فلا يقال ان زيدا قائم في الدار لانه تجس حقا كل الخبر تاخير ما حقه صدر
 الكلام الذي هو ما عدت ان واما تدخل على اسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو
 عن ان عينا للمهدي او بظرف متعلق بالخبر محذوف في الدار لزيدا قائم ولا يكره عملها
 بعد لام لا ابتداء فيما قبله نقصان حقه من النقص وقوله وان سكن ليطمن
 لا ولي فيه لام لا ابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من حقت
 واما تدخل على الخبر اذ لم يكن ما ينما مجردا عن ذلك فلا يجوز ان زيدا لقيام كما يجوز ان
 يقوم بل تقول ان زيدا لقد قام كما ينبغي في شرح القسم ويجوز في نعم وبشر محذوف زيدا
 لنعم الرجل كما مر هناك واذ كان الخبر مضارفا مصدره بحرف التثنية جاز وعزل
 هذه اللام عليه عن ان زيدا سوف يقوم خلا فالكوفيين كما مر في باب المضارع
 لا تدخل هذه اللام في حرف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف الشرط فلا تقول
 ان زيدا لان منته يصير ذلك ولا على اسم فيه معية الشرط لان اللام والشرط مرتبة
 كليهما المصدر فتأخر لا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا يصير به لا صيربه
 لان جواب الشرط وحده ليس هو الجواب بل هو مع الشرط والاعراب لا ياري لا تدخل على وان
 للصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو صنعته لان اصلها لام لا ابتداء
 فلا تدخل على ما كانت تدخل عليه لام لا ابتداء وقد ذكرنا من اصحابنا ان الكسائي

الى سدا مسد الخبز واذا رقت الا سميت حنبر ان قالوا جدها على الخبز
 الاول عن ان زيدا لا يبره قايم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها
 على جواب الشرط الواقع من وقع الخبز وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن
 النقصان ان لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اريدت ادخالها في جنس ان
 الذي في اول لام القسم وجب الفضل بينهما لكرهية اجتماع الالاميين قاله في وان
 كراهة لما ليس فيهم فضل بينهما لكرهية كما قلنا في ترك زيدا صدقي كما ان عمرا
 اخي وانما تدخل عليه لا محصل الخبر المقدم على الخبر واذا لم يكن الخبر ما صيغ بمجرى
 قد تقول ان زيدا لطعامك كل ما في بيتك واشق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام
 كما ذكرنا في جواب القسم واجازة لا تحذف قد تدخل عليه غير الثلثة المذكورة وهو
 الفضل الميمى عماد اقول انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكأن
 دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لا ارتفاع ما بعده
 وقد دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لا تنكر اللام
 في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه عن ان زيدا فيك الرعب وهو قليل مع منه البر
 ولما مر الزجاج قيا ما وقد شد دخول اللام على خبر المبتداء الموحى مجزا من ان عن
 قوله ام للبليس لم يجر شربه وقد بعضهم لم يجرى لتكون في التقديم داخلته في المبتداء
 كما شد في جنس ان المفتوحة على قراءة حميد بن جبير لا انهم لا يكون الطعام كذا في
 في الشواهد ان الله لم يبع عليم بالفتح كما جاء في الخبر موصولا لا صهي كاصحي زيدا لظلفا
 زيدا لظلفا لا صهي قال مردا عجا لا فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوا
 امي لجهنم او لزال قال وما زلت من يبي لده ان عرفتها كالهائم المقصي بكل
 مكان ولما عن ما زيدا لقابها ونحو ما علم ان تنليها ونحو كالا متشابها ولا
 شاد لدخولها على حرف النفي وشد ايضا دخولها على كان ولا فباد حق كان لم
 يكن فاليرم ايكي ونفي لم يكون وقالوا لا فاسم وهذا يسيل لفضلت عليك قد
 واعلم ان اصل شهد ان يتقدم بالباء عن شهدت انك قايم واما قوله نفع تشهد
 انك لم يرس الله فشهد محمول على تعلم لان اصل الشهادة ان تكون عن علم وشهد محمول
 كعلمت في عن علمت لزيد قايم لان ان شهدت لا يوجب للفعلين نصب علمت فلا

تقول شهدت زيدا قايا وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن
 علمت ان زيدا قايم بكسر ان وكذا شهدت تقول في الشعر تشهد انك ذاهب با
 لكسر والشعر الفصح بينهما وكذا قد يحكي تشهد لقد مرته كذا كانه قيل والله
 لقد مرته وكذا تشهد لا خرج قال ولقد علمت لتأتين منبى وقد يقال ظننت
 لتأتين لكونه يبعين علمت ولجرا وما يجري مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة
 بعد ما ضعيف كعلمت زيدا قايم وشهدت زيدا فاعلم انك قول اني وجدت
 ملاك التهمة لا دية وبالدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تع فتش
 احدم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فتقول شهدت ان زيدا القايم و
 تشهد لزيد قايم يعني ان يكون شهدت معلقا كظننت لزيد قايم ويعني ان يكون مجري
 مجرى القسم واللام جوابه لا يعني اجراء شهدت مع الياء مجري علمت عن تشهد
 بان زيدا القايم لان حرف الجر لا يعلق ولا يعني ان تشهد انه ذاهب وانك لقايم لمظفك
 الجملة على المقدر واعلم ان من العرب من يقول هنك لهل صدق قالهنا المقصي علينا
 المهاجرة قالهني لاسي الناس ان كنت عاترا ما وقد تحذف اللام وهو قليل قاله لا با
 برق على قتل لما هنك من برق على كرم وفيه ثلث مذاهب بعد ما السبويه وهو
 ان اللام بدل من صفة ان كايك وحيك وهفت في اربعة اعراب صفة ان تغلب
 صفة فهاها جازم بمادة اللام اياها بعد لا متناع والثاني قول الغراء وهو ان اصله
 والله انك كما روي عن ابي ادم الكلاء في له زيدا لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف
 الجر كما يقال الله لا فعل وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه اولك اوي الله اولك
 ثم حذف الف فعلا كما يحذف من المدوح اذ قصص كما يقال المصار والمصد قاله لا
 لا بارك الله في سبيل اذ ما الله بارك في الحال ثم حذفت صفة انك وحيما قاله تكلفنا
 والثالث ما حكى الفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله انك واللام المقسم فعلى به
 ما علم في مذاهب الغراء وقوله الغراء اقرب من هذا لانه يقال هنك لقايم ولا
 نقب واما قولهم ان زيدا يصير بنون التاكيد وان زيدا القايم بدون قد قاله
 منها جواب قسم مقد راي والله يصير بن والله لقام وانما حان حذف قد في
 الما جني مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كانه مابني لاصل لام لا مبتدأ لان

لان القسم يحتمل حذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة لا يربى التحفيف
 ايسر وجوب حذف الحين في لعنك و ايسر الله وجوب حذف الجار في الله
 لا فصل ولا ينجي لام لا ابتداء من جملة المرفف الستة لا بعد ان المكسوة التي و
 الكونين بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من جهة المعيد قالوا انها كذلك لا بها
 لا تغير معني لا ابتداء كان ولذا اجاز العطف على محل اسمها بالرفع واما الصبريون
 فقالوا كان عن اللام ان لا تجامع المكسوة ايضا لانها تنقط بسببها عن مرتبتها
 من المصدر لكن جاز مجازا معنفا لها لثبوتها سببها لكن مما يعين ولعلها عتقر
 لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف ولكن فانها لا تناسبا معني فلم يقتصر معها
 سقوطها عن مرتبتها واما الشدة واما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليلين لعن
 شربه واما ان يكون في الاصل لكن اني تخففت بحذف الهنرة وبنون لكن كما تخفف
 لكننا هو الله اتفاقا بحذف الهنرة واصله لكن اتاوا علم ان المكسوة ترادف نعم
 كما في جرح روف الصديق فلا تفصل وترادف المفتوحة لصل تفصل والمفتوحة
 لكنهما مع جريها اسماء مفردة تقع اسماء هذه الحرف الستة لكن يجب فصلها عنها
 بالجر كما هي لاجتماعها على ان متبعية انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا
 في الراقي وان مع ما في حينها بدل لا شتمال ما احدي في قوله واذبيدكم الله حيا
 الطائفتين انما لكم ومنكم اهلكنا في قوله ان لم يرهاكم اهلكنا قبلهم من القرية
 انهم اليانا لا يرجعون واما قوله تع ابعثكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون
 مخرجون حين لا ناكم الاول وانكم الثانية معادة لتأكيد الاول لما تخرجي ما بينها وبين
 الحين كما في قوله فلا تحسبنهم لما تخرجي ما بين معفولي لا تحسبن وقوله تع لا تحسبن
 الذين يفرحون بما اتوا يجزون ان يمدوا اليهم يفعلوا فلا تحسبنهم بمعارف من العدا
 ومثله قوله تع ومن يلاخرهم كما فرقه وهذا قوله للبري وهو الحق وقال المبر انكم مخرجون
 مستدامين اذا متم وجملة الاسمية حين انكم الاول اي انكم وقت منكم اخر لعنكم
 يجرى وقيل ان المكسوة حين الله من الستة لقوله ان الحليفة ان الله سبحة
 وقوله لقد علم الي العيان اني اذا قلت اما بعد اني اخطبها بكسر الهمزة وروي الفتح
 على ان يكون تكسر الهمزة ولا ياتي كمالنا في لايته وتخفف المكسوة فليزها

اللام ويجوز العا في ما ويجوز دخولها على فعل من افعال المتداخلة فاللوكفين
 في التقييم وتخفف المفتوحة فتفصل في ضمير شاذ معتد فتدخل على الميم
 مطلقا وشذ اعمالها في يجر ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف
 النفي وكان للتشبيه وتخفف وتليق لا فصيح ولكن لا استدراك وتوسط
 بين كلامين متقاربين معني وتخفف فتليق ويجوز معها الراء وليت للتيقن
 ولجاز العزاد ليت مزيدا قايما ولعل للترجي وشذ الجربا اذا خففت بطل مقتضا
 فلا سماء فيغلب الالفاء فالرفع في الاعمال وان كمالا ليو فينهم تخفيفا ولا
 يجرى عند الكسرين اعمال التخففة ولا يجرى عليهم قال الم ويلزمها اللام
 مع التخفيف سواء اعملت واهملت اما مع الالف فلا فرق بين التخففة
 والناقية واما مع الاعمال فللطرده ومخلاف مذهب سيونيه وماير الحافة
 فانهم قالوا المعللة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن
 يلزم اللام ان حيف الناس بالناقية صلى قوله يلزم ان كان للاسم مبنيا او معربا
 مقصودا واما ان دخلت على افعال الزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله
 خيرا لم تدخل فيه اللام لان الالف لا تدخله الناقية فاذا دخلت التخففة على الفعل
 لزم عند الصبرية كون من التراجع حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكونيون
 يسمون حرا من دخولها على افعال قيا ساكفوله شلت بينك ان قتلت مسلما
 حيث عليك عقوبة المعتد وقولهم ان تركك نفسك وان تشريك لهيه
 وهو عند الصبريون شاذ واختلفت في هذه اللام القامرة فذهب ابو علي
 واباويه انها عين لام لا ابتداء التي تجامع الشدة بل هي لام احزي للفرق اذا
 لو كانت لا ابتداء لوجب لتعليق في ان علمت لمزيدا قايما ولما دخلت فيما لا
 تدخله لام لا ابتداء في محان قتلت مسلما وان تركك نفسك فذهب جماعة على انها
 لام لا ابتداء ولجواب عن قولهم ان علمت لمزيدا قايما ان التعليق واجب لو دخلت
 على اول معفولي افعال القلوب لا انها لا تدخل بعد افعال الناحية على الجرد
 الاخير وهو الحين وتدخل مع المثقلة اما على الابتداء المؤخر او القيام مقامه في لا
 مثقلة الواحدة في التليل لم تدخل الا على ما كان حين لا في الاصل معنى وان كانت لكسيرة

صها

وان كانت من قبل من قبله من الغفليين وان وحده اكثر من لغاشقين وان
نظرك من الكاذبين ولما نصب الاول لمخلوع من مانع وحلق فلا بد من نصب
الثاني وان وحده لام لا يتداوم قال تع وان يكاد الذين كفروا لينفقون وان كادوا
ليعتقونك واما قوله ان قلت لمسلم وان تركت لنفسك شاذ فترك الكسائي بين
ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المحققة واسما في الاسماء
فقال ان نافية واللام بمعنى لا لان المحققة بالاسم ولي الى اصلها والنافية با
لفعل اولي لان معنى النفي الرجوع الفعل وعينه من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا
دخلت في الفعل وفي الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام بمعنى لا
لما جازي القوم لن يداي لا مزيد ولا يلزم ما قالوا اذ ربما انقص بعض الاشياء بعض
الواقع كاختصاصها بالكل استثناء بعد النفي ومنع اي علة في المكسورة المحققة الهمزة
من تقدير معنى شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك
في باب الصائري وقوله وتحقق المفتوحة فتعقل في معنى شان محذوف وقوله ذلك
في معنى الشان مع الخلاف في ذلك بعض اللغاة اعمالها في المصدر في السعة نحو اظن
انك قائم وهذا مراد شاذ غير معروفة واما في الضم في المصدر فقط قالوا
انك في يوم الخامس التي من انك لم اجعل وانت صديق وقال انك رجع وعيش مربع
وقد ما تكون هناك التما لا قوله ولين معها مع الفعل وقد بينه شرح في من اصاب
الفعل المضارع واذا دخلت على الاسم في فقد تكون الجملة بمره فتقول فان هناك
كل ما يجيء وينتقل وقد تكون مصدرة عن علمت ان لا شيء لك اذ اداة الشرط نحو
علمت ان من يصير ذلك اصبر ان يرب عن علمت ان رجعتم لي على مذهب الكوفيين
او لم عن علمت انكم غلام في قوله كان للتشبيه وتحقق فتلغى على امر في كان ولا
قال بعضهم انها قال مركبة لعدم الدليل عليه وهذا هو الجليل ان اصل كان زيد لا
قد مت اداة التشبيه لتؤذن من ان الامر بقصد التشبيه فوجب فتح ان
المكسورة بآية اللفظ الكاف لا بها لا تدخل الا على لفظ لغزوات فتحت لفظا هو
في المعنى باقية على حالها لم يضر بالفتحة حرف مصدرها فان الكاف مع ان كلمة
وحدة لا محل للكاف كما كان لها حين كانت محل جازان لصير وديها كمن الم

كما ذكرنا في كاذبا وكاي ولا تقتضيه ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت
في محل الجاز لا بها خرجت بالجزئية عن كونها جازة فاذا اخفقت كان فالافصح
العاو ما وقد حاد كان ومزيد به رشا اظن وقال مصدر مشرق النحر كان ثدييه
حقان واذا لم يقلها لفظا فيها معنى شان مصدرهم كما في ان المحققة قوبية
امثال الشان بعدها جازا لها مجري ان ولزم العوض في الفعلية بعدها يقوى كونها
مركبة من الكاف وان يجيء بعد الموصلة اسمية كقولهم عبادت لم يحاط بيلد و
التي كان قل من يعل بها حين تشيع وفعلية كقولهم كان لم نفس بالاسم وقوله عليه
الصلوة والسلام في نوح اليلة غنة كان قد وردت لا طعان وقوله اذ انزل عينا
مركبا لما نزل برحمتنا وكان قلدي وكان قد نزلت بها وان جاء بعدها مقدر كقولهم
نشيء بها الدهر ان تحب بقيةها كان بطل جلي ذات ان يفي مستم فالحذوف غير محتمل
الشان اي كان بطنها بطل جلي وقوله يما نوا فانا بوجه مقسم كان طيبة تقطوا
ان رات السلم برفع طيبة بجر ان تكون طيبة تقطوا اسمية وان تكون تقطوا
صفة طيبة واسم كان محذوف اي كانه طيبة ويرى ان كان طيبة بالطلب على اطلاق
كان ويرى بجرها على ان ان زيادة اي طيبة قوله ولكن هي عند الصيريين مفرقة
وقال الكوفيين مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف اليلة واصله لا كان
فقلت كسرة المصنوع الى الكاف وحذفت المصنوعة فلا تقيد ان ما بعدها ليس كما
قبلها بل هو مخالف له نقيضا واشياء وان تحقق مصمون ما بعدها ولا يجيء ان التكلف
مينا قالوا ومنه نقل الحركة الى التمر ك ولا اصل ملام التكبيل قوله متقاربين معنى ان
في النفي والاشياء والقصور المتقارب المعنى لا اللفظ فان اللفظ قد تكون معنى
جاء في ن يد لكن عمر الم غنى وقد لا يكون كقولهم تع ولما ركبهم كثيرا فاشتم الى قوله
ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يركبهم كثيرا وتقول ن يد حاضن لكن عمر لا يلزم
النضاد بينهما نقضا حقيقيا بل يكفي تايدهما بوجه ما قال تع وان ركب الله وانفضل
على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر مبنى مناسب للافضل بل
الا حق ان يشكر الفضل وشك كثير فاذا اخفقت الغيت ولا خفش ريس لها ان
اوعاها محققة ولا امرت به شاعرا ويحذر قولها ان عليها اشتددة ومحققة ويحذر

كونه الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى
وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست بانيه ولا استطيعه
وكذا سقى ان كان ما دل على انفضل قوله وليت للتيه قد يعني شرح قوله ولعل
للتريخ ومثله ليس بها فيها احد عشر لغة اشهرها لعل وعل وجالس بعين غير
مجمعة ولعن مما نزل وجاء ومن ومن يجعل الراء مقام اللام والان وان ولما بالبد
قال لعماد الله فضله عليكم شيء ان امكم شريم وقد بقل لعلت كرت وعقيل مجرون
بلعل مفتوحة اللام لا خيرة ومكسرة مكسرة اللام مفتوحة جنتها قال
فقلت ارجع لعزبي وارفع الصوت ففعل لعل الى الغوار منك قريب وهي مشكلة لا
جرها لعل مخففة بالحرف ورضها المشابهة لا فقال وكون حرف عاصلة عمل الحروف
ولا فقال في حاله واحدة مما لم يثبت وليت الحذف لا بدله من متعلق ولا متعلق ههنا
بلا ظاهر لا مقدما في مثل لولا اللفظة على القصر المحرر عند سبويه حارة لا تعلق
لعماد في البيت الذي اشتد ان روي بفتح اللام لا خيرة محتمل ان يقال اسم لعل
وهو صميز الشأن مقدرا وروي الغوار مجرور بلام مقدرة حذف لتوالي اللام
اي لعل لا في الغوار منك جراب قريب ويجوز ان يقال ثاني لاي لعل محذوف
واللام المفتوحة حارة للمظهر كما نقل من لا خفش انه سمع من العرب فتح لام لعل الدالة
على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمي وان مراد بكسر اللام تغيير
الشأن ايضا مقدرا مع حذف ثاني لاي لعل لا اجتماع لا مثال شمد غم ولا ولي في لام
لجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال لا اصل لما اي اشعث دعاء له فادغم تقينه في لام
لجر وهذه الرواية مقدرة فيما اشتد رصبة قال لعل الله يكفي عليها جوارح من
واشتد جوارحه واللام لا ولي في لعل زائدة عند الصربين اصلية عند الكوفيين
لان لا اصل عدم الصرب في الحروف بالزيادة اذ سبها على الحقيقة والصربية نظروا الى
كثرة الصرب فيها والتعلب بها وجاز الزيادة التاء فيها فان يجمع بها تم تفرق
عند الصرب بين التركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية
لانها ليست من اوزان كلامهم واملم ان حال الاسم واللين بعد دخول الحروف عليهما
كما هما قبل دخولها لكن يجب تأخير اللين ههنا لان يكون طرفا او جارا او مجرورا

فيحذف من سبطه بين هذه الحروف واسمايها عن ان في الدار من يدا فان كان الاسم
مع ذلك نكرة وجب تأخير عن ان لدينا ان لا كما في التبتا والخبر لا يحذف
اسمايها التي ليست بتأخير الشأن لا الشعر على قلة وصفت كقولك كنت
ضيبا عرفت قراي وان زمني غليظ الشافر فيمن روي بفتح زمني اي ولكنك زمني
ومن روي بنصيه فالحين محذوف اي ولكن زمني هكذا لا يعرف قراي ولما صيبر
الشأن فيحذف حذف في الشعر كثير كقولك ان من لام في بني بنت حسان البيت وذلك
لان اداة الشرط لا تقل فيها العوامل اللفظية المتقدمة وما في غير الشعر ففيه
حذف ولا مع جواز فليده لكن بشرط ان لا يلي الا حرف مقول مبع فلا تقول ان قام
ن يد بعينه انه قام وحل للتبديل عن بعض العرب ان بك مزيد ما جرد اي انه وتقول
ان في الدار يجلس لعلك وقال كان على امرئيته وجيئة اقام شعاع الشمس وطلع
البدن وانما جان حذف صميز الشأن من غير ضعف لبقاء نصيب وهو الجملة
ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التحجيم فقط فهو كالزائدة وجاء في الخبزان
من اشتد الناس هذا بايوم القينة المصورين وعند الكسائي من حيه زائدة عند
ابن كيسان الحرف في شله عزها صلة لفظا كالمكفوفة واذا علم اللين جاز حذفه مطلقا
كلام الاسم معرفة او نكرة والكوفيين بشرط ان لا يكون الاسم لكثرة ما جاء كذلك
عن قوله ان محذوف وان مر محذوف ان في السفر اذ امض املا اي ان لنا محلا في ذلك
ومر محلا في الاخرة وان في جبل السفر اذ امض الى الاخرة محلا اي مبقا ولا يرجع
الهلون في الاخرة وتقول ان سالا وان ولما زعمها ابداء اي ان لنا ذلك والعز
بشرط في جواز حذف اجارها تكبير ان كما قيل ان اعرايا قيل له ان الزبابة الفارة فقلا
ان الزبابة ان الفارة اي صاختلفان والرد على الذين صيبر ما روي ان المهاجرين قالوا يا
رسول الله ان لا نصار قد فضلونا وان وثا وفعلنا بنا فقال عليه السلام نعم نقرضون ذلك
فقالوا اي فقال عليه السلام ان ذلك اي ذلك كذلك ما روي من قوله من عبد العزير
لمن متاليه بقوله ان ذلك اي مصدق ثم ذكر المات حاشته فقال عمر لعل ذلك اي لعل
مطلوب حاصل وقال تع ان الذين كفروا يصدون عن سبيل الله اي هلكوا وقيل اللين
ويصدون والواو ان زيدا وقال الشاعر خلا ان جاس قريش نفضلوا على الناس

ان يكون كفايا كان حيزه بالنفس فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا
 راجعا الي كفايا وان مر في ب فعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله
 حيزه وشرك اسم كان وحيزه كفايا لم يشك لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق
 بكفايا اي مكفوفين بينه والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوي من
 نقي الماء وقيل شرك مرتقي اي مرتقي باسم وحيزه معطوف على اسم كان وحيزه
 اي حيزه كفايا اي كان حيزه كفايا وشرك مرتقي اي كفايا حذف الضم
 من قوله كما في قوله فلان واشت باليمامة وان يكون الماء على هذا الوجه مرتقا
 فاعل مرتقي اي مدام الماء ريان للحرف العاطفة الواو والفاء وشرك مرتقي واي
 ولم ولا ويل ولكن فلا اربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا يتبني فيها والفاء
 متبني بتيب وشرك مثلها بمهلة وحقي مثلها ومعطوفها جنس من متبوعه بغير
 قوة او ضعفا واو اما وام لاحد الشئيين بهما وام المنفصلة لا زممة لضمرة الاستفهام
 يليها احد السويين والآخر المنفصلة بعد ثبوت احد مما يطلب التبيين ومن ثم لم
 يجر امرات يدام عمران من ثم كان جوابها بالتبيين دون نعم اولا والمنفصلة كسبل
 والمنفصلة مثل انما لا يلام شام واساقيل العطف عليه لا زممت مع اما حارة مع او ويل
 ولكن لاحد مما معينا ولكن لا زممة للقي علم ان بعضهم عداي المفسرة منها وعند
 لا كثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفعول
 مجزاء في زيد بل عمرو وما حارة في زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل
 فلفظ مما قبلها وبدل الفلفظ بدل وما غير فيض واما معها ففصح مطروفي كلامهم
 لانها موصولة لتلك مثل هذا الفلفظ قوله للجمع مراد الجماعة بالجمع ههنا لان نكرة
 لاحد الشئيين او الاشياء كما كانت او اما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
 عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك حارة في زيد عمرو وعمر او ثم عمرو اي حصل
 الفعل او من كليهما محذوف حارة في زيد او عمرو واي حصل الفعل من احدهما دون الآخر
 قوله فالواو للجمع مطلقا اي يمتثل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد
 ان يكون حصل من زيد او لا وان يكون حصل من عمرو او لا فهذا ثلث احتمالات
 مقبلة لا دليل في الواو على شيء منها هذا ذهب جميع الصريين والكوفيين وقيل

وان لا كرم تشملا وقال ابن بعيش لم يأت خبر ان المحذوف من الاصل
 ويجوز ما قال والميدان عند مر في ان ذلك الطرف ايضا اي لك ذلك اقول لا محذور
 لا جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يعقد وما يستقيم به معنى الكلام ظرفا
 كان اولا وقد سدد مسددين واو الصلابة محذوف كل رجل وصيغته والمحال محذوف
 ان صري زيد افايا واما قوله ليت شعري فالشعر بمعنى الفظة مصدر من
 شعر شعرا كضربت اضراي فظنت قال سيبويه اصله ليت شعري حذوفا
 الماء في الاضافة كما في قوله هم هو ابو مذرهما فلعله لم يثبت عند مصدا
 لا بالهاء كالنقطة ولا فلا موجب لمعمل المصدا من باب الهبسة كالجلسة
 والركبة والقرم حذف الخبر في ليت شعري مرد فا باستفهام محذوف ليت شعري
 انا يتي ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب محذوف علمت
 ان زيد من ذلك لم مر اي ليت علي بابيالا عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال
 المم هذا الاستفهام قائم مقام ملين كالمحار والمحذور في ليتك في الدار وفيه نظر
 لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة لا استفهامية فهي من حيث
 الجنب مفعول شعري ومفعول المصدا لا يكون ذلك المصدا حتى يجزى عنه لا
 علمك بالشئ عزيز لك الشئ وقال ابن بعيش لا استفهام ما رسد الخبر كسجد
 اولا مشد حين الابتداء الذي بعد وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي
 هو مصدا بعد جميع ذبوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام في مقام
 الخبر ومقامه بعد بل هو خبر وجب حذفه بك سلامه لكثرة الاستقلال
 وقد يحذف الاستفهام مع العلم بحذوفا ليت شعري ساقراب اي عمرو وليت
 بقولها المحذوف اي ليت شعري اجتمع ام لا وسافر منادي وقد يجزى ههنا بشرط
 لا فاذة من نكرة مذكورة لا فاذكرنا في باب الابتداء ان التخصيص بين مشروط في
 الابتداء مع حصول الغاية وانما لم يجزى عن الابتداء المنكر بين موحدا
 يلحق الابتداء بالخبر وفي ذلك التقاطع اعرابهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان
 قال وان شفاء عبرة مرفقة على استد سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة
 بالعرفه قال نع فان حسيك الله كما قلت في باب كان اظني كان امك ام حارة ويجزى

بعضهم عن العزاء والكسائي وقلب والرهبي وابن درستق وبه قال بعض الفقهاء
 انها لترتيب دليل الجهر استعملها فيما يستعمل فيه الترتيب على الملأ بين
 زبد وعمر وبقابل وعمر وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله او جنة قدحت في
 حنا سها و قوله تع فاسجد ي و ان كمي وقوله نوت ونحا والاصل في الاستعمال الحقيقة
 ولو كان للترتيب لناقص قوله تع وادخلوا الباب سجدا وقوله لوطه قوله في موضع
 اخر وقوله لوطه وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع
 وتشارك لا سيما في فعل واحد على قلم زبد وعمر واي حصل منها القيام ومرة تجمع
 الفعلين فضا على اسم على قلم زبد وتعد اي حصل كلا الفعلين من زبد ومرة
 تجمع بين مصنفين للفعلين فضا على في المفعول على قلم زبد وتعد عمر وزبد
 قائم فان قلت او لم يقي بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مصنفين
 للفعلين ضا فائدة قلنا بل ولكن كان يحتمل احتمالا مرجحا ان يكون الكلام
 الاول غلطاً يحتمل حصول احد الامرين فالواو صار مضاعفاً في حصول الامرين معا
 يدة الواو في مثله كفاية لا في مثل قوله ما جاري زبد ولا عمر وما جاري فكانه
 مزاي في تعيد الض وان لم يعد الفاء في الزيادة واعلم انك اذا اتقيت نحو جاري
 زبد وعمر ومثله قلت ما جاري زبد وعمر وبلا قيد هو في الظاهر نفي
 لاحتمالات اى لم يجبالا في وقت واحد ولا مع الترتيب ولا كثرة لا يعطف
 على المنفي بالواو ولا بعد الواو الا على ما جاري ما جاري زبد ولا عمر وذلك لا
 الواو وان كانت في الظاهر للجمع الشامل على الاجتماع وقتى على الترتيب الا انه
 لما كان يستعمل كثير الاجتماع في وقت كما في المفعول معه وان الطرف مع العطف
 ايضا على كيف انت ونصته من زبد وكل رجل وضعته حيفان يكون من ذلك
 ما جاري زبد مع عمر فيكون قد افني الاجتماع في وقت لا ترتيب على احد هما على
 الاخر في بلا في اغلب هذا الترتيب وبما نال من الاحتمالات الثلاث وقد تراء
 فيما لا يحتمل الترتيب على كقوله تع ولا تستوي الحسنه ولا السيئة وقوله وما
 تستوي الاحياء ولا السموات وان اردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بدك
 القيد على ما جاري زبد وعمر وما جاري زبد ولا عمر تانيا او ما جاري زبد

تانيا وعمر ولا فيبقى بعد ان يقيد باحد الاحتمالات لاحتتمالات اخرى واملو
 كربت العامل فقلت ما جاري زبد وما جاري في عمر فهو عند سيبويه نفي للمجيبين
 المنقطع لحد ما من الاخر كان المخاطب ثم ان حصل على كل منهما لكن منقطعها من
 على الاخر فرقت بهذا الكلام ومعه وعند المازني من ايضا نفي لاحتمالات
 الثالث كما كان من دون نكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل
 المنفي كفاية مزياة لا بعد الواو وكث قوله والفاء تعيد للترتيب سواء كانت
 حرف عطف الا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدة ان ملا يستند العطف ليعني
 الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه ملا يستند المعطوف عليه له بلا مسئلة ولا
 دخلت على الصفات المتتالية والوصوف واحد فالترتيب ليس في ملا يستند
 لدلول عاملها بل في حصول تلك الصفات كقولك جاري زبد الاكل فالناظر الى ذلك
 ياكل فينام كقوله بالهف مزياة للحوادث الصابج فالعالم فالايضا يصح فيضم
 فيروى وان لم يكن الموصوف واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل موصوفها
 كما في الجواب على قولهم في صلوة الجماعة يقدم الاقران فالافقه فالافهم فجمرة فالاس
 فالاصح وان الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعد ما عقيب
 مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل على قام زبد فقد عمر وقد تعيد الفاء العاطفة
 للملح كون المذكور بعد ما كذا ما مرقا على ما قبلها في الذكر دلان مضمون ما عقيب مضمون
 ما قبلها في الزمان كقوله تع وادخلوا ابوابهم خالدين فيها قبل مشركي المتكبرين وقوله
 وان رثنا الارض لنقوم من الجنة حيث نشاء فنعم امر العالين فان ذكرهم الشيء او مدحه
 يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل الجمل على الجمل كقوله تع وادوي نوع رب فقال
 رب ان ابي الامة وتقول اجبت فقلت لييك وفلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال
 ومنه قوله تع وكم من قرية اهلكنا اهلها ما دنا من بيانها لا يبييت الساس تفصيل
 لاهلاك وتلقي الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج تقول العرب
 مطرنا ما بين مبالاة فالنعلية اى ال التعليية وبعضهم يقول ما مبالاة فالنعلية
 مجازف بين مع كونه مراد او يقيم المصانف اليه مقامه ويعرب اعرابه وهذا كما يقول
 بي الحسن ما بين قرب لا يقدما وما بين قرب فتقدم وما قرنا فقد ملأ على حذف ما

مح الفاء

ما لكونه موصولا فقل مطلقا بالذات فالتعليق وهو ليس بالناس فترافقنا
 احاطة من فقام وشغل قوله فقامت من ذكره من جيب ومثل البتات الفاضل
 سيجيء الى اي مناهل بين الدخول الى قولنا في المصنف الى القراءة فان قلت كيف هذا
 لا تقول خرجت الى بيديك من اذا الفعل لا يتعلق بخرجت بيجيء ولقد كاسر بلا عطف
 قلت يستعمل في هذا لا ما كان ويحق قولك اشتريت ما بين الموضع العادي الى داره
 الى دار من والى جوارحه عندنا وان تخفيف الدلالة الكلام عليه قال النافذة للمعدي
 ابوابا من اهل المدينة الى الجباب الصمان فالتشام اقامت به البردي ثم تذكرت مناهل
 بين الدخول فخرجتم ومكتمتا بين العرب الى اللوي الى شعب تسمى بهن ففهم قارا
 كثر ذلك مع حرف الجر يعني الى فخذ منه فاد المعطف الي هو بمعناه اولي بل هو واجب
 لا متناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون الجنب فقامت بين مناهل الدخول
 فضا من حول فضا من حول فضا من حول فضا من حول فضا من حول فضا من حول فضا من حول
 بالعبارة فالسند فالعلاء فيه لا فاذة الترتيب في الذكر لانه يذكرك في تعريف الا مكنة
 الاحض بعد الام فكان العليا موضع ربيع مشتمل على موضع منها السند وهو
 كقولك دارني بعباد والكرخ واذا نقيت قولك جاعني زيد ففهم فقلت ما جاعني
 ففهم ما جاعني ففهم فقلت ناف لتعقيب مجي لي زيد فيمكن ان يحصل الجحيان في جاعني
 وان يحصل مجي عن زيد هذا الذي ذكرنا كذا حكم فاد المعطف والي تعبير المعطف ايضا
 لا يخرج من معنى الترتيب وهو الي تسمى فاد السبية وتخص بالجميل وتدخل على ما هو
 مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه من جادك فاعطه ويد بها نحو زيد
 فاضل فاكرمه من جادك فان يصلح تقديره ان الشرط قبل العاد وجعل معنونه الكلام
 السابق شلها فالجيب في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد قال تع
 ام لهم ملكا السموات والارض وما بينهما فذرنا بقولنا في الا سباب وقوله تع خلقتهم من
 نار وخلقته من طين قال فخرج منها اي اذا كان عندك هذا الاكر فخرج قلا ربه
 فانظر في اي اذ كنت لعتني فانظري وقال فخلت من النظر اي اذا احتقت فانك
 من النظر اي وقد تكون فاد السبية بمعنى لام السببية وفي كذا اذا كان سائلا سببا
 لما قبله كقولنا تع فخرج منها فانك رجم وقوله اكرم زيد فانه فاضل فخذ يدعمل على ما

الشرط في الجنب كما ان لا ولي دخلت على ما هو الخاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاد
 فاكرمه ونفكس فتقول اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا شافي بين السببية والعاطفة
 فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة على جملة نحو يقوم زيد فيفصب عركم يلا من
 المعطف ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يولي في الكلام بفا موقعا موقعا فاد السبية
 وليت بهما بل يولي فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة فاذة
 الشرط كما تقدم في الطرف المبنية وتلحق مزايده في غير الموضع المذكور نحو زيد
 فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت ففهم ذلك فاجري ثم اعلم ان افادة العاد
 بالترتيب بلا معلقة لا ينافيها كون الثاني المترب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان
 اول جزائه مستغيبا لما تقدم كقولنا تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء فيصيح الارض
 محضرة فان احضرت الارض بنيددي بعد تن ول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي
 بالعاد نظرا الى انه لا فضل بين تن ول المطر وابتدا الاحضار ولو قبل مثلا ثم نضج الارض
 محضرة نظر الى تمام الاحضار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة
 علقة نظر الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مصفحة فخلقنا
 المصفحة فذا ما تكسرت العظام لها نظر الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشاء خلقا اخر اي
 نظر الى تمام الطور الاخير واما استبعاد مرتبة هذا الطور الذي كما قال الانشاء
 من الاطوار المتقدمه قوله وثم مثلها بهلة اي مثل العاد في الترتيب لا انها
 تختص بالمهلة والتلحق ومن ثم قال سيوسي في مررت بزيد ثم عرس ولان المراد
 حر وراه ولا يكون الا عاطفة ولا يكون للسببية اذ لا تراخي للسبب عن السبب
 الزام ولا يعطف المفصل على الجمل كالعاد وقد جي ثم في الجمل خاصة لا استبعاد
 معنونه ما بعد ما من معنونه ما قبله من عدم مناسبة له كما ذكرنا في قوله تع ثم
 انشاء خلقا اخر وكقوله وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
 فالاشراك مجالي السموات والارض مستبعد عن مناسب وهذا الجنب فيع الترا
 ورجاء وكذا في قوله فاستقرها ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي انقطاع
 العبد اليه بالكلية وبين طلبه المغفرة توبابعيدا وقد جي ثم لمجد الترتيب في
 الذكر والتدريج في دمج الامر فقاء وكذا ما هو الاولي ثم لا ولي من دونه اعتبار

جش

التواخي والعبد بين تلك الدج ولا في الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون
قبله في قوله ان من سادتم سادوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب دج
معالي المدح فابتداء بزيادة نفسه ثم بزيادة ابيه ثم بزيادة جده لان سيادة
الاول بزيادة الخدم وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا
كالغناء في بلش مشي المتكبر كما ذكرنا وقد تكون ثم والغناء لجر التدح في الاثر
وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا نكر الاول بلفظه نحو يا الله
فانه ويا الله ثم والله وقوله ثم ويا ادرك ما يوم الدين ثم ويا ادرك ما يوم الدين
وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله ثم فاليوم من جمعهم ثم الله
شهيدي ثم يحازيم جاعلي لانه كان شهيدا على ما يعلمون فاقام العلة مقام العلم
وقوله ثم واني لغفار لمن تاب واسر وعمل صالحا ثم اهتدي ثم بقي على ذلك لانه
من التوبة والايان والعمل الصالح كما قيل في هذه الصراط المستقيم اي ابقنا عليه
فاستعمل ثم اما نظر الى ثلث البقاء واستبعاد للثانية البقاء عليها من مرتبة ابتداءها
لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انتاه خلفا اخر من الوجوه
وقد تدخل ههنا الاستعمال المعينة لانه نكار عليها على او العطف كقوله ولقد
انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا العاصيون او كما عاهدوا عهدا
الاية فقوله وكما عطف على اعتدائنا والمهنة لانه نكار وقد يكون الاستعمال للترتيب
او التقرير اذا دخلت ههنا على جملة منفية كقوله ثم لولا اوتي مثل ما اوتي موسى
او لم يكن بها على قالوا لولا اوتي وكذا يدخل على فاء العطف لانه نكار كقوله ثم ومنهم من
يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع عطف على منهم يستمعون اي بعضهم
يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ظنوا
اليك افانت تسمع اي يسمعون وتكون المهنة للترتيب او التقرير اذا دخلت على النفي وقد
تدخل على فاء السببية كقوله ثم من الذين يراهم يايتكم بغير الله افلا تسمعون اي اذا كان
كذا فلم لا تسمعون فالغناء للسببية والمهنة للترتيب او التقرير وكذا تدخل ههنا
لانه نكار على ثم المعينة للاستبعاد كقوله ثم ماذا يستقبل منه المجرمون ثم اذا وقع
استتم بل لا يمان بالشيء مستبعد من استبعاد الاستهزاء وهذه الحروف ليست

بإضافة على معطوف مقدم كما في الكثاف ولو كانت كما ذكر هناك لما زو قوما
في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجز الا مسنيا على كلام
متقدم وهذه الحروف الثلاثة تجي عند الاخفش زيادة والبصريون يرون
فيما يقبل الثاني بل صيئة للحرف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تع فلما اسما وثله
للجبيين واديناها قال البصريون حباب لما حذف اي وثله للجبيين واديناها كان ههنا
مالا يوصف من الطافة تع وكذا قوله فلما اجرا سلخا لمي البيت واما قوله ولما
راوا الرحمن ان ليس فيهم مرسيد ولا فاه لغاه عن العذوب وصب عليهم نقاب اخيه
وايل فكانا عليهم مثل راعية البكر فالعينة غضب عليهم وصب مجذفت المعطف
عليه وكذا قوله فان ذلك يا كيدشة لم يكن الا كلمة حال مجيال اي فاذا المالك
وذلك الامام واما الغناء ففي قوله راين اذا ما شئت على هوي فثم اذا اصبحت اصحبت
غاديا فقبل بل الزايد ثم حرمة التصدر والجار الاخفش زيد فوجد وزيد فقام
قياسا على زيادة الغناء مستدلا بقوله الشاعر وقائلة حوران فانك فتاتهم واكوت
لجبيين خلوا كما هي واما الغناء في قوله لباخر اشه اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم
الضيق زيادة عند البصريين دون الكوفية كما مر في بابهم واما ثم فقال الاخفش
هي زيادة في قوله تع حتى اذا عاقت عليهم الا من سبل حيت وصاقت عليهم
انفسهم وظنوا ان السلب من الله اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف
المعطوف عليه اي الصم لا فائدة ثم تاب عليهم وما جاز من مثله فان اسكن ههنا
هنا ولي كذا فليعلم بزيادة الحروف فانشأ ابو زيد لزيادة ام قوله الزاجر يا درهم
ما كان شئني وقصا بل قد يكون شئني من قصا قوله وجيت مثلها اي مثل شئني في الترتيب
والههنا قال الجزولي المهلة في حجة اقل منها في شئني من سطة بين الغناء التي لا
مهلة فيها وبين ثم المعينة للمهلة والذي يري ان حجة لا مهلة فيها بل حجة الغناء
تفيدان المعطوف هو الجز الغائب ما في القوة او الضعف على جابر اجزاء المعطوف
عليه وقد يكون نقل العقل العامل في المعطوف والمعطوف عليه ببا بعد حجة
سبق من نقله بالاجزاء الاخر كقوله في الله كل اب لي حجة ادم وقد يكون في
انتاء نقله تلك الاجزاء من مات الناس حجة لا بنياء فالمقصود ان الترتيب

الخا برجي غير معتبر فيها المصلحة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها وذهابا
 لا ضعف الى الاقرب كما في مات الناس حتى لا يبيد او من اقرب الى الاضعف كما في
 قدم الحاج حتى المشاة قوله واما ما ولم لاحد من منهما علم ان الا حرف الثلاثة
 لاحد لا من من او لا من واما ما العاطف سواء في المعنى لا في شيى واحد وهو ان
 ونحوي بمعنى لا ولا ونحوي او ايضا لا ضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعد هاللا
 للمصل فلا تكون حرف عطف بل حرف استئناف واذا كانت حرف عطف فقد
 نقطف المفرد على المفرد نحو جاء زيد وعمر وقد نقطف الجملة على ما بالاقمت
 او فقدت وتقول لا استئناف انا اخرج اليوم ثم بيد والى الاقامة فتقول او اقيم
 على حال وهو في هذه الصورة محتمل للعطف فتكون على ذلك التقدير متر وداين
 للزوج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رهاق الصبي في صورتها
 اوانت في العين اطلع فلا يحتمل العطف ولا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل
 قرن الشمس كما هو حق العطف وكذا في قوله مائة الف الذين يدعون اى بل يزيد
 وانما جاء الاضراب بل في كلامه تع لانه اخبر عنهم باهم مائة الف بناء على مجزئ
 الناس من غير تحقيق مع كونه تع عالما بعدد هم وبانهم ين يدون ثم اخذ تع في الحق
 مصريا عما ينطق فيه عزم بناء منهم على ظاهر الخبر راى رسلناه الى جماعة يخرجهم الناس
 مائة الف وهم كانوا ازيد من على ذلك وكذا قوله تع كلهم البصر او هو اقرب وقالوا لا
 واذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معيان
 التحبير ولا باحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تقر به بعينه والابهام
 اذا عرفت بعينه وتقصدا ان تبين الامر على الخطاب فاذا قلت جاءني زيد وعمر
 ولم تعرف لهما منهما فاشك واذا عرفت وتقصدا بهما الامر على السامع دون
 لابهام كقوله وعلنا لاس نزيعة او مصرا والظاهر انه كان يعرف انهما
 قال تع انا هاهنا ليل او هاهنا التفصيل اذ لم تشك ولم تقصد لابهام على السامع
 كقولك هذا اما ان يكون هو من او من انا اذا قصدت الاستدلال به هو لا غير
 او على انه لا هذا ولا ذلك واما في الامر فان حصل للمسامر بالجميع بين الفضلين
 فضيلة وشرف في الغالب فهي للاخيه على تقلم الفقه او الحق وخالس المسر ان

سبزون ولا في التحبير نحو ضرب زيد او عمر او الفرق بينهما لا باحة نحو زيد
 للجمع بين الفضلين ولا فقرار على احدهما وفي التحبير تجزم احدهما ولا يجوز
 للجمع هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في حق تقلم اما الحق او
 الفقه لم يفهم من اما وان بل ليست الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استقيدت
 للافادة مساقيل العاطف وسابعدا معالان تقلم العلم حين وزيادة للذين
 خير فلدلالة او واما في الاباحة والتحبير طاشك والابهام والتفصيل على معنى حد
 الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تفرض في الكلام لاس قبل او واما
 قبل اشياء اخر فاشك من قبل حمل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام و
 التفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل بفضيلة
 والتحبير من حيث لا يحصل بذلك واما في سائر اقسام الطلب فلا يعرض فيه شيء
 من المذكورة في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمر واما اليقين على لبي في من ما او
 حارا فالظاهر فيه للجمع اذ من غالب العادات ان من يتبين احدهما لا يتكلم فيهما
 معا واما التحقير على تقلم الفقه او الحق وهاهنا ضرب زيد وعمر او الفرض
 لا تقلم الحق او الفقه ولا تضرب زيد وعمر اذ الامر في احتمال الاباحة
 والتحبير عيب القرينة والكثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع
 استعمالها بمعنى الراى قال كاسيان ان لا يبرهن انهما او يبرهن بها وافترقت
 السوج فان سبان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال سبان كسر رقيقة او كسر
 عظيم من مقامه واذا انقبت الخبر نحو رايت زيدا وعمر فان اردت نفي رويتها
 معا قلت ما رايت واحدا منهما وما رايت احدهما وما رايت زيدا وعمر وان اردت
 نفي روية احدهما لرب بينهما فان تقييد عندك ذلك ولو بعد وقصدت نفيه للتحقق
 سميت ما رايت زيدا او ما رايت عمر وان لم يتبين عندك او تقييد لكن قصدت لابهام
 قلت ما رايت زيدا وعمر فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا انقبت الامر
 وهو الهى كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمر لا تضرب زيد او عمر فالقياس يقتضي
 ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدا
 ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي والابن للذين ثبت

والمنفي في رايته زيدا او عمرا او ماريته زيدا او عمرا قلت لا يبقى من قس في اصل
الوضع الا اذا كان المصدق اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب اذا زيدا او عمرا
او خالدا فالجواب اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا تضرب زيدا او
عمرا او خالدا فالجواب لا تضرب احدهم ولا تضرب الباقيين وكذا في اللبن نحو رايته
زيدا او عمرا او خالدا او ماريته زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو متعين
اصل الوضع ثم بعد ذلك جري عادتهم ان اذا استعمل لفظ احدا وما يوردي معناه في الاصل
ثبات فعنه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فعنه العموم في الاغلب في
يحيى ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرا بالواحد
واحد من زيدا وعمرا وكذا ما يوردي معني الواحد نحو رايته رجلا مهنما او رايته زيدا
او عمرا فان كلا من اللفاظ الثلاثة يفيد انك رايته واحدا منهما فقط واذا قلت في غير
الموجب ماريته واحدا مهنما ولقيت الاخر لكن لا يظهر ولا غلب في الاستعمال ان
يكون المراد ما لقيت واحدا مهنما فكيف في الواحد المراد في روية كليهما وانما كان
كذلك لان الاصل عدم فاذا قلت لقيت زيدا او واحدا او ما يوردي معناه نحو لقيت زيدا
او عمرا فقد خرجت واحدا مهنما لكان اصله اي عدم الروية فيبقى الاخر على اصله
غير مرئي واما اذا لقيت ما قلت واحدا مهنما او ما يوردي معناه وهو ما لقيت زيدا
او عمرا ولا اصل عدم الروية ولم يصح فيه الا بعدم روية واحدا مهنما فبقاء الاخر
على اصله من عدم الروية اولى فيكون نفي المطلق الروية فان قلت فاذا كان الاصل
عدم الروية كان عليك ان لا تافني بنفسك لا واحد ولا اكثر حين تحثي فيهم ^طالحا
ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفينا ان تقول ما لقيت من حبس الرجال
فما دعت الى تعيين نفي الروية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اي
عدم الروية بغيره على حاله ولم ينتف بتعلقها باقل ما يكون اي الواحد فكيف مبالغا
فاذا تقر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب
في لكان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما بينه
فان قصدت التخصيص على العموم فبما لقيت رجلا او ما لقيت من رجل ومن احد
واذا قلت ما لقيت رجلا او رجلا فالجواب ما لقيت شيئا واحدا من هذا الجنس وماذا

جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتمل ان لا تستغرق وغيره معها يصيب الاول في
استغراقه لجميع مثليات هذا الجنس والثاني في الاستغراقه لجميع جماعاته فظهر
ان معني ماريته زيدا او عمرا ماريته زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معني لا تضرب زيدا
او عمرا ويجعل لهما لا مخرج الا لا تضرب مهنما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال
بمثل القرينة التي في قوله لا قطع مهنما انك تقول لا لا يجوز ان يزيد لا قطع ولحد منها
واطع الاخر لقرينة الاسم والكفر فلفظة او في جميع الا مثله موجه كانت او مغبطة
لاحد الشيين او الاشياء ثم معني الوحدة في غير الموجب تفيد العموم فلم يخرج او مع
القطع بالجمع بلا انتهاء في لا قطع مهنما انك تقول ان معني الوحدة التي هي موضع علة و
الله اعلم واما ما في معني او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه ما لا
يدان يكون مصداقا لما اخري نحو جامع في امان يدا واما امر في فبني الكلام مع اما على
احد الشيين او الاشياء لتقدم اما الدال على هذا المعني واما مع او فان تقدم اما على
المعطوف عليه نحو جامع في امان يدا واما الكلام معني على ذلك وان لم تقدم حازان
يعرض المستكلم معني احد الشيين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيدا قاطعا
بقيا ثم يعرض الشك او تقصد الا بهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او
مهنما من اول الامر وان لم يات بحرف دلالة عليه كما تقول مثلا جامع في القوم رانت عازم
من اول الامر على الاستثناء بقى لك الا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم
اما اخري داخلية على المعطوف عليه بخلاف راقته يعني فيه تقدم لم يرد حادته
غير مسبوقة واما اخري في الشعر كنها فقد رجلا على الكثير الشايع من استعمالها انشد
الفرقة فلم يدار قد تقام عهدا واما باموات الم خيالها اي ايا يدا او اما باموات وقد
يختلف الثانية لا قال فاما ان تكون اخري في قاعف منك غنى من شيبني والافا طر حجة
واخذني عدو تقيك وتعتني ويلزم الثانية الوان ربا ترديلا واولي هذا ما هذا
ان ذلك قال يا ليتما اما عالت معانها الى الجنة اما على فاروي ويا ايا الجنة وهي لغة
في اما قالوا ان اما لا تستعمل في البني وكي قطرب فتح همة اما العاطفة وهي عسة
سيبويه مركبة من ان وما يدا يل حذف ما للصيغة قال سقته الرها عد من صيف
وان من حريف فلن يعيد ما فانك الشاع حذف اسلا ولي حذف ما من الثانية

وقال ولقد كنتك نفسك فأكذبها فان جرمها وان اجمال صبر قال التقدير اما
تخرج جرمها ولا يمنع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما ينبغي من كونها
بمعنى رها وقال غير هو مفرد غير مركب اذ افراد اصل في الحروف وقال النبيين
بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان جرمها منع ابو علي وعبد القاهر
كن بها عاطفة لان الاول داخل على ما ليس يعطوف على شيء والثانية مقترية
بما العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كخارجي او
العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدية هو معنى ما الصدريه والا ولي ناصبة
للمصارع دون الثانية وقال لا مدلية اما الاولى مع الثانية حرف عطف فقد
تبينها على ان الامر ينبغي على الشك والواو جامعة عاطفة لا ما الثانية على الاولى
يصير الحرف واحد ثم يعطفان معاً ما بعد الثانية في ما بعد الاولى وهذا اذا
ما رز من وجوه لان تقدم من بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض
العاطف على بعضه وعطف الحرف غير موجود فلحق الواو هي العاطفة واما بقية
لاحد الشيين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما على جنة اما الى ان مقدرة قوله
وام المنفصلة لانزلة لمترو الاستفهام اعلم ان ام على من ياب منفصلة ومنفصلة
فالمفصلة تختص بثلاثة اشياء منفصلة ومنفصلة فالمفصلة تختص بثلاثة اشياء
احدها تقدم المترو اما لا استفهام نحو ان يد عندك ام عمرو او للمنتوية نحو واد
عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد عي شرح مترو التشوية وهذه الفرق
قد تكون مقدرة قبل ام المنفصلة في الشعر في نحو قوله لعمري ما ادري وان كنت داريا
سبع مريم الجوارم بثمان وقال لعمري ما ادري وان كنت داريا شبيب ابن سهم ام
شبيب ابن منفر وقال كذبتك عينك ام رابت بواط غلس لظلام من الرباب جيا
وليس بكثير وربما عي هل قبل المنفصلة على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو
وانما الرابت المترو في الاغلب دون هل لان ام المنفصلة لان متلجبة الاستفهام وضا
وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها يعني اي الشيين فتاكت مترو الاستفهام
التي هي ايضا عريضة في باب الاستفهام التي هي ايضا عريضة في باب الاستفهام واما انما
حتى كان تاما يعني اي واما هل فانها جلية في معنى الاستفهام اذ اصلها قد عي قوله

هل ان على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام
استفهام ما بهل او الهنزة لا يقع بعد غيرها من افعال الاستفهام اذ كان الاستفهام
بام من اعم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي حكم المنسوب اليه لان اسماء
لا استفهام اذ استقيم بها في الجميع فتعني عن كل استفهام بعدها فلا نقول من عندك
ام عندك صر ولا يعني قوله ام عندك عمرو مستفاد من قوله من عندك فان لم
يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء عن من عندك ام عندك من حمار وبن زيد ام
عندك عمرو ان في الحكم المنسوب اليها من من عندك ام عندك عمرو من نظير بام من
تشم حازر وقوعها بعدها وثانيها ان يعيان يستفهم بوا من شيين او اشياء ثابت
احدها او بعد ما عند المتكلم بطلب التبيين لا تفامع الهنزة يعني اي ويستفهم بام
عن التبيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان الجميع
يعني اي نحو يا به التبيين واما في المنقطعة فلا يثبت احدا من عند المتكلم بل ما قبل
ما بعدها على كلا من لانها من باب عن الكلام الاول وشرع من استفهام متقدم
هي اذن يعني بل التي تلي على ان الاول وقع عطفا في نحو قولهم انما لا بل ام شاء او يعني
بل التي تكون للا نقال من كلام الخ لا التدرج ذلك الغلط كما في قوله تع ام يقولون افتريه
وقوله ام اتخذ مما يخلق نبات وفيها مع يعني بل يعني الهنزة لا استفهام في نحو انما لا بل
ام شاء او الهنزة لا كارية في نحو ام يقولون افتريه وقد عي يعني بل وحده كقول تع
ام اتخير من هذا الذي هو مذهب اذ لا يعني للا استفهام مهنا وكذا اذا حذرت
بعدها اداة الاستفهام كقول تع ام هل تشق الظلمات والنور وقولهم من هذا الذي
هو جندكم وقوله ام كيف نفع ما تقضي للعروق بر ببيان انفاذا ما مضى بالليس ولا
هل كون ما بعد ام ما قبلها على كلا من سميت منفصلة وسميت الاولى منفصلة بكونها
مع الهنزة التي قبلها كما في جواب المنقطعة لا او قسم لانه استفهام متناقض
اشبهها المفرد بالجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها بالجملة طاهرة الجزئين نحو ان
عندك ام عندك عمرو او مقدرا احد ما عي انما لا بل ام شاء قاله ارسلا لا يجوز عند
جزءي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام للا تلبس بالمنفصلة ويحذف في الخبر اذ لا
يلتص ان اول اذ كان لا استفهام المقدم بغير الهنزة لم تلبس بالمنفصلة ثم اعلم انه اذا ان

المتصلة مفرد فالاولى ان يلي المتصلة قبلها مثل ما وليا سوا النكون ام مع المتصلة
تتاويلاي والمفرد ان بعد جمائنا ويل اي والمفرد ان بعدهما تتاويلا الصان اليه
فحقا زيد عندك ام عرس ويحييه ايها عندك وفي السوق زيدام في الدار اي في اي
المواضعين هو ويجوز المحافظة بين ما وليا معا اي عندك زيدام عرس وزيد عندك
ام في الدار والقيمتان زيدام عرسا كما قال السيوطي لكن المعادلة احسن و
او وليت ام والمتصلة جبلتان مشتركتان في الخبرين فان كانتا فعليتين مشتركتين
في الفاعل على اقتناء قدت واثام زيدام انبته هي متصلة ويجوز مع عدم التانيث
بين معبتي الفعلين ان تكون منقطعة عن اقام زيدام تكلم وان كانتا فعليتين متا
ويقي النظم مشتركين في الفعل اقام زيدام قام عرسا واسمينيين مشتركين في خبر
عني ان زيد قائم ام هو قاعد وان يدا عني ام عرس وهو فالاولى ان في الصور الثلاث منقطعة
لانك كنت قادر انما على الاكتفاء بمفرد مناهل قدت الاتصال والمفرد اول على كونها
متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال
قلت في الاول ان زيد قام ام عرس وفي الاخيرتين اقام زيد قائم ام قاعد وان يدا عني ام
عرس بعد ذلك اللمبطين مع القدرة على المردف دليل الاتصال وما في الفعلين
المشتركين في الفاعل فلا تغد على الاكتفاء بمفرد مناهل لان كل فعل لا بد له من
فاعل واما ان جئت بعد الملمبطين غير مشتركين في خبر عني ان زيد قائم ام عرس
قاعد واثام زيدام قاعد عرس واثام زيدام قد عرس وكذا ضرب زيدام قاعد
خالل لان المشترك فيه فيه فضلة لاجز جملة فالمتأخرين على انها منفصلة لا غير
والهم والاولى جواز الامرين فاذا كانت متصلة فالجواب في هذين الامرين كان و
ليس ما ذهب اليه بجيد بل ان وقع الاختلاف بين الملمبطين اما يكون احدهما
اسمية والاخرى فعلية والاخرى فعلية على اقام زيدام عرس قاعدان يتقدم خبر
احد على الاخرين وتأخر خبر الاخرى عني اقام عرس فالظاهر فيها الاتصال ما قبله
سواء عليكم او من توم ام انتم صامتون فإنا اختلا ف الملمبطين مع انها متصلة لا
منهم من لا يناس بالمنقطعة لان السقوية لا يبيح فيها المنقطعة مع هذا ان كان بعد
ام مفرد لفظا وتقديره هي متصلة قول واحد وقبلها المتصلة في الاصل لفظا وتقدير

وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها متصلة هي منقطعة وان كان قبلها متصلة
فتبرت النسبة عن المنقطعة باذكريت كذا لان وقال سيوطي ام في قولك ان زيد عندك
ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عندك فاستقيم نعم او كره مثل ذلك الظن في انه
ليس عندك فقال ام لا وانما عداها منقطعة لانه لو كانت على قوله ان زيد عندك لعلم
المخاطب انه يريد ام عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لفظك ام لا فائدة مجدة
وهو تغيير طر كونه عندك الى ان ليس عندك وهذا معنى لا نقطاع ولا انراب
واما متصلة السقوية وام السقوية فهما اللتان تليان قولهم لا ابالي ومفسر فانه
عني قولك سواء على اقتت ام قدت ولا ابالي اقام ام قدت فعند الحاجة قدت كذا قدت
ام قدت جبلتان في تقدير مفرد عرسا على الاخرين او العطف اي سواء
على قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك معطوف عليه وسواء مقدم
وقد اجازنا ايضا ابو علي ان يكون سواء مبتدا واقتناء قدت خبرا لكونها في الظاهر
ضليان قال ابن علي انما جعل الفعلان مع الطرفين في تاوريل اسمين بينهما وان العطف
لان ما بعد متصلة لا استقام وما بعد عليه مستويان في علم المستقيم لانك انما تقبل
اقتت ام قدت اذا استويي عندك قيام المخاطب وقعوده فطلب بهذا السؤال التبيين
فلما كان الكلام استقاما عن المستويين اقيم متصلة لا استقام وعدا يلتمس مع ما بعد
مقام المستويين وما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص
في انا افضل كذا ايها الرجل الجامع لا اختصاص فكل من ادري مختص ولا ينعكس وكل استقام بام
المتصلة السقوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سوا في مثل حنب مبتدا محذوف
تقدير الامران سواء سوا لا يثنى ولا يجمع وكان في الاصل مصدر وقد حكى ابو حاتم
تشبيته وجمعه وروى ابو علي قولك اقتت ام قدت يعني ان اقتت او قدت و
والاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جز او الشرط اي قتت او قدت فالامر
ان سواء على لا شك في نقص الفعل بعد سواء وما ابالي معبتي الشرط ولذلك استجنى
لا خفش على ما حكى ابن علي عنه في الجملة ان تقع بعدها لا ابتداء عن سواء على ما ابالي
ورهم مالك ام ديار الاوي الى افاده الملبطين في مثل معبتي السقوية وما ذكره لا نقص
معبتي الشرط وما قولك سواء عليهم ادع توم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والكلام

لم يجوز من وقوع الائمة موقع الفعلية قوله تع هل لكم مما ملكتم اياكم من
 شراكم فيما رقتكم فانتهم فيه سواء اي فتنتوا والتقدم الاستفهام الدال عليه
 ومن ذلك قوله ليرى الماد خلق شي كنك كالفصان بالماد اعتصامي وكذلك
 استعجب لا خفش وقوع المضارع بعد ما يجوز سواد على ما تقدم امر تقعد لكون افادة التام
 معنى لا استقبال اول على اربعة معنى الشرط فيه قال ابو علي وما بدله على ما قاله ^{خفش}
 ان ما جاء في التنزيل من هذا الجوز جاء على مثال المضي قال تع سواد علينا اجر عنا اصبنا
 وسوا عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفهم وسوا عليهم ما اذا رزقهم لم تستدبرهم
 وقال سوا عليك اليوم انصاعت الذي عجزوا ام عجزك السيف ذابح وقال ما ابالي انت
 بالجزء تيسر ام لماني بظهور عيب لئيم وما قوله فانك لا تتالي بعد قوله اظني ان الملك ام
 حمار فقد مر في باب كان ان تقديري كان ظني كان الملك عجز وان لحد من التكرار
 استجارت وانما افادة المنع فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المنع من
 وقوعه المحمول في الاغلب فلا يقال ان غرت الشمس وكذا تعرف الاستفهام يستعمل
 فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها في حيث عن معنى الاستفهام وكذا ام
 جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لا تماثلها في افادة احد الشئيين
 او الاشياء فيعني سواد على اقتت ام قعدت ان اقتت او قعدت ويرشد الى ان
 سواد مسدود بالشرط لا خبر مقدم ان معنى سواد اقتت ام قعدت ولا ابالي اقتت
 ام قعدت في الحقيقة ولحد ولا ابالي ليس جازا المتبدل بل المعنى ان اقتت فلا ابالي بهما
 وقوله ابن سينا بيان عند يان بر وان فجزها اذ ليس يحري على مثالهم فلم يقري
 ذلك ولم يكن الاشتهاد بمقتضى صياها وما يجوز المنع وام او المنع بعد باب وترتب
 وعلمت عن ما اري ان يري عندك ام عجز ولا اعلم ان يري عندك ام عجز فليس
 من هذا الباب الا معنى للشرط فيه كما في الذي عن فيه وان قصدت معنى
 التشرية في الشرط في غير لفظي سواد وما ابالي فالغالب القويج باري موضع ام
 بلا منزع استفهام قبلها معنى لا صرته قام او فقد فالعني ذلك المعنى والتقدير
 ذاك التقدير اذ القصود ان قام او فقد فلا صرته اي قيامه وقعوده مستويان
 من حيث لا ينبغي احد ما من صرته وعجب تكرر الشرط سواء كان مع او مع ام لا

التشرية في الشرط بين شئيين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام لا صرته قام وانما غلب
 في سواد وما ابالي المنع وام انه لا معنى للاستفهام ههنا بل للمراد الشرط لان بين
 لفظي سواد ولا ابالي وبين معنى المنع وام المتصلة بجامعا ومناسبة وهو التسوية
 فهي التي جوزت الايتان بهما بعد اللفظين يجوز بد المنع وام عن معنى الاستفهام
 وجعلها بمعنى ان وان كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي اثنان با وجوز من
 المنع عن سواد على اقتت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط
 قال ولست ابالي بعدال مطرف حرق النيايا اكثر او قلت قال ابو علي لا يجوز
 ان بعد سواد فلا يقال سواد على قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواد على
 احدهما ولا يجوز في ذلك ويرد عليه ان مع امر ايضا العدا الشئيين او الاشياء فيكون معنى
 سواد على اقتت ام قعدت سواد على انهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين لا يجوز
 اي من الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الزمة ذلك في او وفي ام لانه جعل
 سواد خبرا مقدما ما بعدك متبدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواد خبر متبدا محذوف
 ساد مسدود بالشرط وجوز التحليل في عين سواد ولا ابالي ان يجري مجراهما في ذكره
 ام والمنع عن لا صرته اقام ام قعد مستللا بصحة قوله لا صرته اي ذلك كان
 وهو بمعنى اقام فقد وليس ما قال يعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهرا
 اي قيامه وقعوده مستويان عند ي لا ينبغي احدهما من صرته كما تقدم ذكره
 قال اذا ما انتهى علمي تاهيت بعد اطلال فاملي ام تاهي فقص اروي ام تاهي فالمنع
 في اطلال ليست باستفهامية بل اطلال ماض من الاطالة وروي ام تاهي فالمنع
 استفهامية بل اطلال من الاطالة وروي ام تاهي فالمنع استفهامية وطلال ماض
 من الطول ولا يجوز بالمنع قبل او فلا تقول لا ابالي اقتت او قعدت ولا صرته اقام
 او قعد لانك انما جئت بالمنع مع ام وان لم يكن بينهما من معنى التسوية المطلوبة
 ههنا وليس في المنع مع او معنى التسوية وقولك لا فعلته كائنا ما كان كائنا فيهما
 حال من المفعول ومن وما في محل الضم على انهما حين ان كائنا وهما موصوفان
 والضمير يلزم اليهما من الصفة محذوف اي كانه وفي كائنا كان ضمير يلزم الذي
 للحال اي كائنا كان ضمير يلزم الذي للحال اي كائنا اي شئيه كما قال المص كل موضع قد

الجملتان اي المعطوفه احد هما على الاخرى بالحال فاعرف ان صفة بالحال فاعرف ان صفة
 قام او فاعرف ان صفة قايما او كان قاعدا وان قد والكلام بالسقبة من غير استنهام
 قام معنى ما بالي اذنت هذا كلامه والقياس ان يطالبه باختصاص معنى بالاليتدوا
 وقد ذكرنا ان كل موضع فيه او يخرج فيه لم وبالعكس ما علم ان الفرق بين وام المتصلة
 في الاستنهام ان معنى قولنا زيد اريت او عساه احد مما اريت لا ونعم وقولك ازيد
 اريت ام عساه اريت وجوابه بالقياس كما تقول زيد او تقول عساه السوال بالوا
 يمكن ان يكون بعد السوال بام لانك في ام عالم بوجه احدهما عند فكيف تتلذذ ما تعلم
 وتقول ازيد افضل ام عمر واي افضل من الاخر ففيه ذكر الفعل معنى ولو قلت افضل من الاخر
 ففيه ذكر المفعول معنى ولو قلت ازيد افضل من عمر ولم يكن الا اذا كان المفعول
 معالما لطب لذي المعنى احدهما افضل من ذلك انما يكون اذا قال لك مثلك شخص عندي
 رجل افضل من بكرتم حضر زيد وعمر وتقول ازيد عمر افضل احدهما افضل من
 بكر وحيث اشكل عليك الامر في ام المتصلة في الاستنهام فقد او باحد ما وام
 بايها فنقول الحسن والحسين افضل ام ابن المنية والمراد احدهما افضل ام ابن المنية
 افضل من احدهما والمعنى ايها افضل من احدهما واس المنية والجواب احدهما قولنا
 ثم لم يكن رايك زيدا ام عساه اي لانه لا يليهما المستويان اذا احدهما افضل والاخر سم
 وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا لا يجوز حس الا ان معنى زيدا اريت ام عساه
 احسن واولي قوله ومن ثم كان جوابها بالقياس اي لو كان الطلب القياسي ولا
 ويل ولكن احدهما معينا ولكن لا نزعة للنفي اعلم ان لافي الحكم عن مفر بعد اعيان
 المستبعد فلا يجي الا بعد خبر موجب او امر لا يجي بعد الاستنهام والعرض و
 التثنية والتخصيص ومع ذلك ولا بعد النفي تقول صرت زيدا لا عساه واصرب زيدا
 لا عساه واصرب زيدا لا عساه ولا يعطف بها الا اسمية ولا الماينة الماينة فلا يقال
 قام زيد لا فقد لانه جملة ونقطة لا موضع له لعطف المفردات وقد نقطف
 مضارعا على مضارع على قلته عن اقوم لا فقد والجواب مضارعة لانه لم تكن
 لعطف المفردات وقد نقطف مضارعا على مضارع على قلته عن اقوم لا فقد
 الجواب مضارعة لانه لم تكن قلتنا فاقام لا قاعد ولا يخرج نكريرها كسير حر

المعطف لا تقول قام زيد لا عمر ولا بكر كما تقول قام عمر وبكر ولو قصدت ذلك او
 خلت اللوا في المكر فقلت لا بكر ولا خالد فتخرج لا عن المعطف وتخص لتأكيد النفي
 لدخول المعطف عليه ومنع الزجاج من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماينة وهو يقول
 امر القيس كان دقا واخلفت بلبونه عقاب تنوي لا عقاب القوا عمل تنوي في تشنية
 والقوا عمل تنوي في تشنية والقوا عمل صغار طيالا وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة
 كذا قال وانما يميز النفي ليس للميل والظاهر انها على اصلا والمزج وف اي ليس للميل
 حازيا واما بلف ما ان يليها مفر او جملة وفي لا ولا هي لتدارك النظم ولا يخرج ان تكون
 بعد نفي او نفي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر معنى قام زيد بل عمر
 وفي لميل المتبع في حكم المسكوت عنه ملحق باحكامه الى التابع فيكون لاجبار عن قيام
 زيد غلط الجواز ان يكون زيد قد قام وان لم يقيم لغدت بيل ان تلفظك بالاسم المعطوف
 عليه كان غلطاً عن عهدا وهو لسان ونقل صاحب المعنى عن الكوفي انهم لا يجيزون
 المعطف بيل بعد الايجاب والظاهر انه ومن من الناقل انهم يجيزون عطف المفعول بلكن
 بعد الواجب جملة على بل كما نقل عنهم ابن الانباري ولا نداني فكيف يستعوب هذا
 عطف بيل مفر بعد النفي او النفي فالظاهر انها لا تضرب ايضا ومعنى الاضراب
 جعل الحكم الاول موجبا كان او غير المسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قوله
 ما جازي زيد عمر فاذا كان الحكم على زيد بعلم الجح كالمسكوت عنه يحتمل ان
 يصح فيكون غير جازي وان لا يصح فيكون قد جازي كما كان الحكم على زيد بالجح في جازي
 زيد بل عمر والمحمول ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الامام
 ليس وقال ابن مالك بل بعد النفي والنفي كلكن بعد ما وهذا الاطلاق منه يعطيان
 عدم مجي زيد في قوله ما جازي زيد بل عمر وتحقق بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك
 في ما جازي زيد لكن عمر بلا اتفاق وبه قال المصلا لانه قال في ما جازي زيد بل عمر
 يحتمل اثبات الجح لعمر مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا ولا هذا حكم
 بل بالنظر الى ما قبلها وما حكم ما بعد الاشارة بعد النفي والنفي ضد للمعروف لانه مثبت
 فسر وجازي في قوله ما جازي زيد بل عمر وكانك قلت بل جازي عمر وقبل ابطال
 النفي ولا سم المنسوب اليه الجح قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم بتأني

المصنف فيما يزيد قابيل قاعد ووجوب الرفع كما مر في باب ان الغلط في الاسم المعطوف
 عليه فقط فيبقى الفعل النقي مستدالي الثاني فكانت قلت بل ما جاء في عرو كما كان في الأول
 الفعل الموجب مستدالي الثاني واذ اذمنت لا ابي بل بعد لا يجاب ولا من المتقدم لا لا
 بل وفي قولك لا بل عرو نقيت بده القيام عن زيد فالتبته ببل عرو ولو لم يجز بده لكان قيام
 زيد كما ذكرنا في حكم المكون عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر من ضرب زيد لا
 بل عرو اي لا تضرب زيد بل اضرب عرو والاول المذكورة لاحتمل ان يكون امر اضرب زيد
 وان لا يكون مع الامر مضرب عرو كذا لا الدخلة على بعد الهي والنفي موكدة لهما وما بعد
 لا بل اذن باق على هذه المذكورة بين الين والجمهور ولا يجز بل العاطفة للمضرب بعد
 الاستفهام لا بها التدارك العطف الحاصل من الجزم محمول مضمون الكلام اطلب تحصيله
 ولا جزم في الاستفهام لا يحصل شي ولا تحصيله حتى يقع غلط فيندرك وكذا قيل انها
 لا تجز بعد التخصيص والتبني والترجي والعرض والاولي ان يجز استقامها بعد ما يستفاد
 منه معنى الامر والهي كالتخصيص والعرض واما التي يليها الجمل فبايد نقلا نقلا من جملة
 الجزم اسم من الاول وقد تجز الغلط والاولي تجز بعد الاستفهام ايضا كقولك انتع انا تون
 الذكران من العالمين الي قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط من ضربت زيد
 بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد وتشرط للملئان في جزم وقد تشركان ولما كان
 فشرطها معياره ما قبلها لما بعد ما نفي واشانا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما
 مر في المتن فاذا عطفت بها المفرد لا يكون في ذلك المفرد معنى النفي ليعاير ما بعد هاما
 قبلها من ما جاء في زيد لكن عرو وقد من معنى الاستدراك في الشدة وعدم تجز زيد
 باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانا حجت بل كن وفعال قوم مخاطب ان عرو ايضا لم
 يجز كزيد فني في عطفت المفرد نقيضه لا لانها لا تيات للثاني بعد النفي عن الاول
 ولا للنفي من الثاني بعد الموجب ايضا من جاء في زيد لكن عرو وحلا على بل وليس لهم
 به شاهد وكون وضع لكن معياره ما بعد ما يدفع ذلك الا ان لا يسلو هذا الوضع واذا
 اولها جملة وجب ايضا المعيار المذكورة كما ذكرنا في الشدة وتقع بعد جميع انواع الكلام
 لا بعد الاستفهام والترجي والتبني والعرض والتخصيص على ما قيل ونصب يونس الى انها
 في جميع من اقها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف ولها مفرد او جملة وذلك

الجزم من قوله انما ويليها في المفرد بقدر العامل بعد ها ويشكل ذلك عليه اذا
 ليها مجزها بلا جاز من ما مر من يد لكن عرو فالاولي كما قال الجزولي انها
 في المفرد عاطفة ان تجز عن الواو واسمع الواو والعاطفة هي الواو فلو كان
 الجزم معنى لا مستدرك واختار فيسما بعد الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة
 صحبتها الواو والموافقة الثقيلة في تجز الجملته بعد ما في مع الواو ليست
 بعاطفة اتفاقا اما المجردة منها فان وايها المفرد فعاطفة خلاه يونس وان ولها
 جملة ققيل عاطفة وهو ظاهر من صلب الزمخشري فلا يحسن الرفع ما قبلها
 وقيل مخففة كما هو من صلب الجزولي فيحسن الرفع على ما قبلها لكن معارف
 ابتداء حروف التنبيه لا واما وما علم ان ما والاخرقا استفتاح بينداهما الكلام
 وقايد هما المعنوية تؤكد مضمون الجملته وكا نهما من كتابان من هرة الا كما
 وحرف النفي فلا تكرر نفي ونفي النفي اثبات ركب طرفان لا فادة لا ثبات والتحقيق
 فصار بمعنى ان لا انهما غير عاقلين تدخلان على الجملته خبرية كانتا طلبية كانتا
 الطلبية امر او نهيا واستفهام او نسيان وغير ذلك وتختصان بالجملته مجزها
 وقايد هما اللفظية كون الكلام بعد ما مبتداه به وقد نسب التنبيه اليها
 كما هو من صلب المرو وتدخل الاكثر على السداد واما كثر على القسم وقد تبدل
 هرة اما عرو عينا من عماران قد تحذف الهاء في الاخر الى الثالث من ام وهم
 وهم وقد تجز لا عند التليل حرف تخيصص ايضا كما ذكرنا عنه قوله لا مرجه جزا
 الله حيزا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما اما ولا
 للعرض من هاهنا حرفان يختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من هرة لا
 تكرر وحرف النفي وليست بحرف الاستفهام لانها بعد التركيب يدخلان على
 الجملتين لا سمية والفعلية بلا خلاف والثنان للعرض يختصان بالفعلية
 على الصحيح كما قال الاندلسي والمعارضة المع وحدهما على الاسمية ايضا كما مر في باب
 لا لتبني واما ما فتدخل من جميع المفردات على اسماء والاشارة كثن الماذكرا
 في بابها فيفصل كثير بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم كما الله واولي
 هاهنا الله واقفا فادرك بزمهك وانظر اين تشاك واما بضمير المرفوع عن

انتم اولاً وعزيماً فليد كقولها انتم عدة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد
 في البلد وقوله فقلت لهم هذا لها واية اليا اي وهذا ليا مذ هو الخليل ان ها
 المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم لاشارة اي كان القياس الله هذا وعبر الله
 هذا فتم وانتم هؤلاء وان هانا عدة والدليل على انه فضل حرف التثنية من اسم
 لاشارة ما حكى ابو الخطاب عن يوتق به هذا انا افضل وانا هذا افضل في موضعها
 انا افضل وليس معناه ان تعرف الخطاب نفسك وان نقله انك لست بغيرك
 لان هذا الحال بل العينة فيه وفي هانت وانتقوله وهما واذ يقول استقراب
 وقوع صفون الفعل المذكور بعد اسم لاشارة من التكلم او الخطاب او الغائب
 كان معني هانت وانتقوله او اصلك من يدانك هذا الذي اراد ان كنا نتوقع
 منه او عليه مثل هذا القريب ثم يثبت بقولك تقول وقولك بغيرك زيد الذي
 استقربه ولم تنفقه قال تع هانت اولاً وعزيماً فليد كقولها بعد لاشارة لا
 لبيان الحال المستقرية ولا محلها اذ هي متانفة وقال البصري هو في محل الضم
 على الحال اي هانت زافايله قالوا والحال ههنا لا زمة لان الفايذة مغفوة به
 والعامل فيه حرف التثنية او اسم لاشارة ولا اري للحال فيه معني اذ ليس المراد
 المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ما تقدمت في هانت وانتقل
 غير سوي الدخول على الاستدلال بخوفه تع هانت هؤلاء ولو كانت هي التي
 كانت مع اسم لاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتد للخليل بان تلك لا عادة
 للسعد بغيرها كما اعيد فلا تحسبهم بعد قوله لا تحسب الذين يفرحون بها
 قوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون ديل عليان المصدد سوي الدخول على اسم لاشارة
 هانت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم هان زيدا مطلق وهما افضل كذا ما
 اعتزله على شاهد فالاول ان تقول هاء التثنية مخفض باسم لاشارة وقد فصل
 منه كما من لم يثبت دخوله في عزيم من الجمل والمفردات وقد عدا ان مالك يان
 حرف التثنية قالوا كثر ما يليها ساديا وامر على الا يا امجد يا انتم عن اميني
 كنت معهم او قتل من يان بما فارة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها
 حرف النداء فقط قد في جميع هذه المواضع ساديا مخذوف من جعلها حرف

التثنية

التثنية صد الكلام كما لا يستفهم لما تقدم الا هاء الدخلة على اسم لاشارة غير
 معصولة فاما تكون اما في الاول او في الوسط بحسب ما يقع اسم لاشارة حرف
 النداء يا ايها ويا واهيا للبعيد واي الهمة للقريب وقد يوجب وامقام يان في
 النداء والمنهول لتعبد لها في الندبة وقد جاء الهمة بعد هاء الف واي همة
 بعد هاء الف عدا يان ساكنة فيا ايها اي ينادي بها القريب والبعيد وقال الزمخشري
 هي البعيد قال واما يان يارب مع كونه تع اقرب الى شخص من حبل ودية فله
 تقصير الداعي لنفسه واستعباده لها من منية المدح وتام وما ذكره الم اول
 اول استعمالها في القريب والبعيد على السواء وعوي في بعد مما حذفت الاصل ويا اي
 هيا والواي ويا في البعيد واي والهمة في القريب حرف لا يوجب نعم وبلي يان
 ولعل وجيز وان فقم مقرر لما سبقها وبلي مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد
 لا استفهام ويلزمها القسم ولعل وجيز وان مقتدين بالخبر قوله فقم مقرر لما
 سبقها اي مثبت لما سبقها من كل خبري سواء كان موجبا عن نعم في جواب من قال
 قلم زيد اي نعم قام او منقيا في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا يقر ما بعد
 حرف الاستفهام مثبتا كان عن نعم في جواب قال قام زيد اي نعم قام او منقيا في جواب
 من قال لم يقم اي زيد اي نعم لم يقم فقم بعد الاستفهام ليست للسعد ان لان
 السعد ان انا يكون الخبر فالاول ان يقال هي بعد الاستفهام لا اثبات ما بعد ادائه
 نفي كان او اثباتا نفي كان او اثباتا من قال نعم ان عدا من قال في جواب استبرك
 نعم كان كذا فيصح بعد الاعتبار ان يقال لها حرف لا يوجب او اثبات ما بعد حرف لا
 استفهام لكن لا ظهر في الاستفهام ان يقال لا يوجب في الكلام مثبت لا النفي في استفهام
 عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم مع بل اذا جاء بعد همة ولعل على نفي الفايذة التقن
 اي الجمل على لا قرار والطلب له فيجي ان يقال في جواب استبرك ان لم تشرح لك
 صدك نعم لان الهمة لا تكون دخلت على النفي فاذا كانت الايجاب ولهذا عطف على الم
 تشرح وقوله وضمنت فكانه قال كما شرحت صدك وضمنت انك وربي يكون
 نعم في الحقيقة فقد يقال الخبر للثبات الروي بلا استفهام مع النفي لا تقرير لما بعد همة
 لا استفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون ما بعد ادائه قاله

قال ابن عباس رضي الله عنهما بين على كون نعم تقرب الماسد المنة والذية جوابا
 هذا القابل بين على كونه تقربا للدلالة المنة مع حرف النفي فلا يقتضي القولان
 والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القابل قوله الشاعر ليس السيل جميع ام عرب ومجتمعا
 فذلك بانك ان نعم وتري للدلالة كما اراد ويعلوها النقاد كما عدا في ان السيل جميع ام عرب
 وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القابل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار
 فقلت نعم الزمت بالدينار بناء على العرف الطاري على الوضع في نعم اربع لغات
 المشهورة فتح التوب والعين والثانية كسر العين وهي كتابه والثالثة كسر التوب و
 العين والرابعة نعم بفتح التوب وقلب العين المفتوحة حاء كما قلب الحاء عينا في حيي وقم
 نعم في جواب الامر عن نعم لم قال ردي اي ازيدك وتقول نعم لم قال لا تقربني
 اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التخصيص عن هذا نزول كان الجواب لا يجاب بي نعم
 ازيدك وكذا في جواب العزم عن لا تنزلنا قوله بل تخفصة بايجاب النفي اي ان بل ينقص
 النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي محذورا عن بل في جواب من قال ما قل زيدا اي قد غم
 او كان مقرونا باستفهام فهي اذن لتقص النفي الذي بعد ذلك الاستفهام فتقول نعم انت
 بركم قالوا اي اي بل انت رتبنا ونعم بعضهم ان بل تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله
 وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بل ان نزل القبول ليعدي ليعبد بالتوب للميقنة
 واستعمال بل في البيت لتقديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت
 عليها الالف للرفع فلذا كان للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن المدينية ما قام زيد
 بل عمرو ولا ولي كمن خلع فراساها ولا يجاب بنعم وبل لا يعبر به من حرف الايجاب
 استفهاما ما كان بالحرف وهي المنقولة من اما الاستفهامية فلا جواب من رما
 حص من غلو قلت في جواب من عداك شخص او انك لم يحل ان الاول نعم والثاني سوا
 فلم تعرف السائل ما لم يعرف بل تقوله اما رجل او زيدا وكذا في الدخلة على الاسم كما يقال
 من الرجل فيقول لزيد او لزيد من بني نعيم واما جواب ما كان سوا الامر للماهية
 فمن اسناد او من من وقران نعم او غير ذلك من لا نوع وان كان سوا الامر صفتها عن ما
 زيد نعم ما لم او غير ما او فادس كما تقدم في الموصولات وجواب اي المصاف الى المصاف
 عن معرفة عن زيد او غير ما او فادس في جواب اي الجمل فضل ذلك او نكرة محصورة

بالوصف عن رجل وانيه في موضع كذا وجواب اي المصاف الى النكرة ما يصلح وصفه فالتلك
 النكرة عن عالم او كانت في جواب اي رجل او نكرة محصورة بالفت وجواب كيف نكرة لا
 غير وجوابكم نفيين العلة معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب بينه وبين
 نفيين الزمان دون اليهم منه وجواب بين واي المكان الخاص وجواب المنة مع لم الاسم عن
 المنة وجها مع او وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبات بعد الاستفهام لا تثبت في
 غلبة استعمالها مسوقة للاستفهام وذكر بعضهم انها تجري لتقديق الخبر ايضا وكواب ملكه
 ان اي يجيب نعم فانه الزمان تقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او نفييا بعد
 الامر والنهي والاستفهام موجبا كان او نفييا فيكون لتقريب الكلام السابق كنهم سواء يقال لا
 تقربني فتقول اي والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيدا فتقول اي والله ما ضرب
 وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما الله اعني لزوم سبق الاستفهام وكونه لاثبات
 وان المراد انه للتقديق مثل نعم وان لم تقع مواقعها فكلما اجمع حرفا التقديق ولا يستعمل
 بعد اي فصل القسم فلا يقال اي اقسمت بزيد ولا يكون القسم بعد هاء الرب والله والعرب
 تقول اي والله واي الله يحذف حرف القسم ونصبه واي والله ذا واي وزيد واي لمربي
 واذا جاء بعد ما لفظ الله فان كان معها ما عن اي هاء الله فاقتد من الرجوع الحائرة فيرو
 يجب جواسه اذن لثباته ما عن الحار وان تجرد عن هاء الله فالتصريح بفعل القسم المقدر
 في ياء اي ثلثة اوجه حذرها السكتين ونحوها يتيتا لحرف الايجاب واياء هاءا كنه
 والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصره انهما من التزيين
 المذنب وان كان يلزم ساكنان على غيره حذرا لهما في كلمتين اجراءهما مجري كلمته واحدة كما
 لصا بين ونمود الثوب كافي هاء الله وهذا من فصا يصير لفظ الله قوله ولعل رجلا وان
 مقصد يتو للمحذ من سواء كان الخبر موجبا او نفييا لا يجي بعد ما فيه معنى الطلب كالا
 استفهام والاس وغيرهما وكل الجوهري عن الاخفش ان نعم نعم احسن من اجل في الاستفهام
 ولعل احسن من نعم في الخبر نحو زعيمها على ما ترى في الاستفهام ايضا واما جيب فقد يجي
 شرحها في القسم في حرف الجر واما ان فقال سيويه هي في قوله ابن قيس الرقيات
 و يقلن شيئا قد عداك وقد كبرت فضلت الله والهاد للسكر وقيل انافية بتحقيق
 والهاد اسمه والحين محذوف اي انه كذلك وقوله ابن الزبير نقصا من شريك حين

قال لعن الله فاقه حليلي اليك وان مركبها مضى في كونهما للتصديق لكتيدله على انه
يجي للقرن معقول الداء وهو خلاف ما قاله المصنف انه ثلثتها القدر في الخبر حرف
الزيادة وان مات وما لا ومن والياء واللام فان مع ما النافية قلت مع المصدية وما لا
مع ما لا ومن والقسم قلت مع لدا ومنه واي وان شرطاً وبعض حرف الجر قلت مع
مع المضاف ولا مع الزايد النقي وعبد المصدية قلت قبل اقم وشدت مع المضاف من
والياء واللام تقدم ذكرها قبل فائدة الحرف في كلام العرب لما معنوية وما الفظية فالعقوبة
تأكيد المعنى كما تقدم من الاستغناء في الباء في جنس ما ليس فان قيل يجب ان لا يكون زيادة
اذا افادت معنوية قبل الا سميت زيادة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها ^{كسدا} ^{كسدا}
المعنى الثابت وتقويته فكما تقدم شيئا لما تقابل فائدة العارضة القافية لما صلة
قبلها ولم يزد بها ان يعدل على ان لا يبداء والفاط التأكيد اعملا كانت الازايد
يقولوا به وبعض الزايد فصل بالياء من الزايدات وبعضها لا تغل عن فبما حجة واما
القافية الفظية فهي ترتيب اللفظ وكون زيادتها اوضح او كونه الكلمة او الكلام بسببها
مهيلا استقامته وزك الشعر من السمع او غير ذلك من العقائد اللفظية ولا يجوز
خلوها من فوايد اللفظية والمعنوية معا ولا عدت عينا ولا يجوز ذلك في كلام النحاة
ولا سيما كلام البصريين في انبساطه وايته عليهم السلام وقد يجمع القافية في حرف
وقد تعرف احداهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زبايدا لانها قد تقع زبايدا لانها
لا يقع لزيادة وسميت ايضا حرف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة المضامين والاقا
وزايد او يجمع او غير ذلك اما ان فتاد مع ما النافية كثير التأكيد النقي وتدخل على الاسم والفعل
عن وما ان طيناجير ونحو قوله ما ان جنس مت ولا صلت ولا يرد بكاي زبايدا قلت زبايدتها
مع المصدية عن نظري ما ان جلس القاضي ومع ملا ممية نحو قوله نعم ولقد مكنام
فيما ان مكنام فيه وكذا بعد الا استقياحته عن الا ان تلم زبايد وكذا مع ما بل زيادة المفتوحة
بعدها هي المشبهة تقول ما ان جلست جلست فها وكسر الفتح اشهر واما ان فتكر زبايدا
بعدها هي لما ان جاء البس ودين لوان القسم وقدر في القسم ان مذهب سيبويه كونهما
سوطنة القسم قبل ان يكون ان يار كلمات الشرط ونحوه واذ اخذ الله ميتا والنبيين
انكم لا تيهي الكلام فيه وقد نادى في الا نكاد عن انايه قلت بعدة كاف التثنية

عن كان طيبة تقطع بالجر وليست في قوله نعم وان عبي ان يكون وان لو استقاموا
اقم زبايدة كما توم بعضهم بل لا ولا ان مخففة والثانية مفسرة كما تقدم في ان اصب
الفعل واما فتاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذ افادت معنى الشرط عن امانا نكر معنى
اكرهك بغير الجرم ومنما نكر معنى اكرهك بمعنى نكر معنى لا يفيد ما معنى النكير ولو
افادتها لم تكن زبايدة فمن قال ان معنى النكير في معنى مثله ومن قال ليس النكير فكذا في
ما وايا ما تفعل اصل وايما نكر ان واما نكرهك بل وقد تدخل بعد ايا ايضا قبله
ويجوز حكم ما بعدك في قوله التأكيد قوله شرطاً بقييد لجميع ما ذكر من اذ ومتى واي اي
وان لا انها كلها استغنى شرطاً وغير شرط وزيادة ما فيها مخففة بحال الشرطية ولم يعدوا
ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزايد لانها تافهة وهي مع العاقل من العاقل
تعيته لغو لسالم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمال التيمار انها تكون ما
زبايدة وليست في حيثما اذ ما زبايدة لانها هي المصححة لكونها جانبتين في الكافة بها
لها من الاضافات وينبغي ان لا نقدر في محراب ما الزايد ومن عصة ما ينبغي تشكيك
زبايدة لانها هي المصححة لدخول الزايد في الفعل على ما يجي في بابها وقد بينه الخلاف
في ما في مثل مثله ما في المصولات وتزاد بعد بعض حروف الجر عن فبما حجة واما قليل
وما احتياهم وزبايد صدق كما ان عمر اخي قيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة
المجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لانيما زبايد بالجر كما في باب الاستثناء وما في هذه
اللفظة لا زبايد قلت زبايدتها بعد المضاف ونحو من غير ما جرم وايا الا جليل قضيت
ومثل ما انكم تطلقون وقيل فيها ايضا انها نكر والمجرور بدل منها واما الا فتزاد بعد
الواو العاطفة بعد نفي او نفي وقد مر ذكرها في حرف العطف والعجب انهم لا يرون ^{تأثير} ^{تأثير}
الحرف تأثيرا معنوا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في لاهة وفي من الاستغناء
ما نفا من كون الحرف زبايدة ويرون تأثيرا للحرف تأثيرا معنوا كالتأكيد في الباء ورفع
لاحتمال في لاهة وفي من الاستغناء ما نفا من كون الحرف زبايدة ويرون تأثيرا
الحرف تأثيرا معنوا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في لاهة وفي من الاستغناء
ما نفا من كون الحرف زبايدة ويرون تأثيرا للحرف تأثيرا معنوا كالتأكيد في الباء ورفع
بعدها المصدية عن ما شغل ان لا يستجد ولا يعلم وجازت قبل القسم بكثير ^{لذان} ^{لذان}

بان جواب القسم متفق على لا واسه لا اضل قال فلا وابتك ابنة العامري لا يلحق القسم
 ان افر قبل اقسام قليلة وعليه حمل قوله تع لا اقسام يوم القيمة وشذات بعد
 المضاف نحو في بين الاحد سري وما شئ والحر الملوك وامامه والياء والكاف
 والياء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في حرف الجر في التفسير اي وان وهي مخففة
 بما في معنى القول اعلم ان الفرق بين اي وان اي تفسير كل منهم من المفرد نحو ما جاء
 من يداي ابو عبد الله والجملة كما تقول هربق رقة اي مات قال وترتيبني بالطرف
 اي انت مذهب وتقليدني لكن اياك لا اقل وان لا نفس الا مفعول مقدم اللفظ
 وال على معنى القول مود معناه كقول تع وفادياته ان يا ابراهيم تفسير المفعول فادياته
 المقدر اي فادياته بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان اتم اي كتبت اليه
 شيئا هو قم فان حرف ال على ان اتم تفسير المفعول به المقدر لكتبت وقد نفس
 المفعول به الظاهر كقول تع اوحيثا الى املك ما يوحى ان لاذ فيه وقوله ما قلت لهم
 لا ما امرتني به ان اعدوا الله فقول ان اعدوا الله تفسير الضمير في به وفي امرت
 معنى القول وليس مفسر لما في قوله ما امرتني لا نه مفعول لصريح القول وقد جاز
 بعضهم ذلك مستدلا بهد الاية ولا استدلال بالمحتمل وجيب بان ان مصدره
 وذلك على مذهب من موزع لغير الطرف المصدر في الجملة الطليقة وعند
 صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكم يكن بها مفسرة مصدرية اذا د
 على ان هو متصرف لان لاذن مصدره واستدل على سببه على جاز كذا
 مصدرية بدخول حرف الجر عليه عن اعراس اليه ان تم ويجوز ان يقرأ هي ايدة مزينة
 لكرهته الجار على ظاهر الفعل والجيبة او عز اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعدوا
 مزاييد ولا اصل عدم الحكم بالزيادة ما كان المحكم بالاصالة محتمل وتيسر الجوز لتفسير
 مفعول صريح القول بقوله تع وانطلق اللاد منهم ان امشوا قال لتقدير قابله
 لبعض ان امشوا وجيب ما بانه مزاييد او بان صريح القول في عدم الظهور او بان
 نطلق متضمن ليعني القول لان التلطفين عن مجلس تيقان ونوب فيما جرى فيه ان
 بانطلق اللاد بمعنى انطلق في القول وتروا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد التلطف
 ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه لا من جهة تفسير الهم المقدر فيه

فقول تع ولخرجه عويهم ان للمدسه رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله
 للمدسه رب العالمين حتى البتداء المقدم ولا منع لوان تركب تركيب ان المصدا بالمفسر
 مزاييد في مفعول ما هو معنى القول فيجيبه ان ان في اي قال له تم تباويل امر بقيام ان تقدير
 قال بعد على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان مزاييد وهذا بطر في جميع الاشياء
 حرف المصدر ما وان فالاولان للفعليته وان للاسمية اما ما مضى من الفعل المتصرف
 اذ الذي لا يصرف المصدر لحيته يوان مع حرف بول من اصل بلام مرانه ينبغي ان يعيد
 المصدر والمؤول بان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل ولا فليست مؤول ولي به هو
 ان معنى ما رجعت ويرجها شي وكذا علمت قيامك والمصدر المؤول بان مع
 لا مر لا يعيد معنى لام رفوقك كتبت اليه ان تم ليس معنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس
 فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان تم وتبين بهذان اصله ان لا تكون امر
 ولا بغير اخلا فالماذ صا اليه سبويه وابو علي واوجاز يكون صلة الحرف امر الجان ذلك
 في صلة ان الشدة وما ركي ولو لا يحسن اتفاقا ونحوه ما المصدرية بدنيا يتفان
 طرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي صلتها به نحو اصله ما ذكر شارقي اي مدة
 ما نراي مدة ودة وصلتها اذن في الغالب اصل ما من اللفظ مثبت كذا كذا ان في
 بلم عن مهديين مالم يلقيني ومعناها لا مستقبل كما مر في الماضي ولم يقل كذا
 فلهذا مضارعها صلة المصدرية لا تكون عند سبويه ولا فعليته وجوز غير الاممية
 ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كمال فيهم البلاء غنة بقول في الدنيا ما الدنيا باقية
 قال الشاعر اعلامة ام الوليد عبد ما افان ريك كالنظام الخلس والجبان اي حية كون
 صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهب ما خلا ريد وما عذاريل بالجر وما مصدرية
 واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ما من كقول تع لولا ان من
 الله علينا ان مصارع وله فيها صفة تثير ان نصبه وما تحضيه كذا استقبال
 او امر او يني على مذهب سبويه وتيم واسد يقبلون من نقاعينا وينشدون
 اعن ترسمت من خرقاء منزلة الصباية من عبيدك ميموم واما ان الشدة فتقول
 سعيون بها اذا كانت عاملة واذا كفت في الجملة لا سمية والفعليته من الحرف المتكثرة
 كي اذا دخلت لام التثنية عن كذا فيجوز وهي بمعنى ان ونحوه بالمصارع وقد ذكرنا الخلق

ولذلك كما رأينا قال تع اتفقوا على الله ما لا تغلبه وقال الشاعر اطر باوانت فستري
ومن ذلك ان يزيد في لا تكرار ولا تستعمل من الله تكرار اذا دخلت المنزلة على الثاني فهي
لحسن الترتيب ايجمل الخاطب على ان يفتر بامرير فمن الم بشرح لك صدقك والم مجدون
الليس ذلك بقادر على الحقيقة لا كما رواه انكر الغني اثبات واما هل فلا تدخل على الثاني
اصلا ومنها ان المنزلة تستعمل بطر دمع ام للتشويه ولا تستعمل من معولا شاذ كما يقتضيه
هل يكبرين وروى المنزلة وما كثرها للتشويه في اثبات كقول تع هل يترك الكفر اي لم يثبت
وقى لهم هذه تلك فكل من ترك يا مصر واذا وقفا فائدة الثاني حجة بان ان يحى بعد هذا فقد
اللا يحيا كقول تع هل جاز او احسان الا احسان اي جاز او احسان قال وهل انما هو من غير
ان غرت غرت وان ترشد عن غير ام شهد ومن حضاير المنزلة ان تدخل على الروا والمعاد
ثم كما تقدم في حروف المطف لا تدخل عليها لكونها من خارج المنزلة فلا تصرف تصرفها
وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على المنزلة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للصدق
قال تع فعل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انما هو من غير ام شهد ان اكرهك فعل تكرير
ولا تقول تكرير كما مر في الجازم وتقول فاكترير كما مر في الجازم وتقول اسم عليه ثم هل
تلفت الى المنزلة لا يحى بعدام ويجوز ذلك في هل ما يركبهم لا استفهام لمن من معنى لا
استفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف منزلة لا استفهام قبل هذه الاسماء
وعرفه المنزلة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال ام هل كثير يكر لم يقض عبرة
اثر الاجبة يوم الدين مشكوك وقال تع من عيب الفطر اذا دعاه وقال الشاعر كيف ينفع
ما نطقه العلق به ريان انفاذا ما من بالابن وغير ذلك واذا جازت ام بعدام لا استفهام
فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدام من من يطعمني ام من يستيقني وابن اكل ام ابن لشرب
اذا قصد اشتراك ما بعدام فيه فلا يحى من يطعمني ام من يستيقني وان لم يقصد
اشتراكه فيه من من يطعمني ام من يستيقني من يطعمني وانما وجب اعادة مع قصد الا
شراك فيه لان ام متقطعة اذا اتصلت لا بد لها من يقدم المنزلة وام المتقطعة حرف
استئناف اي يحى بل وتاخر لا استفهام الذي من معنى المنزلة فلا يفيد معنى لا اسماء
لا استفهامية التقدم لان معناها اشياء متفرقة بمعنى لا استفهام فاذا قصدت معناها
ولم تستفد من الام بالعطف لان القطوع حرف استئناف كما ذكرنا لا بالتفصيل كما تفنت

معنى والمنزلة لم يكن لك بد من التبرع بها بعدام واما هل فيجى فيها ترك الا عادة لانها
الساذج لا استفهام بالمنزلة ويجوز الاعادة تشبيها باحقها الاسمية في علم العرافة
وقد جمعها الشاعر في قوله هل ما علمت وما استعصمت مكتم حيلها اذا نالت اليوم
مصر وم ام هل كثر يكر لم يقض عبرة اثر الاجبة يوم الدين مكسوم ورمبا ابدلها
هل منزلة ومن حوا من المنزلة جاز ذكر المنزلة بعد ما اعتمد اعل ما سبق من ذكر ما يتم
به ذلك المنزلة في كلام متكلم اخر من قولك منكروا مستقما زيدا وزيدا ان يزيد لم قال جاز
زيدا وان لم زيد ومرت بزيد ولا تقول هل زيد او هل زيد او هل بن يدحرف الشرط ان لو
واما ما صدر الكلام فان لا استقبال وان دخل الما في ولو عكس وتلزمان الفعل لفظا وتقتضي
ومن ثم قيل لوانك بالفتح لانه قاعل وانطلقت بالفعل من مع منطلق ليكون كالعرض فان
كان حاد جازا لقتله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه الجنب لفظا ان معنى
وكان الجواب للقسم لفظا والله ان استيقني وان لم تاتي لكره منك وان من شرط تقدم الشرط
او غير جاز ان يعتبر وان يلقى كقولك فانا والله ان تاتي انك وان استيقني والله لا تيك
تقدير القسم كاللفظ من لئن اخر جازا اخر جازا وان اطعتموهم واما التفصيل والتم حذ
صلها وومن بينها وبين ما يجاز ما في جزها مطلقا وقيل هي محمول المحذوف مطلقا
مثل اياموم البعثة فرب من مطلق وقيل هو محمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جاز
التقديم من الاول والاخر الثاني قولها ما كان لها صدر الكلام لما تقدم في ما بان قوله
فان لا استقبال سواد دخلت على المضارع او الما في وكذا لو الما في على ايها دخلت قال تع لو
يطيعكم في كثير من الامور هذا منكم ما كثر في الظروف البنية ومذ صا الفراء ان تستعمل
في المستقبل كان ذلك مع قلته لا يكره من قوله اطلبوا العلم ولو بالعين ثم ان الحاة قالوا ان
لو امتنع الاول وقال العبد هل لا متناع الاول لا متناع الثاني قال ذلك لان الاول سبب والثاني
سبب والسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق لما حصل من النار الشمس قال فان
ان يقال انشاء الاول لا انتفاء الثاني لا انتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر
لان الشرط عند من ملزم والجواب لا يجوز ان كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالقت
لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان علي ما لم يجي لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد
ابن كنت ابنه ولو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف

موضع لا متناع الاول الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعللة لان
 ذكر الاول لموضع من يكون جوازا ما مقدار الوجود في المايه والمقدار وجوده في المايه
 يكون مستغافيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزم لاجل امتناع لازمه اي لجزء الاول الملامح
 يفتقر بانقضاء لازمه وقديمي جوابي لوقيل لا م الوجود في جميع الازمنة في قصد التكلم
 وايه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك بل يكون نقيضه انسب واليق باستلزام
 الجزاء فيلزم استقرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر لانه لا م للشرط
 الذي نقيضه اوليا باستلزام ذلك الجزاء لازمه للشرط ونقيضه فيلزم وجوده ابدا اذا
 لنقصان لا يرتفعان مثاله لا يرتفعان مثاله لو استثنى كرهت ان اذا استلزم الاهاية فلا كرام
 فكيف لا يستلزم الا كرام ومنه قوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت
 كلماته ليقين وقوله عرس نعم العبد صبيت لو ان عرسه لم يعصه اي لو اس لا طاع
 وقوله تع ولو اسهم لولا او يكون لو يعينه المايه ومغلام يحزم بها الاضطرار لان الجزاء من
 خواص العرب والمليح بينه قالوا شيئا طار تبه ذو مبيعه لاحق لا طال بعد وحصل نعم
 بعضهم ان جزاء شرط على بعض اللغات قوله ويلزم ان الفعل لفظا او تقديرا اما في معنى
 لو ذلت سوار لطستي ولود بدا صرته فلا كلام في تقدير الفعل واما في معنى لو زيد اضطر
 فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور فان زيدا صرته واما شرطها اسمية صرته قالوا
 بعين الماء حلقى شرق كنت كالنصيان بالاد اعتضاري وهذا من باب افاضة الاسميه
 مقام الفعلية كما في قوله هذا نفس لثا شقيهم ما في لو من ثم قيل لو انك بالفتح لا نفا
 هذا مذاهب المبردين في تقدير الفعل بعد الذي يليها وقال السيرافي الذي عند
 انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن تقع نايبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد الاول
 حين ان اذن فعل جوت لفظه من الفعل بعد فاذا قلت لو ان زيدا احادي فكذلك قلت
 لو جاني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان اذا وقعت بعد في المحذوف
 شرطها فخرها ان كان مشتقا جيا يكون فعلا لان الفعل لا يقد لا بدله من مفسر
 وان لم يكن فادله على معنى التحقيق والتثبت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبرا فعلا
 ما ضا لا اسم فاعل يكون كالعرض من لفظ الفعل النفس واما المايه فقد ذكرنا ان اوله
 عليه وان لم يكن مشتقا جاز لتعذر كونه تعريفا لو انهم بادوه فلا ن لو يعينه ان المصد

وليست بشرطية ليجبها بعد فعل ال على معنى التيقن ومنهم لا يشترط مجي الفعل
 في جزاء الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال لا سوي
 يعقربا جيتاني كل يوم غنيمة واهلكنهم لو ان ذلك نافع وقال كعبا كرم بواخله
 لو ان صدقت مودعها او لو ان النفع مقبول ومع هذا فلا شك ان استقرار الفعل
 في جزاء الواقعة بعد لو كثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل والاكثر كونه ما ضا انك
 كالعرض من شرط لو الذي هو المايه وقد جاء مصنفها قال متد بالاعناق او تلويها
 تشكل وجواب لو اما فعل مجزى بل يعنى لو من يتبين له اضربك وماض في اوله لام مفتوحة
 ويحذف هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في جزاء صلت فحذف اللام كغير
 من جاء في الذي لو من يتبين شكر في ذلك للظهور وكذا اذا طال الشرط بدو بوله كقول
 تع ولو ان ما في الارض الى قوله ما نفدت ولا يكون جوابا لاسمية مجزاة وجواب
 ان لانه اسمية صريحية في ثبوت مصنفها واستقرار مصنفها وجواب لو منقذ
 منقذ كما ذكرنا واما قوله تع ولو انهم امنوا اتقوا الموت من عند الله خبر فليقتل
 القسم قبل لو ويكون لاسمية جواب القسم لاجواب لو كما في قوله تع وان اطعتمون انكم
 لشركون وقوله كلا لو تقلون علم اليقين لترون الحليم وفي جواب القسم سادس
 جواب لو في صراطه الى الاسميه في لايه جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية دلالة
 على استقرار معنى الجزاء قوله واذا تقدم القسم اوله الكلام على الشرطية لانه المايه
 لفظا او معنى وان الجواب للقسم لفظا مثل واه ان استيق وان لم تأتني لا كرمك اعلم
 ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الجزاء من زيد واه ان اتيته
 يا فلان وان زيدا واه ان كرمته عمارت الا لا يتقدم ولا ولا قديمي الكلام عليه في قوله وان
 لو شرط يتقدم الشرط وكلامه لان فيما لم يتقدم عليه طالب الجزاء بدليل قوله اول الكلام
 فتقول اذا تقدم القسم اوله الكلام ظاهر او مقدرا وبعد كلمة الشرط سواء كانت
 ان او او ال او اسماء الشرط فلا كثر ولا ولي اعتبار القسم دون الشرط فتجعل الجواب
 للقسم وقد يستبين عن جواب الشرط لقيام جواب القسم قيامه اما في ان فكذلك تع لو
 اخرجه لا يخرجني معهم وان قولوا لا يضر واه لايه واما في لو فكذلك ولو انهم سوا
 واتقوا الموت من عند الله خبر وتقول واه ان لو جيتني لثقت واللام جواب القسم

الاجاب ولو كانت جوابا لجزء من هذا في مثل ذلك يقول والله لو جئتني
 ما جئتك ولو كان الجواب للجواب ذلك والله الذي بيني وبينك عند سبويه سوطه
 كلام قبل اسم الشرط وعند غيره زيادة واما في قول فقوله والله لا يزيد لصنك قالوا
 الله لا شئنا لكرمنا اليوم او لكانوا الامم جواب القسم لاجاب لولا والعالم يعمد فيها
 واما في اسم الشرط كقولنا نعم واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب حكيم
 الى قوله لقوم من به وقوله لم تبك منهم الامم لا ملان جهنم ويجوز قليلا في الشرع اعتبار
 الشرط والفاء القسم مع تصديده كقولنا لا نبي الله منيت باع من عب معركه لا نلقا
 من رماه القوم تنقل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا فاصم في هذا ليقظ للشمس
 باديا وقال خلقت ان تدع اليل لا يزل امامك بيت من بيوت ما يروا الى انكس
 الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الفاء القسم
 عن ان جئتني والله اكرمك واعتبار مع اعتبار الشرط عن ان جئتني والله لا اكرمك و
 تقليل هذه الاحكام ينبغي على مقدم من هو ادنى القسم والشم اصلهما الضمير
 كالاستفهام لثاثير صافي الكلام معني ثم ان كلا منهما الكثرة استعمالهما في بعضها
 عما يوثق فيه او جوابا قد يسقط عن وجهه تصدن على جوابه فيلحق باعتباره اي لا
 يكون في الجوابين علة متماهما اي الشرط فحقا نيك ان اتيقن واما القسم فحقا زيد والله
 وزيد قائم والله فيضعف اسما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى
 فالذي يتقدم على الشرط جواب وكذا ما يتقدم على القسم او يحمله القسم لكن القسم اكثر
 الفاء من الشرط لانه اكثر دونا في الكلام حتى يرفع الله الموهبة به فلا يذنب لقرن الستم
 عليه وسماء لعوا فقال نعم لا يولد الله بالعقوبة اي انكم وايضا تاتيرون في الاصل في معنى
 الجواب قل من تاتيرون الشرط في جواب لان القسم مركب للمعنى الثابت فيه من كذا زيد الذي
 يتم معنى الكلام دون الشرط من زيدا في جزائه معني لم يكن فيه وهو التيقن فكان اداة
 الشرط فلهذا قد يلحق القسم من الجواب مع امكان ان لا يلحق بمجمله والشرط تقوله
 انا والله اكرمك بالاعاقل امكنت ان تقبضه فتقول لا اكرمك ولا تقول انا ان يقبض
 اكرمك بالرفع على ان اكرمك جزاء المبتدأ او اداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتباره والشر
 والمجمل الشرطية جزاء المبتدأ ولهذا لم يقل انا ان يقبضه فتقول لا اكرمك ولا تقول انا ان يقبضه

والناخير لغيره الشرع فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على ان كليهما
 الشرط فاعتبار القسم اولي لقوي القسم والقدر الذي هو اصله وضعف الشرط
 بالقياس ولا استند لانيه لكن يبين على ان اصله اولي في باب التنازع اولي لان الاول
 وان كان ابعد من الثاني لا ان هذا البعيد تقوي بالقدر الذي هو اصله وحققه
 والفرق ضعف بالقياس الذي هو خلاف اصله وضعف وجاز قليلا بالنظر الى
 ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجع الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب و
 يلحق المقسم كما مر من قوله لئن منيت باع من عب معركه البيت واذا تقدم الشرط على
 القسم وجب اعتبار تقوية بالقدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز انك
 بعد ذلك اعتبار القسم ايضا لا مكانه عن ان اتيتني في الله لا تيتك فاقسم وجواب
 جواب الشرط ويجوز الفاء القسم لقياس كما ذكرنا ان قد يلحق لضعفه مع امكان
 اعتباره فتقول ان اتيتني والله ايتك جواب الشرط والشرط والجواب دالا على جواب القسم
 وما رسله ولو تقدم لولا لولا في القسم فالواجب الفاء القسم لان جوابها لا يكون
 لا جملة فعلية جزئية لا يصح ان يكون جملة قسمية فتقول لو جئتني والله لا اكرمك ولولا
 زيد والله لصنك قوله وان تخط اي القسم قوله يتقدم الشرط وقد ذكرناه قوله ان منير
 يعني طال جزاء المبتدأ بله ناسخ او مع ناسخ جازان يعتب القسم وان يلحق سوا تقدم على
 الشرط اذ اخر عنه فان تقدم مع الفاء فحقا انا والله ان اتيتني انك العينة القسم مع تقدم
 وجوابه اعتبار تقدم المبتدأ عليه فالمجمل الشرطية مع الجواب جزاء المبتدأ والقسم لقن
 كما في زيد والله يقوم وتقول في الاعتبارات والله ان اتيتني لا تيتك نظر الى تقدمه على
 الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابه جزاء المبتدأ هو كقولك زيد والله ليقن من هذا
 كذا بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلحق مع امكان الاعتبارات ان كان هناك جواب طالب
 لغيره وان تخرج من الشرط مع الاعتبارات ان اتيتني والله انك العينة لتقدم طالبين للجواب
 عليه اعني المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبارات ان اتيتني فواسه لا تيتك جعلت الجملة
 القسمية مع جوابها جواب الشرطية مع جوابها جزاء المبتدأ وان تخط القسم يتقدم عن
 الشرط او طالب الحين عليه وان كان هناك لا شرط متقدم عليه ولا متأخر عنه فان كان
 الحين جملة جازية يعتب القسم وان يلحق انا والله لا اكرمك وانا والله اكرمك وان كان الحين

جملة جازية بقسم وان يلقى عن انا واسه لا قسم وان انا واسه اقسم وان كان الخبر معروفا
 وجب الغاء القسم لا سجد له اعتبار لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك عن انا واسه قائم
 وعلى هذا فلا يحسن اطلاق المص وان ينسب بتقديم غير الشرط جازا اعتبارا والفاء وطريق
 للمصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتبار
 من اوله الشرط عن واسه ان يتيقن لا يتيقن الا عن واسه ان لا يتيقن وان ينسب الكلام
 فاما ان يتقدم عليه الشرط الا فانه تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجان الغاء القسم
 اعتبارا من اوله تقدم على ذلك الشرط طالما خبر عن انا ان يتيقن فواسه لا يتيقن وان يتيقن
 واسه انك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المنسب فاما ان يتأخر عنه الشرط
 الا فانه تأخر فان اعتبر القسم العتية للشرط عن انا واسه ان يتيقن وان العينية
 اعتبر لشرط عن انا واسه ان يتأخر فان لم يتأخر عنه الشرط فانه جاز بعد القسم
 جملة جازية اعتبارا والفاء عن انا واسه لا يتيقن وان انا واسه انك وان جاء بعده معروفا
 وجب الغاء القسم عن انا واسه قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاء عن انا واسه
 واسه وان انيتني انك واسه هذا كل موضع قلنا ان ان وما نقص معناها من الا
 فيه ملغاة او جوابا ظاهرا فالاول ان لا يفصل ظاهر في الشرط كما ذكرنا في الجواز
 فيقول عن خبرك ان تجيبني واسه ان تجيبني لا كرمك وقد جاز ذلك في الشرع كقوله
 فان يك من جرح لا يرج طارقا وان يك لنا ما كمالنا لا نس يفعل وقوله فان تنكس بالشعري
 ام بالشعري ام قطلنا اغتبط بالشعري فيقول اوله وقوله انك قد صاقت على بيتك تعلم
 اني ان بيتي ومع قوله اما نينا حفاة لا افعال لنا انا كذا كذا ما نحفي وتقول فتقول له
 لزمه الجبة نغظا ان مجبة ليس عليه الاطلاق والاول ان يقول لا كذا كونه ما حيا لفظا
 او مجبة ومجبة بالمجبة عن ان ترين لا رين ذلك وقد بين ايضا ان قوله كان الجواب للقسم
 لفظا ليس مجتمعا بل يعمي الجواب للشرط وان قل كقوله انك مسيت بنا البيت ثم علم
 ان وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما نقص معناه فضلا عما عني بفعل
 وما فعل به فعل فالمراد لا استقبال فكيف ساد استجاب الشرط قال تع وان انيت الذي
 اوتى الكتاب بكل اية ما يتقوا قبلتك و لن نزالنا ان امسكها و لن ارجعها الى قوله
 لظن ان قوله وتقدم القسم كاللفظ اما القسم المتقدم كاللفظ به سوله كان هناك لا

موطنة كما في قوله تع لن اخرجها او لم يكن كما في قوله وان اطعتم من انكم لشركون
 وقال بعضهم ان قوله انكم لشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر وقسمها
 وهو ضعيف لان ذلك يكون المزمومة الشرع كقوله من يفعل الحسنات الله يكرمها
 واما اذا تقدم شرطه لا استقام وكما كانت اما جاز ما كمن وما وان ومجها
 او جازا كان ولو قال لئن انك لكلمة الكلمة ولا استقام داخل الجملتين الشرط والجزم
 لكنهما كجملته ولهذا عن من يصريك تقض به وكذا لو من بك لعنتيه وكذا ان تأني
 انك بلجرم ويونس يرفع الجرم الا اعتمادا على المنع ولا يفعل ذلك في غير المنع من كلام
 لا استقام بل يقوله من ان امر به بعض بني الجرم لا غير اتفاقا قاله المنع هي الاصل
 في باب الاستقام ويعرف في المنع ان انيتني انك بتقدير انك ان تأني وكذا
 من تزمه بكونك بالرفع والجرم هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط
 انما تلي اذا تقدم عليها ما يستحق للجواب اما مجبة ومجبة ليس كذلك فالاولي
 ان يجعل الجواب للشرط ويجعل لا استقام داخل على الشرط والجزم او معاكذ خول
 الموصولة عليها معاني عن جاز في الذب ان قاتل يشكرك مجرم يشكر والدليل عليه
 قوله تع افان مت فتم لئالذ له والفاء في فهم الجواب الشرط في فان للسيب
 ولو كان التقدير فتم لئالذ له لم يقل فان مت بل كان تقوله ان مت فتم لئالذ له
 اي فتم لئالذ له ان مت ولا اصل عدم الحكم بزيادة الحرف واما المنع الدخلة على
 اذا في في الحقيقة داخل على ما هو في موضع الجزم لانه ليس مجزا كما يجيء في
 الظروف السببية بل هو موضع وضع الجزم لانه كونه هناك فليست اذا اذن مع
 جملة كان مع جملة بل مرتبة جاز بها التقدم من حيث المجبة على اذ لانه عاملا
 كما بين في موضع المذكور فالاستقام داخل في الحقيقة عليه ضرورة ثم لم يات
 الفاق قوله انك انك عظاما وانا انك خلق جديد لان التقدير اني خلق جديد
 اذا متا ولهذا كثيرا ما يكون لا استقام في انا عن قوله ايذا متا وكنا ترابا وعظاما
 انما المدينه لطول الكلام وبعد الهد في لا استقام حتى يعلم ان الجزم لا استقام
 يدخل على ملهى في موضع الجواب كما كره قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين
 لما قال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذ قوله لمدينه مع ان في اوله

صحة الاستقناء وان لا يعمل في غير هذا الموضع ما بعد ما قبلها وفي كل العزم كذلك
فيما تقدم من مثل قولك اما اليوم الجمعة فان هذا قائم انضاب يوم بقاء على الصحيح
على ما يجري مع كون محض ان العزم من اذكر هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان
قصدت كون الشرط الثاني مع خرابه للاول فلا بد من من الغاء في الاداة الثانية
لما ذكرنا في الجوان منذ ذكرنا وضع دخول الغاء في الجوان تقول ان دخلت فان سلمت
ذلك كذا وان سلمت فان اعطيتك من كذا لاول اعطاء بعد السوال وان فقدت الغاء
اداة الشرط الثاني لخلها بين اجزاء الكلام الذي هو جزؤها معني اي الشرط الاول
مع الجواب لا يجوز فلا يكون ادلة الشرط الثاني كقولك فانه عثرت بعد ما والت
فيجب من هاتافق الا لا تعاقب من مترتبة وانه ان يفتني لا يفتني فتاين الشرطين
لغظانها معني ومثله ان ثبت ان تذهب من حم اي تذهب فان تجم وكذا كان اكثر من
شرطين معني ان سلمت ان لغيتني ان دخلت الدار اعطتك اي دخلت الدار فان
لغيتني فان سلمتي اعطتك فتقولك فان سلمتي مع الجواب فان لغيتني
مع جواب الجواب ان دخلت وعلى هذا ففسر ان كان اكثر قوله فاما للتفصيل والتم
حذف فعلها ومن بينها وبين قايها جزاء في جزاء مطلقا مثل اما يوم الجمعة
فزيد مطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان حايث التقديم فمن
الاول لا ففسر الثاني اعلم ان اما من موعة لمعينين لتفصيل يحمل على قولك هو لا
اما زيد ففيه واما عمر فمنكم واما بش فلذا اذا اخر ما تقصد ولا تستلزم
لشيء اي ان كان ما بعد شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معني
الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء او استلزام الشرط للجزء كما في الظرف البنية
والجينة الثاني اي لا استلزام لازم لها في جميع استعمالها بخلاف معني التفصيل فاما
قد تم منه وقد التزم بعضهم هذا المعني ايضا فيها في جميع قوله تع والراحمين في العلم
بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ معني واما الراحمين وهذا وان كان محققا في
هذا المقام لا ان جاز السكون على مثل قولك اما زيد فقيام يدفع دعوي لزوم التفصيل
فيها واما بيان معني الشرط فيها فان تقول هي حرف معني ان وجب حذف شرطها
لكثرة استعمالها في الكلام ولكن في الاصل من موعة للتفصيل وهو مقتضى تكررها

كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففيه واما عمر فمنكم فيؤدي الى الاستقبال لهذا ايضا
وايضا حذف ذلك وجوب العزم من معني وفي ذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو المزموم
حقيقة في فصل المتكلم مقام الشرط الذي هو المزموم في جميع الكلام تفسير ذلك
ان الاصل اما زيد فقيام اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكون وان تقع في الدنيا شيء
يقع قيام زيد فهذا جزاء بوقوع قيامه وقطع ببلاده جعل حصول قيامه لازما لمحصل
شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان
العزم الكلي من هذه الملة زمرة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف
المزموم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقتم لمزموم القيام وهو زيد مقام ذلك
المزموم وبقي الغاء بين المتبادر والجزء لان فاء السببية ما بعد لازم لما قبلها
فحصل من ذلك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا العزم من جاز وقوع الغاء في غير وقتها
فقد تبين ان حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزاء الجزاء موقعه شيان مقتضا
مهما ان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط لكثرة الاستعمال والثاني قيام ما هو
المزموم حقيقة في فصل المتكلم مقام المزموم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا
من قيام جزاء الجزاء موقع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل جزاء وجوب الدلت
شيء اخر لا يرى ان خبر المتبادر بعد لا وبهذا القسم لم يحذف وجوب الامع سدا
لولا وجوب القسم سدا وحصل ايضا منه بقاء الغاء من سطة الكلام كما هو
ولو لم يتقدم جزاء الجواب لو ففت فاء السببية في اول الكلام وكذا يقدم على الغاء
من اجزاء الجزاء المفعول به او الطرف عن اما البيت فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا اذا
اذا قصدت انهما ملزومان الحكم والمعني الى عدم القهر يعني ان يكون لازما ليوم الجمعة
وكذا غير ذلك من معمولات الجوان كالحال عن اما مجزأ فاني صار بك والمفعول المطلق
عن اما ضرب الامير فاني صار بك والمفعول له اما ناديا فاني صار بك فلا يستلزم
عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك منتفعا في غير هذا الموضع لان تقديم
المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي مضت ولا تقول مثله ان حسي
زيدا فانا صار بك على ان زيدا مفعول صار بك اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاعراض
ثم انه يحذف التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم يعني

الغاء عن قولك اما يوم الجمعة فانه زهيد ساير واما زهيد فانه صواب ولا تغفل من الجزاء
 الجزاء شيئين فضاء الا انك لا تجوز من قطع الرضوخة فقل اما زهيد طعنا مك
 فله ياكل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء مقام الشرط كقولنا تع
 فاما كان من القريبين من روح وريحان اى ان يكون شيئا فاما ان كان من القريبين فله
 روح وريحان فقله فرفع جواب اما المستغنى به عن جواب انه فالدليل على انما ليست
 جوابا ان عدم جواز انما ان حبتي اكرمك بالجزء من وجوبها ما ان حبتي فاكرمك مع
 ان محزان من حبتي اكرمك بالجزء اكثر من محزان من حبتي فاكرمك قال تع اما اذا ما انتليه
 فقد رعليه رزقه فيقول ايا ما يمكن من شيئا فاما اذا ما انتليه فيقول واما وجوب
 الغاء في جواب اما واما محزان واما ان كان فضلا مصاعرا فلم يحزن اما زهيد بيقم لانه لما كان
 حذف شئ فلم يعمل في الجزاء الذي هو بعيد منها من الشرط لا يري انه اذا حذف
 الجزاء في قولك انتك ان استغنى فلا اصل له لا تغفل الاداة في الشرط والجزاء بعد الامتناع
 عند حذف الشرط اولى واما فاقولهم افضل وان لا من ذلك فاما انجزم الجزاء لعدم لزوم
 حذف الشرط ههنا واما يبيح ان كما ذكرنا واما تفسير سيبويه لعنهم اما زهيد فقيام
 سهاياكن من شيئا فزيد قائم فليس لان اما يبيح سهاياكن كيف هذه حرف واما اسم
 بل فضاء الى المعنى المحذوف لا يبيح سهاياكن من شيئا فزيد قائم ان كان شيئا فزيد قائم اي
 اي هو قائم البتة ويحيى ان يكون اما عند الكونين الشرطية فمهما ما على بنيت
 من مذهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا تحذف الغاء في جواب اما لا للمصروف
 محذوف فاما المصروف لا صلوة لديهم او مع قولنا محذوف فله عليه محكية كقولنا رفع
 واما الدين كقولنا فكم تكن اياي تنلى عليكم اي فيقال لهم ام لا تكن ولا يقع بين اما واما
 جملة تامة مستقلة محذوف اما زهيد قائم فمصرف كذا لان الواقع بينهما كما يبيح جزاء الجزاء
 المقصود كونه ملزما بالحكم الذي ينقسمه ما بعد الغاء فله يكون جملة تامة مستقلة
 واعلم انه قد عاين بعدا ما ينكره ذكره بعد فابها ذلك اما مصدر مكره فمما يابا
 يذكرك بعد الغاء ما اشتق من ذلك المصدر محذوف اما سهاياكن واما سهاياكن فمما يابا
 صفة مكره فمما يابا بعد الغاء محذوف اما سهاياكن فمما يابا بعد الغاء محذوف اما سهاياكن
 واما سهاياكن فمما يابا بعد الغاء محذوف اما سهاياكن فمما يابا بعد الغاء محذوف اما سهاياكن



واما البعيد فله وعبيد واما زهيد فقد قام فالمنكر من الوصف والمصدر يجب عند
 المحاذرين من نصهما ويختار ذلك تيمم لا لاجد الوجب والعرف من المصدر يجب
 رفعه عند بني تميم على ما يظن ظاهرا لفظ سيبويه ولا ولي يحزن وانه فيه الرفع
 والنصب كما يجي واما المحاذرين فانهم يحزنون فيه الرفع والنصب والعرف من
 الوصف مرفوع عند الجميع بانه خلاف واما غير المصدر والوصف مرفوع عند الجميع
 معر فاكاد ان منكر الاما سيجي فالرفع في جميع ما يحزن فيه الرفع من ذلك بالابتداء عند
 العريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معر فاكاد ان منكر ان
 انه معقول عند المحاذرين فقال شرح كلامه ذلك لانه مرام نصيبون العرف
 والنكرة فله يصلح للحال فيقي معقولا له فيعني اما سهاياكن فمما يابا بعد الغاء
 السهم من سهاياكن وكذا العرف محذوف اما العلم فمما يابا بعد الغاء لان العلم هو العلم
 قال سيبويه والنصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما يحزنون وافي عرف
 المصدر لا الرفع علمنا ان نصيب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبل كما
 تقول في محذوف اما علمنا ان ان التقدير سهاياكن فمما يابا بعد الغاء لان العلم هو العلم
 اي عالم في مثالنا فيكون معقولا سكونة قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه ابتداء
 والعامل فيه محذوف فيعني اما العلم فمما يابا بعد الغاء لان العلم هو العلم
 عن نفس شيئا اى لا يجره فيه فيه اقول الدليل على انهم محذوف عند بني تميم نصيب معرف المصدر
 انهم حزنوا على ما حكي عنهم سيبويه اما العلم فمما يابا بعد الغاء لان العلم هو العلم
 فكذلك ينبغي ان يحزن عند سهاياكن اما العرف فمما يابا بعد الغاء لان العلم هو العلم
 المصدر العرف على انه معقول مطلق لما بعد الغاء واما نصيب المنكر على الحال
 عند الجميع والعامل فيه بعد الشئ المنكر في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول
 كونه المصدر المضروب معقولا عند المحاذرين لا دليل عليه ولو كان كذا الجاز اما للسهم
 فمما يابا واما العلم فمما يابا بعد الغاء لان العلم هو العلم
 على انه حال ما بعد الغاء والمصدر العرف على انه معقول مطلق لما بعد الغاء وفي
 المصدر المنكر حال ان معقول مطلق لما بعد الغاء واما الرفع فعلى انه مستبد لما بعد الغاء
 خرم بانه تقدير عريق كل ذلك عند كلام العريقين وكشف اقتناع عنه ان تقول ان مثل

هذا الكلام انما يقال اذا اراد في شخص من الاشياء له او يدعي له ذلك فيعلم السامع
 بعض تلك الدعوى او يدعي كما تقول مثله انا سميت وانا اعلم فتقول السامع انما
 قلت بسميت واما انا فاعلم هذا حال لان العينة اما ان كنت سميتا وادعيت ذلك
 فقلت بسميت واما ان كنت عالما او ابدت من نفسك العلم وتردبت به وادعيت
 ذلك فانت في الحقيقة كذا كما يقال ان كنت موافقك موافقا واذ كنت عالما فانا
 عالم لا شك واذ كنت في امر فكيف فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا عمل حسن
 الثواب وليتاي يا ايها الذين امنوا اسألوا الحقيقة كذا كما يقال ان كنت موافقك
 موافقا واذ كنت عالما فانا عالم لا شك فاذ كنت في امر فكيف فيه حين كنت عالما
 وفي نزي العلماء والمصدر المتكرر يعني الوصف حال ايضا على هذا الوجه او بمفعول
 مطلقا على ان يعني اما سميتا فسميت وان يكن شيء من سميتا كذا في معنى اما
 سميتا فلا سميت اي اما يكن شيئا فلا سميت فيه سميتا واما المصدر المرفوع فتقول
 لان غير ما بعد الفاء فتعني اما العلم اما يكن من شيء فزيد عالم العلم على ان كيف يعمل
 ما بعد الفاء فيما قبلها في معنى اما سميتا فسميت بسميت او فالتك بسميت فتقدم له الفاعل
 المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسميت واما العلم ففالم فاسما جاز ذلك لقسم الخبر
 المتبادر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسميت وعالم في مثله جز مبتدأ محذوف
 اي انت سميت وزيد عالم ومعنى سميت وعالم دوسم وزيد علم من كذا ظاهر القام
 المضمر نحو اري الموت يسبق الموت شيئا وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما البعيد قد
 صيد اي فانت صاحبه ولم يقبل قد ومن لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم
 فعالم اي كانت عالم اي فانت هو واما معنى اما العالم فلا علم واما العالم فاستغرق لا علم لا
 عالم كالمضمر الرجوع الى المتبادر ونحو كذا اما العلم فالتك علم اي لك شيء منه واما العلم فالتك
 بعالم اي فالتك به واما كقولنا سطر في مثل هذا المعنى بالظاهر لاد سد المضمر ولم يجر
 ذلك في غير ما لا يحسن كما يعني في باب المتبادر نحو زيد من زيد لا يجر غير المتبادر والمبين
 ههنا من حالها بقرط الفاء بينهما فكا ههنا ليسا مبتدأ وجزوا ما غير المصدر والصفت
 نحو اما البعيد قد وصيد فالجميع الرفع من حيث اللغات معرفة كان ولا ويرى يوش
 عن بعض العرب بصفة قال سيبويه حينئذ قليلة قال ومع ذلك لا يحسن هذا الصب

الضعيف في العرب لا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجباء الفقير
 اما اذا اردت ما بعد عبيدا معينة فلا يحسن فيه لا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا
 بصرة لك واما قولك فلا اياك اقول اما العمل على الحال في مثله فتضعيف لا يحسن له
 بل هو انه مفعول به لما بعد الفاء لان العينة دو عبيدا اي فتلكهم وذلك كما روي الكنا
 لما قرنا فانا اقتلهم اي اقبلهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما من عالم ان فيه مبتدأ
 اي اما كونه عالما فاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو علم
 اي اما عدم كونه عالما فليس محاصل وقال سيبويه لا في ان لا تكون زائدا كما في قوله تعالى
 اصل الكتاب وفي الصورة التي كذا ذكرنا خط كثير للحناء وهذا الذي ذكرته اقرب عندي
 وقد تحذف اما الكثرة لا استقلال عن قوله تعالى وبتك فبك وبثابتك فظهر والرجح فاجوز
 فليد وقوم وبذلك فليخرجوا واما يطر ذلك اذا كان بعد الفاء امر او نهي وما قبلها مفعول
 به او مفعول به فلا يقال زيد افضرب ولا فضرته بتقديما ما واما قولك زيد في جرح فانا
 لغايته وزايدة وقوله وقائلة حتى لان فاعلم فتا هم قد ذكرنا في باب المتبادر ان مثله على
 كلام سيبويه عن سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاختصاص واما جاز ما بعد الفاء
 لان الامر لزام العقل الفاعلة والهي لزام ترك الفعل الفاعلة فتا سببا لزام الفعل وتركه
 للمفعول وذلك بان تقدر ما قبل المصوب وتدخل فاهما على الامر والهي فان ما
 قبل فاهما ملزم لما بعد ما كسر واما قوله واذ لم يهتد واه فسيقولون وقوله
 واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاق الى الكهف وقولوا واذ لم تقبلوا واثاب الله
 عليكم فاقبلوا الصلوة فلا حرج ان الظرف مجري كلمة الشرط كما ذكرنا سيبويه في معنى زيد معين
 لقته فانا اكرمه على ما روي في القرآن من ذلك في اذا سطر على ما روي في الظرف البنية ويجوز
 ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تقبلوا واثاب الله عليكم من
 والرجح فاجوز مما اصر فيه لما واصلنا اعمال المستقبل الذي هو سبقوا وفاء او
 اتيوا في الظرف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تقبلوا واثاب الله
 وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محال لما ذكرنا في نحو اما زيد فتطلق من العرض المحسوس
 اي قصد الدلالة من حيث كان هذا لافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية وشار
 لازمنة لها كل ذلك لقصد السابقة قوله وهو معنى لما في جزها اي ما بين اما والفاء على

لما في جزاء الفاء اي لم يبعد ما ليس ذلك بطلق عند الصولان المتبادر في نحو ما زيدا فقيامه خارج
 عنه اذ العامل فيه لا يتبادر عنه وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قولك فاما ان كان من
 المقر برب خارجة عنه عند قوله مطلقا او سواء كان ما بعد الفاء شيئا يحيل به صدق الكلام
 كان وما التائفة في نحو ما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للعرض المذكور وهذا من
 البرد والختار المعقول وقال بعضهم من محمول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء شيئا
 يسبق من عامل ما بعده فيما قبل الفاء ولا يصح ان يزداد فقيامه عند تقديرها ما ذكره يد فقولك
 وما يوم الجمعة فزيد قائم اي ما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لكان
 السبب في نحو ما زيدا فقيامه تقديرها ما ذكرت زيدا في قيامه لا يحسن اتفاقا ولجان الرفع لحيث
 في ما يوم الجمعة فزيد قائم لا يحسن ولا يلائم فيلزم قيامه فيه وانما التركيب هو لاء هذا لئلا
 نظر الى ما بعد الفاء لا يعمل فيها قبلها ولا يفصل بينهما بين المتبادر والحين بالفاء نحو ما زيدا
 فقيامه ولم يفتقر ان التقديم في هذا المقام لما عارضه من اللاحق فيكون قد ذهب الما زيدا الى انه
 ان لم يكن ما بعد الفاء مستحقا للتقدم كان وما من مانع من عمل العامل فيما قبله كقول
 العامل صفة وهو قبل الموصوف نحو ما زيدا فانما جعل صوابا وكونه معمول تمييزا
 عامله اسم تام نحو ما زيدا صا فتدعى عشره وكونه العامل مع نون التاكيد نحو ما زيدا فلا
 صفة وما صلتها نحو ما البصر فان تليس خبرك فان لم يكن احدها وهذا معنى قوله ان
 كان جازم التقديم فالعمل لما بعد الفاء وهو معنى قوله من الاول وان كان بعد الفاء احد
 هذه الوراخ فالعامل هو المقدم وهو معنى قوله ولا فتن الثاني وليس ايضا بشيء لانه اذا كان
 التقديم للعرض المذكور مع المانع الوحيد وهو الفاء فلا بأس بجران مع ما بين ما ذكر
 لان العرض مهم فيجب التحصيل الفاء ما فيها فضا على الدليل على ذلك انتفاع الضم في
 نحو ما زيدا فانه قائم ولو كان معمول مقدم لم ينتج تقديره فاصب نحو ذكرت وعبر وقال ابن
 حروف قد تبدل اليه من الاول من اما ياء قال رايت رجلا ابيا اذ الشمس هارمت فيعني
 فابيا بالفتح فيخص حرف الراء كذا وقد جاء بمعنى حقا الراء الهمزة تقول الشخص فلان
 يفتنك فيقول كذا مدعا لك اي ليس لامر كما تقول ويكون ايضا مدعا للطالب كقولك
 ما زيدا رجوعا لعل عمل صلا فيما تركت كذا وقد يكون كلاما من الكلام ما قبلها وذلك
 اذا اعتبر من غيره شيء منكر فيه كره بعد كذا بيا نالكونه منكر كقولك فاعوذ من سوء ربه

الحق ليس من الهمزة كذا وقد تكون كذا بمعنى حقا كقولك فاعوذ من سوء ربه وكذا ان الانسان
 ليطبق فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الآية وان لا يجاب به كقولك فاعوذ من سوء ربه
 العاجلة وكذا اذا بلغت التراقي وليست للرفع اذ لا معنى له بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل
 المعنيين كما في قوله فاعوذ من سوء ربه ان يزداد كذا انه كان لا ياتنا عينا واذا كانت بمعنى
 حقالم يحسن الوقت عليها لا نفاس من تمام ما بعدها ويجوز ان كانت للرفع لا نفاس
 من تمام ما بعدها وان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الرفع لا يستقل اي كذا
 لا نقل او ليس لامر كذا واذا كانت بمعنى حقلا ان يقال انما سميت بيتا لكونه نطقا كلفظ
 للرغبة ومناسبة معناها لعلها ان تدع المحاطب عما يقوله تحقيقا لصدقه لكن الخفاء
 حكوي في هذا اذا كانت بمعنى حقا ايضا لانه من ان المقصود وتحقيق الجملة كالمقصود بان
 فلم يحسن بها ذلك من الرغبة تاء الثانية الساكنة تلحق الماضي الثانية للسند اليه فان كان
 ظاهرا حقيقيا فيجوز والمطلق علامة التشديد والجمعين فضعيفا علم انه انما جاز
 الحاق علامة الثانية بالسند مع ان الموشح هو السند اليه لا السند لانه يقال ان
 بين الفعل وهو الاصل في الاستناد وبين الفاعل في ذلك لا مقال من جهة اختياره الى الفاعل
 وكونه الفاعل كونه من اجزاء الفعل حتى سكن اللاحق في نحو منبت لئلا يتوهم ان
 فيها من الكلمة الواحدة الا يربط الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه نحو فيض بان ويعين
 ونقرب بين فتايت الفعل الثانية فاعله مثل تشبیه الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل
 من زيدا او اكثر كقولك فيحتاج يا رب من ارضه يا غفقه اي ارضه يا رب وقوله يا رب رجوعا الى
 ارجعي ارجعي ارجعي وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم لا عراب
 واصل الفعل البناء فتنه من اول الامر يسكن هذه على بناء لغته لا على كالحرف الاخر بها
 تلحقه ويجوز ان تكون على اعراب ما وليته ودليل كونها كلاما الكلمة دوران الاعراب عليها
 قافية وتقلب الاسمية في الوقف هاء مجذولة الفعلية اذ القلب تعرف وهو بالعرف
 اولي وكونه اصل التاء الفعلية هو السكون لم تدر اللاحق في الساكنين في رمتا وعزنا
 لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كحركة الكلمة فالحركة باعتبارها كاللغة
 الا ان اللاحق في التاء السكون فالحركة عليه كاللغة كحركة اللاحق في التاء في ام يحافا وام يحافا
 وخفا وخافا وخافوا وخافوا ويعين وقولان فان بين الفعل في هذه لم تحذف لان يكون

سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحركت العارفين قلنا الحركة كالمعلم كما قلنا في الناء
 الفعلية على اصله تحرك اللام وكذا لام اصل المضارع والاصل في اصري لقنرب كما بينا
 فالاصل لام لم تخافا وخافا ولم يقولوا وقولا هو الحركة وهو لان ستمركزة بحركة كالدلالة لا
 نقلا لاجل انقل الصغير المرفوع الذي هو كنه الكلمة بحذف لم تخف الله وحفاته ولم
 يبع التوب ولم تقل لمن وقول الحق لان اللام وان كانت اصلها الحركة لان عارضة ليست كالـ
 الدلالة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم ترد اللام في الخشوع والخشوع وان تحركت
 الواو والياء لان اصل هاتين الواو والسكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة ^{متباد}
 حركة التاء تكون الالف كمن الكلمة فقالوا رماقا وعزافا لا يقولون رماقا المراد لان
 الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كمن قبلها اذا انظر ليس في الالف لاجل الالف في قوله
 واما الحاق علامة التشبيه والجمعين فضعيف يعني فاما اخذك وقاسم الخنك ومن
 اخذك فتكون الالف والواو والنون مثل التاء وحرفا متبينة من لوز لا من على ان الفاء
 متبينة او مجموع ولا تكون اسما صغيرا بل لا يلزم ان تقدم الصغير على مفسر من جزئية
 كما حصلت في نعم رجلا وربه عبد وفي التنازع ولو صار حرفا لا صغيرا جازا استقلال
 الواو في غير العقلاء عن اكل في البراءة وقيل انما فصل ذلك لان الاكل في الاصل ^{من}
 للعقل وجاز ايضا استعمال النون في الرجل كقولهم يعصر السليط اثاره ويجوز ان ^{يد}
 بالافاقرب الشوق هذا ما قالوا ولا منع من جعل هذه الحروف صغارا وابدال الظاهر
 منها واما القافية في مثل هذا لبدال فامر في بدل الكل من الكل او يكون للعبارة جازا المتباد
 الموحى والعرض كونها من التوب من ساكنة تتبع حركة الاخر لان التاكيد الفعل وهو
 للمتكلم والتشكيل والعرض والمقابلة والنزيم وتحذف من العلم من فانيان مضافا
 الى علم التوب في الاصل مصله من نت اي ادخلت من فاقوله من ساكنة يدخل فيه نون من
 ولان لم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثاله لان هذه الكلمات نون ساكنة لان
 نونها تتبع حركة اوخرها وقد استعبد منه ان التوب بعد الحركة واما اطلق في قوله حركة
 الاخر ولم يقل اخر لام ليشمل نون التنازع في الفعل كقولهم وقولهم ان اصبت لقد اصاب
 قوله لان التاكيد الفعل يخرج نون التاكيد الحقيقية واما لم يجعل التوب في الكتابة في الرفع
 والحرف لان الكتابة متبينة على الوقف والتوب يسقط فيه رها وجر فكذا التفت

في حال النصب الف لا تقلب القافيا واما سميت التوب وهو تفصيل من نونت لانه
 عارضة والمصلد هو المحدث ولذا يسمى سبوي المحدث والمحدثان سميت التوب
 الكلمة بالتوب وقد ذكرنا اقسام التوب في اول الكتاب سبويه قوله ويجذف من العلم
 نحو جاري زيد بن عمر وفي ذلك كثرة استعمال ابن بين عليين وصفا وطلب التحقيف
 لفظا يحذف التوب من صوفه وحظا يحذف الف ابن وكذلك في قوله هذا فلان
 لان كناية عن العلم وكذا طامرت طامرت هي بي ومنه اصل لانه يعبر به عن لا يفر
 على ابيه مجري العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين عليين
 نحو جاري كرههم او زيد ابن اخيتا لم يحذف التوب لفظا ولا الالف حقا لانه لا ^{استعمال}
 وكذا اذا لم يتبع صفة نحو زيد ابن عمر وعلى انه متباد وجز لانه استعمالا ايضا مع ان
 التوب انما حذف في الوصف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتوب علامة التنازع
 وليست هذه العلة موجزة في الاستدراك مع خبره وحكم اية حكم ابن وفي الوصف بنت
 وجان كما سر في باب التاء وحذفها في قوله وحاتم الطائي وهاب الماي وقولهم
 الفيتة غير مستغنى ولا ذكر الله الا قليلا من وقته وقري في الشذوذ قوله هو الله احد الله
 نون التاكيد خفيفة ساكنة ثقيلة مفتوحة مع غير الالف فتحذف لام والني ولا ^{استعمال}
 والقيس والعرض والقسم وقيل في النفي والمنه في مثبت القسم وكثرت في مثل ما نقلت
 واما قبلها مع صغير المذكر من مضموم ومع الحاطبة مكسور وفيما عدا ذلك مفتوح تقول
 في التشبیه وجمع المذكر اصران واصرتان ولا تدخلها للصفة خلا قال يونس وهما
 في غيرهما مع الصغير البارز كالفصل وان لم يكن فكا الفصل ومن ثم قيل هل نون من ^{نون}
 وبن اعرب واعرب واعرب والحقيقة تحذف الساكن في الوقف فيرد ما حذف
 والمفتوح ما قبلها تقلب القافيا تحركت المشددة بالفتحة لتقلها خفة الفتحة و
 كسرت بعد الالف لا تشين والالف الفصل نحو اصران تشبها بنون الاعراب التي في المضارع
 فانما كسر بعد الالف نحو عين بان وكذا النون في الاسم المشي عن الزيدان قوله عيتص
 والفعل المستقبل انما لم يدخل في المثال والمال في الامر في المضارع ودخولها في الالف
 في مستقبل فيه يعني الطلب كالامر والني ولا استعمال والقيس والعرض واما في
 المستقبل الذي هو جزمه فلا تدخل الالف بل يدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد

ايضا كلام القسم عن واسه لا صيرى وما المزيدي عن لما تفعلن يكون ذلك الاول في طرقة
 لدخول نون التاكيد وايد انايه واما لطلب فلا يحتاج الى مثل ذلك لان وضع النون كابد
 ماضيه يعني الطلب ثم الطلب على صيرى اما طلب وجى الفعل او عدمه كما في اوله والى
 والتفصيل والعرفان واليقين او السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام عن الفعل ولا
 تفعلن وهذه تفعلن ولا تفعلن وليك تفعلن ومن تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام
 استفهام اممية كانت او حينية قال بعد كنة مند من خيتك وتقول تفعلن وانظر في
 تفعلن قال واقل على رطبي وطقك بنعت مساعينته ترى كيف تفعلن وتفعلن المصد
 يحرف التاكيد عن واسه لتفعلن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز
 حدتها كما في اما تفعلن وفي ما تفعلن واهم ما تفعلن واما ما تفعلن واما تفعلن
 ان اوكات لازمة لكلمة الشرط كما زما وحيثما وقد تدخل نون التاكيد اختيارا في نحو
 الشرط اذا كان الشرط مما يحى من فعلها فيه كقوله فمها تشامنه قراة تعظكم ومما تشا
 منه قراة تشعوا قوله يتم نبات للذين زان في الثرى حديثا ما ياتك لا يزيغها
 لكناقل من ادخلها في الشرط بلا تقدم ما نحو تفعلن افضل قال من ينقض منكم فليس
 باب ابداء قول به فيله تشاف وتجي النون ايضا بعد الافعال المستقلة التي تلحق
 او يلها ما الزائدة في غير الشرط اختيارا لكون قليلا عن مجهول ما تلبس ويعين ما ان
 اي تحقق الذي اراه فيك وبالم ما تحسنه يصير لمن يطلب امر لا يناله لا يشقة
 ومن غصة ما يبين شكلها يضرب لما كان له اصل وامارة تدل على كون شيى اخر
 ولما يقولون وكثر ما يقولون وما يقولون واما كان دخلها مع ما التى في الشرط
 منها مع غير لان الشرط يشبه الينى في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت
 في علم ترافى نيل شمالات فضرة واما نحن لان ما يديت في ريب ترافى في
 جزها وتجي النون بعد النون بلا اذ كانت لا متصلة بالمعنى قيا ساداب جنة لا يبال
 تشبه الينى واستشهد بقوله تع وانفق اقننه لا يقسبون وقيل ان لا في الاية للينى
 وقد تجى مع لا النافية منفصلة عن لا في الدار يصير بن زيد وعذابي على لا تجى بعد
 النون اختيارا لعمى من الطلب وتجرى من ما الوكة في الاول قال سيبويه تدخل بعد
 تشبهها لانه النون من جهة الجزم قال بحسب المبالى ما لم بعدا سيما على كونه

معما واما الحق المتصارع خاليس جميع ما ذكرنا من سيبويه يحى في الضروية انت
 تفعلن قيل وقد دخل اسم الفاعل انظر تشبها بالمصارع قال ارايت ان حادرت بلمن
 ان حاد ولبس الاب واد افايل احضر والشهور وقال اخر يا ليت شعري عنكم حيفا
 اشهر بعد السيوفا وهذا كما شبه في دخول نون الوقاية في قوله وحاسيلنا الا ارجا
 ضم ان النون تلتزم من هذه المواضع المذكورة المتصارع القسم عليه مثبتا عن واسه
 لا قوس بشرط ان لا يتلق بربها بان كقولهم لا والله متم ان قتلتم لا والله تمشرون
 وقولنا يعلم نري ان بيتى باسح تاذ عند الصيرة كما ذكرت وكثر دخولها في الامر والى
 والاستفهام ومع اما عند الرجاء هي لازمة مع لا خلافا لغيره قال فاما ترى والى لوقان
 الحارث بن ابي رباح ترك النون منعها ليدع غير وان كان لا كاشا لثبات قوله وما قبلها
 مع صميم المذكور وهو الولو اما ان يعظم ما كان مضرا واغريا وينفع كاحتشوا امرضا
 الضموم ما قبلها يحذف اذا انفصلت بها نون التاكيد الساكنين في كلمتين واولهما مد
 وان كانت الثانية لشدة اتصال وعدم الاستقلال كالجزم من قولهم لا اله الا الله
 كلمتان والتثنية لا اتصال وعدم الاستقلال كالجزم من قولهم لا اله الا الله
 قبلها قال سيبويه لو قال اصبرون واصبرين كما قبل اصبران كم يكن خارجا عن القياس كقول
 الترتب ومدين والفتح ما قبلها الساكنين بالضم وانما لم تحذف لا فقال ليت يبد
 كما يجى في الضمير في باب التقاء الساكنين وانما صمت ولم تنكس ولم تفتح اجرا قبل
 نون التاكيد في جميع المذكور في جميع الانواع مجرى واحد بالترام العنزة فيه قوله ومع الخا
 مكس لان صميم الخطاطبة ياء فانه مكسوبا ما قبلها كان صري واغري واربى جذفت
 الساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت ما تنكس كاحتشوا واربى اجرا
 لما قبل النون في الخطاطبة في جميع الانواع مجرى واحد مع ان الكسر الساكنين هو الاصل وايضا
 لو فتح لا ليت والواحد المذكور ولو صمت لا شغل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد
 الفتح لغة طباية عن ارض في ارضي قوله ومع ما عدله مفتوح اي فيما المذكور وما عدا
 الواحد المذكور عن اصرب واغزول واربى وحتشب والمشى عن اصربان وجميع النون
 عن اصربان وليس ما قبل النون في الشئ وجميع الهمزة مفتوحا بل هو لالت بل قبل الهم
 فتحة وعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكور فلتتركيب الفعل مع النون

وبنائه على الفتح عند المجرور لكونه النون كجاء الكلمة وانما ردت اللام مالت المحذوفة
 للجرم او الوقت في نحو لغزوه واعزوه وارتب وسارهمين والخشيين والخشيين
 لان حذفها كان للجرم او الوقت الجازم الجراء ومع قصد البناء على الفتح لا تتركيب الجرم
 ولا وقت وكونه متبعا على الفتح بهذا سبب سببه والمبدوء واي على وقال الزجاج
 والسيراني بل الحركة للسكان مع ما كان الفعل وسببا لانه لما كان النون بعد الفعل
 شبه الاسماء فغاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للسكان
 فحركه بالفتح صيانة للفعل عن الكسر في الجمل بل صيانة كما كانت في اصن و صلاوته تحريك
 للسكان بحركة كالحركة اللام زمينة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون كجرم
 الكلمة لا تضاهي نفس الفعل لا بالصغير كما في الخشون والخشيين محذوف فالرجل في اصن
 الرجل فلكيها كالد زمينة ردت العين المحذوفة للسكان في قوس ولم تد فيقسم السيل
 هذا كله على مذهب الجمهور والذاهبين الى بناء ما قبل به النون وما على مذهب
 قال ان الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من لا عراب والبناء فانه يقول انما
 اللام ونحو في الناقص نحو اعزوه وارهمين اذ لم يرد لفتل اعزوه والضم وارهمين
 بالكسر فكان يلزم بالاول جمع المذكور والثاني الواحد الموث ففتح ما قبل النون في كل
 واحد من كوجه ومختلفة والمارد اللام في ارضين والخشيين فطرد الواو فقط اذ لم
 يكن يلزم به شيء اخر هذا واقتضى على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في
 الواحد المذكور بعد الكسر والفتح والمرب والمبني نحو واسه ليس من زيد وارهمين يازيد
 والخش يازيد وعليه قوله اذا قال قطيبي قال بانه حلقه لفتن عنه وانك لم تحبوا وانما
 لم يحذف الالف في اصن بل وان البقي ساكنان كما حذف الواو والياء في اصن وحرف
 اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فاحذف الالف لا انفتحت
 النون مع ان الالف تحذف من الواو والياء وايضا المد في الالف كثر منه في الواو والياء
 الذي هو مقام الحركة والنون كسرت الكلمة فصا واصن بل كالصائين والاول في اصن بل فلم
 يحذف لانها تخيلية للفعل فلو حذف لمصل الوقع فيما زمينه والاحذف النون التي هي علة
 الرفع في الالف للثمة فلان الفعل صار متبعا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات
 قوله لا تدخلها الخفيفة او لا تدخل الخفيفة المشق وجمع الموث لانه يلزم التقاء الساكنين

على غير حجة واسمع الثقيلة فلان النون المدغمه ان كانت ساكنة فهي كالمتركة لانه
 يرتفع اللسان وبالمتركة ارتقا عنه ولحد فها كحرف ولحد متحرك ولا يجرى عند سبويه
 ايضا لما فيها في اصن باي نون الوقاية واصن بل صنان وان كان يراد التقاء الساكنين
 المسنوع بالادغام في نون الوقاية ونون صنان لان النونين المدغم فيهما ليستا بلا زميتين
 واما يونس والكوفيون في نون الحاق الخفيفة بالمشي وجمع الموث فحذف ذلكا ما ان نون
 النون عند سم ساكنة وهو المربى عن يونس لان الالف قبلها كالحركة كقراءة نافع محيا
 وقراءة ابي عمرو والادبي وقولهم انفتحت خلقت البطان ولا شك ان كل ذلك في مقام الشذوذ
 فلا يجوز القياس عليه وان يحرك بالكسر الساكنين وعليه حمل قوله تع ولا تنفعا بتجقيق
 النون واعلم ان كلام من الخفيفة والتبيلة حرف براسها عند سبويه وعند اكثر
 الكوفيين الخفيفة منع الثقيلة قوله وهما في غيرهما اي الزمان في غير المشي وجمع الموث
 مع الصغير البارز وهو الواو والياء قوله كالمفصل اي كالكلمة المفصلة يعني يجب
 ان يعامل الحرف مع النونين معاملة مع الكلمتين المفصلتين من حذف الواو والياء
 او تحريكهما معا وكسر اخره من هذه الكلام بيان للافعال المنقلة لاخر عند الحاق
 النون بها وقد بينا عن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ويعني كلامه النون حكمها
 مع المشي وجمع الموث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ثنيان
 جمع المذكور نحو اعزها وارهمين والخشون الواحد الموث نحو الخشي واعزها وارهمين واما
 مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكور نحو اعزها وارهمين والخش فالنون مع الضمير البارز
 كالكلمة المفصلة تقبل اعزها وارهمين تحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المفصلة
 نحو اعزها الكفار وارهم الكفار العز وكذا ارهم واعزها بالامرزة يحذف الياء كما
 حذف في اعزها الجيش وارهم العرب ونظم الواو للفتح ما قبلها نحو الخشون كما صحتها
 مع المفصلة نحو الخش الرجل وكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسر نافع المفصلة تقبل
 الخشيين كاجبة الرجل قوله فان يكن بارز وهو في الواحد المذكور نحو اعزها وارهمين والخش فالنون
 كالمفصل اي كالكلمة المنقلة ويعني بهالفت التشبيه نحو اعزوه وارهمين والخشيين و
 اللامات ونحوها فقلت اعزها وارهمين والخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز تحذف
 كالكلمة المنقلة لان الضمير فاصل والمالم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المنفصل

في معنى افعى وسبه للركبة الاعرابية في معنى لا فتى وسند كذا في التلحق المتحركة بحركة اعرابية او
تشبه الاعراب والالاف هي هذا هو لا فليس للركبة الاعرابية فيه مقابلة بل لو كان مكان الالف
حرف صحيح لكان ايضا محركا بحركة بناءية معنى هو وهي لا تلحق هذه الالف ساكنة اخرى غير الالف
المدكوثة سواء كان واوا ياء كهدي وهو او غيرهما كم ومن ذلك لان الالف احق في الي
البيان اخرج ما تلحق الالف والياء والواو في التلحق معنى وانكلا مكاه وانكلا مكيه وانكلا
مكسوح في الالف لا ميسر لا ميسر في الالف ليعضدك الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني
الموضعين اذا وقعت على كلمة متحركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا متشبهة بالاعرابية لبيان
تلك للركبة اللازمة اذ لو لم يزد الالف لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية
لعمدتها من عند نزولها وذلك فذلك مما جردته من افعالها من مسلوته وهند ومن بقت
وهلمة ومن تكة وحكمكة ومنه واصنينه وانطلقت ومن تبه واصليه واصنايه و
قاصنيه وفلا ميه وهو ميه واينه وكينه ومع ذلك ومعها فيما قبله من ساكن
اكثر واكثر من دجها فيما قبله من متحرك حتى لا يجمع ساكنان لو سكن الاخر لم يلحقها
الوقوف في الالف في خمسة عن غير يانه ويصير يونه ونقير يدينه لان الوقوف علامته
الرفع في الحركة الاعرابية ومنع بعض الصيريين ان يقل انطلقت ومن تبه لان التلحق الاول
بضمير الصلة وفي صوته بالفعول به ايضا وليس يشبه لان التلحق يحكي انطلقت عن الرفع
ولو كان اللبس ما انما تقبلوا اعطيتك وانه وليته واعلمه وقد استعملوا في بعض
ذلك الالف مكان الالف لمشايتها وذلك في انا وجهلا لم يلحق اخر لا رجل ولا ياربيد وحسنة
عشر لم يحر كنه البناء فتشبه بذلك الحركة الاعرابية وكذا اللحق ما اخر الما في الجهد لانه انما
حرك كما ذكرنا في باب المشايعة العرب كان حركته اعرابيه فلا تقبل صوته واذا كانت
الكلمة مما ذهب له من ملان وقفا فان بقيت على حرف واحد هذا السكت لازمة عن
وقد لا استحال الوقف على المتحرك ولا ابتداء الساكن وان كانت على اكثر من حرف في معنى اخر
واريه ونخشه ولم يغزه ولم يرعه ولم يخشيه فالله في مثلها ليست لوجبه لكتها ان
ههنا منها عن منه ومسلي لانك اذ لم تات بهاء سكت اخر الكلمة بعد حذف حرف
وهو ايجل في معنى اعد ونقه من قولك ان تفع اعه وان تفع افعه لانه من اعره ولم يرعه
لان الالف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بخلاف الغاء واللام واسكان العين

وبعض العرب لا يلحقون هذه السكت من المتحرك لا ما حذف من لغز شيع ولا يفعلون على
على ما لم تحذف منه كانوا يعملوا ليت وسائر ما ذكره الا في ساكن وروي يونس وعليه
عمران بعض العرب يثبت على المحذوف لا ايضا على اعزوا وارم ولا ساكن من غير هذا قال
سيبويه وهذه اقل اللغتين والحق الهاء في املا استقامية المحذوف عنها بعد حرف
الركبة ام واللام وحتم ولم يعم اكثر من حذفها لانه حذف منه الالف كما حذف في
معنى اعره ونخشه الحرف الاخير ويحيى اسكانها وان صارت اليم على حرف واحد
لانها استرخت بحرف اللزق فلهذا معكسا لان الحذف لا يفعل عن الجهد وهذا الجهد
لكنه على حرف صاكر بعض حرف الجهد فلا يقال حاصل من الطريقين واذا وقعت على
معنى مجرى حجت فقلت بحرية فالله لا يترتبه كما في قد ورو لان الضفاف تكونه اسملا لا يتبع
بالجهد لا يحتاج حرف الجهد وتحدث هاء السكت في الدج كقصة الوصل لا ان يجري
الوصل مجري الوقف كقوله نفع ملك عني سلطانيه حذو وصاد وحققا السكون وان وقعت
بعد الالف لان اجتماع الساكنين يحتمل في الوقف ويجزها من يشبهها وصاد بعد الالف
مجري الوصل مجري الوقف اما بالضمه تشبهها لها بهاء الصيرين او بالكسرة الساكنين وروى
بالوجهين قوله يا مرجاه مرجاه وقدي عني نقيل ذلك في باب الوقف ان شاء الله تعالى
شبه الكشكشة وهي لغة بكرين وابيل ديني الشين التي تلحقها كاف الوث في الوقف
وذلك لانهم ان لم يلحقها سكت الكاف فكلش بكاف المذكور وجعلوا ترك الشين في الوقف
علامته المذكور فيقولون لو اكر متكش فاذا وصلوا لم ياتوا بجلا لان حركة الكاف اذن كانت
في الفرق بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف الوث السين في الوقف فاذا
صلوا احذفوا وعرضهم ما مر في تلحق الشين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون
مكاف كاف الوث في الوقف شيئا قال يقولون سقاه مراتي لحنش ولو حششت لكشف
عن حرفه وذلك ايضا لغرض المدكوب وانما ابدلوا شيئا لانها مسمومة مثلها وام
يجعلون مكانها مسمومة من تلحق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجري الوقف
فيقال انش ذاهية قال ضيناش عيناها وجبش جديها سميان عظم السابق منش
دقيق واما حرف الالف في زيادة تلحق الحذف كونه في الاستقام بالالف خاصة اذا
قصدا انكار اعتقاد كونه المذكور على ما ذكرنا وانكار كونه بخلاف ذكر كما تقول مثله

حامي زهد فيقول من يقصد تكذيبك وان زهدك لا ياتيك امر يدنيه اي كيف يحيد
 هذه العبارة من بيان انه لا يعتقد انه اناك ويقول ذلك من لا يشك ان زهدك
 ويستكر ان يحيدك فكانه يقول من يشك في هذا كيف لا يحيدك قال لا حقل هذه
 الزيادة من صحت لا تكا مكره المذكور على ما ذكر فقط وان امر يد انكار كون مجلد في
 ذكره هو على وجه الحق والسخريه فكانه يقول كيف لا ياتيك زهدك وانتا الجليل العظيم كقول
 تعالى ذق انك انت الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لا تكا كون على خلاف ما ذكر
 لا على وجه السخرية وانتا تفي هذه الزيادة بشرط الوقف ولا تكا كون مستفهم من
 عز فضل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على
 الحقيقة لا على وجه لا تكا لم تلق اذا فضل بين المصنف والمذكور بقوله او ما مضى
 عن تقوله زهدك تكا زهدك والاغلب مع حصول الشرايط وقصد الحاق زيادة لا تكا
 حكاية لك المذكور بلقطه ومركبة اعرابية كانتا بناية هي اذ هبتوا من قلادة
 واذا قال به من قال انا فاعل واما زهدك مدة لا تكا من ربه حكاية اللفظ المذكور
 بل تلقى العلامة بما يصح المعنى بلحاظها من جملة كلامك فتقول من قلادة هبتا
 حكاية سبويه سمعنا من قبله اخرج ان اصبحت البادية فقال انا لانه منك الراي نفسه ان
 على خلاف ما ذكر السائل وانكي لفظا آخره في شتم تقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكن او
 متحركا والساكن اسخوف على ان يصح فالاول على جاري القاييه زهدك يقرب ويرتد العلي
 وحكمه ان يزداد على اخره مثل اخره فيجتمع ساكنان او هما فتقول القاييه والعبارة لا يفرق
 وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غير فلا بد من تحريكه بالكسر الساكنين فلا تكون
 زيادة لا تكا اذ لا ياتي عن امر يدنيه والم مقصديه وان كان متحركا فزيادة لا تكا
 على وفق تلك المركبة بناية كانتا اعرابية فيكون بعد الضمة وار وبعد الكسرة ياء بعد
 الفتحه الف نحو زهدك وا زهدك والايبر فليس مدة لا تكا اذ كعادته الندة
 لان تلك عيب كونه الف لا عند اللبس ويجوز لك لائق مدة لا تكا بان من يد بعد المذكور
 مدخله في له همة لا استفهم فلا تكون الندة اذ لا ياء لانك تكسر من الساكنين ويزاد
 ان الزيادة البيان وايضا لان حرف الد والها حرفان من ياء كما في ملان فضل قال المجر
 الطاهر انهم لم يند وان لا فيا لهن ساكن محافظه لذلك الساكن لان لم يزدان فخر

ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة وقد يحيد بها بعد التحريك في نحو انا لانه لان
 انا متحركة ولما اب الزيادة انا تكون في حال الوقف والوقوف على انا يلاف فصار وان لم
 يكن فيه الضمحي ان بعد في حكم الوقف عليه بالالف ولم يزد ان لعل انا حذف
 احدا لا عين وقياس ما قاله ان يقال العلي اية والعائنه اية وايضا يانه وهذا الذي
 قاله من تحصيل ان الساكن قياس منه لم يات في كلامه الخاتمة نعم اعلم انه يجوز لا تكا كون
 الحكاية مع ترك مدة لا تكا وان كان اللام وقفا واما اذا اريدت الصلوات فيجب ترك
 الزيادة عن زهدك ياتى كما تنزلت العلامة مات في من حين تقوله من يافني واما يجوز
 اثبات التقوى التقوى ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة لا تكا كون بقسط
 التقوى وتبقى الهاء موقفا عليه فلا يستكر بقاء التقوى وقفا ومدة لا تكا كون في
 مشتر الكلام بعد الصفة والمعطوف وعين ذلك عن زهدك وعينه فيمن قال لقيت
 زهدك وعمره وان زهدك الطويله واذا انا صرت عمر قلت عمر قلت عمر قلت
 عمر فتدخل صفة لا تكا كون على الجملة والمفرد واي قسم شئت من اقتسام الكلام بخلاف
 العنادية كما في النادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف
 التذكير فليس في كلام فصيح واما يكون ذلك اذا انطلق من يند كركلة ولا يربدان يقف
 ويقطع كلامه فيصل عن تلك الكلمة بدة تجانس من ههنا كان متحركا كما يقول في قال
 ويقول من العام فلا يند فتحة اللام الى ان يند كر ما يند ويضربه وكذا تقوله ومن انا
 ويضربه ياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غير عن هذا سيفنى اذ اريدت
 سيف من مقننه كيت وكيت وتقول في قد فضل وفي الف واللام نحو المشر مثله قد
 والي وان كان اخر ساكن حرف مد عن القاييه والعصان ويعرف مددت ذلك الحرف الى ان
 تنكر ولا يتخلل مدة اخرى ويجوز ان يقال انه اجتبها وحذف الاولى كما قيل في مدة
 لا تكا كون تل هذه الزيادة هاء السكت بمدة زيادة لا تكا كون هذه انا زاد لم ذالم
 الوقف والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه حسن
 نفعه وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وعلمت الشيخ المستاذ العلامة الزمان
 وقاطع الاحضار وفان لاقران الشيخ محمد بن حسن الاستاذ ابا دوي الشهر بالمرضى بعد الله تعالى
 واسكنه جنة خضراء والله لا اله الا هو علينا نعم معانية وتحقيقه وان ترقى الهداية لطريقه

A circular metal seal, likely a ring or a small medallion, featuring intricate Arabic calligraphy in a dark, possibly engraved or painted, style. The text is arranged in several horizontal lines across the circular face. The script is a form of Arabic, likely Maghrebi or Andalusí, given the context of the manuscript. The seal is set against a light, textured background.

2000